



الفتاوى العظمى للشيخ الفقيه

للعالم العلامة والبحر الفهامة

ابن حجر المكي الهيتمي

عفا الله عنه وجعل مفره الجنة آمين

المجلد الرابع

وبهامشه باقى فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملى المولود سلخ جمادى الاولى سنة ٩١٩ المتوفى بمصر يوم الاحد ثالث عشر جمادى الاولى سنة ١٠٠٤ رحمه الله تعالى آمين

(ترجمة الشيخ ابن حجر)

هو الحافظ شيخ الاسلام الامام أحمد شهاب الدين بن محمد بدر الدين بن محمد شمس الدين بن على نور الدين بن حجر الهيتمي الشافعى المكي المولود بمحلة أبى الهيثم فى أواخر سنة ٩٠٩ المتوفى ضحوة يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب سنة ٩٧٤ ودفن بمكة المشرفة وقبره بالمعلاة رحمه الله ونفعنا به آمين

تنبه - الهيتمى بالمشناة الفوقية نسبة إلى محلة أبى الهيثم قرية فى إقليم الغربية من أقاليم مصر خلافا لما اشتهر من قراءته بالملثة كما ذكره الفاكهى فى ترجمته

ملزوم الطبع والنشر

عبد المحيى محمد حنفى

بتأيد المشيخى رقم ١٨

المزايلات : مضر - صندوق بوسطة المؤتية رقم ١٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الفرائض)

﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه عن رجل هلك وخلف جدتين إحداهما أم أمه والثانية أم أبيه وجد أو امرأة حامل وعن رجل هلك وخلف جدا وجدة ﴿ فاجاب ﴾ بقوله المسئلة الاولى من أربع وعشرين وتعول سبع وعشرين للجدتين السدس عائلا يقسم بينهما بالسوية وللزوجة الثمن عائلا ويوقف للحمل ثلثان عائلا لا احتمال كونه اثنتين فأكثر وللجد ما بقي ثم ان بان الحمل اثنتين فأكثر فظاهر وإن بان أنثى أخذت الجدتان السدس من أربعة وعشرين والزوجة الثمن منها والبنات نصفها والباقي للجد وان بان ذكر أو أكثر أو أنثى أخذت الجدتان السدس من أربعة وعشرين والزوجة الثمن منها والباقي للذكر أو الذكور أو الاناث للذكر مثل حظ الانثيين والمسئلة الثانية من ستة للجدة السدس وللجد ما بقي وشرط ارث الجدة مع الجد أن لا تدليه والاحجبها والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه بما صورته الحمد لله الذى أنار السكون بالعلماء وجعلهم سببا لكشف انعمة والعباء وأنار الحكمة فى قلوبهم فاستنارت حتى بلغت عنان السماء تفضلوا يا شيخ الاسلام بكشف هذا الرين الذى عم على قلوب أهل زماننا حتى أن أحدهم يموت ولا يوصى تكون له الضياع فيقسم ما بيده للأولاد ويخرجه عن ملكه فى حال حياته ويجعل الذكر والانثى فيه سواء فاذا مات الشخص المذكور وجاءت الانثى تطلب حقها قال لها أخوها لا أقسم ما اعطاني أبى وانما جعل لك معى فى حياته ناكلين إذا احتجت وامتنع فهل يا شيخ الاسلام اذا دفع رب المال الارض الى اولاده الذكور فى حال حياته يجوز هذا مع الخطر العظيم فان قلتم نعم فكيف لهذا المعطى اذا دفع لبعض اولاده شقفا من الارض المذكورة ومات المدفوع اليه وقد زرع الشقص المذكور زمانا وهو اى المدفوع اليه قد خلف زوجة وبناتاهل يعطيان ما فى يده من هذه الارض المذكورة التى فيها حق الاناث المذكورات أولا فان قلتم لا فكيف الصواب الذى

(سئل) هل المعتمد جواز الفسخ باعساره قبل الدخول ببعض المهر الحال المقبوض باقيه كما فى شرح المنهج والروض أم لا كما أفتى به ابن الصلاح (فاجاب) بان المعتمد جواز الفسخ به كما قاله الجورى وجزم به البارزى واقتضاه كلام الشيخين وقال الاذرى انه الوجه نقلا ومعنى (سئل) هل يجب للزوجة الشريفة أن يكون لها آلة الطبخ والاكل والشرب من نحاس أولا (فاجاب) بانه يكفى أن تكون من خشب أو حجر أو خزف نعم إن اطردت عادة أمثالها بكونها نحاسا وجبت لها كذلك إذ المعول عليه فيما يجب لها عليه عادة أمثالها (سئل) عما إذا خرجت الزوجة لزيارة أو نحوها بغير إذن زوجها وهو حاضر بالبلد هل تسقط نفقتها وكسوتها بذلك وإذا ادعت

نركن اليه **(فاجاب)** بانه اذا قسم ما بيده بين اولاده فان كان بطريق انه ملك كل واحد منهم شيأ على جهة الهبة الشرعية المستوفية لشرائطها من الايجاب والقبول والاقباض والاذن في القبض وقبض كل من الاولاد الموهوب لهم ذلك وكان ذلك في حال صحة الواهب جاز ذلك وملك كل منهم ما بيده لا يشاركه فيه أحد من اخوته ومن مات منهم أعطى ما كان بيده من أرض ومغل لورثته كالزوجة والبنات المذكورين في السؤال وان كان ذلك بطريق أنه قسم بينهم من غير تملك شرعى فتلك القسمة باطلة فاذا مات كان جميع ما يملكه ارثا لاولاده للذكر مثل حظ الانثيين ومن شك في ذلك أو اعتقد خلافه فقد كفر ومرق من الدين فتضرب عنقه إن لم يتب ويجدد اسلامه وقد عمت هذه المصيبة وطمت بين نواحي أهل بحيلة ومن ضاهاهم فيجب اذاعة ذلك فيهم واعلامهم بان اعتقاد أن الانثى لا ترث كفر يخرج معتقده عن ملة الاسلام والى الله ما بطريق أن يقف ما بيده على اولاده في حال صحته ويشترط أن الانثى لاحق لها فيه مادامت متزوجة وانها لا تستحق شيأ فيه الا اذا احتاجت فهذا وقف صحيح يجب العمل بقضيته والله سبحانه وتعالى أعلم **(وسئل)** في شخص مات عن زوجة وأخ لأب فقالت الزوجة انها حامل فهل تصدق أم لا فان طلبت الزوجة القسمة قبل الوضع فهل تجاب أولا فان أجابها الاخ للقسمة ولم يكن وصيا ولا وكلا من جهة الحاكم فهل تصح القسمة أولا ثم مات الاخ المذكور عن ثلاثة بنين أحدهم غائب ثم رجعت الزوجة المذكورة عن الحمل فهل تصدق أم لا فان صدقت فذاك وان لم فهل تبرص أم لا فان قلتم تبرص فالى متى ثم بعد ان رجعت طلبت القسمة ثانيا فهل تجاب أولا فلو أجابها الحاضرون للقسمة في غيبة أخيهام فهل تصح القسمة أولا فاذا حضر الغائب أو وكيله فهل له ابطال القسمة الاولى أو الثانية دون الاولى **(فاجاب)** بقوله نعم تصدق في دعوى الحمل ان ظهرت مخايله أو وضعته بعلامة خفية وكذا ان لم تدعه ، أمكن لقرب الوطء ولها طلب القسمة لأنها تستحق الثمن في هذه الصورة على كل تقدير نعم ليس لها طلب القسمة من الاخ ولا من ورثته لعدم صحتها منهم مادام الحمل موجودا وانما يقسم لها القاضى وان رجعت اذلا أثر لرجوعها مع رجائه والله سبحانه وتعالى أعلم **(مسئلة)** هلك وترك ابن أخ وشقيقته فهل يعصبا ويأخذ حصتها وما الفرق بينها وبين بنت الابن التى يعصبا أخوها وترث معه عند استيفاء البنين الثلاثين وولد بنت الابن هل يرث أم أمه وأم أبى أمه وهل يرثانه أولا **(الجواب)** بنت الاخ ليست وارثة في حال من الحالات لانها من ذوات الأرحام فلا يتصور أن أخاها يعصبا بخلاف بنت الابن فانها وارثة فعصبا أخوها وغيره ولا يرث ولد بنت الابن أم أمه ولا لام أبى أمه وترث منه الاولى دون الثانية والله سبحانه وتعالى أعلم **(وسئلت)** عن طائفتين اقتتلتا وفقد منهم جمع الغالب على الظن موتهم في جملة من قتل فهل يقسم ارثهم وتزوج نساؤهم **(فأجبت)** لا تحل القسمة ولا الزوج الا أن ثبت ببينة موته أو مضت مدة يعلم انه لا يعيش اليها ولو بغلبة الظن فلا يشترط القطع بانه لا يعيش أكثر منها فاذا مضت المدة المذكورة حكم الحاكم بموته وقسم ماله على من كان وارثه عند الحكم ثم بعد الحكم بموته تعتد زوجته فاذا انقضت عدتها تزوجت وأما قبل ذلك فلا يحل لها أن تتزوج وان غاب على ظنها موته لان الاصل بقاء حياته حتى يثبت موته نعم لمن أخبرها عدل ولو عبدا أو امرأة بوفاة زوجها أن تتزوج سرا لان ذلك خبر لا شهادة ولا تمكن من ذلك ظاهرا وأما قول بعضهم قد يقال اذا ساغ لها اعتمادها وعلينا ذلك اتجه جواز اعتمادها ظاهرا ايضا فقيه وقفة كما قاله الاذرعى اى لان ذلك انما جاز لها سرا للضرورة فلو جوزناه لها ظاهرا لكننا مبطلين لعصمة محققة الثبوت بمجرد ظن لم يعتضد بما يقويه من حكم أو تمام نصاب أو نحوهما وبهذا يتضح رد تلك المقالة وان المعتمد

ان خروجها في غيبته لزيارة أو نحوها وادعى انه لنشوزها فمن القول قوله **(فاجاب)** بانه تسقط نفقةها وكسوتها بخروجها المذكور والقول قولها يمينها فيما ادعته لان الاصل بقاء وجوبها وعدم النشوز **(سئل)** عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها أولادا صغارا ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها منفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرت الى حاكم شافعى وأنها له ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها على زوجها وأولادها نفقة ففرض لهم عن نفقتهم نقدا معينا في كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت منه ذلك فهل هذا التقدير والفرض صحيح أولا واذا قرر الزوج لزوجته نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب في وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطالبت بما قدره لها عن تلك المدة وادعت به عليه عند حاكم شافعى واعترف به الزم به فهل الزامه صحيح أولا وهل

خلافاً والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

(باب الوصية)

﴿وسئل﴾ عمن قال في مرض موته عبيد حر بعد موتى أو عتيق كذلك بثلاثة أيام ومهر ارضى الفلاني أو استغلال أرضى الفلاني وصية له وإن سرق أو سافر من بلدنا أو نأكر أهله ما هي له ما حكمه ﴿فاجاب﴾ بأن قوله لقنه ما ذكر في السؤال في حكم الوصية له فيعتق بعد الموت بثلاثة أيام ويستحق الثمر أو الغلة ويكون كل من عتقه وما وصى له به من الثلث فإن وفي بهما فذاك أو باحدهما فقط قدم عتقه وبطلت وصيته وإن لم يف الثلث بكل عتق منه قدر الثلث وصارت الوصية لمن بعضه حر وبعضه للوارث وأما اشتراطه عليه أنه متى سرق أو سافر أو نأكر أهله لاحق له في الوصية فهو صحيح نظير ما قالوه فيما لو قال أوصيت لفلان بكذا إن أعطى ولدى كذا فإن وجد الشرط استحق الوصية والا فلا ثم رأيت جما من المتقدمين والمتأخرين صرحوا بصحة تعليق الوصية بالشروط منهم الصيمري في شرح الكفاية وصاحب التنبيه والماوردي وابن الرفعة في المطلب وتبعهم القمولي فقال تعليقها بالشرط كأوصيت له بكذا إن تزوج بنتي أو أن رجعت من سفره وتعليقها بمرضه كان مت في مرضي هذا فاعطوا فلانا كذا أو فسالم حرفان برى ومومات بغيره بطلت وعبرة الماوردي لو أوصى بعتقها على أن لا تزوج عتقت على الشرط فإن تزوجت لم يبطل العتق والنكاح لأن عدم الشرط يمنع من امضاء الوصية ونفوذ العتق يمنع من الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقيمتها ويكون ميراثا ولو طلقها الزوج لم تستحق استرجاع القيمة ولو أوصى لام ولده بالف على أن لا تزوج أعطيت الألف فإن تزوجت استرجع منها بخلاف العتق انتهت وفيها التصريح بأن الوصية تقبل التعليق والشرط وبه يرد قول التدريب أنها تقبل التعليق دون الشرط اللهم إلا أن يحمل على شرط ينافي مقتضاها وبه يرد أيضا ما في الرافعي في الوقف عن الغفال بما يقتضي أنها لا تقبل التعليق أيضا والفرق بينهما أن التعليق ما دخل على أصل الفعل بادائه كان وإذا والشرط ما جزم فيه بالأصل وشرطه إما آخر إذا تقرر ذلك اتضح ما ذكرته في الجواب عن صورة السؤال وعلم أنه المنقول المعتمد ووقع لبعضهم افتاء مستند إلى كلام الروضة في الهبة يخالف ظاهره ما تقرر وسيعلم رده ما ساذكره وعند وجود السرقة أو نحوها مما شرط عدمه يسترجع الموصى به له منه إن بقي بيده أو يبد من باعه مثلاً فإن تلف رجع الورثة عليه بمثل في المثلي وقيمته في المتقوم ولو أوصى لآخرين وقال إن مات قبل البلوغ عادت لوارثي فقد ذكر في باب الهبة ما يؤخذ منه حكم ذلك وهو أنه يصح عقد العمر عقد العمرى لا شرطاً ففي أمرتك هذا أو وهبته لك أو جعلته لك عمرتك فإذا امت عاد إلى أو إلى وارثي صح العقد لا الشرط فإذا قبل العمر وقبض ملكه فيتصرف فيه كيف شاء فإذا مات فهو لورثته ثم لبيت المال ولا يجوز تعليق العمرى إلا بموت المعمر كإمات فهو لك عمرتك فيكون وصية فإن زاد وإن مات عاد إلى أو إلى ورثتي أو إلى فلان فهو وصية بالعمرى على صورة الحاكم السابقة اه فافهم قولهم فيكون وصية وقولهم فهي وصية الخ صحة الوصية في الصورة الأولى وموته بعدموت الموصى قبل البلوغ لا يوجب عودها لورثة الموصى كما تقرر في العمرى من فساد الشرط فيها مع صحة العقد ولو قال أوصيت له بهذه إن بلغ وبمنفعتي قبل البلوغ فإن مات قبله فهي لوارثي فيؤخذ مما مر تقييد الوصية بالعين بما بعد البلوغ فإذا بلغ ملكها وقبل البلوغ إنما يملك منفعتها فقط وقوله فإن مات قبله فهي لوارثي باطل لما مر نعم يشترط بلوغه قبل موت الموصى أخذاً من قولهم متى دخلت الدار فانت مدبر اشترط حصول الدخول في حياة السيد كسائر الصفات المعلقة عليها فإن مات السيد قبل البلوغ فلا تدبر إذا علمت ذلك فلا ينافي هذا مما مر من صحة تعليق الوصية بالشرط ولزومه لأن

إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقرر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعي أن يقرر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقدًا وأجابه بذلك وقرره لها كما فعله القضاة الآن فهل له ذلك أو لا وهل ما فعله القضاة من القرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقدًا صحيح أو لا ﴿فاجاب﴾ بأن تقرير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذا الحاجة داعية إليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويناب عليه بل قد يجب عليه ﴿سئل﴾ هل يجوز للشخص وطء زوجته وهي محرمة بالصلاة سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً ضاق الوقت أم اتسع وسواء أعلم أنها تجدد ما تقتسل به في أول الوقت أم لا وسواء أعلم أن الوقت يخرج أم لا وإذا قلتم بالتحريم فهل يفصل بين العالم والجاهل ﴿فاجاب﴾ بأنه متى جاز له منعها من اتمام تلك الصلاة كالقضاء الموسع والنافلة المطلقة جاز له وطؤها مطلقاً وإن لم يجوز له ذلك كالمكتوبة المؤداة والقضاء المضيق حرم عليه وطؤها وظاهر أن الائتم

الشروط ثم لا تنافي موضوع الوصية وهنا تنافيا إذ موضوعها ملك العين والتصرف وانها لا تعود لورثة الموصى بشرطه عودها لهم لا لموجب من الموصى له فكان الشرط باطلا مع القول بصحتها نظير ما مر في العمري والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو قال أوصيت بكذا وكذا وأوجب كفارة ولم يعين في وصيته أنه كفارة يمين ولا غيرها وذلك القدر لا يبلغ كفارة يمين أو يزيد عليها ولا يبلغ تمام ثانية كيف صرفها والحال أن في عرف الموصى أن ذلك يصرف على غير القانون الشرعي بينوا ذلك فقد صرح بعضهم بأنه يحمل على أو واجب وبعضهم بأنه يحسب من رأس المال أن لم يقل على سبيل الاحتياط والافمن الثلث فلو عرف بالقرائن من الموصى ارادة الاحتياط محكمه (فاجاب) بان الذي يتجه في ذلك أنه يجب اخراج تلك الكفارة التي أوصى بها من رأس المال مالم يصرح بانها للاحتياط ولا أثر للقرائن ولا للعرف في ذلك ولا لكون الكفارة الموصى بها تبلغ كفارة يمين أو تزيد عليها أو تنقص عنها لاحتمال انه كان عليه كفارات وأخرج بعضها وبقي بعضها ويلزمه صرفها على الفقراء والمساكين لكل مسكين مد لان هذا هو الاغلب في الكفارات فليحمل لفظه عليه أما إذا صرح بان أمره بأخراج تلك الكفارات انما هو على سبيل الاحتياط فان كان الاحتياط واجبا كانت من رأس المال أيضا وان كان احتياطيا مندوبا كانت من الثلث وان شك فالذي يظهر انصرافه إلى المندوب لانه المتبادر من لفظ الاحتياط ويحتمل انصرافه للواجب احتياطيا لبراءة الذمة (وسئل) عن رجل أوصى وصية وضمن مكتوب الوصية بأشياء شرعي انه في عام كذا أوقف جميع ما بيده إذ ذاك من العقار بمكة وحنة على أولاده لصلبه الثلاثة وهم فلان وفلان وفلان بالسوية عليهم ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعول على مكتوب وقف سابق مؤرخ في العام المذكور أعلاه ثم ان الرجل الموصى انتقل بالوفاة إلى رحمة الله سبحانه وتعالى ولم يوجد مكتوب الوقف المعول عليه في تركته وحصل نزاع بين الورثة في الوقف المتضمن بكتاب الوصية فهل هذا الاشهاد الصادر منه في حال مرضه الذي توفي فيه صحيح أم لا وهل يخرج الوقف من الثلث أم لا وهل اذا عول على مكتوب الوقف كما ذكر أعلاه وفقد عمل بأشهاد الثاني بالوقفية كما ذكر بكتاب وصيته أم لا (فاجاب) بانه اذا أقر في حال مرضه بوقف سابق على المرض صح اقراره لان الاقرار ليس تبرعا حتى يعتبر من الثلث وانما هو اخبار عن حق سابق فوجب العمل به سواء أكان لو ارث أم أجنبي فلا تدخل الاعيان التي اقر بوقفيها في التركة بل تكون مستحقة للموقوف عليهم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عما لو اوصى بنخلة على مسجد واخرى على مكان آخر بمسجد آخر ساقية مملوكة على القول بصحته ثم نسي الشهود او بعضهم دون النصاب معين كل فهل يأتي هنا ما ذكره فيما لو اندرس شرط الواقف وما لو اشكل التقسيط على النشر لجهل مقدار السقي ولو كانت الوصية لغير جهة كمعينين الوقف على اصلاحها والحال ما ذكر (او ما الحكم) (فاجاب) بان ذلك يحتاج الى ذكر ما قالوه في الوقف ليتعرف هل يصح تخرج هذه عليه أولا والذي في الرضة وغيرها في ذلك انه لو اندرس شرط الواقف وجعل الترتيب بين ارباب الوقف او المقادير بان لم يعلم هل سوى الواقف بينهم او فاضل قسمت الغلة بينهم بالسوية اذا مرجح فان تنازعوا في شرطه ولا يئنه صدق ذو اليد يمينه لاعتضاد دعواه باليد فان لم يكن لواحد منهم على الموقوف يد او كان في ايديهم سوى بينهم فان جهل مستحق الوقف صرف لا قرباء الواقف ثم للمصالح هذا كله حيث لم يكن الواقف أو من يقوم مقامه حيا كما بينته الماوردي والرويات بما حاصله ان الواقف ان كان حيا عمل بقوله بلا يمين فان مات رجع لوارثه فان لم يكن له وارث وله ناظر من جهة الواقف رجع اليه لا إلى المنصوب من جهة الحاكم فان وجدا واختلغا فهل يرجع الى الوارث او الى الناظر وجهان رجح الاذرعى منها الثاني وفي فتاوى

سبيه منوط بالعالم بتحريمه (سئل) عن من لم يكتسب وترك عياله القاصرين هل يكرهه عليه الحاكم أم لا (فاجاب) بانه يجبر الحاكم القادر على الكسب عليه لكفاية اباعه الذين كفائتهم لازمة له (باب الحضانة) هـ

(سئل) عن قدر مدة اللبا التي يجب على الام فيها الارضاع (فاجاب) بانه قد قال الشيخان ان مدته يسيرة اه وقال بعضهم انها ثلاثة ايام وبعضهم انها سبعة وقال الاذرعى يشبه ان يرجع في مدته الى اهل الخبرة (سئل) هل تثبت الحضانة للاعمرى ام لا (فاجاب) بانه تثبت له على المعتمد (سئل) هل الفاسق اذا تاب يستحق الحضانة بمجرد التوبة ام لا بد من مضي مدة الاستبراء (فاجاب) بانه يستحقها بمجرد التوبة (سئل) عن المميز اذا كان كل من ابويه متزوجا هل يخير بينهما أو يأخذه الاب من غير تخيير (فاجاب) بان حضانة الولد لايه (سئل) عن الزوجة اذا نشرت هل تستحق حضانة ولدها من الزوج ام لا (فاجاب) بانها تستحق حضانة ولدها من زوجها

النوى وإذا قلنا بالأصح ان الوقف يثبت بالاستفاضة لا يثبت بها شروطه وتفصيله بل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الذلة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلاً أو تعذرت معرفة الشروط صرف الناظر الغلة فيما يراه من مصالحها أو وسبقه الى ذلك ابن سراقه وغيره لكن قال الاسنوى هذا الاطلاق ليس تجيد بل الأرجح فيه ما أفتى به ابن الصلاح فانه قال يثبت بالاستفاضة ان هذا وقف لا أن فلانا وقفه قال وأما الشروط فان شهد بها منفردة لم يثبت وان ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف اه قال الاسنوى ولا شك أن النوى لم يطلع عليه اه وتبع الاسنوى على ذلك شيخنا الاسلام زكريا فقال الواجهة حمل ما أفتى به النوى على ما قاله ابن الصلاح اه وأنت خير بان الفقهاء سوا بين باني الوقف والوصية في مسائل كثيرة فلا يبعد أن تقاس مسألة الوصية المذكورة على ما قلناه في مسألة الوقف فيقال ان كان للوصى وارث رجع اليه فان لم يكن له وارث رجع الى وصيه ان كان له وصى فان وجدا اختلفا فهل يرجع الى الوارث أو الى الوصى احتمالان أرجحهما الثاني على قياس الوجهين السابقين في مسألة الوقف والراجح منهما فان لم يكن وارث ولا وصى قسمت غلة التخلتين بين المسجدين أو المسجد ٧ والضمير المذكور وهو جبر في وسط النهر يجعل لسده حتى يسقى ما عليه من الاراضي ويدل لذلك قول النوى في فتاويه السابق أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية بل مسئلتنا أولى بذلك من مسألة النوى لان بعض الجهات يحتمل أن يكون استحقاقه متأخرا عن بعض ومع ذلك لم ينظروا اليه بل سوا بينها حذرا من الترجيح بلا مرجح ومسلتنا تحقق أن واحدة من التخلتين مستحق لهذه واحدة مستحقة لهذا فاستحقاقها متيقن وانما شككنا في المعين فكان حملها على التساوى الذى ليس فيه الافوز احداها بزيادة على حصتها من حصة الاخرى أولى من مسألة الوقف التى فيها احتمال ذلك واحتمال ان احدى الجهات فاز بما لا يستحق فيه شيئا بالسكية فان قلت يمكن الفرق بان مسألة الوقف تحقق فيها ان لكل واحد من المعينين أو الجهات حقا في هذا الوقف المشكوك في شروطه وانما الشك في تعجل استحقاقه وتأخره بخلاف مسألة الوصية فانا نتحقق انه ليس لسكل من الجهتين حق في كل من التخلتين المشكوك فيهما فيلزم على التساوى هنا اعطاء واحدة من الجهتين شيئا لاستحقاق لها فيه بوجه لا متقدما ولا متأخرا بخلافه في مسألة الوقف فان غاية ما يلزم عليه تعجيل حق المتأخر وهذا الحق كما لا يخفى قلت محتمل لكن يمكن ان يجاب بان بعض الجهات في مسألة الوقف قد يتصور انه لا يستحق شيئا في هذا الوقف بان يكون استحقاقه مشروطا بانقراض غيره الى ذهاب عين الوقف والقسمة بينهما على السواء فاستوت المسئلان ويكفى في الجامع بينهما ان كلا يحتمل فيه اعطاء من لا يستحق وتنقيص حق من يستحق وهذا جامع صحيح يكفى مثله في صحة القياس وأما تخريج هذه المسئلة المشار اليه في السؤال على ما قالوه في الزكاة من أن ما يسقى بنحو المطر والدولاب سواء واجبه ثلاثة أرباع العشر فان غلب أحدها قسط باعتبار عيش الزرع أو الثمر ونمائه لا بعدد السقيات فلو كانت مدته ثمانية أشهر وسقى في ستة أشهر من الشتاء والربيع مرتين بالمطر وفي شهرين من الصيف ثلاثة بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وربيع نصفه فان جهل المقدار أو الغالب فثلاثة أرباعه فغير صحيح لان وجوب ثلاثة أرباعه عند الجهل انما هو لاجل تقدير التساوى لان الاصل عدم زيادة أحدها على الآخر ولاحد للنقص عن التساوى يرجع اليه فقدرنا التساوى احتياطا وقيل الواجب نصف العشر لان الاصل برامة الدمة من الزائد ويرد بما ذكرته وبه يتضح ما نقرر من أن مسئلتنا لا يصح تخريجها على هذه لان الذى في هذه تعلق به حق المستحقين لكن شككنا في قدر حقهم فقدرنا التساوى احتياطا

ولا يمنع منها شوزها
(باب نفقة الرقيق)
(سئل) عمالو اعتاد أهل بلد
ستر عورات أرقائهم بالطين
هل يكلف السيد بغيره أم لا
(فاجاب) بانه لا يكلف بغير
التظمين لقول الشافعى
وكسوته بالمعروف قال
والمعروف عندنا المعروف
لمثله ببلده (سئل) هل
المعتمد أنه يلزمه الماء
لطهارة رقيقه مطلقا
(فاجاب) بان المعتمد أنه
يلزمه الماء لطهارة رقيقه
ولو في السفر كما شمله
كلام الروضة وجرى عليه
جماعة من المتأخرين وما نقله
في المجموع عن البغوى
من أنه لا يجب عليه في
السفر ضعيف (سئل)
هل نفقة الرقيق تثبت
بفرض القاضى كما ذكره
في شرح الروض أم لا
(فاجاب) بانها تثبت
في ذمة السيد بفرض
القاضى فقد قال الرويانى
لو قال الحاكم لعبد رجل
غائب استدن وأنفق على
نفسك جاز وكان ديناعل
السيداه وما عزى في
السؤال لشرح الروض
ليس فيه ولكنه مقتضى
كلامه وعبارته وتسقط عنه
بمضى الزمان فلا تصير دينا
عليه كنفقة القريب بجامع

لهم لان الغارم متحد والمفروم عنه كذلك بخلاف مسئلتنا فان المستحق فيها جهتان متمايزتان والمستحق عينان كذلك فلا يلزم من الحمل على التساوى في مسألة الزكاة للاحتياط الحمل عليه في مسألة الوصية على أنه لو سلم الحمل عليه في مسألة الوصية كان موافقا لما قررته في قياسها على مسألة الوقف وعلى مسألة الزكاة فكل منها يقتضى ما يقتضيه الآخر لأنه يقتضى خلافه وعلم بما قدمته انه لا فرق في مسألة الوصية بين أن تكون لجهتين أولعنين أو لجهات أولعنين والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن الوصى بتفرقة الكفارة هل له أن يأخذ لنفسه من ذلك ويتولى الطرفين (فاجاب) بانه لا يجوز له أن يأخذ لنفسه شيئا مما أوصى له بتفرقة سواء الكفارة وغيرها فقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في الام إذا قال الرجل ثلث مالى لفلان يضعه حيث يراه الله سبحانه وتعالى فليس له أن يأخذ لنفسه شيئا كما لا يكون له لو أمره أن يبيع شيئا أن يبيعه من نفسه لان معنى بيعه يكون مباحا وهو لا يكون مباحا الا لغيره وكذا معنى يضعه يعطيه لغيره وكذلك ليس له أن يعطيه وارثا للميت لانه انما يجوز له ما كان يجوز للميت فلما لم يكن للميت أن يعطيه لم يجوز لمن صيره اليه أن يعطى منه من لم يكن له أن يعطيه قال رضى الله تعالى عنه وليس له أن يضعه فيما ليس فيه للميت نظر ولا يكون له أن يحبس عند نفسه ولا يودعه غيره لانه لا أجر للميت في هذا وانما الاجر للميت أن يسلك في سبل الخير التي يرجى أن تقربه إلى الله عز وجل قال رضى الله تعالى عنه فاختر للموصى اليه ان يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطى كل رجل منهم دون غيرهم فان اعطاهم أفضل من اعطاء غيرهم لما ينفردون به من صلة الميت قرابتهم ويشترون به أهل الحاجات في حاجاتهم وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الاب والام معا وليس الرضاع قرابة وأحب له ان كان له رضاء أن يعطيهم دون جبر انه لان حرمة الرضاع تقابل حرمة النسب ثم احب ان يعطى قرابته الاقرب منهم فالاقرب وأقصى الجوار فيها أربعون دارا من كل ناحية ثم احب له ان يعطيه لفقير ممن يجد واشده تعففا وانكسارا ولا يبقى في يده منه شيئا يمكنه ان يخرج ساعة من نهار اه كلام الام وهو مشتمل على فوائد نفيسة فلذا احيت ذكره برمته ليستفاد ما استعمل عليه ويوافقه قول الروضة لو قال ضع ثلث مالى حيث رايت او فيما اراك الله لم يكن له وضعه في نفسه اه وبكلام الام والروضة يعلم انه لو قال فرق هذه الدراهم للفقراء وهو فقير او للمساكين وهو مسكين لم يكن له الاخذ منها وهو واحد وجهين ذكرهما الشيخ أبو حامد وغيره بلان ترجيح فان قلت فهل للوصى طريق في الاخذ قلت نعم بان يعزل نفسه فيأخذه الناظر العام وهو القاضى او نائبه فيجوز له حينئذ ان يعطى من كان وصيا فان قلت لا يحتاج لعزله نفسه بل حيث فرق القاضى او نائبه جازله اعطاؤه قلت ممنوع لانه لا ولاية للقاضى مع وجود الوصى فعلم أن بقاءه على وصيته من غير قادح فيه مانع للقاضى من التصرف وله من الاخذ والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عما اذا تواطى شخص وآخر على ان يوصى للاخر بشيء ويرده على احد ورثته ثم اوصى فأت مات الموصى له قبل الرد فهل الموصى به لورثة الموصى له او لورثة الموصى ولو اراد الموصى له ان يرد لكن قد مات المتواطىء على الرد عليه وخلف ورثة وقلنا ان للموصى له الرد على المورث لا الوارث ما حكمه (فاجاب) بانه حيث صحت الوصية للموصى له بان وجدت فيها شروطها المعروفة ومنها ان يقبلها الموصى له بعد الموصى فاذا قبلها حينئذ ملكها ملكا تاما ولا عبرة بمواطاة مع الموصى على انه يرد على احد ورثته فاذا مات الموصى له كان الموصى به لورثته لا لورثة الموصى ولو اراد الموصى له ان يقبى بما واطا عليه الموصى جازله الرد إلى احد ورثة الموصى والى وارث ذلك الاحد لكن لا يسكنى قوله رددت ذلك

وجوبها بالكفاية
(كتاب الجنائيات)
(سئل) عما لو انه شفى
او حبسه مع سبع في مضيق
فقتله هل يتعين في القصاص
السيف اذ المائلة هنا غير
مضبوطة أو يفعل به مثل
فعله لانه الاصل (فاجاب)
بانه يتعين في القصاص
السيف لما ذكر (سئل)
عما لو قطع اصبعاً زائدة
من رقيق وبرىء ولم تنقص
قيمتها بذلك فهل يقوم قبل
البرء والدم سائل ويلزمه
ما نقص او لا يلزمه شيء
(فاجاب) بانه يعتبر اقرب
نقص الى الاندمال وهكذا
الى حال سيلان الدم (سئل)
عمن قطعت اذنه ثم غسلها
ولصقها بلام فعدت كما
كانت فمأ على قاطعها وهل
هى مستحقة الازالة ام لا
(فاجاب) بانه يجب على
قاطع الاذن ديتها وليس
مستحقة الازالة (سئل)
هل تغلظ الحكومات
والغرة في الجنين باحد
الاسباب المذكورة في
كلامهم (فاجاب) بانها
تغلظ بما ذكر (سئل)
عمن ادعى عند حاكم على
شخص ديناً وحبسه
الحاكم بسببه فأت في
الحبس من غير ضرب ولا
تأثم هل يضمته المدعى او يائمه

أولا (فاجاب) بان من حبسه
ولى الامر بسبب دين عليه
لشخص ومات فى الحبس
فهو غير مضمون على
صاحب الدين بقصاص ولا
دية ولا كفارة عليه ولا
يأثم ان كان محقا فى ذلك
الدين ولم يعلم ولم يظن
اعسار المحبوس بالدين وان
كان مبطلا فى ذلك أو محقا
وعلم أو ظن اعساره به أثم
(سئل) عن شخص نصفه
حرو ونصفه رقيق جنى على
بد نفسه فقطعها عمدا
عدوانا فماذا يجب عليه
لمالك نصفه (فاجاب) بان
جناية من نصفه حر على
مثله تقتضى تعلق ربع دية
الفاتت بها وربع قيمته
برقية الجاني وربع دية
وربع قيمته بمال الجاني فعلى
هذا يجب فى مسئلتنا للمالك
نصف القاطع عليه ثمن
قيمته لان الواجب له من
بدل اليد المقطوعة ربع
قيمته يسقط منه نصفه وهو
ثمن قيمته بنسبة ملكه من
القاطع لان الجناية نصفها
بجزء الحرية ونصفها بجزء
الرقية على سبيل الشروع
ومعلوم أن السيد لا يثبت له
على رقيقه غير المكاتب
مال فلم يجب له على
القاطع بسبب قطعه المذكور
الا ثمن قيمته (سئل) عن

عليك بل لا بد من ايجاب وقبول لانه تمليك جديد لما قلناه من ان الموصى له ملك الموصى به ملكا
تاما فلا يخرج عن ملكه الا بصيغة تفيد التمليك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى
عنه عن وصى شاهد على طفل بموصى به لآخر فى مخالف الى هذا الطفل لا شاهد به غيره هل له
تنفيذ هذه الوصية أم لا (فاجاب) بان الوصى حيث علم أن الميت أوصى بشئ لا انسان وصية صحيحة
وكان يخرج من الثلث جازله بل وجب عايه دفعه له لكن لا يجوز له ذلك ظاهرا لانه لا يقبل قوله
فى ذلك وانما يلزمه ذلك باطنا حيث لم يخش من ضرر يلحقه بسبب ذلك واذا لم يلزمه دفعها الى
الموصى له لزمه امساكها وعدم التصرف فيها حتى يكمل المحجور عليه ثم يعلمه بالحال ليرأى من عهدها
هذا ما يظهر من كلامهم وذلك لانهم جعلوا الوصى فى مال الموصى عليه متصرفا له بالمصلحة وهذا
من المصلحة كما أنه لو خاف على المال من استيلاء ظالم جازله تخليصه بشئ منه قال الاذرى ومن هذا
مالو علم أنه لو لم يبدل شيئا لفاضى سوء لا تنزع منه المال وسلمه لبعض خوته وأدى ذلك الى
استئصاله ويجب أن يتحرى فى أقل ما يمكن أن يرضى به الظالم والظاهر تصديقه اذا نازعه المحجور
عليه بعد رشده فى بذل ذلك وان لم تدل عليه القرائن قال ويقرب من هذا قول ابن عبد السلام
يجوز تعيب مال اليتيم والسفيه والمجنون لحفظه اذا خيف عليه الغصب كفى قصة الخضر عليه الصلاة
والسلام وبحث الاذرى هنا أنه لا يصدق فى فعله ذلك لهذا الغرض الا ان دلت الحال على صدقه والفرق
بين هذا وتصديقه فيما مر ذكرته فى شرح الارشاد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن أوصى
بقراءة ختمة أو أكثر هل يجوز ان يكون القارىء فى الختمات واحدا أو لا بد من جماعة وهل يجوز
الاقتصار على ختمة واحدة أولا وهل يكون القارىء الموصى به أم لا (فاجاب) بان الذى يتجه أخذا
من كلامهم سيما كلام ابن الصلاح فى فتاويه الذى ذكرته فى أوائل المسائل السابقة أنه ان كان
فى زمن الموصى عادة مطردة فى قراءة تلك الختمة أو الختمات وجب على الوصى أن يعمل بما اطردت به
العادة وان لم يكن ثم عادة كذلك جاز أن يكون القارىء واحدا سواء كان الموصى به ختمة أم أكثر ثم
ان كان لفظ الموصى أوصيت بقراءة ختمة كان الواجب قراءة ختمة واحدة أو أوصيت بقراءة ختمات
كان الواجب ثلاث ختمات واذا عين الوصى واحدا أو أكثر للقراءة فقبل وقرا ملك الموصى به
(وسئل) عما اذا أوصى لمن بات يقرأ على قبره هل له النوم اذا غلبه فان قلتم نعم فهل يقضى
ما فاتته واذا ترك ليلة بات الموصى فى القبر سهوا أو عمدا هل يقضى أم لا (فاجاب) بان الذى يتجه كما
يشهد له قياس نظائره ان من أوصى لمن بات يقرأ على قبره لا يجب على الموصى له استيعاب
الليل بالقراءة وانما الذى يلزمه احياء أكثره بالقراءة وحيث أن أحيا أكثر جازله نوم الباقي
سواء أغلبه النوم قبل ان يحيا الاكثر أم لا فانه يجوز له النوم لكن يلزمه قضاء مثل ذلك الزمن
الذى فوته وكذلك يلزمه القضاء لو ترك الميت ليلة كاملة سواء كان عامدا أم ساهيا فان لم يتصور
القضاء بان استغرقت الوصية جميع الليالى حسب عليه ما فوته من جامكته وبدل لذلك ما أفهمه كلام
التووى فى فتاويه وبه صرح ابن الصلاح من أن المدرس أو نحوه لو عطل التدريس أيا ما فى الشهر
حسب عليه من جامكته وما نقل عن ابن عبد السلام مما يخالف ذلك ضعيف فان قلت أفق البرهان
المراعى بان من حبس ظلما عن مباشرة وظائفه استحق جامكية مدة حبسه قلت ما أفق به ضعيف
والقياس خلافه ومن ثم عرض ما أفق به على التاج الفزارى فامتنع من موافقته كما ذكره جامع
فتاوى التاج المذكور وغيره ثم رأيت الزركشى نقل عن التاج أنه أفق بان من تولى وظيفة وأكره
على عدم مباشرتها استحق المعلوم ثم قال الزركشى والظاهر خلافه لانها جعلالة وهو لم يباشر
اه ويجمع بينه وبين ما قبله بان يكون التاج ممن لم يوافق البرهان أولا ثم وافقه ومع ذلك فما

قاله ضعيف والمعتمد خلافه كما تقرر والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه ما حكم الفرار والنجى من مكان الطاعون واليه وهل حكم مكانه في بيوت الجيران كحكم مكانه في قرية أخرى وهل صح انه وخز من الجن وإذا خص في قرية في الصغار ونادرا في الكبار هل يكون التبرع في حق من لم يصبه من الثلث إذا مات وقت الطاعون به او بغيره (فاجاب) بقوله الاصل في امتناع الفرار من الطاعون قوله سبحانه وتعالى ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم ان الله لذو فضل على الناس الآية وقد اختلف المفسرون في سبب فرارهم وأحسن الطرق واقواها ان فرارهم كان بسبب الطاعون وفي مدة موتهم قليل سبعة أيام وقيل ثمانية وقيل شهر وقيل أكثر منه بحيث بليت أجسادهم ويؤيده رواية الطبراني انهم رجعوا وقد تولدت ذريتهم وفي عددهم ومعظم الروايات انهم كانوا أربعة آلاف وصوب الطبرى انهم كانوا أزيد من عشرة آلاف لان الالوف جمع كثرة وتبعه جمع وأكثر ما قيل انهم كانوا ستمائة ألف ومن غرائب التفسير أن ألوف جمع ألف كجلوس جمع جالس فليس فيه نص على العدد بل تالف قلوبهم وفي الآية دليل كما قاله الرازى على ان الله سبحانه وتعالى كره فرارهم من الطاعون وهو نظير قوله سبحانه وتعالى قل لن ينفعكم الفرار إن فررتم من الموت او القتل وقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وقوله تعالى قل إن الموت الذى تفرون منه فانه ملا فيكم وفي امتناع الدخول الى مكانه حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال ان الطاعون رجز ارسل على بنى اسرائيل وعلى من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بارض واتم بها فلا تخرجوا فرارا منه وفي الصحيحين ايضا أن عمر رضى الله تعالى عنه خرج الى الشام فلما قرب منها اخبر ان بها طاعونا فاستشار المهاجرين الاولين فرأى بعضهم الدخول ليم ما خرجوا اليه وبعضهم عدمه خوفا على من معهم من الصحابة فقال ارتفعوا عني ثم دعا الانصار فاختلفوا كذلك فقال ارتفعوا عني ثم دعى مشيخة قريش من مهاجرة الفتح وهم الذين أسلموا قبل الفتح فحصل لهم فضل بالهجرة قبله إذ لا هجرة بعده فاجمع رأيهم على الرجوع من غير اختلاف فنادى عمر بذلك في الناس فقال ابو عبيدة بن الجراح أفرارا من قدر الله فقال عمر او غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أرايت لو كان لك ابل هبطت واديا له عدوتان احداها خصبة والاخرى جدبة أليس ان رعت الخصبة رعتها بقدر الله وإن رعت الجدبة رعتها بقدر الله سبحانه وتعالى لجاء عبد الرحمن بن عوف وكان مغيبا في بعض حوائجه فقال ان عندى في هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بارض واتم بها فلا تخرجوا فرارا منه فحمد الله سبحانه وتعالى عمر رضى الله تعالى عنه ثم انصرف واختلف العلماء في الخروج من البلد الذى وقع به الطاعون والقعود عليه وظاهر كلام ابن عبد البر والقاضى عياض المالكيين ان النهى في ذلك للتحريم ثم زاد الثانى ان أكثر العلماء على ذلك وروى عن عائشة رضى الله تعالى عنها وقالت هو كالفرار من الزحف وعلى ذلك جرى امام الاثمة من اصحابنا ابن خزيمة فانه ترجم في صحيحه باب الفرار من الطاعون من الكبار وان الله سبحانه وتعالى يعاقب من وقع منه ذلك ما لم يعف عنه واستدل بحديث عائشة في ذلك يعنى قوله صلى الله عليه وسلم الفرار من الطاعون كالفرار من الزحف رواه الامام احمد والطبراني وابن عدى وغيرهم ومن ثم قال التاج السبكي وتبعه المحققون مذهبنا وهو الذى عليه الاكثر ان النهى عن الفرار منه للتحريم وكلام النووى في شرح مسلم صريح في تحريم القعود على بلد الطاعون كالفرار منه فانه قال بعد تلك الاحاديث السابقة وفي هذه الاحاديث

تفسير الجلال المحلى في موضعين من شرح المنهاج أحدهما الجنايات الاثني بجلدة البيضتين فان مقتضاه لزوم دية كاملة في الجلدة وحدها وفي كلام غيره النصريح بان في البيضتين بجلدتهما ديتين وفي كل منهما اذا انفرد ديتها فهل الامر كذلك وهل صرح بذلك أحد من الاصحاب او ان مراد الشيخ جلال الدين غير ذلك فيين (فاجاب) اما تفسيره بذلك فلانها مدلولهما لغة فقد قال عند قول المنهاج فيقطع فحل بخصي وعين والخصي من قطع خصيته أى جلدتا البيضتين كالاثنتين متى خصية وهو من النوادر والخصيتان البيضتان اه وما ذكره ماخوذ من كلام أئمة اللغة كصاحبي الصحاح والقاموس فقد قال الاول فيها الاثنيان الخصيتان وقال فيها أيضا ابو عمرو والخصيتان البيضتان اه ومعلوم ان الجلدة لا تسل وانما تسل البيضة لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت ان الاثنيان البيضتان ولما أن كان قطع جلدتي البيضتين يستلزم غالبا بطلان منفعة البيضتين اقتصر الشيخ جلال الدين رحمه الله على

منع القدوم على بلد الطاعون ومنع الخروج منه فرارا من ذلك أما الخروج لعارض فلا بأس به وهذا الذي ذكرنا هو مذهبنا ومذهب الجمهور وقال القاضى وهو قول الأكثرين حتى قالت عائشة رضى الله تعالى عنها الفرار منه كالفرار من الزحف ومنهم من جوز القدوم عليه والخروج عنه فرارا أى وهو المشهور من مذهب مالك ثم قال والصحيح ما قدمناه من النهى عن القدوم عليه والفرار منه اهـ ويؤخذ من قوله أما الخروج عنه لعارض فلا بأس به أن الخروج بقصد التداوى جائز وهو ظاهر ومن قوله والخروج عنه فرارا أن محل الخلاف في الخروج عنه لأجل الفرار فمذهبنا ومذهب الجمهور الحرمة ومذهب مالك الكراهة وبذلك رد قول التاج السبكي ليس محل النزاع فيمن خرج فارا من قضاء الله تعالى فذلك شئ لا سبيل إلى القول بأنه غير محرم بل الظاهر أن محل النزاع فيما إذا أخرج للتداوى اهـ ووجهه ما تقرر من أن خروجه للتداوى ينبغي أن يكون جائزا بلا خلاف كما أفاده كلام شرح مسلم ومن أن محل الخلاف فيمن خرج للفرار كما أفاده كلام شرح مسلم أيضا نعم إن اقترن بقصد الفرار قصدان له قدرة على التخلص من قضاء الله وأن فعله هو المنجى له فواضح أن ذلك حرام بل كفر اتفاقا بخلاف قصد الفرار فقط فإنه محل الخلاف وقد مر عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه قال نعم نعم نكر من قدر الله إلى قدر الله وليس في كلامه تأييد للمالكية لأنه لم يفر من محل الطاعون ثم رأيت بعض المحققين من متأخري الشافعية اعترض ما مر عن التاج السبكي فقال عقب ما مر عنه هذا ليس بظاهر لأن الخروج للتداوى ليس حراما في مذهب الشافعي وجماعة وقد صحح أن الخروج حرام فكيف محله ما إذا خرج للتداوى والخروج للتداوى ليس بمحرم بل العبارة الصحيحة أن يقول محل النزاع فيما إذا خرج فارا من المرض الواقع مع اعتقاده أنه لو قدره عليه لأصابه وأن فراره لا ينجيه لكن يخرج مؤملا أن ينجو هذا الذي ينبغي أن يكون محل النزاع فمن منع احتج بالنهى ومن أجاز حمل النهى على التنزيه اهـ وهو كلام حسن والحاصل أن من خرج لشغل عرض له أو للتداوى من علة به طعن أو غيره فلا يختلف في جواز الخروج له لأجل ذلك ولو عرضت له حاجة للخروج وانضم لذلك قصد الفرار فالذى اقتضاه كلام أئمتنا في فروع متعددة الحرمة لأن قصد المحرم وجد وانضمام القصد الجائز له لا يمنع أثمه فهو نظير ما لو قرأ الجنب بقصد القرآن والذكر وما لو قال في الصلاة يا حيي خذ الكتاب أو سبحان الله بقصد القرآن وتنبية الغير فان الصلاة تبطل نظرا لقصد التنبيه وإن انضم إليه قصد القرآن وهذا يظهر لك أنه لا فرق هنا بين أن يغلب قصد الفرار أو الحاجة أو يتساويا فالحرمة موجودة في الأحوال الثلاثة خلافا لبعض المالكية ومحل النظر إلى قوة الباعث وضعفه فيما إذا جاز قصدان لكن أحدهما يقتضى الثواب والآخر يقتضى عدمه كقصد الوضوء والتنظيف أو التبرد على أن النظر هنا لقوة الباعث إنما هو رأى الغزالي وأما ابن عبد السلام فإنه يغلب قصد نحو التبرد هنا وإن ضعف فلا ثواب عنده مطلقا واعلم أن بعض العلماء ذهب إلى أن النهى عن الخروج تعبدى لأن الفرار من المهلك مأمور به وقد نهى عنه في هذه الصورة فهو لسر لا نعلمه وذهب كثير من العلماء إلى أنه معلل أما بالطاعون إذا وقع في البلد عم جميع من فيه بمدخلة سببه فلا يفيد الفرار منه بل إن كان أجله قد حضر فهو ميت وإن رحل وإلا فلا وإن أقام فتميزت الإقامة لما في الخروج من العتب الذى لا يليق بالعلاء وأما بان الناس لو تواردوا على الخروج لنقى من وقع به الطاعون عاجزا عن الخروج فضاعت المرضى لفقد من يتعدهم الموتى لفقد من يجهزهم وأما بان خروج الأقوياء فيه كسر لقلوب من لا قوة له على الخروج وأما بان الخارج يقول لو لم أخرج لمت ويقول المقيم لو خرجت لسلمت فيقعون في اللو المنهى عنه مع ما في الخروج من الفرار من حكم الله وعدم الصبر المأمور به والاعراض عما في الإقامة من الإجر

التفسير المذكور وإن كان المقصود في الحكم الشرعى المذكور البيهقيين وقد صرح الأصحاب بأن في الاثنين كمال الذية وفي إحداهما نصفها سواء أقطعها أم سلمها أم دقها وزالت منفعتها فالقول بأن في جلدتها ذية وفيها ذية أخرى أو أن المضمون بالدية إنما هو الجلدتان غير صحيح (سئل) عن الذهاب إلى المنجم هل يحرم أولا وهل يجوز تصديقه أولا وهل ورد أن من صدق عرافا ردت صلاته مدة أربعين يوما أولا (فاجاب) نعم يحرم الذهاب للنجم وتصديقه فيما يخبر به وقد ورد أن صلاة من صدقه لا تقبل أربعين يوما ففى صحيح الإمام مسلم وغيره عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى عرافا فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل صلاته أربعين يوما (سئل) عن أرش الموضحة المشترك في إيضاها جماعة هل توزع عليهم أو يلزم كلا منهم أرش كامل وهل ما قاله النغوى من ذلك هو المعتمد في الفتوى وهل هو مبنى

الكبير إذ للميت به أجر شهيد وكذا للمقيم صابرا محتسبا وإن لم يمت به وقال ابن عبد البر انتهى
عن الخروج للآيمان بالقدر وعن القدوم لرفع ملامة النفس وقال ابن العربي حكمة منع القدوم
أنه تعالى أمر أن لا يتعرض أحد للتحف وإن كان لانتجاة من قدر الله مع الصيانة عن الشرك لئلا
يقول الداخل لو لم أدخل لم أمرض وغيره لو لم يدخل فلان لم يمت وقال ابن دقيق العيد الذي يرجح
عندي في الجمع بين النهي عن الفرار والنهي عن القدوم أن القدوم عليه تعرض للبلاء ولعله
لا يصبر عليه وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الصبر والتوكل فمنع ذلك لاغترار النفس
ودعواها ما لا تثبت عليه عند التحقيق وأما الفرار فقد يكون دخلا في باب التوغل في الأسباب
متصورا بصورة من يحاول النجاة بما قدر عليه ويشير إلى ما قرره قوله صلى الله عليه وسلم لا تتمنوا
لقاء العدو إذا لقيتموه فاصبروا فامرهم بترك التمتنى لما فيه من التعرض للبلاء وخوف الاضرار
بالنفس وأمرهم بالصبر عند الوقوع تسليها لأمر الله سبحانه وتعالى اه وخرج بالفرار من محل
الطاعون والفرار من أرض الوباء فإنه جائز بالإجماع كما قاله الجلال السيوطي وعبارته الوباء غير
الطاعون والطاعون أحص من الوباء وقد أخص أى الطاعون بكونه شهادة ورحمة وبتجريم
الفرار منه وهو من الوباء بغيره كالخبي ومن سائر أسباب الهلاك جائز بالإجماع وما أشار إليه من
الفرق بين الوباء والطاعون هو ما عليه الاكثرون خلافا لبعض المالكية حيث زعم انه هو وسيأتي
ليوضح الفرق بينهما وتردد بعضهم فيما لو كانت الأرض التي وقع بها الطاعون وخيمة والأرض
التي يريد التوجه إليها صحيحة فتوجه إليها بهذا القصد ونقل غيره أن من السلف من منع نظرا إلى
صورة الفرار ومنهم من أجاز نظرا إلى انه مستثنى من عموم الخروج فرارا لانه لم يتمنع الفرار
اه والذي يتجه ترجيحه على قواعدا انه ان خرج بقصد التداوى أو حاجة أخرى جاز أو بقصد
الفرار ولو مع قصد التداوى أو غيره حرم كما مر والذي يظهر أنه لو عم إقليما لم يحرم الخروج من
بعض قراه إلى بعض لانه لا فرار حينئذ البتة وأنه لو خص محلة من بلدة ولم يوجد منه شيء في بقية
محلات تلك البلد كان حكم المحلة حينئذ كحكم البلد المستقل فيحرم الخروج منها فرارا والدخول
إليها أى لغير حاجة كما هو ظاهر هنا وفيما مر لانه اذا جاز الخروج لحاجة جاز الدخول قياسا إذ
لا يظهر بينهما فرق في ذلك فان قلت ينافي هذا ما مر من انه اذا وقع في البلد عم جميع من فيه
بمداخلة سببه قلت لا منافاة لان ما قلناه من أن المحلة ليست كالبلد فيما اذا تحققنا اختصاصه بها
وتحققنا أنه لم يوجد شيء من أسبابه في بقية البلد فحينئذ يحرم لغير أهل تلك المحلة دخولها لغير
حاجة والخروج منها بقصد الفرار واما اذا لم نتحقق ذلك فحكم بقية البلد حكم تلك المحلة لان
الغالب انه اذا وقع في بلد عم جميع من فيه بمداخلة سببه والحاصل أنه متى تحقق اختصاصه بمحل
من بلد وتحقق انه لم يوجد شيء من أسبابه في بقية تلك البلد كان ذلك المحل كبلد مستقلة فيحرم
الدخول والخروج إليه ببقية السابغ وأنه متى لم نتحقق ذلك لم يكن له حكم مغاير لذلك البلد
وسيأتي بحث الزركشي أن الساكن قريبا من بلد الطاعون لا يعطى حكمها وبه يعلم أن من قرب
من بلد ولم يدخلها الرجوع ولو بقصد الفرار وهو ظاهر كما افهمته التعاليل السابقة في حكمة منع
الدخول والخروج ومر عن عمر رضى الله تعالى عنه ما يؤيد ذلك وهو قوله نفر من قدر الله إلى
قدر الله وهو صريح فيما قلناه وصح انه صلى الله عليه وسلم قال فناء امتي بالطعن والطاعون قليل
يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال وخز أعدائكم من الجن وفي كل شهادة
وروى احمد وغيره عن عائشة رضى الله تعالى عنها انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الطاعون فقال غدة كغدة الابل المقيم فيها كالشهيد والفار منها كالفرار من الزحف واستدناها حسن

على رأيه في الاقتصاص أولا
(فاجاب) بان المشترك في
الموضحة يلزم كلا منهم
ارش موضحة كامل هذا
هو المعتمد ولا يوزع ارشها
عليهم وان رجحه جماعة من
المتأخرين لان اسباب
تعدد الموضحة المقتضية
لتعدد الارش تعدد الفاعل
وان قال بعضهم ان
صورة تعددها بتعدد
الفاعل في العناية المرافعة
وقد نقل الرافعي عن الاثام
ترجيح الاول وعن البغوي
الثاني وعكسه في المروضة
فما قاله البغوي مبني
على رأيه في الاقتصاص
بها من انه يوضح من كل
منهم مثل تلك الموضحة
اما على ما في الروضة عنه
فواضح واما على ما في
الرافعي عنه فبالقياس
على اشتراكهم في انلاف
النفس او الظرف حيث
يقصص من كل منهم
مثل تلك العناية واذ آل
الامر إلى المال ونزع عليهم
ولا يجب على كل منهم دية
تلك النفس في الاول ولا
دية ذلك الطرف في الثانية
وقد قال في الانوار ولو
اشترك جماعة في موضحة
وآل إلى الارش فعلى
كل واحد ارش كامل على
الاصح (سئل) ما الجواب
على يستشكل من قولهم
لو دعى انسانا إلى داره
وفيه كلب عقور وهو

غير عالم به فاتفقه فلا ضمان عليه مع قولهم لو خرج كلبه العقور من داره فاتفق شياً ضمنه فان كانت العلة التقصير فهو موجود فيها اذا كان من حقه اعلامه بالكلب أو دفعه عنه وان كانت كونه ظاهراً يمكن دفعه وله اختيار فهو موجود أيضاً فيها على ان المصحح في تصحيح التنبيه تساويهما في الضمان وهو قياس ما لو دعا غير عالم ببيت في داره ولا يقال ان الكلب ظاهر يمكن دفعه بخلاف البئر لان ذلك يطرد فيما لو ألتف خارج الدار فان قيل تقصيره في عدم الاعلام مقتضى للاشم فقط قلنا وتقصره بتفريطه حتى خرج مقتضى على قياسه ايضاً للاشم فقط فما المرجح ولا يرد ما لو أغرى عليه سبعاً في واسع اذذاك في سبع لا اختصاص به (فاجاب) ان جواب الاشكال المذكور أن سبب تضمنين صاحب الكلب ما ألتفه في الثانية اخلاؤه بما وجب عليه من حفظه فقد قال الاصحاب واذا اعتادت الهرة أو الكلب فتح رأس القدر أو اخذ الطيور أو عقر الناس وجب عليه ربطه وحفظه ليلاً ونهاراً وكذا لو اعتاد جمل أو حمار

في رواية للطبراني عنها الطاعون شهادة لامتى ووخر أعدائكم من الجن يخرج في الآباط والمراق والفار منه كالفار من الزحف والصابر فيه كالمجاهد في سبيل الله وقوله يخرج في المراق والآباط هو باعتبار الغالب كما قاله غير واحد من أهل العلم وقد يخرج في الايدي والاصابع وحيث شاء الله من البدن قال الخليل وغيره وهو الوباء والاصح أنه غيره ومن ثم قال القاضي عياض أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد والوباء عموم الامراض فسميت طاعونا لشبهها بذلك والا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون او جرى على الفرق بينهما أيضاً ابن سينا وغيره من حذاق الاطباء ففسروا الطاعون بأنه مادة سمية تحدث ورماتاً لا تحصل في مغايب البدن والرخوم منه وسببه دم ردى مائل الى العقونة والفساد يستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويؤدى الى القلب كيفية فيحدث التيم والغثيان والغشي والخفقان وهو لرداءته لا يقبل من الاعضاء الا ما كان أضعف بالطبع وأردأ ما يقع في الاعضاء الرعشة قال اعنى ابن سينا والطواعين تكثر عند الوباء وفي البلاد الويبة ومن ثم أطلق على الطاعون انه وباء وبالعكس قال وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذى هو مادة الروح ومدده اه فعلم أن الطاعون أخص من الوباء ويدل له حديث الصحيحين على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال مع حديثهما عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت قدمنا المدينة وهى أبوى أرض الله فعلم منه أن الوباء يدخلها دون الطاعون فكان غيره وما يفارقه فيه خصوص سببه الذى لم يرد في شيء من الوباء نظيره وهو كونه من طعن الجن وكونه من طعنهم لا يخالف ما مر عن الاطباء انه ينشأ عن مادة سمية أو هيجان الدم أو انصبابه الى عضو أو غير ذلك لانه لا مانع أن يحدث عن الطعنة الباطنة فيحدث منها المادة السمية أو يهيج بسببها الدم أو ينصب وعذر الاطباء في عدم تعرضهم لكونه من طعن الجن أن ذلك أمر لا يدركه العقل وانما يتلقى من الشارع فتكلموا على ما ينشأ عن ذلك الطعن بقدر ما اقتضته قواعد علمهم على أن ابن القيم ابطال القول بانه ينشأ من فساد الهواء باءور منها انه يقع في اعدل الفصول وفي أصح البلاد هواء وأطيبها ماء ومنها انه لو كان من الهواء لعلم الناس والحيوانات وربما كثر عند اعتداله وقل عند فساده ولدام في الارض لان الهواء يصح تارة ويفسد تارة والطاعون ياتي على غير قياس ولا تجربة ولا انتظام فربما جاء سنة على سنة وربما ابطأ عدة سنين ومنها ان كل داء تسبب من الاسباب الطبيعية له دواء من الادوية الطبيعية على ما صح في الحديث وهذا الطاعون قد اعى الاطباء دواؤه حتى سلم حذاقهم انه لا دواء له الا الذى خلقه وقدره اه قال شيخ الاسلام في فتح الباري يقع في الالسة وهو في نهاية ابن الاثير تبعاً لغريبى الهروى بلفظ وخز اخوانكم الجن ولم اراه بلفظ اخوانكم بعد التبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة لا في الكتب المشهورة ولا الاجزاء المنشورة وقد عزاه بعضهم لمسند احمد والطبراني او كتاب الطواعين لابن ابى الدنيا ولا وجود لذلك في واحدها وجرى على ذلك ايضا في كتاب بذل الماعون فقال ما حاصله جميع ما وقعت عليه من الروايات بلفظ وخز أعدائكم او بلفظ طعن أعدائكم وقول الزركشى وفي لفظ احمد اخوانكم غلط في المتن والسند ثم ذكر روايات المسند ومعجم الطبراني وليس ذلك في شيء منها ثم هو صاحب آكام المرجان في احكام الجن وهو ابو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقى الحنفى من تلامذة المزي والذهبي في الحديث في ذكره ذلك عن مسند احمد وكتاب الطواعين لابن ابى الدنيا ثم ذكر انه لم ير بلفظ اخوانكم في شيء من كتب الحديث ولا من كتب الغريب الا في كتاب الغريبين للهروى والنهاية لابن الاثير ثم على صحة تقدير لفظ اخوانكم فالجمع بينهما وبين أعدائكم امور الاول ان الاخوة في الدين لا تنافي العدواة لان عداوة الجن للانس بالطبع وان كانوا مؤمنين

او فرس العض او الرمح
او الخطب اه والاخلال
المذكور منتف في
الاولى والفرق بينها
وبين مسألة البئر المذكورة
واضح اذ الكلب فيها
ظاهر يمكن دفعه بمصا
او نحوها ويفترس
باختياره ولا كذلك
مسألة البئر اذ هي
مفروضة فيما اذا كانت
مغطاة او موضعا مظلم
او كان الداخل اعمى
او نحو ذلك وقد علم
انتفاء اشكال هذه العلة
بمسألة خروج الكلب
المذكور فالمرجح
الضمان في الثانية دون
الاولى (سئل) ما المرجح
فيما لو كان له يدان
عاملتان ولم تعرف الزائدة
فقطع قاطع احداها فانه
لاقصاص ويجب نصف
دية وزيادة حكومة فلو
عاد وقطع الاخرى
فاراد المجنى عليه القصاص
لامكانه ورد ما اخذه
غير قدر الحكومة فهل
له ذلك لان القصاص
لم يكن يمكن انما اخذ
الارش لتعذره لا اسقاطه
ام لا لانه اسقط بعض
القصاص فلا يعود اليه
(فاجاب) ها وجهان
وارجحهما ثانيهما (سئل)
عمن وجب عليها القود
فولدت ولدا ولم يكن ثم من
يرضعه غير زانية محصنة

الثاني أن رواية أعدائكم في طعن الكافرين منهم للمسلمين منها ورواية اخوانكم في طعن المسلمين
منهم للكافرين من الانس الثالث ان كلا من اللفظين يفيد ما يفيد الاخر فحيث جاء بلفظ اعدائكم
فهو على عمومته اذ لا يقع الطعن الا من عدو في عدوه ويكون الخطاب لجميع الانس فان الطعن يكون من
كافرى الجن في مؤمنى الانس او من مؤمنى الجن في كافرى الانس ويؤيده حديث انه شهادة للمسلمين
ورجز على الكافرين وحيث جاء بلفظ اخوانكم فهو على عمومته ايضا لكن المراد به اخوة التقابل كما
يقال الليل والنهار اخوان او اخوة التكليف فان الجن والانس هما الثقلان بنص القرآن لاستوائهما
في التكليف وهو المراد بزيادة اخوانكم من الجن فانه زاد للمؤمن والكافر جميعا ثم في تسليط الجن
على الانس بالطعن حكمة بالغة فان اعداءنا منهم شياطينهم وأما المطيعون منهم فهم اخواننا والله تعالى
أمرنا بمعادة اعدائه من الفريقين فاني أكثر الناس الامساك منهم فسلطهم الله عليهم عقوبة لهم حيث
أطاعوهم فيما أمرهم به من معاصيه وأما من لم يطعهم فهو شهادة لهم ورحمة وهذه سنة الله سبحانه
وتعالى في العتوبات تقع عامة فتكون طهرا للمؤمنين وانتقاما من الفاجرين وانما مكن الجنى من طعن
المؤمن مع أنه محروس بالمعقبات من بين يديه ومن خلفه ارادة للخير به ونيل للدرجة الشهادة كما مكن
عدوه الظاهر منه لذلك مع أنه في أكثر أوقاته ممنوع منه بالرعب تارة وبالقوة والنصر أخرى ولا
ينافى كونه وخز الجن وقوعه في رمضان كما هو مشاهد بل ربما كان فيه أكثر منه في غيره لان
الشياطين وان كانت تصفد وتغلغل كما صح في الحديث الا انه ليس فيه أن أعمالها تبطل بالكلية
وانما الذي يحصل لها بذلك المنع من معظم العمل والجواب بانه يحتمل أنهم طعنوا قبل دخوله ولم
يظهر الا بعد دخوله ويحتمل أن تصفدهم انما هو عما يأثم به الاذى من تحسين الفجور ليقع
فيه وأما هذا فالمرتبة عليه ثواب فلا يمنعونه منه كما لا يمنعون من الاحتلام على أن تصفدهم فيه
استشكل من جهة أخرى وهي وجود المعاصي الكبائر وغيرها فيه وأجيب بانه يحتمل أن يكون
المصفدون منهم مستترقي السمع فقط وان تسلسلهم يقع في لياليه فقط ويحتمل أن المراد أنهم
لا يخلصون فيه الى افساد المسلمين مثل ما يخلصون في غيره لاشتغال المسلمين بالصوم والقامع للشهوات
وبالقراءة والذكر ويحتمل أن المصفد بعضهم لا كلهم وهو الاصح للحديث الصحيح اذا كان أول ليلة
من رمضان صفدت الشياطين مردة الجن على أن مردة نعمت مخصص أو بدل بعض من كل وعليه
يحمل اطلاق بقية احاديث تصفد الشياطين فعليه يحصل الجمع بأن الوخز يقع في رمضان من غير
المردة ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم فناء أمتي في الطعن والطاعون اما الطلب لرواية احمد اللهم
اجعل فناء أمتي في الطاعون وفي أخرى عند احمد وغيره اللهم اجعل فناء أمتي قتلًا في سبيلك
بالطعن والطاعون او الخبر لقول ابن الاثير في النهاية اراد ان الغالب على فناء الامة الفتن التي
تسفك فيها الدماء والوباء وبه يندفع استشكل الحديث بان أكثر الامة يموتون بغير الطعن
والطاعون ويندفع ايضا الجواب عنه بان المراد بالامة الصحابة او الخيار قال الجلال السيوطي وما
قاله ابن الاثير صحيح بلا شك فانه اذا استمرى الامر وجد من يموت بالطاعون أكثر ممن مات بينه
وبين الطاعون الذي قبله فكيف اذا انضم الى ذلك القتل في الجهاد وفي الفتن ولم يقصد صلى الله
عليه وسلم بذلك على انه للدعاء الدعاء على امته بالهلاك وانما المراد منه حصول الشهادة لهم بكل
من الامرين والموت حتم لا بد منه فكان القصد جعل ذلك سببا للموت الذي قدره الله سبحانه وتعالى
اودعا بذلك ليكون كفارة لما يقع بين الامة من العداوة كما ورد ان القتل لا يمر بذنب الا محاه
لاحالة وبذلك علم الجواب عن استشكل الدعاء بالشهادة مع استلزامه تمكن الكافر من المسلم
وهو معصية وتمنى المعصية حرام ووجه الجواب ان المطلوب قصدا انما هو نيل الدرجة الرفيعة المرتبة

من يقتص منها لكونه
مستغنيا بالثانية ولكونه
حق آدمي ام لا لكونها
مستحقة القتل وهل اذا
اقتص ولا ثم غير الزانية
فهل تحدام تهل الى استغناؤه
(فاجاب) بانه لا يقتص
منها حتى يوجد ما يستغنى
به من لبن امرأة اوبهيمة
يحل له شربه فان بادر المستحق
وقتلها قبل وجود ما ذكر
فانت الولد لزمه القود
وحيث اقتص منها ولم
يوجد ما يستغنى به الولد
الا ابن الزانية اخر حدها
(سئل) ما المعتمد في وقت
اعتبار قيمة العبد الجاني
(فاجاب) بان المعتمد
قيمه يوم الجنابة كما نص
عليه امامنا الشافعي رضى
الله عنه خلافا للفقهاء
(سئل) عن قول المحاملي
في الباب ان الجنين
المبعض حكمه حكم الحر
هل هو المعتمد (فاجاب)
بانه يجب فيه ما يقابل
الحرية من الغرة وما
يقابل الرق من القيمة
اذ المبعض في بعض
الاحكام كالعبد وذلك
كالنكاح وفي بعضها
كالحر وهو انه لا يقتص
منه بمن فيه رق وفي
بعضها كالحر والعبد
باعتبارين كالجنابة عليه
فيجب بها ما يقابل الحرية
يقسطها من الديه وما يقابل

على الشهادة التي هي سبب لدفع الكفار واذلالهم واعلاء لكلمة الاسلام وأما فعل الكافر فهو
من ضرورة الوجود فليس منظورا اليه واعلم أن شهيد الطاعون ملحق بشهيد المعترك في حديث سنده
حسن ياتي الشهداء والمتوفون بالطاعون فيقول احباب الطاعون نحن شهداء فيقال انظروا فان كانت
جراحاتهم كجراح الشهيد أى تسيل دماؤهم وريحهم كريح المسك فهم شهداء فيجدونهم كذلك وفي
حديث صحيح تختص الموتى والمتوفون على فرشهم إلى ربنا جل جلاله في الذين يموتون بالطاعون فيقول
الشهداء اخواننا قتلوا كما قتلنا ويقول المتوفون على فرشهم اخواننا ماتوا على فرشهم كما متنا فيقول
الله عز وجل انظروا إلى جراحهم فان اشتبهت جراحات المقتولين فانهم منهم فاذا جراحهم أشبهت
جراحهم وقضية حديث البخارى في كتاب الطب والقدر أن اجر الشهيد انما يكتب لمن لم يخرج
من بلد الطاعون وأقام قاصدا ثواب الله سبحانه وتعالى راجيا صدق وعده عارفا انه ان وقع له او
صرفه عنه فهو بتقدير الله غير متضرر به إن وقع به وظاهر الحديث أيضا ان من وجدت فيه تلك
الصفات يحصل له اجر الشهيد وان مات بغير الطاعون واستشكل كونه شهادة ورحمة بانه صح
انه قرن بالدجال وصح انه لا يدخل مكة ولا المدينة واجيب بانه لما كان من طعن الجن لم يدخلها
اشارة الى أن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخولها أو من التسليط على اهلها صيانة من
الله سبحانه وتعالى لهم حتى من مؤمن الجن بناء على وقوع الطعن منهم أيضا ولم يذكر احد قط
انه وقع بالمدينة طاعون أصلا خلافا لما يوهمه كلام القرطبي وكذا مكة ومن حكى انه دخلها
فقد تجوز وأطلق الطاعون على الوباء واذا وقع الطاعون في بلد كان حكم أهلها في التصرف كحكم
المريض مرض الموت سواء من أصابه ومن لم يصبه كما صححه الشيخان كالغوى وان نازعهما
الزركشى في ذلك وأطال نعم انما يكون خوفا في حق من لم يصبه ان وقع في امثاله كما صرح به
صاحب الكافي حيث قال واذا وقع في البلد في امثاله فهو مخوف على أصح الوجهين قال الاذرعى وقوله
في امثاله قيد متعين كما شوهد في الطواعين السابقة واللاحقة من طواعين السلف طاعون الاشراف
وطاعون الفتيان وشوهد في عصرنا في وقت في الاطفال وتارة في النساء وتارة في الشبان دون
الشيخوخاء وتبعه الزركشى فقال ينبغي ان يكون موضع كونه مخوفا في حق من لم يصبه ما اذا
وقع الطاعون في امثاله فان وقع في الاطفال مثلا فيشبه أن لا يكون مخوفا في حق البالغين وإلى
ذلك يشير كلام صاحب الكافي فانه قال ان أصابه مخوف وان وقع في امثاله فهو مخوف على
أصح الوجهين في قوله في امثاله قيد محسن لا بد منه وقد تختلف الطواعين الواقعة في كل عصر فيعتبر
في كل وقت بحسبه اه قال اعنى الزركشى وسكتوا عن فروع احدها الساكن قريبا من بلد الطاعون
دون مسافة القصر هل يعطى حكم بلد الطاعون والظاهر ان حكمهم حكم الاصحاء في تبرعاتهم الثاني
الواردون من بلد الطاعون الى بلد ليس بها والظاهر ان حكمهم حكم البلد الذى انتقلوا عنه لانهم
بصدد ان يقع بهم ذلك لما قد علق باجسادهم منه كما شاهدنا ذلك كثيرا فيحسب تبرعهم من
الثلث اذا حصل الموت بذلك الداء بعد التبرع اه وذكر فرعا ثالثا مبينا على ضعيف لاجابة
لنا بذكره وطاعون الاشراف الذى ذكره الاذرعى كان زمن الحجاج سمي بذلك لكثرة
من مات فيه من اشراف الناس وطاعون الفتيان كان بالبصرة سنة سبع وثمانين من الهجرة سمي بذلك
لكثرة من مات فيه من النساء والشواب والعذارى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى
عنه في شخص قال في مرض موته يفعلون لى كذا وكذا بمشاة من تحت ولم يعلم الى من يشير
من يكون الوصى واذا زاد ويكون النظر لفلان هل يكون هو الوصى (فاجاب) اذا قال يفعلون لى
كذا ولم يعلم الى من يشير فلا وصى له فان قال ويكون النظر لفلان لم يثبت لفلان نظر لانه انما

يتصور حيث عرف الوصى وهو هنا مجهول والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) شخص مريض بالاستسقاء الخوف فأعتق فى مرض موته أمة ثم عقد عليها ولم يدخل بها ثم ملكها حلياً ذهاباً وفضة مجهول القدر والثلثين ثم مات فهل العتق والتزويج صحيح أم لا وهل ترث المعتوقة المذكورة من معتقها ثم دبر عبيداً له وجوارى وملك أحدهم حملين فهل التملك والتدبير صحيح أم لا وإذا لم يحتمل الثلث ذلك تنفذ أم لا (الجواب) ان خرجت من الثلث بان صحة نكاحها وعتقها وإذا لم يدخل بها فلا مهر لها ان أدى وجوبه الى ثبوت دين على الميت كأن كانت قيمتها مساوية لثلثه لان وجوبه حينئذ يودى الى رق بعضها لعدم خروجها من الثلث فبطل النكاح والمهر فكان اثبات المهر مؤدياً الى عدم اثباته فسقط أما إذا خرجت من ثلثه مع وجوب المهر فانه يجب لها اذا لا مانع من وجوبه حينئذ وعلى كل تقدير فلا ترث منه بالزوجة شيئاً سواء أدخل بها أم لا وما ملكه لها ان خرج من الثلث أيضاً فازت به وان خرج بعضه فازت بذلك البعض وان لم يخرج منه شيء توقف نفوذ الوصية به كالبعض فى المسئلة التى قبل هذه على اجازة الورثة بشرطها ولا يضر جمل قدره وثمنه فطالب بأحضاره وينظر الى قدره وقيمه وقت الموت ثم ما فضل من ثلثه عن قيمتها وقيمة الحلى الذى ملكه لها ينظر فيه فان وفى بقيمة المدبرين كلهم عتقوا بموته وان لم يفضل شيء لم يعتق منهم شيء وان فضل مالا يفي بجميعهم أقرع بينهم فمن خرجت له القرعة عتق منه ما يفي بالثلث سواء أكان شقفاً من واحد أم أكثر هذا كله ان لم تجز الورثة والاعتق من أجازوا له ان لم يخرج من الثلث فعلم أن لهم اجازة بعض من لم يخرج من الثلث دون بعض وتملك أحدهم الحملين ان نزل منزلة الوصية بان قال ملكته اياها بعد موتى صح والا بان قال ملكته اياها ولم يقل بعد موتى لغافياً يظهر أخذنا من اطلاقهم بطلان تملك السيد عبده ولو مدبراً وقولهم التبرعات المنجزة فى المرض كالبهية منزلة منزلة الوصية محله اذا كانت مع من يصح منه قبولها كما هو ظاهر بخلاف المدبر فى مسئلتنا فانه لا يصح منه قبولها قبل الموت لبقاء رقه فكانت ملغاة وفيما اذا صح بان قال بعد موتى لكون الوصية بذينك الحملين متأخرة فى الاستحقاق عن رتبة الموصى له بهما فلا يستحق منها شيئاً حتى يعتق جميعه ثم بعد عتق جميعه يوزع ما بقى من الثلث على الحملين وعلى بقية المدبرين كما يدل عليه كلامهم وان لم أر من صرح به والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) ادعى وارث وصى صرف مورثه مات تحت يده على محجوره فهل يصدق (فاجاب) بقوله نعم يصدق لان مورثه لو ادعى الاتفاق عليه المحتمل صدق فكذلك هو لانه خليفة ويشهد له تصديق وارث الوديع فى الرد لمورثه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه فى شخص أسند وصيته فى حال صحته وسلامته لرجل جعله وصياً على بيع تركته ووفاء ديونه ثم قال وصيته ولم أعلم أن عندى ديناراً ولا درهماً فى البيت من الاثاث والكتب فاسأل وصيى ان لم يخلصنى جميع ذلك أن يخلصنى من عنده ثم قال فان أبقي الكتب لما أعلم من غيرته عليها فالوصية بها لعقبى أو لعقبه فان انقضوا فالرجع خزائن المغاربة برأى سيدنا عثمان رضى الله تعالى عنه ثم توفى الى رحمة الله تعالى بعد مدة عن الاثاث والكتب وعن بيت تجدد له ملكه بعد الوصية فباع الوصى الاثاث وسدبه بعض الدين وبقى بعض الدين فهل قول الموصى فان أبقي الكتب الخ وصية بوقفها على تقدير وفاء الدين من غيرها وقد حصل ذلك لان فى البيت وفاء وزيادة وحينئذ فيضم ما بقى من ثمن البيت بعد وفاء بقية الدين الى قيمة الكتب فان حصل ما يحتمل ثلثه الكتب خرجت وفقاً أو الحكم غير ذلك (فاجاب) بقوله ليس قول الموصى ما ذكر وصية بوقفها لانه لا دلالة فيه على ذلك من كلامه لاضريحاً ولا كناية بل قوله الوصية بها لعقبى الخ صريح فى عدم ارادته وقفها ودال على ارادة الوصية بمنافعها لعقبه أو عقب الوصى ثم من بعدها لمن يريد الاتقاع بها فى خزائن المغاربة المذكورة

قدر الدية أو زاد عليها
 كأن قطع يده أو يديه أو
 رجله ثم عتق الأب ثم
 مات الجريح فعلى موالى
 الام دية كاملة لان
 الجرح حين كان الولاء
 لهم يوجب هذا القدر
 والمعتبر أن لا يزيد قدر
 الواجب على موالى الام
 بالسراية الحاصلة بعد
 الانجرار (سئل) عن
 ألقيم الحوت شخصا
 فاقتص منه ثم قذفه
 الحوت سالما (فاجاب)
 بان المقتص لم يلزمه
 قصاص للشبهة وتلزمه
 دية الملقم في ماله (سئل)
 عن رجل فوق نخلة يقطع
 منها جريدا وتحتة طفل
 صغير عمره أربع سنين
 فوقعت جريدة مما قطعه
 في عين الطفل ففقدتها
 فهل يلزمه ديتها (فاجاب)
 بانه ان علم الرجل بالصبي
 وبانها تسقط عليه ضمن
 ديتها والا فلا يضمها
 (سئل) عن استحق
 قصاصا فقتل الجاني
 خطأ هل يقع قصاصا
 أولا (فاجاب) بانه يقع
 قصاصا فيكون مستوفيا
 لحقه (سئل) عن شخص
 خلق له ثلاثة أعين فقتل
 شخص أحدها هل يجب
 عليه فيها نصف الدية أو
 ثلثها أو حكومة (فاجاب)

ولولا اتيانه باوفى قوله لعقبى أو عقبه لقلنا ان ذلك وصية بمنافعها ان خرجت من ثلثه لمن ذكر
 كذلك أخذنا من كلامهم على الوصية بالمنافع لكننه لما أتى باو صار كلامه لغوا أما قوله فالوصية
 بها لعقبى أو عقبه فاخذنا من قول أصحابنا يشترط في الموصى له أن يكون معينا كالموقوف عليه حتى
 يمكن تملكه لان الوصية تملك للعين والمنفعة أو لاحدهما والوقف تملك للمنفعة فلا تصح الوصية لاحد
 الرجلين أو لفلان وهناك من يشاركه في الاسم لابهام الموصى له والمبهم لا يمكن تملكه وكذلك لا يصح
 الوقف على أحد الرجلين أو على فلان وهناك من يشاركه في الاسم لما ذكر وفي قول ضعيف يصح
 الوقف وعليه فبحث جماعة أنه يرجع الى تعيين الواقف فوارثه وقياس ذلك صحة الوصية أيضا على هذا
 القول وعليه فيرجع الى تعيين الموصى ثم وارثه ولا شك أن الوصية أو الوقف لو يد أو عمرو كالوصية
 أو الوقف لاحد هذين بجامع ابهام الموصى له والموقوف عليه في كل منهما فكما صرحوا بالبطلان
 في أحد هذين فكذلك نقول بالبطلان في هذا أو هذا لوجود الجامع المذكور وعدم ظهور فارق
 كما هو جلي فان قلت هذا ظاهر ان جعلت أو هنا للشك من المتكلم أو للابهام على السامع أو للتخير
 بين المعطوفين سواء امتنع الجمع بينهما أم جاز وقصر ابن مالك وغيره التخير على الاول وسما الثاني
 بالاباحة وليس المراد الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة بل الاباحة بحسب العقل
 أو العرف أما اذا جعلت لمطلق الجمع كالواو في قوله

وقد زعمت ليلي باني فاجر * لنفسى تقاها أو عليها فجورها

أى وعليها فجورها أو لتقسيم الكلى الى جزئياته نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف أى منقسمة الى
 الثلاثة تقسيم الكلى الى جزئياته فيصدق على كل منها أو الكل الى اجزائه نحو ثنتان صدور رماح
 اشترعت أو سلاسل في قول الحماسي

وقالوا لنا ثنتان لا بد منها هـ صدور رماح اشترعت أو سلاسل

أو للاضراب كبيل نحو وارسلناه الى مائة الف أو يزيدون أى بل يزيدون وقيل هى هنا بمعنى الواو
 وعلى الاول فوجه جواز الاضراب في كلامه تعالى انه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على حذر الناس
 مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم ذكر التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس بناء منهم على
 ظاهر الحذر أى ارسلناه الى جماعة يحزرمهم الناس مائة الف وهم كانوا يزيدون على ذلك وكذا قوله
 تعالى كلمح البصر أو هو اقرب فلا يتجه حينئذ القياس على احد هذين لانه نص في الابهام وهذا
 اعنى أو صيت لهذا وهذا ليس كذلك لما تقرر ان أو على كل من هذه المعانى الثلاثة تفيد جواز
 الجمع بينهما أو تعين الثاني بناء على انها للاضراب قلت لنا في الجواب عن ذلك مسلطان احدهما
 اننا لو تنزانا وسلطانا او موضوعا لكل من تلك المعانى السابقة فهذا اعنى الحمل على انها لمطلق الجمع
 او ما بعده انها يتعين حيث علم مراد المتكلم اما بتصريح منه بذلك او قرينة تبين ان مراده ذلك دون
 غيره من بقية معانيها اما اذا جهل مراد المتكلم كافي صورة السؤال فان الموصى مات ولم يعلم مراده
 بأو ولا قامت قرينة ظاهرة على انه اراد بها مطلق الجمع او نحوه فلا يجوز حملها على ذلك لانه ترجيح
 من غير مرجح فان قلت يرجح ان كلام المكلم ينبغي صونه عن الابطال والافساد ما يمكن كما صرح
 به الاثمة في مواضع من كتاب الوقف وغيره قلت محل هذا الصون ما لم يكن الكلام ظاهرا في الوجه
 المتقضى لفساده والاوجب الاخذ بظاهرة والاعراض عن التكلفات البعيدة التي لا يعول عليها في
 مثل ذلك وما نحن فيه من هذا القبيل لان او فيه ظاهرة في أنها لتخير الموصى الوصى في الصرف
 لعقبه أو عقب الوصى ولو كان التكلف لصرف اللفظ عن ظاهره سائعا لتكلفوا وقالوا في أحدهذين
 انه خير الوصى في الصرف لمن شاء منها فلما عرضوا عن ذلك واخذوا بظاهر اللفظ ومدلوله من

بأنه متى لم تعرف الزائدة
منهن وجب فيها ثلث الدية
فقد قالوا ما وجبت فيه
الدية وهو ثنائي كالدين
والرجلين ففي الواحدة
منه نصف الدية أو ثلثي
كالانف ففي الواحدة منه
ثلثها أو ربعي كالاجفان
فربعها وقالوا وانقسمت
أصبع بأربع أنامل وجب
في كل واحدة ربع العشر
ويقاس بهذه النبة الزائدة
على الأربع والناقصة عن
الثلاث ثم قالوا فان قيل لم
يقسموا دية الاصابع عليها
إذا زادت أو نقصت كافي
الانامل بل أوجبوا في
الاصبع الزائدة حكومة
قلنا الفرق أن الزائدة من
الاصابع متميزة ومن
الانامل غير متميزة اه
فان قيل ماذا كرت في مسألة
الاعين يخالف ما قالوه من
أن من له عيمان أو شمالان
على منكب أو كفان على
معصم واستويا بطشا
وغيره انها كيد واحدة
فعلى قاطعها القصاص أو
الدية وتجب مع ذلك حكومة
لزيادة الصورة وفي قطع
أحدهما نصف دية اليد
وحكومة لانها نصف في
صورة الكل قلت الفرق
بينهما رجوع الثنتين في
هذه المسئلة إلى أصل واحد

من حيث لا يحصل به ذلك ثم بين انها في الاستفهام لا تتحمل شيئا من المعاني المذكورة وفي التعمي يجوز فيه الجمع وفي التحضيض والعرض كالامر في الاباحة والتخير بحسب القرينة قال ولما كثر استعمال أو في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو ثم قال بعد أمثلة ذكرها فلفظة أو في جميع الأمثلة موجبة كانت أولا مفيدة لاحد الشيئين أو الاشياء ثم قال فلم تخرج أو عن معنى الوحدة التي هي موضوعة في كل موضع من مواضعها بطريق الحقيقة لمعنى الوحدة فهي لاحد الامرين أو الامور وجواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن كما بينه الرضى بما لا مزيد عليه في التحقيق كما يظهر بتأمله علمت اتجاه ما قلناه من أن اوصيت بهذا لزيد أو عمرو باطل كقوله لاحد هذين لما تقرر من أن معنى أو ومعنى احد متقاربان بل متحدان باعتبار الاصل في أو واذا بان أن قوله فالوصية بها لعقبى ار عقبه لغو باطل لما تقرر بان أن قوله فان انقرضوا فالمرجع خزنة المغاربة باطل أيضا لان المزع على الباطل باطل ويؤيد ذلك قول الشيخين وغيرهما بناء على أنه يشترط لصحة الوقف قبول البطن الاول من الموقوف عليهم فان رد البطن الاول بطل الوقف قطعاً كالوصية والوكالة اه وايضا فالمعطوف على الباطل باطل كما صرحوا به ومن ثم لو قال نساء العالمين طواقي وأنت يازوجتي طالق لم يقع عليه طلاق فكذلك قوله فان انقرضوا النخامافرع او معطوف على ما قبله وهو باطن فيكون هو باطلا ايضا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما إذا كان لايتام قاصر من مال صار اليهم من والدهم ولم يكن لهم خاجر شرعى بوصاية من والدهم ولا باقاة من حاكم شرعى فباع ذلك عنهم اخوهم الاكبر المتولى لامرهم الذاب عنهم بطريق الحماية والرعاية والحلالة والحنو والشفقة واشترى ذلك منه انسان آخر بثمن اتفقا عليه واعترف البائع المشار اليه عند الاشهاد عليه بالبيع المذكور بانه قبض الثمن من المشتري بتماه وكاله من غير حيلة في ذلك قبضا صحيحا شرعيا مبرئا لذمة المشتري من جميع الثمن ومن كل جزء منه براءة صحيحة شرعية براءة قبض بطريق الوصاية الشرعية على اخوته المذكورين من والدهم وبان الثمن المعقود به ثمن المثل لذلك وبان للايتام المذكورين الحظ والمصلحة والغبطة في بيع ذلك بالثمن المذكور حسبما اعترف البائع المذكور بذلك رعاية لما يظهر به صحة البيع المذكور كما جرت عادة الموثقين باسترعاء مثل ذلك وتسطيعه في الوثائق رعاية لما سبق ذكره وثبت ذلك عند حاكم شرعى شافعى وحكم بموجبه ثم توفي المشتري عن ورثة مستوعين لميراثه شرعا ثم ادعى الايتام المبيوع عليهم بعد بلوغهم ورشدهم ان البيع المذكور ليس بصحيح وطالبوا ورثة المشتري بالمبيع المذكور لكون البيع وقع من غير ثبوت مسوغاته الشرعية التي منها كون البائع وصيا أو قيا ومنها وجود الحظ والمصلحة لهم في ذلك ومنها أن الثمن ثمن المثل لذلك وانما عول في ذلك كله على اعتراف البائع به على الصورة المشروحة اعلاه ولم يصدر اذن من حاكم شرعى في بيع ذلك فهل دعوى الايتام ومطالبتهم بما ذكر مسموعة أم لا وهل يكفى لصحة البيع المذكور اعتراف البائع بالمسوغات المذكورة ام لا واذا لم تجد ورثة المشتري بينة شرعية تشهد بان البائع كان حين البيع وصيا أو قيا وبوجود بقية المسوغات الشرعية اذ ذاك فهل يتبين بطلان البيع وبقاء المبيع في ملك الايتام واستحقاقهم لانتزاع ذلك من ورثة المشتري ام لا واذا تبين ذلك وانتزع الايتام المبيع المذكور بالطريق الشرعى بمسطور وأراد ورثة المشتري الرجوع بالثمن على البائع أو صدق الايتام على صحة البيع وطالبوا بالثمن فادعى البائع ان اعترافه بقبض الثمن لم يكن عن قبض حقيقة وان المشتري لم يدفع له شيئا من الثمن وان الثمن

بخلاف مسئلتنا (سئل) عن وجب عليه حد لله تعالى أولادى واستوفى منه هل يطالب به في الآخرة أم لا (فاجاب) بأنه لا يطالب به في الآخرة (سئل) عما لو حث كلبا على شخص فقتله هل يجب على الحاث الضمان بالقصاص أو الدية سواء كان المقتول بأقتراس الكلب له بالغاً أم لا (فاجاب) بأنه إن كان الكلب ضاريا بطبعه وجب على الحاث القصاص (سئل) عن قطع أذن انسان فذهب معها السمع وقتل بان فيها دية كاملة فهل يكون حكم العين مع جفونها كذلك ام لا (فاجاب) بأنه ليس حكم الاذن مع السمع حكم العين مع البصر (سئل) عن معنى قولهم السحر في اللغة صرف الشيء عن وجهه (فاجاب) بأن معناه ظاهر فان المسحور يصير بسبب السحر كالملجى إلى فعل ما سحر لاجله (سئل) عن المدعى عليه بجنابة انه جنى على حامل بحر فالقتل جنيتها وأنكر هل يحلف خمسين يمينا وان انفصل ميتا (فاجاب) بان المدعى يحلف خمسين يمينا ان انفصل ميتا

(سئل عما اذا ثبت اللوث في أهل قرية هل يشترط فيه عدم محالطة غيرهم كما نقل عن الام وفي شرح مسلم أنه المذهب وفي المهمات أنه الذي عليه الفتوى وصوبه وقال البلقيني انه المذهب المعتمد وجزم به في الروض أو عدم مساكنتهم كما صححاه في الروضة واصلها وتبعهما جماعة من المتأخرين كصاحب الانوار وابن المقن والدميري وغيرهم وما المعتمد منهما وهل يشترط ان لا يكون هنالاطريق اولاً (فاجاب) بان المعتمد الثاني ويشترط ان لا يكون هناك طريق (سئل) عما لو شهد انسان بلوث وهو يعلم الخطأ وشبه العمد والعمد وقال في شهادته بذلك قتله عمداً فهل يكتفى ذلك ام لا بد من تفصيله (فاجاب) بأنه تكتفى الشهادة المذكورة ﴿ كتاب البغاة ﴾ (سئل) رحمه الله عن الباغي يخرج بتأويل هل يحرم عليه ذلك اولاً (فاجاب) بان الباغي ليس بحرام لان الباغي انما خالف بتأويل جائز باعتقاده ومن صرح

باق في ذمة المشتري الى الآن فهل دعواه بذلك مسدوعة لتخليف ورثة المشتري أم لا وإذا قلتم نعم فهل يقبل جواب ورثة المشتري عن ذلك بان الايتام لا يستحقون علينا شيئاً من هذا الثمن أولاً نعم استحقاقهم علينا بشيء من هذا الثمن أو أن مورثنا توفي ولم يبق في ذمته شيء من هذا الثمن والحال أنهم يصدقون على شراء مورثهم للمبيع المذكور من البائع المذكور بالثمن المذكور وإذا قلتم لا يقبل ذلك منهم فإذا يكون كيفية يمين ورثة المشتري المترتبة على الدعوى المذكورة وهل هي على البت بان اعتراف البائع بالقبض كان بعد وجود حقيقة قبضه للثمن أو بان مورثهم دفع الثمن كله للبائع أو هي على نقي العلم أي بانهم لا يعلمون أن الاعتراف عن غير حقيقة القبض أو لا يعلمون بقاء الثمن في ذمة مورثهم وما حكم الله في ذلك كله على مذهب الحاكم الشافعي المثبت لمضمون المكتوب المذكور أفئونا مأجورين وأبسطوا لنا الجواب وأوضحوه أثابكم الله الجنة آمين ﴿ فاجاب ﴾ بقوله أما دعوى الايتام المذكورين ومطالبتهم بما ذكر فمنعوه ولا يكفي لصحة البيع المذكور اعتراف البائع بالمسوغات المذكورة بل لابد من ثبوتها باقامة بينة تشهد بجمعها مفصلة من ان البائع وصى أو قيم من جهة حاكم شرعي وان البيع بثمن المثل وأن فيه مصلحة للمحجور عليه ولا بد من بيان الشاهد لوجه المصلحة الا أن يكون فقيهاً موافقاً للقاضي على الاوجه أو باعتراف المدعين بعد بلوغهم ورشد هم بجميع ما ذكر فان وجدت بينة أو اعتراف كما ذكر فالبيع صحيح وإلا فهو باطل ولا نظر لحكم القاضي المذكور في السؤال لانه اما حكم بموجب ما ثبت عنده من اقرار البائع وموجه الصحة ان ثبت ما ذكرناه الا بالبطالان واذا بان بطلان البيع فالمبيع باق على ملك الايتام فيزعمونه من ورثة المشتري ويرجعون عليهم بارش عيب حدث في المبيع بعد قبض مورثهم الى حين انتزاعه منهم وباجرة المبيع تلك المدة ان صلح أن يؤجر وان لم يستعمل ولا كان معداً للاستعمال وباقصى ما تلف منه في تلك المدة بزوائده المنفصلة كالولد والابن وغيرهما ولا رجوع للورثة على الايتام بما اتفقوا على المبيع نعم يرجعون على البائع بما غرموه للايتام من أجرة منافع وفوائد لم يستوفوهاهم ولا مورثهم بخلاف ما غرموه من بدل ما استوفوه منها فلا رجوع لهم به على أحد لان منفعتهم عادت اليهم ولا لهم المباشرون لا تلافه ثم بعد انتزاع المبيع من ورثة المشتري بالطريق الشرعي الذي تقرر للورثة الرجوع على البائع بالثمن الذي اعترف بقبضه من مورثهم وأما اذا صدق الايتام على صحة البيع وأن البائع ولهم فيقبل اقراره عليهم بقبض الثمن فيرجعون به عليه لا على ورثة المشتري ولا يقبل قوله بالنسبة اليهم لم يكن اقرارى عن حقيقة كما هو ظاهر وفي صورتين تقبل دعواه على ورثة المشتري بما ذكر في السؤال لتحليفهم نعم ان كانت صفة اقراره ما ذكر في السؤال من أنه أقر بقبض الثمن بكامله من غير حيلة في ذلك قبضاً صحيحاً شرعياً مبرئاً لذمة المشتري من جميع الثمن ومن كل جزء منه الى آخر ما ذكر في السؤال وشهد الشهود عليه بأنه تلفظ بجميع ما ذكر أو يعضه المؤدى معناه فلا تقبل دعواه عليهم حيثئذ لانا انما قبلنا دعواه لعدم القبض لاحتمال أنه كان أقر به كملاً ولان العادة جرت بان الوثائق يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها وهذا لا يتأتى مع قوله من غير حيلة في ذلك الخ لتحليفهم لانه لا يعتاد في الاقرار عن غير حقيقة أن يذكر فيه ذلك فلا نظر لهذه الدعوى وان كانت ممكنة لمخالفتها للعادة كما يصرح به قولهم لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت عازماً عليه لم يقبل لان ذلك لا يعتاد أي وان كان ممكناً وبهذا يعلم أن ما ذكرنا لا ينافي ترجيح الاذرعى وغيره من أن من أقر يقبض يمكن ثم قال أقرت باطلاً قبلت دعواه لتحليف المقر له انه قبض منه وان لم يذكر لاقاراه تاويله ولو كان الاقرار بذلك بعد الدعوى عليه في مجلس القاضي خلافاً للفقهاء وان قال انه لا يكاد يقر عند القاضي الا عن تحقيق لشمول

في ذمه فكلامه محمول
كالا حاديث على من خرج
عن الطاعة بلا تاويل
او بتاويل فاسد

(كتاب الردة)

(سئل) عن امر بالمعروف
او نهى عن المنكر فقال
له انسان انت شرير او
كثير الشر او ادخل
الجنة واقفلها وراءك
او مالك وهذا الفضول
او مالك في شيء لا يعينك
او نحو ذلك هل يكفر
اولا وقد ذكر الحصني
في شرح النهاية انه لو قيل
لشخص لم لا تامر فقال
مالي ولهذا الفضول
كفر ولم يعزه لاحد
من الاصحاب لكن مثل
ذلك لا يقال من قبل
الرأي (فاجاب) بانه لا
يكفر ذلك الانسان شيء
من الالفاظ المذكورة
الا باللفظ المذكور في
مسئلة الحصني رحمه الله
ومحله اذا قصد به
الاستخفاف بحكم الشرع
في الامر بالمعروف
والنهى عن المنكر والا
فلا يكفر (سئل) عن
قال ان الله في جهة هل
هو مسلم وان لزمه التجسيم
لان لازم المذهب ليس
بمذهب أم لا (فاجاب)
بان القائل المذكور
مثل وان كان مبتدعا
(سئل) عن رجل قال لآخر

الامكان لذلك هذا كله ان كانت العادة ما ذكرته من أن الاقرار بهذه الصيغة لا يقع مع عدم مطابقتها
لما في نفس الامر فان ثبت انه معتاد قبل دعواه للتخفيف ولومع هذه الالفاظ أما اذا لم يشهد الشهود
على المقر بانه تلفظ بهذه الالفاظ فلا عبرة بوقوعها في خطهم وتقبل دعوى المقر له لتخفيف الورثة مطلقا
ثم لا بد في جوابهم وحلفهم من مطابقتها للدعوى فان كانت بصيغة ان اقراري بالقبض باطل كان
الحلف بصيغة ان اقراره بالقبض صحيح او بصيغة ان المشتري لم يدفع لي شيئا من الثمن كانت اليمين
بصيغة ان مورثي دفع لك الثمن جميعه او بصيغة انكم تعلمون ان اقراري لم يكن عن حقيقة كانت
اليمين بصيغة لا تعلم ان اقرارك عن غير حقيقة ويقاس بما ذكر من الصور ما في معناها وأصل ذلك
قول الاصحاب لا بد في اليمين والجواب من مطابقتها للدعوى وقولهم ان اليمين في كل اثبات وفي كل
نفى فعل من نفسه او مملوكة الذي في يده يكون على البت وفي نفى فعل غيره يكون على نفى العلم
اه وبما تقرر يعلم الجواب عن جميع ما ذكر في السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل)
عن قرأ وهل وأذن الآخر أن يدعوا الله أن يوصل ثواب ذلك الى فلان ما الحكم حينئذ او قرأ
ودعا بايصال ثواب ذلك لحي ما حكمه وما حقيقة الثواب الواصل للميت (فاجبت) بقولي الدعاء
للغير الحي او الميت بثواب الداعي او غيره الآذن له لا ينبغي فان ثواب الانسان لا ينتقل عنه الى غيره
بالدعاء فيكون الدعاء بذلك مخالفا للواقع وهو ممتنع اما الدعاء بمحصول مثل ذلك الثواب للغير فلا بأس
به لانه من الدعاء للاخ المسلم بظاهر الغيب والاحاديث دالة على قبوله بهذا وغيره مع انه ليس فيه
مخذور فلم يكن لامتناعه وجه بل لو ذكر الداعي الثواب ومراده مثله لم يكن فيه امتناع أيضا لان
اضرار مثل في نحو ذلك سائغ شائع ذائع ومن ثم لو قال اوصيت لفلان بنصيب ابني صح وأعطى
مثل نصيب ابنه بشرط رعايته لمعنى المثلية المتبادر في مثل ذلك وحقيقة الثواب الواصل للميت هي
كل ملائم واصل للروح من نعيمها بالمعارف الالهية والمواهب الاختصاصية والتمكن من دخول
الجنة والتخلي بما شاهدته منها ومجيء رزقها اليها على باب الجنة أو فيها وهي بقباب نحو اللؤلؤ أو
بخيامه او باجواف طير خضر او غير ذلك بحسب تفاوت المقامات والعنايات ثم المتنعم بهذا النعيم
الارفع الاوسع الاكمل الافضل هو الروح بطريق الذات وأما الجسد فهو وان كان بالبرزخ يحصل
له بعض آثاره لانه فيه يحس بالنعيم وضده فللروح من الثواب اعلاؤه وللجسد منه أدناه وسره أن
حقيقة المعرفة والتوحيد وسائر الطاعات الباطنة والمدار ليس الاعليها انما ينشأ عن الروح فاستحققت
أكمل الثواب وأفضله وأما غير ذلك من الطاعات الظاهرة فهو بالنسبة اليه كالتابع والقائم به
البدن فاستحق من الثواب أدناه ولا يستبعد إدراكه له مع كونه جماد الارواح فيه لانه ليس
كالجناد من كل وجه بل له نوع ادراك لان الروح وان كانت بعيدة عنه اذ ارواح المؤمنين في
عليين وأرواح الكفار في سجين لكن لها اتصال بالبدن كما ان الشمس بالسماء الرابعة ولها اتصال
وشعاع وانارة ونفع عام بالارض فبذلك الاتصال الواصل الى البدن من الروح صار للبدن نوع
احساس ادراك فاحس بالنعيم ونضرته وابتهج بما يرد عليه من شهوده ومسرته (وسئل) سؤال
صورته قد وقع الطاعون عندنا بارض اليمن يفرون منه ويقولون انه عدوى فهل هو عدوى
ام لا وان رأينا في شرح مسلم كلاما في الطاعون وفي أحياء علوم الدين ونحن نريد الزيادة منكم
فالمسؤول منكم ان تذكروا لنا ما يحضركم من ذلك في بيان الطاعون وما يتعلق به حتى نعظ به
أهل البلد والمسؤول منكم بسط ذلك جزاكم الله خيرا (فاجاب) بان الكلام على الطاعون
وما يتعلق به كثير ومن ثم افرد بتأليف فلنشر هنا الى ملخصها وهي تنحصر في مسائل منها
الكلام على حقيقته وقد صح عن الصادق المصدوق محمد صلى الله عليه وسلم انه قال فناء أمي بالطعن

ما الايمان قال لا ادرى
هل يكفر على ما نقله
الرافعي والنووي اقرأه
ام لا (فاجاب) بانه
يكفر بقوله المذكور
اذ قاله احقاراً (سئل)
عن رجل سال رجلاً
شيئاً فقال له لو جئتني بالنبي
صلى الله عليه وسلم
ما قبلتك او ما فعلت كذا
هل يكفر اولاً كما في
مسئلة السبكي فانه سئل
عن رجل سئل في شيء
فقال لو جاء جبريل
ما فعلت كذا وكذا فقال
لا يكفر لان هذه العبارة
تدل على تعظيم جبريل
عنده (فاجاب) بانه
لا يكفر كما في مسئلة
السبكي لان هذه العبارة
تدل على تعظيم النبي صلى
الله عليه وسلم عنده من
وجهين اولهما ما ذكره
السبكي وثانيهما صلاته
وسلامه عليه وايضا
فدلول عبارته أنه رتب
عدم قبوله السائل أو عدم
فعله ذلك على محض النبي
صلى الله عليه وسلم في
ذلك وهو بانتفائه المفاد
بلو يكون أنسب والمعنى
انه لا يقبله اولاً بفعل
ذلك مطلقاً لامع
انتفاء مجيئه وهو ظاهر
ولا مع مجيئه لكرهته
لما سئل فيه وايضا
فلو قدر مجيئه صلى الله
عليه وسلم الى المستول
وشفاعته في قضاء

والطاعون فقيل يا رسول الله الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال وخز اعدائكم من الجن وفي كل
شهادة وفي رواية وهو شهادة للمسلم وورد عن عائشة رضى الله تعالى عنها بسند حسن سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فقال غدة كغدة الابل المقيم فيها كالشهيد والفار منها
كالغار من الزحف وفي رواية شبه الدمل يخرج في الابطاط والمراق وفيه تزكية اعمالكم وهو لكل
مسلم شهادة وفي أخرى الطاعون شهادة لأمي ووخز اعدائكم من الجن يخرج في الابطاط والمراق
الفار منه كالغار من الزحف والصابر فيه كالجاهد في سبيل الله وكونه يخرج في الابطاط والمراق هو
الغالب فلذلك اقتصر صلى الله عليه وسلم عليهما وقد يخرج في الايدي والاصابع كما وقع لمعاذ بن
جبل رضى الله تعالى عنه انه لما روى حديث الطاعون دعا لنفسه ولا هل بيته بالحظ الاوفر منه
فطعنوا وماتوا وطعن هو في اصبعه السبابة فكان يقول ما يسرنى ان لي بها حمر النعم ومن ثم قال
النووي في تهذيبه الطاعون مرض معروف وهو بثرو ورم مؤلم جدا يخرج منه لبيب ويسود
ما حواله او يخضر او يحمر حمرة بنفسجية كدرة ويحصل معه خفقان القلب والقيء ويخرج في
المراق والابطاط غالباً اه وقال محققو الاطباء الطاعون مادة سمية تحدث وزمناً لا يحدث في المواضع
الرخوة والمغان من البدن واغلب ما يكون تحت الابطاط وخلف الاذن او عند الارنية وسببه دم ردى
ماثل الى العفونة والفساد فيستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدى الى القلب كيفية
ردية فيحدث القيء والغثيان والغشي والخفقان وهو لرداءته لا يقبل من الاعضاء الا ما كان اضعف
بالطبع وارادوه ما يقع في الاعضاء الرئيسة والاسود منه قل من يسلم منه اسلمه الاحمر ثم الاصفر
وتكثر الطواعين عند الوباء وفي البلاد الويبة ومن ثم اطلق على الطاعون وباء وعكسه واما
الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذى هو مادة الروح ومدده اه وبه يعلم ان الطاعون اخص
من الوباء مطلقاً فكل طاعون وباء ولا عكس وبه صرح القاضى عياض واستدل له وجزم به
آخرون واستدل بعضهم بانه صبح ان المدينة لا يدخلها الطاعون وصح عن عائشة رضى الله تعالى
عنها انها اوى ارض الله وعن بلال انها ارض الوباء فيلزم ان الطاعون غير الوباء والا تعارض
الحديثان فقول ابن الرقي انه هو غير صحيح وانما تجوز عنه به ليكون كل منها ينشأ عنه كثرة الموت
وفارقه بخصوص سببه وهو كونه من طعن الجن والوباء انما هو لفساد الهواء الذى ينشأ عنه
عموم الامراض ولا يتأني سبب الطاعون طعن الجن مامر عن الاطباء من أنه ينشأ عن مادة
سمية او هيجان الدم وانصبابه الى عضو او غير ذلك لجواز أن ذلك يحدث عند الطعنة الباطنة التي
أخبر بها الصادق فكلّموا على مظهر بحسب قوا اعددهم دون ما بطن لانه لا يدرك بالعقل قيل وقد
ينشأ الطاعون عن فساد الهواء وهذا قول مزيف كما بينه ابن القيم في هديه بامور كثيرة منها انه
يقع في اعدل الفصول وفي اصح البلاد هواء وأطيبها ماء وباء لا يعم الناس ولو كان من الهواء
لعم بل قد يفنى أهل بيت ولا يدخل بيتا مجاورهم وبانه قد يقل عند فساد الهواء ويكثر عند
اعتمداله وبان كل داء بسبب من الاسباب الطبيعية له دواء من الادوية الطبيعية على ما صرح في
الحديث ما أنزل الله داء الا أنزل له شفاء عليه من علمه وجهله من جهله والطاعون باعتراف
خذاق الاطباء لا دواء له ولا دافع له الا الذى خلقه وقدره ثم قوله صلى الله عليه وسلم فناء أمي
بالطعن والطاعون معناه الطالب لما في بعض طرقه عند أحمد من التصريح بذلك بقوله اللهم اجعل فناء
أمي بالطاعون وفي رواية اللهم اجعل فناء أمي قتلاً في سبيلك بالطعن والطاعون وقيل انه
على الخبر لا الدعاء أى الغالب على فناء الامة الفتن التي تسفك فيها الدماء والوباء ومن زعم
ان اكثر الامة يموتون بغير هذين فتدأ خطا بل أكثرهم يموتون بهما كما صرح به ابن الاثير

حاجة السائل ولم يقبله لم يكفر فقد شفع صلى الله عليه وسلم في قضايا ولم تقبل شفاعته كما في قصة بريرة أنه خيرها لما اعتقت وأنها اختارت نفسها وأنه شفع عندها فيه فقال زوجك وأبو ولدك فقالت يا رسول الله أنا أمرني قال لا ولكنني أشفع قالت لا حاجة لي فيه وقد قالوا يكره رد السائل بوجه الله (سئل) هل يشترط في اسلام المرتد التلفظ بالشهادتين لظاهر حديث نبي الاسلام على خمس وغيره ومظاهر نص الشافعي حيث قال اذا ادعى على شخص أنه ارتد وهو ينكر لم أكشف عن حقيقة حاله بل أقول له أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وان تبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام اه وأفتى السبكي بان من تلفظ بالكفر ثم جاء الى القاضي وتلفظ بالشهادتين كان له الحكم باسلامه من غير أن يبين له ما صدر منه ونقله ولده الشيخ تاج الدين عن ابن القاص عن نص الام وتبع السبكي في إفتائه ابن دقيق العيد والسراج البلقيني قائلين لا بد من بيان ما صدر منه وقال في الروض لا بد في

واستدل غيره بالاستقراء على أن من يموت بالطاعون أكثر من يموت فيما بينه وبين الطاعون الآخر فكيف اذا انضم لذلك القتل الحاصل في الجهاد وفي الفتن التي لا تتمتع ولا تحصى كثرة وعموما في أقطار الارض وعلى أن ذلك للدعاء فليس القصد به الدعاء على الامة بالهلاك بل المراد الدعاء لهم بل لازم ذلك وهو حصول الشهادة لهم بكل من ذنك فالحق الدعاء بمجملهما سببا للموت الذي لا بد منه لا الدعاء بمطلق الهلاك ومن لازم حصول الشهادة أن ذلك يكون كفارة لما يقع من الامة لما ورد أن القتل لا يمر بذنب الا محاه وما يؤيد ذلك أن كثيرين من كبار الصحابة وغيرهم تمتى الشهادة والموت بالطاعون ولم ينظروا الى أنها تستلزم تمكين الكافر من قتل المسلم وهو معصية وتمنى المعصية حرام لان قصدهم بتمنيها ليس ذلك بل نيل درجتها الرفيعة ولا نظر لفعل الكافر لانه من ضرورة الوجود ثم ما ذكر من أنه وخز أعدائنا من الجن هو الثابت وما وقع لابن الاثير تبعا لغريب الهروي من أنه وخز اخوانكم فمردود بانه لم يرد في شيء من كتب الحديث بعد التتبع الطويل البالغ ونسبة الزركشي كغيره ذلك الى رواية أحمدوهم وكذا نسبته لمسند الطبراني او كتاب الطواغين لابن أبي الدنيا وعلى تسليم وروده فلا تنافي لان اخوتهم في الدين لا تنافي عداوتهم لانها بالطبع وان كانوا مؤمنين أو أن الاولى في طعن كافرهم لمسلنا والثانية في طعن مسلمهم لكافرا أو ان كلا يفيد ما يفيد الآخر اذ لفظ أعدائكم على عمومته لان الطعن لا يقع الا من عدو في عدوه ويكون الخطاب لجميع الانس فان الطعن يكون من كافرهم في مؤمنا أو من مؤمنهم في كافرا ويؤيده حديث انه شهادة للمسلم وزجر على الكافر ولفظ اخوانكم على عمومته أيضا لكن المراد به اخوة التقابل كما في الليل والنهار والشمس والقمر أخوان أو اخوة التكليف فانه يعمهم أيضا وهو المراد في حديث زاد اخوانكم من الجن فانه زاد للكافرين أيضا وحكمة تسليطهم على الانس بالطعن ان الله سبحانه وتعالى امرنا بمعاداة أعدائنا منهم ايضا وهم شياطينهم فابى اكثر الناس الا مسالمتهم بل ومطاعوهم على ما يطلبونه منهم من المعاصي والضلال فسلطوا عليهم عقوبة لهم كما سلط عليهم اعداؤهم من الانس حيث افسدوا في الارض ونبدوا كتاب الله وراء ظهورهم عقوبة لمستحقها وشهادة ورحمة لاهلها وهذه سنة الله سبحانه وتعالى في العقوبات تقع عامة فتكون طهرا للمؤمنين وانتقاما للكافرين وقيل الحكمة ان الله سبحانه وتعالى اختص المؤمن لنفسه واراد به الخير في كل ما أصابه من خير او شر او الم اولذة وقبض له من يستغفر له او يشفع له او يعاونه من ملك ونبي ومؤمن ومن يعاديه من شيطان يزله وعدو يقاؤه وجنى بخزوه وهو سبحانه وتعالى له حافظ ولعدوه قاهر مع انه ان أصابه شر فشكر او خير فصبر كان خيرا له وسلط الجن عليه مع كونه محفوظا في جميع اموره كما جاز انه يعطيه عدوه الظاهر في وقت مع حفظه بالرعب او النصر في اكثر احواله لارادة الخير به ونيله درجة الشهادة بقتل العدو له وقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا أي من حيث العموم فلذلك يجوز انه يطعنه عدوه الجنى مع كوننا ممنوعا منه بالمعقبات من الملائكة في اكثر احواله لارادة الخير به ونيله درجة الشهادة من وخزه مع ضعف كيده ومن ثم كان طعنه غير نافذ بخلاف طعن الانس اذ ذلك اصل الخز بفتح الواو وسكون المعجمة بعد هازى وسبب عدم نفوذه انه يقع من الباطن الى الظاهر فيؤثر في الباطن ولا ثم قد ينفذ الى الظاهر وطعن الانس يؤثر اولا في الظاهر لا يقال يلزم من كونه من وخز الجن عدم وقوعه في رمضان لما صح ان الشياطين تغفل فيه وتصفد وقد وقع فيه بل كان فيه اكثر منه في غيره لان تصفيدهم اما هو عما يترتب عليه اثم من تزوين المعصية لابن آدم حتى يقع فيها بخلاف ما لا يترتب عليه ذلك بل يترتب عليه الثواب كالطاعون فلا يمتنعون منه كما لا يمتنعون عما لا اثم فيه ولا ثواب كالا حتم

اسلام المرتد وغيره من
الشهادتين مطلقا أم يكفي
قول لا اله الا الله عملا
بظاهر حديث امرت ان
أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله على انه لا
تعارض لصحة حمل هذا
الحديث المطلق على ذلك
المقيد (فاجاب) بانه يشترط
في اسلام المرتد وغيره
التلفظ بالشهادتين للاخبار
الصحيحة فيه لخبر بنى
الاسلام على خمس وأمرت
أن أقاتل الناس حتى يشهدوا
أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله جعل الايتين
بالشهادتين غاية المقاتلة
فمنطوقه ان من لم يأت
بهما يقاتل وهذا مفسر
لقوله حتى يقولوا لا اله
الا الله لانها صارت كالعلم
على الشهادتين والا
فالإتيان بها وحدها
لا يكفي بلا شبهة وفي
الروضة واصلها ذكر
الشافعي في موضع أن
الاسلام أن يشهد أن
لا اله الا الله وأن محمدا رسول
الله ويرأى من كل دين يخالف
دين الاسلام واقتصر في
مواضع على الشهادتين ولم
يشترط البراءة فقال الجمهور
ليس فيه خلاف بل ان
كان الكافر عن يعترف
بأصل رسالة نبينا صلى
الله عليه وسلم
كقوم من اليهود

وذلك باعتبار الغالب والافقد يزنون لابن آدم كثيرا من المعاصي فيه ثم رأيت الحلبي أجاب بذلك
وابن خزيمة قال المراد بعضهم لا كلهم لحديث صفدت الشياطين مردة الجن فمردة نعت مخصص أو بدل
بعض من كل ورواية مردة بمعنى رواية وصدفت الشياطين المطلقة وعلى هذا فالوخز يقع في رمضان
من غير المردة وقال عياض يحتمل المراد كلهم إشارة الى كثرة الثواب رقلة اغواهم فهم كالمصنفين
ورجح الفرطى حمله على ظاهره لكن بالنسبة لمن صام الصوم المعبر بشروطه وآدابه ورجح بعض
المحققين ما قاله ابن خزيمة ومنها الكلام على كونه شهادة وقد مر ذلك في الاحاديث السابقة وهو
في الصحيحين أيضا وفي حديث حسن أناني جبريل بالحي والطاعون فامسكت الحى المدينة وأرسلت الطاعون
إلى الشام فالطاعون شهادة لامتى ورحمة لهم ورجس على الكافر ولا يتأفى هذا انه قد يكون عقوبة
فقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال ما ظهرت الفاحشة في قوم قط الا سلط الله تعالى عليهم الموت وفي
رواية لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها الا فشا فيهم الطاعون والاوجاع التي لم تكن مضت
في أسلافهم الذين مضوا وفي رواية مامن قوم يظهر فيهم الزنا الا اخذوا بالقضاء ومامن قوم يظهر فيهم
الربا الا اخذوا بالسنة ومامن قوم يظهر فيهم الرشا الا اخذوا بالرعب ووجه عدم المناقاة ان من
رحمة الله تعالى بهذه الامة ان عجل لهم عقوباتهم في الدنيا كما في الحديث أمتى أمة مرحومة ليس
عليها عذاب في الآخرة عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل رواه أبو داود بسند حسن وهو
محمول على معظم الامة لثبوت أحاديث الشفاعة في قوم يعذبون ثم يخرجون من النار والحاصل أن
كونه عقوبة بسبب المعصية لا يتأفى كونه شهادة لجميع من طعن لاسما من لم يباشر المعصية المذكورة
ولعل سبب العموم تقاعدهم عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أو زيادة حسنات من لم يباشر
الفاحشة للحديث الصحيح ان الرجل لتكون له عند الله المنزلة ما يبلغها بعمله فما يزال يبتليه بما يكره
حتى يبلغه اياها ولا كونه شهادة في حق العاصي نفسه لان من الرحمة في حقه أن يعجل له العقوبة في
الدنيا لتكفر خطاياهم وانما كان سببه ظهور الزنا لانه غالب يقع سرا وحده اذ هاق روح المحصنين فاذا لم يقيم
عليهم الحد سلط الله تعالى عليهم عدوا يقتلهم سرا من حيث لا يرونه وقاعدة العذاب انه اذا نزل بعم
المستحق له وغيره ثم يبعثون على نياتهم ثم الشهيد فمبطل بمعنى فاعل لانه حتى فروحه شهدت دار السلام
وروح غيره انما تشهد يوم القيامة أولا لانه يشهد عند الموت ماله من النكرامة أولا لانه الذى يشهد القيامة
بإبلاغ الرسل أو بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو بالأمان من النار أو بحسن الخاتمة من الله أو
من ملائكته والشهادة اصطلاحاً تخصيص من حصل له سبب من أسبابها بثواب مخصوص وكرامة
زائدة ولا يختص ذلك بقتل المعركة ففي حديث الموطأ الشهداء سبعة سوى قتل المعركة وعددها
المطعمون والغريق وصاحب ذات الجنب أى وهو الميت بقرحة ذات الجنب والمبطون أى الذى يموت
بمرض بطنه كالاستسقاء وقيل صاحب الاسهال وقيل المجنون وقيل صاحب القولنج والحريق والميت
تحت الهدم والمرأة تموت بجمع أى بتثليل الجيم قيل هى التى تموت بالولادة ألفت ولدها ولا وقيل
ان لم تلقه وصححه النووي وقيل هى البكر وفى رواية المرأة يجرها ولدها بسررها إلى الجنة وقيل
هى التى تموت بمزدلفة وردبانه خطأ ظاهر ومن الشهداء صاحب السل رواه أحمد والطبرانى والغريب
رواه جماعة وفيه عدة احاديث ضعيفة على ما قاله المنذرى وصاحب الحى رواه الديلمى ومن
لدغته هامة أو اقتراسه سبع والشرى والخار عن دابته والمتردى من رأس جبل رواها الطبرانى
وغيره ومن قتل دون ماله أو دمه أو دينه أو أهله رواه أصحاب السنن الاربعة ومن قتل دون مظلة
رواه أحمد والنسائى والميت فى حبس حبس فيه ظلما رواه ابن منده ومن عشق فكتم فغف
رواه الخطيب الديلمى والميت وهو طالب العلم رواه البزار والمائد فى البحر الذى يصيبه

القيء رواه أبو داود ومن مات مرابطا رواه ابن حبان ومن صبر في الطاعون وان لم يميت به على ما يأتي وأمناء الله تعالى على خلقه قتلوا أو ماتوا رواه أحمد ومن قرأ حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ الثلاث آيات آخر سورة الحشر ومات في يومه أو حين يمسي ومات في ليلته رواه الترمذي وقال غريب ومن مات على وصية رواه ابن ماجه ومن مات على وضوء رواه الأتجري ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر في حضور ولا سفر رواه أبو نعيم ومن قال اللهم اني اشهدك بانك انت الله الذي لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك ابوء بنعمتك على وابوء بذنبي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب غيرك حين يصبح ومات في يومه أو يمسي ومات من ليلته رواه الأصبهاني وغيره ومن مات ليلة الجمعة أو يومها أخرجه جماعة وفي حديثه انه يوقى فتنة القبر ومن دعا في مرضه بان لا اله الا انت سبحانه انى كنت من الظالمين اربعين مرة ومات في مرضه ذلك رواه الحاكم وفي حديثه وان برىء برىء وقد غفر له جميع ذنوبه ومن مات عقب رمضان أو عمرة أو غزو أو حج نقله جمع عن الحسن ومن سأل الله سبحانه وتعالى الشهادة بصدق أخرجه مسلم ولفظه من طلب الشهادة صادقا اعطيا ولو لم تصبه وفي رواية من سأل الله تعالى الشهادة بصدق بلغه منازل الشهداء وان مات على فراشه قال النووي الثانية مفسرة للاولى ومعناها انه يعطى من ثواب الشهداء وان مات على فراشه وورد بسند حسن كل موة يموت بها المسلم فهو شهيد اى لكن الشهادة تفاضل ومن مات مريضا رواه ابن ماجه وفي حديثه ووقى فتنة القبر وغدى عليه وريح برزقه من الجنة وظاهره شمول جميع الامراض وهو كذلك وقول القرطبي يقيد بقوله من يقتله بطنه اى صاحب الاسهال او الاستسقاء مردود وهذه الخصال الزائدة على الاربعة وردت في كل منها ان صاحبها شهيد اى يعطى اجر الشهداء ومراتبها في ذلك متفاوتة حتى في الاشخاص كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة في شهداء المعركة وللشهداء خصوصيات منها انه يغفر له أول دفعة ويرى مقعده من الجنة ويحار من عذاب القبر ويامن من الفزع الاكبر ويوضع على رأسه تاج الوقار ويزوج اثنين وسبعين من الحور العين ويشفع في سبعين من اقاربه رواها الترمذي بسند صحيح غريب ومنها انهم احياء عند ربهم يرزقون كما في القرن العزيز وان ارواحهم في جوف طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت ثم تاوى الى قناديل تحت العرش رواه مسلم وبعض هذه الخصال يكون لسائر الشهداء كالاخيرة كما نقله القرطبي عن العلماء وكوقاية فتنة القبر كما ذكره الجلال السيوطي ونقله عن القرطبي ورد على من توقف من معاصريه في كون المطعون يامن فتنة القبر قال واعجب من ذلك من ظن ان شهيد المعركة يقفن في قبره وهو مخالف للنص اه وقد صح عند أحمد وغيره أن المطعون كشهيد المعركة ولفظ حديثهم يختصم الشهداء والمتوفون على فرشهم الى ربنا جل جلاله في الموتى يتوفون في الطاعون فيقول الشهداء قتلوا كما قلنا ويقول المتوفون على فرشهم اخوانا ماتوا على فرشهم كما متنا فيقول الله عز وجل انظروا الى جراحهم فان اشبهت جراح المقتولين فانهم منهم فاذا جراحهم اشبهت جراحهم وفي رواية سندها حسن ياتي الشهداء والمتوفون بالطاعون فيقول اصحاب الطاعون نحن شهداء فيقال انظروا فان كانت جراحاتهم كجراح الشهداء تسيل دما ويريحهم كريح المسك فهم شهداء فيجدونهم كذلك نعم يشترط لتحصيل الشهادة بالطاعون أمور منها ما دل عليه حديث البخارى ان يمكث في بلده الواقع به الطاعون صابرا يعلم انه لن يصيبه الا ما كتبه الله له محتسبا فعلم ان اجر الشهداء انما يكتب لمن لم يخرج بل اقام قاصدا بذلك ثم اب الله تعالى راجيا به صدق موعوده عارفا انه ان سلم أو مات به فهو بتقدير الله سبحانه وتعالى غير متضرر به لو وقع معتمدا على الله تعالى في سائر احواله فمن اتصف بذلك كتب له اجر

يقولون انه مرسل الى العرب فقط فلا بد من البراءة وان كان منكرا أصل الرسالة كالوثني كفى في اسلامه الشهادتان قال الشيخ أبو حامد وقد رأيت هذا التفصيل منصوبا عليه في كتاب قتال المشركين اه والمذهب الذي قطع به الجمهور أن كلمتي الشهادة لا بد منهما ولا يحصل الاسلام الا بهما وحكي الامام مع ذلك طريقة أخرى منسوبة الى المحققين ان من أتى من الشهادتين بكتبه تخالف معتقده حكم باسلامه فاذا وجد المتوقف أو قال المطلق لا اله الا الله جعل مسلما وعرض عليه شهادة الرسالة فان أنكر صار مرتدا أو يهودى إذا قال محمد رسول الله حكم باسلامه اه واختصره الاصفونى بقوله فصل في اسلام المرتد وغيره والمذهب انه لا بد فيه من الشهادتين والصحيح انها تكفيان ممن ينكر الرسالة الايمن خصها بالعرب حتى يقول محمد رسول الله الى جميع الخلق أو يبرأ من كل دين خالف دين الاسلام واختصره ابن المقرئ بقوله فصل لا بد في اسلام المرتد وغيره من

الشهادتين مطلقا فان كان
كفره بانكار شيء آخر
كمن خصص رسالة محمد
بالعرب أو جحد فرضا
أو تحريما فيلزمه مع
الشهادتين الاقرار بما
أنكر واختصره
الحجازي بقوله فصل في
إسلام المرتد وغيره ولا
بد فيه من الشهادتين
وتكفيان عن ينكر الرسالة
كالوثني لا بمن خصصها
بالعرب حتى يقول محمد
رسول الله إلى جميع الخلق
أو يبرأ من كل دين يخالف
دين الاسلام وعبرة
التنبيه وإن ارتد إلى دين
لا تأويل لأهله كفاه أن
يقرب بالشهادتين وإن ارتد
إلى دين يزعم أهله أن محمداً
صلى الله عليه وسلم مبعوث
إلى العرب لم يصح إسلامه
حتى يأتي بالشهادتين ويبرأ
من كل دين خالف دين
الاسلام اه وقال ابن
الرفعة هذا هو المذهب
المشهور قال الامام والقاتل
به يرى أن النطق
بالشهادتين تعبد اه
وعبرة الجواهر هل يكفي
في الحكم بالاسلام الايتان
بكلتي الشهادتين نص
الشافعي في مواضع أن
الاسلام ان تشهد أن لا إله
إلا الله وأن محمداً رسول
الله وتبرأ من كل
دين يخالف دين
الاسلام واقتصر في

شهيد وإن سلم من الطاعون كما اقتضاه ظاهر الحديث كمن خرج للجهادات قبله بسبب آخر ويؤيد
ذلك رواية مسلم ومن مات في الطاعون فهو شهيد ولم يقل بالطاعون واحتمل كونها للسببية
وإن أبدته ما في الحديث ومن مات في البطن أي بها لا يمنع أن ظاهر الحديث مأمور بل ظاهره انه يكتب
له أجر شهيد وإن لم يميت في زمن الطاعون وفضل الله سبحانه وتعالى واسع ونية المؤمن خير من عمله
وروى أحمد أن أكثر شهداء أمتي لأصحاب الفرش ولا يلزم من ذلك أن من اتصف بما مر ومات
بالطعن يكتب له أجر شهيد لما مر أن درجات الشهداء متفاوتة فرفعها من اتصف بما مر ومات
مطعوناً ثم من اتصف وطعن ولم يميت ثم من اتصف لم يطعن ومات زمن الطاعون بغيره ثم من اتصف
ولم يطعن ولا مات زمنه على أنه لا مانع من تعدد أجر الشهادة لمن اجتمع فيه سببان فأكثر من أسبابها
كغريب مطعون كما يتعدد القيروط لمن صلى على جنازة وكما أن من اقتنى كلاباً ينقص من أجره
قرايط بعددهم وظاهر الحديث أن المطعون شهيد وإن كان فاسقاً بل هو صريح حديث الصحيحين
الطاعون شهادة لكل مسلم ولا يلزم مساواته للعدل لتفاوت درجات الشهداء كما مر ويؤيده
أن شهيد المعركة لا يقدح فسقه في شهادته فوجود التبعات لا يقدح فيها لأنها ثواب وكرامة زائدة
وذلك لا ينافيه فسق ولا غيره نعم صح أن الشهيد يغفر له كل ذنب إلا الدين وفي معناه سائر تبعات
العباد وحديث ابن ماجه يغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ولشهيد البحر الذنوب والدين ضعيف
فان ثبت حمل على من خرج مجاهداً في البحر فغرق قيل ويتمك أن يقال أفاد استثناء الدين ان حق
العباد لا يسقط بمجرد الشهادة وأفاد اثباته انه قد يوجب من مزيد الثواب ما يوفي منه المظالم التي
في قبله ويتوفر له ثواب الشهادة كاملاً وبما اقتضاه ظاهر الحديث من أن من مات بسبب من أسباب
الشهادة فهو شهيد وإن من مات في معصية جزم الامام ابن العربي ومثل ذلك بمن غرق في قطع الطريق
قال وكل من مات بسبب معصية فلا يس شهيد وإن مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله أجر
شهادته وعليه اثم معصيته وحكمة كون الطاعون لا يدخل مكة والمدينة كما يأتي مع أنه شهادة ورحمة
انه ليس نفس الشهادة بل سببها ولما كان من الجن مدحت البلدان بانه لا يدخلها إشارة إلى أن
كفار الجن ممنوعون من دخولها للعبث والفساد باهلها حماية لهم ببركة جوارحه وجوار نبيه محمد
صلى الله عليه وسلم وهو وإن سلم وقوعه من مؤمن الجن أيضاً فمؤمنهم يحلونهم ما من إيقاع ذلك
فيها علماً منهم بجلائلها وتعظيمها لحقها فلذلك لم يدخل اليها طاعن أصلاً واجيب أيضاً بأن
سبب الرحمة لا ينحصر في الطاعون فقد قال صلى الله عليه وسلم ولكن عافيتك أوسع لي فكان عدم
دخولها من خصائصها ولو ازم دعائه صلى الله عليه وسلم لها بالصحة وخصصها بذلك لاختصاصها
به دون غيرها وفي ذلك معجزة كبرى وهي عجز الأطباء قاطبة عن حماية شخص واحد من الطاعون
وهو صلى الله عليه وسلم قدحى هذين مع كثرة من فيهما منه على عمر الاعصار وتوالي الازمان وقد
عوضنا عنه بالامن لحديث أبي داود الطيالسي من مات باحد الحرمين بعث من الآمين وبالشفاعة
لحديث ذكره ابن ماجه في مسنده من مات في احدى الحرمين استوجب شفاعتي وكان يوم القيامة من
الآمين وروى أيضاً من مات بمكة أو في طريق مكة بعث من الآمين قال الحافظ السخاوي وروى
الامن من فتنه القبر لمن مات في احدى الحرمين أو في طريق مكة أو مرابطاً ولم يقرأ سورة الملك عند
منامه ولكونه شهادة جاء عند الديلي أن الطاعون أول رحمة ترفع من الارض وعند ابن السني وغيره
أو شك الفالج ان يفشوف الناس حتى يتمنوا الطاعون مكانه ومنها الكلام على الخروج من محله
والدخول اليه قال تعالى ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوفاء الآية واقوى الطرق
واحسنها ان فرارهم كان من الطاعون فعوقبوا على ذلك بان امانتهم الله سبحانه وتعالى قبل آجالهم

مواضع على الشهادتين
والاصحاب فيه طريقان
أحدهما فيه قولان
أصحهما لا يشترط لكن
يستحب اه وعبرة
الانوار وتوبة المرتد
واسلام الكافر الاصل
أن يشهد أن لا اله
الا الله وأن محمدا رسول
الله ويبرأ من كل دين
يخالف دين الاسلام
ولا بد من الشهادتين
ولا يحصل الاسلام الا بهما
وأما البراءة فان كان
الكافر يعترف برسالة
محمد وينكر عمومها
كقوم من اليهود يقولون
انه مبعوث الى العرب
خاصة فلا بد من البراءة
وان كان منكرا أصل
الرسالة كالوثني فلا
حاجة الى البراءة وتكفيه
الشهادتان وقال البدر
ابن قاضي شبهة وتحصل
توبة المرتد بالتلفظ
بالشهادتين وهكذا كل
كافر أصلي اذا كان
منكرا رسالة النبي صلى
الله عليه وسلم فان كان
يقول انه بعث الى العرب
فقط أو يقول انه لم
يبعث بعد فلا بد مع
ذلك من التبري من سائر
الاديان دون الاسلام
ويقوم مقامه محمد صلى الله
عليه وسلم مبعوث الى
جميع الخلق وقال السكال
ابن أبي شريف
ولا بد في اسلام المرتد

ثم بعد مدة أحياهم الله وبقيت عليهم آثار الموت فلا يلبسون ثوبا الا صار عليهم كنفنا ليعرفهم
أهل ذلك الزمان فيعتبروا بهم قال الامام أبو بكر الرازي دلت الآية على أن الله تعالى كره فرارهم
من الطاعون وهو نظير قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل وقوله تعالى أينما
تكونوا يدركم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وقوله قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم
وفي الصحيحين الطاعون رجس أرسل على بني اسرائيل أو على من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض
فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه وفيهما أن عمر خرج للشام فاخبر
أن بها وباء فاستشار المهاجرين فاختلقوا والانصار فاختلقوا فدعا من كان هناك من مشيخة قريش
من مهاجرة الفتح فانفق رأيهم على ان يرجع بالناس ولا يقدمهم على ذلك الوباء فهم بالرجوع فقال
ابو عبيدة بن الجراح افرارا من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وكان
عبد الرحمن بن عوف غائبا فلما جاء قال ان عندي في هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه فحمد الله
تعالى عمر ثم انصرف وقد ورد بمعنى ذلك عدة احاديث واختلف العلماء في دخول بلد الطاعون
والخروج منه فأكثر العلماء على الاخذ بظاهر الحديث ومن ثم قال التاج السبكي مذهبنا وهو الذي
عليه الاكثر ان النهي عن الفرار منه للتحريم بل قال ابن خزيمة ان الفرار منه كبيرة وان الله تعالى
يعاتب الفار منه ما لم يعف عنه واستدل على ذلك بحديث احمد والطبراني وابن عدى وغيرهم الفار
من الطاعون كالفار من الزحف وبه يعلم وهم ابن رشد المالكي في دعواه الاجماع على عدم
التحريم وضعف قول كثيرين ان النهي للتنزيه قيل وهو المشهور من مذهب مالك وتزييف القول
باستحباب الخروج عنه قال التاج السبكي واتفقوا على جواز الخروج لشغل عرض غير الفرار
قال وليس محل النزاع فيمن خرج فارا من قضاء الله تعالى فذلك لا سبيل الى القول بحله بل الظاهر
ان محل النزاع فيما اذا خرج للتداوى اه واعترض بان الخروج للتداوى غير محرم في مذهبنا
فالبراءة الصحيحة ان يقال محل النزاع اذا خرج فارا من المرض الواقع مع اعتقاده لو قدره الله عليه
لاصابه وان فراره لا ينجيه لكن يؤمل النجاة خرج بقوله مع اعتقاده الخ من خرج فارا من قضاء الله
تعالى معتقدا ان ذلك ينجيه فلا توقف في تحريمه بل ربما يكفر به ولو قصد الخروج لحاجة والفرار
فالذي يظهر انه يائس بقدر قصده لان الفرار محرم وقصد المحرم حرام سواء انفراد أو شركة قصد شيء
آخر جائز وبه يعلم ان الارض التي وقع بها الطاعون لو كانت وخة والتي يريد التوجه اليها صحيحة
فتوجه اليها بهذا القصد حرم عليه لان هذا من صور الفرار لغیر حاجة كما اقتضاء اطلاق اصحابنا ثم
ما مراد بكونه في ارض الطاعون حتى يحرم عليه الخروج منها والذي يظهر في ذلك انه ان وقع باقليم
حرم عليه الخروج من ذلك الاقليم لا من بعض قراه الى بعض لانها كلها بالنسبة الى عموم الطاعون
بمنزلة الموضع الواحد وان اخص ببلد او بلاد من اقليم حرم الخروج مما اخص به الى غيره لا من
بعض ما اخص به الى بعضه واذا كان في بلد مثلا فهل الفرار منها بالخروج الى خارج عمرانها او
سورها أو الى خارج مزارعها لم ار في ذلك كالدني قبله شيئا والذي يظهر انه يتبع في ذلك عرف اهلها
فكل محل عدوا الخروج اليه فرارا حرم الخروج اليه والا فلا وحكم دخول محل الطاعون
كالخروج منه فيما تقرر من التحريم وغيره وقد صرح بذلك النووي في شرح مسلم فقال وفي هذه
الاحاديث منع القدوم على بلد الطاعون ومنع الخروج منه فرارا من ذلك اما الخروج لعارض فلا
باس به هذا مذهبنا ومذهب عامة الجمهور من العلماء قال القاضي وهو قول الاكثرين ومنهم من
جوز ذلك والصحيح ما قدمناه من النهي عن القدوم عليه والفرار منه اه قيل والنهي عن

الخروج تعبدى لان الفرار عن المهالك مأمور به وعالله آخرون بانه اذا وقع بمحل عم جميع من فيه فلا يفيد الخروج شيئا فكان عبثا وبانه لو مكن الناس منه بقى من وقع به عاجزا عن الخروج فلا يبقى للمرضى متعبد ولا للبوئى مجهز وايضا فنى خروج الاقوياء كسر لقلوب الضعفاء وقال ابن عبد البر النهى عن الخروج للإيمان بالقدر وعن القدوم لدفع ملامة النفس قال غيره ولان الله سبحانه وتعالى أمر أن لا يتعرض أحد للحتف وان كان لا نجاة من قدر الله وفيه الصيانة عن الشرك لئلا يقول القائل لو لم أدخله لم أمرض ولولم يدخل فلان لم يميت وقال ابن دقيق العيد الذى يترجح عندى فى الجمع بين النهى عن الفرار والنهى عن القدوم ان علة القدوم التعرض للبلاء ولعله لا يصبر عليه وربما كان فيه نوع دعوى لمقام الصبر والتوكل فنع لا غترار النفس ودعواها مالا تثبت عليه عند التحقيق وأما الفرار فقد يكون داخلا فى باب التوغل فى الاسباب متصورا بصورة من يحاول النجاة مما قدر عليه ويشير الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا تمنوا لقاء العدو واذا لقيتموهم فاصبروا فأمرهم بترك التمنى لما فيه من التعرض للبلاء وخوف الاضرار بالنفس ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليما لامر الله تعالى واذا خرج فهل يلزمه العود خروجا من المعصية او لا لانتهائها بالخروج لم أر فى ذلك شيئا والقياس أننا متى قلنا بان النهى تعبدى وحسب العود والابنى ذلك على علة التحريم فعلى العلة الاولى لا يجب العود وعلى الثانية وهى أنه لو مكن الناس من الخروج لضاع الباقيون يجب العود لان الحق للغير فلو مكناهم من التماهى لضاع حق الغير بخلاف ما لو ألزمناه بالعود فان قلت فى عرده دخول وقد تقرر أنه محرم فتعارض فى حقه واجب وهو العود ومحرم وهو الدخول فلم غلب الاول قلت هذا التعارض ممنوع لان هذا الآن لا يسمى ابتداء دخول والمحرم اما هو ابتداء الدخول لا الدخول من حيث هو ألا ترى أن من خرج للفرار ثم أراد العود فانه يجوز له ذلك من غير توقف مع أن فيه دخولا فدل ذلك على أن المحرم هو ابتداء الدخول فقط وحينئذ فلم يتعارض ما مر وإذا تقرر أنه لا تعارض فاتجه البناء الذى ذكرته ومع ذلك لو قيل بعدم وجوب العود مطلقا لم يبعد وان كان ذلك هو الوجه * ومنه أنه هل يدخل مكة والمدينة وقد صبح عنه صلى الله عليه وسلم المدينة ومكة مخفوفتان بالملائكة على كل نقب منها أى طريق أو باب أو مدخل ملك لا يدخلها الدجال ولا الطاعون وضيمر منها عائد على كل واحدة من البلدين قال ابن قتيبة ولم يقع بهما طاعون قط وأقره الائمة بعده منهم النووى رحمه الله تعالى فى أذكاره وغيره وما قيل انه دخلها فى عام تسع وأربعين وسبعائة فهو وان نقله جماعة فهو مردود بان الامر ليس كما ظنوا اى بل كان ذلك وباء لا طاعونا كما يدل له كلام الفاسى فى موضع وان عبر عنه بالطاعون فى موضع آخر لان الوباء قد يسمى طاعونا مجازا كعكسه بجامع كثرة الموت فيهما كما مر فعلم انه لم يدخل مكة طاعون قط ولا يدخلها ان شاء الله تعالى لصحة الحديث كما مر وقول الدمامينى اسناده ضعيف وهم وفى حديث البخارى فلا يدخلها يعنى المدينة الدجال ولا الطاعون ان شاء الله قيل هذا الاستثناء يحتمل التعليق ويحتمل التبرك وهو اولى وقيل انه يتعلق بالطاعون وعدم دخول الطاعون للمدينة أمر متفق عليه الا ما شذ به القرطبي من قوله المراد لا يدخلها طاعون عظيم مثل طاعون عمواس وطاعون الجارف اذ قضيته انه يدخلها طاعون غير عظيم وليس كذلك كما جزم به العلماء * ومنها انه هل يشرع الدعاء برفعه أما الدعاء برفعه والخروج الى الصحراء فبدعة قيل بل لو قيل بتحريمه لكان ظاهرا لانه احداث كيفية يظن الجهال انها سنة وأما القنوت له فى الصلاة فليس بمشروع عند غير الشافعية واختلف الشافعية فبعضهم أفتى به وبعضهم أفتى بامتناعه والا وجه الاول كما بينته فى حاشية العباب وغيرها مع الرد على من أطال فى خلافه ولا

من ان يأتى بالشهادتين ثم ان كانت رده بوجد فرض واستباحة محرم فلا بد مع ذلك أن يرجع عما اعتقده واما الكافر الاصلى فان كان وثنيا أو ثنويا لا يقر بالوحدانية وقال لا اله الا الله حكم باسلامه ويجبر على قبول جميع احكام الاسلام هكذا قاله البغوى وهى طريقة نسبها الامام الى المحققين والجمهور على انه لا بد من الشهادتين فى هذه الحالة اه وقال الغزى ان طريقة البغوى ضعيفة عند الراعى والنووى وقال شيخ الاسلام ابو يحيى زكريا فى شرح البهجة ولا بد فى اسلام المرتد وغيره من الشهادتين وان كان مقرا باحداها وتكفيان بمن يشكر الرسالة الامن خصصها بالعرب فلا يصح اسلامه حتى يقول محمد رسول الله الى جميع الخلق او يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ولو كان كفراه بجحود فرض او استباحة محرم لم يصح اسلامه حتى يأتى بالشهادتين ويرجع عما اعتقده اه وقد علم مما ذكرته أن المذهب الذى عليه الجمهور انه

مرتدا كان أو غيره الا بتلفظه بالشهادتين وأن مانقله الحليمي وغيره وما في الاذكار وغيره مما يخالفه طريقة مقابلة للمذهب (سئل) عن سب الحسن والحسين في كفره وجهان أيهما أصح (فاجاب) بان الاصح أنه ليس بكفر وإنما هو كبيرة (سئل) هل يثاب الكافر على تلفظه بالشهادتين اللتين حكم باسلامه بهما أولا (فاجاب) بانه يثاب عليه لان تصديق قلبه بما علم ضرورة فجيء الرسول به من عند الله وهو الايمان سابق عليه (سئل) هل يكفر من قال انه يكره ملك الموت أو يبعضه أولا (فاجاب) بانه لا يكفر بذلك لان كراهته أو ببعضه آياه بسبب ان الله عنه الحياة لا بسبب كونه ملكا (سئل) عن قول الدمري اذا أتلف المرتد في حال الحرب شيئا وجب عليه ضمانه نص عليه في أكثر كتبه وصححه الجمهور وصح صاحب التنبيه عدم الضمان وأقره عليه المصنف ولم يصح في الروضة ولا في الشرحين شيئا والمعتمد ما تقدم من النص وقول الأكثرين (فاجاب) بانه

كراهة في الدعاء برفعة عن نفسه أو غيره من غير اجتماع لذلك وكرهه بعض الحنابلة ومال اليه بعض متأخري الشافعية ويدل لما مر من القنوت له قول الشيخين يشرع القنوت في سائر الصلوات لما زلة كالوباء فقولها كالوباء يشمل الطاعون اما بقياس المساواة واما لكونه يطلق عليه مجازا كما مرولا يمنع من ذلك كونه شهادة ورحمة لانه وان كان كذلك الا انه ينشأ عنه موت العلماء وأكابر أهل الاسلام فيحصل للاسلام بذلك ضعف ووهن فطلب رفعه لاجل ذلك نظير ما مر في أنه لا يدخل مكة والمدينة مع كونه شهادة وبما قررت يندفع قول من قال لا يصح التمسك بكلام الشيخين المذكور لانه أخص من الوباء وقد اخص بكونه شهادة ورحمة ودعوة النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الوباء فلماذا يشرع الدعاء برفع الوباء دونه قال ويؤيد ذلك اختصاصه بتحريم الفرار منه وهو من الوباء بغيره كالخبي وسائر أسباب الهلاك جائز باجماع اه ولا متمسك له فيما استدل به آخر لما مر من أن النهي عن الفرار تعبدى عند قوم (تتات) يجوز الدعاء بطول العمر كما دعا به صلى الله عليه وسلم لانس وقيد بعض المحققين بمن في بقائه نفع للمسلمين فيندب له الدعاء حينئذ فان كان نفعه قاصرا فهو دون الاول قال ومن عداهما قد يصل للكرهة والتحريم ان اتصف بضدهما وان لم يتصف فقد قال بعضهم لا ينبغي لاحد أن يحب ما يحبه ابليس فانه يحب طول البقاء والحق أن الضابط الرجوع الى المتعلق قال بعض العلماء الاجل لا يزيد ولا ينقص وفائدة الدعاء تظهر في أنه يجوز ان الله تعالى قدر أن زيدا عمره ثلاثون فان دعا فاربعون وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء اه والطاعون من الامراض المخوفة عندنا بل أهل محله كلهم في حكم المريض مرضا مخوفا فلا ينفذ تبرعهم في زمنه الامن الثلث ولو ممن لم يصبه ومنها ينبغي أخذ ما مر من منع التعرض للبلاء ومن مشروعية الدواء التحرز ايام الوباء من أمور أوصى بها بعض حذاق الاطباء والاعتناء بأمور اخرى مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكون والدعة وان لا يكث من استنشاق الهواء الغض وأول ما يبدأ به في علاج الطاعون شرطه ان أمكن ليسيل ما فيه لئلا تزداد سميته فان احتيج لمسه بالمحجمة فعل بلطف ويعالج أيضا بما يبرد وباسفنجة مغسوسة في خل وماء أودهن ورد أودهن تقاح أودهن آس وبالاستفراغ بالنصد بما يحتمله الوقت أو بوجر بما يخرج الحائط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات قاله ابن سينا وبه رد على أطباء الوقت في تركهم معالجة المعطون راسا لكن قال بعضهم لافائدة في هذا التدبير لانه مبني على ان سبب الطاعون فساد الهواء الذي مال اليه الاطباء وليس كذلك بل سببه وخز الجن كما مر فالاولى طرح ذلك كله والتوكل على الله سبحانه وتعالى وكذلك يطرح ما في مفردات ابن البيطار وغيرها من ان من تحتم بالياقوت أو علقه عليه أمن من الطاعون قال جمع من الاطباء ويحذر الصحيح زمن الطاعون مخالطة من اصابه قال التاج السبكي ومحل ان يشهد عدلا طب بان المخالطة سبب لاذى المخالط وورد ما قاله بانه يخالف شهادة الحس المشاهد المتكرر فان كثيرين من المخالطين المخالطة السكية لا يصيبهم منها شيء وقد ثبت بطلان العدوى بالحديث الصحيح والقول بان المرض يعدى بمحض طبعه كفر وبانه يعدى بامر خلق فيه لا ينشأ عنه الامعجز او كرامة مذهب اسلامي لكنه مرجوح وبانه لا يعدى بطبعه بل بعبادة الهية وقد تتخلف نادرا كذلك وبانه لا يعدى أصلا بل من وقع له ذلك المرض فهو يخلق الله سبحانه وتعالى فيه ابتداء وهذا هو الراجح لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شيء شيئا وقوله فمن اعدى الاول قيل واستقرى ان من طعن وسلم لا يموت بعد ذلك بالطعن ونوزع فيه بان جمعا وقع لهم خلاف ذلك وعلى تسليم الاستقراء فحكمته ان الله سبحانه وتعالى انما يسلط الجنى على الانس مرة واحدة ومن الاداب التي ينبغي فعلها عند وقوع الطاعون المبادرة

إلى التوبة والتنق من جميع المظالم والتبعات واستعمال الاذكار التي تحرس من الجن كقراءة الفاتحة لأنها شفاء من كل داء كما في حديث الدارمي وسورة الاخلاص لان من قرأها حين يضع جنبه على فراشه يأمن من كل شيء إلا الموت أخرجه البزار بسند ضعيف وسورة البقرة لما صح أن الشيطان يفر من بيت قرئت فيه وآية الكرسي لما صح أن من قرأها عند النوم لا يزال عليه من الله تعالى حافظ ولا يعثره شيطان حتى يصبح وصح من قرأها في بيته ليل لم يدخل الشيطان بيته ثلاث ليال ومن قرأها نهارا لم يدخل الشيطان بيته ثلاثة أيام والآيتين آخر سورة البقرة لما صح أنهما لا يقرآن في دار ثلاث ليال فيقر بها شيطان والاخلاص والمعوذتين لأنه صلى الله عليه وسلم كما عند البزار أمر بالتعوذ بهن وقال ما تعوذ العباد بمثلن قط وكقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ لما صح أنها حرز من الشيطان الرجيم في ذلك اليوم الى المساء وصح ذلك عند الترمذي فيمن قالها عشر مرات دبر صلاة الفجر وهونائي رجله قبل ان يتكلم قيل وأعظم الاسباب النافعة منه كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وهو كذلك وشرط حصول النفع بجميع ما ذكر صفاء القلب من الكذب والاخلاص في التوبة والتندم على ما فرط منه والا فتغلب أسباب الداء تبطل نفع الدواء كان يغفل عن ذلك حتى تهجم عليه الآفة ثم يطلب الاقالة بذلك فلا يجد إليها سبيلا وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه أحسن ما يداوى به الطاعون التسبيح ووجهه أنه يدفع العذاب قال الله تعالى فلو أنه كان من المسيحين الآية والمحموظ عنه لم أر للوباء أنفع من البنفسج يدهن به ويشرب ويتأكد لمن أصابه طاعون أو مرض غيره أن يديم سؤال العافية وقد صح أمره صلى الله عليه وسلم للعباس بالاكثار من الدعاء بها وورد بسند ضعيف خلافا للحاكم ما سئل الله شيئا أحب إليه من العافية وورد عند ابن ماجه أن أفضل الدعاء بها أفضل الدعاء وصح عند الترمذي لم يعط الناس بعد اليقين خيرا من العافية وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن اشتكى إليه وجعا في جسده امسح بيمينك على الذي تالم من جسديك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر وأن يصبر على قضاء الله سبحانه وتعالى وقدره فان أمور المؤمن كلها خير ان أصابه خير شكر وان أصابه شر صبر رواه مسلم وروى ابن حبان ان الرجل لتكون له عند الله عز وجل المنزلة فما يبلغها بعمل فما يزال يتبليه بما يكره حتى يبلغه إياها وصح ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله عز وجل بها خطاياها وروى الطبراني بسند لا بأس به من أصيب بمصيبة في ماله أو في نفسه فكتمها ولم يشكها إلى الناس كان حقا على الله تعالى أن يغفر له وصح إذا اشتكى المؤمن خلصه الله تعالى من الذنوب كما نخلص الكبير خبث الحديد وان يحسن ظنه بالله سبحانه وتعالى لأنه تعالى عند ظن عبده به كما في الصحيحين من رواية أحمد وغيره ان ظن بي خيرا فله وإن ظن شرا فله وصح في سيد الاستغفار أن ما قاله صباحا فمات يومه أو ليلته دخل الجنة نسال الله تعالى ذلك وان نختم لنا بالحسن ويبلغنا من فضله المقام الاسنى آمين هذا خلاصة ما تيسر جمعه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) سؤال الاصورته إذا كان بعض أهل بلادنا بارض بجيلة الشخص منهم في مرض موته يريد أن يوصي بعين من تركته لبعض ورثته فيقول مثلا هذا لفلان وهذا لفلانة على قصد الوصية لا قصد الاقرار واطرد عرفهم بان ذلك وصية فهل يكون ذلك وصية لا طراد عرفهم بذلك فيترتب عليه أحكام الوصية من جواز الرجوع فيه وكون المقر له وارثا فلا تصح بغير اجازة الورثة وأن يكون من الثلث فادونه وغير ذلك من أحكام الوصية أو يكون ذلك اللفظ اقرارا لقول الأئمة رضي الله تعالى عنهم صيغة الاقرار هذا لفلان وقد أتى المقر بصيغة الاقرار فيترتب عليه أحكام

تبع فيه شيخه الاسنوي فقد قال أنه الصحيح والاذرعى وقد قال انه الوجه والمعتمد عدم الضمان لحاجة الحرب لان سقوط الضمان عن الباغن لقطع الفتنة واجتماع السكمة كما في إتلاف ذوى الشوكة بلا تأويل بل هم أولى بعدم الضمان ترغيبا لهم في الاسلام وإنقاذ لهم من الخلود في النار إذ لو ضمنهم لربما نفروا عن العود إلى الاسلام وحملهم على التماهى على الكفر ولهذا سقط الضمان عن الحربى فيها أتلفه ثم أسلم وما ذكرته من عدم الضمان عن الحربى فيها أتلفه ثم أسلم هو ما أشعر به كلام الروضة وأصلها والشرح الصغير وقال في البيان انه الصحيح المشهور واجماع الصحابة وقال البلقينى انه المذهب المعتمد وعبرة الاصفونى في مختصر الروضة ولو ارتدت طائفة لهم شوكة فأتلفوا شيئا في القتال ثم تابوا وأسلموا ففي ضمانهم قولاً البغاة وعبرة الروضة وضمانهم كالبغاة اه وقال القمولى في جواهره ويجرى القولان في ان أهل البغى هل يضمنون فيما إذا اجتمع مرتدون

وكانت لهم شوكة وأتلفوا في القتال مالا أو نفساً ثم أسلموا ورأى بعضهم الاظهر وجوب الضمان وما نقل عن النص من تضمينهم يحمل على أنه تفريع على احد قوله بتضمنين البغاة ومن صححه من الاصحاب يحتمل أنهم قائلون به في البغاة أيضا وقول الكفاية ان الجمهور على التضمنين قال الزركشي فيه نظر (سئل) هل تقبل الشهادة بالردة مطلقا أم لا بد من التفصيل (فاجاب) بان المعتمد ما ذكره الشيخان في هذا الباب من قبول الشهادة بالردة مطلقا وقول من قال ان ان المنقول خلافه وانه احتمال للامام مردود بان من حفظ حجة على من لم يحفظ وعلى تقدير تسليم ما قاله فاحتمال الامام وجه في المذهب وقد رجحاه لقوة دليله ولا يخالفه ما ذكره الشيخان في باب تعارض البيتين لظهور الفرق بينهما (سئل) عما لو نسب الى شخص ما يقتضى الردة ولم تنهض عليه بيته ثم ان المدعى قصد أن يحكم الحاكم بعصمة دمه كيلا تقوم عليه بيته زور عند من لا يرى قبول توبته هل للحاكم الشافعي بعد تجديد اسلامه أن يحكم به ويعصم دمه

الاقرار من جواز اقرار المريض للوارث وغير ذلك من أحكام الاقرار اوضحوا النالقول في ذلك فيما اذا كان الحال ما ذكرنا في السؤال (فاجاب) بقوله الجواب عن هذا السؤال هو ما صرح به أئمتنا من أنه ان قال هو له بعد موتى كان صريحا في الوصية وان قال هو له ولم يقل بعد موتى كان صريحا في الاقرار ولا يحمل على الوصية وان نواها نعم ان قال هو له من مالى كان كناية في الوصية لانه لا يصلح للاقرار حينئذ ومثله عبدى هذا له فيكون كناية وصية أيضا وكذالو قال عينته له بخلاف قوله وهبته له بدون بعد موتى فانه يكون صريحا في الهبة وان نوى به الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص أسند وصيته الى ولده له وجعل أخاه ناظرا على ولده الوصى واولاده الصغار فلما بلغ الصغار رشدهم عمر أخوهم الوصى بئرا له ولهم واذن له الناظر في العمارة وقال له كل ما تخصره في المحل خذ حسابه منى فعمر البئر المذكورة وخسر فيها نحو أربعين أشرفيا فاعطاه الاخوة بما يخصهم من الخسارة في البئر المذكورة أشرفيين ثم امتنعوا من اعطاء بقية ما يخصهم فهل يلزم الناظر الخروج من بقية الحساب أم على الصغار وهل يطالب المعمر اخوته أم العم الناظر (فاجاب) بقوله حيث بلغ الموصى عليه رشده بان بلغ مصلحا لدينه وماله اشترط اذنه في العمارة ومتى لم ياذن فصاحب العمارة متبرع بها فلا رجوع له عليه بشيء بل له الرجوع بما دفعه اليه ان ظن انه واجب عليه لتبين انه ليس عليه شيء وان لم يبلغ كذلك فان أذن القاضي للمعمر رجوع في مال الموصى عليه والا لم يرجع على أحد بشيء وأما اذن العم الناظر على الوصى فلا عبرة به لانه لا يستقل بالتصرف فان جعل له الميث الاستقلال به كفى اذنه في رجوع المعمر على المحاجير بما خصهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فسمح الله تعالى في مدته عمن ترك زوجة وابن ابن عم شقيق وابن ابن عم لاب وعبداء بسبعين أو ثمانين وجملا بثلاثين وأربع شياء واعتق العبد في مرض موته وأوصى له بالغنم وأوصى بثلك الجمل وزوجته وثلاثه للذى للاب فهل تصح الوصايا وهل يرث ابن ابن العم لاب مع الشقيق (فاجاب) بقوله الوارث هو زوجته وابن ابن عمه الشقيق دون ابن ابن العم لاب فان اجاز الوارثان الوصايا كلها فلا اشكال وان رداها قدم المعتق فيعتق من العبد بقدر ثلك المال فاذا فرضنا ان جميع التركة العبد والجمل والشاء تساوى مائة وعشرين فلك ماله أربعون فيعتق من العبد بقدرها فاذا كانت قيمته ثمانين عتق نصفه ولا شيء لابن ابن العم لاب والثمانون الباقية للزوجة ربعا عشرون ولابن ابن العم الشقيق الباقي ودو ستون (وسئل) عن شخص دبر مملوكا له في مرض موته وأوصى له بعشرين دينارا ذهباً ثم مات في مرضه ذلك وترك طفلا صغيرا وعقارا لا تزيد غلته عن كفاية الولد المذكور ومن يخدمه وطالب المدبر المذكور بما أوصى له به الميث فهل للوصى بيع شيء من العقار المذكور لا يفاء الدين المذكور وتنفيذ الوصية أم لا واذا قلتم بالمنع وفضل شيء من الغلة عن كفاية السنة فهل يصرف الفاضل المدبر الموصى له بالعشرين المذكورة أم لا (فاجاب) بقوله انما يعتق المدبر ان وفى به الثلث ثم ان لم يبق من الثلث شيء فلا شيء له بالوصية وان بقى ما يفي بالوصية وهى العشرون المذكورة اعطيا أو ما يفي ببعضها أعطيه فقط وان لم يبق الثلث بالمدبر عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن بعضه للوارث وبعضه حر (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن الحليلة المذكورة في الوصية لمن بعضه للوارث في شرح الروض وغيره هل هي مثال حتى لو عكس الموصى لم يختلف الحكم وعما لو أوصى بشيء على رشاء بئر وعمقت هل يراد من الموصى به طولاً في الرشاء على المعهود من بئر وقت الوصية وعمن قال في وصيته ويحج ويزار عنى بكذا أو من حج عنى فله كذا وقال قبل الوصية أو بعدها أو في اثناها الوصى في تنفيذ وصاياى فلان فحج من علم بالوصية من غير اذن من الموصى وحج

آخر باذن الوصى فلن يكون الموصى به (فاجاب) بقوله ما ذكره من صورته الحيلة مثال كما هو ظاهر
 ففي عكس تلك الصورة تصح الوصية أيضا فلا يستحقها الموصى اليه الا ان اعطى الوارث ما ذكره الموصى
 حتى لو اوصى له بدمهم ان اعطى ولده العالم يستحق الدرهم الا ان اعطى الولد الا ان ذلك لا مقابلة
 فيه بعقد ولا بغيره حتى يتوهم امتناعه لما فيه من مقابلة القليل بالكثير وانما هو تعليق للاستحقاق
 بشرط فان الموصى شرط لاستحقاق الموصى اليه الوصية ان يعطى ولده كذا فاعطاء الولد شرط في
 الاستحقاق لا مقابل للموصى به فاتضح ان سورة ما ذكره في الحيلة المذكورة في السؤال مثال وان
 ليس بقيد وان الضابط ما أشرت اليه من ان يوصى لانسان بشيء قليل أو كثير ان أعطى ولده شيئا
 قليلا أو كثيرا والذي يتجه انه يزداد في الرشاء بحسب الحاجة لانه لا ضابط له معين بل يختلف باختلاف
 كثرة زيادة ماء البئر ونقصه فلم يقصد بالوصية تقييدها بالقدر المعهود عندها وانما القصد حصول ما يطلع
 الماء بسببه سواء أزداد على المعهود حال الوصية أم نقص عنه وأيضا فالمدار في الوصية ونحوها على اللفظ
 غالبا حيث لا عرف مطرد بخلافه ولا شك أن قوله اوصيت بكذا على رشاء البئر الفلانية يتناول
 الرشاء الطويل والقصير فلم يكن في الحمل عليه عند تعميق البئر أو قلته مائتا عن المعهود حال الوصية مخالفة
 للفظ الموصى بوجه بل موافقة له لما تقرر ان لفظه يشمل كل ما يسمى رشاء لذلك البئر والذي يتجه فيحيح
 عنى ونحوه انه لا بد من اذن الوصى وإلا لم يستحق الحاج بدون اذنه شيئا لانه متبرع بخلافه فيمن حج
 عنى فله كذا فان من سبق بالحج عنه هو المستحق لما عين في الوصية وان لم يأذن له الوصى والفرق انه ههنا لم
 يفرض الامر لاحد بل جعل الاستحقاق منوطا بشرط عام وهو من حج وعند تعلقه بشرط عام كذا
 لا يتوقف الاستحقاق على اذن الوصى لان الموصى قطع توقعه عليه بالتعليق على الشرط المذكور
 بخلافه في يحج عنى فانه لمسلم بمهم ولا عين كان ممنوعا التعيين الوصى فمن أذن له استحق ومن لا فلا
 (وسئل) عن مات عن بنت وأخ وابن أخ وأوصى ان لبنته النصف والنصف الآخر بين أخيه وابن
 أخيه فما الحكم (فاجاب) بقوله للبنات النصف وللوصى له السدس وللأخ الثلث لانه لما جعل الوصية
 في نصيب الاخ دل على ان قصده توفير النصف على البنت فاتبع شرطه ثم لا يملك الوصية في نصيب
 الاخ الا في ثلثه فصحت في ثلثه وبقي الباقي موقوفا على اجازة الاخ هذا ما أفتى بنظيره القاضي
 وكلام الروضة وأصلها في دوريات الوصايا بدل عليه وان أفتى أبو منصور بن الصباغ بما ينازع فيه
 وتبعه بعض الفرضيين (وسئل) عن أوصى بها في داره من طعام هل يتناول الجبلجلان (فاجاب) بقوله
 الطعام لغة يتناول حتى الماء كما في التهذيب للزوي وشرعا كذلك في الربا وفي الايمان بسنة في الدواء
 للعرف وفي الوكالة لو وكله بشراء طعام لا يختص بالحنطة وفي المذهب لو أذن له في التجارة في
 الطعام لم يتجر الا في الحنطة وحمله بعض شراح الوسيط على بلد عرفهم ذلك فان أطلق في محل آخر
 على نحو الشعير او غيره اختص به ويؤيده قول الهارودي اسم الطعام يطلق في العرف بالعراق
 على الحنطة اذا تقرر هذا فالمنهج حمل الطعام في لفظ الموصى على عرف بلده فان لم يكن ثم عرف
 مطرد تخير الوارث في اى انواع الطعام يعطيه منه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن أوصى
 بشجرة هل تدخل ثمرتها المؤبرة (فاجاب) بقوله لا تدخل المؤبرة عند موت الموصى وان حدث
 الثمر بعد الوصية خلافا لبعضهم (وسئل) عن أوصى بوقف شيء وتأخر وقفه عن موته حتى حصل
 منه ربع فلن يكون (فاجاب) بقوله افتى بعضهم بانه يكون لمستحق الوقف واليه يميل كلام الجواهر
 وبعضهم بانه يكون للوارث وهو الاقرب قياسا على كسب العبد الموصى بعقته قبل العتق وفيه
 خلاف فالذى رجحه الرافعي انه قبل العتق للوارث وحكى البندنيجي القطع بانه للعبد ثم رأيت الاذرعى
 رجح ذلك أيضا وكذلك غيره لكنه قاسه على من مات وله عقار له اجرة وعليه دين فاستغل الوارث

وان لم يثبت عليه شيء أم
 لا كما قاله ابن دقيق العيد
 وخالفه بعضهم (فاجاب)
 بان للحاكم الشافعي ان
 يحكم بما ذكر (سئل)
 عن الزنى يزى الكفار هل
 هو ردة او لا فيحرم فقط
 (فاجاب) بان الراجح
 أنه ليس بردة بل يأثم
 العامد العالم بتجريمه
 (كتاب الزنا)
 (سئل) رحمه الله عما
 لو اختلف الحاد أو
 المحدود مع المحدود له
 في عدد الماضى والباقي
 من الحد الواجب عليه
 فمن المصدق منهما (فاجاب)
 بانه يصدق الحاد والمحدود
 له دون المحدود (سئل)
 عن ذمى ثبت زناه بينة
 شرعية ثم اسلم قبل اقامة
 الحد عليه هل يسقط عند
 الحد او لا (فاجاب) بانه
 يحد وما نقله النووي عن
 النص من أنه لا يحد مفرع
 على قوله بسقوط الحد
 بالتوبة والراجح خلافه
 (سئل) عما أفهمه كلام
 الحاوى ونظمه من ان
 المسلم اذا زنى بمعاودة
 او امة معاودة انه
 لا يحد معتمد أم لا لخالفته
 لتصريحهم بانه لو وطئ
 حرية لا يقصد الاستيلاء
 حد (فاجاب) بان ما أفهمه
 كلامهم ليس بمعتمد لما ذكر في

السؤال فليحمل على الذمى
 في مسئلة الزنا حيث لا ترفع
 الينا فلا يخالف تصريحهم
 والظاهر انه مرادها وان
 أوهمت عبارتها فيها
 سموها للمسلم ولهذا عبر
 ابن المقرئ في ارشاده بقوله
 وحدذى لامعا هدسرفه
 أوزنالا مع مثله الابرافع
 (سئل) عن زنى وهو بكر
 ثم زنى وهو محصن فهل يقام
 عليه الحدان أم يدخل
 الاول فى الثانى (فاجاب)
 بانه يجلد للزنا الاول ثم
 يرجم للثانى فلا يدخل
 الاول فى الثانى لان التدخل
 انما يكون عند الاتفاق فى
 الجنس وهذا هو الراجح وان
 جرى فى الحامى الصغير فى
 باب الزنا على انه يكتفى
 بالرجم وان جمع بعضهم
 بينه وبين ما جرى عليه فى
 باب اللعان (سئل) عن
 صبى أولج فى أجنبية فاحس
 بالانزال واستدام هل يحد
 أم لا (فاجاب) بانه لا يحد
 لان ايلانجه ليس بمحرم
 لوقوعه حال عدم تكليفه
 لصباه ولان استدامة
 الوطء ليست بوطء (سئل)
 عن تاخير الجلد على من
 وجب عليه حال الحر والبرد
 واجب كما فى الروضة أم
 مستحب كما اقتضاه كلام
 المنهاج كاصله (فاجاب)

ذلك الربيع مدة ثم أثبت الدين وأخذ أصحابه ذلك العقار وبقي لهم شيء فالذى عليه الائمة انه
 لا رجوع لهم على الوارث بما أخذه اه وفى القياس نظر لا يخفى (وسئل) عن أوصى لعبد
 زيد الصغير فهل يقبل له سيده (فاجاب) بقوله نعم يقبل له على الاوجه (وسئل) عن أوصى او
 وقف على المحتاجين فما المراد بهم (فاجاب) بقوله حكى الاذرعى عن فتاوى القفال أن المراد بالمحتاج
 من تحمل له الزكاة وحزم به فى الانوار ويبحث الاذرعى مراجعة الواقف ان كان حيا وهو متجه ان تبسر
 وظاهر ان المراد من يحمل له أخذ الزكاة الفقراء والمساكين ومن فى معناهم من شرط اعطائه الحاجة
 دون البقية لقرينة لفظ الحاجة (وسئل) بما صورته مات الموصى والوصى غائب فهل ينوب
 عنه القاضى فى نحو تنفيذ الوصايا كغيبه الولى فى النكاح وما معنى قولهم تنفيذ الوصايا للحاكم وقضاء
 الديون للاب (فاجاب) بقوله نعم ينوب الحاكم بدلا عنه كما ذكره الشيخان فيما لو أوصى لاثنتين
 فغاب أحدهما وما ذكره من أن تنفيذ الوصايا حيث لاوصى للقاضى وان قضاء الديون للاب
 مفروض فى ورثة أطفال وقولهم للوارث قضاء الديون المراد إذا كان كاملا (وسئل) عن أوصى بنحو
 كفارة فهل يجوز اعطاء شيء منها لو ارث له لا يلزمه نفقته فى حياته (فاجاب) بقوله لا يجوز كما صرحوا
 به بل صرحوا أن من أوصى لافاربه لم يعط وارثه الشامل لمن تلزمه نفقته وغيره هذا فى غير الكفارة
 واما الاطعام فيها فحكمه فى الصرف الى فقراء الورثة حكم الزكاة فى صرفها بعد الموت وقد ذكر
 القاضى حسين انه لا يجوز للإمام صرفها الى ابن الميت الفقير قال فى البحر ويحتمل ان يجوز لزوال
 شبهة استحقاق النفقة وكذا قال العجلى واستبعد ما قاله القاضى لان الانسان يجوز ان تؤخذ منه الزكاة
 وتصرف اليه وليس هذا باعظم منه وقال القفال يجوز صرف الزكاة الى زوجته بعد موته والاوجه
 عندي ما قاله القاضى لان الحاكم نائب فى الحقيقة عن الميت وهو لا يجوز له اعطاء ابنه من زكاته
 فكذا من قام مقامه وبهذا تعلم ردما اعتمده بعضهم من الجواز إذا دفعت الى الامام أو نائبه ثم
 دفعها الى المستحق من الورثة قياسا على ما لو دفعها عن الميت أجنبي من ماله اذ الاجنبى ليس
 نائبا عن الميت بخلاف الحاكم فلا يقاس أحدهما على الآخر (وسئل) عن أوصى بان
 ما فضل من ثلثه يجعله الوصى تحت يده ويصرفه لفلان وفلان فمات أحدهما بعد موت الموصى
 فهل يتقل ان (فاجاب) بقوله يستحقه ورثه الموصى لا الموصى له قيل ولا ياتى فيه خلاف
 صاحب التفرير فيما لو أوصى لشخص بدinar كل سنة لانه لا غاية هناك (وسئل) عن عتق عبده
 ثم أوصى له بارض وشرط أن لا يبيعها وانه ان مات عن غير ولد رجعت اورثه الموصى فهل يعمل
 بشرطه أم لا (فاجاب) بقوله أفنى بعضهم بانه يملكها ويصح البيع ولا تعود لملك الورثة لان
 الشرط المذكور فاسد كما فى الروضة فى الهبة وافق غيره بان هذا إذا لم يشترط الموصى عدم
 البيع والا كانت وصية بالمنفعة فقط كما فى المهمات وغيرها والاوجه الاول ولا ينافى ذلك صحة الشرط
 فى قول الجواهر يصح تعليقها بالشرط كما وصيت له بكذا ان تزوج أو ان رجعت من سفره وفى قول
 المارردى لو أوصى لام ولده بالف على ان لا تزوج أعطيت الالف فان تزوجت استرجع منها
 ولو أوصى بعقها على ان لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يطل العتق والنكاح لان
 عدم الشرط يمنع من امضاء الوصية ونفوذ العتق يمنع من الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقيمتها
 وتكون ميراثا ولو طلقها الزوج لم تستحق استرجاع القيمة اه ووجه عدم المنافاة ان هذه
 الشروط خارجة عن العين الموصى بها فلا ينافى ملكها بخلاف شرط أنه لا يبيع أو أنها ترجع لورثته
 فتقول جمع متقدمين ومتأخرين يصح تعليق الوصية بالشرط ينبغى أن يستثنى منه نحو ما ذكر فى
 السؤال من الشروط المنافية لموضوع الوصية اذ موضوعها ملك العين بالتصرف فيها بالبيع وغيره

بان المذهب كافى الروضة
وغيرها واعتمده جماعة
من المتأخرين وجوب
تأخير الجلد لشدة حر او
برد او لمرض يرجى زواله
إلى اعتدال الزمان والبرد
لثلا يهلك المحدث ولان
حقوق الله تعالى مبنية على
المساهلة بخلاف حقوق
الآدميين كقصاص
وحدقذف فلا تؤخر لانها
مبنية على المضايقة (سئل)
عن وجوب عليه ذنب يوجب
حدا أو تعزيرا ولم يطلع
عليه إلا الله تعالى هل
يستحب له الستر على نفسه
سواء تعلق بأدمى أم بالله
تعالى وإذا قلتم باستجابته
فهل يطالب به فى الآخرة
أم لا (فاجاب) بانه إن
كان الحق المذكور لله
تعالى استحب له الستر على
نفسه ووجب عليه ان
يتوب منه وان كان لأدمى
ولم يعلم به وجب عليه
اعلامه به ليستوفيه أو
يعفو عنه ثم ماستره على
نفسه من حقوق الله تعالى
فان تاب منه فالتوبة تجب
ما قبلها والا فهو داخل
تحت المشيئة (سئل) هل
تشترب النية فى إقامة الحد
حتى لو ضربه الامام
لمصادرة ونحوه لم يكف
عن الحد كما قاله القاضى
حسين ام لا تشترب النية

فاشترط عدم البيع مناف لموضوعها فكان القياس انه يفسدها فان قلت وبقية الشروط منافية
لموضوعها قلت ممنوع وإنما غاية ما فيها تعليق استحقاقها على صفة فحيث وجدت وجد الاستحقاق
والا فلا (وسئل) بما صورته قال فى وصيته أريد لفلان كذا من مالى فهل هو بمعنى أعطوه
(فاجاب) بقوله أفتى القاضى حسين فيمن قيل له أتريد أن أطلق زوجتك فقال نعم انه توكل فى
طلاقها قال الاسنوى وفيه نظر من حيث ان الارادة ميل القلب وتجد الناس كثيرا يريدون الشيء
ولا يظهرونه ويرد بان قوله فى الجواب نعم أى اريد ذلك منك بمعنى وكلتك فيه او امرتك به وحينئذ
فالقياس ان ما ذكر فى السؤال بمعنى أعطوه كذا من مالى (وسئل) عن أوصى بقراءة ختمة
وذكر للقراء شيئا معروفا من الحب واللحم فهل يعطونه أو يطبخه لهم الوصى (فاجاب) بقوله
المتبع فى ذلك حيث احتمل لفظ الموصى لمعان مختلفة ما طرده عرفه حال الوصية فيجب على الوصى
أن يتبع جميع ما طردت به العادة فان اختلفت تخير ووجب عليه رعاية الاصلح كما قاله بعضهم فى
ناظر الوقف ولو اعتيد أن الوصى ياخذ من ذلك شيئا فهل له العمل بالعادة فى ذلك وكان الموصى
نص له عليه اولا محل نظر (وسئل) عن قال اوصيت لفلان بثلاث ما ورائى فهل هو صريح او كناية
(فاجاب) بقوله قياس كلامهم انه كناية وان اشتهر عند الناس أن ذلك مراد به الموت اذ ماخذ
الصراحة ليس هذا الاشتهار كما قالوه فى الطلاق ثم رأيت بعضهم افتى بانه صريح وكأنه فهم ان ماخذ
الصراحة الاشتهار تبعا للرافعى (وسئل) عن اوصى لمن عامله بكذا فهل يصح (فاجاب) بقوله
إن كانوا محصورين معروفين صح وإلا احتمل الصحة ايضا كالفقراء واحتمل الفرق والاول اقرب
فعليه يجب اعطاء ثلاثة منهم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن اوصى لام الاطفال عليهم او
نصبها الحاكم هل يبطل حقها بتزوجها كالحضانة أو يفرق (فاجاب) بقوله الاوجه انه لا يبطل
ويفرق بينه وبين الحضانة بان حفظ الصغير وتربيته يحتاج الى مباشرة أعمال تفوت على الزوج
بعض حقوقه بخلافه هنا فانه لا يجوز لها التوكيل فيما لا يتيسر لها مباشرة (وسئل) عن قال
الشيء الفلانى صدقة بعد موتى لمسجد كذا ثم بعد ذلك اوصى بوصايا فما الحكم (فاجاب) بان قوله
صدقة بعد موتى وصية لحكمه كالوصايا التى بعده بخلاف ماله لم يقل بعد موتى فانه يكون اقرارا أو
انشاء وعلى كل يقدم على بقية الوصايا (وسئل) هل تصح الوصية بالمرهون (فاجاب) بقوله نعم
تصح مطلقا ولا تبطل إلا ببيعته فى الدين ولا يجب على الورثة تسليمه من التركة لتبقى الوصية نعم لو تبرع
الموصى له بقضاء الدين لتسلم له العين فهل يجب على الدائن قبوله كالوارث لان له علفه به اولا
يجب عليه لانه لا يجب على الغريم قبول قضاء متبرع غير الوارث كل محتمل والاقرب الثانى
ويفرق بينه وبين الوارث بان الوارث مالك بخلاف الموصى له فانه غير مالك إلى الان (وسئل)
هل تصح الوصية بالمدير (فاجاب) بقوله صرح الشيخان فى بابه بصحتها ونظر فيه بان الوصية
رجوع بالقول وهو ممتنع وبانهم ذكروا أنه لو اوصى به ثم دبره كان رجوعا لان التدبير أقوى
إذ لا يفترق لقبول ولا يبطل بالرد والقاعدة أن الأقوى يرفع الأضعف ولا عكس ويحجأ بان
قولهم الرجوع بالقول ممتنع محمول على غير التدبير بقرينة كلامهم فيه وكأن وجهه أن التدبير
نفسه قيل انه وصية بل ذكروا فروعا تقتضيه فلما كان من جنسها أثرت فيه وهذا يعلم ان الجواب
عن الاشكال الثانى (وسئل) عن اوصى بعقود عبد ثم اوصى به لرجل أو عكسه فما الحكم
(فاجاب) بقوله ان ذكر الثانية فى الاولى كما وصيت له بالذى اوصيت بعقده كان رجوعا والاشرك
بينهما فيعتق نصفه وللوصى له نصفه ان قبل وإلا اعتق الجميع (وسئل) عن اوصى لآخر بثلاثة
ثم لآخر ان فعل كذا بارضه الفلانية وان لم يفعل كانت لورثته فهل قوله كانت لورثته رجوع عن

كما لو حده للشرب فظهر
أن حده حد الزنا كفى وكما
لو أخطأ في السرقة من يده
المنى إلى اليسرى وما
المعتمد في ذلك (فاجاب)
بأنه لا يشترط النية (سئل)
عما لو وطئ جنيثا أثى
قبل انفصال كله هل يحد
أولا (فاجاب) بأنه يجب
على الواطئ حد الزنا
لأنه أوجب ذكره في فرج
محرم لعينه مشتهى طبعها
لا شبهة له فيه فهو كما لو خرج
بعضه فخر شخص رأسه
حيث يجب عليه القصاص
أو الدية على الصحيح
(سئل) عن المعتمد فيما لو
وطئ المكاف المختار
في نكاح بلا ولي وبلا
شهود هل يجب الحد عليه
كما قاله ابن قاضي عجّلون في
اعلام التنبيه على الصواب
في تصحيح الاسنوى خلافا
لظاهر التنبيه كالحاوى وكما
في شرح البهجة للولى
العراقى أو لا يحد كما قرره
بعضهم في درسه (فاجاب)
بأنه جزم جمع كثير من
المتأخرين بالحد وصرحوا
بأنه يجمع عليه ورد ذلك
جماعة بثبوت الخلاف فيه
عن جماعة بينهم فالمعتمد
عدم الحد لأن من حفظ
حجة على من لم يحفظ ولأن
الحديد رأ بالشبهة

((كتاب السرقة))

الوصية الأولى ((فاجاب)) بقوله إن فعل ذلك على وفق الشرط كانت الأرض بينه وبين الموصى له
أولا وإلا كان قوله المذكور رجوعا فقد قالوا لا يصح الرجوع في الهبة للابن إلا منجزا وفرقوا
بينه وبين الوصية بأنه يجوز تعليلها بخلاف الهبة وتبقى الوصية في ثلث الباقي من علفه غير الأرض
المذكورة ((وسئل)) عن أوصى لأولاد زيد وله حمل بحتن حل الوصية فهل يدخل في أولاده كالوقف
وإلا فما الفرق ((فاجاب)) بقوله يشهد للفرق قولهم الوصية المعدوم باطلة والباطل لا ينقلب
صحيحا والحمل معدوم وإن نزله الفقهاء في البيع ونحوه منزلة المعلوم للتبعية ثم لما هو كالجزم منه
وهنا ليس كذلك وحينئذ فالفرق أن الوصية للبعين لا تصح إلا إذا كان الموصى له موجودا كما تقرر
بخلاف الوقف فإنه يصح على المعدم بالتبعية فدخل فيه الحمل تبعاً للوجودين لكنه لا يستحق إلا
عند الانفصال إذ لا يسمى ولداً إلا حينئذ ((وسئل)) رضى الله تعالى عنه عن قال حجوا عني من أرضي
أو بارضي فهل تتعين تلك الأرض وهل بين العبارتين فرق ((فاجاب)) بقوله نعم تتعين وبين العبارتين
فرق إذا الأولى تقتضى أن يحج عنه من أجره أرضه والثاني يقتضى أن الموصى أو الحاكم يبيعها ويحج
عنه بشئها أو يعطيها أجره لمن يحج إن رضى ((وسئل)) عن امرأة تشاجرت هي وزوجها فقالت حتى بعد
عيني صدقة على مسجد كذا فهل هو وقف أو وصية أو نذر ((فاجاب)) بقوله الذى ذكره أى فيما
إذا كان على معين ولم تقل بعد موتى والمسجد المذكور معين فإذا أرادت بقولها بعد عيني بعد
موتى كان وصية وإن لم تعلم إرادتها فالظاهر العمل بعرف أهل بلدها المطرد في المراد بتلك الكلمة
ويحتمل الغاؤه مطلقا بناء على أن ماخذ الصراحة ليس هو الاشتهار إلا أن يفرق ((وسئل)) رضى الله
تعالى عنه بما صورته أفتى القفال بأنه لو أوصى بثلثه للفقراء فقاوم الوصى الورثة وأفرز الثلث
فتلف في يده قبل قسمته فكيفه في يد المستحقين لأن يده كيدهم وكذا القيم في الحج إذا أخذ من
رأس المال فتلف قبل أن يستاجر به من يحج وذكر في موضع آخر أن الوصى لو أخرج عن
التركة الثلث للفقراء وأفرز ذلك فقبل أن يفرقه على المساكين تلف في يده رجع في باقى التركة
بالثلث لأن تلقه في يد الوصى لا يجعل كوصوله للمستحقين أهـ فما الراجح من ذلك ((فاجاب)) بقوله
لاخفاء أن الوصى نائب عن الميت في الاقباض وحينئذ فلا يتصور كونه نائبا عن المستحقين في
القبض لثلا يلزم منه اتحاد القابض والمقبض بلا ضرورة إذا تقرر ذلك فلا وجه ما ذكره
آخر من أن تلفه في يده لا يجعل كوصوله للمستحقين لأنه ليس وكلا عنهم بل عن الميت ومن وكل
آخر في قضاء دينه بكذا فتلف بيد وكيله قبل أن يقبضه منه الدائن تلف على الموكل وبقي حق
الدائن على ما هو عليه لا يقال بالأفراز يتبين ملك الورثة صار لما أفرز لهم فتلفه قبل الوصول إليهم كمو
بعده لا نأقوله هذا ممنوع بل يتلفه قبل الوصول لهم يتبين أن ما أفرز للورثة صار كأنه كل التركة فيؤخذ
ثلثه ((وسئل)) عن له زوجة وولد وولدين فأوصى لولد ابن بوصية في نصيب الابن خاصة فهل تصح
وصيته ويدخل النص على الابن دون الزوجة كما يدل عليه كلام الروضة وأفتى به القاضى حسين
وكذا ابن السنى لكن قال أنها في ثلث نصيب من جعلت في نصيبه ووافقها ابن منصور على
صحة الوصية لكن من رأس المال والباقي بين الورثة وفي فتاوى الشرف الجباني بعد نقل ما ذكر
الصواب لإبطال الوصية إذا شرط أن يكون في نصيب أحد الورثة لأن في ذلك تغييرا لحكم الله
سبحانه وتعالى فإن حكمه أن الوصية من رأس المال فإذا خصصها بنصيب أحدهم فقد وفر
نصيب الآخر بعد ما كانت تؤخذ منه لو كانت شائعة وهذا وصية له فتحتاج إلى اجازة إذ لا تصح
إلا بها ((فاجاب)) بقوله الذى صرح به الشيخان في الروضة وأصلها ولم يحكما فيه خلافا صحة
الوصية المذكورة واختصاص الوصية بحصة من خصصها الموصى به وعبارتها فصل في الوصية

بنصيب وبجزء شائع على شرط ان لا يضم بعض الورثة أى لا يدخل النقص عليه مثاله اثنان وأصى لزيد بربع المال ولعمرو بنصيب احد الابنين على ان لا يضم الثاني بالوصيتين هي من أربعة لذكركه الربع لزيد سهم وللبن الذى شرط له ان لا يضم سهمان يبقى سهم لعمرو وللبن الآخر لا يصح عليهما فتضرب اثنتين في أربعة اى فتصح من ثمانية لمن لم يضم أربعة ولمن أضم اى وأجاز اذ الوصية بأكثر من الثلث واحد للموصى له بالربع اثنان ولعمرو الموصى له بنصيب أحد الابنين واحد وحينئذ اختص النقص بنصيب من شرط اضافته ومن شرط عدم اضافته اخذ حقه كاملا بتقدير عدم الوصية ثم قال الشيخان أيضا مسألة ثلاث بنين احدهم بكر وأوصى من ثلث ماله لزيد بنصيب احدهم ولعمرو بثلث مابقى من الثلث وشرط أن لا يضم بكر وبيننا طريقة استخراج ذلك وانها تصح من أربعة وعشرين لبكر الذى شرط ان لا يضم الثلث كاملا وهو ثمانية ولكل من الاثنين اللذين شرط اضافتهما خمسة ولزيد الموصى له من ثلث ماله بنصيب احدهم خمسة ولعمرو الموصى له بثلث مابقى من الثلث اى بعد اخراج الوصية الاولى واحد لان الباقي من الثلث بعد خمسة زيد ثلاثة ثلثها واحد وبذلك صح ما قاله الموصى فان بكر أخذ الثلث كاملا باعتبار رؤوس البنين الثلاثة وصدق انه لم يضم لان ما أخذه هو حصته مع قطع النظر عن الوصية وما أخذه كل من الابنين الاخرين هو خمسة وهو دون حصته الاصلية بثلاثة فاخذنا ثلاثة من سهم كل منهما الاصلى وهو ثمانية وقسمنا هذه الستة الماخوذة بين الوصيتين فاعطينا زيدا منها خمسة مثل نصيب احد المضامين وعمر واحد لانه ثلث الباقي من الثلث وحينئذ فالوصية هنا بالربع لما علمت ان مجموع الوصيتين ستة من أربعة وعشرين وقد اختصت كما ترى بنصيب المضامين وبقي نصيب من شرط عدم اضافته كاملا فاثرت الوصية في تخصيص بعض الانصاء بالنقص لكن يشترط اجازة المضامين كما يأتى فهذا تصريح من الشيخين في صورة السؤال بصحة الوصية وبدخول النقص على الابن دون الزوجة ان أجاز وقول السائل نفع الله تعالى به كما يدل عليه كلام الروضة وقوله لكن قالانها في ثلث نصيب من جعلت في نصيبه يوهم ان عبارة الروضة وأصلها ليست صريحة في ذلك ولا في تخصيص بمن شرط اضافته وليس كذلك فيهما لما علمت مما تقرر ان عبارة الشيخين صريحة في صحة الوصية وفي تخصيص النقص بمن شرطت اضافته وانه لا خلاف في ذلك وعلى فرض خلاف فيه فهو ضعيف او شاذ وما علل به ينافيه لاقضائه صحته وانما شرط تنفيذها الاجازة وهذا هو الحق فقد قالوا عقب ما مر عن الروضة انها تستقيم هذه المسئلة ونظائرها اذا أجاز المضام كما صرح به الرافعى فان لم يجوز خرجت الوصية من كل الزكاة مالم تزد على الثلث ويقسم الباقي على كل الورثة وعلمته أنها تتضمن وصية لوارث ومن ثم قال الامام المحقق خاتمة المحققين المتأخرين من الفرضيين الشهاب بن الهائم في شرح كفايته وغيره وأقره شراح كلامه كشيخنا شيخ الاسلام زكريا وكالشيخ الامام البدر سبط الماردينى لو خلف جدا وبنتا وأوصى لاجنبى بثلث الباقي بعد الفرض فان قلنا بالضعيف انه لا يفرض للجد فيها فالوصية بالسدس وان قلنا بالأصح انه يفرض له فيها كالأب معها فالوصية بالتسع واعلم ان هذه الوصية تضمنت وصية اخرى لوارث وهو البنت لادخاله الضيم على الجد دونها كما لو أوصى بادخال الضيم عليه دونها فلمن دخل عليه الضيم أن لا يجوز ما حصل به الضيم لان ضرر الوصية لا يختص ببعض الورثة وفي هذه المسئلة قد اختص الضيم بالجد فان أجاز للبنت فعلى الضعيف تصح من ستة للبنت ثلاثة وللموصى له سهم وللجد سهمان وعلى الاصح تصح من ثمانية عشر للبنت تسعة وللجد ثلاثة بالفرض وثلث الباقي سهمان للموصى له ويبقى أربعة للجد بالعصوبة يجتمع له سبعة وان رد للبنت بطلت وصيتها ولم تقتصر وصية الاجنبى الى اجازة لانها دون الثلث فهمى على الضعيف

كذلك كما صرح به الرافعي في الوكالة هل هو معتمد (فاجاب) بان ما ذكره جرى عليه الشيوخ في الوكالة لكن ذكر في باب استيفاء القصاص ان الامام لو اذن للسارق في قطع يده فقطعها جازو اجزأت عن الحد وهذا هو المعتمد لان الغرض من الحد التثكيل وقد حصل بذلك على أن البلقيني قال لا مخالفة بينهما ففي الاذن يقع الموقع بخلاف التوكيل (سئل) عن قوله لو كان على معصمه كفان ولم تتميز الاصلية من الزائدة فالمنقول أنهما يقطعان وعن البغوي تقطع احدهما واستحسنه الرافعي وجزم به في التحقيق وصوبه في شرح المذهب وصححه ابن الصلاح وعلى هذا لو سرق ثانيا قطعت الثانية لكن يشكل على المصنف أنه صحح في الخنثى المشكل انه لا يختن في أحد فرجيه معللا بان الجرح مع الاشكال ممتنع ما المعتمد (فاجاب) بان المعتمد أنها لا يقطعان في سرقة واحدة بل احدهما وجواب الاشكال وجوب جناية السارق وتعلق حق الآدمي بها ولهذا يتوقف الفطع على طلبه ماله بخلاف خنثان الخنثى فيها (سئل)

وصية بالسدس أيضا ليخرج من مخرجه ويقسم الباقي على اثنين فتصح من اثني عشر للموصى له سهران ولكل من البنت والجد خمسة وعلى الاصح وصية بالتسع أيضا فيخرج من مخرجه ويقسم الباقي على ستة فتصح من تسعة بالاختصار للموصى له سهم ولكل من البنت والجد أربعة قال ولا يضر عدم صدق قول الموصى اذ رعاية صدقه انما تجب حال الاجازة قال شيخنا وأقول العبرة بالفرض المعلق به وصيته لا بما يأخذه الورثة فصدق قوله حال الرد أيضا وقال البدر الدماميني في شرح الفصول هو والمتمن ما حاصله وليس الخلاف في كون الجد مع البنت يأخذ بالفرض أو التعصيب لفظيا كما زعم جمع أئمة منهم الرافعي والنووي بل معنوي اذ يظهر أثره فيما لو أوصى وقد ترك بنتا وجدا لزيد بنصف ما يمتي بعد نصيب ذوى الفروض ويكون ذلك كالوصية بادخال الضيم على بعض الورثة دون بعض فيما لو قال على أن لا يضم ذو الفرض ويختص الضيم بالعاصب فتفتقر هذه الوصية الى اجازة من دخل عليه الضيم لانها وصية بادخال الضيم على بعض الورثة دون بعض وهي وصية لو ارث فلن دخل عليه الضيم ان لا يجيز القدر الذي حصل به الضيم فان أجاز الجد الوصية للبنت فعلى الضعيف وهو ان الجد يأخذ عصوبة فقط يكون للبنت النصف وللجد نصف الباقي ولزيد النصف الآخر وتصح من أربعة وعلى الاصح انه يأخذ بهما يكون لها النصف وللجد السدس فرضا وله نصف الباقي عصوبة ونصفه الآخر فلزيد فلزيد في هذه الصورة ربع المال على الضعيف وسدسه على الصحيح وان رد وصيتها فلزيد الربع أيضا على الضعيف والسدس على الصحيح لكن لا يدخل الضيم على الجد وحده فعلى الضعيف الباقي بعد ربع الوصية بين البنت والجد وتصح من ثمانية للبنت ثلاثة فرضا وللجد ثلاثة عصوبة ولزيد اثنان وعلى الصحيح يخرج لزيد السدس وصية والباقي للبنت نصفه وللجد سدسه فرضا وباقيه عصوبة فتصح من ستة وثلاثين وبالاختصار من اثني عشر اه وعبارة الفصول صريحة في التسوية في الحكم بين ما اذا صرح الموصى بقوله على ان لا يضم ذو الفرض وبين ما اذا لم يصرح به بان اقتصر على أوصيت لزيد بنصف ما يبقى بعد اخراج الفرض أو بعد نصيب ذى الفرض وصرح بمقتضى ذلك في شرح كفايته أى كما مر عنه وأخذ ما فيها وفي الفصول من تدريب شيخه السراج البلقيني وفي مجموع الكلائي وعمدة ابن الملقن عند قول المنهاج الاب يرث بالفرض اذا كان معه ابن الخ ما يوافق التدريب ولم نجد هذه الصورة أعنى الوصية بحجز ما يبقى بعد اخراج الفرض من غير اشتراط ادخال الضيم على ذوى الفروض دون العاصب شئ من كتب الاصحاب القديمة ولا المتأخرة بعد البحث الطويل السنين العديدة واما هؤلاء المصنف والكلائي وابن الملقن فكلهم أصحاب البلقيني ولم يعزها احد منهم الى غيره ولا زال مشايخنا وغيرهم يختلفون فيها منهم ابن المجدى فقال المراد بعد اخراج الفرض نما هو لتميز الباقي ليعلم قدر المأخوذ منه لأنه يعطى لذى الفرض فرضه وتعطى الوصية من الباقي فهى من الدوريات كالمو أوصى لزيد بمثل نصيب بعض ورثته وأوصى لعمر وبجزء ما يبقى بعد اخراج النصيب وجعل ما بينهم من عبارة الفصول وغيره سهوا ووافق على ذلك العلائى القلقشندى لكن غلطه جمع منهم الجلال المحلى فاجاب بعبارة الفصول معتمدا على ما في التدريب وتوقف عن الجواب شيخنا الاسلام ابن حجر والقاياتى والظاهر ما قاله ابن المجدى اه كلام البدر الماردى وبذلك كله علم أن الحق في مسألة السؤال ونحوها صحة الوصية لكنها توقفت على اجازة من دخل الضيم عليه ويجمع بين ما نقل في السؤال من المقالات المختلفة بحسب الظاهر بان ما في الروضة ونقل عن القاضي محله عند الاجازة وكلام ابن منصور محله عند الرد وكذلك تصويب الجاني وان أوهم تعبيره بالبطلان خلاف ذلك تعليله المذكور في السؤال صريح في الصحة عند الاجازة فيحمل قوله بالبطلان على ما يحتاج

عن دار متصلة بالعمارة
وفيهما زوجة صاحب الدار
وباب كل من الدار والبيت
تارة يكون مفتوحا وتارة
يكون مغلقا او مردودا
على ما جرت به العادة
ففرق شخص المتاع من
الدار المذكورة او بيتها
فهل يقطع سارقه بذلك أم لا
وهل البيت في هذه الحالة
حرز للوديعة التي أحرزها
في البيت (فاجاب) بانه ان
كانت المرأة متيقظة لملاحظة
قطع السارق والا فلا يقطع
لكون ما سرقه حينئذ غير
محرز والبيت حرز للوديعة
في الحالة الاولى دون
الثانية

(باب قاطع الطريق)
(سئل) هل يقدم قطع
السرقه على التغريب قال
ابن الرفعة لم أرهم تعرضا
لذلك (فاجاب) بانه يقدم
تغريب الزنا على قطع
السرقه اخذا من قولهم
اذا اجتمع على واحد حدود
متمحصه لله تعالى فالمذهب
أنها تستوفي كلها ويقدم
منها الاخف فالاخف
فيقام حد الشرب ثم
يمهل حتى يبرأ ثم حد
الزنا ويمهل حتى يبرأ ثم
تقطع يده للسرقه
ويقتل عقب ذلك اه
فقولهم يقدم منها الاخف
فالاخف وقولهم ثم حد
الزنا ويمهل حتى يبرأ
ثم تقطع يده

للاجازة ولم يحزه الوارث وبذلك يعلم انه لا خلاف بين الائمة المذكورين في السؤال فان قلت مسئله
الخلافا المذكورة آخراتها شبه مسئله السؤال فيجرب فيها خلافا اولئك المتأخرين أيضا قلت
منوع بل بينها فرق واضح فان صورة السؤال لما قال فيها في نصيب الابن خاصة كان مصرحا
بادخال الضميم عليه وحده وصورة الخلاف انما هي فيما اذا سككت ولم يصرح بذلك كما مر فعامل
هذه المسئلة بجميع اطرافها فانها مهمة ويقع الغلط فيها كثيرا وقد اتضح حكمها والله سبحانه وتعالى
الحمد (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قال في وصيته ومن حج عني فله كذا والوصى في ذلك
أو في تنفيذ وصاياي فلان فاخرج الوصى حاجا فاحرم قبل مخرج الوصى آخر علم بالوصية ما
حكمه (فاجاب) بقوله يقع احرام المتقدم للميت ويستحق الموصى به وقد افئت بذلك قديما
فما اظن ووجهه ان الموصى لما قال من حج عني فله كذا لم يجعل للموصى نظرا في تعيين من يحج عنه
بل قطع تعيينه بتعيينه بمن حج عني والسابق بالاحرام صدقت عليه هذه العبارة فاستحق بنص
الموصى بخلاف معين الوصى فانه خارج عن عبارة الموصى بسبق الاول له والوصى ليست له ولاية
الا في اقباض الموصى به لافي تعيين يخالف قضية لفظ الموصى فلا تغريب منه يقتضى غرمه (وسئل)
عن شخص اوصى بحجة بمائة دينار مثلا فجاعل الوصى او الوارث حيث لم يكن ثم وصى شخصا
للحج عن الميت المذكور باقل مما اوصى به الميت المذكور جهلا منه بقدر ما اوصى به الميت او عمدا
فهل يستحق الحاج جميع ما اوصى به الميت وان لم يسمه له في عقد الجعالة ولا يستحق الاماسى
له ويصرف الزائد للورثة او ينظر في لفظ الموصى فان قال اوصيت لمن يحج عني استحق جميعه
وان لم يسمه له في عقد الجعالة او اوصيت بان يحج عني او اوصيت بحجة مثلا فلا يستحق الا ما
سمى له في عقد الجعالة ويصرف الزائد للورثة (فاجاب) بقوله قال الاذرعى اوقال احجوا عني زيدا
بخمسين دينارا لم يحز ان ينقص منها شيء مع خروجها من الثلث وان وجد من يحج بدونها وان لم يعين
أحدا فوجد من يحج باقل قال ابن عبد السلام في الفتاوى صرف اليه ذلك القدر اذا خرج من الثلث
وكان الباقي للورثة وقيل يجب صرف الجميع قلت وهو الصحيح والقياس الظاهر اه وفي الجواهر
قال احجوا عني بالف درهم فان عين من يحج عنه وكان الالف اكثر من أجره المثل صرف اليه ان
احتمل الثلث الزيادة وكان المعين أجنبيا فان كان وارثا فالزيادة على أجره المثل وصية لوارث وان
لم يعين من يحج عنه فان كان الالف زائدا على أجره المثل فوجهان أحدهما لا يحج عنه الا بأجرة
المثل والثاني يحج عنه به ان وفي الثلث به وبه يشعر نصه في الام وبه أجاب الماوردي واختاره ابن
الصلاح اه ونقل الغزى الثانى عن الرافعى أيضا حيث قال في أدب القضاء وتبعه شيخنا زكريا
رحمه الله تعالى قال حجوا عن فلان بالف درهم وأجرة مثله خمسمائة فوجهان أحدهما لا يصرف
لمن يحج الا أجره مثله لان الزيادة وصية ولم يعين الموصى له والثانى هو وصية لشخص موصوف
بان يحج عنه في دفع عنه اليه الالف ان خرجت الزيادة من الالف من الثلث وبه صرح الرافعى اه وقال
الرويانى فى البحر اوصى بان يشتري له عشرة أفقرة حنطة جيدة بمائتى درهم ويتصدق بها فكان
ثمنها مائة درهم فثلاثة اوجه احدها ترد المائة اى الزائدة للورثة والثانى أنها وصية والثالث يشتري
بها حنطة بهذا السعر ويتصدق بها اه قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهده والاوجه الاول
أذا علمت ذلك فعلى مامر عن ابن عبد السلام لا يستحق الحاج الا المسمى له والباقي للورثة سواء أقال
الموصى لمن يحج عني او ان يحج عني او بحجة مثلا لان ما قاله ابن عبد السلام موافق لاول وجهى
الجواهر واول اوجه البحر واول وجهى ادب القضاء وقد علله قائلة بان الزيادة وصية ولم يعين الموصى
له اى فتكون الوصية باطلة بالزائد لعدم تعيين الموصى له وبه اذا كان هذا هو ملحظ البطلان فلا

للسرقة كل منها كالصريح
في تقديم جلد الزنا وتغريبه
على قطع السرقة اذ حد الزنا
بمجموعها وقولهم حتى يبرأ
أى ان قدم التغريب على
الجلد والافى تنتهى مدة
التغريب ولهذا عبر
بعضهم بقوله ثم للزنا
ويميل حتى يقطع للسرقة
اه فشملت اماله للبرء
أو للتغريب
(باب الشرب والتغريب)
(سئل) رحمه الله عن جماعة
يشربون القهوة مجتمعين
لاعلى وجه منكر بل
يذكرون الله تعالى
ويصلون على النبي صلى الله
عليه وسلم بسبب أنها تعين
على السهر في الخير فهل
يحرم شرها لقول بعض
الناس انها مسكرة أم لا
وهل يعمل بقول الجم
الغفير انها غير مسكرة
ولا مخدرة أم بقول عدد
قليل بخلافه وهل يعمل
بقول مستعملها بانها
غير مسكرة ولا مخدرة
أم بقول غيرهم وهل
تقاس على غيرها بما يحرم
أولا (فاجاب) بانه
يحل شرها لان الاصل
في الاعيان الحل لانها
مخلوقة للمنافع العباد
ولاية قل لا أجد فيما
أوحى الى محر ما ولا نها غير
مسكرة ولا مخدرة فقد
أخبرني جمع ممن أثق بهم

فرق فيه بين أن يقول لمن يحج عنى أو بحجة مثلا لاستواء الكل في المعنى المعلل به وهو أن الزائد
وصية لمن لم يعين فتبطل وعلى ما رجحه الاذرعى وهو المعتمد اذ هو الموافق لثاني وجهى الجواهر
المنقول عن قضية نص الام وتصريح المارردى واختيار ابن الصلاح ولثاني أوجه البحر ولثاني
وجهى أدب القضاء المنقول عن تصريح الرافعى يستحق الحاج بقية الالف اذا وفى بها الثلث لان
ثاني وجهى أ ب القضاء علل الاستحقاق بانه رصية لشخص موصوف بان يحج عنه فافهم هذا تقييد
استحقاقه للزيادة باتصافه بالحج عنه والحاج في صورة السؤال متصف بذلك فليستحق الزيادة عملا
بقضية هذه العلة التى صرح بها الرافعى واذا كانت العلة في استحقاقه اتصافه بما ذكر وهذا
الاتصاف موجود في كل من تلك الصور فظهر أن المعتمد في صورة السؤال أن الحاج يستحق
الزيادة مطلقا لما علمت انها وصية له بشرط اتصافه بالحج عنه وقد وجد فيه هذا الوصف فان قلت
الصورة التى ذكرها فيها جميع ما رانا هى حجوا وصورة السؤال أو صى بحجة فر بما يتوهم
بينها فرق قلت نعم يتوهم ذلك لولا ما قررت من أن علة الوجه الاول السابق تقتضى عدم
الاستحقاق مطلقا وعلة الوجه الثانى السابق تقتضى الاستحقاق مطلقا كما مر ذلك مبسوطا فآخذنا
بمقتضى العلة وأعرضنا عن خصوص الصورة لان النظر الى مقتضى العلة والاعراض عن خصوص
الصورة هو دأب الائمة كما لا يخفى على من تدبر كتبهم فان قلت لم جرى في صورة البحر وجه ثالث ولم
يجر فيما قبلها الا وجهان قلت يوجه ذلك بان تعيين ثمن الاقفرة قرينة على انه ليس قصده الا
التصدق بما يحصل به زاد على العشرة أو نقص عنها لان الزيادة في الصدقة مطلوبة أصالة فجرى
ذلك الوجه بالتصدق بالزائد بخلاف الحج فان الزيادة فيه على حجة الفرض متوقفة على الوصية مع
أن الاصل فيه الامتناع عن الغير كما هو شأن سائر العبادات لولا ما وردت به السنة فلم يجر فيه وجه
بان يحج عنه حجة أخرى بالزائد فتأمل تعلم به الرد على من حاول تخريج وجه من مسألة الصدقة
الى الحج ثم رأيتنى ذكرت جواب ما في السؤال في شرح الباب بها يوافق ما قدمته لكن مقيدا
وعبارتى فيه فرع عين الموصى مقدارا للحج ولم يعين أحدا فاستاجر الوصى للحج بدونه فالذى بحثه
ابن الرفعة وصاحب الوافى أن ما ذكره الموصى ان كان اجرة المثل كان البانى لورثته وان كان
أكثر منه فهو للاجير ويكون وصية له وبوافقه ما صححه الاذرعى والسبكي من أنه في هذا وفيما لو
قال أحجوا عنى رجلا بالالف فيحج عنه بالالف ويكون الزائد وصية فان عين مقدارا او شخصا وهو زائد
على اجرة مثله صرف اليه ان احتمل الثلث الزيادة ولم يكن وارثا والا لم يصرف اليه الزائد لانه
وصية وهى له متممة فيحج عنه المعين ان رضى والا فغيره باجرة المثل وان كان قدر اجرة مثله ورضى
غيره بدونه ولم يرض هو اجيب غيره قاله الاكثرون قال القاضى وكذلك لو تبرع واحد بالحج ونظر
فيه الزركشى من حيث انه قصد تخصيص المذكور بالمال ولهذا جعل الزائد وصية له ثم قال وانما
يتجه هذا اى كلام القاضى اذا عين المال فقط اه ويجب بان لا يظهر الغرض في التخصيص الا
عند الزيادة على اجرة المثل واما عند الاقتصار عليها فليس هناك كبير غرض حتى ينظر اليه فقدم
حق الورثة المحقق على حق المعين المحتمل لان يكون عينه لقصد اثاره على غيره ولان يكون موافقة
انتهت وفيها فوائد واؤها موافق لما افتيت به فيما مر لكن فيها زيادة قيد وهو ان شرط كونه
وصية يستحقها وان او جر بدونها ان يزيد ذلك على اجرة المثل وهذا لا ينافى ما مر عن
الاذرعى وغيره لان ذلك قبل الاستئجار فيستاجر عنه بما عينه الميت مطالما وهذا الذى في كلام ابن
الرفعة وهو الموافق لصورة السؤال فيما اذا وقع الاستئجار باقل مما عينه الميت ففيه التفصيل بين
أن يكون المعين اجرة المثل فلا غرض في تعيينه وبين ان يزيد فله غرض في التعيين فيكون الزائد

وصية ويحتدل أنه لافرق وأنه يستحق المعين إذا استؤجر بدونه وإن كان المعين أجرة المثل وهو قضية مامر عن الأذرعى وغيره كما بينته فيما مر (وسئل) عن شخص أوصى لزيد بجميع ماله وآخر بنصفه وآخر بثلثه وآخر بربعه وآخر بخمسه وآخر بسدسه وآخر بسبعه وآخر بثمنه وآخر بتسعه وآخر بعشره وأجاز الورثة الوصية فمن كم تصح هذه المسئلة (فاجاب) بقوله قال في الروضة وإن زادت الوصايا على المال بان أوصى لزيد بماله كله ولعمرو بثلثه فإن أجازوا فقد عالت المسئلة الى أربعة لزيد ثلاثة ولعمرو وسهم وإن ردوا قسم الثلث بينهما على أربعة وتكون قسمة الوصية من اثني عشر ولو أوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثه ولبكر بربعه قسم المال بينهم على ثلاثة عشر سهما إن أجازوا والا قسم ثلثه على ثلاثة عشر اه وبه يعلم أنك تفرض في هذه المسئلة لزيد ما تصح منه تلك الكسور وهو ألفان وخمسمائة وعشرون ثم تزيد عليها تلك الكسور فحينئذ تصح من سبعة آلاف وثلثمائة وأحد وثمانين لزيد ألفان وخمسمائة وعشرون وللوصى له بالنصف ألف ومائتان وستون وبالثلث ثمانمائة وأربعون وبالربع ستمائة وثلثون وبالخمس خمسمائة وأربعون وبالسدس أربعمائة وعشرون وبالسبع ثلثمائة وستون وبالثمن ثلثمائة وخمسة عشر وبالتسع مائتان وثمانون وبالعشر مائتان واثنان وخمسون والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص أوصى لجيرانه وكان في جيرانه مسجد هل يكون كدار فيستحق نصيبها من يسكنها أو يكون نصيبها لها ويعمل الناظر فيه بالأهم من عمارتها كما لو أوصى لها فإن قلتم أنه كدار ويكون نصيبها لمن يسكنها ولم يسكن فيها أحد فما الحكم فيه أو لا يكون كدار فلا يستحق شيئا (فاجاب) بقوله الذي يتجه أن المسجد يحسب من جملة الدور التي هي مائة وستون مجموع أربعين دارا من كل جانب وإن ما يخصه يصرف لمصالحه لالسكانه لقولهم أنه حر ملك (وسئل) عن أوصى لوارثه ثم قبل الإجازة وقف الموصى له الموصى به على بعض الورثة المحتاج الى إجازتهم يصح في حصة الوارث الموقوف عليه بما يختص بإجازته قياسا على بيع الرهن من المرتهن أم لا (فاجاب) بقوله الكلام على هذه المسئلة يحتاج لمقدمة هي أن الأصح أن الإجازة من الوارث تنفيذ لاعطاء الميت لاعطية مبتدأة من الوارث فلا يحتاج بعد قبول الوصية الى قبول ثان وليس للدين الرجوع عن إجازته ولولولده وبالإجازة وقبوله الوصية يتبين أن الموصى له ملك الوصية من حين الموت وإن لم يقبضها فتكون له فوائدها من حينئذ إذا تقرر ذلك علم منه أن وقف الوارث لما أوصى له به مورثه بعد موت مورثه وقبوله الوصية موقوف على إجازة بقية الورثة فإن أجازوا كلهم بان أنه ملك الموصى به كله بالموت وإن وقفه صحيح كالأول وقف مال أبيه ظانحياته فإن أنه عند الوقف كان ميتا فإنه يصح لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر وإذا علم أن صحة وقفه موقوفة على الإجازة علم أنه لافرق بين أن يقف على وارث تعتبر إجازته أم لا فإذا وقف على وارث تعتبر إجازته اشترط لتبين صحة الوقف عليه وقوع الإجازة منه ومن غيره أن وجد باللفظ كاجزت أو امضيت لا بالفعل ولا بمجرد الرضا من غير لفظ فاذا أجاز الموقوف عليه وغيره بانته صحة الوقف الموصى به كله عليه وأن رد هو أو غيره أو هو مع غيره صح الوقف فيما يملكه الواقف بالارث وفي حصة المجيز دون حصة الراد ويفرق بين ما قررت وما أشار السائل نفع الله تعالى به الى القياس عليه من أن يبيع الراهن الرهن من المرتهن صحيح من غير احتياج الى لفظ فك الرهن منه بان ملك الراهن هناك تام وإنما تعلق للمرتهن به حق الوثيقة فقط فكان قبوله لبيعه متضمنا لفك تلك الوثيقة وانحلالها فلا يحتاج معه الى غير قبول البيع بخلاف الوارث هنا فإن حقه في ملك عين الموصى به لغيره فكان حقه أقوى فتوقفت صحة الوصية على تصريحه بالإجازة ولم

من طلبة العلم عن استعمالها أنها لا تسكر ولا تغدر ويقدم اخبار الجرم العفير على اخبار العدد القليل واخبار مستعملها على اخبار غيرهم ولا يصح قياسها على غيرها في التحريم إلا أن وجد فيها علة حكم المقيس عليه من اسكار أو تخدير أو اضرار وقد تقدم أن ذلك غير موجود فيها ثم رايت فتوى لبعض علماء اليمن وهو القاضي أحمد بن عمر المازجد اليمنى أنها لا تغير العقل وإنما يحصل بها نشاط وروحة وطيب خاطر لا ينشأ عنه ضرر بل ربما كان معونة على زيادة العمل فينتج أن لها حكمه فإن كان ذلك العمل طاعة فتنالها طاعة أو مباحا فمباح فإن للوسائل حكم المقاصد اه (سئل) عن جماعة شربوا مباحا واداروه بينهم كادارة الخمر ولم يقصدوا التشبيه بشاربها فهل يحرم ذلك أم لا (فاجاب) بأنه لا يحرم شربهم إياه على الهيئة المذكورة وإنما يحرم إذا قصدوا به التشبيه بشربة الخمر فخرج بهذا امران أحدهما أن لا يعرفوا أن هذه الهيئة هيئة شرب الخمر ثانيهما أن يعرفوها ولم

يقصدوا بشرهم المذكور
التشبيه المذكور ومعلوم
أن قصدهم لا يعلم إلا منهم
(باب الصيال)
(سئل) رحمه الله عن عالم
توحد في عصره وملك
عادل تفرد في ملكه
ويعلم أنه أن قتل حصل
للمسلمين ضرر بقتله من
وهن الاسلام وتفريق
كلية أهله واتلاف أهل
البدع والبغي واختلاف
أهل الحق والعدل وتعطل
شعائر الاسلام وشرائعه
وفساد مصالح العباد الدينية
والدنيوية فاذا صال عليه
مسلم ليقته وهو قادر على
دفعه يجوز له أن يستسلم
للقتل أم لا (فاجاب) بانه
لا يجوز للموصول عليه
الاستسلام بل يجب عليه
دفع الصائل عنه وإن أدى
الى قتله (سئل) عما قاله
الماوردي أن محل التدريج
في دفع الصائل محله في غير
الفاشحة أما من أولج في
الفرج فيجوز أن يبدأ بقتله
فانه في كل لحظة مواقع
هل هو معتمد أم لا (فاجاب)
بانه رأى مرجوح
والاصح فيه مراعاة
التدريج كما ذكره
الشيخان وغيرهما (سئل)
عن قول الدمري
وان لم يكن ساكنا فان كان
الباب مغلقا لم يدخل الا
باذن وان كان مفتوحا

يكتف بمجرد رضاه او فعله لما علمت ان قوة تعلقه بملك رقة الموقوف اقتضى أن لا بد أن يوجد منه
ما يزيل ذلك التعلق الاقوى ولا يزيله الا بما يماثله في القوة وهو اللفظ لانه لا يحتمل التأويل بخلاف
مجرد الفعل أو الرضا ومن ثم لو باع الوارث الموصى له الموصى به من احد الورثة أيضا وقبله لم يكتف
بقوله عن التصريح بالاجازة بل لا بد من وجود لفظها أو مافى معناه ولو بعد قبول البيع فاذا وجد
بانت صحة البيع وصحة قبوله فاتضح فرقان ما بين هذا والرهن وان لم أر احدا اشار الى شيء من ذلك
لكنه ظاهر لمن تأمل كلامهم وأحاط بمداركهم على وجهها فان قلت قد اكتفوا في اجازة خيار
البيع بمجرد قبول الشراء او لإجابه فلم لا يكون ما هنا كذلك قلت الفرق بين ما هنا وذلك واضح
فان الاجازة ثم بالفعل كافية وهنا لا يكتفى الا باللفظ وأيضا فالشرط هنا وقوع حقيقة الاجازة وأما ثم
فالشرط للزوم عدم الفسخ اذ لو مضى من الخيار ولم يفسخ ولم يجز لزم العقد فلعلم أن ما حظ الاجازة
ثم غير ملحظها هنا فلا يقاس ما هنا بما هناك ونحوه ثم رأيت القمولى نقل في جواهره في آخر
باب الصداق عن الاصحاب ما قد يشير الى أن قبول الوارث الوقف أو البيع أو نحوه لا يكون اجازة
وعبارته قال المتولى لو وهب مريض ما لا يخرج من ثلثه وسلمه له ثم وهبه الموهوب له من الوارث
وسلمه ثم مات المريض أى ورد الوارث فهل يغرم الموصى له قيمته للوارث من أصحابنا من أطلق
وجهين كهيئة من الزوج ومنهم من فرق بان حق الوارث متعلق به وقت الهبة ولهذا لو تصرف
الموهوب له في المال ببيع أو هبة من أجنبي فله اى الوارث تنقض تصرفه فاذا عاد اليه من جهته
جعل كان الهبة لم تكن وحق الزوج لا يتعلق بالصداق عند الهبة فنفذ التصرف ولهذا لو باع
لم يجز للزوج نقضه والعود اليه بعد ذلك انما هو من غير جهة الصداق انتهت قال البلقيني وينبغي
ترجيح الطريقة الثانية اه فتأمل تجوزهم الرد للوارث بعد قبول الهبة وقبضه من الموصى له
تجده صريحا لو لا فرضه ذلك قبل الموت الا ان يقال انه تصوير لما هو ظاهر أن تينك الطريقتين
يجريان فيما لو وقع ذلك بعد الموت في ان هذا القبول والقبض ليسا اجازة والا لم يجز له الرجوع
كما مر وهذا عين ما قدمته ان قبول الوارث للوقف أو البيع أو نحوه من الموصى له بما يتوقف
على اجازة الوارث لا يكون متضمنا لاجازته بل له الرد بعده وما رجحه البلقيني من الطريقة الثانية
هو الوجه الظاهر الذى لا ينبغي العدول عنه لوضوح الفرق بين ما هنا والصداق وحاصله ان الزوجة
قبل الطلاق تملك الصداق ملكا تاما حقيقيا فصح تصرفها فيه ولم يكن للزوج بعد الفراق فاذا
وهبته له ثم فارقه كانت متلفة له قبل الفراق فرجع عليها ببذله وأما الموصى له في مسئلتنا فهو
قبل الاجازة من الوارث لا ملك له تام بدليل ان للوارث تنقض تصرفه فاذا تصرف ولو مع الوارث
بالهبة له او الوقف عليه لم يكن للوارث الرجوع عليه لانه ان رد الوصية ملك الموصى به بطريق
الارث وان أجاز بان ملك الموصى به وصحة الوصية فلا رجوع له ايضا وبما يؤيد ما ذكرته قول
القفال على كل من القولين اى ان اجازة الوارث تنفيذ او ابتداء عطية تجوز بلفظ الاجازة
والتنفيذ ولا يفتقر الى القبول لانها ليست بهبة محضة وهكذا ذكره في الحاوى اه فعلمنا من كلامه
وان كان غير معتمد بالنسبة للقول الثانى الذى هو الضعيف ان الاجازة على الاصح فيها هبة لكنها
غير محضة واذا كان فيها ذلك اتضح انه لا بد فيها من اللفظ وانه لا يكفي الفعل نظر الى شائبة الهبة
فان للوارث حقا فيما نفذه فكانه باجازه وهبه ذلك الحق فكانت اجازته متضمنة للهبة فاتضح انه
لا يكفي فيها الفعل كالهبة وصرح المتولى بان الاجازة على الاصح انها تنفيذ تنزل منزلة الابرأ اه
وهو كالصريح فيما ذكرته لان الابرأ لا بد فيه من اللفظ ولا يكفي الفعل وقد نص الشافعى رضى
الله تعالى عنه في الآم على انها منزلة منزلة الابرأ حيث قال انها اسقاط لحق الوارث عن مال الميت

فوجهان ما المعتمد منهما
 (فاجاب) بان المعتمد منهما
 عدم دخوله إلا باذن أخذا
 من قوله تعالى فان لم تجدوا
 فيها أحداً أي يا ذن لكم
 فلا تدخلوها حتى يؤذن
 لكم أي حتى يأتي من ياذن
 لكم فان المانع من الدخول
 ليس الاطلاع على العورات
 فقط بل وعلى ما يخفيه
 الناس عادة مع أن التصرف
 في مكان يستحق الغير أن
 ينتفع به بغير اذنه محظور
 ويستثنى ما إذا عرض فيه
 حرق أو غرق أو كان فيه
 منكر أو نحوها (سئل)
 عن رجل عض يدرجل
 فزعمانه فقطعت جلدها
 من الزرع ومسك الاسنان
 فهل على العاض جميع
 الضمان أم نصفه (فاجاب)
 بانه يضمن العاض جميع
 نقص العضوض لتعديه
 (باب إتلاف البهائم)
 (سئل) عن حمل متاعه في
 مفازة على دابة رجل بلا
 اذنه وغاب فألقاه الرجل
 عنها أو أدخل دابته زرع
 غيره بلا اذنه فأخرجها
 من زرع فضاعت ففي
 الضمان وجهان ما المرجح
 منها وقد أطلقها أيضاً
 صاحب الروض (فاجاب)
 بأن أرجح الوجهين عدم
 ضمان المتاع على ملقيه

فلا تصح مع الجهل به كالابراء. وقد جرى الأصحاب على ذلك فقالوا لا تصح الاجازة مع الجهل بمقدار
 ما أجازته (وسئل) عن أوصى بثمره بستان لanas معينين عشر سنين ليكون بعد العشر الأصل
 والشجر ملكا لانسان هل يصح أولا وبعده موت الموصى يكفي قبول الموصى لهم بالرقبة قبل موت
 من لهم ثمرة البستان أولا (فاجاب) بقوله إذا قال أوصيت بثمره بستانى لفلان أو لبني فلان عشر
 سنين ثم بعد مضيها يكون الأصل والثمره لفلان صحت الوصيتان على ما ذكره كما دل عليه كلامهم في
 مسائل منها قولهم لو قال استخدموا عبدى سالما بعد موتى سنة ثم أعطوه فلانا أو ثم اعتقوه صح
 ولا تقوم عليهم خدمة السنة لاستعمالهم ملكهم وتقوم بعدها وقولهم لو قال إن ولدت دابتي ذكراً
 فهو لزيد أو أنثى فهي لعمرى صح واتبع ما قاله فان ولدتها معاً أو مرتين أعطى الذكر لزيد والانثى
 لعمرى وقولهم لو أوصى لصبي بشيء وقال لا تعطوه له حتى يبلغ لم ينعط حتى يبلغ كما لو قال اعتقوه بعد
 موتى بثلاثه أيام وقولهم لو أوصى بمنفعة عبده لزيد وبرقته لعمرى جاز فان رد عمر وفهل تعود المنفعة
 للموصى به بالرقبة أو للوارث وجهان الاصح الثاني وقولهم لو أوصى لزيد من أجرة داره مثلاً كل
 سنة بدينار ثم جعله بعده لوارث زيد أو للفقراء جاز وقولهم لو أوصى بعق رقيقه بعد خدمة زيد سنة
 جاز ولا يعتق قبل السنة سواء ارد الموصى به بالخدمة الوصية أم قبلها ووجه دلالة هذه النقول على
 ما ذكرته أن صحة الوصية الأولى لا تزاع ولا توقف فيها لا طباق الاثمة على صحتها وإنما التوقف في صحة
 الوصية الثانية لانها معلقة بمضى الاولى وقد علت من كلامهم المذكور ومن غيره أن التعليق والجهل
 والابهام لا يضر في الوصية لانها مبنية على الجهالات والاختطار توسعة للانسان في آخر عمره أن يستبق
 لنفسه من ماله شيئاً يفوز بثوابه في الآخرة بأى وجه كان وإذا لم يضر فيها التعليق والجهل والابهام
 والاختطار فالوصية الثانية في صورتها صحيحة وإن كانت معلقة بمضى الاولى لما تقرر أن التعليق مغتفر
 في الوصية وإذا قلنا بصحتها فالرقبة مدة السنين العشر التي هي الوصية الاولى ملك للوارث ولكن
 لا يصح تصرفه فيها كما صرحوا بنظيره اتعلق الوصية الثانية بها ويعتبر خروج البستان المذكور جميعه
 من الثلث وإن حكمنا بملك الوارث للرقبة المدة المذكورة لان ملك الرقبة خالية عن المنفعة كلا
 ملك كما صرحوا به ثم الذى يظهر من كلامهم أيضاً انه يصح قبول الموصى لهم بالرقبة والثمره
 عقب موت الموصى وإن كان استحقاقهم منتظراً اخذاً بعموم قولهم ان القبول يدخل وقته بالموت
 فان قلت كلامهم مصرح بانه لو أوصى له بما ستمحله هذه الامه لم يصح قبوله للوصية قبل الحمل وبعده
 فيه وجهان بناء على أنه يعلم فيصح قلت فرق ظاهر بين هذه ومسلتنا لان الموصى به موجود فيها
 بخلافه في مسألة الحمل والمعدوم لا يصح قبوله بخلاف الموجود وتعلق حق الغير به لا يصير كالمعدوم
 كما هو ظاهر (وسئل) عن قال حجوا عني بخمسين ولم يعين أحداً فاستاجر الوارث بدون الخمسين
 فالفاضل لمن هو على القول الراجح (فاجاب) بقوله هو للورثة كالأو تبرع عنه وارث أو اجني بالحج
 فان المعين كله يكون للورثة لانه لهم بطريق الأصل وإنما أخرج عنهم لجهة معينة فاذا تعذر صرفه في
 تلك الجهة رجع اليهم على الأصل وقد ذكر الاثمة لذلك نظائر منها ما في البحر للرويانى من انه لو
 أوصى أن يشتري له عشرة أفقزة حنطة جيدة بمائتى درهم ويتصدق بها فكان ثمنها مائة درهم ففيه
 ثلاثة اوجه احدها رد المائة الزائدة للورثة والثاني انها وصية والثالث يشتري بها حنطة هذا
 السعر ويتصدق بها قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى ثراه والوجه الاول ومنها قولهم لو قال
 أعتقوا عني ثلثى رقاباً ففضل من ثلثه عن انفس رقبتي شيء أعطى هذا الفاضل للورثة لبطلان
 الوصية فيه وقولهم لو قال حجوا عني ثلثى صرف ثلثه إلى ما يمكن من حجة أو حجتين فصاعداً فان فضل
 ما لا يمكن ان يحج به فهو للورثة وإن لم يوف ثلثه بحجة بطلت الوصية وكذا لو قال حجوا من ثلثى بمائة

عن دابته والدابة على
مخرجها من زرعه لعذره
باحتياجه إلى دفع ضرر
دابته وإتلاف زرعه
ولتعدي مالك المتاع
والدابة بما فعله ويشهد له
نظائر كثيرة في كلام
الشيخين وغيرهما وقد
قال الروياني في بحره لو
دخلت بهيمة داره فتمنعها
بضرب لا تخرج إلا به
لا يضمها لأن له منعها من
داره وقد قال البغوي في
فتاويه ونقله الشيخان
وأقره وجزم به ابن المقرئ
وغيره وأنه لو دخلت
بقرة ملكه فأخرجها من
ثلمة فهلكت إن لم تكن
الثلمة بحيث تخرج منها
البقرة بسهولة يجب الضمان
أى وإلا فلا لأنها كالصائفة
على ملكه وكلام البغوي
والروياني شامل إن
سبب دابته ولم يتعد
بإدخالها ملك غيره ولما إذا
لم تلتف بدخولها شيئا وإن
حمله بعض المتأخرين على
ما إذا كانت تلتف ولعل
سكوت الشيخين عن
ترجيح عدم الضمان للعلم
به مما ذكره في هذا الباب
سابقا ولا حقا (سئل) عما
لو كان على البهيمة راكبان
فهل يجب الضمان عليهما
أو يختص بالاول فيه
وجهاً ما الأصح منهما
(فاجاب) بأن أصحها أن

فلم يجد من يحج تبطل الوصية كما جزم به الرافعي ويعود ارثا قال الماوردي ولا يعود إلى الثلث وقيل
لا تبطل ويتصدق بهاعنه ولو قال حجوا عني بثلثي حجة صرف إلى حجة واحدة قال في الحاوى سواء
سمى من يحج أم لا نعم إن كان الثلث أكثر من أجرة المثل لم يحز أن يستأجر للحج عنه الوارث فان
لم يعين أحدا فوجهان في الابانة أحدهما لا يحج عنه إلا بأجرة المثل والباقي للورثة والثاني يصرف
الجميع للحجة ولو أوصى أن يحج عنه زيد بألف فان كان قدر الاجرة أو أقل اعطى له وارثا كان أو
غيره وإن كان أكثر من الاجرة اعطى له إن كان أجنبيا فان كان وارثا ورضى بقدر الاجرة أعطيه
ورد الباقي للورثة وإن لم يرض استؤجر غيره بأجرة المثل والباقي يعود ارثا فيكون للورثة وكذا
لو تطوع شخص جاز ورد الكل للورثة ولم يحز استئجار المعين هذا في الفرض أما النفل فان امتنع
المعين ففى جواز حج غيره عنه وجهان ولو استأجر الوصى زيدا المعين بخمسمائة وهو غير وارث ولم يعلم
المستأجر بالوصية قال ابن الرفعة في الكفاية لم أر في ذلك نقلا وفي الحاوى ما يمكن تخريجه عليه وهو إذا
أوصى بشراء عبد زيد بالف وبعتقه عنه فاشتراه بخمسمائة وأعتقه والبائع لم يعلم بالوصية فان كان
يساوى ألفا فالباقي للورثة أى لأنه لا محابة فلا وصية فإذا رضى البائع بدون الثمن صح البيع
وتعين الفاضل للورثة وإن كان يساوى خمسمائة فالباقي للبائع لأنه وصية له وإن ساوى سبعمائة
فللوارث مائتان إذ لا وصية بالنسبة اليهما وللبائع ثلثمائة لأنها القدر الموصى به إذ هو الزائد على
ثمنه وهو السبعمائة اه وما بحثه في الكفاية في المعين وخرجه على كلام الحاوى المذكور ذكره في
المطلب أيضا وخرجه على كلام الحاوى المذكور لكن على وجه غير الوجه الذى ذكره في
الكفاية فان الذى فيها فيما إذا عين الموصى له والذى فيه فيما إذا لم يعينه فإنه قال فيه وقع في الفتاوى
في زماننا أن شخصا أوصى بأن يحج عنه باربعائة حجة الاسلام ولم يعين أحدا فاستأجر أمين الحاكم
شخصا للحج عنه بثلاثمائة وأفهمه أن ذلك هو الموصى به ولم يعلم المستأجر صورة الحال فحج عنه
ثم تبين بعد ذلك الحال فطلب المائة الزائدة فاقتضى النظر بعد إمعان الفسك أن القدر الموصى به
إن كان قدر أجرة المثل فذكره ليس لغرض فيه بل لاجل أن ذلك هو أجرة المثل فتصح الاجارة
ولا يستحق الاجير المائة الفاضلة وإن كان أكثر من أجرة المثل كانت اجرة المثل ثلثمائة استحق
الاجير المائة الزائدة ثم ايد ذلك بمسئلة الماوردي كما مر نقله عنه في الكفاية ثم قال في المطلب عقب
كلام الماوردي وهذا ما وقع في نفسى صحته لا لاجل ما ذكره الماوردي في مسئلة العبد من التعليل بأن
ذلك وصية له فان هذا التعليل غير واضح لان القدر الزائد وإن كان تبرعا عليه لكنه إنما جعله
في ضمن عقد والتبرع في ضمن العقد لا يفرد عن العقد ألا ترى انه لو باعه بمحابة في مرض موته
واتفق رد الورثة الثمن بعبىب لا يبقى قدر المحابة من المبيع على ملك المشتري لانه وقع في ضمن
عقد قد انفسخ فلا يفرد بالحكم فكذا نقول إذا وقع الثمن بخمسمائة وصح بطل القدر الزائد من
المحابة على القيمة لانه لم يدخل في العقد ولكنه أى الماوردي قد قال ان ذلك مذهبا بعد ان حكى
عن سفیان الثوري رحمه الله تعالى ان جميع الخمسمائة الفاضلة للبائع كيف كان الحال والذى يظهر
لى أن يكون ماخذ لما وقع في نفسى على ما عليه نزع أن الاذن في الاستئجار مقيد بذلك القدر
المعين لاجل غرض تحسين الاجير الحج وفي الاستئجار بدونه مخالفة للاذن وتقويت لغرض
الموصى فلا يصح لكن الحج وقع عن الميت بعقد فاسد فاستحق الاجير القدر الموصى له به مع
زيادته على أجرة المثل لان الموصى جعل لمن يحج عنه ذلك القدر فاستحق بمقتضى الوصية اه
كلام المطلب وما ذكره فيه من التفصيل متجه ومن القياس على كلام الماوردي فيه نظر فان كلام
الماوردي في موصى له معين وكلام المطلب في غير معين وشتان ما بينهما لكن آلام المطلب إلى

انه لا يرتضى القياس على كلام الماوردي وانما يلحظ استحقاق الحاج للمعين كله حيث زاد على
اجرة المثل ما ذكره في آخر كلامه فعليه ان كانت الخمسون المذكورة في السؤال اجرة مثل الحج من
الموضع الذي عينه الميت والا فمن الميقات فالباقي للورثة وان كانت أكثر من اجرة المثل فالباقي
للموصى له والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن قولهم في باب الوصية اوصى لافاربه دخل القريب
الوارث وتبطل في قسطه هل تبطل في قسط الورثة كلهم او كل وارث بالنسبة الى نفسه وما معنى قولهم
بالطلان بانه لا يمكن اجازة الانسان لنفسه فيعارض بالوصية للوارث وانها تصح الاجازة فلزم اجازته
لنفسه (فاجاب) بقوله ما أشار اليه السائل نفع الله سبحانه وتعالى به من الاشكال أبدت قريبا منه
على وجه آخر في شرح الارشاد وعبارته بعد قول المتن حتى وارثه على المرجح في الشرح الصغير
والمهمات لوقوع الاسم عليهم ثم تبطل في نصيبتهم لتعذر اجازتهم لنفسهم ويصح الباقي لغيرهم وقضية
التعليل انه لو تعدد الوارث على هذا لم يبطل جميع نصيبه وانما يبطل منه ما يحتاج الى اجازة نفسه
خاصة وحينئذ ينتج من ذلك انه يعتبر في صحة الوصية للوارث الاجازة لنفسه وهو ممتنع فكان القياس
ان يدخل ويعطى نصيبه كالو اوصى لاهله فانه يحمل على من تلزمه نفقته على الاصح في الروضة إلا
ان يقال بما هنا في تلك من انه لا يدخل او يدخل ويبطل نصيبه وقيل لا يدخل الوارث بقرينة
الشرع لانه لا يوصى له عادة وهو ما رجحه في المذاهب كاصله ومشى عليه الحاوي والمصنف في روضه
قيل وأشعر به كلام الروضة واصلها انتهت عبارة الشرح المذكور ولك ان تمنع تلك المعارضة التي
ذكرها السائل وتفرق بين ما هنا والوصية للوارث بان الموصى هنا علقها باسم قريبه الشامل لورثته
لكن لما لم ينص الموصى على خصوص الوصية للوارث اختلف نظر الائمة حينئذ في ان ذلك الشمول
منظور اليه اولا فمن قال انه منظور اليه وهم القوم المصححون للقول الاول لم يقله الامن حيث
النظر الى عموم القرابة فقال بدخوله ثم لما حقق النظر قال بعدم اعطائه لتعذر اجازته لنفسه اى
في هذا الغرض بخصوصه من حيث النظر الى مراد الموصى الذي دل عليه كلامه وهو بره لمن لاحق له في
ارثه واذا كان هذا هو مراده فيتعذر اعطاء الوارث لانه لو اخذ لتوقف على اجازته لنفسه ولو اجاز
لنفسه لاخذ من حيث اجازته لانها السبب القريب لامن حيث الوصية لانها سبب بعيد فكان في اخذه
منافاة لغرض الموصى وأما الموصى للوارث بخصوصه فلم يعلق بمطلق القرابة وانما قصده مع قيام
وصف الارث به ياخذ فكان ذلك متضمنا انه اذن له في ان يجزئوا ياخذ فلم يكن في اخذه بعد اجازته
منافاة لغرض الموصى على ان هذا كله غير محتاج اليه فانا لانعتبر في الوصية للوارث الاجازة الا اذا
كان معه ورثة غيره فاذا اجازوا الوصية له صحت وان لم يجزوه واذا ردوها بطلت وان اجاز هو وأما
اذا لم يكن هناك وارث غيره فانه لا تصح الوصية له لتعذر اجازته لنفسه واما ما هنا فالذي معه غير ورثة
وهم لا تعتبر اجازتهم فلو أعطيناه لصححت الوصية له مع انفراده ووقفناها على اجازته لنفسه وهو محال
فالوضعان على حد سواء وهو انه حيث لم يكن مع الوارث الموصى له غيره لم تصح الوصية له لتعذر
اجازته لنفسه وحيث كان معه غيره صحت ان اجازها ذلك الغير وما قالوه هنا من صور ما اذا كان
الوارث ليس معه غيره وقد تقرر انه لا يمكن اخذه بالوصية حينئذ اذ لو اخذ لتوقف على اجازته لنفسه
وحده واجازته لنفسه متعذرة فتأمل ذلك يتضح لك أنه لا اشكال بين ما قالوه هنا من دخوله نظرا
لشمول اسم القريب له اى حتى يزاحم بقية الاقارب وعدم اعطائه لتعذر اجازته لنفسه اذ لا وارث
غيره وحيث لم يكن مع الوارث الموصى له وارث آخر بطلت الوصية له وما قالوه ثم من صحة الوصية
للوارث الذي معه ورثة غيره وتوقفها على اجازتهم (وسئل) عن تزويج الام المولاة على اولادها
من قبل الحاكم هل تبطل وصايتها بتزويجها كحضانتها (فاجاب) بقوله قال بعضهم رأيت معلقا

الضمان على الاول لانه
المتصرف فيه ادون الرديف
وان حكم بانها لها عند
تنازعهما فيها لان كلام
اليدين لا تكذب الاخرى
(سئل) عن امرأة سقطت
على قرن جاموسة او
تفت شعرا من ذنب
فرس ففرستها فماتت وفي
صبي ميم نخس بنشابة
مهرة ففرسته فمات فهل
يضمن كل منهم أولا
(فاجاب) بانه لا يضمن
واحد منهم كالمعلم شخص
بقامة او قشور بطيخ الفاها
شخص بطريق فمضى
عليهما قصدا فسقط
فمات فانه لا يضمن (سئل)
عن رجل استعار ثورا
عادته النطح وهو عالم
به فساقه ثم نطح انسانا
فمات فهل الضمان على
المستعير أم المعير أم
عليهما أم لا ضمان على
واحد منها (فاجاب)
بانه تضمن عاقلة المستعير
دية الانسان المذكور
لانه مقصر بارساله الثور
المذكور لان مثله ينبغي
ربطه وكف شره فان لم
تكن له عاقلة فالدية
عليه وان كانت ولم تف
بها فياقبيها عليه (سئل)
عن شخص له نحل ثم انه
خطه في دار شخص آخر
على العادة والحال ان
النحل المذكور له عادة يأكل

المارين على الطريق بجانب الدار التي فيها النحل والحال ان صاحب النحل لم يعلم صاحب الدار وقد تعدى النحل على فرش صاحب الدار ولشخص آخر فيها حصّة فهل تلزم صاحب النحل لتعدى النحل على الفرس وعادته يأكل الناس والدواب أم تازم صاحب الدار (فاجاب) بانه يلزم صاحب النحل قيمة الفرس المذكورة لتفريطه بعد اعلام صاحب الدار باكله المذكور ليحفظ حيواناته منه وعدم كف شره لانه واجب عليه

(كتاب السير)

(سئل رحمه الله هل يجب على الامام الغزوي في كل عام مع اشجان الثغور كما هو ظاهر عبارة الروضة وغيرها أم أحدهما كما في الروض وهل بين العبارتين تناف أم لا (فاجاب) بانه يحصل فرض كفاية الجملة باحد الامرين كما أفادته عبارة الروض وعبارته في شرح ارشاده ويسقط هذا الفرض باحد أمرين اما ان يشحن الامام الثغور بالرجال المساكين للعدو في القتال ويولى على كل نفر أمينا كافيا يقلده أمر الجهاد وأمور المسلمين وامان يدخل على دار

انها تبطل ولم يستند المعلق الى أحد وهو منقاس غير بعيد فان قيل للموصي التوكيل في البيع فكذا قيم الحاكم قلنا وان جوزنا لها التوكيل هي مشغولة بحق الزوج كما ان الحاضنة تسقط حضانتها بالزوج مع امكان ان تستيب من يتولى الحضانة عنها اه وعندي فيه نظر والذي دل عليه اطلاقهم بقاء ولايتها مع الزوج سواء أكانت وصية أو قيمة من جهة الحاكم ويفرق بينها وبين الحضانة بان من شأن الحضانة تعهد المحضون وان يكون عندها وفي محلها والزوج من شأنه أن يشغل عن هذا وان رضى الزوج باقامة الولد بمحله فذلك لا يوثق به منه غالبا فكان الزوج منافيا لمقصود الحضانة من كل وجه فبطل بها بخلافه هناك غير مناف لمقصود التصرف عن الغير بنحو البيع لسهولة تعاطيها لذلك بنفسها وهي في بيتها وتوكيلها مع قيامها بجميع حقوق الزوج فلا مزاحمة بين الحقين حتى يتوهم أنها تشتغل بحقوقه عن التصرف للأولاد بخلاف الحضانة كما تقرر فافهم ذلك واحفظه فانه مهم وكثير الوقوع (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما صورته مسألة مهمة وقع فيها خلاف طويل بين فقهاء حضرموت ولم يتحرروا منها على شيء بل كل منهم يخطئ صاحبه فالمسؤول مزيد تحريرها وتوضيحها صورتها شخص له ولد ذكر وبنت وأولاد ابن ميت أوصى لهم بميراث أبيهم لو كان حيا أو بمثل ميراث أبيهم لو كان حيا أو قال هم على ميراث أبيهم لو كان حيا فكيف القسمة بينهم فهل للأولاد الابن خمس لان ميراث أبيهم اولهم سيمان كما يؤخذ من كلام الروضة وغيرها وعرف البلد أنهم ينزلونهم منزلة أبيهم من غير فرض زيادة ومن ثم ائتي جماعة من الفقهاء الذين كانوا مفتين بحضرموت بالاول واطبق الناس عليه من غير تكثير أجاب بعضهم بما حاصله اذا كانت الصورة كما ذكر فلمهم سيمان تركه الموصي على المعتمد كما صرح به في مثل صورة السؤال ابن المقرئ في الروض تبعا للروضة وغيرها وذلك كما لو مات له ابنان وأوصى بمثل نصيبهما نعم ان قل الموصي اولاد ابني على ميراث أبيهم لو كان حيا أو جعلتهم على ميراث أبيهم لو كان حيا فالوصية بالخسين اه واجاب آخر بما حاصله الكلام في وجين الاول من حيث الصيغة فاذا قال أوصيت لفلان بمثل نصيب ابني وله ابن وارث صحت أو بنصيب ابني صحت أيضا كما في الروض والحواري والارشاد تبعا للشرح الصغير في باب الوصية وللروضه وأصلها في باب المراجعة تقدير المثل لكثرة في الاستعمال ولان الوصية وأردت على مال الموصي ولا نصيب للابن قبل موته فكان الفرض التقدير لما يستحقه بعده ولذا لو لم يكن له ولد أصلا وكان صيغته أوصيت لفلان بمثل نصيب ابني صح كما قاله البغوي في تهذيبه والحوارزمي في كافيه قال والتقدير بمثل نصيب ابني لو كان الثاني من حيث الحصة في صورة السؤال والذي يظهر انه يلحق بما قاله البغوي والحوارزمي ما لو قال لابن ابنة الذي قد مات أبوه أوصيت لفلان بنصيب أبيه ويكون التقدير بمثل نصيب أبيه لو كان حيا فالوصي به خسا تركه وهو مقتضى الضابط الذي ذكره الاثمة وهو تصحيح للفريضة بدون الوصية ويزاد فيها مثل ما للمذكور فمسئلة السؤال من ثلاثة لابن سيمان وللبنت سهم فيزداد عليها مثل نصيب الموصي بمثل نصيبه وهو سيمان فتكون الجملة خمسة وليس للابن الموصى بمثل نصيبه سهم ومن جعل له سيمان حتى صارت القسمة اسباعا فقد خالف الفقهاء الذين افترقوا بالخسين والحادثة مفروضة فيمن أوصى بمثل نصيب ميت وصورة الروضة وغيرها من كتب الاصحاب مفروضة في بنين أحياء كلهم ومن المحال جهل الفقهاء المذكورين بمسئلة الروضة وكتب الاصحاب ولكنهم عرفوا ان الصورة غير الصورة المذكورة في الحادثة فاضربوا عن قياسها على مسئلة الروضة ووهم من قاسها عليها مع وضوح الفرق فان الموصى في الحادثة جعل الموصى له بمنزلة والده الميت فلا يحسب للميت سهم بل للموصى له فقط ولا شك ان الموصى خصوصا العامي انما يقصد بذلك ان الحافد بمنزلة

الكفر غازيا بنفسه

بالجوش أو يؤمر عليهم
من يصلح لذلك واقله مرة
في كل سنة وتبعه ابن ابي
شريف في شرحه وعبارة
المتقى والكفاية اما
باشحان الامام الثغور
بكفاية من بازائهم واما
بدخوله دارهم غازيا او
بعنه صالحه ولا تافين
العبارتين اذ معنى قوله
وتحصل بشيئين حصولها
بكل منهاو عبارة بعضهم
وتحصل الكفاية باشحان
ثغور بمكافئين واحكام
حصون وخنادق وتقليد
امراء وبان يدخل الامام
اونائبه دارهم بجيوشه
واقله مرة في السنة (سئل)
عما اذا بعث الامام
سرية وامر عليهم اميرا
هل يشترط كونه من اهل
الاجتهاد في الاحكام
الدينية وجهان ما الاصح
منهما (فاجاب) بان
اصحهما عدم اشتراطه
وانما هو سنة
(سئل) هل يباح
التسقط بالحلوى
للغنائم كالفاكهة كما
قاله صاحب المذهب
ام لا (فاجاب)
بانه لا يباح تسطيم
ها كالسكر والفانيد فا
قاله صاحب المذهب
راى مرجوح (سئل)
عما اذا ترس الكفار
باطفالهم ونسائهم

أبيه وأن ميراث أبيه لو كان حيا يكون له ولا ينبغي لمقت أن يقتي بغير ذلك فالمعروف المعمود
والمعلوم عند القائل والسامع هو ما ذكرناه قال الامام أحمد بن أبي بكر الناشري والعرف قد
يضعف فيطرح وقد يقوى فيؤخذ به قطعا وقد يبلغ رتبة يتردد في قوته وضعفه فيثور الخلاف
اه وهذه المسئلة بما قوى فيها العرف فان أهل جهتنا انما يقصدون ما ذكرته لا غير وقد تكلم
العلماء في البيع والشراء بالدينار في بلد يمتنع دون الدينار أربعة دراهم وهو في الشرع المثلث
والعوام لا يعرفونه الا أربعة دراهم قال المحب الطبري في شرحه للتنبية بعد ذكره الخلاف وبعد
كلام طويل ما حاصله يصح البيع والشراء ويحمل على الدينار المتعارف بينهم واختاره الجبائي
في فتاويه وقال لا يمكن القول بغيره نظرا للعرف اه فكذا في مسئلتنا لا يمكن أن يكون مراد
العامي أن للحافد سها ولوالده وسهما وهذا بما لا يشك فيه ذولب ولا يخفى أن الحافد يحتاج الى
اجازة الورثة فيما زاد على الثلث وأجاب آخر بما حاصله من أوصى بمثل نصيب ابنه لو كان حيا
فرضت حياته وأنه ورث ويحمل لابنه مثل ما يقع له زائد على المفروض فيكون فيمن له ابن وبنت
وابن مات وله ابن أوصى له بمثل نصيبه لو كان حيا فيقع للابن سبعة النكحة ولو ترك لفظه مثل فله
ذلك على الاصح الذي رجحه الشيخان وجزم به غير واحد كالاستاذ أبي منصور فيكون على الوجهين
في ذكر مثل ولكن حكى أبو اسحق على ما جزم به أن الاصحاب جعلوا للموصى له في حذفها مثل
نصيب الحي ويكون موضع أبيه حيا ففى مسئلتنا يكون له الخمسان وما قيل ان القاضي ابن عيسى
اعتمد هذا هو خلاف ما كتبناه عنه أن الصحيح عنده هو ما رجحه غيره من أن له السبعين نعم في
السؤال صورة ماله أوصى بكون أولاد ابنه على ميراث أبيهم والذي نعتقه فيها أنهم يكونون
موضعه لو كان ولا يفرضون زائدين فيكون لهم في هذه الخمسان وهو ما نقلوه عن الماوردي في
قوله أو صيت لابن ابني بما كان نصيب أبيه أن يجعل موضعه بلا فرض وزيادة وبمثل ذلك نقول
فيما اذا قال جعلته موضع أبيه أو أقمته في محله في ارثي فلوم يقتل في الكل ان لم يكن حيا فالذي رآه
الفقيه عبد الله بن عيسى انه كما لو ذكره وتصح الوصية قال وهو الذي اطبق الناس على العمل
به ويقدر انه تلفظ به كما هو المفهوم في العموم وكما يذكر التقدير في الكتاب والسنة ولغة العرب
وهذا كله فيما اذا لم يدع الموصى له ارادة الموصى لكونه كالحى بالاصل فان ادعى ذلك او علم الوارث
به حلف الوارث انه لا يعلم ارادته ذلك فان ردها حلف الموصى له على ما ادعى به واستحقه فان حلف
بعض الورثة ورد بعض فحلف هو شارك من رد بقسطه فيما زاد وكذلك من المعلوم ان ما زاد على
الثلث حيث يفرض يتوقف على الاجازة وليس عندى من البحث غير ما ذكرنا و اجاب آخر بما حاصله
صورة السؤال بينها مذكورة في كلام الاصحاب ولتقدم مقدمة يتضح بها وجه الصواب قال في
الروضة اذا اوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد لا يرثه غيره فالوصية بالنصف ان اجيزت والا
فبالثلث وكذا لو كان له أبناء فوصى بمثل نصيبهم ولم يكن له ابن أولم يكن وارثا لرق او غيره
فالوصية باطلة ولو قال او صيت له بنصيب ابني فوجهان اصحهما عند العراقيين والبعوى بطلان
الوصية واصحهما عند الامام والرويانى وبه قطع أبو منصور صحتها والمعنى بمثل نصيب ابني فان
صححناها فالوصية بالنصف على الاصح وقيل بالكل حكاه البغوى ولو كان له ابنا فوصى بمثل
نصيب احدهما او بمثل نصيب ابن فالوصية بالثلث وان كانوا ثلاثة فبالربع او اربعة فبالخمس
وعلى هذا القياس ويجعل الموصى له كما بن آخر معهم وضابطه ان تصحح فريضة الميراث ويزداد
عليها مثل نصيب الموصى بمثل نصيبه اه المقصود من كلام الروضة والاصح من الوجهين فيما اذا
اوصى بنصيب ابنه الصحة كما في الشرح الصغير هنا والروضة واصلا في المراجعة وتبعهما ابن

في القتال ولم تدع ضرورة
الى رميهم هل يجوز لنا
رميهم كارجحه في الروضة
أم لا كما رجحه في المنهاج
(فاجاب) بان الراجح
جواز رميهم كافي الروضة
وأصلها كما يجوز نصب
المنجنيق على القلعة وان
كان يصيهم ثلاثيخذوا
ذلك ذريعة الى تعطيل
الجهاد أو حيلة الى استبقاء
القلع لهم وفي ذلك فساد
عظيم (سئل) عن سمع
سلام شخص ولم يقصده
المسلم هل يجب على السامع
في هذه الحالة الرد أو لا
(فاجاب) بانه لا يجب
على سامع السلام المذكور
رد جوابه (سئل) هل
يجب على الاغنياء فك
الاسرى أم لا (فاجاب)
بانه لا يجب على الاغنياء
ذلك (سئل) عن القاريء
اذا سلم عليه شخص
وكان مستغرقا وقلم
بكرهه ابتداء السلام
عليه يجب عليه الرد أم لا
(فاجاب) بانه لا يجب على
القاريء المستغرق رد
السلام لكرهته عليه
حينئذ لانه يتكدر به
ويشق عليه أكثر من
مشقة الاكل (سئل)
عن شابة بين رجال
فسلم عليهم رجل فردت
هل يكفي أم لا وهل
ردها حرام أم لا
(فاجاب) بانه يكفي ردها

المقرى وغيره جلا على ان المعنى بمثل نصيبه وجرى عليه في الوسيط حيث قال اذا أوصى بمثل نصيب
ابنه وله ابن واحد فله النصف حتى يتأثلا فان كان له ابنتان فأوصى بمثل نصيب أحدهما فله
الثلث فان كانوا ثلاثة فبالربع وبالجلة تراعى المائلة عندنا بعد القسمة وقال مالك هو وصيه بحصة
الابن قبل القسمة فان كانوا بنين فبالنصف أو ثلاثة فبالثلث وهو ضعيف لان ما ذكرناه محتمل
وهو الاقل فيؤخذ به ولو أوصى بنصيب ولده كان كما لو أوصى بمثل نصيب ولده وقال أبو حنيفة هو
باطل لانه وصية بالمستحق وهو ضعيف لانه اذا قال بعث بما باع به فلان فرسه صح وكان معناه
بمثله انتهت عبارة الوسيط اذا عرفت هذا واتضح لك معناه علمت أن الوصية في صورة السؤال على
قياس ذلك انما هي بمثل نصيب الميت بعد القسمة لو كان حيا أما في الصيغة الثانية في السؤال
فواضح ووجهه يؤخذ بما قدمناه عن الغزالي في احتجاجه على مالك رضى الله تعالى عنه وأما في
الصيغة الاولى وهي ما اذا أوصى لهم ميراث أيهم لو كان حيا فكذلك أيضا لان من لازم صحة الوصية
فيها التقدير بالمثلية كما عرفته بما قدمناه فيما اذا أوصى بنصيب ابنه الحى فصارت كالصيغة الثانية
في السؤال اذا تقرر هذا علم أن الوصية في سورة السؤال انما هي بسبعي التركة وذلك لانه مثل نصيب
الميت بعد القسمة لو كان حيا وهو لو كان حيا كان أصل المسئلة من خمسة لسلك ابن سهران وللبنت سهم
فزدنا عليه مثل نصيب أيهم وهو سهران وذلك سبعا التركة وهذا كاف في الجواب على سورة
السؤال لمن فهم كلام الاصحاب بل صرح بذلك الائمة كالشيخين وعبارة الروضة لو أوصى وله ابن بمثل
نصيب ابن ثمان لو كان فالوصية بالثلث او له ابنتان بمثل نصيب ابن ثالث لو كان فالوصية بالربع
وقال الاستاذ أبو اسحاق في الاولى بالنصف وفي الثانية بالثلث وهل يفرق بين قوله بمثل نصيب ابن
ثمان أو ثالث لو كان وبين ان يحذف لفظة مثل فيقول بنصيب ابن القياس انه على الوجهين فيما اذا
أضاف الى الوارث الموجود وحكى الاستاذ أبو منصور عن الاصحاب أنهم فرقا فوافقوا اذا أوصى بمثل
نصيبه دفع اليه نصيبه لو كان زائدا على أصل الفريضة واذا أوصى بنصيبه دفع اليه لو كان من
أصل الفريضة فعلى هذا اذا أوصى بنصيب ثالث لو كان فالوصية بالثلث ولو قال بمثل نصيب ابن
ثالث لو كان فبالربع كما سبق ولو أوصى وله ثلاثة بنين بمثل نصيب بنت لو كانت فالوصية بالثلث
وقال الاستاذ أبو اسحاق بالربع انتهت عبارة الروضة فالمعتمد ما قال الشيخان انه القياس وهو
انه لا فرق بين ان يأتي بلفظة مثل أو يحذفها الا ما حكاها الاستاذ أبو منصور من الفرق وقد جرى
على ما ذكرناه في الروض واقره الشيخ زكريا في شرحه ووجه ما قال انه القياس انه يحتمل ان
الموصى اراد المائلة قبل القسمة ويحتمل انه اراد ذلك بعدها والاحتمال الثاني هو المتيقن فوجب
الاخذ به وبذلك يعلم ان كون الوصية بسبعي التركة في سورة السؤال صحيحا لا اشكال فيه وان
المسئلة مذكورة في كلامهم ومن نص على المسئلة ايضا حجة الاسلام في وسيطه فقال بعد ما قدمناه
عنه ولو كان له ابنتان فقال اوصيت له بمثل نصيب ابن ثالث لو كان لا يعطى الا الربع وكان ذلك
الابن المقدر كابن وفيه وجه انه يعطى الثلث وكأنه قرر مكانه انتهت عبارة الوسيط وهي قاطعة
لكل ريب بحمد الله وهذا هو مقتضى الضابط السابق فبان ان الاصحاب متفقون على ما ذكرناه
فيما اذا كانت الصيغة أوصيت له بمثل نصيب ابيه لو كان حيا الا ما شذبه ابو اسحاق وان الشيخان
الحقا بها ما اذا حذف لفظ مثل ووافقهما المتأخرون على ذلك وقول السائل وعرف البلد الخ
جوابه ان التحقيق في ذلك اخذنا بما قدمناه انه ان علم ارادة الموصى ذلك عمل بها لان لفظه محتمل له
والاحتمال على المائلة بعد القسمة لانه المتيقن كما مر وغاية ما في ذلك ان هذا اللفظ كناية في ارادة
المائلة قبل القسمة والكساية يرجع فيها الى النية كما هو معلوم ومن تأمل كلام الاصحاب علم انه

فما ذكر حيث كانت
 يجوزاً أو كان بينها وبين
 المسلم زوجية أو محرمة
 أو ملك أو أمنت الفتنة
 لان القصد من رد السلام
 الامان وهى من أهله
 بخلاف الصبي ولان
 السلام بينهما مشروع
 حيث يجب رده وقد
 علم أن ردها ليس محرام
 بل حصل به فرض كفاية
 فتشابه عليه (سئل) هل
 يسن للناس القيام لبعضهم
 بعضاً أو يكره أو يحرم
 (فاجاب) نعم يستحب
 القيام لمسلم فيه فضيلة من
 عام أو صلاح أو شرف
 أو ولادة أو ولاية مصحوبة
 بضمانة ويكون القيام للبر
 والاكرام والاحترام
 لا للرياء والاعظام وان لم
 يكن فيه شيء من ذلك فلا
 يستحب القيام له وهو
 جائز (سئل) ما يفعله
 الاخوان اذا التقيا بعد
 غيبة وهل للشخص ان
 ينحن لشخص آخر اولا
 وهل يجوز له ثمة أو
 يقتصر على المصافحة باليدين
 واذا قام الشخص من
 مجلسه هل يستحب له ان
 يسلم على الحاضرين فيه
 اولا (فاجاب) بان السنة
 المصافحة والسلام واما
 انحناء البعض لبعض عند
 ذلك فجائز لكنه مكروه
 ويسن للشخص تقبيل

لامدخل للعرف هنا بل ذكروا أن الصراحة في الالفاظ لا تؤخذ من الشيوع ورجحه النووي وان
 القرائن لا تصير الكناية صريحا وأيضا فالصيغة تحتل المائلة قبل القسمة وبعدها والثاني هو
 المتيقن فيؤخذ به لان الاصل تنزيل الوصية على المتيقن كما صرح به الاصحاب ونظيره الاقرار بشيء
 يحتمل معاني متعددة وقد نص الشافعي رضى الله تعالى عنه وتبعه الاصحاب على عدم اعتبار
 العرف فيه حيث قال أصل ما أبني عليه مسائل الاقرار أن أطرح الشك وأبني على اليقين ولا
 أستعمل الغلبة قال الشيخ أبو علي أراد لا أستعمل العادة ولا ما غلب على الناس ثم رأيت عن قواعد
 الزركشي انه نقل عن الرافعي أن العرف انما يعمل به في ازالة الابهام لا في تغير مقتضى الصرائح
 هذا اذا علم أن الالفاظ أراد غير مقتضى لفظه واما عند الجهل فيعمل بمقتضى لفظه اه وهو
 يؤيد ما قلناه والله الحمد لكن الذى رأيت في نسخة من القواعد أن القائل بذلك هو الامام لا الرافعي
 فليحذر ذلك فان تلك النسخة ضعيفة وقد صرح الاصحاب بان ما ذكرناه هو مقتضى لفظ الموصى كما يعلم
 ذلك بمراجعة شرح الروض وغيره ثم لا يخفى ان الموصى له لو ادعى ان الموصى أراد المائلة قبل القسمة
 وهو الخمسان في صورة السؤال وبه تقبل دعواه ويحلف الوارث على نفى العلم بارادة ذلك فان نكل
 حلف هو على البت كما في نظائره وهو واضح ولترجع الآن الى ما فى كلام المجيب بان له الخمسين
 فنقول أما كلامه في اول جوابه من حيث صحة الصيغة فواضح وهو صريح في ان الوصية في
 صورة السؤال انما هي بمثل نصيب أبيهم لو كان حيا لكنه لم يبين هل المراد المثلية قبل القسمة
 او بعدها وكلامه في آخر جوابه صريح في ان المراد بذلك قبل القسمة لانه جعل للموصى له
 الخمسين وقد علمت بما قدمناه انه ليس كذلك على مذهبنا وانما يأتي على مذهب مالك أو على
 ما قاله ابواسحق أو على ما فرق به الاستاذ أبو منصور في الصيغة الاولى وكل ذلك ضعيف كما قررناه
 وأما ما نقله عن بغوى والخوارزمي فهو صحيح لكن قوله ويظهر أن يلحق بذلك الخ كلام من
 لم يقف على نقل في المسئلة وقدمنا في المقدمة عن الروضة ما يقتضى بطلان هذه الوصية التي بحث
 صحتها واذا بطلت الوصية فيما لو أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له وارث اذ لا نصيب للابن مع
 التصريح هنا بالمثلية فما ظنك بالصورة التي بحثها الفقيه المذكور والفرق بينها وبين مسألة
 بغوى والخوارزمي ظاهر فلا يصح إلحاقها بها نعم قال بعض المتأخرين ينبغي حمل كلام الروضة
 على ما اذا لم يرد الوصية بمثل نصيبه لو كان حيا وظاهره أنه يرجع في ذلك لا أن كلامه محمول عليه
 بخلاف مسألة بغوى والخوارزمي وأما قوله أن الموصى له الخمسين الخ فهذا بناء على ما فهمه من
 كلام الاصحاب من أن المراد المائلة قبل القسمة وقد علمت انه ليس كذلك وكذا قوله ان ذلك مقتضى
 الضابط الذى ذكره الاصحاب انما يأتي على فهمه المذكور وبالجملة فقد اتى بكلام الاصحاب ولم
 يفهم معناه واما قوله ان الافتاء باستحقاق السبعين مخالف لافتاء المتقدمين من المفتين بحضرموت
 كابن مزروع وابن عيسى وابن الحاج انه انما يستحق الخمسين فجوابه اني راجعت فتاوى العلامة
 ابن مزروع من اكابرهم فرأيت كلامه وافق لما قررناه لا مخالفا له لكن هذا الفقيه لم يفهمه كما
 لم يفهم كلام الاصحاب في مسألة السؤال على ان هذه ليست منصوصة بعينها في كلام ابن مزروع
 وانما الذى فيها ما اذا اوصى بمثل نصيب وارث حتى لكن المعنى في ذلك لا يختلف كما علم مما
 قررناه واما العلامة ابن عيسى فهو مصرح في فتاويه بان المسئلة في الروضة لكنه مال الى الفرق
 الذى ذكره ابو منصور ولا شك ان الشيخين هما العمدة لاسيما وقد وافقهما فحول المتأخرين واما
 ابن الحاج فلم أقف له على كلام في المسئلة واما قوله ان مسألة الروضة مفروضة في بنين احياء
 الخ فهو كلام من لم يقف على الفرع الذى قدمناه عن الروضة ولم يفهمه اذ مسألة الروضة هي

وجه صاحبه ومعانفته
 اذا قدم من السفر ونحوه
 ويكرهان لغير ذلك
 وأما الشخص اذا قام
 من مجلس وأراد مفارقة
 من فيه فالسنة أن يسلم
 عليهم وإذا سلم عليهم
 وجب عليهم الرد (سئل)
 عن امام جماعة سلم على
 من عن يمينه من ملائكة
 وجن وانس وهناك
 شخص ليس بمصل فظن
 أن الامام سلم وقصده
 بالسلام لعليه بفقهاء الامام
 فهل يجب على ذلك
 الشخص رد السلام
 وهل ثم فرق بين السلام
 في هذه الحالة وبينه في
 غيرها أم لا (فاجاب) بانه
 لا يجب على الشخص رد
 السلام المذكور وانما
 يستحب له كأطلق الائمة
 استحباب رد هذا السلام
 المذكور وانما أوجبوا
 رد السلام الواقع في غير
 هذه الحالة بشروط
 والفرق بينهما أن السلام
 في مسئلتنا انما شرع للتحلل
 من الصلاة ولا كذلك
 السلام في غير هذه الحالة
 وانما حث به الحالف
 على ترك الكلام أو
 السلام لصدق الاسم
 عليه (سئل) عن قال
 سلام الله عليكم هل يجب
 بهذا الرد واذا قلتم
 بوجوبه فهل قولهم
 وصيغة السلام السلام
 عليكم أو سلام عليكم
 أو عليكم السلام

مسئلة السؤال بعينها فان قول الموصى أوصيت لهم بمثل ميراث أبيهم لو كان حيا كقوله أوصيت
 لك بمثل نصيب ابن ثان لو كان وهي مسئلة الروضة وهذا مما لاشك فيه ومن ثم نسب ابن عسبن
 مسئلة السؤال للروضة وان مال الى الوجه الضعيف كما مر وما قوله ان الموصى جعل الموصى له بمنزلة
 والده الخ فهذا انما ياتي على فهمه المذكور أن المراد المائلة قبل القسمة وقد علمت انه ليس
 كذلك على المعتمد في المذهب وأما بقية كلامه يفرد ظاهر بما ذكرناه وأجاب آخر لكن في
 سؤاله زيادة هي ولو كانت المسئلة بعينها للموصى ثلاثة بنين وبنت فأوصى لاولاد ابنة بمثل نصيب
 واحد من اعمامهم فأت قبل موت الموصى اثنان وبقي واحد فهل لهم مثل نصيبه تاما أو ينقص
 عليهم وتحسب الاموات أحياء ام لا ينقص ولهم مثل ميراث الخي فقال ما حاصله الصواب أن
 للموصى لهم سبعة المال في صورة السؤال لانه الذي اطبق عليه الاصحاب ومنهم الشيوخان في
 العزيز والروضة وغيرها فيما اذا كان له ابن وبنت وأوصى بمثل نصيب ابن ثان لو كان حيا ولم يحكوا فيه الا
 وجها ضعيفا وهذا المثال الذي ذكره نظير صورة السؤال وأما القول بالتحسين فيها اذا كانت الوصية
 من له ابن وبنت فانما ذكره الاصحاب فيما اذا كانت صيغة الوصية أوصيت بمثل نصيب ابني أي
 الموجود ففي هذه الصورة تكون الوصية بالتحسين كما ذكره ونحن نوضح النقل في صورتين جميعا
 ليظهر الحق فيتبع وتقدم الصورة الثانية لانها كالاصل للاولى فنقول اذا أوصى من له ابن بمثل
 نصيب ابنة كانت الوصية بنصف المال بلا خلاف بين اصحابنا وعلو بان هذا اللفظ يقتضي أن يكون
 لكل منهما نصيب وأن يكون النصيبان مثلين فلزم التسوية وان كان له ابنان وأوصى بمثل نصيب
 أحدهما كانت الوصية بالثلث وعلى هذا القياس وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد رضي الله تعالى
 عنهما كما حكاه أصحابنا وحكوا عن مالك رضي الله تعالى عنه أنها في صورة الابن بكل المال والابنتين
 بنصف المال وهذا هو الذي يتبادر اليه فهم العوام في مثل ذلك وذكر الامام في النهاية أن ما لك يعتبر
 النصيب بنصيب الابن قبل الوصية وهو اذ ذاك جميع المال والشافعي يعتبره مع مزاحة الوصية ومقتضى
 ذلك المساواة اه وفي أوصيت بنصيب ابني وجهان عندنا احدهما البطلان وعليه العراقيون
 والبعوى وهو مذهب أبي حنيفة لوروده على حق الغير والثاني وبه قال الاستاذ أبو منصور والامام
 والرويان وغيرهم وجرى عليه الرافي في العزيز في باب المراجعة الصحيحة لان المعنى بمثل نصيبه قالوا
 ومثله في الاستعمال كثير والغرض التقيد بما يستحقه الابن لانفس نصيبه ومثله ما اذا باع بماباع
 به فلان فرسه فانه يصح ولو أوصى بمثل نصيب ابنة الميت فمقتضى قول الروضة ولولم يكن له ابن لم
 يكن وارثا لرق او غيره بطلت الوصية البطلان ويتعين حمله على ما لو لم يرد الوصية بمثل نصيبه لو كان
 موجودا أو وارثا فان اراد ذلك صحت وصيته بلا شك لان مثل هذا مستعمل في الكلام الفصح
 كثيرا ونظائره في الفقه كثيرة ومن شواهد ما لو أوصى بنصيب ابنة ولم يذكر المثل بل ائق الجال بن كبن
 رحمه الله تعالى بحمل البطلان في كلام الروضة وغيرها على ما اذا صدر ذلك من اهل ناحية لا يعتادون
 ذلك قال فان اعتادوه كان وصية عملا بعرفهم اه وهو حسن ولو قال من له ابن واحد أوصيت بمثل
 نصيب ابن ثان لو كان قال الاصحاب كان حكمه حكم من له ابنان وأوصى بمثل نصيب احدهما فتكون
 الوصية بالثلث فان كان له ابنان وأوصى بمثل نصيب ابن ثالث لو كان كانت الوصية بالربع وعلى هذا
 القياس وفي وجه لاني اسحق انها في الاول بالنصف وفي الثاني بالثلث وكأنه اقام الموصى له مقام ابن
 ثان او ثالث وفرق بينه وبين أوصيت له بمثل نصيب ابني بان ذلك يتضمن تشريكا ومزاحة فلذا كانت
 الوصية فيه بالنصف كما سبق اذا عرفت هذا كله علمت ان قول الموصى أوصيت لاولاد ابني بمثل ميراث
 أبيهم يخرج على ما قدمناه فيما اذا أوصى بمثل نصيب ابنة الميت فان قيل بالبطلان هناك كان هذا باطلا

حصر (فاجاب) بانه
يحصل بالصيغة المذكورة
سنة ابتداء السلام ويجب
الرد فيها عبارة الاصحاب
المذكورة او ان افهمت
الحصر فالحكم المذكور
في هذه الصيغة مفهوم
من عبارتهم بالاولى بل
لو قال سلام عليكم بغير
تتوين حصل به سنة
ابتداء السلام ووجب
الرد فقد حكى القاضي
حسين في تعليقه خلافاً في
الحل من الصلاة بها
وعلى الاجزاء بان ترك
التتوين لا يغير المعنى
(سئل) عن ارسال السلام
للغائب هل يكفى فيه
سلم لى على فلان
والرسول وكيل فيقول
السلام عليك من فلان
او فلان سلم عليك أم
لا بد من صيغة السلام
وهل الكتابة كناية
بالسلام فلا بد من
التلفظ أم تكفى ويجب
بها الرد (فاجاب) بانه
لا بد من صيغة السلام
ولو من الوكيل لفظاً أو
كتابة ويجب الرد في
الاولى بالتلفظ وفي الثانية
بها بالكتابة (سئل) هل
يكفى سلم على فلان كما
في المجموع أم لا كما افيتهم
به (فاجاب) بانه يكفى
سلم لى على فلان كما في
المجموع اى لان المرسل
جعل الرسول نائباً عنه
في اتيانه بصيغة السلام

لان الميت لاميراث له وإن قيل هناك بالصحة فكذلك يقال هنا واذ اصححت الوصية كانت بالسبعين في صورة
السؤال كما قدمناه لان الابن الميت كالابن الزائد المقدر وجوده بجامع أن كلا منهما ليس له ارث ولا
مزاومة في الميراث وانما قدر كونه وارثاً واما قوله اولاد ابني على ميراث أيهم فيخرج أيضاً على هذا
وفيه مع ذلك شيء آخر وهو أنه كناية في الوصية فان أرادها صحت والا فلا نعم يظهر أن محل ما أطلقه
الاصحاب في هذه الامثلة هو ما اذا اراد الموصي المعنى الذي اعتبره الشافعي رضى الله تعالى عنه او
أطلق فلم يرد شيئاً واما اذا قصد المعنى الذي اعتبره مالك رضى الله تعالى عنه فيظهر أن الحكم كما
ذكره مالك وعليه فتكون الوصية بالخسين في صورة السؤال ووجه ذلك أن اللفظ يحتمله بتجاوز
شائع في الكلام فاذا قصده وجب اعتباره ألا ترى انه لو صرح بهذا المعنى في نفس الوصية وجب
اعتباره بلا تردد ويؤيد قول الكفاية عن البندنجي لو قال اوصيت بمثل نصيب ابني لو لم أوص
لاحد كانت الوصية بكل المال وفي شرح الروض نحوه عن الماوردي وهو لو اوصى بمثل ما كان
نصيباً لابنه أى قبل الوصية كانت الوصية بجميع المال اجماعاً كما صرح به الماوردي اه وما ذكره
الماوردي والبندنجي هو عين ما اعتبره مالك لكن بقول به في صورة الاطلاق وهما انما يقولان
به في صورة التصريح به ومن المعلوم أن ما وجب اعتباره عند التصريح به بالنسبة لمحل اللفظ عليه لكون
اللفظ محتملاً له مع عدم منافاته له أنه يجب اعتباره عند قصده وأمثله في كلام الاصحاب لا تخفى وقد
رأيت لبعض فضلاء اليمن المتأخرين فيمن اوصى لجرائه وقصد الجار القريب من داره دون غيره أنه
يعتبر قصده وتنفذ به وصيته قال وما ذكره الاصحاب من اعتبار اربعين داراً من كل جانب محله
عند قصده ذلك أو عند الاطلاق اه وما ذكره صحيح جار على مقتضى قواعد المذهب وهو مؤيد
لما ذكرناه فان قلت كيف يحمل اللفظ عند الاطلاق على معنى يقتضى حكماً واذا قصد المتلفظ غير
ذلك المعنى يتغير ذلك الحكم وهل في كلام الاصحاب ما يشهد لهذا قلت قدمنا ان هذا ليس على
اطلاقه وانما هو حيث كان اللفظ محتملاً للمعنى الذي قصده اللفظ ولو على تجوز وشواهد في كلام
الاصحاب لا تحصى منها لو اوصى لاسراج الكنيسة لم يصح مالم يقصد انتفاع المقم بها أو المجتاز أو
لعبد غيره صحت مالم يقصد تملكه على نزاع فيه أو لدابة الغير لم يصح مالم يفسر بعلمها أى يقصده ولو قال
الدار التي اشتريتها لنفسى أو ورثتها من أبى ملك زيد لم يصح اقراره الا ان أراد بذلك كما في داري
لفلان ولو قال هذا المال لورثة زيد حمل عند الاطلاق على عدد رؤسهم وان تفاوت ارثهم فان قال
المقر أردت الارث قبل وان نازعه أقلهم حصة كافي الكفاية عن الماوردي وأقره الدرهم في الخلع
المعلق والاقرار تحمل على الاسلامية لا على غالب نقد البلد ولا على الزائد والناقصة الا ان قال
أردتها واعتدلت قال في الروضة ولا يجب استفساره ليخبر عن مراده بل نأخذ بالظاهر من الحمل على
الاسلامية الا ان يخبر عن مراده ولو قال لمنى بالعان بعد استلحاقه لست ابن فلان كان قد فاعند
الاطلاق فزحده من غير ان نسأله عن إرادته مالم يدع محتملاً كمن يكن ابنه حين نفاه فان ادعاه صدق
بيمينه وتبع الشواهد لذلك مما يطول وليس مرادنا ان هذه كلها نظائر لصورة السؤال في اللفظ
والمعنى وإنما هي شواهد لما قررناه ان اللفظ حالة الاطلاق يحمل على معنى ثم اذا قصد اللفظ غيره
اعتبر قصده بالشرط السابق واذ اقرر هذا وادعى الموصي لهم أو نائبهم في صورة السؤال ان الموصي
قصد الايضاء لهم بالخسين سمعت الدعوى ثم ان اعترف الوارث بذلك فذاك وان أنكر كان القول
قوله بيمينه على نفي العلم بقصد مورثه لذلك لكن حلف الوارث في مثل هذه الحالة لا يكاد يتفك
عن الخرج لان العوام وغيرهم من المتفقهة في الجهة انما يقصدون ذلك في صورة السؤال غالباً ثم
ان حلف الوارث انقطعت الخصومة واستقرت الوصية على السبعين وان تكل ردت اليمين على الموصي

فيقول مثلاً السلام عليك من فلان أقولهم وصيغة ابتداء السلام كذا وكذا ولم يستثنوا منها مسألة الغائب وبالجملة فما أفتيت به أولاً لا يخالف ما في المجموع فإن عبارتي فيه لا بد من صيغة السلام لفظاً أو كتابة ولو من الوكيل (سئل) هل يجب رد السلام على الفاسق أولاً (فاجاب) بانه لا يجب رده إذا كان تركه زجراً له ولا يستحب ابتداءه (سئل) عن قولهم يكره السلام على الملبى لانه يكره له قطع التلبية فان سلم عليه رد السلام لفظاً نص عليه هل رده واجب كما قال الأذرعى انه ظاهر النص او مندوب (فاجاب) بان رده سنة لا واجب إذ القاعدة أن من سلم في حالة لا يستحب فيها السلام لا يستحق جواباً فيتمسك بعمومها إلى أن يوجد منهم تصريح بخلافها (سئل) عن أرض مصر والشام والعراق هل هي موقوفة أم لا (فاجاب) بان سواد العراق موقوف وأما مصر والشام فلم يثبت وقفهما (سئل) هل يجوز للرجل الاجنبى ان يتدعى المرأة الاجنبية بالسلام ففي الروضة ذكر الكراهة

لهم فمن كان كاملاً حلف واستحق نصيبه من الخمسين ان أجاز الوارث الزائد على الثلث والافمن الثلث ومن لم يكن كاملاً وقفت يمينه الى الكمال ولا يخفى ان الحالف منهم تكون يمينه على البت وأما قول من قال بالفرق بين قول الموصى أوصيت لهم ميراث يستلزم تقدير المثل كافى أوصيت بنصيب ابني وان قوله هم على ميراث أبيهم لا يستلزم ذلك وهذا تخيل باطل اذ لافرق بين اللفظين في تقدير المثل وعدمه وبيان ذلك ان الموصى لما نسب الميراث الى أبيهم في اللفظين مع كونه اذ ذاك ميتاً لميراث له احتجنا في تصحيحه الى تقدير يصح به الكلام قلنا ان المعنى هم على ميراث أبيهم لو كان حياً أو أوصيت لهم ميراث أبيهم لو كان حياً ومعلوم ان هذا التقدير الذي هو سبب تصحيح الوصية يستلزم تقدير لفظ المثل في المثالين جميعاً لانه اذا قدر حياته ليكون وارثاً كان الموصى به نظير نصيبه لآعين نصيبه كما فيما لو قال من له ابن واحد أوصيت بمثل نصيب ابن ثمان لو كان لي وذلك لان الاول قدرت حياته وهو ميت والثاني قدر وجوده وهو معدوم وقد عرفت ان الاصحاب أطبقوا على ان الوصية فيه أعنى في صورة المقدور وجوده وهو معدوم تكون الثلث فكذلك في صورة الميت المقدور حياته وهذا في غاية الوضوح ان شاء الله تعالى فان قلت فما اللفظ الذي اذا تلفظ به الموصى في صورة السؤال كان للموصى لهم الخمسان على مذهبا من غير منازعة من الوارث قلت هو ان يقول أوصيت لهم بخمسي التركة مثلاً او بمثل نصيب عمهم او بمثل نصيب ابني الموجود او ابني من غير وصف بالموجود لان الاطلاق محمول عليه وكذا لو قال بنصيبه من غير ذكر المثل على الاصح كما سبق وما حكى عن فتاوى ابن عيسى وابن مزروع رحمهما الله تعالى من أن الوصية تكون بخمسي التركة فلم أقف عليه فان كان فرض ما سئل عنه أن الموصى له ابن وبنت ولو أوصى بمثل نصيب الابن الموجود فجوابها بان الوصية في ذلك تكون بالخمسين صحيح لموافقته ما قدمناه عن الاصحاب وان كان فرض ما سئل عنه ان الموصى له ابن وبنت وله ابن ثمان ميت وأوصى بمثل نصيب الابن الميت او بمثل ميراثه فما أجاباه فيها من ان الوصية بالخمسين غير صحيح لخالفته للمنقول كما عرفت لكن اعتقادنا ان جوابها انها هو في الفرض الاول ويكون التخليط من المستشهد بكلامهما وقول المفتي الاول كالمثل كان له ابنا وأوصى بمثل نصيبهما اما سبق قلم أو فيه خلل من الناقل لان هذا لا مشابة بينه وبين صورة السؤال لانه ان أراد ان له ابنين فقط وأوصى بمثل نصيبهما فظاهر ان الوصية بنصف المال وتصح المسئلة من أربعة أسهم للموصى له سهمان ولكل ابن سهم وان اراد تقدير زيادة ابن ثمان مع الابن والبنت المذكورين في السؤال فالوصية بمثل نصيب الابنين في هذا المثال وصية بأربعة اشباع المال بتقديم التاء على السين وتكون المسئلة من تسعة أسهم للموصى له أربعة أسهم ولكل ابن سهمان وللبنت سهم وليس واحد من هذين المثالين نظير الصورة السؤال واما السؤال عن له ثلاثة بنين وبنت وأوصى لاولادانه بمثل نصيب واحد من اعمامهم الى آخر ما ذكره السائل فجوابه ان الظاهر ان الاعتبار في ذلك بحالة الموت لانها التي يعلم فيها النصيب ويتقرر فيها مقداره وعليه فيستحق الموصى لهم في الصورة التي ذكرها السائل ربع التركة فهذه اجوبة المفتين بحضرموت فتفضلوا بامعان النظر فيها وبيان ما فيها من المقبول والمردود ليظهر الحق الذي يجب اتباعه والعمل به ويدحض الباطل الذي يجب الاعراض عن التمسك بشيء من سنيته فان الله سبحانه وتعالى لم يقم خلفاء الرسل إلا لهداية الامم واطفاء نار المحن وأتارة الظلم اخذا عليهم أن لا يكتموا شيئاً مما نزل اليهم وان لا يحابوا احداً وان عز عليهم وان لا يخافوا في الله اومة لائم ولا سطوة لسان اوصارم قعليهم من الله شائب الرحمة وهو امع الانعام والغفران انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم (فاجاب) رضى الله تعالى عنه في تاليف حافل ملقباً له (بالحق الواضح المقرر في حكم الوصية بالنصيب المقدر) الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد

وعبارة الروضة ولولم
رجل على امرأة او عكسه
دان كان بينهما زوجة
أو محرمية جاز ووجب
الرد والا فلا يجب الا أن
تكون عجوزاً خارجة
عن مظنة الفتنة اه وفهم
صاحب الروض من ذلك
الجواز وعبارة الاذكار
فان كانت أجنبية فان
فان كانت جميلة يخاف
الاقتان بهام يسلم الرجل
عليها ولو سلم عليها لم يجز
لها رد الجواب ولم تسلم
عليه ابتداء فان سلمت لم
تستحق جواباً فان أجابها
كره له وان كانت عجوزاً
لا يفتتن بها جاز أن
تسلم على الرجل وعلى
الرجل رد السلام عليها
قلت وان كانت النساء
جميعاً فسلم عليهن الرجل
أو كان الرجال جميعاً
فسلموا على المرأة الواحدة
جاز إذا لم يخف عليه
ولا عليهن ولا عليها ولا
عليهن فتنة اه فقوله فيه فان
كانت جميلة ففقد الجلال
عدمه ثم قال بعد ذلك
فان كانت عجوزاً فلو لم
تكن عجوزاً أو كانت
غير جميلة لا يخاف منها
الاقتان (فاجاب) بانه
يجوز للرجل الاجنبى
ان يتدبى المرأة الاجنبية
بالسلام وهو مكروه
وقول النووي في
اذا كاره فان كانت جميلة

وعلى آله وصحبه وسلم اللهم هداية للحق وتوفيقاً للصواب المنقول المعتمد الظاهر الجلى حتى عند صغار
الطلبة الذى لا يجوز لشافعى العدول عنه ان الذى يستحقه الموصى لهم في مسئلة السؤال السابقة
باقسامها الاربعة هو السبعان لاختسان وأما افتاء المفتى الثانى بالتحسين فهو غلط منه كما سيحىء في
الكلام على جوابه وما نقل عن مثل ابن عيسين وابن مزرع من افتائهما بذلك فهو بتقدير صحته
عنهما لا ينظر اليه ولا يعول عليه لانا اذا كنا لا ننظر لمثل ابن الرفعة ومن تاخر عنه كالسبكي والاسنوى
والاذرى والبلقينى والزركشى اذا خالفوا الشيخين وان تمسكوا بكلام الاكثرين كما بسطت
الكلام على ذلك في شرح العباب والفتاوى فما بالك بمثل اولئك الذين لم يلحقوا غبار هؤلاء لاسيما وما استندوا
اليه هنا في المخالفة بما اتفق أهل المذهب على ضعفه كما سيحىء تحقيقه ولقد انتهى اليانا من فتاوى جماعة
من الحضارمة ما علمنا منه أنهم كثيراً يميلون فيها عن المعتمد في المذهب الى الضعيف بل ربما
وقع لبعضهم التمسك بمذهب مالك مثلاً والافتاء به وهذا وان كان أئمتنا مصرحين بغاية قبحه الا اننا
نحسن الظن بأولئك لصلاحهم ولكن الحق أحق ان يتبع ويان مثل ذلك واجب علينا لا رخصة
لنا في تركه ثم رأيت شيخ الاسلام السراج البلقينى ذكر في فتاويه نظير مسئلة السؤال بل عنها ولا
يؤثر ما فيها من الزيادة وان بعض اهل عصره ممن هو معد نفسه للتصنيف والافتاء أفتى فيها بما لم يوافق
عليه احد من اصحاب الشافعى وهو نظير الافتاء في مسئلتنا بالتحسين حرفاً بحرف وتلك المسئلة هي
رجل توفى له ولد يسمى أحمد فوصى لأولاده بتسعى ما يخلفه ويتركه ثم بعد مدة طويلة توفى له ولد
آخر يسمى محمد فوصى لأولاده بمثل نصيب أبيهم ان لو كان أبوم حيا حين وفاته أى الموصى ثم
توفى الموصى المذكور وانحصرت وراثته في ثلاثة اولاد لصلبه ذكر وأثنين فاولاد ولده أحمد من
تركته بحق الوصية المذكورة وما لأولاد ولده محمد من ذلك بحق الوصية المذكورة فاجاب فيها بعض
المفتين من الشافعية بالقاهرة بما نصه يكون لأولاد احمد خمسا الثلث ولأولاد محمد الباقي من الثلث
وهو ثلاثة أخماس قال البلقينى فلما وقفت على هذه الفتوى تعجبت من هذا المجيب من وجهين
احدهما وهو أخفهما انه أطلق الجواب ولم يفصل بين ان يكون حصل رد أم لا لان الثلث انما
يقسم على الوصايا الزائدة اذا حصل رد جميع الوصايا من جميع الورثة فلهذا فهم أن المسئول عنه حالة
الرد لكن كان ينبغي ان يكون ذلك مقيدا اما في نفس السؤال واما في الجواب الثانى وهو
أعضلها لانه أثبت في المسئلة حكماً لا يوافق عليه احد من اصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنهم
وقبل الشروع في بيان خطابه أبين الشبهة التى خطر لى أنها قامت عنده حتى كتب ما تقدم عنه فأقول
اعتقد هذا الرجل أن الموصى لهم بمثل نصيب أبيهم أن لو كان حيا كان الوصية لهم صدرت بثلث
المال لان أباهم لو كان حيا لكان له الثلث بسبب ان الميت لم يخلف من الورثة غير ابن وبنتين واذا
كانت الوصية صدرت بثلث المال فكان هذا الموصى أوصى لأولاد احمد بتسعى ماله ولأولاد محمد
بثلث ماله فمعنا تسعان وثلث مخرج التسمين من تسعة والثلث من ثلاثة والثلاثة داخله في التسعة
فمسئلة الوصيتين من تسعة للموصى لهم بالثلث ثلاثة وللموصى لهم بالتسعين سهران صار مجموع
ذلك خمسة والرد حاصل فيقسم الثلث على هذه الخمسة فيكون لأولاد احمد خمسا الثلث ولأولاد
محمد الباقي من الثلث وهو ثلاثة أخماس اه ما خطر لى من الشبهة التى قامت عند هذا الرجل ولا
شبهة وكيف يحسن أن تقوم هذه الشبهة عند من تصدى للفتوى والتصنيف والاشتغال وآفة ذلك
عدم التثبت والاهمال وعدم التروى والحامل لهذا الرجل على هذه الكتابة انه ضمن بنفسه ويعتقد
أنه إذا فهم شيئاً لا يمكن ان يكون الصواب الا ما فهمه ويضمن الشخص بنفسه حتى يقع في
المهالك والمرجو من الله سبحانه وتعالى السلامة من ذلك ومن حق هذا الرجل أن لا يكتب في شيء

وان كانت عجوزا

لا يفتتن بها جري على

الثالب والضابط خوف

الاجنبى الاقتان بتلك

الاجنبية وعدمه (سئل)

عن مصافحة الكافر هل

يجوز اولاهل تستحب

مصافحة المسلم ولو على

قرب سواء الذكر

والانثى الصغير والكبير

أولا (فاجاب) با

مصافحة الكافر جائزة

ولاتسن وتسن مصافحة

المسلم عند كل لقاء ولو على

قرب وسنتها شاملة

لمصافحة الرجلين

ومصافحة المراتين

ومصافحة الرجل الانثى

اذا كانت محرما له

أوزوجه أو أمته أو كانت

صغيرة لا تشتهى وشاملة

لمصافحة المرأة الاجنبى

صغيرا لا يشتهى

(باب الامان)

(سئل) عن المسلمين

الساكين في وطن من

الارطآن الاندلسية

يسمى أرغون وهم تحت

ذمة السلطان النصراني

ياخذ منهم خراج الارض

بقدر ما يصيبونه فيها ولم

يتعد عليهم بظلم غير ذلك

لا في الاموال ولا في

الانفس ولهم جوامع

يصلون فيها

ويصومون رمضان

ويتصدقون ويفكرون

الجواب حتى يراجع كتب الاصحاب اه كلام البلقيني وإذا تأملته مع الافناء السابق بالخمسين وجدت الشبهة التي راجت على هذا الرجل المعاصر للبلقيني هي بعينها التي راجت على ذلك المفق بالخمسين فالآفة فيها واحدة وهي ما ذكره من الاهمال وعدم التثبت والتروى والحامل عليها واحد وهو ما ذكره ايضا من رؤية الانسان لنفسه وانه لا اعلم منه وانه إذا فهم شيئا لا يتطرق اليه خطأ وكل ذلك من اقبح الاخلاق التي يجب اجتنابها واشنع الاوصاف التي لا يرضى بها الامن شدد عليه الشقاوة اظناها ثم قال البلقيني ما حاصله وقد آن كشف قناع هذه المسئلة ويان أنها ليست مشكلة وذلك منحصر في اربعة أمثاات الاول ان اولاد محمد هل يجعلون بمنزلة أبيهم ويكون لهم ما يستحقه ابوهم لو كان حيا فهو الموصى به لهم او يقدر كأن اباهم حي وكان الموصى مات عن ابنين وبنتين وأوصى لاولاد محمد بمثل نصيب أبيهم وحكم ذلك يعرف من مسئلة قررها الاصحاب وهي ما اذا كان للشخص ابن وأوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثان أو ابنان وأوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثالث لو كان فالمعروف في هذه المسئلة ان لزيد في الصورة الاولى الثلث وفي الثانية الربع فهذا هو الصحيح المعروف بين الاصحاب ووجهه انا نقدر ابنا آخر موجودا وكانه أوصى لزيد بمثل نصيب احد ابنيه في الصورة الاولى او احد بنيه في الصورة الثانية واذا كان الامر كذلك لم يقسم بالاتفاق الا ما قررنا فكذلك عند التقدير وقال الاستاذ أبو اسحق لزيد في الصورة الاولى النصف وله في الثانية الثلث قال في الروضة الصحيح الاول وفي النهاية ان هذه الحكاية عن الاستاذ حكها الشيخ الامام عنه قال الامام وهذا الذي حكاه عن الاستاذ متجه من طريق المعنى مختل جدا من صيغة اللفظ ولكنه ليس معدودا من مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه والاستاذ مسبق فيه باتفاق الاصحاب على مخالفة فان صار الى مذهب بعض المتقدمين أى كما لك رضى الله تعالى عنه كما يعلم بما ياتي فهو مذهب من المذاهب وليس معدودا من مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وان لم يوافق ما نقل عنه بعض المتقدمين فلا يظن به على علو قدره مخالفة الاجماع ولعله ذكر ما ذكره اظهارا لوجه من الاحتمال من غير ان يعتقد مذهبها اه فاذا علمت ذلك علمت ان الموصى به لاولاد محمد انها هو الربع وكان الميث خلف ابنين وبنتين وأوصى لاولاد محمد بمثل نصيب أبيهم وإذا كان الامر كذلك لم يكن لهم الا الربع بالاتفاق وعلى وجه ابى اسحق للموصى لهم به الثلث لا بالمعنى الذي فهمه ذلك الرجل يل لما ياتي في البحث الثاني وبذلك يتبين مخالفة ما أفنى به ذلك الرجل للاصحاب كلهم واعلم ان الذي في السؤال بمثل نصيب أبيهم وليس ذكر المثل بشرط بل لو حذفه لكان الحكم كذلك نظير ما اذا كان له ابنان وأوصى لزيد بنصيب ابن ثالث لو كان فقد قال الرافعي القياس انه على الوجهين فيما إذا أضاف الى الوارث الموجود ومراده بذلك ان من كان له ابن وارث فأوصى لزيد بنصيب ابنه وهو قد قدم فيها وجهين اصحهما عند العراقيين والبغوى بطلان الوصية واصحهما عند الامام والرويانى وغيرهما وبه قطع أبو منصور صحتها ابى وبذا هو المعتمد الذي صححه الشيخان في المراجعة واذا صححناها فهي وصية بالنصف على الصحيح وقيل بالكل حكاه البغوى اذا عرفت ذلك فنقول لو أوصى لاولاد محمد بنصيب أبيهم لو كان حيا فقل ما قاله الرافعي انه القياس وفرعنا على الوجه الاول أى وهو الضعيف تكون الوصية باطلة وعلى الثاني وهو الذي عليه الفتوى تكون الوصية صحيحة وقول الرافعي القياس أنه على الوجهين النع اما ان يريد الوجهين في الصحة والبطلان وهو ظاهر واما ان يريد الوجهين في المقدر وقد قرر في المقدر ما قدمناه من انها وصية بالنصف على الصحيح والمعنى بمثل نصيب ابني وعلى هذا فلا فرق في مسئلة نصيب ابن ثالث بين اثبات لفظه مثل وحذفها لكن حكى الاستاذ أبو منصور عن الاصحاب انهم فرقوا فقالوا إذا أوصى بمثل نصيبه دفع اليه نصيبه لو

إذا حلوا بأيديهم و يقيمون حدود الاسلام جبرا كما ينبغي ويظهرون قواعد الشريعة عيانا كما يجب ولا يتعرض لهم النصارى فى شيء من افعالهم الدينية ويدعون فى خطبهم لسلطين المسلمين من غير تعيين شخص ويطلبون من الله نصرهم و هلاك أعدائهم الكفار وهم مع ذلك يخافون أن يكونوا عاصين بأقائمتهم يبلاد الكفر فهل يجب عليهم الهجرة وهم على هذه الحالة من اظهار الدين نظرا الى أنهم ليسوا على أمان أن يكفوهم الارتداد والعياذ بالله تعالى أو على اجراء احكامهم عليهم اولا يجب نظرا الى ما هم فيه من الحال المذكور ثم ان رجلا من الوطن المذكور جاء الى أداء فريضة الحج من غير إذن أبويه مخافة أن يمنعه منه فاداهما فهل حجه صحيح أولا لا يباعه بغير إذن أبويه وهل يجوز رجوعه الى أبويه فى الوطن المذكور (فاجاب) بانه لا يجب الهجرة على هؤلاء المسلمين من وطنهم لقدرتهم على اظهار دينهم به ولأنه صلى الله عليه وسلم بعث

كان زائدا على أصل الفريضة وإذا أوصى بنصيبه دفع اليه لو كان من أهل الفريضة فعلى هذا إذا أوصى بنصيب ثالث لو كان وله ابنان فالوصية بالثالث ولو أثبت لفظ مثل فالوصية بالربع وبذلك نقول فى مسئلتنا إذا سقط لفظ مثل وفرعنا على ما حكاه أبو منصور عن الاصحاب أى وهو ضعيف فان أولاد محمد يكون الموصى لهم به الثالث بالمعنى الآتى وعن ذلك ينشأ سؤال قوى وهو ان الصحيح فى مسألة من أوصى لشخص بنصيب ابنه وله ابن أن الوصية بالنصف والمعنى بمثل نصيب ابنه وانه لا فرق بين حذف لفظة مثل واثباتها الا فى وجه ضعيف جدا حكاه البغوى وههنا المحكى عن الاصحاب كما قال أبو منصور التفرقة بين ابن ثان أو ثالث فما السبب فى ذلك وعلى الجملة فالصحيح فى الصورة المسئول عنها أن أولاد محمد انما أوصى لهم بالربع بالمعنى الآتى اه كلام البلقينى فى هذا المبحث وهو صريح اى صريح فى ان كلام الاصحاب مصرح بىطلان الافتاء فى مسألة السؤال بالتحسين وما أشار اليه البلقينى اخيرا من الاشكال مبنى على تسليم حكاية ابى منصور الفرق المذكور والمعتمد انه لا فرق وان تلك الحكاية بمنوعة فلا اشكال وسيأتى فى الكلام على الجواب الثالث ما يتضح به رد كلام ابى منصور من جهة المعنى ايضا فراجع (المبحث الثانى) انا اذا جعلنا لأولاد محمد الربع على الصحيح أو الثالث على الضعيف وهو رأى ابى اسحق أو عند حذف لفظة مثل على ما حكاه أبو منصور فهل معناه من أصل المال أو هو من الباقي بعد التسعين الصواب الذى لا يسوغ لاحد مخالفته ان المعنى انما هو الثانى وسبب ذلك ان اباهم لو كان حيا انما ياخذ نصيبه بعد التسعين فالمشبهون به كذلك بطريق الاولى وكان هذا الشخص له ثلاثة بنين اوصى لزيد بتسعى ماله ولعمرو بنصيب أحد بنيه ومن تخيل خلاف ذلك فقد حاد عن طريق الصواب وكتب الاصحاب مملوءة من الفروع الشاهدة لما قررته فلم أحتج الى نقل ذلك لكثرة (المبحث الثالث) انا اذا جعلناه من الباقي بعد التسعين فهل يقسم الثالث عند الرد على النسبة أو يدفع لأولاد أحمد تسعا المال والباقي من الثالث وهو التسع لأولاد محمد الحق الذى لا يجوز مخالفته انا نقسم الثالث عند الرد على النسبة ولا يجوز هذا الاحتمال الثانى اذ يلزم عليه أن من اوصى لزيد بثلث ماله ولعمرو بنصيب أحد بنيه الثلاثة وحصل رد ان لا يدفع لعمرو شيء وكذلك يلزم أن هذا الشخص لو كان أوصى لأولاد أحمد بثلث ماله ولأولاد محمد بمثل نصيب أبيهم أن لو كان حيا لا يدفع اليهم شيء عند الرد وهذا باطل ولوضوح بطلانه لم أحتج الى نقل كلام الاصحاب الدال على ما قررت انه الحق فان ذلك مما لا يخفى (المبحث الرابع) انا هل نعتبر عدد أولاد الموصى حالة الوصية أو حالة الموت هذا ما لم أقف فيه على نقل والذى يظهر لى ان الوصية ان صدرت منه بنصيب أحد ابناؤه الثلاثة مثلا اعتبر العدد حالة الوصية واما لو اوصى بمثل نصيب زيد وهو من أولاده مثلا فالمعتبر حالة الموت لا حالة وعلى هذا تتخرج مسئلتنا فان الوصية صدرت لهم بمثل نصيب أبيهم ان لو كان أبوهم حيا وذلك مجهول حال الوصية والعاقبة اسفرت عن العلم به فان قال قائل فقد يكون غرض الموصى النصيب بتقدير العدد الموجود عند الوصية فالجواب انا لا اطلع لنا على مقصوده وانما الحكم دائر مع مقتضى الالفاظ اه وظاهر كلام الاثمة فى الوصية ان المدار على العدد الموجود عند الموت لا الوصية مطلقا وبما يصرح به قولهم العبرة فى الوصية للوارث بكونه وارثا عند الموت وان كان عند الوصية غير وارث لا الوصية وان كان عندها وارثا فلأوصى لاخ لا يرثه غيره عند الوصية ثم حدث له ابن كانت رضىة لغير وارث او عكسه كانت وصية لوارث فلم يعتبروا علم الميت ولا اداروا عليه حكما هنا فكذلك فى مسألة البلقينى لانه هنا اذا تعدد المنهى عنه من غير تمييز بعض الورثة عن بعض ولم ينظروا اليه وانما نظروا للوارث حالة الموت دون الوصية

عنان يوم الحديبية الى مكة لقدرته على اظهار دينه بها بل لا تجوز لهم الهجرة منه لانه يرجى باقامتهم به اسلام غيرهم ولانه دار اسلام فلو هاجروا منه صار دار حرب وفيما ذكر في السؤال من اظهارهم أحكام الشريعة المطهرة وعدم تعرض الكفار لهم بسببها على تطاول السنين الكثيرة ما يفيد الظن الغالب بانهم آمنون منهم من أكرههم على الارتداد عن الاسلام أو على اجراء أحكام الكفر عليهم والله يعلم المفسد من المصلح وأما خروج الرجل لحج الفرض بغير اذن أبويه فلا حرج عليه فيه اذ ليس لأبويه منعه من الحج الفرض لا ابتداء ولا اتماما كالصلاة والصوم ويجوز له بعد أداء نسكه رجوعه الى أبويه بالوطن المذكور ورجحه صحيح معتد به في اسقاط الفرض (سئل) هل تدخل زوجة الحربى في الامان (فأجاب) بانها لا تدخل فيه الا اذا صرح بذكرها وان قال بعضهم الا وجه دخولها وان لم يصرح بها (سئل) عن قول الروض فلو قال الاسير للكافر أطلقنى بكذا أو قال له الكافر افد

فأولى أن لا ينظر لجملة لعدد الارلاد ولا لعلبه به في مسألة البلقينى وانما النظر لهم عند الموت سواء وافق عددهم عنده ظنه أم خالفه فان قلت قضية كلام الأذرعى اعتبار الوصية مطلقا فانه لما نقل قولهم لو أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له وارث بطلت الوصية قال لو كان له عند الوصية ابن وارث ثم مات قبله هل ينظر الى حالة الايصاء أو الموت والقلب الى الاول أميل اه قلت الاوجه هنا أيضا الاعتبار بوقت الموت وبه يصرح قول الدارمى وان استشكله الأذرعى وقال انه لم يره لغيره لو قال بمثل نصيب أحد ولدى وله ذكور واثاث وكافر وعبد وقاتل فلا شيء فان عتق العبد وأسلم الكافر قبل الموت فله مثل نصيب الاقل اه فهو صريح في ان العبرة في أن له وارثا أو غير وارث بحالة الموت لا الوصية فيؤيد ما ذكرته ويتبين أنه المنقول فاعتمده اذا عرفت جميع ما قرره البلقينى في أولاد محمد الموصى لهم بمثل نصيب ابيهم لو كان حيا عند موت الموصى من ان الوصية لهم انما هي بالربع على المعتمد نظرا الى تقدير ابن ثمان وكان الميت خلف ابنين وبنتين وأوصى لأولاد محمد بمثل نصيب ابيهم والثالث على الضعيف نظرا الى عدم ذلك التقدير اوضح لك ما قرر في مسألة السؤال التى هي عين مسألة البلقينى هذه من ان الموصى به لأولاد الولد انما هو السبعان على المعتمد نظرا الى تقدير ابن ثمان وكان الميت خلف ابنين وبنتا وأوصى لأولاد ولده بمثل نصيب ابيهم لو كان حيا اذ بهذا الفرض يكون الموصى به السبعين بلا شك والخمسين على الضعيف نظرا الى عدم ذلك التقدير وحينئذ فالملقى بالخمسين مع وجود مثل مفت بوجه ضعيف معدود من المذهب بل يحكى عن الاصحاب لكن المعتمد عندهم خلافه فليكن ذلك الافتاء في حيز النبد والطرح عقوبة لمستحله حتى لا يعود الى مثل ذلك وتمسك بالعرف الذى اشار اليه سياقى رده ان شاء الله تعالى عند الكلام على جوابه وسياقى في الكلام على بقية الاجوبة ما يزيد ذلك وضوحا ويأينا ((الكلام على الجواب الاول)) قوله فلم سبعا تركه الموصى الخ هو الصواب الذى لا تجوز مخالفته كما مر وقوله كما لو كان له ابنان وأوصى بمثل نصيبهما سبق قلم او ان نسخته من شرح الروض محرفة من نصيب احدهما الى نصيبهما ولم يدرك تحريفها فبادر الى كتابة ما فيها من غير تأمل والصواب ما فيه وهو لو أوصى وله ابن بمثل نصيب ابن ثمان لو كان فى بالثلث كما لو كان له ابنان وأوصى بمثل نصيب احدهما فان هذه هي التى نظير المسئلة ويأينه انه علم من كلامهم هنا انه فى مثل هذه يقدر وجود المشبه به ثم يزداد مثل نصيبه للموصى له فمن ثم كانت الوصية فى المثال المذكور بالثلث واذا كانت فيه بالثلث لزم كونها فى مسألة السؤال بالسبعين لانك تقدر وجود ابيهم ثم تزيد مثل نصيبه واذا قدرت وجوده كان له الخسان من خمسة فتزيد عليها اثنين للموصى لهم فيكون لهم اثنان من سبعة فاتضح ان ما ذكرته هو النظر لا ما ذكره ذلك المفتى اذ لا مشابهة بينه وبين مسألة السؤال بوجه كما هو واضح جلى قوله نعم ان قال الموصى اولاد ابني على ميراث ابيهم الخ عجيب منه مع افتائه بالسبعين فى أوصيت لهم بميراث ابيهم واى فرق بين السورتين لانه ان جرى على المعتمد الذى رجحه الشيخان من انه لافرق بين الاثنين بمثل وحذفها فلا فرق بين السورتين او على خلافه الذى حكاها الاستاذ ابو منصور عن الاصحاب فكذلك فما المعنى الذى اوجب التفرقة المذكورة وكأنه تخيل انه اذا اتى بنحو أوصيت كان ذلك قرينة على تقدير المثل واذا لم يأت بذلك لم يكن هنا داع لتقديرها وهذه غفلة ظاهرة عن ما خذهم فى تقدير المثل وهو ورود الوصية سواء اكانت بلفظها ام بما يتضمنه او يستلزمه على مال الموصى لا على مال ابيهم الميت المجعول لهم نصيبه اذ لا مال له فى تركه اياه لموته قبله فتعين انه ليس الفرض الا التقدير لما ياخذه اولاده من تركه جددهم بما كان يستحقه ابوه لو فرضت حياته عند موت الموصى واذا كان هذا هو ملاحظ الاصحاب فى تقدير المثل فلا فرق كما هو جلى

بين أن يقول أو صيت بميراث أبيهم أو هم على ميراث أبيهم أو جعلتهم على ميراثه لان الداعي الذي ذكرته أخذنا بما ذكره موجود في كل من الصيغ فالفرق بينها لمجرد ذلك الامر المتخيل خطأ صراح لا وجه له فالصواب أن لا ولاد الا بن السبعين في الصور الاربع المذكورة في السؤال نعم في صراحة هم على ميراث أبيهم أو جعلتهم على ميراثه لو كان حيا نظر وإنما تنضح صراحتها ان ضم إلى ذلك بعد موتى وأما بدونه فلا بل لا يعد أنه كناية لاحتماله فهو نظير قوله هذا لفلان من مالى المصرح فيه بأنه كناية لاحتماله الهبة الناجزة والوصية فان قلت التعبير بالميراث بمنزلة قوله بعد موتى فليكن ذلك صريحا لذلك قلت كونه بمنزلة ممنوع لان الميراث إنما يفهم ذلك بطريق الاستلزام لا الصراحة كما هو واضح لاسيما وتقدير مثل الذي سبق انه لا بد منه يبعد ذلك الاستلزام لان المماثلة لا تقتضى التساوى في سائر الاعتبارات فاتضح أن التعبير بالميراث لا يساوى التعبير ببعد موتى فلم يتجه الحاقه به في الصراحة (الكلام على الجواب الثاني) قوله له ابن وارث فيه إيهام ان هذا قيد في ذكر المثل وليس كذلك بل هو جار عند حذفه أيضا قوله بمثل نصيب ابني صح كما قاله البغوى الخ فيه تحريف قيسح وصوابه بمثل نصيب ابن بالتوين ويفرق بين الصحة في هذه والبطالان في بمثل نصيب ابني ولا ان له وارث بان الاضافة اليه تقتضى انه إنما ربط الوصية بمثل نصيب ابن له موجود له نصيب فاذا لم يكن له ابن كذلك لغت كادل عليه كلام الموصى وأما إذا لم يصفه اليه فإنه لم يعتبر ذلك وإذا لم يعتبره فتصحح اللفظ ما أمكن أولى من إهماله وهو هنا يمكن بتقدير نصيب ابن لى لو كان فاتضحت الصحة هنا والبطالان فيما مر ويؤيد ذلك قول الائمة لو قال اعطوا فلانا شاة فأت ولا غنم له اشتريت له شاة وإن قال شاة من غنى فأت ولا غنم له بطلت الوصية والفرق انه هنا اعتبر وجود غنم له يعطى منها فاذا لم توجد بطلت الوصية لعدم ما يتعلق به وثم لم يعتبر ذلك فاشترت له تصحيحا للفظ ما أمكن قوله والذي يظهر الخ كلام ليس في محله من وجوه عديدة لا تخفى على من له أدنى اشتغال وآفة المبادرة إلى مثل هذا السفساف مامر عن شيخ الاسلام البلقيني وإى جامع بين مسئلة البغوى وصورة السؤال سوى مجرد الصحة في كل منها وليس الكلام فيها بل في قدر حصصه مالى للموصى لهم وليس في مسئلة البغوى تعرض لمقدر أصلا بل لمجرد الصحة كما صرح هذا المفتى به وإذا علم أنه ليس فيها تعرض لغير الصحة فكيف يقسمها عليه ويستنتج من القياس ان للموصى لهم خمسي التركة هذا مما لا ينبغي صدوره من عاقل فضلا عن فاضل وقوله لو كان حيا عجيب أيضا فان هذا مصرح به في لفظ الموصى كافى السؤال وقوله فالموصى به خمسا التركة مفرع على غير أصل اذ الذى قبله لا يقتضيه بوجه وقوله وهو مقتضى الضابط الخ غير صحيح بل هو ناشئ عن عدم فهم ذلك الضابط والا فهو صريح في السبعين لا الخمسين كما يعلم ذلك من قول الاصحاب لو اوصى بمثل نصيب احد ابناؤه فرض كان آخر معهم فلو كانوا ثلاثة فالوصية بالربع أو اربعة فبالخمس وهكذا وضابطه ان تصحح الفريضة الخ فهذا في ان موجود ففى معدوم قدر وجوده يفرض وجوده ثم يزداد مثل نصيبه بدليل قولهم أيضا لو كان له ابن واوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثان لو كان أو ابنا و اوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثالث لو كان لزيد في الاولى الثلث وفي الثانية الربع وكأنه اوصى له بمثل نصيب أحدا بنيه في الأولى او احد بنيه في الثانية ولو كان الامر كذلك لم يقسم بالاتفاق الا ما قررناه فكذلك عند التقدير وقال ابواسحق له في الاولى النصف وفي الثانية الثلث ومر عن امام الحرمين ان مقالته هذه ليست معدودة من المذهب اتفاقا فعلى هذه المقالة الشاذة التى اتفق الاصحاب على انها ليست من المذهب يصح ما قاله هذا المفتى لان ملحظ الخلاف ان الموصى بنصيبه هل يجعل من الورثة اعتبارا للمماثلة بما قبل القسمة وعبرة الامام بما قبل الوصية والمعنى واحد او يقدر

نفسك بكذا فقبل لزمه هل هو معتمد وما أجاب به شيخ الاسلام في شرحه معتد ايضا م لا فاجاب بان ما ذكره في الروض كاصله معتمد قال في المبهات وهذا مخالف لما مر من أنه لو التزم لهم مالا ليطلقوه لم يلزمه الوفاء به ومن أنهم لو قالوا اخذ هذا وابعث لنا كذا من المال فقال نعم فكانه مكره فلا يلزمه المال وقياسه أن يكون ما هنا كذلك وأجاب شيخنا رحمه الله في شرحه بان مامر في الاولى صورته ان يعاقده على ان يطلقه ايعود اليه او يرد عليه مالا كما انضح عنه الدارمى وهنا عاقده على رد المال عينا وأما الثانية فلا عقد فيها في الحقيقة اه واقول الفرق بينهما ان المعاقدة المذكورة تقتضى عوضا من الجانبين فلو صحت للملك الاسير نفسه بها في مقابلة ما التزم به من المال وهو يتمتع وان الفداء إنما يقتضى حصول غرض للتمتة لاحصول ملكه ولهذا قال طلق زوجتك بكذا أو اعتق مستولدتك بكذا ففعل صح الطلاق والعق ولزمه العوض (كتاب الجزية)

زائدا اعتبارا لها بما بعد القسمة مع مزاحمة الوصية وعبرة الجواهر والمماثلة مرعية بعد القسمة لاقبلها فابو اسحق كمالك رضى الله تعالى عنهم اية قول بالاول والاصحاب كلهم على الثاني وهو الصواب لان الامر محتمل وعند الاحتمال يجب التنزيل على الاقل لانه اليقين وما زاد عليه مشكوك فيه فلا يجوز إخراجهم عن ملك الورثة المستحق لهم بطريق الاصلالة المفيدة لليقين أو الظن القوي بمجرد الشك وبهذا يعلم رد قول الامام السابق أن ما حكى عن أبي اسحق متجه من طريق المعنى فأى اتجاه له مع ما ذكرته فتأمله فعلى الاول يجعل اولاد ابن هنا بمنزلة ابيهم قبل القسمة ويكون ما يستحقه أبوهم لو كان حيا هو الموصى به والذي كان يستحقه الخسنان لان معـه ذكر آخر وبننا فيكونان أغنى الخسنيين الذين يستحقهما الاب بتقدير حياته لبنه الموصى لهم بمثل نصيبه لو كان حيا وعلى الثاني الذى عليه الاصحاب كافة كما علمت بقدر كأن اباهم حى وكان الموصى مات عن ابنين وبنات ثم يزداد على ذلك مثل نصيب الابن المقدر وجوده وهو اثنان من خمسة ثم يعطى ذلك وهو السبعان للموصى لهم فاتضح أن استحقاقهم للسبعين هو الذى عليه كلام الاصحاب كافة والخمسين هو الذى يقول به الأستاذ أبو اسحق لكنه شاذ خارج عن المذهب فلا يجوز لاحد ان يعول عليه ولا أن يلتفت اليه وقوله فمسئلة السؤال من ثلاثة الخ هذا هو سبب غلطه كما مر عند سوق كلام البلقينى لانه ظن أن ذلك الضابط جار على حد سواء فيما إذا كان الموصى بمثل نصيبه موجودا أو مقدر وجوده وليس الامر كذلك بالاعتبار الذى فهمه وإنما هو جار فيهما بالاعتبار الذى قرره وهو انه عند الوجود يزداد مثل مال الموصى بمثل نصيبه وعند التقدير يزداد ذلك المقدر وجوده ثم يزداد مثل ماله كما صرح به الاصحاب كافة فيما مر آتفا وقوله ومن جعل له سهما حتى صارت القسمة أسباعا فقد خالف الفقهاء الذين أفوتوا بالخسنيين يقال عليه هذا ما يتأدى على صاحبه بالجهل المفرط لان أولئك الفقهاء المراد بهم مثل الفقيه الصالح ابن عيسى وابن مزروع كما مر ان وافق كلامهم كلام الاصحاب فالحجة فى كلام الاصحاب وان خالف كلامهم كلام الاصحاب فلا يلتفت اليهم كما مر مبسوطا أول الجواب فان قال هذا المحتج بكلام أولئك الفقهاء ان هؤلاء يفهمون كلام الاصحاب ولا يتخلفونه فاننا قلدهم فى ذلك من غير نظر لكلام الاصحاب قلنا له هذا أول دليل على الجهل لان المفتى إذا لم يكن له نقد يميز به بين كلام الاصحاب ومخالفه ولا بين الصحيح وغيره ولا بين كلام الشيخين وما خالفه فالافتاء عليه حرام بالاجماع وقد تقرر أن الاصحاب كافة على السبعين لا الخمسين فان صح ما ذكر عن أولئك الفقهاء مع ذكر مثل فهو موافق لما مر عن أبي اسحق وقد مر عن الامام أن ما قاله أبو اسحق ليس معدودا من المذهب فهو شاذ خارج عن المذهب وقواعده وإنما هو موافق لما لك رضى الله تعالى عنه أو مع حذفها فهو موافق لما حكاه أبو منصور عن الاصحاب لكنه مع ذلك ضعيف كما جرى عليه الشيخان والمتأخرون فلا يجوز مخالفتهم وإذا علم انه كذلك فكيف يسوغ لمفت على مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه ان يترك ما عليه الاصحاب ويفت بشاذ خارج عن المذهب ما ذاك إلا لتعصب او جهل قبيح وذلك موجب للمقت والغضب نعوذ بالله تعالى من ممة وعرضه وقوله وصورة الروضة وغيرها من كتب الاصحاب مفروضة فى بنين احياء كلهم يقال عليه هذا من الكذب والجهل لانه نفسه نقل فيما مر صورة البغوى والخوارزمى المفروضة فى ابن ميت او معدوم بالكلية بدليل قوله والتقدير بمثل نصيب ابنى لو كان فكيف مع نقله لهذا يزعم ان صورة الروضة وغيرها من كتب الاصحاب مفروضة فى بنين احياء كلهم وكيف راج عليه ذلك مع ذكر الروضة واصلاها كالاصحاب لمساائل الموصى بمثل نصيبه الموجود والمقدر الوجود ذكرهم الخلاف فى كل من القسمين والتفريع الطويل على ما يتعجب من اجله من رأى قول هذا المفتى وصورة الروضة

(سئل) رحمه الله هل يجوز اشتراط تعجيل الجزية وجهان ايها اصح (فاجاب) بان اصحها عدم الجواز (سئل) هل يمنع الذمى من تعلية بناءه على بناء جاره المسلم مطلقا او يشترط شرطه فى العقد كما ذكره الماوردى وهل المسجد كالجار (فاجاب) بانه يمنع الذمى من تعلية بناءه على بناء جاره المسلم ومن مساواته له سواء أشرط ذلك عليهم حال العقد ام لا كما يقتضيه كلام الشافعى والجمهور وبه صرح ابن الصباغ والمحاملى فى التجربة قال وهذا يقتضيه اطلاق العقد ولو شرط كان تأكيداه فما ذكره الماوردى ضعيف والمسجد كالجار المسلم بلا شك (سئل) هل المراد بالجار الملاصق للمنزل الذمى أم لا (فاجاب) بانه قد قال الجرجانى المراد بالجار اهل محلته دون جميع البلد قال الزركشى وهو ظاهر (سئل) عن كنيسة انهدم بعضها فهل لمعادته ام لا فان قلتم باعادته فهل يبنى بما انهدم منها أو بالة جديدة وإذا لم يكفها ما انهدم منها فهل تعاد بالة جديدة ام لا (فاجاب) بانهم لا يمنعون من ترميم ما انهدم منها إذا كانوا يقرون عليها

وحتى أمكن ترميمه بما
انهدم منها لم يعد بألة
جديدة فان تعذرا بألة
جديدة لم يمنعوا منه لتعيينه
طريقا فيه (سئل) عما
ذكره الجويني من ان
لاهل الذمة ركوب
البراذين الخسيسة وقره
عليه في الروضة وتبعه عليه
جماعة وجزم به ابن المقرئ
والحجازي وأطلق
شرح البهجة يخالفه
ما المعتمد (فاجاب) بأن
المعتمد ما ذكره الجويني
كالغالب النفيسة بل هي
أولى منها لما لا يخفى (سئل)
عن قول القاضي حسين
ولا يمكنون من المقام
في المركب أكثر من ثلاثة
أيام كالبر ولعله اراد إذا
اذن الامام وأقام بموضع
واحد قاله ابن الرفعة
(فاجاب) بأن ما قاله ابن
الرفعة هو المراد (سئل)
عما إذا أعلى الذمي بناءه
على بناء جاره المسلم ثم
باعه لمسلم أو اسلم فهل
يكون ذلك مانعا من هدمه
كما نقل عن مقتضى كلام
ابن الرفعة والاذري
وغيرهما أولا لانه وضع
بغير حق وهو مستحق
الهدم (فاجاب) بأن
ما حدث ليس بمانع من
هدم البناء المذكور من
حاشاكم بنقضه قبل شراء
المسلم والا فلا ينقض
لا انتفاء دليل النقص حيثئذ

وغيرها الخ وقوله ومن المحال الخ يقال عليه هذا من السفساف الذي لا يصدر مثله ممن له أدنى مسكة
لما تقرر أن كلام الاصحاب مشتمل على صورتين وأنهم في الموجود يجعلون مثل ما للوصي بنصيبه
زائداً على سهام المسئلة وفي المقدر وجوده يقدر وجوده وسهمه ثم يزيدون مثل سهمه على
المسئلة هذا بما لا مرية فيه فان فرض صدقه في أن الفقهاء الذين ذكرهم أفتوا بالخنس في عين
صورة السؤال فهم قد جهلوا مسئلة الروضة وكتب الاصحاب ولكننا لانعتقد ذلك فيهم وإنما نحمل
ذلك على أنه تحريف من الناقل عنهم وقوله ووهم من قاسها عليها مع وضوح الفرق يقال عليه
الوهم والخطأ إنما هو ممن يخالف كلام الاصحاب الصريح الذي لا يقبل التأويل من غير مستند ثم
يتوهم أن المتمسكين بكلام الاصحاب قاسوا مع وضوح الفرق وليس الامر كما توهم بل لا قياس في
ذلك وإنما الحكم الذي هو استحقاق السبعين منصوص في كلام الاصحاب كما سبق بيانه في كلام
البلقيني وفيما قررته المرة بعد المرة في الكلام على جواب هذا الزاعم لما كان الاخرى به الامساك
عنه وعدم الدخول في ورطته وأي ورطة أقيح من ورطة القول في الدين بالرأى من غير مستند يعتد
به أو يعذر صاحبه في التمسك به وقوله فان الموصى في الحادثة الخ كلام لا يجدي شيئا ومن أين له ذلك
والمراعي في الوصايا ونحوها إنما هو دلالات الالفاظ لا القصور إلا إذا علمت واحتملها اللفظ والذي
يدل عليه لفظ الموصى في الحادثة هو ما قاله الائمة وقد مر لك أن الامام قال عن مقالة أبي اسحق
الموافقة لما انتهجه هذا المفتي انها مختلفة جدا من جهة اللفظ وقوله ولا شك الخ هو من تهوره أيضا
ولو اراد السلامة من ذلك لقال ولا شك أن الموصى إن قصد ذلك وعلم كان الموصى له منزلا منزلا
أي على أن في الجزم بذلك عند القصد نظرا لأن الذي دل عليه اطلاق الاصحاب انه لا فرق فيما
ذكروه في صورتين السابقتين هو مقتضى لفظ الموصى الصريح فيه والصريح لا يقبل الصرف
عن معناه بالقصد ويؤيد ذلك أن الاصحاب لم يعملوا على القصد هنا أصلا وإنما رتبوا على كل
صورة مقتضاها الدال عليه لفظها عندهم فان قلت قد علم من كلامهم في محال أن القصد حيث احتمله
اللفظ يرجع اليه وسياتي في الجواب الاخير من ذلك عدة مسائل قلت تلك المسائل التي عولوا
فيها على القصد ليس فيها لفظ صريح صرفه القصد عن مدلوله بالسكينة فلا يستدل بها على ما هنا كما
سياتي بسط ذلك إن شاء الله سبحانه وتعالى فان قلت قد ذكر الائمة الرجوع إلى إرادة الموصى
والدعوى بها على الوارث وانه يخلف على نفى العلم بها قلت هذا من أعدل شاهدنا لانهم لم يدعروا
ذلك إلا في الايصاء بنحو الجزء أو الحظ أو السهم أو النصيب وكل من هذه محتمل للقليل
والكثير فائرت فيه الارادة بخلاف ما نحن فيه فانه صريح في شيء معين كما صرحوا به فلا تقبل
دعوى إرادة مخالفة لذلك الصريح فان قلت ذكروا ذلك ايضا فيما إذا وصى من له ابن وبنت لزيد
بمثل نصيب الابن ولعمرو بمثل نصيب البنت فقالوا تارة يريد بمثل نصيبها قبل دخول الوصية عليها
فيكون للاول الخسان وللثاني الربع أو بعد دخول الوصية عليها فيكون للاول الخسان وللثاني السدس
قلت هذا من أعدل شاهد لنا ايضا لانهم لما رأوا أن اللفظ هنا محتمل فرقوا بين الارادة وعدمها
ولما رأوه في مسئلتنا غير محتمل لم يفرقوا بل أطلقوا ما مر ولم يجعلوا للارادة مدخلا في ذلك وقوله
ولا ينبغي لمفت أن يفتي بغير ذلك الخ هذا من جملة تهوره وجسارته وكأنه ظن أن غيره مثله في
عدم فهمه لكلام الاصحاب بالكيفية حتى وقع فيما وقع فيه من الخطأ والخطأ والوهم والزلل وقوله
فالمعروف المعهود الخ هذا مما يسجل عليه بالاختلال في الفهم والتأمل كما لا يخفى وإنما الذي كان
ينبغي له أن يذكر مسئلة القصد أولا ويتكلم عليها لانها غير مسئلة العرف وان أهل جهتهم قد
اطرد عرفهم بانهم إنما يريدون أن الحافد ياخذ نصيب أبيه لو كان حيا وبفرض وجود هذا

والفرق أنه لو لم يهدم حتى رفع المسلم بناءه عليه (سئل) عن جماعة من أهل الذمة أحدثوا مكانا يجتمعون فيه لصلاتهم هل يمنعون من ذلك أم لا فإن قلتم يمنعهم منه فاذا صلى سكن البيوت فيها هل يمنعون من ذلك أم لا كما لا يمنعون من صلاتهم في كنائسهم أو بيعهم التي كانوا يقرنون عليها (فاجاب) بأنهم يمنعون من أحداثهم مكانا لاجتماعهم فيه لصلاتهم لأن عمر رضى الله عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم أن لا يبنوا في بلادهم ولا فيما حولها دبرا ولا كنيسة ولا صومعة راهب وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال إنما مصر مصرته العرب فليس لأحد من أهل الذمة أن يبنى فيه بيعة وما كان قبل ذلك فحق على المسلمين أن يفوا لهم به اه ولأن ذلك معصية فلا يجوز إحداثه في بلد الاسلام لانهم إن كانوا يهودا فهو في معنى الكنيسة أو نصارى فهو في معنى البيعة وهم ممنوعون من أحداث كل منهما وقد قال الشافعي رضى الله عنه في الاموال يجوز للامام أن يصلح احدا من أهل الذمة على أن ينزله

العرف واطراده في جهتهم لا يعول عليه بناء على الاصح ان العرف الخاص لا يرفع اللغة ولا العرف العام ولا يعارضه ومن ثم ضعف الجمهور قول القفال ان العادة المطردة في ناحية تنزل منزلة الشرط قال فلو عم الناس اعتياد اباحة منافع الرهن للرهن كان ذلك بمنزلة اشتراط عقد في عقد فيفسد الرهن فجعل الاصطلاح الخاص بمثابة العادة العامة واتفق الجمهور على ضعف قوله حتى تليذه القاضي حسين فانه قال ويحكي عن طائفة من أصحابنا أنهم قالوا إن كان الموصى بالذابة مصريا فاطلاق هذا اللفظ منه يحمل على الحمار لأن عادتهم جارية بركوب الحمار فلا ينصرف إلى غيرها وهذا فاسد لانه عادة بلد واحدة وهي لا تعتبر وإنما يعتبر الاغلب من عادات البلاد اه فتأمل قوله لانه عادة بلد واحدة أى اقليم واحد لان المراد ليس خصوص مصر بل جميع اقليمها فاذا لم يعتبر تخصيصهم الذابة بالحمار ان فرض صدق ذلك منهم وإلا فالذى نقله الاثمة أن عرفهم اطلاق الذابة على الخيل والبغال أيضا فكذلك لا يعتبر هنا العرف الذى ذكره هذا المفتى لانه إن سلم له وجود هذا العرف يكون خاصا والعرف الخاص لا يرفع مقتضى اللغة ولا العرف العام إلا لعارض كما يعلم من تتبع كلام الاثمة فمن ذلك بحث الاذرعى أن الوصية بالعود من البدوى الذى لا يعرف اطلاق العود على غير الرمح يحمل على الرمح ويفرق بين هذه وما نحن فيه بان العود لفظ مشترك والعرف له دخل في تعيين بعض محامله وما نحن فيه لفظ صريح في مقتضاه الذى مر تقريره وتفصيله والعرف لا يدخله في الصرائح فما بحثه الاذرعى من الاول وما ذكره الاثمة في الوصية بالنصيب من الثانى بل إذا تأملت قولهم المذكور وجدتهم مصرحين بان الصريح لا يغير عن مقتضاه وإن اطرده العرف العام بخلافه وبذلك صرحوا في مواضع منها قولهم ليست المعاطاة بيعا حتى في المحقرات وإن أطبق الناس على عدما بيعا في ذلك وقوله عن الناشرى والعرف قد يضعف فيطرح النخ قد يقال عليه مازعمته من العرف هنا ضعيف فهو مطروح وزعمك قوته لا يفيدك شيئا وإن سلم لك لما علمت أن العرف الخاص لا يرفع اللغة ولا العرف العام وأن العرف إن عم إنما يؤثر في إزالة الاهام لا في تغيير مقتضى الصرائح وأنه مطلقا لا ينزل منزلة الشرط. وقوله وقد تكلم العلماء في البيع والشراء بالدينار النخ هذا من الخاطئ الناشىء عن عدم الفهم ألا ترى الى قول الرافعى العادة الغالبة إنما تؤثر في المعاملات لكثرة وقوعها ورغبة الناس فيما يروج فيها غالبا ولا تؤثر في التعليق والاقرار بل يبقى اللفظ على عموميه فيهما أما في التعليق فقلقة وقوعه وأما في الاقرار فلانه اختار عن وجوب سابق وربما تقدم الوجوب على العرف الغالب إلى آخر كلامه وإلى قول غيره لا خلاف أنه لو اشترى منه متاعا بالف درهم في بلد دراهمه ناقصة أنه يازمه الناقصة والفرق أن البيع معاملة والغالب أن المعاملة تقع فيما يروج فيها بخلاف الاقرار إذا علمت ذلك ظهر لك الفرق بين نحو البيع والوصية بان القصد في البيع ما يروج فمن ثم حكمت العادة فيه ونزل المطلق فيه على غالب نقد البلد إن كان فيه غالب وإلا وجب بيانه وليس ذلك مقصودا في الوصية إذ لا معاوضة فيها فلا يقصد فيها رواج ولا عدمه وأيضا فوقت المالك فيها إنما يدخل بالموت وقد يكون الزمن الذى بينه وبين الوصية طويلا فلم يمكن اعتبار الغالب وقت الوصية لانه لا ملك فيه ولا وقت الموت لانه مجهول وقت الوصية فتعين النظر فيه لمدلول اللفظ ولم يكن للعرف دخل فيه أصلا كما اتضح بما قررته وحررته فاعلمه وقوله لا يمكن أن يكون مراد العامى النخ فقال عليه هذا إلى المجازفة أقرب منه إلى الافتاء وما الذى سلب الامكان الاعم أو الاخص وإنما غاية الامر أن يقال يبعد من العامى أن يريد أن للحافد سهما ولوالده سهما ومع ذلك فهذا لا يؤثر لانا نذير الامر في الوصية ونحوها على مدلول اللفظ سواء أقصده اللفظ أم لا وما أحسن قول القاضي حسين وأقروه وهنا مقدمة

يظهر فيه جماعة ولا كنيسة
ولا ناقوساً إنما يصلحهم
على ذلك في بلادهم التي
وجدوا فيها ففتحتها عنوة
أو صلحاً ويجوز أن يدعهم
أن ينزلوا لا يظهرون هذا
فيه فيصلون في منازلهم
بلاجماعات ترفع أصواتهم
ولا نواقيس ولا يكفهم
إذا لم يكن ذلك ظاهراً
أهـ ذكر نحوه في مختصر
الزنى وقال ابن الرفعة
وكذا يمنعون من
أحداث بيت نار المجوس
والصوامع ويجمع صلواتهم
قلو فعلوا ذلك هدم أهـ
وقال القدولي وكذا
الحكم في البيع وبيت
نار المجوس والصوامع
ويجمع صلواتهم قلو
فعلوا ذلك على غفلة منا
نقض عليهم وقال الأذرعى
في قوته وغنيته ومنعهم
أى وجوباً من أحداث
كنيسة أى أو نحوها
كبيعة ودير وصومعة
وبيت نار مجوس ويجمع
صلاتهم أهـ ثم قال
ويجب أن لا يظهروا
تلاوة ما نسخ من كتبهم
ولا يظهروا ما نسخ من
صلاتهم وأصوات
نواقيسهم أهـ وقال الزركشى
وكذا الحكم في البيع
وبيت نار المجوس
والصوامع ويجمع صلاتهم
أهـ وقال الغزى ومنعهم
وجرباً أحداث كنيسة

ينبنى عليها أكثر مسائل الوصية وهى أن لفظ الموصى إذا احتمل معنيين حمل على أظهرهما وإذا
احتمل قدرين حمل على أقلهما أهـ ولو تأمل هذا المفتى مثل ذلك لظهر له الحق وزال عنه عوى
العصية وسلم من داء الحمية وقوله وهذا مما لا يشك فيه ذولب يقال عليه التتوين فيه للعهد أى ذو
لب سقيم وقلب لم يلق السمع لما قاله الائمة وهو شهيد وإنما ولع به واه وندن على ما أغواه وفي سحيق
الآراء وسخيف الأذراء أرواه وأهواه أعادنا الله سبحانه وتعالى وإياه من هوى متبع وأيقظنا
وإياه لاجتناب الآراء التي توقع في هوة الشذوذ والغرابة والبدع وأقبل بقلوبنا على ما يرضيه عنا
على الدوام وأخذ بأزمة نواصينا إلى الدأب فيما ينفع الناس ويخلصه من ورطة العقاب والآثام
أنه الجواد الكريم الرؤف الرحيم وبشهادة الله لم أقصد تنقيص ذات هذا المفتى بكلمة عما سبق
فانه قد يكون معذوراً فيما برز عنه كما هو الظاهر من أحوال من تصدى لافتاء الناس ونفعهم
وإنما قصدت بذلك التنقيح عن مقالته فأتى بالغت في تقصى كتب الائمة فلم أر لها وجهاً يوافق
الصواب ولا يستحق أن يؤهل للخطاب فبالغت فيما سبق من تنقيحها لمن لا أهلية له عن اعتمادها
ومساعدة لذلك المفتى لئلا يعمل بفتواه في ذلك فيكون عليه من العقوبة غاية ازديادها ختم الله لنا
اجمعين بالحسن من غي سابقة بمحة ولا فتنة بمنه وكرمه آمين ﴿ الكلام على الجواب الثالث ﴾ قوله
ولكن حكى أبو اسحق على ما جزم به الأصحاب جعلوا للموصى له في حذفها مثل نصيب الحي ويكون
موضع أبيه حياً ففى مسئلتنا يكون له الخسار أهـ وهذا الذى نقله عن أبى اسحق سبق قلم منه وإنما
هذا عن أبى منصور كما مر وإيضاحه يعلم من سوق كلامى الاستاذين ومقابلتهما قال الأصحاب ولو
كان له ابن أو ابنان أو ثلاثة فأوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثمان أو ثالث أو رابع لو كان فالوصية في
الأولى بالثلث وفي الثانية بالربع وفي الثالثة بالخمس وعلى هذا القياس وقال الاستاذ أبو منصور
هذه الوصية إنما تتضمن إقامة الموصى له مقام الابن المقدر فالوصية في الأولى بالنصف والثانية بالثلث
وهكذا ولو قال أوصيت له بنصيب ابن ثمان أو ثالث لو كان من غير لفظ مثل فهو كما لو قال بمثل نصيب
ابن ثمان لو كان قال الرافعى والقياس أنه على الوجهين فيما إذا أضاف إلى الوارث الموجود وحكى
عن الاستاذ أبى منصور أن الأصحاب فرقوا بين مدين اللفظين فيما إذا أضاف إلى الوارث المقدر
ولم يفرقوا إذا أضاف إلى الوارث الموجود وقالوا إذا أوصى بمثل نصيب ابنه لو كان أعطى نصيبه
زائداً على سهام الورثة وإن أوصى بنصيبه دفع إليه نصيبه من أصل سهام الورثة أو بمثل نصيب ابنه
الموجود أو بنصيبه دفع إليه نصيبه زائداً على سهام الفريضة أهـ فتأمل كلامهم هذا تعلم أن كلام
أبى اسحق مخالف لما حكاه أبو منصور عن الأصحاب لأن كلام أبى اسحق إنما هو في أن الوارث المقدر
وجوده لا يحسب زائداً على أصل الفريضة وإنما يقدر قيامه مقام المقدر وجوده سواء كانت الوصية
بالنصيب أو بمثل النصيب وقد علمت مما مر أن كلام أبى اسحق هذا شاذ مخالف لائمة المذهب كافة
مختل جداً من جهة اللفظ بل والمعنى كما سبق وما حكاه أبو منصور أنها لو فيما إذا أضاف إلى الوارث
الموجود ولم يفرق الحال بين الإتيان بمثل وحذفها أو إلى المقدر الموجود أفرق الحال بين أن يأتى
بمثل فيقدر زائداً أو بحذفها فيقدر غير زائد وهذا الشق الأخير هو الذى يناسب ما مر عن أبى اسحق
فهو ضعيف مثله ويفرق على طريقة أبى منصور بأنه في حالة التقدير إذا أتى بمثل كان صريحاً في
الزيادة وإذا حذفها كان صريحاً في عدم الزيادة ويرد بأنه أن قدر مثل لم يفرق الحال والافالوصية
باطلة من أصلها لأن القائلين بالصحة عند حذفها إنما يعتبرون تقديرها كما صرحوا به حيث لا تقدير
تعين الوجه القائل لبطانها مطلقاً كما هو واضح ثم رأت ابن الرفعة فرق على طريقة أبى منصور
بأن صريح اللفظ في حالة وجود الولد يتضمن حرمانه وهو ليس للموصى أى فلم يفرق الحال بين الإتيان

بمثل وحذفها بخلافه مع تقدير وجوده فانه لا يتضمن ذلك فاعتبرنا مثل عند وجودها وحذفها اه
 موضعا وهو يرجع لما فرقت به وقد علت رده فتامله فمن ثم اتضح ما عليه الشيخان من انه لافرق
 بين ذكر مثل وحذفها ولا بين الوارث الموجود والمقدر الوجود قوله ما لو اوصى بكون اولاد ابنة
 على ميراث ايهم ليس في السؤال التصريح بلفظ الوصية ولا بما يقرم مقامه كقوله بعدموتى ومن ثم
 قدمت ان في صراحة نحو قوله هم على ميراث ايهم نظرا وانه لا يبعد ان يكون كناية قوله والذي
 نعتقه فيها الخ هو اعتقاد غير صحيح اذ لا ماخذ له من كلامهم فالحق أنا حيث صححنا كونه وصية يكون
 كما وصيت بميراث ايهم وقدم الكلام على ذلك في الكلام على الجواب الاول مبسوطا فراجع
 وقوله وهو ما نقلوه عن الماوردي في قوله اوصيت لابن ابني بما كان نصيب أبيه انه يجعل موضعه
 بلا فرض زيادة اجماعا وبمثل ذلك نقول فيما اذا قال جعلته موضع ابيه أو أقمته في محله في ارثي اه
 يقال عليه ان اردت بقولك وهو ما نقلوه ان هذا السابق بعينه نقول عن الماوردي في غير صحيح أولا
 بعينه وانما يؤخذ منه فكان يتعين غير هذه العبارة على ان كلام الماوردي الذي نقلوه عنه ليس
 في اوصيت لابن ابني الخ فقول هذا المجيب انهم نقلوا كلام الماوردي في هذه الصورة غير
 صحيح ايضا ولعله تبع من لا يحزر النقل أو ظن ان صورة الماوردي هي هذه الصورة فجعلها هي
 وليس الامر كما ظن مع ان النقل عن الماوردي في مشاهير الكتب كشرح الروض لشيخنا شيخ
 الاسلام زكريا رحمه الله تعالى وهو ليس على هذا الوجه ولا قريبا منه وعبارته مع المتن ولو اوصى
 لزيد بمثل نصيب الابن الحائز وأجاز الوصية اعطى النصف لاقتضاها ان يكون لكل منهما نصيب
 وان يكون النصيبان مثليين فيلزم التسمية وان رد الوصية ردت الى الثلث ولو اوصى بمثل ما كان
 نصيبه كانت وصيته بجميع المال اجماعا لانه لم يجعل لابنه نصيبا صرح به الماوردي انتهت فذه
 الصورة المنقولة عن الماوردي غير تلك الصورة كما رأيت وعند التأمل هذه لا تفهم حكم تلك وبيان
 ذلك ان الايصاء بالنصيب او مثله يشعر بالاشتراك والتماثل فلزمت التسوية بين الوارث والموصى
 له وبما كان نصيبا له أي لولا الوصية يشعر باستقلال الموصى له بكل المال فكانت وصية بلكه
 ويوجه ذلك بانه لما تعرض اوصف النصيب بشيء دل النصيب في كلامه على انه يريد مزاحته
 لابنه ويلزم من مزاحته له الاشتراك وان له النصف فحملنا لفظه على ذلك وأما اذا تعرض لوصفه
 بانه النصيب الذي كان يأخذه لولا الوصية فانه يكون مصرحا بعدم المزاحمة وان الوصية بكل المال
 وان عبر بمثل ما كان ولم يقل بما كان لما كان المعنى في هذه الاخيرة واضحا اجمعا عليه وفي الاولى
 احتملا اختلفوا فيه وأنت اذا تأملت مدرك كلام الماوردي هذا وجدته غير جار في هذه الصورة
 التي قال ذلك المفتي انهم نقلوه عنه فيها هي قوله اوصيت لابن ابني بما كان نصيب أبيه ووجه عدم
 جريانها فيها أن أباه لا نصيب له قبل الوصية ولا بعدها فساوى ذلك قوله اوصيت له بنصيب ابيه
 لو كان وقد صرح هو في هذه أن أباه يقدر وارثا ويزاد على التركة مثل نصيبه فان قلت ما وجه
 المساواة التي ادعيتها بين هاتين الصورتين قلت هي واضحة ومع ذلك فوجهها أن الاب الموصى بمثل
 نصيبه غير موجود فوجب التقدير فيه حتى تصح الوصية واذا وجب تقدير وجوده لذلك فيقدر
 وجوده كما حصل باوصيت له بمثل نصيب أبيه لو كان حيا كذلك يحصل باوصيت له بما كان نصيب
 أبيه أي لو كان حيا فلا فرق بينهما في ذلك بوجه ويفرق بينهما وبين صورة الاجماع السابقة بان
 المشبه به فيها لما كان المال كله له حقيقة لولا الوصية كان الشبيه به مشعرا بمزاحته ما لم يات الموصى
 باللفظ صريح في خلاف ذلك وهو اوصيت لزيد مثل ما كان نصيبا لابني والذي كان نصيبا له لولا الوصية
 الكل فكانت الوصية بالكل فعلم بهذا اتضح ما بين الموجود والمقدر الوجود وان كنا لا نفرق بينهما فيما مر

أي للتعبد وبيعة ودير
 وصومعة وبيت نار
 بجوس ومجتمع لصلاتهم
 اه ولا يمتنعون سكان
 البيوت من صلاتهم فيها
 غير مظهرين لها ولا لقرائهم
 فيها التوارة والانجيل
 لا على الوجه السابق كما لا
 يمتنعون من صلاتهم في
 كنائسهم او يجمعهم التي
 يقرنون عليها الامر من قول
 الشافعي رضي الله عنه
 فيصلون في منازلهم بلا
 جماعات ترفع اصواتهم
 ولا يكفهم اذا لم يكن
 ذلك ظاهرا اه فشمّل
 صلاتهم فرادى وجماعة
 اذا لم ترفع اصواتهم أي
 بان لم تظهر لنا واقولاه ولا
 يجوز للامام ان يصالح
 أحدا من أهل الذمة على
 ان ينزله من بلاد المسلمين
 منزلا يظهر فيه جماعة
 اذ مدلوله انه انما يمتنعون من
 اظهار الجماعة لا من فعلها
 بلا اظهار ولقوله
 ولا يكفهم اذا لم يكن
 ذلك ظاهرا لان مدلوله
 الكف عنهم اذا لم يكن
 ذلك ظاهرا لاجتماعهم
 لصلاتهم ولان هذا مضموم
 من قولهم ويجب ان لا يظهروا
 تلاوة ما نسخ من كتبهم
 ولا يظهروا ما نسخ من
 صلواتهم واصوات
 نواقيسهم ومن قولهم
 ويمنعون من اظهار خمر
 وخنزير وناقوس وعيد

لان ذاك المدرك سبق غير هذا فالحق الواضح ماسبق من أنه لا فرق بينهم على ميراث أبيهم أو جعلتهم موضعه أو أقمتم مقامه في ارثي أو نحو ذلك وان كلام الماوردي لا يدل على ما يخالف ذلك بوجه ثم رأيت الزركشي في الخادم نقل عن الماوردي الفرق بما يؤيد ما ذكرته وعبارة الخادم بعد قول الشيخين إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد لا يرثه سواء فالوصية بالنصف اه أطلق ذلك وصورة المسئلة إذا لم يقل مع ذلك بما كان نصيبه فامالو أوصى له بمثل ما كان نصيب ابنه كانت وصية بجميع المال اجماعا صرح بذلك الماوردي وفرق بانه في المسئلة الاولى جعل لابنه مع الوصية نصيبا فلذلك كانت بالنصف وفي الثانية لم يجعل له نصيبا فلذلك كانت بالكل انتهت عبارة الزركشي فتامل ما فرق به الماوردي تجده عين ما فرقت به ولكن ما فرقت به شرح له لانه أبسط منه وأوضح فتامل ذلك حق التامل فانه مما يلتبس الا بعد مزيد تقص وتامل وتحرقو له فلولم يقل في الكل لولم يكن حيا سبق قلم وصوابه لو كان حيا قوله فالذي رآه الفقيه الخ مارآه الفقيه المذكور متجه ويدل له قول البغوى وتليذه الخوارزمي السابق انه لو قال اوصيت له بمثل نصيب ابن ولا ابن له صح وكان التقدير بمثل نصيب ابن لي لو كان بخلاف ما او قال بمثل نصيب ابني ولا ابن له وارث فان الوصية تبطل كما قاله الاصحاب وقدمت الفرق بين الصورتين وبهذا يعلم أن محل مارآه الفقيه المذكور ما إذا قال اوصيت لهم بمثل ميراث أبيهم فقط أما لو ضم اليه بمثل ميراث أبيهم ابني فان الوصية تبطل ما لم يصرح بقوله لو كان حيا (الكلام على الجواب الرابع) قوله بعينها ممنوع ولعله تبع في ذلك ما يأتي في الجواب الخامس مع رده وتزييفه قوله وكذا لو كان له أبناء فأوصى بمثل نصيبهم هذا اختصار لعبارة الروضة فيه اجحاف وإيهام وعبارتها وكذا لو كان له ابنان أو بنون فأوصى بمثل نصيبهم ما أو نصيبهم فهو كابين قوله عند الامام والرويانى حذف من الروضة وغيرها ولا وجه لحذفه قوله فان صححناها حذف قبله من الروضة بمسئلة لا تتعلق لها بها نحن فيه قوله على الاصح عبارة الروضة على الصحيح وبينهما فرق واضح ووقع لهذا المفتي فيما يأتي قريبا انه قال وعبارة الروضة وساق ما ليس في عبارة الروضة كما يعلم بتامل عبارته وعبارتها وكأنه لم يحط بان الناقل متى قال وعبارة كذا تعين عليه سوق العبارة المنقولة بلفظها ولم يجوز له تغيير شيء منها والا كان كاذبا اذ العبارة اسم للالفاظ المعبر بها عما في الضمير فالقصد بسوقها حكاية تلك الالفاظ بعينها ومتى قال قال فلان كان بالخيار بين ان يسوق عبارته بلفظها او بمعناها من غير لفظها لكن لا يجوز له تغيير شيء من معاني الفاظه وإلا كان كاذبا وهذا المفتي عبر بقال في الروضة وغير بعض المعنى وفيما يأتي بقوله وعبارة الروضة وغير بعض الالفاظ فوقع في كل من تينك الورطتين فعليه بعد اليوم التحرى فيما ينقله ومعرفة الفرق بين قوله قال فلان كذا وقوله وعبارة فلان كذا قوله بما باع به فلان فرسه صح محله ان علما قدر ما باع به والا لم يصح قوله لكن الذى رأيت في نسخة من القواعد الخ الذى في القواعد انها هو عن الامام ومن نقله عن الرافعى فقد وهم وإنما الرافعى حكى بعض فروع تلك القاعدة عن الامام وعبارة الزركشى عن الامام فيما نحن فيه لو عم في ناحية استعمال الطلاق في ارادة الخلاص والانطلاق ثم أراد الزوج حمل الطلاق في مخاطبة زوجته على معنى التخلص وحل الوثاق لم يقبل منه ذلك والعرف انها يعمل في إزالة الإيهام لاقى تغيير مقتضى الصرائح انتهت كما في النسخة التي رأيتها الآن وليس فيها ما ذكر عنها في كلام هذا الحبيب وهو قوله هذا إذا علم ان الالفاظ أراد غير مقتضى لفظه وأما عند الجهل فيعمل بمقتضى لفظه على أن هذا ليس ملائما لكلام الامام ولا مناسباً لو بل فيه مناقضة له لان فرض كلام الامام كما رأيت في إرادته بالطلاق التخلص ومع ذلك لا يقبل منه فأولى إذا جهلت إرادته وتلك الزيادة قضيتها ان حالة علم الارادة يخالف حالة الجهل

لما فيه من اظهار شعائر الكفر فان مفهوم التقييد بالاظهار أنهم لا يمنعون منه فيما بينهم وقد صرح بذلك جماعات منهم البدر الزركشى (سئل) هل يجوز القيام لاهل الذمة أو يكرهه (فاجاب) بانه ان قام لمودته له حرم والا كرهه (سئل) عن زكاة الفطر هل تؤخذ منهم مضغفة حيث تؤخذ منهم الجزية باسم الزكاة كحملة الاموال التي فيها الزكاة حيث تؤخذ منهم كذلك كما هو قضية قولهم تضعف عليهم الزكاة اذ هو أعم من زكاة المال والبدن أم لا تضعف ولا تؤخذ كما هو قضية أمثلتهم (فاجاب) بانه لا تؤخذ منهم زكاة الفطر لا مضغفة ولا غير مضغفة اذ لو أخذت منهم لما صح إطلاق قولهم انها لا تؤخذ من مال من لاجزية عليه كالصبيان والمجانين والنساء وانما تؤخذ منهم زكاة الاموال وقد بينوها مفصلة (سئل) هل تعقد الجزية لاولاد من شك في أصل دخوله في دين اليهودية أو النصرانية قبل النسخ أو بعده كأولاد من يقن دخوله في أحدهما وشك في وقت دخوله هل كان قبل

وان اللفظ إنما يعمل بمقتضاه عند الجهل فهذا كلام صادر عن عدم التأمل بالكيفية فلنضرب عنه صفحا قوله ثم لا يخفى الخ إنما ياتي ذلك ان قلنا بقبول ارادة ذلك وقد قدمت ما فيه فراجعه قوله من حيث الصيغة فواضح يقال عليه اى وضوح فيه مع ما فيه من الابهام والتحريف الفاحش كما قدمته مبسوطا في الكلام عليه قوله هو صريح في أن الوصية في صورة السؤال الخ هذا عجيب كيف ولا ايمان لذلك فيه فضلا عن الصراحة على ان ذلك هو لفظ السؤال فإى حاجة الى اراء ان كلام ذلك المفتي صريح فيه اولا وقوله او على ما قاله ابواسحق في عطفه هذا ايهام ان ما قاله ابواسحق غير ما قاله مالك رضى الله تعالى عنه وليس كذلك كما علم بما مر قوله في الصيغة الاولى اى في السؤال قوله فهو صحيح يقال عليه ليس كما زعمت بل هو تحريف عنها اى تحريف فما راج عليه من التحريف راج عليه وسبب ذلك عدم التأمل والتحري قوله وقد قدمنا في المقدمة عن الروضة ما يقتضى بطلان هذه الوصية الخ يقال عليه هذا كلام من لم يحط بمدرک البطلان في كلام الروضة ومدرک الصحة في كلام البغوى والخوارزمى ومن تبعوهما وقد قدمت اوائل الكلام على الجواب الثانى الفرق بينهما مبسوطا فراجع له لتعلم منه أن الصواب الذى دل عليه كلامهما أغنى البغوى والخوارزمى الصحة في أوصيت لهم بمثل ميراث أبيهم وان لم يقل لو كان حيا لانه مثل قوله ولا ابن له أوصيت لزيد بمثل نصيب ابن قالوا والتقدير بمثل نصيب ابن لى لو كان حيا وما أحسن قول الخادم قوله فلولم يكن له ابن أولم يكن وارثا لرق أو غيره فالوصية باطلة اه هذا إذا كانت الصيغة بالاضافة فالما قال أوصيت له بمثل نصيب ابن بالتونين ولا ابن له فقى التهذيب والكافى انه يصح وكأنه قال بمثل نصيب ابن لى لو كان وفى نصيب ابنى لا يصح على الاصح اه قوله وإذا بطلت الوصية فيما لو أوصى الخ ربما يفهم منه ان ملحظ البطلان عند حذف مثل لكنه قدم خلافه وبه يبطل كلامه هذا كما هو جلى قوله والفرق بينهما وبين مسألة البغوى الخ يقال عليه زعم ظهور الفرق بينهما ناشى عن عدم فهم كلام البغوى وكلام الروضة وعدم فهم الفرق بينهما الذى قدمته وبين فهم الصحة في قوله ولا ابن له أوصيت بنصيب ابن والتقدير بنصيب ابن لى لو كان كيف يخفى عليه الصحة في قول من مات له ولد ولولده ولد أوصيت لهذا بميراث أبيه مع أن الملحظ فيهما واحد وهو انه لم يضاف في كل منهما الابن المعدوم الموصى بنصيبه اليه ومن ثم اتجه انه لو قال بنصيب ابنى أبيهم بطلت الوصية لانها حينئذ مثل قول من لا ولد له أوصيت له بنصيب ابنى لا متناع التقدير بلو كان مع الاضافة بخلافه مع عدمها كما صرحوا به فيما مر وبهذا يندفع ما حكاه هذا المجيب عن بعض المتأخرين بقوله نعم قال بعض المتأخرين الخ ووجه اندفاعه أن كلام الروضة مفروض كما علمت في أوصيت له بمثل ميراث ابنى ومع هذا الفرض لا يتصور التقدير بلو كان لى ابن كما تقر لان الاضافة تقتضى الوجود والتقدير بلو كان لى ابن يقتضى العدم فينبغي تناقض بخلافه في مثل ميراث ابن فانه لا يمتضى وجودا فلا ينافيه التقدير بلو كان لى ابن فمن ثم قالوا بالصحة هنا نظرا لهذا التقدير وبالبطلان ثم لتعذره فكيف مع ذلك ياتي ذلك البحث فهو بحث غير صحيح ولعله من اجاب فقهاء جهتهم فاننا لم نرد ذلك في الكتب التى عندنا بل كلامهم الذى قررته صريح في رده كما علمت فاحفظ ذلك ولا تغتر بغيره قوله وظاهره الخ هذا البحث مع كونه مردودا ليس ظاهره ذلك كما هو جلى لان كلام الروضة إذا حمل على ما اذا لم يرد ذلك كان مفيدا للبطلان فيما إذا أطلق أو أراد مثل نصيبه مع كونه معدوما وللصحة فيما إذا أراد مثل نصيبه لو كان حيا هذا معنى هذا البحث المردود فكيف مع ذلك يقال وظاهره الخ وقوله بخلاف مسألة البغوى والخوارزمى لا معنى له هنا بل هو مبنى على وهمه السابق كغيره في فهم كلامهما ونقله على غير وجهه كما مر بسطه قوله على ما فهمه من كلام الاصحاب من أن المراد

النسخ أم بعده أولا (فاجاب) بانه تعقد الجزية لم يذكر تغليا لحقن الدم (سئل) عمالو تجار الذمى بالاكل في نهار رمضان أو بشرب الخمر أو حمله هل يجب على المسلم منعه ولو أدى إلى تلف ما تجار به (فاجاب) بانه يجب على المسلم الاكثار على الذمى إذا تجار بشرب الخمر أو حملها ويجوز له منعه من ذلك ولو أدى إلى تلف ما تجار به لم يضمه ولا ينكر عليه في الاكل المذكور ولا منعه منه لاجل عقد الجزية (باب الهدنة)

(سئل) عن جواز عقد الهدنة للذرية من غير تقدير مدة فيه وجهان أيهما اصح (فاجاب) بان اصحهما جوازه كذلك كالمال

(باب الزكاة) (سئل) رضى الله عنه عن رجل وقع منه جمل أو غيره فخاف عليه أن يموت فقال لرجل يا فلان أنحره أو اذبحه ثم ان الرجل نحر الجمل أو ذبح البقرة ثم تبين بعد قطع الحلقوم ان المرى أو بعضه باق فهل يحل الحيوان بهذا النحر أو الذبح أولا وإذا قاتم بتحريمه فهل يضمه الفاعل

اولا (فاجاب) بانه لا يحل الحيوان بهذا النحر او الذبح ويضمنه الفاعل لحظته فهو مقصود (سئل) عن ذبح شاة بسكين كالة فقطعت بعض الواجب قطعه ثم ادركه ذابح آخر بسكين اخرى فاتم بها الذبح قبل ان يرفع الاول يده هل تحل كما ذكره عبدالعزيز الديري في كتابه الدرر وسواء اكان فيها حياة مستقرة قبل ذبح الثاني ام لا (فاجاب) بانه تحل الذبيحة وإن لم يكن فيها عند شروع الثاني في القطع حياة مستقرة (سئل) هل اذارفت يد الذابح قبل تمام الذبح بغير اختياره كاضطراب الدابة او انحلال وثاقها فعاد فوراً واتم الذبح تحل الذبيحة ام لا (فاجاب) نعم تحل (سئل) عن ذبائح اليهود والنصارى في زماننا هل تحل اولاً وهل اذا اخبر طائفة بانهم من بني اسرائيل هل تحل ذبائحهم ام لا (فاجاب) بانه لا تحل لعدم معرفتنا بشرط حلها فان ثبت كون الذابح اسرائيلياً بشهادة عدلين منا واخبار عدد التواتر منهم أن كون أول آبائهم دخل في دينه قبل نسخته وتحريفه أو بينهما وتجنب الحرف حلت (سئل) عن قول المنهاج

الخ حق العبارة المناسبة للمقام على ما فهم فيه وإلا فكلام الاصحاب صريح في اعتبار المائلة في المقدر وجوده بما بعد القسمة لا يقبل تأويلاً (الكلام على الجواب الخامس) قوله ومنهم الشيخان ليس على وفق الاصطلاح ان المراد بالاصحاب المتقدمون وهم اصحاب الاوجه غالباً وضبطوا بالزمان وهم من قبل الاربعمائة ومن عداهم يسمون بالمتأخرين ولا يسمون بالمتقدمين ومن ثم اعترضوا قول المنهاج وأفتى المتأخرون بان منهم ابن سراقه وهو قبل الاربعمائة لاسيما وهو قد نقله عن مشايخه ويوجه هذا الاصطلاح بان بقية أهل القرن الثالث من جملتهم السلف المشهود لهم على لسانه صلى الله عليه وسلم بانهم خير القرون فلما عدوا من السلف وقربوا من عصر المجتهدين وكانت ملكة الاجتهاد فيهم أقوى من غيرهم خصوا تمييزهم على من بعدهم باسم المتقدمين فاحفظ ذلك فانه مهم قوله وهذا المثل الذي ذكره نظير صورة السؤال يقال عليه قد ذكرت انه الذي أطبق عليه الاصحاب وانه في الروضة والعزير فاما الروضة والعزير وفروعهما فلم نر هذا المثل بخصوصه مع الحكم عليه بالسبعين وإن فيه وجها انها بالخمسين فيهما بل ولا في الجواهر مع بسط فروعها واستيعابها لما في أكثر كتب الاصحاب ولا في التوسط والخادم وغيرها من كتب المتأخرين المبسوطة المستوعبة وأما كتب الاصحاب المبسوطة كالحاوي والنهاية والبحر والتعاليق التي على المختصر وغيرها فلم يتيسر لنا الآن الوقوف عليها بل كثير من مبسوطاتهم لم نرها وإنما ننقل عنها بالوسائط بفرض كون هذا المثل بخصوصه في بعضها الذي لم نره الاعتراض متوجه على ذلك المقتضى لانه ذكر انه في الروضة وأصلها وأنهم أطبقوا عليه والحال أنالم نره في كتاب مع الفحص والتقصي عنه وظهور الحق في المسئلة غنى عن هذا المثل وذكره في كلامهم لان حكمه كحكم صورة السؤال معلوم من كلامهم علماً لا يقبل التشكيك فاي حاجة الى ادعاء خلاف الواقع وهو الاطباق الذي اختل بما ذكر قوله وعليه العراقيون هو مانسبه القاضي اليهم وجزم به ابن الصباغ منهم ونقله الماوردي عن الجمهور وصاحب البيان عن الاكثرين والروايين في البحر عن أصحابنا مطلقاً وقال القاضي في تعليقه انه المشهور ولم ينظر النووي الى هذا كله فلم يكشف بترجيحه الصحة كالرافعي بل أشار إلى أن القول بالبطالان وجه غريب كما أفهمه لفظ الروضة وهو وذكرنا فيما اذا قال أوصيت له بنصيب ابني وجهاً انه لا يصح وإنما يصح اذا قال مثل نصيب ابن اه وقوله لورثوه على حق الغير علة ضعيفة جداً ومن ثم لما نقل القاضي حسين فرق أي حنيقة رضى الله تعالى عنه بانه في مثل نصيب ابني جعل له مثل ما للابن ومعناه مثل ما ياخذ ابني وفي نصيب ابني جعل له ما جعله الشرع للابن فلم يجوز كما لو أوصى بملك الابن قال في رده لنا أن الابن يستحق كل المال فقوله نصيب ابني وصية له في الحقيقة بكل المال والشئ الواحد لا يكون لهما فتزاحما فقسم بينهما نصفين وليس كما لو أوصى بملك الغير لان ذلك غير مملوك له في الحال وما أوصى به في مسئلتنا مملوك له في الحال والابن يتلقاه من جهة فاتباع تصرفه فيه قوله وغيرهم أي كالقوراني بل جزم به الاستاذ أبو منصور وجزم به الغزالي ايضاً وصححه القفال والقاضي ونسبه الامام إلى المعترين من الاصحاب والقرضيين قوله بما باع به فلان فرسه أي فانه يصح أي ان علماً قدره كما في عبارة الروضة هنا مع علمه ما ذكره في البيع قوله ويتعين حمله الخ ان اراد رجوع الضمير إلى ما في الروضة ففى التعبير بالتعين نظر بل لو تمسك متمسك باطلاقهم البطلان وان اراد لكان له وجه لما تقدمته عن الخادم وغيره في الكلام على الجواب الرابع وحاصله انه حيث اضاف الابن اليه ولا ابن له موجود لم يمكن فيه التقدير لمناقضته للاضافة كما مر مبسوطاً حيث لم يصفه اليه كما وصيت بنصيب ابن صحت لقبول التقدير لو كان موجوداً او وارثاً فان هذا التفريع انما يناسب قول الروضة ولو لم يكن له ابن او لم يكن وارثاً والحاصل ان

ويحل الاصطياد بجوارح
السباع والطير ككلب
وفهد وباز وشاهين بشرط
كونها معلبة بان تنزجر
جارحة السباع بجزر
صاحبها وتسترسل بارساله
وتمسك الصيد ولا تأكل
منه شرطان أو شرط
واحد ويكون الشرط
الرابع هو قول المنهاج
بعد ويشترط تكرار هذه
الامور فان قلتم بان تمسك
الصيد بشرط وعدم الأكل
منه شرط آخر فكيف
يأتي قول المصحح ان
الامام اشترط امر اخامسا
وهو انطلاقها باطلاق
صاحبها إنما يكون هذا
على ذلك سادسا لا خامسا
وأيا ما كان فهذا نقله
المصحح عن الامام ما للفرق
بينه وبين ما في المنهاج
فان حقيقة الارسال
الاذهاب والاسترسال
الرواح والذهاب وذلك
بعينه هو حقيقة الاطلاق
والانطلاق يدل على ذلك
ان المصحح قال فلوان طاعت
بنفسها لم تكن متعلقة قال
الزركشي وهو ظاهر قول
المنهاج ولو استرسل كلب
بنفسه فقتل لم يحل فاستدل
الزركشي على حكم مسألة
الانطلاق بقول المنهاج
استرسل كلب بنفسه
فاقتضى أن الانطلاق غير
الاسترسال فالمسألة مكررة

الذي استفيد من مجموع عبارة الشيخين والبعوى وغيره أنه متى قال بمثل نصيب أو بنصيب ابني
ولا ابن له وارث بطل مطلقا أو ابن بالتبوين صح مطلقا وقد قال الاذرعى في التوسط بعد قول الروضة
ولو أوصى بمثل نصيب ابنه ولو لم يكن له ابن أو لم يكن وارثا لرق أو غيره فالوصية باطله فقلت ولا أر
فيه خلافا وفي النفس من اطلاق البطلان شيء وقد يقال انه موص بمثل نصيب ابن لو كان أو كان
من به مانع وارثا وقد يحل كثير من الناس حرمان الرقيق أو القاتل فيرصى بمثل نصيبه ظانا
ورائته اه فتأمل قوله وفي النفس الخ وقوله وقد يقال الخ تعلم بهما أن المعول عليه إنما هو
اطلاق الاصحاب وإن أمكن ان يقال أبداه الاذرعى كما هو ظاهر للمتمامل قوله فلا شك فيه ما في
قوله ويتعين بل فيه ظن بعدم صحة الوصية تمسكا بكلامهم فضلا عن شك والارادة إنما يحمل بها
كما مر مبسوطا في الكلام على الجواب الثالث حيث لم يكن في اللفظ ما يناهيا وقد علمت بما مر في
الكلام على الجواب الرابع أنه حيث أضاف الابن اليه نافاه ذلك التقدير كما يصرح به قول الخادم
بعد كلام الروضة المذكورة هذا اذا كانت الصيغة بالاضافة فاما لو قال أوصيت له بمثل نصيب ابن
بالتبوين ولا ابن له ففي التهذيب والكافي أنه يصح وكأنه قال بمثل نصيب ابن لي لو كان وفي
نصيب ابني لا يصح هذا التقدير على الاصح اه فعلم منه ان هذا التقدير انما يتأتى مع عدم الاضافة
لامع وجودها وظاهر كلامه ككلامهم انه لا فرق في البطلان بين قوله بنصيب ابني فقط أو ابني الميت
وفي الصحة بين ابن أو ابن ميت وفي الفرق بين ابن الميت وابن ميت نظر ظاهر لان الاضافة اليه انما
تتأني تقدير الوجود من أصله لا تقدير الحياة لان اللغة والعرف يقتضيان صحة اضافة ابنه الميت اليه
فليس فيها منافاة لتقدير لو كان حيا فتأمل قوله ومن شواهد ما وصى بنصيب ابنه ولم يذكر المثل
في كون هذا من شواهد التعيين الذي ذكره نظر أي نظر لان هذا ليس في اللفظ ما يدل على
إحالة ذلك التقدير بل فيه ما يدل على تعيينه كما علم بما مر في الاحتجاج على أبي حنيفة رضى الله
تعالى عنه وأما في أوصيت بمثل نصيب ابني ولا ابن له فقيه ما يحل تقدير لو كان موجودا وهو
الاضافة اليه كما مر تصريحهم به قوله وهو حسن فيه نظر لما في الكلام على الجواب الثاني ان
العرف الخاص لا يعمل به في تخصيص اللغة ولا العرف العام وكلاهما هنا يقتضى ان الاضافة اليه
تحيل التقدير بلو كان موجودا فلم يعمل بالعرف الخاص فيه سيما مع قول الامام السابق ان العام
انما يعمل به في إزالة الابهام لا في تغيير مقتضى الصرائح وكلام الروضة وغيره لا يفيد ان أوصيت
بنصيب ابني ولا ابن له صريح في البطلان بمقتضى الوضع لا العرف فلا يؤثر فيه العرف نعم ان
أراد ابنا كابني نحو ما قدمته في ابني الميت كان قريبا لان اللغة والعرف لا يناهيا نه ومع ذلك ظاهر
كلام المتأخرين كفاية أن المعتمد اطلاق الاصحاب البطلان وكم من مسألة المعتمد فيها اطلاقهم وإن
كان في بعض جزئياتها نظر بل أنظار واضحة فليس اعتماد ذلك يبدع في المذهب قوله يتخرج على
ما قدمناه الخ ليس هذا التخريج بصحيح لوضوح الفرق بين مسألة الروضة ومسألة السؤال لان
صورتهما التي ذكرها أوصيت لاولاد ابني بمثل ميراث ابيهم وصوره الروضة أوصيت له بمثل ميراث
ابني الميت وشتان ما بينهما ان احطت بما مر ان سبب البطلان في كلام الروضة الاضافة اليه في المشبه
به الحياة لتقدير وجوده او حياته كما مر مبسوطا وهذا ليس موجودا هنا لان اباهم المشبه به لم يضافه
اليه فلم يكن هنا موجب للبطلان بوجه وقد مر في صورة السؤال انه قال بمثل ميراث ابيهم لو كان حيا
وهذه لا نزاع فيها فان قلت الاضافة اليه في اولاد ابني مثلها وفي نصيب ابني قلت ممنوع وكان هذا
هو سبب الالتباس لان قوله أوصيت لاولاد ابني صحيح الظاهر لا يحتاج إلى تقدير اتفاقا وانما الاشكال
في مثل ميراث ابني مع فقدته فهذا هو الذي ليس بصحيح الظاهر والتقدير لما مر فتأمل ذلك تعلم ان الوجه

على ذلك والقصد شفاء الغليل من ذلك (فاجاب) بان قول المنهاج ويمسك الصيد ولا يأكل منه أفاد به شرطين أولهما انه يمسك الصيد ولا يخيه يذهب به وثانيهما أن لا يأكل منه وأما قوله بعد ذلك ويشترط تكرار هذه الأمور بحيث لا يظن تأدب الجارحة فينبى به وقت اعتبار هذه الأمور وقد علم أن ما ذكره الامام خامس لا سادس والشروط الاربعة المذكورة في المنهاج شروط معللة ويشترط الجارحة معللة ويشترط أمر خامس في حل ما اصطادته المعللة أن لا تنطلق بنفسها فلو انطلقت بنفسها فقتلت صيد لم يحل ذلك الصيد فالخامس شرط الحل لا تعلمها وقوله لم تكن معللة يعنى لم يحل ذلك الصيد لأنها خرجت عن كونها معللة بدليل قول المنهاج ولو استرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل (سئل) عن قول الروضة في هذا الباب فرع إذا رمى طير الماء إن كان على وجه الماء فاصابه ومات حل والماء له كالارض وإن كان خارج الماء وقع فيه بعد إصا به السهم ففي حله وجهان ذكرهما في الحاوى وقطع في التهذيب بالتحريم وفي شرح مختصر الجويني

صحته أو صيت لا ولاد انبى بمثل ميراث أبيهم وإن لم يقل لو كان حيا نظير ما مر عن البغوى وغيره نعم إن قال بمثل ميراث أبيهم انبى الميت مكن أن يقال فيه بالطلاق وإن أمكن الفرق بينه وبين ابني الميت قوله فيتخرج أيضا على هذا قد علمت بما تقرر منع التخرج في هذا أيضا قوله وهو انه كناية في الوصية هو كذلك كما بسطت الكلام فيه في الكلام على الجواب الثالث قوله فيظهر ان الحكم كما ذكره مالك فيه نظر كما مر بيانه مبسوطا بشواهد في الكلام على الجواب الثاني وقد مر عن الامام أن ما ذكره أبو اسحق الموافق للمالك رضى الله تعالى عنه مختل جدا من جهة اللفظ ففيه تصريح بان اللفظ لا يحتمله إلا بتجاوز بعيد وذلك غير معتبر عندهم لانهم إنما يعولون على القصد إن احتمله اللفظ احتمالا قريبا كما يعلم من سبر كلامهم وسيأتى قريبا تصريحهم به فاندفع قول هذا المجيب ووجه ذلك الخ ووجه اندفاعه أنه لا يكفي ادعاء كون التجوز سائغا فحسب بل لابد مع ذلك من كونه قريبا ففهمه من اللفظ وما ذكره مالك ليس كذلك كما علمته من قول الامام المذكور قوله ألا ترى في الاستدلال بذلك نظر بل لا يصح أنه إذا تلفظ بذلك في الوصية انتقل من لفظ صريح في مدلوله إلى لفظ صريح في مدلول آخر فوجب اعتباره لما مر أن المدار في الوصايا ونحوها إنما هو على الالفاظ ومؤدياتها وأما حيث اتى باللفظ الصريح في شيء وقصد به خلاف ذلك الصريح فانه لا يقبل لما تقرر أن المدار هنا على الالفاظ ومدلولاتها الموضوعية هي لها ما أمكن فأتضح انه لا جامع بين التلفظ بما قاله مالك وقصده من اللفظ الدال وضعا عند أئمتنا على خلافه فتأمل قوله ويؤيده الخ هذا الذي ذكره إنما يؤيد ما بعد قوله ألا ترى من التصريح بذلك المعنى وقد علمت انه إذا ذكر ذلك لا نزاع في اعتباره كما هو واضح فلا يحتاج إلى مؤيد بما ذكره وأما مسألة اعتبار مجرد القصد التي هي محل النزاع فلم يذكر لها مؤيدا وقوله وما ذكره الماوردى والبندنجي هو ما اعتبره مالك هذا عجيب منك لأن ما ذكره الماوردى حكى فيه الاجماع فكيف يخص بمالك ويقال انه الذي اعتبره مالك وأيضا فحل كلام مالك وغيره فيما إذا لم يصرح في نفس الوصية بالمعنى السابق فمالك رضى الله تعالى عنه يرى أن لفظه موضوع لتنزيله منزلة المشبه به من غير زيادة مطلقا والشافعي رحمه الله تعالى يرى أنه موضوع لتنزيله منزلته مع اعتبار الزيادة كما مر فحل اختلافها إنما هو عند عدم التصريح من الموصى بشيء من ذلك وحينئذ فكيف يدعى أن ما ذكره الماوردى والبندنجي المصرح فيه الموصى بما هو صريح فيما ذكره هو ما اعتبره مالك ما هذا من هذا المجيب الاتساع غير مرضى وقوله عقبه لكنه الخ لا ينفعه في رد الاعتراض عليه لأن به يبطل قوله أن ما ذكره هو عين ما اعتبره مالك لانهما إذا كانا لا يعتبر انه الا عند التصريح به وهو يعتبره عند عدم التصريح به فأى اتحاد بين المقاتين حتى يقال ان إحداها عين الاخرى قوله بالنسبة لحل اللفظ عليه الخ هذه العبارة لا تلائم ما قبلها لأن ماوجب اعتباره عند التصريح به هو اللفظ الدال على ذلك المعنى المعتبر وأي لفظ آخر يلقى حتى يقال بالنسبة لحل اللفظ عليه فان جعلت ما للمعنى المعتبر والتقدير ان المعنى الذي يجب اعتباره عند التصريح به لم يصح قوله بالنسبة لحل اللفظ عليه لكون اللفظ محتملا لانه اذا فرض أو لا التصريح به كيف يفرض ثانيا أن اللفظ محتمل له فلم أن قوله بالنسبة الخ غير صحيح على كل من التقديرين ثم ادعاه هذه القاعدة وهي أن كل ماوجب اعتباره عند التصريح به يجب اعتباره عند قصده سببه الغفلة عن قولهم كل ما لو ظهر في عقد أبطله بكرة قصده عند ذلك العقد كالتكاح بقصد أن يطلق والبيع بقصد الحيلة وما يبطل بحته السابق وقاعدته هذه قول البغوى في تهذيبه كل لفظ إذا وصل به لفظ آخر وقبل في الظاهر اذا نواه لا يقبل في الظاهر ومن مثل ذلك أن تقول أنت طالق قاصدا ان دخلت الدار لا يفيد ظاهرا مع أن اللفظ يحتمله أو متلفظا به قبل وأجرى الغزالي وغيره ما ذكره البغوى في كل ما أحوج الى تقييده الملقوظ به بقيد

زائد ومن ثم قال في الوسيط لو ذكر لفظا ونوى معه أمرا لو صرح به لا ينتظم مع المذكور ففي تأثيره وجهان والاقيس أنه لا يؤثر اه فتأمل ذلك تعلم به رد ذلك البحث وبطلان تلك القاعدة وقوله وأمثله في كلام الأصحاب لا تخفى وما يبطئها أيضا قولهم اللفظ الصادر من المكلف إذا عرف مدلوله في اللغة أو العرف لم يجز العدول عنه إلا بأمور منها أن ينوى المتكلم به غير مدلوله ويكون اللفظ محتملا لما نواه ففي بعض المواضع قد يقبل قوله وفي بعضها قد لا يقبل بحسب قربه من اللفظ وبعده وفي فتاوى القاضى حسين حلف لا يتزوج النساء ثم قال أردت واحدة معينة أو ثنتين لم يقبل لوجود لفظ الجمع وما نحن فيه من المواضع التي لا يقبل فيها قصد ما مر عن مالك لبعده من اللفظ كما مر التصريح به عن الامام ومن كلامهم الشاهد لما نحن فيه الصريح يعمل بنفسه ولا تقبل إرادة غيره به والمحتمل يرجع فيه إلى إرادة اللفظ ومرادهم بالاحتمال المذكور المحتمل لمعان على السواء بدليل قول الامام الالفاظ ثلاثة نص لا يقبل التاويل وظاهر يقبله ومحتمل يتردد بين معان لا يظهر اختصاصه بواحد منها فالنص لا يحصى عنه والظاهر يعمل به على حكم ظهوره فان ادعى الالفاظ تاويلا ففيه تفصيل يطول في المذهب والمحتمل لا بد من مراجعة صاحب اللفظ اه ملخصا ومن الظاهر الذي لا يقبل تاويله قوله هذا أخى ثم قال أردت إخوة الرضاع لا يقبل على الأصح أو أخوة الاسلام لا يقبل قطعا ولو قال غصبت داره وقال أردت دائرة الشمس والقمر لم يقبل على الصحيح في زوائد الروضة عن الشاشي فاذا لم تقبل الارادة في هذه المسائل ففي مسئلتنا بالمساواة بل بالاولى قوله وقد رأيت لبعض فضلاء الدين الخ هذا البحث بتقدير تسليمه لا يشهد له لوضوح الفرق بينه وبين مسئلته لان لفظ الجيران مفعول على القريب والبعيد بالتواطىء أو التشكيك وكل منهما يؤثر فيه النية ومن ثم كان المشترك يحمل على جميع معانيه ما لم يخصه المتكلم باحدها وأما ما نحن فيه فهو من اللفظ الموضوع لجزئى مخصوص فلا تقبل إرادة صرفه عنه وما أحسن قول الامام الصريح ما يتكرر على الشيوع اما في عرف الشرع أو في عرف اللسان وإذا حصل ذلك لزم إجراء اللفظ على ظاهره ولا يقبل العدول عن موجب الظاهر في الظاهر اه فان قلت لم أثرت النية في تخصيص العام في مسألة الجيران ولم تؤثر في لفظ النساء فيما مر آنفا عن القاضى حسين قلت لان تخصيص العام لا يبطئه إذ الأصح أن العام المخصوص حجة فيما عدا ما خرج منه ولو عملنا بالنية في مسألة القاضى لا بطلنا الجمعية من أصلها فتأمل اه فان قلت اتفق أصحابنا على أن الضعف هو الشيء ومثله فاذا أوصى له بضعف نصيب ابنه كانت وصية بالثلثين وقال مالك وغيره هو المثل وذكر الأذرعى كلاما ثم قال ويؤخذ منه انه لو كان الموصى عن يرى أن الضعف المثل فقط أعطى مثل نصيب الابن فقط وليس يبعد ولا يكاد يعدم له شاهد أو شواهد من كلامهم أن المرجع في الوصية إلى العرف فهذا يؤيد ما قاله هذا المفتى وغيره من المفتين السابقين أنه يعمل بإرادة الموصى فيما مر وما قاله مالك رضى الله تعالى عنه قلت لا تأيد في ذلك لان الضعف لفظ مشترك في اللغة بين الشيء ومثله وبين المثل كما نقله أبو اسحق النحوى ثم نقل أن العرف العام خصه بالمعنى الاول وبذلك صرح الازهرى أيضا في كلامه على المختصر فقال إنه بالمعنى الاول هو المعروف بين الناس وأما من جهة اللغة فهو المثل فم فوقه إلى عشرة أمثاله واكثر وادناه المثل اه وإذا تقرر ذلك اتضح انه ليس نظير مسئلتنا لانه لا اشتراك لغة أثر فيه القصد ولتخصيص العرف العام له بالاول حمل عليه عند الإطلاق وإن خالف قاعدة الشافعى رضى الله تعالى عنه من الاخذ بالاقول فالحاصل أن فيه اعتبارين من حيث اللغة والعرف العام فلا يقاس به ما فيه اعتبار واحد وهو ما مر عن أولئك المفتين فتأمل ذلك واحفظه قوله فان قلت كيف يحمل اللفظ عند الإطلاق الخ لا يحتاج إلى هذا السؤال

الصورتان فيما إذا كان الرامى في البر أو البحر أو أعم من ذلك وقوله بعد فلو كان الطائر في هواء البحر قال في المذهب إن كان الرامى في البر لم يحل وإن كان في سفينة في البحر حل اه هل هذا القيد لما تقدم فإن القسمة العقلية تقتضى أربع صور أن يكون الرامى في البحر والطير فيه أو كلاهما في البر أو أحدهما هو صادق بصورتين يبينوا ذلك (فاجاب) بأن صورتين الاولين لا فرق فيهما بين كون الرامى في البحر أو البر وقد علم ما ذكرته الحكم في الصورة المذكورة (سئل) عن ذبح ذبيحة فزال رأسها هل تحل أولا (فاجاب) بأنها تحل (سئل) عن بقرة خرج من فرجها بعض الجنين فذبحه شخص هل يحل أولا (فاجاب) بأنه يحل الجنين المذكور (سئل) عما لو أخرج السبع حشوة الشاة وأبأنها وذبحت وفيها حياة مستقرة هل يحل أكلها أم لا وما الحياة المستقرة (فاجاب) بأنه تحل الشاة المذكورة والحياة المستقرة في المذكورة تعرف بالبصار والحركة الاختياريين

(سئل) الغالب في هذا الزمان قطع آية غم الضان من طرفها واكثر الناس يظن ان الآلية تكبر بذلك فهل تجزى التضحية بما هو كذلك سواء أ كان المقطوع ينسحب على الارض ام لا كبرت به الآلية أم لا (فاجاب) بانه تجزى التضحية بمقطوع طرف الآلية لانه جزء يسير عرفا من عضو كبير لاسما وهم وانما يفعلون ذلك لاجل كبر الآلية فهو كقطع البيضتين (سئل) هل تتادى سنة التضحية عن جماعة سكراني بيت وليس بينهم قرابة بتضحية واحد منهم (فاجاب) نعم تتادى وقال بعض المناخرين يشبه أن يكون في حق من في نفقته منهم (سئل) هل يؤخذ من قولهم يوكل مسلما في الذبح والنية أنه لا يوكل مسلما في النية وآخر في الذبح كما قاله بعض شراح الارشاد أم لا (فاجاب) بانه يجوز أن يوكل في النية مسلما ميزا ويوكل في الذبح غيره كالوكل في الذبح ونوى هو فقولهم المذكور تمثيل لا تقيد اذ لا يظهر فرق بين تفويضهما وتفويض النية فقط فان القاعدة أن ماتمكن الشخص من فعله

والجواب مع تصريحهم به على وجه أوضح وأتم من هذا حيث قالوا اللفظ الصادر من المكلف إذا عرف مدلوله في اللغة أو العرف إلى آخر ما قدمته قريبا فراجعته تعلم به ما في كلام هذا المفتي وقوله ولو على تجوز مر رده من كلامهم وانه لا بد من قرب ذلك الاحتمال حتى تقبل ارادته قوله ما لم يقصد انتفاع المقيم أو المجتاز انما قبل قصده لأن اسراج الكنيسة محتمل لذلك ولما قبله على السواء لانه مطلق في الأحوال فآثر فيه القصد لذلك وحيث ذلك فليس هذا مشاهبا لصورة السؤال بوجه ولا مؤيدا لقوله قبله ولو على تجوز لما تقرر أنه محتمل لكل من تلك الأحوال على السواء قوله ما لم يقصد تمليك هذا وما بعده من المطلق في الأحوال أيضا فيأتي فيه ما مر في الاسراج قوله الا إن اراده انما قبل هنا لان فيه تغليظا على نفسه وما هو كذلك يقبل فيه وان بعد احتماله من اللفظ كما علم من قول الصيدلاني من فسر اللفظ بغير ما يقتضيه ظاهره ينظر فيه فان كان ذلك عليه قبل لانه غلط على نفسه وإن كان له لا عليه قبل باطنا لا ظاهرا ان اتصل بحق آدمي اه ملخصا قوله ولو قال هذا المال الخ انما قبلت ارادته ما ذكر في هذه المسائل لنحو ما سبق من أن اللفظ يحتمل ما أراده فيها احتمالا قريبا فلا شاهد في شيء منها لما أطلقه من القبول مع بعد الاحتمال قوله سمعت الدعوى مبنى هو وما بعده على تأثير ذلك القصد وقوله وقد علمت ما في ذلك قوله على نفى العلم هو ما نقله الشيخان في صورة ما لو أوصى بجزء مثلا عن الأكرين ولم يفصلا بين أن يدعى علم الوارث بارادة الاكثر وأن لا لكن صرح القاضي حسين وغيره بأن شرط سماع دعواه ادعاؤه ذلك والمعتمد الاول قوله فقلنا ان المعنى هم على ميراث أبيهم لو كان حيا في هذا نظر ان اراد أنه تقدير لما في السؤال وهو الظاهر وذلك ان هذا هو عين لفظ السؤال فكيف يقال انه تقدير له وان هذا التقدير هو السبب لتصحيح الوصية قوله فظاهر أن الوصية بنصف المال هذه العبارة انما تقال كما لا يخفى على من مارس عبارتهم في بحث يفهم من كلام الاصحاب فهما واضحا لا فيما هو منصوص لهم وقد صرحوا بذلك فلا يحتاج ان يقال فيه هذه العبارة الموهمة ان ذلك بحث من هذا المفتي قوله فجوابه أن الظاهر أن الاعتبار في ذلك بحالة الموت هو كما ذكره كما بسطت الكلام فيه في أوائل جوابي مع البلقيني المعتبر في مثل هذا حالة الوصية فراجعته حتى تعلم الحق في ذلك قوله وعليه فيستحق الموصى لهم في الصورة التي ذكرها السائل ربع التركة هذا منه ان أراد بقوله واحد من اعمامهم أحد المذكور كما هو صريح اللفظ تناقض لانه اذا اعتبر عددهم عند الموت صارت صورة المسئلة هي قوله السابق فان قلت فما اللفظ الذي اذا تلفظ به الموصى الخ فيين ثم انه في ابن وبنت وأولاد ابن أوصى لهم بمثل نصيب عمهم أن لهم الخمسين ثم ذكر هنا على الاثر في هذه بعينها أن لهم الربع ووجه كون هذه الصورة هي تلك بعينها أنها مفروضة في ثلاثة بنين وبنت وأولاد ابن ميت أوصى لهم بمثل نصيب أحد اعمامهم ثم مات ابنان في حياة أبيهم الموصى فاذا اعتبرنا حالة الموت فهو لم يمت الا عن ابن وبنت وأولاد ابن أوصى لهم بمثل نصيب عمهم الموجود وهذه الصورة هي عين تلك التي قدم فيها في عين هذا التصوير أن لهم خمسي التركة وهذا هو الصواب الذي يصرح به كلامهم فقوله هنا ان لهم ربع التركة غلط فان قلت فان اعتبرنا هنا حالة الوصية ما الذي يكون لأولاد الابن الموصى لهم بمثل نصيب أحد اعمامهم قلت يكون لهم التسعان لان مسائلهم من سبعة يزداد عليها مثل نصيب اجدهم وهو سهران وإن اراد باحد اعمامهم ما يشمل عمتهم صح ما قاله لكن من أي قاعدة أخذ حمل قول الموصى واحد من اعمامهم على ما يشمل الانثى فان احتج بالتغليب فهو نوع من المجاز وهو لا يجوز الحمل عليه عند الاخلاق العارية عن القرينة بل وإن احتج بها هنا كما علم مما مر في تقرير أنه لا يعتبر هنا قصد ولا عرف خاص فان قلت الحامل له

على ذلك الحمل قول الروضة وغيرها لو أوصى لزيد بمثل نصيب أحد ورثته أعطى مثل أقلهم نصيبا ثم قال فاذا كان له ابن وبنت فالوصية بالربع قلت إن كان ذلك هو الحامل له على ما ذكره فهو غفلة عن التصويرين لانه هنا عبر بأقلهم فتناول البنت دون الابن وفي مسئلتنا عبر بالاعمام وهو انما يتناول الذكور دون الاناث فان قلت قد يستدل لما قاله بقولهم لو أوصى من له ثلاث بنات ولم يات بلفظ أخوة ولا بنوة كان لفظه صادقا على كل فنزله على الأقل وهو نصيب بنت من الثلاثة لصديق لفظه عليها وعود ضميرهم على الجمع الشامل لذكور واثاث شائع لا يحتاج لقرينة وأما اذا كان هناك عمة وأعمام فخص الاعمام بقوله بمثل نصيب واحد من أعمامه فالقول بحمله على العمة بعيد جدا مع أنه لا دليل عليه بل الدليل على خلافه وهو أن الوصف بكونه واحدا من الاعمام صريح في أن المراد الذكور لا ما يعهم والآتي فان قلت قد يدل له قول الرافعي لو كان له ابن وبنت ابن وأخ وأوصى بمثل نصيب أحد ولديه كانت الوصية بالسبع قلت لا دليل فيه لان ولد الولد يسمى ولدا حقيقة وعلى مقابله وأنه لا يحمل عليه عند الاطلاق فهنا قرينة ظاهرة وهي الثانية ومن ثم لما ذكر الرافعي ما مر قال بعد كلام في وقوع اسم الولد على ولد الولد خلاف سبق في الوقف فان وقع عليهما فالتمثيل ظاهر وإلا فالمنع انما هو عند الاطلاق فاما هنا فالثانية في قوله أحد ولدي قرينة تبين إرادتهما جميعا اه وهذا منه رحمه الله تعالى مؤيد لما ذكرته ان الاعمام لا يشملون العمة في هذا الباب الا بقرينة ظاهرة تدل عليه لان ولد الولد اذا احتاج شمول الولد له هنا الى قرينة مع أنه يطلق عليه كثيرا بل حقيقة على الاصح في بعض الابواب كالحجب وغيره فما بالك بالعم فالحق أنه لا يشمل العمة الا بقرينة واضحة تدل على شمولها ولا قرينة هنا كذلك فكان الحق في تلك الصورة الذي دل عليه كلامهم كما هو واضح بادنى تأمل ان لاولاد الابن الحسين لا الربع وفقنا الله سبحانه وتعالى أجمعين لا يضاح الحق واتباعه وخلصنا من دسائس نفوسنا الحاملة على التورط في هوة الباطل وابتداعه ويسر لنا من غير عائق ولا مانع الدأب في تحقيق العلوم الذي هو أفضل الاعمال وأخذ بنواصينا إلى أن ننظم في سلك المتقدمين من أهل الكمال وأبقى من حملة العلم في كل إقليم جمعا جمعا وأنحفهم من قربه وهيبته وقيامهم بحقوق ربوبيته بما يحصل به على أيديهم الهداية لتبعيم عربا كانوا أو عجماء وأقبل بقلوب خلقه اليهم حتى يعولوا في كشف المعضلات والنوائب عليهم وأخرج من نفوسهم الضغائن التي تقطع عن الوصول إلى خلافة الرسل الكرام التي هي أعلى المقامات في هذه الدار ودار السلام وألحقنا بهم في ذلك انه الكفيل بكل خير في سائر الأحوال والمسالك لا إله غيره ولا مأمول الا بره وخيره فضرعة اليه باكمل انبيائه واسطة عقد اصفيائه ان يعصني من الخطأ والخطأ ومن الزيف والزلل وان يعفو عما اقترفت من الذنوب وما حوت من العيوب انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم (وسئل) نفع الله تعالى به هل يجوز للوصي في تفريق نحو الكفارة صرفها لاهل المكفر بعد موته لأن تهمة دفع النفقة عن نفسه قد زالت بالموت او لا يجوز ذلك لأن الوصي لا يجوز له الدفع الا لمن يتمكن الموصى من الدفع اليه وهو الآن غير متمكن من ذلك (فاجاب) بقوله الظاهر انه لا يجوز للوصي صرف كفارة الميت لممونه لانه نائب عن الميت فاعطى حكمه وايضا فما يصرف منه تركة وهي ملك للورثة وان فرض انه عينه للصرف منه إذ لا يخرج عن ملك الورثة إلا بصرفه لاقبله فكيف يصرف له من ملكه وبهذا يعلم أن ذلك لا يختص بالممونه بل سائر الورثة كذلك ولولم يرث الممونه لكونه قاتلا فهل يجوز الصرف اليه نظرا للمعنى الثاني اولا نظرا للمعنى الاول كل محتمل والثاني اقرب الى اطلاقهم فهو الاوجه نظرا الى ان الوصي نائب الميت فان قلت العلة في منع صرف الميت في حياته لممونه دفع المونة عن نفسه وهو

جاز أن يوكل فيه من يتمكن من مباشرته لنفسه (سئل) عن الغنى إذا أهدى اليه شيء من الاضحية هل يجوز أن يطعم زوجته منه وأولاده أم يخص به نفسه كما يشعر به تعبیرهم بالاكل والاطعام وهل قول بعض المتأخرين ان ظاهر كلام الشيخين منع الاغنياء من إيثار غيرهم وهو بعيد ظاهر لعدم الايثار في الاولاد وغيرهم أم لا (فاجاب) بانه يجوز أن يطعم منه زوجته وأولاده ونحوهم لان اطعامه فيها تملك له لتصريحهم بجواز الاهداء من أضحية التطوع للاغنياء وهو يقيد الملك فالمراد بقولهم لا يجوز تملك الاغنياء شيئا منها أنه لا يملكهم ذلك ليتصرفوا فيه بالبيع ونحوه كما نبه عليه جماعة من المتأخرين وعبارة الوجيز ولا يجوز تملك الاغنياء للبيع اه وذهب بعض المتأخرين الى أن الاهداء اليهم آتاحة لا ملك فيه للهدى اليه ولا للهدى (سئل) هل يجوز نقل الاضحية عن بلد التضحية أم لا (فاجاب) بانه لا يجوز نقلها ولو أضحية تطوع بل يتعين فقراء بلدها لان اطعامهم تمتد اليها لكونها

منتف في صرف الوصي اذ لا مؤنة على الميت تدفع عنه حيث ذكركان ينبغي جواز صرفه لمومن غير وارث
لنحو حجه بأقرب منه كجد عال وفرع سافل قلت تنزيلهم الوصي منزلة الميت في جواز الصرف
لما لزم الميت يقتضي تقييده بما كان يتقيد به الميت في الصرف لانه نائبه سواء أوجد المعنى الذي منع
الميت لاجله أم لا لما تقرر أن الملحوظ في الجواز النيابة عن الميت والنائب المتقيد تصرفه بكونه على جهة
النيابة لا يتوقف على وجود المعنى الموجود في المستتاب عنه فتامله (وسئل) عن روى خبر من
لم يوص لم يؤذن له في الكسب مع الموتى قبل يارسول الله وهل تتكلم الموتى قال نعم ويتزاوون (فاجاب)
بقوله أخرجه الشيخ ابن حبان (وسئل) عن أوصى لغيره بمنافع نخلة مثلا فهاهي منفعة النخلة هل هو
كرمها وليقها والاستغلال بظلمها ونحو ذلك أريدخل في ذلك الثمرة والليف ككسب العبد أو لا يدخل
ذلك فاجاب بعضهم بما حاصله عدم دخول نحو الثمر بمجرد ما ذكر وأن النخلة لا منفعة لها
الا نحو الاستغلال والتجفيف وربط الدواب بها وعلى ذلك تحمل المنفعة الموصى بها واعترض عليه
آخر وأجاب بما حاصله ان اطلاق المنفعة يشمل جميع الفوائد كالثمره والكرم والليف ونحوها بالنسبة
الى النخلة واللبن والصوف ونحوهما بالنسبة الى الماشية مستشهد بان الموصى له بمنفعة العبد يملك أجرة
حرفته لانها أبدال منفعة ويملك أيضا مهر الجارية على خلاف فيه وأطال في الرد على الاول ثم أجاب
الاول ثانيا بما حاصله تقرر جوابه الاول والرد على المعترض المجيب الثاني ومستشهد بان الوصية بالمنفعة
انما تطلق على ما يرد عليه عقد الاجارة وهو نحو الاستغلال بظلمها كما اقتضاه كلام الاصحاب تصريحاً
وتلويحاً وأدل دليل على ذلك اقتصارهم على دخول الكسب والمهر لا غيرها من الثمر واللبن وغير ذلك
بما لا يخفى وانما قالوا بدخول نحو الكسب لانه بدل المنفعة مع ما في ذلك من الخلاف ولو كان غيرها
داخلاً كالثمر واللبن لوجب على المتعقب ان ينص عليه وأطال في الرد على المعترض المجيب الثاني
فتفضلوا سيدي بالجواب الشافي فان قلتم بما قاله الاول فتفضلوا ببيان دليله والرد لما استشهد به الاول
أنا بكم الله سبحانه وتعالى الجنة بمنه وكرمه آمين (فاجاب) بقوله الذي يصرح به كلامهم أن نحو الثمرة
واللبن لا يدخل في الوصية بالمنفعة وما يصرح بذلك أمور منها ما في تدريب البلقين ان نحو الثمرة لا يدخل
في مطلق الوصية بعين نحو الشجرة بكل حال فاذا كانت الوصية بالاصل نفسه لا يدخل فيها نحو الثمرة فما
بالك بالوصية بالمنفعة فان قلت ما في التدريب مرجوح قلت هو مع كونه مرجوحاً بدل لما قلناه
اذ لا وجه له الا النظر الى ان لفظ نحو الشجرة لا يتناول نحو ثمرتها لان نحو الثمرة عين أخرى لا يشملها
لفظ الشجرة ولا تقاس الوصية بنحو البيع لضعفها عن الاستتباع بخلافه واذا جرى هذا من البلقين
في هذه الصورة فقال بعدم دخول نحو الثمرة لما ذكرته لزم بالضرورة انه قائل في الوصية بالمنفعة
انها لا تشمل نحو الثمرة ولا يلزم من ضعف كلامه في الاول ضعفه هنا لوضوح فرقان ما بين الصورتين
فان الوصية بالعين أقوى من الوصية بالمنفعة ومنها قول الجواهر في الوصية باستحمله هذه الجارية
أو البهيمة في هذا العام أو أبدا وجهان أحدهما أنها تصح كما تصح بالمنافع ثم قالوا وفي الوصية بما
سيحدث من الثمار طريقتان أحدهما القطع بالصحة وأصحهما أنه على الوجهين في الحمل سواء أوصى
بثمرتها هذا العام أو كل عام اه فقي قوله كما تصح بالمنافع التصريح بان نحو الحمل والثر ليس من الوصية
بالمنافع والا بان كان داخلاً في الوصية بالمنافع لزم قياس الشيء على نفسه وهو فاسد فتعين أن الوصية
بالمنافع لا تشمل عيناً كثمره وليف وصوف ولبن ومنها قول الرافعي ينبغي أن يقال الوصية بالغلة والكسب
لا تفيد استحقاق السكنى والركوب والاستخدام وبواحد منها لا يفيد استحقاق الغلة والكسب
فان الغلة قائمة عينية والمنفعة تطلق في مقابلة العين فيقال الاموال تنقسم الى الاعيان والمنافع اه فتأمل
جعله المنفعة مقابلة للعين تجده صريحاً واضحاً في أن المنفعة لا تشمل عيناً أصلاً وانما تشمل الآثار التي

نقل المنذور ونحوه
(سئل) هل تجزى
الاضحية بالحامل أولاً
(فاجاب) بانه لا تجزى
التضحية بها لان الحمل
يهرؤها ولان لحمها ردى
وان قال ابن الرفعة
المشهور بانها تجزى لان
ما حصل بها من نقص
اللحم يجبر بالجنين فهو
كالخصى فقد رد بان الجنين
قد لا يبلغ حد الاكل
كالضفة وبان زيادة
اللحم لا تجبر عينا بدليل
الرجاء السميعة (سئل)
عن رجل ملك شاة وقال هذه
اضحية او جعلتها
اضحية ولو عند الذبح
هل يصير بذلك واجبة
ويحرم أكله منها وان
نوى به التطوع لتلفظه
بذلك ام لا وهل يحرم
الاكل من الاضحية
الواجبة بالنذر ابتداء ام
لا (فاجاب) بان الشاة
المذكورة تصير بلفظه
المذكور اضحية وقد
زال ملكه عنها فيحرم عليه
اكله من الاضحية الواجبة
(باب العقيقة)
(سئل) هل يحرم حلق
الذق وتنقها اولاً
(فاجاب) بان حلق لحية
الرجل وتنقها مكروه
لا حرام وقول الخليلي في
منهاجه لا يحل لاحد ان
يحلح لحية ولا حاجيه
ضعيف (سئل) عن تثقيب
آذان الصبية لتعليق الحلقي

فيها هل يحرم أولا
(فاجاب) بانه يحرم الشيقب
المذكور كما صرح به
الغزالي وغيره قال لانه
جرح لم تدع اليه حاجة قال
الا أن تثبت فيه من جهة
النقل رخصة ولم تبلغنا
اه لكن شاححه بعض
المتأخرين وفي الرعاية
في مذهب الامام أحمد
رضي الله عنه يجوز تثقيب
آذان الصبية للزينة ويكره
ثقب آذان الصبي وفي
فتاوى قاضي خان من
الحنفية أنه لا بأس بتثقيب
آذان الصبية لانهم كانوا
يفعلونه في الجاهلية ولم
ينكر عليهم عليه السلام (سئل)
هل يحرم حرق الجلد
المقطوعة للختان أم لا
(فاجاب) بانه يحرم حرقها
لاحترامها ولهذا يحرم
استعمالها ويسن دفنها
(سئل) عن الخنثى المشكل
هل يجوز ختانه أم لا وإذا
قلتم بعدم الجواز فالفرق
بينه وبين ما لو ثبت له كفان
ولم تتميز الاصلية ثم سرق
نصا با حيث تقطع احدهما
(فاجاب) بانه لا يجوز
ختانه لان الجرح لا يجوز
بالشك والفرق بين هذه
ومسئلة السرقة أن الحق فيها
متعلق بالادمي وحقوق
الادمين مبنية على المشاححة
والمضايقة والحق
في الختان متعلق

تصح الاجارة لها لا غير وتعرض ابن الرفعه وغيره كافي ميدان الفرسان لرد بحثه هذا لا يمنع الاستدلال
به فيما ذكرناه لان رده من حيثية أخرى كما يعلم بتأمل كلامهم في ذلك ويوافق ذلك تعليل الاصحاب
لوجه القائل بان ولد الموصى بمنافعها للورثة بان استحقاق المنفعة لا يشملها كالاجارة فهذا تصريح منهم
بان المنفعة لا تشمل الاعيان ولاجل ذلك نظر الاصح الى هذا فقال ان الموصى له بالمنفعة لا يملك الولد
بل منافعه فقط لانه جزء من الام فاجرى عليه حكمها عملا بقاعدة ان الولد تابع لاه لانه جزء منها وهذا لا
يتصور القول به في نحو الثمرة واللبن فتعين انه للوارث لما تقرر ان المنافع الموصى بها لا تشمل الاعيان
بوجه ومنها ما في الجواهر ان المراد بالمنافع الموصى بها ما يملك بالاجارة الصحيحة وهذا نص قاطع للنزاع
ككلام الرافعي السابق في ان الوصية بالمنافع لا تشمل عينا أصلا لان العين لا تملك بعقد الاجارة قصدا مطلقا
بل تبعا لضرورة أو حاجة وفي شرح المنهاج للزركشي انما صححت الوصية بالمنافع لانها اموال تقابل
بالاعراض فكانت كالاعيان وهو صريح فيما مر عن الرافعي ان المراد بالمنافع هنا ما يقابل الاعيان
وفيه أيضا وضبط الامام المنافع بما يملك بالاجارة وهذا كما مر عن القمولى صريح في انه لا يدخل في
المنافع عين أصلا وفيه أيضا وفي وجه ضعيف تصح الوصية بالثمره التي ستحدث دون الحمل لانها تحدث
من غير احداث أمر في أصلها كالمنافع بخلاف الولد فهذا صريح في ان الثمرة ليست من المنافع والام
يصح قياسها عليها بل من المنهاج صريح في ذلك وهو هو وتصح بالمنافع وكذا بثمره أو حمل سيح - ثان في الاصح
يجزم بصحتها بالمنافع وحكى الخلاف في صحتها بثمره ستحدث فلو كانت الثمرة التي ستحدث من المنافع لم
يتأت الخلاف كيف وقد أجمعوا الامن شد على صحة الوصية بالمنافع والاستدلال بملك أجره الحرفة والمهر
غير صحيح لان اجرة الحرفة بدل منفعة يصح الاستتجار لها وليس بدل عين حتى يكون دليلا على
ما زعمه من تناول المنفعة للاعيان التي ذكرها ولان المهر بدل منفعة أيضا هي الوطاء الذي هو
الانتفاع وان لم يصح الاستتجار له فليس بدل عين أيضا على ان الراجح عدم دخوله لانه بدل عمالا
يستاجر له فلم تشمل المنفعة وبه يتجه ما قاله الاول واما استشهاد الاول بان الرصية بالمنفعة انما تطلق
على ما يرد عليه عقد الاجارة فهو المنقول كإثباته لكن قوله وهو نحو الاستتلال بظلمها غير صحيح
لانها ان كانت في أرض مملوكة للغير لم يجوز الاستتلال بظلمها أو مباحة جاز الاستتلال بظلمها وان
منع منه المالك لانه بمجرد لا يقصد ولا يقابل بمال وانما منفعتها ربط الدواب والامتنع بها وتجفيف
الثياب عليها وغير ذلك مما في معناه فهذا هو المقصود بالوصية بمنافعها نعم الحق الذي دل عليه كلامهم
في مواضع أنه لو قامت القرائن الظاهرة على أنه ليس المقصد من الرصية بمنافعها الا نحو ثمرتها
كأن لم يتعارف عندهم منفعة للنخلة الا ثمرتها ونحوها والا نحو لبن الغنم وصوفها دخلت العين
حينئذ لان ذلك العرف يخرج المنفعة عن حقيقتها ويصرفها الى أن المراد بها مطلق الفوائد "شاملة
للاعيان وبهذا يجمع بين هذين الاقنمين المذكورين في السؤال فيحمل الاول على ما إذا كان ثم منافع
حقيقة والثاني على ما إذا لم يكن لها منفعة الا نحو الثمر واطرد العرف بانه المراد بالوصية أو قامت
القرائن الظاهرة على ذلك فتأمل ثم رأيتني أوضحت المسئلة في شرح المنهاج بما لا مزيد عليه (وسئل)
عن أوصى بوصايا وجعل الوصايا في عين من ماله فهل يمتنع على الورثة التصرف في التركة حتى
تنفذ الوصايا أم في العين وحدها الموصى فيها بالوصية أو يقال إن قال الموصى أوصيت لفلان بمائة
دينار في العين فلانية اختص التعلق بها ولا يعم جميع التركة كإلو قال الميراث في العبد لزيد وفسره
بوصية أو الحكم غير ذلك بينره (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم انه اذا قيد الوصية بعين
من ماله كاعطوا فلانا مائة من أجره دارى أو ثمنها تقيدت الوصية بتلك العين حتى لو تلفت قبل اخراج
الوصية منها بطلت الوصية ولم يكن للموصى له حق في باقي التركة وبعد ان تعلم هذا يعلم ان من الواضح

في صورة السؤال ان الورثة لا يتمتع عليهم التصرف قبل اخراج تلك الوصايا الا في العين المتعلقة
تلك الوصايا بها دون بقية التركة لان حق الموصى له لا يتصور تعلقه بغير تلك العين فكيف يحجر
على الورثة في غيرها وانما ينحصر ذلك التعلق في تلك العين لا غير فحجر عليه فيها فقط وهذا
واضح جلي وعجيب من ترديد السائل المذكور فيه مع احاطته بكلام الاصحاب الصريح فيما ذكرته
الا ان يكون للمسئلة باطن غير مادل عليه لفظ السؤال فحينئذ ينبغي شرح الصورة كما هي ليقع
الكلام فيها وليس هذا نظير مالو اوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقية دين أو غائب وليس تحت
يد الوارث يحجر على الورثة في ثلثها وعلى الموصى له حتى في ثلثها وان ملكه بكل تقدير وذلك
لانه يحتمل بقاء غيرها فتكون كلها له وتلف غيرها فيكون له ثلثها ومع ذلك لا يتصرف فيه لان
تصرفه يتوقف على تصرفهم في مثله وهو متعذر لما تقرر وفي صورة السؤال لا يحتل تعلق الموصى له
بغير تلك العين المتعلق بها الوصايا أصلا فلم يكن لمنع الورثة من التصرف في غيرها وجه كما مر
(وسئل) عما اذا قال شخص في مرض موته ثلث مالي لفلان ولم يقل بعد موتي هل يكون وصية
للعلم بان مراده بعد الموت ام لا (فاجاب) بقوله هذا كناية فان نوى به الوصية فوصية والهبة الناجزة
فبها وبهذا يجمع بين قول القاضي ليس وصية اي صريحا وقول الزجاجي وصية أي ان ارادها ولا
عبارة بالقرائن الدالة على ان مراده ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الوديعة)

(وسئل) في مستودع ماذون له من المودع في دفع الوديعة الى شخصين معينين ليسافرا بها الى مكان
معين فطلب الشخصان الوديعة من المستودع في غيبة المودع فسافرا بها الى غير تلك الجهة المعينة فصدقها
المستودع على الاذن المذكور لكن التمس منها البينة بالاذن فتشهد لها ولد المستودع وأجنبي وقبلهما
الحاكم وسلم اليهما الوديعة ثم حضر المودع وأنكر الاذن في الدفع فاقام المستودع البينة المحكوم
بها فهل الدفع المذكور للسفر الى غير الجهة المعينة جائز أم لا وهل شهادة الولد على والده بالاذن مقبولة
(فاجاب) بقوله اذ ثبت عند الحاكم الشرعي اذن المودع للدفع في الدفع الى المذكورين فالزم
الحاكم الوديع بالدفع اليهما برىء ولا مطالبة للمودع عليه وان لم يثبت اذن المودع كذلك اثم الوديع
بالدفع اليهما وصار به ضامنا وتقبل شهادة ولده عليه بالاذن له اذا طالباه بتسليم الوديعة اليهما على
وفق اذن المودع فامتنع وأما بعد ان سلبها لهما وطلب المالك تضمينه لا نكاره الاذن فلا تقبل شهادة
ولده له حينئذ بالاذن له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قولهم لو وضع ثيابه في الحمام
ولم يستحفظ الحمامي فسرقت لم يضمها هل يؤخذ منه ان الضيف اذا دخل بيت المضيف ووضع ثيابه
ونحوها في البيت المذكور ولم يستحفظ رب البيت فسرقت انه لا يضمها أو لا يؤخذ فان قلتم نعم فذاك
والافما الفرق (فاجاب) بقوله لا يضم صاحب المنزل ثياب الضيف المذكور (وسئل) عما اذا
استودع رجل آخر عينا وطلب صاحب العين وديعته في مكة المشرفة شرفها الله تعالى يدعي انه
اودعها فيها فقال المودع ما اودعني الا في زيد مثلا فلا يلزمي نقلها اليك فمن المصدق منهما
(فاجاب) بقوله الواجب على الوديع هو التخلية بين الوديعه ومالكها ولا يلزمه نقلها اليه فان ادعى
المالك انها اودعه بمكة فنقلها الى غيرها وادعى الوديع انه لم يتعد بنقل الوديعه من البلد التي
اودعه فيها كان المالك مدعيا عليه خيانة والاصل عدمها فيصدق الوديع بيمينه في عدمها والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا قال الامين اوصلت الامانة لمالكها أو لو كيله أو لحاكم
شرعي عند الضرورة أو لامين آخر عند فقد أولئك هل يقبل قوله في ذلك مع يمينه والحال ان كلا
من ذكر غائب غيبة طويلة في بلاد بعيدة والامين في بلدة أخرى بينهما نحو ستة مثلاً ولم يبرح الامين

بالباري سبحانه وتعالى
وحقوقه مبنية على
المساهمة والمساهلة
(كتاب الاطعمة)
(سئل) عن الترسه هل
هي حلال أو لا (فاجاب)
نعم هي حلال حيث كانت
لا تعيش الا في الماء فقد
قالوا ان مالها كماله الماء من
الحيوان ضربان أحدهما
ما يعيش فيه واذا خرج
منه كان عيشه عيش
الذبوح كالسمك فحلال
بانواعه وما ليس على صورة
السمك فحلال أيضا الثاني
ما يعيش في الماء واذا خرج
منه لم يميت فان لم يدم عيشه
فكاسمك وان دام فان
كان طائرا كاللطي والاوز
فهو حلال بانواعه الا
القلق ولا تحل ميتته وان
كان غيره كالضفدع
والسرطان والتساح
والسحفاة وذوات
السموم كالحية والعقرب
فحرام اه (سئل) عن أكل
جوز الطيب هل يجوز أو لا
(فاجاب) نعم يجوز ان
كان قليلا ويحرم ان كان
كثيرا (سئل) عن أم الخلول
هل يجوز أكلها أو لا
(فاجاب) بانه محل أكلها كما
أفتى به ابن عدلان وعلماء
عصره لانها من طعام
البحر ولا تعيش
الا فيه وقد نص

الشافعي رضى الله عنه على
ان حيوان البحر الذى
لا يعيش الا فيه يؤكل لعموم
الآية والخبار قال بعضهم
وما نقل عن ابن عبد
السلام من انه افتى بتحريمها
لم يصح (سئل) عما لو
زال تغير الجلالة بمضى
الزمن هل تزول الكراهة
أم لا فما الفرق بينهما
وبين الماء حيث يظهر
بزوال التغير بنفسه (فاجاب)
بانه تزول الكراهة بما
ذكر كما جزم به القاضى
وغيره واقتضاه كلام
المجموع قال البلقيني
وهذا فى مرور الزمان
على اللحم فلو مر على
الجلالة أيام من غير ان
تاكل طاهرا فزالت
الرائحة زالت الكراهة
وانما ذكر العلف بطاهر
لان الغالب أن الحيوان
لا بد له من العلف (سئل)
عن السمك هل يشوى
ويطبخ فى برونه فى باطنه
ولم يغسل هل يحرم أكله
أم لا وهل يجب غسل
باطن المصرا (فاجاب)
بانه يجوز اكله والسلف
ما زالوا يتساهلون فى ذلك
ولا يجب غسل باطن
مصراة وعفى عن روثه
لعسر تتبعه وإخراجه (سئل)
عن القرص العجين الذى
تضعه العرب والصيادون
فى الزبل حتى يستوى

ولم يسافر أصلا واذا أقام شخص وكىلا وجعل عليه ناظرا وجعل تحت يد وكيله أعيانا على سبيل
الوديعة او غيرها فاذا رأى الناظر خللا فى تصرف الوكيل كييعه بغير اذنه او تلفا فى المال فاقضى
رأيه أن ياخذ ما تحت يده من الوديعة وغيرها خشية على بقية ذلك فهل له ذلك أم لا وإذا عزل
الوكيل نفسه او مات هل للناظر أن يستولى على ما تحت يده من الاعيان او يتولى أمر ذلك الحاكم
الشرعى ويكون نظره باقيا على حاله ولا يتصرف الحاكم فى شيء إلا باذنه واذا قلتم له قبض ذلك دون
الحاكم الشرعى وامتنع هل يضمن أولا (فاجاب) بقوله لا يقبل من الامين دعوى الرد الا ان كان
على مؤتمنه وان كانت الدعوى مع وارثه وأما على غير المؤتمن فلا تقبل دعواه الرد عليه وقياس ما
قاله العبادى فى الوصى والمشرف عليه ان الموكل ان قال لو كيله لا تعمل الا باذن فلان أو نحو ذلك لم
يعمل الا باذنه فان قصر بما يقتضى عزله لم يحجز الناظر التصرف بل يرفع الامر للقاضى لينصب قيا لىكون
المال تحت يده ويد الناظر ولا يتصرفان فيه الى حضور الموكل والفرق بين هذا ونظيره فى الوصيتين
واضح (وسئل) عن رجل عنده رهن او وديعة فى حرر هودار يسكنها فاراد الانتقال منها الى أخرى
من تلك المحلة تصلح حرزا لما عنده لكنها دون الاولى فى الاحراز ايام سكناه لها وبعد الانتقال
لا تكون حرزا فهل يجب عليه البقاء فى الاولى لاجل ما عنده أولا استصحابا لاصل حرزيتها ولا
يضمن ان ضاعت او يدفعه لقاض او امين وان لم تكن نقلته سفرا او المالك ان حضر وان كان
رهنًا وتفوت وثيقته او يلزمه نقله معه فى سكته لانه احرز من الاول حينئذ بل الاول الآن غير
حرز ويكون قول الأئمة يضمن بنقلها الى حرز دونها من دار اخرى مراد به حال بقاء ذلك فيها
وقد ذكروا جواز النقل لخوف او نحوه وكيف يقال بالزامه البقاء فى الاولى وهو محسن ان نائب عن
يد المالك بلا التزام او بجواز تركه فيها فضلا عن منعه من النقل وهى بعد الانتقال غير حرز افتونا
مأجورين (فاجاب) بقوله إذا لم يعين المالك حرزا للوديعة او نحوها فالنقل لغير دارها تارة يكون
لغير عذر وتارة يكون لعذر فاذا كان لغير عذر حامل عليه كان سببا للضمان ان كان المنقول اليه دون
الاول فى الاحراز سواء اكان الثانى حرزا لمثلها ام لا ووجه تضمينه بذلك انه عرضها للتلف بما
تعاطاه من النقل المذكور فادير الهلاك الواقع بها على اقرب اسبابه وأخصها وهو النقل بل لاسبب
ظاهر للهلاك حينئذ غير النقل الذى هو فى الحقيقة نوع تعد لان الغرض انه غير محتاج اليه وانه
ادون من الاول احرازًا فكان النقل اليه سببا للهلاك كما تقرر إذ لو بقيت بالاول الاحرز لم
تتلف بخلاف ما اذا نقلها الى حرز مثل الحرز الاول او اعلى منه احرازًا فانه لا يضمن بالنقل
وان حصل الهلاك به ولو الى قرية اخرى لاسفر بينهما ولا خوف ولا نهى من الهالك لانه غير متعد
به عرفا ولا شرعا اذ لو بقيت بالاول لتلفت ايضا لان الغرض ان الثانى مثله او اعلى ولان الغرض
لا يتفاوت بذلك وان كان لعذر كان نقلها لظن انها ملكة أو لاجل سفر او خوف عليها من نحو لصوص
او نهب او حريق او هدم فلا ضمان عليه بذلك وان نقلها الى حرز مثلها الا دون من الاول
احرازًا لانه فى هذه الحالة لا ينسب للتعدى بوجه فلم يقتض فعله الضمان لجواز نقلها حينئذ بل
وجوبه الى حرز مثلها ويتعين مثل الحرز الاول ان وجده خلافا لما يوهمه كلام بعضهم اذا تقرر
ذلك كله الذى صرحوا به علم منه ان من اودع او رهن شيئا فجعله فى مسكنه الذى هو حرز له
لذاته او بواسطة سكناه فيه ثم اراد الانتقال منه الى سكن آخر كذلك فان لم يخف عليه او تركه
فى المسكن الاول لكونه حرزا لمثلته بعد ذهابه منه لم يحجز له نقله الا الى مثله او اعلى منه لا الى دونه
وان خاف عليه لو تركه فى الاول وجب عليه نقله الى مثل الحرز الاول ان وجده والا فالى حرز
مثله وكلام الأئمة لا يخالف شيئا مما قرر بل ما قرره هو عين كلامهم كما علمت من تلخيصه الذى ذكرته وبه

وياكلونه هل أكله جائز
أولا (فاجاب) بانه يجوز
أكله ويعنى عنه للمشقة
اذا ضاق الامر اتسع
(سئل) عن طعام وقع فيه
نمل وتعدر بخايصه منه فهل
يجوز أكل ذلك الطعام بمنه
أولا تجوز لموته فيه
وخوف ضرره (فاجاب)
بانه يجوز له أكل الطعام
المذكور الا أن يغلب على
ظنه ضرره منه فلا يجوز له
(سئل) هل ييض غير
الماكول كالرخم طاهر
ويحل أكله (فاجاب) بانه
طاهر ويحل أكله على
المذهب (سئل) عن آدمى
عشق امرأة أجنبية أدى
الى هلاكه ولم يقبلها فهل
يجوز له تقبيلها ويجب
عليها تمكينه منه وهل
الامر كذلك (فاجاب)
بانه يجوز له تقبيلها بل يجب
عليه حيث قدر عليه ابقاء
لمهجة كما يجب على من
غص بقلعة اساغتها بالخمر
ان لم يجد غيرها وكما يجب
على من انتهى به العطش
الى الهلاك شربها حيث لم
يجد غيرها وكما يجب على
المضطراً كل الميتة وقد قال
الشيخ عز الدين بن
عبد السلام أجمعوا على
دفع أعظم المفسدين
بارتكاب أدونهما وقال
ابن دقيق العيد من
القواعد الكلية أن يدرأ

تندفع ترديدات السائل التي أبداها بل قوله ويكون قول الائمة يضمن بنقلها إلى حرز دونها
الخ فيه نظر بل عدم فهم كلامهم على وجهه إذ قوله الى حرز دونها صوابه الى حرز دونه أى
دون حرزها الذى هى فيه وان لم يكن دونها كما قدمته مع ما يخرج به وب تأمل هذا مع ما قررته
قبلة يعلم أيضا بقاء كلام الائمة على ظاهره الذى ذكرته وانه لا يحتاج الى أن يرد به ما ذكره السائل
وقوله وكيف الخ جوابه أنه وان كان محسنا لكنه ورط نفسه بالتزامه الحفظ ووضع نحو الوديعة
فيما نقلها منه الى غيره ففصلنا فيه بين أن ينقل لادون أو لغيره لعذره أو لغيره كما قدمت ذلك كله واحسانه
لا يدفع ذلك على أنه ليس عليه فى النقل اذا ألزمناه به ضرر لان أجرته ان احتسب اليها على المالك لا على نحو
الوديعة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص ادعى عليه بامانة فأنكرها ثم انه أقربها وادعى
دفعها فهل يقبل قوله بعد انكاره وتقبل بينته أولا (فاجاب) بقوله اذا أنكر الوديعة الادعاء ثم
أقربه أو شهدت عليه به بينة ثم ادعى التلف أو الرد قبل الانكار فان كانت صيغة انكاره لاشيء لك
عندى أولا ووديعة لك عندى أولا يلزمنى تسليم شيء اليك أى التخلية بينك وبينها صدق فى جميع
هذه الصور يمينه وان كانت صيغة انكاره لم ترد عني لم يصدق ان ادعى الرد فان ادعى التلف
صدق فى حصوله لكن يلزمه للمالك مثلها ان كانت مثلية وقيمتها ان كانت متقومة وللوديعة اقامة
البينة على ما ادعاه من تلف أو رد ثم ان شهدت البينة بحصولها قبل انكاره الادعاء فلا مطالبة
للمالك عليه وان شهدت بالتلف بعد الانكار ضمنها لتعديه بالانكار والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن له الادعاء من ولى ووصى وقيم وحاكم حيث ادعى الوديعة عليه رد الوديعة وأنكره
وحلف الوديعة فالولى عليه اذا انفك عنه الحجر يطالب من منهما بماله (فاجاب) بقوله اذا أودع
من ذكر وجوزنا له الادعاء وأشهد عليه فان الوديعة ثقة فلا مطالبة للولى عليه لا على وليه والوديعة
قد برئت ذمته من الوديعة يمينه والولى لم يوجد مبرىء له فهو مطالب بها حتى يبدى وجهها مبرئاً له
منها والا ضمنها وان اختلف شرط من ذلك فله مطالبة كل منهما لفساد الادعاء فتكون يد كل منهما
يد ضمان هذا ما ظهر لى من متفرقات كلامهم وهو الحق الذى لا يحيد عنه ان شاء الله تعالى

(باب قسم النوى والغنيمة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن الغنائم التي لا تقسم على وفق الشرع كغنائم هذا الزمان هل
يجوز التصرف فيه للغنائم أو غيرهم ام لا وان قلتم لا فما حكم الله فيها فى هذا العصر المأبوس
من الامام العادل او من الانصاف وما المصلحة فى التصرف فيها وهل فى الائمة من جوزه
بغير تخميس ولا قسمة شرعية وما الحكم فيما ياخذ من الحريين والراعى المسلمين فى مراكب
يصرفون لها من أمرالهم باستئجار العساكر وتهيئة العدد كما هو الواقع الآن فى ارض مليبار هل
يكون غنيمة كسائر الغنائم أم لا فان قلتم نعم فهل لصارف المال فيه حق أولا وان قلتم لا فما الحكم
فيه فهل يملكه الآخذ او الصارف للمال او غيرهما وان وجد فيه امرأة فمن الذى يزوجهما القاضى أو
احد الآخذين او لا وهل يشترط فى قسمة الغنائم وتخميسها الامام او نائبه او القاضى او يكفى الغانمون
وحدهم او عدل آخر فصلوا لنا تفصيلا تاما واشرحوا مزيلا للاشكال فان المسئلة قد عمتها البلوى
فى قطر مليبار فى هذا الزمان جزاكم الله سبحانه وتعالى خيرا (فاجاب) بقوله الغنيمة مال او
اختصاص اخذ من حريين يقتال او يخاف خيل او ركاب او نحوهما كالسفن سواء اخذ حال
القتال او بعد انزاههم عنه ولو قبل شهر السلاح حين التقى الصفان ومنها ما صالحونا عليه عند
القتال وما اخذ بنحو سرقة فقد قال الشيخان فى الروضة واصلها ما حاصله انه لو دخل واحد او
جماعة ولو بغير اذن الامام دار الحرب فسرقت او اختلس او التقط من مالهم فهو غنيمة مخمسة لا يختص

أعظم المفسدين باحتمال
أيسرهما اذا تعين وقوع
احدهما بدليل حديث
بول لاعرابي في المسجد
لما نهاهم النبي صلى الله
عليه وسلم عن زجره
ويجب عليها تفكيكه وحكم
الأمرد كذلك (سئل)
هل يجوز أكل القليل
من التحشيشة (فاجاب)
بانه يجوز أكل القليل
متى الذي لا يسكر
(سئل) عن الطائر الايض
الذي يسمى بالجوزية وغالبا
يكون في الماء هل يحل
أكله أم لا (فاجاب) بان
الراجح حل أكله
(سئل) عن هذه الزرافة
المعروفة هل يحل أكلها
بعد ذبحها وإذا قلتم
بالتحريم فما وجهه
(فاجاب) بانه يحرم أكلها
كما جزم به في التنبيه وقال
النووي في مجموعه ان
الزرافة حرام بالاخلاق
وان بعضهم عدها من
المتولدبين لما كوله وغيره
اهو ان قال بعض المتأخرين
ان ما في المجموع شاذ
(كتاب المسابقة والمناضلة)
(سئل) عن الاشكال
المشهور في كتاب
المسابقة والمناضلة في
التنافي بين كلام المنهاج
والروضة في الظاهر
وهو قول المنهاج ولو نقلت
ريح الغرض الخ وقول
الجلال المحلي ولا ترد على

به الآخذ تنزيلا لدخوله دارهم وتغريه بنفسه منزلة القتال وان أخذه على وجه السوم ثم جحد
أو هرب اختص به ولم يخمس قال الاذرعى وقولهم دخل دارهم جرى على الغالب والا فلو أخذ من
ما لهم في دارنا ولا امان لهم كان الحكم كذلك قال الشيخان ومن قهر منا حريبا واخذ ماله كان
غنيمة مخمسة فلا يختص به الآخذ ولو قدم كافر هدية الى الامام أو غيره والحرب قائمة كان غنيمة
مخمسة لانه فعله خوفا بخلاف ما لو قدمها اليه والحرب غير قائمة فانها تكون له اه وفي المأخوذ على
صورة السرقة والاختلاس وجه ضعيف أنه يختص به الآخذ قال الشيخان وليكن هذا الوجه
مخصوصا بما اذا دخل واحد أو نفر يسير دار الحرب وأخذوا فاما اذا أخذ بعض الجيش بسرقة
واختلاس فيشبه أن يكون غلولا ثم حكم الغنيمة أنها تخمس فخمسة لمخمسة أحداهم المصالح العامة
كسد الثغور وعمارة الحصون والقناطر والمساجد وأرزاق القضاة والعلماء والائمة والمؤذنين
وغيرهم من كل ذى نفع عام يعود على الاسلام ويجب تقديم الاهم فالاهم والاهم مطلقا هو سد
الثغور والثاني ينو شتم والمطلب غنيهم وفقيرهم كالارث ويعمهم وجوبا الا ان قل بحيث لا يسد
مسدا بالتوزيع فيقدم الاحوج فالاحوج ويخص أهل كل ناحية بما فيها نعم للامام أن ينقل بقدر
ما يحتاج اليه في التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم الثالث يتامى وهو كل صغير لا أب له ويجب
تعميمهم لا التسوية بينهم ويشترط فقرهم والرابع والخامس المساكين وابن السبيل فهو لاء الخمسة
يستحقون الخمس أخماسا وأما الاربعة الاخماس الباقية من الغنيمة فهي للغنائم للآية ولفعله
صلى الله عليه وسلم لذلك في ارض خيبر ولما صح أنه سئل عنها فقال الله خمسها واربعة اخماسها
للجيش فما احد اولى به من احد اذا تقرر ذلك علم منه انه لا يجوز للغنائم التصرف في الغنيمة قبل
قسمتها لانها مشتركة بينهم وبين اهل الخمس المذكورين والشريك لا يجوز له التصرف في
المشترك بغير اذن شريكه واذن هؤلاء متعذر لعدم امكانه وانه لا فرق في توقف تصرف الغنائم
على القسمة بين ان يكون الامام عادلا او جائرا فيجب رفع الامر في الغنائم اليه او الى احد من
نوابه الذين لهم ولاية على ذلك بطريق العموم او الخصوص ليتولى قسمتها بين الغنائم واهل الخمس
اذ لا يجوز للغنائم الاستبداد بالغنيمة لان الشريك لا يستبد بقسمة المشترك بل لابد ان يقاسمه
شريكة ان تأهل والا قام وليه مقامه في القسمة والشركاء هنا لا يمكن مقاسمتهم لما مر فينبوب الامام
عنهم لان ولاية التفرقة عليهم له او لنائبه الذي فوض اليه ذلك نعم لمن ظفر بعد القسمة بالخمس
الذي للخمسة السابقين وخشى استيلاء الامام او احد من الطلبة عليه وان لا يوصله لمستحقه ان
يستولى عليه ثم ان كان يحسن قسمته على مستحقه شرعا جاز له ان يتولى ذلك بنفسه وله اذا كان
مستحقا ان يأخذ ما يحتاجه وان لم يحسن قسمته دفعه الى احد من اهل العلم والصلاح ليتولى
قسمته على مستحقه وعلم بما تقرر ايضا ان استحقاق اهل الخمس له من الغنيمة منصوص عليه في
كتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فلا يسع احدا مخالفة ذلك وان ما يؤخذ من
الحريين في المراكب المذكورة غنيمة مخمسة لا يختص به الآخذون بل يكون اربعة اخماسه لهم
وخمسة للخمسة السابقين وان المرأة الموجودة فيه تكون رقيقة فيكون اربعة اخماسها للغنائم
وخمسة للخمسة المذكورين ولا يجوز تزويجها مادامت كذلك لان من ملاكها من لا يمكن اذنه بخلاف
مالو انتقلت الى ملك احد من الغنائم فانه هو او وليه يزوجه او الى بيت المال فان القاضي يزوجه
وأنه لابد في قسمة الغنائم من الامام أو نائبه السابق ومنه القاضي ان شملت توليته ذلك نصا وعرفا
كان يقال له على عادة من تقدمه وتكون عادة من تقدمه النظر في امر الغنائم وما يتعلق بها واعلم
ان التعبير بالايجاف فيما مر انما سلكوه تبركا بلفظ الآية والا فمفهومه ومنطوقه غ مراد اذ لو جلا

المنهاج وهو خلاف
الظاهر وخلاف ما فهمه
ابن شبة ونقله في شرحه
الصغير وخلاف ما قاله في
المهيات وخلاف ما نقل الشيخ
نجم الدين ابن قاضي عجلون
في التصحيح عن الاذرعى
بانه سبق قلم من المنهاج فمن
فضلكم ينشأ لنا معنى
كلام الشارح المحلى ومعنى
كلام من ذكر غيره وما
الصحيح في ذلك كله
(فاجاب) بان معنى قول الشيخ
جلال الدين ولا ترد على
المنهاج ان كلام المنهاج ليس
شاملا لها ووجه ان كلامه
فيما اذا طرأت الرياح بعد
الرمي ونقل الغرض عن
موضعه وكلام الروضة
فيما اذا كانت الرياح
موجودة في الابتداء
فيحسب عليه التقصير فيها
مستلثان وهذا هو الذى
يعول عليه واما كلام هؤلاء

الجماعة فمعنى على اتحاد
تصوير
المنهاج والروضة
(باب الايمان)
(سئل) رحمه الله عن
حلف بالله أو بالطلاق ان
لا يخلى زيدا ينسج هذا
الغزل فما خلاصه من
الحث مع وجود نسج زيدله
وهل يحلف المذكور
على عدم تمكينه زيدا من
نسجه له أو على منعه منه أم

عن مال خوفا بسبب حصول خيلناوركا بنا وضرب معسكرنا بدارهم كان فيا لا غنيمة مع وجود الاجحاف
ولا فرق فيما مريين من عليه جهاد وغيره فلو غزا نحو صبيان أو عبيد كان لهم بما غنموه أربعة أخماسه
بحسب نفعتهم ويتبعهم صغار السبي في الاسلام هذا ان لم يحضر معهم كامل والا كانت أربعة أخماس
الغنيمة له ورضخ لهم وما حصله أهل الذمة من أهل الحرب بقتال أو نحو سرقة اختصوا به فلا يخمس
عليهم بل يفوزون بجميعه وهذا يتضح ما اعتمدته النووي وغيره من حل وطء السرارى الا انى يجلبن
اليوم وذلك انه لم يتحقق ان جالبين من بلد الحرب مسلم حتى يكون خمسين لاهل الخمس فلا يحل
وطؤها بل يحتمل ذلك ويحتمل ان جالبها ذمى فلا تخمس عليه بل يملكها جميعها ويحل له وللمن انتقلت
اليه وطؤها وإذا احتمل واحتمل فالاصل الحل وأيضا فجلب المسلم مانع من حل الوطء والاصل عدم
المانع حتى يتحقق ثبوته على انه لا يلزم من كون جالبها مسلما حرمتها لاحتمال انه أخذها بسوم
وهرب ومن كانت كذلك محل وطؤها لما مر ان الاخذ كذلك لا تخمس على فاعله هذا ما تلخص في
هذه المسئلة مع الاشتغال وشغل البال ولولا ذلك لكانت تحتمل من البسط أزيد من هذا بكثير لكن
لعل فيه وفاء بمقصود السائل فان كان كذلك فيها ونعمت والافباب تجديد السؤال مفتوح وان شط
المزار وبعدت الديار فان من اعتنى بما يعود عليه منه نفع بذل جهده في تحصيله حتى يسهل الله تعالى
له حصوله أو حصول شيء منه بحسب بذل همته وصفاء طويته وكال قابليته والله تعالى اعلم (وسئل)
عن ذمى خلف ورثة لا يستفرقون تركته فهل الباقي لبيت المال مطلقا أو ان ترافعوا اليها وقد افتى
بعضهم بان لثائب بيت المال أخذه من غير ترافع ونقله عن السبكي في كتابه كشف الغمة في توريث
أهل الذمة (فاجاب) بقوله ما نقل عن السبكي ظاهر وان لم تيسر لي الآن الوقوف عليه للاشتغال
بالموسم وعوارضه وكلام الأئمة في باب النية مصرح به فانهم عدوا من جملة الفتي مال الذمى المذكور
ولو توقف على مرافعة لم يتم لهم عدة من ذلك الا بشرطها فاطلاقهم عدة منه من غير تعرض لمرافعة
صريح في انها ليست بشرط على ان اشتراطها هنا لا معنى له وقد اشار الزركشى الى ذلك بقوله بجرى
في ارث الذمى احكام الاسلام اى الا ان الفرق بينهما ان المسلم الذى لا وارث له ينتقل ماله لبيت
المال ارثا والذى لا وارث له ينتقل ماله لبيت المال فيا والتغاير بينهما ظاهر معلوم من
كلامهم والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب قسم الصدقات)

(وسئل) اذا أراد الفرع ان يعطى اصله من سهم الفقراء او المساكين شيئا من فطرته أو عكسه
والحال انه ليس في نفقته ذلك الوقت لكونه مستغنيا بها لا يمتنع معه اطلاق اسم الفقراء والمسكينة
فهل له ذلك أم لا (فاجاب) بانه يجوز اعطاء الاصل والفرع باسم الفقراء أو المسكينة اذا لم يلزمه
نفقته وقت الاعطاء لانه انما امتنع عليه اعطاؤه عند لزوم مؤنته له لان في الاعطاء حيثئذ اسقاط
واجب عليه فكانه صرف مال نفسه لنفسه وأما حيث لم تلزمه نفقته فلا محذور في اعطائه من زكاته
لجأزله ذلك بل ينبغي أن يكون اعطاءه أفضل من اعطاء غيره كما شمله كلامهم في مواضع آخر
(وسئل) هل يجوز للمالك أن يصرف من زكاته الى الايتام الفقراء الحاضرين عند القسم لتعسر
مراجعة القاضى ونصب من يقبض لهم أولا (فاجاب) بقوله لا يجوز صرف الزكاة الا الى ولى
نحو الصبي ولا يجوز صرفها ولا يعتد به لغير الولى مطلقا والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضى
الله تعالى عنه عما حكى عن الفقيه أحمد بن موسى نفع الله سبحانه وتعالى به انه قال ثلاث مسائل
لا يفتى بها على مذهب الامام الشافعى بل على مذهب الامام أبى حنيفة وهن نقل الزكاة ودفع
زكاة شخص الى صنف واحد والى شخص واحد وقال الاصبغى في فتاويه في الجواب عن ذلك اعلم

البخالف اذا تسج زيد الغزل
مع علم الخالف بنسجه
وقدرته على منعه منه ولم
يمنعه لان معنى هذا
الحلف لا اترك زيد اينسج
هذا الغزل (سئل) عن قال
لشخص والله لا تدخل الى
دارا هل يكون قوله الى
متعلقا بقوله تدخل حتى
لا يحنث اذا دخل دارا له
هو فيها وكان الدخول
لاجل غير الخالف لانه
لم يدخل له ويحنث اذا
دخل عليه لاجله وهو في
دار غيره او يكون متعلقا
بقوله دارا لا يتدخل حتى
يحنث في المسئلة الاولى
لانه دخل دارا له دون
الثانية لانه لم يدخل
دارا له (فاجاب) بان قوله
الى نعت في المعنى لقوله
دارا وان كان اعرا به حالا
لتقدمه على قوله دارا
فيحنث في المسئلة الاولى
دون الثانية وقد قال
الشيخان لو حلف لا يبيع
لزيد مالا فباعه باذن
الحاكم لحجر او امتناع
حنث وان شاحبهما بعض
المتأخرين (سئل) عن
رجل حلف بالطلاق او
بالله انه ما يرافق زيدا في
الركب الفلاني ثم قلع
منها لوح ثم رافقه هل
يحنث ام لا وفيما اذا
حلف لا يلبس الثوب الفلاني
ثم قطع منه قطعة ثم

ان ما حكى عن الفقيه أحمد بن موسى نفع الله سبحانه وتعالى به قد حكى مثله عن غيره من أكابر
الائمة كالشيخ أبي اسحق والشيخ يحيى بن أبي الخير والفقيه الاحنف وغيرهم واليه ذهب أكثر
المتأخرين وانما ذعاهم الى ذلك عسر الامر وقد قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
اه فما نقل عن هؤلاء الائمة صحيح هذا النقل فما تحقيق ذلك وهل يجوز تقليدهم في ذلك أم لا
(فاجاب) ما نقل عن الائمة المذكورين لا باس به في التقليد فيه لعسر الامر فيه سيما الاخيرتان
ومعنى القول بانها لا يفتى فيها على مذهب الامام الشافعي أنه لا باس لمن استفتى في ذلك ان يرشده
مستفتيه الى السهولة والتيسر ويبين له وجه ذلك بذكر الشروط عند الشافعي رضي الله تعالى عنه
فان وطن نفسه على تحمل تلك المشاق ورعاية مذهبه فهو الاولى والاحرى لكثرة الخلاف
في جواز التقليد وعسر استيفاء شروطه إذ يلزم من قلد اماما في مسألة أن يعرف جميع ما يتعلق
بتلك المسئلة في مذهب ذلك الامام ولا يجوز له التلقيق مثال ذلك من قلد مالكا رضي الله تعالى عنه
في طهارة الكلب يلزمه أن يجرى على مذهبه في مراعاة سائر ما يقول به من النجاسات كالمنى ويلزمه
ان يراعى مذهبه في الطهارة كالوضوء والغسل فيمسح رأسه كلها في وضوئه ويوالى في وضوئه
وغسله ويدلك اعضاءه فيها وكذلك يلزمه أن يراعى مذهبه في الصلاة فيأتى بجميع ما يوجبها
فيها ومتى لم يفعل ذلك كأن مسه كلب فلم يسبح ثم مسح بعض رأسه في وضوئه وصلى كانت
صلاته باطلة بالاجماع لانه لم يجر على ما قاله الشافعي وحده رضي الله تعالى عنه ولا على ما قاله
مالك وحده رضي الله تعالى عنه وانما لفق بين المذهبين فكانت طهارته من النجاسة على مذهب
مالك ووضوؤه على مذهب الشافعي وكل من الطهارتين مشترط للصلاة فلم يصل على واحد من
المذهبين لانه متى حصل تلقيق في التقليد كان التقليد باطلا وكذا الماتى به ملفقا باطل بالاجماع
كما مر فليتنظروا لهذه القاعدة فان كثيرين يقلدون الائمة في بعض المسائل ولا يراعون ذلك
فيقعون في ورطة التلقيق فتبطل افعالهم بالاجماع وحيث اتفق مالك مثلا وبعض اصحابنا على حكم
مخالف للمذهب وأراد الانسان التقليد في ذلك الحكم فالاولى تقليد مالك لانه مجتهد مطلق بالاجماع
وأما بعض الاصحاب فليس مجتهدا كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) هل يحل أخذ الزكاة
لمن اشتغل بعلم شرعى يشتري بها كتبها وكل ما يعينه على طلب العلم أولا (فاجاب) بقوله ان من
اشتغل عن كسبه الحلال اللاتق به الذى يكفيه ويكفى بموونه بتعلم علم شرعى أو آلة له وكان يتأتى
منه أو بتعلم القرآن دون نوافل العبادات جازله ان ياخذ من الزكاة بقدر كفايته وكفاية بموونه للاتقة
بهم العمر الغالب ثم ما أخذه يصير ملكه فله أن يصرفه في شراء كتب علوم الشرع وآلاتها والله
سبحانه وتعالى اعلم (وسئلت) عن قول المنهاج والمسكين من قدر على مال أو كسب الخ هل المراد
كفايته سنة أو العمر الغالب وكما مقدار الكفاية (فاجبت) بقولى المراد كفايته العمر الغالب
على الاصح والمراد بالكفاية كفاية نفسه وموونه حال اعطائه الزكاة الكفاية للاتقة به وبهم عرفا
ما كلا ومشربا وملبسا ومسكنا وغيرها من سائر وجوه الكفايات نعم يبقى النظر فيما لو كان
عنده صغار ومائلك وحيوانات فهل تعتبرهم في العمر الغالب لان الاصل بقاؤهم وبقاء نفقتهم عليه
او بقدر ما يحتاجه بالنسبة الى الاطفال يلوغهم والى الارقاء بمابقى من أعمارهم الغالبة وكذلك
الحيوانات للنظر في ذلك مجال وكلامهم يومئ الى الاول لكن الثانى اقربى مدر كافان تعذر العمل
به تعين الاول (وسئلت) رجل عليه زكاة افرزها ونوى فسرقتها او غصبها مستحق فهل يقع الموقع أولا
فما فائدة أخذها منه وردها اليه (فاجبت) لا يقع المسروق ولا المغصوب الموقع ولو بعد النية والافراز
لانه بهما لم يخرج عن ملك المالك اذ له الاخراج من غيره فاذا اخذه مستحق ام يملكه لانه باق على ملك

المالك ولم يرض باخذه إياه فليزمه أن يردده أو بدله اليه ثم المالك مخير بين الدفع له والدفع لغيره والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ عن شخص إذا أراد أن يدفع زكاة ماله أخذ من يدفع اليه الزكاة من أولاده أو بعض أقاربه أو صديقه ثم دفع اليهم تلك الزكاة ثم بعد الدفع أعطاهم من الزكاة شيئاً قليلاً ولم يعطهم شيئاً ثم انهم ردوا باقي الزكاة عليه أو على بعض عياله وأراد أن ينتفع بها فهل يحل له ذلك أولاً لكون الذين دفعه اليهم محتاجين لذلك ولقول النبي صلى الله عليه وسلم أغنهم عن الطلب في ذلك اليوم ولم يحصل لهم ذلك ولكونه لم يأخذ بعض أولاده أو صديقه إلا لكونه يعلم أنه إذا دفع اليهم الزكاة أنهم يردونها لبعض عياله مأسكاً وإلا لم يدفع اليهم فهل هذه الحيلة صحيحة أم لا اه وقد حكى أن أبا يوسف كان يهب ماله لزوجته في آخر الحول ويستوهب ما لها لاسقاط الزكاة فحكي ذلك لابي حنيفة فقال ذلك من فقهه وصدق فإن ذلك فقه الدنيا ولكن مضربه في الآخرة أعظم من كل جنابة ومثل هذا العلم هو الضار اه فإذا كان رجل عندنا غنى عن الزكاة فوهب ماله لزوجته حتى يصير فقيراً أو مسكيناً فهل يكون كما ذكر عن أبي يوسف أم لا فإن قلتم نعم فذاك وإن قلتم لا فما الفرق اه وإذا كان اهل بلادنا يشترطون على الفقيه إنا مانعاً عليك الزكاة إلا أن تصيف معنا أو يعطيهم دراهم ولو لم يعطهم دراهم لم يعطوه الزكاة فإن قلتم نعم فالمسؤول منكم زجرهم عن ذلك وبسط الجواب والمسؤول منكم أخبرونا كم صاع النبي صلى الله عليه وسلم بمكيال مكة أو غيره ذلك فانا نريد كلاماً في ذلك وإنا نريد البيان منكم ﴿ فاجاب ﴾ ان من يعطي زكاته لمن يرد بعضها اليه إن كان ذلك بشرط أن يردوا عليه أو على بعض عياله أو غيرهم ذلك حالة الاعطاء فلا اعطاء باطل والزكاة مستقرة في ذمته لا يبرأ منها عن شيء بل إن مات ولم يؤدها أداء صحيحاً عوقب عليها العقاب الشديد كما دلت عليه الآيات والاحاديث الكثيرة الشهيرة منها قوله تعالى يوم يحمى عليها في نار جهنم فتمكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم الآية ومنها قوله تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فاعقبهم نقافاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما اخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون ألم يعلموا ان الله يعلم سرهم ونجواهم وان الله علام الغيوب وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جبينه وجنبه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى الله سبحانه وتعالى بين العباد فيرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار وان كان ذلك الرد بغير شرط وانما هو تبرع من الآخذين كان قبول المالك له مكروهاً كراهة شديدة لأن المتصدق يكره له أن يملك صدقته من دفعها اليه كراهة شديدة وقد شبهه صلى الله عليه وسلم بالكلب يرجع في قيته ثم الحيلة في اسقاط الزكاة اختلف العلماء فيها اختلافاً كثيراً فقال مالك وأحمد بن حنبل وأسحق أن من احتال على اسقاط الزكاة عنه في أثناء الحول لا تسقط عنه الزكاة بل هي باقية في ذمته يعاقب عليها في الآخرة العقاب الشديد ومتى اطلعنا على انسان أنه يفعل ذلك عاقبناه عليه وعزرناه التعزير الشديد الزاجر له ولا مثاله واخذنا الزكاة منه قهراً عليه وقال الشافعي وأبو حنيفة وغيرهما انها بقصد الفرار من الزكاة مكروهة لكن خالف الشافعي جماعة من أصحابه كالدارمي وصاحب الابانة والمسعودي فشدوا وقالوا انها حرام كما قال به مالك وأحمد وأسحق وحكاها الامام عن بعضهم وتبع هؤلاء الغزالي في وسيطه ووجيزه فقال انها حرام وقال ابن الصلاح يكون آثماً بقصد لا بفعله وابداه الاذرعى بحثاً وقال في الخادم انه مسمى وقال الغزالي في الاحياء لا تبرأ الذمة منها باطنا وحكى عن أبي يوسف انه كان

لبسه هل يحنث أم لا (فاجاب) بانه يحنث الخالف في المسئلة الاولى ولا يحنث في الثانية والفرق أن الخلو ف عليه في الاولى المرافقة مع بقاء اسم المركب وهو حاصل والخلو ف عليه في الثانية لبسه لجميع أجزاء الثوب وليس بحاصل (سئل) عن استعار ظروف (فملاها عسلاً ثم ان صاحب الظروف طلبها خلف المستعير ان الشمس لا تغرب حتى يفرغها ثم ان صاحب العسل باعه لصاحب الظروف فغربت الشمس ولم يفرغها فهل يحنث بعدم التفريغ أم لا (فاجاب) بانه يحنث الحالف بعدم التفريغ قبل الغروب إن تمكن منه لتفويته البر باختياره وإلا فلا يحنث (سئل) عن حلف ليو فينه دينه أو ليعطينه إياه يوم السبت فأبرأه منه أو أعطاه إياه قبل يوم السبت فهل يبرأ بذلك (فاجاب) بانه لا يحنث الحالف بأبرائه من الدين قبل يوم السبت ويحنث باعطائه الدين قبله إلا أن ينوى بحلفه أنه لا يؤخر الايفاء أو الاعطاء عن يوم السبت فلا يحنث حينئذ (سئل) عن حلف ليسافرن في البحر في هذا

يفعل ذلك ثم قال العلم قسمان ضار ونافع وهذا من الفقه الضار وتبعه الزركشي في قواعده فقال ومن الحكم ما يؤخذ به في الظاهر دون الباطن كما إذا باع المال الزكوى فرارا من الزكاة تسقط في الظاهر وهو مطالب بالزكاة فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى وكذلك إذا طلق المريض زوجته فرارا من الارث وكذا إذا أقر لبعض ورثته بقصد حرمان الباقي قال الكمال بن أبي شريف ومافي الاحياء هو المتجه وقال الماوردي انه مسمى اذا تقرر ذلك علم منه انه لا ينبغي لمن عنده أدنى عقل ومروءة ودين ان يرتكب شيئا من هذه الحيل التي قد تكون سببا للخزي في الدنيا والآخرة وربما قصد الغافل المغرور بها توفير ماله وتمنيته ويكون ذلك سببا لمحقة وزواله عن قرب او عدم البركة فيه فلا ينتفع به هو ولا ذريته وربما عومل فيه وفي ذريته بما يسيئه ويغظه فيسلط عليهم الشيطان اعوانه حتى ينفقونه في المحارم واللذات والشهوات القبيحة المحرمة كما لا يخفى ذلك على من جرب احوال الناس سيما ابناء التجار ونحوهم من ذوى الاموال الذين لم يؤدوا منها حق الله سبحانه وتعالى ولم يجرؤوا فيها على سنن الاستقامة ويأبى جميع ما تقرر في الغنى اذا احتال على ان يجعل نفسه فقيرا او مسكينا حتى يحل له اخذ الزكاة فيحرم عليه ذلك او يكره له على مامر وعلى الاول فلا يحل له ما اخذه من الزكاة بل تبقى ذمته معلقة به في الآخرة واما ما يفعله اهل بلادكم من اشتراطهم على الفقيه انهم لا يعطونه الزكاة مع كونه مستحقا لها الا ان اصاف معهم او اعطاهم دراهم فهذا حرام عليهم باجماع المسلمين فيعاقبون عليه العقاب الشديد في الدنيا والآخرة وليت شعري ما هؤلاء الفاعلين لهذه الخصلة الذميمة القبيحة الشنيعة خلاق ولا مروءة ولا دين وكيف يليق هذا بمن يظهر انه يخرج الزكاة ولو لم يظهر ذلك لكان خيرا له فانه لا اعتداد باخراجه ولا ينفعه منه شيء بل الزكاة باقية مستقرة في ذمته بحاسبه الله سبحانه وتعالى عليها ان شاء بها يستحقه ويناسبه من تجرئه على الله سبحانه وتعالى وعلى دينه عافانا الله سبحانه وتعالى من هؤلاء وافعالهم القبيحة الشنيعة الدالة على سواد قلوبهم وفساد اعمالهم ونياتهم وقد ذكر ابن عبد السلام تحريرا جيدا للصاع بالعدس فكل شيء وسع من العدس خمسة ارطال وثلث فهو صاع لان المنصور عاير الصاع النبوى بالعدس فجاء كذلك وتفاوت انواع العدس يسير لا يحتفل بمثله فكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبر الاخراج به في الفطرة وغيرها ولا مبالاة بتفاوت الحبوب في الميزان اه والرطل الذى وزنه المراد به البغدادي وهو مائه وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وقال السبكي اعتبرت القدح المصرى بالمد الذى حررته فوسع مدين وسبعا تقريبا فالصاع قدحان بالصاع المصرى الاسبعى مداه والصاع المصرى مقارب للسكيلة وفي هذه المسئلة كلام طويل لا يحتمله هذا المحل وما ذكرته لكم ملخص شيء منه وما ذكره السبكي اوجه من قول جمع ان الصاع قدحان بالمصرى لكن ما قالوه هو الاحوط والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) ادام الله تعالى النفع بكم آمين كم حد المسافة التي يحرم نقل الزكاة اليها وما دونها لا يحرم (فاجاب) بقوله الذى يظهر حد الاولى بما يجوز القصر فيه والثانية بما لا يجوز القصر فيه بجامع ان الملاحظ في القصر ان يكون بمحل منقطع عن دار الاقامة غير منسوب اليها وهذا الملاحظ في النقل فاستويا فيما ذكر كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله تعالى عنه من لم يفضل عن كفاية عياله حرم عليه التصدق هل المراد كفايتهم على الدوام او غيره فاهو (فاجاب) بقوله المراد كفاية يومهم وليتهم فمتى فضل عن كفاية اليوم والليلة شيء جاز التصديق به ومتى لم يفضل عن كفايته ذلك شيء حرم التصديق منه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) ادام الله تعالى النفع بعلومه عن قولهم في صدقة التطوع يحرم على الغنى اخذها ان أظهر الفاقة او سأل فلو اظهرها لخوف

الشهر هل يبر بالسفر في النهر لكونه سمي بحرقى العرف أم لا يسير لظهور اللغة في البحر بانه الملح واذا قلتم بالاول فهل يكفيه السفر القصير ام لا (فاجاب) نعم يبر الخالف المذكور اذا لم ينوش شيئا بسفره في النهر العظيم كنبيل مصر للعرف بل واللغة ايضا فقد قال الجوهري في صحاحه البحر خلاف البر سمي بذلك لعمقه واتساعه والجمع البحر وبحار وبحور وكل نهر عظيم بحرقى قال عدى سره ماله وكثرة ما يملك والبحر معرضا والسدير يعنى الفرات اه ويكفيه السفر القصير في البحر بان يسير فيه الى مكان لا تنلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء (سئل) عن حلف لا يعانق زوجته فالصقت ظهرها ببطنه فوضع يديه او احدهما على بطنها او صدرها وضمها بها او بها اليه فهل يطلق على ذلك عناق في العرف ام لا فان قلتم نعم فقال الخالف لم أظن ان ذلك عناق عرفا فهل يخلص ام لا (فاجاب) بان الوضع المذكور ليس بعناق لالغة ولا عرفا (سئل) عن قال العتق يلزمنى أو عتق رقيقى بكر ما أفعل الشيء الفلانى

ثم فعله ماذا يلزمه
 (فاجاب) بانه ان نوى
 تعليق العتق بذلك لزمه
 في الاولى كفارة يمين
 ويتخير في الثانية بين
 اعتاق بكر او كفارة
 يمينه وان لم ينو لم يلزمه
 بالفعل المذكور شيء
 (سئل) عما او قال والله
 لا دخلت الدار مثلاً واعاد
 ذلك هل تلزمه لسل
 يمين كفارة ام لا
 (فاجاب) بانه ان نوى
 اخرى فيمينان بكفارة
 واحدة وان كرر لا دخلت
 فقط فيمين واحدة (سئل)
 عن حلف لا يشرب
 هذا الماء ثم احتاج اليه
 ولم يجد غيره واشتد به
 العطش وخاف التلف ان
 لم يشرب منه هل يحنث
 اولا (فاجاب) بانه
 لا يحنث بشربه (سئل)
 عن حلف على زوجته
 انها لا تنبت في المكان
 الفلاني فباتت فيه مكرهه
 هل يحنث اولا (فاجاب)
 بانه لا يحنث (سئل) عن
 حلف انه يؤدي غريمه
 دينه ساعة يبع هذه السلعة
 فصدر منه بيعها ببلد
 يتعذر وصول الدين
 فيها الى صاحبه ساعة
 البيع هل يبرأ بارسال
 الدين له حالا وبادائه
 قبل بيع السلعة وبادائه
 لو كيله او الحاكم او عدل
 وهل يبالي بكون المشتري عن
 بلد الحلف المديون او صاحب

الظلمة على ماله فهل له قبول ما يعطى من غير سؤال وهل طلب العارية كالسؤال واذا سأل التافه
 كسؤال قلم أو شربة ماء هل حكمه كذلك أم لا وهل المراد الغنى بكفاية سنة أو أقل واذا كان يتيسر
 الاعطاء في وقت دون وقت فهل له السؤال في وقت تيسره لما يحتاجه مستقبلاً وهل سؤال السلطان
 من بيت المال كغيره أم لا ﴿فأجاب﴾ بقوله يجوز له اذا خاف الظلمة على ماله أن يظهر الفاقه وان
 يسأل لكن ما يعطاه يجب عليه رده لما لكه وليس طلب العارية كالسؤال فيما يظهر لجريان العادة
 بان الغنى وغيره يسألونها فليس في طلبها اذلال للنفس ولا تعزير للغير وظاهر كلامهم حرمة السؤال
 على الغنى وان سأل تافها وليس بعيد لان الكلام فيما ليس بينه وبين المسؤول مباشرة الاصدقاء
 المستلزمة للعلم بمساحتهم لما سأل فيه أعدقاؤهم ولو أغنياء أما من بينه وبين المسؤول تلك
 المباشرة المستلزمة لذلك من غير حياء قطعاً فظاهر أنه لا يحرم عليه السؤال حينئذ وقول
 السائل وهل المراد الغنى الخ جوابه ذكرته في شرح الارشاد وعبارته والذي يظهر ضبط الغنى هنا
 بمن معه كفاية يومه وليته أخذاً بما يأتى والذي رأيته في الاحياء ضبطه بما يوافق ما ذكرته فقال
 بان يجد ما ياكل هو ومن في كفالاته يومهم وليتهم وسترهم عن الناس وما يحتاجون اليه بعد يومه
 وليته ينظر فان كان السؤال متيسراً عند نفاذ ذلك لم يجز والاجاز له أن يطلب ما يحتاج اليه لسنة
 اه قال الاذرعى وينبغي جواز طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والاستغناء به
 ولا يتجاوز والدفع لمظهر النفاقة وان لم يسأل اما مكروه او حرام اه وقيل يحل السؤال للغنى مع
 الكراهة قال النووي وشرط حله على هذا القول الضعيف أن لا يذل نفسه وأن لا يلج وأن لا يؤذى
 المسؤول والا حرم اتفاقاً وأتى ان الصلاح بحرمته مع ذلك ران احتاج وقال الامام هو مع الايذاء
 حرام مطلقاً ومع الحاجة جائز والتعفف عنه أولى ولغير حاجة مكروه وواجب عند الضرورة وفي
 الاحياء ان الاخذ مع العلم بان باعته الحياء منه أو من حاضرو لولاه ما أعطى حرام اجماعاً ولا يملك ان انتهت
 عبارة الشرح المذكور ومن له في بيت المال حق له أن يسأل السلطان وان كان غنياً ومن لاحق
 له لا يجوز له أن يسأل شيئاً منه لان ناظر بيت المال كولى اليتيم وهو لا يجوز له التبرع بشيء منه والله
 سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ هل يجوز للمالك ان يصرف من زكاته الى الايتام الفقراء
 الحاضرين عند القسمة لتعسر او تعذر مراجعة القاضى في نصب من يقبض لهم ولوروجع
 لقسمة المال قبل عود جوابه وقد يتعذر وجوب المنصوب وبقاؤه في الجرين عند قسمة كل مالك
 ﴿فاجاب﴾ بقوله لا يجوز للمالك صرف شيء من زكاته الى صنف ولا الى سفيه وانما يدفع لوليه فان
 فرض تعذر ولى يقبض له او قاض ينصب له ولذا كان ذلك امراً نادراً فلا يعول عليه ولا ينظر
 اليه واختيار بعضهم جواز الدفع لا يجوز تقليده فيه ولا العمل به لان ذلك شيء شاذ خارج عن المذهب
 وقائله المذكور ليس مجتهداً فيتعين الغاؤه والاعراض عنه راساً والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾
 عما ذكره في حد المسكين من انه من قدر على مال او كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه
 هل المراد عدم الكفاية في ذلك اليوم او كل السنة او العمر الغالب فان قلتم بالاخير كما صححه
 النووي رحمه الله تعالى فما حده وما حد الغنى الذى لا يجوز معه اخذ الزكاة فاذا كان رجل عمره
 عشرون سنة مثلاً ولم يكن كاسباً وعنده عشرة آلاف مثلاً وموئنته كل سنة ألف مثلاً فهل يجوز له
 اخذ الزكاة اولا فان قلتم يجوز فما الحد الذى يجوز اخذه وكيف يعطى الدافع له والحالة هذه ﴿فاجاب﴾
 بقوله من تحقق بالفقر المسكنة لا يخلو اما ان يكون يحسن حرفة او تجارة او لا يحسن شيئاً من ذلك
 ومن لا يحسن شيئاً اما ان يكون معه شيء او لا فاما من له حرفة فانه يعطى ثمن آلات حرفته التي يقوم دخلها
 بخرجه على الدوام فان لم يف دخلها بخرجه كملنا له الزائد بان نضم الى ثمن تلك الآلات شراء محل

الدين عالما بالحكم قبل
السفر او بعده وقبل
البيع او جاهلا بكون
السفر بالسلعة لوقوف
الحال ببلد الحلف دون
الانتقل اليه ايضا واطلب
غلو السعر و بكونهما
حاضرين ببلد الحلف ايضا
او المسافر الحالف ويكون
السفر طويلا او قصيرا
واذا عجز عن ارسال
الدين لصاحبه حالا ما
طريقه الى البر (فاجاب)
بانه لا يبر الحالف
المذكور بارسال الدين
اصاحبه ولو حالا ولا بادائه
له قبل ساعة بيعه السلعة ولا
بادائه لوكيله ولا لحاكم
ولا لعدل غيره ولا فرق
ذكرناه بين كون المنتقل
عن بلد الحلف المدينون
وبين كونه صاحب الدين
وهكذا جميع الاحوال
المذكورة في السؤال وقد
علم حث الحالف المذكور
في جميع الاحوال المذكورة
في السؤال (سئل) عن
قال العتق يلزم منى ما فعلت
كذا مثلا وكان كاذبا في
ذلك هل يلزمه عتق أو ان
كان له رقيق فانه يعتق
عليه او يكون لغوا
(فاجاب) بانه لا يلزم
القائل شيء لان العتق
لا يحلف به الاعلى
وجه التعليق والالتزام
(سئل) عن قال ان فعلت
كذا فعبدى حر هل ذلك

نعتيه له يقوم دخله مع دخل الحرقة بكفايته وكفاية نمونه بحسب اللاتق به وبهم على الدوام أيضا
وأما من يحسن التجارة فانه يعطى رأس مال يكفيه ربحه بان يكون ذلك الربح الحاصل منه بحسب
العادة بقدر ما يحتاجه هو ونمونه كما ذكر ولا يتقيد ذلك بحدود كرم اعطاء البقال والجوهري
والصيرفي وغيرهم أشياء مخصوصة ذكرها وحدودها انما هو لان ذلك كان مناسبا لعرف زمينهم كما
أشاروا الى ذلك بقولهم عقب تلك المقادير تقريرا وامان معه مال وهو لا يكفيه العمر الغالب بان
يكون لوزعه على ما بقي من عمره باعتبار الغالب الذى يعيش اليه أكثر الناس وهو ما بين الستين
والسبعين لا يكفيه بل ينقص عن ذلك أوليس معه شيء ولا يحسن كل منهما حرقة ولا تجارة فانه
يعطى كفاية العمر الغالب بان يشتري له أرض أو عقار يكفيه كما مر غلتها على الدوام ففي المثال
المذكور في السؤال يضم الى العشرة الآلاف التى معه قدر بحيث لو اشترى بهما محل كفاه دخله
على الدوام ومحل كاعلم مما تقرر ما اذا كانت تلك العشرة الآلاف يفي ربحها بخرجه ان كان يحسن
تجارة او لا يشتري بها ما يكفيه غلته ان لم يحسن شيئا ففي هاتين الصورتين يضم اليها ما يشتري به
ما تكفيه غلته اما اذا كانت تلك العشرة الآلاف يمكن أن يشتري بها ما تكفيه غلته او يمكنه
ان يتجر فيها بما يفي ربحه بخرجه فلا يعطى شيئا من الزكاة لانه الآن غنى والحاصل اننا لا نعتبر
انفاق عين المال الذى باليد الا في صورة واحدة وهى ان يكون معه مال ولا يحسن فيه تجارة
ولا كسبا ولو انفق ببقية عمره لم يكفه الكفاية السابقة فهذا مسكين فيعطى شيئا يضم الى ذلك
المال ويشتري له به ما تكفيه غلته واما ماعدا هذه الصورة فمن له حرقة او تجارة لا يكفيه دخلها
فانه يكمل له بان يشتري له ما يضم ربحه الى ربح حرفته او تجارتها بحيث يكفيه هذا حاصل المعتمد
الذى يتعين الاعتناء بفهمه وتحريره في هذه المسألة فانه قد كثر فيها اختلاف انظار الائمة فيها
وتغليط بعضهم لبعض في بعض تفاصيلها ومن ثم شنع بعض من لم يمعن النظر على الائمة فيها وقال
يلزم ان الملوكة ياخذون الزكاة لانه ليس معهم ما يكفيهم العمر الغالب وما درى انه هو الا حق بالتشريع
لانه لو تأمل ما قررناه لعلم ان الملوكة ونحوهم لا ياخذون شيئا فان لهم من الثمن والمتاجر وغيرهما ما يفي
دخله بخرجههم وكل من له ذلك فهو غنى ومن ليس له ذلك اما فقير او مسكين وكذلك يندفع بما تقرر
ما اشار اليه بعض الائمة من ان اعطاء العمر الغالب يلزم عليه حرمان اكثر المستحقين اذ الغالب
انه لا يوجد من الزكاة ما يكفى مستحقها العمر الغالب ووجه اندفاع هذا ما علمت ان احدا من الفقهاء
والمساكين لا يعطى حيث اتسع المال نقدا وانما يشتري له به ما يفي دخله بخرجه فان قل المال
أعطى كل ما تيسر له (وسئل) هل يشارك القادم بعد الحول الموجودين عنده وهل يجوز التوكيل
في قبض الزكاة ومن يكتسب بعض السنة فقط هل يجوز له الاخذ (فاجاب) بقوله ان كانوا غير
محصورين شاركهم القادم لانهم انما يستحقونها بالقسمة وان انحصروا في ثلاثة من كل صنم لم يشاركهم
لانهم ملكوها يوم الوجوب ومن ثم لو طرأ غناهم بعده لم يؤثر ومن مات منهم بعده أعطى نصيبه
لوارثه ولو غنيا لانه انما ياخذها بطريق التلقى عن المستحق لها وقت الوجوب لوجود وصف الاستحقاق
فيه ومن ثم جوز السبكي الاعتياض عنها حينئذ لانها بدخول وقت وجوبها بلغت محلا وملكها
مستحقها فاعتياضه عنها بعد ذلك اعتياض عن مملوك لا عن زكاة ويتفرع على ذلك ان المزكى لو كان
وارث الكل أو بعضهم سقط بموت المستحق بعد الوجوب قدر الزكاة عن المزكى لانه انتقل اليه
بالموت من غير احتياج لتقدير قبض لئلا يلزم عليه انه قابض مقبض لنفسه وهو متعذر شرعا ومن
غاب وقت الوجوب ووكل من يقبض له وقت القسمة اختلف المتأخرون فيه والاوجه وفاقا لابن
رزين وغيره لان الملك يقع للموكل وهو غائب فلو وقع الدفع له مع غيبته كان فيه نقل الزكاة فان

تعلق لعق عبده حتى يقع عليه العلق بوجود الصفة المعلق عليها أو من نذر اللجاج والغضب حتى تكفي فيه كفارة يمين (فاجاب) بانه يعتق العبد بوجود الصفة المعلق عليها وليس ذلك من نذر اللجاج والغضب بلا خلاف (سئل) عن شخصين بينهما شركة في غلال خلف أحدهما انه ما عاد يشارك الآخر فهل يحث باستدامة الشركة أولا (فاجاب) نعم يحث باستدامتها (سئل) عن حلف لا ياكل لبنة فاكل القشطة أو عكسه هل يحث أولا (فاجاب) نعم يحث فيهما ان ظهر اللبن وان كان في عرف كثير من الناس تغايرهما فقد قالوا ان اللبن يتناول الزبد فيه ان ظهر فيه لبن (سئل) عن حلف في عشرين الحجة أنه لا ياكل لحم عيد ولانية له فهل يحمل ما يذبح يوم العيد سواء كان أضحية أو غيرها أو يحمل على ما يذبح أضحية يوم العيد وأما التثريق (فاجاب) بانه يحمل حلفه على اللحم ما يذبح يوم العيد ولو غير أضحية (سئل) عن شخص حلف على آخر لياخذن هذا المتاع فحلف الآخر انه لا ياخذنه فهل اذا أخذه

كان حاضرا وقت الوجوب وهو من محصورين صح توكيله لانه ملك كما مر أو من غير محصورين لم يصح لانه انما يستحق يوم القسمة وهو ليس حاضرا عندها فيلزم على أخذ الوكيل له نقل الزكاة نظير ما مر ومن يكتسب وقت تصفية الحبوب دون ما بعدها ولم يكن له صنعة أخرى تكفيه ياخذ ما يحتاجه للعمر الغالب بخلاف ما اذا كان له صنعة أخرى تكفيه فانه لا يعطى شيأ باسم الفقر أو المسكنة بل بنحو الغرم لانه لا يقدر على وفاء دينه غالبا بالكسب الا بالتدريج فلم يكلف له (وسئل) بما لفظه كم حد الغنى الذي يحرم معه أخذ الزكاة والغنى والتوسط المعتبرين فيمن يعقل واليسار والتوسط المعتبرين في النفقة (فاجاب) بقوله حد الاول ان يكون معه مال يكفيه ويكفي من تلزمه مؤنته العمر الغالب باعتبار المؤن اللازمة للاتقة به وبهم عرفا فيما يظهر فلو كان له مال يكفيه ربحه يوما بيوم أو صنعة جائزة يكفيه دخلها كذلك أو غلة مواضع كذلك فهو غنى فلا يحل له الاخذ من الزكاة بنحو الفقر أو المسكنة والغنى في الثاني هو من يملك فاضلا عما يترك له في التكفارة نصابا وهو عشرون دينارا والمتوسط من يملك دون العشرين وفوق ربع دينار والمعسر في الثالث من لا يملك ما يخرج من المسكنة وان قدر على كسب واسع فالقدرة عليه لا تخرجه عن الاعسار في النفقة وان اخرجته عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة ويفرق بان في ذلك عملا بالاصل فيهما اذا لاصل ثم حرمة أخذ الزكاة حتى يتحقق مسوغ ومع القدرة على الكسب لا مسوغ والاصل هنا عدم وجوب الزائد على المد حتى يتحقق موجب ولم يتحقق بالقدرة على الكسب والمتوسط من يملك ما يخرج من المسكنة لكنه متى كلف بالدين صار مسكينا والموسر من يملك ذلك ولو كلفهم لم يصير مسكينا (وسئل) هل يفضل الذكر الصدقة (فاجاب) بقوله في الاحاديث ما يصرح بتفضيله عليها اخرج الحاكم والترمذي ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من اعطاء الذهب والورق وان تلقوا عديكم فغضوبوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا وما ذاك يا رسول الله قال ذكر الله والترمذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة قال اذا كرون الله كثيرا والذاكرات قلت يا رسول الله ومن الغاى في سبيل الله قال لو ضرب بسيفه في الكفار والمشركون حتى ينكسر ويخضب دما لكان اذا كرون الله أفضل منه درجة واليهيقي لأن أقعد مع قوم يذكرون الله سبحانه وتعالى منذ صلاة الغداة حتى تطلع الشمس أحب الى من أن أعق أربعة من ولد اسمعيل

(باب خصائصه صلى الله عليه وسلم)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه هل تحريم الشعر خاص بنبينا صلى الله عليه وسلم (فاجاب) بقوله زعم بعضهم عدم الخصوصية وظاهر كلامه أنه قال ذلك بحثا بدليل تعليله لما قاله بقوله اذ المعنى الذى حرم لاجله الشعر عليه صلى الله عليه وسلم موجود في بقية الانبياء فلا فاروق بينه وبينهم في ذلك اه وما ادعاه ممنوع بل ادعاه لذلك عجيب فان المعنى الذى حرم على نبينا صلى الله عليه وسلم لاجله التوصل الى تعلم الشعر وروايته هو أن أهل زمن بعثته كانوا فصحاء العرب وفرسان ميادين بلاغتها وكان الشعر من أعلى فخرهم اذ يتوصل به صاحبه الى كل كمال عندهم وكانوا لا يعدون فصيحيا وبلغيا غير مجيده فاقضت الحكمة الالهية تحريم هذا عليه صلى الله عليه وسلم وأن يكون أميا محضا لا يقرأ ولا يكتب حتى تنقطع قالة الناس أى العتلاء الذين لم يسلبوا مشاعر الهداية فيه وفيما أتى به من القرآن وتمحض معجزته وفصاحته التي قهرت سائر الفصحاء وجمع البلغاء والشعراء ولو جاز له صلى الله عليه وسلم الشعر ما تمت تلك الكلمات الباهرات وهذا كله لا يوجد في غيره من الانبياء صلى الله عليه وعليهم وسلم فكيف يلحقون به في ذلك فتامله

بكونه فيها يحنث أولا
 (فاجاب) بانه لا يحنث
 بالاخذ المذكور (سئل)
 عن قولهم لو حلف
 لا يدخل دار زيد حنث
 بدخول ما يسكنها ملك
 لا باجارة وعارة وغصب
 الا ان يريد ما يسكنه
 فيحنث بالملك وغيره
 ويحنث بما يملكه ولا
 يسكنه الا ان يريد بداره
 مسكنه فلا يحنث بما
 لا يسكنه هل هو خاص
 بالحلف بالله تعالى
 بخلاف الطلاق والعق
 كما قاله في الروضة وغيرها
 أم لا كما هو قضية اطلاقهم
 في باب الايمان (فاجاب)
 بان كلامهم محمول على
 الحلف بغير الطلاق
 والعق وأما فيهما فتقبل
 دعواه ببينة في ذلك فيما
 عليه دون ماله (سئل)
 عن حلف على فعل شيء
 وتمكن منه في الوقت
 المحلوف عليه ثم نسي حتى
 خرج الوقت فهل يحنث
 قياسا على مسئلة الرغيف
 أم لا كما أفتى به بعض
 أهل العصر (فاجاب)
 بانه يحنث تمكنه من فعل
 المحلوف عليه وللتقياس
 المذكور وقد ذكر ابن
 الرفعة وغيره أن القول
 بعدم الحنث خطأ
 (سئل) عن قول
 الدميري ولو حلف لا يحتجم

(باب النكاح)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه في رجل ألف كتابا وسماه بالنكت الظراف فيس ابتلى بالعاهات من
 الاشراف وذكر فيه جماعة من أهل عصره بان قال فلان أقرع وفلان أصلع وفلان أعرج وفلان
 أبرص وفلان أعشى وأفرد لكل نوع من ذلك بابا واستطرد الى أن ذكر جمعا من الصحابة رضى الله
 تعالى عنهم أجمعين بنحو الصلح وعزاه لناقله زاعما أن هذا المؤلف موعظة هذا مضمون مؤلفه من
 غير زيادة فهل ذلك من الغيبة المحرمة اذ ليس ثم ضرورة شرعية تبيح ذكر شيء من ذلك أو لا وماذا يلزم
 مؤلفه بتعرضه لمثل ذلك وهل يتعين تقطيع المؤلف المذكور لحصول التأذى ببقائه وانتشاره أم لا
 (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم ما ذكر من الغيبة المحرمة اذ الذي أجمعت عليه الامه ونص عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم أنها ذكر كغيرك بما يكرهه لو بلغه سواء أكان في بدنه كطويل أعشى أعور
 أقرع أسود أصفر أو نسبه أو خلقه أو فعله ككثير الاكل أو ملبسه كواسع السكم أو ولده أو زوجته أو
 مملوكه أو دابته أو داره كضيقة سواء ذكر شيء من ذلك باللسان أم بغيره كالكتابة فان القلم أحد
 اللسانين وكالا يما قال النووي بخلاف قال الغزالي وكذا بالقلب قال كغيرهما ويستثنى ما ذكر
 مساءة الغير لغرض صحيح في الشرع لا يمكن اتوصل اليه الا به وهو ستة أمور التظلم والاستعانة على
 تغيير المنكر والاستفتاء والتحذير من الشر كجرح الرواة والتجاهر بالفسق والسادس ان يعرف
 انسان بقلب يعرف عن عينه كالاعرج والاعمش فقد فعل العلماء ذلك لضرورة التعريف ولان ذلك
 صار بحيث لا يكرهه صاحبه لو عليه بعد ان صار مشهورا به ومن ثم جاز ذكره به لا بقصد التنقيص وان
 امكن الاستغناء عنه وبما تقرر على ان الغيبة لا تجوز الا في هذه الانواع الستة دون غيرها ومن ثم
 اعترض على الانوار في زيادته عليها سابعاً وهو النصيحة العامة كجرح الرواة بان هذا داخل في
 التحذير وان ما فعله هذا المؤلف من الغيبة المحرمة لانه ذكر مساءة الغير لغرض صحيح في الشرع اذ
 ليس هو من احد الانواع الستة المذكورة كما هو ظاهر في غير الاخيرين ما ترى فيه وذلك الشرط مفقود
 هنا لان هذا المؤلف لم يقتصر على عيوب اشتهر بها اصحابها بل ذكر ما لم يعرف الا من جهة مؤلفه فكان
 حراما اجماعاً وزعمه انه قصد بذلك تلك العاهات الموعظة زعم باطل اذ لم يقل احد فيما علمت ان من
 مسوغات الغيبة ذكر مساوى الناس ليتعظ بذلك كرها غيرهم فان ذكر ان هذا من الاسباب الميعة
 لها عرف الصواب فان لم يرجع عنه والا عزر عليه التعزير البايغ بل ربما يجرحه اعتقاد حملها لذلك الى امر
 صعب على ان ذلك لا وعظ فيه وانما هو من تسويل الشيطان وتزيينه القبيح حتى يظنه الجاهل
 الاحق حسنا فيدخل في حيز الذم الاعظم المستفاد من قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه
 حسنا ولو تأمل قوله تعالى ولو ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم لعله الذين يستنبطونه
 منهم لرد هذا الامر قبل التاليف فيه الى ائمة الشرع وفعل بقضية ما يأمرونه به لكن الاستبداد
 بالامور الصعبة ربما انبأ عن فساد الطوية وغلبة التعصب للباطل فعلى هذا المؤلف الرجوع
 عن هذا الاسلوب القبيح من التعرض لاعراض المسلمين بالثلب وليس له ان يحتج ويقول سبقت
 بذلك ولولا ان المؤرخين نقلوه لينا لما عرفناه قلنا بهم اسوة في ذلك لانا نقول له هل سبقت
 بهذا الاختراع القبيح ومن الذى سبقك لذلك هل هو ممن يقتدى بقوله وفعله كاحد وابن
 معين وأبي زرعة الرازى واضرابهم ومن سبقهم او تاخر عنهم من الائمة او من لايعبأ به ولا
 يلتفت لأقواله ولا لأفعاله فان كان الاول فعليك بيانه وان كان الثانى فلا يزال الله سبحانه
 وتعالى بكما في اى واد هلكتما ولقد وقع في عصر مشايخ مشايخنا استفتاء طويل في المؤرخين
 والذى آل اليه أجوبة محققهم انه لا يجوز المؤرخ ان يذكر من المساوى الا ما يقدح في

أولا يفترض فامر غيره
 بفعله ففعله حث هل هو
 معتمد أولا فان قلتم نعم
 فما الفرق بينه وبين
 الحلف على الاصح
 (فاجاب) بان المعتمد
 حثته بالحجامة والفصد
 وعدم حثه في الحلف
 والفرق بينهما ان حلفه
 فيهما على فعل غيره وفي
 الحلف على فعل نفسه
 وان جزم الدمري
 بالحث فيها أيضا
 (سئل) عن قول
 الدمري وافهمت عبارته
 انه اذا قبضها يحث بلا
 خلاف لكن متى يحث
 فيه وجهان في الحاوي
 احدهما حاله القبض
 لان الملك حصل به
 والثاني ان القبض دال على
 الملك حال الهبة فعلى هذا
 يكون حاثا من وقت
 ما الاصح منها (فاجاب)
 بان اصحهما او لهما
 (سئل) عما لو قال
 لاصليت فاحرم بفرض
 او نقل حث قال القفال
 الا صلاة الخنزة فلا
 يحث بها لانها لا يطلق
 عليها صلاة عرفا هل هو
 معتمد (فاجاب) نعم هو
 معتمد وقد جزم به غيره
 ايضا (سئل) عن
 قول القاضي حسين انه
 لو عين احدى خصال
 الكفارة الثلاث بالذکر
 لم تتعين لما فيه من تغيير
 ايجاب الله تعالى هل هو
 معتمد (فاجاب) بانه اذا

العدالة لبيان الجرح وأما ما عدا ذلك من المساوي التي لا تعلق لها بالجرح ولا يترتب عليها
 فائدة دينية فذكرها غيبة شديدة التحريم مفسق ان كان في أهل العلم وقراء القرآن بل وكذا
 في كل أحد لغير مسوغ على ما قاله القرطبي ونقل فيه الاجماع ويدل لذلك ما في شرح المذهب
 عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من أذى فقيها فقد أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
 أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أذى الله تعالى فينبغي لهذا المؤلف أن يتأمل ذلك ويرجع
 عن هذا التأليف بمحوه ويتوب إلى الله سبحانه وتعالى عما فرط منه من ابداء الاموات والاحياء
 سيما أكابر هذه الامة وليتأمل ان وفق عظيم أدب امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه مع فاطمة
 الزهراء رضي الله تعالى عنها حيث كنى عن اسمها ولم يصرح به مبالغة في التاديب معها ونصه كما في
 التوشيح عنه وقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة لها شرف فتكلف فيها فقال لوسرت فلانة
 لامرأة شريفة لقطعت يدها إلى تعيره بفلانة دون فاطمة تاديبا معها أن يذكرها في هذا المعرض
 وان كان أبوها صلى الله عليه وسلم قد ذكرها باسمها ولو تأمل هذا المؤلف عظيم المبالغة من أدب
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في هذا المقام لعلم أن ماسلكه أمر لا يخلص من ورطة قبحه وشناعة
 موقعه في حق الصحابة رضي الله تعالى عنهم وحمله الناس على ذكرهم بذلك الأمر الشنيع على طول
 الزمان لاصحاب نبيهم الابان يخلص التوبة ويرجع عن هذا المؤلف رجاء لعفو الله سبحانه وتعالى عنه
 وليحذر من أن يصر على اعتقاد أن في ذلك موعظة فانه لا موعظة فيه ألبتة وأي موعظة في فلان
 الميت أعور وفلان الموجود أبرص الى غير ذلك من ذكرى ما يؤذى الاحياء والاموات على أنه لو تنزل
 معه وقيل فرضنا صحة اعتقادك الفاسد أن فيه موعظة لكن فيه مفساد لا تحصى ومن الذي جوز
 النظر الى مصلحة موهومة منازع في وجودها بل الحق عدمها والاعراض عن النظر الى مفساد محققة
 لا يقول بذلك الا جاهل بالكتاب والسنة واجماع الامة فان قال لا يشنع على بما ذكرته في الصحابي
 لاني ناقله ولاهم لا يكرهونه لزوال رجوات نفوسهم المسبب عنها كراهة ذلك قلنا له الشناعة لازمة
 لك على كل تقدير لانك اقتديت في نقل ذلك بمن لا يقتدى به ولان من نقله لم يسقه مساقك بل ساقه
 مساقا آخر أخرجه عن أن يلحق من ذكره عنه عار بسببه وأما أنت فقد سقته مساقا حاملا للعامة
 على التعبير به فكنت منقصا للصحابة ومتسببا لانتقاصهم فعليك وزر من عمل بذلك الى يوم القيامة
 وأما زعمك أنهم لا يكرهون ذلك فزعم باطل لان كراهته من الامور المتعلقة بالطبع التي لا مدخل
 للرجوة فيها نقيضا ولا اثباتا والحاصل أن هذا المؤلف ان تاب وأعدم ذلك المصنف فلا كلام لاحد
 عليه بعد الآن وقبله الامر في تعزيره للحاكم وان أبرم وصمم وعاند ولم يمثل لائمة الشرع
 وحكامه فغلبهم وعلى ولي الامر أي الله سبحانه وتعالى به الدين وقسم بسيف عدله الطغاة والمتمردين
 زجره عن ذلك بما يروونه بما يليق الى أن يظهر لهم توبته وعليهم أيضا افساد تلك القبائح التي اشتمل
 عليها ذلك المؤلف بمحوها منه بل ولهم تقطيعه أخذا بما أفتى به الجلال السيوطي من أن من بنى
 دارا يرسم الفساد هدمت كما أشار اليه الغزالي وغيره وصرح به جمع من بقية المذاهب فان قلت
 كيف اطلقت التعزير ونصوص الشارع وأئمة المذاهب قاضية باقالة ذوى الهيئات عثراتهم قلت
 محل ذلك في الصغيرة كما قاله بعض المتأخرين والمؤلف المذكور اشتمل على كبيرة بل كبائر تاب الله
 سبحانه وتعالى على وعلى مؤلفه بمنه وكرمه آمين والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) في حرة ملكك
 من عبد بعضه هل له الخلوة بها والرؤية ولمسافرة كما لو ملكته كله أولا (فاجاب) بقوله لا بد في حل
 النظر من الفن لسيدته وعكسه من ملكها لجميعه والا امتنع كخلوة وغيرها (وسئل) عن امرأة
 هلك وخلفت ابنا وابن ابن واخا وابا وعتيقة هل ينتقل الولاء بعد الابن وابنه للاخ والاب

عن احدى خصال الكفارة بالذرفان كانت أدناها لم تتعين والا تعينت كما في نظائرها فان حمل قول القاضى على الشق الاول فهو معتمد والا فلا ولكن مقتضى تعليقه شمول الشقين وقال الزركشى سكتوا عن الواجب المخبر اذا عين خصلة منه بالذره ل تتعين والقياس تعين أعلاها بناء على الصحيح أن الواجب أحدها فكانه يتطوع بالزائد والنذر يصح في التطوع بخلاف ما اذا عين أدناها ثم رأيت في فتاوى القاضى حسين الجرم بانها لا تتعين لما فيه من تغيير ايجاب الله تعالى ولو نذر الامام في الاسر خصلة من الاربع فعلى ما ذكرناه اه والامام يجب عليه فعل الاحظ في الاسير فلا ياتي فيه ما ذكره (سئل) عن قول الدمري ولو حلف وهو في ملك زيد ثم انتقل الى ملك عمر وقهل للثاني المنع ان كان الاول قد اذن فيها او في احداها ثم انتقل عنه قبل التكفير او كان الحلف في ملك شخص والحث في ملك آخر في جميع ذلك نظر (فاجاب) بان الراجح في جميعه ان السيد الاول ان اذن له في

(فاجاب) بقوله ينتقل الولاء بعد الابن ثم ابنه للاب لا للاخ كما صرحوا به حيث قالوا ويزوج عتيقه المرأة في حياتها باذن العتيقة من يزوج المعتقة وان لم ترض فلا يزوجه ابن المعتقة نعم لو كانت كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر زوج العتيقة وان لم تكن له ولاية على المعتقة ولو كانت مسلمة والمعتقة كافرة ووليها كافر لم يزوج العتيقة وان كان له ولاية على المعتقة ويزوج عتيقتها بعد موتها ابنها ثم ابنه ثم أبوها على ترتيب عصبه الولاء وتبعية الولاية على معتقتها انقطعت بالموت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن عتيقة أبي الابن الصغير هل يزوجه الحاكم او أقرب عصبه أبي الابن (فاجاب) بان الذي يقتضيه كلام كثيرين أن الصبا ينقل الولاية في باب الولاء الى الاب بعد أيضا ومن ثم قلت في شرح الارشاد بل تكون الولاية للاب بعددولو في باب الولاء حتى لو اعتق شخص امه ومات عن ابن صغير او فاسق مثلا كانت الولاية للاخ لا للقاضى كما جرى عليه العمراني تفقها أى حيث قال لا أعلم في هذه نصا والذي يقتضيه المذهب ان الولاية للاخ لان ولاية الولاء فرع ولاية النسب اه واعتمده البلقينى والسبكي وغيرها ونقله القمولى عن العراقيين قول الاذرعى في القوت عن القاضى وغيره أنها للقاضى مبنى على ضعيف وان نص عليه فيما لو مات المعتق عن ابن صغير وأب انه لا ولاية للاب فلا يزوج وانما يزوج الحاكم وانما كان هذا النص ضعيفا لقوله البلقينى ان لنا نصوصا تدل على أن الولاية للابعد وهو الصواب اه فعلم ان المعتمد في صورة السؤال أن الولاية تنتقل الى أقرب عصبه الى الابن لا الى الحاكم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عما لو كان الولي في نكاح امرأة هو الزوج وانفرد فهل تنتقل ولاية التزويج لمن بعده من العصبات او يزوج القاضى (فاجاب) بان الذي يزوجه انما هو القاضى دون من بعده من العصبات لبقاء ولايته وانما قام به مانع هو عدم امكان توليه الطرفين لانه من خصوصيات الجد أبى الاب وحيث كانت الولاية ثابتة لتقريب وانما قام به مانع منها كانت للقاضى بخلاف ما اذا قام به مانع فانها تنتقل لمن بعده من العصبات والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عما لو قالت زوجتى فانه كفء لى هل للقاضى تزويجها بقولها او يجب عليه البحث إذا لم يعلم بذلك الا منها (فاجاب) بان الذي يظهر انه لا يجيبها الى ذلك الا ان أثبت أنه كفء لها أخذنا من قول الشيخين وغيرها لوجاء جماعة في أيديهم دار مشتركة ولا منازع لهم وهم متفقون على أنها بينهم لهم وطلبوا منه قسمتها لم يجابوا حتى يقيموا عنده بيينة بانها ملكهم لانها قد تكون في أيديهم باجارة أو اعادة فاذا قسمها بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضى واعتراض ابن سريج على اجابته لهم اذا أثبتوا عنده الملك بان البينة انما تقام وتسمع على خصم ولا خصم وأجاب ابن أبي هريرة بان القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك وقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة ليحكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب نظر اه وانما المقصد به تقوية ما دلت عليه اليد من ثبوت الملك لهم لان الصحيح ان تصرف القاضى بعد الرفعة اليه حكم فاحتج الى استناده الى امر أقوى من مجرد اليد فلزمه أن يطالب منهم ذلك وهو البينة التي تشهد لهم بالملك ليكون حكمه مستندا اليها وكون البينة انما تقام وتسمع على خصم انما هو الغالب فاذا علمت ذلك في هذه المسئلة فكذا يقال بنظيره في مسئلتنا فانها إذا طلبت منه ان يزوجه من شخص معين كان تزويجه حكما بصحة النكاح والحكم بصحته يتوقف على وجود الكفاءة وهو لا يثبت بقولها فاحتج الى اقامتها البينة عنده انه كفء لها حتى يكون حكمه مستندا الى ذلك كما تقرر في المسئلة المقيس عليها ويأتى هنا ما مر من الاشكال والجواب وقول السائل ان ذلك أى كفاءة الزوج وعدمه لا يعلم الا منها فممنوع كما هو جلي بل علم ذلك لا يتصور استناده الى قولها بل الى قول غيرها بشرطه ومثل ما لا يعلم الا منها دعواها وهى باللغة البكارة فيقبل قولها بلا يمين ولا يكشف عن حالها قالوا ولا يكشف عن حالها لانها أعلم به (وسئل) عما اذا اراد شخص تزويج

من له ولاية التزويج عليها والشهود لم يعرفوها أو عرفوها بأعلام الناس لا بالنظر إليها فإحكم ذلك
 ((فاجاب)) بان الاشهاد على رضا المرأة حيث يمتبر رضاها لا يشترط وإنما هو مندوب فقط وإن كان
 العاقد الحاكم كما شمله كلامهم وبه أفتى القاضي والبعوى وقول البلقيني كابن عبد السلام لا يزوجها
 الحاكم حتى يثبت عنده اذنها لانه يلى ذلك بجهة الحكم فيجب ظهور مستنده مبنى على ان تصرف
 الحاكم حكم وقد اضطرب فيه كلام الشيخين وصحح السبكي وفاقا للقاضي أبى الطيب انه ليس بحكم
 اه ومحل في تصرف مبتدأ اما تصرفه بعد الرفع اليه في شيء فهو حكم اذا عرفت ذلك ظهر لك أن
 الاشهاد ليس شرطا لصحة النكاح وانه يصح بدونه لحينئذ لا فرق بين رؤية الشهود وعدم رؤيتهم
 لها نعم ان قيل بان الاشهاد شرط فلا بد فيه من رؤية العدلين لها لكن العمل على أنه يكفى
 تعريف عدلين او عدل لها باسمها ونسبها والله سبحانه وتعالى أعلم ((وسئل)) عما اذا وكل المحبر
 بتزويج بنته او بنت ابنه ثم غاب غيبة بعيدة قبل العقد فهل يزوج الوكيل او القاضي ((فاجاب))
 بان الذى يزوج هو الوكيل دون القاضي وما وقع في تحرير أبى زرعة في القضاء على الغائب عما
 يخالف ذلك مبنى على الضعيف وهو أن القاضي يزوج بالولاية لا بالنيابة والاصح ان يزوج بناية
 اقتضتها الولاية كما بينته في شرح الارشاد حيث قلت هل يزوج السلطان بالولاية العامة أو بالنيابة
 الشرعية وجها وبعض الفروع يقتضى ترجيح الاول وبعضها يقتضى ترجيح الثانى لكن فروع
 الاول أكثر ومن ثم رجحه البعوى وكلام القاضي وغيره يقتضيه فيما اذا زوج في غيبة الولي فمن
 ذلك تزويجه مولى الرجل منه فانه لو اراد نكاح من غاب وليها زوجها أحد نوابه أو قاض آخر ولو
 كان بالنيابة لم يجوز ذلك ومن فروع الثانى عدم صحة تزويجه بغير الكفء وان رضيت وتقديم الحاضر
 فيما لو كان لها وليان والاقرب غائب ولو كان بالولاية لصح النكاح في الاولى وقدم عليه الحاضر في
 الثانية ولو قيل انه في الغيبة ونحوها يزوج بناية اقتضتها الولاية وعند عدم الولي يزوج بالولاية
 لكان متجها ثم رأيت الامام ذكر بعض ذلك حيث صحح فيما اذا زوج للغيبة انه بناية اقتضتها الولاية
 وكلامه محتمل عند عدم الولي والاوجه فيه ما ذكرته انتهت عبارة الشرح المذكور والله سبحانه وتعالى
 أعلم بالصواب ((وسئل)) هل يجوز تزويج أمة اليتيم بعبد ((فاجاب)) لا يجوز تزويج عبد المحجور
 لا بامته ولا بغيرها وأما أمته فيزوجها أبوه وجده بالمصلحة والله سبحانه وتعالى أعلم ((وسئل)) اذا
 اراد أن يتزوج ثانية فهل يستحب للعاقد وعظه بان لا يظلم احدهما وما هو من الوعظ أو جز وانفع في ذلك
 ((فاجاب)) بقوله نعم يستحب للعاقد ذلك كما شمله استحبابهم تقديم الخطبة على الخطبة وعلى العقد قالوا
 ومن جملة تلك الخطبة الوصية بالتقوى وما يصرح بذلك أيضا قولهم يسأل الولي أن يقدم على العقد أزواجك
 هذه أو زوجتكما على ما امر الله تعالى به من امساك بمعروف أو تسريح باحسان ومن جملة الامساك
 بالمعروف ان لا يظلم احدهما اذا تقرر ذلك علم انه يكفى في هذه السنة قوله أزواجك على ما امر
 الله تعالى به الخ وان هذا اوجز وانفع في الوعظ لان فيه تنبيها على ما أمر الله سبحانه وتعالى بذلك
 وعلى انه معروف والمعروف لا ينبغي لذى مروءة او دين أن يعدل عنه وعلى أن الله سبحانه وتعالى
 سهل ذلك على هذه الامة حيث لم يوجب عليهم عينا بل خيرهم بين هذا المعروف وتركه بقوله
 او تسريح باحسان وعلى ان الانسان ينبغي له أن يتحرى الخير في كل من أحواله لانه امر
 بالامساك بالمعروف او التسريح بالاحسان وكل من المعروف والاحسان خير والله سبحانه وتعالى
 أعلم ((وسئل)) في امرأة اذنت لقاض وهى في محل ولايته بتزويجها فهل يجوز لمن لم يعرف
 اسمها ونسبها الا منها ان يخبر القاضي بذلك وهل يجوز للقاضي ان يزوجها بهذا الخبر والحال
 انها غائبة عن مجلسه او لا فكيف الطريق في تزويجها اذا تعذر حضورها عنده ليشير إليها

الحلف والحنث أو في
 الحنث لم يكن للثاني منه
 من الصوم وان ضره
 والا فله منه من ان ضره
 (سئل) عما وحلف لا يركب
 هذا الحمار أو لا يدخل هذا
 البيت أو على زيد أولا
 يلبس هذا الثوب فهدم
 من حائط البيت قطعة أو
 قطع ذنب الحمار أو قطعت
 يديها أو قطع من الثوب
 قطعة أو سل منه خيطا فهل
 يحنث بركوب الحمار أو
 بدخول البيت أو على زيد
 أو بلبس الثوب بعد ما ذكر
 أولا ((فاجاب)) بانه يحنث
 بما ذكر لبقاء الاسم الا في
 لبس الثوب (سئل) عن
 حلف ليشكون فلاناهل
 يبر بشكواه للحاكم في
 غيبته أم لا بد من رفعه اليه
 ((فاجاب)) بانه يبر بشكواه
 للحاكم في غيبته فانه يقال
 شكوت فلانا أشكوه
 شكوى وشكاية وشكية
 وشكاة اذا أخبرته عنه
 بسوء فعله بك فهو مشكوى
 مشكى والاسم المشكوى
 (سئل) عن شخص حلف
 لا ينزع قميصا لاسه الا
 يوم الجمعة ثم أجنب في يوم
 الاثنين مثلا فنزعه لاجل
 الاغتسال هل يحنث أولا
 ((فاجاب)) بانه لا يحنث لانه
 مكره شرعا على نزعه

وهل تكفى الإشارة إليها في تزويجها إذا حضرت وهي منتقبة أو كانت في قطعة من بيت وحدها وقال زوجتك المرأة التي في هذا البيت (فاجاب) بقوله لا يجوز للشاهد أن يعتمد في الاسم والنسب على ذكر المشهود عليه فلا يشهد على امرأة في غيبتها بهما ولا يخبر القاضى بذلك أولا لزوجها في غيبتها معتمدا عليهما بل لا بد من حضورها في مجلسه حتى يشير إليها فان تعذر أو تعسر حضورها مجلسه ارسل إليها نائبه لزوجها مشيرا إليها وتكفى الإشارة إليها وان كانت منتقبة أو في بيت وحدها كان يقول زوجتك هذه التي في هذا البيت وما ذكرته من أنه تكفى الإشارة إلى المنتقبة هو ما عليه العراقيون بل الاصحاب كما قاله الاذرعى فانهم اطلقوا الصحة فيما اذا قال زوجتك هذه من غير فرق بين المنتقبة وغيرها وقضية اطلاقهم هذا ايضا انه لا يشترط علم الشهود حينئذ بكون المنكوحة بنتا للولى أو أخته أو أمته أو غير ذلك ووجه ذلك الزركشى وابن العماد بان النكاح كما لا يشترط فيه الرؤية كذلك لا يشترط فيه الوصف والنسب وخالف في ذلك المتولى فقال وطريق العلم اما بالنسب والاسم والمعاينة فلو قال زوجتك هذه منتقبة أو وهى وراء ستور الزوج لا يعرفها بوجهها ولا ذكر اسمها لم يصح لانها مجهولة وعلامته أنه لو رآها مع غيرها لم يمكن التمييز وايضا فانه لا يصح تحمل الشهادة عليها الا بعد أن يعرفها بالاسم والنسب أو بالمشاهدة فدل على أن العلم لا يحصل إلا باحد هذين الطريقين اه وفي فتاوى البغوى لوجا آلقاض فقالا ان فلانة بنت فلان أذنت لك في تزويجها من فلان بن فلان والقاضى لا يعرفها ويعرفها الخاطب والشهود فزوج صح بعد ذكر نسبها فلوجاء فقيه لقاض فقال له ائذن لي في تزويج امرأة في محلى والقاضى لا يعرفها فان ذكر الفقيه اسمها ونسبها فأذن له جازاه ويؤيد ما قاله المتولى قول الرافعى في الشهادات ورد على القفال من القاضى لزوج فلانة من خاطبها احد بن عبد الله وكان الخاطب جاره فقال له انما أعرفك باحد بن هبة الله لا باحد بن عبد الله فلم يزوجها منه ووجه امتناعه أن تعيين الزوج شرط فلا بد أن يثبت عند العاقد أن هذا الخاطب هو احمد بن عبد الله حتى يكون هو الذى أذن القاضى في تزويجه وجمع الاذرعى بين ما أطلقوه من الصحة وبين ما فصله المتولى من انها ان كانت مسافرة صح والا فلا بان ما أطلقوه محله اذا كان الزوج الاب او نحوه ممن يعلم نسبه منها فتصير معلومة النسب عند الزوج وما قيده محله فيما اذا كان الزوج لا يعلم نسبه منها كالقاضى ونقل ذلك عن اشعار كلام كثيرين ولم يرتض ابن العماد تفصيل المتولى فانه عقبه باطلاق جمع الصحة ثم قال وهو يقتضى أنه لا يشترط علم الزوج بكون المنكوحة بنتا للولى مثلاً وان لو قال زوجتك ابنتى هذه صح قطعاً قال ومن اطلق الصحة نظر الى أن النكاح كما لا يشترط فيه الرؤية لا يشترط فيه الوصف والنسب ثم جعل كلام المتولى احوط ثم أفسده بصحة تزويج الاعمى مع كونه لا يمكنه الرؤية قال لكن له اى المتولى ان يلتزم عدم الصحة فيما اذا قال للاعمى زوجتك هذه الحاضرة أو التى فى الدار اذا لم ينسبها وجرى فى الخادم على الجمع السابق عن شيخه الاذرعى بين اطلاقهم وتفصيل المتولى ثم وجه اطلاقهم بما مر عنه أيضاً ثم جرى على ما مر عن ابن العماد من أن مقالة المتولى احوط وانها منقوضة بالاعمى وأن له ان يلتزم ما مر ثم ذكر قول الجرجاني الصريح فى الصحة مطلقاً وهو لا بد ان يميزها بالإشارة مع حضورها فان ذكر مع ذلك اسمها وصفتها كان تأكيداً للإشارة الى عين المعقود تغنى عن اسمه وصفته كبيع الحاضر قال الزركشى وابن العماد ومحل الاكتفاء بالإشارة أو نحو الاسم فى المجبر ففى غيره لا بد من ذكر صفتها ورفع نسبها الى ان ينتفى الاشتراك فان ذكر اسم ايها وحده ولا مشارك له فى البلد صح والا لم يصح لعدم التمييز زاد ابن العماد ولا يشترط معرفة الشهود للمرأة ولا انها بنت الزوج مثلاً لكن لا يشهدون بانها بنته بل بصورة العقد كما فى

(سئل) عن شخص حلف ان لا يبيت فى هذا المكان هذه الليلة فمكث فيه معظمها هل لا يحث الا بمكثه فيه جميعها كالو حلف أنه لا يشق فى هذه القرية لا يحث الا بجميع الشتاء (فاجاب) بانه يحث بمكثه فيه معظم الليل ففى الروضة انه لو قاله نصف الليل ان بت مع فلان فانت طالق فبات معه بقية الليل طلقت على مقتضى القياس ولا يشترط أن يبيت جميع الليل ولا اكثره قلت المختار ان المبيت يحمل مطلقه على اكثر الليل اذا لم تكن قرينة كما سبق فى المبيت بمنى لكن اظاهرا لحنث هنا لوجود القرينة اه وبهذا جزم الجبلى فى الاعجاز وفى فتاوى الغزالي اعتبار اكثر الليل فانه قال فيما اذا قال ان بت هذه الليلة فى هذه الدار فامرأتى طالق بماذا يحث اعتبار معظم الليل أولى بالمراعاة اه وما ذكره النووى جرى عليه بعده جمع من مختصرى كلامه وغيرهم كابن الرفعة والقمولى واحترز النووى بمطلق المبيت عن المسئلة التى ذكرها فانه حنث فيها بدون المعظم للقرينة وظاهر ان

فأرى القاضي والحاصل أن الأصحاب أطلقوا في مسئلتنا الصحة وإن تفصيل المتولى إما ضعيف وهو الأقرب أو محمول على ما مر عن الأذرعى والزرکشى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه إذا كان فسق الولى بترك الصلاة فهل له أن يزوج موليته أم لا وإذا كان فسق القاضي بغير فسق الولى فمن له الولاية منها وإذا كثرت الفسق بترك الصلاة فهل ينعقد النكاح بحضرة شاهدين (فاجاب) بقوله لا يجوز أن يزوج تارك الصلاة موليته لنفسه فتنتقل الولاية للابعد ثم للقاضى مطلقا لكن اختار النووى كإباحة الصلاح ما أفتى به الغزالي من بقائها للولى إذا كانت تنقل إلى حاكم فاسق بما لا ينعزل به ولا ينعقد النكاح بحضرة فاسق بترك الصلاة أو بغير ذلك من سائر أنواع الفسق وإنما غاية الأمر أنه لكثرة وقوعه وتعرض وجود العدالة الباطنة والظاهرة في شهوده اكتفى فيه بالمستورين والمستور هو من عرف ظاهره بالخير والتصون ولم يعرف باطنه بالزكية عند القاضي والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) زوج بنفسه أو وكيله موليته وهى بكر بالغ بدون مهر المثل أو بمهر مثل مؤجل على معسر غير كفء لها هل هذا العقد صحيح أولا وما الحكم إذا عقد الحاكم الشرعى عند غيبة الولى بالبنات البكر البالغ على شخص بالأوصاف المذكورة هل هو صحيح أولا وإذا عقد الولى أو الحاكم لامرأة بالغة ثنية رشيدة على شخص غير كفء بدون مهر المثل أو به على معسر باذنها ورضاها هل هذا صحيح أم لا وإذا كان لها أولياء فى درجة واحدة وأراد أحدهم يعقد بها على نفسه من يعقد بها الحاكم الشرعى أو بعض الأولياء برضاهم ورضاها سواء أكانت بكرًا بالغًا ثنية أم لا وهل يكون حكم المرأة الثنية السفينة كالسكران إذا عقد بها على الأوصاف المذكورة أم لا (فاجاب) تزويج المجبر أو غيره معسرًا بمهر المثل أو غير كفء من غير رضا المرأة أو مع صغرها باطل فإن دخل بها لزمه مهر المثل وعقد الحاكم بغير كفء باطل وكذا بمعسر إلا أن رضيت به من يعتبر رضاها ويزوج الولى كان العم مساوية فى درجته فإن لم يوجد فالحاكم هذا كله فى بالغة بكر أو ثنية رشيدة أو سفينة أذنت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) أفتى جمع بامتناع تزويج المجبر بنته الصغيرة من تارك الصلاة فهل هو كذلك (فاجاب) بقوله نعم هو كذلك حيث فسق بالترك ولو بصلاة واحدة لأنه غير كفء لها لنفسه وعنتها إذا قلتم مرفوع عنها نعم لو تاب الزوج الفاسق توبة صحيحة فالوجه خلافًا لما فى الخادم أنه يأتى فيه ما لو تاب الولى الفاسق هل يزوج فى الحال أولا والأصح أنه يزوج فى الحال والكلام فى فسق بغير ترك الصلاة والافترط صحة التوبة منه قضاء ما عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فى رجل جامع زوجته متفكرًا فى محاسن أجنبية فهل يحرم (فاجاب) بقوله الذى أفتى به أبو القاسم بن البرزى بأنه لا يحل وقد بسط الكلام على ذلك فى ترجمته ابن السبكي فى طبقاته ورجح عدم التائيم لحديث أن الله تجاوز لى عن امتى ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به أى بالعمل الذى عزم عليه وهذا لم يعمل بما عزم عليه اه ويؤيد التحريم قول القاضي فى الصوم من تعليقه كما لا يحل النظر لما لا يحل له يحرم التفكير فيه لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه فمنع من التيمم بما لا يحل كما منع من النظر إلى ما لا يحل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) دلت القرائن فى إذن امرأة لوليتها أن يزوجها على شدة شبقها فزوجها بطفل كفء لا يمكن وطؤه فهل يصح (فاجاب) بقوله صريح ما فى الخادم عن النص فى مبحث ما للزوج المجبر الصغير أو الصغيرة بنحو أعمى عدم الصحة فى مسئلتنا وجزم به بعضهم لأن الولى عند الإذن المطلق يلزمه مراعاة المصلحة ولا مصلحة لها عند التوقان فى تزويج الطفل وهو ظاهر مدركا لا نقلا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) اعترف الولى بان بين الخاطب والمخطوبة رضا محرما فهل يزوجها القاضي أو لا بعد (فاجاب) بقوله القياس كما قاله بعضهم أن الذى يزوجها هو القاضي لبقاء ولاية الولى فهو كالعاضل (وسئل) عن

ذكر النصف فيها مثال وصحح الرافعى أن المبيت بمنى لا يحصل إلا بمعظم الليل كما لو حلف لا يبيت إلا بمكان لا يبحاث إلا بمعظم الليل وقالوا أن مبيت ليالى منى واجب ويحصل بمعظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يبحاث إلا بمبيت فيه معظم الليل لا يقال قياسا لو حلف أن لا يشتى فى هذه القرية أنه لا يبحاث إلا بجميع الشتاء أن لا يبحاث فى مسئلتنا إلا بمكة جميع الليالى لا نأقول القياس المذكور لنا لا علينا لأن الشتاء اسم لجمع فصله والمبيت عند انتفاء تلك القرينة اسم لمعظم الليل (سئل) عن شخص حلف لا يأكل طعاما زيدا فأكله وهو ضيف له هل يحنث أم لا وإذا قلتم بعدم حنثه به فهل يملكه بوضعه بين يديه أو بوضعه فى فيه أو بازدراده (فاجاب) بأنه لا يحنث بأكله لأنه لم يأكل طعاما زيدا للملكه أياه بوضعه فى فمه كما اقتضى كلام الشرح الصغير ترجيحه وصرح بترجيحه القاضي حسين والاسنوى وغيرهما (سئل) عن شخص حلف لا يكلم آخر الدهر كله أو قال كلما كلمتك فامرتنى طالق فرفع إلى

حاكم فحكم عليه بانه لا
يهجره أبدا فهل هذا الحكم
يتناول كل هجران أم لا
بدل كل كلام من تقدم
حكم عليه حتى لو كمله
من غير حكم عليه بذلك
الكلام حنث سواء أوجد
هجران أم لا (فاجاب)
بانه متى مضى بعد حلقه
أكثر من ثلاثة أيام ولم
يكن في هجره له صلاح
دين لا الهاجرو ولا للمهجور
ثم رفع الى الحاكم وحكم
عليه بتكليمه اياه لم يحنث به
فلو حكم عليه بان لا يهجره
أبدا لم يعتد بحكمه بالنسبة
الى المستقبل واليمين باقية
حتى يحنث بتكليمه بعد
ذلك اذ حكمه لا يعتد به
الا بعد وجود هجران
محرم ليكون ازالة المنكر
وقد علم انه لا بد لكل
هجران محرم من حكم مختص
به (سئل) عن العرقية تجزى
في كفارة اليمين كما في شرح
التحرير لشيخ الاسلام
أم لا قياسا على القلنسوة
والطاقية (فاجاب) بانه لا
تجزى فيها العرقية
المعروفة وما ذكره شيخنا
رحمه الله في شرح التحرير
وغيره من اجزائها ليس
بمعتمد الا ان يحمل على
ما يضع على الدابة كالسجادة
أسفل البرذعة او نحوها
فانها تسمى في العرف عرقية

امراة أذنت لوليها أن يزوجه ولم تعين احدا فزوجها من طفل قبل بلوغه وهي تظن انه لا يزوجه
الا من بالغ لشدة توقانها الى الوطء ما الحكم (فاجاب) بقوله يصح تزويجه المرأة من الطفل
المذكور ان كان كفوا لها في الصفات المعتمدة في الكفاية ولا نظر لشدة توقانها الى الوطء لانه
لاحق لها فيه ولا مطالبة الا عند اليأس منه بنحو العنة او الامتناع منه بالحلف في الابلاء وأما
في غير ذلك كما هذه المسألة فلا حق لها فيه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن مسئلة وقع فيها
جوابان صورتها امراة لاولى لها ولت امرها رجلا فزوجها فهل يصح نكاحها أولا فاجاب الاول
فقال يصح نكاحها اذا ولت امرها رجلا لان يونس بن عبد الاعلى روى عن الشافعي رضى الله
تعالى عنه انه قال اذا كان في الرقعة امراة لاولى لها فقلت امرها رجلا فزوجها جاز واختاره
الشيخ يحيى الدين النووي رحمه الله تعالى قال ابن مامون وكان مشهورا من جملة أصحاب الشافعي
رضي الله تعالى عنه سمعت المزني يقول سمعت الشافعي يقول اذا كانت المرأة في جوار قوم ليس
لها زوج ولا هي في عدة من زوج ولا هو لى حاضر فقلت امرها رجلا من صالحى جيرانها فزوجها
تزوجا صحيحا فالتسكاح جائز قال المزني فقلت للشافعي فانا نحفظ عنك في كتبك ان التسكاح
باطل فقال الشافعي ان الامر اذا ضاق اتسع شاهدان عدلان أن لاولى لها حاضر ولا لها زوج ولا
هي في عدة من زوج قال الامام الازرق وحكم المراضع التي لاحاكم فيها ولا يمتد اليها أمر الحكم
من الرقعة فيما يظهر في جواز تولي امرها الى عدل وذكر الرافي والنووي في أدب القضاة أنا
إذا جوزنا التحكيم في غير الاموال فخطب امراة وحكما في التزويج رجلا كان له ان يزوجه قال الروياني
في الحلية يجوز التحكيم والتزويج في أصح الوجهين وهو اختيار أبي طاهر الزيايدي وأبي اسحق
الاسفرائيني ومشايخ العراق وخراسان والفتوى على هذا خاصة في هذا الزمان وانما يجوز التحكيم
اذا لم يكن هنا ولي حاضر من نسب او معتق كذا قال الامام الاذرعى في الدعاوى في شرح المنهاج
له قال في التسكاح وبالجملة فالختار دليلا للموافاق للنصين جواز تفويض امرها الى عدل عند فقد
الحاكم ومن فوقه من الاولياء في البلد وما يقرب منه اذا دعت حاجتها الى التسكاح قال ولا يجوز
أن لا يكون هذا مخالفا لظاهر المذهب ويكون موضع المنع على المذهب فيما وراء ذلك جمعا بين
نصوصه هذا آخر كلام الاذرعى رحمه الله تعالى اه واجاب الثاني فقال هذا الجواب الاول ليس
بمتجه لأمور احدها أن العبادي قال في الطبقات ان هذا النص الذي رواه ابن عبد الاعلى رضى
الله تعالى عنه من أئمة الشافعية رضى الله تعالى عنهم منهم من انكره ومنهم من قبله وقال انه
تحكيم والمحكم قائم مقام الحاكم وقد صحح تقي الدين ابو الحسن السبكي انكار رواية يونس وانها
لا تزوج عند فقد الحاكم اه ويدل له ما رواه البيهقي الاتي ذكره في الامر الثاني ثم قال
الولى العراقي ومراده ما اذا كان المحكم صالحا للقضاء وبه افتى صاحب المذهب ونقله العبادي
عن غيره قال الزركشى في الخادم وقضية كلامهم تفرد يونس بهذا النقل والتوقف فيه وقال
الولى العراقي في فتاويه ان النص الذي رواه يونس بن عبد الاعلى مترقف في ثبوته لانه لم ينقله
اهل التحقيق من أصحاب الشافعي وقد قال الخطابي في اول معالم السنن ولذلك تجد أصحاب
الشافعي انها يعولون في مذهبه على رواية الربيع بن سليمان والمزني فاذا جاءت رواية حرمة
والجزى وأمثالها لم يلتفتوا اليها ولم يعتدوا بها في اقاويله قال ومذهب الشافعي رضى الله تعالى
عنه لا يثبت باختيار النووي رضى الله تعالى عنه فانه انما يستعمل هذه العبارة فيما رجح دليله
عنده لا من جهة المذهب ونحن شافعية لانووية اه ما قاله الولى العراقي فعلى هذا
ما اختاره النووي من جواز توليتها عدلا لا يجوز تقليده فيه لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد لانه رحمه الله

دين فلان عند رأس شهر
كذا فقضاءه قبل هل يحنث
اولا (فاجاب) بانه
يحنث لتفويته البر
باختياره نعم ان نوى
بحلفه انه لا يؤخر قضاءه
عن رأس الشهر لم
يحنث (سئل) عما نقل
عن ابن رزين انه اذا
حلف انه يوفي فلانا حقه
الذي عليه قبل مضى
مدة معينة فاحاله بذلك
انه ان قصد بقوله يوفي
انه يعطيه ذلك حنث
وان قصد به انه يبرأ اليه
منه بأى طريق كان وكانت
الحالة صحيحة فقد
برت عينه هل هو
معتمد اولاً (فاجاب)
بان ما اوتي به معتمد
لكن لا يتقيد حنثه بقصده
به الاعطاء بل مثله ما اذا
لم يقصد به شيئاً (سئل)
عن حلف لا يدخل داراً
فدخل اسطبلًا منسوباً
لها هل يحنث بدخوله
اولاً (فاجاب) بانه
لا يحنث بدخوله ان لم
يكن داخلًا في حد الدار
او داخلًا فيه ولم يكن في اوله
باب لانه لا يقال لمن دخله
انه دخلها (سئل) عن
حلف لا يأكل زامخا فاكل
بلحاً او بالعكس او حلف
لا يأكل عجوزاً فاكل حرشاً
او بالعكس هل يحنث
بأكله أم لا (فاجاب) بانه

تعالى نقل في شرح المذهب عن الامام ابن الصلاح من غير اعتراض عليه ان حكم من لم يكن أهلاً
للتخريج أن لا يتبع شيئاً من اختياراتهم لانه مقلد للشافعي دون غيره اه وظاهره أن مقلد
الشافعي لا يجوز له أن يتبع شيئاً من اختياراتهم اذا لم يبلغ درجة الاجتهاد والامر الثاني ان
الامام البيهقي روى في المبسوط عن الشافعي رحمه الله تعالى انه قال اذا ولت امرأة ثيب بنفسها
رجلاً فليس له ان يزوجها وان رفع ذلك الى السلطان فعليه ان يفسخه وسواء طال أو قصر وجاء
الولد أو لم يات كذا قال الولي العراقي أيضاً وقد روى الدارقطني والشافعي ان رفقة جمعهم
الطريق فيهم امرأة فولت أمرها رجلاً فزوجها فجلد عمر النكاح والمنكح ولهذا قال الولي
العراقي ولقد طلب مني الفتوى به في سفر ليس به قاض في امرأة حصل لها الضرر البالغ من وجوه
عديدة من عدم الزوج فامتنعت من ذلك وقت لا أكون سبباً لتسليط الناس على الابضاع بغير أمر
بين وضياع أمر دنياها أهون من التسليط على بضعتها بغير طريق معتبر اه الامر الثالث ان
الامام الشافعي رحمه الله تعالى ذكر في الحلية بعد ذكره الوجه القائل بانها ترد أمرها إلى رجل عدل
يزوجها وهذا لا يجي على أصلنا قال الامام الاذرعى وهو معذور فانه بعيد من المذهب المشهور الامر
الرابع أن الامام ابن القطان لما قال الامام الاصطخري اذا لم يكن في البلد حاكم جاز للرجل والمرأة
أن يحكما مسلماً يعقد نكاحهما قال أعني ابن القطان وهذا ليس بشيء لأن النبي صلى الله عليه وسلم
قال السلطان ولي من لا ولي له قال ولا خلاف بيننا أن هذا ليس بسلطان اه الامر الخامس انما
حكى عن صاحب المذهب البناء على التحكيم وقال ابو المعالي الجويني يعني امام الحرمين وهذا
البناء لا يصح لان هناك حكماً فيما يتنازعان فيه من أمر النكاح وغيره فيصير النظر له فيما حكا فيه
خاصة وهذه ولاية من لا يستحقها الامر اه السادس ان الامام الرافعي رحمه الله تعالى ذكر في العزيز
ان القاضي إذا أراد أن ينكح من لا ولي لها زوجه من فوقه من الولاية أو خليفته ان كان له الاستخلاف
أو خرج إلى قاضي بلد آخر وتابعه النوى في الروضة فلو كان يجوز لها أن تعرض أمرها إلى عدل
ليزوجها من القاضي لم يكلف القاضي الخروج إلى بلد آخر وظاهره يقتضي انه لا يصح النكاح حتى
يزوجه القاضي الذي يخرج إليه ولو كان ببلد بعيد كمسئلتنا المسؤل عنها وذلك اذا لم يكن له أحد فوقه
من الولاية ولم يكن له الاستخلاف فتناقض كلام النوى رحمه الله تعالى حيث اختار أولاً تفويضها
إلى عدل ثم تابع الرافعي رحمه الله تعالى ثانياً إلى خروج القاضي إلى قاض بلد آخر الامر السابع ان
في الوكالة في المحرر والمنهاج ولا المرأة والمحرر في النكاح قال الشارحون لكلامه والمراد ان المرأة
لا توكل أجنبياً في تزويجها لانها لا تزوج نفسها عندنا وظاهر قوله تعالى وانكحوا الايامى منكم
والصالحين ان المرأة لا تتزوج الا بولي كذا قاله الامام ابن عطية في تفسيره وهو المحفوظ عن
الشافعي رحمه الله تعالى في كتبه قال الشافعي أيضاً قوله تعالى ولا تغضلوهم ان ينكحوا أزواجهن
هذا أبين في كتاب الله تعالى دليلاً على انه ليس للمرأة أن تتزوج دون الولي لانها لو زوجت نفسها
لما كان لعصل الولي معنى كذا قال الامام القونوي ثم قال الولي العراقي في كتاب النكاح من نكته
من اعتبارهم في الولي ان يكون عاصب نسب او ولاء او حاكماً انه لا يكفي فيه ان يكون مولى من
جهتها اه وهذا يقتضي ان الراجح عند الاكثرين ما رجحه ابو الحسن السبكي اولاً من انكار رواية
يونس من ان قضية كلامهم تفرد يونس بهذا النقل والتوقف فيه كما سبق عن الزركشي وفي المهمات
نقلنا عن النوى من غير مخالفة له انه اذا كان في المسئلة خلاف وجب اتباع الاكثرين الامر الثامن
انا اذا قلنا بما رواه يونس عن الشافعي فهو وما رواه البيهقي في المبسوط عن الشافعي ايضاً قولان
مختلفان وفي الروضة انه اذا كان في المسئلة قولان لم يجز العمل باحدهما حتى يعلم الراجح منها بلا

خلاف اه فعلى هذا قال الامام الازرق اذا وجد من ليس أهلا للترجيح اختلافا للأصحاب في
الاصح من القولين والوجهين اعتمد تصحيح الاكثر كمستلثنا المسؤل عنها فان قول الولي العراقي
فهم من اعتبارهم في الولي ان يكون عاصب نسب أو ولاء أو حاكم الخ يقتضى أن الراجح عند الاكثرين
ما صححه السبكي من انكار رواية يونس كما سبق وما رجحوه يوافق ما رواه البيهقي في المبسوط عن
الشافعي من أنها اذا ولت نفسها رجلا فليس له أن يزوجه كما سبق أيضا واطلاقه واطلاق الاثمة
يشمل القرى والبوادي التي لاحاكم لها وما إذا كان لها ولي أولا فظهر لنا من جميع ما ذكر في الجواب
الثاني أن المرأة التي لا ولي لها اذا ولت امرها عدلا فليس له أن يزوجه بل لا يزوجه الا حاكم أو محكم
بشرطه ولو كان ببلد بعيد فهل هو كذلك أولا اوضحوا لنا القول في ذلك بجواب شاف يحصل به
المقصود ان شاء الله سبحانه وتعالى فالحاجة داعية اليه أبقاكم الله سبحانه وتعالى للمسلمين (فاجاب)
بقوله المعتمد الذي جرى عليه اكثر المتأخرين ما قاله المجيب الاول بل جزموا به حتى في
المختصرات وسياتي توجيهه والاستدلال له في أثناء رد ما قاله المجيب الثاني لكن ما قاله المجيب الاول
عن الازرقى آخر من أنه لا يشترط فقد الولي بالكلية بل الشرط عدم حضوره في البلد أو ما قرب
منه ليس صافيا عن الاشكال على انه خولف فيه فقد جزم صاحب الانوار بخلافه فقال لو كان لها
ولي وهو غائب لم يجز التحكيم لان نيابة الغائب للقاضي اه وكلام الروضة وأصلها صريح في ذلك اذ
عبارتهما ثم اذا لم يكن لها ولي خاص من نسب او معتق فهذا صريح في انه حيث كان لها ولي خاص
لم يجز لها التحكيم لكن جرى ابن العباد على ما قاله الازرقى وعبارة الروضة في باب النكاح قد تشير
اليه والوجه الاول فانه حيث كان لها ولي وان كان غائبا أمكنها ان ترسل اليه ليحضر او يوكل فان
قلت فكذلك ترسل للحاكم اذا لم يكن بمحلها فليس ولاية الولي ٣ الحاضر أقوى على أن لنا ان تتوسط
ونقول ان سهلت مراجعة احدهما اعني الولي أو الحاكم اذا غابا الى مرحلتين فاكثرت تعينت ولم
يجز لها ان تولى عدلا يزوجه لانه انما جاز لها ذلك للضرورة وعند مراجعة الولي أو الحاكم ان لم
يوجد الولي لا ضرورة وان لم تسهل مراجعة احدهما بان فحش بعد محلها وخفت حاجتها الى النكاح
جاز لها ان تولى مع الزوج أمرها عدلا يزوجه لوجود الضرورة حينئذ ما اذا قرب محل احدهما
بان كان دون مرحلتين فلا يجوز لها ذلك مطلقا اذا تقرر ذلك فلتكلم على الجواب الثاني ونبين
ما فيه فنقول قوله أحدهما ان العبادي قال في الطبقات الخ كلام لا يجد شيئا لان من القواعد المقررة
ان من حفظ حجة على من لم يحفظ وأن الثقة اذا روى شيئا وأثبتته ونفاه غيره قدم المثبت على
النافي وهذا تعلم ان غير يونس من أصحاب الشافعي لو قال لم يقل الشافعي هذا لم يلتفت اليه لان يونس
مثبت وغيره نافي والمثبت مقدم على النافي فاذا كان هذا الانكار لا يقبل عن عاصر الشافعي وراه
واخذ عنه وكان مطلعا على أكثر أحواله فما بالك بمن لم يكن كذلك ولا يقدح فيه تفرد به هذا النقل
لان تفرد الثقة مقبول وان قدم غيره عليه لان ذلك لامر أقوى منه لان انكار ما انفرد به وقول الولي
العراقي انه يتوقف في ثبوته ليس في محله ولذلك لم يعول من بعده عليه بل أطبقوا على حكايته عن يونس
عن الشافعي سيما الشيخين فانهما حكياه عنه عن الشافعي ثم قالوا من أصحابنا من أنكروه ومنهم من
قبله وقال انه تحكيم والمحكم قائم مقام الحاكم اه وبه يعلم ان الانكار ليس راجعا الى انكار
القل فان يونس ثقة جليل فلا يسع أحدا تكذيبه فيما نقله وانما الانكار راجع الى انه غير جار
على قواعد الشافعي رضي الله تعالى عنه ونحن مسلمون ذلك فان الشافعي رضي الله تعالى عنه
أشار الى انه خارج عن قواعده بقوله لما سئل عنه وانه مخالف لما في كتبه اذا ضاق الأمر اتسع ومن
قواعده رضي الله تبارك وتعالى عنه ان الضرورات تبيح المحظورات فهذا امر خارج عن قواعده بلا ريب

لا بحث باكله فيهما (سئل)
عن حلف لا يشرب ماء
فشرب ماء مستعملا أو
متغيرا هل يحنث بذلك حتى
في التغير التقديرى أم لا
يحنث ولو في التغير التقديرى
كافي شرح المنهج (فاجاب)
بانه لا يحنث بشرب الماء
المستعمل بناء على ما رجحه
النوى من انه غير مطلق
ولا بشرب ماء متغير
بمخالط طاهر يستغنى
الماء عنه تغيرا يمنع
اطلاق اسم الماء عليه ولو
كان تغيره تقديريا (سئل)
عن حلف لا يسكن هذه
الدار في هذه السنة أو
السنة أو هذه السنة يحنث
اذا سكن البعض أو لا يحنث
الا في الاولى كما هو ظاهر
كلام الروضة وغيرها
(فاجاب) بانه لا يحنث
بسكني البعض الا في الاولى
(سئل) هل يندرج
الزيتون في الفاكة أم لا
(فاجاب) بانه لا يندرج فيها
اذ البلج اذا لم يحمر
او يصفرو ويحلو ليس من
الفاكة فالزيتون أولى
(سئل) عن حلف لا
يكلم فلانا ثم حكم عليه
حاكم بتكليمه فكلمه
هل يحنث بتكليمه
ثانيا مختارا أولا
(فاجاب) بانه يحنث
به الا أن يغلب على

بتكليمه أولا ويجري هذا فمن حلف لا يسكن في دار زوجته ثم استأجرته لا يلزم منه سكناه فيها فامتنع فالزمه الحاكم بالقيام بالعمل المستأجر عليه ومن حلف لا يركب في مركب فلان فاستأجره لعمل فيها فامتنع فالزمه الحاكم بذلك العمل (سئل) عن حلف لا يتسرى وهو متسر هل يحنث باستدامة التسرى أم لا كاستدامة الزوج (فاجاب) بانه يحنث باستدامته اذ هو ان يحجب الامة عن اجابتها الرجال ويطاها وينزل فيها ولانه يصح ان يقال تسرى سنة مثلا بخلاف الزوج ونحوه (سئل) عما لو حلف لا يسكن زيد في هذه الدار هل يشترط عدم اتحاد المرافق كما قاله ابن النقيب في عمدته وهل في كلام الشيخين ما يخالفه كما زعمه بعضهم (فاجاب) بان السؤال غير محرز اذ المحكى فيها حنثه بمساكنته اياه فيها سواء اختلف مرافق مسكن كل واحد منهما أم اتحدت بل لو حلف لا يسكنه في هذه البلد أو نواه حنث بمساكنته (سئل) عن حلف لا يخلى زيدا يسكن الدر

لكن اقتضت الضرورة المسامحة به على أنه في الحقيقة غير خارج لما وجه به بعض الاصحاب من أنه تحكيم ومن قواعده ان المحكم قائم مقام الحاكم وانما يتحقق خروجه عن قواعده ان لو قال انها تباشر عقد النكاح بنفسها كما زعمه بعض اصحابنا فهذا هو الخارج عن قواعده بالسكية وامام ارواه يونس فليس خارجا عنها بالاغتبار الذي ذكرناه على ان يونس لم ينغرد بهذا النص فقد حكاه عن الشافعي المزني أيضا وهو من اجل اصحاب الشافعي المعول على نقله عند الاصحاب فاندفع ما نقله الولي العراقي عن الخطابي اما قوله اعني العراقي مذهب الشافعي لا يثبت باختيار النووي فانه انما يستعمل هذه العبارة فيما رجح دليله عنده لا من جهة المذهب النخ فوجب منه مع قول شيخه الاسنوي وغيره ان المختار اذا وقع التعبير به في الروضة كان بمعنى الرجح مذهب وكيف والنوى مستظهر على ما قاله بانه ظاهر نصه الذي نقله يونس فهو مع جلالاته وعظم ورعه وتحريمه مثبت لنص يونس ومحتج به على ما قاله وان ما قاله هو ظاهر هذا النص فكيف مع ذلك ينكر نسبة مارواه يونس للشافعي ويقال ان النووي اختاره من جهة الدليل لا المذهب ويقال نحن شافعية لا نووية كل ذلك بما لانظر اليه ولا تعويل عليه ومن ثم جاء بعد الولي جماعة هم تلامذته وتلامذة تلامذته ومع ذلك لم يعولوا على ما قاله ولا التفقوا اليه وأعرضوا عنه لانه غير جار على سنن الاعتدال في الاستدلال فبطل الامر الاول من امور امر هذا المجيب وقوله فعلى هذا ما اختاره النووي النخ باطل أيضا لما علمت انه لم يخرجه من جهة الدليل وانما رجحه من جهة المذهب وما رجحه من جهة المذهب هو الحجة على جميع من جاء بعده ممن لم يبلغ رتبته بلا منازع ولا مدافع وقوله الامر الثاني ان الامام البيهقي النخ غير نافع له أيضا لان غاية الامر ان للشافعي في هذه المسئلة قولين وقد رجح النووي أحدهما وتبعوه فلا محيد عنه ولا يسوغ لاحد مخالفته وانفراد الولي العراقي بتعقبه قد علمت انه غير صحيح ولا معول عليه على ان هذا النص لا يخالف الاول لان الاول فيه التعبير بانها فقدت وليها وهذا ليس فيه ذلك فوجب حمله على ما اذا لم تفقد جمعا بين النصين وكذا ما فعله عمر رضى الله تعالى عنه واقعة محتملة على ان مذهب الصحابي غير حجة عندنا وقوله الامر الثالث لا يفيد أيضا لما قررناه من انه وان كان بعيدا عن قواعد المذهب لكن الضرورة اقتضت المسامحة به وما جاز لا لاجل الضرورة لا يعترض عليه بمثل ذلك فان المجوز له معترف بانه خارج عن قواعده لكنه يقول اقتضت الضرورة خروجه عنها فعملت به للقاعدة السابقة ان الضرورات تبيح المحظورات على انه مر عن الاذرع في جواب الاول انه قال ويجوز ان لا يكون هذا مخالفا لظاهر المذهب ويكون موضع المنع على المذهب فيما وراء ذلك جمعا بين نصوصه اه وقوله الامر الرابع ان الامام ابن القطان النخ من الاطالة بما لا فائدة فيه اذ غاية الامر ان ابن القطان مجتهد من اصحاب الوجوه صدر منه نزاع في هذا الحكم وهو غير معول عليه فانما لم ندع ان المسئلة متفق عليها حتى يورد علينا مثل ذلك وانما الذي ادعيناها انها تختلف فيها بين الاصحاب ومنشأ اختلافهم اختلاف نصيه السابقين وان قواعده منها ما يقتضى الاول ومنها ما يقتضى الثاني فهذا هو سبب اختلافهم لكن المعتمد الجواز ويرد ما قاله ابن القطان بانه يلزم عليه منع التحكيم من اصله في سائر الاحكام لانه اذا لم ير أن المحكم قائم مقام الحاكم لزمه ان لا يجوز تحكيمه وهو خلاف قوله وقول الاصحاب فعلمنا من كلامهم في التحكيم ان المحكم قائم مقام الحاكم وان قوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لاولى له انما ينصرف الى حال وجود السلطان امامه فقدده كما هو الغرض فكيف يستدل بالحديث على ان لنا ان نقول ان المحكم داخل في السلطان اذ المراد به من له سلطنة وهي ثابتة بالتحكيم فشملة الحديث وانددت

منازعة ابن القطان وينبغي أن لا يفهم من قولهم فقلت أمرها عدل يزوجها جاز لها أنها وحدها
توليها بل لا بد كما صرحوا به أن تحكمه هي والزوج فإذا حكمها صار حكمها وثبت له ما ثبت للقاضي
ثم هذا المحكم أن كان مجتهدا جاز حتى مع وجود القاضي لانه بمنزلة وإن كان عدلا لم يجوز إلا عند
فقد القاضي وبما تقرر في رد هذا الرابع يعلم رد أمره الخامس أيضا وقوله السادس أن الإمام
الرافعي الخ ليس في محله لأن الرافعي والنووي متفقان على جواز تحكيم المجتهد في النكاح فالزامة
النووي التناقض دون الرافعي تحكم على أن الزام التناقض من أصله باطل لأنهم هنا خيروه بين
أمر ثلاثة وسكتوا عن أمر رابع علم بما قدموه وهو تحكيم المجتهد باتفاق الشيخين وكذا تحكيم
العدل عند النووي فأى تناقض في ذلك قوله الأمر السابع أن في الوكالة الخ ليس في محله أيضا
لأننا لم نقل أنها توكل عدلا في تزويجها وإنما الذي قلناه أنها هي ومن يريد تزويجها يحكمها
عدلا في تزويجها منه والتحكيم غير التوكيل كما لا يخفى على من له أدنى فهم وبهذا بطل قوله
وهذا لا يقتضي أن الراجح عند الأكثرين الخ ووجه الاقتضاء أنه التيسر عليه التوكيل بالتحكيم
فأخذ من منعهم التوكيل منعهم التحكيم وهو أخذ باطل منشؤه عدم الفهم أو عدم التأمل
وحيث بطل ما فرعه على ذلك من أنه إذا كان في المسئلة خلاف وجه اتباع الأكثرين لما علمت
أن ما نحن فيه من التحكيم لم يقل أكثر الأصحاب بمنعه وإنما وقع لبعضهم الموافقة وبعضهم
المخالفة كما حكاه الشيخان من غير أن يبينوا ولا غيرهما أن الأكثرين على أحد الشقين ورجح
النووي وتبعه أكثر المتأخرين الجواز فاعتمدناه وأخذنا به على أن اتباع الأكثرين إنما
هو في الأكثر وإلا فالشيخان كثيرا ما يخالفان الأكثرين بل وقع لهما في الإقرار أنهما حكما عن
الأكثرين فرعا وعن الصيادلة خلافه وصوبا ما قاله الصيدلاني وحده مع مخالفته لسائر الأصحاب
كما بينت ذلك مع تحقيقه وما يتعلق به في بعض الفتاوى وفي خطبة بعض العباب وبهذا كله بطل
قوله الأمر الثامن الخ وظهر أن الحق ما قاله المجيب الأول فهو المعتمد وما عداه غير معمول
به ولا معمول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) الجدل المجبر الذي له أن يتولى الطرفين هل له
أن يوكل فيها أو في أحدهما أو ليس له ذلك كما قاله بعض علماء البلد من الشافعية (فاجاب) نعم له
ذلك كما صرح به في باب النكاح وكلامهم في الوكالة صريح فيه أيضا فزعم امتناع ذلك ليس
في محله والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل غاب فوق مسافة القصر وله ابنة بالغه وأرادت
أن تزوج بكف فممن يلي أمرها فإن قلتم السلطان فهل يلي بالولاية أو بالنيابة فإن قلتم بالنيابة فقد
علم أن الأب يزوج ابنته الصغيرة بغير إذنها فلم لا يزوجه السلطان إذا غاب وقد قلتم أنه نائب (فاجاب)
بقوله اختلف أصحابنا في تزويج السلطان هل هو بالولاية العامة أو بالنيابة الشرعية وجهان وبعض
الفروع بل أكثرها يقتضي ترجيح الأول وبعضها يقتضي ترجيح الثاني والذي يتجه في ذلك وبه
تنضبط الفروع ما ذكرته في شرح الإرشاد وأخذا من كلام الإمام أنه في الغيبة ونحوها يزوج
بنيابة اقتضتها الولاية وعند عدم الولي يزوج بمحض الولاية وبهذا يعلم الجواب عن قول السائل
فإن قلتم بالنيابة الخ والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص أبو امرأة بالغ ثيب عاقلة أذنت
له في تزويجها فجاء أبوها إلى قاض شافعي وقال له أذنت لك في تزويج بنتي بفلان ولم يأت بشاهدين
يشهدان على إذنها لا يبيها ففقد لها القاضي بذلك الإذن الصادر من أبيها له فهل هذا العقد صحيح من
غير إقامة بيعة تشهد بالإذن لا يبيها أو ليس بصحيح (فاجاب) بقوله يكفى والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن فرع نقله ابن العباد الاقفهسي عن صاحب الروضة عن صاحب البيان لو أذنت في
التزويج فزوجها وليها بلا مهر أو بدون مهر المثل أو دون ما أذنت فيه أو بغير جنسه أو

هذه فباعها ثم سكتها زيد
هل يحث تغليب الإشارة كما
أفتى به الشيخ زكريا أم لا
لأنهم لا يمكن شرعا من منعه
(فاجاب) بأن وجه ما أفتى
به الشيخ زكريا من جنسه
تقويته البر باختياره فكأنه
مكنه من سكتها (سئل)
عن حلف أنه لا يدخل
لزوجته ولا ينام عندها
فأجرها نفسه لخدمتها
وإناسها مدة معلومة
باجرة معلومة ثم الزمه
الحاكم بعمل الاجارة
فدخل لها ونام عندها فهل
يحث بذلك أم لا وهل
يتناول ذلك جميع مدة
الاجارة أم لا وهل مثله ما إذا
حلف أنه لا يدخل مكانا أو
لا يعمل لفلان كذا أو
لا يركب كذا ولا يسافر في
كذا فأجر نفسه لذلك أو
لا يسكن الدار الفلانية في
السنة الفلانية ثم أجر نفسه
لمالكها ليحرس ما فيها من
الامتعة في تلك السنة ثم
الزمه الحاكم في المسائل
كلها بعمل الاجارة وهل
مثله ما إذا حلف لا يكلم
زيدا مدة تزيد على ثلاثة
أيام ثم حكم عليه الحاكم
بتكليمه أم لا (فاجاب)
أما مسألة الاجارة فمضى الزمه
القاضي فيها بعمل الاجارة
مدتها لم يحث لأنه مكره

زوج الاب البكر الصغيرة أو الكبيرة بلا مهر أو أقل منه قال أصحابنا البغداديون يصح النكاح بمهر المثل وحكى عن الخراسانيين قولين في صحة النكاح فما الذى يعتمد عليه من قولى الطائفتين وما الفتوى عليه وهل يجرى القولان في تزويج الاب بكرا صغيرة أو بالغة غير كفء بغير رضاها أو معسرا أو ضحوا لنا ذلك ((فاجاب)) بقوله المعتمد صحة النكاح بمهر المثل في جميع الصور المذكورة نعم تزويج الاب البكر الصغيرة بغير كفء باطل وإن رضيت إذ لا عبرة برضاها وكذا تزويجها بمعسر بمهر مثلها فانه باطل على الاوجه كما بينته في شرح الارشاد وتزويج البالغة من أحد هذين برضاها به صحيح وبغيره باطل والله سبحانه وتعالى اعلم ((وسئل)) عن النظر للامرد هل يجوز لحاجة تعليم العلوم الشرعية فاذا قلتم بالجواز فالتعفف عن ذلك والحاجة ماسة الى التعلم مباح أو مكروه وهل يندب له ترك ذلك التعفف لان الصورة انه لا يحذور هنا أم لا وما المراد بالامرد ((فاجاب)) بقوله يجوز نظر الامرد لتعليم العلوم الشرعية والصنائع المحتاج اليها وليس من الورع ترك التعليم وإن احتجج معه الى نظر لا يحذور يخشى منه فقد كان أئمة السلف والخلف رضوان الله تعالى عليهم يخاطبون المرء للتعليم ومع ذلك كان يسمونهم الاتنان ويقولون ان فتنهم أشد من فتنه النساء حيث خشى من مخالطتهم سواء كان اجتنابهم اما واجبا أو مندوبا ما لم ينحصر التعليم في شخص فانه يتعين عليه وحيث لم يخش من ذلك شيء كان تعليمهم قرينة أى قرينة وكان الورع فعله لا تركه والمدار على ما في القلب ومتى تشهد به قرائن احوال النفس وانما يحرم النظر للامرد وهو من لم يبلغ أو ان طلوع لحيته الحسن ومن يلتذ بالنظر اليه اما عرفا أو عند الناظر بناء على ان الحسن أمر كلي منضبط في العرف أو جزئي يختلف باختلاف الطباع وفي ذلك خلاف بين أصحابنا والله سبحانه وتعالى أعلم ((وسئل)) عن الجاني المتعلق برقبته مال هل لما لكه أن يزوجه قبل اختيار الفداء بغير اذن المجنى عليه أم لا يزوجه إلا باذنه كالمهرهون فان قلتم يزوجه سيده بغير اذن المجنى عليه فتعلق الجنابة مقدم على تعلق الرهن فهناك لا يزوجه الا باذن المرتن فكيف يصح تزويجه هنا بغير اذن المجنى عليه مع تقدم تعلقه ((فاجاب)) بقوله الذى دل عليه كلامهم أن الفن المتعلق برقبته مال كالمرتن بل أولى ولا ينافيه قولهم ينفك من الجاني بقدر ما أدى السيد بخلاف الرهن لا ينفك منه شيء ما بقي شيء من الدين لما بينته في شرح لارشاد والله سبحانه وتعالى اعلم ((وسئل)) رضى الله تعالى عنه عن شخص مقلد للامام الشافعى رضى الله تعالى عنه هل يجوز له ان يقلد الامام أبا حنيفة أو الامام مالكا رحمهما الله تعالى في تزويج بكر غير بالغة غاب وليها بولاية القاضى الحنفى عليها بما يقتضيه مذهبه من غير تتبع للرخص بل في هذه المسئلة وحدها واذا قلتم بالجواز فمن قال لا يجوز مطلقا وصرح بالتحريم مطلقا هل هو مخطىء أم لا ((فاجاب)) بقوله له تقليد ابى حنيفة أو مالك رضى الله تعالى عنهما في التزويج المذكور بشرط ان يرجع في ذلك الى ثقة من علماء ذلك المذهب ويستخبره عن شروط تلك المسئلة وجميع ما يعتبر فيها ومن اطلق ان ذلك لا يجوز فقد اخطأ والله سبحانه وتعالى اعلم ((وسئل)) عن الحامل من زنا هل يجوز العقد عليها أم لا وهل المسئلة فيها خلاف أم لا ((فاجاب)) بقوله اما انقضاء العدة مع وجود الحمل من الزنا ففيه خلاف منتشر لا ائمتنا والصحيح انها تنقضى معه اذا كانت عدة وفاة مطلقا أو عدة طلاق وهى من ذوات الاشهر أو من ذوات الاقراء وحاضرت على الحمل بناء على الصحيح ان الحامل تحيض فان لم تحض عليه لم تنقض عدتها الا بالاقرء بعد ولادتها ولوزنت في عدة الوفاة والطلاق وحبلت من الزنا لم يمنع ذلك انقضاء عدتها بالتفصيل الذى قدمناه واما نكاح الحامل من الزنا ففيه خلاف منتشر ايضا بين ائمتنا وغيرهم والصحيح عندنا الصحة وبه قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنها لانها

شرعا لتناول حكمه جميع أعمالها فلا يحتاج فيها الى تجديد التزام والفرق بين عدم حنث في هذه وبين حنثه فيما لو حلف على الاثبات بلا فعل ان هذه ليس فيها الاجبة حنث فقط وهى فعله بشرط أن لا يمنع من حنثه مانع فانه اذا لم يفعله لا نقول بريل لم يحنث لعدم شرطه وأما لا فعلن فالفعل فيها مقصود وهو اثبات جزئى وله جبة بروهى فعله وجهه حنث بالسلب الكلى وهو يقيضه وان حنث بمناقضة اليمين وتفويت اليمين فاذا التزمه وفوته بفعل من جهته حنث لتفويته اليمين باختياره وأما مسئلة التكلم فحكم القاضى المطلق فيها محمول على المرة الاولى فيحنث بما بعدها إلا ان يظن انحلال اليمين بتكليمه الاول فلا يحنث بغيره ايضا ((سئل)) عما لو حلف لا يساكن زائدا أو أطلق وانفرد كل منهما ببيت عليه باب وغلق فهل يشترط انفراكل منهما بمرافق كما قاله ابن القتيب فى عمدته وأقره عليه العلامة الجوزجى وقيد تعرض له الشيخان وغيرهما فيما اذا سكن أحدهما فى حجرة بالدار أو سكنا فى حجرين فيها

ليست في نكاح ولاعدة من الغير وعن مالك رضى الله تعالى عنه قول بخلافه ثم إذا قلنا القائلين بحل نكاحها ونكحها فهل له وطؤها قبل الوضع الذى صححه الشيخان نعم قال الرافعى انه لاحرمة لحمل الزنا ولو منع الوطء لمنع النكاح كوطء الشبهة وقال ابن الحداد من أئمتنا لا يجوز له الوطء وبه قال ابو حنيفة ومالك وداود رحمهم الله تعالى واستدلوا بخبر أبى داود والترمذى ولفظه لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسقى ماء زرع غيره ويحجب بان ذلك انما ورد للتفريق عن وطء المسبية الحامل لان حملها محترم فحرم الوطء لاجل احترامه بخلاف حمل الزنا فانه لاحرمة له تقتضى تحريم الوطء وعلى القول بحله هو مكروه كما في الانوار وغيره خروجا من خلاف من حرمه هذا كله فيما تحقق انه من الزنا ما إذا كان مجهول الحال فالذى نقله الشيخان عن الروبانى وأقره وجزم به صاحب الانوار وغيره انه يعطى حكم الحمل من الزنا فيما من نحو العدة والنكاح لاني زجما او حدها دار الحدود بالشبهات لكن اعترضه ابن الرفعة والاذرعى بان الذى في النهاية انه لا يعطى حكم ولد الزنا مطلقا لكن افتى القفال بما يوافق الاول فقال لو اشترى أمة فوجدها حبل ولم يدعه البائع فالظاهر انه من زنا لان سفح الماء متيقن والشبهة مشكوك فيها فيحكم باليقين دون الشك وهو مملوك للمشتري ولا يقع الاستبراء بوضعه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن خطب واجيب فانفق ثم لم يزوجه فهل يرجع عليهم بما انفق (فاجاب) بقوله اختلف المتأخرون في ذلك والذى دل عليه كلام الرافعى في الصداق انه ان كان الردم منهم يرجع عليهم لانه لم يهد لهم البناء على ان يزوجه ولم يحصل غرضه فان كان الردم منه فلا رجوع له لا تنفع العلة المذكورة (وسئل) عن قال أنا حنيفة بالهمزة بدل الكاف من انكحتك فهل يصح (فاجاب) بقوله قال في الحادى في باب صفة الأئمة ان قلنا لا ينقد بالعجمية من يعرف العربية لم يصح وان قلنا ينقد وهو الاصح صح لأصابة المعنى (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما صورته لامرأة اخوان احدهما طفل فاراد البالغ ان يزوجه غير كفء برضاها فهل يجوز ذلك (فاجاب) بقوله افتى البلقينى بالجواز وعلة بان الصغير ليس بولى حيثئذ فلا اثر لوجوده ولا ينتظر بلوغه (وسئل) بما صورته وكل الولى وغاب فهل للقاضى التزويج مع وجود الوكيل (فاجاب) بقوله ليس له ذلك وما في تحرير ابى زرعة في القضاء على الغائب بما يخالف ذلك مبنى على ان القاضى يزوج بالولاية لا بالنيابة والاصح انه يزوج بنيابة اقتضتها الولاية (وسئل) رضى الله سبحانه وتعالى عنه هل يزوج الحاكم أمة الغائب أولا (فاجاب) بقوله ليس له تزويجها بحال وانما زوج اللقيطة لان الاصل فيها الحرية كما ذكره والذي يجب على الحاكم في مال الغائب فعل الاصلح ومعلوم أن التزويج ليس اصلح وانما جاز للولى تزويج أمة محجوره لانه يلى نكاحه وماله والقاضى لا يلى نكاح الغائب وان ولى ماله على ان ولايته ليست ولاية مطلقة (وسئل) هل بين العدالة والعفة والصلاح فرق (فاجاب) بقوله هل يفرق بينها بان العفة يوصف بها نحو العبد دون العدالة اعنى المطلقة والا فكثيرا ما يصرحون بانه عدل رواية وهذا الفرق لائثر له في الاحكام فالعفة والعدالة بالنسبة للاحكام المشترط فيها احدهما سواء واما الصلاح فانه اخص اذ هو القيام بحقوق الله سبحانه وتعالى وحقوق العباد هذا ان اريد بالحقوق ما يشمل المندوبة ايضا والا ساواها (وسئل) هل يلزم النكاح بالنذر (فاجاب) بقوله نعم حيث ندب كما صرح به الماوردى واقتضاء كلامهم في باب النذر خلافا لمن قال لا يلزم لانه لا يمكنه الاستقلال به اذ الواجب عليه الاخذ في اسبابه اذ هو الذى يمكنه (وسئل) عن ياكل من كسب يده اشرف عن ياكل من الصدقة فهل احدهما كفء للآخر (فاجاب) بقوله الذى يظهر انه يعتبر في ذلك عرف اهل بلد الزوجة المطردة اذا الافضلية في ذلك امر شرعى والفقهاء في هذا الباب ينظرون للعرف اكثر من نظرهم للفضائل الشرعية

وصرحوا بنفى اشتراطه في بيوت الخان أم لا (فاجاب) بانه يشترط فيهما انفراد المرافق اذ صورتها أنهما من دار كبيرة اذ لو سكن كل منهما في دار فلامساكنة سواء أكانتا صغيرتين أم كبيرتين أم كانت احدهما كبيرة والاخرى صغيرة كحجرة بجانب دار ولو كان البيتان من دار صغيرة فمساكنة (سئل) هل يلحق سفر صاحب الحق بموته في قوله لا قضيتك حقت غدا كما في كلامهم أم لا كما في فتوى أهل العصر (فاجاب) بان سفر صاحب الحق ونحوه كموته فيها ذكر من التفصيل (سئل) عمالو حلف لا يدخل هذه الدار فانهدمت ثم أعيدت بآلتها وآلة أخرى هل يحث بدخولها أولا (فاجاب) بانه لا يحث بدخولها لانها غير المشار اليها وهو مقتضى قولهم أعيدت بآلتها أى فقط (سئل) عن قول الدميرى فيها لو حلف لا ياكل الرأس وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ان ياكل بعض الرأس او كله وفي فروع ابن القطان اذا قال الرأس لابد من اكل ثلاثة منها ما المعتمد في المستلثين

(فاجاب) بانه قد قال

الاذرعى وظاهر كلامهم
أوصرحه أن اطلاق
اليمين تحمول على الجنس
حتى لو أكل رأساً أو
بعضه حنث وفي فروع
ابن القطان اذ قال والله
لا آكل رؤسا فعندى
لا يحنث حتى يأكل ثلاثة
لأن الاطلاق يقع على
ثلاثة اه والفرق بين
قوله الرؤس اورؤسا
ظاهر اه والمعتمد أنه ان
قال الرؤس حنث برأس
واحد اذ اللام فيه للجنس
ولا يحنث ببعضه كما لو قال
ان تزوجت النساء أو
اشتريت العبيد فانت
طالق فانه يحنث بتزوج
واحدة وبشراء واحد وان
قال رؤسا لا يحنث الا
بثلاثة كما لو قال ان
تزوجت نساء أو
اشتريت عبيدا فانه يحمل
على ثلاثة وقد علم ان
الدهيرى لم ينقل كلام الفروع
على وجهه (سئل) عن قول
الماوردى فيما يكفر
استعماله في الله تعالى ويقل
في غيره انه يكون يمينا
ظاهرا لا باطنا هل هو
معتمد (فاجاب) هو يمينا
باطنا ايضا لغلبة استعماله
في الله تعالى ولان
الكفارة تتعلق باللفظ
المحترم به فاستعماله على
وجه القلة في غيره
لا يستطها باطنا فما
ذكره الماوردى ضعيف

(وسئل) عن امرأة ادعت أنه طلقها ثلاثا وادعى دونها ثم صدقته فهل يصح اذنها في التزويج
منه (فاجاب) بقوله ذكر الاصحاب انها لو أنكرت الرجعة ثم رجعت قبل رجوعها ولو ادعت
ان بينهما نحو رضاع محرم لم يقبل رجوعها وفرقوا بان نحو الرضاع أمر بثبوتى فالغالب ان لا يقدم
عليه الا يمين وفي الرجعة نفي لا يستلزم العلم فقبل رجوعها اذ لا مناقضة فلعلمها تذكرت وهذا
يقتضى عدم قبول رجوعها في صورة السؤال لان دعواها الثلاث أمر بثبوتى فلا يصح اذنها
في التزويج منه الا بعد محل هذا ان وقع ذلك بعد بينوتها كما اقتضاه مافى السؤال فان أقر
بطلاقها واحدة ثم راجعها وادعت الثلاث ثم أكذبت نفسها حل لها الاجتماع معه كما قاله
الماوردى ومراده حل ذلك ظاهرا وقد ينظر فيه بان دعواه حينئذ غير مقبولة فلا فائدة لقبول
رجوعها ثم رأيت بعضهم نقل عن النص ما يوافق الماوردى وعن الامام انها لو ادعت انه طلقها
فانكر ونكل خلفت ثم كذبت نفسها لم يقبل تكذيبها لان قولها أسند امر بثبوتى ولان اليمين
المردودة كالاقرار وفرق بين هذه ومسئلة النص ان المرأة لا يثبت الطلاق بقولها فاذا رجعت عنه
قبل رجوعها وفي الانوار واعتمده شيخنا زكريا في شرح الروض انها لو قالت طلقني ثلاثا ثم قالت
كذبت ما طلقني الا واحدة فلها التزويج به بغير تحليل لانها لم تبطل رجوعها حقا لغيرها
ومقتضاه قبولها في صورة السؤال أيضا وهو متجه (وسئل) عن طلق صغيرة فارادولها وتزوجها
فادعى الزوج انه وطئها فهل يقبل فلا تزوج للبلوغ أولا أو ينتظر البلوغ حتى تحلف الزوجة
على نفي الوطء (فاجاب) بقوله الاصل عدم الوطء الا في صور ذكرها ليست هذه منها فللولى
تزوجها حيث لم يقع في قلبه تصديق الزوج ولا التفات لدعواه الوطء ولا يتوقف ذلك على يمين الصغيرة
اذا بانفت كما لو ادعى ولى محجور على غائب بدين وأثبتته فانه يقضى من ماله ولا يتوقف ذلك على كمال
المحجور ليحلف على نفي الابراء وبقاء الاستحقاق (وسئل) عن طلق ثلاثا ثم ادعى فساد النكاح فهل
تسمع بينته (فاجاب) بقوله لا تسمع بينته سواء أقامها الزوج أو الزوجة صرح به في الكافي وغيره
ونقله في الانوار عن البغوى وغيره ثم قال وحاصل كلامهما أنها تسمع ان شهدت حسبة ولا تسمع ان
أقامها الزوج وهو الذى صرح به غيرهما انتهى وبه يعلم مافى كلام الغزى حيث جزم في باب الاقرار
بسماع بينة الزوج مطلقا وفي أوائل النكاح بسماها ان كانت حسبة ولم يقمها وقوله يتجه ان للمرأة
اقامتها وما نقله عن الدليل من سماعها ان لم يسبق منه اعتراف بالزوجة على أنه قد يخفى تصور
شهادتها حسبة لما صرحوا به من ان بينة الحسبة انما تسمع عند الحاجة اليها فلو قالوا نشهد ان
بينهما رضاعا محرمنا لم يكف حتى يقولوا وهو يريد ان ينكحها وهنا لا فائدة للحكم بفساد النكاح الا
التفريق بينهما لحرمتها عليه الا بمحلل والتفريق بينهما حاصل بالطلاق نعم لو أقيمت لاثبات مهر المثل
دون المسمى فهل يلزم من الحكم بفساد النكاح لاجل لزوم المسمى الحكم بعدم وقوع الطلاق
أولا يلزم منه تفريقا للصفقة في الشهادة فتسمع البينة بالفساد بالنسبة الى ازروم مهر المثل دون ارتفاع
التحليل لانه حق لله سبحانه وتعالى وقد ثبت ظاهرا فلا يرفع احتياطا للابضاع محل نظر والثاني
أحوط (وسئل) هل تجوز رؤية الاجنية في المرأة والماء الصافي (فاجاب) بقوله ائق
بعضهم بجواز ذلك أخذنا من انه لا يكتفى بذلك في رؤية المبيع ولا يحنث به من علق على الرؤية
(وسئل) عن أذنت لوليا ان يزوجها فامتنع فهل له بعد ذلك أن يزوجها أو يوكل من غير
اذن (فاجاب) بقوله نعم كما يحث بعضهم قال وقوة كلامهم على الفصل شاهد لذلك وفارق الوكيل بان
ولايته متلقة من الشرع فلم تتأثر بالرد (وسئل) عن امرأة قالت أذنت لك ان تجوزنى من
فلان فهل يكون اذنا (فاجاب) بقوله الظاهر كما قاله بعضهم انه اذن اذ المدار هنا على الرضا دون

اللفظ وقد وجد فلا يضرب اللحن في اللفظ ولو بما يغير المعنى بخلاف نظيره في عقد النكاح لان اللفظ فيه متعبد به ((وسئل)) بما صورته حضر شاهدان في ظلمة نكاحا فسمعا لفظ المتعاقدين من غير رؤية شخصها فهل يكفي ((فاجاب)) بقوله نقل الر. ياتي عن الاصحاب كافي الكفاية انه لو جلس ياب بيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدهما بالبيع وغيره كفى ولم يحتج للرؤية وقضية قول المنهاج لا تجوز شهادة على فعل الا بالابصار خلاف ذلك لكن استبعد الادعى هذا الثاني وميل كلامه الى اعتماد الاول وهو قريب ان عرفا المتعاقدين وسمعا لفظها وتحققا على ان ما ذكر انما هو شرط للحمل واداء الشهادة بذلك العقد اما مجرد انعقاد النكاح فينبغي ان يكفي بحضورهما وسماعهما للفظ المتعاقدين وان لم يعرفاهما أصلا ولا يلزم من صحة النكاح امكان اثباته الا ترى الى انعقاده بابني الزوجين وعدويهما مع انه لا يمكن اثباته حينئذ ((وسئل)) عن قول النورى في فتاويه وفي شرح مسلم يسن ان ينوى بالنكاح التعطف والنسل وهو مشكل لان النكاح حينئذ سنة لمثل هذا والسنة لا يحتاج فعلها في مثل ذلك الى نية بل الشرط ان لا يقصد بفعلها عرضا آخر (فاجاب) بقوله معنى قوله يسن ذلك ان هذه سنة اخرى غير سنة النكاح فالتية المذكورة ليست شرطا للثواب على النكاح المسنون بل كمال فيه فلا يلزم من طلبه عدم الثواب عند فقد فحسب الاشكال المذكورة على ان لك ان تدعى ان النكاح يحتاج الثواب عليه لنية الامتثال مطلقا وذلك لانه ليس عبادة بذاته بل هو فعل مشترك تارة يكون سنة وتارة يكون مكروها وخلاف الاولى ومباحا لحصول العبادة له امر عرضي فاذا سن لشخص وأراد فعله احتمل أن يجزئ على سنن المباحات باعتبار ذاته أو على سنن المندوبات باعتبار ما عرض له فاحتاج الى نية مميزة له ولا يقال الشرط عدم الصارف لان ذلك محله فيما هو عبادة بذاته ويؤيد ما ذكرته قولهم ولينو بالسواك السنة وقولهم يشترط للثواب في غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق تقدم نية الوضوء عليها والالم ينب فاذا اشترط في هذه تقدم النية مع أن فعلها على هذه الكيفية يندر ان يقع مثله في العادة فالولى ان يشترط في حصول الثواب في النكاح امثال قصد السنة لان يغلب فيه وقوعه على مقتضى العادات واستيفاء اللذات ((وسئل)) لو تاب الفاسق قبيل العقد لم يجز أن يكون شاهدا بخلاف ما لو تاب الولى فما الفرق ((فاجاب)) بقوله يمكن الفرق بان الشرط في الشاهد اتصافه بالعدالة وغيرها مما يتوقف قبول شهادته عليه ولا يكون كذلك الا ان مضت عليه من توبته مدة الاستبراء وهى سنة والشرط في الولى عدم الفسق لا لاتصاف بالعدالة وبالتوبة الصحيحة انتفى الفسق ويؤيد ذلك ان الولى لو انتفى فسقه وارترك ما يحل بمروءته لم تنتقل الولاية عنه بخلاف الشاهد فانه يشترط مع انتفاء فسقه انتفاء ما يحل بمروءته فان قلت علل بعضهم عدم جواز كونه شاهدا بان التوبة تصدر منه على وفق العادة لا على حقيقتها وهو يخالف ما ذكرته قلت هذا التعليل فيه نظرا لو كان الامر كذلك لاستوى الولى والشاهد فى الصحة أو المنع لان توبتهما ان صحت بان وجدت شروطا استويا فى القبول والا استويا فى عدمه بل الوجه ما ذكرته على انه يمكن تأويل هذه العبارة بان من شأن الشهود ذلك بخلاف الولى وفيه ما فيه ((وسئل)) بما صورته زوج الحاكم لغية الولى ثم حضر وادعى انه كان قريبا فهل يصدق الولى أم لا ((فاجاب)) بقوله الذى اعتمدته شيخنا فى شرح الروض اخذا من كلام نقله الزركشى انه يصدق وفيه نظر فقد قالوا لو باع الوكيل فى غيبة موكله فادعى انه كان عزله قبل التصرف لم يقبل الابينة فقياسه هنا أن لا يقبل الا بينة بجامع أن كلا وقع من نائبه عقد وهو يريد رفعه بمجرد دعواه فكما اشترطوا لرفعه ثم قيام البينة كذلك يشترط ذلك هنا أيضا بل ما هنا أولى لان القاضى ليس نائبا عن الولى اتفاقا بل فيه وجهان قيل يزوج بالنيابة عنه وقيل بالولاية ولكل فروع تقتضى ترجيحه والا وجه انه يزوج

كجزءه بالتدوين في المهرمين والقيوم ((سئل)) عن حلف على ترك التعبد بيلد كذا من ان اكثر اليوم كجميعه الموافق لمسئلة الميت وما الفرق بينه وبين ما فى فتاوى شيخ الاسلام يحيى النورى فى مسئلة الحلف على ترك التشتى (فاجاب) بان الفرق بين مسئلة التعبد ومسئلة التشتى ان تعبد الشخص صيرورته فى وقت العيد فانه يقال عیدوا أى شهدوا العيد واعتبر أكثره كمسئلة الميت وللنظر للعرف من حمل التعبد بمكان على اقامته فيه أكثر وان لفظة التشتى يقتضى جميع الشتاء لان حقيقته جميعه (سئل) عما نقله الشيخان فى الطلاق فى مسئلة الحلف على ترك تزوج النساء وشراء العبد بالالف واللام فانه يخالف منقولها أو اخر الايمان فيما لو حلف لا يكلم الناس فما المعتمد ((فاجاب)) بان ما ذكره الشيخان فى الطلاق معتمد وكذا ما ذكره فى آخر الايمان فانه لا مخالفة بينهما لاختلاف صورتها ((سئل)) عن حلف لا يدخل دارا فدخل باحدى رجله واعتمد عليهما معا بحيث

بحث ام لا (فاجاب)

بانه لا يبحث فيما (سئل)

عن قول المنهاج وايضربه

مائة سوط أو خشبة

فشد مائة وضربه بها

ضربة أو بعثكال عليه

مائة شراخ بر الى آخره

هل العشكال يقوم

مقام السوط والخشبة

ام لا كافي اصل الروضة

(فاجاب) بان الاصح

ان العشكال لا يقوم مقام

السوط كما صححه الشيخان

في الروضة والشرحين

وان اقتضى كلام المنهاج

كاخبر انه يقوم مقامه

وصوبه في المهمات

(سئل) عن قول

الزركشي ان الفارقي

قيد الليمون وال نارنج

يكونه من الفاكة

بما اذا كان طريا هل هو

معتمد ام لا (فاجاب)

بانه معتمد وهو مراد

الاصحاب (سئل) عما

في الانوار من قوله او

حلف في جنح الليل

انه لا يكلم فلانا اليوم ولا

نية له فعله ان يتمتع

من الكلام في اليوم

الذي يليه ولا باس بالتكليم

في بقية الليل معتمد اما

في الروضة من قوله يوما

بالتكثير وهو الصواب اما

بالتعريف فلا ينعقد اه

كلامه (فاجاب) بان ما في

الانوار صحيح كالذي في

الروضة بل قال الاذرعى

وفي نسخ الرافعى

المعتمدة ذكر اليوم

بنيابة اقتضتها الولاية فعلى كل تقدير تصرفه أقوى من تصرف الوكيل وقد اشترطوا ابطالان تصرفه قيام البينة فاولى أن يشترط ذلك هنا فان قلت يمكن الفرق بانه ثم تعلق به حق ثالث وهو المشتري فاحتيط له قلت وما هنا تعلق به حق الزوج نعم يمكن الفرق بان دعوى الموكل العزل ينافيه قضية توكيله الناشئ عنه صحة التصرف فلم يقبل قوله في رفعه وأما الولي هنا فلم يصدر منه اذن للقاضي بل زوج قهرا عليه فلا يقال ان دعواه تنافي فعله فصدق في رفعه يمينه (وسئل) بما صورته قال الشيخ زكريا في شرح الروض والعبرة في الانتساب الى الآباء في غير أولاد بناته صلى الله عليه وسلم وقضيتها أن الشريفة لا يكافئها مطلبي ولا هاشمي وان من أمها شريفة وأبوها عربي أو عجمي غير شريف لا يكافئها من أبوه وأمه غير شريفين في الاولى ولا من أبوه قرشي في الثانية وهو مشكل فهل هو مع ذلك معتمد أولا (فاجاب) بقوله ما ذكره شيخنا رحمه الله تعالى وشكر سعيه صرح به في الانوار وقضيته ما ذكره لك أن تقول اما القضية الاولى فليست بعيدة من النظر لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته صلى الله عليه وسلم ينسبون اليه وهو صلى الله عليه وسلم لا يكافئه أحد فلا يكافئ من انتسب اليه الا من انتسب اليه فالعباسي مثلا ليس كفوا للشريفة وان كانا من بني هاشم فيخص بذلك اطلاقهم أن بني هاشم والمطلب اكفاء وأما جواب بعضهم عن تزويج علي لفاطمة رضى الله تعالى عنها مع كونها قرابة قريبة بانه لم يكن لها كفء غيره فقيه نظر لانه ليس بكفء لها كما يصرح به قولهم ان المسلم بنفسه ليس كفوا لمن أبوها مسلم وغير ذلك من الفروع التي ذكروها وانما الجواب الصحيح انها لم تكن قرابة قريبة اذ هي في أول درجات النسب كبنات العم والعمة والخال والخالة وأما بنت ابن العم ونحوه فقرابة بعيدة لاقرية وأما القضية الثانية فمقتضى كلامهم انه يجوز حتى لغير القرشي تزويج من أمها فقط شريفة وانه كفء لها ثم رأيت الامام والغزالي قالا وجه الانتساب يحده رسول الله صلى الله عليه وسلم والعلماء والصلحاء المشهورون وقال في الوجيز لا تجبر فضيلة نسب النبي صلى الله عليه وسلم بفضيلة وماوراءه فقد تضى العادة بجبر نقصه قال الرافعى ومقتضاه جبر بعض الصفات ببعض بعد الاشتراك في النسب وظاهره غير معمول به فأفهم قوله بعد الاشتراك ما اقتضاه كلام الانوار ومعلوم أن أولاد بناته براسطة أو غير هاسواه أكانت الام شريفة فقط أو الاب كذلك ينسبون اليه وحينئذ فيقوى بذلك ايضا كلام الانوار وقضية الاولى والثانية وللنظر فيه مجال (وسئل) هل يجوز للشاهد النظر إلى الفرج ولو مع وجود نسوة أم لا (فاجاب) بقوله صرحوا بان للشاهد النظر الى الفرج للشهادة بزنا أو ولادة وهو ظاهر في الزنا ونحوه مما لا يثبت بالنسوة أما ما يثبت بهن فمقتضى كلامهم ان للشاهد المذكور الرؤية لاجل الشهادة وان كان هناك نسوة يمكن اثبات الحق بهن وهو محتمل لان عدالة الشاهد مانعة من خوف المحذور المترتب على الرؤية ويحتمل خلافه اخذا من قولهم لا تجوز المداواة بغير الجنس الا ان فقد الجنس الصالح والاول اقرب لما مر من ان عدالة الشاهد مانعة مما ذكرناه بخلاف الطيب فانه لا يشترط فيه العدالة فاحتيج لجواز نظره الى ان يقيد بالضرورة وما يدل على صحة ما قلناه من الفرق بين الشاهد والطيب ان الشاهد ينظر الى الوجه والكفين وان كان هناك نسوة يمكن ثبوت الحق بهن كما يصرح به كلامهم هنا ومن بحث هنا ما مر في رؤية الفرج فقد ابعد واما الطيب فلا يجوز له النظر الى نحو الوجه الا ان فقد الجنس الصالح فعلمنا فرقان ما بينهما وايضا الطيب اشترطوا في جواز علاجه اذا كان من غير الجنس ان يكون بحضرة محرم ونحوه ولم يشترطوا ذلك في الشاهد وايضا قد اشترطوا في المعلم ذلك عقب ذكرهم مسألة الشهادة ولم يشترطوا فيها شيئا فدل على ان للشاهد الرؤية مطلقا ووجهه ما قدمناه من ان اشتراط عدالته مغن عن ذلك

﴿سئل﴾ هل يتزوج الاخرس باشارته ﴿فاجاب﴾ بقوله ان فهمما كل أحد تزوج بها لانها صريحة حيثئذ والا فلا لانها كناية والنكاح بمنعها ﴿وسئل﴾ عن الخرساء التي لا اشارة لها مفهومة هل تزوج كالمنجونة ﴿فاجاب﴾ رضى الله تعالى عنه بقوله نقل الاذرعى انها تزوج مثل المنجونة وله وجه فان قلت ينازع فيه أن المزوج للمجنونة هو ولي المال والنكاح والخرساء لاولى لها لانها غير محجور عليها قلت علة اشتراط ذلك في المجنونة ما ذكر في الاب والجد من الشفقة الحاملة على مراعاة الحظ والمصلحة ما أمكن ومن ثم وليا المال بخلاف غيرها والحق بهما السلطان لقوة ولايته وأما كون المجنونة محجورا عليها في المال والخرساء غير محجور عليها فلا دخل له في جواز انكاح تلك وامتناع انكاح هذه ثم رأيت الشيخين في باب الصيد والذبائح الحقا الاخرس الذي لا اشارة له مفهومة بالمنجنون في سائر تصرفاته وهو نص فيما ذكره الاذرعى ﴿وسئل﴾ بما صورته لوعضل لعذر كما لكى لا يرى نكاح المحلل ونحوه من يزوج ﴿فاجاب﴾ بقوله حيث امتنع بعد سؤال الحاكم له زوج الحاكم مالم ينضم الى العضل عدم غلبة الطاعات على المعاصى فحيثئذ يزوج الا بعد وهذا علم أنه لا فرق بالنسبة الى تزويج القاضى أو الابدع بين أن يمتنع بعذر أم لا وان أفاده العذر عدم الاثم بالامتناع ﴿وسئل﴾ عن شخص غاب عن زوجته الحرة غيبة طويلة وخاف العنت قبل الوصول اليها هل له أن ينكح أمة وإذا جاز له أن ينكح أمة فغاب عنها كذلك ينكح ثالثة ورابعة أولا ﴿فاجاب﴾ بقوله يجوز له ذلك وهذه قد يلغزها فيقال لناحر ينكح أربع اماء واذا جمعن بعد ذلك لم يفسخ نكاح واحدة منهن ﴿وسئل﴾ هل يشترط على الجد اذا جمع بين الايجاب والقبول لموليته في النكاح أن يأتي في الشق الثاني بالواو وهل يطرد ذلك في البيع ﴿فاجاب﴾ بقوله نقل بعضهم انه يشترط ذلك في النكاح ولا تخلو من نظر ويحتمل الحاق البيع بالنكاح في ذلك والفرق وعدم الفرق أو وجه اذ وجه الاشتراط من الايتان برابط من كلامه حتى لا يحصل بينهما انفصال يأتي في البيع والفرق بان النكاح يحتاج له لا ينهض هنا ﴿وسئل﴾ بما صورته أذنت لو ليها وهي في العدة أن يزوجها اذا حلت فهل يصح الاذن ﴿فاجاب﴾ بقوله نعم يصح ويحتمل أن يلحق به مالم أذنت له قبل خلعا أن يعيدها بعد الخلع من زوجها ويحتمل خلافة والفرق بان العصمة هنا باقية فكان المانع أعلى وما لو أذن له أن يزوج أمة أو مجوسية فوجدت فيه شروط نكاح الامة وأسلمت المجوسية ﴿وسئل﴾ عن قولهم يسن أن يتزوج من ليست قرابة قريبة فانه مشكل يتزوج على بفاطمة رضى الله تعالى عنهما ﴿فاجاب﴾ بقوله أجاب الشمس البرماوى بانها ليست قرابة اذ هي التي أول درجات الحل كبت العم والعمة والحال والحالة بخلاف التي في ثانی درجاته فانها بعيدة كفاطمة رضى الله تعالى عنها فانها بنت ابن عم على رضى الله تعالى عنه ويرد عليه تزويج زينب بابى العاصى ابن الربيع وهو ابن خالها والجواب أن الاحكام لم تكن حيثئذ قد اشتهرت بدليل أن ابا العاصى لم يكن مسلما حيثئذ ﴿وسئل﴾ عن تزوج امرأة ثم مات قبل الوطء فادعى ورثته أنه تزوج بها وهو محجور عليه حتى يفسد النكاح فلا ترث منه ولا مهر ولا نفقة لها وانكرت فمن المصدق ﴿فاجاب﴾ بقوله فرق الزركشى وغيره بين تصديق السيد اذا قال كاتبتك وانا بمنجور او محجور على وعرف سبق مادعاه وعدم تصديق الولي اذا زوج بنته ثم قال كنت بمنجورا او محجورا على يوم صدقها وان عهد له ذلك بان الحق في النكاح تعلق بثالث بخلافه في غيره وقضية هذا الفرق تصديق الزوجة في صورة السؤال دون الولاية ويؤيده ما في الروضة او اخر النكاح من الفرق بين عدم مجبىء الخلاف في النكاح بان الغالب في الانكحة الاحتياط لها وعقدها بشروطها وبحضرة الشهود وغيرهم بخلاف البيع فان وقوعه فاسدا كثيرا اه لكن في الانوار آخر الدعاوى عن القاضى

معرفا ولعله الاصوب
﴿سئل﴾ عن نوى صوم الكفارة قبل الحنث ثم حنث قبل الفجر يصح صوم الغد عن الكفارة بتلك النية أم لا ﴿فاجاب﴾ بانه لا يصح عن الكفارة لوقوع نيته قبل الحنث
﴿سئل﴾ عن الفرق بين ماله حلف ليا كن هذا الرغيف غدا وتمكن من أكله ولم ياكله ثم تلف حيث قالوا يحنث وبين ماله قال زوجته ان لم تخرجى الليلة من الدار فانت طالقة حيث قالوا لو خالغ في الليل وجدد ولم تخرج لم تطلق وعلاوه بان الليل كله محل لليمين ولم يمض جميعه وهي زوجته حتى تطلق فلا شيء لم يجزوا هذا التعايل في مسئلة الرغيف ﴿فاجاب﴾ بان الفرق ان المقصود في اولاهما الفعل وقد فوته باختياره فحنث وفي ثانيهما التعليق على العدم ولا يتحقق الا بالآخر فاذا صادفها الآخر بانئالم تطلق
﴿سئل﴾ عن حلف لا يسرى فاشترى أمة ووطئها هل يحصل بهذا الفعل التسرى ويحنث أم لا ﴿فاجاب﴾ بانه لا يحصل التسرى بما ذكر ولا يحنث به ﴿سئل﴾ عن حلف انه لا ينام في المكان

انه لو تزوج امرأة فمات قبل الدخول وادعى وارثها المهر فقال كنت طفلا يومئذ فلم يصح العقد صدق يمينه وهذا مخالف لما مر الا ان يحمل ما ذكره في النكاح كاذ كره بعضهم على ما اذا عرف له حالة جنون وحالة افاقة أو حالة حجر وحالة رشد واختلعا هل وقع العقد في حالة الحجر أو الجنون أم لا فيثبت القول قول مدعى الصحة في النكاح خاصة بخلاف البيع ونحوه أما من ادعى بقاء نحو الحجر الذي عهد واستمراره فهو المصدق لان الاصل معه وقد ذكروا انها لو ادعت وقوع عقد النكاح بلا ولي ولا شهود صدقت يمينها وان كان خلاف الظاهر والغالب في الانكحة نظر الى الاصل في هذه الصورة فكذلك يقال في مسالتنا (وسئل) عن خطب امرأة ولم يتيسر له رؤيتها ولا ارسال امرأة تنظرها فهل يجوز له نظر ولدها الامرد لحاجة (فاجاب) بقوله بحث الغزى الجواز ان بلغه استواؤهما في الحسن وفيه نظر لان من بلغه استواؤهما يمكنه ان يستوصفه عنها (وسئل) هل يجوز خطبة نحو أمة الولد قبل الاستبراء (فاجاب) بقوله لا يجوز ذلك لان الاستبراء كالعدة (وسئل) هل يشترط في صحة النكاح تعيين الزوجة (فاجاب) بقوله نعم يشترط معرفتها بالاسم والنسب أو بالمعينة فلو كانت وراء ستر أو متقبعة لم يصح ذكره المتولى نعم ذكر الرافي ان له لوزوجه التي في الدار صح ان كانت وحدها اهـ (وسئل) عن امرأة زوجت برضاها من مجهول فاذا هو غير كفء فهل يصح النكاح (فاجاب) بقوله صرح الغزالي في الوسيط وغيره في هذه المسئلة بصحة النكاح وكان وجهه ان اذنها في المعين متضمن للرضا به وان كان غير كفء ولا أثر لظنها كفءا ته لتقصيرها بترك الشرط (وسئل) بما صورته عقد النكاح بنقد من ضرب بعض الملوكة وهو غير موجود في بلد العقد فهل تكون التسمية فاسدة (فاجاب) بقوله ذكر الرافي في البيع انه اذا باع بنقد انقطع عن أيدي الناس بطل لعدم القدرة على التسليم وكذا ان وجد في غير بلد العقد والبيع حال أو مؤجل الى مدة لا يمكن نقله قبل الحلول والصداق كالثمن فياتي فيه ذلك (وسئل) عن قال زوجتك بنتي بكذا فقال تزوجتها ولم يقل بذلك أو نحوه فهل ينقذ بالمسمى في الايجاب أو بمهر المثل (فاجاب) بقوله قياس ما ذكره في البيع من أنه يكفي بذكر الثمن في أحد الجانبين انه هنا ينقذ بالمسمى وكون ذكر الثمن شرطا لصحة البيع بخلاف ذكر الصداق لا يقتضى فرقا بينهما خلافا لما أو همه كلام الاسنوي في أسئلة البارزى لان الملاحظ هو دلالة تقدم ذكره في الايجاب وقبوله له على انه مذكور بالقوة فوجب والبايان مستويان في ذلك وقول البارزى في هذه المسئلة لا ينقذ النكاح من أصله مبنى على ضعف (وسئل) هل يصح النكاح بالمستورين مطلقا (فاجاب) بقوله استثنى ابن الصلاح من ذلك، اذا كان العاقد هو الحاكم قال والالم يحجز بها اتفاقا لتيسر احضار العدول باطنا على الحاكم لكن شنع عليه بعض المتأخرين في ذلك تشنعا فاحشا وبعضهم نسبته الى أنه تفرد بذلك ومع ذلك فالوجه ما قاله لما علل به وأيضا فتصرف الحاكم فيما يدخل تحت أحكامه وولايته فلو جاز له العقد بالمستورين لكان فيه حكم منه بصحته وذلك ممتنع عليه لما صرحوا به من أنه لو رفع اليه عقدهما لم يحكم بصحته والظاهر انه لا فرق فيما ذكره ابن الصلاح بين الحاكم الفاسق وغيره لصحة توليته مع فسقه حيث ولاه ذو شركة ففسقه لا يؤثر في ولايته حيث بخلاف فسق الشاهدين وهل لو تعذر عليه احضار ذى عدالة باطنة يجوز له العقد بالمستورين للضرورة محل نظر لكن اختار جمع من متأخري اليمينين انعقاد النكاح بالفاسقين فضلا عن المستورين حيث لم يوجد عدل في تلك الناحية (وسئل) عن أهل بلد يقتخرون بالاموال لا بالانساب فهل يكون الفقير فيهم كفوا للغنية منهم ام لا (فاجاب) بقوله نعم يكون فقيرهم كفوا لموسرهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن كثير يطلق كل منهم زوجته على البراءة من مهرها فقبترته منه ثم يزوجه وليها من نسب او غيره كقراض من غير

الفلا في مثلا وكان لذلك المكان سطح ونام الحالف عليه هل يحنث أم لا (فاجاب) بانه لا يحنث الحالف ان لم يصعد الى السطح من المكان المذكور (سئل) عن حلف لا يفعل الشيء الفلاني ثم فعله وشك هل حلف بالله أو بالطلاق هل تطلق زوجته ويلزمه كفارة اليمين أو احدهما ويجتهد فيه (فاجاب) بانه يتوقف حتى يتبين الحال هذا ان لم يكن الطلاق رجعيا والاراجع زوجته وكفر وقد تخلص يمينين (سئل) عن حلف لا يصيف هذه السنة في هذا البلد فاقام فيها اكثر الصيف ودخل قبل فراغها هل يحنث ام لا (فاجاب) بانه لا يحنث باقامته المذكورة والله اعلم

(باب النذر)

(سئل) رضى الله عنه عن قال جعلت من فرسى هذه قيراطا للنبي صلى الله عليه وسلم ثم باعها فلبن يصرف ثمن القيراط والحال انه لم يرد فقراء الحرم النبوي ولم يرد عمارة الحرم النبوي وما المسئول الا حالة الاطلاق (فاجاب) بانه يصرف ثمن القيراط المذكور في مصارف الحجرة النبوية

النذر باللفظ المذكور حال
الاطلاق اذ يتبادر منه
الى الفهم غير هذا لانه
اشتهر فيه حتى صار كأنه
حقيقة (سئل) عن باع
عقارا ثم نذر انه ان
ظهر انه مستحق لنذره
كان للمشتري عليه كذا
وكذا وحكم بموجبه
حاكم شافعي ثم ظهر
كونه موقوفا عليه محكما
بموجبه عن يراه فهل
يلزم البائع المبلغ الذي
نذره أولا (فاجاب)
بان النذر المذكور نذر
لجأ فيتخير ناظره بين
وفاء المبلغ وبين كفارة
يمين (سئل) عن قال
نذرت لو يد كذا ولم يرد
به الاقرار فهل هو صريح
في انعقاد النذر أو كناية
أولا ينعقد به (فاجاب)
بانه صريح فيه (سئل)
عن قال متى تزوجت
فلانة فله على بسبب
النذر للفقراء المقيمين
بالمسكان الفلاني كذا
ثم تزوجها فهل يلزمه
ذلك أولا (فاجاب) بانه
ان قاله وهو راغب في
تزوجها لزمه لانه نذر
تبرر أو راغب عنه لم
يلزمه لانه لجأ فيتخير
بين وفائه وبين كفارة
يمين (سئل) عن النذر هل
هو قرينة أو مكروه (فاجاب)
بان نذر التبرر قرينة بنفسه
ونذر اللجأ مكروه (سئل)
عن أقرض آخر مبلغا

سؤال عن رشدتها وقت الإبراء وقد يعلم انها غير رشيدة بلوغها تاركة الصلاة مستمرة على الترك
ما حكم ذلك (فاجاب) بقوله اذا طلق على البراءة اشترطت براءة صحيحة والا لم يقع شيء. فعلى الولي اذا
أراد ان يزوج من طلق بالبراءة ان يبحث عن كيفية الطلاق وهل هي رشيدة أو سفية وهل هو بائن
أو رجعي أو لم يقع أصلا فان وجد مساغا للوقوع زوج بعد انقضاء العدة والا أمسك ولا يجوز له
بعد ان علم ان الطلاق ملق بالبراءة وان موليته غير رشيدة ان ينكحها آخر لانها لم تطلق فان فعل عزر
التعزير البالغ ان لم يعذر في ذلك اقرب عهده بالاسلام أو نشئه بعيدا عن العلماء وقد صرحوا بان
النكاح لتعلقه بالابضاع لا بد فيه من مزيد تثبت واحتياط ومنه انه لا بد فيه من تحقق شروطه فان
تحققها الولي باشره بنفسه أو وكيله وان شك في بعضها لزمه ان يتثبت حتى يزول شكه والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن زوج بنته من تارك الصلاة اجبارا هل يصح أولا لفسقه وهي كثيرة
الوقوع جدا (فاجاب) بقوله اذا كانت بنته مضطربة لم يصح تزويجها اجبارا من تارك الصلاة لانه غير
كفء فلا بد في صحة تزويجها منه من رضاها به بعد بلوغها من شروط اجبار الولي ان يكون الزوج
كفو كما صرحوا به (وسئل) عن قاض زوج امرأة مع حضور أبيها ولم يكن به مانع من الولاية
ثم طلقها الزوج ثلاثا ثم أراد ان يتزوجها لكون الاول كان فاسدا ما الحكم (فاجاب) بقوله
لا يقبل من الزوج ولا من الولي ولا من الزوجة هذه الدعوى بل يحكم بوقوع الطلاق الثلاث
ظاهرا وانها لا تحل له الا بتحلل ولا تقبل بينة شاهدة بما ذكر لانها تريد ان ترفع حق الله سبحانه
وتعالى الذي هو حرمتها عليه الا بعد التحليل نعم ان علم الزوج ان الولي لم ياذن للقاضي أصلا وكذا
الزوجة وتيقن ذلك تيقنا جاز ما لا ريب فيه وتيقن ان القاضي شافعي وان العقد باطل على مذهب
الشافعي جاز له فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى نكاح هذه المرأة بولي وشاهدين ومتى اطلع عليهما
حاكم عاقبهما بقضية جريمتها التي ترتبت عليهما باعتبار الحكم الظاهر ولا ينبغي للزوج ان
يسارع الى ذلك فان الولي قد يكون أذن للقاضي في غير ذلك المجلس وعلى التناول فعقد القضولى
صحيح عند مالك وأبى حنيفة رضى الله تعالى عنهما وعلى التناول فيحتمل ان المرأة أذنت له والعقد
حينئذ صحيح وان لم يرض وليها عند أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه واذا احتمل هذه الامور وان
القاضي قلد التماثل بذلك من العلماء كان النكاح صحيحا بناء على وقوع أحد تلك الاحتمالات
وكان الطلاق واقعا باطنا وظاهرا وحينئذ يتيقن تحررها على الزوج الا بعد محلل بشروطه
المذكورة في محلها والنكاح مبنى على الاحتياط ما أمكن فلا ينبغي الاقدام على صورة منه الا بعد
تيقن الوجه الشرعى فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) بما صورته لو نسب شخص نفسه الى
مذهب من مذاهب المبتدعة هل يعطى حكم ما يقتضيه المذهب المنسوب اليه حتى لو كان المذهب
مكفرا كفر المنتسب أم لا بد من صدور المكفر بعينه من المنتسب وكذا هل بمجرد الانتساب يصير
غير كفء للسنية أم لا (فاجاب) بقوله أما السؤال الاول فينبى على ان لازم المذهب مذهب والاصح
انه غير مذهب واذا لم ينكح المجهمة أو الجهورية أو المنكرين للكلام النفسى بمجرد ذلك وان لزم
عليهم مكفرات كما هو مقرر في محله لجواز انهم لا يعتقدون تلك اللوازم وقال جماعة من الائمة
بكفرهم بناء على القول المقابل للاصح ان مقابل المذهب مذهب اذا تقرر ذلك فمن اعتقد مذهبا
من مذاهب أهل البدعة فان كان ذلك المذهب كفرا صرحا كالقول بقدوم العالم أو بانكار
الحشر أو العلم بالجزئيات كان اعتقاده مجردة كفرا اجماعا ولا يتأتى فيه ذلك الخلاف وان كان ذلك
المذهب ليس كذلك وانما يلزم أهله مكفر أو مكفرات فمجرد اعتقاد المذهب لا يكون كفرا على الاصح
السابق وانما يكفر ان صرح باعتقاد لازم من تلك اللوازم المكفرة وأما السؤال الثانى فجوابه انهم

صرحوا بان المبتدع ليس كفوا للسنة ولا معنى للمبتدع الا معتقد مذهب من مذاهب أهل البدعة
 فالاعتقاد بمجرد ما منع لمكافأته للسنة لانهم لم يجعلوا للاتساب الى البدعة غاية زمانية فاقضى انه
 لا فرق بين الزمن القليل والكثير وهذا ظاهر واما الذي يحتاج الى نظر مالو تاب المبتدع او ترك
 ذوالحرقة الدينية حرفته فمضى يكافئ الاول السنة والثاني ذات الحرقة العلية وقد ذكرت حكم ذلك
 بحثا في شرح الارشاد وعبارته تنبيه صريح كلامهم ان خصال الكفاءة انما تعتبر عند العقد فلو
 كافاها عنده ثم طرأ له صفة خسيصة لم تعتبر في فسخ النكاح خلافا لمن توهمه ونسبه لقضية كلام التنبيه
 والمذهب نعم ان ترك حرفته الدينية قبل العقد لم يؤثر الا ان مضت سنة بين ابتداء الترك والعقد اخذا
 من كلامهم الآتي في استبراء الشاهد من الفسق وخوارم المروءة ثم رأيت الازرق أطلق عود
 كفاءة وغيره اطلق عدمه وفرق بين ماهنا والشهادة بانها حق الله سبحانه وتعالى والكفاءة حق
 الاولياء وبترك الحرقة الدينية لا يزول العار اه وزعمه عدم زوال العار بتركها ممنوع كما لا يخفى
 انتهت عبارة الشرح المذكور (وسئل) عن عقد النكاح هل يصح بمستوى العدالة أم لا فان
 قلتم نعم فهل يصح ظاهرا وباطنا فان قلتم ظاهرا فهل يكفي لصحته باطنا العدالة الباطنة في نفس الامر
 أولا بد من ثوبتها عند قاض (فاجاب) انما يصح النكاح بالمستورين ظاهرا وباطنا الا ترى انه لو
 بان فسقها بان بطلانه ولو صح باطنا لم يبين بطلانه بتبين فسقها ويكفي لصحته باطنا وجود العدالة
 في نفس الامر وان لم يحكم بها حاكم لان حكم الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا بل ان صادف
 الشروط نفذ ظاهرا وباطنا والانفذ ظاهرا فقط (وسئل) عن الشريف ابن الجاهل هل يكون
 كفء بنت عالم غير شريف أم لا والعالم ابن الجاهل هل هو كفء جاهلة بنت عالم أم لا (فاجاب)
 بانه لا تكافؤ في المسئلة باقسامها لان بعض الخصال لا يقابل ببعض بل لا بد من استواء الزوجين
 وآبائهما في سائر الاوصاف التي تشترط في الكفاءة من جهة الزوجين وآبائهما (وسئل) عن
 مستولدة البعض هل يزوجه هو بالملك أم لا (فاجاب) بقوله ان البغوى ائق بان امة البعض
 لا تزوج اصلا واقره الاسنوى وغيره لوقه ورده البلقيني بانه مفرع على الضعيف ان السيد يزوج
 أمة بالولاية اما على الصحيح انه يزوج بالملك فانه يزوجه به كالمكاتب وقول السائل مستولدة
 البعض يوم ان ايلاد البعض لامته صحيح وليس كذلك بل لا ينفذ ايلاده ما بقى فيه جزء من الرق
 كالمكاتب لانه ليس لهما أهلية الولاء هذا أعنى عدم ثبوت استيلاد البعض هو ما جزم به الشيخان
 في النكاح فقالا كالاصحاب ولو استولد الاب البعض جارية الا ان لم يثبت استيلاده وجرى على ذلك
 المتأخرون ومنهم شيخنا زكريا في شرح الروض فقال تعليلا لما ذكر عن الشيخين البعض والمكاتب
 لا يثبت الاستيلاد بايلادهما امتهما فبايلاد امة ولدتهما أولى قال الزركشى وعدم ثبوت استيلاد
 البعض هو قضية كون البعض ليس باهل للعق اي الذي صرح به الاصحاب وبهذا الذي قررته
 يعلم ضعف قول الماوردى انه يثبت استيلاد البعض وان مال اليه البلقيني وتبعه جماعة في باب
 الاستيلاد غفلة عن كلام الشيخين الذي قدمته منهم شيخنا المذكور فانه ذكر في باب امهات
 الاولاد ان امة البعض تصير مستولدة وغفل عما قدمه هو في النكاح وهو معذور فانه في النكاح
 رأى كلام الشيخين الذي ذكرته وهو صريح كما ترى في عدم ثبوت استيلاده فجزم به في هذا الموضع
 كما علمت ولما وصل الى باب امهات الاولاد رأى كلام الماوردى وغفل عما قدمه وعن كلام
 الشيخين فنبع الماوردى سيما مع كونه رأى البلقيني مال اليه فالحصل ان المعتمد ما قدمته من
 عدم نفوذ استيلاده كما يصرح به كلام الشيخين والاصحاب الذي تلى عليك فان قلت كيف يسوغ
 اعتماد هذا مع قول الزركشى وعن نص الام ثبوت استيلاده قلت لا يضرنا ذلك لو فرضت صحة هذا

وكتب عليه بذلك وثيقة
 ونذر المقرض لله تعالى
 انه لا يطالب المقرض
 بمبلغ القرض الا مقسطا
 أربعة اقساط متساوية
 كل قسط في آخر سنة كذا
 أو أنه لا يحيل المقرض على
 المقرض الاعلى حكم
 التقسيط ولا يقر بالمبلغ
 المقرض لاحد وثبت
 ذلك عند حاكم شافعي
 وحكم بموجب ذلك فهل
 والحالة هذه يلزم الوفاء
 بالنذر المذكور أعلاه
 ويمنع المقرض من
 المطالبة الاعلى حكم
 التقسيط أم لا وهل
 للمقرض الحوالة بذلك او
 الاقرار به لغيره أم لا
 (فاجاب) بانه يلزم
 المقرض الوفاء بنذره
 المذكور فتمتنع
 عليه مطالبة المقرض
 بالقرض الاعلى حكم
 التقسيط والحوالة عليه
 أيضا الا كذلك ويمتنع
 عليه أيضا الاقرار به لغيره
 (سئل) عن نظار على
 مساجد ومكلمين على
 ايتام ومكلفين يدفعون
 نقودا الى اقوام قرضا ثم
 ينذرون فيقول المقرض
 لله على ان أعطي ايتام فلان
 او فلانا أو ناظر الجامع
 الفلاني أو المسجد الفلاني
 في كل سنة كذا مادام مبالغ
 القرض في ذمتي فهل هذا

نذر صحيح لازم يجب الوفاء به أو هو نذر معصية يتوصل به إلى ربا الفضل والنيسة لكونه غير داخل في نذري التبرر والقربة واللجاج والغضب كما هو معلوم من كتب الفقه ولا نعلم يقصد به غير المجازاة في مقابلة بقاء الدين في ذمته وذلك ليس بمحدث نعمة ولا ابتداء بلية ولا قربة بيننا لذلك يانا شافيا (فاجاب) بانه قد اشتمل كل من القرض والنذر المذكورين على مصالح أما القرض فقد صرح الائمة بانه يجب على الولي والناظر تنمية مال موليه بقدر المؤن ان امكنت وقد لا يحسنها الولي والناظر وان احسنها وتولاها فقيها خوف تلف المال أو تعييه أو خسارته وان قارض عليه أو شارك فيه زاد عليه خوف دعوى كل منهما والقرض سالم منها واما النذر فانه يحصل به للمقترض غلبة الظن بانتفاء مطالبة المقرض له برد عين المقرض عند بقائه أو يرد بده عند تلفه في الحال المفوتة لمقصود القرض من الارفاق بل الغالب حينئذ امهال المقرض الى وقت ارادته اداء المقرض ولصاحب

النقل لان الشافعي له في المسئلة قولين رجح الماوردى منهما الثبوت ورجح بقية الاصحاب لما ذكرناه عنهم عدمه فقدم ما رجحه سيما وقد تبهم الشيخان وغيرهما على ما رجحه الماوردى فان قلت قد فرق البلقيني بين ايلاد المبعض لامة نفسه وايلاده لامة أبيه فلا حجة حينئذ في كلام الشيخين المذكور قلت قد ذكر البلقيني نفسه ان في كلامها ذلك دلالة على عدم ثبوت استيلاده وهذا هو الحق واما فرقه بينهما فهو في غاية الضعف كما يعرف بتامله والله سبحانه وتعالى (وسئل) عما حصل المعتمد من كلامهم في امرأة جاءت للقاضي وادعت انها خلية من نكاحه وعدة لزوجها فهل يقبل قولها يمينها أولا بد من بينة (فاجاب) بقوله المعتمد كما في الخادم في الموانع وفاقا لابن الرفعة انه يقبل قولها وان عرفت لها نكاح سابق سواء التي زوجها حاضر بالبلد او غائب واستدل على ذلك بكلام الشيخين الصريح في مدعية التحليل وبسط الكلام على ذلك وللدليل تفصيل نقله عنه في القوت وبسط الكلام فيه ومال اليه للشيخين في أواخر الدعاوى عن البغوى ما يؤيد بعضه ومال اليه الاسنوى (وسئل) عما إذا سمي الخاطب نفسه بغير اسمه لعذر او غيره فهل يصح النكاح (فاجاب) بقوله ان وقعت اشارة قليلة او حسية منها اليه في الاذن صح كآلو خاطبه الولي بالنكاح ولم يربطه باسمه ونسبه وان ربط هو او هي القبول أو الايجاب باسمه ونسبه الغير المطابق لم يصح وعليه حملوا نص البيهقي المطلق للطلان لكن فيه اشارة إلى أن الفرض انه لا اشارة ولا نية (وسئل) هل للولي الاعتماد على صوت موليته في انكاحها وان كانت من وراء حجاب او في ظلة إذا كان يعرف صوتها (فاجاب) بقوله نعم له ذلك لان المقام مقام رواية لاشهادة ومن ثم لم يشترط الاشهاد على اذنها للولي ولو حاكما على اضطراب فيه ولو قال ولي اذنت لي أو وكلي وكنتي فلان في تزويج موليته جاز للزوج قبول النكاح منه اعتمادا على قوله وصح في الكفاية قول الشامل أنه لو قال لآخر زوجتك هذه وهي منتقبة أو خلف ستر والزوج لا يعرفها باسمها ونسبها صح قال وفي معناه إذا كانت في الدار وليس فيها غيرها ومخالفة المتولى للشامل فيما ذكر ردها المتأخرون كذا قيل وفيه نظر بل الذي في كلام جمع منهم الجمع بين كلام الغزالي واطلاق الاصحاب والاكتفاء بالاشارة كما بينته في بعض الفتاوى فعليك به فانه نفيس مهم (وسئل) بما صورته أخبر موثق به قاضيا باذن امرأة في تزويجها وغلب على ظنه صدقه فهل أن له يزوجها بهذا الاذن (فاجاب) بقوله لا يجوز ان قلنا ان تصرفه حكم لان تزويجها حينئذ حكم بصحة اذنها حتى لا يقبل منها إنكاره بعد ذلك والحكم بذلك لا بد ان يستند الى شهادة عدلين أو مالو أخبره الموثوق به عن اذن وليها له في تزويجها فانه يجوز له ذلك لان تصرفه حينئذ بالوكالة عن الولي لا بالولاية وقولهم تصرفه حكم محله فيما يدخل تحت احكامه وولايته وتزويجه بالوكالة كبيع وشرائه لا يدخل تحت الحكم ولا يفتقر لاقامة البينة عنده بتوكيل في البيع والشراء (وسئل) عن قال زوجتك بنتي بكذا قل قبلت نكاحها فقال هل يؤثر قوله قل الخ (فاجاب) بقوله لا يؤثر في ذلك لانه من مصالح العقد على ان قياس ما ذكره في البيع ان الفصل بالكلام اليسيرا بما يضر من المخاطب المطلوب جوابه وهو الزواج في هذه المسئلة دون الولي (وسئل) بما صورته حلف الولي بالطلاق انه لا يزوج ابنته لزيد فخطبها رجل من أخيه فامتنع فوجه القاضي فهل يصح لكون الولي عاضلا وللشهود حضور العقد أولا وإذا اقترت امرأة بالرضاع بينها وبين آخر فهل تقبل أولا (فاجاب) بقوله ما ذكر ليس بعضل لان شرط العضل ان تطلب بالغة عاقلة التزويج من كفاء ولو عينا أو مجبوا بشرط ان يخطبها وان تعينه ولو بالنوع بان خطبها أكفاء وادعت إلى أحدهم فاذا امتنع الولي حينئذ من التزويج مطلقا أو الايمن هو أكفان ذاك المعين وثبتت ذلك عند القاضي ولم يتكرر عضل الولي ثلاث مرات زوجها القاضي ولو بمحضرة

بمحصل المبلغ المنذور
والانتفاع به وقد صرحوا
بانه يسن للمقرض أن
يرد على المقرض أكثر
من نفسه بالقيام بهذه
السنة بخلاف المال أو كسلا
عن القيام بها أو فتورا
عن القربة المذكورة قبل
نذرها فاذا نذرها تحتم
عليه فعلها وألزم نفسه
القيام بها وحشا عليه
خشية الاثم وحصل له
بالقيام بها ثواب القربة
الواجبة الذي يزيد على
ثواب القربة المنذوبة
بسعين درجة فالنذر
المذكور نذر تبرر وصحيح
يلزم ناذره الوفاء به
لانه قد التزم قربة في
مقابلة حدوث نعمة أو
اندفاع نقمة لانه ان
اتجر في المبلغ حصل له
ربحه وهو نعمة تتجدد
والاندفع به عنه نقمة
وهي ضرر التضيق
عليه بسبب أداء المبلغ
وحبسه عليه أو ملازمته
يزيد شكر الله تعالى بما
يدفعه من النذر الى من
ذكر في السؤال فهو
راغب في السبب المذكور
لان له غرضا ظاهرا في
بقاء المقرض في ذمته
فهو نذر مجازاة يلزم
الوفاء به عند وجود
المعلق عليه من بقاء
المقرض في ذمته الحاصل
به مامر من حدوث

الولى ومتى فقد شرط من ذلك لم يصح تزويج القاضى ولم يجز للشهود اعانته عليه بل المزوج في
مسئلة تكرر العضل ثلاثا هو الابعد ان لم يغلب على ذلك طاعات الولى والا فالزوج القاضى وان
تكرر العضل ثلاثا فاكثروا مادعواها الرضاع فيقبل منها يمينها قبل العقد وكذا بعده وان زوجها
مجبور واذنت ولم تعين احدا ولم تتمكن من نفسها في الصورتين فحينئذ لا يصح تزويجها وبحكم
بطلانه ان اقرت بعده (وسئل) عن استشير في أمر نفسه عند زواج او ولاية هل يجب عليه ذكر
مساويه (فاجاب) بقوله الذى يتجه في ذلك اخذا بما ذكره فيما لو استشير في غيره انه يقول
لاخير لكم في فان لم يندفعوا الا بذكر شيء وجب ذكر شيء عما فيه مما ينفي الرغبة فيه فان لم
يندفعوا الا بذكر السكل وجب ويحتمل ان يفرق بان الغير ثم هو الطالب فوجب بيان حاله وهنأهم
الطالبون فحيث قال لهم لاخير لكم في ولم يندفعوا كانوا مقصرين وعليه فحمل ذلك في عيوب
لاتحل بالكفاءة في النكاح او الولاية في غيره والا لم يجز له القبول معها ما لم يبينها لهم ويرضوا بها
بالنسبة الى الكفاءة والبارزى هنا تفصيل حاصله انه يجب ذكر العيب المثلث للخيار ويسن
ذكر نحو الشيخ وفي المعاصى يتوب ثم الاولى له الستر هذا في الزواج وفي الولاية يجب أن يبين
عدم كفاءته او جنائته وما ذكرته اوفق بقواعدهم كما يعرف بتأملها (وسئل) عن قول الموجب
لعقد النكاح زوزتك بابدال الجيم زايا أو جوزتك بابدال الزاي جيا أو فتح التاء التى للمتكم
فهل ينقصد النكاح أولا (فاجاب) بقوله قضية كلام الاسنوى في كوكبه ان فتح تاء المتكم يضرب
مطلقا وعلة بانه يخل بالمعنى وهو ظاهر بالنسبة للنحو اما غيره فالذى يتجه ان ذلك لا يضرب بالنسبة
له وكذا يقال في ابدال الكاف همزة أو الجيم زايا أو بنحو ذلك من اللغات التى ألفتها العامة كما بينته
في شرح الارشاد اخذا من قول الغزالي ان زوجت اليك أو لك صحيح لان الخطأ في الصيغة اذا لم
يخل بالمعنى ينبغي ان يكون كالخطأ في الاعراب ويؤيد ذلك ايضا افتاء الشرف ابن المقرئ بانه
اذا كان في عرف بلدهم فتح تاء المتكم ويفهمون المراد لم يكن قادحا في عقد النكاح (وسئل)
بما لفظه لو غاب ماله مرحلتين فاكثروا وأراد نكاح مجبرة وقلنا بمقالة القاضى حسين ومتابعيه
من اشتراط اليسار بمهر مثلها فهل له ذلك أولا (فاجاب) بانهم صرحوا بان من غاب ماله مرحلتين
فاكثر معسر حكما ومن ثم أحقوه بالمعسر حقيقة في فسخ البيع والنكاح وفي باب قسم الصدقات
فقالوا له اخذ الزكاة من سهم الفقراء وقضية ذلك الحاقه به ايضا في عدم صحة تزويجه بالمجبرة بناء
على طريقة القاضى حسين ومن تبعه وهى المعتمدة كما بينته في شرح الارشاد ويحتمل الفرق بين
هذه الصورة والصورة المسؤل عنها بان يقال انما أحقوه بالمعسر ثم ازالة للضرر الحاصل من الحاقه
الموسر لتضرر البائع والزوجة بالصبر الى احضار ماله كما صرحوا به وتضرره هو بعدم الاخذ من
الزكاة لانه فقير في الحال وأما في مسئلتنا فلا ضرر على الزوجة لان المهر لا يجب بالعقد وانما يجب
بالتمكن بعده ولم يتحقق استمرار غيبة ماله الى التمكن فان قلت قياس هذا انه لا يشترط يساره عند
العقد قلت ممنوع فان المعسر الاصل استمرار اعساره مع ان احتمال يساره عند التمكن القريب
من العقد غالبا بعيد بخلاف من غاب ماله فانه موسر شرعا وعرفا كما صرح به الاذرعى لكن في تعليل
مقاله ضعيفة مع ان احتمال احضار ماله عند التمكن أو قبله قريب كما لا يخفى وانما اعطى حكم المعسر
لمعنى وذلك المعنى لم يوجد نظيره في مسئلتنا والحاصل أن الاقرب الى ظواهر عباراتهم أنه يعطى
حكم المعسر في مسئلتنا ايضا وان الاقرب الى المدرك الذى ذكرته أنه لا يعطى حكمه وانه يصح
تزويج المجبرة منه وهذا هو الذى يتجه عندى الآن ولعل الله تعالى يفتح في هذا وما قبله بنقل
يكشف القناع عنه (وسئل) عن قول الالغ في ايجاب عقد النكاح وقوله زودنى أو انتحنى

وقد علم أنه حصل به
قربة ومكافأة احسان
وأنه ليس بمعصية ولا
يتوصل به الى ربا النسبة
ولا الى غيره من أنواع
الربا اذا الربا لا يكون
الا في البيع أو نحوه
وأنه داخل في نذر التبرر
والقربة كاشمله كلامهم في
المختصرات فضلا عن
المطولات وأنه في
مقابلة حدوث نعمة أو
اندفاع نعمة بل رغبة
الناذر في حصول المعلق
عليه في مسئلتنا اشد منها
في كثير من مسائل النذر
ففي فتاوى القفال أنها
لو قالت لزوجها ان
جامعتني فله على عتيق عبد
نظران قالته على سبيل
المنع فنذر لجأج أو على
سبيل الشكر لله من
حيث يرزقها الاستمتاع
بزوجها نزمها الوفاء اه
وبالجملة فمع أفنى بطلان
النذر في مسئلتنا فقد أخطأ
(سئل) هل يصح نذر صوم
يوم الجمعة منفردا ام لا
لأنه مكروه (فاجاب) بانه
يصح نذره كما يؤخذ من
قولهم لو نذر يوما من
اسبوع ثم نسيه ثم صام
آخره وهو الجمعة فإن
لم يكن وقع قضاء وايضا
فانما يكره افراد بالصوم
في النفل لا في الفرض
(سئل) عن شخص علق
طلاق زوجته على تزوجه

وتزويدها ونجاحها بدلا عن زوجي وأنكحني وتزويجها ونكاحها هل يرتبط بذلك صحة أم عدمها
قال السائل وظهر لي عدم صحة ذلك وان طريقه التوكيل ويفرق بينه وبين الصلاة بانها لا تقبل
النيابة (فاجاب) بان الذي يتجه فيها كما ذكرته في شرح الارشاد أخذنا من قول الغزالي ان
زوجت اليك اولك صحيح لان الخطأ في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الاعراب
اه ان جميع ما ذكر فيها ونحوه من اللغات التي ألفتها العامة لا يضر ويؤيد ذلك افتاء الشرف
ابن المقرئ بانه اذا كان في عرف بلدهم فتح تاء المتكلم ويفهمون المراد لم يكن قادحا في عقد
النكاح ولا فرق في ذلك بين المارف وغيره اه وافتاء أبي شكيل بنحو ذلك حيث قال ان هذا
لحن لا يخل بالمعنى فلا يخرج به اللفظ عن موضوعه فيكون صريحا اه وأما ما اقتضاه كلام
الاسنوي في كوكبه من ان فتح تاء المتكلم يضر مطلقا وعالله بانه يخل بالمعنى فينبغي حمله على
النحوى لان ذلك انما يخل بالمعنى في حقه دون غيره ويؤيد ذلك تسويتهم أيضا بين ان وان في باب
الطلاق بالنسبة للعامي وفرق بينهما بالنسبة للنحوي وبما تقرر يعلم اندفاع بعض من أدركته بان فتح
التاء يضر من العامي وغيره مطلقا وان كلام الاسنوي السابق يوافقه وانما يكلف العامي بالتوكيل
لانه يشق (وسئل) عن لو كان للانسان زوجة جنية فخاف منها فطلقها فسمع منه لفظ الطلاق فهل
ذلك يمكن ويقع طلاق بذلك (فاجاب) بقوله ما ذكر من ان الانسى قد يقع له تزويج بجنية فهو
أمر يمكن بل واقع كما حكاه غير واحد ومع ذلك اذا سمع من رجل لفظ طلقك أو أنت طالق
بحضرة زوجته الانسية أو طلقت زوجتي فانما ينصرف لزوجته الانسية ولا يقبل قوله انما أردت
زوجتي الجنية وان قلنا بطل نكاح الجان وهو ما قاله جماعة من أئمتنا لكن المعتمد انه لا يخل
نكاحهم (وسئل) عن امرأة ذكرت انه ليس لها ولي اصلا أو غائب الغيبة الشرعية وحكمت
رجلا أن يزوجه من كفاء هل له ذلك اذا كان فيه أهلية القضاء أم لا سواء كانت في قرية بها حاكم
أولا أو ضحوا لنا ما نعتمد عليه ونقرره في الفتاوى ولا يخفاء على مولانا ما في المسئلة من الاضطراب
وما ذكره الروياني من الجزم بالصحة في كتابيه البحر والعلية (فاجاب) بقوله حيث كان المحكم فيه
أهلية القضاء جاز ولو مع وجود القاضي أولا أهلية فيه لكنه عدل جاز مع فقد الحاكم لا مع وجوده وهذا
هو المعتمد في هذه المسئلة (وسئل) عن اماء مشتركات بين كثيرين بعضهم مفقود وبعضهم موجود
غائب لا يمكن استئذانه والحال انهن تضررن بعدم النفقة فهل لهن سبيل في ان يتزوجن باذن من
حضر من ساداتهن او بتقويم حصص الغائبين وتملكها أو غير ذلك من طرق الشرع أولا (فاجاب)
رضي الله تعالى عنه بقوله لا سبيل الى تزويجهن باذن من حضر فقط ولا الى ان الحاضرين يملك كونهن
بتقويم ولا غيره وانما النظر على حصص الغائبين للقاضي فيلزمه فعل الاحظ للغائبين من الانفاق
عليهن أو بيعهن وحفظ ثمنهن الى حضورهم أو الحكم بموتهم (وسئل) بما لفظه ما حكم الطب
للكافر (فاجاب) بقوله يجوز طب المسلم للكافر ولو حريا كما يجوز له ان يتصدق عليه لقوله
صلى الله عليه وسلم في كل كبد حراء وفي رواية رطبة أجر وأما تطيب المسلم بكافر فانما يجوز ان فقد
مسلمه غيره يقوم مقامه وكان ذلك الكافر مامونا بحيث لا يخشى ضرره (وسئل) عن عبد مالسه
غائب أو محبوس أو مأسور أو مفقود والعبد محتاج الى النكاح أو كان واستأذنه فلم ياذن وهو
يخاف الوقوع في العنت فهل له ان ينكح حينئذ (فاجاب) بقوله ليس له ان ينكح في صورة من
هذه الصور الا بعد صريح اذن سيده ولا نظر لحوف عنت ولا لغيره وبحث ابن الرفعة حل شرائه
بقوته المضطر اليه ولو بلا اذن لا ينافي ذلك لوضوح الفرق بين البابين فان الخشية على النفس او
نحو العضو لا يباحق بها غيرها (وسئل) عن أمة مالكة غائبة وهي محتاجة الى النكاح فهل يصح

تزوجها مع ان في ذلك حصول المهر للغائب أو هل يقوم ذلك مقام بيع الحاكم ماله اذا ظهرت فائدة ومصلحة (فاجاب) بقوله لا يصح تزويجها من الحاكم ولا من غيره في غيبة ما لكها أو حضوره الا بعد صريح اذنه سواء احتاجت للنكاح أم لا نعم ان رأى الحاكم بيعها لان الحظ فيه للغائب باعها ويزوجها سيدها الذي اشتراها ان شاء (ومثل) هل يجوز عقد النكاح تقليدا لمذهب داود من غير ولى ولا شهود أولا واذا وطئ هل يحد أولا ففي نفائس الازرقى ما صورته اذا نكح بلا ولى تقليدا لابي حنيفة أو بلا شهود تقليدا للمالك ووطئ فانه لا يحد فلو نكح بلا ولى ولا شهود أيضا حد كما قاله الرافعي لان الامامين اتفقا على بطلانه قلت ولا يخلو من نظر فانه ظاهر كلام التنبيه انه لا يحد وأيضا فقد حكى النووى في شرح مسلم ان نكاح المتعة لا ولى فيه ولا شهود على ما دل عليه الحديث فاذا كان كذلك فلا حد وقد رأيت جوابا منسوباً الى الفقيه الصالح محمد بن عمرو انه لا يحد في النكاح بلا ولى ولا شهود على الصحيح ويؤيده ما حكيناه عن النووى في شرح مسلم اه فينبوا لنا حكم هذه المسئلة بيانا شافيا (فاجاب) بقوله لا يجوز تقليد داود في النكاح بلا ولى ولا شهود ومن وطئ في نكاح خال عنهما وجب عليه حد الزنا على المنقول المعتمد فقد قال الزركشى في تكملته عبارة المحرر كالنكاح بلا ولى ولا شهود ومراده النكاح بلا ولى فقط او النكاح بلا شهود فقط لا المجموع أى الخالى عنهما ويرشد اليه جعله مثالا للمختلف فيه فان فاقد كل منهما يجمع على تحريمه لكن فيه ايهام فلذا عدل عنه المنهاج الى احدهما قال وما ذكرناه عند فقد كل منهما خصه القاضى حسين بالشرقة فاما الدنية فلا حد لخلاف مالك فيه اه وأخذ ذلك من قول شيخه الاذرى في قوته قال القاضى ومحل الخلاف فى الحد فى النكاح بلا ولى اذا حضره شاهدان أما اذا لم يحضرا ولا حصل اعلان فالحد واجب لا تنفاه شبهة اختلاف العلماء وان وجد الاعلان خاصة فان لم يكن ولى وجب والا فلا اه قال غيرهما ومحل الخلاف أيضا قبل الحكم بصحته اما بعده فلا يحد قطعاً قاله الماوردى اه وبنقلهما الاجماع على التحريم اذا خلا عن الولى والشاهدين والاعلان يبطل قول من قال ان داود يجيز ذلك ويبطل الافتاء المنقول فى السؤال عن محمد بن عمرو وان سبقه اليه بعض شراح المنهاج ونقل عن اقتضاء كلام الشيخين فى اللعان وكيف يقال فى مجمع عليه لم يثبت القول به فى زمن عن احد ممن يعتد به انه لا حد به على ان مجرد الخلاف لا يعتد به الا ترى ان ائمتنا قالوا بالحد فى مسائل فيها خلاف لكنهم أجابوا عن ذلك باننا لا نعتبر الخلاف فى الحد مطلقا ولا فى الاباحة الا ان كان قويا بخلاف الخلاف الضعيف جدا فاننا لا نعتبره ولا نعول عليه فلو فرض ان داود قائل بحد ذلك لم يلتفت اليه على ان كثيرين من اصحابنا منعوا من تقليده كسائر الظاهرية لانهم لا نكاه القياس الجلى يرتكبون السفساف من الاراء فلم يعتد بأرائهم وفارق ما نحن فيه نكاح المتعة بان الخلاف فيه قوى وقد صرح عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه كان يفتى ولم يصح انه رجع عنه خلافا لمن زعمه وعلى التنزل فالاجماع لا ينسخ بل ولا يرفع الخلاف السابق على ان الاجماع لم يتم فقد حكى عن ابن سريج انه قائل بنكاح المتعة وقال به طائفة كثيرة من الشيعة واستدلوا له بالقرآن والسنة والاجماع على اباحته أولا ثم الاختلاف فى تحريمه والاصل عدمه وهذه أدلة متماسكة الا ان خلاف الشيعة لا يعتد به كما صرح به النووى وقد صح تحليلها ثم تحريرها الى يوم القيامة وما يدل على عدم رجوع ابن عباس مارواه الطحاوى عنه انه قال ما كانت المتعة الارحمة من الله سبحانه وتعالى لهذه الامة ولولا نهى عمر رضى الله تعالى عنه ما زنى الاشقى فان قلت هذا يؤيد ما فى السؤال عن شرح مسلم من ان نكاح المتعة حلى عن الولى والشهود قلت لا يؤثر ذلك فيما قلناه لانا وان سلمنا ذلك فتحليل نكاح المتعة اشتمل على مفسدين أحدهما فقد الولى

ثم نذره هل يصح هذا النذر ام لا (فاجاب) بان النذر المذكور غير صحيح خلافا لبعضهم (سئل) عن شخص تزوج بامرأة على صداق جملته كذا وكذا ونذرت الله تعالى نذر قرينة أنها لا تطالبه بحال صداقها مادامت فى عصمته فهل هذا النذر صحيح يجب الوفاء به ام لا (فاجاب) بان النذر صحيح يجب الوفاء به (سئل) عن نذر أن يصل فى كل ركعة من الضحى مثلام ركعة سورة الاخلاص فتركه عمدا هل تبطل صلاته أو سواهم ذكرها قبل بلوغه مثلا من قيام الثانية يأتى بها كما فى الساهى بترك الفاتحة أى إذا كان غير مأموم أم لا (فاجاب) بانه لا تبطل صلاته حال تعمده تركها وان عصى به ولا يجوز له العود اليها حال سهوه بعد ركوعه (سئل) عن قول شرح التحرير فى نذر التبرع فيجب الوفاء به حالا هل هو كذلك أم لا (فاجاب) بانه كذلك لانه مقابل قوله وبالأول عند حصول المعلق به ومعناه أنه وجب فى الحال وجوبا موسعا (سئل) عن امرأة نذرت الله تعالى أن لا تطالب زوجها بياقى حال صداقها

والشهود والثاني التوقيت فاما فقد الولي والشهود فاجمعوا فيه على البطلان ولم يقع فيه خلاف وأما التوقيت فهو الذي وقع فيه خلاف ابن عباس وغيره فكانت الشبهة فيه أقوى فلذلك قلنا بعدم الحد فيه وبوجوبه في الاول ومذهب زفر من اصحاب أبي حنيفة ان نكاح المتعة صحيح لانه يلغوا الشرط وينعقد مؤبدا وهذا خلاف قوى وملحظ متماسك وبه يتايد ما ذكرته انه لا اجماع في نكاح المتعة وان كان الخلاف فيها قويا نقلا ومدركا بخلاف النكاح الحالى عن الولي والشهود والاعلان فانه لا خلاف في تحريمه فضلا عن كونه شاذا فاتضح الحد فيه وبطل القول المخالف لذلك على ان الذى في شرح مسلم انما هو هذا الحديث دليل على انه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولاشهود وهذا يدفع قول السائل انه حكاه فيه فهو لم يحكمه وانما استنبطه كما دلت عليه عبارته وحينئذ فلا يأتى الاشكال الا على من وافقه في هذا الاستنباط وهو نفسه كالاصحاب لم يقولوا به في كتب الفقه لا طباقيهم على تفسير نكاح المتعة بانه الموقت ولم يقل احد منهم مع خلوه عن الولي والشهود فظهر ان ما في شرح مسلم لا يرد على الاصحاب على ان الحديث واقعة حال فعلية محتملة والاحتمال فيها يسقطها فلا يرد على الاصحاب ذلك الحديث أيضا فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن ولى وكل شخص في تزويج موليته فقال زوجها أو امر من شئت يزوجها فوكيل رجل فهل هو وكيل الموكل حتى يصح له ان يقبل نكاحها منه لنفسه أو وكيل الوكيل حتى لا يصح ذلك والحال انه ليس في ضمير الولي ان الوكيل يتزوجها فاذا كان كذلك فهل يصح النكاح أم لا (فاجاب) بقوله اذا قال الموكل وكل عن نفسه كان الوكيل وكيل الوكيل فينعزل بعزله وانعزاله وبعزل المالك له او لموكله وان قال له وكل عنى أو أطلق فلم يقل له عنى ولا عنك فالثالث وكيل الموكل فلا يملك الا انى عزله ولا ينعزل الثالث بانعزال الثاني وليس للثاني في صورة عنى والاطلاق ان يوكل عن نفسه فان فعل لم يصح اذا تقرر ذلك علم ان الثاني في صورة السؤال اذا وكل ثالثا يزوجها كان كل منهما وكيل للولى وليس احدهما وكيل للآخر سواء أ قلنا ان الثالث وكيل الثاني أو الولي يصح لكل منهما قبول نكاحها لنفسه فاذا قال الثاني للثالث محضرة شاهدين يعلمان الوكالة زوجتك فلانة بنت موكلتي فقال قبلت نكاحها لنفسى صح وكذا لو قال الثالث للثاني ذلك كذلك فيصح أيضا إذ لا محذور في ذلك والوكيل لا يتمتع عليه المعاملة مع وكيل آخر وانما يتمتع عليه تزويجه مثلا لنفسه ونحوه والعبرة في العقود بالفاظها الصريحة وان خالفت ما في الضمير وبالله التوفيق (وسئل) عن مسائل في الخلوة بالاجنية الاولى اذا كانت دار تشتمل على بيتين مختلفي المرافق لكن كل واحد منهما يمرآى من الاخرى كهذه الصورة مثلا

بيت	الرجل
المراة	بيت

فظاهر كلام الفقهاء ان هذا ليس بخلوة فهل هو كذلك أم لا الثانية

اذا كانت دار مشتملة على بيتين متفقى المرافق لكن كل واحد منهما غائب عن الآخر بان يكون في قفاه أو يوصل اليه بانعطافات مثلا فصريح كلامهم ان هذا خلوة لكن بقي شيء انه لو كانت امرأة قاصدة البيتين ورجل وامرأة اجنبية في آخر فهل يكون هذا خلوة أم لا الثالثة دار اشتملت على مجلس ومخازن كثيرة سواء كانت غائبة عن مرآى المجلس أو يمرآه ورجل في المجلس فمرت به امرأة قاصدة أخذ بعض الحوائج من المخازن والرجوع فهل هذا خلوة أم لا (فاجاب) بقوله حكم هذه الصور الثلاث يعلم من قرأهم اذا سكنت المرأة والاجنبى في حجرتين أو علو وسفل أو دار وحجرة اشترط ان لا يتحدا في مرفق كمطبخ أو خلاء أو بئر أو عمر أو سطح أو مصعد له فان اتحدا في واحد بما ذكر حرمت المساكنة لانها حينئذ مظنة للخلوة المحرمة وكذا ان اختلفا في الكل ولم يخلق ما بينهما

عليه ما دامت في عصمته وحكم الشافعى بموجب ذلك فهل لها ان تحيل عليه او تعيره أو تهبه او تتبعه للغير على القول به او ترجع عن النذر وهل اذا اسقط الزوج حقه من النذر لها مطالبته به ام لا (فاجاب) بان لها ان تحيل عليه به وكذا يبعه لغيره على القول به وليس لها ان تعيره أو تهبه لغيره او ترجع عن النذر ولا مطالبته به وان اسقط حقه من النذر (سئل) عن تقبيل اضرحة الصالحين هل يكرهه أو لا (فاجاب) بان فعل ذلك للتبرك لا يكره فقد صرحوا بانه اذا عجز عن استلام الحجر الاسود يسن له أن يشير بعضا وان يقبلها وقالوا اى أجزاء البيت قبل فحسن (سئل) عن شخص اقترض مال يقيم من وليه ثم نذر أنه يعطى اليتيم كل يوم كذا مادام المبلغ في ذمته ثم ان الولي قبض منه بعض المبلغ فهل يبطل النذر بذلك أم لا (فاجاب) بانه يبطل النذر بذلك لعدم بقاء ذلك في ذمته (سئل) عن شخص دفع لآخر دراهم وقال أوصلها للنبي صلى الله عليه وسلم فهل يصرفها لفقراء المدينة أو يدها للطواشي فيضعها في

ما تحصل فيه لجهة السلطنة
او يصرف في مصالح
المنام (فاجاب) بان
العرف جار بقصد باذل
الدراهم ونحوها صرفها
في مصالح مقامه الشريف
فتعين صرفها فيها
حالا او مالا بل يصح
النذر باللفظ المذكور
حالة الاطلاق اذ لا يتبادر
منه الى الفهم غير هذا
لانه اشهر فيه حتى صار
كأنه حقيقته (سئل)
عن شخص نذر ان
يعتكف جنباً هل يصح
نذره كما نقلوه عن القاضي
الحسين ام لا (فاجاب)
بانه لا ينعقد نذره لحرمه
مكثه في المسجد والنذر
لا ينعقد بالتزام معصية
(سئل) عن له دين على
آخر وبه ضامن ونذر
ان لا يطالب المديون
بدينه الى مضي مدة معينة
فهل تمتنع عليه مطالبة
المديون به قبل مضيا
دون الضامن وهل اذا
وكل بها او احوال به
للوكيل او المحتال مطالبة
المديون قبل مضيا
(فاجاب) بانه تمتنع عليه
مطالبة المديون به قبل
مضيا وله مطالبة الضامن
به لانه لم يخرج بالنذر
عن كونه حالاً ولم يتعلق
نذره بغير المديون
واكمل من الوكيل والمحتال
مطالبة المديون

من باب أو يسد أو غلق لكن يمر أحدهما على الآخر أو باب مسكن أحدهما في مسكن الآخر
واذا علمت الحرمة في هذه الصور علمتها في صور السؤال الثلاث اما الاولى فلان باب مسكن
أحدهما في مسكن الآخر وأما الثانية فلا اتفاق المرافق وقد تقرر ان اتفاق واحد منها كاف
في الحرمة وفيها أيضا ان باب مسكن أحدهما في مسكن الآخر وهو محرم أيضا كما تقرر وأما الثالثة فلان
مر أحدهما على الآخر نعم ترتفع الحرمة في كل من تلك الصور بان يكون معها محرم لها رجل
أو امرأة اوله امرأة ويشترط في المحرم كونه مميزا متيقظا ولو أعمى ذافطانة بحيث ينتفى بمحضته
عادة وقوع فاحشة ويكفي عن المحرم امرأة ثقة تحتشمها لحياء أو خوف قال الاثمة ولو لم يكن في
الدار الا بيت وصف لم يساكنها ولو محرما مالم يكن بينهما حائل ولا يكون مر أحدهما على الآخر
وبما تقرر علم أنه يجوز خلوة رجل ثقة باجنيتين ثقتين تحتشمهما ولا يجوز خلوة رجلين بأجنبية مطلقا
والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن امرأة وكلت وليها بتزويجها فزوجها ولم يسألها عن
انقضاء عدتها من مطلقها هل يصح التزويج وان ادعت عدم انقضائها ولو طلقت قبل الدخول
فهل لها نصف المهر (فاجاب) بقوله المدار في الصحة الحقيقية على ما في نفس الامر واما الصحة في
الظاهر فمدارها على انتفاء المفسد في الظاهر ولا تقبل دعواها عدم انقضائها بعد اذنها في التزويج
للتناقض ولا تستحق نصف المهر لدعواها فساد النكاح (وسئل) عما يسن من الذكر عند ارادة
الجماع (فاجاب) بقوله يسن له ان يقول بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا
ويظهر انه يسن لها ان تقول ذلك ايضا وانه يسن لهما ذلك وان كانا لا يلدان لانهما قد يلدان على
خلاف العادة ولان ما يزرقانه اعم من الولد قال بعضهم ويسن ان يقرأ قبل ذلك الاخلاص ثلاثا
ويسبح ويهلل ويكبر ويجرى على قلبه عند الانزال الحمد لله الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا
وصهرا ولا يتلفظ به (وسئل) هل يشترط فيمن يعقد النكاح من ولي او وكيل او قاض معرفة
جميع شروط النكاح ام لا ولو لقن أحدهما الفاظ النكاح فعقد بذلك هل يصح النكاح ام لا
(فاجاب) بقوله لا يشترط معرفة ذلك لصحة النكاح لان المدار على وجود جميع شروط النكاح في
نفس الامر لا في ظن العاقد فاذا وجدت في نفس الامر صح وان فقدت في ظن العاقد سواء لقن
الصيغة ام لا وان فقد واحد منها في نفس الامر لم يصح وان وجدت كلها في ظن العاقد وانما يشترط
ذلك بالنسبة لجواز تولية العاقد او القاضي فلا يجوز لولي الامر ان يولي رجلا عاقدا او قاضيا في
بلد الا ان كان عدلا عارفا بذلك بالنسبة للعاقد وبه وبغيره بالنسبة للقاضي (وسئل) عن حديث
لعن المحلل والمحلل له ما جواب الشافعية عنه مع كونه صحيحا له طرق كثيرة (فاجاب) بقوله حملة
الجمهور على ما اذا صرح في العقد باشتراط انه اذا وطئ طلق ومن قال بهذا الحل الامام المتقن
الحافظ المنصف ابو عمرو بن عبد البر من كبار المالكية قال الاظهر بمعاني الحديث حملة على التصريح
بذلك لا على نيته لان امرأة رفاعه صرحت بانها تريد الرجوع الى زوجها الاول وقد تضمن الحديث
اقرارها على صحة النكاح فاذا لم يقدر فيه نيتها فكذلك نية الزوج ونية المطلق اولى ان لا تنقح
فلم يبق للحديث معنى الا الحل على الاظهار فيكون كمنكاح المتعة اه (وسئل) عن امرأة لها زوجان
ويجوز ان يتزوجا ثالثا ماصورته (فاجاب) بقوله الغز بذلك ابن السبكي وفسره بان امرأة لها
امة متزوجة بعدها فهما زوجان لها واذا جاء ثالث فله نكاحها وفسره غيره بان لها زوجين من
نحو بقر (وسئل) بما صورته امرأة والدها ابنها (فاجاب) بقوله امهات المؤمنين رضوان الله
تعالى عنهن (وسئل) رضى الله تعالى عنه قال التاج السبكي
وأخرج راح بشرى طعم زوجته فعاد وهو على حال من الغير

به قبل مضيا العدم تناول
النذر لها (سئل) عن
شخص نذرت زوجه ان
لا تطالب زوجها بحال
صداقها مادامت في
عصمته لا بنفسها
ولا بوكيلها هل يصح
نذرهما وهل هو نذر
تبرر حتى تمتنع مطالبة به
مادامت في عصمته أم لا
(فاجاب) بانه ان كانت
مطلقة التصرف صح نذرهما
والا فلا يصح لانه
تصرف مالي وهو نذر
تبرر فتمتنع المطالبة
المذكورة مدة دامها في
عصمته (سئل)
عن امرأة نذرت أن تقوم
عن زوجها بكسوتها
اللازمة لها كذا وكذا سنة
فهل يصح هذا النذر أم لا
(فاجاب) بان النذر
المذكور باطل لان
مضمونه انها تبذل دينها
عليه لنفسها (سئل) هل
المعتمد تقييد ما لو نذر
قراءة سورة معينة
أو طول صلاة أو صلاة
جماعة بالفرض أم لا كافي
شرح المنهج (فاجاب) بان
المعتمد عدم التقييد (سئل)
عن نذر ان لا يطالب
مديونه بدينه مدة معلومة
هل تسمع دعواه به وهل له
ان يوكل في مطالبة به أم لا
فلو قبضه ثم ادعى دفعه
لموكله أو تلفه في يدموكله
قبل قوله بيمينه فيه
أم لا (فاجاب) بانه لا تسمع

قالت له أنت عبدى قد وهبتك من زوج تزوجته فأخذه واعتبر
(فاجاب) بقوله صورته الناظم بان عبدا زوجه مولاه بانبته ودخل بها ثم مات مولاه ووقعت الفرة
لأنها ملكك زوجها بالارث وكانت حاملا فوضعت فانقضت عدتها فتزوجت ورهبت ذلك العبد
لزوجها (وسئل) عن حديث من بين المرأة ان تبرأ من ربه (فاجاب) بقوله هو حديث
واه (وسئل) عن قول الروضة انه يتولى الجد طرفى العقد في تزويج بنت ابنة الصغيرة والكبيرة
بابن ابنة الآخر هل قوله الكبيرة يشمل الثيب حتى او أذنت له في التزويج وهى ثيب زوجها بابن
ابنه الآخر المولى عليه أو يحله في غير الثيب لكن ما مانع من ولايته وتولية الطرفين بعد الاذن
منها وفي شرح التنبيه للازرقى ان للمسئلة ثلاثة شروط الثالث ان يكون بنت الابن بكرا وقد
ذكر هذه الشروط غير الازرقى فهل مرادهم ان هذه الشروط للاجبار أو للتولية حتى لو أذنت البنت
له في تزويجها لا يتولى الطرفين في تزويجها بانه الآخر أم لا (فاجاب) بقوله لافرق في ذلك بين البكر
والثيب بعد اذنها كما هو واضح ومن عير بالبكر اذ ان ذلك شرط لتولى الطرفين ابتداء من غير مراجعة
أحد (وسئل) عن امرأة تزوجت اعتمادا على مضى عدتها ثم لما سافر زوجها سفرا طويلا بعيدا
جاءت القاضى وأخبرته ان النكاح كان في اثناء العدة وانها كانت كاذبة فشهد بموجها النسوان
اللاتى كن ساكنات معها مع انهن سكتن أولا على النكاح الاول فزوجه آخر هل يحكم بصحة نكاحها
الاول أو الثانى وفيما اذا فسخ القاضى نكاح هذه ثم شهد رجلان والحالة هذه يبلوغها بالسن أو
أقرت يبلوغها بالاحتلام وقت الفسخ فهل يحكم بصحة الفسخ والنكاح بثبوت البلوغ الآن لموافقته
في نفس الامر أو لا لعدم وقوع العلم بذلك وقد اضطرب كلام الاصحاب في امثال هذه المسئلة منها
انه لو نكح امرأة لا يعلم اهي اخته أم معتدة أم لا لا يصح النكاح ومنها لو زوج امة ابيه ظانا حياته
فبان ميتا صح النكاح ومنها اذا تربصت زوجة المفقود أربعة سنين فاعتدت وتزوجت فبان ميتا
عند التزوج فعلى الجديد يخرج على القولين فيمن باع مال ابيه ظانا حياته وما الذى يعتمد عليه في
هذه المسئلة وهل يشترط فيمن يعقد النكاح من ولى أو وكيل أو قاض معرفة شروط النكاح أولا
ولولقن أحد الفاظ النكاح للعاقدة فعقدها هل يصح أولا (فاجاب) بقوله اذا أخبرت بانقضاء
عدتها فزوجت ثم أخبرت بخلاف ذلك لم يقبل خبرها سواء أغاب الزوج أم حضروا لم يوافقها لان
حقه تعلق بها فلا يقبل قولها في دفعه لا سيما وهو مناقض لقولها الاول ولا عبرة بشهادة النسوة
المذكورات بموافقتها فيما أخبرت به ثانيا لأن قولها الاول مكذب لهن وتزويج القاضى لها فيما
ذكر واضح الفساد والبطلان وكذلك فسخه للنكاح الاول واضح البطلان والفساد وذلك كله
دليل واضح على جهله وتهوره وانه ليس له دين يحجزه عن مثل هذه القبائح وقول السائل وفيما اذا
فسخ القاضى نكاح هذه الخ كلام غير ملتزم مع ما قبله فلا يستحق جوابا وقوله وقد اضطرب كلام
الاصحاب الخ جوابه انه لا اضطراب في ذلك كما بينته في شرح المنهاج في باب النكاح فان قولهم
شرطه العلم بحل المنكوحة معناه ان ذلك شرط لحل تعاطى العقد ونفوذ ظاهرا وأما الصور
الاخري التى منها تزويج أمة المورث وزوجة المفقود وان لم تربص أربع سنين خلافا لما يوهمه
كلام السائل فهى محمولة على الصحة في نفس الامر فالحاصل أن مدار الصحة على وجود الشروط
في نفس الامر ومدار حل مباشرة العقد ونفوذ ظاهرا أيضا على العلم بحل المنكوحة فلا تخالف بين
تلك المسائل ولا يشترط في صحة العقد معرفة شروطه بل الاتيان بها حتى لو لقن لفظه وعرف معناه
فاتى به صح ان استوفى بقية شروطه (وسئل) عن امرأة خرجت باذن زوجها الى بلد لحاجتها
فاقامت فيه وقالت ليس عندى مصروف الطريق ولم يطلبها الزوج فهل يجوز لها الفسخ بعد

كالموجل ويجوز له أن
يوكل في مطالبته لعدم
تناول نذره مطالبة
غيره فصار كما لو حال
به فان للمحتال المطالبة
به واذا ادعى الوكيل
دفعه لموكله أو تلفه قبل
قوله يمينه الا أن
يدعى تلفه بسبب ظاهر
لم يعرف (سئل) عن
نذر قراءة ختمه هل
يتخلص بقراءة سورة

الاخلاص ثلاثا (فاجاب)

بانه لا يخرج عن عهده
نذره بذلك (سئل) عن
قال نذرت لله على أن
طالب زيد عمرا واخذ
منه شيئا كان له على كذا
نذر تبرر وقربة لله
تعالى وحكم عليه حاكم
شافعي بموجب ما أشهد
به على نفسه فهل هذا
نذر تبرر وقربة لازم
مؤاخذه له بقوله نذر
تبرر وقربة أولا حتى لو
قال بعد ذلك نذر لجناح
ولم أرد به حصوله يقبل
منه كما نقل عن فتاوى
الغزالي أن قول البائع
للمشتري أن خرج المبيع
مستحقا فله على أن أهبك
ألفا لغو وقيدته في شرح
الروض بقوله أن لم يحكم
بصحته حاكم يراه
بمذهب معتبر إلى آخره
فهل إذا قلتم بانعقاد
النذر ولزومه في
مسلتنا تقولون كما هو

الاعلام يبذل طاعتها إلى حاكم البلد الذي أقامت فيه أولا وليس لها إلا الرجوع إلى بلدها (فاجاب)
بقوله لا فسخ لها في هذه الحالة بوجه كما هو واضح وعجيب من توقف السائل في هذه الحالة وتردده
في الفسخ مع أنه لا تنفقه لها في هذه الحالة كما صرحوا به نعم ان كان السفر لحاجته فقط فننقتهما عليه
فاذا عجز عنها أو حدث فيه شروط الفسخ التي ذكرها الأئمة على المعتمد عندهم في ذلك دون
الآراء الضعيفة الكثيرة في هذا المحل جاز لها الفسخ (وسئل) عن زوج أمته من عبده فأولدها
أولادا ثم أبى العبد ولم يعلم له مكان فباع السيد الامة من رجل فأراد السيد الثاني قربانها كيف
الطريق المسوغ لذلك (فاجاب) بقوله الحيلة في ذلك ان يكاتبها سيدها كتابة صحيحة ثم يئذرها ملك
العبد لها به فتقبل فتملكه فيفسخ النكاح بتقدير حياته ثم يتفاسخان السيد وهي الكتابة ويستبرئها
بالأكثر من حيضتين عدة الحياة ومن شهرين وخمسة أيام عدة الموت لاحتمال كل منهما فوجب
الأكثر أخذًا بما ذكره في مواضع وما ذكرته من مجموع الحيلة ظاهر وان لم أر من ذكره
(باب نكاح المشرک)

(سئل) عما إذا أسلم السفیه على أكثر من أربع نسوة فهل له أن يختار اربعاً ممنهن لانه يغتفر في
الدوام مالا يغتفر في الابتداء أم لا (فاجاب) بقوله نعم له اختيار أربع كما يصرح به كلامهم في
مواضع منها قولهم ان كان بالغاً عاقلاً اختار والا وقف إلى كماله فهذا صريح في ان السفیه يختار
ومنها قولهم وانما جاز له الاختيار مع الاحرام منه أو ممنهن لانه استدامة للنكاح فكان كالرجعة وقد
ذكروا في الرجعة ان للسفیه ان يرتجع بغير اذن وليه تغليبا لشبهها بالاستدامة فكان الاختيار
مثلها في ذلك بعين ما قالوه من انه مثلها ومنها قولهم ان للعبد هنا الاختيار ولم يقيد أحد منهم
بغير اذن سيده ولا شك ان السفیه مثله على أنهم سوا بينهما في أن لكل ان يرتجع بلا اذن
فتقياسه التسوية بينهما في ذلك سيما مع قولهم ان الاختيار كالرجعة فان قلت تجوزهم رجعة الامة
مع فقد شروط حل ابتداء نكاحها ومنعهم اختيارها حينئذ صريح في انه يغتفر في الرجعة مالا
يغتفر في الاختيار فلا يلزم من تجوز الرجعة للسفیه والعبد بلا اذن تجوز الاختيار لها بلا اذن قلت
اقتراحهما في هذا لا يوجب اقتراحهما فيما نحن فيه لا نهم سوا بينهما في أكثر الاحكام واذا انعارضت
التسوية في الأكثر والفرق في الأقل كان اللاحق بالاول أولى على انه يفرق بينهما بان الكفر
انضم إلى الرق هنا لا ثم فكان هنا مانعان من موانع النكاح فاشترطوا وجود الحل عند اجتماع
الاسلامين وثم لم يوجد الا مانع واحد فكان الاختيار أولى بالاحتياط من الرجعة في هذا الفرد
الخاص الذي ليس في صورة السؤال نظيره فتأمل ذلك فانه مهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب خيار النكاح)

(وسئل) ما حكم تمرير المجذوم والابرص والذي فيه علة وقال أهل الطب
انها تعدى (فاجاب) بقوله قد ورد في العدوى وعندها أحاديث ظاهرها التعارض فمن ذلك
حديث ابن ماجه وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدبوا النظر إلى المجذومين وحديث النسائي
والترمذي ومسلم في افراده انه كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فارسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ارجع فقد باعناك وروى البخاري تعليقا من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال فر من المجذوم كما تفر من الاسد فهذه كلها ظاهرة في اثبات العدوى ومن
الاحاديث الظاهرة بل الصريحة في نفى العدوى أنه صلى الله عليه وسلم اخذ بيد رجل مجذوم
فادخلها معه في القصعة فقال كل بسم الله ثقة بالله وتوكلنا عليه خرجه ابن أبي شيبة والترمذي
وابن ماجه وقال صلى الله عليه وسلم لا يوردن مرض على مصحح رواه الشيخان وقال صلى الله عليه

ظاهر ان الوفاء بالمندور على التراخي وتقيدون لزوم النذر وان عقاده كما قاله الزركشي كالاذرعي بما اذا لم يكن عليه دين لا يرجو وفاءه اوله من تلزمه مؤنته وهو محتاج الى صرفه له فان كان كذلك لم ينعقد نذره بذلك لعدم تناوله له لانه يحرم عليه التصديق بما يحتاج اليه لذلك اولاهل مثل النذر العتق والوقف في انه اذا كان على الواقف أو المعتق دين لا يرجو وفاءه اوله من تلزمه مؤنته وهو محتاج الى صرفه له لا يصح وقفه واعاقه اولاً (فاجاب) بانه ان كان الناذر راغباً في مطالبة زيد عمراً واخذه منه فهو نذر تبرر والا فلا ينعقد أصلاً والوفاء بالمندور حيث لزم فهو على التراخي اذا لم يقيده الناذر بوقت معين وظاهر أن ما يحتاج اليه لدين لا يرجو وفاءه أو لمؤنة من تلزمه مؤنته لا يجوز تبرعه به بصدقة ولا نذر ولا اعتاق ولا وقف اذ الحرام لا يتقرب به (سئل) عن رجل قال لامته العتق يلزمي لا أطوك منذ كذا وكذا وعين مدة وأراد الوطء ووطئها اذا يلزمه (فاجاب) بانه ان لم ينو به التعليق لم يكن يمينا لان

وسلم لاعدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر والجواب عن ذلك انه لا تنافي بين هذه الاحاديث لانه صلى الله عليه وسلم انما أمر بالفرار من المجنوم وبعدم اقامة النظر اليه وبرجوعه ومبايعته من بعيد شفقة على أمته وخشية أن يصيب من يقرب بالمخالطة وغيرها الجذام فيسبق الى قلب بعضهم أن نحو الجذام يعدى بطبعه وهو اعتقاد بعض الكفار كما يأتي وأما الذي عليه المحققون فهو انتفاء العدوى اصلاً فقد نقاهها صلى الله عليه وسلم بقوله رداً على من أثبتا فمن أعدى الاول وبقوله لاعدوى الحديث وبقوله انه لا يعدى شيء شيئاً ولهذا أكل مع المجنوم ثقة بالله وتوكلاً عليه وبذلك علم الجمع بين هذه الاخبار وجمع بينها أيضاً بانه صلى الله عليه وسلم خاطب كل احد من الناس بما يليق به فبعض الناس يكون قوى الايمان فخاطبه بطريق التوكل وبعضهم لا يقوى على ذلك فخاطبه بالاحتياط والاخذ بالتحفظ وقد فعل صلى الله عليه وسلم الحاليتين معاً فاجتنب المجنوم تارة رعاية لما فيه من البشرية وخالطه تارة اخرى لما غلب عليه من القوة الالهية وأيضاً فليتأسى به كل من سالكى المقامين ويكون لكل طبقة من الناس حجة بحسب حالهم وعلى ما يليق بهم والذي مال اليه النوى وغيره الجمع الاول وحاصله ان الجاهلية كانت تعتقد أن الامراض المعدية تعدى بطبعها من غير اضافة شيء الى الله سبحانه وتعالى فابطل صلى الله عليه وسلم اعتقادهم بقوله لاعدوى وارشد في الحديث الآخر الى مجانبته ما قد يحصل عنده عادة الضرر بقضاء الله سبحانه وتعالى وقدره وأجاب ابن قتيبة بان القرب من المجنوم وصاحب السل قد يؤدى الى السقم لكن بالرأفة لا بالعدوى ورد بان الرائحة من أسباب العدوى وأجاب الطبراني بان امره صلى الله عليه وسلم بتجنب ذلك على سبيل الاحتياط وبخافة ما يقع بالنفس من العدوى ثم فعل خلاف ذلك حيث خالط وقال لا عدوى ليعين أن امره بالفرار ليس للوجوب وقال الباجي الامر بالفرار للاباحة أى اذا لم تصبر على أذاه وكرهت مخالطته فيباح لك أن تفر منه وروى عنه صلى الله عليه وسلم كل مع المجنوم وبينك وبينه قيد رخ او ربحين وقيد بكسر القاف بمعنى قدر وروى عنه أيضاً انه مر على الجذمي فخرم أى غطى أنفه فقالوا يا رسول الله أليس قلت لاعدوى قال بلى ولكن اقدرهم قال وكيع أحد رواة هذا رخصة واجابت عائشة رضى الله تعالى عنها وغيرها بان الامر بالفرار ونحوه منسوخ بخبر لاعدوى ونحوه وبما كثره للمجنوم وذهب بعضهم الى اثبات ذلك بان أبا هريرة رضى الله تعالى عنه كان يحدث بحديث لاعدوى ولا طيرة وبحديث لا يورد ممرض على مصح ثم امسك عن الاول فراجعوه فيه وقالوا انا سمعناك تحدثه فأتى أن يعترف به قال أبو سلمة الراوى عنه فلا أدري أنسى أبو هريرة أو نسخ احد الحديثين بالآخر أى العدوى باقية والامر بالفرار منسوخ وهذا قول فاسد والحاصل ان في المسئلة أقوالاً اربعة الاول ان الممرض يعدى بطبعه وحده وهو قول الكفار الثاني أن الممرض يعدى بامر خلقه الله سبحانه وتعالى وأودعه فيه ولا ينفك عنه اصلاً الا ان وقع لصاحب معجزة أو كرامة فيختلف وهذا مذهب اسلامى لكنه مرجوح الثالث أن الممرض يعدى لكن لا بطبعه بل بعبادة اجراها الله سبحانه وتعالى فيه عادة وقد تتخلف بإرادة الله تعالى على تدور في العادة الرابع أن الممرض لا يعدى اصلاً لا طبعا ولا عادة بل من اتفق له وقوع ذلك الممرض فهو بخلق الله سبحانه وتعالى ذلك فيه ابتداء ولهذا نرى الكثير من يصيبه الممرض الذي يقال انه يعدى بخالطه الصحيح كثيراً ولا يعديه ولا يصيبه منه شيء والراجح هو الاخير وان كان الثالث مشهوراً أيضاً لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شيء شيئاً وقوله فمن أعدى الاول ومن ثم قال المحققون معنى لاعدوى انه لا يعدى شيء شيئاً بطبعه حتى يكون الضرر من قبله وانما هو بتقدير الله عز وجل وقوله وارادته قيل ولا عدوى نهي عن ان يقال ذلك أو يعتقد وقيل هو خبر أى لا يقع ومعنى الطيرة التشاؤم من التطير مصدر تطير يتطير طيرة مأخوذ من اسم الطير وقد كانت

العق لا يحلف به الا على وجه التعليق والالتزام كقوله ان فعلت كذا فعلى عق والحلف به على جهة التعليق والالتزام يجب فيه ما يجب في نذر اللجاج (سئل) عن رجل عليه دين لرجل معلوم القدر والدين المذكور حال فقال صاحب الدين نذر الله على أن لا أطالبك الى مضي ثلاثة اشهر فطراً للدين المذكور سفر ولم تمض الثلاثة شهور فهل النذر صحيح أم لا وإذا قلتم بصحته فهل له ما يجب الدين المذكور ان يقتض ويحيل الذي اقتض منه على المدين أم لا وهل له ان يوكل ايضاً من يطالب عنه ليخلص من النذر المذكور (فاجاب) بانه يجوز له ان يقتض قدر ذلك الدين ثم يحيل المقرض على المدين المذكور وله ايضاً ان يوكل من يطالب به لانتفاء مطالبة الناذر للمدينين في هاتين الصورتين (سئل) هل يصح النذر على الاضرحه كما هو المعهود الان او لا (فاجاب) بانه اذا عاد نفعه على الاحياء انعقد والا فلا ينعقد (سئل) عن كان عليه نذر وشك هل هو صوم او صلاة او صدقة او عتق فهل يلزمه

العرب اذا أرادت أمراً جاءت الى وكر الطير فنفرته فان تيامن يمتن به وسمته الشامخ ومضت لما عزمت عليه وان تياسر سمته البارح وتشاءمت به وتركته فزجرهم النبي صلى الله عليه وسلم وعرفهم أنها لا تنضر ولا تنفع وأما قوله لا يورد يمرض على مصح قال الخطابي وأبو عبيد ليس المراد به الرجل المريض على الصحيح وإنما الممرض الذي مرضت ماشيته والمصح صاحب الصحاح وليس النهى من أن المرض يعدى الصحاح ولكن من أجل أن الصحاح إذا مرضت بقدر الله تعالى يقع في نفس صاحبها ان ذلك من قبيل العدوى فيفتته ذلك ويشككه في أمره فامر باجتنابه والمباعدة عنه لذلك لا للعدوى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن امرأة ادعت أن زوجها عنين وانه لم يصبها وانها بكر فانكر وقال انه قد اقتضها فشهد أربع نسوة انها بكر فهل تصدق بيمينها أو بلا يمين انه عنين وإذا ثبتت عنته وضرب لها القاضى المدة المعروفة وانقضت فهل تستقل بالفسخ أو لا بد من قول القاضى ثبتت عنته فاختارى وكيف لفظ الفسخ المعبر الذي لا يحصل بدونه (فاجاب) بقوله انها تصدق بيمينها على الراجح في الشرح الصغير وفي كلام الروضة وأصلها ما يشير اليه واعتمده الاسنوى وغيره ونقله الاذرى وغيره عن نص الامام لكن لا تحلف الا ان طلب الزوج يمينها على الراجح ايضاً لان زوجها وهو الخصم متمكن من الدعوى فلا معنى للاحتياط له بتحليفها من غير طلبه ثم ان حلفت بعد شهادة النسوة الأربع بالبكرة على أنه لم يزل بكارتها فلها الفسخ بعنته بشرطه وان نكحت عن اليمين حلف ولا خيار لها فان نكل هو ايضاً فسخت بلا يمين وليس قضاء بالنكول المجرد بل لاجل البينة الشاهدة ببكارتها المعتضدة باقراره الذي تضمنه نكوله قال الشيخان وليس لها الاستقلال بالفسخ الا بعد قول القاضى لها ثبتت عنته ثبوتاً يترتب عليه الفسخ أو ثبت حق الفسخ فاختارى فتستدل به حينئذ اه قال الاذرى وغيره والظاهر أن قوله فاختارى ليس شرطاً بل المراد به اعلامها بدخول وقت الفسخ حتى لو بادرت وفسخت قبله نفذ فسخها ويؤيده حذف الرفع لقوله فاختارى من الشرح الصغير وكيفية لفظ الفسخ أن تقول فسخت نكاح فلان لى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (باب فى الصداق)

(وسئل) عن خطب امرأة وأجابوه فاعطاهم شيئاً من المال يسمى الجهاز هل تملكه الخطوبة أولاً يبنوا لنا ذلك (فاجاب) بان العبرة بنية الخاطب الدافع فان دفع بنية الهدية ملكته الخطوبة أو بنية حسبانته من المهر حسب منه وان كان من غير جنسه أو بنية الرجوع به عليها إذالم يحصل زواج أولم يكن له نية لم تملكه ويرجع به عليها (وسئل) عن رجل تزوج امرأة على هذا الدين من الخمر فاذا هو خل أو على هذا الحر فاذا هو عبد أو هذه الميتة فاذا هي مذكاة ما حكم العقد هل هو صحيح أو باطل وإذا قلتم بالصحة ماذا يلزمه (فاجاب) بقوله العقد صحيح واللازم له هو الخل والعبد والمذكاة للقاعدة عندنا أن الإشارة لعدم تطرق الخطأ اليها أقوى من العبارة التي قد تخطئ وقد تصيب والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن المطلقة رجعيها هل يجب لها متعة حالاً وهل تتكرر بتكرار الطلاق (فاجاب) بقوله لا يجب حالاً بل إذا انقضت العدة ولم يراجعها على ما قاله أبو شكيل في شرح الوسيط والبستى وإنما يصح هذا أن قلنا بسقوطها بالرجعة وكلامهم ياباه فالوجه وجوبها فوراً مطلقاً ولا تتكرر بتكرار الطلاق كما قاله الراعى والبدريين شبهة وعلة بان سبب ايجابها الايجاش والابتدال وهما متتفیان فى الثانية والثالثة وبه يعلم أن الثانية مثلاً لو كانت بعد مراجعة تسكررت بها المتعة وقال القاضى بن كثير تعدد مطلقاً وهو الاوفق باطلاقهم ونقله ابن الخياط عن ابن الرفعة وأبى شكيل وقال انه الصحيح (وسئل) بما لفظه كثير كلام الناس فى الهدية التى يهدىها الخاطب والزوج لاهل المخطوبة أو الزوجة من القماش والمطعومات وغيرها ثم يحصل

الجميع أو يجتهد ويفعل ما يؤدي إليه اجتهاده (فاجاب) بانه ٣ يلزمه الجميع (سئل) عن أقرض آخر دراهم الى أجل معلوم ونذر على نفسه أنه لا يطالبه حتى تنقضي الاجل المذكور فهل هذا النذر صحيح أم لا لانه قارن شرطاً لا غياً فلما أم يفرق بين أن يكون المقرض ملماً بالنذر غير صحيح ويطالبه بنفسه وبوكيلة قبل انقضاء الاجل وبين أن يكون فقيراً فالنذر صحيح فلا يطالب حتى تنقضي المدة أم كيف الحال (فاجاب) بان النذر المذكور صحيح وصورته أن يكون المقرض موسراً قاصداً للإمهال وليس تفق به أو غير قاصداً للاداء لغفلته عنه أو لغية ماله

(كتاب القضاء)

(سئل) رحمه الله عن قاض استناب رجلاً في شغل معين كتزويج امرأة معينة لاولى لها الا الحاكم وتحليف وسماع شهادة في شيء معين فهل تجوز الاستنابة المذكورة مطلقاً سواء أذن للقاضي فيها أم لا وسواء قدر القاضي على ذلك الشغل بنفسه أولاً فان قاتم بالجواز مطلقاً كما قطع به القفال فاستناب

له رداً ومنه طلاق قبل الوطاء فما العتمد في الرجوع بذلك مع البسط فيه (فاجاب) بقوله قال الرافعي رحمه الله تعالى في أواخر باب الصداق وتبعوه ولو اتفقا على قبض مال فقال دفعته صداقاً وقالت بل هدية فان اتفقا على أنه تلفظ واختلفا هل قال خذى هذا صداقاً أم قال هدية فالقول قوله يمينه وان اتفقا على أنه لم يجز لفظ واختلفا فيما بنوى فالقول قوله يمينه أيضاً وقيل بلا يمين وسواء كان المقبوض من جنس الصداق أو غيره طعاماً أو غيره فإذا حلف الزوج فان كان المقبوض من جنس الصداق وقع عنه والا فان تراضيا ببيعه بالصداق فذاك والاسترداد أدى الصداق فان كان تائماً فله البدل عليها وقد يقع التقاص اه كلامه قال بعضهم ولا يخفى أن هذا إنما يتأتى حيث لم يكن أدى الصداق فاما اذا أداه فلا يستقيم قوله دفعته من الصداق ولا يعلم حكم ذلك من كلامه فليتبين له اه وظاهر أنه في هذه الصورة يصدق الدافع في نيته أيضاً أخذاً بما في الروض في القرض لانه أعرف بكيفية ازالة يده عن ملكه وقال ابن الهادي عقب كلام الرافعي والحاصل أن للمسئلة ثلاث صور الاولى أن يبعث به بعد العقد ويصرح بكونه هدية فلا رجوع له عليهم لانه قد سلطهم على اتلاف ماله بغير عوض فهو كتحديم طعام لضيف وقال كله وطلب منه عوضه لا يلزمه له عوض الثانية ان يصرح بكونه من الصداق فيرجع قطعاً الثالثة أن يبعث به على صورة الهدية وهو ساكت وله حينئذ أربعة أحوال أحدها أن ينوى الهدية فلا يحل له الرجوع ثانيها أن يطاق فلا يحل له الرجوع أيضاً لتسليطه اياهم على الاكل بغير نية عوض ثالثها أن ينوى جعله من الصداق فله الرجوع عملاً بنيته وسواء كان المبعوث به من جنس الصداق أم لا كالطعام رابعها أن يكون قبل العقد وبعد اجابة الخطبة فيبعث لاعلى قصد الهدية المجردة بل على قصد أن يزوجه أو على أن يكون المبعوث من الصداق الذي يعقد عليه النكاح فإذا ردت الخطبة أو رغب عنهم وكان البعث على نية شريطة أن يزوجه أو على أن يكون المبعوث من الصداق فالوجه الرجوع وهو ما أفتى به قاضي القضاة تقي الدين بن رزين رحمه الله تعالى وأفتى البغوي أن الاب لو خطب لابنه امرأة وأهدى لها هدية ثم مات الاب ولم يتفق تزويج بان الهدية تكون تركه للاب وهذا ظاهر لكنه مقيد بما اذا لم يصرح بالهدية فان صرح بها لم يرجع وان نوى العوضية لتسليطهم على الاتلاف بغير عوض ووقعت المسئلة في التنقيح غير منقحة لعدم استحضاره لكلام الرافعي فاما اذا لم يصرح بالهدية فلا أن نفسه لم تطب به الا على تقدير أن يزوجه وقد ذكر الرافعي نظيره في كتاب اللعان فقال لو قال الدلال لغير المالك ان البائع ظلمه ولم يعطه اجرة الدلالة فارغم له الاجني وتصدق عليه بشيء وكان كاذباً لم يكن له اخذه ووجب عليه رده لانه لم يتصدق عليه بذلك البناء على أنه صادق في دعواه عدم الاعطاء وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه ولهذا قال الغزالي ان من نزل يقوم بغير دعوة فاطعموه شيئاً حياء منه لم يحل له الاكل قال والغصب نوعان غصب استيلاء وغصب استحياء فغصب الاستيلاء أخذ الاموال على جهة الاستيلاء والقهر والغلبة وغصب الاستحياء هو اخذه بنوع من الحياء قال وهما حرامان لانه لافرق بين الاكراه على اخذ الاموال بالسياس الظاهرة وبين اخذه بالسياس الباطنة وقال في موضع آخر ان من اشترى شيئاً بثمن في الذمة ثم انه سلم البائع ثمناً حراماً فسلمه المبيع لم يحل له اكله ولا التصرف فيه وان كان قد ملكه لان البائع له حق الحبس وهو لم يسلم المبيع الا بناء على ان الثمن الذي دفعه له حلال وكذا لو اظهر شخص الفقر واخفى الغناء فتصدق عليه انسان بناء على ظاهر فقره حرم عليه اخذه كما قاله الاصحاب واستدل له بان فقير امات من اصحاب الصفة فوجد معه دينار فقال كية من نار رومات آخر منهم وخلف دينارين فقال صلى الله عليه وسلم كيتان من نار وانما استحق النار لانه اخفى

الغناء و اظهر الفقر وقعد يأكل مع اصحاب الصفة ومثل ذلك ما لو أعطى مكاتب سيده النجوم فقال
 اذهب فانت حر أو فقد اعتقتك ثم وجد النجوم أو بعضها زيوا فانه يرتد العتق لان المالك لم
 يسمح بعقده الانباء على ان الدراهم سليمة وهذا نظير ما اذا وقع الطلاق على ظن وقوعه لفتوى
 من مقلد ثم بان خطأ المفتي فانه لا يقع الطلاق وفي كل محل أعطى الانسان فيه شيء على قصد تحصيل
 غرض أو عوض فلم يحصل فانه لا يباح له أكله فعلى هذا اذا خطب امرأة فاجابوه فبعث شيئا ولم
 يصرح بكونه هدية وقصد اباحتها على قصد ان يزوجه فاذا لم يزوجه كان له الرجوع عليهم
 ومن أفتى بالرجوع مطلقا لم يصب ومن هذا النوع ما لو اهدى المدين لدائنه شيئا وصرح بالهدية
 فلا يحسب من الدين فان قال قصدت العوضية صدق وان لم يقصد شيئا فله حسبانته من الدين نظير
 ما مر ثم قال الراقعي رحمه الله تعالى ولو بعث الى من لادين له عليه شيئا ثم قال بعثته بعوض وأتكر
 المبعوث اليه فالقول قول المبعوث اليه وهذا الفرع دائر بين مسألة الصداق والخطبة فالفرع حينئذ
 ثلاث الاول ان يبعث لمن له عليه دين كصداق أو غيره الثاني أن يبعث لمن وعده بوعده بناء على
 أن ينجزه له كالخطبة وكمن وعد انسانا بان يسعى له في تحصيل شغل أو قضاء حاجة ففقه ما سبق
 الثالث أن يهدى لمن لا وعد عنده ولادين فلا يلزم المبعوث اليه غرامة شيء والقول قوله في أنك لم
 تشترط على عوضا مع الرسول واما اذا قال نويت أخذ العوض فلا يلزم المهدى اليه أن يشبهه
 وان كان القول قوله في نيته بالنسبة لغير ذلك وانما لم تجب الاثابة كما لم تجب الهدية لانه مسلط
 على اتلاف ماله وليس له هنا قرينة تنزل عليها دعوى العوضية ومن هذا النوع الدراهم التي
 ترمى في النقوط في الاعراس والاملاك والاصاريق التي تعمل للصبي عند ختمه القرآن وغير ذلك
 فقد جرت عادة الناس بانهم يدفعونها على قصد المكافاة بمثلها حتى ان بعضهم يدعى بها ويطلبها
 بعد المدة الطويلة والتي يظهر في هذه الصورة الرجوع لان دفع الدراهم لهم على صورة الهبة
 يتوقف على الايجاب والقبول وعلى الاذن في القبض فهي اما هبة فاسدة أو قرض فاسد فعلى هذا
 ان دفعها للمالك رجوع عليه وان دفعها لنحو الخائن رجوع عليه عند قصد العوضية مالم ياذن
 صاحب الدعوة في الدفع اليه والافعل من شاء منهما ووجه الرجوع انه ليس هنا قصد تصديق
 ولا اباحة بل جرت العادة في ذلك بالمكافاة وهي الى القرض الفاسد أقرب والى الهبة الفاسدة أبعد
 لقصد العوضية وقريب من هذه المسائل اطعام المضطر اذا وصل الى أدنى رفق وكسوة العارى
 واطعام الجائع بقصد الرجوع فيرجع وكذا اذا داوى الولي الصغير فانه يرجع عليه على الاصح
 عند ارادة الرجوع لعود النفع اليه وليس مما سبق من اهدى لقوم هدية على قصد التودد اليهم
 ليجيوا خطبته فلم يجيوه فانه لا يرجع عليهم لعدم جريان السبب وهو المفرط اه كلام ابن
 العماد لكن مع بعض زيادة واصلاح وقع ذلك في أثنائه وأطلق في منظومته الرد فقال

وخطب امرأة خليه * أهدى لها كسوتها الوفيه

وآلة الطبخ مع القلقاس * كما جرى من عادة الاكياس

ان ردت الخطبة قبل الوصلة * رد الذي قد قبضت بالجملة

قبل المات وبعده فيه نظر * في موتها من قبل ردلى خطر

الحاقها بناكح التفويض * ان قرر المهر فخذ قريضي

والذي يتجه انا حيث اوجبنا له الرجوع لا فرق بين موتها وعدمه ثم قال وما ذكره البغوى في
 المسئلة السابقة من عود الهدية الى ملك الاب حتى تجعل تركه لا يبعد تخريجها على الوجهين
 فيما اذا ختن الولي الطفل فاهدت له هدية هل تكون ملكا للابن أو ملكا للاب فالذى قاله

المخالف في القروع ينفذ
 ظاهرا وباطنا وقيل
 ظاهرا لابطانها والقول
 الثالث يفصل وقد رجح
 السبكي والاذرعي
 والزر كشي خلاف
 الاول فما المعتمد
 (فاجاب) بان معنى نفوذ
 الحكم على ما ذكر أنه
 يمنع من نقضه ويحل
 العمل بمقتضاه ولو
 لغير معتقده كحل أخذ
 الشفعة بالجوار لشافعي
 حكم له حتى بها والمعتمد
 القول الاول (سئل) هل
 المعول عليه فيما لو ادعى
 شخص على قاض معزول
 انه حكم بعينين مثلا
 تخليفه أولا (فاجاب) بان
 المعول عليه تخليفه (سئل)
 عما اذا اذن الامام للقاضي
 في الاستخلاف وأطلق
 هل له أن يستخلف في
 المقدور عليه كغيره
 (فاجاب) نعم له ذلك
 (سئل) عن قاض أتى اليه
 شخص بمسند اقرار
 يدين وقال له انه
 بشهادتك وشهادة ولدك
 وطلب منه أن يحكم على
 المقر فيه وهو غائب
 بعله فانكر كونه خطه
 أو خط والده ثم كرر
 عليه السؤال في ذلك فحكم
 به من غير تذكر للشهاد
 المذكور ثم بعد الحكم تأمل
 المستند هو وولده فعلمنا
 أنه مزور عليهما فهل
 الحكم صحيح أولا وهل له

البعوى انها تكون ملكا للابن وقال الشيخ أبو اسحق ونقله البغوي في فتاويه عنه انها تكون
 ملكا للاب لان الناس يقصدون بذلك الاب دون الابن فعلى الاول هو كالأصدق عن ابنه الصغير
 شيئا ثم طلق الابن قبل الدخول فانه يرجع الشطر الى الابن لانا نقدر دخوله في ملكه حالة
 الاصدق فكذلك يقدر دخوله في ملكه حالة الهدية لاجله بخلاف ما لو أصدق عن ابنه البالغ
 أو عن اجنبي فانه يرجع للمعطي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
 (باب الولية)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه ما حد المسافة التي تجب اجابة الداعي لولية العرس منها (فاجاب)
 بقوله لم أر احدا من أئمتنا ضبط المسافة التي تجب الاجابة منها الى ولية العرس ويؤخذ من متفرقات
 كلامهم احتمالا في ذلك احدهما ضبط تلك المسافة بمسافة العدوى وهي التي يرجع المبكر منها
 ليلا الى بلده قياسا على أداء الشهادة فانه واجب في تلك المسافة وهذا مثله بجامع أن كلا حق آدمي
 فكما وجب على غير المعذور قطع تلك المسافة لأداء الشهادة لانها حق آدمي فليجب هنا اجابة
 الداعي الى الولية من تلك المسافة لان الاجابة واجبة لحق آدمي بدليل ان المدعو لو اعتذر الى
 الداعي قبل عذره سقط الوجوب فسقوطه باسقاطه صريح في تمحض الحق له والام يسقط باسقاطه
 ولا يتأني قول ابن النحوي لما حكى ترددا عن الذخائر فيما لو غلب على ظن المدعو ان الداعي لا يتأذى
 بامتناعه ظاهر الحديث يقتضى المنع وذلك لانه اراد بالمنع ان الامتناع مع غلبة الظن بما ذكر حرام
 فكلامهم في نظائر ذلك يرده فقد قالوا غلب على ظن انسان ان صديقه يرضى بالآكل من ماله
 جاز له الاكل منه وقالوا لو غلب على ظن القاضى وقوع أمر بحضوره جاز له الحكم فيه بعله فاذا
 جوزوا الاكل ونحوه والقضاء بغلبة الظن فاولى أن يجوزوا التخلف عن الدعوى عند غلبة الظن
 بان الداعي لا يتأذى بالتخلف وعلى هذا الاحتمال أعني ان الضبط بمسافة العدوى فهل يأتى هنا
 ما قالوه من ان الشاهد لو احتاج الى ركوب لم يلزمه السفر للاداء الا أن اعطى اجرة الركوب ونفقة
 الطريق ولو كان يتخلف بالاداء عن كسبه الذي منه قوته يوما بيوم لم يلزمه الذهاب للاداء الا ان
 اعطى قدر كسبه في تلك المدة او أجرته على الخلاف في ذلك اولا يأتى ذلك هنا لاطراد العادة به في
 الشهود بخلافه في الولية الذي يتجه الثاني على ان الذي يذنب انا وان قلنا بهذا الاحتمال فانما وجب
 الذهاب الى مسافة العدوى على قوى يقدر على الركوب من غير مشقة تلحقه في بدنه او ماله اذ قضية
 كلامهم في الاعذار المسقطه لوجوب الاجابة في الولية انها تسقط بادق بما ذكرناه ثانيهما ضبط
 تلك المسافة بالمسافة التي تارم الاجابة اليها في الجمعة ففي البلد تجب الاجابة مطلقا لكن بالشرط الذي
 ذكرته قريبا وهو ان لا تلحقه مشقة في بدنه او ماله وخارج البلد لا تجب الا على من سمع النداء بهذا
 الشرط ايضا والدليل على هذا الاحتمال ان الجمعة فرض عين ايضا فاذا سقطت على من لا يسمع النداء
 للمشقة فكذلك سقوط وجوب الاجابة على من لا يسمع النداء وهو خارج البلد وعلى هذا فيجيب
 عما مر من ان الاجابة حق آدمي بخلاف الجمعة فانها محض حق الله سبحانه وتعالى بان تلك وان كانت
 حق آدمي الا ان العرف اطرده فيه بالمساحة عند وجود المشاق لان الاخلال به لا يترتب عليه ضرر
 يلحق الداعي فكثرت الاعذار فيه بخلاف أداء الشهادة فان الاخلال به يترتب عليه ضرر كثير
 يلحق المشهود له فلذا لم تكثر الاعذار فيه كثرتها هنا فانضح الفرق بين أداء الشهادة والاجابة للولية
 وان كان كل منهما حق آدمي وبهذا اتجه ان الاحتمال الثاني اقرب واولى بالاعتناء بل اقرب منه
 احتمال ثالث وهو تحكيم العرف المطرد عند كل قوم في ناحيتهم فاذا اعتاد اهل ناحية الدعاء من
 مسافة العدوى فاقبل واطرده عرفهم بالاجابة من ذلك وان ترك الاجابة يوجب كسرا وقطيعة للبدعو

وجبت الاجابة من تلك المسافة على القوى الذى لا يترتب عليه من ذلك مشقة في بدنه ولا ماله وان لم يعتادوا ذلك لم يجب بل لو اعتادوا عدم الدعاء من خارج البلد وان سمع الخارجون النداء لم يجب الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن التفرج أيام الزينة هل هو حرام عليها لحرمتها أولا (فاجاب) بقوله الذى صرح به الاسحاب حرمة ستر الجدران بالحرير وحيث ذفان فعلوه أيام الزينة اختيارا حرم التفرج والنظر اليه أو اكراها فالذى يظهر الجواز حينئذ لا باحته فليس في التفرج اعانة على معصية وعلى الحال الاول يحمل افتاء ابن الرفعة وغيره بحرمة التفرج والنظر (وسئل) عن قراطيس الافرنج هل تجوز الكتابة فيها أولا لما فيها من صور الحيوانات وهل يجب قطع محلها وان كان فيه نقص أولا (فاجاب) بقوله قد سبرت الآن منها جملة فلم أرفيها صورة حيوان وانما هو شيء كالختم فعند تحقق ان ما فيها غير صوره الامر واضح وكذا عند الشك فيه لان الاصل الاباحة واما عند تحقق ان ما فيها صورة فالوجه الحل ايضا كادل عليه كلامهم لانهم أباحوا استعمال ما فيه صورة وقالوا انه ممنون بالاستعمال ولا شك أن الكتابة في الورق استعمال له بل لاستعمال له غيره فكانت الكتابة فيه مع وجود الصورة جائزة لما في ذلك من امتنانها على أن جماعة ذكرها جواز حمل الدنانير التي تجلب من أرضهم وعليها صورة حيوان حقيقة يقينا واستدلوا على ذلك بانها كانت تجلب من عندهم في زمن السلف ايضا ولم ينهوا عن حملها في العامة وغيرها لان القصد منها النقدية لانتك الصورة ولتعدد ازالها أو تعسرها واذا جاز هذا في تلك الدنانير فجاز الكتابة في الورق الافرنجي أولى وان تحقق أن فيه صورة حيوان (وسئل) هل الشيع بدعة مذمومة مطلقا أم لا وما معنى خبر ماملا ابن آدم وعاء شرا من بطنه وخبر المؤمن ياكل في معى واحد (فاجاب) بقوله الشيع بدعة ظهرت بعد القرن الاول وصح انه صلى الله عليه وسلم قال ماملا ابن آدم وعاء شرا من بطنه حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فان غلبت الأدمى نفسه قتل للطعام وثلك للشراب وثلك للنفس قال القرطبي لو سمع بقراط بهذه القسمة احجب من هذه الحكمة وقال غيره انما خص الثلاثة بالذكر لانها أسباب حياة الحيوان ولانه لا بدخل البطن سواها وهل المراد بالثلث في كل الحقيقة أو التقسيم الى ثلاثة أقسام متقاربة ظاهر الخبر الاول لكن الثاني أظهر وقد صح المؤمن ياكل في معى واحد أى بكسر الميم والقصر وهو المصران والكافر ياكل في سبعة أمعاء والمراد بالسبعة المبالغة في الكثرة أى من شأن المؤمن التقلل من الاكل لاشتغاله بالعبادة ولعله بان القصد من الاكل الاعانة عليها لا غير ومن شأن الكافر التكثر منه لغفلته عن ذلك وانما عبرنا بما من شأنه لان بعض المؤمنين قد يكثرون وبعض الكفار قد يقلل فالحاصل ان من شأن المؤمن الزهادة في الدنيا والافتناع بالبلغة بخلاف الكافر وقيل المراد أن المؤمن يتحصن من الشيطان بالبسملة فلا يشركه الشيطان فيكفيه القليل بخلاف الكافر وقيل المراد به كامل الايمان لان كما له يستلزم اشغال الفكر فيما بين يديه من الموت وما بعده فيمنعه ذلك من استرسال نفسه في شهواتها ومن ثم جاء انه صلى الله عليه وسلم قال من كثر تفكره قل مطعمه ومن قل تفكره كثر مطعمه وقسا قلبه وقالوا لا تدخل الحكمة معدة ملئت طعاما ومن قل طعامه قل مشربه وخف منامه ومن خف منامه ظهرت بركة عمره ومن امتلا بطنه كثر شربه فيقل نومه فتمحق بركة عمره ومن اكتفى بدون الشيع حسن اغذاء بدنه وصلاح حال نفسه وقلبه ومن امتلا من الطعام ساء غذاء بدنه وأشرت نفسه وقسا قلبه وأخرج الطبراني انه صلى الله عليه وسلم قال ان أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة وفي رواية ان أكثر الناس شيعا في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة وقالت عائشة رضى الله تعالى عنها لم يمتلئ جوف النبي صلى الله عليه وسلم شيعا قط أى شيعا مذموما وهو ما يثقل المعدة ويثبط صاحبه عن حق القيام

أن ينقضيه أولا (فاجاب) بان الحكم المذكور باطل لان انتفاء شرطه وهو التذلل ولتين انتفاء مستنده كالمحكم بشاهدين ثم تبين له عدم أهليتهما أو احدهما للشهادة فيبين هو وغيره بطلانه ولا يحتاج الى نقض (سئل) عما لو آل النظر الى قاض على عتار مثلا فاستأجره شخص منه او من ماذونه ولو كان بعضه انهم طلب منه ان يحكم له بصحته او بموجبه يصح وان كان حكما لنفسه او لبعضه كما استثناء البلقيني قياسا على مالو صار الوصى قاضيا فحكم للمولى عليهم بشيء هو وصى فيه فان الجلال البكرى نقل ذلك عنه في نكته على المنهاج مع مسائل آخر تضارعا ام لا يصح كما افق به بعض علماء نغرد مياط ناقلا له عن فتوى نجله علم الدين صالح (افاجاب) بان حكمه صحيح للقياس المذكور اذ لا تهمه بل الصحة هنا اولى منها في الوصية لان ولاية القاضى على الوقف بحجة القضاء تنقطع عنه بانقطاع ولاية القضاء ولا كذلك الوصى اذا تولى القضاء فان ما حكم فيه للقيم الذى هو تحت وصيته تبقى ولايته عليه بعد العزل

وضعت في حق غيره ولان
القاضي لو شهد بالجهة
الوقت قبل ولايته عليه
لقبلنا شهادته بخلاف
الوصى يشهد قبل الولاية
بالمال لمن هو وصى عليه
فانه لا تقبل شهادته
فعلم أن المعتمد خلاف
ما نقل عن فتاوى علم الدين
صالح وأظن أنه حال
افتائه لم يستحضر ما ذكره
والده (سئل) عما إذا
قال القاضي حكمت بطلاق
فلاية من زوجها بشهادة
فلان وفلان بمقتضى انه
حلف انه لا يعمل في الخبز
عند فلان وخالفاه فقالا
انما شهدنا عندك أنه
حلف أن لا يعمل عنده الا
شريكا وأنه عمل عنده
شريكا ثم غير شريك وأن
العلماء افتوه بانحلال
يمينه بذلك اولا وادعى
الحالف ذلك واستمر
القاضي على قوله لم يشهدا
عندي بالمستقنى بل بالطلاق
هل يقبل قول القاضي
ولو بعد عزله ام لا يقبل الا
ان كان موثوقا بعلمه ودينه
وعفيه قياسا على ما قاله
جمع في القضاء بالعلم ام لا
(فاجاب) بانه لا اعتبار بقول
القاضي بعد عزله وكذا قبله
ان كان متبهما فيه والعبرة
فيهما بقول الشاهدين وان
لم يتهم فيه لدياته فلا اعتبار

بالعبادة ويفضى الى البطر والاشر والنوم والكسل وقد يحرم الشبع ان أضر أو كان من مال
الغير ولم يأذن فيه او يظن رضاه به واما الشبع النفسي المعتاد في الجملة فقد وقع منه صلى الله عليه وسلم
في مسلم من خروجه صلى الله عليه وسلم وصاحبيه من الجوع وذهابهم الى بيت الانصارى وذبحه الشاة
وتقدمها مع الرطب وفيه فلما أن رووا وشبعوا قال النووي فيه جواز الشبع وما جاء في
كراهته محمول على المداومة عليه اهـ والاولى عندي انه محمول على أول مراتب الشبع ومن شأن
هذا انه لا يتقل ولا يكسل وكراهته محمولة على ما يتقل من غير ضرر والاحرام كما مر وأخرج
ابن سعد عن عائشة رضي الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم خرج من الدنيا ولم يمتلئ بطنه في يوم
من طعامين كان اذا شبع من التمر لم يشبع من الشعير واذا شبع من الشعير لم يشبع من التمر
وليس في هذا ما يدل على انه صلى الله عليه وسلم كان دائما لا يجمع بين نوعين لما صح انه
صلى الله عليه وسلم أكل الرطب بالقثاء كما بينته مع ما يناسبه في شرح الثمانين وروى عن مسلم
انه صلى الله عليه وسلم كان يظل اليوم يلتوى ما يجد من الدقل ما يملا بطنه (تنبيه) عند أهل
التشريح ان امعاء الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة امعاء بعدها متصلة بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق
والثلاثة رفاق ثم الاعور والقولون والمستقيم وطرفه الدبر وكلها غلاظ وقد نظمها الحافظ
زين الدين العراقي في قوله

سبعة امعاء لكل آدمي

معدة بوابها مع صائم

ثم الرقيق أعور وقولون مع المستقيم مسلك المطاعم

(وسئل) بما لفظه على جواز الاخذ بعلم الرضا من كل شيء أم مخصوص بطعام الضيافة (فاجاب)
بقوله الذي دل عليه كلامهم انه غير مخصوص بذلك وصرحوا بان غلبة الظن كالعلم في ذلك وحينئذ
فمضى غلب على ظنه ان المالك يسمح له باخذ شيء معين من ماله جاز له أخذه ثم ان بان خلاف ظنه
لزمه ضمانه والا فلا (وسئل) عما اقتضته عبارة شيخ الاسلام في شرح الهبة من ندب غسل
الفم قبل الطعام هل هو صحيح وما سلفه نقلا ودليلا فقد زعم بعض الناس انها من مفردات الشرح
المذكور وانه يتعين حمل عبارته على ان بها لفا ونشرا حتى يتبين سلفه فيكون المراد من عبارته
قدس سره ان غسل اليد قبل الاكل أدب وغسل الفم بعده كذلك ولا ينافيه ايهام ان غسلها بعده
ليس أدبا للعلم بالنسبة واشتهارها مع دليلها (فاجاب) بقوله ما دلت عليه عبارة الشيخ سقى الله
تعالى عهده من ندب غسل الفم قبل الطعام في كلام الغزالي في غسل اليدين الشامل لما قبل وما بعد
ما يفهمه فانه ذكر معه غسل فمه وهو فقه ظاهر لان حكمة غسل اليدين قبل احتمال مباشرتهما
لاذى يشوش وهذا موجود في الفم على وجه أتم إذ من المعلوم ان تغير الفم أكثر وأسرع من
تغير اليد وان اليد يباشر بعضها داخله بوضعها للقمة فيه فسن غسله لتنظيف النفس بوضع
مماسه في الطعام بخلاف ما اذا غسلت اليد دون الفم فان النفس ثاني لقمة تعاف عود اليد
للطعام بعد تماسها لداخل الفم الذي تقرر كثرة تغيره واستقراره فأتضح ان غسل الفم قبل الطعام
فقه ظاهر نقلا ودليلا اذ يفرض عدم ذكر أحده هو مقيس بالاولى على غسل اليد كما تقرر
والمنازعة فيه بعد ظهور ذلك وتوضيحه مكابرة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يفرق بين
الماء واللبن وسائر المشروبات في العب والمص وما حكمة ذلك (فاجاب) بقوله أما الماء فالسنة
فيه المص وان يشربه في ثلاثة أنفاس يسمى في أول اكل ويحمد آخره وينبغي له ان يدرجها بان تكون
الاولى أقل والثانية أكثر منها ثم يستوفي حاجته في الثالثة وحكمته ان لبناط القلب موضعا رقيقا
لطيفا فان جاء الماء دفعة واحدة ربما قطعه فأت صاحبه قال الخطابي وأيضا اذا جرعه جرعا واستوفي
ربه منه نفسا واحدا تكاثر الماء في موارد حلقه واقل معدته وروى ان الكباد أى وجع الكبد

من العب وأما شرب اللبن فالأولى فيه العب في نفس واحد لان الله تعالى جعله سائغا للشاربين
ويسمى في أوله ويحمد في آخره كالطعام وأما غيرهما من الاشربة ففي المدخل انه مخير فيه بين
العب والمص اه وفيه نظر لان العلة التي في الماء تأتي فيه بالأولى فينبغي ان يلحق به في المص
خشية المحذور السابق في الماء وانما خرج اللبن عن ذلك لما تقرر ان الله سبحانه وتعالى جعله
خالصا سائغا للشاربين فيؤمن فيه الشرق وتقبله المعدة وان كثر من غير ايداء يحصل لهامنه عند ترادفه
وتزاحمه (وسئل) عما قيل يسن للأكل ان يحجر بالتسمية ويسر بالتحميد ما وجهه (فاجاب)
بقوله انما سن له الجهر بالتسمية لينبه الآكلين عليها وعلى الاخذ في الاكل بخلاف الحمد فانه قد
يكون فيهم من لم يكتف بعد ومن ثم لو علم فراغهم وكفايتهم ينبغي ان يسن له الجهر لينبههم عليه
ولما لم يوجد ذلك المعنى في الشرب كان مخيرا بين الجهر والاسرار ما لم يكن عالما يقتدى به فيسن له
الجهر كما هو ظاهر ليعلم من عنده السنة (وسئل) عن حكمة كراهة الشرب من ثلثة الكوز
(فاجاب) بقوله قيل حكمته انه محل اجتماع الوسخ قيل وينبغي له ان لا يشرب من ناحية اذن الكوز
لما ورد ان الشيطان يشرب منها (وسئل) عما اعتيد من قول الانسان لمن يفرغ من شربه صحة
أو نحو ذلك هل له أصل أو هو بدعة (فاجاب) بقوله يمكن ان يقال ان له أصلا ويحتاج له بقوله
صلى الله عليه وسلم لام أيمن لما أن شربت بوله صلى الله عليه وسلم صحة يأمن أن تلج النار
بطنك ووجه القياس ان المختار عند كثير من أئمتنا طهارة فضلاته صلى الله عليه وسلم وان بوله شفاء
أى شفاء فاذا قال ذلك لشاربته فلا بدع أن يقاس عليه قول مثله لشارب الماء لا يقال لم ينقل عنه
صلى الله عليه وسلم قول ذلك في غير هذه الواقعة لانا نقول لا يشترط في الاقتداء به صلى الله عليه وسلم
فيما يفعله على جهة التشريع تكرار ذلك الفعل منه صلى الله عليه وسلم بل يكفي صدور ذلك منه
كذلك ولو مرة كما هو واضح على أن عدم النقل في غير هذه الواقعة لا يدل على عدم الوجود وليس
هذا مما تتوفر الدواعي على نقله وبقولنا ان بوله صلى الله عليه وسلم شفاء أى شفاء اندفع ما قيل
هذا لاحجة فيه لانه لم يكن ممن ما يشرب وانما هو البول وهو اذا شرب عاد بالضرر فقال صحة لينفى عنها
ما توقعه مما جرت به العادة من بول غيره صلى الله عليه وسلم فتضمن ذلك دعاء وخبر بخلاف شرب
الماء اه فقله لينفى عنها ما توقعه الخ رد بانه تقرر عند أم أيمن وغيرها انه شفاء ولم تقصد
بشربه الا ذلك فاندفع جميع ما ذكره ويمكن ان يقال لاحجة فيه لالما ذكره هذا القائل بل لكونه
صلى الله عليه وسلم لم يقل لها ذلك الا تحقيقا لما قصده من شربها للبول فانها انما شربته للتداوى
وطلب الشفاء فقال لها صلى الله عليه وسلم صحة تحقيقا لقصدها واجابة لما مر لها واخبارا بان ما
قصده من الصحة قد حصل وتحقق وهذا معنى ظاهر ارادته من اللفظ وعند ذلك لا يبق في
الخبر دلالة ظاهرة على ان فيه دليلا لنذب ذلك عند شرب الماء نعم فيه دلالة ظاهرة لنذبه عند
شرب الدواء لانه على طبق النص فلا فارق بينهما (وسئل) عما يفعله الاعاجم ومن يقتدى بهم
من القيام او الانحاء او المطاطاة او نحو ذلك عند شرب بعضهم هل هو بدعة (فاجاب) نعم
هو بدعة قبيحة لانا نهينا عن التشبه بالاعاجم (وسئل) عن اتخاذ اناء لأكله او شربه يختص به هل
هو بدعة (فاجاب) بقوله نعم هو بدعة لانه ينهى عن الكبر والخيلاء وخلاف ما عرف من طريقته
صلى الله عليه وسلم قالت عائشة رضى الله تعالى عنها كنت اشرب من الاناء فيأخذه صلى الله عليه
وسلم فيشرب منه فيضع فاه موضع في وروى سؤر المؤمن شفاء وورد المؤمن يا كل بشهوة عياله قيل
وهذه دسيسة دسها الشيطان على المسلمين ليتوفر للنساء ما يقصدنه كثيرا من سحر الرجال واسقائهم
ما يخلبهم او يجنهم او نحو ذلك من مكايدهن ولو كان اناء شربه مشتركا بينه وبين عياله لم يتأتى له

بقوله (سئل) عن ولاء
الامام اقلما فولى نائباً
عنه فيه وهو في غيره فهل
تصح تلك التولية ام لا
(فاجاب) بانه تصح
ولايته له لانها ليست
بحكم وكونه في غير محل
ولايته انما يمنع الحكم
دون الاذن فهو كما لو
وكل المحرم من يزوجه
او يزوج موليته بعد
التحلل او اطلاق
وكالتوكيل في شراء الخمر
بعد تحللها ونظائر
هذه المسئلة كثيرة في
كلامهم وقد سبق لي
جواب في نظير هذه المسئلة
بعدم صحتها وصورتها
اذا ولاء ليحكم في غير
محل ولايته (سئل) هل
تثبت الهدية للقاضي
قبل القضاء بمدة (فاجاب)
بانه تثبت بمدة كما في
نظائره (سئل) هل يشترط
لصحة ولاية القضاء القبول
لفظا سواء كان المولى اماما
ام قاضيا وهل ياتي ذلك
في قيم الايتام وفيمن
استنابه القاضي في نظر
وقف خاص او عام
(فاجاب) بانه لا يشترط
لصحتها قبوله لفظا فقد
قال في الانوار قال الماوردي
ولا يشترط القبول
لفظا وقال الراعي كالوكالة
اه ويبقى ذلك في القيم
وناظر الوقف (سئل)
هل ينزل الفاسق الذي
ولاه الحكم ذو الشوكة
بزيادة فسقه (فاجاب) بانه

لا ينزل وان جهل
فسقه من ولاء للضرورة
(سئل) هل يجوز في هذا
الزمان تحكيم عدل غير
مجتهد في مكان لاحاكم
فيه في حقوق الادميين
كما في تحكيم المرأة اياه
في تزويجها (فاجاب) بانه
لا يجوز تحكيمه فيها وان
جاز تحكيمه في التزويج
(سئل) عما لو اذن شافعي
لذمي في دخول مسجد
فدخله فهل للمالكى
منعه أم لا (فاجاب) بانه
ليس له المنع مما اذن فيه
الشافعي لا تتقاء المانع
بأذنه (سئل) اذا طلب من
القاضي في زماننا بيان
مستند حكمه هل يلزمه
بيانه أم لا (فاجاب) بانه
يلزمه بيانه لان قضاءه
انما نفذ للضرورة فيقدر
بقدرها وقد صرح بذلك
جمع من المتأخرين وما
ذكره الائمة من انه
لا يلزمه بيانه فمحله
فيمن اتصف بصفات
القضاء وهو ظاهر التقوى
والورع (سئل) عما لو كان
في الطلبة أو المستفتين من
قصده يتعلم ما تعلمه
فرض عين ومن قصده
تعلم ما تعلمه فرض
كفاية يقدم الاول أو لا
(فاجاب) بانه يقدم الاول
على الثاني بلا تردد لان
تاخير الثاني تعلمه لا ياتم به

ذلك (وسئل) عما اعتيد ان الاكل أو الاكلين يقوم على رؤسهم واحد أو أكثر أجنبي أو خادم
هل هو بدعة وان اضطر لذلك لنش الذباب أو نحوه (فاجاب) بقوله هو بدعة لما فيه من التشبه
بالاعاجم ومن الكبر والحيلة اللهم الا ان يحتاج لذلك لتغيير مؤذ كذباب ولم يتيسر له وهو قاعد فلا
باس بالقيام لهذا العذر لانه ينفي التشبه والكبر المذكورين وفعل المضيف لنحو نش الذباب بنفسه
أولى لانه اكرام للضيف وكل اكرام له يسن للمضيف فعله بنفسه فان تعسر عليه فيما ذونه (وسئل)
عن نقل ان الرغيف لا يحضر بين يدي آكله حتى يخدم فيه ثلثمائة وستون عالما بفتح اللام (فاجاب)
بقوله نقل ذلك ابن عطية في تفسيره ومن ثم ينبغي للآكل ان يستشعر في نفسه ذلك ويتأمل كم
من عالم علوى وسفلى خدمته فيه ليعلم قدر نعمة الله تعالى عليه في احضار هذا الرغيف بين يديه
فيشكر الله سبحانه وتعالى معتقدا بعجزه عن حق شكره وان له عليه نعمًا لا تحصى (وسئل)
عن يأكل ويدخل أصابعه في فمه ثم يردها للطعام هل يكره له ذلك وكذا لعلق الاصابع قبل
الفراغ (فاجاب) بقوله كل من الرد واللعق قبل الفراغ خلاف الاولى أو مكروه لان اليد اذا
أصابتها شيء من اللعاب فعدت الى الطعام اما يعافه هو أو من يراه فيشوش على نفسه أو غيره
فيسن له غسل يده حيث أصابها شيء من اللعاب قبل ردها للطعام ومن ثم قالوا يسن لا كل نحو
التمران يلتقي نواه على ظهر يده ثم يلقيه من غير ان يمس باطن يده ومن غير ان يمس شيئًا من ذلك
المأكول ريقه (وسئل) عن الاكل بالملاعق هل هو بدعة (فاجاب) بقوله الذي يظهر انه
انما يكون بدعة قبيحة ان أصابها شيء من لعابه ثم ردها للطعام او ان كان فيه نوع تكبر أو تشبه
بالاعاجم والافلا وجه لقبها (وسئل) هل يسن في الاكل ان يكون على الجانب الايمن أو لا ثم بعد
ذلك ياكل كيف تيسر كما قيل بذلك (فاجاب) بقوله ذكر صاحب المدخل ان البداءة في مضغ أول
لقمة بناحية اليمين هي السنة للامر بالتيامن وهو عام في الحركات والسكنات الا ما استثنى وبعد
ذلك ياكل كيف شاء قال وقد حكى عن بعضهم ان شابا دخل عليه فقدم له أكلا فاكل باليسار
فقال له من شيخك قال ياسيدى ناحية اليمين توجعنى فقال له كل رضى الله تعالى عنك وعن ربك اه
وقياس مذهبتنا ذلك الحاقاله بنحو اللبس والسواك فانه يسن التيمين في ابتداء كل منهما لا يقال
الفرق بينهما وبين الاكل واضح بانها من باب الاكرام وهو يسن فيه التيامن بخلاف الاكل فانه
لا اكرام فيه ومالا اكرام فيه لا يسن فيه التيامن وان لم يكن فيه ٣ خلافا لبعض المتأخرين لانا
نقول كون الاكل لا اكرام فيه ممنوع بل هو من باب الاكرام لانه وقاية للبدن من الاذى
فكان كاللبس بل أولى وقد صرحوا بنسب التيامن في الكحل الذى هو غذاء العين فغذاء البدن كله
أولى (وسئل) عن التكلف المذموم ما حده (فاجاب) بقوله حده أن يكون فيه مشقة عرفا اما
بان لا يتيسر له الشيء الابدين والدائن متكره من استدانته أو والمدين يمسر عليه ان يبذل وجهه
للدائن حتى يقترض منه أولا يكون له جهة ظاهرة يوفى منها لان الاستدانة في هذه الحالة الاخيرة
حرام أو بان لا يكون دين ولكن عليه مصرف اهم بطريق النذب فيقدم ذلك على التكلف اما
الاهم بطريق الوجوب فيحرم تقديم غيره عليه ولو تعارض التكلف ومقصد صالح بان احب ان
يظهر اثر النعمة عليه اوجاهه من لو يتكلف له لحصل له منه ضرر ولو بالغية والذم او كان في ذلك
التكلف اعانة للناس على الاشتغال بالعلم او نحو ذلك من مقاصد الخير فما الذى يقدم هل يترك
حذرا من التكلف او يفعل ولو مع التكلف حيازة لثواب ذلك المقصد الصالح هذا عما يتردد
النظر فيه والذي يظهرلى الان انه حيث سهلت عليه الاستدانة وكان له جهة ظاهرة يوفى منها
أو كان معه مال وعليه مصارف صالحة وأمكنه جعل هذا الذى نحن فيه من جملة ما فلا باس بالتكلف

ولا ذم فيه حيثئذ لما فيه من المصلحة الظاهرة وحيث اتفق ذلك كره التكلف لانه يخرج غالبا الى حيز الرياء والمباهاة والصالحون برآء من ذلك (وسئل) عن قول الانوار في الوليمة العاشر ان لا يكون هناك منكر كالخمر والملاهي والنساء على السقوف يدل على تحريم حضور مكان به نساء يشرفن على الرجال وبالاولى اذا كن في خلال الرجال أو بجانبهم فهل هذا معتمد (فاجاب) بقوله الذي دلت عليه عبارته التي اعتمدها جمع ان وجود النساء بمحل ينظرن الرجال نظرا محرما يمنع وجوب الاجابة لانه منكر اذ نظر الاجنية للاجنبي حرام واما تحريم الحضور فليس فيها تصريح به وانما هو مقتضى الحكم على ذلك بانه منكر اذ من المعلوم حرمة حضور المنكر اختيارا لمن يقدر على ازالته ولكن ليس ذلك على اطلاقه بل شرط الحرمة ان يعلم تعدد نظر امرأة اجنية له نظرا محرما وعلما ذلك بعيدا من الجائز انهن ينظرن نظرا غير محرم كان يقصرن نظرهن على غير البدن من اللباس ونحوه او يقلدن من يحيز ذلك وكما احتمل في نظر عائشة رضی الله تعالى عنها للحبيشة وهم يلعبون نحو ذلك فكذلك هنا فان قلت لو نظرنا لذلك وجبت الاجابة قلت لا يلزم من عدم حرمة الحضور وجوب الاجابة وانما لم تجب حيثئذ لان اجتماع النساء ونظرهن الى الرجال مظنة الفتنة والفساد فيسمى منكرا وان لم يتحقق حيثئذ منهن نظر محرما فان قلت قد قرروه في الاجماع على جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غض البصر ما يصرح بانه لا يحرم على الرجل الحضور وان تحقق نظرا محرما اليه قلت قد قيدت ذلك في شرح الارشاد وغيره اخذا من قولهم الاعانة على محرم والتمكين منه اختيارا محرمان بما اذا لم تعلم المرأة ان اجنيا ينظر اليها نظرا محرما والاحرم عليها بقاء كشف وجهها او غيره مما ينظر اليه لان قدرتها على ستره منه يصيرها اذا لم تستره معينة له على محرم وبممكنة له منه وقد صرح الاصحاب بانه يحرم على الحلال تمكين الحليل المحرم من اجماع ونحوه وصرح النووي وغيره بانه يحرم كشف العورة بحضرة من يعلم انه ينظر اليها نظرا محرما خلافا لمن وهم في ذلك زاعما ان الناظر عليه غض البصر فلا يكلف المنظور التحفظ منه وهذا خيال باطل وحال حائل وعبرة شرعى للارشاد عطاء على الاعذار او كان ثمز حام يؤذى خلافا للروايات أو نساء بنحو اسطحة الدار او مرافقها ينظرن للرجال أو يحتلطن بهم (وسئل) هل يحرم حضور المنكر المختلف فيه او لا كما قال الناصري انه المنقول وجرى عليه الاصفهاني وغيره في النيذ وغيره (فاجاب) بقوله صرح اصحابنا بانه يجب ازالة المنكر ان اجمع عليه أو كان الفاعل يعتقد تحريمه بخلاف ما ليس كذلك كان رأى شافعي حنفيا جالسا على تحرير او شار بالنيذ وحيثئذ لا يحرم الحضور لانه لا يجب على الشافعي انكار ذلك على الحنفي بل لا يجوز له الا ان ارشده بلطف الرعاية الخروج من الخلاف واذا لم يجب الانكار لم يحرم الحضور اذ يلزم من عدم وجوب الانكار جواز التقرير عليه بحضوره عنده أو بغيره فان قلت كيف يقره على شرب النبيذ وهو لورفع لشافعي حده عليه قلت حد الشافعي له عليه ليس لكون الحنفي ارتكب محرما في اعتقاد نفسه ولذا قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أحده وأقبل شهادته وانما هو لضعف دليله ولان العبرة في القاضي بعقيدته لا بعقيدة المترافعين اليه وهذه العلة الثانية هي المعول عليها وفي شرعي للارشاد ولو حضر المنكر جاهلا به نهى مرتكبه مالم يعتقدوا حله كحنفية يشربون نبيذا خلافا للسبكي لانه مجتهد فيه ولا يشكل عليه حد الحنفي بشرب النبيذ لما ياتي في الاشارة اه وهو موافق لما قدمته والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب القسم والنشوز)

(وسئل) فيما اذا نشزت المرأة الى بيت أهلها وامتنعت من الرجوع الا ان يعطيها شيئا معلوما فاعطاها هل تملك أم لا (فاجاب) بانها لا تملك لانها اخذته على وجه العدوان والظلم فهو كالرشوة اذا اخذها

القاضي وكحلوان الكاهن وجائزة الشاعر وكل هؤلاء لا يملكون ما أعطوه لأنهم لم يعطوه عن طيب نفس بوجه جائز نعم لا يبعد أن يقال إن نوى الزوج الإهداء إليها مبالغة في تطيب خاطرها لاجل ردها إلى منزل طاعته ملكته وإن كانت عاصية لأنه لم يعطها حينئذ في مقابلة الفعل المحرم بل تجاوزه عنها فيما عصت به وقصد تطيب خاطرها ببذل شيء من عنده هدية لها فتملكه حينئذ اللهم إلا أن يتيقن أنها لا تعود إليه إلا بمال وأنه لا يمكنه ردها بغير مال حينئذ قصده الهدية لا يرفع كونها وقعت في مقابلة الفعل المحرم وعند وقوعها في مقابله يبعد أن تملكه إلا أن يقال إن الحق له وقد أسقطه بقصده الإهداء إليها مع ذلك وأنه لم يدفعه إليها في مقابلة الفعل المحرم فتملكه حينئذ فيما يظهر (وسئل) عن شخص تزوج امرأة من بلد صحيح وأراد نقلها إلى بلد وبية فهل لها الامتناع (فاجاب) بقوله ليس لها الامتناع فيما يظهر من كلامهم لأن الغالب السلامة فهو كركوب البحر إذا غلبت السلامة فيه وإفتاء بعض أهل التبيين بأن لها الامتناع بعيد وأبعد منه تأييده بأن الوية شبيهة ببلد الطاعون وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن الدخول إليها وهو فاسد إذا الأرض الوية يجوز الدخول إليها بالاجماع كما حكاه غير واحد بخلاف أرض الطاعون فإنه يحرم الدخول إليها عندنا فلا جاعع بينهما نعم لو حمل إفتاء القائلين بالامتناع على الأرض التي بها الطاعون لكان وجبها لحرمة الدخول إليها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الخلع ﴾

(وسئل) فيمن له زوجة غائبة عنه فقال متى أبرأتني زوجتي فلانة من مهرها وهو كذا فهي طالق فأبرأته اتفاقاً أو عند ظهور آية ككسوف ونحوه طلباً لثواب الآخرة أو أرسل إليها رسولاً ليعلما بتعليقه بحصول البينة فأتى الرسول فقال أبرأت زوجك فلانة من مهرك ولم يعلما بتعليقه ولم تعلبه فأبرأته منه عالمة بمقداره فهل تطلق بائناً أو رجعيّاً أو يفصل وهل التعليق بالقول كالتعليق بالفعل حتى لا تطلق إلا مع العلم بالتعليق والذكر على ما فصلوه أم لا (فاجاب) بأن الذي دل عليه كلامهم في بابي البيع والخلع صحة الإبراء ووقوع الطلاق بائناً في جميع الصور المذكورة في المسئلة الأولى وذلك لأن من علق على الإبراء من المهر لفظاً أو نية لا يقع طلاقه إلا أن يرى منه وهو في مسئلتنا قد برى لتصريح الزركشي وغيره كابن الصباغ بجرى أن الخلاف فيمن باع مال أبيه طائناً حياته فإن موته في التعليق فإذا برى من يظن أن لا دين له لدين قدر فإن له صحة البراءة منه كما صرح به أصحابنا وهو ظاهر المذهب اه وفيه نظر بل ظاهر كلام الزركشي وغيره على ما قاله الاصطخري يبرأ بائناً أيضاً وخالفه بعض أصحابنا قال بعضهم البراءة في هذه الصورة ففي صورة السؤال أولى وقد علمت أنه يلزم من صحتها وقوع الطلاق المعلق بها بائناً وليس التعليق هنا كهو في نحو أن دخلت الدار لأن محل اشتراط العلم بالتعليق ثم إن قصده المنع من الدخول مثلاً فيشترط حينئذ علم المعلق بفعله بالتعليق حتى يمتنع لاجله بخلاف ما إذا لم يعلم به فإنه لا يتصور منه امتناع لاجله فلذلك اشترط العلم بالتعليق وأما في صورتنا فالمعلق بالبراءة راغب في حصولها سواء بالتعليق أم لا يعلم فلم يكن لا اشتراط العلم بالتعليق هنا وجه الأثرى أنه لو علق بفعل ولم يقصد منعها منه وقع الطلاق به علم فاعله بالتعليق أم لا فكذلك في صورتنا بل أولى (وسئل) عن رجل قال لزوجته طلاقك بصحة براءتك إن شاء الله سبحانه وتعالى فقالت المرأة لله قد أبرأك ثم بعد ذلك قال لجماعة أشهدوا على أني قد رددتها في عقد نكاحي من نهارها طائناً أنها طلقت منه فهل يقع عليه الطلاق أم لا يقع وهل يفيد ردها إلى عقد نكاحه أن صح الطلاق بما قاله أم لا يفيد أم لا عبرة بما قاله لها وقالت له وهي باقية في الزوجية أفتونا ما جورين نفع الله سبحانه وتعالى بكم المسلمين في الدنيا والآخرة آمين

ذو شوكة وإن كان جاهلاً أو فاسقاً كيلاً تتعطل مصالح الناس وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط ما ذكره بوجه به إجماع الأمة على تنفيذ أحكام الخلفاء الطلبة وأحكام من ولو اغير أنه يورد عليه ما إذا ولي السلطان قاضياً كافراً فإنه لا تنفذ أحكامه مع وجود الضرورة اه على أن ابن يونس في شرح الوجيز قال الظاهر أن الإسلام شرط في ذي الشوكة قال وقد ظهر في بعض البلاد الشوكة للكفار فلو قلد الكافر ذو الشوكة مسلماً القضاء فهل يصح أم لا مع أن الظاهر أنه لا سبيل إلى تعطيل الأحكام اه وقال ابن عبد السلام الظاهر نفوذه (سئل) عما لو قضى لمن لا ينفذ له قضاؤه له ولا جنبي هل يصح للجنبي سواء أكان عالماً بالحال أم جاهلاً (فاجاب) بأنه ينفذ حكمه للجنبي عملاً بتفريق الصفة سواء علم أم جهل (سئل) عما لو حكم حنفياً بتقرير الكسائي أو شفعة الجوار مثلاً ما هو مختلف فيه أو حكم الحنبلي بان الخلع فسخ هل للشافعي أن ينفذه ويحكم به كما اقتضاه كلام الشيخين كما حرره أم لا

الولى العراقي وغيره
ومشى عليه في شرح الروض
واذا قلتم بالاول فما
الجواب عن كلام الروض
وغيره (فاجاب) بان
للشافعي أن ينفذه ويحكم
به بناء على الاصحاح ان القضاء
في محل اختلاف المجتهدين
ينفذ باطنا ايضا وما في
الروض حكاية أصله عن
ابن كعب عن النص ثم
حكى عن الدر خشي تصحيح
عكسه قال وعليه العمل
كما لو حكم بنفسه ثم تغير
اجتهاده تغيرا لا يقتضى
النقض وترافع خصماء
الحادثة اليه فيها فانه
يمضى حكمه الاول وان
أدى اجتهاده الى أن غيره
أصوب منه اه وهذا هو
المعتمد وصححه الاصفوني
في مختصر الروضة وجزم
به الحجازي في مختصرها
وجزم به صاحب الانوار
وغيره ولعل ما في الروض
وغيره مبنى على أن حكم
الحاكم المذكور انما ينفذ
ظاهر الا باطنا (سئل)
عن القاضى اذا جاز له
الاستخلاف فاستخلف
من ليس باهل هل ينفذ
قضاؤه كمن ولاه ذو
الشوكة أولا (فاجاب)
بانه لا ينفذ قضاؤه ويفارق
من ولاه ذو الشوكة
بخوف سطوته وبأسه
بخلاف القاضى غالبا
وقد أطلق الرافعي انه

(فاجاب) رضى الله عنه بقوله اذا قالت له الله قد أبرأك فقال لها طلاقك بصحة براءتك فان كانت
هى وهو عالين بما أبرأت منه وقع عليه الطلاق رجعيا فاذا راجعها قبل انتضاء عدتها عادت اليه
وقوله اشهدوا انى قد رددتها الى نكاحى رجعة وان كانت جاهلة بما أبرأت منه أولم تنو البراءة من
شئ معين لم يقع عليه طلاق ولو قال لها مرة أخرى طلاقك بصحة براءتك فقالت الله قد أبرأك فان صح
الابراء وقع عليه طلقة ثانية والا فلا ولا نظر لتأخر براءتها لان قوله المذكور تعليق وهو يكون على
الماضى والمستقبل وهذا ظاهر من تعليلهم كون الطلاق المذكور رجعيا وان لم يصرحوا به والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل قال لزوجته التى لم يدخل بها ان أبرأتى من نصف صداقك
الباقى فى ذمتى بعد الطلاق فانت طالق هل تطلق إذا أبرأت من النصف المذكور وتبرأت ذمته بهذه الصيغة
أم لا (فاجاب) بقوله الذى صرح به الاحنف والاصحى واعتمده الازرقى وبعض شراح الوسيط وكلام
الشيخين فى باب الصداق يقتضيه ان من قال لامرأته قبل الدخول ان أبرأتى من صداقك فانت
طالق فابراته لم يبرأ ولم تطلق أو من نصف مذكور الباقى بعد الطلاق فى ذمتى فانت طالق فابراته
طلقت وبرئ وان أطلق ذكر النصف فابراته لم يبرأ ولم تطلق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
عمما لو قال ان أبرأتى من المهر بنتك أو غيرها فانت وكيل فطلقتها أهو رجعى كما فى
النفايس للازرقى أم لا (فاجاب) بان الذى فى نفائس الازرقى هو ما لفظه إذا قال أن أبرأتى زوجتى
من صداقها فقد وكلت فى طلاقها فابراته فطلق الوكيل هل يكون الطلاق رجعيا أم بائنا الذى
يظهر أنه يكون رجعيا قطعاً واجاب الفقيه احمد بن حسن بن ابى الحل بنحوه ويستدل بان للوكيل
ان يطلق على الفور وعلى التراخي اه لفظه وقال قبيل ذلك وقال ان أبرأتى من صداقك فانت
طالق فابراته منه وهى تعلمه طلقت بائنا على الاصح وقوله وهى تعلمه صوابا وهى تعلمانه وما ذكره فى
الاولى من الوقوع رجعيا ظاهراً حكماً لا تعليلاً وانما الذى ينبغى أن يعطل به اخذاً من كلام ابى زرع
فى نظيره ان طلاق الوكيل لها طلاق تبرع ليس بعوض فانها لما أبرأت البراءة الصحيحة لم يبق فى ذمته
شئ ولو شاء الوكيل لم يطلقها فلما كان طلاقاً بغير عوض فلا وجه لكونه بائناً اذا لا عوض حيث
يقتضى البينونة لان شرطها ان يكون الطلاق معلقاً على الابراء او يقتصر به اعطاء مال او تملك
وذلك كله مفقود هنا فى فتاوى القاضى وحكاية عنه الشيخان فى الروضة وأصلها أو آخر الخلع وأقره
بائها لو قالت أبرأتك من صداقى فطلقتى برئ الزوج وله الخيار ان شاء طلق وان شاء لم يطلق وما
ذكره فى الثانية من الوقوع بائنا هو المعتمد لكن له شروط اخر بسطت الكلام عليها فى فتوى غير
هذه فان قلت ما الفرق بين الصورتين قلت واضح بما قررته فى الاولى فانه فى الثانية علق الطلاق
على الابراء فاذا أبرأت براءة صحيحة وقع الطلاق فى مقابلتها فكان بائناً بخلافه فى الاولى فانه لم
يعلق الطلاق بالابراء وانما الذى علقه به التوكيل فاذا وجد الابراء منها ثم طلقها الوكيل كان طلاقه
تبرعاً ليس فى مقابلة أبرأتها فانه لا يكون فى مقابله الا ان صح بصحة الابراء وفسد بفساده ولا يكون
كذلك الا اذا علق الطلاق عليه وهنا الابراء صحيح قبل ان يطلق فلا تعلق له بالطلاق لافى الصحة ولا
فى الفساد فكان طلاق تبرع فوقع بائناً فان قلت تعليق الوكالة باطل فكيف صح طلاق الوكيل
حيث قلت الباطل عند فساد الوكالة انما هو خصوص التوكيل الذى يستحق عليه الاجرة المسماة اما
عموم الاذن الذى يقتضى نفوذ تصرف الوكيل فهو باق وان فسدت الوكالة كما صرحوا بذلك فى بابها
ولو ضوحه لم يتعرض له الازرقى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قال انت طالق على تمام
البراءة فقالت ابرأتك ما الحكم (فاجاب) بقوله إذا قال لها انت طالق على تمام البراءة لم تطلق الا
ان ابرأت براءة صحيحة بان تعلم الزوجة والزوج بقدر ما لها عليه ثم تبرته منه وهى رشيدة ولم يكن

إذا استخلف من لا يصح
للقضاء فاحكامه باطلة ولا
يجوز انفاذها (سئل) عن
قول الدميوي يمنع الزوج
منها أى المحبوسة قاله
الماوردي والرويانى وابن
الرفعة قال السبكي وفيه
نظر بل ينبغي أن لا يمنع
لانه حق واجب عليها
(فاجاب) بانه ما ذكره
الماوردي وغيره محمول على
منع الحاكم له منه اذا
اقتضته المصلحة لا على
منعها اياه فاندفع ما قال
السبكي وقال الزركشى
ولا تمنع الزوجة منه اذا
حبست على الاصح
(سئل) عمالو حكم شافعى
مثلا بغير مذهبه كشفعة
الجوار وسقوط المتعة
وكون الخلع فسحا
وثبوت الحق بطريق
الشهادة على الخطو ايجار
العين لغير مالك المنفعة
هل يشترط لصحة حكمه
كونه من اهل الترجيح
فحيث لم يكن من اهله
لا يجوز له ذلك كما في
أدب القضاء للغزى كغيره
نقلا عن ابن عبد السلام
وغیره أولا يشترط ذلك
لا للصحة ولا للجواز كما
نقله الشيخان عن
السرخسى (فاجاب) بان
المعتمد ما في ادب القضاء
لغزى كغيره وعبارة
الانوار واذا استقصى
مقلد للضرورة فحكم

مضى عليه من السنين ما يقتضى تعلق الزكاة به فاذا وجدت هذه الشروط طلقت باثنا والالم تطلق والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قال ابرئني من مهرك وهو مائة دينار الى هذه
العشرة الدنانير وأطلقك فقالت ابرأتك منه اليها فقال أنت طالق أو قال ان ابرأتني منه اليها فانت
طالق فقالت ابرأتك منه اليها ما الحكم (فاجاب) بقوله إذا قال لها ابرأتني من مهرك وهو المائة الى
هذه العشرة الدنانير وأطلقك فقالت ابرأتك منه اليها فقال أنت طالق فان اراد بقوله الى هذه
العشرة الدنانير ان العشرة عوض منه اليها في مقابلة الابرأ من المائة فتكون الى بمعنى على
صحت براءتها وازمه العوض وهو العشرة فقد صرح النووي وتبعه السبكي وغيره بانه يجوز بذل
العوض في مقابلة الابرأ واما قوله بعد ذلك أنت طالق فهو يقتضى وقوع الطلاق رجعيا لانه غير
معلق بالبراءة لان قوله أولا وأطلقك وعد ولو سكنت عنه فلم يقل أنت طالق صحح الابرأ ولم يؤمر
بالطلاق واما اذا قال ان ابرأتني منه اليها فانت طالق فابراة من المائة على العشرة براءة صحيحة
صحح الابرأ من المائة ولزمت العشرة نظير مامر والذي يتجه وقوع الطلاق هنا رجعيا ايضا بخلافه
في ان ابرأتني فانت طالق والفرق ان الطلاق في هذه وقع في مقابلة الابرأ فكان الابرأ عوضا عنه
وهذه هي حقيقة الخلع المقتضى للينونة فوق الطلاق باثنا بخلافه في ان ابرأتني من مهرك على
عشرة فانت طالق فان الطلاق لم يقع عوضا عن البراءة إذ عوضها العشرة وإذا خلا الطلاق عن
عوض في مقابلته كان رجعيا لا باثنا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى
عنه قال ان اعطيتني على ثلاث تطليقات وهو يملك الثلاث الف اشرف في توزيعا للمسمى على عدد
الثلاثة المسئلة في مقابل كل من المال المذكور فانت طالق فاعطته فورا خمسمائة اشرف في
فهل تطلق او طلقين وهل اذا قالت له زوجته طلقني ثلاثا بالف فطلقها واحدة ونصفا فما
يستحق (فاجاب) بقوله لا يقع في المسئلة الاولى شيء لان الصفة التي علق عليها وهي اعطاء
الالف لم توجد نعم ان قصد بما قاله ايقاع ما يقابل المعطى لو وزعت الالف على الثلاث وقع
بالخمسائة طلقين واما المسئلة الثانية فيقع عليه طلقين ويستحق خمسائة والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) اذا قال خلعتك الى رقبة اييك ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا قال خلعتك
الى رقبة اييك فقد أتى بلفظ محتمل والذي دل عليه كلامهم في ذلك انه ان أراد بذلك ان أياها يلتزم
له مالا في مقابلة طلاقها لم تطلق حتى يلتزم له فورا وحينئذ تطلق باثنا بذلك المال ان كان معينا
والا فبمهر المثل وان أراد انه خالعا خلعها منجزا وانها بعد تصوير في رقبة أيها أى عليه مؤنتها طلقت
بقوله خالعتك ان نوى به الطلاق ويكون رجعيا فان لم ينوبه شيئا ولم تقبل لم يقع طلاق واما اذا
أضمر التماس جوابها قبلت بان ولزمتها مهر المثل هذا مقتضى كلام المنهاج وأصله وهو طريقة
الاكثرين لكن المصحح في الروضة انه مع عدم ذكر المال كناية مطلقا فان نوى به الطلاق وقع
والا فلا وان لم يرد بذلك الافظ شيئا كما ذكر فالذي يظهر انه لا يقع به شيء لانه لا يحتمل كلام الامرين
المذكورين وكل منهما لا يقع به طلاق الا بالشرط الذي ذكرته والاصل بقاء العصمة حتى يتحقق
الموقع ولم يتحقق هنا لان لفظه محتمل كما تقرر مع أن كلا من احتماليه لا يقتضى الوقوع مطلقا بل
بشرط لم يتحقق وجوده والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل قال الطلاق يلزمني اذا
اعطيتني كذا ما تمس لي زوجة فهل تطلق باثنا (فاجاب) أفى الفتى بانها اذا أمست له زوجة بان
لم يطلقها قبل المساء طقت باثنا بقوله يلزمني الطلاق باثنا ٧ لخشية توقع العوض في مقابلته لكن
بشرط الفورية في الاعطاء والا فرجعيا وان طلقها قبل أن تمس طلقت بالثاني رجعيا دون يلزمني
لانه ير فيه ونظر بعض تلامذته فيما قاله أولا والنظر واضح اذا الطلاق لم يجعل في مقابلته مال

البنة فالأوجه وقوعه رجعيًا مطلقًا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلعتها بعد أن قالت بذات صدق على صحة طلاقه فهل يقع بائنا أو رجعيًا (فاجاب) بقوله يقع رجعيًا لانه أتى بالمأمور فيه من الطلاق ولم يجعله في مقابلة مال حتى يكون مخالفًا لمؤكده ومفوتًا لغرضه من بقاء الرجعة ولا يبرأ حينئذ الزوج لان الطلاق لم يقع في مقابلة البذل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو قالت بذلك صدقي على صحة طلاقه فقال أنت طالق على صحة البراءة فهل تطلق بائنا أو رجعيًا أولاً (فاجاب) بقوله أفق الشيخ تقي الدين وتليذه الرداد والطيب الناشري بأنها لا تطلق وقال آخرون لا تطلق بائنا وقال ابن عجيل واسماعيل الحضرمي نفعا الله سبحانه وتعالى بهما ان اراد استئناف براءة لم تطلق والا طلقت وهو الوجه واذا قلنا تطلق طلقت بائنا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال ان أبرأتني من صدائك فانت طالق فقالت أنت بريء على صحة الطلاق فهل تطلق (فاجاب) نعم تطلق على ما أفتى به ابن عجيل لكن خالفه الكمال الرداد فقال لا تطلق والأول اوجه (وسئل) في رجل طلق زوجته ولم يعطها مئة واجبة ثم أعادها ثم قال ان أبرأتني من جميع ما تستحقينه على فانت طالق ولم يخطر بباله ان لها عليه مئة فهل يقع (فاجاب) بقوله لا يقع عليه شيء لان الصفة المعلق عليها وهي البراءة من جميع ما لها عليه لم توجد ولا نظر لخطور ذلك بباله أولاً نعم ان اراد البراءة من شيء معين دون غيره فأبرأته منه براءة صحيحة وقع بائنا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو قال أنت طالق ان أبرأتني من مهرك وان لم تبرئني فهل يقع (فاجاب) بقوله الذي يتجه في ذلك الوقوع حالاً لان مدلوله الوقوع أبرأت أولاً لان اللفظ يحتمل لم تبرئ مطلقاً فان أراد التعليق بكل من الامرين بمعنى انه متى وجد احدهما طلقت قبل لان اللفظ يحتمله فان أبرأته براءة صحيحة مع علمها بالمبرأته طلقت بائنا وان لم تبرئه بالكلية أو أبرأته براءة فاسدة لم تطلق الا عند اليأس قبيل موتها وللأفتى وتليذه الرداد كلام في ذلك ينبغي حمله على ما ذكرته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو شهد على امرأه ولم يذكر أنه رآها مسفرة فهل يقبل (فاجاب) بقوله للرواي في احتمالان رجح منهما عدم القبول لان الغالب ستروجوهن قال بعضهم وفيه نظر وهو كما قال والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة سئلت) عن قال لامرأته خالعتك بمائة دينار فقالت قبلت فسالها المائة فقالت مم هي فقيل لها انها وجبت عليك بالقبول فقالت انا لم ارض ببذل عوض وادعت انها لا تعرف انه يجب عليها العوض بهذا اللفظ ما الحكم (فاجبت) بقولي الذي يتجه في ذلك أخذنا من نظائر ذكروها انها كانت مخالطة لاهل المدن والقرى الذين لا يخفى عليهم ذلك لم يقبل منها دعواها المذكور ويقع الطلاق بائنا وتلزمها المائة وان نشأت بيادية بعيدة عن العارفين بذلك قبلت منها هذه الدعوى فلا يقع طلاق ولا يلزمها مال ثم رأيت ابن عبد السلام قال في قواعده لو نطق العربي بكلمات عربية لكنه لا يعرف معناها في الشرع لا يؤخذ بشيء اذ لا شعور له بمدلوله حتى يقصد الى اللفظ اهـ ورأيت الزركشي نظر فيه وبتأمل ما قررته من التفصيل يعلم حل كلام ابن عبد السلام على غير المخالط والزركشي على المخالط وحينئذ اتضح ما قاله كل منهما وانه لا خلاف بينهما في المعنى فان فرض ان الاول قائل باطلاق القبول والثاني قائل باطلاق عدمه لم يكن لما قاله كل منهما وجه بل الصواب الجاري على القواعد المأخوذ من نظائر ذلك في ابواب شتى ما ذكرته في ذلك من التفصيل فافهم ذلك فانه مهم ولا تغتر بمن اعتمد اطلاق ابن عبد السلام وقال ان نظير الزركشي فيه لا معنى له لان ذلك ناشىء عن عدم التأمل واستحضار تلك النظائر التي أشرت اليها (وسئل) عن شخص قال لزوجته ان خرجت من بيتي بغير اذني فانت طالق فاذا أذن لها في الخروج

بمذهب غير مقلده ينقض شافعيًا كان أو حنفيًا اهـ وينبغي أن يحمل عليه ما نقله الشيخان عن السرخسي لان المقلد يشمل من هو من أهل الترجيح ولا يخفى ما يترتب على جواز ذلك لقضاء الضرورة من المفاسد وقال الاذرعى الوجه سد هذا الباب في هذا الزمان اذ لو فتح لادى الى مفاسد لا تحصى فالصواب سد الباب واسدال الحجاب وفطم الجهال عن هذا المحال اهـ وعبارة جمع الجوامع وحكم اجتهاده أو امامه للذي هو في حقه لا التزامه بتقليده كالدليل في حق المجتهد أما اذا قلنا في حكمه غير امامه حيث يجوز تقليده فلا ينقض حكمه لانه لعدالته انما حكم به لرجحانه عنده قال الشيخ جلال الدين المحلى في شرحه فعلم من تعليقه ان محله فيمن هو أهل للترجيح (سئل) عن المحكم هل ينفذ قضاؤه بعلمه كالقاضي اولا فقد قال الاذرعى هل للمحكم ان يحكم بعلمه كالحاكم على المرجح ام لا لان الخطأ طرقت له اذ لا يمكن ان يطرده فيه خلاف مرتب واولى بالمنع اهـ وقال

الى بيت معين ثم خرجت منه الى غيره هل تطلق أم لا واذا خرجت من بيته بلا اذن وقتلتم تطلق رجعية فاذا راجعها ثم اذن لها بعد المراجعة أن تخرج متى شاءت هل تطلق أولا بد من الاذن في كل مرة أوضحوا لتلك (فاجاب) اذا قال ان خرجت من بيتي فانت طالق طلقت بالخروج وان اذن لها فان قال ان خرجت من غير اذن فخرجت باذنه لم تطلق وان ذهبت الى البيت الذي لم ياذن لها فيه وان قال ان خرجت من غير اذن الى بيت فلانة فاذن لها فيه فخرجت الى غيره طلقت واذا خرجت بلا اذن وطلقت ثم راجعها فخرجت بلا اذن أيضا لم تطلق بالخروج الثاني لان الصفة انحلت نعم ان قال كلما خرجت بغير اذن طلقت بالخروج الثاني بغير اذنه طلقة ثانية وثالثا طلقة ثالثة وحيتشد فلا بد من الاذن لها في كل مرة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص حلف بالطلاق الثلاث على أن لا يسافر ولا يبيع لا بنفسه ولا بوكيله في هذا الشهر ثم احتاج الى ذلك الفعل في الشهر المحلوف عليه وفعله فهل تطلق بغروب شمس آخر يوم من الشهر المحلوف فيه أم لا فان خالعهما على مال قبل انفساخ الشهر وراجعها بشروطه قبل انفساخ الشهر المحلوف فيه ثم سافر أو فعل شيئا مما حلف عليه لم تبين منه أم لا واذا قلتم لا وحكم شافعي بعدم الطلاق ولم يتعرض في حكمه لعدم عود الصفة فهل يكفي ذلك أم لا بد من التصريح بها في حكمه احترازا ممن يرى بها أوضحوا لنا ذلك (فاجاب) بقوله اذا قيد المحلوف عليه بمدة كما لو حلف بالثلاث لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر ثم خالعه قبل فراغه، تخلص من الحنث على ما ذهب اليه ابن الرفعة أولا ووافقه بعض تلامذته ونظرانته ورجحه الزركشي ووجهه بان الحنث انما يحصل فيها ذكر بمضى الزمن المجعول ظرفا للفعل المحلوف عليه اذ الخروج عن عهدة الحلف ممكن لا مكان الاثبات بالصفة ومتى كانت ممكنة لا يستند الوقوع الى ما قبل الفعل لا مكانه بعده بل الى آخر زمن يتحقق انتفاؤه فيه وحيثئذ فالصفة موجودة ولا نكاح فلا يتبين فساد الخلع وفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الرغيف الآتية فيتحقق الحنث فيها في الزمن الذي يؤخذ فيه بالحنث واعتمد ما قاله بعضهم فقال فتخلص ان المعتمد في المذهب الانتفاع بالخلع مطلقا حتى لا يحنث واستشهد له بافتاء التاج الفزارى فيمن حلف بالثلاث انه لا يساكن اخاه ثم حلف أنه لا يخالع ولا يوكل بان طريقه ان يخالع ثم لا يحنث لحصول البيونة بالخلع فيستحيل وقوع الطلاق المعلق ويوافقه افتاء الجلال البلقيني فيمن حلف بالطلاق انه لا يخالع بانه لا يقع عليه شيء يعنى بسبب يمين الخلع للبيونة به وأيد السبكي ذلك بظاهر قول الشيخين لوقال ان لم تخرجي هذه الليلة من هذه الدار فانت طالق فخالع من اجنبي من الليل وجدد النكاح ولم تخرج لم يحنث لان الليل كله محل اليمين فلم يمض وهي زوجته وقولهما لو كان معه تفاحتان فقال لزوجته ان لم تأكل كلتي هذه التفاحة اليوم فانت طالق ولا مته ان لم تأكل كلتي هذه الاخرى اليوم فانت حرة فاشتبهتا تخلص بخلعهما ذلك اليوم ثم يعيدها اى ولو بعد التمكن من الاكل ويبيع الامة كذلك ثم يشتريها لكن الذي رجع اليه ابن الرفعة وصوبه ووافقه الباجي وغيره وهو الاوجه وفاقا لشيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله تعالى عهده انه لا يتخلص بالخلع في الصورة الاولى بل ينظر فان لم يفعل حتى انقضى الشهر بان حنثه قبل الخلع وبطلان الخلع ويؤيده الحنث فيما لو حلف ليا كان هذا الرغيف فتلف في الغد بعد التمكن من أكله أو ألقاه أو أنها تصلى اليوم الظهر فحاضت في وقته بعد تمكنها من فعله ولم تصل أو لتشربن من ماء هذا الكوز فانضب بعد امكان شربه ونظائر ذلك في كلامهم كثيرة والفرق بينهما ومسئلتى الشيخين المذكورتين يتضح بما حققه السبكي فانه فرق بين ان لم أفعل ولا فعلن فان الاول تعليق على العدم ولا يتحقق الا بالآخر فاذا صادفها الآخر باتنا لم تطلق كما في فرعى الشيخين اذ ليس لليمين فيهما كنفائهما الاجهة حنث

الشيخ زكريا في شرح الروض وليس له أن يحكم بعلله لا انحطاط رتبته وقال في شرح المنهج وقضية كلامهم أن للمحكم أن يحكم بعلله كالحاكم وهو ظاهر وأن زعم بعض المتأخرين أن الزاجح خلافه وقول الإذرعى لم أرفيه شيئا أى صريحا اه فما المعتمد منهما (فاجاب) بان المعتمد منهما ممنعه منه للتعليل المذكور اذ ليس له الحبس ولا الترسيم ولا الحكم بشيء من العقوبات كالتقصاص وحد القذف على انه قيل بمنه من القاضى (سئل) عن قول الشيخ زكريا في شرح المنهج في التحكيم وخرج بالاهل غيره فلا يجوز تحكيمه أى مع وجود الاهل اه فان مفهومه جواز تحكيم من ليس أهلا للاجتهاد مع وجود القاضى فهل الامر كذلك أولا (فاجاب) بانه لا يصح محكيم المقلد مع وجود القاضى فقد قالوا ان من شروط القضاء كونه مجتهدا فان تعذر فولى سلطان له شوكة مقدرا نفذ قضاؤه للضرورة كي لا تتعطل مصالح الناس

وَمَا يَنْفَضُّ قَاضِي الْبَغَاةِ
 لِمِثْلِ هَذِهِ الضَّرُورَةِ وَقَالَ
 جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ
 الْأَصْحَابَ احْتَرَزُوا
 بِقَوْلِهِمْ فِي الْحَكْمِ بِشَرِّ
 أَهْلِيَّتِهِ لِلْقَضَاءِ عَمَّا إِذَا كَانَ
 غَيْرَ أَهْلِ لَهُ فَلَا يَنْفَضُّ
 قَضَاؤُهُ قَطْعًا قَالَ ابْنُ
 الرَّفْعَةِ وَلَا يَجِيءُ فِيهِ مَا تَقْدِمُ
 فِي الْمَوْلَى مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ
 ذِي الشُّوْكَةِ لِقَبْدِ الْعِلَّةِ
 فِيهِ أَهْ وَرَوَى يُونُسُ
 عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي
 الرَّفْعَةِ امْرَأَةٌ لَأَوَّلَى لَهَا
 قَوْلُتْ أَمْرَهَا رَجُلًا حَتَّى
 زَوْجَهَا جَازَ قَالَ النَّوَوِيُّ
 وَهُوَ صَحِيحٌ بِنَاءً عَلَى
 الظَّاهِرِ فِي جَوَازِهِ فِي
 النِّكَاحِ لَكِنْ شَرْطُهُ أَهْلِيَّةُ
 الْقَضَاءِ وَهُوَ بَعْضُ فِي
 هَذِهِ الْحَالَةِ الَّذِي اخْتَارَهُ
 الصَّحَّةُ إِذَا وَلَّتْ أَمْرَهَا
 عَدَلًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَحْتَدُّ
 وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا نَقَلَهُ يُونُسُ
 قَالَ فِي الْمَهْمَاتِ فَعَلِمَ أَنَّ
 الصَّحِيحَ جَوَازُ هَذِهِ
 الْمَسْئَلَةِ سَفَرًا وَحَضْرًا
 وَجُودَ الْقَاضِي وَهُوَ
 لِأَنَّهُ الصَّحِيحُ فِي التَّحْكُمِ
 سِوَاهُ طَالَ السَّفَرُ أَمْ لَا
 اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُ فِي الرُّوَضَةِ
 وَأَصْلُهَا فِي بَابِ الْقَضَاءِ
 فَيَا لَوْ لَخُطِبَ امْرَأَةٌ
 وَحُكِمَ رَجُلًا فِي التَّزْوِيجِ
 مَا حَاصِلُهُ الصَّحِيحُ الْجَوَازُ
 أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ خَاصٌّ
 مِنْ نَسَبٍ أَوْ مَعْتَقٍ وَقَالَ الْعَزْ
 ابْنُ الْعِرَاقِيِّ مَرَادُهُ مَا ذَا

فَإِذَا فَعَلَ لَا يُقَالُ بِرَبِّ لَمْ يَحْثُ لِعَدَمِ شَرْطِهِ وَأَمَّا لَا فَعَلَنَ كَافِي صُورَتَاوِظَافَتَاهَا فَا لْفَعْلُ مَقْصُودُهُ
 اثْبَاتُ جَزْئِيٍّ وَلَهُ جِهَةٌ بِرَبِّ وَهِيَ فَعْلُهُ وَجِهَةٌ حَثٌّ بِالسُّلْبِ الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ نَقِيضُهُ وَالْحَثُّ هُنَا قَضِيَّةُ
 الِیْمَنِ وَتَقْوِيَةُ الْبِرِّ فَإِذَا التَّزَمَهُ وَفُوتَهُ بَخْلَعٍ مِنْ جِهَتِهِ حَثٌّ لِتَقْوِيَةِ الْبِرِّ بِاخْتِيَارِهِ وَعَلَيْهِ فَالصَّيْغُ
 أَرْبَعُ اثْنَتَانِ يَفِيدُ فِيهِمَا الْخَلْعُ وَهُمَا الْخَلْفُ عَلَى النَّفْيِ كَلَا أَفْعَلَ كَذَا وَالْخَلْفُ عَلَى الْإِثْبَاتِ مَطْلَقًا بِمَا
 لَا أَشْعَارَ لَهُ بِالزَّمَانِ مَطْلَقًا كَانَ لَمْ أَفْعَلَ كَذَا وَاثْنَتَانِ لَا يَفِيدُ فِيهِمَا الْخَلْعُ وَهُمَا الْخَلْفُ بِالْإِثْبَاتِ مَعْلَقًا بِمَا
 يَشْعُرُ بِزَمَانٍ كَذَا لَمْ أَفْعَلَ كَذَا وَالْخَلْفُ بِمَا فَعَلَنَ وَنَحْوُهَا وَلَيْسَ قِيَاسُ هَذَا خِلَافًا لِلْسَّبِيكِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ
 التَّعْلِيقُ فِي مَسْئَلَةِ الرِّغْفِ بِأَنْ لَمْ آكُلْ فَاتْلَفَهُ أَوْ تَلَفْتُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ لَا يَحْثُ بَلْ
 الْمَنْقُولُ فِي نَظَائِرِهِ الْحَثُّ هُنَا أَيْضًا وَعَلَيْهِ فَلَا يَنَاقِي ذَلِكَ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ كَمَا يَعْلَمُ بِتَامِلِهِ وَأَمَّا تَوْجِيهِ
 الزَّرْكَشِيِّ السَّابِقِ فَمَنْعُورٌ لِأَنَّهُ أَنَا يَأْتِي فِي النِّظَائِرِ الْمَوَافَقَةِ لِمَا قُلْنَا دُونَ الْمَخَالَفَةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا
 مَرَّ مِنَ الْفَرْقِ لِمَا رَجَحَهُ وَالتَّيَايُدُ بِهَا مَرَّ عَنِ الْفَزَارِيِّ وَالبَلْقِينِيِّ غَيْرِ صَحِيحٍ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا تَأْيِيدُ فِيهِ فَتَامِلُهُ
 فَانْهَ مَعَهُ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ عِلْمُ الْجَوَابِ عَمَّا فِي السُّؤَالِ وَهُوَ أَنَّ الْخَلْعَ يَنْفَعُهُ قَبْلَ مَضَى الشَّهْرِ فِي
 الصُّورِ الثَّلَاثِ الَّتِي فِي السُّؤَالِ فَإِذَا فَعَلَهُ ثُمَّ جَدَّدَ نِكَاحَهَا بُولَى وَشَاهِدَيْنِ ثُمَّ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ لَمْ يَقَعْ
 عَلَيْهِ الثَّلَاثُ وَإِذَا جَدَّدَ النِّكَاحَ بَعْدَ الشَّهْرِ فَحُكْمُهُ لَمْ يَشْفَعِي بِصَحَّتِهِ أَوْ بَعْدَ الْحَثِّ بِالثَّلَاثِ كَانَ ذَلِكَ
 مُتَضَمِّنًا لِلْحَكْمِ بِعَدَمِ عَوْدِ الصِّفَةِ فَيَمْتَنِعُ عَلَى الْمَخَالَفِ الْحَكْمَ بِعَوْدِهَا وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ (مَسْئَلَةٌ)
 قَالَ لَزَوْجَتِهِ أَنَّ إِبْرَانِي مِنْ صَدَاقِكَ فَانْتَ طَالِقٌ فَقَالَتْ وَهَبْتُهُ لَكَ أَوْ نَذَرْتُ بِهِ لَكَ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ
 بِذَلِكَ لَكَ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي فَقَالَ إِنْ صَحَّتْ بِرَاءَتِكَ فَانْتَ طَالِقٌ وَلَوْ قَالَ لَهَا إِبْرَانِي وَأَنَا أَطْلُقُكَ
 فَقَالَتْ أَنْتَ الْبَرَاءُ فَقَالَ لَهَا أَنْتَ وَلِيَّةُ النِّسَاءِ بِنَفْسِكَ عَلَى تِمَامِ الْبَرَاءَةِ فَحُكْمُ ذَلِكَ (فَاجِبٌ)
 يَقُولِي أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ فَهُوَ أَنَّ إِرَادَ التَّعْلِيقِ عَلَى لَفْظِ الْإِبْرَاءِ لَمْ يَحْثُ بِقَوْلِهَا وَهَبْتُهُ أَوْ نَذَرْتُ
 بِهِ لَكَ وَإِنْ أَطْلَقَ حَثٌّ فِي وَهْبَتِهِ لَكَ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ قَوْلُهُمْ هَبَةُ الدِّينِ الْمُسْتَقَرِّ لِلدِّينِ إِبْرَاءُ فَلَا يَحْتَاجُ
 إِلَى قَبُولِ اعْتِبَارٍ بِالْمَعْنَى وَأَمَّا فِي نَذَرْتُ بِهِ لَكَ فَيَحْتَمِلُ الْحَاقِقُ بُوْهْبَتَهُ لَكَ فِيمَا ذَكَرَ نَظَرَ إِلَى أَتَمَامِ
 الْمَعْنَى سِوَاهُ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْإِبْرَاءِ خَلْوُ الذِّمَّةِ عَنِ الدِّينِ وَهَبْتُهُ وَنَذَرْتُ مِثْلَ الْإِبْرَاءِ فِي ذَلِكَ لَخَلْوُ الذِّمَّةِ
 بِكُلِّ مَنِهَا عَنْهُ وَأَيْضًا فَلَا صَحْخَ فِي الْإِبْرَاءِ أَنَّهُ تَمْلِيكَ الْمَدِينِ مَا فِي ذِمَّتِهِ وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فِيهِ شَائِبَةُ الْإِسْقَاطِ
 وَلَا شَكَّ أَنَّ الْهَبَةَ مُحْصَلَةُ لِذَلِكَ التَّمْلِيكِ وَكَذَلِكَ النَّذْرُ مُحْصَلُ لِلْمَقْصُودِ مِنْ ذَلِكَ التَّمْلِيكِ فَاسْتَوَتْ
 الثَّلَاثَةُ أَعْنَى الْإِبْرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالنَّذْرِ فِي تَحْصِيلِ كُلِّ مَنِهَا لِلْمَقْصُودِ وَهُوَ خَلْوُ الذِّمَّةِ عَنِ الدِّينِ وَيَحْتَمِلُ
 الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَبَةِ وَالنَّذْرِ أَنَّ النَّذْرَ إِنَّمَا يُسَمَّى التَّزَامًا لِاتِّمْلِيكَ بِمَخْلَافِ الْهَبَةِ فَانْهَ تَمْلِيكَ فَسَاوَتْ الْإِبْرَاءُ
 فِي أَنَّ كُلًّا مَنِهَا تَمْلِيكَ بِمَخْلَافِ النَّذْرِ وَالَّذِي يَتَجَهَّ الْأَوَّلُ وَلَا أَثَرَ لِهَذَا الْفَرْقِ لِمَا عَلِمَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ
 الْإِتِّزَامَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ النَّذْرُ مُحْصَلُ الْمَقْصُودِ مِنَ التَّمْلِيكِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ كُلُّ مِنَ الْإِبْرَاءِ وَالْهَبَةِ وَقَاعِدَةُ
 أَنَّ الْأُمُورَ بِمَقَاصِدِهَا وَإِنَّ الْمَعْنَى قَدْ يَرْجَحُ عَلَى اللَّفْظِ إِذَا قَوِيَ مَا خَذَهُ يَرْجَحَانِ مَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ نَذَرَ الدِّينِ
 لِلدِّينِ وَإِنَّ سَمَى التَّزَامًا إِلَّا أَنَّ مَعْنَى التَّمْلِيكِ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ مَوْجُودَانِ بِتَمَامِهِمَا فِيهِ فَكَانَ الْأَوْجَهُ
 الْحَاقِقُ النَّذْرُ بِالْهَبَةِ كَمَا مَرَّ وَحَيْثُ قُلْنَا بِالطَّلَاقِ فِيمَا ذَكَرَ فَهُوَ بَائِنٌ فَيَشْتَرِطُ أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ
 أَنْ يَتَخَلَّلَ كَلَامُ كَثِيرٍ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ يَعْلَمُ كُلُّ مَنِهَا قَدْرَ الصَّدَاقِ وَإِنْ تَكُونُ الزَّوْجَةُ مَطْلُوقَةً تَتَصَرَّفُ
 شَرْعًا وَإِنْ لَا يَكُونُ الصَّدَاقُ زَكْوِيًّا وَلَا اشْتَرِطُ أَنْ لَا يَمْنَعُ عَلَيْهِ حَوْلٌ وَقَدْ نَبَذَتْ هَذِهِ الشَّرُوطُ مَا فِيهَا مَعَ
 مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي اخْتِصَارِ الْمَحْرُورِ مِنَ الْآرَاءِ فِي حَكْمِ الطَّلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُنِي ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ
 مَا يَصْرَحُ بِمَا ذَكَرْتَهُ فِي النَّذْرِ وَعِبَارَتِي فِيهِ قَالَ إِنْ نَذَرْتُ لِي بِكَذَا أَوْ بِكُلِّ مَنِهَا مَا تَسْتَحْقِيقُهُ فَانْتَ طَالِقٌ
 فَذَكَرْتُ لَهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ كَالْتَّعْلِيقِ بِالْإِبْرَاءِ بِجَمَاعٍ تَضَمَّنُ كُلَّ الْمَعَاوِضَةِ التَّقْدِيرِيَّةِ وَحِينَئِذٍ
 فَيَشْتَرِطُ فِي الْبَيِّنَةِ صِحَّةَ النَّذْرِ وَعِلْمُهَا بِمَا نَذَرَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا اشْتَرِطُ فِي مَسْئَلَةِ الْإِبْرَاءِ لِمَا فِيهَا مِنْ

كان المحكم صالحا للقضاء فاما هذا الذي اختاره النووي فشرطه السفر وفقد القاضي اه وقال شيخنا في شرح الروض بشرط تاهل المحكم للقضاء والا فلا يجوز مع وجود القاضي (سئل) عما لو اشيع حسد وبغض بين قضاة اقليم هل ينفذ لاحد من علي الآخر حكم أو شهادة أم لا (فاجاب) بانه متى كانت الاشاعة موافقة لما في نفس الامر لم ينفذ حكم احدهما ولا شهادته على الآخر (سئل) عن يدعي ان شيخه اذن له في الافتاء هل يقبل قوله في ذلك وينظر فيما يكتبه على السؤال وهل له ان ينظر في فتاوى شيخه وينقل منها او غير شيخه وينسبه الى نفسه أم لا بد من ثبوت اهليته (فاجاب) بان قوله مقبول على ان من فيه اهلية الافتاء لا يتوقف افتاؤه على الاذن له فيه وله ان يفتي بما يعتمد من فتاوى شيخه او غيرها (سئل) عن قولهم ويرفع مسلم على ذمي هل يخص ذلك الرفع بالمجلس فقط ويقطع بتساويهما فيما عداه كما هو ظاهر من كلام من حكاه في المجلس خاصة وهو الجمهور

شائبة المعاوضة وقد علمت ان هذه فيها تلك الشائبة ومن ثم قال ابن شبة لا بد هنا من علمه قطعاً لانه يؤل الى المعاوضة وغلط من اجري القول بعدم اشتراط علم المدين هنا واما الجواب عن الثاني فهو انه يقع فيها الطلاق وعبارة في المختصر المذكور اذا قالت بذلت صدقي على طلاقى او بطلاقى فطلق به وقبلت بانته لانه انما طلق بعوض ثم ان علما قدر المهر ووجدت شروطه السابقة وأرادت ببذله الابراء منه برى منه والا لم يبرأ ولزمها له مهر المثل هذا هو الذي يظهر من كلامهم والذي في فتاوى الاصبغى اذا قالت بذلت صدقي على طلاقى فطلق وقع لانه لا يملكه الا الزوج فلا فرق بين ان تقول بذلت لك أو بذلت وفي كلامه ما يدل على ان بذلت كاجزت ثم رأيتني أفقت فيما لو قالت بذلت صدقي على صحة طلاقى فقال أنت طالق على صحة البراءة فهل تطلق بائنا أو رجعيا أو لا تطلق فقلت أفق الشيخ تقي الدين وتليذه الرداد والطيب الناشري بانها لا تطلق وقال آخرون لا تطلق بائنا وقال ابن عجيل واسماعيل الحضرمي نفع الله سبحانه وتعالى بهما ان أراد استئناف البراءة لم تطلق والا طلقت وهو الاوجه واذا قلنا تطلق فهل تطلق بائنا أو رجعيا فيها التفصيل السابق وأما الجواب عن الثالثة فهو ان الذي يتجه فيمن قال لزوجه أنت ولى نفسك أو ولىة النساء بنفسك انه كتابة في الطلاق أما في الاولى فواضح وأما في الثانية فكذلك لانها بمعنى الاولى لانها اذا وليت النساء بسبب استقلالها بنفسها كانت ولىة نفسها وقد صرحوا بان من الكنايات انت وشأنك ولا شك ان كلام من ذينك أبلغ في الاشعار بالاستقلال من هذا فاذا نوى الطلاق فان نوى مع ذلك تعليقه على ابرائها من الصداق وجعله في مقابلته قبل منه لاحتماله وتوقف على جوابها فان اجابته وقد كانت أولا أبرأته براءة صحيحة وقع بائنا بمهر المثل وان لم يتجه لم يقع وان اجابته ولم تكن أولا أبرأته براءة صحيحة فان أبرأته براءة صحيحة وقع والا فلا وان أراد الطلاق ولم يرد التعليق المذكور فان كانت أبرأته أولا براءة صحيحة وقع عليه الطلاق رجعيا كما بينه الولي أبو زرعة في فتاويه في نظير ذلك وأطال فيه ومن جملة قوله وهو لو صرح هنا بالتعليق على الابراء المتقدم فقال علقك على الابراء الصادر منك لم يكن تعليقا بل تنجيذا معللا بالابراء المتقدم اذ كيف يصح التعليق على الماضي وفارق هذا ما لو خالعا بمهرها بعد ان أبرأته منه فانه يقع بائنا جزما عند الجهل وعلى خلاف مع العلم بانه ثم خالغ على نفس المهر فقد طلق بعوض وان لم يكن ثبوته لبراءة ذمته فهو كخلع فاسد وهو مقتضى البيونة وان علما الفساد وهنا لم يجعل المهر عوضا وانما جعل البراءة المتقدمة سببا للطلاق وذلك لا يجعله طلاقا بعوض بل هو تبرع حمله عليه تقدم ابرائها اه وان لم تكن أبرأته أولا براءة صحيحة لم يقع عليه شيء نعم ان قصد تنجيز الطلاق في مقابلة ما صدر منها وقع رجعيا وان فسد الابراء لانه مجرد لم يعلق فيلغو قوله على تمام البراءة بخلاف ما اذا لم يقصد تعليقا ولا تنجيذا فان الظاهر حمله على التعليق فلا يقع شيء عند عدم صحة الابراء ولا سبيل للوقوع هنا بائنا بعد صدور ابرائها صحيحا اذ لا عوض حينئذ تحقيقى ولا تقديرى يقتضى البيونة والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن شخص قال لزوجه أنت طالق على تمام البراءة وقد كانت أبرأته قبيل التعليق ما الحكم (فاجاب) بقوله افق الاصبغى وغيره بان قوله انت طالق على تمام البراءة مثل قوله ان أبرأتى فانت طالق واذا كان مثله فيأتي فيه حكمه وهو انه لو قال ذلك لمن أبرأته فان لم تلتفظ بالبراءة فلا وقوع وان تلتفظ بها ففيه وجهان منشؤهما ان المعتبر في التعليق على البراءة براءة صحيحة أم مجرد التلظظ فعلى الاول لا وقوع وهو الاصح وعلى الضعيف يقع ومحل الخلاف كما هو ظاهر حيث لم يقصد التعليق على مجرد التلظظ بالبراءة والواقع جزما ووقع لبعضهم انه افق في هذه المسئلة بالوقوع بائنا بمهر المثل وليس كما زعم (وسئل) عما لو قالت امة لزوجه سيدى اذن لى ان اختلع منك

أم يجرى ذلك في سائر وجوه الاكرام كما قاله الراعي قال ابن الرفعة وبه صرح الفوراني وهل من الاكرام ان يكون المسلم جالساً والذمي واقفاً وهل الخلاف في ذلك للجواز كما نقل عن سلم وعبارته فلا بأس ان يرفع المسلم أم في الوجوب كما صرح به صاحب التبيين (فاجاب) ان للحاكم أن يرفع المسلم على خصمه الذمي في المجلس ويجرى ذلك في باقي وجوه الاكرام كان يكون المسلم في حال قيامها بين يديه أقرب اليه من الذمي (سئل) عما لو بلغ المستتب خبر العزل ولم يبلغ نائبه وقلم يعزل المستتب وعدم عزل نائبه حتى يبلغه الخبر فلوا انعكس الحال بان بلغ النائب ولم يبلغ المستتب فهل يكون ذلك على حد سواء أم لا (فاجاب) بانه يعزل من بلغه خبر العزل دون من لم يبلغه (سئل) عن قولهم في ولاية القاضي لا يشترط القول لفظاً فهل يكفي الشروع بالنظر كما جوزه بعضهم وجعله كالنطق أم لا يكفي كما اباه اخرون (فاجاب) بانه لا يكفي الشروع بالنظر (سئل) عن قولهم في شروط القاضي

منك بصدافي فخالها فانكر السيد ذلك فهل تبين ويكون الصداق في ذمتها أو نطاق رجعيها أولاً تطلق كما انها غرته (فاجاب) بقوله حيث خالها على البراءة من صداقها فلم يبرأ منه لانكار سيدها الاذن منه لها في ذلك لم يقع الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قال لزوجته ان أعطيني النخلة الفلانية فانت طالق فقالت أعطيتها فهل يملكها وتطلق بائناً فان قائم لافاً طريق صحة ملكه لتطلق فلو نذرت بها له أو وهبتها منه فقبل فهل تطلق أولاً وحيث ملكها فبانت مستحقة ما حكمه (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم في بابي الخلع والقبض انها اذا خلت بينه وبين النخلة التخلية المعتبرة في قبض المبيع بنية ان ذلك من جهة التعليق ملكها ووقع الطلاق بائناً وذلك لانهم نزلوا التخلية في غير المنقول منزلة الاخذ باليد في المنقول وقالوا هانوا لعلق الطلاق باعطاء شيء فوضعت بين يديه بنية الدفع عن جهة التعليق وتمكن من قبضه ملكه ووقع الطلاق بائناً وان امتنع من قبضه لأن تمكينها اياه من القبض اعطاء منها اذ يصح ان يقال اعطاه فلم ياخذ وهو بامتناعه مفوت لحقه وانما ملك ذلك قهراً عليه وان لم يتلفظ بشيء ولم يقبضه لان التعليق يقتضي وقوع الطلاق بالاعطاء ولا يمكن ايقاعه مجاناً مع قصد العوض وقد ملكت زوجته بعضها فيملك الآخر العوض عنه هذا كلامهم وهو كما ترى مصرح بانه لافرق في جميع ما ذكر بين التعليق باعطاء منقول أو عقار أو شجر أو ان قولهم فوضعت بين يديه انما هو مجرد تصوير نظراً الى ان التعليق بالاعطاء انما يكون في المنقولات غالباً بدليل تعليلهم الذي تقرر هنا فانه جار في غير المنقول أيضاً وبدليل كلامهم في قبض المبيع من اقامتهم التخلية في غير المنقول منزلة الاخذ باليد في المنقول فان قلت الاعطاء عرفاً انما يستعمل في المنقول دون غيره قلت ممنوع بل يستعمل في كل منهما يقال اعطاه دراهم واعطاه داراً ونخلة وانكار ذلك مكابرة وذكر في الفتاوى وملخص تحرير الآراء انه لو قال ان ابرأتني من صداقك فانت طالق فقالت وهبت لك اونذرت به لك او تصدقت به عليك انه ان اراد التعليق بلفظ الابراء فلا وقوع أو خلاصه عن عهدة الصداق وقع بائناً بشروطه وكذا ان اطاق على كلام طويل فيه والذي يظهر ان الهبة هنا كذلك لانه اذا كان تمكينها اياه من قبضه كافياً وان لم يتلفظ بشيء كما مر فكذلك زيادة تلفظها بنحو وهبت لك مع تمكينه من قبضه بنية الدفع عن جهة التعليق لان تلك الزيادة لا تخرجه عن كونه معطى وكذلك زيادة تلفظها بقولها نذرت لك به مع التمكين من قبضه بنية الدفع عن جهة التعليق ويزداد ذلك ايضاحاً بمراجعة هذه المسئلة من الفتاوى والتلخيص المذكورين واذا اعطته النخلة المعلق عليها فخرجت مستحقة لزماً له مهر المثل ووقع الطلاق بائناً ايضاً (وسئل) عما لو كان لامرأة على زوجها مهر زائد على نصاب الزكاة وأبرأتها عن مهرها بعد سنين عديدة ولم تعرف القدر الباقي بعد الزكاة هل الابراء صحيح اولاً للجهل بالمقدار (فاجاب) بقوله اذا قال لها ان ابرأتني من مهرك فانت طالق فابراة من مهرها الزكوى لم يقع عليه طلاق وان علمت مقدار مهرها لعدم وجود الصفة المعلق عليها لانه انا علق بالبراءة من جميع المهر ولم يبرأ من جميعه لان مقدار الزكاة لا يصح الابراء منه وان لم يقل لها ذلك وانا تبرعت بابراة بان علمت مقداره وعلمت السنين الماضية بلا زكاة صح ابرؤها عما عدا قدر الزكاة وان لم يصح ابرؤها لجهلها بمقداره (وسئل) عن رجل حلف بالطلاق ان لا يقرأ قرآناً في هذا اليوم مثلاً فهل يحنث بقراءته شيئاً من القرآن للتبرك ام لا واذا قلتم لا يحنث فهل يشترط مع قصده التبرك نفي قصد القراءة بحيث يكون لو قصدهما اعني التبرك والقراءة يحنث اولاً (فاجاب) بقوله ان قصد به التبرك وحده لم يحنث كما جرى عليه ائمتنا تصريحاً وتلويحاً في مواضع منها تجوزهم القراءة للجنب حينئذ لانه مع القصد

المذكور صار غير قرآن لما يأتي ومنها قولهم لو أفهم المصلي ذبده غرضا آخر بالقرآن كقوله
 مستأذن عليه ادخلوها بسلام وقصد به التفهيم وحده بطلت صلاته بلا خلاف لما ذكر ومنها قولهم
 في بابي الطلاق والايان لو قال لها ان أجبت خطابي فانت طالق ثم خاطبها فقرأت آية تتضمن
 جوابه فان قصدت الجواب وحده لما ياتي طلقت والا فلا ولو قال والله لا اكلمك حنث بقراءة آية
 أفهمه بها ان لم يقصد القراءة أى بان قصد الافهام وحده أو أطلق كما ياتي لانه كلمه وان قصد التبرك
 والقراءة حنث كما يصرح به كلامهم في المحال الاربعة المذكورة لانهم حرموه على الجنب فجعلوه
 مع ذاك قرآنا ويوجه تغليبهم قصد القراءة بانه اعتضد بكون الاصل في القرآن انه انما يؤتى به بقصد
 القراءة الموضوع هو لها فغلب على قصد التبرك بعروضه ولانهم لم يطلوا الصلاة به فيما لو قصد به
 القراءة والتفهم لبقاء نظم القرآن على حاله ولا نظر لقصد التفهم المنضم الى قصد القراءة لما ذكرته
 وقالوا في مسئلة الحلف بالطلاق المذكورة والا فلا كما قدمته عنهم وهو صريح في انها لو قصدت الجواب
 والقراءة لم يحنث تغليا لقصد القراءة لما قدمته أيضا فلم يصدق عليها انها أجابته وقالوا في مسئلة
 الحلف على الكلام لو قصد التفهيم والقراءة لم يحنث ووجه ما صرح به القاضي أبو الطيب من
 ان من حلف لا يتكلم لا يحنث بقراءة القرآن الذي لا يبطل به الصلاة وان أطلق بان لم يقصد
 قراءة ولا تبركا لم يحنث كما يصرح به كلامهم في المواضع الاربعة المذكورة أيضا لانهم أحلوا القراءة
 للجنب حينئذ وعلوه بانه لا يكون قرآنا الا بالقصد أى عند عروض القرينة الصارفة له عن القرآنية الى
 غيرها كالجنبه هنا لا مطلقا لما ياتي واطلوا به الصلاة كما حكاه النووي في بعض كتبه عن الاصحاب
 وبه يرد على جمع نازعوا فيه وقد ذكرت شبههم مع ردها أبلغ رد وأوضحه في شرح العباب وعلوه
 أعني القائلين باطلاله بما مر انه لا يكون قرآنا الا بالقصد والقرينة هنا هي الاستئذان مثلا مقتضى
 صرف ادخلوها بسلام الى معنى ما يخاطب به الناس فاشبهه كلامهم المبين للقرآن كما هو ظاهر واليه
 يرشد خبر مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسييح والتكبير وقراءة
 القرآن ويوافق ذلك ما اقتضاه كلام المنهاج واعتمده جمع من انه يحنث من حلف لا يكلم زيدا
 وأتى بآية مفهومة فهم منها زيد مراده بلا قصد فعلم انهم أثبتوا له مع الاطلاق حكم كلام الآدمي
 فابطل الصلاة وجاز للجنب وحنث به الخالف على ترك الكلام واختلف أئمتنا في ان ذلك هل
 يجري في جميع أجزاء القرآن او يختص بما يوجد نظمه فيه وخارجه كالبسمة والحمدلة وسبحان
 الذي سخر لنا هذا الى آخره وادخلوها بسلام امنين ويأجي خذ الكتاب بقوة دون نحواية
 الكرسي وسورة الاخلاص فاكثروهم على الاول وجماعة من محققهم على الثاني ومال اليه النووي
 بعد ان قرر ان المذهب الاطلاق كما بينته من كلامه في شرح العباب مع الرد على ابن الزرعة في فرقه بين
 اطلاق الجنب واطلاق المصلي ووقع لجمع من اصحابنا انهم قالوا لا يضر قصد التنبيه وحده بالتسييح
 والتكبير والذكر لانه موضوع له لا يقبل الصرف عنه بخلاف القرآن فان لفظه مشترك بين
 القرآن وكلام الآدميين فاما حكمهم على جميع لفظ القرآن بانه مشترك فهو يوافق الاول السابق
 وأما اثباتهم ذلك للقرآن دون نحو التسييح فهو في غاية الغرابة والضعف وعجيب من بعض المتأخرين
 كيف نقله وأقره مع ان سبحان الله مع قصد التنبيه وحده بمعنى تنبه والله اكبر بقصد الاعلام
 بمعنى ركع الامام فاستوى القرآن وغيره في التفصيل المذكور فان قلت قد تقرر في خبر مسلم
 السابق ان القرآن مبين لكلام الناس فكيف جعلتموه مشتركا كما مر قلت لم نجعله مشتركا مطلقا
 وانما نظرنا الى ان القرآن لما سيق ممن ليس أهلا للقرآن وهو الجنب أو سيق للتفهم لغرض آخر
 جرى عرف التفهيم فيه بالقرآن وبغيره وان كان ذلك التفهيم بالقرآن مذموما شرعا وذلك من المصلي

يشترط السمع هل المراد
 الصمم الذي لا يمكن معه
 السمع اما صمم يمكن معه
 السمع ولو بتبليغ أحد
 يجوز كما قاله بعضهم أولا
 (فاجاب) بان المراد
 بالسمع السمع ولو بتبليغ
 غيره بخلاف الاصم الذي
 لا يسمع (سئل) عما لو
 خلا بلد عن مفت هل
 تحرم الإقامة فيه أم لا
 (فاجاب) بانه لا تحرم
 الإقامة المذكورة فيها
 (سئل) عن جماعة في
 مكان كراوية مثلا ومنهم
 شخص يلتقى بينهم الفتن
 هل يجب على الناظر أن
 يخرج الشخص المذكور
 من ذلك المكان أولا
 (فاجاب) بان الناظر لا
 يخرج الشخص المذكور
 لانه ليس بمالك لها (سئل)
 عن مسئلة ذات قولين
 أو وجهين أو طريقتين
 ولم يصح شيئا منها أحد
 من العلماء هل يجوز لغير
 المجتهد العمل بإيهما شاء
 أوهما جميعا اذ لم يجد
 لاتقا بالتصحيح أولا
 (فاجاب) بانه يرفع امره
 لمن له أهلية الرجوع فان لم
 يجده عمل باحدها للضرورة
 (سئل) عن مسئلة لم يجد
 فيها نقلا هل يجوز الاقدام
 عليها عملا بالاباحة
 الاصلية أم لا (فاجاب)
 بانه اذا تردد في حل شيء

وتحريمه ولم يترجح عنده
أحدهما جازله تعاطيه لان
الاصل عدم التحريم
(باب القضاء على الغائب)
(سئل) عما لو حكم على
غائب ثم تبين انه كان له
وكيل حال الحكم ببلد
الحاكم هل يصح ام لا
(فاجاب) بان حكمه على
الغائب نافذ وان تبين ان له
وكيلا في بلد الحاكم حال
الحكم (سئل) عن وكيل
اثبت الوكالة عن غائب هل
يخلف عين الاستظهار ام لا
وإذا ادعى على حاضر بوكالة
غائب هل يشترط ان يثبت
وكالته بحضور الخصم
المدعى عليه ام لا (فاجاب)
بانه لا يخلف الوكيل عين
الاستظهار بحال ولا بد في
اثبات الوكالة من خصم
يدعى في وجهه (سئل)
عما لو ادعى وكيل على غائب
بحال واقام بينة بذلك وموكله
بالبدل فهل يجوز للقاضي ان
يحكم للموكل قبل ان
يخلفه عين الاستظهار كما
تفهمه عبارة الروضة
واصلها والمنهاج وشرحه
للجلال المحلى والمنهج وشرحه
والبهجة ام لا كما تفهمه
عبارة الروض وشرحي
البهجة (فاجاب) بانه لا يجوز
للقاضي ان يحكم للموكل
الحاضر قبل ان يخلفه عين
الاستظهار وهذا مجزوم به
في كلام الاصحاب وكلام
الكتب المذكورة محمول
على وكيل الغائب وسكتوا

والخالف أشبه حينئذ كلام الناس باعتبار هذه القرينة العارضة وان كان هو في ذاته قرآنا
الآتري ان أصحابنا وغيرهم فضلو عليه الاذكار المطلوبة في حال مخصوصة مع انه لأفضل من القرآن
اجماعا وسبب ذلك انهم لم يفضلوها عليه من حيث الذات بل بواسطة ذلك الامر العارض الذي طلبه
الشارع لغرض آخر فال تفصيل عليه حينئذ ليس من حيث الذات بل من حيث ذلك العارض فكما
اتفقوا على التفضيل عليه من الحيثية المذكورة فلذلك قلنا ومن وافقنا من الائمة اذ التفضيل
المذكور ليس من خصوصيات مذهبنا ان القرآن قد يعرض له ما يخرج عن موضوعه كالقرينة
المقتضية عرفا صرفه اليها وخروجه عن معنى القرآنية إلى معنى ما يتخاطب به فاعطيناه حينئذ حكم
كلام الناس وأدرنا عليه تلك الاحكام السابق تقريرها فان قلت مر أنهم اتفقوا في حالة قصد التبرك
وحده أو التفهيم وحده واختلفوا في حالة الاطلاق فما سبب ذلك قلت سببه ان القصد أقوى في
الصرف من الاطلاق فانصرف به قطعا من غير احتياج لقرينة بخلافه عند الاطلاق فانه تعارض
فيه أمران هما رعاية ذاته أو القرينة الصارفة لها عن موضوعها فأكبرهم راعوها لقوتها وبعضهم
راعى الذات لاصلاتها فالخاصل ان قصد غير القرآنية كاف وحده في الصرف لا يحتاج الى قرينة تعضده
لما تقرر من قوته وانه إذا أطلق فان وجدت قرينة صرفته اليها وأخرجته عن القرآنية وان لم توجد
قرينة بقي على قرآنيته ولم يحتاج الى قصدها ومن ثم اتفق أئمتنا على أن الشرط في قراءة الفاتحة في
الصلاة عدم صرفها عن القراءة إلى غيرها لا قصد نفس القراءة الا ان عرضت قرينة كان عرض
عطاس فقرا الفاتحة عتب عطاسه فقرينة نذب قراءتها عقب العطاس أو جبت عدم الاعتداد بها
عن قراءة الصلاة الا ان قصدها وأما حيث لا قرينة فلا يشترط قصدها كما مر وما يؤيد
ما مر في قصد التبرك ونحوه قولهم ما كتب من القرآن لقصد التبرك لا تثبت له أحكام القرآن من
حرمة مسه على المحدث وتجوزهم الرسم بسم الله في أفخاذ الحيوان مع تمرغها به في النجاسة لان
القصد من كتابته التبرك به وحينئذ فينسلخ عن موضوعه الى غيره فلم يبال بتنجسه هذا ملخص ما يتعلق
بهذه المسئلة وان كان لبسط الكلام عليها مجال واسع والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) بما
صورته أهل مليار يطلقون بلفظ الطلاق مع انهم لا يعرفون معناه الاصل بل يعرفون انه للفراق
بينه وبين زوجته فهل يقع طلاقهم به واشتهر عندهم ألفاظ في الطلاق وليست ترجمة طلاق بل هي
أشهر عند عوامهم من لفظ الطلاق لشيوعها وكونها بلغتهم فهل هي من ألفاظ الطلاق الصريحة
أو الكناية أولا (فاجاب) بقوله نعم يقع طلاقهم اذا معنى مقصودا من الطلاق الا وقوع الفراق
به المستلزم لحل عصمة النكاح فمعرفتهم لذلك كافية في كونه صريحا فيقع به من غير نية وما اشتهر
عندهم من الالفاظ المستعملة في الطلاق فان كان لفظ طلاق أو فراق أو ما اشتق منهما فهو باق
على صراحته أو لفظ كناية مما ذكره الائمة فهو باق على كونه كناية وان اشتهر على الاصح اذا ما أخذ
الصراحة ليس هو الاشتهار خلافا لجمع من أئمتنا بل ماخذها تكرار اللفظ في الكتاب أو السنة أو
ما ذكروا فيه انه غير كناية فليس بكناية وان اشتهر ونوى به الطلاق أو مما لم يذكروا فيه انه
صريح ولا كناية فهو كناية عملا باشتهاره فان للاشتهار تأثير في الكناية دون الصريح والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عما إذا قال الزوج لاجنبي خالعت امرأتى بالف أو ثوبك مثلا فتسال
الاجنبي قبلت الخلع ولم يقل بالف عليك هل يصح الخلع (فاجاب) أما في ثوبك فيكفى قبلت ولا
يحتاج لشيء. وأما في الالف فلا بد أن يقول عليك أو نيويه (وسئل) عن خالع زوجته المصلحة
لديها لا لدينها ما الحكم (فاجاب) بقوله إذا كانت محجورا عليها بسفه بان بلغت غير مصلحة لديها
أولديها واستمرت على ذلك فان علق الزوج طلاقها على التزام مال أو براءة منه ام يقع عليه شيء

وحينئذ لا تخالف (سئل)
 عن مات وله ورثة فادعى
 شخص ديناً عليه فهل تسمع
 دعواه على بعض الورثة
 ويحكم من غير حضور
 الباقيين أو لا بد من حضورهم
 حتى لو كان فيهم صغير
 لاولى له نصب القاضى
 عنه شخصاً (فاجاب) بانه
 تسمع الدعوى على بعض
 الورثة ويحكم من غير
 حضوره باقيهم لكن لا
 يتعدى الحكم الى غير
 الحاضر (سئل) عن قول
 شرح المنهج نعم ان كان
 الغائب في غير عمل الحاكم
 فله ان يحكم ويكتب قاله
 الماوردى وغيره يؤخذ
 منه ان القاضى يحكم على
 الغائب في غير عمل ولايته
 اذا كان دون مسافة العدوى
 ام لا وهل هو المعتمد
 (فاجاب) بان صورتها
 اذا لم يكن الغائب فوق
 مسافة العدوى وهو المعتمد
 وان لم يذكره الشيخان
 للحاجة الى الحكم عليه
 كالأغائب فوق مسافة العدوى
 (سئل) عن شخص له دين
 على ميت له موجود تحت
 يد أجنبي هل تسمع دعواه
 به مع حضور الوارث
 وغيبته ام لا واذا قاتم
 بعدم سماعها فامعنى قول
 السبكي للوارث والوصى
 والدائن المطالبة بحقوق
 الميت (فاجاب) بانه
 لا تسمع دعواه مع
 حضور الوارث فان غاب
 أو كان قاصراً أو الاجنبى

لفساد التزامها وبرامتها وان لم يعلقه على ذلك وقع رجعيًا (وسئل) عن شخص طلق زوجته
 طلاقاً ثم راجعها ثم التزم منها بالطلاق الثلاث ان تزوج عليها وبعد مدة من الالتزام قالت له
 بحضرة شاهدين على ما تشهدوا انى بذلك صدقنى على طلاقى ثم قال على ما تشهدوا انها طالقتى ثم
 تزوج بعد هذا الطلاق فهل الطلقة الثانية رجعية او فى مقابلة البذل فان قلت انها رجعية هل تقع
 الثلاث التى التزم بها (فاجاب) بقوله تقع الثلاث والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن
 حلف بالطلاق انه يدفع الى غريمه الى أحد عشر يوماً في الشهر دينه ولفظه ان جاء اليوم الحادى
 عشر وما اوفيك فامرأتى طالق فساغر رب الدين قبل الحادى عشر (فاجاب) بقوله نقل الاذرى
 فى توسطه عن الشيخ أبى الفارقى وابن البرزى وكلاهما من أئمة المذهب انه أفق فى هذه الصورة
 بانه ان اراد بذكر الحادى عشر انتهاء الغاية وتمكن من الايفاء ولم يوف حث اوان الايفاء
 يكون فى الحادى عشر فساغر رب الدين قبل الحادى عشر ولم يتمكن من الايفاء فيه ففى حثه
 خلاف مشهور وان كان قد اطلق اليمين فالاولى ان يراجعها اه والاظهر من الخلاف الذى ذكره
 عدم الحث ومقتضى قوله الاولى ان يراجعها انه لا وقوع فى حال الاطلاق وهو محتمل للشك وان
 كان المتبادر من تلك اليمين انهم انما يريدون انتهاء الغاية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
 رجل حلف بالطلاق انه يسافر فى شهره هذا أو يومه الى المحل الفلانى فاذا فات الوقت ولم يسافر الى
 المحل المذكور هل تطلق زوجته عليه من آخر يومه أو شهره فاذا بقى من الوقت المحلوف به ساعة مثلاً
 وخرج من المحل الذى وقع فيه الحلف الى خارج العمران ولو ثلاث خطوات بنية السفر الى المحلوف
 عليه ورجع اليه هل يكفى ويسلم من الحث أم لا بد من السفر الى المحل المذكور أو الى مسافة معلومة
 كمسافة القصر أو دونها (فاجاب) بقوله اذا فوت السفر فى الزمن المحلوف عليه باختياره حث
 بمضى زمن امكان السفر من اول ذلك الزمن اخذاً من كلام البغوى والامام ولا بد من السفر الى
 المحل المذكور قبل مضى اليوم او الشهر المذكور فى السؤال والاحتث اذا لم يكن له عذر
 (وسئل) عن قال الى أبرأتى زوجتى من كذا فهى طالق فابراة هل يقع (فاجاب) بقوله ان
 كان من قوم اضطردت لغتهم باستعمال الى كان فالذى يتجه انه يقع باثنا بشرطه اخذاً بما قالوه
 عن البغداديين فى أنت طالق لادخلت الدار انه ان كانت لغته أن لا كان كان تعليقاً بالدخول
 فلا يقع قبله (وسئل) عن كلام الشيخ ولى الدين أبى زرعة فى مسألة قول الزوج أبرأتى وأنا
 أطلقك تفضلوا ببيانها وما الذى تقولونه فى قوله أبرأتى من مهرى وانت طالق وفيما لو قالت زوجته
 طرح الله لك على تمام برأتى وقصدت بالتمام ثلاثاً فوقع واحدة فقط ولكم فى بعض الفتاوى
 كالفقيه أبى مخرمة فى فتاويه كلام فى المسئلة بينوا حاصله مع زيادة ايضاح وهل المسئلة تشبه قولهم
 والعبارة للارشاد أو ثلاثاً بالف فطلق واحدة فتلاثة وكلامهم وكلام أبى مخرمة لا يوافق ذلك
 (فاجاب) بقوله حاصل ماحررتنى فى كتابى ايضاح المقرر من أحكام المحرم فى نحو أبرأتى وأنا أطلقك
 فابراة فطلقها بان قال أنت طالق أو ان صحت برأتى فانت طالق أو طلاقك بصحة قراءة ان رجعى
 فى الاولى سواء صحت برأتى أم لا وكذا فى الاخبارتين لكن ان صحت برأتى ومحل كونه رجعيًا فى
 الاولى مالم يرد جعل الطلاق فى مقابلة البراءة أى كونها سبباً له فان اراد ذلك لم تطلق الا ان صحت
 البراءة وحينئذ يقع رجعيًا بخلافه فيما عدا الاخير لان الصادر منه الوعد بالطلاق اذا أبرأتى والحاصل
 منها تنجيز البراءة من غير ان يقابلها بعوض فصحت وتخبر بين الطلاق وعدمه فاذا طلق بعد تنجيزها
 الابراء وعدم اتيانها بما يشعر بالعوضيه بوجه كان طلاقه لافى مقابلة شىء البتة ولا نظر لقوله ان
 صحت برأتى تكونى طالقاً أو نحوه لانه مجرد تعليق على صفة فاشبه ان صح بيعك فانت طالق

مقر به . فللحاكم ان يوفيه
 منه ويحمل كلام السبكي
 على هذه الحالة (سئل) عن
 قولهم انه لو ادعى انه وكيل
 غائب على غائب فلا تحليف
 او ادعى على حاضر فقال
 ابراني موكلك امر بتسليم
 المال ولا ينظر حضور
 الموكل هل المراد بغيبة
 الموكل فيهما الغيبة الشرعية
 او مطلق الغيبة (فاجاب)
 بان المراد بالغيبة فيها
 الغيبة التي يسوغ الحكم
 بها على الغائب بان تكون
 فوق مسافة العدوى او في
 غير ولاية ذلك الحاكم اذ
 يجوز له ان يسمع الدعوى
 والبيئة ويحكم عليه في هذه
 الحالة ايضا كما قاله الماوردي
 وغيره ومعناه واضح (سئل)
 عن علق طلاق زوجته
 على غيبته عنها مدة معينة
 بلا نفقة وثبت ذلك عند
 الحاكم هل يتوقف حكمه
 بوقوع الطلاق عليه وهو
 غائب الى حلفها يمين
 الاستظهار بان نفقتها باقية
 في ذمته ما برىء من شيء منها
 بطريق من الطرق ام لا
 (فاجاب) بانه يتوقف حكمه
 عليه لانه من معتبراته
 (سئل) عن رجل له دين
 ثابت محكوم به على غائب
 وللغائب دين على حاضر
 مقر به او ثابت عليه بطريق
 شرعي فهل له الدعوى
 عليه ليوفيه الحاكم من
 دين الغائب او الدعوى على
 المنصوب عن الغائب

وبحث فيه الرافعي بما أجبت عنه في الكتاب المذكور فوقع رجعيًا لا بائنًا نعم ان فهمت من
 كلامه الوعد بايقاع الطلاق في مقابلة الابرأ فقصدت جعل الابرأ في مقابلته احتمل أخذًا من
 كلام ابن الصلاح وقوعه بائنًا ان صح الابرأ والا فبمهر المثل سواء وافقها الزوج على ارادة ذلك
 أم لا واحتمل وهو الاوجه عدم النظر لقصدتها هنا وفارق قولها طلقني وأنت برىء من صداقي
 الذي قاس عليه الرافعي رحمة الله تعالى عليه بحثه السابق بان وأنت برىء من صداقي شرط يقتضي
 التزام عوض في مقابلة الطلاق فلذلك وقع بائنًا بالبراءة ان صحت والا فبمهر المثل وأما لفظها هنا
 فليس فيه ما يدل على شرطية ولا التزام عوض بخلافه عن المعاوضة لفظًا وتقديرًا وعند خلو لفظ
 الزوجة عنها كذلك لا يمكن البينة ومجرد قصدتها العوضية مع عدم دلالة لفظها عليها لا يؤثر وانما
 أثرت نية الزوج فيما مرّ أن لان طلاقه بعد الابرأ محتمل لثريبه عليه ترتيب الجزاء على شرطه
 فاذا أراد ذلك أثر الوقوع بائنًا كما مر وفي هذه الصورة ونظائرها يصح الابرأ اذا وجدت شروطه
 وان لم يقع طلاق ولو كانت انما أبرأت طمعا في حصوله كما ينته في الكتاب المذكور ويؤيد
 ما ذكرته أول الجواب افتاء بعض مشايخنا فمن قالت له زوجته طلقني فقال لها أبرئيني وأنا أطلقك
 فابراؤه جاهلة بقدر المبرأ منه فقال لها أنت طالق ثلاثا ظاننا صحة البراءة بانه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا
 ينفعه ظنه المذكور وان كان الظن المذكور نافعا في غير هذه المسئلة اه وأما المسئلة الثانية أعنى قوله ابرئيني
 من مهرك وانت طالق فالذي حرره في الكتاب السابق ذكره في نظيرتها وهي قوله انت طالق ثلاثا
 وتام طلاقك براءتي ان هذا بمنزلة الشرط فيترقّف الطلاق على البراءة كما نقله الاصبحي عن بعض
 مشايخه سواء نوى ذلك ام اطلق خلافا لاطلاق الاصبحي مرة كصاحب البيان انه يقع حالا لقوله
 آخرًا ان لم ينوبه الشرط. وقع حالا وان نوى به تعليق الطلاق بالبراءة وصادفته الزوجة تعلق بها ولم
 يقع الابدؤها على الاصح اه ووجه ما ذكرته ان هذا اللفظ لا يتبادر منه غير التعليق فلم يحتاج
 لنية التعليق بل يتعلق بالبراءة الصحيحة ولو في حال الاطلاق بخلاف ما اذا نوى تنجيز الطلاق فانه يقع
 حالا واذا تقرر هذا في صورة صاحب البيان والاصبحي فليجرب نظيره في صورة السؤال اذ لا فارق
 بينهما في ان المتبادر من كل منهما تعليق الطلاق بالبراءة فلا يقع الا بوجودها صحيحة مالم ينو التنجيز
 وعدم تعلقه بها واما المسئلة الثالثة وهي قول الزوجة طرح الله تعالى لك على تمام براءتي وقصدت
 بالتام الطلاق ثلاثا فوقع واحدة فقط فجوابها ان الظاهر انه لا يقع شيء لان الطرح بمعنى الابرأ
 واستعمال تمام براءتها في لينوتها الكبرى منه صحيح وحينئذ فهي معلقة للابرأ مطلقا او بما نوته
 وحدها او معه من المهر او غيره على ايقاع الطلاق الثلاث فاذا طلق واحدة لم يأت بمشرطته وهو
 الثلاث فلم يبرأ من شيء من المهر على انه لو اتى بالثلاث لم يبرأ من المهر ايضا لان الابرأ لا يصح تعليقه
 والواحدة التي اوقعها تكون رجعية مالم ينو جعلها في مقابلة البراءة من مهرها فلا يقع شيء وبهذا
 التوجيه الذي ذكرته اتضح الفرق بين هذه وصورة الارشاد التي في السؤال وايضا ان الذي
 في صورة الارشاد ان الالف عوض للثلاث وقضية العوضية توزيع كل على الآخر فيخص كل طلاقة
 ثلث فاذا طلق واحدة وقع بها يخصها بحسب التوزيع وهو الثلث والذي في صورتنا تعليق الابرأ
 من المهر او غيرها بما نواه على الثلاث فاذا طلق واحدة لم يأت بالمعلق عليه فالحاصل ان الوقوع
 في التعليق يتأثر بما لا يتأثر به الوقوع في المعاوضة الا ترى انه لو قال لنحو سفيهة ان ابرأتني من
 مهرك اودينك فانت طالق فقالت ابرأتك لم يقع شيء اصلا لان الصفة المعلق عليها وهي الابرأ
 المتصرف شرعا وعرفا الى الابرأ الصحيح دون الفاسد لم توجد ولو قال لنحو السفيهة خالعتك على انف
 فان قبلت وقع رجعيًا ولأمال وان لم تقبل لم يقع شيء وفرقا بانه لا تعليق هنا وانما الصيغة تقتضي

ويثبت الدين عليه ويأمر
القاضي المدين الثاني بدفع
ما في ذمته المقابل للدين
الاول (فاجاب) بان لرب
الدين كل بما ذكر في السؤال
ليوفيه الحاكم بما ثبت
للغائب على الحاضر فيوفيه
منه وقد شمل هذا فوهم
واذا ثبت دين على غائب
وله مال وفاء الحاكم منه
اصدق المال بالعين والدين
وانما تمتنع الدعوى على
غريم الغريم عند ثبوت
مال الغريم (سئل) عن
يمين الاستظهار تجب مطلقا
في الاموال وغيرها
كالطلاق والعق أم يختص
وجوبها بالمال كما هو ظاهر
عباراتهم ونقله الاذرعى
وغیره عن ابن الصلاح
(فاجاب) بانه يختص
وجوبها بالمال وهو ظاهر
(سئل) هل المعتمد ان
القاضي يبيع عن الغائب
عقار ليس في محل ولايته كما
في شرح الروض وغيره
أم لا كما في فتاوى شيخ
الاسلام زكريا (فاجاب)
بانه لا يصح ان يبيع القاضي
عن الغائب عقارا ليس
في محل ولايته اذ هو فيه
كالمعزول وما عزی في
السؤال لشرح الروض لم
أره فيه (سئل) عن غائب له
قمح في حاصله وغلال السمر
وعدم القمح في ذلك البلد
فهل يجوز للحاكم بيعه
بشئ مثله وهل يجبره على
بيعه ان حضروا تمتع منه
(فاجاب) بانه ان اضطر

القبول فاشترط لوقوع الطلاق على المعتمد القبول دون حصول الالف واذا لم يحصل فلا بينونة
لاها لا تكون الابعوض والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
(باب الطلاق)

(وسئل) ما قولكم رضى الله تعالى عنكم ونفع بعلمكم في جوابكم السابق على المسئلة لا بد في
الشهادة بالاكراه من التفصيل الى آخر جوابكم فما حد الاكراه فانا رأينا للائمة كلاما نفهمه الراجح
منه فاكتبوا لنا ما هو الرجح عندكم من الاكراه (فاجاب) بان حد الاكراه ان يهدد قادر عليه
بعقاب عاجل لاجله يؤثر العاقل الاقدام على ما اكراه عليه بشرط ان يغلب على ظنه انه يحقق
ماهدده ان امتنع من ذلك وان يعجز عن الدفع بنحو هرب أو مقارمة أو استغاثة ولا يشترط تنجز
العاجل بل يكفي التوعد لفظا وخرج به الآجل نحو لاضرربك غدا فلا يحصل به الاكراه ويختلف
باختلاف المكروه والمكروه عليه فقد يكون الشيء اكراهيا في شخص أو فعل دون آخر وبما يتحقق
به الاكراه على الطلاق ونحوه دون القتل ونحوه التخويف بنحو حبس طويل أو صفع عند
الناس أو تسويد وجه أو طواف في سوق لذى مروءة أو اتلاف ولد أو والد أو مال يضيق على
المكروه وهذا ما صرحه في الروضة لكن قال في بعض تفصيله نظره هو كما قال ومن ثم صوب الزركشى
ما حكى عن النص وصححه في المنهاج كاصله وقال في الشرحين انه الارجح عند الائمة انه يحصل بمجرد
من قتل أو قطع أو أخذ مال أو اتلافه أو ضرب أو حبس أو استخفاف وتختلف الثلاثة الاخيرة
باختلاف طبقات الناس واحوالهم ولا يختلف به ما قبلها نعم الاوجه ما اختاره الروياتي وجزم به
جمع متأخرون انه يختلف به أخذ المال أيضا ولا يحصل الاكراه بنحو طلق زوجتك مثلا والاقنلت
نفسى أو قتلتك قصاصا ولو قال له اللصوص لا تخليك حتى تحلف بالطلاق انك لا تخبرنا فحلف لهم
بذلك ثم أخبرهم لم يحنث لانهم أكرهوه على الحلف بخلاف من أكرهه ظالم على الدلالة على زيد
أو ماله وقد انكر معرفة محله فلم يحنث حتى يحلف بالطلاق فحلف به كاذبا انه لا يعلم فانه يقع عليه
الطلاق لانه في الحقيقة لم يكره على الطلاق بل خير بينه وبين الدلالة واعلم ان من طلق أو باع أو
تصرف ثم ادعى انه كان مكرها فان اثبت انه كان ثم قرينة كحبس أو ترسم أو كونه في دار ظالم صدق
بيمينه وبطلت تصرفاته الواقعة مع قيام تلك القرينة عملا بها وان لم يثبت أن هناك قرينة لم يصدق
نعم له طالب يمين من انكر كونه مكرها بانه لا يعلم ذلك فان حلف كذلك فذاك والاحلف هو وبطل
تصرفه أيضا والمسئلة المشار اليها في السؤال ستاق أوائل دعاوى والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن شخص قال لزوجته ان خرجت من الدار بغير اذن فانت طالق ثلاثا ثم انه غاب عنها
مدة وأشهد شاهدين بانه أذن لها في الخروج والحال أنها خرجت قبل بلوغ الاذن لها فهل يقع
الطلاق لصدق خروجها بغير اذنه أولا لخروجها بعد الاذن منه وان لم يباغها (فاجاب) بقوله إن أذن
لها ثم خرجت لم يقع عليه طلاق وان لم تعلم بوقوع الاذن منه على الاصح لان المعاق عليه الخروج
من غير اذن ولم يوجد واما علمها بالاذن فليس معلقا عليه لالفاظ ولا عرفا فلم يشترط وجوده نعم ان
اراد التعليق عليه وقع الطلاق الثلاث والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عمالو قالت امرأة لزوجها
طرح الله لك على تمام طلاقى ناوية البراء فقال أنت طالق هل تطلق ثلاثا أم واحدة أم تستفسر
عن مرادها بقولها تمام فان أرادت بقولها تمام ثلاثا أو دونه نزل كلامها عليه وان اطلقت او قالت
لم ارد إلا اصل الطلق لا عددا نزل على ما نواه أو صرح به وهل يستفسر الزوج أو ينزل على جوابها
(فاجاب) بانه متى أراد بقوله أنت طالق الابتداء لم يقع عليه الاطلاق واحدة وان جعله في مقابلة
ابرائها فان صح ابرائها بان وجدت فيه شروط البراءة الصحيحة ووقع ما نواه من واحدة أو أكثر فان لم

أهل ذلك البلد الى القمح

المذكور وكان فاضلا عن

قوت عيال مالكة في سنتهم

جازلحاً كم يبعه بثمان مثله

واجبار مالكة عليه ان

حضر وامتنع منه (سئل)

هل يجب يمين الاستظهار

على المدعى على المتواري

أو المتعذر كالفأب أولا

(فاجاب) بانه يجب يمين

الاستظهار عليه كالمدعى

على الغائب فقد قال

الاذرعى والزركشى

انه الاصح كما اقتضاه

سياق العزيز واطلاق

الجمهور وصرح به جمع

ونقل البقيني الوجين عن

الروضة وأصلها ثم قال

والاصح عندنا تحليف

المدعى على المتمرد لانه

احتياط للقضاء فلا يمنع

منه التمرد وقال الغزى

الاحتياط التحايف في حق

الغريم الهارب من مجلس

القاضي والمتعذر في البلد

والمتواري كالفأب وان

كان الفرق واضحا اه

وان جزم ابن المقرئ بخلافه

في ارشاده وصححه في تمشيته

لقدرته على الحضور وقال

الاذرعى والزركشى انه

المختار وفاقا للماوردي وغيره

لوضوح الفرق (سئل)

عما نقل في باب القضاء على

الغائب من أنه لا تسمع

الدعوى والبينة على الغائب

باسقاط حق له كما لو قال

كان له على الف قضيته

اياها أو ابرأني منها

ينو شيأ وقعت واحدة فقط ولا أثر لنيته الثلاث حتى تطلق منه حينئذ ثلاثا وان لم ينوها وانما
تؤثر نيتها لمن بالنسبة لعدم البراءة إذا لم يوجد من لانها انما أبرأت بشرط وهو الثلاث فحيث لم
يوجد ذلك الشرط لم يصح الابراء والحاصل انها اذا نوت الثلاث فان نواها هو أيضا يرى ووقعت
وان لم ينوها بان أطلق أو أراد واحدة فان نوى بقوله أنت طالق انه في مقابلة ابرائها لم يقع عليه شيء
لان ابرائها غير صحيح حينئذ لانه لم يوجد شرطه وهو الثلاث وكذا ان لم ينو به ابتداء ولا انه في
مقابلة الابراء لان لفظه دال على أنه في مقابلة الابراء وان لم ينو ذلك وأما اذا نوى الابتداء ولم
ينو الثلاث فانه يقع عليه الطلاق ولا يبرأ فعلم ان نيتها الثلاث لا توجب طلاقها ثلاثا اذا لم ينو
هو لان المدار عليها انما هو فيما يختص بها وهو البراءة وما يتبعها كاشتراطها كونها في مقابلة
الثلاث المقتضى لعدم البراءة اذا لم توجد الثلاث لان ذلك وكول اليه هو لا اليها فان نواهن
وقعن والا فلا وليست كمن قال لآخر طلقت امرأتك حتى يأتي هنا التفصيل ثم لوضوح الفرق
بينها لان السؤال هنا معاد في الجواب فنظر لحال السائل وأما في مسئلتنا فليس فيها سؤال وانما
الذى فيها معاوضة فان صحت ترتب حكمها عليها والا فلا فذلك لم ينظر لنيته بالنسبة لما مر
(وسئل) ما حكم طلاق الدور وكيف صيغة وقوع الطلاق عند من يصححه (فاجاب) بان طلاق
الدور واقع ولا يمنع الدور على المعتمد والقول بصحة الدور بالغ الاثمة في رده وتزييفه بل بالغ بعض
الحنفية في الشناعة عليه وقال انه يشبه مذهب النصارى في انسداد باب الطلاق وكفالك في المبالغة في
بطلانها ابن عبد السلام وابن دقيق العيد والزركشى فانهم بالغوا في ذلك وفي انه لا يجوز لاحد
تقليد القائل به وحينئذ فلا حاجة بنا الى الكلام فيه على كيفية منعه وقوع الطلاق عند من يصححه
لانا نرى فساد هذه المقالة وعدم جواز تقليدها فكيف تفرع عليها (وسئل) فيمن قال لزوجته
أنت طال بالترخيم ما الرجح من الخلاف في المسئلة الطلاق أو عدمه (فاجاب) بقوله المعتمد فيها
وقوع الطلاق ومن ثم جزم به في شرح الارشاد لكن قلنا فيه من عرفه أى الترخيم كما هو
ظاهر اه ووجهه ان شرط تأثير الصريح أن يصدر من عرف معناه فطال بالترخيم انما يؤثر من
عرف ان أصله طالق وانما حذف آخره ترخيا تخفيفا في اللفظ والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) في رجل قالت له زوجته طلقني فقال أبرئني فابراة فقال لها فلانة بذت فلان وسماها
باسمها واسم والدها تحرم على تحمل لغيري فهل يقع عليه طلاق واحدة أو ثلاث طلاقات (فاجاب)
بقوله هذا كناية فان نوى به الطلاق وقع والا فلا واذا نوى الطلاق فان نوى واحدة أو أطلق
وقعت واحدة وان نوى ثنتين أو ثلاثا وقع ما نواه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل تشاجر
هو وزوجته فساها البراءة من صداقها ليطلقها فبترته فيقول مثلاً ابرئني فاطلقك فتقول أبرأتك
أو أبرأك الله منجزة من غير تعليق وكذلك الزوج يقول أنت طالق بلفظ التنجيز وإذا سئل هل طلقت
أقر بطلاقها ثلاثا طاننا انها طاننت وان ذمته خلاصت من الصداق وان قالت لا أعرف صداقي قال فاني
لم أطلق الا طمعا في البراءة واذا اقر بطلاقها ثلاثا ثم قالت لم أعلم قدر صداقي حينئذ تريد الرجوع
الى الزوج فقال الزوج اذا لم تصح البراءة لم يقع الطلاق لاني ما طلقها الا طمعا في براءة ذمتي فهل
يقبل قوله ام لا لان الزوج متهم في حق الله سبحانه وتعالى ولان الامام ولي الدين العراقي ذكر في
فتاويه ان من نجز تصرفا ثم قال اردت تعليقه لا يقبل ظاهرا ولا باطنا فيما يقبل التعليق ونقل
الشيخان عن المتولى انه لو اقر بطلاق امرأة ثلاثا ان الصحيح يلزمه ما اقر به فما الصحيح من ذلك هل
هذه مثل ما تقدم أم لا فقد أجاب على هذه المسئلة بينها ما هذا نصه الشيخ علي بن ناصر فقال اختلفت
انظار الناس في مثل هذه المسئلة فافقي جماعة فيها بوقوع الطلاق ثلاثا لانه نهج الطلاق وأطلقه ولم

منها ولي بينة به ولا آمن
ان خرجت أن يطالبني
ويجحد القبض أو الإبراء
فاسمع بينتي واكتب بذلك
الى قاضي بلده لم يجبه لان
الدعوى بذلك والبيئة
لا تسمع الا بعد المطالبة
بالحق قال ابن الصلاح
وطريقه في ذلك أن يدعى
انسان أن رب الدين أحاله
به فيعرف المدعى عليه
بالدين لربه ويدعى أنه
أبرأه منه أو قبضه قسم
الدعوى بذلك والبيئة
وان كان رب الدين
حاضرا بالبلد هل هو
معتمد أولا وهل ما ذكره
ابن الصلاح هو المعتمد
لان القصد به التوصل
الى اثبات الحقوق بما لا
ضرر فيه أولا (فاجاب)
بان ما ذكر من عدم
السمع هو المعتمد وقد
صرح به جماعة وان حكى
الاصطخري وجها بالسمع
واقضى كلام التهمة الجزم
به وما ذكره ابن الصلاح
معتمد وقد ذكره جماعة
منهم ابن أبي الدم والقاضي
الحسين ونقله الغزي في
كتابه أدب القضاء عن
الاصحاب وقد تقدم ذكر
تعليله (سئل) عن شخص
ادعى عند قاض على غائب
دون مساقعة العدوى في
غير محل ولايته هل تسمع
الدعوى عليه وتقبل
البيئة ويحكم عليه (فاجاب)
بانه تسمع الدعوى عليه

يقيده بصحة الإبراء او قراره بعد ذلك مؤكدا له وأقوى جماعة بعدم وقوع الطلاق لعدم صحة البراءة لانه
اما طلق طمعا في البراءة فاذا لم يبرأ لم يقع واقارره بعد ذلك غير معتبر لان الظاهر انه انما أقرب ذلك
ظنا منه ان الطلاق وقع عليه فلا يعتد به قال وهذا هو الظاهر الصحيح وليست هذه المسئلة مثل
مانقل من كونه لم يقبل لكونه خلاف الظاهر وما قاله في المسئلة يوافق الظاهر والله سبحانه وتعالى
أعلم اه جوابه بحروفه فما المعتمد بما ذكر في السؤال فان الحاجة داعية اليه واما ما في فتاوى
الولى العراقي انها لو قالت طلقني فقال ان أبرأتني من صداقك وهو خمسمائة طلقك فقالت
أبرأتك من الخمسمائة فانه يبرأ من ذلك سواء أطلق أم لا ولا يقبل قوله أردت التعليق ومن نجح
تصرفا ثم قال أردت التعليق لا يقبل منه ظاهرا ولا باطنا هذا فيما يقبل التعليق والإبراء لا يقبله
اذ لا يصح الا منجزا فهل هذا يخالف ما في فتاوى الاصبحي عن الامام ابن عجيل والفقهاء اسمعيل
ابن محمد الحضرمي من انه اذا قال أبرئتني وأنا أعطيك كذا فأبرأته ثم امتنع من الوفاء لم تصح
البراءة أم لا يخالفه فمن أجاب على هذه السيد الجليل الشريف السموودي فقال ان المحكى عن
ابن عجيل والحضرمي منظور فيه والا قرب انه من قبيل استدعاء البراءة بثواب معلوم فيلحق بالهبة
بثواب معلوم ومعنى قولها في جوابه أبرأتك أى بالذى ذكرت اعطائه لانها أبرأتها بجائنا وفي بما
وعد ام لم يغ بدلالة السياق فتصح البراءة ويلزمه ماسمى وليس له الامتناع من دفع ماسماه عوضا
من المبرأ منه فيتجه حينئذ عدم صحة البراءة ومسئلة الولى العراقي ليست نظيرا لهذه المسئلة وانما
نظيرها ان يقول الزوج أبرئتني من صداقك وأنا اطلقك في نظر البراءة فتقول أبرأتك قاصدة
جعل البراءة عوضا غير انها حذفت الجار والمجرور لدلالة السياق عليه فيقول الزوج أنت طالق
قاصدا ذلك وقد اوضحنا ذلك بارسالة الموسومة بالمحرر من الآراء في حكم الطلاق بالابراء أن
الحكم في ذلك صحة الإبراء ووقوع الطلاق باثنا عند العلم بالمبرأ منه والا فلا طلاق ولا براءة والله سبحانه
وتعالى أعلم اه لفظه بحروفه هنا ثم تعقبها في هذه المسئلة المشار اليها هنا وقد سئل رحمه الله تعالى
عن قال لزوجته أبرئتني وأطلقك فقالت أبرأتك فقال فانت طالق اوانت طالق ثلاثا فبان ان
القيد الذى أبرأت منه غير معلوم فما يكون الحكم في ذلك فاجاب رحمه الله تعالى فقال المتبادر من هذا
اللفظ موضعه ان الزوج وعدها بالطلاق عند حصول البراءة من غير ان يقابلها بالطلاق وان الزوج
ظن صحتها فتبرع بالطلاق الثلاث ولم يجعل ذلك في مقابلة البراءة لسببها على طلاقه منجزة بحيث لو
صحت وامتنع من الطلاق لم يجبر عليه مع حصولها له فطلاقه واقع والحالة هذه وان لم تصح البراءة
لعدم علم الزوجة بما أبرأت منه هذا ما يقتضيه وضع ما ذكر ذلك هذا آخر كلامه بحروفه في هذه
المسئلة وقد سئل الشيخ سراج الدين البلقيني بنحو هذا فيمن سأل امرأته الإبراء من صداقها ليطلقها
فتبرئه فيقول لها طلاقك ببراءتك وبعضهم يقول بصحة براءتك وجميع أهل الحجاز يستعملون ذلك
فهل يكون طلاقا باثنا أو رجعيا أولا يقع بهذا اللفظ فان اوقعنا به الطلاق وكان الإبراء فاسدا
فما يكون الحكم في ذلك وقول القاضي حسين رحمه الله تعالى في فتاويه لو قال لها زوجها ان
أبرأتني فانت طالق فاذا أبرأتني عن الصداق يقع الطلاق رجعيا والا فلا هل هو كما قال اجاب الشيخ
المذكور فقال ان قول الزوج طلاقك ببراءتك او بصحة براءتك ان قصد به تعليق الطلاق على صحة
ما جرى من ابراء المرأة فينظر ان صح الإبراء لوجود اهلية المرأة لذلك وعليها بما أبرأت منه فان الطلاق
يقع رجعيا لان الإبراء قد صدر من المرأة صحيحا ولم يقابل الزوج طلاقه بعوض تحقيقى ولا تقديرى
وانما علقه على مجرد صفة فاشبهه بالو صدر منها عقديع او غيره فقال لها الزوج ان صح العقد
الصادر منك فانت طالق ولا توقف في ان مثل هذا يقع رجعيا عند وجود الصحة وان لم يصح

(سئل) هل يسوغ لقاضي الشرع أن يأذن لقاصده أن كل خصم طلب خصما للشرع يحضره له من غير رفع صاحب الدعوى أمره إلى القاضي المذكور وإذا قاتم ليس له ذلك وترتب مفسدة فمن يكون الضامن (فاجاب) بأنه يسوغ للقاضي ذلك وعليه عمل القضاة قديما وحديثا ثم إذا أحضر المطلوب إلى القاضي فصل خصوصتها ثم أن ترتب على الطلب مفسدة فلا ضمان بسببها لا على القاضي ولا على قاصده (سئل) عن الحيلة في سقوط يمين الاستظهار هل هي غيبة الموكل في غير عمل قاضي الدعوى كما نقله بعضهم (فاجاب) بأنه تسقط يمين الاستظهار فلا يحلفها الوكيل ولا يؤخر الحكم لاجلها (سئل) عما أشار إليه شيخ الاسلام زكريا في شرح المنهج في باب الشهادات من أنه إذا شهد على غائب معروف الاسم والنسب يشترط أن يكون فوق مسافة العدوى معتمد أم لا (فاجاب) بأن ما ذكره معتمد (باب القسمة)

(سئل) عن جماعة مالكيين لأرض فاقسمها غالبهم ثم باع بعضهم مما خصه بالقسمة جزأ معينا لشخص ثم حضر باقي المالكيين وأقروا بالقسمة

الابراء منها لم يصح الطلاق لعدم وجود الصفة وإن لم يقصد الزوج بقوله طلاقك ببراءتك أو بصحة براءتك تعليق الطلاق على صحة الابراء وإنما قصد تنجيز طلاقها مقابل ما صدر منها فإن الطلاق يقع رجعيا سواء صح الابراء أم لم يصح لانه لم يوجد تعليق الطلاق على الصحة وإنما صدر تنجيزه فينفذ ويلغو قول الزوج ببراءتك أو بصحة براءتك وإن أطلق ولم يقصد تعليقا ولا تنجيزا فالظاهر حمل على التعليق وما ذكر من الفتاوى المختلفة فهو غير معتمد ما وقع الطلاق باثنا فلا سبيل إليه بعد صدور الابراء من المرأة صحيحا أو لا عوض حينئذ يقتضى البينة وأما وقوع الطلاق رجعيا فهذا لا يطلق القول به بل ينظر في قصد التعليق وقصد التنجيز وعدم القصد ويعمل بما قرره وأما اطلاق القول بعدم الوقوع فغير معتمد والمعتمد ما قرره وأما ما ذكر في السؤال من أنا إذا أوقعنا الطلاق بهذا الابراء فكان الابراء فاسدا ما حكمه جوابه أنه إن قصد التعليق كما قرره فلا يقع عليه شيء عند عدم صحة الابراء لعدم وجود الصفة وإن قصد التنجيز وقع الطلاق ولا أثر لفساد الابراء وإن أطلق فإنه يحمل على التعليق فلا يقع شيء لعدم وجود الصفة ولو كان ما يحكيه القاضي حسين في فتاويه معتمدا لكان يلزم أن من باع متاعه بالدين الذي عليه لا يصح لانه لم يملك على المشتري عوضا تحقيقا ولما اتفقت الطرق المشهورة على صحة هذا البيع للتقدير كذلك يكون الطلاق بعوض تقديري فيقع باثنا وإنما قلت اتفقت الطرق المشهورة على صحة البيع لأن في شرح الرافعي والروضة في كتاب الضمان فرع باع الضامن ثوبه بالدين الذي عليه هل يصح البيع فيه وجهان ولم يذكر الرافعي ولا صاحب الروضة علة هذا الوجه الصائر إلى عدم صحة البيع وتوجيه ما ذكرناه من أنه لم يوجد في البيع عوض تحقيقي وهذا التخييل مظهر من ذلك أن المعاولات تقع بعوض تحقيقي وبعوض تقديري وكان الصداق في ذمة الزوج قد تعوض عن الطلاق بسقوطه عنه وهذا عوض تقديري فوقع فيه الطلاق باثنا على المذهب ومتى لم يصح الابراء لم يقطع الطلاق هنا بخلاف ويشترط هنا علم الزوجين بالمقدار الذي علق الطلاق على الابراء منه لأن فيه المعارضة هذا جواب الشيخ سراج الدين البلقيني فإذا كان أهل هذه الشاغرة لا يعرفون إلا أنه إذا قال الزوج لزوجته ابرئيني من صداقك أو ابرئيني وفي نيته من الصداق المذكور فقالت أبرأك الله أو أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا وفي عرفهم أنها إذا أبرأتها صح طلاقها وإذا قالت لم أعرف مهري وادعت فساد البراءة رجع إلى ما في نيته من أنه إنما طلقها طمعا في براءة ذمته فإذا ادعت فساد البراءة واسندت قولها إلى مستند صحيح هل يقبل قولها مثال انكارها لصحة البراءة أن يزوجه الولي وهي بعيدة عن إيجاب النكاح وتكون هي قد أذنت في تزويجها بحضرة شاهدين وأطلقت الوكالة ولم تذكر مهرا وهل نأخذ بقول الزوج أني لم أطلقها ثلاثا إلا ظانا أن ذمتي خلصت من الصداق أو لم أقر به إلا أني طمعت في براءة ذمتي من الصداق فهل إذا كان الزوج عاميا لا يعرف شيئا وكان ممن يعتقد أنه يحتجب الكبائر فهل يدين سواء كان عدلا أو متوسطا أو عاميا لا يعرف قواعد الشرع وإذا قاتم بوقوع الطلاق فذاك وأن قلتم لا يقع عند الجهالة بالمبرأ منه كما قاله السيد السهمودي فهل يحلفان أعني الزوج والزوجة اجمعوا لنا في هذه المسئلة الصحيح الذي عليه العمل والفتوى وهل يجوز للذي يظن أن عنده بعض نظر في كلام العلماء أنه يفتي بما هو مقلد فيه فأنظر للفتاوى في هذا أنه يجوز ذلك فما هو المعتمد في ذلك إذا كان يعرفه معرفة جازمة وهو أعني المقلد يتبع في ذلك تصحيح الشيخين (فاجاب) بقوله بان الذي أفتيت به غير مرة فيمن سألته زوجته الطلاق فقال لها ابرئيني فقالت له ابرأتك أو أبرأك الله فقال أنت طالق أنه إن أراد بقوله أنت طالق أن ذلك في مقابلة تلفظها بالابراء أو أطلق فلم يرد شيئا وقع الطلاق وإن أراد أنه في مقابلة كونه برى بما طلبه منها بقوله ابرئيني من دينك مثلا وعلم به

ثانية فخرج بالقسمة الثانية ماخرج بالاولى فهل يصح البيع المذكور في الارض المذكورة في حصة من قسم اولاً من البائنين وغيرهم وبطل في حصة غيرهم ويكون من باب تفريق الصفقة أم يصح في الجميع أم يبطل فيما عدا حصة البائنين في الارض المذكورة (فاجاب) بانه يبطل البيع في جميع الجزء المذكور لعدم صحة القسمة الاولى لانفراد بعض الشركاء بها وهو تمتنع ولايجرى فيه خلاف تفريق الصفقة حتى يصح في ملك البائع ويبطل فيما عداه اذ محله في بيع الشريك المشترك أو جزأ شائعاً منه زائداً على نصيبه بغير اذن شريكه فقد قال الأذرعى لو كان بينهما أرض مناصفة فعين أحدهما منها قطعة وباعها بغير اذن شريكه قال بغوى لا يصح البيع في شيء منها على كل قول قال وهو كما قال وقس به ما في معناه اه وأما المسئلة المذكورة في باب القسمة فليست بما نحن فيه اذ هي في قسمة جميع الشركاء في الظاهر كائنين مشتركين في الظاهر في عديد متساوين القيمة اقتسماهما بالهدا عبد واهذا عبد ثم ظهر استحقاق

وكانت رشيدة مالكة لكل الدين بان لم يمس عليه وهو في ذمته حول أو أحوال أو كان دون نصاب زكوى وقع الطلاق أيضا وأن اختل شرط من ذلك كان جهلته هي أو هو أو كانت سفية بان بلغت غير صالحة لدينها ومالها واستمرت كذلك أو ملك غيرها بعض الدين كان وجبت فيه الزكاة وهو في ذمة الزوج فان مستحقى الزكاة يملكون بقدرها من الدين الذى في ذمته فاذا وجد شيء من ذلك لم يقع عليه طلاق فيجربى هذا التفصيل في صورة السائل التي ذكرها في أول السؤال بقوله فيقول مثلاً ابرئني وأطلقك فتقول أبرأتك أو ابراك الله الخ وفي آخر السؤال بقوله فاذا كان اهل هذه الشاغرة لا يعرفون الخ ولا ينافي ما تقرر قول ابى زرعة من نجز تصرفا بالخ لان محله في غير هذه الصورة ونظائرها مما قامت به القرينة على صدق ما ادعاه الزوج بدليل كلام ابى زرعة نفسه في نظيرتها الآتية والحاق ابراك الله بابراتك في كونه صريحاً عن الابراء لا كناية هو المعتمد في الروضة في باب الطلاق خلافاً لابي زرعة وغيره كطلقك الله او اعتقك الله فان الاول صريح في الطلاق والثاني صريح في العتق وحيث لم يقع عليه الطلاق في صورة السؤال بان اراد طلاقه في مقابلة البراءة ولم توجد جميع شروطها المذكورة فاقرب بانه وقع عليه الطلاق ظاناً ان طلاقه الاول وقع لم يؤخذ بهذا الاقرار فيما يظهر ترجيحه من احتمالين للزركشى لان قرينة الحال مشعرة بانه انما اراد الاخبار بما وقع ولم يقع عليه شيء فلم يؤخذ بهذا الاقرار عملاً بالقرينة الصارفة له عن حقيقة ويدل لذلك قول ائمتنا لو أدى المكاتب النجم الاخير وكان حراماً ولم يكن يعلم السيد به فقال له اذهب فانت حرم لم يعتق بقوله انت حر على الاصح لان قرينة الحال دلت على ارادة الاخبار بما وقع لظنه صحة العوض وقولهم لو قال انت طالق وقال اردت الاطلاق من وثاق لم يقبل الا ان كان يحملها منه للقرينة الظاهرة واقفاء ابن الصلاح فيمن طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً ثم جاء بها لمن يكتب له ذلك فقال له المكاتب وهو لا يعلم تقدم الطلقة قل خالعتك على باقى صداقك فقالت قلت وهو يريد الطلقة الماضية لانشاء طلقة أخرى بان الخلع باطل وله مراجعتها في العدة والقول قوله ان الخلع وقع كذلك اه ولا ينافي ما قررته في هذه الصورة ما ذكر في السؤال عن الشيخين عن المتولى لان محله في غير هذه الصورة وأمثالها كما هو جلي من كلامهم الذى ذكرته وقول السائل ثم قالت لم أعلم قدر صداقي الى قوله لان الزوج متهم في حقوق الله سبحانه وتعالى يحجب عنه بانه ائماً يكون منهما أن لو تحققنا وقوع الطلاق ثم ادعى ما يرفعه كان طلقها ثلاثاً ثم ادعى فساد النكاح حتى لا يقع الطلاق فلا يحتاج الى محلل وهنالك كذلك فان لم تتحقق وقوع الطلاق الا اذا علمنا انهما يعلنان قدر المبرأ منه وأما اذا لم نعلم ذلك فلا سبيل الى الوقوع الا بعد اعترافهما بانهما يعلنانه فثبت اعترفاً او احدهما بعدم العلم فلا وقوع لان ذلك انما يعلم من جهتهما هذا عند اتفاقهما على عدم علمهما او علم احدهما اما لو اختلفا بان ادعت العلم وانكر فالراجح على ما قاله الزركشى تصديق مدعى الصحة فلو قالت كنت جاهلة وقال بل عالمة صدق يمينه وبرئ من الصداق وبانت منه لكن ذكر فيه الغزى تفصيلاً وهو ان الاب ان زوجها اجباراً او هي صغيرة صدقت يمينها انها لا تعلم قدره فلا تصح البراءة وان كانت حين العقد بالغلة عاقلة صدق الزوج يمينه في علمها بقدره حين ابرائه لان الصغيرة والمجبرة يعقد عليها بغير علمها بالصداق بخلاف الكبيرة قال الغزى وهذا واضح في الثيب اما البكر المجبرة فينبغى ان الحال ان دل على علمها بالصداق لم تصدق هي والاصدقات اه وبما قررته يعلم الجواب عن قول السائل حفظه الله تعالى ووقفه واحيا بعلى همته ما ندرس من معالم العلوم آخر السؤال فاذا كان اهل هذه الشاغرة لا يعرفون الى آخره بما حاصله انها اذا ادعت الجهل بما ابرأت منه وادعى هو انه لم يطلقها الا طمعا في البراءة قبل منهما فلا يقع عليه حينئذ طلاق

عن قسمة الاعيان المشتركة هل يشترط فيها القرعة او يكفي فيها رضا الشريكين وهل يفرق بين قسمة المشتبهات وغيرها اولا (فاجاب) بانه يكفي رضا الشريكين سواء كانت قسمة المشتبهات أم غيرها (سئل) عن قسمة الوقف عن الملك اذا كانت افرازا هل هي صحيحة أو لا فقد قال الرافعي في الكبير قسمة الملك عن الوقف ان قلنا بيع لا تجوز وان قلنا افراز جازت قال الرويانى وهو الاختيار وهو راجع الى الجواز الدال عليه جازت ويجوز أن يرجع الى الافراز ويكون مخصصا لما رجحه الشيخان وغيرهما من ان قسمة التعديل والرد بيع أى محله اذا لم تكن قسمة ملك عن وقف اذ لا دخل للبيع فى الوقف على أن كثيرا من أصحابنا أجروا الخلاف المذكور فى قسمة الافراز فى قسمي التعديل والرد قال النووي هذا الذى اختاره الرويانى هو المختار أى المقتضى به فى المذهب اذ لم يكن فيه رد او كان رد من أصحاب الوقف أى لانهم يتبايعون والحالة هذه المطلق كفى المذهب فان كان من صاحب الملك لم يجز لانه يأخذ بازائه جزأ من الوقف ذكره صاحب المذهب وغيره أفيدوا

وان كان فاسقا فان ادعى عليها بين يديها كما انها تعلم ذلك وانه لم يطلقها الا طمعا حلفهما الحاكم على ذلك واما ما أفتى به أبو زرعة من انها لو قالت طلقنى فقال ان ابرأتى الى آخر ما ذكره السائل عنه فصحيح ماخوذ من كلام الشيخين وغيرهما تبعا لما فى فتاوى القاضى ولنص الشافعى رضى الله تعالى عنه على ما يؤخذ منه ذلك وانما لم تقبل هنا ارادتها التعليق لان الصورة كما وظاهر أن الزوج خالها وظاهر اللفظ صريح فى دعواه فصدق هو دونها واما ما أفتى به ابن عجيل والحضرمي بما ذكره السائل عنهما فهو شيء انفردا به على انه لا يتمشى على قواعد أصحابنا وانما الذى يقتضيه كلامهم انها متى قالت له ابرأتك ووجدت فيها شروط البراءة برى. وقوله وأنا أعطيك كذا وعد لا يلزم فاذا امتنع من الوفاء لم يلزمه الوفاء به والبراءة باقية بحالها وقول السيد انه من قبيل استدعاء البراءة بثواب معلوم إلى آخر ما ذكره عنه السائل فيه نظر ظاهر لان ذلك لا يتمشى الا اذا عبر بقوله ولك كذا وقلنا ان البراءة محض تملك وليس كذلك كفى الروضة فى باب الرجعة من انه ليس محض تملك ولا محض اسقاط بل فيه شائبة من كل وقد يغلون شائبة التملك وهو الاكثر وقد يغلبون شائبة الاسقاط فاذا نظرنا الى انه اسقاط أوفيه شائبة لم يصح أن يلحق بالهبة بثواب معلوم خلافا لما ذكره السيد فالوجه فى صورة السؤال التى فيها أعطيك كذا صحة البراءة وعدم لزوم الوفاء سواء أذكر عوضا صحيحا او فاسدا والوجه فى الصورة التى ذكرتها وهى ولك على كذا انه كذلك نظر الشائبة الاسقاط وقول السيد إن معنى قولها ابرأتك أى بالذى ذكر الخ ممنوع وعلى تسليمه فالبطالان جاء اما من قوله فى الاولى وأعطيك لانه صريح فى الوعد فلا يصلح للالزام واما نظر الشائبة الاسقاط وإن قال على أن لك على كذا فى الثانية وقول السيد ومسئلة الولي العراقي ليست نظيرة لهذه المسئلة وانما نظيرتها الخ صحيح وأما ما ذكره السائل عنه من إفتائه فيمن قال لزوجه ابرئني وأطلقك الخ بقوله المتبادر من هذا اللفظ الخ فمحله حيث قصد الزوج ايقاع الطلاق لافى مقابلة شيء أو أطلق فيقع مطلقا أم لو أراد جعل الطلاق فى مقابلة صحة البراءة فلا يقع إلا ان صحت البراءة كما ذكرته اولا ويؤيد ذلك قول ابن زرعة الآتى قريبا لو قال الزوج أردت بذلك تعليق الطلاق على البراءة من الصداق وجعلته عوضا لاسبيا الخ وأما ما أفتى به البلقينى بما ذكره السائل عنه فهو صحيح وقد وافقه عليه تلميذه المحقق أبو زرعة وأطال فيه وفى الرد على من أفتى بخلافه كالمحب الطبري ومن تبعه نعم نقل جمع متأخرون منهم الزركشى وأبو زرعة وغيرهما عن الخوارزمي واقروه انها لو قالت ابرأتك من صداقي عليك بالطلاق فطلقها فى المجلس بانت وبرى وبه يعلم ان ما أفهمه كلام البلقينى المذكور وكلام ابى زرعة من ان صحة وقوع الطلاق باثنا بالبراءة الصحيحة إنما يتصور إذا بدا الزوج بتعليق الطلاق عليها فقط بخلاف ما إذا بدأت هى فانها إن علقت البراءة على الطلاق لم تصح البراءة وإن نجزتها فتقدير ثبوت ذمته قبل ان يطلق فيكون الطلاق رجعيا فهو محمول على غير صورة الخوارزمي المذكورة وقد نقل السبكي وغيره عنه واقروه ايضا وحكاه الشيخان عن فتاوى القاضى واقراه انها لو قالت ابرأتك من صداقي فطلقنى فقال لها انت طالق او ان صحت براءتك فانت طالق وقع الطلاق رجعيا قال الرافعي ويمكن ان يقال انها قصدت جعل البراءة عن الطلاق ولذلك ترتب سؤال الطلاق عليه اه وحذفه من الروضة وكان وجه حذفه أن المتبادر من كلامها انما هو تجيز البراءة لاجلها عوضا نعم ان صرحت بانها أرادت ما اشار اليه الرافعي ووافقها الزوج على ذلك فالظاهر انه يقع باثنا بالبراءة لان ما ادعاه من مقابلة الطلاق بالبراءة منها ووقوعه منه فى مقابلتها يحتمله اللفظ احتالا قريبا فقبلت دعوى ارادته ويوافق ذلك قول ابى زرعة فى مسألة البلقينى السابقة لو قال أردت بقولى طلاقك بصحة براءتك أو ببراءتك تعليق الطلاق على البراءة من الصداق وجعله عوضا

لاستيا فينبغي أن يقبل ذلك منه لاحتماله ويتوقف على جوابها فان اجابته وقع الطلاق باثنا بمر
 المثل وان لم تجبه لم يقع اه فعلم انها لو قالت فيما اذا قال لها ابرئني من صداقك وأنا أطلقك
 فقالت ابرأتك منه فقال أنت طالق أو طلاقك بصحة براءتك أو ببراءتك ففهمت من قوله ابرئني
 وأنا أطلقك الوعد بايقاع الطلاق في مقابلة البراءة فاردت بقولي ابرأتك جعل البراءة في مقابلة
 الطلاق الذي يوقعه وأردت ربطه به وقال الزوج اردت ذلك وقع رجعيًا وبرأ ولا عبرة بارادتها
 ذلك كما لو قالت ابرأتك من صداقي فطلقني فانه يبرأ طلقها ام لا فان طلقها وقع رجعيًا وان اردت
 وحدها جعل البراءة في مقابلة الطلاق خلافا لما بحثه الرافعي وحيث لم يرد بقوله طلاقك ببراءتك او
 بصحة براءتك التعليق على صحة براءتها بل استئناف عقد خلع مشتمل على ايقاع الطلاق في مقابلة ابراء
 جديد توقف تمام الخلع حيثنذ على قبولها أو ابرائها ثانياً والالم يقع شيء وانما قبل في ارادة ذلك
 مع ان ظاهر اللفظ خلافه قياساً على ما في الروضة من انها لو قالت له طلقني على مائة فقال انت
 طالق مريداً الابتداء قبل منه ووقع رجعيًا لانه محتمل فان اتهمته حلفته اه واذا وصل للقتل
 افتاء بعض أئمة مذهبه وعرف خطه أو اخره بذلك عدل عنه جازله الاعتماد عليه والعمل بما فيه وان
 امكنه ان يحتاط ويسأل غيره ان تيسر ليغلب على الظن ان ما قضي به هو المعتمد في المذهب فهو
 الورع والاحتياط ولا يجوز لمن لم يصل لرتبة الافتاء ان يبقى احداً الا بما هو معلوم قطعاً من مذهبه
 كالنية واجبة في الرضوء والوتر مندوب ذكر ذلك في الروضة وغيرها واما في غير ذلك فلا يبقى
 فيه شيء لكن ان كان عدلاً واخبر عن امام او كتاب موثوق به بحكم في مسألة معينة جاز اعتماد
 خبره والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل مرض فاحضر شاهدين فقال اشهد اذا مت من
 مرضي هذا فامرأتني الفلانية طالتي ثلاثاً في آخر جزء من أجزاء حياتي المتصلة بموتي هل يصح هذا
 الطلاق اذا كان مقصوده ان لا ترث أو كان من طريق أن لا تتكاف بالاحداد واذا قال هذا الشخص
 أو غيره لامرأته ابرئني من مهرك وهي لا تعلم قدره فابرائته هل يبرأ فاذا قلتم لا فهل يقع عليه الطلاق
 باثنا أو رجعيًا (فاجاب) بانه يقع الطلاق الثلاث فلا ترث سواء أقصد بذلك حرمانها من الارث أم لا
 ومن قال لامرأته ان ابرأتني من مهرك فانت طالتي فابرائته وهي لا تعلم قدره لم يقع عليه طلاق الا
 ان يقصد التعليق على تلفظها بالبراءة فيقع رجعيًا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو حلف
 من امرأته فابانها بخلع ثم جدد نكاحها ثم فعل المحلوف عليه قال في نفائس الازرقى ان فعله
 بين الطلاق والتجديد لم يحنث والاحتث فهل يقرر عليه ام لا (فاجاب) بان ما حكى عن النفائس
 مبنى على ضيف كما صرح به الشيخان وغيرها حيث قالوا لو علق طلاق زوجته بصفة كالدخول
 فابانها قبله أو بعده ثم تزوجها ووجدت الصفة قبل التزويج لم تطلق لان انحلال اليمين بالدخول في
 حال البينونة وكذا ان وجدت الصفة بعد التزويج لان الاظهر ان الحنث لا يعود في الطلاق ولا في
 غيره كالا يلاء والظهار والعتيق بعد زوال ملك النكاح أو الرقة وبعد تجددته لتخلل حالة لا يصح فيها
 شيء من ذلك فرفع حكم اليمين اما تحلل الطلاق الرجعي والرجعة بين التعليق ووجود الصفة فلا
 يمنع عود الحنث فيما ذكر لان الرجعة ليست نكاحاً مجدداً ولا تخلل ما يمنع صحة ما ذكر والله
 سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال على الحرام من زوجتي ان الشيء الفلاني لم يكن ظناً منه
 انه لم يكن فبان انه كان فهل تطلق والحال انه نوى بعلي الى آخره الطلاق (فاجاب) بانه لم يقع
 طلاق لعذره سواء انوى ان الامر كذلك في ظنه او في الواقع كما بينته في فتاوى اخرى بكلام مبسوط
 في هذه المسئلة بان به الحق فيها ان شاء الله فانه قد كثر اضطرابهم فيها واختلافهم والله سبحانه
 وتعالى أعلم (وسئل) عن وكل زوجته في طلاقها فقالت كيف اقول فقال قولي انت الثلاث

(فاجاب) بان القسمة
 المذكورة صحيحة لانها
 افراز لا بيع والضمير في
 قول الروياني وهو
 الاختيار راجع الى الحكم
 المذكور وهو بطلان
 القسمة حيث قلنا انها بيع
 وصحتها حيث قلنا انها
 افراز ولا تخصيص فيها
 ذكره الشيخان وحاصله
 أن المذهب بطلانها في
 قسمتي التعديل والرد
 وصحتها في قسمة المتشابهات
 وان المرجوح اتمامها بانها
 افراز مطلقاً صحتها أيضاً
 في قسمة التعديل وكذا
 في قسمة الرد الا أن يكون
 الرد فيها من صاحب الملك
 فلا تصح وهذا واضح
 من عبارة الشيخين وقد
 قال في الانوار ولا يجوز
 قسمة الملك عن الوقف
 حيث تكون القسمة بيعاً
 وحيث تكون افرازاً
 جازت وقال الاذرعي
 قسمة الملك عن الوقف
 ان قلنا انها بيع لا يجوز
 وان قلنا افراز جازت
 القسمة واختاره الروياني
 والنسوي في زوائد
 الروضة اه وما اختاره
 للنسوي جزم به الماوردي
 في باب الوقف والبغوى
 وصاحب الكافي والامام
 وغيرهم (سئل) عن منزل
 مشترك بين اثنين أحدهما
 له فيه خمسة عشر سهماً
 والآخر له البقية وهي
 تسعة أسهم فصاحب
 الخمسة عشر سهماً وقف حصته على مسجد عام بذكر الله تعالى وبه ضريح

او أنا الثلاث من عقدك طالق اودون عقدك (فاجاب) بان المتولى فرق بين قوله أنت ثلاث فلا يقع به شيء وقوله أنت ثلاثا فيقع به لان حذف بعض الكلام شائع لغة اذا كان في اللفظ ما يدل عليه وتقديره أنت طالق ثلاثا وفي البحر ما حاصله أن الاصح انه لو قال أنت الثلاث لا يكون شيئا وأن نوى الطلاق وسبقه اليه المأوردى قال الاذرى ويظهر الفرق بين المعرف وغيره اه وفيه نظر بل لا فرق بينهما في حال الرفع لان ثلاث بالرفع خبر عن أنت فلا حذف في الكلام وليس هذا التركيب صحيحا لان أنت موضوعة للذات وهو مبتدأ فلا يصح الحكم عليه بثلاث لا معرفا ولا منكرا وأما ثلاثا بالنصب فيقتضى حذف الخبر فيقدر بما يناسبه وهو طالق فالكلام معه صحيح فاذا نوى به الطلاق وقع ما ذكره من العدد الصريح والفرق بين أنت ثلاث وأنت اثنتان ذكرته مبسوطا مع ما يناسبه في فتوى غير هذه اذا تقرر ذلك فاذا قال قولى أنت الثلاث او انا الثلاث فقالت ذلك لا يقع به طلاق وان نوته بخلاف ما لو قالت انت الثلاث طالق او انا الثلاث طالق فانه يقع عليه الطلاق ان نوت بالاول الطلاق لانه كناية لاسناد الطلاق فيه الى غير محله وهو الزوج بخلاف الثانى فانه صريح فلا يحتاج لنية والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) اذا قلنا بتصحيح الدور فطلق زوجته ثلاثا ثم ادعى أنه كان علق عليها مسألة الدور قبل الطلاق الثلاث يريد رفع الطلاق بذلك وصدقته المرأة على ذلك فهل يقبل قوله في دعواه مسألة الدور فلا يقع عليه الطلاق أم لا يقبل قوله فيقع عليه الطلاق الثلاث لقول الامام ابن عبد السلام في كتابه المسمى بالغاية إذا ادعى الزوج ما لا يقبل في الحكم ويدين فيه وصدقته المرأة فيما ادعاه لم يرتفع الطلاق بذلك اذ لا أثر لمصادقتها على ما يتعلق بحق الله سبحانه وتعالى وقد صرح الائمة رضى الله تعالى عنهم بقبول قولها فيما يتعلق بحقها لا فيما يتعلق بحق الله تعالى كما صرح به الشيخ شرف الدين المناوى قال الامام الازرقى وينحوه اجاب المحلى وغيره فيما اذا ادعى تعليق الدور أجاب بعض المتأخرين فقال لا يقبل قوله ولا تسمع بيته لو أقامها على ذلك لا أمور (أحدها) ان الائمة رضى الله تعالى عنهم نقولوا عن الامام الخوارزمى من غير مخالفة له ان الزوج اذا طلق زوجته ثلاثا ثم ادعى فساد النكاح بسبب من الاسباب وصادقته الزوجة على دعواه لم يقبل قولها ولا تسمع ببيتهما فلا يجوز أن يوقعا نكاحا جديدا الا بمحلل لكونهما متهمين في حق الله سبحانه وتعالى وذكره أيضا الشيخ القفال ونقله في الأنوار عن القاضي حسين والبعوى وغيرهما وصححه الشيخ تقي الدين السبكي قال الاذرى وما ذكره الخوارزمى من عدم سماع البينة فهو جار على طريقة البعوى في باب المراجعة وغيره قال الامام ابن الرفعة في المطلب والمشهور المنصوص انها لا تسمع وعبارة غيره أطلق الشافعى والاصحاب عدم السماع ولم يفرقوا بين المعذور وغيره ويدل على أن الأكثرين لا يفرقون بين المعذور وغيره انهم ردوا على أنى اسحق حيث فرقوا في التحليف والزموه بالبينة قال اعنى الاذرى وفيه ما يشعر بالاتفاق على عدم سماعها مطلقا فعلم من هذا ان ما ذكره الامام الخوارزمى هو المذهب المعتمد للائمة في حق الله سبحانه وتعالى إذ لو فتح هذا الوكالة لادعى كل مطلق ثلاثا أراد دفع العار عنه بتحليل زوجته ثم تجديد نكاحها أن يتوافقا على فساد نكاحها لدفع ذلك كذا قال الشيخ البكرى في بعض أجوبته قال وأظن الغزالي سئل لو ادعى ان الولي كان فاسقا بترك الصلاة ونحوها وقال انه لا يقبل لما ذكرناه وهو نظير المسئلة المسئول عنها قال الامام ابن الغضائرى في توقيف الحكم نظير ما قاله الخوارزمى المرأة اذا خالعت الزوج ثم ادعت انها زوجت بغير رضاها لم يسمع قولها كما قاله البعوى اه وقولهم ان الطلاق يقع في النكاح الفاسد لا يخالف ما ذكره الامام الخوارزمى وصورته أن يطلقها ثلاثا في الباطن أما لو ظهر انه يطلقها ثلاثا فحينئذ يجب التفريق بينهما حتى تنكح زوجا غيره (الامر الثانى) ان الامام الديلى ذكر

ولى من أوليائه فهل إذا طلب صاحب التسعة اسهم القسمة يجاب لذلك ويجبر الشريك الثانى الذى وقف حصته (فاجاب) بانه يجاب الى القسمة ان كان يتنفع بنصيبه بعد القسمة بالسكنى والاسكان وامكن قسمة المنزل قسمة افرال لان كلا من قسمة التعديل والرد لا تجوز في هذه المسئلة (كتاب الشهادات) (سئل) عن ارتكب صغائر وغلبت طاعاته على معاصيه فانه تقبل شهادته ومن ارتكب خصلة تخل بمرءه لم تقبل شهادته فما الفرق بينهما (فاجاب) بان الفرق بينهما واضح فان لرد الشهادة اسبابا منها الفسق ومن غلبت طاعاته معاصيه المذكورة ليس بفاسق بل هو عدل فقبلت شهادته واحتيط في امره بالمقابلة المذكورة لما في الحكم بفسقه من الضرر الشديد لسلب الولايات والامانات وصيرورة تكافرا عند الخوارج خارجا عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة ومنها عدم المروءة وهى تخلقه بخلق امثاله في زمانه ومكانه وبارتكبه ما يخل بها وجد سبب رد شهادته (سئل) عما لو وكل شخصا في المطالبة بحقه واراد الوكيل أن يثبت الوكالة بشهادة اصل الموكل او فرعه هل يثبت اولا (فاجاب) بانه تقبل

شهادة أصل الموكل وفرعه فيها (سئل) عما لو شهد الأصل لأحد فرعيه على الآخر أو الفرع لأحد أصله على الآخر هل تقبل شهادة الأصل والفرع في صورتين (فاجاب) بانه لا تقبل شهادة الأصل لأحد فرعيه على الآخر ولا شهادة الفرع لأحد أصله على الآخر (سئل) عما إذا زكى الأصل أو الفرع من شهد لفرعه أو أصله بحق أيقبل أم لا قياسا على ما قاله الرافعي في باب القسامة (فاجاب) بانه لا تقبل الزكية للثمة أدل ولاها لم يثبت الحق (سئل) عن الغيبة هل هي كبيرة أم صغيرة وهل قالوا انها في حق العالم كبيرة وفي حق غيره صغيرة وما المقتضى به (فاجاب) بأن المقتضى به انها في حق العلماء وحلة القرآن كبيرة لشدة احترامهم وعلى هذا يحمل ما ورد في الغيبة من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وغيره من الاجماع على انها كبيرة وأما في حق غيرهم فصغيرة (سئل) هل يحرم اللعب بالطاب أو يكره (فاجاب) بانه يحرم لان الاعتماد فيه على ما تخرجه الجرائد الاربع وفارق كراهة الشطرنج بانه وضع لصحة الفكر والتدبير فهو معين على الحروب وإن أفتى بعض المتأخرين بكرهاته

في أدب القضاء انه لو حلف بالطلاق الثلاث انه لا يكلم فلانا في هذا اليوم ثم قال ان نكاحي كان فاسدا وأريد ان أكلمه في هذا اليوم ثم أعقد نكاحا صحيحا فكمه لم يقبل قوله في فساد نكاحه وأيضا ذكر الامام تقي الدين بن الصلاح انه لو طلق امرأة ثلاثا ثم ادعى اني لم أكن نكحتها قبل الطلاق المذكور لم يقبل قوله ذكره عنه الامام الاذري في الدعاوى من شرح المنهاج وذكر أيضا نحو ما سبق عن الديلي (الامر الثالث) انه لو قال أنت بائن ثم قال بعد مدة أنت طالق ثلاثا وقال أردت بالبائن الطلاق فلم تقع الثلاث لمصادقتها البينة لم يقبل قوله لانه متهم كذا قال في الروضة وحكي الرافعي عن نص الشافعي انه لو ادعى سبق لسانه إلى لفظ الطلاق وانه كان يريد أن يقول غيره أنه لا يسع امرأته أن تقبل منه ذلك (الامر الرابع) ان القاضي جمال الدين بن ظهيرة سئل أيضا عن رجل طلق امرأته ثلاثا ثم ادعى انه كان خالعا قبل ذلك وأراد دفع الثلاث بالخلع ووافقته الزوجة على ذلك فهل تقبل دعواهما بالخلع ولا يقع الطلاق أم لا تقبلان فيقع الطلاق فاجاب فقال نقل في الروضة في أو اخر الطلاق تبعا للرافعي عن فتاوى البغوي انه لو طلقها ثلاثا ثم قال كنت حرمتها على نفسي قبل هذا فلم يقع الطلاق لم يقبل قوله اه قال الافقيسي ولو أقام بينة لم تسمع (الامر الخامس) ان الشيخ نور الدين السهمودي رحمه الله تعالى سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم قال كنت وكلت فلانا بطلاقها وكنت عولت طلاقها على فلان ان وليتها فلانا فهل يقبل قوله أم لا فاجاب فقال ذكر في العزيز بما يتعلق بهذه المسئلة نقلا عن فتاوى البغوي انه لو طلقها ثلاثا ثم قال كنت حرمتها قبل هذا فلم يقع الثلاث لم يقبل قوله له وهو شامل لدعوى سبق التحريم بواسطة وكيله فيه بخلع ونحوه ما في فتاوى القاضي حسين انه لو طلقها ثلاثا ثم ادعى ان وليها كان قد وكل بتزويجها منه بالف وخمسائة ولم يزوجها الوكيل الا بالف فالتعقد لم ينقذ فالتطلاق لم يقع وصدقة المرأة لم يقبل قوله ولو أقام بينة لم تسمع وحكم بوقوع الطلاق الثلاث قال الزركشي في الخادم وهذا تفريع على بطلان النكاح للخالفة في الصداق قال ولا يختص بهذه الصورة أيضا بل يطرد في كل صورة ادعى فيها الفساد قبل الطلاق والله سبحانه وتعالى اعلم اه جواب الشيخ السهمودي (الامر السادس) ان الشيخ الامام نور الدين بن ناصر رحمه الله تعالى سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا بعد ان وضعت حملها ثم ادعى اني كنت طلقها طليقة او طلقتين قبل ان تضع الحمل فانقضت العدة بالوضع قبل ان اراجعها فهل تعود اليه قبل زوج آخر أم لا تعود اليه الا بعد زوج آخر فاجاب فقال الأصل عدم وقوع الطلاق قبل الوضع فتبين بعده فلا تعود اليه الا بعد زوج وعدتين والله سبحانه وتعالى اعلم اه (الامر السابع) انه لو قبل قول الزوج في دعواه تعليق الدور على زوجته قبل الطلاق لفتح هذا الباب ولو فتح لادعى كل مطلق ثلاثا اراد دفع العار عنه بتحليل زوجته ثم تجديد نكاحها اذ يدعى ذلك فيظهر الفساد بذلك لاسيما ان الشيخين ذكر ان الرويان قال بعد اختياره تصحيح الاول لاوجه لتعليم العوام هذه المسئلة لفساد الزمان والله سبحانه وتعالى اعلم (المسئلة الثانية) قوله في البهجة لو ضعف عشرين لعقد الجمعة كيف صورة ذلك وما يبانه (المسئلة الثالثة) قولهم في الفرائض الادلاء كيف صفته وما معناه (المسئلة الرابعة) إذا وجدنا مسئلة فيها نص للشافعي لكن الشيخان على خلاف النص كالمسئلة السريجية وتفريق الصفقة وغير ذلك من اعراض صاحب المهمات بالنص على الشيخين فهل نأخذ بالنص ونترك ما عده أم نأخذ بقول الشيخين لانهما عمدة المذهب (المسئلة الخامسة) إذا ادعى انسان على احد اني استحق هذه العين التي تحت يدك فقال المالك ملكي ورثته عن ابي اوقال ملكي ولم نجد بينة مع المدعي فهل قول المالك يكفي في البين أم لا بد من نفي ما ذكر من الاستحتماق بينوا لنا ذلك اثابكم الله تعالى

الجنة (فاجاب) بقوله أما المسئلة الاولى فالمنقول المعتمد في النظائر المذكورة في السؤال وغيرها صريح في انه لا يقبل من الزوج دعواه المذكورة وان صدقته الزوجة على ذلك فلا تحل له الا بمحتمل وهذا ظاهر لامرية فيه ولا توقف وحقوق الله سبحانه وتعالى لاسيما المتعلقة بالا بضاع يجب الاحتياط لها هذا كله بناء على عدم الوقوع في المسئلة السريجية وهو وجه ضعيف لا يجوز الافناء به ولا العمل به ولا يرتكب ذلك الا بعض الجهلة من القضاة والمفتين ومن ثم قال البدر الزركشي ان ما قاله ابن سريج في هذه المسئلة زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز لاحد تقليدكم فيها ولقد أطال جماعة في الانتصار لابن سريج وجماعة في الرد عليه والخط على من يقلد في ذلك والمعتمد ما قلناه فليتنبه السائل حفظه الله تعالى ووقفه لذلك وليحذر من الوقوع في ورطة هذه المسئلة بافتاء أحد بها أو تعليمه فان عاقبة ذلك وخيمة ومعنى ما ذكر عن البهجة أنه يجوز أن يبادر أربعون ممن سمع الخطبة إلى عقد الجماعة قبل الامام الخاطب ومن ثم قال الناظم لوسمها تبادروا أى ضعف عشرين الخ ومعنى الادلاء الانتساب فاذا قيل فلان يدلى الى فلان فمعناه انه ينتسب اليه أى ان بينهما رابطة من جهة النسب وإذا رجح الشيخان شيئا كان المعتمد ولا نظر لما يطيل به الاسنوى وغيره من الاعتراض عليهما بالنص أو غيرها لانها أدري بأقوال الشافعي ونصوصه من جميع من جاء بعدهما فلا يعد لان النص الا لما هو أقوى منه كنص آخر أو قاعدة أو غيرها وليس في المعارض عليهما من يداني مرتبتهما علما وورعا واجتهادا فوجب المصير لأقوالهما والاعتراض عما سواهما وقد بينت في شرح الارشاد الرد على من اعترض عليهما في باب تفريق الصفقة وما شاكلة وبيئت كجماعة من مشايخي وغيرهم ان الحق ما قالاه فتمسك ايها السائل وفقك الله تعالى بهذه الطريقة المثلى ولا تعدل عنها فتضل وتضل وقد نقل عن الاسنوى نفسه انه كان إذا سئل يفتي بما في الروضة وان كان اعترضه في مهماته وكذلك غيره ممن رايناه فانه كان يقع المعارض على الشيخين وعند الافناء لا يفتي الا بما قالاه وهذا هو الحق فلا يسع احدا الا أن مخالفته واما قول السائل كالمسئلة السريجية فمردود لان النص فيها غير معمول به ولا معمول عليه على تقدير وجوده والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قال أنت طالق أو هي طالق على تمام البراءة فقالت أنت أو هو برى من جميع حقوق الزوجية ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا لم يجر بينهما الا لفظ البراءة المذكورة من غير نية لهما فلا براءة ولا طلاق وان نوي شيئا معينا أو قال لها ان ابرأتني من كذا وعينه فقالت ابرأتك منه فان كان القدر المبرأ منه معلوما لهما ولم يتعلق به حق كزكاة صحت البراءة ووقع الطلاق وان كان مجهولا لم يقع عليه الطلاق لعدم صحة البراءة والحاصل انه اذا علق بالبراءة فان صحت بان علما القدر المبرأ منه ولم يتعلق به مأمور وقع الطلاق وان لم تصح بان جهلا أو احدهما أو مضى عليه حول وهو زكوى لم يقع وما قيل انها اذا علمت وجهل الزوج تصح ويقع الطلاق بمهر المثل فهو فاسد ولذا لم يقل به احد من ائمتنا لانا اذا قلنا بعدم صحة البراءة فلا طلاق أو بصحتها فالعوض الصداق لامهر المثل مع الصداق ولا مهر المثل فقط ولا نظر الى ان العوض اذا كان في الخلع مجهولا يقع الطلاق بمهر المثل لان محل ذاك في صيغ العقود التي يغلب فيها جانب المعاوضة وما نحن فيه انما هو في صيغ التعليق فغلب فيها جانبه فلا بد فيه من وجود الصفة المعلق عليها وما وقع في شرح المنهاج للدميري انها اذا كانا جاهلين يقع الطلاق رجعيًا ضعيف جدا بل الصواب انه لا يقع شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل على الطلاق صريح أو كناية (فاجاب) بقوله الاصح ان على الطلاق صريح (وسئل) عن قال عليه الطلاق انها خرجت فقالت ما خرجت ما الحكم وقال ايضا على الطلاق ان لم تنقل متاعك من جانب دارى لاشتكيك

(سئل) عن الطول التي تضرب عند مزار بعض المشايخ هل يجوز ذلك ام يكره أم يحرم وهل يجب منعه أم لا (فاجاب) بانه يباح ضرب كل طبل الا طبل اللهو كالكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط فيحرم ولا يمنع من ضرب الطبول الا طبل اللهو فيجب المنع منه (سئل) عن قال في مرور شخص عليه انى لا احب هذا طبعاً لاشيء وليس بيني وبينه شيء من الصحبة ولا رأيت منه مكروها قط يشير الى ما ورد من ان الارواح جنود مجنونة وما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف هل ذلك غيبة أم لا (فاجاب) بانه القول المذكور ليس بغيبة لانها ذكر الانسان بما فيه بما يكره وهذا القول انما هو ذكر امر قائم بقلب القائل (سئل) عن حضر معصية كبيرة كشرب الخمر فلم ينكر عليه مع قدرته فهل سكوته على ذلك كبيرة أو صغيرة (فاجاب) بان ترك الانكار المذكور كبيرة (سئل) عن ردت شهادته لا رتكا به ما يخل بمروءته كادامة الرقص الذي ليس فيه تكسر اذا تاب هل بشرط في قبول شهادته مضى مدة الاستبراء أم لا (فاجاب) بانه يشترط فيه مضى مدة الاستبراء وعن صرح به صاحب التنبيه (سئل) عن قول

المنهاج ولا تسمع شهادة بصفة ما اذا شهدت البيعة باقرار المدعى عليه باستيلائه على كذا ووصفه الشهود فانها تسمع نقله عنه الجلال البكري هل الاستثناء صحيح معمول به (فاجاب) بان الاستثناء صحيح معمول به فقد نقله الرافعي وجزم به في الروضة (سئل) في المدعى عليه اذ ارد اليمين على المدعى وقال القاضي له احلف ثم قال المدعى عليه لا تخلفه فحلفه وقضى عليه فهل حكمه صحيح (فاجاب) بان حكمه صحيح (سئل) عن حلف يميناً ثم ظهر كذبه فيها هل يعزر (فاجاب) بانه لا يعزر الا ان يعترف بتعمده الكذب فيها (سئل) عن رجل له دين في تركه يبلد قاضيا شافعي فاثبتته عند مالكي بشهادة امرأتين ويمين وحكم به ثم اوصله بالشافعي فهل له ان يأمر من يده شيء من التركة بالدفع لصاحب الدين او بشعوبه عينا منها به واذا قلتم به فما وجهه (فاجاب) بان للحاكم الشافعي ان يأمر من يده شيء من التركة بالدفع لصاحب الدين او يأمر من يعوضه فيه عينا منها وان كان الحكم بشهادة امرأتين ويمين خلاف مذهبه بناء على الاصح ان حكم الحاكم فمافي باطن الامر فيه كظاهره ينفذ ظاهرا وباطنا في محل

الى الوالى وأدى من يحضرك اليه اليوم هذه فلم ينقل متاعه فذهب الخالفت الى الوالى وكان الوالى مشغلا ذلك اليوم فلم يتفق وصوله اليه ولا اعلامه في ذلك اليوم فهل يقع الطلاق أم لا (فاجاب) الخروج من الافعال الظاهرة فلا يقبل قولها في نفيه بل لابد من بيعة بعدمه ان كان نفيه محصورا بان عين له زمنا فادعت عدمه في ذلك الزمن واقامت به بيعة حينئذ يحكم عليه بالطلاق وأما اذا لم يكن الامر كذلك فلا طلاق وان علق الطلاق بالشكوى الى الوالى في يوم معين فلم يشتك اليه فيه فان كان مع تمكنه منه في لحظة من اليوم فترك وقع عليه الطلاق بخلاف ما اذا مضى اليوم ولم يتمكن من الوصول اليه في جزء من ذلك اليوم فانه لا طلاق عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل قال لزوجته اسرحى بلفظ الامر هل هو صريح أو كناية (فاجاب) لو قال لزوجته اسرحى بلفظ الامر فالظاهر أنه كناية لانه من سرح بالتخفيف وهو يتعدى كسرحتها سرحا قال في الصحاح هذه وحدها بلا ألف ومنه قوله تعالى وحين تسرحون أى تخرجون مواشيكم بالغداة الى المراعى ولا يتعدى كسرحت بنفسها سرحا فاسرحى حينئذ نظير اذهبى وقد جعلوه كناية لان الذهاب يحتمل الطلاق وغيره احتمالا ظاهرا فكذلك اسرحى كناية لانه يحتمل الطلاق أى اخرجى بالغداة لاني طلقتك ويحتمل غيره أى اخرجى بالغداة الى مواشيك مثلافان قلت اسرحى مشتق من السراح وقد صرحوا بان الفعل المشتق من السراح صريح قلت هذا اشتباه وفرق واضح بين سرح بتخفيف الراء وهو مامر الكلام فيه وسرح بالتشديد وهو المشتق من السراح أى ماخوذ منه والا فالتحقيق أنه مشتق من التسريح اذ هو المصدر الحقيقي وأما السراح فاسم مصدر ومعنى سرح المضعف لغة أرسل فهو بمعنى فارق فلذلك جعلوه صريحا لوروده في القرآن العزيز مرادفا للتطبيق قال الله تعالى أو تسريح باحسان اذا تقرر ذلك فالامر من سرح المضاعف سرحى واما اسرحى فليس من هذه المادة فلا يعطى حكمها بل يكون كناية فامر واما سرحى فهو من مادة السراح وحينئذ فيكون كقوله طلقى فان نوى تطبيق نفسها كان تفويضا لطلاقها اليها فان طلقت نفسها وقع والا فلا (وسئل) عن قال هي طالق هل هو صريح أو كناية أو قال على الحرام ان خرجت أو قال ان لم تخرجى من بيتى ما تكونين لى بامرأة وكلما حليت حرمت فخالقته ما الحكم ولو قال أنت أوهى على من السبع المحرمات ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا قال هي طالق فان سبق لزوجته ذكر كان قيل له طلق زوجتك او ان زوجتك فعلت كذا فقال هي طالق وقع عليها الطلاق بخلاف ما اذا لم يتقدم لها ذكر فانه لا يقع عليه طلاق الا ان نواها هذا هو الذى يتجه من متفرقات كلامهم فان قلت يشكل على ذلك ترجيح الشيخين فما لو قيل لزيد يا زيد فقال امرأة زيد طالق انه لا طلاق الا ان نوى نفسه خلافا لقول شريح الروياتى تطلق في حال الاطلاق ايضا قلت لا يشكل عليه لقولهم ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه الا ان اراد نفسه وبهذا فارق ما صححه الشيخان في الروضة والمنهاج واصلهما فيمن قال زينب طالق واراد زينب غير زوجته فلا يقبل مطالقا ولا شك ان قوله هي طالق بعد ان تقدم ذكرها اصرح من قوله زينب لان الضمير أعرف من العلم لانه في مثل هذا التركيب لا يمكن صرفه لغير زوجته بخلافه في زينب فانه يمكن صرفه اذ لفظ زينب موضوع لذوات كثيرة ومن ثم قال القفال اذا اراد غير زوجته قبل لكنه ضعيف لانه وان تناول ذواتا كثيرة الا ان قرينة ان الانسان لا يطلق غير زوجته منعت من صرفه الى غيرها فلذا كان الاصح انه لا يقبل ارادة غيرها واذا اكتفى في تعيينها بهذه القرينة الخارجية المحتملة فمن باب أولى ان يكفى بالصريح في مسئلتنا وهو تقدم ذكر الزوجة ثم إعادة الضمير عليها فيقع عليه الطلاق حينئذ ولا يقبل قوله اردت غيرها واما اذا لم يتقدم لها ذكر فالامر محتمل

عن شهادة النسب انه لا يمكن فيها قول الشاهد سمعت الناس يقولون انه ابنه وكذا قوله في الملك سمعتهم يقولون انه له بل يشهد بانه ابنه أو بانه له لانه قد يعلم خلاف ما سمعه كما رجحه الشيخان وحمله السبكي على ما اذا ذكره على وجه الارتياح أما لوبت شهادته ثم قال مستند الاستفاضة فتقبل وذكر مثله في الاستصحاب حيث ذكر الشيخان ما حاصله ترجيح عدم القبول اذا صرح الشاهد بانه معتمده وقد قال في شهادة الجرح يجب ذكر سبب الجرح من رؤيته أو سماعه في أشهر الوجهين فيقول رأيته يزني أو سمعته يقذف وعلى هذا القياس يقول في الاستفاضة استفاض عندي قال في المهمات وحاصله الجزم بموازاة وحكاية الخلاف في اشتراطه هل المعتمد اطلاق الشيخين أو الحمل فان قلتم بالاطلاق فما الفرق بينهما وبين الشهادة بالجرح (فاجاب) بان المعتمد ما حمل عليه السبكي كلام الشيخين (سئل) عن مستند صورته شهوده الواضعون خطوطهم آخره أو من يكتب عنه رسم شهادته باذنه وحضوره شهدوا شهادة لا يشكون فيها ولا يرتابون بل بها وجه الله يقصدون انهم يعرفون

فرجع فيه الى نيته فان نواها وقع والا فلا وما يؤيد ما ذكرته قولهم لو قيل له طلق امرأتك فقال طلقت أو قال لامرأته طلقت نفسك فطلقت وقع الطلاق لانه يترتب على السؤال في الاولى والتفويض في الثانية مع أنه لو قال ابتداء طلقت لم يقع الطلاق وان نوى امرأته لانه لم يجر لها ذكر ولا دلالة فهو كما لو قال امرأتى ونوى الطلاق ذكره الشيخان وهو صريح فيما ذكرته لان تقدم ذكرها أغنى عن الاحتياج الى ذكر ضميرها بعد طلقت وأوجب الاكتفاء به خاليا عن الضمير ظاهرا فاذا كان تقدم ذكر المرأة يغنى عن ذكر اسمها بالصريح والضمير فمن باب أولى أن تقدم ذكرها يعين رجوع الواقع بعده اليها فان قلت دلالة هذا صريحة فيما ذكرته اذا تقدم ذكرها لكن ما قالاه في طلقت ابتداء من عدم الوقوع ابتداء وان نواها يرد ما قلته في هي طالق من غير أن يتقدم لها ذكر قلت لا يرد لان طلقت خلا عما يمكن رجوعه للمرأة اذ ليس فيه لفظ يرجع عليها حتى تصح ارادتها منه بخلاف هي طالق فان هي ضمير موجود في اللفظ والضمير وان لم يكن له مرجع في اللفظ يصح أن يرجع الى معهود فلما صح استعماله في غير مذكور أثرت النية فيه وأما طلقت فليس فيه ذلك فلم تؤثر النية فيه كما لم تؤثر في امرأتى إذا نوى به الطلاق فانه ليس في اللفظ ما يدل على الطلاق بوجه فلم يمكن تأثير النية فيه والحاصل ان هي طالق بعد تقدم ذكر المرأة صريح ومع عدم تقدمه كناية في الزوجة وعلى الحرام وان خرجت ما تكون لي بالمرأة وكلما حللت حرمت كنيات فان نوى به الطلاق طلقت اذا وجد الخروج او عدمه ولم يطلقها لانه اذا نوى بتلك الالفاظ او باللفظين الاولين الطلاق كان معنى كلامه ان خرجت ولم اطلقك فانت طالق فاذا خرجت ولم يطلقها طلقت وان خرجت فطلقها لم تطلق زائدا على ذلك واذا قال لزوجته انت على من السبع المحرمات واراد بن السبع المذكورات في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الآية كان معنى انت على كامي او كاختي ومن قال لزوجته ذلك كان كناية في الطلاق والظهار فان نوى به الطلاق طلقت او الظهار لزمته الكفارة بشرط العود وان نوى تحريم عينها او وطئها او فرجها او راسها اطلق ذلك او اقته كره ولم تحرم عليه لكن تلزمه كفارة يمين في الحال وان لم يطأ وكذا يكره ولا تحرم عليه وتلزمه كفارة يمين في الحال ان لم ينو شيئا هذا هو الذي يظهر لي لان قوله من السبع المحرمات يشبه قوله انت حرام على فاعطيناه حكمه عند الاطلاق بخلاف انت كامي فانه يحتمل انت مثليا في الاكرام والاحترام فلذا لم يجب فيه شيء عند الاطلاق كما اقتضاه كلامهم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه وبركته عن قال انت او هي طالق وكان في يده حصاة فالتقاها حين القول وقال ما قصدت الا الحصة ما الحكم واذا قال انت طالق وكانت زوجته واجنبية في مكان واحد وقال ما قصدت الا الاجنبية او كان اسمها والاجنبية متوافقين وقال فلانة طالقتي ثم قال ما قصدت الا الاجنبية ما الحكم ولو قال خلعتك الى رقبة ابيك ما حكمه (فاجاب) بقوله لا يصدق في قوله ما قصدت الا الحصة كما صرح به الماوردي وغيره في نظيره وفي قوله ما قصدت الا الاجنبية يقبل في صورة انت طالق اذا كانتا حاضرتين كما لو قال احدا كما طالق وقال ما قصدت الا الاجنبية فانه يقبل على الاصح بخلافه في صورة زينب طالق فانه لا يقبل واماما في الروضة واصحابها عن فتاوى القفال من قوله فيما اذا قال زينب طالق وقال اردت زينب اخرى غير زوجتي فهو ضعيف فقد قال بعد ذلك الصحيح الذي عليه الجمهور عدم القبول وصححه في المنهاج كاصله وعليه فيفرق بين هذا وما قبله وقولهم لو قال لامرأته انت طالق وقال اردت ابنتك الاخرى قبل بان قوله زينب طالق لا اشتراك فيه وضعا اذ هو علم والعلم انما وضع ليعين مسماه تعيينا خاصا لا يشاركه فيه غيره واما وقوع الاشتراك فيه فليس وضعا فقوله زينب طالق لا ينصرف لغير زوجته وضعا وكذا شرعا اذ الرجل لا يطلق

السيد الشريف فلان
 الفلاني المعرفة الشرعية
 وبشهود مع ذلك بصحة
 نسبه بالتسامع الشرعي
 الذي تسوغ به الشهادة
 شرعا وقد سمعوه من جموع
 كثيرة يؤمنون تواتروهم على
 الكذب على أن السيد
 الشريف المشار اليه الشريف
 حسني متصل نسبه بفلان
 الفلاني وان فلانا الفلاني
 متصل نسبه بنسب الامام
 علي بن أبي طالب رضي
 الله عنه علمت شهوده ذلك
 وشهدت بمضمونه فهل هذه
 الشهادة صحيحة ويسوغ
 الحكم بمضمونها أولا
 (فاجاب) بان الشهادة
 المذكورة صحيحة ويسوغ
 الحكم بمضمونها وذكر
 الشهود التسامع على الوجه
 المذكور للتقوية أو
 حكاية الحال وقد قال
 الشيخان في شهادة الجرح
 يجب ذكر سبب رؤية
 الجرح أو سماعه في أشهر
 الوجهين فيقول رأيته يزن
 أو سمعته يقذف وعلى هذا
 القياس يقول في الاستفاضة
 استفاض عندي قال
 الاسنوي وحاصله الجزم
 بجواز ذكر التسامع وأما
 ما ذكره الشيخان من أنه
 لا يكفي في الشهادة قول
 الشاهد سمعت الناس
 يقولون انه ابنه وكذا
 قوله في الملك سمعته
 يقولون انه بل يشهد
 بانه ابنه وانه له
 فمحمول على ما اذا ذكره

غير زوجته وأما ابنتك واحدا كما وأنت فلمس علما وانما هو متضمن للوصفية فكان مشتركا وضايفا
 قال ابنتك مثلا طالق كان آتيا بلفظ مشترك بين زوجته وغيرها يتناولها تناولا واحدا وعند هذا
 التناول لا يخص فيه غير القصد فقبلت منه دعوى ارادة غير الزوجة لان لفظه يحتمله وان كانت العادة
 الموافقة للشرع ان الرجل لا يطلق غير زوجته واما لم يقبل في صورة الحصة مطلقا لانها لا تقبل الطلاق
 بوجه بخلاف المرأة الاجنبية فانها تقبله في الجملة ومنه يؤخذ انه لو قال لزوجه ورجل أحدا كما
 طاق وقال أردت الرجل لم يقبل نظير ما مر في مسألة الحصة بجامع استحالة قبول كل منهما للطلاق
 واذا قال خالعتك الى ربة أليك فقد أتى بلفظ محتمل والذي دل عليه كلامهم في ذلك انه ان أراد بذلك
 ان اباهما يلتزم له بمال في مقابلة طلاقه لم تطلق حتى يلتزم له به فورا وحينئذ فتطلق باننا بذلك
 المال ان كان معينا والا فبمهر المثل وان كان اراد انه خالعا خلعا منجزا وانها بعده تصير في ربة ايها
 اى عليه مؤنتها طلقت بقوله خالعتك ان نوى به الطلاق ويكون رجعيان فان لم ينو به شيئا ونوى ولم
 تقبل لم يقع طلاق واما اذا اضر التماس جو ابها فقبلت بانتهى لزومها مهر المثل هذا مقتضى كلام
 المنهاج واصله وهو طريقة الاكثرين لكن المصحح في الروضة انه مع عدم ذكر المال كناية مطلقة
 فان نوى به الطلاق وقع والا فلا وان لم يرد بذلك اللفظ شيئا كما ذكر فالذي يظهر انه لا يقع به شيء
 لانه يحتمل كلا من الامرين المذكورين وكل منهما لا يقع به طلاق الا بالشرط الذي ذكرته والاصل
 بقاء العصمة حتى يتحقق الموقع ولم يتحقق هنا لان لفظه محتمل كما تقرر مع ان كلا من احتماليه
 لا يقتضى الوقوع مطلقا بل بشرط لم يتحقق وجوده والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) نفع الله سبحانه
 وتعالى بعلومه وبركته المسلمين عمن قال لها انت مطلقة معي اليوم والا فبكرة او قدم معي على مطلقة
 ما الحكم في ذلك (فاجاب) نفع الله تعالى به اذا قال انت مطلقة معي اليوم والا فبكرة وقع عليه
 الطلاق في الحال كما هو ظاهر لان ما ربط به الطلاق بقوله معي الى آخره لا معنى له بتبادر منه وعلى
 تقدير ان له معنى فهو انت طالق اليوم حال كونك معي فان لم تكوني معي فانت طالق بكرة اى
 غدا وهذا معنى يحتمله اللفظ فاذا اراده قبل ثم ان وجدت معيتها له ذلك اليوم طلقت بغروب شمس
 وان لم توجد معيتها له كذلك طلقت بفجر غده والمراد بالمعية ما قصده بها ان كان له قصد فان لم يقصد
 بها شيئا فالمدار على المعية العرفية لان المعية لا ضابط لها في اللغة فرجع فيها الى العرف وعلى تقدير
 ان لها ضابطا في اللغة وهو المقارنة فالمقارنة مختلفة في العرف لانها في كل شيء بحسبه فوجب اناطة الحكم
 فيها بالعرف وان قلنا بما قاله الاصحاب ماعدا الامام والغزالي من تقديم اللغة على العرف والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالاصواب (مسئلة) قال لزوجه وهو ساكن هو واباهما بعلو الدار متى نزلت
 الى اسفل الدار بغير اذني فانت طالق ومراده باسفلها الحوش وصفة المجلس الذي هو بعلوه ثم
 تشاجرا فقالت له طلقني فاني عازمة الى بيت والدتي فقال لها ان كنت تعزى مفاتنة فقد اذنت لك
 وان كنت تربدى الطلاق فقد عرفت اليمين التي حلفتها فخرجت الى بيت والدتها فهل يقع عليه
 الطلاق او يرجع الى ارادتها (فاجاب) ان اراد بقوله ان كنت تعزى مفاتنة فقد اذنت لك تنجيز
 الاذن لها بشرط انها تنزل للخروج مفاتنة فنزلت للخروج مفاتنة لم يحث والاحث فتعتبر نيتها
 حال النزول الى اسفل الدار وان اراد بقوله ذلك تعليق الاذن على خروجها مفاتنة وقع الطلاق عليه
 مطلقا لا تنفاه الاذن مطلقا حال النزول للخروج فوجد المعلق عليه الطلاق فوقه والله سبحانه
 وتعالى اعلم (وسئل) في رجل طلق زوجته فسال آخر عنها اى زوجته ام لا فقال هي مخرجة وفي
 بلد عرفهم ان من قال لزوجه هي مخرجة فهي البينة الكبرى فهل تحل بعد هذا الاقرار
 الصادر منه بغير محلل ولا يلتفت لعرف بلده ام لا تحل له الا بعد زوج على عرف اهل بلده

على وجه الارتياح ولهذا
 علاه بأنه قد علم خلاف
 ما سمعه من الناس وعلاه
 ابن أبي الدم بأن ذكره
 يشعر بعدم جزمه بالشهادة
 وألفاظ الشهادة المذكورة
 في مسئلتنا قد أفادت علم
 الشهود بمضمون شهادتهم
 من ثلاثة أوجه (سئل)
 عن بيعة شهدت عند حاكم
 شافعي بامرئ حكم به ثم
 أقام المدعى عليه بيعة شهدت
 برجوع الشاهدين عما
 شهدا به قبل الحكم فهل
 تسمع أم لا (فاجاب) بأنها
 تسمع وتبين بطلان الحكم
 لتبين ان لا مستند له كالأمر
 أقام بيعة بفسق الشاهدين
 وقت الحكم بخلاف ما لو
 شهدت بأنهما رجعا بعد
 الحكم فإنها لا تسمع
 (سئل) عن شخص تحمل
 الشهادة على شخص ولم ير
 أحداً كرهه عليه ولا سمع
 بذلك فهل له أن يشهد بأنه
 طائع مختار فيها من غير أن
 يقر هو بذلك أولاً لأن
 يقر هو بذلك (فاجاب)
 بأنه لا يجوز له أن يشهد بما
 ذكر من غير اقرار
 المشهود عليه به إذ يتمتع
 بها تصديقه في دعوى
 الاكراه عند ظهور أماراته
 (سئل) عما لو أعذر
 الشخص في الشهود بعدم
 الدافع والمطعن ثم قال لم أعلم
 بعداوتهم أو يفسقهم حال
 الاعذار يقبل قوله فيه
 يمينه كافي دعوى النسيان
 وله اقامة البيعة بذلك أم لا

(فاجاب) بقوله العبرة في ذلك بنيته لا يعرف أهل بلده فان نوى الطلاق فقط كان رجعياً وان نوى
 الثلاث لم تحل له إلا بمحل وان لم ينو طلاقاً لم يقع عليه شيء غير الطلاق (سئل) نفع الله تعالى
 بعلومه وبركته المسلمين عمن قال ان دخلت الدار طلقتك فهل هو تعليق أولغو (فاجاب) بقوله نص
 في الام على انه وعد فيكون لغوا نعم ان ذكر قبله قد لفظاً أو نية كان تعليقاً لا نسلخه عن الوعد
 حيثنذ والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل قال على الطلاق لا أفعل كذا
 وحنت وله زوجتان فهل تطلقان أو احداهما مبهما فيعين ولو من ماتت منها بعد التعليق (فاجاب)
 بقوله لا تطلق إلا احداهما كما أفق به النووى رحمه الله تعالى فلو ماتت احداهما بحث البلقينى ان
 العبرة بحالة التعليق فله تعيين الميتة وفي التوسط عن بعض الشيوخ ما يوافقه لكن اعترض بان
 الذى يظهر تعيين الحية نظراً لحال الوقوع فانه لما لم يعين زوجة وقع على الموجودة حال وجود
 الصفة لتعذره في غيرها وقضية الاول انها اذا بقيتا جاز له تعيين احداهما لليمين قبل وجود الصفة
 واستدلاله في التوسط بكلام الشامل وقضية الثاني خلافه وهو الاوجه والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالصواب (سئل) نفع الله تعالى بعلومه وبركته المسلمين في امرأة خرجت من دار زوجها فقال ان
 لم ترجع فهى طالق فتطلق بماذا (فاجاب) بقوله ان ماتت قبل الرجوع طلقت قبل موتها او
 الزوج أوها لم تطلق كذا في التوسط وقوله لم تطلق معترض بان ما يحصل به البر لا فرق بين أن يفعل
 في حال الزوجية أو البينونة بخلاف ما به الحنث فعليه لو ماتت ثم ماتت ولم ترجع وقع الطلاق قبيل موته
 والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عمن شهدا بأنه سرح زوجته فهل يقضى عليه بالطلاق (فاجاب)
 بقوله نعم يقضى عليه به ولا نظر لاحتمال انه سرح رأسها ذكره أبو زرعة (وسئل) نفع الله تعالى
 به وبركته لو قال تزوجته انثياك طالق فهل تطلق (فاجاب) بقوله الذى يتجه في ذلك انه ان اثبت ان
 لها اثنين بقول اهل الطب طلقت وإلا فلا وعلى هذا يحمل كلام من اطلق عدم الوقوع ومن اطلق
 الوقوع محتجاً بان لها اثنين داخل الفرج احداهما للشعر والاخرى للمنى كما في الرجل (وسئل)
 عن رجل طلب في ليلة غشيان زوجته وراودها عن نفسها فامتنعت وقالت له حلفت انك ما تأتى
 الليلة فقال لها كفى عن يمينك ومكينى وعلى كفارتها وإلا احلف انا يميناً لا تكفر فلم تمكنه فقال
 لها ان لم تمكنى الليلة من نفسك فانت طالق ثلاثاً باقى ما بقى ولم يعين في كلامه باقى الليلة أو باقى
 الشهر أو باقى السنة أو غير ذلك ومضت الليلة على ذلك فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم له من ذلك
 مخرج (فاجاب) بقوله نعم يقع عليه الطلاق الثلاث بقول الليلة وقوله باقى إن اراد انه ظرف
 لتمكنى وأراد به زمناً معيناً أكثر من بقية الليلة كان مناقضاً لقوله الليلة فيلغو وكذا ان
 اراد انه ظرف لقوله طالق لان فيه توقفاً للطلاق وهو في مثل ذلك ممنوع والله سبحانه وتعالى
 اعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين عمن قال أنت طالق قبل موتى بضم القاف
 وفتح الباء طلقت قبيل موته كما في الروضة واعترضه الاسنوى فقال وما ذكر من فتح باء قبل غلط لم
 يذكره أحد وانما فيه ضم الباء واسكانها كتنقيضه وهو الدبر ذكره الجوهري وغيره وبان الرافعى
 وابن الرفعة لم يعرضاً الا لضم القاف فقطاه ورد ابن العماد بان قبلها ليست تنقيضة بعد بل بمعنى
 ما يستقبل فمعنى أنت طالق قبل موتى أى عند استقباله وذلك قبيله كما دل عليه كلام الازهرى قال
 وفي كلامه ما يدل على انه لو كسر القاف أيضاً طلقت قبيل الموت اه قال شيخ الاسلام زكريا في
 شرح الروض وفي رده نظر لان الاسنوى لم يجعل قبل تنقيضة بعد بل جعلها تنقيضة الدبر ثم قال على ان
 الضبط المذكور ايسر في كلام الازهرى اه فى الذى تعمدونه وهل عن كلام الروضة جواب شاف
 (فاجاب) بقوله المعتمد كلام الروضة ووجهه ان هذه الصيغة الآن مترددة بين ان تكون بمعنى

(فاجاب) بانه بقل قوله في
جهله بما ذكر ثم له اقامة
البينة بذلك (سئل) هل
يكفي السماع في شهادة
الولادة والرضاع كما نظمه
ابن ابي شريف اولا كما في
شرح اخيه (فاجاب) بانه
يشترط للشهادة بهما الابصار
كما هو منقول حتى في
المختصرات فان حملت
الولادة في النظم على النسب
من جهة الام فلا مخالفة
(سئل) عن الشاهد هل
يجوز له ان يشهد ويؤدى في
واقعة مخالفة لمذهبه ولم
يقلد ولم يحضر الواقعة
اتفاقا حتى لو سمع اذن
صغيرة الخفى في التزويج
وداها عنده وحضره في
العقد وشهد به واداه
يجوز له ام لا (فاجاب)
بانه يجوز له ان يشهد ويؤدى
في الواقعة المذكورة ولم
يقلد ولم يحضر الواقعة
اتفاقا وان اقتضى كلام بعض
المؤرخين المنع حينئذ
(سئل) عن ولى يتيم أو
مجنون باشر عقد المولية ثم
ان المشتري أنكره ونكل
عن اليمين فهل للولى أن
يخلف اليمين المردودة
على اثباته لانه باشره كالمو
اختلفا في قدر الثمن أم لا
(فاجاب) بانه له الخلف
على وقوع عقد البيع بما ذكر
فهو حلف على فعل نفسه
والثمن يثبت ضمنا (سئل)
عما لو ادعى ناظر الجامع
او الوصى لجهة الجامع او
اليتم ما لا وشهد به اصله او

قبل بفتح القاف واسكان الباء فيقع الطلاق حالا او بمعنى قبل بضم القاف واسكان الباء او ضمها
فيقع قبيل الموت والعصمة ثابتة يتيقن فلم يقع النوى بها حالا بل قبيل الموت لانه المحقق وهذا
ظاهر ولا نظر الى كونها لم يذكرها أحد لغة ان سلناه لان غاية الامر أنه اخطأ بفتح الباء وهذا
الخطأ لا يصير الكلمة لا معنى لها أصلا حتى يقع الطلاق حالا كما هو ظاهر بل يصيرها مترددة بين قبل
وقبل السابقتين حيث لم يرد بها مدلول احدهما حكمنا بالمحقق وهو الوقوع قبيل الموت وألغينا
المشكوك فيه وهو الوقوع حالا فاندفع ما اعترض به الاستوى وبأن أنه لا يلاقى كلام النوى وان
ما ذكره أجنبى عما ذكره النوى من كل وجه فالحق ما قاله النوى رحمه الله تعالى ورضى عنه
(وسئل) رحمه الله تعالى عن قال أنت تاللق بالباء فهل يحث (فاجاب) بقوله ان كان من قوم لغتهم
اببدال الطاء تاء كان صريحا لان هذا الابدال لغة قوم من العرب والافوه كناية (وسئل) بما صورته
حلف صائم ان امرأته طالق ان افطر على حار او بارد فما حيلته (فاجاب) بقوله أفتى ابن
الصباغ بانه حاث اذا لا بد من الفطر على احد هذين والشيخ أبو اسحق الشيرازى بانه لا حث
لا فطره بالغروب لحديث فقد افطر الصائم وبه صرح القاضي أبو الطيب والرويانى ونقله الرافعى
عن فتاوى الغزالي والتحقيق في ذلك أنه ان اراد بالافطار تعاطى المفطر كانت حيلته المخلصة له من
الحث بان يدخل عودا في صماخه او نحوه وحينئذ فقد صدق انه لم يفطر على حار او بارد وان
اراد الافطار الشرعى فلا حث ايضا وإن اطلق فهو محل التردد والنظر لتعارض المعنى الشرعى
والعرفى في ذلك وكلام الشيخين فيمن حلف لا يصلى ونحوه يقتضى ترجيح المعنى الشرعى فالوجه
ترجيح ما قاله الشيخ أبو اسحق ومن واقفه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن شخص
قال لزوجته ان خرجت من الدار بغير اذنى فانت طالق ثلاثا ثم اذن لها بعد ذلك في الخروج في زمن
معين كيوم الاربعاء مثلا فلم تخرج فيه ثم انها خرجت في غيره فهل يقع الطلاق عليها لخروجها بغير
إذنه في هذا الزمن اولا يقع لاذنه لها في الخروج في ذلك للزمن المعين (فاجاب) بقوله يقع عليه الطلاق
الثلاث لان خروجها في غير الوقت الذى عينه خروج بغير إذنه فيشملها يمينه لان الفعل المقيد بوصف
ينتهى اعتباره بانتفاء ذلك الوصف المقيد به فيصدق لغة وعرفا انها خرجت بغير إذنه وحينئذ فلا مربة في
وقوع الثلاث والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن كيفية صيغة حل طلاق الدور عندما يصححه
(فاجاب) بقوله صيغته فيما اذا علق بطلاق نفسه او وكيله ان يقول لها طلقى نفسك فاذا طلقت
نفسها طلقت على الصحيح سواء اقلنا يقع الطلاق بالتوكيل ام لا لان هذا تملك على الصحيح فهو
لم يطلق اما لو علق بان وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا فلا حيلة الا بسبب يوجب الفسخ
باعساره ونحوه فاذا فسخ بذلك تخلص من الدور والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) نفع الله به عن
حلف بالطلاق على ثوب انه ثوبه فبان ثوب غيره ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا ظنه ثوبه خالف بناء
على ذلك الظن ثم بان انه ثوب غيره لم يحث بذلك على المعتمد كما لا يحث الناسى (وسئل) عن رجل
حلف بالطلاق أن مكة والمدينة المشرفتين وحضرموت والشجر وعمان من اليمن وحلف آخر أنها من
غيره من الحاث ومن اين الى اين حد اليمن (فاجاب) بقوله لم أرفى حد اليمن شيئا يشفى وحينئذ
فالقياص أنه يرجع في ذلك الى عرف الخالف من كل منهما المطرد عنده فان وافق عرف يمينه فذاك
ظاهر وان خالف يمينه حث وان شك في ذلك فلا حث على واحد منهما والظاهر بحسب العرف
وبادى رأى ان عمان ومكة والمدينة ليست من اليمن فيحث الخالف انها او احداها منه والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) عن حلف بالطلاق ما يعيد مع زوجته وغالب الظن ان مراده بما
اذا أو ان لكن العامة لا يعرفون حرف الشرط فما الحكم واذا سأله درسى كيف قلت فقال

فرغه ثقبيل شهادته قياسا
على ما قاله الماوردي في
دعوى السلطان لبيت
المال أم لا (فاجاب) ثقبيل
الشهادة بما ذكر لعموم
المدعى به والحال أنه لم يثبت
بشهادته لفرغه أو أصله
مالا فلا تهمه (سئل) عن
شهد عند حاكم بما في هذه
الرقعة بعد أن قرأها وتأملها
وحكم الحاكم بمضمونها ثم
قال الشاهداني لم أعرف
ما فيها ولكن أشهد بكذا
وكذا وهو مخالف لما فيها
المحكوم به فهل ثقبيل
شهادته هذه ودعواه أنه لم
يعرف ما في الرقعة وينقض
الحكم أم يمضي الحكم
وتكون شهادته الثانية
رجوعا عن الأولى فيترتب
عليه ما يترتب على من
رجع عن شهادته بعد
الحكم بها (فاجاب) بانه
لا ثقبيل شهادته الثانية
المخالفة لشهادته الأولى
المحكوم بها فيستمر الحكم
(سئل) عن ادعى أن
زوجته ميتة لاجل ارثه منها
أو ادعت أن فلانا تزوجها
وطلقها وطلبت نصف المهر
أو أنها زوجة الميت وطلبت
الارث فهل يثبت الارث
فيها والمهر في الثانية بالحجة
الناقصة (فاجاب) بانه
يثبت بها كل مما ذكر
فيها (سئل) عما لو رجع
شهود الزنا بعد قتل الزاني
وآل الامر الى الدبة ففعل
تعزيزهم وجهان في الحائز

طلقتها ثلاثا فقال كيف قلت فقال قلت أنت طالق ثلاثا ما أعيد معك فقال له قد أقررت أنك لم
تذكر ما ولا العيد فقال دهشت ما الحكم (فاجاب) بقوله متى عيد مع زوجته حنك ولا نظر الى
أن غالب الظن أنه أراد ما ذكر وثقبيل تفسيره في الصورة الاخيرة باطنا بلا شك وكذا ظاهرا
كما اقتضاه كلام البلقيني في فتواه (وسئل) عن حلف بالطلاق الثلاث أن صخرة بيت المقدس مرتفعة
في الهواء بين السماء والارض وحلف آخر به أنها متصلة موضوعة على البناء الذي تحته ما الحكم
(فاجاب) بقوله ان أراد الاول بارتفاعها في الهواء أنها غير متصلة بالبناء الذي بتي تحتها حنك
لكذبته في ذلك نعم ان غلب على ظنه ذلك لحلف اعتمادا على غلبة ظنه لم يحنك وأما الثاني فلا يحنك
لان الاتصال بالبناء موجود فان اتفقا على اتصالها بالبناء وحلف واحد أنها معتمدة عليه وآخر
أنها ليست معتمدة عليه لم يحنك واحد منهما لان الاعتماد أمر مشكوك فيه يحتمل وجوده ويحتمل
عدمه ومثل هذا لا يمكن أن يحنك فيه أحدهما لانه تحكم ولاهما لان أحدهما صادق فهو كمسئلة
مالو قال ان كان هذا الطائر غرابا فامرأتى طالق وقال آخر ان لم يكن غرابا فامرأتى طالق فلا
يحنك واحد منهما ظاهرا وان كان أحدهما حائثا قطعاً لعدم تعيينه والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن شخص طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم قيل له يا فلان أطلقت زوجتك فقال طلق
طلقة واحدة ثم قال له آخر أنت طلق ثلاثا فقال الزوج صدقت بكلامك معك على شهود فقال
أشهدوا عليه أنه طلق ثلاثا هل هذا يكون اقرارا مثل نعم أم لا (فاجاب) بقوله قوله صدقت كنعم
فيكون اقرارا منه بانه طلق ثلاثا فيؤخذ به وقوله بكلامك الخ اما انه لا معنى له أو له معنى بأن
يريد به رفع ما دل عليه صدقت وحينئذ فهو من تعقيب الاقرار بما يرفعه فلا يعتمد عليه بل يؤخذ
بمدلول قوله صدقت كما تقرر (وسئل) عن قالت بذلت صدقي على صحة طلاقي فاجابها بقوله أنت
طالق ثلاثا آخر جزء من أجزاء عمرى فهل يقع الطلاق ويبرأ من الصداق (فاجاب) بقوله يقع
الطلاق آخر جزء عمره فلا ترث منه ولا يبرأ من شيء من الصداق على ما افتي به بعضهم
لعدم اتصال وقوع الطلاق بالبذل فان لم يكن التعليق بالثلاث كان رجعيا لعدم مطابقة جوابه
لبذلها لانها طلبت بصيغة تنقضي الطلاق حالا فاجابها بجواب يقتضي الوقوع قبيل موته وكثير
من المتفقهة يغفلون عن ذلك فيلقون ذلك بعد أن يلقوها بالبذل على الطلاق آخر عمره وهو
لا يفيد مقصود المريض من حرمان الزوجة من الارث وعدم الاعتداد بعدة الوفاة ولو لقنوها بذلك
صدقي على تعليق طلاقي بآخر اجزاء حياتك ففعل كان باثنا وافاد المقصود لوجود المطابقة ووقوع
الطلاق في آخر العمر كما ذكر هو ما نقله الروابي عن والده وهو المعتمد كما قاله جمع متأخرون
خلافاً لما قال انها تطلق حالا وفي الروضة في تعليق الطلاق ما يشهد الاول وعدم البراءة والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه وبركته المسلمين عن قال على السبيل ما افعل كذا فهل
هو من الفاظ الطلاق (فاجاب) بقوله بحث بعضهم انه كناية فان نوى به الطلاق عمل به والا كان لغوا
وهو محتمل نظير مالو قال على الحلال فانه كناية وكذا هذا الا أن يفرق بان هذا اعتياد استعماله
في الطلاق بخلاف على السبيل ومثله بالاولى على الحق (وسئل) عن قال لزوجته انت طالق ان
لم تزوجي بفلان فهل تطلق حالا أو لا (فاجاب) بقوله الذي افتي به ابن قاضي شبيه وعمر الفتى انه
يقع حالا لانه مستحيل البر ومستحيله يقع الطلاق به حالا كان لم تصغدى السماء والذي افتي به
الشرف ابن المقرئ وجماعة انه لا يقع أصلا وأطال الاستدلال على ذلك ومع ذلك الوجه الاول
لانه قدر محذوفا جعل به البر ممكنا فقال يمكن أن يطلقها ثم تنقضي العدة وتزوج فالتقدير ان لم
تزوجي بعد طلاقي اياك والاصل عدم هذا التقدير وايضا فقوله ان لم تزوجي بفلان شرط

(فاجاب) بان المعتمد وجوب
تعزيرهم ان رآه الامام
لاقرارهم بشهادة الزور فان
رأى تركه جاز لان له ترك
تعزير وجب لحق الله تعالى
لاعراضه صلى الله عليه
وسلم عن جماعة استحقوه
كالغال في الغنمة ولاوى
عنفه في حكمه صلى الله
عليه وسلم للزير (سئل)
عن قول عماد الرضى لو قال
الشاهد لا شهادة لى على فلان
ثم شهد وقال كنت نسيت
فمن قبوله وجهان والظاهر
منها القبول بمن اشتهرت
ديانته فهل ذلك معتمد أولا
وهل يلحق بالنسيان غيره
من الاعذار أولا (فاجاب)
بانه المعتمد ومثل النسيان ما فى
معناه من الاعذار (سئل)
عمالو كان القاضى ولى يتم
جازله ان يحكم له واطلاقهم
يقتضى جواز حكمه له بعله
فهل يشهد له أولا لكونه
محل تصرفه وما الفرق
بين جواز حكمه له بعله
وعدم قبول الشهادة له
(فاجاب) بانه لا يشهد الوصى
بمال اليتيم الذى فى ولايته
والفرق بين الشهادة
والحكم ان القاضى يلى
أمر الايتام كلهم وان لم يكن
وصيا فلا تهمه ولا كذلك
الشهادة (سئل) عما لو
ادعى السلطان ما لا لى
المال فشهد به أصله أو
فرعه هل تقبل شهادته
(فاجاب) بانه تقبل كما

الزامى أى أنت حلال لكل أحد الا فلانا فلا تحلين له مريدا الزامها أن لا تتزوج به وهذا شرط
مستحيل شرعا فانها اذا طلقت حلت لفلان وغيره فاشبه أنت طالق طلاقا لا يقع عليك جميع
أحكامه بل بعضها وهو ملك لما سوى فلان وهذا شرط الزامى والطلاق وان قبل التعليق فلا يقبل
الحاق الشرط بالزامى به كأنك طالق بشرط أن لا تدخل الدار وان لا تحتجبى منى فانه يقع الطلاق
جزما وان دخلت الدار كما قاله ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وبهذا ظهر ان الاول فى مسئلتنا هو
المعتمد لما تقرر ان هذا شرط الزامى فيقع ويلغو الزامه لها ما لا يلزمه شرعا هذا لو فرض امكانه
فما بالك بالمستحيل شرعا وحل الخلاف ان كان التعليق بان لم لانه لا يشترط فيه فوران كان باذا لم
تزوجى وقع الطلاق حالا اتفاقا ولا فرق فى الكل بين ان يقول بفلان أو يقتصر على ان لم تتزوجى
لما تقرر أن المعنى الزامى ان لا تتزوج بغيره فلم يفتقر الحال بين ذكر الغير وعدم ذكره
(وسئل) ما المعتمد فى مسألة الدور فى الطلاق (فاجاب) بقوله المعتمد وقوع المنجز كما رجحه الشيخان
وتبعهما فحول المتأخرين كابن الرفعة والسبكي والليثي وغيرهم بل نقل بعضهم عن الامام
الدارقطنى أنه قال ان الامام ابن سريج خالف الاجماع بقوله بصحة الدور وكان هذا هو مستند قول
شيخ الاسلام فى فتح البارى ان الدور باطل بالاجماع لكن يتعين تاويل هذه المقالة لما فى الروضة
عن الاكثرين انهم قائلون بصحة الدور بان المراد أكثر المجتهدين فى عصر الشافعى وما قبله وجرى
كثيرون على انه لو حكم بصحته حاكم نقض حكمه ومن ثم كان الامام ولى الله اسمعيل بن محمد
الحضرمى يقول اتتوني بزوجة الملقى للدور حيث طلقها بعده وانقضت عدتها لا تزوجها وانهيك به
علما وورعا قيل ولم ينص الشافعى رضى الله تعالى عنه على الدور الجعلى بل على الشرعى
الذى لا خلاف فى اعتباره ومن نسب اليه الاول فقد غلط وجعل ولا تغتر بما وقع للاكثرين لانه
زلة وقد نهينا عن اتباع زلات العلماء كما قاله بعض المحققين فى مثل هذه الواقعة اهـ (وسئل) عن
قال لزوجته على الطلاق الثلاث أو تغدى الى بيت أهلك من غير رضائى ما كان الا فراقك فغدت
من غير رضاء لبيت أهلها فهل يقع الطلاق الثلاث مطلقا أو عند الياس وهل يصد أن قصد
الاستثناء وهل حذف الا كوجودها ويحصل الفراق بطلقة رجعية أولا (فاجاب) بقوله اختلف
فى هذه جميع يمينون فافنى بعضهم بانها تطلق ثلاثا لانها غدت الى بيت أهلها بغير رضاه وهو عامى
لا يفرق بين التعليق والتنجيز ولا قصد شيئا وأفتى آخر بان قوله كان الا فراقك تعليق على عدم
استمرار امرأته ان غدت الى بيت أهلها والظاهر الفرق بين الا وعدمها وقد أشار فى فتاوى
الاصبحى الى نظير المسئلة بقوله ان رحت الى أهلك فهو تمام طلاقك ولم يكن له نية أن لفظ التمام
لا يقتضى الثلاث على المشهور الذى أجاب به أكثرهم وظهر لى أن تمام كقوله كان الا فراقك
اهـ وفى كل من هذين الجوابين أنظار ظاهرة فالوجه اقضاء بعضهم بقوله اما افتاء الاول بالوقوع
بمجرد الغدو لبيت أهلها فغير صحيح لان لفظ المعلق اشتمل على التعليق بشيئين بالغدو لبيت أهلها
وعدم فراقها فاحمل كلام الزوج حينئذ الى انه قال ان غدت لبيت أهلك ولم افارقك فانت طالق
ثلاثا فمتى غدت اليهم وفارقها فورا أو تراخيا ولو بطلقة رجعية انحلت الثلاث وان لم يفارقها حتى
مات احدهما وقعت الثلاث قبيل الموت وأما افتاء الثانى بانه معلق الطلاق على عدم استمرارها
فغير ظاهر فانه انما علقه على الذهاب وعلى عدم فراقه لها بعد الذهاب وقول الثانى الظاهر الفرق
بين الا وعدمها غير ظاهر فان قوله الا كان فراقك فيه تعليق الثلاث على ما ذكر من الامرين وقوله
كان فراقك فيه تعليقه على مجرد ذهابها إذ المعنى يلزم فى الثلاث ان غدت لاهلك حصل
الفراق (وسئل) عن قال لو أبرأتى فلانة وأبوها من صداقها ففى طالق فهل يقع الطلاق

قاله الماوردي لعموم المدعي

به (سئل) عما لو ادعى ان زيدا وكله فشهد له به اصله او فرعه هل تقبل كما قاله ابن الصباغ ورجحه البلقيني ام لا كما قاله الشيخ ابو حامد (فاجاب) بانه تقبل لكونها فيما يقبل فيه قول الاصل او الفرع (سئل) عما اشترطه شيخ الاسلام زكريا في منجه كغيره في الشاهد من عدم حجر السفه معتمد ام لا (فاجاب) بانه هو المعتمد وان لم يحجر عليه الحاكم (سئل) هل يمنع من قبول الشهادة مجرد وقوع خصومة سابقة بين الشاهد والمشهود عليه في قضية اخرى ام لا يمنع ذلك واذا علم بين الشاهد والمشهود عليه عداوة سابقة ثم وجد امتصاصا هل يكفي ذلك في رد الشهادة ام لا بد من بينة تشهد بزوالها قبل اداء الشهادة (فاجاب) بانه يكفي في رد الشهادة الخصومة الدالة على العداوة كائن على الشافعي رضي الله عنه حيث قال في مختصر المزني في كتاب الشهادات لا تجوز شهادة على خصمه لان الخصومة موضع عداوة اه ويكفي في قبول الشهادة وجود صحابتهما وقتها (سئل) عن الاصل في الناس الجرح او عدمه واذا اقامت بالتاني فهل يشمل مستور العدالة والحرية ام عدمها (فاجاب) بان

بإبرائهما (فاجاب) بقوله لا يقع كما أفتى به الكمال الرداد وشيخه الفتى لان المقلب في التعليق وجود الصفة الصحيحة وبراءة ايها لغو فلم توجد منه براءة صحيحة (وسئلت) عن قالت لزوجه طالق فقال هي طالق فهل تطلق (فاجاب) بقوله نعم تطلق لقولهم لو نادى احدى زوجته يا حفصة فاجابته عمرة فقال أنت طالق طلقت المجيسة ظاهرا فان قال أردت المنادة طلقت أيضا ظاهرا وباطنا (وسئل) عن وكل من يكتب له الطلاق ونوى فهل يقع (فاجاب) بقوله لا تصح النية الا من الكاتب فان وكله في النية أيضا فكتب الوكيل ونوى وقع والا فلا ويجرى ذلك في سائر العقود التي تتعقد بالكتابة لا تنفذ الا ان كان الكاتب هو الناوي سواء الكاتب عن نفسه أو عن غيره (وسئل) عن قالت له طلقني وهي حامل فقال اذا تحملت بما في بطنك الى ان يعرفني فانت طالق فهل تطلق حالا أولا (فاجاب) بقوله ان بين المدة والنفقة فاجابته طلقت بعد المدة والا فلا لان التعليق لا يحتمل الجهالة بخلاف ما اذا أتى بصيغة تنجز كطلقتك على أن تتحملي به خمس سنين ووصف الملتزم بصفة السلم فقبلت طلقت فورا وان لم يصفه وقع بمهر المثل والفرق انه في التنجز يصح الخلع على المجهول بخلافه في التعليق (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه وبركته المسلمين عن قال ان لم يخرجني من بيتي بشيء فانت طالق فقالت خرجت بغير شيء وقال بل بشيء فلا يقع فمن المصدق منهما (فاجاب) بقوله قضية ما في أصل الروضة عن المتولي في ان خرجت بغير اذن ان القول قولها هنا أيضا لكنه استشكل بان القول قوله في أنت طالق للسنة ثم ادعى وطأها في هذا الطهر وفيما لو علق طلاقها بعدم الوطء ثم اختلفا وفيما لو علقه بعدم الاتفاق عليها ثم ادعى الاتفاق فانه يصدق بالنسبة لعدم الحث وأخذ بعضهم من هذه النظائر عدم الحث في صورة السؤال وزعم ان ما في الروضة ضعيف وليس في محله ولا يرد على ما في الروضة شيء من تلك المسائل لان نحو الوطء والاتفاق من شأنه الحفاء ومشقة اقامة البينة عليه بخلاف الاذن وخروجها بشيء من حوائجه ونحوها فافهم ذلك فانه مهم (وسئل) عن لو اكل قط حمام انسان فحلف ليقنته فتمسكن من قتله فلم يقتله حتى مات القط فاقتى بعضهم بانه يحث كما لو حلف لا يفارق غريمه فاعسر الغريم فانه اذا فارقه حث وان حرمت عليه الملازمة وأفتى بعضهم بانه لا يحث كما لو قال انت طالق ثلاثا ان لم أطأك الليلة فوجدها حائضا أو محرمة فانه لا يحث بترك وطئها خلافا للمزني فاما المعتمد من الجوابين (فاجاب) بقوله المعتمد الاول وان كان في قياسه نظر لان اليمين في مسألة الغريم انعقدت مطلقة فعمت حالتي اليسار والاعسار فليس فيها تنقيص بالحلف على معصية بخلاف مسألة السؤال واما نظيرها لو حلف ليقنتل زيدا أو ليشرب الخمر فانه لا يبر الا بقتله أو شربه وان كان معصية لان اليمين على المعصية وفعل الواجب وتركه منقذة ويجب الحث فيها وأما مسألة الغريم فلا تنقيص فيها على المعصية الا من حيث ان افارق نكرة في سياق النبي فتمتع آحاد المنفى كل ارجل في الدار وما تعلق به من ظرف كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده فانه يعم كل عهد وكلا اشرب ماء من اداوة فانه يعم كل اداوة وعموم النكرة في سياق المنفى اما ظاهر كل ارجل في الدار برفع رجل او نص كلا رجل بفتح رجل او مؤكداً لذلك التنقيص كلا من رجل ولا افارق من الظاهر في العموم فيعم حالتي اليسار والاعسار فعلم انه يجب عليه في مسألة الهر الحث بترك القتل الا ان يباح له قتله بان يصول على نحو طعامه ولا يمكنه التخلص منه الا بقتله هذا ما في الجواب الاول واما الجواب الثاني فانه فاسد حكما وقياسا أما الحكم فلما تقرر فيما لو حلف ليقنتل زيدا أو ليشرب الخمر واما القياس فلان الحلف في مسألة الوطء على فعل مباح وهو يتعقد اليمين فيه على الجائز شرعا اذ لا عموم فيه لان قوله ان لم اطأ حث على الوطء والايمان المطلقة تنزل على

الاصل في المسلم عدم الفسق
فيشمل المستور والظاهر
من حال المسلم العدالة
والفسق والعدالة بينهما
واسطة اذ العدالة ملكة
تحمّل على ملازمة التقوى
ويشترط فيها اجتناب
الكبائر فالصبي اذا بلغ ولم
يصدر منه كبيرة ولا
حصلت له تلك الملكة عدل
والفاسق اذا تاب زال
عنه اسم الفسق بالتوبة ولا
يكون عدلا حتى تحصل له
تلك الملكة والاستبراء
محصلها وولي النكاح
لا يشترط فيه العدالة وانما
يشترط عدم الفسق
والكافر اذا أسلم لا يحكم
بعد الله حتى يختبر وليس
بفاسق ما لم تصدر منه كبيرة
(سئل) عما اذا رجع
شهود العتق بعد الحكم به
ثم مات المحكوم بعقوبته بلا
وارث من النسب وترك
مالا فهل يستحقه المشهود
عليه باعتاقه اياه لانه اما
عتيقه فولاؤه له او مملوكه
فقال له فان قلتم به فهل يرجع
الشهود عليه بما غرموه
أم لا وهل اذا قال الحاكم
خذ المال لانك معتقه فقال
بل لا في مالكة فهل يكون
من باب الاقرار بشيء
والمقر له ينكره (فاجاب)
بانه يستحق ذلك المال
المحكوم عليه باعتاقه اياه
ولا يرجع الشهود عليه بما
غرموه من القيمة وليس
قول الحاكم وجوابه
من باب الاقرار

المباحات فتزل على ما يجوز فعله ولهذا لو حلف لا يأكل اللحم لم يحث بأكل الميتة وحصول الفينة
بوطء الزوجة في الحيض لا تعلق له بالحنث اذ لو طوى في المدة ناسيا لليمين أو مكرها لم يحث وحصلت
الفينة على الاصح وكذا لو استدخلت ذكره بغير اختياره لا ينحل يمينه قطعا وتحصل الفينة على الاصح
فان قلت لم لانزل قتل الهر على حالة الافساد التي يحل قتله فيها قلت تلك حالة نادرة فلا تعلق بها
اليمين الا ترى انهم لم يحملوا الحلف على قتل زيد أو شرب الخمر على الحالة التي يحل قتله وشربها
فيها والحاصل ان الحالف متى تمكن من قتل الهر ولم يقتله حث مطلقا الا ان ينوى تلك
الصورة المخصوصة (وسئل) عن حلف بالطلاق لا يصلي خاب زيد فولى امامة الجمعة فهل تسقط
عن الحالف أم لا (فاجاب) بقوله نعم تسقط عنه لان مشقة فراق الزوجة تزيد على ما ذكره من
كثير من اعداء الجمعة وايضا فملك الزوجة يشبه فوات المأبى وفي الجواهر ما يؤيد ذلك
ويشهد به بالاولى وهو ان الزوجة لو نشزت ورجا ردها الى الطاعة فاشتغل بردها عذر في الجمعة
كالمشتغل بصلاح ماله الذي يخشى فساد لو صلى الجمعة لا يقال لم لا يكون الايجاب الشرعي عذرا
في عدم الحث كالاكرام الحسى فيصلى الجمعة خلفه ولا يحث لانه حلف باختياره على ما يعم المعصية
وغيرها كالمحلف لا يفارق غريمه فاعسر فقارقه فانه يحنث وان حرمت عليه ملازمته وصرحوا
بانه لو حلف وهو في يد الكفار على انه لا يهاجر لزمته الهجرة ويحنث لان ذلك باختياره وبان من
ييده ودعيه يلزمه اخفاؤها فاذا حلف كاذبا حث لانه باختياره والاولى لهذا الحالف ان يرفع
القضية الى حاكم فيلزمه بصلاته الجمعة فلا يحث لا كراه القاضى والزاهله (وسئل) عن رجل طلق
زوجته ثم سأل رجل طلق زوجتك فقال تسعين طقة وهي في العدة فما يلزمه (فاجاب) بقوله
ان اراد الملتبس بذلك الاستخبار كان اقرارا فيؤاخذ به مالم يكن كاذبا فله معاشرتها باطنا بعد
الرجعة وان اراد بذلك التماس الانشاء من المطلق وقع عليه الثلاث مطلقا لان طلق معاد في
الجواب لذكره في السؤال وما فيه معاد في الجواب فكأنه قال طلقها تسعين طقة قاصدا بذلك
الايقاع فتلحقها الثلاث لان الفرض ان الطلاق رجعى وان العدة باقية وما ذكرته في الحالة
الثانية مأخوذ مما قالوه فيمن قيل له التماسا للانشاء اطلقت زوجتك فقال نعم مثلا بجامع ان نحو
نعم ليست من صرائح الطلاق لكنها لما وقعت بعد السؤال المعاد في الجواب نزولها منزلة طلقها وإذا
ثبت هذا في نحو نعم الذي لا دلالة فيه على طلقها الا مجرد ذلك التنزيل فالولى في تسعين المستدعى
تقدير عامل وان لم يكن سؤال ولا انشاء فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن امرأة ادعت
ان زوجها طلقها ثلاثا ثم رجعت هل يقبل رجوعها (فاجاب) بقوله نعم يقبل رجوعها كما في
التدريب لان المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقيق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
جماعة جاؤا الى جماعة آخرين فحلف احد الجماعة الواردين بالطلاق ما نحن لكم بضيغان او ما
ندوق لكم طعاما او ما ندوق عندكم زادا وقصد اليمين عنه وعن أصحابه فحلف أحد الجماعة المقدم
عليهم ماتروحوون الا بعد زاد فهل يرأ الحالف الاول برجوع أحد منهم الى محله وبالمحل ٣ باقهم
الزاد ويتملكون الزاد ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فان قلتم نعم بما ذكرناه فذاك وان قلتم بخلافه
فما تكون الحيلة في الخلاص من الحث لها أو ضحوا لنا الجواب عن كل لفظ بما يقتضيه (فاجاب)
رحم الله بما صورته إذا حلف ما نحن لكم بضيغان وقصد نفسه وجماعته وحلف أحد المقدم
عليهم ماتروحوون الا بعد زاد فاطعمهم أحد المقدم عليهم قبل رواحهم زادا لم يحنث واحد من
الحالفين حيث لانية لها بان أطلقا هذين اليمينين كما اقتضاه كلام السائل لان النظر الاول فيه ما نحن
لكم بضيغان وفيما ذكرناه لم يضيفهم الجميع فان اراد الحالف الاول ان أحدا منهم لا يصبر ضيفا

بشيء لمن ينكره لانه مقر بانه

ملكه (سئل) هل تثبت

مقادير انصاء الموقوف

عليهم بالاستفاضة ام لا كما

في الخادم (فاجاب) بانه

لا تثبت بالاستفاضة كما ذكره

النوى وغيره فقد قال

النوى في فتاويه لا تثبت

بالاستفاضة شروط الوقف

وتفاصيله بل ان كان وقفا

على جماعة معينين او

جهات متعددة قسمت الغلة

بينهم بالسوية او على

مدرسة مثلا وتعذر معرفة

الشروط صرف الناظر

الغلة فيما يراه من مصالحها

اهل قال بعض المتأخرين

ان الشروط لا تفسىض

اصلا (سئل) في روضة

الاحكام وجهان في قبول

شهادة ذي الصدين وفي

معناه الدبوق وفي ثالث ان

كان من قوم يعتادون ذلك

قبل والا فلا وهو الاقرب

قاله الدميري وما المعتمد

(فاجاب) بان المعتمد الثالث

لان ذلك لا يخل بمروءته في

الشق الاول ويخل بها في

الثاني وكلامهم كالصريح

فيه (سئل) عما حكى ابو

الفرج في ركعتي الفجر

وجهين اي اذا اعتادها

وتركها هل ترد شهادته

ام لا ما المعتمد منهما

(فاجاب) بان المعتمد منهما

م عدم رد شهادته وهو

مقتضى قولهم المداومة

على ترك السنن الزائدة

وتسليحات الصلاة يقدر في

لاحد من المقدم عليهم فلا خلاص له وان اراد الثاني ان احدا منهم لا يروح الا بعد اكله زادا من عند أحد المقدم عليهم لم يبرأ الا ان اكلوا كلهم زادا من عند أحد المقدم عليهم ويقاس بما ذكرته بقية النيات أو يسأل السائل من الخالفين عن مرادهما بالخلف هنا وفيما مر وقد سئل بصورة ذلك ليكتب له الجواب على ثبت من غير تردد فان لم يكن لها نية فالحكم ما ذكرناه أو لا وان حلف الاول مانذوق لكم زادا فمتى ذاق أحد القادمين زادا للمقدم عليهم أو لبعضهم ان اراده حنث وان لم يذق أحد منهم أو كلهم شيئا للمقدم عليهم فلا حنث وأما الخالف الثاني فان اراد مطلق الزاد فذاقوا زاد الغير المقدم عليهم لم يبرأ إلا باكلهم له قبل رواحهم وان حلف الاول مانذوق عندكم زادا فمتى ذاقوا عندهم أى في المحل المنسوب اليهم عرفا مع حضورهم فيه زادا للمقدم عليهم أو غيرهم حنث الاول ولم يحنث الثاني لانهم لم يروحوا الا بعد زاد وان راحوا بلا أكل زاد حنث الثاني دون الاول وفي صورة مانذوق لكم زادا ولا نية للخالف فيرا بتملكهم للزاد قبل ذوقه ثم على السائل وفقه الله أن يبحث عن اللفظ الواقع من الجانبين وعن كون الخالفين أو أحدهما اراد شيئا أو أطلقا ويتامل ما ذكرته في هذا الجواب فان فهم حكمه من ذلك فهم ما يقينيا عمل به والا أرسل لما يذكركم ان له مفعلا لئذ ذكر له حكمه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين أقر بطلاق زوجته ثلاثا ثم قال انه علق الطلاق على تمام البراءة ما الحكم (فاجاب) بقوله من أقر بطلاق زوجته ثلاثا ثم ادعى انه كان علقه على ما ذكر لا تقبل منه هذه الدعوى ولا يلتفت اليها فيفرق بينه وبينها ولا يمكن من نكاحها الا بعد ان تزوج غيره تزويجا صحيحا ويغيب حشفته في قبلها ثم يطلقها ثم تنقضي عدتهما منه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل حلف بالطلاق وشهد عليه شاهدان قال أحدهما اشهد انه قال انت طالق ستة عشر طلقة وقال الآخر اشهد انه قال انت طالق الف طلقة فاجاب بعض فقهاء زيد بجواب مبسوط حاصله انه لا يقع عليه إلا طلقة فما التحقيق المعتمد في ذلك (فاجاب) ما نقل عن بعض علماء زيد من وقوع طلقة فقط غير معتمد ولا معول عليه بل لا وجه له ولا قياس يعضده وليته قال لا يقع شيء فان له وجها ما اخذ من قولهم فيما لو شهد واحد انه غصبه بكرة وآخر انه غصبه عشية حلف المدعى مع أحدهما واخذ الغرم لان الواحد ليس بحجة فلا تعارض اه فهذا قد يترهم منه من لا تحصيل عنده عدم وقوع شيء في مسئلتنا لان الواحد ليس بحجة فلا تعارض ولا يمكن المدعى هنا حلفه مع أحدهما لان الطلاق لا يثبت بشاهد ويمين وهذا مع انه يظهر بيادى الراى ان له وجها تمويه باطل وليس ذلك نظير مسئلتنا بوجه لان الشاهدين فيها لم يقع بينهما تعارض الا في الزائد على ستة عشر لان من شهد بالالف لم يعارض من شهد بستة عشر الا فيما زاد عليها واما الستة عشر فهما متفقان عليها لما صرحوا به من ان من أقر بعشرة مثلا كان مقرا بخمسة وبه يعلم أنهم مصرحون بان من أقر بالف كان مقرا بستة عشر فيقع منها ثلاث ويعزر على ايقاعه الزائد كما صرح به الزركشى نقلا عن الروايات وقضية كلام ابن الرفعة فانه اعنى الزركشى قال واللام في الطلاق للعبد الشرعى وهو الثلاث فلو طلق اربعا قال الروايات عزر وظاهر كلام ابن الرفعة انه ياتى اه وشاهد ما ذكرته من وقوع الثلاث قولهم لو شهد واحد انه اخذ منه دينارا وشهد آخر انه اخذ منه نصف دينار ثبت نصف الدينار لاتفاقهما عليه وللمدعى الحلف مع الشاهد بالنصف الآخر لان الشاهد بالنصف لا يعارض الشاهد واليمين في النصف الآخر فكما ثبت النصف الاول لاتفاقهما عليه كذلك يقع هنا الطلاق الثلاث لاتفاقهما عليه فهذا هو الصواب فاعتمده ولا تغتر بما خالفه وبما قرره يعلم انه لا فرق في صورة السؤالين ما ذكر فيها من شهادة

شهادة (سئل) عن اختي
في زارة لتحمل الشهادة
وفي كراهة ذلك وجهان في
أدب القضاء لشرع الروياني
ما المعتمد منهما (فاجاب)
بان المعتمد منهما عدم
كراهة ذلك لان الحاجة قد
تدعو اليه كان يقر من
عليه الحق اذا خلى به
المستحق ويجحد اذا حضر
غيره لكن يستحب له ان
يخبر الخصم بانه اختي
وشهد عليه لئلا يبادر الى
تكذيبه اذا شهد عليه
فيعزره القاضي (سئل)
عن قول الرائي انه يعتبر
في شهادة الزنا تقدم لفظ
الشهادة على لفظ الزنا فان
عكس لم تسمع لانه صار
متها في دفع حد القذف
عنه هل هو معتمد أم لا
(فاجاب) هو معتمد فقد
قالوا في شهادة الحسبة وإذا
أرادوا الشهادة بالزنا فيقولون
نريد ان نشهد على فلان
بكذا فاحضره والافان
ابتدوا وقالوا فلان زنى
حدوا اه وان ذكر
الروياني فيه احتمالا انه
لا فرق وقال الزركشي نعم
ان وصلوا شهادتهم به
فالظاهر انهم ليسوا بقذفة
لكن كلام الروياني يقتضى
انه لا فرق (سئل) عن
قول شرح التحرير واليمين
مع الشاهدين في الردعيب
ودعوى العنة والجراحة
في عضو باطن ودعوى
الاعسار على الغائب

واحد بسنة عشر وآخر بالف وبين غيره كشهادة اثنين واثنين للاتفاق على الثلاث بكل تقدير وهذا
لاشكال فيه وانما الذى هو محل النظر لو شهدت بيته بانه طلق واحدة وشهدت بيته أخرى بانه
طلق ثلاثا فقد تعارضا في الزائد على الواحدة فهل يقع هذا الزائد والذى يتجه وقوعه أخذنا من
قولهم ولو اختلفا في قدر المتلف بان شهدت بيته ان وزن ما تلفه المدعى عليه دينار وشهدت بيته أخرى
أن وزنه نصف دينار لزم الدينار أخذا بشهادة الاكثر لان معها زيادة علم بخلاف شهادة التقويم فان
قومته بيته بدينار وأخرى بنصف فانه يجب النصف لاتفاق البيتين عليه وتعارضهما في الباقي وفرقوا
بين هذه وما قبلها بان مدرك شهادة التقويم الاجتهاد وقد تطلع بيته الاقل على عيب فمعها زيادة علم
فالحاصل ان زيادة العلم عند التعارض في الوزن مع الشهادة بالاكثر وعند التعارض في القيمة مع
الشهادة بالاقل وكالتعارض في الوزن التعارض في الذرع أو العدو والكيل فيؤخذ بشهادة الاكثر
وأما قول الاذرعى قياس كلامهم الذى تقرر في مسألة الوزن انه لو أقام بيته بعدد المعدود أو باذرع
المذروع فعارضه المدعى عليه بيته بانه أنقص من ذلك كنصفه قدمت بيته المدعى ولا يخفى ما فيه فهو
مردود أعنى قوله ولا يخفى ما فيه ووجه رده ان ما ذكر انه قياس كلامهم صحيح لامرية فيه لان من
تأمل ما قالوه في مسألة الوزن بما ذكره فيها علم جريان مثله في العدو الذرع والكيل اذا فارق بين
الاربعة كما هو ظاهر جلي واذا لم يتصور بينهما فارق لم يأت قوله ولا يخفى ما فيه اذ لا شيء فيه لا يخفى
ولا ظاهر بل هو الجارى على سنن الاستقامة فاندفع قوله ولا يخفى ما فيه (وسئل) عن قال لآخر
بادلت أو بادلتي بزوجتي الى زوجتك أو بضيعتي الى ضيعتك أو بقرتك أو زاقرت أو زاقرتك الى ذلك
فقال بادلتي أو بادلتيك أو زاقرتك أو زاقرتك ويريدان بزاقرت معنى بادلتي ما الحكم وعن قال
لآخر طلق زوجتك وأزوجك أو على ان أزوجك ابنتي أو اختي أو قالت امرأة طلق زوجتك
وأزوجك نفسى أو على ان أزوجك نفسى أو وأزوجك أو على ان أزوجك ابنتي فطلق امرأته
وقال هي طالقي أو قال طلقت ما الحكم وعن أراد السفر فقال للناس ان لم أجيء هذه السنة
أو إذا غبت عن زوجتي سنة فما أنا لها بزوج أو فاهى لى امرأة ما الحكم (فاجاب) بقوله الذى يتجه
في بادلتي أو بادلتيك بزوجتي الى زوجتك انه ان نوى به طلاقا واحدا أو متعددا وقع والا فلا فهو
كناية فيه لصديق حدها عليه وهو ما احتمل الطلاق من غير تعسف ولا شك ان بادلتيك يحتمل الطلاق
كذلك وقاعدة ما كان صريحا في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه يكون كناية في غيره تشهد لذلك
وبادلتي صريح في البيع كما يأتي فاذا استعمل في الزوجة ناويا به الطلاق لم يجد نفاذا في موضوعه
وإذا لم يجد نفاذا كذلك لزم كونه كناية فيه لان الغرض انه يحتمله احتمالا لا تعسف فيه وكذا يقال
في نحو بعتك نفسك اذا نوى به الطلاق انه يقع به لانه حينئذ كناية كما علم مما قررته ثم رايهم
صرحوا بنحو ما ذكرته فانهم جعلوا من كنيات الطلاق بعتك الطلاق واما قوله بادلتيك بضيعتي الى
ضيعتك مثلا فبيع لان بادلتي من صرائح البيع فاذا اراد بذلك بادلتيك بضيعتي بضيعتك انعقد
بيعا وصارت الضيعة التى دخلت عليها الباء ثمتنا والاخرى مشتنا واما بادلتي بضيعتي الى ضيعتك فهو
باطل لفقد كاف الخطاب المشترطة لصحة البيع وزاقرت اذا اشهرت عند قوم بمعنى بادلتي صارت
كناية بيع وطلاق فان نوى بها بيع صح او طلاق وقع والا فلا ومن طلق زوجته على ان يزوجه
زيد بنته ام يقع عليه طلاق الا ان زوجه فاذا زوجه وقع الطلاق باثنا وللمطلق مهر المثل على المزوج
الملتزم له بذلك ذكر ذلك ابن القطان لكنه قال فيما لو قال رجل لا آخر طلق امرأتك على ان
اطاق امرأتى وجعل كل منهما طلاق هذه بدلا عن طلاق الاخرى يقع الطلاقان اذا فعلاه ولكل
منهما الرجعة اه فجعل ابن القطان الطلاق في هذه رجعيًا يناقض جعله له فى التى قبلها باثنا ومن

والميت وفيما اذا قال لزوجته

أنت طالق أمس ثم قال
أردت من غيري ثم قال في
شرحه فيقيم في هذه الصور
البينة بما ادعاه ويحلف معها
طلبا للاستظهار هل هو كما
قاله أم لا فان قلتم نعم فما
صورتها (فاجاب) بان
الحكم فيها كما قاله تبعاً
لاصله وأصل أصله وغيرهما
وصورة الاولى ان المشتري
اقام شاهدين بعدم عيب
المبيع وقال له البائع أنت
تعلم حدوته فيحلف على
قدومه والثانية أن يدعى
من ثبتت عنته وطء زوجته
فتقيم شاهدين ببيكارتها
وتحلف على عدم وطئه
اياها لاحتمال عود البكرة
والثالثة أن يقيم شاهدين
بسلامة العضو الباطن
المجنى عليه ثم يطلب الجاني
حلف المجنى عليه على
سلامته والرابعة والخامسة
انه اقام شاهدين بما على
غائب أو ميت فيحلف
معهما ومثلهما الصبي
والمجنون والسادسة ما اذا
قال لزوجته أنت طالق
أمس ثم قال أردت انها
طالق من غيري ثم اقام
شاهدين بتطبيق غيره اياها
ثم يحلف على إرادته اياه
(سئل) هل يجوز
لشافعي مثلاً أن يشهد
بالكفر عند من لا يقبل
التوبة أو بالتعريض
بالقذف عند من يرى الحد
بالتعريض أو بما يوجب
التعزير عند من يعزراً بما

ثم قال ابن كنج في هذه لاربعة لواحد منهما ولكل واحد منهما الرجوع على الآخر بمهر المثل ليوافق
قوله ما قاله ابن القطان في تلك والحاصل ان ابن كنج يقول انه بائن في صورتين ويجعل العوض فيهما
فاسدا حتى يقع بائنا ويجب مهر المثل وابن القطان يقول انه بائن في الاولى رجعي في الثانية
وعليه فالفرق ان العوض في الاولى وهو نكاح البنت مقصود لكنه لا يصلح للعوض شرعا فكان
فاسدا ويلزم من فساد الوقوع بائنا بمهر المثل وأما العوض في الثانية وهو الطلاق فهو غير
مقصود عرفا ولا شرعا فهو بمثابة الدم وقاعدة الخلع ان عوضه اذا لم يقصد بيع رجعي ولا مال وبهذا
اتضح ان ما قاله ابن القطان من الوقوع بائنا بمهر المثل في الاولى ورجعي بلا مال في الثانية هو
الاوجه لما علمت من ظهور الفرق بينهما فافهم ذلك فانه مهم وجواب بقية الصور التي ذكرها السائل
علم بما قررته وهو انه حيث كان المقابل للخلع تزويجا فوجد وقع بائنا بمهر المثل او طلاقا
وقع رجعيما وقوله ان لم أجيء هذه السنة الخ كناية فان نوى به طلاقا واحدا او متعددا وغاب
عنها سنة وقع مانواه والا لم يقع شيء (وسئل) عن قال لزوجته أنت طالق فقل له ثلاثا فقال
ثلاثا او قيل له طلقها ثلاثا فقال ثلاثا ما الحكم (فاجاب) بقوله الاوجه اخذا مما اقي به شيخنا خاتمة
المحققين شيخ الاسلام زكريا سقى الله سبحانه وتعالى عهده انه ان نوى بقوله ثلاثا وقد بناء على
مقدر الطلاق الثلاث وقع الثلاث وكان التقدير هي طالق ثلاثا او طلقها ثلاثا وان اختلف شرط
من ذلك لم يقع شيء واما من اجاب بانها طلقت واحدة لان السؤال معاد في الجواب فكانه قال
هي طالق ثلاثا لكن يمنع من وقوع الثلاث كونها غير منوية مع لفظ طالق لان شرط وقوع
العدد كونه منويا بنية مقرونة بلفظ الطلاق كاقتران نية الكناية بها فقد اخطا كما بينه شيخنا المذكور
حيث قال لم يصب في جوابه هذا سواء اوقع الواحدة بلفظ ثلاثا كما يقتضيه اول كلامه لما لا يخفى
اي من قوله ان السؤال معاد في الجواب ام بلفظ طالق المقدر لما فيه من اعمال مقدر يجوز عدم
إرادته واهمال متلفظ به ولا في توجيهه لانه بعد ان اعتبر ان التقدير هي طالق ثلاثا لا يحتاج
الى نية الثلاث واقترانها بطالق اذ نية العدد انما يحتاج اليها كما ذكر عند عدم ذكر العدد ثم رأيت
الاذرعي نقل عن فتاوى الامام ابن رزين انه سئل عن قال قولوا لها انت ورفيقتك طالق فقل له
لاي شيء لا تقول ثلاثا فقال ثلاثا فاجاب ان قصد بقوله ذلك ايقاع الطلاق الثلاث بلفظي هذا يبلغوها
اني طلقتهما ونوى بذلك ايقاع الثلاث وقع الثلاث كما نوى ان قصد ايقاع الطلاق مطلقا من غير
قصد عدد وقعت طلقة على كل واحدة منهما بذلك ويبقى قوله ثلاثا ان قصد به ايقاع الطلاق الثلاث
كانه أراد طلقت الآن كلا منهما ثلاثا أو كلا منهما طالق ثلاثا وقع به تمام الثلاث ان دخل بهما
وان لم يقترن بقوله ثلاثا قصد لم يقع شيء قال الاذرعي في توسطه بعد نقله ذلك وفي وقوع الثلاث في
القسم الاول وقف ولا سيما ان طال الفصل بين الكلامين لان ثلاثا بمفرد لا تصلح للإيقاع فتامله
اه وفي ذلك تايد لما نقرر أنه الجواب وأما توقف الاذرعي فهو ظاهر حيث لم يبين الكلام على
المقدر الذي قررناه بخلاف ما اذا بناء عليه ثم رأيت ابن الصلاح أقي فيمن قال لزوجته أنت طالق ثم
سكت وراجع زوجته ثم قال ثلاثا بائة على كل مذهب بانه ان كان قد نوى الثلاث أولا بقوله أنت
طالق وقعن وان لم ينو ذلك أولا لكن أراد ثانيا بقوله ثلاثا تمته وتفسيره وعنى بقوله ثلاثا انها
طالق ثلاثا وقع عليه الثلاث أيضا قال وليس هذا من قبيل ايقاع الطلاق بلفظ حذف بعضه اجتزاء
بالباقى منه لدلالته عليه بناء على القرينة ومما نص عليه من هذا النوع انه لو قال ابتداء أنت ثلاثا
ونوى الطلاق وقع بمثل ذلك قال الاذرعي بعد نقله عنه في توسطه قلت تأمل جوابه مع ما سبق عن
صاحبه تقي الدين بن رزين واما ما استشهد به من قوله أنت ثلاثا فالاصح في الروضة انه لا يقع به

شئ. وان نوى ولم يذكر عن بعض الائمة سواء فاعليه اه وبجواب عن مسئلة الروضة بانه لم تقدمها ما يقتضى تقدير محذوف يبنى عليه قوله ثلاثا فلم تؤثر فيها النية بخلاف مسئلتنا فانه سبق ما يقتضى تقدير ذلك المحذوف المبني عليه قوله ثلاثا فصحت نيته ووقع به الثلاث ثم رأيتني في بعض الفتاوى بسطت الكلام على ذلك فراجعه مع هذا (وسئل) اشترى في الترك اذا اراد أحدهم يطلق زوجته قال لها دستور فاذا غاب أو مات ولم يعلم هل نوى الطلاق أم لا ما الحكم (فاجاب) بقوله لا طلاق فيما ذكر وان جعلنا لفظ دستور كناية لان شرط الوقوع بها تحقق نية الزوج الطلاق بها والا لم يقع شئ. لان العصمة ثابتة محققة فلا تزال الايقين وجعل دستور كناية له وجه فانها تستعمل عرفا في الاذن في المفارقة فاذا استعملها كناية في الطلاق فقد استعملها فيما يناسب معناها المشهورة فيه عرفا فلم يبعد جعلها كناية (وسئل) عن حكم حل الدور بالصيغة التي نقلها السبكي والاسنوى والاذرعى وغيرهم عن ابن دقيق العيد مع التنظير فيها وهي كلما لم يقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا والدميرى يقول هي ان لم يقع عليك طلاقى وأنت طالق فهل الصيغتان سواء وقول الازرق فان قيل ما المخلص اذا قلتم بصحة الدور قلنا المخلص ان يقول للزوجة طلقى نفسك فتطلق نفسها لانه تمليك على الاصح لكن حكى عن ابن أبي الصيف انه لا مخلص له منه الا بسبب يوجب الفسخ كالاعسار ونحوه اه فعبارة ابن أبي الصيف حاصرة والازرق من الواقفين على مصنفات السبكي والاسنوى وكثيرا ما ينقل عنهم من غير تعرض منه لما نقل عن ابن دقيق العيد ولا لما أظهره من النظر مع نقله لعبارة ابن أبي الصيف الحاصرة فهل ذلك يدل على انه لم يرتض ما نقل عن ابن دقيق العيد (فاجاب) بقوله الذى نقلوه عن ابن دقيق العيد نقلا عن بعضهم انه اذا عكس التعليق فقال كلما تلفظت بطلاقك فانت طالق قبله ثلاثا فاذا طلقها انحل الدور ووقع الطلاق قال لان الطلاق القبلى قد صار والحالة هذه معلقا على النقيضين وهما الوقوع وعدم الوقوع وكلما كان لازما للنقيضين فهو واقع ضرورة لاستحالة خلو الواقع عن أحدهما قال وقريب منه في الوكالة كلما عزلتك فانت وكيل فيعاد العزل بان يقول كلما عدت وكيل فانت معزول فيقول عزلتك اه وأما تنظير الاسنوى بان الطلاق انما يقع على تقدير صحة التعليق المتأخر ولقائل ان يمنع صحته لكونه غير قادر على التنجيز الذى هو فرعه فردود بانه منقبوض بصور يصح فيها التعليق دون التنجيز منها الراهن اذا أعسر يصح تعليقه عتق المرهون بصفة فاذا وجدت بعد انفكك الرهن نفذ العتق على الصحيح ولا يصح تنجيزه ومنها العبد يصح تعليقه الطلقة الثالثة على عتقه ولا يصح تنجيزها وله فيه نظر ثان وهو سلنا صحة التعليق الثانى لكن التعليق الاول لا يترتب عليه شئ. لان التفريع على صحة الدور واستحالة وقوع المعلق فيه وحيث فلا يصير الطلاق واقعا على كل من التقديرين قال واعلم أن المدرك في الطلاق على تقدير صحة التعليق انما هو وقوعه على تقدير كل من النقيضين وبهذا يحصل المقصود وهو الطلاق بلا لفظ آخر على هذا التقدير والمدرك في الوكالة انما هو تعارض التعليقين لان كل تعليق مطلوبه خلاف مطلوب الآخر بخلاف الطلاق فلما تعارضا اعتضد العزل بالاصل اذ الاصل الحجر ولهذا لا يحصل العزل الا بلفظ اه ولم أر أحدا تعقب اعتراضه هذا وهو جدير بالتعقب لان قوله لكن التعليق الاول لا يترتب عليه شئ الخ لا يفيد في مطلوبه نفعا لان عدم ترتب شئ. عليه انما هو مع انفراده عما يعارضه وأما بعد وجود معارض له وهو التعليق الثانى فقد ترتب عليه بواسطة انضمام هذا المعارض اليه شئ. وهو الوقوع لما تقرر اولا ان سبب انحلال الدور ان التعليقين لما رجدا وصحازم كون الطلاق القبلى معلقا على النقيضين وهما الوقوع الذى اقتضاه التعليق الثانى وعدمه الذى اقتضاه التعليق الاول ويلزم من تعلقه بالنقيضين الوقوع ضرورة استحالة خلو الواقع

مالو طلب الشافعي شفعة الجوار من الحنفى حتى يكون الاصح الجواز أولا يجوز كما استظهره بعض مشايخ مشايخنا قال يؤيده قول ابن سرة في التلقين لو شهد على مسلم انه قتل كافرا والحاكم عراقي لم يحز له الاداء لما فيه من قتل المسلم بالكافرو هل على القول بالجواز لو علم او غلب على ظنه من قرينة الحالة او من قوله ان لسانه سبق اليه ولم يقصده يجوز له ان يشهد به عليه أو لا كما قطع به بعضهم فيما لو علم فقط وذكر أن الرافعى قد حكى مثله في نظيره من الطلاق (فاجاب) بانه لا يجوز للشافعي ان يشهد بما ذكر فقد قال الزركشى وغيره عقب كلام ابن سرة ومن هنا يؤخذ انه لا يجوز للشافعي أن يشهد بكلمة الكفر أو بالتعريض بالقذف أو بما يوجب التعريض عنده من يعلم انه لا يقبل التوبة ويحده بالتعريض ويعزره أبلغ مما يوجب الشافعي ولا ينبغي ان يأتى فيه الوجه الذى في طلب الشافعي نحو شفعة الجوار من الحنفى لان ذلك في حق الآدمى اه ومتى علم أو غلب على ظنه أن لسانه سبق عليه لا يجوز له أن يشهد به عليه ولو عند حاكم موافق له (سئل) هل يثبت تقدم أحد

الوارثين برجل وامرأتين
 وبشاهد وعين لأن المقصود
 منه المال وكذا الشهادة
 بتقديم أحد النكاحين أم لا
 (فاجاب) بانه ثبت كل
 منهما بمن ذكر إذا كان
 القصد منهما المال كما لو
 ادعت المرأة بان فلانا نكحها
 وطلقها وطلبت نصف
 المهر أو أنها زوجة فلان
 الميت فطلبت الارث أو
 ادعى أنه طلقها بعوض
 (سئل) عن الشوز إذا
 كان لامتناع من الوطء بغير
 عذر هل تقبل أربع نسوة
 أو رجل وامرأتان كما أفى
 به البلقيني (فاجاب) بانه
 تقبل الشهادة المذكورة
 فيه لانه لا يطاع عليه الرجال
 غالبا (سئل) عما لو شهدا
 بدين على ميت فاقام وارثه
 يئنه بان بينهما عداوة هل يقدر
 في شهادتهما أولا (فاجاب)
 بانه يقدر فيها لان الضرر
 يلحق الوارث لا تنتقل التركة
 اليه فهي شهادة على الخصم
 في الحقيقة (سئل) عن
 يلعب الشطرنج بقارعة
 الطريق أو في المسجد وهو
 مصور بصور الحيوان ولم
 يكن هو المصور له أو يتخذ
 ديدنا وهو بمن يخل بمروءته
 هل تسقط شهادته أم لا وهل
 لعبه مكروه أو حرام كالولعبه
 مع معتقد تحريمه أو على
 مال من الجانين أو كان هو
 المصور له أو أخرج به الصلاة
 عن وقتها أو تعينت عليه
 الشهادة أم لا يحرم فيما

عن أحدهما فاندفع قول الاسنوى وحينئذ فلا يصير الطلاق واقعا على كل من التقديرين وايضا ان دفاعه
 أن الاول لم يدع انه واقع على كل من التقديرين وانما الذي ادعاه ما قررناه من كونه معلقا بالنقيضين
 وان كل ما كان كذلك فهو واقع لما مر وذلك لما صدر منه التعليقان ثم قال طلقك كان هذا معلقا
 بنقيضين وهما وقوع القبلي ثلاثا لو وقع هذا اللفظ وهو مفاد التعليق الاول ووقوعه ثلاثا لو لم يقع
 هذا اللفظ وهو مفاد التعليق الثاني فاذا صححنا كلا من التعليقين فان قلنا بتأثير كل منهما لزم اجتماع
 النقيضين أو بعدم تأثير كل منهما لزم وقوع النقيضين وكل من الاجتماع والارتفاع المذكورين
 محال فزعم أن أحدهما واقع ولا بد وأن الواقع هو وقوع الطلاق لان التعليق الاول لما وجد سد
 باب الطلاق فلما وجد التعليق الثاني مع قوله بعد طلقك وقلنا بصحة التعليق الثاني التي سلبها
 الاسنوى كما مر لزم منعه لذلك السد واقتضاه للوقوع والالزم المحال المقرر وبهذا يتبين اندفاع قوله
 ولهذا يحصل المقصود وهو الطلاق بلا لفظ آخر مع قوله ولهذا لا يحصل العزل الا بلفظ بل لا بد من
 اللفظ في كل منهما كما تقرر واندفاع ما حاوله من الفرق بين هذا الباب وباب الوكالة على انا وان سلنا
 الفرق بينهما لا يؤثر ذلك فيما قلناه لان الحكم في مسئلتين قد يتفق مع اختلاف مدركها فلا مانع
 أن يكون مدرك الوكالة غير مدرك ما هنا وان اتفقا في الحكم وهو حل الدور السابق بالتعليق
 اللاحق على أن ابن دقيق العيد أشار إلى أن بينهما فرقا ما بقوله وقريب منه في الوكالة الخ فجعل بينهما
 تقاربا لا اتحادا وهو عين ما يدعيه الاسنوى فلا وجه لاعتراضه عليه بما أشار اليه من الفرق بين
 البابين واعلم انه بحث انحلال الدور بان يقول لها يدك طالق مثلا بناء على ان الوقوع بالسراية
 بالنسبة إلى الطلقة أو المرأة المطلقة لا ينسب للمطلق وانما هو تكميل من الشرع على تناقض فيه
 وقع للرافعي وانما لم ينسد باب الطلاق عند قوله لها ذلك لان المعلق عليه وقوع طلاق عليها وفي هذا
 المثال لم يقع عليها وانما وقع على بعضها اه واعترضه ابن العماد بانه كلام ساقط لانه متى انسد عليه
 باب الطلاق لم يتمكن من ايقاع بعضه ولا من تطبيق بعض المرأة لان السراية فرع ايقاع الطلاق
 اه وليس بذاك لانه لم ينسد عليه باب الطلاق الا إذا وقع على كلها دون بعضها لان موجب
 الانسداد الدور المترتب على لفظه وهو متى أو كلما وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا فاذا
 أوقعه على بعضها وقلنا بما مر لم يتناوله قوله وقع عليك وإذا لم يستلزم وقوعه وقوع الثلاث قبله لم
 يحصل الدور فظهر ان لما قاله الاسنوى وجها وأن الدور ينحل به كما ينحل بما مر فهاتان طريقتان
 لحله وأما ما نقل عن الكمال الدميرى من حله بما مر عنه ففيه نظر لما تقرر في منقول ابن دقيق
 العيد وإذا وقع النزاع في تلك مع تحقق التناقض فما بالك بهذه التي لا تناقض فيها بوجه فالوجه انه
 لا يحصل بها انحلال وأما ما نقل عن الازرق فانما يتضح ان كانت صيغة تعليقه كلها أو متى طلقك
 وحينئذ فلا خصوصية لما ذكره لانه حيث علق بذلك لم ينسد عليه باب الطلاق حتى يحتاج لحله وانما
 ينسد الباب إذا عبر بقوله كلما أو متى وقع عليك طلاقى وهذه لا ينحل الدور فيها بما قاله الازرق كما
 هو ظاهر لان قوله لها طلقى نفسك وان كان تمليكها للطلاق يسمى وقوعا له وان لم يسمى ايقاعا
 وحصر ابن أبي الصيف قد بان اندفاعه بما قدمناه ان له طريقتين طريق ابن دقيق العيد وطريق
 الاسنوى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال على في زوجتي بالطلاق الثلاث ان باسكان
 النون أو تشديدها بفتح أو كسر يدك من مسأرتي الحق ففسار إلى الحق بعدد لکن لم يتساير امعا
 في الطريق ما حكمه وعما لو قال على في امرأتى بالطلاق الثلاث ان لم تعطني الحق هل هو تعليق
 للطلاق بنفي الاعطاء حتى لو أعطاه الحق لا تطلق امرأته أولا (فاجاب) بقوله الجواب عن ذلك
 يحتاج إلى مقدمة في الكلام على صيغة على في زوجتي بالطلاق هل هو صريح أو كناية أو لغو

ذكر أولا ولا فيما ذكر
 أخيرا (فاجاب) بانه متى
 اقترن بلعب الشطرنج شرط
 مال من الجانبين أو خش
 أو لعب مع معتقد تحريمه
 أو تاخير الفريضة عن وقتها
 عمدا وكذا سهوا وتكرر
 منه أو كانت مصورة بصور
 الحيوان فهو حرام والا
 فهو مكروه نعم ان غلب على
 ظنه أن لعبه يكون سببا لرد
 شهادته بما لم يثبت الا بها
 حرم ومتى أكب على لعبه أو
 لعبه على قارة الطريق أو في
 المسجد أدخل بمروته وان
 قل (سئل) عن الحاكم
 هل له أن يحكم بشهادة ابنه
 أم لا لانه يتضمن تعديله
 وهو ممتنع عليه كما قاله ابن
 الرفعة الارجح في البحر وغيره
 المنع اه كلامه وهل
 مثل ذلك تنفيذ حكمه له ام لا
 لانه لاهمة هناك (فاجاب)
 بانه ليس للحاكم ان يحكم
 بشهادة ابنه إذا لم يتركه
 غيره بخلاف تنفيذ حكمه
 (سئل) عن الفرع اذا شهد
 على من شهد عليه الاصل هل
 تصح شهادته تنزيلا للفرع
 منزلة الاصل او لا (فاجاب)
 بانه لا يجوز للفرع ان
 يشهد على من شهد عليه
 أصله وانما يشهد على شهادته
 (سئل) عما لو وكل عمرو
 بكرافى استخلاص حقه له
 على زيد هل يزيد تجريح
 شهود الوكالة أم لا (فاجاب)
 بان لزيد التجريح المذكور
 (سئل) هل تجوز الشهادة

وللنظر في ذلك مجال منشؤه قولهم لو قال بالطلاق لافعان كذا كان لغوا لان الباء من حروف القسم
 والطلاق لا يقسم به لكنها هنا محتملة لذلك والمعنى حينئذ بالطلاق الثلاث على في زوجتي لافعان كذا
 ونحو ذلك ويحتمل أن تكون الباء زائدة أى على في زوجتي الطلاق والاحتمال الاول يقتضى انه
 لغو والاحتمال الثانى يقتضى انه صريح واذا تردد لفظ كذلك رجع الى نية الحالف فان نوى بالباء
 القسم كان لغوا أو كونها زائدة كان صريحا وان لم ينوشيا أو مات ولم تعلم نيته فهذا هو محل التردد
 وأصل بقاء العصمة يرجح النظر الى عدم تأثيره اذا تقرر ذلك فحيث انعقدت يمينه نظر في لفظ
 المحلوف عليه وهو ان يدك من مسارى الحق وقواعد اللغة قاضية على هذا اللفظ باحتمالات متعددة
 فان كان الحالف يفرق بين فتح ان وكسرها مع تخفيفها أو تشديدها عومل بقضية فرقه وأدير عليه
 حكم ما تلفظ به منها وان كان عاميا لا يفرق بين تلك الاحتمالات رجعنا الى نيته فان قال نيتي انه لا بد
 أن يسير معى أو وحده على الفور أو التراخي الى القاضى أو غيره ممن يخلص لى حقى الذى عليه
 أخذناه بما نوى من هذه الاحتمالات لان اللفظ محتمل لجميعها وان لم يكن على السواء وان لم ينوشيا
 فان اطرده عرفهم باستعمال هذا اللفظ فى معنى محتمل له حمل عليه وانما لم نقل فى على فى زوجتى
 بالثلاث بالرجوع الى العرف لان العرف لا مدخل له فى الصرائح وانما غايته انهم اذا تعارفوا لفظا
 طلاقا وكان محتملا له يكون كناية وان لم يطرد عرفهم فى ذلك اللفظ بشئ فان نطق بان مكسورة
 مخففة كان ظاهر كلامه انها نافية وان المعنى لا بذلك اى لا غنى لك عن ان تسائر فى الحق فيحمل كلامه
 على ذلك فان سايره الحق بان ذهب هو واياه ولو مترتين الى من يحكم بينهما بالحق ولو بعد مدة من
 الحلف لم يحنث والاحنث بالياس بموت او نحوه وانما لم تشترط المعية لان المسيرة الى الحق
 تصدق باجتماعهما عند من يحكم به فليس فى لفظه ما هو نص فى المعية عند السير ولا ما هو نص فى
 فورية المسيرة فحملناه على ما تقرر من اجتماعهما عند حاكم او محكم يحكم بينهما بالحق وان
 شدد ان مع كسرها كان ظاهر كلامه الحلف على اثبات غناه عن مسائرته الى الحق فان كان كذلك
 لم يحنث والاحنث وان فتحها مخففة كان نظير ما قالوه فى انت طالق ان دخلت الدار بفتح ان مخففة
 ففى النحوى يقع حالا لانها للتعليل وفى غيره يكون بمعنى ان المكسورة المخففة لان العامى لا يفرق بينهما
 فيأتى هنا مامر فى المكسورة المخففة وان فتحها مشددة كان معناه قريبا مامر فى معنى المكسورة
 المشددة فيأتى فيها مامر فى تلك هذا كله حيث لانية ولا عرف كما تقرر (وسئل) عن مسئلة وقع فيها
 جوابان مختلفان صورتها اذا قلنا بتصحیح الدور فطلق رجل زوجته ثلاثا ثم ادعى انه كان علق عليها مسئلة
 الدور قبل الطلاق يريد دفع الطلاق الثلاث بذلك وصدقة المرأة على ذلك فهل يقبل قوله فى دعواه مسئلة
 الدور ام لا فيقع عليه الطلاق الثلاث اجاب الاول فقال نقل الشيخ النهارى النبی فى كفايته عن
 الامام ابن الصلاح انه اذا اقر بعدم الالغاء ثم طلقها ثم ادعى الالغاء قبل الطلاق لم يقبل قوله ولا تسمع
 بينة نعم ان قامت حسيبة قبلت وكذا ان اقامتها المرأة او صدقته على الالغاء قبل قال وفى الروضة
 ما يفهمه اه وظاهره انه اذا لم يقر بعدم الالغاء وطلقها ثلاثا ثم ادعاه انه يقبل قوله واجاب الثانى
 فقال لا يقبل قوله ولا تسمع بينته ويقع عليه الطلاق الثلاث ولو صدقته المرأة لامرين احدهما ان الامام
 ابن عبد السلام ذكر فى كتابه المسمى بالغاية ان الزوج اذا ادعى مالا يقبل فى الحكم ويدين فيه
 فصدقته المرأة فيما ادعاه لم يرتفع الطلاق بذلك اذ لا اثر لمصادقتها على ما يتعلق بحق الله سبحانه وتعالى
 قال الامام الازرق وبنحوه اجاب الفقيه الحلى وغيره فيمن ادعى تعليق الدور والله سبحانه وتعالى اعلم
 اه الامر الثانى للمسئلة المسئول عنها نظائر قالوا فيها بعدم قبول قول المطلق فيما ادعاه منها ان الائمة
 رضى الله تعالى عنه نقل عن الامام الخوارزمى رحمه الله تعالى من غير مخالفة له ان الزوج اذا طلق

وإن لم يكن رآه أو لا بد من
رؤيته مع معرفته بالاسم
والنسب حتى يشهد في
غيته بذلك وإذا قدم بعدم
اشتراط رؤيته فإستد
الشاهد حتى يعرف الاسم
والنسب (فاجاب) بانه
يجوز له الشهادة في غيته
وطريق معرفته المذكورة
الاخبار الذي يفيد العلم
(سئل) عن لعن الكافر
المعين هل يتمتع حيا وميتا
ام لا (فاجاب) بانه يتمتع حيا
لاميتا (سئل) عن قول
النووي في أذكارد وما لعن
الانسان بعينه عن انصف
بشيء من المعاصي كيهودي
أو نصراني أو ظالم أو زان
أو مصور أو سارق أو آكل
ربا فظواهر الاحاديث انه
ليس بحرام وأشار الغزالي
الى تحريمه الا في حق من
علمنا انه مات على كفره كابي
لهب وأبي جهل وفرعون
وهامان وأشباههم فهل
المعتمد الاول أم الثاني وقول
الغزالي علمنا الخ هل يشمل
الظن بالاستصحاب أم يختص
من سمعنا منه كلمة الكفر
عند الموت (فاجاب) بان
المعتمد الثاني وقول الغزالي
وعلمنا الخ المراده الظن
بالاستصحاب ولهذا الحكم
بارث بعضهم بعضا
(سئل) عما اذا غاب
القاضي عن محكمته ببلد
آخر فجاء من يسأل اليهود
في كتابة صك أو تحمل شهادة
فطلب منه الشهود مبلغا

زوجته ثلاثا ثم ادعى فساد النكاح بسبب من الاسباب وصادقته الزوجة على دعواه لم يقبل قولهما ولا
تسمع بينهما ولا يجوز أن يوقعا نكاحا جديدا لا يحل لكونهما متهمين في حق الله تعالى وذكره أيضا
الشيخ القفال ونقله في الانوار عن البغوي والقاضي حسين وغيرها وصححه الشيخ تقي الدين السبكي
قال الامام ابن عطيف اليمنى وإذا سماع القاضي الشافعي قول الزوجين وبينهما على فساد النكاح بعد
الطلاق الثلاث وحكم بمقتضى ذلك على خلاف ما سبق من المنقول فحكمه باطل ظاهر أو باطنا كما قاله
أقضى القضاة الماوردي قال فحينئذ لا يخفى ان للقاضي الشافعي تقضه بل يجب عليه ذلك اه قال
الامام الاذرعي وما ذكره الامام الخوارزمي من عدم سماع البينة هو جار على طريقة البغوي في
باب المراجعة وغيره قال الامام ابن الرفعة في المطلب والمشهور المنصوص انها لا تسمع وعبارة غيره
أطلق الشافعي والاصحاب عدم السماع ولم يفرقوا بين العذر وعدمه ويدل على ان الاكثرين
لا يفرقون بين العذر وغيره وانهم ردوا على أبي اسحق حيث فرقوا في التحليف والزموه بالبينة قال أعنى
الاذرعي وفيه ما يشعر بالاتفاق على عدم سماعها مطلقا فعلم من هذا أن ما ذكره الخوارزمي هو
المذهب المعتمد للثمة في حق الله سبحانه وتعالى كمستلثنا المسؤول عنها قال الامام ابن العماد في
توقيف الحكم ونظير ما قاله الخوارزمي المرأة إذا خالعت الزوج ثم ادعت انها زوجت بغير رضاها لم يسمع
قولها كما قاله البغوي وسبقه الى ذلك أيضا القاضي الحسين في الفتاوى وقولهم ان الطلاق لا يقع في
النكاح الفاسد لا يخالف ما ذكره الخوارزمي وصورته أن يطلقها ثلاثا في الباطن أما لو ظهر انه
طلقها ثلاثا فحينئذ يجب التفريق بينهما حتى تنكح زوجا غيره ومنها ما ذكره الامام الديلمي في أدب
القضاء انه لو حلف بالطلاق الثلاث انه لا يكلم فلانا في هذا اليوم ثم قال ان نكاحي كان فاسدا وأريد
ان اكلمه في هذا اليوم ثم اعتقد نكاحا صحيحا فكلمه لم يقبل قوله في فساد نكاحه وذكر الطبري
نحوه ثم ذكر الاذرعي نحو ذلك في الدعاوى من شرح المنهاج ومنها ان الجمال بن ظهيرة ذكر في
فتاويه ان من تزوج امرأة وطالت مدته معها ثم طلقها ثم ادعى فساد النكاح لم يسمع منه وذكر
الغزالي في فتاويه نحو ذلك ومنها ما ذكره ابن الصلاح من أنه لو طلق امرأته ثلاثا ثم ادعى اني لم
أكن نكحتها قبل الطلاق المذكور لم يقبل قوله ومنها ما قاله في الروضة من انه لو قال انت بائن
ثم قال بعد مدة أنت طالق ثلاثا وقال أردت بالبائن الطلاق لم يقع الثلاث لمصادقتها البينة لم يقبل
منه لانه متهم ومنها ان الشيخ ابن ناصر سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا بعد ان وضعت حملها
ثم ادعى اني كنت طلقها طليقة أو طلقين قبل أن تضع فانقضت العدة بالوضع قبل ان أراجعها فهل
تعود اليه قبل زوج ام لا تعود اليه الا بعد زوج آخر فاجاب فقال الاصل عدم وقوع الطلاق
قبل الوضع فتبين بعده فلا تعود اليه الا بعد زوج وعدتين والله سبحانه وتعالى أعلم ومنها ما سئل
عنه قاضي مكة المشرفة بل قاضي القضاة جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة رحمه الله تعالى
ان رجلا طلق امرأته ثلاثا ثم ادعى انه كان خالعا قبل ذلك واراد رفع الثلاث بالخلع ووافقته الزوجة
على ذلك فهل يقبل دعواها الخلع ولا يقع الطلاق الثلاث ام لا تقبل دعواها ويقع الطلاق فاجاب
فقال نقل في الروضة في أواخر الطلاق تبعا للرافعي عن فتاوى البغوي انه لو طلقها ثلاثا ثم قال
كنت حرمتها على نفسي قبل هذا فلم يقع الطلاق لم يقبل قوله والله سبحانه وتعالى أعلم ومنها رأيت
في فتاوى منسوبة الى القاضي ابراهيم ان رجلا حلف بالطلاق الثلاث ما آكل هذا الزاد المعين
ثم أكله قبل أن يقوم من مقامه ثم قال أنا ملقي بمسئلة الدور فهل يقع عليه الطلاق المنجز فاجاب
رضي الله تعالى عنه فقال نعم يقع عليه الطلاق المنجز على ما صححه الرافعي والنووي والله سبحانه
وتعالى أعلم وأقوى بذلك أيضا ولد ولده القاضي صلاح الدين بن أبي السعود حتى قال وأما عدم

الوقوع اصلا فغير معتمد وان رجحه كثيرون وانتصر له جمع والله سبحانه وتعالى أعلم قال الشيخ ابن ناصر الدين في فتاويه والمفتي به في مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه ان مسألة الدور غير معتمد عليها والمرجح عند الشيخين وقوع الطلاق المنجز وهو موافق لما سبق عن القاضي ابراهيم وولد ولده من وقوع الطلاق المنجز ومنها ان الشيخ نور الدين الشريف السهمودي رحمه الله تعالى سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم قال كنت وكلت فلانا بطلاقها او كنت عزلتها عن فلان او وليتها فلانا قبل هذا فلم يقع الثلاث فهل يقبل قوله أم لا فاجاب فقال ذكر في العزيز مما يتعلق بهذه المسئلة نقلا عن فتاوى البغوى انه لو طلقها ثلاثا ثم قال كنت حرمتها على نفسي قبل هذا فلم يقع الثلاث لم يقبل قوله وهو شامل لدعوى سبق التحريم بواسطة وكيله فيه بخلع ونحوه ما في فتاوى القاضي الحسين انه لو طلقها ثلاثا ثم ادعى ان وليها كان قد وكل بتزويجها منه بالف وخمسائة ولم يزوجه الوكيل الا بالف فالحق لم يتعقد فالطلاق لم يقع وصدقته المرأة لم يقبل قوله ولو أقام بينته لم تسمع وحكم بوقوع الطلاق الثلاث قال في الخادم وهذا تفريع على ابطال النكاح بالمخالفة في أصل الصداق ولا يختص ما ذكر بهذه الصورة أيضا بل يطرد في كل صورة ادعى فيها الفساد قبل الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه جوابه ومنها سئل بعض المتأخرين عن رجل طلق بالثلاث ما يكون هذا الامر ثم كان فقيل له حثت ثم قال انا ملغى بمسئلة الدور على محضر الفقيه فلان فهل يقبل قول الزوج انه ملغى أم لا يقبل فاجاب فقال من أصحابنا من يعمل بمسئلة ابن سريج ومنهم من لم يعمل بها والختار الاحتياط والله سبحانه وتعالى أعلم اذ لو فتح هذا الباب لادعى كل مطلق ثلاثا أراد رفع العار عنه بتحليل زوجته ثم تجديد نكاحها ان يدعى ذلك فيظهر الفساد بذلك لاسيما ان الشيخين رضى الله تعالى عنهما ذكرا ان الروباني قال بعد اختياره تصحيح الدور لوجه لتعليم العوام هذه المسئلة لفساد الزمان بل عبارة الشيخ ناصر لا يحل تعليمها للعامة الذي لا يشتغل بالعلم ثم قال ابن عبد السلام لا يجوز التقليد في تصحيح الدور وعدم وقوع الطلاق وهو يؤيد ما سبق عن القاضي صلاح الدين بن ظهيرة من ان عدم الوقوع اصلا غير معتمد قال الشيخ ابن ناصر في بعض اجوبته وهو المفتي به في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى والمرجح عند الشيخين وقوع الطلاق المنجز والله سبحانه وتعالى أعلم فظهر لنا من جميع ما ذكرنا عدم قبول الزوج في دعواه تعليق الدور قبل الطلاق ويؤيده ايضا قولهم لو باع دارا ثم قال كنت وقفتها او باع عبدا ثم قال كنت أعتقته لا يلتفت الى قوله فعمل الجواب الاول الصحيح المعتمد أو الجواب الثاني ونقل ما ذكر من النظائر نظير للمسئلة المسؤل عنها اولوا واضحو لنا القول في ذلك بجواب شاف يحصل به المقصود فالحاجة داعية اليها بل هي مما تعم به البلوى في بلادنا لكثرة طلاقهم ثم ادعائهم بعد الطلاق تعليق مسألة الدور قبل الطلاق فظهر الفساد في البلدان بادعائهم ذلك فالا احتياط سد هذا الباب عنهم لئلا يتخذ ذلك ذريعة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (فاجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله اما المسئلة السريجية فقد بلغني فيها عن أهل بجيلة وغيرهم قبائح عظيمة الفحش تدل على استهتارهم بالدين وانحرافهم عن سنن الصالحين فلذلك صنف في بطلانها وفسق من يعمل بها مصفا حافلا يتعين عليكم مراجعته وزجر أهل بلادكم به عما هم عليه من القبائح ولقد أخذه بعض أبناء الفقراء الى واد محسر أو بعض تلك الاودية وحصل لكثيرين منهم الهداية واجتتاب نسائهم وبعضهم تحللت له زوجته وبعضهم أعرض عنها وتزوجت غيره وقد أطلت في ذلك المصنف وبينت الردفيه على رجل زهداني ادعى انه أخذ ذلك عن شيخ له زهداني أيضا وبينت أيضا ان في كلام ذلك الرجل ما يقتضى الكفر والعياذ بالله سبحانه وتعالى وبينت في ذلك الكتاب أيضا ان أكثر الشافعية على وقوع الطلاق وانما اختلفوا

على ذلك للقاضي كما جرت به عادة المحاكم الآن هل ياثمون أم لا وبقرض الاثم فهل يكون خوفهم من القاضي أن يشوش عليهم بسبب ترك الطلب او تخييرهم السائل بين ان ين المبلغ وان يصبر بمسؤله الى حضور القاضي عذرا في نفي الاثم أم يفرق في ذلك بين الضروري وغيره وهل الامر كذلك من نفي الاثم اذا كان ما يطلبونه يدفعه السائل لاجل غرضه بلا توقف ظاهر أم لا بد من الرضا وهل ما يأخذه الشاهد على كتابة صدك او شيء لتحمل شهادة أزيد من أجره مثله برضا المعطى حلال أم لا وهل اذا أخذ الشهود ممن طلب كتابة الصك أو تحمل الشهادة مبلغا لانفسهم وتبرعوا به للقاضي يكون ذلك نافيا للاثم عن الشهود أم لا (فاجاب) بان ما بذله صاحب الحاجة باختياره لاثم على طالبه ولا على آخذه (سئل) هل مدلول الشهادة والخبر في التواتر واحد لان المقصود منها حاصل به والاسلام والعدالة شرط فيهما دون التواتر وليس كل منهما شرطا في الخبر بالتواتر فتكون الشهادة بالتواتر كذلك كما لا يشترط فيها العدد اذا علم الشهود به كان قال نبي لواحد في قضية اشهد بكذا يجب قبول

شهادته كعيسى صلوات الله
وسلامه عليه حين نزوله
وخزيمة رضى الله عنه شهد
وحده للنبي صلى الله عليه
وسلم في واقعة واقعه صلى
الله عليه وسلم على ذلك
وغير خزيمة مع النبي صلى
الله عليه وسلم كذلك وإنما
الخصوصية له في شهادته
بشهادتين مع غير النبي صلى
الله عليه وسلم وقال الأصحاب
رضى الله عنهم في شهادة
التسامع جمع يؤمن
تواطؤهم على الكذب ولم
يشترطوا العدالة فيها
والعدالة تتضمن الاسلام
وسموها شهادة والمقصود
من الاحكام الشرعية
حصول معانيها وهي حاصلة
بالتواتر لانه يفيد العلم
وتعين لفظ اشهد دون
اعلم ونحوه لمعنى آخر كما في
التشهد والشهادتين ويتجه
السؤال هل يشترط
الاسلام في الشهادة
المتواترة ام لا يشترط اذا
كانت على شرط التواتر
وافادت به علم اليقين كالمو
شهد جمع متواتر من
الكفار يؤمن تطاؤهم
على الكذب ويقطع
بصدقهم لدى حاكم شرعى
بهلال رمضان بلفظ اشهد
وعلم الحاكم ذلك بشهادتهم
علما ضروريا والحالة هذه
هل يجب على الحاكم ان
يحكم بهذه الشهادة حكما
عاما ويأثم بتركه ويجب
على المسلمين صوم رمضان

في كيفية الوقوع خلاف ما اشتهر ووقع في كلام كثيرين ان الاكثرين على عدم الوقوع وينت
فيه أيضا ان التقليد في هذه المسئلة فسوق وان من حكم فيها بعدم الوقوع ينقض حكمه فاذا تقرر
ذلك فمن طلق ثلاثا ثم ادعى انه كان ملقيا لا يقبل قوله ولا يعول على ما ادعاه لانا وان تحققت الغاء
نحكم عليه بالطلاق الثلاث وكذا لا يقبل قوله على القول الضعيف أيضا وأما ما قاله المجيب الاول
من قبوله اذا أقامت المرأة البينة أو صدقته فغير صحيح أيضا بل الصواب أنه لا يقبل كما ذكره الائمة
ولقد أصاب المجيب الثاني فيما ذكره فهو المنقول المعتمد الذي لا يحيد عنه والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) عن قال لولده ان قلت في بيتي تكن أمك طالقا فقال بعض اليوم فهل يحنث وهل يشترط ان
يقبل أكثر اليوم وما المراد بالقيولة (فاجاب) قال النووي في شرح المذهب ما لفظه عن ابن عباس
رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال استعينوا بطعام السحر على صيام النهار
وبالقيولة على قيام الليل رواه ابن ماجه باسناد ضعيف القيولة في اللغة النوم نصف النهار وقد سبق
أن أحاديث الفضائل يعمل فيها بالضعيف اه لفظ شرح المذهب وبه علم أن القيولة هي النوم
نصف النهار والمراد كما هو ظاهر نصفه تقريبا لاتحديدا وهو قبيل الظهر فمتى نام الولد في بيت أبيه
قبيل الظهر في يوم الحلف أو غيره حنث والا فلا نعم ان نوى بالقيولة وقتا آخر ادير الامر عليه
(وسئل) عن شخص قال لزوجته روى اى اذهبى طالقا بالنصب فهل يقع الطلاق او لا فان علماء مصر
اختلفوا في ذلك فقال بعضهم لا يقع واستند لفرع في الروضة وبعضهم قال يقع واول الفرع
المذكور وبعضهم مال الى تضعيف الفرع لان القاضي ابا الطيب في تعليقه نقل عن نص الشافعى
خلافه وبعضهم توقف فما المعتمد في ذلك (فاجاب) بقوله من المعلوم ان روى كناية طلاق كاذبى
فان نواه به جامات الا وجه الثلاثة فيه الآتية في انت طالق طالقا لانه لما نوى بروحى الطلاق
كان بمعنى انت طالق فلزم ان يجرى فيه حكمه الآتى وهو على المعتمد عند الشيخين وغيرهما
عدم الوقوع حالا بل ان طلقها غير بائن وقعت طلقة ثانية والا لم يقع شيء فان لم ينوه به لم يقع
بطالقا شيء لامور منها انه اذا لم ينو بروحى طلاقا يصبر لغوا واذا صار لغوا صار قوله طالقا متجردا عما
يصير معتدا به فلا يقع به شيء نظير قول القاضي الحسين انما لم يقع شيء بنساء العالمين طالق وانت
يا زوجتى وان قال الف مرة وانت يا زوجتى لان ما قبله لغو فيصير وانت يا زوجتى وحده وهو بمجرد
لا يقع به شيء نظير قولهم لو قال طلقت او طالق ولم يزد عليه لم يقع به شيء وان نوى امراته في
الاول وانت في الثانى لانه لم يجر للمرأة ذكر ولا دلالة فهو كالمو قال امرأتى ونوى الطلاق بخلاف
ما لو قيل له طلقها فقال طلقت فانها تطلق ولا يقبل قوله لم أردّها لانها مذكورة ضمنا واستشكله
العجلى بما لو قال الطلاق لازم لى فانه صريح على الاصح مع انه لم يجر للمرأة ذكر ويحاج به
خلف ذكرها فيه اشتهار استعماله في الطلاق كعلى الطلاق واما روى طالقا فانه فقد فيه المعنيان
ذكرها والاشتهار فلم يقع به شيء ونظير قول القاضي ايضا لو قال رجل لآخر سرت مالى فأنكر
فقال ان كنت سرتك فامراتك طالق سواء ازاد والنية نيتى ام لا فقال طالق ولم ينو به شيئا لم
يقع به طلاق لان لفظ الطلاق وحده لا يقع به الطلاق مالم يقل امرأتى ولان الغير لا يقوم مقام
الغير في النية ولانه اجازة للطلاق وليس بايقاع له فتامله لاسيما تعليقه الاول فانه تص في عدم الوقوع
في صورتنا فان قلت اى فرق بين هذا ومامر في طلقها فقال طلقت قلت يفرق بان ذكرها هنا وقع
في حيز الشرط فلم يكن فيه طلب لطلاقها حتى ينزل الجواب عليه بخلاف طلقها نعم ذكرها وان لم يفد
ذلك يفيد تأثير نية الطلاق به بخلاف طلقت او طالق فانه لا تؤثر النية فيه لانها لم تذكر اصلا ومنها
ان الاسنوى قيد قول الشيخين في قوله انت طالق طالق طالق يقع به ثلاث مالم يقصد به التاكيد بما

أجب

أنت بحرو العلوم جواهره
ولا غرو أن يبدى جواهره
البحر

فلأزالت الدنيا تقوم باهلها
بنوها لها عجز وأنت لها صدر
(فاجاب) بان الاسلام
معتبر في التوراة بالنسبة
لشهادة وليس معتبرا
بالنسبة للرواية والفرق
بينهما أن باب الرواية أوسع
وباب الشهادة أضيق ومن
الدليل على اتساع باب
الرواية أن الامام أباح حيفة
وابن فورك وسليمان الرازي
قبولوا رواية مستور العدالة
وأن بعضهم قبل رواية
الصبي المميز إذا علم منه
التحرز عن الكذب ولأنها
الاخبار عن شيء عام للناس
فليس فيه تهمة ولا عداوة
ولا ضرر لاحد ولا ترفع
فيه الى الحكم ومن الدليل
على ضيق باب الشهادة
أن الاصل فيها اعتماد اليقين
وانما يعدل عنه عند عدم
الوصول اليه الى ظن قريب
منه على حسب الطاقة لانه
صلى الله عليه وسلم سئل عن
الشهادة فقال للسائل
تري الشمس قال نعم فقال
على مثلها فاشهد أودع
رواه البيهقي والحاكم وصح
اسناده وانها تعبد فيها
بلفظها وان شهادة الكفار
والاعداء لا تقبل وان
كثروا بالاولى أن لا تقبل
شهادة مستندها اخبارهم
إذا الفرع لا يكون أقوى

إذا رفع بخلاف ما إذا سكن أخذنا من قولها عن العبادى لو قال أنت طالق طالق لم يقع في الحال شيء
بل إذا طلقها وقع طلقتان فإذا تقرر أن المنصوب لا يقع به الا واحدة أى بانت طالق لا بطلانها
كما لا يعلم بما يأتي في كلام الشيخين رجب حل الساكن عليه لاحتمال أن يكون عن نصب وأن
يكون عن رفع فنأخذ باليقين واعلم أنه لا فرق فيما ذكره الرافي عن العبادى بين أن يكون
المنصوب هو الاول أو الثاني نعم ان نصبها معا أو جرحها أو جرح أحدهما مع نصب الآخر أو رفعه
فالقياس في الجميع الحاقه بالساكن أيضا فتأمل اه وببحث في التوسط بعد ذكره ذلك أنه ينبغي
استفسار الجاهل بالعريية ويعمل بتفسيره أى فان تعذرت مراجعته فالوجه ما قاله الاسنوى وإذا
تأملت ما ذكره في أنت طالقا طالقا بنصبهما أو طالق طالقا وعكسه بالجر مع النصب أو طالق
طالق بجر أحدهما ورفع الآخر من أنه لا يقع به الا واحدة أى خبر أنت وان اخطأ بنصبه أو جرحه ولا
يقع بالمنصوب أو المجرور الذى ليس بخبر شيء علمت انضاح ما ذكرته ان طالقا بمجرد لا يقتضى وقوع
شيء مطلقا وتأمل قوله فإذا تقرر أن المنصوب لا يقع به الا واحدة أى بانت طالق منه لا بطلانها كما
تعلم صحة ما ذكرته من أنه لا يقع به في مسئلتنا شيء اصلا ومنها قول التهذيب لو قال أنت طالق
طالقا فان أراد طلقين وقعتا وان اراد التاكيد ونصب على الحال قبل منه وتقع واحدة وان اراد
التعليق قبل ولا يقع الطلاق حتى يطلقها اه فاذا كان طالقا المنصوب هنا محتملا لما ذكر مع كونه
وقع بعد صيغة صحيحة هى أنت طالق فالولى ان يكون محتملا في روى طالقا بل لا يقع به فيها شيء
مطلقا لما تقرر من الفرق انه في أنت طالق طالق وقع تابعا لصيغة صحيحة فاحتمل الايقاع ثانيا والتاكيد
والتعليق فعمل بارادته في ذلك واما في روى طالق وقع مستقلا وهو لا يصلح وحده للاستقلال فلم يقع
به شيء فان قلت لم يذكر البغوى على طريقته حكم ما إذا أطلق قلت قياس ما مر عن الاسنوى في
السكون انه لا يقع به شيء هنا لانه احتمل الوقوع وعدمه فحكمنا بعدمه لاصل بقاء العصمة واما ما يأتي
عن القاضي ابى الطيب وصاحب الذخائر من انه مع الاطلاق يقع طلقتان فهو على طريقة نص الام
وهو وجه مغاير لهذا الوجه كما يأتي ثم راي القاضي حسينا حكى وجهها اى ضعيفا بالمرء ان انت
طالق طالقا لا يقع به طلاق اصلا لان قوله طالق ينصب على الحال وتقديره انت طالق حالة
ما تكونين طالقا والمراد لا تكون قط طالقا إنما تكون مطلقة والرجل هو الطالق وهذه الصفة
لا توجد فلا يقع الطلاق اه وعلى هذا فما ذكرته في روى طالق واضح لا غبار فيه ومنها قول
الشيخين وغيرهما عن ابى عاصم العبادى واعتمده لو قال انت طالق طالق لم يقع شيء حتى يطلقها
فاذا طلقها طلقت طلقين والتقدير إذا صرت مطلقة فانت طالق هذا ان لم تبين بالطلقة المنجزة والا
لم يقع غيرهما لم يرد ايقاع طلاق مع المنجزة كما قاله الاسنوى وغيره فان اراد ذلك وقع ثنتان وصار
كما لو قال انت طالق مع تطليق إياك قالوا لو قال انت طالق ان دخلت الدار طالقا فان طلقها رجعا
فدخلت وقعت المعلقة وان دخلت غير طالق لم تقع المعلقة اه وتأمل يعلم ان طالقا لم يقع باللفظ
به شيء اصلا فتأضح ان طالقا غير مقتضى لوقوع شيء بلفظه لا عند التكلم ولا بعده وإذا لم يقع به
شيء هنا مع كونه واقعا بعد صيغة طلاق صريحة فالولى في روى طالق لانه لم يقع بعد صيغة طلاق
صريحة بل كناية ولم ينوه بها كما هو الغرض ومرة انه لا يقع به شيء وان نوى به الطلاق مع الفرق
بينه وبين نحو ما بحثه الاسنوى وغيره فيما إذا اراد ايقاع طلاق مع المنجزة وذلك الفرق انه هنا وقع
عقب صيغة صحيحة صريحة فصحت نية ايقاع طلاق به مصاحبة للطلقة الواقعة بتلك الصيغة واما في روى
طالق وقع مستقلا وهو مستقل لا يصح ايقاع شيء به اصلا فان قلت كيف اعتمد الشيخان وغيرهما

ما تقرره عن العبادى مع نقل الائمة كما فى التوسط عن نص الام خلافه ولفظهم قال فى الام اذا قال أنت طالق طالق وقع طلاقه وسئل عن مراده بقوله طالقا فان قال أردت به الحال طلقت ثانية لان الحال فى معنى الصفة فكأنه قال أنت طالق بعد تقدم طلاقه عليك وان قال أردت به طلاقه أخرى وقعت ثانية أيضا كقوله أنت طالق أنت طالق وان قال أردت به التاكيد وافهام الاولى قبل منه قال وحلفته وانما قلنا يقبل لانه يحتمل ما قاله وتحليفه لان ظاهر اللفظ خلافه قال فى التوسط بعد ذكره ذلك قال صاحب الذخائر وقوله حلفته يدل على انه اذا أطلق يقع طلقان لانه يحلفه على إرادته واحدة فلو لا أن مطلقه يقتضى طلقين لم يكن لتحليفه وجه هذا لفظه وقد يكون تحليفه لجواز ان يكون أراد ما يقتضى وقوع طلقين لان الاطلاق يقتضى وقوعهما وظاهر النص ان القاضى يحلفه على ذلك حسبة من غير طلب اه كلام التوسط وتبعه فى الخادم فقال ما حاصله قولها لان التقدير اذا صرت مطلقة فانت طالق فيه نظر لان طالقا حال والحال تقتضى المقارنة ويصير كما لو قال أحد الشريكين ان أعنتك نصفك فنصبي حر حال عتقك فانه يعتق عليهما وحكاية هذا الفرع عن بعض الاصحاب مع أنه من مناصيص الشافعى رضى الله تعالى عنه عجيب فان الشافعى قد نص على خلافه قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه قال فى الام اذا قال أنت طالق طالقت أخرى قال القاضى وهذا صحيح لانه جعل الحال صفة يقع الطلاق بوجودها والحال وقوع الطلاق بها فاذا وجدت الصفة وقعت أخرى قال يعنى الشافعى وان قال أردت بقولى طالقا طلاقه أخرى طلقت طلقين طلاقه بقوله أنت طالق وطلاقه أخرى بما نواه فان قال أردت بالثانية أنها الاولى تاكيدا لها حلفته قال القاضى وهذا من قوله يدل على انه اذا اطلق فقال أنت طالق طالقا ولانية له انه يقع بها طلقان طلاقه بالمباشرة وأخرى بالصفة اه وعلى هذا التفصيل جرى جمع من العراقيين ومن المراوذة كالامام وغيره وظهر منه الرد على العبادى فى موضعين أحدهما عند ارادة الحال والثانى عند الاطلاق ثم ساق كلاما بين به أن فى المسئلة ثلاثة أوجه قلت قد تقدم أن الشيخين لا يتقيدان بنص الام ولا بغيره بل بما اتضح مدركه وان خالف النص لانه كما بينته بشواهد فى شرح خطبة العباد بل وفى الفتاوى باسطة من ذلك لما قدمنا طية المشرفة سنة خمسین فرفع فضلاؤها سؤاله فى طلب وجه الدول عن اعتراضات المتأخرين عليهما بالنص وكلام الاكثرين ومع ذلك لا يسمع لهم لا يخلو من ان يكون ماخوذا من نص له آخر أو قاعدة من قواعد فكهانه له فى المسئلة قولان رجحا منهما ما اتضح مدركه وهما كذلك اذ فى المسئلة ثلاثة أوجه كما علم بما قدمته فى التهذيب المصرح بانه اذا أراد الحال لا يقع الا واحدة وعن الوجه الذى حكاه القاضى وعن العبادى رجح الشيخان منها كلام العبادى لظهوره وجريانه على القواعد اذ الاصل فى الحال أن تكون مقيدة لعاملها فاذا راعينا هذا الاصل تعين ما ذكره العبادى ولا ينافى هذا كونها فى معنى الصفة الذى قاله القاضى لان الصفة قيد فى المعنى أيضا فلا يلزم من كونها فى معنى الصفة أن يكون التقدير أنت طالق بعد تقدم طلاقه عليك على أن هذا التقدير لا يقتضى انشاء ايقاع طلاقه بل الاخبار بوقوعها فليجزيه بفرض اعتياده ما قاله فى نحو أنت طالق أمس أنه يقبل منه إن أراد الاخبار بانه طلقها أمس فى هذا العقد وكذا لو أراد أنه طلقها فى عقد آخر أو أن زوجها آخر قبله طلقها ان عرف ذلك وكذا ان لم يعرف على ما فى الروضة وأما قول الزركشى اعتراضا على كلام الشيخين ان الحال تقتضى المقارنة فعجيب لان اقتضاءها المقارنة يؤيد ما قاله لا أنه يردده لانه اذا اقتضاءها مع كونه قيد كما تقرّر اقتضى أنه لا يقع شيء حالا كما قاله بل ان طلق وقوله ويصير الخ أعجب وليس هذا نظيرا المسئلة بوجه كما هو واضح باذنى تأمل لانه علق حرية نصيبه على عتق شريكه باداة الشرط وجعل وقوعها

من الاصل فانها قد تقضى الى ذهاب أموال واذهاب أنفس ومن جزم باشتراط الاسلام فيما ذكرناه صاحب العباد (باب الدعوى والبيئات) (سئل) رضى الله عنه عن قول شيخ الاسلام زكريا فى مختصر أدب القضاء المسمى بهاد الرضا عمن باع شيئا ثم ادعى انه وقف او قال بعته قبل ان أملكه سمعت دعواه ويثبت ان لم يصرح حال البيع بانه ملكه اه فقهم من ذلك انه اذا صرح حال البيع بانه ملكه لا تسمع دعواه ولا يثبت قبل هذا المفهوم صحيح أم لا فان قلتم هو صحيح فهل له تحليف المشتري على نفى قول البائع المذكور من غير دعوى حيث لم يذكر البائع عذرا قياسا على ما لو أخبر بنقص ثم ذكر زيادة على ما أخبر به فى باب المراجعة وقوله فى الفصل المذكور فان لم تكن له بيعة سمعت دعواه لتحليف المشتري هل هو على اطلاقه او مقيد بما اذا لم يصرح حال البيع بانه ملكه للمفهوم المذكور وفى قوله فى الفصل المذكور اذا ثبت الجماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمينا ولا يكفى لهم يمين واحدة وان رضوا بها فما صورة هذا وكيف يحلف المدعى عليه بعد ثبوت حق

المدعى وعن قوله فى الفصل المذكور كل ما يدعى الخصم بما لو أقر به المدعى لنفعه تسمع دعواه به ويحلف المدعى على نفيه الا اذا قال ان المدعى أبرأنى من هذه الدعوى اه ففهم من ذلك انه لو قال أبرأنى من هذه الدعوى لا تسمع دعواه المذكورة ولا يحلف المدعى على نفيه فهل هذا المفهوم صحيح فان قلتم نعم فلا شئ كان ذلك (فاجاب) بان مفهوم المسئلة الاولى صحيح مصرح به وحيث ان فليس للبائع تحليف المشتري على انه بائعه وهو ملكه ويفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المراجعة بان دعواه فيها مع كونها مخالفة لقوله الاول متضمنة لبطلان ما أقدم عليه من البيع المذكور بخلافها فى مسئلة المراجعة وقوله فان لم تكن له بينة الى آخره صورته اذ لم يصرح حال البيع بانه ملكه وامام اذ كره فى المسئلة الثانية من اطلاق الحق على الدعوى الصحيحة فمجاز وقرينة المجاز ذكر التحليف وأما مفهوم الثالثة فصحيح ووجهه أن الإبراء عن نفس الدعوى لا معنى له الا بتصور صلح عن انكار وهو لاغ (سئل) هل المعتمد قبول قول مدعى التخصيص ظاهرا يمينه كما يقتضيه كلام الشيخ الاسنوى أم لا يقبل فى ظاهر الحكم

مقارنا له بقوله حال عتقك وأما هنا فعلق الطلاق على وجود اتصافها بكونها طالقا فعملوا فى كل بما دل عليه لفظه فيه وقوله وحكاية هذا الفرع عن بعض الاصحاب الخ جوابه انه ليس بعجيب لما تقرر ان الشيخين قد يعدلان عن نص لمقتضى نص آخر هذا واعتراض الاذرى صاحب الذخائر الذى ذكر فى الخادم ان ابا الطيب سبقه اليه فى أخذه من النص انه اذا طلق يقع طائتان اى حالا واضح مما قررته بل الوجه فى حالة الاطلاق وارادة الحال ما قاله العبادى خلافا لما مر عن الخادم فتامله والحاصل انه فى روى طالقا اذ لم يرد بروحى طلاقا لا يقع بطالقاشىء مطلقا على الوجه وانه لا يلزم من جريان تلك الوجه فى أنت طالق طالق الجريانها فى روى طالقا اذ لم يرد بروحى طلاقا لما مر غير مرة ان ثم صيغة صحيحة صريحة فاغتفر فى تأنيها المنزل على معناها وحكمها ما لم يغتفر فى المستقل بنفسه وليس بتابع لغیره ومثله لا يقع باستقلاله شئ كما مر فتأمل ذلك كله فانه مهم والله سبحانه وتعالى بفضله هو الهادى الى سواء السبيل وهو حسينا ونعم الوكيل واليه مفرعنا فى الكثير والقليل فان قلت هل يمكن توجيه ذلك الوجه الضعيف القائل بانه لا يقع شئ أصلا بما يقى به ويدفع قول من قال انه ضعيف بالمرّة اى لتعليقه المطبقتين على ما يردده ويريقه قلت نعم نظرا الى ان الحال مقيدة لصاحبها وانها اذا كانت من نوع المأمور به او من فعل المأمور تناو لها الامر كحج مفردا وادخل مكة محرما فاذا تأملت ذلك ظهر لك ان طالقا يصح ان يكون من نوع روى لتناول الرواح بمعنى الذهاب للطلاق وغيره وان يكون من فعل المأمور بان يفوضه اليها فتوقعه ولم توقعه حينئذ انضح نظرا لهذه القاعدة انه لا يقع به شئ وانه لا شذوذ فى هذا الوجه أصلا والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن قال لزوجه انت ثلاث برفع او خفض او سكون هل تطلق مع النية كما هو ظاهر عموم كلام المتولى وقد فرق الفقيه ابن عيسين فى ذلك بين العامى وغيره وكانه فهم أن هذه الصيغة صريحة فى الطلاق ولم يظهر لى الافساد كلامه والمسئلة التى تظهر بها ليست مثلها فيما يظهر لى وفى شرح الروض لو قال لزوجه انت الثلاث لا يكون شيئا (فاجاب) بقوله قد ذكرت المسئلة باطرافها فى شرح الارشاد وعبارته او أنت اثنتان ونوى به ثلاثا فقضية ما نقله أبو زرعة عن التوشيح وقوع ثنتين وانما التردد فى وقوع الثلاث والذى يتجه بناء على اعتماده عدم وقوعها خلافا لما أفتيت به لان لفظه لا يدل عليها وينافى الوقوع من اصله ما يأتى فى انت ثلاث الا ان يفرق بان ثنتان يصح ان يكون معمولاً محذوف اى انت طالق ثنتين ويكون ذكر الالف فيه على اللغة الصحيحة المشهورة وبها جاء القرآن فائرت نية العدد حينئذ وانما لم تؤثرية الثلاث لمنافاة لفظه لها كما تقرر ولونوى بانث ثنتان واحدة وقعتا ايضا فيما يظهر لمنافاة لفظه لنيته ويحتمل خلافه أو أنت ثلاثا ولم ينو شيئا فلعنو وان نوى أصل الطلاق فقط ثلاث اى لان هذا صريح فى العدد وان نوى واحدة فوجهان والذى يتجه وقوع الثلاث لان ثلاثا صريح فى العدد فلا أثر لنية خلافه أو أنت ثلاث أو أنت الثلاث لم يقع شئ وان نوى به الطلاق وفارقت ثلاث ثلاثا بانها بالرفع خبر أنت وحينئذ فهو تركيب فاسد اذ لا يخبر عن أنت الموضوع للذات بثلاث سواء عرفت أم نكرت ولا اثر لصحته بتقدير انها صارت عين الثلاث مبالغة وادعاء لان هذا اعتبار بحسن يخالفه موضوع اللفظ والحمل من كل وجه فلا يخرج عليه ولا ينافيه ما مر فى انت الطلاق لوجود المصدر ثم الذى هو أصل طالق ونحوه فائرت نية الطلاق حينئذ لان المصدر قد يراد به اسم الفاعل ونحوه وعلى تقدير عدم ارادة ذلك فقيه أصل المادة فصحت نيتها حينئذ بخلاف ثلاث فانه ليس فيه ذلك فلم تصح نيته به وأما النصب فهو يقتضى حذف الخبر فيقدر بما يناسبه وهو طالق فصح اللفظ حينئذ فاذا نوى به الطلاق وقع ما ذكره من العدد الصريح وبما ذكرته يندفع قول

ويخالف خصمه انه لا يعلم
 انه قصد ذلك كما في الروض
 واصله وهل حكم دعوى
 النسيان حكم دعوى
 التخصيص بلافق كاعليه
 الاسنوي ام يقبل قوله في
 النسيان يمينه دون
 التخصيص كما يؤخذ من
 فتاوى ابن الصلاح وغيرها
 (فاجاب) بانه لا يقبل قول
 مدعى التخصيص بالتحليف
 خصمه انه لا يعلم انه قصد
 ذلك ويقبل قول مدعى
 النسيان يمينه (سئل)
 عن امرأة ادعت على
 زوجها بانه نكحها على
 مبلغ جملة كذا فاجاب
 بعدم الاستحقاق فهل يقبل
 هذا الجواب اذ قد ينكحها
 على عين او تكون مفوضة
 والاصل برامة الزوج
 فتطالب ببينة تقيمها على
 ما ادعته فان لم تقيمها وطلبت
 يمينه قد كره قدرها دون
 ما ادعته فهل يتحالفان
 ام لا (فاجاب) بانه لا يقبل
 من الزوج الجواب المذكور
 بل يكلف ببيان المهر فان
 ذكر قدرها وزادت عليه
 تحالفا وان اصر منكرا
 ردت اليمن عليها وقضى لها
 بما حلفت عليه (سئل)
 عن ادعت على زوجها
 بفصول كساوى فاجاب
 بعدم الاستحقاق هل يقبل
 منه اذ لا يلزم من الزوجية
 ثبوت الكساوى لتوقفه
 على التمكن ام كيف الحل
 (فاجاب) بانه لا يكفي

الاذرى يظهر الفرق بين ثلاث والثلاث ثم ما تقرر في انت الثلاث ينبغي ان يكون محله اذا
 رفعه والا فينبغي وقوع الطلاق الثلاث اذا نوى به الطلاق لان غير الرفع يصح معه اللفظ بتقدير
 أنت طالق الطلاق الثلاث أو أنت ذات الطلاق الثلاث والسكون ظاهر وظاهر كلامهم انه لا فرق
 في جميع ما ذكر بين النحوى وغيره ويوجه باننا انما قد درنا ما تقرر وما ياتي رعاية لما دل
 عليه لفظه مع نيته وان لم يفهم تخريجه على الصناعة النحوية لان العامى وان لم يفهم ذلك بطريق
 الصناعة الا انه يفهمه بالطبع فيقصده وان لم يمكنه التعبير عنه فاندفع قول بعضهم لم يفرقوا هنا
 بين النحوى وغيره وللفرق اتجاه انتهت عبارة شرح الارشاد وفيها التصريح بما يوافق ما قاله
 السائل نفع الله تعالى بمدده والرد على ما قاله الفقيه ابن عسبن ولم أدر ما النظير الذي ذكره ولو
 ذكره السائل لوضحت الفرق بينه وبين ما نحن فيه وقد يستشهد له بقولهم لو قال لها أنت مائة طالق
 وقع عليه الثلاث ولا شاهد فيه لصحة التركيب هنا اذ مدلوله انها جمعت ما وصفت به من الطلاق
 وهو مائة طلقة فكان مراده أنت طالق مائة وهذا يقع به الثلاث ولا ينافي ما ذكر في انت ثلاث
 أو الثلاث من أنه يقع لا يقع به شيء وان نوى الطلاق وقولهم لو قال أنت منى بواحدة ونوى الثلاث أو
 بثلاث ونوى الطلاق دون الثلاث فوجهان لان هذا التركيب صحيح فاثرت فيه النية لان الجار
 والمجرور متعلق بالخبر المحذوف وهو وان كان محتملا لكن لما نوى الطلاق تعين أن ذلك الخبر
 المحذوف هو طالق ومن ثم رجحت في شرح الارشاد الوقوع فقلت والذي يظهر ترجيحه في الاولى
 وقوع واحدة فقط لان اللفظ له لا يحتمل الثلاث بوجه وفي الثانية وقوع الثلاث لان لفظه صريح في
 العدد كناية في الطلاق فهو كانت بائن ثلاثا فان قلت لم يبين في شرح الارشاد حكم الجر والسكون
 في أنت ثلاث قلت هو معلوم بما ذكرته من الوقوع عند النية في أنت الثلاث بالجر أو السكون
 أى أنت ذات طلاق ثلاث والسكون على الوقف فان قلت يؤيد من بحث الفرق هنا بين النحوى
 وغيره فوقهم بينهما في أنت طالق ان دخلت الدار بفتح ان ونحوه قلت يفرق بينهما بان اختلاف
 حركة الهمزة ثم لا تعلق له بالطلاق نفيا واثباتا وانما يتعلق به من حيث تعجيل الوقوع في الفتح
 وتاخير في الكسر فنظرنا الى ما يتبادر من حال العامى عند نطقه بنحو هذه الصيغة وهو التعليق
 بعد ارادته منها معنى التعليق ففرقا بينه وبين النحوى وأما ما نحن فيه هنا فاختلف حركة ثلاث
 أو الثلاث فيه له تعلق بالطلاق اثباتا تارة كما في حالة النصب ونفيا أخرى كما في حالة الرفع فلم ننظر
 للفظه اذا صدر من عامى وانما نظرنا لقصده فثبت نوى ما يوافق الصناعة ولو بتقدير أو فعنا به وحيث
 لا فلا وكذا النحوى لان ما فصلناه في الرفع وغيره بما مر هو قضية الصناعة النحوية ولا يتم ذلك
 التفصيل الا مع القصد والا كان لغوا فلزم حينئذ التسوية بين النحوى وغيره فتأمل ذلك فانه مهم
 ويؤيد ما تقرر من عدم الفرق بينهما هنا عدمه في انت طالق ان شاء الله بالفتح فتقع واحدة من
 النحوى وغيره وفرق الزر كشى بيته وبين ما مر في ان دخلت الدار بان هذا لا يغلب فيه التعليق
 فعند الفتح ينصرف للتعليق به مطلقا وذاك يغلب فيه قصد التعليق ففرق فيه بين النحوى وغيره
 وشيخنا زكريا بان حمل هذا على التعليق يؤدى الى رفع الطلاق بالسكينة بخلافه ثم وصاحب الاسعاد بانه
 لما لم يمكن الاطلاع على مشيئة الله سبحانه وتعالى لم تصلح ان المفتوحة للتعليق فتتمحضت للتعليق
 بخلافها في الدخول ونحوه فكما أنهم فرقوا بينهما بما ذكر كذلك فرقنا نحن بين صورة السؤال
 وان دخلت بما قدمناه واضحا مبينا (وسئل) عن قال لزوجته كل امرأة مثلك طالق فما حكمه
 (فاجاب) بقوله لم ار في هذه نقلا ويحتمل ان يقال لا يقع على زوجته بهذا اللفظ شىء لانه لم يقع
 الطلاق على زوجته قصدا ولا ضمنا وانما اوقعه على مماثلها ولا يلزم من وقوعه على مماثلها وقوعه

بعد التمكين عدم النشوز
المسقط للكسوة وان لم يعلم
التمكين فهو الظاهر لانه
الغالب من حال الزوجة نعم
ان ادعى عدم تمكينها
صدق يمينه في نفقه (سئل)
عن قاض حضر عنده
خصمان فعلم ان المدعى
منهما لا يصور دعواه فيقول
له القاضي انت تدعى على
غيرك هذا بما هو كذا وكذا
فيقول نعم هل هو حرام
أم لا (فاجاب) بانه يحرم
على القاضي قوله المذكور
اذ للقاضي أن يستفصل
المدعى اذا اهل وصفا فان
أهل شرط لم يجز له أن
يستفصله (سئل) عن رجل
وقف وقفا على معينين
من جملة نصف أنشاب
غيط وأقام بيعة شهدت له
بجريان الملك واليد في
جميع الموقوف الى صدور
الوقف وثبت جميع ذلك
لدى حاكم شافعي وحكم
بموجب جميع ما ثبت عنده
واستمر الموقوف عليهم
واضعين اليد على جميع
الموقوف مدة طويلة ثم
أخرج أحد الموقوف
عليهم مستندا ناطقا بان
أباه اشترى سدر انشاب
الغيط المذكور من فلان
وفيه فصل جريان الملك
واليد للبائع الى حين البيع
مشبوت جميع ما فيه بحكم
بموجه عندها كم شافعي
أيضا مؤرخ بتاريخ مقدم

عليها لتغاير ذاتي المثليين وان اتحد في الصفات أوفى بعضها ويحتمل انه كناية وان مماثلتها لغيرها انما
هي من حيث ايقاعه الطلاق على كل منها المخاطبة بطريق الصريح ولا نظر الى ان طلاقه لغير زوجته
لغو فكيف يشركها معها فيه وهو لغو لانهم صرحوا بانه لو طلق زوجته فقال آخر لزوجه أشركت
معهما كان ذلك كناية لان معناه اذا نوى به الطلاق أوقعه عليك كما أوقعه ذاك على زوجته فكذا
هنا معناه أنت طالق كما كل من هو مثلك طالق ولا يخفى ما في هذا من التكلف والتعسف وان
الكناية لابد ان تحتمل الطلاق احتمالا خاليا عن تكلف وتعسف وانما غاية ما هنا انه كقوله
نساء العالمين أو الزيد بن طوالت وانت بازوجتي ولا طلاق بهذا وان نواه لان العطف على الباطل
باطل فكذا هذا قد أوقع الطلاق على مماثلتها بالصريح وهو باطل فوقعه على زوجته باطل أيضا لانه
كالعطوف على الباطل الا ان يفرق بان اللفظ المقتضى للايقاع مختلف وبينهما ترتب فلم يمكن بنا المعطوف
على المعطوف عليه لبطلانه بخلافه فيما نحن فيه فان المقتضى للايقاع لفظ واحد ويجاب بان الترتيب
بين العلة والمعلول بالرتبة بل وبالزمان عند قوم فلا يبعد القياس فان قلت قديما إلغاء بالمثلية ولا
يريدون حقيقة كما في نحوه مثلك لا يخل ليس المرابه الا انت لا تبخل وإنما عبر بالمثلية ليفيد نفى البخل
عنه بطريق أظهر قلت هذا الاعتبار المحسن لا ياتي هنا سيما مع قوله كل امرأة مثلك طالق حيث
جعل المثل صفة لغيرها عريحا فلم تمكن اراتها من هذا التركيب لانك لو أردت ان تعبر عنه بانت
طالق لكان تاويلا بعيدا وحلا مستعسفا والمحسن الذي اشرنا اليه في مثلك لا يخل الداعي اليه قصد
المدح والمبالغة فيه لا ياتي هنا الا بتكلف بعيد فلم يظهر كونه كناية سيما مع قولهم انها ما يحتمل الطلاق
احتمالا قريبا وهذا ليس كذلك كما علم مما قررته فتأمل ولا يتأتى هنا الوقوع الذي قيل به في كل
امرأة غيرك طالق لان ذلك المعنى لا ياتي هنا وهو ما فيه من الاستثناء المستشرق على ما في ذلك من
نقد ورد وتناقض واختلاف وقد بينت خلاصته في شرح الارشاد ثم رايت ما يؤيد ما ملئت اليه من
ان ذلك غير كناية وهو ان جمعا من المتأخرين اختلفوا في انت اولى النساء بنفسك او لية النساء
بنفسك فقال بعضهم ان ذلك كناية لتضمنه لاسيلى عليك وهو كناية وقال بعضهم ليس بكناية وعمله
بان عرف العامة كلا عرف ولو قال الطلاق لافعلن كذا قال القفال هو لغو وان نوى به الطلاق
فليس كناية لانه ليس فيه اضافة الى المرأة ولا التزام من الزوج واقفي العجلي بانه كناية فاذا قال من ذكر
الاول والثاني بانها ليسا من الكنایات فكذا مسئلتنا بل قول القفال تعليلا لعدم الكناية
ليس فيه اضافة الى المرأة الخ نص في مسئلتنا لان قوله كل امرأة مثلك طالق ليس فيه اضافة الى
زوجته فلا يكون كناية (وسئل) عن قال لزوجته أنت طالق الف مرة ولم ينو عددا هل تطلق
واحدة كما ذكره بعض الناس عن الروضة في الباب الثالث في عدد الطلاق وعن نفائس الأزرق
وذكر ان شارح الروض اقر الروض كاصله على ذلك والذي رأيته في الروض واصله يفهم خلاف
ذلك فما الصواب في ذلك (فاجاب) بقوله ما ذكر عن بعض الناس غلط صريح اما السقم في نقله
أو فهمه او نسخه فالذي في الروضة لو قال انت طالق طلفة واحدة الف مرة ولم ينو عددا لم يقع
الا واحدة كذا قال المتولى هذه عبارته وجرى عليها الروض وشارحه والذي في النفائس اذا قال
انت طالق طلفة واحدة الف مرة ولم ينو العدد لم يقع الا واحدة قاله البغوى وهذه الصورة
غير صورة السؤال فالتباسها بها ينبغي عن مزيد غفلة وتساهل او عن فساد تصور ووجه وقوع
الواحدة فقط فيها انه لما ذكر قوله واحدة لم يؤثر قوله بعده الف مرة كذا قالوه لكن استشكله
الزركشي وغيره ويؤيد الاول نص الشافعي على انه لو قال انت طالق طلفة ثلاث طلقات طلقت
واحدة لان الكلام تم بطلقة وما بعده غير معطوف عليه فان قلت يمكن توجيه الاشكال في هذه

على تاريخ الوقف والحال
 أن أباه من جملة الموقوف
 عليهم وأنه لم يزل واضح اليد
 على ما خصه من جميع نصف
 أنشأ الغيط من جهة
 الوقف من لدن آل إليه
 ما خصه من الوقف إلى أن
 مات ووضع ابنه بذلك
 وبقية الموقوف عليهم كذلك
 إلى أن ادعى أن سدس
 أنشأ نصف الغيط الموقوفة
 ملكه بمقتضى المستند
 الشاهد له بما تقدم فهل
 المقدم بينة الوقف وإن تأخر
 تاريخها لأن بينة ذى اليد
 مقدمة وإن تأخر تاريخها
 عند الشافعي واليد فيما
 ذكر للموقوف عليهم وقد
 حكم الشافعي بموجبه في
 المستندين ومن وجبه
 تقدم بينة ذى اليد وإن
 تأخر تاريخها وحكم الحاكم
 برفع الخلاف أم بينة الملك
 للمدعى لتقدم تاريخها
 (فاجاب) بأنه تقدم بينة
 الشاهدة بالملك للمدعى على
 بينة الوقف لاضافتها للملك إلى
 سببها ولتقدم تاريخها فانها
 انفردت باثبات الملك في
 زمان لم تعارضها فيه بينة
 الوقف فوجب وقف
 المتعارض وامضاء ما ليس
 فيه تعارض ولا نثبت الملك
 المتقدم يمنع أن يملكه
 المتأخر إلا من صاحبه ولم
 تتضمنه الشهادة له فلم يحكم
 بها ولم يعارض بينة الملك يد
 اذ اليد في الانشأ للمدعى
 والمدعى عليه لا ستواتهما

كنتك بأنه لم لا يقال ان الف مرة وثلاثا طلاقات بدل مما قبله على حد قوله تعالى يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن التي وعد الرحمن قلت كأنهم لحظوا في الفرق ان المبدل منه في الآية في قوة الجمع لكونه محلي بال فحسن ابدال الجمع منه وهنا ليس في المبدل منه ما يقربه من الجمع فلم يحسن ابدال منه ثم هذا الايراد وإن توجه في مسألة النص لا يتوجه في مسألة الروضة لأن التنافي فيها بين واحدة والف أتم وأظهر منه بين طلقة وثلاث فاذا ألغى الشافعي رضى الله عنه النظر إلى ثلاث في مسئلته فاولى أن يلغى النظر إلى الف في مسألة الروضة لما بينهما من التنافي والكلام قد تم بواحدة فلا نظر لما بعدها لمنافاته لها كما تقرر هذا كله في مسألة الروضة والروض وشرحه والنفاثس وأما مسألة السؤال التي نقلها بعضهم عن هذه الكتب غلطا وتحريفا فالصواب فيها وقوع الثلاث ولا شبهة في ذلك عند من له أدنى مسكة من فهم أو تصور نعم لو قال أنت طالق مثل الف أو مثل الالف طالعت ثلاثا في الأولى وواحدة في الثانية على ما نقله العبادي عن الكراييني وفيه نظرو قياس المعتمد في أن كانت طالق من أنه لا يقع به إلا واحدة انه لا فرق في وقوع الواحدة في مسئلتى العبادي عن الكراييني بين المعرف والمنكر واختيار ابن الصباغ ووقوع الثلاث في أن كانت طالق لوقوع التشبيه في العدد بحاج عنه بان التشبيه ليس نصا في ذلك لأن قوله كانت طالق يحتمل أنه شبهها بين في أصل الطلاق مع قطع النظر عن أفرادهن أو في عدد الواقع عليهن وإذا احتمل كلا من هذين ولم ينو عددا عاملناه بالاقول تمسكا بأصل بقاء العصمة كما تمسكوا به في مسائل لا تخفى على من له دراية بكلامهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن واقعة حال مهمة هي شخص ذكر عند جماعة من أصحابه قدموا من سفر مثلا وأهدوا هدايا للأصحاب ولم يعطوه شيئا أو أعطوه شيئا استقله فقال أمانا فطلعت أو فقد طلعت الناس كلهم ثلاثا بمعنى أني قطعت طمعي عنهم كلهم وله زوجة ولم يخطر بباله قصد الطلاق الشرعي ولا معناه ولم يقصد زوجته حال تلفظه بهذا اللفظ فهل تطلق زوجته بمجرد هذا اللفظ المذكور لدخولها في عموم لفظه الصريح أم لا وهل هذه المسئلة كمسئلة الواعظ المشهورة التي راجح فيها عدم الوقوع بينوا لنا ذلك وأوضحوه ايضا حاشا فيا (فاجاب) بقوله قد بينت في شرح الارشاد انه لو قال نساء العالمين طوالق لم تطلق زوجته الا أن أرادها فاذا لم يقع عليه طلاق في هذه مع تصريحه بالنساء فاولى أن لا يقع عليه طلاق في صورة السؤال كما هو جلي ولا تخرج هذه على الخلاف في مسألة الواعظ لانه خاطب الجمع الذين فيهم امرأته بقوله طلقتم فقيه خطاب للمرأة معهم لكنه لما لم يقصد حقيقة الطلاق الشرعي مع وجود القرينة الدالة على ذلك كان ذلك سببا لعدم طلاق أمراته وأما في صورة السؤال فانه انما تلفظ بقوله طلقتم الناس كلهم وهذه الصيغة لا اثر لها في تناول زوجته لعدم تأثيرها كما صرحوا به في قولهم لو قال نساء العالمين طوالق وانت يازوجتي لم تطلق زوجته لانه عطفها على ما تطلق بل لو قال من اسمع زيد نساء الزيدين طوالق لم تطلق زوجته وقول الروياني تطلق انما يأتي كما اشار إليه القمولى على ضعيف نعم لو قال امرأة الزيد طالق طلق زوجته لكن الذى يتجه انه يقبل قوله لم ارد نفسى لان دلالة التعريف على دخوله في لفظه لا تقاوم إرادته صرف لفظه عن نفسه وفي الروضة وجهان عن القفال فيها وقال من عزل عن القضاء امرأة القاضي طالق والذى يتجه منهما عدم الطلاق كما بينته مع ما قبله في شرح الاشارد وبهذا كله بان ان صورة السؤال لا يجرى فيها الخلاف في مسألة الواعظ فلا يقع فيها طلاق وإن قلنا بوقوعه في مسألة الواعظ لما علمته مما تقرر (وسئل) عن امة غرت بزوجها باذن السيد لها في بذل مهرها فهل يقع الطلاق أولا وإذا قلتم بالوقوع فهل هو بائن أو رجعي (فاجاب) بقوله يقع الطلاق بائنا بمهر المثل ويتعلق بذمتها تتبع به إذا عتقت وقد ذكرت في اختصارى لتحري

الآراء مسألة البذل وما فيها من الاختلاف فقلت اذا قالت صدقي على طلاقى أو بطلاقى فطلق بانت لانه إنما طلق بعوض ثم ان علما قدر المهر ووجدت شروطه السابقة وأرادت يذله الا براء منه يرى منه والالم يبرأ ولزمها له مهر المثل هذا هو الذى يظهر من كلامهم والذى فى فتاوى الاصمعى إذا قالت بذلت صدقي على طلاقى فطلق وقع لانه لا يملكه الا الزوج فلا فرق بين أن تقول بذلت لك أو بذلت وفى كلامه ما يدل على ان أجرت كذلك ثم رأيتى ذكرت فى الفتاوى انى سئلت عما لو قال أنت طالق على صحة البراءة فهل تطلق باثنا أو رجعيًا أو لا تطلق فاجبت بقولى افتى الشيخ تقي الدين الفتى وتليذه الكمال الرداد والطيب الناشرى بانها لا تطلق وقال آخرون لا تطلق باثنا وقال ابن عجيل واسماعيل الحضرمى نفع الله سبحانه وتعالى بهما ان ارادت استئناف البراءة لم تطلق والاطلقت وهو الاوجه وإذا قلنا تطلق طلقت باثنا اه كلامى فى الكتاب المذكور وانما وقع الخلاف فى المسئلة الاخيرة لقول الزوج فى جوابه لها على صحة البراءة فالقائلون بعدم الوقوع كانهم نظروا الى ان قوله على صحة البراءة يقتضى ايجاد براءة صحيحة غير الاولى ولم توجد فعليه ان وجدت فكما يأتى على الثالث فيما يظهر والقائلون بالوقوع رجعيًا نظروا الى انه ليس هنا مقابلة تقتضى العوضية حتى يقع باثنا والقائلون بالتفصيل نظروا الى ان لفظه محتمل فان اراد استئناف البراءة فلا وقوع والا بان اطلق او اراد عدم الاستئناف وقع باثنا وهذا اعدل الاقوال فعليه الذى يتجه انه ان اراد استئناف البراءة ووجدت منها براءة صحيحة بعد كلامه وقع باثنا ويرى والا لم يقع وان لم يرد استئنافها طلقت ان كانت براءتها الاولى صحيحة والا فلا فتامله وابتعد تلك الآراء الراى الثانى لان دعوى الوقوع رجعيًا لا يكاد يظهر له وجه وان علته بما مر والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن لو قال أنت حرام على ووقع فى نفسه انها طلعت بهذه العبارة ثلاثا وحرمت عليه فقال لها انت طالق ثلاثا ثانيا لظنه انها بانت منه بالثلاث بالعبارة الاولى فهل يقع عليه الثلاث (فاجاب) بقوله قد سئل شيخ الاسلام السراج البلقنى عن ذلك فاجاب بما لفظه لا يقع عليه طلاق بما اخبر به ثانيا على الظن المذكور اه وفيه نظر لانها زوجته باثنا وقد خاطبها بالطلاق ولا عبرة بالظن البين خطؤه لانه لا قرينة تؤيده وقد صرحوا بانه لو قال لمن يعتقدها أجنبية وهى زوجته باثنا كان زوجها له ابوه فى صغره أو وكيله ولم يعلم بها بوجه انت طالق وقع عليه الطلاق لانه استعمل اللفظ لمعناه ولا عبرة بظنه فكذا فى صورة السؤال ثم رايت الاذرى فى توسطه نقل عن الامام ابن رزبن وأقره ما يوافق ما ذكرته وهو انه سئل عن نكح امرأة وعلق بالثلاث انه لا يخرج من بلده الا بها فاخبره بعض ان العقد باطل فخرج من البلد وتركها متوها ان النكاح باطل فاجاب بانه يقع طلاقه ولا يعذر فى ذلك ومستثنتا أولى من هذه بالوقوع لان فعل المعلق عليه مع الجهل بانه المعلق عليه اومع النسيان أو الاكراه لا يقع به شيء فاذا لم يجعل ظنه انها ليست فى نكاحه عذرا فى خروجه المذكور مع انه لو وقع مع الجهل أو النسيان أو الاكراه لم يقع به شيء فارلى ان لا يجعل ظنه عذرا فى عدم الوقوع فى مسألة السؤال فتامل ذلك واحتفظ به فانه كثير الوقوع وسئل عنه كثيرا ثم رايت فى التوسط عن الفارقى او ابن البرزى انه لو استفتى عامى فقيها فقال له طلقت زوجتك فليل له بعد طلقت زوجتك قال نعم ثم راى فى الكتب ان الطلاق لا يقع والفقيه اخطأ فقال لم اطلق وانما قلت بناء على قول الفقيه قال يقبل قوله قال الاذرى وسبق عن غيره ما ينازع فى عدم القبول فراجع اه وكأنه اراد بما سبق عن غيره ما ذكر عن ابن رزبن لكن الوجه الموافق لكلام الشيخين كالاصحاب فى باب الكناية انه متى وقع الطلاق او اخبر به ثم قال لم اعلم وقوعه فان قامت قرينة كافئته عن اشتهر عليه بشيء فاخبر مستندا اليه ثم بان أن الافتاء بخلاف الحق لم يقع

فى الاتصال بها والاستيلاء عليها فان دعوى المدعى تضمنت ان يده مبنية على ملكة للعين المدعاة بالمنفعة فقط بسبب الوقف وان سبق منه ما يقتضى خلافه قبل اطلاعه على المستند (سئل) عن شخص قال متى غبت عن زوجتى أكثر من شهرين ولم أحضر اليها كانت طالقا وغاب أكثر من شهرين ولم يعلم هل له مانع شرعى أو لاهل للحاكم سماع دعواها ويبتها والحكم بوقوع الطلاق أولا (فاجاب) بان للحاكم السماع والحكم (سئل) عما لو حلف المدعى عليه ثم اقام المدعى شاهدا وطلب الحلف معه هل يجاب ويثبت ما ادعاه لقول الشيخ زكريا فى شرح المنهج فى باب أدب القضاء وتعبيرى بالحجة اعم من تعبيرة بالبيينة لشمولة الشاهد مع اليمين بعد قوله أو قال للمدعى ألك حجة قال نعم وارىد حلفه مكن أو لا بد من شاهدين أو شاهد وامرأتين لقول الرافعى فى العزيز فلو اقام المدعى بيينة بعد ما حلف المدعى عليه سمعت وقضى بها وقول الروض ثم ان جاء بيينة سمعت وقول الشيخ زكريا فى شرح الروض فى فائدة اليمين وتسمع بيئته بعد حلف المدعى عليه ويحكم بها وقوله فى شرح البهجة

عليه فتمام جواز البينة أي
بينة المدعي وقوله في شرح
المنهج وتسمع بينة المدعي
بعد أي بعد حلف الخصم
وهل تعبيرهم بالبينة يخرج
الشاهد واليمين حتى
لا يجزى في ذلك شاهد
ويمين أم لا (فاجاب) بانه
يجاب المدعي إلى حلفه مع
شاهده ويثبت ما ادعاه
ويحكم له بهو تعبير الائمة
في هذه البينة خرج مخرج
الغائب فمشأها الشاهد مع
اليمين كما قرره في باب
الشهادات بقولهم ما ثبت
برجل وامرأتين ثبت برجل
ويمين الا يعيوب النساء
ونحوها اذا استثناء معيار
المعوم وقد صرح بالشاهد
واليمين في مسئلتنا صاحب
العدة فلا مخالفة بين
العبارات المذكورة في
السؤال (سئل) عن
شخص تكلم بكلام حضره
جماعة فانكره بعضهم فسأل
المتكلم بعضهم عما قاله
فقال المتكلم الساكت عن
الحق شيطان اخرس فقال
المسئول قد قصدتني بقولك
الساكت عن الحق شيطان
اخرس فقال المتكلم ليس في
هذه الكلمة نسبة شيء اليك
بل ذكرها النوى في
الاذكار فهل تسمع الدعوى
المذكورة عند القاضي
أم لا لان النية انما تؤثر
اذا احتمل المنوى ولا احتمال
له هنا وما يفهم من الكلمة

عليه شيء والا وقع به وما ذكره الاذرعى آخر ما قامت عليه القرينة فقبل وكذا ما أفتى به البلقيني
لان ظنه التحريم بان على حرام قرينة على أنه لم يرد بقوله لها أنت طالق الانشاء بل الاخبار
فهو كما لو أعطى المكاتب النجوم فقال له السيد أعتقتك ظانا صحة الاداء ثم بان فساده فانه لا يقع
عليه شيء للقرينة فكذا هنا وأما ما ذكره عن ابن رزين فالوجه حمله على ما إذا كان المخبر له بيطلان
العقد غير ثقة معتمد لان اخبار مثل هذا لا يكون قرينة فتأمل ذلك فانه نفيس مهم (وسئل)
عن شخص تزوج امرأة وكانت المرأة المزوجة في بيت أهلها ثم طلقها الزوج فهجم أهلها بتزويجها
من غير تربص زمن العدة لكون المرأة في بيت أهلها وفي يدهم فدخل بها هذا الزوج فوجدها
ثيبا فزعم الزوج الاول انه وطئها في نكاحه فكيف يكون الامر والحالة هذه (فاجاب) نفع الله
تعالى بهو بركتته المسلمين بقوله النكاح الثاني لا يرتفع بدعوى الاول الوطء كما يصرح به قول الروضة
وغيرها لو طلقها دون ثلاث بلا عوض ثم قال وطئت في الرجعة وأنكرت وطء صدقت بيمينها انه
ماوطئها لان الاصل عدمه وفرقوا بين هذه المسئلة وعدم قبول قولها فيما إذا ادعى عنين أو مول
الوطء وأنكرته بان النكاح ثابت في هذه وهي تدعى ما يزيله والاصل عدمه وأما في تلك فالطلاق
قد وقع وهو يدعى الرجعة بالوطء قبل الطلاق والاصل عدمه فهذا صريح في تصديقها في صورة
السؤال بل صورته أولى بان تصدق فيها من صورة الروضة المذكورة لانها في صورة الروضة لم يتعلق
بها حق ثالث ومع ذلك صدقت في نفى الوطء فأولى في صورة السؤال ان تصدق في ذلك لانه يتعلق
بها حق ثالث وأيضا فتصريحهم في الفرق المذكور بان سبب عدم تصديقه في صورة الروضة أنه يدعى
الرجعة بالوطء قبل الطلاق والاصل عدمه وهذا السبب موجود في صورة السؤال بعينه فالمتقول فيها
ما قررته ثم دعواها مقبولة على الزوج الثاني مادامت في عصمته لتعلق حقها بها كما صرحوا بذلك في نظير
صورة السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال لامرأته طلاقك واحدا واحدا
اثنان ثلاثة هل يقع به طلاق أم لا وعن تعليق الطلاق بالوقوع أو الذهاب كان يقول ان دخلت الدار
يقع أو يذهب طلاقك أو وقع أو ذهب هل يقع به الطلاق أم لا (فاجاب) بان الذي نقله الشيخان
عن فتاوى القفال واقراء انه لا بد من نحو طلقت من ذكر المفعول ومع نحو طالق من ذكر المبتدا
فلونوى احدهما لم يقع بذلك شيء كما لو قال أنت او امرأتى ونوى لفظ طالق نعم ان سبق ذكر المرأة
في سؤال او نحوه او وقع تفويض لم يشترط ذكر ذلك كما لو قالوه في طلقت جوابا لطلقتى او لطلقها
أو لطلقتى نفسك وفي ان كنت كاذبا الخ لترتبه على السؤال والتفويض واذا علمت هذا بان لك انه
لا وقوع على من قال لامراته طلاقك واحد او اثنان او ثلاثة على ان هذه الجملة صادقة مع وجود
الزوجية لعدم منافاتها لما اذا يصدق مع وجود الزوجية ان طلقها اذا وجد له سبب يقتضيه لا يخلو عن
كونه واحدا او اثنين او ثلاثة فليس في هذه الجملة ما يقتضى حل العصمة بوجه فلم تؤثر فيها نعم لوني
بطلاقك واحدا وطلقتك واحدة مثالا لم يبعد ان يكون كناية فيقع حيث دلان طلاقك مصدر وهو ينوب
عن الفعل واصل له فلا تبعد ارادته بهو يؤيده افتاء الولي ابي زرعة بان قوله الطلاق ثلاثا من زوجتي
تفعل كذا كناية لان حذف يلزم من مثلا صيره كناية فان نوى ايقاعه بتقدير عدم الفعل وقع لان اللفظ
يحتمله بتقدير ان لم تفعل فالطلاق واقع على او نحوه اه فتأمله تجده ظاهرا فيما ذكرته واذا قال
ان دخلت الدار يقع او وقع طلاقك فهو تعليق صحيح كما هو ظاهر فلا يقع شيء الا بدخول الدار المعلق
عليها فان ابدل ذلك بذهب فالظاهر انه كناية لان بين الذهاب والوقوع نوع تقارب فلا يبعد
ارادة احدهما بالآخر فان اراد بذهب الطلاق وقوعه وقع بالدخول وان لم يرد ذلك فلا وقوع
(وسئل) عن رجل طالبت زوجته او وكيلها بكفائها كالنفقة مثلا وكانت المطالبة بحضور حاكم من

المذكورة فهو أثر قرآن
الاحوال كما علل به الشيخ
جلال الدين المحلى قول
المنهاج يا ابن الحلال واما أنا
فلمست بزأن ونحوه تعريض
ليس بقذف وان نواه
(فاجاب) بانه تسمع الدعوى
المذكورة إذ اللفظ شامل
للمنوى أو محتمل له سواء
جعلت أل فى الساكت
اسما موصولا كما هو رأى
الجمهور بمعنى الذى اذ هو
من صيغ العموم ومدلول
العام كلية أى محكوم فيه
على كل فرد مطابقة فكأنه
قال للمسئول أنت شيطان
أخرس لسكوتك عن الحق
أم جعلته حرف تعريف
كما هو رأى الاخفش
وغيره لأنها حينئذ ان
جعلت للاستغراق فكأمر
أو العهد الذهنى المقصود به
المسئول فذاك أو للجنس
من غير اعتبار لما صدق
عليه من الافراد فالجنس
يتحقق فى المسئول كما يتحقق
فى غيره وعلى كل تقدير
فليست هذه المسئلة نظير
ما ذكر فى السؤال (سئل)
عمالو شهدت بينه بان هذا
اللحم لحم مذكاة أو حلال
وأخرى بانه لحم ميتة أو حرام
فهل يتعارضان أم تقدم
الاولى (فاجاب) بانه تقدم
الاولى فقد قطع الدميرى
والهروى والعبادى فيما لو
جاء المسلم اليه بلحم الى المسلم
فقال المسلم هو لحم ميتة
وامتنع من قبضه وقال المسلم

حكام المسلمين فقال الزوج يلزمه الطلاق الثلاث ان يبتها ملائ طعاما فما المعتبر فى ذلك الملاء هل
يكون ذلك مملوا حقيقة أو يدين ويرجع الى قصده بينوا لنا الجزم بوقوع الطلاق البيونة أو عدمها
فالمسئلة واقعة (فاجاب) بقوله ان كان للزوج نية عمل بها والا فمضى لم يكن يبتها ملائنا من الطعام وقع
عليه الطلاق الثلاث فقد جزم الماوردى وغيره وبخه الشيخان فى موضع وجزم ما به فى موضع آخر ان
من حلف ليضر بنها حتى تموت حمل على الحقيقة لا المجاز فكذا فى مسئلتنا يحمل على الحقيقة فيأتى
فيها ما ذكرناه والله سبحانه رتعالى أعلم ثم كتب اليه رضى الله تعالى عنه السائل أيضا ما لفظه هذا
جوابكم ولا شك أنه يحمل على الحقيقة وقد أفتى كان الله سبحانه وتعالى لكم وأدام بكم النفع والحال
ان الرجل لما حلف من زوجته بين يدي الحاكم أزمه الحاكم فراقها لان البيت لم يكن مملوا حقيقة
واعتمد الحاكم فى ذلك قول النوى فى الروضة ان الحقيقة لا تصرف الى المجاز بالنية الا فى حق الله
سبحانه وتعالى لا فى حقوق الآدميين هذا معنى قول الروضة فى الايمان وكذلك عبارة الروض وشرحه
فى الايمان فرع قد يصرف من الحقيقة الى المجاز بالنية كلا أدخل دار زيد ونوى مسكنه دون ملكه
فيقبل قوله فى حق غير آدمى قال الشارح شيخ الاسلام زكريا بان حلف بالله سبحانه وتعالى لا فى حق
الآدمى كان حلف بطلاق أو عتاق وعبارة المزج فى العباب فى الايمان فرع لو قال الحالف ان لا يدخل
أردت شهرا مثلا قبل فى حق الله سبحانه وتعالى لا الآدمى كطلاق وإيلاء وعتق لكن يدين واعتمد
الحاكم بالفرقة هذه النصوص وشق ذلك على فقهاء البلد وقالوا المعتبر نيته ولا طلاق وارادوا
صرف الحقيقة الى المجاز بالنية فى حق الله سبحانه وتعالى وحقوق الآدميين فارسلوا اليك الصورة
المذكورة ولما ورد الجواب الكريم قاموا به على الحاكم الحاكم بالفرقة وقالوا له قد أجاب الشيخ
على وفق كلامنا ان المعتبر نيته ولا يقع الطلاق البتة لا ظاهرا ولا باطنا فقال لهم الحاكم ما أراد الشيخ
أحمد بن حجر عفا الله تعالى عنه الا وقوع الطلاق لكن يدين كما جزمتم به بالنصوص المذكورة آنفا
كما هو مفهوم من سؤالكم فانكم قلتم فى السؤال يدين أو تقع البيونة الكبرى وكان الجواب مطابقا
للسؤال ومن الان فالمسئول من التفضلات الكريمة اراحة الاشكال بجواب شاف صريح بين انه يقع
الطلاق ويدين بحيث انها لا تحل له فى الظاهر ولما أن تتزوج غيره أم لا يقع الطلاق أصلا وان
الحقيقة تصرف الى المجاز بالنية فى حق الله سبحانه وتعالى وحقوق الآدميين كما زعموا أم لا يقع الطلاق
أصلا وان هذا هو المعتمد فما معنى هذه النصوص الجازمة بوقوع الطلاق بينوا لنا ذلك فاجاب
رضى الله تعالى عنه ونفع بعلمه وبركته المسلمين بقوله ما أفتيت به من أنه اذا كان للزوج نية عمل
بها أى ظاهرا أيضا هو الذى صرح به الائمة كما يأتى ولا يعارضه ما ذكر عن كلام الشيخين وغيرهما
فى الايمان لان محله فى نية مجاز لا قرينة تدل على ارادته وتعصدها أما اذا نوى غير الحقيقة بما
يتجاوز به عنها وقامت قرينة على ذلك فانه يقبل منه تلك النية ظاهرا وباطنا وقد صرحوا بذلك فى
مسائل فى الطلاق لا تحصى بل قد تزداد قوة القرينة فيحمل اللفظ على قضيتها وان لم ينوكا لو قال
ان رأيت من أختي شيئا ولم تخبرني به فانت طالق فانه يحمل على موجب الريبة فلا يحنث الا ان
رأت منها موجب ريبة ولم تخبره به بخلاف ما لو رأت منها غيره ولم تخبره عملا بالقرينة المخصصة للعام
فى قوله شيئا وان لم ينوه فكذا فى صورة السؤال لانها لما طالبته هى او وكيلها بكفائها كانت مدعية
عليه انه ليس فى بيته طعام فاذا حلف انه ملائ طعاما كانت القرينة دالة على انه لم يرد الملاء
الحقيقى وانما اراد ما يكذب دعواها وكان قياس المسئلة التى قبل هذه المسئلة عدم الحنث فى هذه
وان لم تكن له نية لكن القرينة لم تقوفها قوتها فى تلك اعنى مسئلة الاخت فلاجل ذلك لم يشترط
فى مسئلة الاخت نية واشترطناها فى مسئلتنا لما عرفت من قوة القرينة ثم لاهنا وما يدل لما ذكرته

اليه هو لحم مذكاة فعليك
قبوله بان المصدق المسلم
وعله العبادي بان اللحم في
حال حياة الحيوان محرم
الاكل والاصل بقاء تحريمه
حتى تتحقق الذكاة الشرعية
ويؤخذ من هذا التعليل أن
بيئة التذكية أو الحل
مقدمة لانها ناقلة والاخرى
مستصحبة والناقلة مقدمة
على المستصحبة لزيادة
علمها لا يقال القياس في
الشق الاول التعارض
قياسا على ما لو شهدت بيته
بان آخر كلمة من عرف
بالتصر كلمة النصرانية
واخرى بانها كلمة الاسلام
للفرق الظاهر بينهما (سئل)
عن مات وعليه ديون
فادعى احد اصحاب الديون
على وارثه أنه وضع يده
من تركه مورثه على
ما يفي بدينه فاجاب
بان السلطان أخذها كلها
وأنه لم يضع يده على شيء
منها فطلب المدعى من الحاكم
تحليفه فخلعه كذلك فهل
يكفيه ذلك لجميع ارباب
الديون حتى لا يحلف لاحد
منهم بعد ذلك لثبوت عدم
وضع يده على شيء
من التركة او يحلف لكل
مدع منهم لتعدد المستحق
(فاجاب) يانه يكفيه
اليمن الاول لما ذكر
كما قالوه في بيته الاعسار أنه
يجب أن يحلف معها ان
طلب الخصم يمينا واحدة
وان تعددوا وفيما اذا طوالت
شخص بدن وثبت اعساره
يمينه حيث لزمه الدين لافي

أيضا ما قالوه من انها لو قالت له فعلت كذا حراما أي كالأكل الربا مثلا فقال لها ان فعلت حراما فانت طالق ونوى بالحرام اكل الربا فانه يقبل ظاهرا لان قرينة ذكرها له تدل على انه لم يرد غيره فحملنا اطلاقه الحرام الشامل للربا وغيره على الربا فقط عملا بالقرينة وما يدل لما ذكرته أيضا ان الائمة قالوا فيمن حلف بالطلاق لا يغتسل انه يقع بالغسل من جنابة وغيرها فان اراد الاول فقط دين ولا يقبل ظاهرا قال الاذرعى ومن تبعه ومحل حيث لا قرينة اما اذا كانت قرينة كالأورادها فامتنعت لغضب فحلف انه لا يغتسل فظاهر انه يقبل ظاهرا قوله اردت الغسل من الجنابة فتأمل هذا فانه عين مسئلتنا لان قوله لا أغتسل يعم كل غسل فاذا خصه ببعض الاغسال فقد عدل عن الحقيقة التي هي العموم الى المجاز الذي هو الخصوص فان لم تقم قرينة على ارادته لذلك دين ولم يقبل ظاهرا وان قامت قرينة على ارادته لذلك قبلت منه ظاهرا أيضا فكذلك مسئلتنا حقيقة الملاء فيها معروفة فان اراد بعض الملاء فان لم تقم قرينة على ارادته دين وان قامت قرينة على ارادته قبل قوله انه اراد ذلك ظاهرا وباطنا تحكما للقرينة والواقع في السؤال كما عرفت انه صدر منها او من وكيلها قرينة تدل على انتفاء وجود شيء من الطعام في البيت فحلفه في مقابلة ذلك انما يراد بها تكذيب المدعى في دعواه وتكذيبه يحصل بوجود بعض طعام في البيت فظهر ان القرينة مرجحة للمجاز هنا على الحقيقة فعملنا بها بعين ما قالوه في هذه المسائل التي هي نظائر مسئلة السؤال بل عينها كما لا يخفى ثم رأيت الشيخين وغيرهما صرحوا بما قلته من الضابط الصريح في مسئلتنا حيث قالوا لو خصص عاما بالنية كان قال كل امرأة لي طالق وقال اردت الا واحدة فان لم تكن قرينة دين وان كانت تشعر بارادته الاستثناء بل او عدم الطلاق بالسكينة قبل ظاهرا وباطنا فمثال الاول أن تقول له المستثناء وهي تخصمه تزوجت على فيقول لها عقب ذلك كل امرأة لي طالق ويقول اردت غير التخاصمة فيقبل منه ظاهرا وباطنا قالوا لقوة ارادته بدلالة القرينة ومثال الثانية ما إذا قال أردت بقولي طالق طلاقها من ذلك الوثاق قبل ظاهرا وباطنا للعلة المذكورة قالوا وكذا الحكم فيما إذا علق طلاقها بكل خبز او نحوه ثم فسره بنوع خاص فلا يقبل ظاهرا الا بقرينة فتأمل ذلك فانه صريح فيما ذكرته في صورة السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن رجل شهد عليه الشهود انه قال متى سافرت الى سواكن ولفلان عندي فلس واحد فزوجتي طالق ثلاثا ثم سافر لسواكن ودرهم فلان كلها عنده فلما حضر طلبه ابو الزوجة هو والشهود فحضروا عند مفت شافعي ليستفتيه عما وقع له فاخبر الشهود المقتي بانه وقع منه اليمين المذكورة فاعترف بالسفرو وقال له المقتي وقع عليك الطلاق الثلاث فحلف الايمان الا كيدة الغليظة انه لم يقع منه هذا التعليق اعلا وان هؤلاء الشهود كاذبون عليه فقال له المقتي لا يقبل منك ذلك فقال عندي مطعن في الشهود فخرج ليأتي به ثم عاد وقال عجزت عن ابداء المطعن وحلف الايمان أيضا انهم كاذبون عليه واستمر على تكذيبهم فقال له المقتي لا ينفعك ذلك واياك ان تدخل على المرأة التي حلفت منها فانك ان فعلت ذلك رفعنا أمرك الى القاضي فاعتزلها ثم جاء هو وأبوها الى المقتي ثانيا وأعطى أباهما دراهم وتوافقا على ان تتحلل له بالوجه الشرعي وحلف أيضا في ذلك المجلس أيضا ان الشهود كاذبون عليه واستمر مدة كل ما اجتمع بالمقتي يحلف له كذلك وهو يقول له لا ينفعك ذلك ثم بعد ذلك علمه بعض الناس أن يدعى النسيان وكتب له سؤالها ورفعه لمفت شافعي فكتب له انه ينفعه النسيان ثم سئل ذلك الخالف بعد افتاء المفتي له بما ذكره هل حلفت ونسيت فحلف الايمان المغلظة انه لم يصدر منه ذلك التعليق وان الشهود يكذبون عليه فهل يقبل منه مع ذلك كله وتصميمه على تكذيب الشهود دعوى النسيان فلا يقع عليه طلاق أولا لا يقبل منه ذلك ويقع عليه الطلاق الثلاث أفتونا ماجبورين

ذاكرين النقل في المسئلة اثابكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا تقبل منه دعوى النسيان فيما ذكر فيقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح به امام المتأخرين الشهاب الاذرى رحمه الله تعالى في توسطه الذى هو اجل كتب المتأخرين تحقيقا وتحريرا للقول فقد بين فيه ان محل قبول دعوى نحو النسيان حيث لم يكذب الشهود والاقتضى عليه بالطلاق ورد بذلك على الاسنوى جريا على عادته معه في رد غالب اعتراضاته على الشيخين اطلاقه اعتراضا عليهما قبول دعوى ما ذكر وهذا الذى قاله الاذرى هو الحق ولا يسع الاسنوى ولا غيره مخالفته لظهوره واتضاحه ومن ثم أبده بعض المتأخرين المطلقين بقول القفال في شرح التلخيص لوقال ان لم أحجج في هذا العام فامرأتى طالق فشهد شاهدان انه كان بالكوفة يوم الاضحى وقال هو قد حججت وقع عليه الطلاق قال ووجهه انه لما عدل عن دعوى النسيان الى دعوى الاثبات بالفعل وشهدت البيعة بما يقتضى تكذيبه حكمنا عليه بمقتضاها اهـ وأما تعليم العامى دعوى النسيان او نحوه المشار اليه في السؤال فهو غالبا انما ينشأ عن التهور وقلة الدين قصدا لنيل شيء من سحت الدنيا وما درى ذلك المعلم الجاهل المغرور انه ارتكب مفسدا أثمها عظيم ووبالها وخيم لو لم يكن من تلك المفساد التسليط العامة الجهلة او الفسقة على استباحة الابضاع بالباطل مع انها مبنية على مزيد الاحتياط والحزمة ولخطر أمرها وصعوبة عاقبتها امتنع جماعة من أكابر أصحاب الشافعى رحمهم الله تعالى من افتاء مدعى النسيان قالوا واستعمال التوقى اولى من فرطات الاقدام ومن يحتاط لدينه لا يفتى في ذلك في زماننا لكثرة الكذب في دعوى النسيان والجهل من العامة اهـ واذا كان هذا ذكره عن اهل زمانهم الذى مضى من نحو ستمائة سنة فابالك بزماننا الذى صار أكثر أهله لاخلق لهم ولا مسكة ولقد استفدنا من لا أحصى في مسائل الطلاق وينهون الى فيه شيئا فامتنع من افتائهم حتى ابحت عن القضية فاجدها على خلاف ما حكوه من كل وجه واجد في كثير منها ان بعض فسقة شياطين الانس هم الحاملون على ذلك فانهم ياخذون من الحالف ناراعليهم في الدنيا والآخرة ويعلمونه او يكتبون له صورة مخالفة للواقع ويرسلون بها الى للاستفتاء عنها فيلهمنى الله سبحانه وتعالى من فضله التشكك فيها والبحث الشديد عنها حتى يظهر انها على الباطل والله سبحانه وتعالى المسئول أن يعامل بعدله وعقوبته اولئك الفسقة المارقين والمردة الضالين هذا وما يحملك على التحرى في الافتاء في مسائل النسيان ونحوه ان عدم وقوع طلاق الناسى لو فرض صدقه انما هو قول للشافعى وهو وان كان المعتمد عند جمع من أصحابه الا ان له قول آخر بوقوع طلاق الناسى وعليه كثيرون من اصحابه ولقد كان ابن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء وابن الصلاح وناهيك بهما فانهما من فحول المتأخرين يفتيان بوقوع طلاق الناسى وهو الاحوط وكيف لا وكثير علماء الامة على وقوع طلاقه وهو مذهب أبى حنيفة ومالك وغيرهما رضى الله تعالى عنهم ونفعنا بهم وحشرنا في زميرهم ووقفنا الى سلوك طريقهم المثلى المطهرة عن قبائح الزلل ومفاسد الشبه والخيل بمنه وكرمه آمين (وسئل) عن شخص مرض الموت فافقر في حال مرضه عند شخص بطلاق امرأته طلاقا رجعيا وبقيت المرأة تمرضه حتى مات فاخبرها المقرعه بالاقرار وصدقته فهل ترثه ولا تحسب العدة الامن الموت لمعاشرتها له فان قلت نعم فهل يحكم بوقوع الطلاق من الاقرار او من قبل الاقرار بزمان يسع التلغظ بالطلاق او كيف يكون الحكم في ذلك (فاجاب) بقوله اذا مضى من قبيل اقراره ما تنقضى به عدتها قبل موته لم ترثه ان قلنا ان معاشرته الرجعية تقطع العدة لغير نحو الرجعة كما عليه الشيخان وهو المعتمد فى شرحى الصغير على الارشاد وألحق البلقينى بعدم جواز الرجعة اى بعدم مضى ما تنقضى به العدة مع المعاشرة عدم وجوب النفقة والكسوة وقضيته امتناع التوارث بينهما وان

خر لا يحلفه لثبوت اعساره باليمين الاولى وكما قالوا لو ادعى حقا على جماعة ولا بيعة وتكلموا وحلف لهم يميناً واحدة ولو ادعى على جماعة حقا واقام شاهدا عليهم حلف لهم يميناً واحدة ولو لم يحلف وتكلموا وردوها عليه فحلف لهم يميناً واحدة جاز اهـ وله نظائر في كلامهم وان خالف فيما ذكرته البلقينى حيث قال في حاشيته على الروضة سئلت عما لو كان لرجل ورثة وعليه ديون لا قوام لحلف احد ورثته على انه لم يضع يده على موجود لمورثته فجاء مبدع آخر وأراد تحليف الورثة على ذلك هل يكون ذلك مانعا من التحليف فاجبت بانه غير مانع لان المدعى الثانى لم يحلفه مرة اخرى انما حلفه مدع آخر والحكم وارد على الشخص لا على العموم اهـ (سئل) هل تسمع البيعة بعد اليمين المردودة او لا (فاجاب) بانه لا تسمع بناء على أنها كالاقرار وهو أظهر القولين وما نقل عن النص وجرى عليه الشيخان في موضع واعتمده كثير من المتأخرين من سماعها فهو تفرع على المرجوح (سئل) عن ادعى على آخر بثلاثة أرباب سمس وأقام بهما شاهدين سلبا او قرضا او بيعا او اتلافا او اقرارا واختلفت

مكايل الناحية أو أختص
 السمس بمكيا ل وغيره
 فهل يعتبر الغالب كالنقد
 أو المختص به أو الأقل في
 الاقرار أم التحالف في
 العقد وتصح الدعوى
 والشهادة به كذلك أم لا
 الفرق (فاجاب) بانه ان
 اختص السمس في تلك
 الناحية بمكيا ل حملت الاراد
 في هذه المسائل عليه والا
 فعلى المكيا ل الغالب فيها في
 مسائل المعاملات والاتلاف
 كالتقديرات وفي الاقرار
 يحمل على الأقل في حالة
 الاختصاص ويجب البيان
 في غيرها (سئل) عما اذا
 اجاب المدعى عليه بانه
 دفع للمدعى ما ادعاه
 واشتراه منه أو ابراه او
 قال شيئا يصير به مقرا
 فلم يصدق المدعى على ذلك
 وخرج على اثباته يجب
 الترسيم عليه حتى يثبتته اذ لم
 يرض غريمه بارساله ام لا
 يخالف ذلك ام لا (فاجاب)
 بانه ان اقام المدعى عليه
 كفيلا فلا يرسم الحاكم عليه
 لاضراره به بل حاجة اليه
 والارسم عليه للحاجة اليه
 ولا يخالف قولهم بمهل ثلاثة
 ايام خصوصا ان خيف من
 اطلاقه هربه وفوات الحق
 (سئل) عن ادعى على آخر
 بمبلغ بطريق الحوالة
 فاجاب بانه لا يلزم تسام
 شيء اليه وحلف ثم ثبتت
 الحوالة فهل يلزم دينها
 ام يستمر حكم الدين

تردد فيه الزركشي في تكملته وتقل في خادمه عن قضية كلام المطلب امتناع ارثه دون ارثها ثم قال
 وفيه بعد وهو كما قال بل قياس ما مر ما قلناه وقياس مقابله الذي انتصر له جماعة ونقلوه عن الاصحاب
 توارثها اه وان لم يميز ذلك أو جهل الحال ورثته اما الاول فراضح وأما الثاني فلان العصمة
 بالنسبة للارث محقة البقاء إذ الطلاق الرجعي لا ينافيها والاصل بقاؤها وعدم انقضاء العدة قبل
 الموت والكلام كله في غير الحامل كما هو ظاهر (وسئل) عن شخص أخبرته امرأة أو امرأتان وقع
 في قلبه صدقها أو صدقها بانه طلق زوجاته لكن لم يتذكر ذلك ولم يحدث له الاخبار شيئا من
 التذكر سواء توهم أو ظن ذلك معتقدا انه ان كان الامر كذلك فانما تلفظ بلفظ يظنه المخبر مقتضيا
 للوقوع وهو ليس عند المتلفظ بما يقتضيه فهل مجرد الاخبار والحال ما ذكر يلزمه بفراق نسائه
 أم لا وهل إذا شك انسان في زوجة تزوجها هل كانت دخلت في عقده وقت مانسب اليه من تطليق
 أم لا تطلق المشكوك في دخولها وشمول التطليق لها (فاجاب) بقوله لا يلزمه فراق بمجرد الاخبار
 المذكور الا اذا وقع في قلبه صدق المخبر ولم يجز استناد اخباره لما لا يقتضي الوقوع فقد قال الرافعي
 قولهم لا يقع الطلاق بالشك مسلم لكنه يقع بالظن الغالب اه ويوافقهم قولهم لو عصر عبائهم قال
 ان لم يكن تخمر ثم تخلل فانت طالق ثم وجده خلا ٣ وقع عليه الطلاق لان الغالب أنه لا يتخلل الا
 بعد التخمر وبهذا يتجه ما ذكرته من الاستثناء وقولي ولم يجوز الخ جمعت به بين ما ذكره الشيخان
 نقلا عن الرواي وأقره انه لو حلف لا يفعل كذا فآخبره عدلان والحق بها عدل واحدا ففعله
 وظن صدقهما لزمه الاخذ بالطلاق وبين قول الاسنوي ومن تبعه هذا انما يأتي اذا أو قعنا طلاق
 الناسي بان يحمل الاول على أنه مع ظن الصدق لم يجوز انه فعله ناسيا وحينئذ الحق ما نقلناه والثاني
 على انه جوزة وحينئذ الحق ما قاله الاسنوي وغيره قال وعلى الاول الظاهر انه يلزمه الاخذ بقول
 فسقة وصبيان ظن صدقهم وبهذا كله اتضح ما ذكرته أولا ولا طلاق في الصورة الثانية كما يصرح
 به كلامهم وقد نص الشافعي رحمه الله تعالى على انه لو أحرم وتزوج ثم شك هل كان تزوجه قبل
 الاحرام لم يؤثر هذا والورع في كل ذلك لا يخفى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 بسم الله الرحمن الرحيم أحمد الله على انعامه وأشكره على الهامه وأصلى وأسلم على سيدنا محمد
 وآله وأصحابه في بدء الامر وختمه صلاة وسلاما دائمين ابدوام افضاله في دار نعيمه واكرامه (وبعد)
 فهذا كتاب لبقته بالانتباه لتحقيق عويص مسائل الاكراه حملني عليه اني أفقيت في مسألة بما هو
 الحق ان شاء الله تعالى فتوهم خلاف المراد حتى وقع بعض الانتقاد ثم بعد امعان النظر في
 اطراف تلك المسائل وتخريجها على القواعد والدلائل ظهر ان فيها مشكلات لم ينبهوا عليها
 ومعضلات لم يوجهوا نظرهم اليها فقصدت الى بيان ما فيها من نقد ورد واشكال وجواب لينجلي
 بذلك ان شاء الله تعالى وجه الصواب باختصار عبارة وأوجز اشارة في ورقات يسيرة وان كانت
 مباحثا في نفسها عسيرة والله سبحانه وتعالى اعلم وأسأل الله في الاعانة على تحرير ذلك ويسهل
 الوعر من تلك المسالك فانه الجواد الكريم الرؤف الرحيم وما توفيق الا بالله عليه توكلت
 وهو رب العرش العظيم ورتبته على مقدمة ومباحث وتمة (المقدمة) في بيان ان الاكراه
 على الطلاق واليمين وعلى تنجيز الطلاق وعلى فعل أو ترك المعلق عليه فيهما ينقسم الى اكراه بحق
 وإلى اكراه بباطل فالأكراه بباطل اذا صاحبه عدم قصد من المكروه اختيار بان أتى بعين ما أكره
 عليه وحده من غير أدنى تغيير ولا تبديل فيه لداعية الاكراه فقط أخبر الشارع صلى الله عليه وسلم
 عن ربه عز افضاله وجل نواله بانه رفع حكمه عن أمته رخصة لهم وخصوصية من خصائصهم بقوله
 في الحديث الصحيح ان الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فجعل فعل المكروه الذي

الاكتفاء بنحو هذا الجواب وهل الاعسار كاف في صحته هذا الجواب أم تكون اليمين فاجرة وهل اذا وري في يمينه نفعت التورية وهل قبل قوله لا يلزمني تسليم شيء اليك الآن ويكون جوابا كافيا وتصرف عنه الخصومة فاذا قيل بذلك فانتقل المدعى الى الدعوى لاجل الثبوت كالدعوى بدین مؤجل لاجل ثبوته فهل تسمع دعواه أم لا (فاجاب) بانه يستمر حكم اليمين والاعسار كاف في صحة هذا الجواب ولهذا قال الوادعي ديناه وهو مؤجل ولم يذكر في دعواه الاجل كفي المدعى عليه في الجواب لا يلزمي تسليمه الان ويحلف عليه ولو ادعى عليه مالا فانكره وحلف ثم قال له المدعى بعدم أيام كنت معسرا لا يازمك شيء وقد أسرت الآن فالاصح ان دعواه تسمع إلا إذا تكرر ذلك منه ولا تنفع الحالف التورية ان خالفت نية القاضي المستحلف وقد علم ان قوله لا يلزمني تسليم شيء اليك الان مقبول وهو جواب كاف تصرف به عنه الخصومة والمعتمد أن الدعوى بالمؤجل لا تسمع وان قصد بها ثبوته نعم ان كان المؤجل في عقد كسليم وقصد بدعواه تصحيح العقد سمعت (سئل) عن يده

وجدت فيه شروط الاكراه المقررة في كتب الفقهاء كلا فعل فكل ما كان الحكم فيه مترتبا على فعل المكلف يكون بسبب الاكراه لغوا بمنزلة المعلوم بخلاف الحكم المترتب على أمر غير فعل المكلف وإن كان ناشئا عن فعله فلا يرتفع ذلك الحكم بسبب الاكراه بل لا اكراه حيث لا موضع الفعل ولم يترتب عليه شيء وموضع الحكم الانفعال ولم يقع عليه اكراه فالحاصل ان الشارع قد يربط الحكم على الفعل والمراد به هنا ما يشمل الترك والقول وقد يرتبه على الانفعال وهو في الاول من خطاب التكليف الذي رفعه شفقة علينا عند الاكراه نعم ان عظمت المفسدة بحيث زادت على مفسدة الاكراه لم يربط شيئا ومن ثم لم يبيح القتل ولا الزنا وهذا سبب استثنائهم لهذين من هذا القسم وهو في الثاني من خطاب الوضع والاسباب والعلامات فكيف يرتفع مع أن القصد منه الربط بنحو السبب أو الشرط أو المانع من غير نظر إلى فعل ولا إلى فاعل كما يأتي ومن ثم حرم الارضاع مع الاكراه لان التحريم فيه منوط بوصول اللبن الى الجوف ولو أكرهه على الحدث كان محدثا أو التحول عن القبله أو الفعل الكثير في الصلاة أو ترك القيام في الفرض بطل أو على نحو الوقوف بعرفة والرمي والسعي بناء على انه لا يؤثر فيها الصرف صح أو على نحو غشيان أمته فحبلت صارت أم ولد والحقة أو على وطء زوجته صار محصنا واستقر عليه المهر وأحلها للمطلق ثلاثا أو على الوطء بشبهة ترتب عليه حرمة المصاهرة ولحوق النسب وانفساخ نكاح نحو أبي الواطي كمجنون وطى. زوجة أبيه أو أكرهه بجوسي على ذبح أو محرم حلالا على ذبح صييد حل وان جعلنا المكروه آلة للمكروه لان ذلك كله يرجع الى الشروط ونحوها والخطاب فيها من باب خطاب الوضع الذي لا يؤثر فيه الاكراه كما تقرر لان الشارع اناط الحكم بوجود ذلك السبب أو الشرط مثلا من غير نظر الى فعل ولا الى فاعل وبما قررته في هذا المحل يتضح لك متفرقات كلامهم المتعارضة بآدب الرأي فانهم ألغوا الاكراه تارة واعتدوا به تارة أخرى الا ترى ان أكثر مسائل القسم الاول أثر فيها الاكراه والى أن بعضها لم يؤثر فيه كالقتل والزنا لما مر فيه والتسم الثاني بالعكس فأكثر مسأله يؤثر فيه الاكراه وبعضها قد يؤثر فيه وكل ذلك معلوم ماخذه وملحظه مما تقرر فاستفده فانه مهم يزول به شبهة كثيرة لا يهتدى الى حلها الا بعد ما معان النظر كما تقرر وهذا الذي قررته في القسم الاول أخذا من كلام التاج السبكي يتضح قول الزركشي لاثاير للاكراه في المباح والمكروه والمندوب وترك الحرام وانما يؤثر ان كان على ترك واجب او فعل حرام او وجهه أن المباح وما بعده لا اثم في فعلها ولا تركها فلا تاثير للاكراه فيها بخلاف الاخيرين فان فيها اثما فاذا كانا لداعية الاكراه انتفى عنها الاثم رخصة من الله سبحانه وتعالى كما مر ونختم الكلام على هذا القسم بفرعين مشكلين * أحدهما لو أكره أحد الشريكين الآخر على وطء الامة المشتركة فوطئها وأحلها فهل يلزمه المهر وقيمة الولد لشريكه المكروه له أولا لانه الحامل له قال الزركشي فيه نظر ولم يزد على ذلك واقول الذي يتجه انه لا يلزمني له شيء بناء على ان المكروه آلة المكروه وهو الذي يدل عليه كلامهم في مواضع لانه نتيجة فعله فكيف يكون فعله المعتدى به من غير ضرورة سببا لاخذه مال الغير من غراذه ولا رضاه وظاهر ان محل التردد حيث لم يكن المكروه بفتح الراء أعجميا يرى وجوب طاعة أمره والافه و آلة له لا محالة كما صرحوا به في مواضع * ثانيهما قطع الاصحاب بانه لا يصح من المكروه بياطل وعقدو لاجل كبيع وطلاق وغيره ومع ذلك يقع في كلامهم كثيرا في الايمان والطلاق وغيرهما فيه قولان المكروه وهذا غير ما جزموا به وجواب ذلك ان الجزم انما هو فيما يوقعه المكروه منجزا حالة الاكراه واما القولان فمحلهم في الاكراه على فعل سبقه تعليق بالطلاق مثلا في حالة الاختيار نحو ان دخلت الدار فانت طالق ثم تكروه على دخولها فمن نظر الى اختياره أولا وقع عليه الحنث ومن نظر الى اكراهه

شمت لهاها فادعى ذواليد
انه اشتراها من اشتراها منها
وشهد بذلك شاهد وامتنع
بائعته من الحلف معه فهل
يحلف ذو اليد تلك اليمين
(فاجاب) بان لذى اليد أن
يحلفها لانه ثبت بها ملكا
لغيره فتنقل منه اليه
كالوارث فيما يثبت بها
ملكاً لمورثه منتقلاً منه
اليه بخلاف غريم الغريم
وقد قالوا الوأوصى له بعين في
يد غيره فلم يوصى له أن يدعى
بها ويحلف على المشهور
أما مع الشاهد أو اليمين
المردودة ولو ادعى داراً في يد
غيره وان اشتراها من عمرو
وان عمر اشتراها من ذى
اليد فانكر فللبدعى أن
يقيم بينة على البيعين وله
أن يقيم على كل منهما ولا
يضر التقديم والتأخير
(سئل) عن ادعى على
شخص عند قاض فسأل
القاضى عن جواب الدعوى
فقال له أنت خصمى فاعاد
القاضى سؤاله المذكور
وأعاد هو قوله المذكور
وتكرر ذلك منها مرارا
فحكم القاضى بنسكول
المدعى عليه ورد اليمين على
المدعى وحلفه له اليمين
المردودة وحكم له بمقتضاها
فهل يكون نكولاً ويصح
ما فعله القاضى من رد اليمين
والتحليف والحكم
(فاجاب) بان ما ذكر نكول
وما فعله القاضى صحيح إذ لم

على الدخول لم يحثه وهذا هو الاظهر لان الوقوع انما يستند بالحقيقة القريبة الى وجود المعلق عليه
وجوده من المكروه غير معتد به فلم يقع به شيء وأما الاكراه بحق فانه كالاختيار إذ كان من حق
هذا المكروه ان يفعل فاذا لم يفعل أكره ولم يسقط أثر فعله وكان آثماً على كونه أحوج الى ان يسكره
وهذا كالمترد والحربى يكرهان على الاسلام فيصح وان أكرهها كافر منهما ظاهراً وكذا باطنان
أذعن له قلبها ومن ذلك اكره الامام مكلفاً على القيام بفرض الكفاية ومن نذر عتق عبد أو
اشترأ بشرط اعتاقه وامتنع منه اجبر على اعتاقه فيصح ويقع الموقع وإذا امتنع المولى من الطلاق
بعد مضى المدة وقام به مانع من الوطء كاحرام ولم يقضى بلسانه بان يقول إذا زال عذرى وطئت
فاكرهه القاضى على طلاق واحدة وقع لانه مكروه بحق فان أكرهه على الثلاث وقلنا القاضى
لا ينعزل بالفسق وقعت واحدة فقط ولغا الزائد وان قلنا ينعزل وهو الاصح فهو كمن اكرهه ظالم
لان اكرهه انما لم يمنع الحكم ما دام بالحق فاذا انعزل لم يبق له ولاية فساوى سائر الآحاد
حينئذ ولا يرد على هذا القسم نفوذ الطلاق مع عدم الاكراه بحق فيما لو قال لغيره طلق زوجتى
أو عتق عبدى أو بيع متاعى والاقتلتك مثلاً وذلك لان هذا الاكراه تضمن اذا فن هذه الحثية
جاء النفوذ وان كان من حيث كونه اكرها يقتضى الغاء التصرف والحق الاثم للمكروه بالكسر
فالحاصل ان فيه حيثيتين مختلفتين رتب على كل منهما حكمها لانفكاك الحكمين وعدم التلازم
بينهما وبهذا الذى قرره يرد على الوجه الضعيف القائل بعدم وقوع الطلاق مثلاً هنا لسقوط حكم
اللفظ بالاكراه (تنبيه) تعبيرى بالاكراه بحق هو ما عبروا به وأقروه لانه يستلزم الاكراه على حق
بخلاف الاكراه على حق فانه لا يستلزم أن يكون الاكراه بحق والمعتبر انما هو الاكراه بحق
لا عليه الا ترى ان اكره الذمى على الاسلام اكره على حق لابه لحرمة اكرهه عليه لقبولنا عقد
الجزية منه المستلزم لعدم التعرض له فلو أسلم لداعية الاكراه لم يصح اسلامه لانه اكرهه بياطل
لا يقال قول الشيخين وغيرهما لو قال وللى الدم للقاتل طلق امرأتك والاقتصصت منك لم يكن اكرها
يدخل فى الاكراه بحق مع نفيهم عنه حقيقة الاكراه من اصلها ويرد على ما تقرر ان الاكراه بحق
يستلزم انه على حق ولا عكس ووجه ذلك ان القصاص المكروه به حق المكروه والطلاق المكروه
عليه ليس حقاً له فالاكراه بحق لا يستلزم الاكراه على حق خلاف ما ادعيت لانا نقول معنى قولنا
الاكراه بحق ان الاكراه نفسه حق ولا يكون حقاً الا اذا كان كل من لازمه المكروه به وعليه
حقاً فخرجت تلك الصورة لان الاكراه فيها ليس حقاً وان كان المتوعد به حلالاً اذ ليس لولى
الدم ان يكره به على الطلاق الذى لا حق له فيه بوجه (المباحث) فى ذكر الصور التى مرت الاشارة
اليها فى الخطبة ووجه الاشكال فيها انهم ذكروا فى بعضها طبق ما مر فى بحث الاكراه بحق من
وقوع الطلاق وفى بعضها خلاف ذلك من عدم وقوعه مع أن الاكراه فيه بحق فلم يجزوا على
سنن واحد مطابق لما استنبوه من الوقوع مع الاكراه بحق وعدمه مع الاكراه بياطل فمن
تلك الصور قول الشيخين فى الايمان فيما اذا قال لا أفارقك حتى استوفى حتى منك انه لو أفلس
الغريم فممنه الحاكم من ملازمته فقارقه فقيه قولان حثت المكروه وان فارقه باختياره حث
وان كان تركه واجبالاً عساره كما لو قال لا أصلى الفرض فصلى حثت اه وبه جزم غيرهما والقياس
الحث لانه اكرهه بحق وقولهما كما لو قال الخ يشكك عليه ما قاله اثناء تعليق الطلاق فيمن
قال انت طالق ان لم أطوك الليلة فوجدتها حائضاً أو محرمة من انها لا تطلق خلافاً للمزنى فانها لما
حكى عدم الحث عن الشافعى ومالك وابى حنيفة رضى الله تعالى عنهم اعترضه وقال بل
يحث لان المعصية لا تعلق لها باليمين ولهذا لو حلف ليعصين الله سبحانه وتعالى فلم يعصه حث

(سئل) عن شخص بيده مكان ادعى عليه شخص انه اشتراه من زيد وأظهر من يده مكتوبا شرعيا يشهد بالشراء والتسليم ثابت محكوم به مع ثبوت الملك للبائع الى حين صدور البيع فظهر المدعى عليه مكتوبا شرعيا يشهد له بشراءه له من منصوب شرعي عن ورثة زيد المذكور والتسليم ثابت محكوم به مع ثبوت الملك لزيد المذكور الى حين وفاته وثبوته للورثة الى حين البيع من المنصوب المذكور واتصل كل من المستدين ونفذ على حاكم شرعي فهل يقدم مستند الشراء موضع اليد ويكون الحق له او يقدم مستند الشراء السابق (فاجاب) بانه يقدم مستند الشراء السابق لزيادة علم بيته لانها ناقلة وبينه صاحب اليد مستصحبة (سئل) عن شخص بيده عين فادعى عليه شخص انه اشتراها من زيد وهي ملكه من مدة سنة ثم أقام ذواليد بينه بانه اشتراها من زيد المذكور من مدة ستة أشهر فهل تقدم بينة واضع اليد كالأدعى كل منها انه اشتراها من زيد (فاجاب) بانه تقدم البينة السابقة التاريخ كما هو المنقول في دعواهما الشراء من زيد (سئل) عن شخص ادعى على آخر

أى وان كان تركه المعصية واجبا عليه فما قاله المزني هو نظير ما قاله في لأصلي الفرض فلم اعتمد الحنث هناك ولم يعتمد هنا موافقة للمزني مع اتحاد المدرك وقد قال غيرهما المذهب ما قاله المزني واختاره القفال وقيل على القولين كفوات البر بالا كراه هذا حاصل ما في هذا البحث من هذين الاشكالين القويين ويجاب عن اولهما بان محل قولهم ان الاكراه بحق لا يمنع صحة التصرف ما اذا كان المكروه عليه تصرفا منجزا كما مر في اكراه القاضى للمولى على الطلاق ولناذر العتق وشارطه على ايقاعه ولاحد الرعية على القيام بفرض الكفاية كما في اكراه المرتد والحربي على الاسلام ففي هذا كله يقع المكروه عليه ويصح لما مر من تقصير المكروه بفتح الراء بترك ذلك القول أو الفعل اللازم له في الحال الآثم بتركه حتى أحوج غيره الى حمله عليه اما اذا كان المكروه عليه ليس كذلك وانما هو فعل شيء علق عليه طلاقا مثلا باختياره فلا فرق حينئذ في الغاء وجود المعلق عليه لداعى الاكراه بين الاكراه بحق والاكراه بباطل لان الملحظ في الحنث وجود المحلوف عليه اختياره ولم يوجد ذلك في الاكراه بقسميه وما أحسن قول بعض شراح التنبية في مسألة غريم المفلس السابق فان فارقه بعد حجب الحاكم عليه فعلى قول المكروه اى فلا يحنث على الاصح لانه مكروه شرعا اه فتأمل تعليقه عدم حنثه بمنع الحاكم له من ملازمة غريمه المعسر بانه مكروه شرعا تجده صريحا أى صريح فيما ذكرته من ان وجود المعلق عليه بالا كراه الشرعى كمو بالا كراه الحسى في عدم الحنث ومن ثم علل بعضهم عدم الحنث في هذه ايضا بان الاكراه الشرعى كالا كراه الحسى فان قلت هل لما ذكرته من الفرق في الحكم بين المنجز والمعلق وجه جلى يتضح به ذلك قلت نعم وذلك لانهم في المنجز لم ينظروا الا الى تقصير المكروه بفتح الراء بما اوجب ان اكراهه بحق والى عدم تقصيره بما اوجب ان اكراهه بباطل فقالوا في الاول ينفذ قطعاً وفي الثاني لا ينفذ قطعاً واما في المعلق فلم ينظروا كلهم لذلك وانما نظر بعضهم الى ابتداء تعليقه السابق باختياره فواقعه بفعل للمعلق عليه سواء اكان الاكراه عليه بحق أم بباطل وبعضهم الى فعله حال الاكراه وانه ليس باختياره فلم يوقع سواء اكان الاكراه عليه بحق أم بباطل نظر الى عدم اختياره له فتأمل اختلاف نظرهم وملحظهم في المنجز والمعلق يتضح لك ما ذكرته وما يوضحه ايضا ان المعلق لم يجعل المعلق عليه موجبا لحنثه الا اذا قارنه الاختيار والرضاه كما يصرح به الفاظ التعليقات كلا افارق اوان دخلت ونحوهما واكراه الحاكم عليه وان كان بحق ينافى اختيار المعلق فلم يحنث به واما التصرف المنجز فلم يسبق من المكروه عليه ما يقتضى تقيده باختيار ولا بعده ففصل فيه بين الاكراه بحق وعدمه نظرا الى تقصير المكروه بفتح الراء وعدم تقصيره فان قلت هل يدل على ما ذكرته من التفرقة بينها فروع أخرى غير مسألة المفلس السابقة قلت نعم وهاتان املى عليك كثيرا منها لتطمئن نفسك الى ما ذكرته منها ما ذكره في الخادم فيمن ابتلع خيطا وبقي طرفه خارجا ثم أصبح صائما فان نزعه افطر وان تركه لم تصح صلاته قال وطريقه ان يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لانه كالمسكوه اه فتأمل قولهم ولا يفطر لانه كالمسكوه أى بباطل تعلم انه الحق هنا الاكراه بحق كالا كراه بباطل حتى أعطاه حكمه في عدم الفطر به ولم ينظر الى ان الابتلاع من فعله المتسبب عنه اجبار الحاكم له على نزعه وانما نظر الى انه لما أجبره على نزعه صار غير مختار له فساوى المكروه بباطل في عدم الاختيار فلم يفطر حينئذ ومنها ما فى حواشى الروضة للجلال البلقيني من انه لو علق الطلاق على عدم فعل شيء كان فعله ممكنا فممنع منه كان لم أدخل هذه الدار في هذا اليوم فانت طالق فممنع من الدخول بالا كراه ان كانت ملكه أو بالشرع ان كانت ملك غيره فانه لا يقع عليه الطلاق لفوات البر بغير اختياره قال وقد سئلت عن حلف بالطلاق ان يزرع فى هذه الارض فى هذه السنة فدانا

فمنع بالشرع لكونها ملك الغير من زرعه فظهر لى عدم الوقوع للعلّة التي ذكرتها أى وهى فوات
 البر بغير اختياره قال ونظيرها والله لا تكن الرغيف غدا فتلف الرغيف قبل الغد أى أو بعده وقبل
 التمكن ففات البر بغير اختياره ففيه قولان حثت المكره أى واصحهما عدم الحث وقوله ان لم أدخل
 أى فى المسئلة السابقة معناه ان عدم دخولى باختيارى فانت طالق وان دخلتها مختاراً لم تطلق ومعنى
 قوله اولاً او بالشرع وثانياً فمنع بالشرع ان الحاكم منعه واما بمجرد كونه محرماً عليه فلا عبرة به
 كما يأتى بسطه فى جواب الاشكال الثانى ومنها ما ذكره الرافعى فى الطلاق فيما لو قال ان اخذت
 حثك متى فانت طالق فاكرهه السلطان حتى اعطى بنفسه من انه على القولين فى فعل المكره
 وقضيته ترجيح عدم الحث وجزم به غير واحد لأمرو وباقى من انهم نزلوا الاكراه الشرعى منزلة الاكراه
 الحسى فكانه هنا لم يؤخذ منه لما تقرر انه انما اعطاه كرها وفعل المكره هنا كلاً فعل ومن ثم كان
 المعتمد انه يعتبر فى ان اعطيتك حثك فامراتى طالق اختيار المدين لا الدائن واما قول الزركشى عقب
 ذكر هذه المسئلة عن الرافعى كذلك وقضيته ترجيح عدم الحث والمتجه خلافه لانه كرادى بحت فهو
 اشتباه لظنه ان المكره عليه المعلق كالمجزم وليس كذلك بدليل قوله هو ايجاب الشرع منزل منزلة
 الاكراه فيما لو حاث ليطان زوجته الليلة فوجدها حائضاً لا يحنث كما لو اكراه على ترك الوطء
 أى للحائض فى الصورة المذكورة فتأمل قوله كما الخ تجده مصرحاً بان المكره يحنث على فعل المعلق
 عليه لا يحنث بفعله له لداعية الاكراه الذى يحنث بهذا تصريح أى صريح فيما ذكرته من ان قوله
 والمتجه خلافه الخ من باب اشتباه المعلق بالمتجز على ان الزركشى لم ينفرد بهذا الاشتباه بل سبقه اليه
 شيخه الاذرى فانه لما ذكر قول الشيخين وغيرها لو قال ان اخذت مالك على فامراتى طالق فاخذه
 منه او من وكيله ولو بتلصص او انتزعه منه كرها والمال معين فى الجميع او دين ورضى به المدين فى
 الاخيرتين او امتنع من الاعطاء فى الاخيرة كما ذكره الامام والغزالي ومثلاً الثالثة طلقت لوجود
 الوصف لا ان اكراه الدائن على الاخذ منه فاخذ منه فلا تطلق اه قال اعنى الاذرى محل ما ذكر
 من عدم الطلاق عند اكراه الدائن على الاخذ من مدينه ما اذا لم يتوجه عليه اخذه منه فان توجه
 عليه ذلك كما هو مبين آخر السلم فالظاهر انها تطلق لانه اكراه بحق اه فقوله فالظاهر الخ هو
 مادة الزركشى فيما مر عنه وقد ظهر ان ذلك اشتباه فهذا ايضا وعجيب من شيخنا شيخ
 الاسلام زكريا سقى الله تعالى عهده كيف تبع الاذرى على هذا الاشتباه الظاهر وكلام ابن
 الرفعة صريح فيما ذكرته وهو قوله قال الرافعى لو قال لا افارقك حتى استوفى حقك منك فاستوفاه
 من وكيله او من اجنبى تبرع به حثت قال ابن الرفعة وينبغى ان يختص ذلك بما اذا قبضه مختاراً اما
 اذا قبضه جبراً بالحاكم ويتصور فى الاجنبى بان يكون ضامناً فيكون على قولى الاكراه كما اذا افلس
 فقارقه وجوابه انه لا طريق له فى دفع الاكراه عند الفلاس ولا كذلك هنا فانه يقدر على دفعه
 عند بذل الاجنبى بآرائه من الضمان وبإبراء الموكل وان حثت به نعم يتخرج على الاكراه على قتل
 احد الرجلين اه كلام ابن الرفعة وهو مشتمل على نقائص فقوله اما اذا قبضه جبراً بالحاكم الخ
 صريح فيما ذكرته من الرد على الاذرى والزركشى لانه اعنى ابن الرفعة الحق الجبر من الحاكم هنا
 بجبره على مفارقة المفلس المصرحين فيها بعدم الحث كما مر وقوله وجوابه الخ فيه بيان وجه آخر
 فى الرد على الاذرى والزركشى وتقريره لوسلطان الاكراه بحق يقتضى الوقوع لم يكن هذا منه
 لان من شرط الاكراه ان يكون على شىء بعينه وان لا يجد المكره مندوحة عما اكراه عليه وما هنا
 ليس كذلك لان الدائن المكره على الاخذ بسبيل من الابراء للاجنبى عن الضمان او الموكل وان
 حثت به أى لانه فوت البر باختياره واذا فرض انه بسبيل من ذلك فهو لم يكرهه على اخذ لا مندوحة له

بدن قرض او ثمن مبيع
 مثلاً فاجاب بعدم
 الاستحقاق وحلف عليه
 فاقام المدعى بينة باقرار
 المدعى عليه بالقرض أو البيع
 مثلاً فهل يلزمه القاضى
 بالمدعى ام لا بد من بينة
 تشهد بالاستحقاق (فاجاب)
 بانه يلزمه القاضى بالمدعى به
 (سئل) عن شخص ادعى
 ملك عين يداخر اشتراها
 من زيد من سنتين فاقام
 الداخل بينة انه اشتراها من
 زيد من سنة فهل تقدم بينة
 الخارج أم بينة صاحب
 اليد وقد ذكر المسئلة
 الرافعى فى شرح المدرك
 الثالث من مدارك الترجيح
 فقال ولو نسب العقدن الى
 شخص واحد واقام هذا
 بينة على انه اشتراها من زيد
 منذ سنة وهذا بينة على انه
 اشتراه من زيد منذ سنتين
 فالسابق أولى لاحالة ثم قال
 بعد ذلك بنحو صفحة واعلم
 ان المسئلة من اصلها مفروضة
 فيما اذا كان المدعى فى يد
 ثالث فاما اذا كان فى
 يد أحدهما واقاما بينتين
 مختلفتي التاريخ فان كانت
 بينة الداخل أسبق فهو
 المقدم لاحالة وان كانت
 بينة الآخر أسبق تاريخها
 فان لم يجعل سبق التاريخ
 مرجحاً فكذلك يقدم
 الداخل وان جعلناه مرجحاً
 فتلاثة أوجه أصحها ترجيح
 اليد كلامه بحروفه
 فان قلتم بتقديم سابقة

التاريخ فافيدونا الجواب
عن كلام الرافي المذكور
(فاجاب) بانه تقدم بينة
الخارج السابقة التاريخ
لزيادة عليها بانتقال العين
من ملك زيد من مندستين
ولان الثاني اشتراها من
زيد بعد ما زال ملكه عنها
وان كان من الممكن انها
ردت اليه ثم باعها لآخر
ولكنه خلاف الظاهر فان
ادعى ذلك فعليه البينة به
ولان اليد القديمة صارت
للاول ويد الثاني جاذبة
عليها فلا تقدم عاها ولا
يبقى الا العقد ان يقدم
أسبقها وهو الاول فان
اليد الموجودة انما تعمل
بها ونقدمها اذا لم نعلم
حدوثها فاذا علمنا فليد في
الحقيقة هي الاولى اما اذا
اتحد تاريخها أو أطلقنا
أو أرخت احدها فتقدم
بينة صاحب اليد لان معها
مرجحا وهو اليد فقول
الرافعي رحمه الله واعلم ان
المسئلة من أصلها الخ المراد
بالمسئلة فيه قوله وان اختفا
كما اذا قامت بينة هذا على انه
ملكه مندستين وبينه هذا على
انه ملكه مندستين النخ وأما
قوله ولونسبا العقدين
الى شخص النخ فهو بيان
لاخر اجه عن محل الخلاف
انحكي في المسئلة وقد تقرر
افتائي بتقديم بينة الخارج
في هذه المسئلة (سئل) عن
امراة أبرأت زوجها من
صداقها فادعت بقية ورثتها

عنه بل عليه أو على الابراء فاشبه الاكراه على قتل هذا أو هذا أو طلاق هذه أو هذه ومنها لو حلف
لا يفطر في رمضان في هذه الليلة فقد أفتى شيخ الاسلام الشرف المناوي بانه ان أراد أنه لا يفطر من
صومه أو أطلق أفطر بدخول الليل بالغروب ولا حنث كما في أصل الروضة في الايمان وان أراد
انه لا يتناول هذه الليلة مفطرا من صوم قاصدا بذلك الوصال فهو آثم بالامساك من الغروب فاذا الزمه
الحاكم يتناول مفطر بعينه فتناوله لم يحنث على اصح قولي حنث المكره نظير ما صرح به في أصل
الروضة فيمن حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه منه فافلس الغريم ومنعه الحاكم من ملازمته
فان لم يعين له الحاكم مفطرا أو عين له مفطرا فتناول غيره حنث لقريئة الاختيار اه ومنها ما في
توسط الاذرى عن الماوردى من انه لو حلف لا يعطيه ما له فله احوال احدها ان يدفع اليه بنفسه
مختاراً فيحنث سواء أخذ منه اختياراً أم غير اختيار لان الحنث يتعلق بالعطاء دون الاخذ وقد وجد
العطاء فوقع الحنث ثانيها ان يعطيه لو كيله ولو بامر اه ان غاب عنه الموكل كما قيد به الشيخان في
باب الخلع ثالثها ان يعطى وكيله دائه ولو بامر رابعها ان يعطيه عوضا عنه ولو بحالة خامسها ان
ياخذ السلطان من ماله جبراً فلا يحنث في هذه الاحوال سادسها ان يجبره السلطان على دفعه
فيعطيه إياه مكرها ففي حنثه قولان اه ومراده بالقولين القولان المعروفان في وجود المعلق عليه
مع الاكراه وأظهرهما لاحنث مع ان الاكراه هنا بحق فهو مما نحن فيه من ان الاكراه على
إيجاد المعلق عليه يمنع الحنث به سواء أكان ذلك الاكراه بحق أم بباطل ومنها لو حلف لا يؤدي
دين فلان الذي عليه فحكم عليه حاكم بإدائه فاداه لم يحنث كما أفتى به شيخ الاسلام الجلال البلقيني
وتبعه شيخ الاسلام الشرف المناوي وبعض معاصريه تنزيلا للاكراه الشرعي منزلة الاكراه الحسي
واما قول الزركشي ومن تبعه انه يحنث هنا ايضا فهو مبني على فهمه السابق قريبا وما يدل على
وهمه ما مر عنه في مسئلة نزع الخيوط من ان اجبار الحاكم على النزع غير مفطر كالاكراه الحسي
وما مر عنه في مسئلة من حلف ليطأن زوجته الليلة فوجدها حائضا ومنع عن الوطء لم يحنث فقد صرح
في هذين بان الاكراه الشرعي منزل منزلة الاكراه الحسي فان قلت ذكر الاصحاب مسائل تدل لما
مر عن الزركشي والاذرى وغيرهما من ان الاكراه الشرعي لا يمنع الحنث في المعلق عليه كما لا يؤثر في
صحة التصرف المنجز قلت لا شاهد لهم في تلك المسائل كما يعلم من ذكرها والجواب عنها انها قولهم
لو حلف لا يحلف يمينا مغلفة فوجب عليه يمين وقلنا بوجوب التغليظ أى على الضعيف حلف وحنث
فلم ينظروا لكون حكم الحاكم بالتغليظ كالاكراه ويجاب بانه لم يوجد هنا حقيقة الاكراه لان له
مندوحة عما أكره عليه بتأدية المدعى به فيندفع عنه حنث اليمين فاذا لم يؤد وحلف حنث لا تنفاه شرط
الاكراه المستلزم لا تنفاه الاكراه من أصله فليست هذه مما نحن فيه ثم رأيت ما قدمته آنفا عن ابن
الرفعة وهو صريح فيما ذكرته بخلاف المسائل التي قدمناها فان حكم الحاكم بما فيه لامندوحة عنه
فمنع الحنث ومنها قول الشيخين عن ابن الصباغ لو كان له عبد مقيد لخاف بعقته ان في قيده عشرة
أرطال وحلف بعقته لا يحل له ولا غيره فشهد عند القاضي عدلان ان في قيده خمسة أرطال فحكم
بعقته ثم حل القيد فوجده عشرة أرطال من أنه لا شيء على الشاهدين لان العتق حصل بحل القيد
دون الشهادة لتحقق كذبهما اه فالحكم بالعتق متضمن للحكم بالحل ولم ينظروا له ويجاب بعد التسليم
اعتماد كلام ابن الصباغ والا فكلام الشيخين في الطلاق من عدم حنث الجاهل والناسي يقتضى
ضعفه الا أن يفرق كما بينته في بعض الفتاوى فان هذا ليس فيه ان الحاكم حكم عليه بحل القيد بعد
حكمه بالعتق وانما المعلق هو الذي حله مختارا لظنه انه عتق بتلك الشهادة الباطلة وان الحل قد وجب
عليه ثم بان خطأ ظنه وأيضا فكلامنا في حكم صحيح وهذا حكم باطل لانه بان ان عتقه انما ترتب

وقوع ابرائها في مرض
موتها والزواج وقوعه في
صحتها وأقام كل منهما بينة
بمدعاه فمن المقدمة منهما
(فاجاب) بانه تقدم البينة
الشاهدة بالمرض لزيادة
عليها (سئل) عن الامام
الاعظم هل له سماع
الدعوى والبينة بها أم ذلك
من وظيفة القاضي كما افاده
كلام الروضة في باب القضاء
على الغائب (فاجاب) بان
للإمام الاعظم سماع
الدعوى وقبول البينة
والحكم بها اذ الاحكام
الثابتة للقاضي ثابتة للإمام
بل مراد الائمة بالقاضي
ما يشمل الامام الاعظم
ولهذا حيث اختلف
حكمهما صرحوا به كانهما
القاضي بالفسق دون
الامام الاعظم (مثل)
عما قاله القاضي شريح في
روضته من انه لو قال لاحق
لى على فلان ثم أقام بينة
بحق فهل تقبل وجهان
حكاهما جدى ولم يبين
الراجح وما الصحيح من
الوجهين قال وان قلنا
لا يقبل فقال لاحق لى على
فلان فيما أظن ثم أقام بينة
قبلت ولو قال لاحق لى على
فما أعلم فقد قبل فيه وجهان
قال جدى وهو غلط لانه
قد يقول ما علمت وقت
الاقرار وقد قيدت
النفى بالعلم نقله
عنه الاذرعى بينوا الراجح
في المسائل كلها واذ ادعى
الغلط او النسيان وأبدى

على حله وان لم يعتق بزنة القيدوان الحكم بعتمه به باطل فوجوب الحل المرتب على هذا الحكم
الباطل لاغ والحاصل أنا لو سلمنا أن الحكم بالعتق متضمن للحكم بالحل فقد بان بطلانه وانما يلحق
بالاكره حكم القاضي الصحيح لا غير وبهذا يندفع قول الزركشى تعليلا للحث في هذه المسئلة لانه
اكره بحق فتأمل هذا المبحث وأمعن النظر فيه ليتضح لك متفرقات كلامهم المتعارضة الظواهر في
ذلك حتى زلت فيها اقدام الاكابر كما علمت بل الشخص نفسه يتناقض كلامه فيها كما مر لك عن
الزركشى وسبب ذلك انه في بعض المواضع يستحضر بعض الفروع المقررة فيما سبق اولا فيفهم
منها أن الاكره بحق في المعلق عليه يمنع الحث كالاكره بباطل وفي بعضها يستحضر بعض هذه
الفروع المتأخرة فيفهم منها ان الاكره بحق لا يمنع الحث هنا كما هو في المنجز فاذا امتعنت النظر
وأمعنت فيما قررت وتاملته حق التامل ظهر لك ان الحق هو الفرق في الاكره بحق بين المنجز
والمعلق وأن الفروع المصرحة به كثيرة صريحة لا تقبل التأويل بخلاف الفروع الموهمة لخلافه
فانها قليلة والجواب عنها قد ظهر والله الحمد فلا عذر لمن تمسك بها في خلاف ما قلناه وبيناه وحررناه
(تنبيه) ظاهر كلام الشيخين وغيرهما ان مجرد الحكم ملحق بالاكره سواء قدر الحاكم على اكره
المحكوم عليه على فعل المحكوم به أم لا كالظلمة المتمردين وأما ثاني الاشكالين السابقين الذي هو تصريح
الشيخين في الايمان بانه لو حلف لا يصلي الفرض حث وفي الطلاق بانه لو حلف ليطلقها الليلة
فوجدها حائضا او محرمة بنسك لم يحث خلافا للمزني كما مر مبسوطا فيجاب عنه أيضا بانه في صورة
لاصلي الفرض وما قيس عليه وهو لا أفارقك السابق قدوجه الحلف الى الذمى العام وجعله هو
المقصود بالذات وذلك محرم اذ لا بدله من الصلاة ومن المفارقة عند عسار الغريم فحيث صلى صلاة
صحيحة أو فارق غريمه باختياره فقد خالف المحلوف عليه صريحا فحث واما في مسئلة ان لم اطاك
ففيه تعليق على انتفاء الوطء المباح وهو مستلزم لحث نفسه عليه فحيث تعذر عليه فعله شرعا الحيض
ونحوه كانت كتعذره حسا فلم يحث لانه لم يخالف المحلوف عليه وهو الوطء المباح باعتبار كونه
لازما للتعليق المذكور فعلم بهذا الذي قررت رد اعتراض المزني السابق على الشافعي وغيره لان
صورة ما لو حلف ليعصين الله تعالى ليست كصورة لا طؤها الليلة فوجدها حائضا لما تقررت بل كصورة
ما لو حلف لا يصلي الفرض حرفا بحرف لانه في كل منهما وجه حلفه الى ايقاع المعصية المحرم فحيث
خالفه فقد خالف المحلوف عليه صريحا فحث لذلك وان كانت المخالفة واجبة فتأمل هذا الجواب
لتفرقه من الوقوع في ورطة ذلك الاشكال المستلزم لتناقض كلام الشيخين التناقض الصريح الذي
لاتاويل له لولا ما فتح الله تعالى به وله الفضل والمنته من هذا الجواب الظاهر للمتأمل ثم رأيتى فرقت
بفرق آخر في بعض التعليقات وعبارته اذا وجد القول أو الفعل المحلوف عليه على وجه الاكره
أو النسيان أو الجهل ففيه قولان أظهرهما عدم الحث سواء أكان الحلف بالله أم بالطلاق وقول
القفال يحث في الطلاق دون اليمين ضعيف وان كان هو مذهب أحمد رضى الله تعالى عنه لو قال حلف
ان لم تصومى غدا أو ليطلقها الليلة فحاضت لم تطلق كان لم تصل اليوم صلاة الظهر فخاضت وقته ولم
يمض زمن امكان الصلاة وقول القاضي في ان لم تصل الآن فحاضت طلقت حالا ضعيف كما قاله
الرويانى وان قال ان لم تصومى يوم العيد أو ان لم تصل من الحيض أو ان لم تبيعي الخمر فصلت
فيه أو صامت أو باعت الخمر لم تطلق أى ولا نظر لفساد ذلك وحرمة لان المعلق عليه لا يشترط حله
ولا صحته فقول بعضهم هذا مشكل ليس في محله وقد صرحوا بانه يبر ويحث بالقراءة جنبا وان
لم يبر به عن نذره لان القصد من النذر القربة والمعصية لا يتقرب بها بخلاف اليمين فان القصد منها
وجود المعلق عليه مع التذكير والاختيار وفارقت هذه ما قبلها في صور الحيض بان التحريم

تقبل (فاجاب) بان الراجح قبول بينته في قوله لاحقلى على فلان فيما أظن أو لا حقلى عليه فيما أعلم وعدمه قبولها في قوله لاحقلى على فلان نعم ان ذكرنا توويلا ظاهرا كغلط او نسيان قبلت (سئل) عن مشتر أقر حال شرائه برؤية العين المبيعة او مستاجر حال الاجارة برؤية العين المؤجرة ثم ادعى عدم رؤيته لها وطالب يمين خصمه فهل تسمع دعواه فيكون له تحليف خصمه أولا (فاجاب) بانه لا تسمع دعواه فليس له تحليف خصمه لخالفها لاقراره فهو كمن أقر بالتلاف مال غيره ثم قال أقررت لعزى على الاتلاف بخلافه مالو أقر بالقبض ثم ادعى عدمه لان العادة جرت بتأخير القبض عن العقد وان الناس يقرون به لاجل رسم القبالة ليقضوا بعد ذلك ولا كذلك الرؤية فانه لم تجر العادة ولا الشرع بتأخيرها عن العقد حتى نقول انه أقربها لاجل رسم القبالة ليرى بعد ذلك فلم يكن له عذر ولا تاويل (سئل) عن قول شيخ الاسلام زكريا في عماد الرضا لا تسمع الدعوى في حقوق الله تعالى كالزنا ولا ماله فيه حق مؤكدا كالكفارة كان يقول عليك كفارة قتل او حج والعمل بذلك

ثم لما طرأ بعد الحلف كان بمزلة الحائل الحسى بينه وبين المعلق به فلم يحث بتركه له لعذره في ذلك وأما عند تجرد يمينه لفعل المعصية فهو قاصد الاثم ومخالفة الشرع فكيف يعد منع الشارع له عذرا في عدم وجود المعلق عليه فهو اعنى تعرضه لفعل المعصية وتعليقه عليها كالحلف لا يفعل كذا وان كان مكرها فانه يحث بفعله له ولو مع الاكراه لتعرضه في حلقه له واما الاول اعنى الذى قد علق على فعل مباح فطرأ عليه ما أوجب تحريره قبل تمكنه من فعله على وجه الاباحة فهو كالحلف ليفعلن كذا فحال بينه وبينه متغلب وتعذر عليه فعله فانه لا يحث لعذره فتأمل هذا الفرق الظاهر أيضا يتضح لك به أيضا الجواب عن ذلك الاشكال وانه لا تناقض ولا تخالف بين كلامى الشيخين في الطلاق والايان (التتمة) في فوائد تتعلق بالاكراه منها محل الغاء فعل المكروه وقوله حيث لم يقصد وأتى بعين ما أكره عليه من غير تغيير فيه بوجه لداعية الاكراه فحسب كامر وفي مجموع المحاملى الاكراه يرفع حكم الطلاق والعق والبيع فلا يلزم شيء معه الا ان يقر بانه اراد اللفظ فقط فيصح طلاقه وان لم يرد الايقاع لان المعتبر في وقوع الطلاق أى باللفظ الصريح ارادة اللفظ فقط وحكى الاصحاب فيما لو قصد المكروه ايقاع الطلاق قولاً بعدم الوقوع لانه أسقط أثر اللفظ وبجرد النية لا يؤثر والأصح الوقوع اذ لا يبعد اختياره ما أكره عليه ظاهرا فعلى هذا صريح الطلاق كناية عند الاكراه ان نوى وقع والا فلا ومنه امتى حلف بطلاق أو غيره على فعل نفسه ففعله ناسيا للتعليل أو اذا كراهه مكرها على الفعل او مختارا جاهلا بالمعاق عليه لا بالحكم خلافا لمن وهم فيه لم يحث للخبر السابق ان الله تعالى وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه اى لا يؤاخذهم بشيء من هذه الثلاثة ما لم يدل دليل على خلافه كضمان المتلف فالفعل مع ذلك كلام فعل وكذا لا حث ان علق بفعل غيره المبالى بتعليقه بان لم يخالفه فيه لنحو صداقة او حياء او مرواة وقصد بذلك منعه او حثه وعلم بالتعليل ففعله ذلك الغير ناسيا او جاهلا أو مكرها أما اذا لم يقصد منعه ولا حثه او كان ممن لا يبالى بتعليقه كالسلطان والحجيج اولم يعلم به ففعله فانه يحث به ولو مع النسيان وقسمه لان الغرض حينئذ مجرد التعليل بالفعل من غير قصد منع او حث نعم يستثنى من ذلك ما اذا قصد مع الحث او المنع فيمضى بيبالى به اعلامه به ولم يعلم به فلا تطلق على المعتمد الذى اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما ونقله الزركشى عن الجمهور ولو عاق بفعله ناسيا أو جاهلا أو مكرها ففعله كذلك حث لانه ضيق على نفسه او بدخول نحو بهيمة او طفل فدخل غير مكروه حث أو مكرها فلا وفارق مامر من الوقوع في بعض الصور مع الاكراه بان فعل البهيمة غير منسوب اليها حال الاكراه فكانها حينئذ لم تصنع شيئا بخلاف فعل الآدمى فانه منسوب اليه ولو مع الاكراه ولهذا يضمن به والحق نحو الطفل هنا بالبهيمة لانه اقرب شها بها منه بالمميز وفي الحلف على غلبة ظنه كلام طويل للتأخيرين وغيرهم بينت حاصل المعتمد منه في الفتاوى وهو عدم الوقوع مطلقا فعليك به فانه نفيس مهم ولكثرة اختلاف الناس في هذه المسئلة باطرافها سككت كثيرون عن الترجيح فيها وامتنع الماوردى وغيره من الافتاء في ذلك قال واستعمال التوقى اولى من زلات الاقدام ومن يحتاط في دينه لا يفتى في ذلك في زماننا لكثرة الكذب في دعوى النسيان والجهل من العامة ولا سيما النساء ومنها قال الاذرعى في توسطه نقلا عن فتاوى البغوى لو قال لرجل لا أدعك تخرج هذا المتاع من هذه الدار وان فعلت فامرأتى طالق فخرج الحالف ثم ذهب المحلوف عليه بالمتاع قال ينبغي أن يقال ان حفظه حفظ الوديعة فسرقه المحلوف عليه او أكرهه حتى أخذه منه فعلى قولى الاكراه وان لم يحفظه عنه حفظ الوديعة بحيث يصير ضامنا في الوديعة به حث في الطلاق ولو كان المحلوف عليه يسا كنه في الدار فان حفظه عنه حثا يقطع بسرقة فكالمكروه والا فيحث ومنها اخذت لزوجها دينارا

أهل هو معتمد ويشمل
الاقواف العامة كالمساجد
والاقواف المبرورة وأموال
بيت المال أولا (فاجاب)
بان المعتمد عدم سماعها كما
جزم به جماعة ونسب الامام
الى العراقيين وليست
الاقواف العامة وأموال
بيت المال داخلة في ذلك
لان علة عدم سماعها
الاكتفاء بشهادة الحسبة
وانه لاحق للمدعى في
المشهود به ومن له الحق لم
يأذن في الطلب والاثبات
بل امر فيه بالاعراض
والدفع ما امكن (سئل)
عما لو ظفر الكافر في حقه
بعد مسلم هل له تملكه أولا
فاجاب بانه لا يجوز له تملكه فلو
تملكه لم يصح (سئل) عن قول
المأوردى يقول في الدعوى
بالدار في يده ولا يقول لي
عنده ولا عليه وفي العبد
والدابة يجوز لي عنده وفي لي
عليه خلاف ما الاصح منه
(فاجاب) بان الاصح منه
جوازه لصدقه فيه اذ عليه
حفظ كل منهما ومؤنه رده
وهو قياس تسويته في
مسئلة الدار بين لي عنده
ولي عليه في المنع (سئل)
عن قول الدميري عند قول
المنهاج فلو أقام المدعى عليه
بعدها بينة بأداء أو إبرام
لم تسمع وأشار بقوله
بأداء أو إبرام الى أن التصوير
في الدين فان كان المدعى به
عينا فرد المدعى عليه على

فقال ان لم تعطني الدينار فانت طالق وكانت قد أنفقت لم تطلق الا باليأس من اعطائها له بالموت
فان تلف الدينار قبل تمكنها من رده اليه فهي كالمكره على الفعل المحلوف عليه فلا تطلق أو بعد
التمكن طلقت ومنها لو قال اللصوص لا نخليك حتى تحلف بالطلاق انك لا تخبر بنا فحلف كذلك كان
اكرها لانهم أكرهوه على شيء واحد بعينه وهو الحلف المذكور فلم ينعقد فاذا اخبر بهم
لا حث عليه على القاعدة في الغاء فعل المكره بباطل وقوله بخلاف ما لو سأل ظالم عن ماله أو
إنسان مثلا أنه يعرف محله فإني أن يخبره به فحمله وأكرهه على الحلف بالطلاق انه لا يعلم ذلك
فان هذا غير مكره لانه لم يكره على الحلف بخصوصه بل لا غرض لمكرهه في حلفه وإنما غرضه في أن
يدله على ما هو سائل عنه فاذا ترك دلالاته وحلف كان مختار الحلف فيحتمل كما لو قال متغلب لآخر
اقتل هذا أو هذا أو طلق هذه أو هذه فانه غير اكرها لما فيه من التخيير وكذا في مسئلتنا هو
مخير بين الحلف والدلالة فاذا أثر الحلف كان مختارا له فيحتمل به ويقاس بما تقر في هذه المسئلة
نظائرها ومنها لو قال طلقت مكرها فانكرت زوجته فان كان هناك قرينة كالجلس صدق بيمينه والا
صدق بيمينها كما لو طلق مريض ثم ادعى انه كان مغمى عليه فانه ان عهد له اغماء قبل ذلك قبل
قوله والا فلا وفي الروضة وأصلها عن ابن العباس الروياني انه لو قال طلقت وأنا صبي أو نائم
صدق بيمينه زاد في الروضة ما ذكره في النائم فيه نظرا له أي لانه لا أمانة على النوم بخلاف
الصبي ولكن لا مخالفة في دعوى النوم للظاهر فمن ثم كان لما قاله المأوردى نوع اتجاه ولا يرد
عليه قولها في الايمان لا يصدق مدعى عدم قصد الطلاق والعق طاهر التعلق حق الغير بهما
والفرق انه هناك تلف بصريح الطلاق ثم ادعى صرفه بعدم القصد واما هنا فالدعى طلاق مقيد بحالة
لا يصح فيها الطلاق فقبل قوله لعدم مخالفة الظاهر كما مر هذا آخر ما قصدته وتام ما حررتة بما
أمل أن أكون فيه على صراط مستقيم وسنن قويم ومع ذلك ففوق كل ذي علم عليم فمن اجتهد
وأصاب فله عشرة أجور ومن اجتهد وأخطأ فله أجر والله سبحانه وتعالى أسأل أن يسبل على
ذيل الست وأن يمن باصابة صوب الصواب انه الكريم النفي الوهاب فله الحمد أولا وآخرا باطنا
وظاهرا كما ينبغي للجلال وجهه وعظيم سلطانه وأصلي وأسلم على عبده ونيبه سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم صلاة وسلاما دائمين بدوام كرمه وامتنانه وحسبنا الله ونعم الوكيل واليه أفزع في الكثير
والقليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يقول مؤلفه عفا الله سبحانه وتعالى عنه فرغت من
تسويده عشية العشرين من شهر ربيع الاول سنة أربع وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال سيدنا ومولانا وشيخنا الامام
العالم العلامة العمدة الجبر البحر الفهامة جامع أشات الفضائل بقية الامائل والافاضل الحجة في
زمانه والقدوة في عصره وأوانه مفتي الحجاز وشيخ الحرمين ادام الله سبحانه وتعالى نفعه للاسلام
والمسلمين الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر لزال كتب العلماء بتقريره في الدروس واضحة البيان
ومسائل الفقهاء بتأييده في الطروس ظاهرة واضحة التبيان حتى يخرق الله سبحانه وتعالى العادة بطول
مدته في عافية وينفع الاسلام والمسلمين بعلومه الكبالية الكافية آمين بعدما سئل عن مسئلة
السريجة المشهورة في الدور في الطلاق فاجاب جوابا شافيا كان لكل من اراد الوقوف عليها كافيا
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
شهادة أنجوبها من قبيل العمل الذي لا يحبه سبحانه وتعالى ولا يرضاه واشهد ان محمد عبده ورسوله
امام العالمين في ورعه وتقواه صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه الذين لم تاخذهم في الله لومة
لائم ولم يخشوا سواه صلاة وسلاما دائمين بدوام ربوبيته وعلاه آمين (أما بعد) فان مسئلة الدور

المذمى فحلف ثم أقام بينة
بالملك سمعت ألقى به علماء
العصر هل هو معتمد
(فاجاب) بان المعتمد خلافه
ولعلم بنوه على ان اليمين
المردودة كالبينه بل رجح
بعض المتأخرين سماعها
مطلقا كما وقع في كلام
الشيخين في موضع (سئل)
عما لو اختصر أحد المتداعين
بيده عند تعارض البينتين
قال الرافعي لم ترجح بينته
بها بخلاف الاملاك حيث
قدم فيها بينة ذى اليدوفى
الايضاح للمسعودى وأما لى
أبى الفرج الرازى انه
لو أقام أحدهما بينة بانه
فى يده من سنة والثانى بينة
بانه فى يده من شهر وتنازعا
فى شبهة فصاحب المتقدمة
التاريخ مقدم لكن هذا
الكلام غير مذهب فان
ثبوت اليد لا يقتضى ثبوت
النسب قاله ابن الرفعة بل
هو كلام مذهب فاذا كان
أحدهما صاحب يد قدمت
بينته كبينه الداخل قال
وهذا امر لا بد منه ولعلم
اهله لمعرفته من القواعد
ما المعتمد منهما (فاجاب)
بان المعتمد ما ذكره الرافعي
من عدم ترجيح بينة صاحب
اليد ومتقدمة تاريخها وقد
علم الفرق بين هذا وما قاس
عليه ابن الرفعة من كلام
الرافعي (سئل) عن قول
القاضي لو كان التداعى بين
امرأتين لم ترجع الاخرى
بما اتفقته قطعا هل هو

هذه قد كثر فيها اختلاف العلماء قديما وحديثا وأفردها جماعة بالتصنيف منهم أبو سعيد المتولى
والغزالي وأبو بكر الشاشي والكياء الحراسي وصاحب الذخائر وغيرهم وهى حقيقة بسيط الكلام
فيها سيما وقد تلقنها بعض العوام من بعض المتفقهة كما تلقنها هذا المفتى المذكور وصاروا يعلمونها
لا جلا ف البوادرى وتحيلون على أكل أموالهم بتعليمهم لها وأباحوا لهم العمل بها وجروهم على
ذلك وعلى الحلف بالطلاق وتكراره فى السنهم حتى صار لهم عادة وصار جراءة لهم على الكذب
والباطل فان من سمعهم يحلفون بالطلاق يظن صدقهم لظنه أنه لا يتجرأ أحد على الحلف به كاذبا
وكل ذلك وباله على هؤلاء المتفقهة الذين أضلهم الشيطان وأغواهم وصيرهم من أعوانه يضل
بسببهم الناس ويلجئهم الى أقبح المسالك فعليهم غضب الله تعالى ومقته وعذابه ان لم يتوبوا
من هذه الاحوال القبيحة وكيف لمن لم يعرف فروض الوضوء على وجهها أن يفنى الناس فى
الابضاع والفروج والانساب ويتجرأ على هذا المنصب الخطر أما علم قوله سبحانه وتعالى ولا
تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين
يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم وهذا المفتى المذكور قد ظهر فى
كلامه كما استعرفه ما قضى على حاله وحكم على مقالته بالجهل المفرط والغاوة الظاهرة وبانه عامى صرف
لا يهتدى لضار فيجتنبه ولا لنافع فيقصده بل هو كالراكب من عبياء والخابط خبط عشواء ومن ذا
الذى سوغ لمثل هذا أن يفنى أو أن يرسل من يامر برد النساء الى أزواجهن ولو جاء هذا
الجاهل من بلاد الاجلاف والهمج التى هو فيها الى بلادنا بلاد العلم والشرع لامرنا حكمانا
بان يوجعوه ضربا وتاديبا وبان يبالغوا فى زجره وتعنيفه بالحبس ونحوه بما يناسب جراته على
منصب لا يعرفه وتصديه لرد فتاوى العلماء التى جاءت لتلك البلاد المذكورة فى جوابه بامره برد
النساء الى أزواجهن ظنانه أنه معتمد لمسئلة ابن سريج وليس كما زعم وتوهم لان المسئلة ابن سريج مع
ضعفها نقلا ومعنى كما ياتى بيان ذلك واضحا مبسوطا شروطا لم يحط بها هذا الرجل لما تقرر انه
عامى صرف وإنما حفظ كلمات من بعض المتفقهة فى هذه المسئلة واعتنى بها دون بقية أبواب الفقه
لانها جلب لحطام من الديننا وتكون نارا عليه فى الآخرة كيف وهو عن صدق عليه ان استحذل ذلك
ان الذين يشتركون بعهد الله وأمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله
ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم ما لم يتوب ويرجع الى الله سبحانه وتعالى
ويستغفره وتحسن توبته فمن تلك الشروط ما قاله جماعة من علماء اليمن وأجلاتهم الذين ذهبوا
الى تصحيح الدور وهو انه لا بد أن يصدر ذلك التعليق من عارف بمعناه وما يلزم عليه من المحال
الموجب لعدم وقوع الطلاق ومن هؤلاء الامام الجليل علما وفيها ومعرفة ابن عجيل ذكر ذلك
العلامة المحقق أبو بكر ولد الامام موسى بن الزين الصدوق الراداد شارح الارشاد فى جملة فتاوى والده
فانظر الى هذا الشرط الذى شرطه تجده صريحا فى انه لا يجوز لعامى بل ولا لمفقه أن يعمل
بهذه المسئلة عند القائتين بها لانه لا يعرف حقيقة الدور الموجب لالغاء الطلاق فى هذه المسئلة الا
العلماء الراسخون وكفاك دليلا على ذلك أن الغزالي مع جلالة ووصوله الى مرتبة من مراتب
الاجتهاد تناقض كلامه المرة بعد الاخرى فتارة صحح الدور لظهور معناه عنده وتارة افسده لفساد
معناه وتارة رجع عن هذا الى الاول على ما قيل واعتمده الاصبهى لكن كلام الرافعي وغيره
الآتى يردده ويصرح بان الذى استقر امره عليه إنما هو الرجوع عن صحة الدور الى بطلانه
وعلى كل فقد وقع له من التناقض فى ذلك ومن الحكم ببطلانه تارة وبصحته اخرى ما لم يحفظ عنه
انه وقع له نظير ذلك فى مسألة من مسائل الفقه وما ذاك الا لدقة المعنى فى هذه المسئلة ومن يدققه

معتمد (فأجاب) بأنه معتمد

ولكنه محمول على ما إذا كان هناك من يجب عليه كفاية الولد من أبيه أو جده (سئل) عن زوج بنته البكر بولاية الاجبار فمات زوجها قبل الدخول وادعى وارثه انه كان معسرا حال عقدها بحال صداقها وأنكر والدها ذلك وقال انه كان موسرا به وأقام كل منهما بينة بما ادعاه فهل تتعارضان فتتساقطان ويبقى النكاح ويستحق مهرها وارثها من التركة أم تقدم بينة أحدهما (فأجاب) بأنه تقدم البينة الشاهدة بيساره بحال صداقها عند العقد لزيادة علمها باطلاعها على مالم تطلع عليه بينة الاعسار به فالنكاح باق على صحته لانها الظاهر ولان الغالب جريانه صحيحا فيستحق مهرها وارثها من تركته زوجها (سئل) عن قول المنهج وشرحه كغيرهما ولا تحضر بالبناء للمفعول مخدرة أى لا تكلف حضور مجلس الحكم للدعوى عليها ولا بحضور التحليف الالغليظ بين بمكان هل يفهم من ذلك انه لا يجوز للقاضي ولا لغيره اجبارها على الحضور الى مجلسه أو بينته أو لا يجوز كما صرح به الصميرى في الايضاح بان النهى للتنزيه فقال المستحب أن يبعث الحاكم اليها ولو أحضرها لمجلسه كان

ومن ثم اطربت فيها أفهام الاصحاب واختلفت وتباينت وخطأ بعضهم بعضا وبالغ بعضهم في الرد على بعض وسياتي عن المتولى انه في تصنيفه المفرد في بطلان الدور أزم القائلين بصحته بتناقضات للاصول ومخالفات للكتاب والسنة والاجماع وغير ذلك مما سنذكر ان شاء الله سبحانه وتعالى بعضه فاذا كانت هذه المسئلة على ما وصفت لك من هذا الاشكال العظيم وتقرر أن من شروطها عند القائلين بها أن يصدر التعليق بمن يعرف معناه وما يلزم عليه ونحن نقطع بان هذا الزهراني المجيب بما مر لا يفهم ذلك ولا يتصوره أدنى تصور بدليل ما ذكره من المجازفات في كلامه وسياتي بيانه وايضاحه فضلا عن العوام فضلا عن اجلاف البوادى فكيف ساغ له الامر برد النساء الى أزواجهن والافتاء لهم بانهم يقدون القائلين بالصحة سبحانه هذا بهتان عظيم ومن تلك الشروط ما قاله الامام البلقيني في تدريبه وناهيك بالكتاب ومصفه أن تمضي لحظة بعد التعليق تسع الحكم بالوقوع أما لو لم تمض لحظة كذلك بان أعقب تعليقه بالتنجيز فانه يقع المنجز حتى عند القائلين بصحة الدور ومنها كما في التدريب أيضا أن لا تطلق بطلها في الايلاء والحكمين في الشقاق أما اذا طلق بطلها في ذلك فان الطلاق يقع حتى عند القائلين بصحة الدور أيضا كما يقع الفسخ في ان فسخت بعبيك فانت طالق قبله ثلاثا ومنها كما فيه أيضا أن يكون ذا كرا للتعليق الموجب لالغاء الدور عند القائلين بصحته أما لو نسيه ثم أوقع الطلاق أو فعل المحلوف عليه وهو ناس له فانه يقع الطلاق حتى عند القائلين بصحة الدور أيضا واذا تقرر لك أن القول بصحة الدور على ضعفه مقيد بهذه الشروط الكثيرة فكيف ساغ لهذا الزهراني التجري على الافتاء باطلاق صحة الدور من ذكره هذه الشروط جميعها وقد قال النووي في الروضة والمجموع متى أطلق المقتى افتاءه في محل التفصيل كان مخطنا وبه يعلم خطأ هذا المقتى وانه عاص آثم وليته اقتصر على مجرد ذكره لكلام الناس في المسئلة الذي تلقته من شيخه الذي ذكره ولم يضم لذلك امره برد النساء الى أزواجهن فذلك اخف وأما تصديه للافتاء وامره بردهن مع جهله بتلك الشروط فخطا عظيم وذنب قبيح جسيم على ان شيخه له من ذلك حصة وافرة فانه انما ذكر له مجرد تعداد القائلين بصحة الدور ولم يذكر له شيئا من الشروط عندهم وليس في هذا الضلال لتليذه المذكور وللعوام فانه اطلق لهم ان جماعة من العلماء وعدد بعضهم قائلون بصحة الدور ثم امرهم بتقليدهم حتى لا يقع عليهم طلاق ولم يقل لهم شرط عدم الوقوع عندهم كذا او كذا فهل هذا الاجمل مفرد وضلال بين واضلال للعوام واتباع لهوى النفس والشيطان وتزيينه ووسوسته ايثارا للعرض القاني وهو ما اخذه من الرشا والسحت الذي يشتعل عليه نارا في قبره فقبج الله سبحانه وتعالى هذا الرجل الزهراني وشيخه المذكور فانهما ضالا واضلا ضلالا مينا وما يدل على الهوى واظهار الدنيا على الآخرة وغش المسلمين وعدم نصيحهم انه ذكر مجرد تعداد لبعض القائلين بصحة الدور وان ابن سريج منهم ولم يذكر لهم ان الائمة اختلفوا في النقل عن ابن سريج حتى قال اقضى القضاة الماوردي وناهيك به من نقل عن ابن سريج انه قال بصحة الدور فقدوه والظاهر كما قاله الاذرعى وغيره انه اختلف جوابه فقال مرة بالصحة وهي التي اشتهرت عنه وقال مرة بالبطلان ومن صرح باختلاف الرواية عنه الخوارزمي في كافيته وابن الصباغ واذا اختلفت الرواية ولم يعرف المتأخر من الروايتين وجب القول بتساقطهما والرجوع الى مرجع آخر ولا ذكر لهم ايضا قول ابن الصباغ في كتابه الشامل الذي هو من اجل كتب المذهب اخطا من لم يوقع الطلاق خطا ظاهرا وليس هو بمذهب للشافعي رضى الله تعالى عنه ولا ذكر لهم ايضا قول الغزالي في كتابه الذي رجع فيه عن القول بصحة الدور فقد قال في اوله دخلت بغداد سنة اربع وثمانين واربعائة وتواترت على الاسئلة عن دور الطلاق ورأيت اكثرهم

في المطلب لاشك ان كلام الامرين جائز عند الجمهور اه وهل يفرق في هذه المسئلة بين القاضي العدل المؤمن غير المتعنت وغيره أولا (فاجاب) بانه انما يفهم بما ذكرنا لا يلزمها الحضور لانه لا يجوز فان في مسئلتها وجهين أحسبها انه لا يلزمها الحضور وثانيها انها يلزمها وعبرة الروضة المرأة المخدرة هل تكلف حضور مجلس الحكم وجهان أحدهما نعم وأحسبها لا كالمرضى الى ان قال ثم انما يتحتم حضور المخدرة على الوجه الاول لتخليف وأما ما عداه فيمنع فيه بالتوكيل من المخدرة وغيرها اه ولا فرق بين القاضي الامين وغيره (سئل) عن شخص ادعى على آخر انه غصب منه شيئا وأقام به شاهدا وحلف معه ثم أقام المدعى عليه شاهدين بالملك فما المقدم منها (فاجاب) بانه يقدم الشاهدان على الشاهد واليمين وقد وجد معها مرجح آخر وهو اليد (سئل) عن وقف وقف وخكم بصفته ثم وفي الواقف ووضع من آل اليه الوقف يده عليه ثم ادعى شخص بان الوقف لم يصح بمقتضى ان الواقف ملكه ذلك قبل وقفه وأنه أوقفه على جهات أخر وحكم به حاكم هل

قد اطبق على ابطال الدور وتشديد النكير على من يصحح الدور ويحسم به باب الطلاق معولين فيه على اعتراضات ضعيفة قاصرة عن ابطال عمدة القول بالدور فابتدأت في تلك المناظرات لا بطل اعتراضاتهم الفاسدة وصنفت فيه كتابا سميته غاية الغور في نهاية الدور مشتملا على تزييف تلك الاعتراضات ومهيا للكلام فيه الى أقصى الغايات ثم انتشر ذلك الكتاب في الامصار واستطار الفتوى بصحة الدور منى في الاقطار ثم اتفق لى بعد ذلك فكرة في حقيقة الدور فاطلعت فيه على غور وتغير شبه الاجتهاد ورأيت ايقاع الطلاق بعد الدور أقرب الى السداد لما سدد كره في الدور من الفساد المانع من الاعتقاد فلم أجديدا من اثبات ذلك لنعول عليه لاعلى ماسبق من الفتوى قبله فذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى وعلى التخمين والاجتهاد تبني فقهيات المسائل والرجوع الى الحق خير من التبادى في الباطل فاقول لفظ العقد إذا اشتمل على محال وجب الغاؤه ولفظ الدور مشتمل على محال فيجب الغاؤه ثم بين ذلك وأطال فيه فأمل كلامه هذا تجده مصرحا بان أكثر علماء بغداد في زمنه وناهيك بهم في ذلك الزمن من كثرة وجلالة على بطلان الدور وبانه كان ظهر له أولا صحته ثم ظهر له فساده وبان فساد هو الحق وصحته هي الباطل لقوله والرجوع الى الحق خير من التبادى في الباطل ولا ذكر لهم أيضا قول المتولى وناهيك بجلالته ان كنت جاهلا بمقادير الرجال في أوائل كتابه الذى صنفته في ابطال الدور ولفظه بعد الخطبة لما ظهر ميل بعض المتأخرين من اصحاب الشافعى رحمهم الله تعالى ورضى عنه الى مسئلة تعرف باليمين الدائرة وانتشر ذلك بين العوام الهمج نصارى لقف بعضهم بعضا في الاسواق ويقتى بعضهم بعضا ان الطلاق لا يقع بعدها ونسب بعض اصحاب الشافعى في هذه المسئلة الى الرفض لما وقع في لسان العامة ان عند اصحاب الشافعى ان الطلاق لا يقع على النساء وصار ذلك شناعة في المذهب والذين ذهبوا الى هذا من قدماء أصحابنا لم يكونوا يظهرون ذلك للعوام لما فيه من الشناعة سألنى بعض أصحابى ان أسط الكلام في المسئلة واكشف عن الشبهة فيها وأظهر الطريق المستقيم فاجبته مستعينا بالله تعالى فانه خير موفق ومعين ثم ذكر الدور وأطال في بيان بطلانه وما يلزم عليه من مخالفة الاجماع والقياس مما سياتى ان شاء الله سبحانه وتعالى بعضه فتأمل قوله رحمه الله تعالى ورضى عنه وجزاه خيرا وانتشر ذلك بين العوام الهمج تجده مصرحا بانه لا يتجاسر على الافتاء بتصبح الدور الاعوام الاسواق الذين لا يعاب بهم ولا يلتفت اليهم ولعل هذا الزهرانى من أولئك العوام فان كلام المتولى هذا منطبق عليه وعلى شيخه وتامل أيضا الفساد الذى انجر الى بعض اصحاب الشافعى بسبب أولئك العوام فانهم لما أشاعوا ذلك في الاسواق وغيرها صار الناس يعتقدون في جماعة من اجلاء اصحاب الشافعى انهم ارفض لان اطلاق القول بان الطلاق لا يقع على النساء انما يعزى الى الرفض بل الى النصارى كما ياتى فقاتل الله سبحانه وتعالى أولئك العوام ومن فعل فعلهم القبيح كهذا الرجل وشيخه فانهم سلطوا الخاصة والعامة على الخوض في الاعتراض على الاثمة الاكابر بما هم بريئون منه فمعاذ الله تعالى وهم اهل السنة وفرسان ميدانها ان يترهم فيهم ذلك لكن الاثم العظيم والعقاب الايم اذناهو على أولئك العوام ومن تبعهم وشابههم حيث جعلوا أئمة الدين وعلماء المسلمين هدفاء وعرضة للاحاق النقائص القبيحة بهم وللخوض في اعراضهم الزكية الطاهرة بالثلب والسب ومن فعل ذلك فهو بالضرورة التى لا تحصى على أحد معاد لهم وقد قال الله سبحانه وتعالى على لسان نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم من عادى لي اعداى ولما فقد آذنته بالحرب أى أعلمته أنى محارب له ومن حارب الله سبحانه وتعالى لا يفلح أبدا بل قال بعض الاثمة ان ذلك سبب اسوء الخاتمة والعياذ بالله سبحانه وتعالى هذا فيمن عادى وليا فكيف بمن عادى أولياء كثيرين وتامل أيضا قول المتولى والذين ذهبوا الى هذا المذهب من قدماء

أصحابنا لم يكونوا يظهرون ذلك للعوام لما فيه من البشاعة تجده صريحا أيضا في امتناع اظهار ذلك للعوام ولو عند القائلين بصحة الدور وما يصرح بهذا أيضا قول الروياني مع انه من القائلين بصحة الدور ولاوجه لتعليم العوام هذه المسئلة لفساد الزمان وما يؤيده أيضا قول النووي في شرح المهذب كالروضة يحرم التساهل في الفتوى ومن عرف به يحرم استفتاؤه فمن التساهل أن لا يتثبت ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حقها من النظر والفكر ثم قال ومن التساهل ان تحمله الاغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحرمة أو المكرهه والتمسك بالشبهة طلبا للترخيص لمن يروم نفعه أو التغليب على من يريد ضره ثم قال ومن الحيلة التي فيها شبه ويذم فاعلمها الحيلة السريجية في سد باب الطلاق اه فتأمل عبارته هذه تجدها صريحة في منع هذا الزهراني من الافناء لو كان فيه أهلية فكيف وهو عامي صرف وذلك انه أظهر هذه الحيلة للعوام وعليها لهم وأمرهم برد نساءهم بعد حنثهم فيهن بالثلاث فعليه بسبب ذلك ما يستحقه ولو ذكر بعض ما قدمناه في ذم القول بصحة الدور للعوام لم يتبعه أحد فيها ومن ذمها أيضا وبالغ في تخطئة القائلين بها العزيز بن عبد السلام وناهيك به جلالة ومن ثم لقب بسلطان العلماء وعبارته كما حكاه تليذه الامام القرافي عنه هذه المسئلة لا يصح فيها التقليد والتقليد فيها فسوق لان القاعدة ان قضاء القاضي ينقض إذا خالف أحد أربعة أشياء الاجماع أو النص أو القواعد أو القياس الجلي وما لا نقره شرعا إذا تأكد بقضاء القاضي فننقضه فالولى فيه لان التقليد في غير شرع هلاك وهذه المسئلة مخالفة للقواعد الشرعية فلا يصح التقليد فيها قال القرافي وهذا بيان حسن ظاهر اه وأقرهما على ذلك الزركشى وغيره ومن بالغ في ذمها أيضا الامام ابن الصلاح فانه جعلها في فتاويه مما ودلو محيت من كتب الشافعية ولما سئل عن اختيار صاحب المهذب فيه صحة الدور تبعا لابن سريج فاجاب بقوله ابن سريج يرى ما مناسب اليه والذي عليه الطوائف من أصحاب المذاهب وجماهر أصحابنا ابطال القول بانه لا ينسد باب الطلاق بل يقع في كمية الواقع منها وقال الزركشى في الخادم عن بعض المتأخرين ان القول بانسد باب الطلاق قول باطل فان الطلاق أمر مشروع في كل نكاح وما من نكاح الا ويمكن فيه الطلاق قال وسبب الغلط انهم اعتقدوا صحة هذا الكلام فقالوا إذا وقع المنجز وقع المعلق وهذا ليس بصحيح فانه يستلزم وقوع طلاق مسبوقة بثلاث ووقوع طلاق مسبوقة بثلاث ممتنع في الشريعة فان الكلام المشتمل على ذلك باطل وإذا كان باطلا لم يلزم من وقوع المنجز وقوع المعلق لانه انما يلزم ذلك إذا كان التعليق صحيحا قال وما أدري هل استحدث ابن سريج هذا للاحتيال على وقوع الطلاق أو قاله من طرق القياس اعتقد صحته واحتمال بها من بعده والظاهر الثاني اه وقال في الخادم أيضا وبالغ السريجي من الحنفية فقال القول بانسد باب الطلاق يشبه مذهب النصارى انه لا يمكن الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره إذا تقرر هذه المقدمات فلنرجع إلى الكلام على الجواب هذا الزهراني ونبنى على ما وقع له من المجازفات والجهالات والتناقضات الدالة على سوء فهمه وقلة علمه بل وعلى افراطه في الجهل والتساهل وغير ذلك من القبائح التي ستتضح فنقول قوله عن جواب المفتي الذي جاءه من مكة ان فيه من ألقى على زوجته بمسئلة الدور انها تطلق بنفس الالقاء كلام كذب وبهتان ولا يتوهم هذا من له ادنى المام بفقه الشافعية كيف وذلك مصرح به في المختصرات فضلا عن المطولات وما يدل على جهله قوله عن شيخه مراد النووي ومن تابعه انه إذا وقع عليها بعد ذلك الطلاق طلقت ولا تطلق بنفس الالقاء فيقال له هذا جهل إذ لا يقال المراد كذا إلا إذا دلت العبارة على خلافه وعبارة النووي وغيره صريحة في ان مجرد التعليق لا يقع به شيء وقد صرح بذلك حتى في المنهاج الذي ساق هذا الزهراني عبارته فقوله فطلقتها وقع المنجز فعند ذلك عزلوا النساء عن

تسمع بيته الخارج ولكن لا يترتب عليها المقصود كما أفتى به شيخ الاسلام زكريا فيما لو ادعى شخص بان الواقف ملكه ذلك قبل الوقف حيث اجاب بان البيعة تسمع ولكن لا يترتب عليها المقصود لان تقدم الوقف لترجيحه باليدى بحكم الحاكم اه أو تسمع بيته الخارج ويترتب عليها المقصود لان معيار زيادة علم كافى تعارض البيتين من عماد الرضا حيث قال وكذا لو اقام بيعة بانه ملكه وأن الداخل غصب منه أو غصب منه زيد وباعه للداخل أو أكثره منه أو أودعه عنده وأقام الداخل بيعة بانه ملكه مطلقا فتقدم بيته الخارج على الاصح اه وهل ما أجاب به شيخ الاسلام معتمداً لا (فاجاب) بان ما أجاب به شيخ الاسلام رحمه الله ذهب اليه جماعة ولكن المعتمد تقديم البيعة السابقة التاريخ وقد بسطت الكلام في الفتاوى على نظير هذه المسئلة ورددت ما استند اليه المخالف (سئل) عن شخص باع مكانا أو وقفه وأقام بيعة بملكه وحيازته إلى حين البيع أو الوقف وحكم قاض شافعي بموجب ذلك ومن موجه تقديم بيعة الداخل على بيته الخارج سوله تقدمت بملك أو وقف ثم ادعى آخر أنه ملكه أو

وقف عليه قبل البيع أو الوقف هل تسمع دعواه وتقبل بيئته أم لا (فاجاب) بانه تسمع دعواه وتقبل بيئته فيعمل بها بشرطه إذ لا تسمع بيئته صاحب اليد الا بعد اقامة الخارج البيئته بالعين المدعاة وحيث لا يحكم بالموجب لاغ لا اعتبار به (سئل) عن شخص توفي وترك ابنا وبنتا وزوجة ومن جملة تركته أربعون ديناراً ذهباً على رجل فادعى الابن بالاربعةين ديناراً أو بما يخصه منها والحال أن بقية الورثة لم يوكلوه فهل تسمع دعواه (فاجاب) بانه تسمع دعواه بجملة الدين ويدكر ان حصته منه كذا ثم ان اقرب المدعى عليه أو نكل خلف اليمين المردودة أو أقام به بيئته ثبت جميع الدين وأخذ كل منهم حصته منه وان أقام شاهداً واحداً وحلف معه ثبت نصيبه فقط ولا يشاركه أحده (سئل) عن شخص ادعى ان أباه زوجته مات قبلها فورثته وادعت ورثته انها ماتت قبله وأقام كل منهما بيئته بما ادعاه فهل تقدم إحدى البيئتين على الاخرى أم لا (فاجاب) بانه تعارضان فتساقطان لان الشاهدة بموت الاب قبل بنته معها زيادة علم بنقلها من الحياة الى الموت والشاهدة بموت البنت قبل

أزواجهن كذب أيضاً لان الجواب الذي جاءهم فيه ان من علق بمسئلة الدور ثم حنت يقع عليه ما وقع فكيف يتوهمون منه ان الطلاق يقع بنفس الالتقاء ويعزلون من لم يقع عليهم حنت منهم وقوله فلما كان بعد ذلك وقعت هذه المسئلة على خاطر ابن سريج استظهارا للخ باطل لا من أماً ولا فمن ذا الذي أخبره ان ابن سريج لم يسبقه أحد بالكلام فيها واني له مع جهله بالتجاسر على ذلك وفي متن الانوار كالعزيز ان القول بصحة الدور مذهب زيد بن ثابت الصحابي رضي الله تعالى عنه وأما ثانياً فللدلالة وقعت على خاطر ابن سريج استظهارا على مزيد جهل هذا الزهراني وانه يتكلم بما لا يفهمه ولا يدري ما يترتب عليه وانه لا خبرة له بشيء من قواعد الفقه ولا بشيء من أصوله وأن يتكلم بالهذيان لكن لا يتعجب الا اذا صدر ذلك ممن له المام بشيء من العلوم وأما الجاهل بهاجلة كافية كذا الزهراني فلا يتعجب من صدور مثل ذلك منه ويان ما في هذه الكلمة من الفساد والتناقض انه اذا اراد بوقوعها على خاطر ابن سريج انه لم يسبقه احد بها وانا الهمها وانه لم يقل ذلك مستندا الى دليل دل عليها وانا الهم حكما بان وقع في قلبه ما تبلغ له صدره اذ هذا هو حقيقة الالهام كان خطأ من هذا الزهراني وجهلا وسفاهة لان ابن سريج نفسه وغيره من الائمة يجمعون على ان الالهامات من غير النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل بها في الاحكام الشرعية اذ هي لا تنبئ على الخواطر والالهامات كما صرح به الائمة حتى شراح المنهاج في اوائل الطهارة وانا اسندت التصريح بذلك الى هذا الباب لانه يقرؤه كل متفقه وهذا مما يدل على ان هذا الزهراني لم يقرأ من كتب الفقه باب الطهارة فضلا عما بعده على انه يلزمه تناقض آخر فانه ذكر بعد ذلك ان الشافعي نص عليها فكيف يصح قوله فلما كان بعد ذلك وقعت على خاطر ابن سريج هذا مما يدل على ان هذا الزهراني يكتب مالا يفهمه ولا يتصوره اذ لا يجمع بين هاتين العبارتين المتناقضتين تناقضا ظاهرا لا يخفى على متعلم الا من افراط جهله وقل عقله وهما قوله وقعت على خاطر ابن سريج وقوله نص عليه الشافعي وان اراد بوقوعها على خاطره انه استنبطها من دليل كان تعبيره بقوله وقعت على خاطره خطأ اذ لا يقال في الاحكام التي يستنبطها المجتهد من الادلة أنها وقعت على خاطره وانما يقال ذلك في الالهامات وقوله استظهارا خطأ منه ايضا اذ الاستظهار طلب ظهور الامر وانجلاته ومن ثم كان الفقهاء يعبرون به عن الاحتياط ومعلوم مما قدمته مبسوطا وما ياتي انه لا احتياط في تصحيح الدور وانا الاحتياط في بطلانه اذ هو الذي عليه الطوائف من سائر المذاهب وعليه جماهير اصحابنا كما مر عن ابن الصلاح وغيره ولو كان في تصحيحه احتياط لم يبالغ العلماء في ذمه وتخطئه القائلين به كما قدمت لك ذلك عنهم مبسوطا ثم جزمه بنسبتها لابن سريج مما يدل على قصور نظره لما مر لك ان الائمة اختلفوا في نسبة ذلك اليه وان الماوردي خطأ من نسبها اليه والحق ان جوابه اختلف فيها فقال مرة بصحة الدور وهو الذي اشتهر عنه عن جماعة ومرة قال يبطلانه موافقة لجماهير الاصحاب ولعلماء بقية المذاهب وقوله واما من صحح مسئلة الدور فهم جمهور العلماء والا كثرون فهو ان قاله الاسنوي في المهمات ومن تبعه كافى في مختصرها وغيره مردود بل جمهور العلماء والا كثرون حتى من الشافعية على بطلان الدور كما قدمت ذلك عن ابن الصلاح وهو اجل من الاسنوي وجميع ما جاء بعده فلا يلتفت لكلام هؤلاء مع كلامه وعبارته كما مر والذي عليه الطوائف من اصحاب المذاهب وجماهير اصحابنا ايضا انه لا ينسد باب الطلاق بل يقع فتأمل قوله وجماهير اصحابنا تعلم به بطلان قول الاسنوي ومن تبعه ان القول بالانسداد هو ما عليه الا كثرون وما يبطله ايضا ان ابن يونس في شرح التعجيز نقل القول بوقوع المنجز عن اكثر الثقله وناهيك بابن يونس هذا فانه قيل فيه انه بلغ مرتبة اصحاب الواجهة وله من الاجاطة بكلام الاصحاب ما ليس للاسنوي وغيره وإذا تعارض ناقلان ثقتان في شيء كان

الرجوع للأعلم أولى وقد علمت أنه تعارض في النقل عن الأكثرين الأسنوي ومن تبعه مع ابن الصلاح وابن يونس وهما أجل وأدرى واحفظ وأثبت وأعلم من الأسنوي وغيره فوجب تقديم ما قاله على ما قاله غيرهما فإن قلت يؤيد ما قاله الأسنوي أن الإمام وناهيك به في النهاية التي هي من أجل أو أجل كتب المذهب نقل القول بانسد باب الطلاق عن معظم الأصحاب وفي البيان أنه قول الأكثرين قلت من تأمل كلام الأئمة في متفرقات تصرفاتهم في غير هذا المحل لم يخف عليه أن الواحد منهم قد ينقل شيئا عن الأصحاب أو معظمهم أو الأكثرين ويريد بذلك الأصحاب أو معظمهم أو الأكثرين من أهل طريقته كالخراسانيين أو العراقيين ويؤيد ذلك أن الروياني في البحر نسب إلى جمهور الخراسانيين فافهم أن بقية الأصحاب ما عدا جمهور الخراسانيين على القول بوقوع الطلاق ولا شك أن من عدا جمهور الخراسانيين من الأصحاب أكثر منهم بكثير نعم وافق جمهور الخراسانيين على ذلك جماعة من العراقيين ومع ذلك فهذا لا يقتضي أن الأكثرين من سائر طرق الأصحاب على القول بصحة الدور والحاصل أن هذه العبارات التي ذكرتها عن الإمام ومن بعده يمكن تأويلها بنحو ما ذكرناه وأما قول ابن الصلاح جماهير أصحابنا على الوقوع وقول ابن يونس أكثر النقلة على الوقوع فلا يمكن تأويلهما لأن هذين الرجلين وأمثالهما من المتأخرين لا طريقة ينفردون بالنقل عن أهلها وإنما يتكلمون على سائر الطرق ينقلون عن أربابها بخلاف المتقدمين من الأصحاب فإن لكل جماعة منهم طريقة منفردة لا يتكلمون على ماسواها ولا ينقلون عن غير أهلها إلا نادرا فكان كلام ابن الصلاح وابن يونس أقرب إلى إرادة الأكثرين في سائر الطرق من كلام الإمام ومن ذكرته معه وإذا كان كلامهما كذلك كما بان وظهر لك وجهه كان أولى بالاعتماد عليه من حيث النقل فإن قلت الأسنوي وغيره من المتأخرين أيضا قد نقلوا عن الأكثرين صحة الدور فلم لا يعتمد نقلهم سيما وقد قال الأذرعى أن المنسوبة للأكثرين في الطريقين صحة الدور قلت لما عارضهم في النقل عن الأكثرين من هو أجل منهم قدرا وعلمًا وحفظًا وخبرة بالمذهب ودراية بطرقه كان الرجوع إلى الأجل في جميع ذلك أحق وأولى وتأمل قول الأذرعى المنسوب إلى الأكثرين تجده كالمتهربى من ذلك على أنا لو سلمنا أن الأكثرين على صحة الدور وصحح الشيخان بطلانه كان الرجوع إليهما واجبا متعينًا إذ المدار عليهما في الترجيح والمعمل عليهما في التصحيح أمر لازم وقول جازم وكمن من مسئلة خالفا فيها الأكثرين باتفاق النقلة ومع ذلك يكون الراجح ما قاله مورججناه بل يقع يقع لهما في مواضع أنهما ينقلان حكما عن الأكثرين ويصرحان بأن عليه الأكثرين ومع ذلك يخالفانه ويرجحان سواء ويكون الحق مارججناه ومن ذلك ما وقع لهما في الأقرار فأنهما نقلتا حكما عن الأكثرين ونقلتا عن الصيدلاني مقابله ثم قالوا والحق والصواب ما قاله الصيدلاني ووافقهما على ذلك جميع المتأخرين فيما أحسب إذ ما قاله الأكثرين في ذلك في غاية الاشكال لا يفهم له وجه إلا بعد مزيد تأمل وتدبر وقد اشرت إلى جميع ذلك في أول شرح العباب فإن أردت تحقيق ذلك فعليك به من مظنته ثم وبينت أيضا الرد على الأكثرين من المتأخرين ممن يعترضون على الشيخين بمخالفتهم لكلام الأكثرين بما حاصله أن الاعتراض بذلك عليهما ليس في محله فإنه لا يتقيد بما عليه الأكثرين إلا المقلد الصرف القاصر عن رتبة الترجيح والتصحيح وأما من وصل لتلك المرتبة فلا يتقيد بذلك وبينت ثم أيضا الرد على صاحب العباب في مخالفته في مواضع من كتابه تبعا للأسنوي وغيره ممن يعترضون عليهما بكلام الأكثرين وقد اشار الزركشي وغيره أيضا إلى الرد على الأسنوي وغيره في الاعتراض عليهما بذلك أن الأكثرين على صحة الدور ورجح الشيخان بطلانه كان الرجوع إليهما حتما لازما فكيف والأكثرين على مارججناه كما قدمته

أو زيادة العلم أو سبق التاريخ (سئل) عن شخص واضع يده على مكان ثم توفي فوضع أحد أولاده يده عليه بسكناه ويده بعضهم مكتوب وقفه عليهم فلما علم به الساكن أقام بينة بوضع يده وأنه لم يزل في ملك والده إلى حين موته وحكم بها حاكم وجكم بوقيته حاكم آخر فما المعول عليه منهما (فاجاب) بأن المعول عليه منهما الحكم بوقيته لزيادة علم بينته واعتماد بينة الملك على ظاهر اليد وهي كلايد لان صاحبها ان لم يكن من الموقوف عليهم فيده يد متعدوان كان منهم فيده يد ملك من عينه فبين انه لا اعتبار بها (سئل) عن شخص توفي والده عنه وعن أخيه ومن جملة ما خلفه لهما قاعة فباع أحدهما حصته منها الشخص فادعى أخوه ان والده وهبه جميع القاعة وأحضر شاهدا بذلك وحلف معه فنازعه المشتري وادعى ان والده رجع عن الهبة واقام شاهدا وحلف معه واثبت مدعى الهبة مستنده على حاكم يرى عدم الرجوع ومدعى الرجوع مستنده على حاكم يرى الرجوع ووقع ذلك في يوم واحد وجعل السابق منهما فكيف الحكم (فاجاب) بان الرجوع صحيح فيستمر ملك المشتري في الحصة المبيعة

لك واضحا مبينا مبسوطا مما لا مزيد عليه في البيان والوضوح وما يزيد بياناً ووضوحاً اني اعدد لك القائلين بكل من القولين بحسب ما رايت في كتب الشيخين وغيرهما وانظر عدد كل من الطائفتين بعد ان تعلم ان قول هذا الزهراني ان جمهور العلماء على صحة الدور كذب باطل صراح لاسند له فيه ولا سلف الاتجارية على الكذب والتساهل فان جمهور العلماء من سائر المذاهب غير مذهبننا على فساد الدور وهذا مما لا شك فيه كيف وشنع على القائلين بصحة الدور جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة ولو كان جمهور العلماء على صحته لم يشنع احد من علماء المذاهب على القائل بذلك وقد نقل بعض الائمة عن ابي حنيفة واصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع الخلاف عنهم في وقوع الثلاث والمنجز وحده وفي معنى الحنابلة لانص لاحمد في هذه المسئلة وقال القاضي تطلق ثلاثا وقال ابن عقيل تطلق بالمنجز لا غير اه فهم متفقان أيضا على فساد الدور على ان قوله ان عليه الجمهور يكذبه فيه قوله أولا ان هذه المسئلة وقعت على خاطر ابن سريج وابن سريج انما جاء بعد ان انقضت أعصر الصحابة والتابعين وبقية السلف رضوان الله تعالى عليهم فكيف مع ذلك يسوغ لهذا الجاهل الغبي ان يقول ان جمهور العلماء على صحة الدور سبحانه هذا بهتان عظيم واذ قد تبين لك بطلان قوله هذا فلنعد الى تعداد القائلين بكل من هذين القولين فمن القائلين بطلان الدور ابن القاضي والشيخ أبو زيد المروزي استاذ القفال وابو سعيد المتولي وصنف فيه تصنيفا حافلا اطال فيه في الرد على القائلين بصحته وبين فيه انه يلزمهم مخالفة الاجماع في صور كثيرة والشريف ناصر اليعمرى والبند نيجي في كتابه الكافي والماوردي ونقله عن ابن ابي هريرة وابن سريج وقال من نقل عنه القول بصحة الدور فتمدوهم لانه اختلف جوابه قال الرافعي والغزالي في آخره قوله وصنف فيه تصنيفا كما قدمت بعضه ومن ثم قال الرافعي وللغزالي مصنفان في المسئلة مطول في تصحيح الدور ومختصر في ابطاله رجع عن تصحيحه واعتذر فيه عما صدر منه اه وكذا الامام والكيالهراسي قال في الانوار وهو المذكور في شرح اللباب وصاحب الاستقصاء والانتصار وأبو بكر الاسميلي وأبو عبدالله الخن وابن الصباغ والشيخ أبو علي والقاضي الحسين وصنف في ذلك تصنيفا والبعوى في تعليقه وابن الصلاح فهو لاء عشرون نفسا قائلون بطلان الدور وان اختلوا في عدد الواقع كما أشرت اليه بقولي وكذا الامام الخ وقد قال الغزالي في كتابه الغوري في الدور انه رأى أكثر علماء بغداد مطبقين على بطلان الدور ومشددين النكير على من يصححه ومن ثم قال الأذري وبالجمله فقد ذهب تخلق من الائمة الى ما اختاره الرافعي من وقوع المنجز فقط وهذا يوافق قول ابن الصلاح والذي عليه جماهير أصحابنا بطلان الدور وقول ابن يونس عليه أكثر النقلة ومن القائلين بصحة الدور المزي وابن سريج على أحد قوله وأبو بكر بن الحداد والقفالان والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والشيخ أبو علي في بعض تصانيفه وأبو المحاسن الروياني وأبو يحيى البصري والمحاملي والبيضاوي وصاحب التهذيب والامام ومرانه اختار الاول فعمل كلامه اختلف ككلام الشيخ أبي علي وصاحب الذخائر والقزويني والشاشي وابن أبي الخل فهو لاء هم القائلون بصحة الدور والاولون أكثر عددا من هؤلاء بكثير فكيف مع ذلك يدعى ان الاكثرين على صحة الدور وهذا مما يعلمك بصحة قول ابن الصلاح ان جماهير أصحابنا على بطلانه وقول ابن يونس ان أكثر النقلة عليه وما يرد على الاسنوي ومن تبعه في قولهم ان الاكثرين على صحة الدور لان هؤلاء المذكورين هم الذين رايناهم في كتب الشيخين والمتأخرين وقد جمعت وتقصيت وتفحصت الكتب فلم أر احدا ذكر غير هؤلاء وبعد ان جمعتهم على حسب الامكان رايت القائلين بطلان الدور أكثر من القائلين بصحته كما بان لك ذلك وظهر من تعدادهم

ومجرد الثبوت عند
الحاكمين لا أثر له هنا وعلى
تقدير حكم الحاكمين
بموجب ذلك فيستمر ملك
المشتري للحصة المبيعة أيضا
لان الرجوع عن الهبة قد
ثبت والحكمان لما تعارضا
لعدم العلم بأسبقهما ساقطا
وبقي الرجوع وأيضا فالاصل
عدم سبق حكم الحاكم
الذي لا يرى الرجوع حكم
الحاكم الآخر لانه مانع
منه والاصل عدم المانع
(سئل) عن بيعة شهدت
بإفضاء امرأة وحكمها ثم
شهدت أخرى بعده فهل
ينقض حكم القاضي وتقدم
بيعة عدم الافضاء (فاجاب)
بانه ان مضى بين شهادتهما
زمن يحتمل التحام الافضاء
فيه فلا تعارض بينهما والا
تبين تعارضهما وتساقطهما
ان لم يتبين خطأ احدهما
بناء على عدم الترجيح
بالحكم وهو الاصح فان
تبين خطأ احدهما عمل
بالأخرى (سئل) عن قول
المنهاج ثم الماخوذ من
جنسه يملكه اه هل هو
على اطلاقه فلا بد من
احداث التملك أم يملكه
بمجرد الاخذ كما جرى عليه
بعضهم (فاجاب) بان المعتمد
المنقول الثاني وكلام
المنهاج كغيره محمول عليه
(سئل) عما لو أحضر
ورقة حرر فيها دعواه وقال
ادعى بما فيها وأدعى ثوبا
بالصفات المكتوبة فيها
فهل يكتفى بذلك في صحة

ولما حمل كثيرا من الناس على اتباع الاسنوى وغيره في دعواه أن الاكثرين على الاول عدم
إمعانهم في تفتيش كتب النقلة عن القائلين بكل من القولين ولو فتشوا كما فتشنا لرأوا ما ظهر لنا من
أن القائلين ببطلان الدور أكثر من القائلين بصحته فان قلت اتباع الشيخ أبي حامد على مقالته وهم
كثيرون إذ هو شيخ الطريقتين قلت اتباع الرجل لا يعدون معه فانهم تابعون ومقلدون له
فما قاله فهم معه كالرجل الواحد كما أشار لذلك الزركشي في أول الخادم فظهر بما قررته أنا ان
قائلنا بالرجال بالرجال كان الرجال القائلون ببطلان الدور أكثر هذا مع قطع النظر عن أن العلماء
من سائر المذاهب الا من شذ على بطلانه فكيف إذا انضم العلماء من سائر المذاهب الى من
قال بطلانه من أصحابنا وانضم لذلك اعتماد الشيخين المعول في الترجيح والتصحيح إنما هو - لهما
باتفاق جميع من جاء بعدهما الا من لا يعاب به ولا يلتفت اليه وانضم لذلك أيضا اعتماد أكثر
المتأخرين ومحققهم له أيضا كما ستعلمه فهل بقي بعد ذلك في إعتاد القول ببطلان الدور من شبهة
الهم إلا من غلب عليه الجهل وحب الرشا التي يأخذها من العوام فانه وان ظهر له ما ذكرناه لا يعتمد
لانه لو اعتمده لفات عليه بسببه ما يصل اليه من تلك الاموال وما عليه أنها سحت ونازع في الدنيا
والآخرة وقوله عن كفاية القاضي النهاري ولو حلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء النخ بما يتعقب
النهاري فيه فانه نقل ان الالقاء ينفعه في هذه الصورة عند الجمهور وكأنه أخذ ذلك من أن الجمهور
على صحة الدور وقد مر لك بطلانه على أنا وان سلمنا ان الجمهور على صحة الدور الجمهور ليسوا على
صحته في هذه الصورة التي ذكرها النهاري لان القائلين بصحة الدور اختلفوا في هذه المسئلة كما بينه
الشيخان وغيرهما فمنهم من قال إن الالقاء ينفع فيها ومنهم من قال لا ينفع الالقاء فيها لان عقد
اليمين قد صح فلم يملك حله ولقد أطال المتولى رحمه الله تعالى في بيان الرد على القائلين بانه ينفع في
أول كتابه الذي صنفه في بطلان الدور فانظر منه ان شئت وقوله هذا ما نص عليه الشافعي فنسبة
ذلك الى الشافعي منظور فيها لان الرافي قال ورأيت في بعض التعليقات ان صاحب الافصاح حكاه
عن نص الشافعي واعترضه جمع بان بعض الائمة قال تصفحت كتاب الطلاق من الافصاح فلم أره ذكر
المسئلة فان قلت لا يلزم من ذكر المصنف مضافا الى تصنيفه انه ذكر المسئلة في ذلك التصنيف قلت
ذلك وإن كان غير لازم الا أنه غالب على ان قول الرافي ورأيت في بعض التعليقات فيه نوع تبر
من تلك النسبة وقول المهمات نقل في البحر عن القاضي أبي الطيب ان الشافعي نص عليه في المشور
ففيه نظر أيضا كما قاله الرافي فان العراقيين إنما حكوه عن المشور على انه من كلام المزني نفسه
لا من كلام الشافعي وما يوضح الرد على الاسنوى ان ابن الصباغ في الشامل وناهيك به وبكتابه هذا
فانه من اجل كتب الشافعية أنكر نسبة ذلك للشافعي رضى الله تعالى عنه وقال قد أخطأ من لم
يوقع الطلاق خطأ ظاهرا وليس هذا بمذهب الشافعي وقوله قال ابن النجوى ينبغي ان تكون
الفتوى به تقدم ما يبطل قوله هذا ويفسده وكيف ينبغي الفتوى بذلك مع ما مر من قول ابن عبد
السلام ان تقليد القول بصحة الدور هنا فسوق وقول ابن الصلاح انه يود لو محي هذا القول من
كتب الشافعية وقول غيرهما انه قول باطل وانه يشبه مذهب النصاري وغير ذلك مما بسطت
الكلام عليه فيما مر فلا ينبغي بل لا تجوز الفتوى بذلك وكذلك لا يجوز القضاء ولا الحكم به كما
سبقت وقوله واختار النووي وقوع المنجز يقال عليه لم يختره بل رجحه كالرافعي وفرق بين اختار
ورجح لكن هذا الزهراني لا يفهم ذلك فيشذ بهر بما جرى على لسانه وقوله تعليلا لصحة الدور لان
التضاد حاصل بينهما الخ كانه توهم ان الائمة لم يتعرضوا لفساد هذا الدور وليس كما توهم بل أفسدوه
بامور طويلة ليس هذا محل بسطها ومنها ما مر عن الخادم عن بعض المتأخرين من بيان ان هذه

الزركشى اذا قرأها القاضي

أو قرئت عليه (فاجاب)

بانه يكفى ما ذكر في صحة

الدعوى (سئل) عن قول

الانوارولو قال له الحاكم

قل بالله فقال والله أو بالله

أو بالرحمن أو الرحيم أو

بالعكوس أو غلط عليه

باللفظ أو بالزمان أو بالمكان

فامتنع كان ناكلا هل

ذلك كله معتمد أو في شيء

دون شيء (فاجاب) بان

ما ذكره معتمد (سئل)

عن شخص مات وخلف

أولادا قاصرين وبالغين

وترك موجودا ومن جماته

عقار وعلى المتوفى المذكور

ديون شرعية فاقام القاضي

متحدنا على القاصرين

وباع بالغون عن أنفسهم

وباع منصوب القاضي

عن القاصرين العقار

للمذكور بسبب وفاء دين

الميت بعد اجمار النداء

وانتهاء الرغبات في العقار

المذكور وثبت مضمون

القيمة عند القاضي وان الحظ

والمصلحة في بيع ذلك وفيما

قومت به وان الاستظهار

في ذلك ألف نصف وحكم

القاضي بموجب ذلك ثم

انتقل المبيع المذكور

لشخص آخر وتداولته

الابدى ثم بعد ذلك بمدة

طويلة تزيد على عشرين

سنة ادعى شخص من

القاصرين ان العقار

المذكور بيع باقل من

العمة غلط وان الصواب بطلان هذا الدور ومنها ما ذكره الغزالي في كتابه الذي رجع فيه الى بطلان الدور وحاصل ذلك الكتاب أن العقد اذا اشتمل على محال وجب الغاؤه ولفظ الدور مشتمل على محال فيجب الغاؤه فهاتان مقدمتان اذا سلمتا وجب تسليم المطلوب وهو بطلان الدور ثم بين ان المقدمة الاولى متفق عليها بين الفقهاء ووضح ذلك بانه لا خلاف ان الفضولي اذا قال اشتريت هذه الدار لزيد ولم يكن وكلا من جهة زيد لا يقع الشراء عن زيد وهل يقع من المشتري فيه خلاف بين العلماء قيل نعم لان المحال قوله لزيد فيختص الالغاء به لانه المحال ويبقى قوله اشتريت صحيحا وقيل لا بل يلغى جميع كلامه لان الرجل لا يواخذ ببعض كلامه قبل اتمامه اذ بقية الكلام شرح لاوله فقد اتفق الفريقان على الغاء المحال وانما اختلفوا انه هل يلغى معه غيره أولا وكذلك لو قال أنت طالق ان لم يشأ الله قيل تطلق الغاء للشرط فقط لانه المحال اذ يستحيل وجود الشيء على غير مشيئة الله سبحانه وتعالى وقيل لا تطلق للمحال وما قبله من كلامه لانه واقعه بصفة متعذرة فانفقوا ايضا على ان المحال باطل فقد حصل البرهان على المقدمة الاولى وبيان المقدمة الثانية وهى ان الدور اشتمل على محال لان ثلاثا موصوفة بقبلية رابعة محال واذا كان محالا فاما ان يلغى اصل كلامه فيقع المنجز فقط واما ان يلغى القدر المحال وهو قوله قبله فيقع المنجز وثنتان من المعلق وقد قال بكل من هذين قائلون كما مر فعلم ان الدور مشتمل على محال قطعا وان في ذلك ما يبطل الدور اللفظي وينعج جسم باب الطلاق فان قيل الاستحالة مخصوصة بالطلاق المعلق اذ هو جزاء وله شرط وهو الزمان الموصوف بالتقدم على الطلاق معقول اذ لا مانع للطلاق في ذلك الوقت في علم الله سبحانه وتعالى فاذا وقع لم يقع الطلاق المنجز بعده واذا لم يكن الزمان الموصوف بقبلية الطلاق موجودا في علم الله تعالى فلا يقع وهو معنى الدور فالجواب اننا لا نسلم انه لو اخذ الشرط مفردا واخذ الطلاق مفردا عن الشرط يستحيل ولكن اذا اخذ المجموع استحالة والتعليق اشتمل على المجموع للمحال فيتعين فيه الابطال فان المعلق هو طلاق ولكن علق ايقاعه بزمان موصوف بقبلية طلاق آخر اذ لو وقع غير موصوف بهذا الوصف غير ماعلقه ووصفه فان وقع موصوف بهذا الوصف كان محالا فقد قصد بهذا اللفظ ايقاع ما هو محال على الوجه الذى قصده واقعه فوجب أن يبطل منه القدر المنحل بالايقاع وهو لفظ القبل اه كلام الغزالي رحمه الله تعالى ملخصا موضحا وهو لما اشتمل عليه من التحقيق والبيان الظاهر حقيق بان يكون سببا لرجوع الغزالي عما كان معتمده من صحة الدور فكذلك يتعين على غير الغزالي بالاولى والا حرى ان يرجع الى ذلك وقد حكى التاج السبكي عن والده ان الذى استقر عليه رايه في المسئلة السريجية وعليه مات وصنف فيها تصنيفا املاه عليه انه يقع المنجز ومن المعلق تكلمة الثلاث وانه رجع عما كان صنفه قبل ذلك في نصرة قول ابن سريج وابن الحداد وهما تصنيفان سمي احدهما قطف النور في مسائل الدور وسمى الثانى الغور في الدوراه فوافق ما وقع له ما مر عن الغزالي من حيث الرجوع عن صحة الدور ومنها ما ذكره المتولى في كتابه الذى صنفه في بطلان الدور وقد ساقه برمته الاذرى في توسطه فمن اراد الاحاطة بذلك الكتاب وما اشتمل عليه من التحقيق والفوائد فعليه به في مظهره المذكورة فمن ذلك قوله فيه عن بعض مشايخ اصحابنا ان قوله ان طالقك فانت طالق قبله ثلاثا متناقض من جهة اللفظ ومن جهة المعنى وتصور المسئلة في صفة لا تؤدى الى الدور حتى يظهر فسادهما كان دخلت الدار فانت طالق قبله ثلاثا اما مناقضته في اللفظ فهو ان دخلت الدار شرط وانت طالق قبله جزاء والجزاء يجب ان يكون مرتبا على الشرط فاذا قدم عليه كان باطلا في الاحكام وغيرها كما لو قال من جاءني اكرمته قبل ان يجيئني او من رد عبدى فله عشرة قبل ان يردده وهذان باطلان فكذا ما نحن فيه واما مناقضته من حيث المعنى فهو ان دخلت الدار شرط

قيمته فهل دعواه مقبولة
والحالة هذه وتسمع بينته
أم لا (فاجاب) بانه تسمع
دعواه ثم ان أقام بينة
شهدت بان قيمة العقار وقت
بيعه كذا وكذا والحال انه
زائد على ما بيع به بقدر
لا يتساح به تبين خطأ البيعة
السابقة وبطلان البيع
المترب عايبا وقولهم إذا
اختلفت بينتان في قيمة عين
قدمت البيعة الشاهدة
بالاقل محله في عين تلفت
(سئل) عن رجل اشترى
من ورثة رجل متوفى حصه
في دار قدرها سبعة أسهم
وخمسان وادعى شخص على
المشتري بان الجارى في
ملكه ربع الدار فاجاب
بانه لا يعلم للمدعى حصه
ويثبت ما يدعيه فالتمس
بيمينه فهل تلزمه اليمين على
نفي العلم أم على البت وإذا
قلم بانه لا تلزمه اليمين الا
على نفي العلم وقصد الحاكم
انه يحلفه على البت وامتنع
بكون ناكلا أم لا وإذا قلم
لا وحلف الحاكم خصمه
اليمين المردودة بعد امتناع
المدعى عليه عن الحلف
على البت فهل يقضى عليه
باليمين أم لا (فاجاب) بان
جواب المدعى عليه المذكور
ليس بكاف والجواب الكافي
أن يقول ليس لك في الدار
المذكورة ما ادعيته وإذا
حلف يحلف على البت وإذا
امتنع من الحلف كان
ناكلا فترد اليمين على

وأنت طالق جزاء فلا يخلو اما ان يحكم بوقوعه قبل الدخول وهو خطأ لاستحالة وجود
المشروط بدون شرطه أو بعده على معنى انه يقع بعده في الزمان قبله وهو باطل أيضا لانه طلاق
في زمن ماض والطلاق لا يقع في زمن ماض كما لو قال طلقك أمس يريد الانشاء ثم أورد على
ذلك أسئلة وأجاب عنها ومن ذلك قوله فيه أيضا قوله ان طلقك لا خلاف انه شرط وقوله فانت
طالق جزاء مرتب عليه والجزاء لا يمكن اثباته الا بعد تحقق الشرط والشرط هنا الطلاق فلا بد أن
يحكم بوقوعه وإذا حكمنا بوقوعه فلو رتبنا عليه الجزاء احتجنا ان يبطل ما حكمنا بوقوعه والطلاق
وقوعه لا يقبل الرفع فبقي الطلاق الواقع لا يمكن رفعه فالطلاق المعلق بصفة لا يمكن رده بعد وجود
صفته وقد وجدت الصفة فوجب ان لا يرد ويحكم بوقوعه قلنا ليس كذلك فان الطلاق المعلق
يقبل الرد والا بطل عندكم كما في المسئلة السابقة عن النهارى وأيضا فالاجماع على ان الطلاق المعلق
يبطل حكمه بالخلع وأما الطلاق الواقع فلا سبيل الى رفعه ومنها قوله فيه أيضا القول بصحة الدور
يؤدى الى قطع أحكام ثابتة بعضها بنص القرآن وبعضها بنص السنة وبعضها بالاجماع الامة فمن ذلك
ان الاجماع انعقد على استقرار المهر بالوطء فمتى قال لمن لم يدخل بها متى استقر صداقك على فانت
طالق قبله ثلاثا بشهر ومضت ثم وطئها فان قلم لا يستقر المهر خالفتم الاجماع وان قلم يستقر
طلقت قبله بشهر وتشطر الصداق وإذا تشطر قبل الدخول لم يستقر به وإذا لم يستقر به لم تطلق
وإذا لم تطلق بقي يطؤها مدة ولا يستقر صداقها ومنه ان الاجماع انعقد من الامة ان المرأة
تستحق النفقة بالتكفين فلو قال لها الزوج اذا ثبت لك النفقة على وطالبتني بها فانت طالق قبله
ثلاثا بشهر ثم مكنته فوطئها ان قالوا لا تستحق نفقة فقد خالفوا الاجماع وان قالوا تستحقها ولا
تطالب بها فمحال لان الحق ثابت لها بلا تأجيل والمستحق عليه قادر على الايفاء فالمنع من المطالبة
لا وجه له وان قالوا تستحقها وتطالب بها فإذا طالبتهم طلق قبل ذلك ثلاثا بشهر فلا تثبت لها النفقة
وإذا لم تثبت لهما تملك المطالبة وإذا لم تصح مطالبتها لم يقع الطلاق فلزم بقاؤها معه في طاعته مدة
من غير نفقة وهو محال ومنه إجماعهم على وجوب القسم بين الزوجتين وعليه يدل ظاهر القرآن
فلو قال لاحدها متى ثبت حق القسم فطالبتني به فانت طالق قبله ثلاثا بشهر ثم بات عند الاخرى
فان قالوا ان تلك لا تستحق القسم فهو خلاف القرآن والسنة والاجماع وان قالوا تستحقه ولا تملك
المطالبة فهو محال وان قالوا تستحق وتطالبه فإذا طالبت طلق قبل ذلك ثلاثا بشهر وإذا ظلمت
قبل ذلك لم تستحق القسم ولم تصح مطالبتها وإذا لم تصح مطالبتها لم يقع الطلاق فبقي المرأة مع
زوجها مدة يبيت عند ضررتها وهى لا تستحق القسم مع عدم تقصير منها وساق من ذلك صوراً
كثيرة الزمهم فيها مخالفة الكتاب والسنة والاجماع ثم أورد على نفسه سؤالاً من جهتهم وأجاب عنه
بما فيه طول ثم أورد لهم أيضا ان ما أدى ثبوته الى سقوطه كان ساقطاً من أصله كما ذكره الائمة
في دوريات كثيرة في الاقرار والولاء والوصية والصداق وغيرها وأجاب باننا لا نسلم هذه القاعدة ولكن
انما يؤدى قوله ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا الى هذا المعنى ان لو صح هذا التعليق فيقتضى وقوع
المنجز وقوع المعلق قبله حتى يؤدى ثبوته الى سقوطه ونحن لا نقول بذلك بل الذى نقوله ان هذه
الصيغة لا تنعقد من أصلها فيقع المنجز ولا يؤدى ثبوته الى سقوطه ثم أورد على نفسه في هذا المبحث
أسئلة وأجاب عنها بما فيه طول ثم ذكر لهم سببها وهو ان الزوج يملك الطلاق المعاق والمنجز ملسكا
واحداً من غير مزية لاحدهما على الآخر وقد اجتمعا ههنا وكل منهما مانع للآخر فتعارضوا
وتساقطا كالو نكح اخين معا وكما اذا تعارض بينان ثم رد عليهم بان هذا مبنى على ما ينفردون به
وهو انعقاد هذه الصيغة وأما عندنا فهى غير منعقدة وحيث فليس هنا الا الطلاق المنجز وهذه نبذ

بما ذكره وأطال فيه رحمه الله تعالى ورضى عنه ولقد قال في آخر كتابه هذه جملة كافية لمن تحقق وتامل فيها حقيقة التامل وقاطعة للعدر في المخالفة لمن أنصف وبالله تعالى التوفيق اه وهو كما قال وقوله وقال ذلك أيضا الزركشي في مسائل الدور في واعدده وذكر فيها كلام ابن سريج وكلام غيره هذا لا يفيد شيئا فذكر حشو الاطائل تحته الا ايهام السامعين ان الزركشي في قواعده قائل بصحة الدور وليس كذلك وقوله واعترض الشيخ الفتي على النووي الخ يقال له الفتي تابع الاسنوي وقد مر الرد عليه بابلغ دلائل واوضحه على ان ذكر الفتي دون من هو أجل بذلك منه يدل على القصور وانه لم يطلع هو وشيخه من المسئلة الاعلى كلام جمع من متاخرى المتأخرين فقلدهم من غير علم لهم بما في هذه المسئلة من الاشكالات والتناقضات والتحقيق الظاهر والادلة القاطعة لاسكل مكابر كما بينت لك جميع ذلك فيما مر وقوله وانما بينت هذه المقالات لتعرف الاحكام والمخلفات يقال عليه لست أهلا لبيان شيء من ذلك لان أكثر كلماتك في هذا الجواب تدل على جهلك المفرط وغباوتك الظاهرة وانك حقيق بان تؤدب على تصديك لما لست أهلا له وليتك تأسيت بما ذكرته عن صاحب المفتاح من عدم تعليم العوام وعدم الحضور معهم في ذلك وان أحدا إذا أدخلهم في ذلك امرتهم بالرد الى غيرك لكن انما أوجب لك الدخول معهم وتعليمهم وأمرهم برد نسايتهم بعد حشمتهم فيهن حب الاموال السحت التي تاخذها منهم على ذلك أوجب الرياسة والشهرة فيما بينهم وقوله ان أهل اليمن وعلماءهم صححوها وأفتوا بها كذب وافتراء منه عليهم الالعة الله على الكاذبين والصواب انهم منقسمون الى قسمين فمنهم القائلون بصحة الدور ومنهم القائلون ببطلانه فمن القائلين ببطلانه الشيخ الامام الكبير الجليل قمرتهامة وقطبا اسمعيل الحضرمي وصنف في ذلك تصنيفا مختصرا قال فيه بعد الخطبة ما حاصله المفتون بصحة الدور قسيمان قسم حملهم على الافتاء به تقليد الشيخ أبي اسحق والغزالي ولو طولب هؤلاء باقامة الحجة على أنه لا يقع بعد التعليق بالدور طلاق لم يفهموا ذلك بل يرون ان كلام هذين الامامين كاف في الحجة التي يحصل بها ضعف قول المخالف وليس كذلك فان أئمة المذهب كثير وجواب هؤلاء ان يقال قد ذهب جمع من الائمة المعبرين الى بطلان الدور ومنهم ابن الصباغ في كتابه الشامل فانه قال فيه فقد أخطأ في هذه المسئلة من لم يوقع الطلاق خطأ كبيرا وكذلك صاحب التتمة فانه قال الصحيح انه يقع وكذلك صاحب الكتاب الجليل التهذيب قال الصحيح وقوعه وكذلك البندنجي في كتابه الكافي قطع بان الطلاق يقع بعده وهذا البندنجي هو تلميذ الشيخ أبي اسحق له الكتب المصنفات الجليلة كتاب المعتمد في الخلاف ليس له نظير وله كتاب الكامل في المذهب بحر غزير وله كتاب الكافي في مذهب الشافعي وقد ذكرناه وكذلك الفتوى لبعض الاصحاب قال الصحيح انه يقع الطلاق وكذلك الغزالي رجع في آخر عمره عما ذكره في وسيطه ووجيزه قال والرجوع الى الحق أولى من التبادي في الباطل فهذا جواب القسم الاول وهو مقابلة الكتب بالكتب واما القسم الثاني وهم الذين يعتقدون في فتياهم ما ذكره الاولون من الحجة على صحة الدور من انه إذا وقع المنجز لزم وقوع الثلاث المعلقة وإذا وقعت لزم أن لا يقع المنجز وإذا لم يقع لم تقع الثلاث المعلقة فجوابهم ان قولهم إذا وقعت المنجز لزم ان يقع الثلاث المعلقة لا يصح بحال لانه لا يملك ثلاثا معلقة بواحدة الا من يملك أربعا فهذا التعليق محال فلا يصح بل لا يمكن أن يعلق بالطلقة الا من يملك طلقتين فاذا علق بها ثلاثا قلنا اما ان يطل التعليق كله فلا يقع الا المنجز وأما ان يقع من الثلاث طلقتان لانه لو قال أنت طالق قبله طلقتين وقعت الثلاث والاول هو الاقيس إذا تم هذا فهذا الذي ذكرناه هو عين ما ذكره الغزالي في رجوعه عن صحة الدور الى بطلانه وقد ذهب لذلك ابن الصباغ أيضا فقال من لم يوقع الطلاق فقد أخطأ خطأ ظاهرا

المدعى فاذا حلف اليمين المذكورة ثبت له ما ادعاه ﴿كتاب العتق﴾ (سئل) رحمه الله تعالى عن قال لعبدته يا ولدي ولم يقصد بذلك تلطفا ولا نوى به عتقا فهل يعتق عليه بذلك أم لا وهل هذا اللفظ من كنيات العتق أم لا (فاجاب) بانه لا يعتق عليه بذلك لانه يستعمل في العادة للتلاطفة وحسن المعاشرة بخلاف ما إذا أتى بلفظ ولدي في غير النداء واللفظ المذكور كناية في العتق وهذا هو المعتمد وان جرى بعض المتأخرين على انه يعتق بالنداء الا ان يقصد به الملاطفة (سئل) عما وقع بعد السبعائة ببلاد الصعيد ان عبدا انتهى الملك فيه لبيت المال فاشتري نفسه من وكيل بيت المال فافتي الشيخ جلال الدين الدشناوي بالصحة ثم رفعت الواقعة الى القاضي شمس الدين الاصبهاني فقال لا يصح لانه عقد عتاق وليس لو كيل بيت المال أن يعتق عبد بيت المال قال ابن السبكي في التوشيح والصواب ما أفتي به الدشناوي فان هذا العتق انما وقع بعوض فلا تنصيح فيه على بيت المال اه فاجاب) بان الصواب ببطلانه لان شرط المعتق أن يكون مالكا مطلقا التصرف ووقوعه

بالعوض المذكور لا أثر له
 كما تصح منه كتابة مع أنها
 غير مزية للملك فيه ولأنه
 بيع بعض مال بيت المال
 ببعض آخر إذ العوض
 المذكور وان حصل فقد
 فوته به على بيت المال إذ
 لولا له لكان ما يحصل ملكا
 له ولأنه يتمتع عليه تسليم
 ما باعه من مال بيت المال
 قبل قبض ثمنه وهذا البيع
 لو صح لترتب عليه إتلاف
 ربة العبد شرعا قبل حصول
 العوض إذ الرقيق لا يملك
 وقد لا يحصل (سئل) عما
 لو قال لرقيقه الخنثى اعتدى
 أو استبرأه رحمه ونوى
 به العتق هل يعتق أولا
 (فاجاب) بأنه لا يعتق كما
 يقتضيه تعليلهم وقولهم
 أنه كناية في الأمة على الاصح
 إذ لفظ الأمة مخرج للعبد
 والخنثى (سئل) عما لو
 اشترى من شخص رقيقا
 شراء فاسدا وأذن له في
 اعتاقه فاعتقه هل ينقذ
 أم لا ينقذ كما قاله الماوردي
 لأن اذنه إنما كان مقرونا
 بملك العوض فلم يملكه
 بالعقد الفاسد لم يعتق عليه
 بالأذن هل هو المعتمد أولا
 فان قلتم به فما الفرق
 بينه وبين ما اذا قال الغاصب
 لملك العبد المغصوب أعتق
 عبدك هذا فاعتقه جاهلا
 أنه عبده حيث يعتق على
 الصحيح (فاجاب) بأن المعتمد
 نفوذ عتقه لأن العتق
 لا يندفع بالجهل إذ العبرة بما

وليس ذلك مذهب الشافعي فان تقدم المشروط على الشرط لا يصح والشرط ههنا هو الواحدة
 والمشروط الثلاث والمشروط لا يقدم على الشرط اه حاصل كلام الشيخ اسمعيل الحضرمي وما ذكره
 مشتمل على نفائس نهت على جميعها مع البسط والايضاح فيما قدمته قال بعضهم واستمر الشيخ
 اسمعيل على ذلك الى ان توفاه الله سبحانه وتعالى كما صرح به ولده أحمد فقال مات وهو يفتي بطلان
 الدور ووقوع الطلاق بعده ثم ذكر منا ما يقتضى انه رجع عنه بعد موته وهذا المنام لا يعتد به إذ
 النائم لا يضبط ومن ثم حكى الاجماع على ان من رأى النبي ﷺ في النوم وهو يقول له غدا
 من رمضان أو طلق زوجتك أو نحو ذلك لم يلزمه العمل به لكن لا الخلل في الرؤية فانها حق إذ
 الشيطان لا يتمثل به ﷺ وبهذا تعلم ما في قول الفقيه عبد الله بن أسعد الوزيري فانه لما سئل
 عن طلاق التاني أي الدور أجاب بقوله الذي أفتى به واختاره نصيحة مني للمسلمين انه يقع
 الطلاق ويبطل الدور والدليل عليه نص السنة وهو ما أخبرني به الفقيهان الاجلان سليمان ومحمد
 الهمدانيان قالوا أخبرنا الفقيه يحيى بن أحمد الهمداني عن الفقيه يحيى بن أحمد سنة تسع عشرة
 وسثمائة قال رأيت سنة ست وستائة النبي ﷺ وصاحبيه جلوسا مستقبلين وأبو بكر عن
 يمينه وعمر عن يمين أبي بكر فسلمت عليهم فردوا على السلام من غير قيام فقلت يا رسول الله
 القرآن كلام الله غير مخلوق قال نعم ثم قلت يا رسول الله طلاق التاني صحيح أم باطل فقال النبي
 ﷺ باطل باطل مرتين وسكت في الثالثة وذكر بقية المنام ثم قال الوزيري ونقل الشيخ أبو
 نصر البزنجي في المعتمد في الخلاف ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه رأى النبي صلى الله
 عليه وسلم بعد موته في المنام معرضا فقال يا رسول الله مالي أراك معرضا عنى قال لأنك تقبل
 وأنت صائم فتلقاه الامام مالك بالقبول وتعمل به وذهب اليه لانه ناسخ لما ورد في الاخبار في
 حياته ﷺ من الرخصة في القبلة للصائم قال الوزيري ولا خلاف بين العلماء والمحدثين ان من
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقد رآه حقا وكأنما رآه في اليقظة بقوله صلى الله عليه وسلم
 من رآني في النوم فقد رآني حقا فان الشيطان لا يتمثل في صورتي أخرجه البخاري في صحيحه وهذا
 نص صريح في المسئلة والنص لا يعارض بالنسب باجماع أهل الاصول كيف وقد شرع النبي ﷺ
 الاذان برؤيا عبد الله بن زيد وسنه وأمر به وكفى به دليلا قاطعا في المسئلة بطلان الدور
 وقد ذهب إلى بطلانه من الفقهاء المتقدمين صاحب الشامل والغزالي في آخر عمره والشيخ
 أبو زيد وأبو العباس بن سريج وأبو العباس بن القاضي اه كلام الوزيري وقد أشرت لك الى
 ما فيه من استدلاله بذلك المنام وان جميع ما ذكره فيه لا يتمشى على قواعد الفقهاء والاصوليين
 ولكنه مع ذلك لا يخلو عن نوع تقوية واستئناس به للقول بطلان الدور فمن كان في قلبه أدنى
 خوف رجع عن العمل بالدور ولا يظن انه كالاستدلال بالحكاية الآتية فان بينهما فرقانا واضحا
 كما يعلم بما ياتي في السلام عليها ومن القائلين بطلان الدور أيضا العلامة اسماعيل ابن المقرئ وناهيك
 به جلالة وعلمه إذ لم يخرج اليمين في هذه الاعصار المتأخرة فقيها مثله وكذلك الامام السكاهل بن
 الرداد شارح الارشاد وعالم زيدوا عماله فانه من اعتمد بطلان الدور في شرحه الكوكب الوقاد وكذلك
 في فتاويه وتبعه ولده العلامة المحقق في جمعها فمنها انه سئل هل يجوز العمل بالالقاء فقال لا يجوز العمل
 به وعلى القول بصحته لا يصح التوكيل فيه ومنها انه سئل عما عمت به البلوى في نواحي الحجاز أن
 الرجل إذا أراد طلاق زوجته فهمت منه عدم الرغبة قالت له أقرانه لالقاء لك فيقر ثم يشهد
 عليه ثم يطلقها طلاقا منجزا باثنا ثم إذا بدله رغبة فيها قال أنا كاذب في أقراري وجاء من عقد الدور
 صحيح عنده من فقيه أوحا كم فيحكم له ببقاء الزوجية ويبطلان الاقرار وبطلان طلاقه وان لم يبدله

في نفس الامر لا يمانى ظن المكاف (سئل) عن معنى قول البغوى في فتاويه مسئلة رجل له عبد قيمته مائة أعنته في مرض موته لا مال له سواه فزادت قيمة العبد حتى بلغت مائة وخمسين كم يعتق من العبد قال يعتق من العبد ثلاثة أسباعه سبع منها غير محسوب من الثلث يبقى للوارث أربعة أسباعه فيدينوا لنا طريق الماخذ (فاجاب) بان الطريق ان قيمة العتيق لما زادت قبل موت سيده زادت المسئلة لان الزيادة كالكسب فقسط ما عتق لا يحسب على العبد وقسط ما راق تزيد به التركة فنقول عتق منه شيء وذلك الشيء محسوب بثل شيء يبقى مع الورثة عبد الاشيا يعدل ضعف المحسوب على العبد وهو شيء وثلث شيء فالعبد سبعة والشيء ثلاثة فيعتق ثلاثة أسباعه وقيمتها يوم الموت أربعة وستون وسبعان والمحسوب عليه منها قيمة يوم الاعتاق وهو اثنان وأربعون وستة أسباع يبقى للورثة أربعة أسباع وقيمتها خمسة وثمانون وخمسة أسباع وهي ضعف المحسوب على العبد (سئل) عن قول الديمري لو أقر بحرية عبد في يد غيره ثم اشتري بعضه وهو موسر ففي سرائته نظروا ويتجه ان يقال ان قلنا انه يبع سرى

رغبة تزوجت وأجمع على ذلك أكثر متفقه تلك النواحي زديهم وشافعيهم وحسموا باب الطلاق فهل تطلق زوجته والصورة هذه وربما كان أكثرهم عوام لا يفهم الدور وهل يجوز الحكم ببقاء الزوجية وببطلان الطلاق بعد هذه الكيفية وماذا يجب على من أقدم على ذلك بعد من أفتاه من يعتد فقهاء بوقوع الطلاق وعدم صحة الاقرار اه السؤال فتامله حتى تتامل جوابه من هذا الرجل العظيم الذى هو من اجلاء علماء اليمن وذلك الجواب قوله رحمه الله تعالى المعتمد فى الفتوى وقوع الطلاق المنجز وهو المنقول عن ابن سريج وصححه جمع وعليه العمل فى الديار المصرية والشامية وهو القوى فى الدليل وعزاه الرافعى الى أبى حنيفة قال وقد قال ابن الصلاح هذه المسئلة أردلو محبت وابن سريج برى بما نسب اليه فيها والذى عليه الطوائف من المذاهب وجهها ان أصحابنا انه لا يند باب الطلاق وقال بعض المتأخرين القول بعدم الوقوع قول باطل فان الطلاق أمر مشروع فى كل نكاح وما من نكاح الا ويمكن فيه الطلاق قال وسبب الغلط انهم اعتقدوا صحة هذا الكلام فقالوا اذا وقع المتجز وقع المعلق وهذا ليس بصحيح فانه يستلزم وقول طلبة مسبقة بثلاث ووقوع طلبة مسبقة بثلاث تمتع فى الشريعة والكلام المشتمل على ذلك باطل واذا كان باطلا لم يلزم من وقوع المتجز وقوع المعلق لانه انما يلزم ذلك اذا كان التعليق صحيحا اه وبالغ السروجى من الحنفية فقال القول بانسداد باب الطلاق يشبه مذهب النصارى وقال القرافى فى القواعد كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول هذه المسئلة لا يصح فيها التقليد والتقليد فيها فسوق لان القاعدة أن قضاء القاضى ينقض اذا خالف أحد أربعة أشياء الاجماع أو النص أو القاعدة أو القياس الجلى وما لا يقر شرعا اذا تاكد بقضاء القاضى بنقضه فاولى اذا لم يتأكد واذا لم نقره شرعا حرم التقليد فيه لان التقليد فى غير شرع هلاك وهذه المسئلة مخالفة للقواعد الشرعية فلا يصح التقليد فيها قال القرافى وهذا بيان حسن ظاهر ثم حكى عن الاسنوى والزرركشى ما قدمته عنهما ثم قال الامام البلقينى ورجح عدم الوقوع كثير لا فى تطليقة بطالها فى الابلاء والحكمين فى الشقاق بل يقع كما يقع الفسخ فى أن فسخت بعينك فانت طالق قبله ثلاثا ولا فى حال نسيان التعليق فيقع قبله تخريجا اه قال والنقل عن ابن سريج وصححه جمع أنه يقع المنجز وهو المعتمد فى الفتوى اه اذا علمت ذلك فالقاضى المقلد لا ينبغي له أن يعمل بالقول بعدم الوقوع لما تقدم عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ولما أطبق عليه المحققون من المتأخرين من العمل بخلافه وصورة المسئلة أن تمتضى مدة عقب التعليق ثم ينجز الطلاق فان أعقب تعليقه بالتجنيز وقع المنجز قطعاً ونبه عليه السراج البلقينى وهو ظاهر وأما الاجماع المذكور من متفقه العصر على التفصيل المذكور فلا يسوغ وفسقهم بالعمل به ظاهر نسال الله سبحانه وتعالى العزيمة والهداية اه جواب الفقيه الرداد فتامل حكمه على المتفقه المذكورين بفسقهم بالعمل بصحة الدور تعلم فسق هذا الزهرانى بالعمل به ويتضح لك صحة ما قدمته من شبهه والمبالغة فى تفسيره اذ هو فاسق كما حكم عليه هذا الرجل العظيم والفاسق سيما المتجاهر لا حرمة له ولا توقير ولا مراعاة بل يعامل بالسب والزجر والتغليظ لعله ينزجر ويتوب عن الجراءة على الاحكام الشرعية بالكذب والبهتان ونصب نفسه لمقام الافتاء الذى ليس هو ولا شيخه الذى ذكره فيه أهلية له بوجه من الوجوه وليس هذا المقام ينال بالهوينى أو يتصور سروره الرفيع من حفظه وتلقف فروعا لا يهتدى لفهمها ولا يدرى ماخذها ولا يعلم ما قيل فيها وانما يجوز تسور ذلك السور المنيع من خاض غمرات الفقه حتى اختلط بلحمه ودمه وصار فقيه النفس بحيث لو قضى برأيه فى مسئلة لم يطلع فيها على نقل لوجد ما قاله سيقه اليه أحد من العلماء فاذا تمكن الفقه فيه حتى وصل لهذه المرتبة ساغ له الان أن يفتى وأما قبل وصوله لهذه المرتبة فلا يسوغ له افتاء وانما وظيفة

السكوت عما لا يعنيه وتسليم القوس الى باربها اذ هي مائدة لا تقبل التطفل ولا يصل الى حومة حماها
 الربح الوسيط الامن انعم عليه مولاه بغايات التوفيق والتفضل وتأمل أيضا قوله ان المحققين
 من المتأخرين أطبقوا على العمل بطلان الدور وتأمل أيضا قوله عن ابن عبد السلام وقدمته
 عنه أيضا أن التقليد في هذه المسئلة للثلاثين بصحة الدور حرام وفسوق وهلاك فهل بقي بعد هذا
 تشديد وتغليظ بل جمع ابن عبد السلام الملقب بساطان العلماء في هذه الكليات الثلاث ما ينبغي
 للعاقل بعد ان سمع ذلك ان لا يقلد في هذه المسئلة القائل بصحة الدور ولا يعمل بذلك ولا يعول
 عليه ولا يفتي به ولا يعلمه العامي ومن خالف ذلك بما يعظم هذا الاثم وازداد فسوقه وحق هلاكه
 نسأل الله السلامة والعافية آمين وسئل السكالك الرداد عن ذلك مرة أخرى من فقيه الشجر وعالمه
 بأسرومي بما احاصله قد احاط علم سيدي باختلافهم في طلاق الدور والغرض بيان ما يرجح لكم فيه
 ولو حكم بعض قضاة العصر بصحة طلاق الثنائي أو بطلانه في امرأة بخصوصها لاجل الترافع عنده فهل
 ينفذ حكمه أم لا لانهم ذكر وأن الحاكم لا يجوز له الحكم بخلاف الصحيح من المذهب حتى
 قال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى أن الحاكم بخلاف الصحيح من المذهب مندرج في
 الحكم بخلاف ما أنزل الله سبحانه وتعالى نعم ذكروا أن الحاكم يجتهد ويحكم بما ظهر له وان كان
 خلاف الصحيح ولا شك أن الاجتهاد قد طوى بساطه وقضاة زماننا أمرهم غير خاف لكنهم
 ذكروا هنا انه لو حكم حاكم بصحة الدور لم ينقض حكمه ولا يقع الطلاق على الاقوال فهل
 شرطه بلوغ الاجتهاد أولا فاجاب السكالك الرداد رحمه الله تعالى بقوله المتمدن في الفتوى انه يقع
 المنجز وقد بسطنا الكلام على ذلك في الشرح ثم قال بعد ان أورد ما قدمته عن التدريب
 وقول صاحبہ الامام البلقيني النقل الثاني عن ابن سريج وصححه جمع انه يقع المنجز فقط وهو
 المتمدن في الفتوى ولو حكم بعدم الوقوع حاكم من أهل الاجتهاد لم ينقض حكمه أما المقلد للشافعي
 الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد فحكمه كعدمه لانه لا ينفذ حكمه بخلاف الصحيح اه المقصود من
 كلامه وما أشار اليه السائل والحجيب من أن حكم الحاكم المقلد بصحة الدور حكم باطل لا يعتد به
 ولا يعول عليه هو الصواب الجارى على القواعد فلا محيد عنه ومن فعل ذلك من الحكام فحكم
 بصحة الدور كان آثما وكان من جملة من قال الله سبحانه وتعالى في حقه ومن لم يحكم بما أنزل الله
 فأولئك هم الفاسقون أشار الى ذلك الامام السبكي وما اشار اليه ايضا من ان قولهم لو حكم بصحة
 الدور حاكم يراه نفذ حكمه محله في حاكم مجتهد هو الصواب الذي لا يعول على غيره ايضا بدليل
 كلامهم في باب القضاء ومعلوم كما اشار اليه السائل ان رتبة الاجتهاد قد انقطعت من منذ ماآت من
 السنين فليس لقاض الآن ان يدعى انه بلغ تلك الرتبة حتى يجوز حكمه بالضعيف بل متى حكم
 قاض بوجه او قول ضعيف رد حكمه عليه وكان ذلك قادحا في ولايته وعدالته اذا تقرر لك
 هذه المقدمة علمت قبيح ما صنعه هذا الزهراني من تجربه على الامر برد النساء وافتائه ازواجهن بصحة
 الدور وغير ذلك من قبائحه الشنيعة كقوله ان علماء اليمن صححوا الدور وافتوا به وقد ظهر لك بما
 سقته عن هؤلاء الاثمة من علماء اليمن بطلان هذه الدعوى التي ادعاها وان علماء اليمن مختلفون
 كثيرهم وحكايتهم للشعر الذي ذكره بما يدل على جهله وجهل هذا الشاعر وكذبها وافتراءها
 ومبالغتها في الكذب والافتراء بما لم تخف قباحتها وشناعتها على أحد وذلك ان هذا الشاعر قال
 قد حكمت بها جميع قضاة الخلق وافتوا بها وفي هذا من الكذب والجرأة ما يقتضي فسق قائله
 ومن تبعه كهذا الزهراني لما تقرر ان نواحي مصر والشام وناهيك بهذين الاقليمين العظيمين اللذين
 هما محل العلماء المعول عليهم في تحرير المذهب وتنقيح كلهم قاطبة على بطلان هذا الدور وبمحمد

أو افتداء فلا ما المعتمد (فاجاب) بان المعتمد عدم السراية (سئل) عن قوله أيضا لو كان عبد بنين اثنين فباع أحدهما نصيبه للعبد هل يسرى عليه الباقي اذا كان موسرا يتجه بناؤه على أنه عقد بيع أو عتاقة ما الاصح منها (فاجاب) بان الاصح منها انه عتق عتاقة فالاصح السراية (سئل) عن قول الدميري وبقي النظر فيما اذا اشترى زوجته الحامل هل يعتق عليه الحمل أولا ينبغي تخريجها على أن الحمل يعلم أولا ان قلنا نعم عتق والا فلا فلو اطلع على عيب بها ثم أراد رد هاهل له ذلك يحتمل بناؤه على العلتين فلو اشترى هاهل في مرض موته ثم انفصل قبل موته فان قلنا الحمل يعلم لم يرث لانه لو ورث لكان وصية لو ارث وان قلنا لا يعلم ينبغي أن يرث لان الحرية لم تحصل له بالشراء بل بعده فاذا انفصل بعد موته كان الامر كذلك فما المعتمد (فاجاب) بانه يعتق عليه الحمل بناء على أن الحمل يعلم وهو الاصح ثم ان رد هاهل بالعيب قبل نفخ الروح في حملها جازوالا فلا يجوز له رد هاهل قبل نفخ الصفة بسبب عتق الحمل عليه ولا يرث (سئل) عما لو أعتق في مرض موته رقيقا لا يملك غيره ثم مات

فهل يموت رقيقا كله او حرا كله اولئك اوجه ما الاصح (فاجاب) بان اصحابها اولها لان ما يعتق ينبغي أن يحصل للورثة مثله ولم يحصل لهم هنا شيء (سئل) عن مر بعده على مكاس وخاف مطالبته بمكس عبده فقال انه حر لا تبدو قصد الاخبار هل يؤاخذ به ظاهرا أم لا (فاجاب) بان المعتمد مؤاخذته بذلك ظاهرا (سئل) عما سئل عنه السبكي وهو ان رجلا مات وترك عبدا فادعت زوجته انه عوضها اياه عن صداقها وانها اعتقته فهل يعتق نصيبها ويسرى الى باقية او لا فقال يعتق نصيبها ولا يسرى لان اقرارها باعتاقه يحتمل ان يكون قبل الموت وبعده والاول يقتضي المؤاخذة في نصيبها وعدم السراية والثاني يقتضي السراية فحمل على المتيقن وهو عدمها وتأخذ باقرارها في اسقاط صداقها اهـ هل يسقط صداقها كما قاله اولاً (فاجاب) بان ما ذكره من أنه يعتق نصيبها ولا يسرى محمول على ما اذا تعذرت مراجعتها والا فتجب ويرتب على قولها مقتضاه ومن انه يسقط صداقها بمنوع اذ هو نظير ما لو ادعى رب الدين الحوالة والمديون الوكالة فان القول قول المديون يمينه فاذا

الله تعالى لم نسمع قط عن أحد من قضاة هذين الاقليمين انه حكم بصحة الدور ولا عن أحد من علمائها في هذه الازمنة المتأخرة انه ابقى بصحته وانما كلامهم في كتبهم ناطق بطلان الدور فمع ذلك كيف ساغ لهذا الشاعر هذا الكذب الصراح أما علم انه منه كذب ومفسق لكن من هتك عرضه وعدم دينه ومروءته لا يبالي بما يترتب على أفعاله القبيحة وأقواله الباطلة الصريحة وقول هذا الشاعر أيضا واتبعوا الجمهور وقوله فقلدوها جمهورنا قد مررده بما يغنى عن اعادته هنا وقوله فقد قال بعض العارفين الخ وقول هذا الزهراني انها لما وقعت على خاطر ابن سريج الخ يقال عليه هذا مما يعلمك أيضا بجمل هذين الرجلين ويوضح لك ما انطويا عليه من السفاهة والغباوة والجهل بالقواعد والمآخذ والمقاصد وانهما لا يتاملان ما يقولانه ولا يفهمان ما يترتب عليه وانهما بالانوام أشبه اذ لا يصدر هذا الكلام الا ممن عدم له وزاد جهله واستحكمت غباوته وحقت شقاوته كيف وهذه الحكاية ربما تؤدي الى كفر لانها صريحة في اعتقاد هذا الزهراني انها نزلت على خاطر ابن سريج فعلمها ولم يعلمها النبي ﷺ ولا شك أن من اعتقد أن ابن سريج أو أجل منه علم علما حقا وجهله النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا مهدر الدم لانه مرتد عن الاسلام فحده القتل ان لم يتب ويحدد اسلامه ومن استمر على هذا الاعتقاد كان كافرا مرتدا محاربا لله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وتامل عظيم ما في هذه الحكاية من القبيح وقوله صدق القلم وصدق اللوح فصدق النبي صلى الله عليه وسلم هذه مسألة أنزلتها على لسان أحد علمائي فان هذا تصريح من هذا الرجل بان ابن سريج أوحيت اليه هذه المسئلة فانه قال ان الله سبحانه وتعالى أنزلها على لسانه وظاهر ذلك انها نزلت على لسانه بالوحي من غير واسطة ملك ولا غيره وهذا الاعتقاد من أقبح أنواع الكفر إذ من اعتقد وحيا من بعد محمد صلى الله عليه وسلم كان كافرا باجماع المسلمين والحاصل ان هذه الحكاية قد اشتملت على أنواع من الكفر أشرت لك إلى بعضها ولو جاء هذا الزهراني إلى مكة لعمول بادل عليه كلامه هذا من الكفر وغيره ان لم يحدد اسلامه ويتب ويرجع إلى الله سبحانه وتعالى من هذه المجازفات وليته اقتصر على المجازفات المقتضية لفسقه لان اسلامه مع ذلك باق وأما مجازفات تؤدي إلى الكفر والخروج عن دين الاسلام إلى دين أقبح من دين النصراني واليهود والمجوس فلا يطبق من في قلبه أدنى ذرة من الايمان الصبر على ذلك فأسأل الله سبحانه وتعالى المان بفضله ان يتوب على هذا الزهراني أو يظهر الأرض منه ومن أمثاله فانهم فتنة أشد على العوام من فتنة ابليس وجنوده عاملهم الله سبحانه وتعالى بعدله آمين وتامل مزيد جهله وكذبه حيث قال بعد هذه الحكاية فقالت طائفة من العلماء صح هذا الخبر فجعل ما تضمنته هذه الحكاية الشرعية وهذا من أقبح أنواع الكذب والفسق من هذا الرجل فانه نقل عن طائفة من العلماء انهم قائلون بصحة هذه الحكاية من الكفر والفسوق وأدنى العلماء برى من أن يقول في حكاية انها صحيحة معمول بها مع انه لأصل لهؤلاء يعتمد باجماع المسلمين على مثلها مع ما أدت اليه من أنواع الكفر القبيحة الشنيعة وتامل أيضا مزيد جهله فان قضية سياقه بل صريحه انها لما نزلت على لسان ابن سريج انكرها عليه سائر العلماء فلما جرت هذه الحكاية تبعه العلماء عليها فلم يتبعوه عليها إلا لهذه الحكاية ولولاها لم يتبعه أحد من العلماء وهذا كلام بالخراف أشبه لكن نبيه أن قائله وصل في الجهل والحق إلى غاية قبيحة اذ كيف ينسب إلى الاجلاء التابعين لابن سريج انهم انما تبعوه لاجل حكاية فيها أنواع الكفر والكذب هذا مع ما قدمته لك ان بعض العلماء المتقدمين على ابن سريج كالمزني وبعض أصحابه على ما قيل قالوا بصحة الدور وهذا مما يزيد لك ايضا كذب هذه الحكاية وانه لأصل لها وان قائلها والمصدق بها كاذب فاسق فانها صريحة في انها

لم تنزل الاعلى ابن سريج وليس كذلك بل قال بها المزنى في المشور كما مرو قوله وهذا الذى حضرنا من مبحث مسألة الدور يقال عليه هذا الذى حضره عرف الناس بقدر مرتبك في الجهل والفسق وكذا الكفر ان اعتقدت ما دلت عليه حكايته فليتك سكت اتقاء للستره على نفسك وكفها عما يكون سببا لهلاكها في الدنيا والآخرة وقوله عن شيخه فرديت الجواب الى مهمات المهمات بما يدل على قصور نظره ومزيد تساهله فان من يرد من يفتى بخلاف الصحيح من المذهب كيف يقع بمثل هذا الكتاب ويعتمد عليه وحده وما درى ان لاصل هذا الكتاب الذى هو المهمات تعقبات ومهمات ومعاملات لابن العماد والامام البلقيني وللبدر بن شعبة اعترضوا في هذه الكتب أكثر ما في المهمات وردوه وبينوا ما فيه من صحة وفساد وكذلك الاذرعى في توسطه والزر كشي في خادمه فجزاهم الله سبحانه وتعالى خير الجزاء وأكمله وقوله لكن نحن وهم متبعون ومقتدون يقال عليه كذبت لست متبعا ولا مقتدا فانك لو كنت كذلك لم تكذب على العلماء المرة بعد المرة ولم تنسب اليهم ما هم بريئون منه كما تقدم كما دل عليه كلامك السابق ونهت عليه في محاله فانت مبتدع لا متبع ومعتد لا مقتد وقوله الامر اذا ضاق اتسع والضروريات لها أحكام هذا مما يدل على مزيد جهله أيضا فان المسئلة التي نحن فيها ليست من جزئيات قاعدة إذا ضاق الامر اتسع باتفاق القائلين بصحتها وانما غاية هذا الرجل انه يحفظ كلمات لا يدري ما معناها ولا ما أريد بها فينطق بها في غير محام وقوله والتقليد واجب عند الضرورات هذا كلام أيضا من تغاليه في الكذب والجهل وأن ظاهر كلامه أنه يريد بذلك ان تقليد القائلين بصحة الدور واجب عند الاضطرار ولم يقل بهذا أحد من المسلمين وانما غاية الامر انه هل يجوز تقليد القائلين بصحة الدور وقد قدمت لك عن أكبر من العلماء انه لا يجوز التقليد في ذلك وأن التقليد فيه فسوق فانه لا يجوز لقاض مقلد للشافعي الحكم بصحة الدور وأنه متى حكم بذلك فسق وكان حكمه باطلا فمنع ذلك كيف ساع لهذا المجازف ان يزعم ان التقليد هذا واجب وليته استحى من الله سبحانه وتعالى حيث لم يستح من الخلق فانه كذب على الله سبحانه وتعالى وعلى دينه فربما يخشى عليه انه ممن قال الله سبحانه وتعالى في حقهم ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فان قلت قال في الانوار بعد ان نقل عن الرويانى انه لا وجه لتعليم العوام هذه المسئلة لفساد الزمان ويشبه ان يستحب التعليم والعمل به الآن لوجوه حاصلها ان من لا يحلف بالطلاق الان قليل ومن يحلف بزوجه اذا وقع طلاقه معدوم وان الناس منهمكون على الخلف بالطلاق ويتركون الحلف باسماء الله سبحانه وتعالى ومن وقع عليه الثلاث لا يسمح بالتحليل فيذهب الى من لا مسكة له في الدين فيعمله حيلة لاسقاط التحليل كادعاء فسق الولي وكامره بتقليد القول الشاذ المدفوع بصرائح السنة الصحيحة ان العقد كاف في التحليل وان الغافل المتساهل ربما علم السوقة وغيرهم ان يقولوا ان شاء الله تعالى بعد الحلف بالطلاق حفظا لنكاحهم وحذرا عليهم من الحنث مع جهلهم بل وجهل ملقنهم بشروط الاستثناء ومعناه فيطلقون ويستثنون ظنا ان لا يقع مع وقوعه عليهم حيث لا يشعرون فليست شعري ان العمل بقول الجمهور مع نفي هذه المفاسد وبه يخف الاعتراض على هذا الزهراني قلت لاحجة لهذا الزهراني في كلام الانوار المذكور لان غاية ما فيه انه بحث استحباب التعليم والعمل فمن قال بوجوب ذلك حتى يتجرأ عليه هذا الزهراني ويأتي به على ان ما قاله صاحب الانوار انها هو شيء ظهر له من بحثه لكنه في مقابلة المنقول فان الرويانى من القائلين بصحة الدور ومع ذلك قال لا وجه لتعليم العوام هذه المسئلة لفساد الزمان وتبعه على ذلك الرافعي والنووي وغيرهما من القائلين بصحة الدور ويطلانه فهم كالمثقفين على ما قاله الرويانى من امتناع التعليم فاذا اتفقوا على ذلك وأظهر بعض المتأخرين بحثا مخالفا لاتفاقهم كان ذلك

حلف لم يسقط الدين بل لربه أخذه من المديون لانه حال بينه وبين حقه بجحده وحلفه والحيلولة موجهة للضمان على الصحيح وهو انما اعترف ببراءة المديون في مقابلة ما ثبت له على الحال عليه واذا لم يثبت رجوع الى حقه فكذلك الزوجة قد حال بقية الورثة بينها وبين حقه بجحدهم التعويض وحلفهم على نفيه وهي انما اعترفت ببراءة ذمة زوجها من صداقها في مقابلة تعويضه اياها العبد واذا لم يثبت رجعت الى صداقها وما ذكره من سقوطه انما ياتي على الرأى المرجوح في مسألة الحوالة (سئل) عن قول الدهبري كذا قال الرافعي ويحتاج الى تأمل فانه ان خرج للواحد فعتق ثلثه فواضح وان خرج للآخرين فكيف يفعل هل يعتق من كل سدسه أو يقرع بينهما ثانيا فمن خرجت له عتق ثلثه وقل من تعرض لذلك (فاجاب) بان المعتمد الثاني لان الشارع متشوف الى تكميل العتق ما يمكن وان قال الزركشي ان مقتضى كلامهم الاول فانهم جعلوا الاثنين بمثابة الواحد (سئل) عن شخص أقبل على عبده وهو مشغول بالخدمة والعمل فامر به بترك

العمل وقال له أنت معتوق
ثم ادعى ارادة العتق من
العمل هل يقبل ظاهر افان
قلتم بالقبول فما الفرق بينه
وبين ما نقله الشيخان عن
فتاوى الغزالي وجزم به ان
المقرى من عدم القبول
فيمين قال لعبدته افرغ من
العمل قبل العشاء وانت
حروان قلتم بعدم القبول
ظاهر افما الفرق بينه وبين
ما لو قال لزوجته وقد حلها
من وثاقك انت طالق على ان
في كلام الرافي رحمه الله ائمة
الى ان ما في فتاوى الغزالي
رحمه الله جار على ما اجاب به
في وجيزه من عدم القبول
في مسألة النداء بالاسم
القديم وانه قال في عقب
مسألة الفتاوى وهذا
قريب من جواب الكتاب
في النداء بالاسم القديم
أي فلي قول الشيخ
أبي محمد المرجح يقبل في
مسألة الشغل أيضا ظاهرا
وأما الفرق الذي نقله شيخ
الاسلام زكريا عن الرافي
بين مسألة الشغل ومسألة
الرحمة فكلام الرافي يومی
أيضا الى أنه على طريقة
الغزالي ليجمع به بين
ما ظاهره التناقض من
أجوبة الغزالي رحمه الله
فانه اجاب في مسألة الشغل
بعدم القبول ظاهرا وفي
مسألة الرحمة بالقبول فقال
الرافعي عقب مسألة الرحمة

البحث في حيز الطرح والاعراض عنه وهكذا كل بحث خالف المتقول لا يلتفت اليه وان جل قائله
وظهر دليله هذا مع أن ما استدل به صاحب الانوار على بحثه هذا يرد بانه نفسه قد انكر على من
يعلم الناس الاستثناء في الطلاق لما ذكر من جهل المعلمين والمتعلمين كذلك شروطه فاذا أنكر على
المعلمين لجهلهم او لجهل المتعلمين منهم بذلك مع ظهوره وانه يحتاج لكبير فطنة ومعرفة فبما لا ولى
ان ينكر عليهم لجهل اكثر المتفقه فضلا عن العوام بمعنى الدور هنا وبقية الشروط التي ذكرتها
اول هذا الجواب والدليل على جهلهم بذلك تبين اختلاف افهام العلماء في صحة الدور وبطلانه
وتبين آراء الرجل الواحد منهم فانه يقول تارة بصحته ثم تارة بفساده كما قدمت لك عن الغزالي
وسبقه لذلك امامه والشيخ ابو على فاذا كانت افهام العلماء متباينة فيه وفي معناه وما يترتب عليه
فكيف تقبله افهام العوام وشرط العمل بالدور عند القائلين به ان يصدر التعليق من يعرف
الدور كما مر لك اول هذا الجواب مع بقية شروط اخرى لا يحيط بها اكثر المتفقه فضلا عن غيرهم
فكانت المفاسد المترتبة على تعليم الدور اعظم وافحش من المفاسد المترتبة على تعميم الاستثناء فكما
شنع صاحب الانوار على المعلمين له فكذلك نشنع نحن على من يعلم مسألة الدور بعين ما قاله
الآن قليل الخ فبرد باننا اذا غلطنا على العوام وبيننا لهم ان الدور فاسد وانه لا يجوز لاحد تقليده
ولا العمل به كما قاله اكابر من العلماء كان ذلك زاجرا لهم عن كثرة الخلف بالطلاق فانهم على قسمين
قسم يخاطبون العلماء او من له ادنى معرفة فهؤلاء ينتهون وينزجرون فزجرهم من تعليمهم الدور
وقسم لا يخاطبون احدا من له ادنى معرفة وهؤلاء لا يمكن تعليم جميعهم بل اذا اراد احد ان يعلم
واحدا منهم لا يفيد ذلك شيئا فان زوجته بانت عن عصمتها قبل ان يعلمه بزمان طويل فاي فائدة للتعليم
حينئذ فانتضج ما قالوه واندفع ما قاله صاحب الانوار وقوله ردوا النساء الى أزواجهن يقال عليه ليس
هذا بكثير على ما علم من أحوالك القبيحة وخصالك المذمومة الدالة على مبالغتك في الكذب
والجهل والفسق وأنواع الكفر بقيده السابق ومن تجرأ على الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى
الله عليه وسلم فاولئك يتجرأ على ماسوى ذلك لكن ما لم يتدارك بعفون من قبل الله سبحانه وتعالى
وتوفيق وحسن توبة نصوح والافلك في مقابلة هذا الامر المتضمن لاستباحة الفروج مزيد العذاب
والنكال والفضيحة على رؤس الاشهاد يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا ينفع أعوان ولا أموال وقوله
وقلدوا جمهور العلماء الذين هم ورثة الانبياء يقال عليه فانتك الله وقبحك ما كذبتك وأفسقتك فان جمهور
العلماء من سائر المذاهب على بطلان الدور كما قدمت ذلك واضحا مبينا وانما القائلون بصحته فرقة من
الشافعية وافراد من غيرهم وهؤلاء ليسوا معشار عشر العلماء فكيف ساغ لك أن تجعلهم جمهور
العلماء ثم تصفهم بصفة تقتضى أن القائلين ببطلان الدور ليسوا ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام
اذكلامك وان كنت لا تفهم ولا تدرى ما تقول ان الذين هم ورثة الانبياء وصف للمضاف وهم الجمهور
دون المضاف اليه وهم العلماء اذ لو كان وصفا للمضاف اليه لم يناسب مقصودك وهو انك تبالغ
للعوام في مدح القائلين بصحة الدور فجعلت هذا الوصف مدحاهم حاملا على العمل بما قالوه من صحة
الدور وما دريت انه يفهم منه أن القائلين ببطلان الدور ليسوا ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فان كنت معتقدا ذلك فيكيفك هذا دليلا على فسقك ومقتك وعظم وقبحك في حق العلماء
فليحاربك الله سبحانه وتعالى وليهلكك ومن حارب به الله سبحانه وتعالى لا يفلح أبدا وقوله في هذا
البحث انما كثرت فيه ليعلموا أصول هذه المسألة يقال عليه لم يعلم من كلامك في هذه المسألة الا
ما انطويت عليه من الجهل والكذب والفسق والمجازفة لسوق الحكاية المقتضية للكفر في انواع

وهذا ان اراده في الظاهر

فيمكن الفرق النخ والمستهة
التي ذكرها الرافي عقب
الفرق بالفارسية يدل على
القبول ظاهرا لانها بنيت
على الخلاف في مسألة الوثائق
في الطلاق وكذا ما ذكره
في المهمات في مسألة المكس
(فاجاب) بانه تقبل ارادته
ظاهرا والفرق بين هذه
المسئلة ومسئلة الغزالي
أنه اراد بلفظ معتوق معنى
من المعاني التي وضع لها
وهو النجاة من العمل فانه
يقال أعقق فلانا فرسه أى
أنجها فقبلت ارادته
ظاهر الا انه لم يستعمله في غير
ما وضع له وانه في مسألة
الغزالي اراد بلفظ الحر
خلاف موضوعه لان الحر
خلاف العبد فلم يقبل
ظاهر (سئل) عن قال ان
بعث عبدى فهو حر ثم باعه
هل يفتق عليه أم لا (فاجاب)
بانه يعتق العبد المذكور
(باب التدبير)
(سئل) عما لو قال شخص
لعبد أنت حر قبل موتى
بشهر وزاد مرضه على
الشهر يعتق من الثلث كما
ذكره في باب التدبير
عقب الحيلة المنقولة عن
المروزي أم من رأس المال
كما اقتضاه كلامهم في باب
التدبير في مسألة الصفة
المعلق عليها العتق في حال
الصحة ووجدت في المرض
ودل عليه ايضا كلامهم في

متعددة منها فان كانت أصولها كلها مثل هذه الحكاية فقد خسرت صفتك وضاع عمرك في الضلال
والهذيان فتدارك ما بقى منه لعل الله سبحانه وتعالى أن ينعك في آخر عمرك وقوله عن شيخه والذي يفتى
بها يقلد من قالها ولا حرج ولا اثم يقال عليه هذا ما يدل على جهله وانه لا يعرف من شروط الافناء
شيئا وانما يتكلم من عنده بحسب ما يلقى الشيطان على لسانه اذ لا يجوز للمفتي المقلد أن يفتى الا
بالصحيح من المذهب والصحيح ما عليه الشيخان من بطلان الدور وقد تبعهما المحققون على ذلك فلا
يسوغ الافناء بخلافه ومن افتى بخلافه لاسيما بصحة الدور كان آثما فاسقا كما مر ذلك عن ابن
عبد السلام وغيره وقوله لكن يشترط ان يكون الملقى والمستلقى يعرفان المعنى يقال عليه اشتراطك
ذلك في الملقى باطل وانما هو شرط في المستلقى الذي هو الزوج حتى لو فرض ان عاميا لا يعرف معنى
الدور وانما يعرف لفظه علمه لمن عرف معناه فقائه عارفا معناه صح عند القائلين اصحته وان كان الملقى
جاهلا بمعناه لان الملقى لا يدار عليه حكم حتى يشترط معرفته لمعنى التعليق وقوله ان الطلاق معلق بشرط
طلاق بعده يقال عليه هذا أدل دليل على جهلك حتى بهذه المسئلة اذ كيف تصورت ان الطلاق
معلق بشرط طلاق بعده ولو كان الامر كذلك لم يازم عليه رد النسوان ولم يكن ذلك من مسألة الخلاف
والظاهر انك لا تفرق بين قبله وبين بعده وليس ذلك بمستبعد عنك فان مزيد جهلك وغباوتك يقضى
عليك بانك لا تفهم ذلك ولا ما هو دونه فكان الصواب أن تقول بشرط طلاق قبله على انك لو قلت ذلك
لم يصح كلامك أيضا لان كونه معلقا بطلاق قبله لا يقتضى الدور وانما المقتضى للدور كونه معلقا
بالطلاق الثلاث قبله اللهم الا ان يريد غير المدخول بها فلا يحتاج للثلاث الا ان الظاهر من ذلك انك
لا تعرف الفرق بين المدخول بها وبين غيرها هنا وقوله لم يقع المشروط يقال عليه هذا ما يدل أيضا
على مزيد جهله وانه لا يفرق بين الشرط والمشروط وصواب العبارة ان تقول لم يقع الشرط لانه
اذا قال ان وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا كان الشرط هو قوله وقع عليك طلاقى والمشروط
قوله فانت طالق قبله ثلاثا وهذا المشروط لا تصح ارادته في عبارته فانه قال فان اوقعنا الطلاق قبله
لم يقع المشروط ووقوع الطلاق قبله هو المشروط فكيف يقول لم يقع المشروط فتعين ان الصواب
لم يقع الشرط الذي هو المنجز واذا لم يقع المنجز لم توجد الصفة الخوليته اذا كان جاهلا صرفا أخذ
لفظ الدور الذي قاله الاثمة وسطره من غير أن يتصرف فيه وهو قولهم لو وقع الطلاق لوقع
ثلاث قبله ولو وقعت ثلاث قبله لما وقع هو واذا لم يقع هو لم يقع ثلاث لانه مشروط فيلزم
من وقوعه عدم وقوعه واذا ظهر لك ان هذا الرجل لا يحسن أن يعبر عن الدور بلفظ
مطابق له ظهر لك انه لا يعرف معناه واذا لم يعرف معناه فكيف يسوغ له الافناء بصحته كيف
يعلبه للعوام ويامرهم بتقليد القائل به مع جهله بمعناه وقد قال هو نفسه يشترط أن يكون والملقى
والمستلقى عارفين بمعنى الدور قضى هذا الرجل على نفسه بالجهل المفرط والحماقة المجاوزة للحد
والغباوة الظاهرة فعمله ان يجدد الاوبة ويخلص التوبة ويرجع الى الله سبحانه وتعالى عما سلف
منه من فرطات الجهل وسقطات اللسان وعليه وعلى كل أحد ممن له قدرة وشوكة أن يمنع الأزواج
الذين جشوا في ايمانهم عن نساتهم حتى يتحللن لهم تحليلا شرعيا سواء كانوا القوا عليهم اطلاق
الدور أم لا لما تقرر لك المرة بعد المرة أنه لا يجوز تقليد القائلين به وان التقايد في ذلك اثم
وفسوق وانه لو حكم بذلك قاض نقض حكمه ورد عليه قوله وان القول يبطلان الدور هو الصواب
الذي يجب على كل احد الرجوع اليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

(باب الرجعة)

(وسئل) هل للمعاشر الرجعة بعد الاقراء الثلاثة عملا بعدم انقضاء العدة كما اعتمده بعضهم

أولا كافي المنهاج والارشاد وما هو المعتمد في هذه المسئلة وإذا قلنا بعدم انقضاء العدة فإنا أو أحدهما فهل يحكم بالتوارث بينهما أولا (فاجاب) بقوله المعتمد في هذه المسئلة خلافا لما أطلأ به جماعة من المتأخرين ما في المنهاج وغيره من انه لا رجعة له ومع ذلك يقع عليه الطلاق تغليظا عليها لانهم العظم بمعاشرته لها كالزوجة مع عدم رجعت لها فاستحق أن يعامل كل منها بنقيض قصده من بقاء حكم العدة بالنسبة لوقوع الطلاق عليه وعدم بقائها بالنسبة لما عدا ذلك كالرجعة والارث لو مات هو أو هي وغيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الظهار)

(وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به وبعلومه عن ظاهر من زوجته الامة ثم اشتراها عقب الظهار شراء لا يصير به عائدا ثم فسخ الشراء في المجلس او خيار الشرط فهل يكون عائدا بالنسخ أم لا بد بعده من مضي زمن تمكن فيه الفرقة ولم يفارق (فاجاب) بقوله الذي يظهر انه لا بد من مضي زمن بعد الفسخ يمكن فيه الطلاق سواء فيه خيار المجلس والشرط بناء على الاصح ان من اشترى زوجته والخيار له ثم فسخ البيع بقي نكاحه لضعف ملكه الثابت له باشتراط الخيار له وحده ولا يقال انه متمكن من الطلاق قبل الفسخ لانها بالشراء آيلة الى دفع النكاح والاصل عدم الفسخ وتكليفه ايضاع طلاقا تحتمل صحته بتقدير الفسخ وعدمها بتقدير عدمه لا نظير له فافتاء بعضهم بانه لا يحتاج الى مضي ذلك الزمن لانه يمكنه قطع النكاح بالطلاق ثم فسخ البيع فيه نظرا لما قرره والله سبحانه وتعالى اعلم (باب العدد)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه عن امرأة شكت في كونها حاملا قبل الفراق أو بعده وقلنا ان عليها ان تترصد الى أشهر الحمل فمن أين ابتدأوها (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى به بان الذي صرح به الشيخان وغيرهما ان من انقضت عدتها بالاقرام او بالاشهر وهي مرتابة بالحمل لما تجده من نحو ثقل او حر لم يجوز لاحدان ينكحها حتى تزول الريبة لان العدة قد لزمها يقين فلا تخرج عنها الا ييقن فان نكحت كان النكاح باطلا في الظاهر حتى لو بان عدم الحمل صح كما قاله الاسنوي وغيره قياسا على من باع مال أبيه ظانا حياته فبان ميتا أما إذا انقضت عدتها ثم ارتابت فنكاحها صحيح لكنه خلاف الاولى وانما صح الحكم بانقضاء العدة ظاهرا فلا يبطل بالشك ومحل ان لم تات بولد أو أتت به لكنه لسته أشهر من وقت النكاح أما إذا أتت به لدون ستة أشهر من وقت النكاح فإنا ندين بطلان النكاح الثاني ويلحق الولد بالاول وإذا تقرر ذلك علم الجواب عن قول السائل في امرأة شكت الخ وإيضاحه ان شكها في الحمل قبل الفراق لا عبرة به وانما المدار على شكها فيه قبل انقضاء العدة أو بعده ففي الحال الثاني يجوز نكاحها وفي الحال الاول لا يجوز نكاحها حتى يزول الشك مالم يمض أربع سنين فاكثر من وقت امكان الاجتماع قبيل الطلاق لانها لو ولدت بعد مضي ذلك لم يلحق الولد المطلق فلا وجه لتربصها حينئذ لان نكاحها لان حملها ليس من ذى العدة فلا يتوقف انقضائها على انقضائه بخلاف ما اذا لم يمض ذلك فانها مادامت شاك لا يحل نكاحها لاحتمال ان حملها من ذى العدة بل هو الظاهر لانه يلحقه فوجب التربص حتى تتيقن براءة رحمها منه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن المعتدة اذا اعتدت في بيتها الذي هي فيه وفي البيت المذكور بيت آخر في اعلاه او في وسطه ومع المرأة المذكورة صبي مميز لا يفارقها والدخول الى البيت الاعلى من باب بيت المرأة هل يجوز لصاحبها اي المعتدة منه ان يسكن معها ويسلم ان لا يدخل في قوله تعالى ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن فان البيت بعيد عن منزلها بحيث انه لا يسمعها اذا تكلمت اي المعتدة أم لا يجوز وهل اذا أوفت العدة وكانت الطالقة الاولى لها فهل يجوز له ان يحكم

باب الوصية (فاجاب) بان المذهب انه يعتق من رأس المال وما ذكره في باب التدبير عقب الحيلة المنقولة عن المروزي فهو من جملة كلامه وهو رأى ضعيف (سئل) عن قول الدميري لو انفصل أحد توأمين قبل تدبيرها والآخري بعده فهل هما كالمفصل قبل التدبير أو بالعكس أو يعطى كل حكمه وهو الاشبه فيه نظر ما المعتمد (فاجاب) بان المعتمد انه لا يثبت حكم التدبير للمنفصل قبله ويثبت للمنفصل بعده (سئل) عن قول الدميري وتدير المفلس كاعتاقه وقد سبق في بابيه والذي سبق انه لا ينفذ اعتاقه على الاظهر وعبرة الانوار وتدير المحجور عليه بالفلس كاعتاقه اه وجزم في شرح المنهج بخلافه فما المعتمد منهما (فاجاب) ان تدبيره صحيح ويمكن ان يقال ان قول صاحب الانوار والدميري وتدير المحجور عليه بالفلس معناه انه ان فضل ماله بعد ديونه نفذ والا فلا ينفذ وان أوهم كلامهما خلافا اذ لا يلزم اعطاء المشبه جميع احكام المشبه به وقد علم أن كلامهما غير معتمد ان لم يقول بما ذكرته (سئل) عن قال لعبدته أنت حر بعد موتى بشهر ثم مات السيد

وخلف وارثا فنجز عتق

ذلك العبد هل يصح عتقه
أم لا وإذا قلتم بالصحة فلين
يكون الولاء وأيضا لو كان
الوارث متعددا فاعتقه بعضهم
بغير رضا الباقيين ينفذ
العتق والحالة هذه أم لا
وإذا كان بعض الورثة
كاملا والبعض محجورا عليه
ونجز العتق البعض الكامل
قبل مضي ذلك الشهر ينفذ
العتق أم لا (فاجاب) بأنه لا
ينفذ اعتاق وارثه متحدا كان
أو متعددا للعبد المذكور
لما فيه من إبطال تعليق
مورثه كالأب ينفذ تصرفه فيه
بالبيع أو نحوه مما يزيل
ملكه

(باب الكتابة)

(سئل) رحمه الله عن قول

الدمري لو ملك المكاتب

بعض قريبه فاعتق شريكه

نصبيه هل يسرى أو يكون

ملك المكاتب مانعا لكونه

يعتق عليه فيه نظر ما المعتمد

(فاجاب) بأن المعتمد عدم

السراية في الحال لا انعقاد

سبب الحرية لنصيب

المكاتب وفي التعجيل ضرر

بالسيد لقوات الولاء

وبالمكاتب لا نقطاع الولاء

والكسب عنه فلا يسرى

حتى يعجز المكاتب ويرق

(سئل) عن قوله وهل

نقول ملكه بالقض ثم

انتقض الملك بالرد أو نقول

أذا رقي تبين أنه لم يملكه

قولان ما الأرجح منهما

(فاجاب) بأن الأرجح أنه

الزوج الاول في نكاحها اذا كان عنده بعض اطلاق ولم يوجد من يكون أهلا للتحكيم أم لا يجوز
إسقاط الجواب (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين بقوله يحرم على الزوج ولو أعمى
مساكنة المعتدة منه ما لم تنسج الدار وسكن كل منهما في حجرة منهما فحينئذ يجوز أن يسكن كل منهما في
حجرة بشرط أن تتميز كل منهما عن الاخرى براق كمطبخ ومستراح وبئر ومرو ومصدق للسطح وان يغلق
ما بينهما من باب أو يسد وأن لا يكون عمر أحدهما على الاخرى قان انتفى شيء من ذلك لم يجز الا ان
كان هناك محرم لها أوله من النساء ويكفي المراهق المتيقظ ويغني عنه أن يكون ثم امرأة ثقة تحشمها
لحياء أو خوف هذا كله ان كان في الدار زيادة على سكني مثلها والالم يجزله مساكنتها مطلقا بل يجب عليه
الانتقال عنها وحيث لم يكن للمرأة قريب أو معتق يزوجه ولم يكن هناك حاكم يزوجه أجاز لها أن
تتحكم عدلا في تزويجها من كفء سواء مطلقها وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى
به عن قول الاصحاب لو انقضت عدتها بالاقرار وهي مرتبة بالحل حرم نكاحها حتى تزول الرية ما الذي
يحصل به زوال الرية هل هو انقضاء أكثر مدة الحمل كما تقتضيه العلة أم غير ذلك بينوا لذلك موضحا
ولكم الاجر والثواب (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم ان الرية بالحمل متى كانت لقرينة
كثقل وحركة اعتبر زوال تلك القرينة فاذا زالت سبب الرية فيجوز نكاحها حينئذ وان لم يمض
عليها أكثر الحمل لان المانع هو الرية وهي انما تنشأ عن قرينة فاذا زالت تلك القرينة زالت الرية
وانتفى المانع ولا نظر لاحتمال الحمل وان زالت تلك القرينة لان الاصل عدمه وكان القياس تقديم
هذا الاصل على تلك القرينة وأن لا يلتفت اليها لقاعدة ان الاصل مقدم على الظاهر الذي لم
يستند الى العيان وهذا كذلك لسكن مزيد الاحتياط للابضاع الذي كثر تشوف الشارع اليه
أوجب تقديم الظاهر هنا على الاصل مطلقا فاذا زال ذلك الظاهر بزوال سببه من نحو الثقل
والحركة عمل الاصل عمله لانه لا معارض له حينئذ فانتضج ما ذكرته من أن المراد بزوال الرية زوال
سببها الموجب لها لا يتيقن خلوه الجوف عن الولد فان قلت ينافي ذلك قولهم لو انقضت عدتها بالاقرار
أو الاشهر وهي مرتبة بالحل حرم نكاحها على آخر حتى تزول الرية لان العدة لزمتها ييقن فلا
تخرج عنها الا ييقن قلت لا ينافيه لان مرادهم باليقين زوال التردد بزوال سببه الذي قدمته
لاليقين العقلي وما يصرح بان هذا هو مرادهم تعبير الشيخين بقولها فان نكحت فالنكاح باطل
للتردد في انقضائها فعلينا ان المبطل هو التردد فحيث وجد لامارة منع صحة النكاح وحيث انتفى
لانتهاء تلك الامارة صح النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قول الامام زين الدين
المرآي في تسكيلة شرح المنهاج في باب العدة اذا قالت لنا امرأة انقضت عدتي وجب أن نسألهما عن
حالتها كيف الطهر والحيض ونحلفها عند التهمة هل يحلفها المنكح ام يختص التحليف بالحاكم
وكيف صورة التحليف (فاجاب) بقوله ما قاله من وجوب السؤال انما يتأتى فيمن يعلم بقرائن
أحوالها انها لا تعرف معنى الحيض والطهر بخلاف الخاطلة للعارفين بذلك فاذا قالت انقضت عدتي
بالاقرار مثلا أو بوضع الحمل ونازعها المطلق مثلا صدقت يمينها وان قالت انقضت بالاشهر صدقت هو
يمينه ويجب التحليف عند التنازع سواء اتهمت ام لا وعند التنازع لا يكون اليمين الا بين يدي
قاض أو محكم وكيفيتها والله اني حضت ثلاث حيض أو ولدت أو نحو ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجت برجل ثم طلقها فاراد الزوج الاول بعد مدة ان
يتزوجها فقالت لم تنقض عدتي بعد من الثاني فتوقف حتى انقضت عدتها ثم تزوجه اعني الاول
ثم ادعت بعد ذلك أن الزوج الثاني لم يطأها فقال الزوج الاول لا اصدوك لانك قلت حين اردت
نكاحك لم تنقض عدتي اي من الثاني فقالت ظننت ان الخلوة واللمس ونحو ذلك يكفي في التحليل

لا يملك المغيب الا برضاه
 به (سئل) عن ولد المكاتبه
 هل الحق فيه لسيدها أم لا
 (فاجاب) بان الحق فيه
 لسيدها وان قال الشيخان
 يشبه أنه كولد المكاتب من
 أمته أى فالحق فيه للام
 فقد قال البلقينى عندى انه
 وهم و فرق بينهما بانه يملك
 جاريته والولد يتبع أمه فى
 الرق وولد المكاتبه انما جاءه
 الرق من أمه لا من رقبته
 الذى هو عبدها ولهذا
 لم يذكره الاصفهونى ولا
 الحجازى ولا ابن المقرئ
 ولا صاحب الانوار (سئل)
 عن بيع مال المكاتبه هل
 يصح بيعه أولا (فاجاب)
 بانه لا يصح بيعه
 (باب عتق أم الولد)
 (سئل) عن ثبوت حكم
 الاستيلاء للامة من عتقها
 بموت السيد وغيره هل
 يشترط ان تلد فى حياة
 السيد أم لا فانما وجدنا
 المسئلة مصرحاً بها فى كثير
 من شروح المنهاج وغيره
 ولا فى الروضة ولا فى
 الروض وشرحه فى امهات
 الاولاد لكن فى عبارة
 الارشاد من انت بمخطط
 باحبال سيد عتقت وولدها
 بعده بموته قال الشيخ
 كمال الدين فى شرحه
 كالمعتقب لهذه العبارة
 وقوله من انت بمخطط
 ظاهر فى اعتبار انفصال
 الولد بمجملته وليس شرطاً
 فلو اخرج راسه وباقيه
 مجتمعت ثم مات السيد
 عتقت

صرح

فهل يقبل قولها ان الزوج الثانى لم يطأها بعد ان أقرت انها فى عدته وبعد ان تزوجت بالاول
 وبعد مضي التحليل وسواء كان قبل الدخول بالاول أم بعده (فاجاب) بقوله ان كانت ممن يخفى عليها
 ذلك قبل قولها ولا تلحق له حتى تتحلل منه تحليلاً صحيحاً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
 شخص سئل عن امرأة طلقها زوجها وهى فى دم النفاس فلما طهرت من ذلك تزوجت بزوج
 فقامت معه مدة يسيرة ثم نشزت عنه الى بيت أبيها وادعت انها تزوجت به فى العدة وان النكاح
 فاسد وأرادت أن تنكح زوجاً غيره قبل ان يطلقها فامتنع الشخص المذكور من الفتوى حتى يصل
 اليه جوابها فهل لها ان تنكح زوجاً غيره قبل الطلاق أم لا وذكر انه رأى بخط جده رحمه الله
 تعالى ان فى توقيف الحكم اذا زوج ابنته وهو لا يعلم انقضت عدتها أم لا انه لا يصح وان ظهر بعد
 العقد ان العدة كانت منقضية ونقل أيضاً عن العزيز والروضة لو نكح امرأة لا يعلم أم هى معتدة
 أم لا لم يصح النكاح اهـ فهل ما نقله جده من هذا القيل أم لا (فاجاب) بقوله اذا مكنت
 البالغة العاقلة المختارة الزوج من نفسها ثم ادعت بعد ذلك انه نكحها فى العدة لم تسمع دعواها
 الا لتخيفه فاذا حلف فذاك باق وليس لها ان تخرج من بيته ولا ان تزوج ومتى فعلت ذلك
 ترتب التعزير الشديد وغيره مما لا يخفى وما ذكر عن ابن العماد ليس مما نحن فيه والله سبحانه
 وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص عقد على امرأة فى عدة زوج ثم وطئها قبل تمام العدة ففرق
 بينهما فلما انقضت عدة الزوج وشرعت فى عدة الوطء بالشبهة أرادوا ذوالشبهة أن يتزوجا فى عدته
 هل له ذلك أم لا كما يؤخذ من قضية كلام صاحب البيان فى باب العدد ولا حمل فى الصورة
 المذكورة لو اُحد مما سبق (فاجاب) بقوله المصرح به فى الروضة وأصلها وغيرهما ان لذى الشبهة
 ان يتزوجا فى عدته فى نحو هذه الصورة المذكورة فى السؤال بل هى عينها فى الحقيقة والله
 سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن استعجلت حيضها بدواء فهل تنقض به عدتها أم لا (فاجاب)
 بقوله نعم كما صرحوا به ومن ثم صرحوا ايضا بانها لو استعجلته لم تنقض صلاة ايامه (وسئل) عن
 فسخ النكاح بعد غيبة طريفة هل يجوز نكاحها حالاً فقد وجدنا نقلاً ينسب الى الام ان المرأة اذا
 فسخت النكاح لا يجب عليها العدة ولها الزوج فى الحال فهل هذا النقل صحيح مع انه خلاف القواعد
 (فاجاب) بقوله معاذ الله ان يصح هذا النقل باطلاقة عن احد من ائمتنا فضلاً عن امامهم بل امام
 الائمة رضى الله تعالى عنهم وانما محل ذلك ان فرض وجوده فى الام على فسخ وقع قبل الوطء
 وما الحق به من استدخال المتى المحترم واما اذا وقع الفسخ بعد الوطء او نحوه فلا بد من عدة بعد
 وقوعه وان كان غائباً عنها قبله غيبة طريفة وليس هذا من خصوصيات مذهبنا بل غيرنا من بقية
 الائمة قائلون بذلك وهذا ظاهر جلى لا يحتاج للسؤال عنه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما
 اُفتى به الامام البارزى من ان ذات القرء اذا انقطع حيضها تزوج بعد ان تبرص تسعة اشهر
 هل يجوز تقليده فيه للضرورة خصوصاً فى هذه البلاد التى ليس فيها بيت المال (فاجاب) بقوله
 لا يجوز تقليده فى ذلك ولا فى غيره بل ينظر فى هذه المقالة فان قال بها مجتهد من الاربعة الائمة رضى
 الله سبحانه وتعالى عنهم ولم يرجع عنها جاز تقليده والا فلا (وسئل) فى الروضة فى النكاح
 التصريح بان اليمين على انقضاء العدة مستحبة وفى العدد التصريح بانها واجبة فما المعتمد (فاجاب)
 بقوله لا تنافى بينهما فان الاول فيما اذا ادعت ذلك لاعلى الزوج بل لتزوج فهى مؤتمنة ولا منازع
 لها فسن تحليفها والثانى فيما اذا نازعها الزوج فيجب تحليفها لان الحق له (وسئل) عن امرأة
 طلقت فلزمها أربع عدد (فاجاب) بقوله هى أمة لم تبلغ اعتدت بالاشهر فحاضت اثنائها فانتقلت
 للارقاء فعتقت فانتقلت لعدة الحرائر فمات الزوج فانتقلت لعدة الوفاة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القذف واللعان)

به الدارمى فقال وكذا
وضعت عضوا ووضع
الباقى أو لم تضعه وكذا ساق
الزركشى والدميرى عبارة
الدارمى كالتعقب لكلام
المنهاج فهل يشترط أن
تضعه قبل موت السيد لاجل
التعير ثم أم لا يعتبر هذا
المفهوم وإن كان يحضركم
أن أحدا صرح بذلك
فنفصلوا بأفادته مع أن
اعتبار هذا المفهوم مشكل
فإن الولد حر نسب وارث
فلا شىء لا يثبت لأمه حكم
الاستيلاد (فاجاب) بانه
لا يشترط فى ثبوت حكم
الايلاذ باحبال الشخص
أتمته ولادتها فى حياته بل
الشرط كون ولدها من
ذلك الاحبال لاحقابه
وكلام الاصحاب فى كتبهم
المبسوطة والمختصرة شامل
لولادتها فى حياته وبعد موته
بحيث يلحق به ولدها وعبارة
كثير منهم ولد الرجل من
أتمته ينعقد حرا وتصبح الامة
بالولادة مستولدة تعتق بموته
بشرط أن تظهر على الولد
خلقة الادمى ولولقوا بل
وان يكون منسوباً اليه
وأن يكون قد انعقد حرا
وأن يكون الملك مقرونا
بحالة الاستيلاد قبل وضعها
ثم وضعته لمدة يحكم بثبوت
نسبه منه لكن هل يقضى
بعقوبتها من حين الولادة أو
من حين موت السيد لم أر
من تعرض له والاوجه
الثانى وينبنى على ذلك

رضى الله تعالى عنه فى شخصين تخافهما أحدهما الآخر يام أبون يا نخثت يا فرخ الزنا
يا ولد الزنا وعن شخص قال لشاهدين شهدا على إذا أبرأتى زوجتى فلانة من حقوق الزوجية
وغيرها إذا لم يعين شيئا مطلقا فهى طالق طلقة واحدة فذكرها ذلك فقالت بصريح لفظها هو
البرىء من حقوق الزوجية وغيرها من غير تعيين شىء فهل يقع عليه الطلاق أم لا لكونه علق على
مجهول وأبرأت من مجهول وإذا قلتم يقع عليه طلقة ولا أبراء فهل يكون رجعيا أم بائنا (فاجاب)
بقوله الابنة داء يحدث فى اسافل المعدة يتولد عنه افعال خبيثة غالبا وحينئذ فمأبون ليس صريحا فى
القذف بل كناية فيه وكذلك نخثت لان مفهومه ذو الخنوة فتحت نونه او كسرت وهى التشبيه
بالنساء المحتمل لما هو قذف وغيره فيكون كناية ايضا واما فرخ فهو اصطلاح لبعض الناس بمعنى ولد
الزنا وليس ذلك مفهومه وضعا ولا عرفا عامابلا ولا هو احد محتملاته الوضعية فالذى يظهر انه ليس
بكناية لعدم صدق حدها عليه لكن مع ذلك فيه التعزير كاحد الاولين اذا لم ينوبه القذف واما ولد
الزنا فهو صريح فى قذف الامام فيجدها احد القذف وليس فيه قذف ولا سب للاب والمعلق على البراءة
ان اطلق او اراد البراءة الصحيحة لم يقع عليه طلاق بالبراءة من المجهول وان اراد تلفظها بالبراءة
طلقت رجعيا والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) فى رجل قال لغيره يا شيطان هل يعزرك (فاجاب)
بقوله ان اراد تشبيهه به فى الفساد عزر والا فلا وعلى الثانى يحمل ما نقله الكرايىسى عن الشافعى انه
لا تعزير فى ذلك لانه نسبة الى الخدق وجودة الفهم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن رجل تزوج امرأة
وثبت اقتراشه لها فانت بولد وام يعلم هل ولدته لسته اشهر ولحظتين من وقت ثبوت اقتراشها ولا
فهل يلحقه الولد بذلك ولا ينتفى عنه الا باللعان ام لا بد من اقامة بينة بانها ولدته لاكثر من ستة اشهر
الى اربع سنين من الوقت المذكور واذا قلتم لا بد من اقامة بينة بذلك فمن اين يؤخذ من كلام
الاصحاب رحمهم الله تعالى فان بعض فقهاء العصر من اهل جهتنا أفتى بان الولد لا يلحق الزوج شرعا
الا اذا ثبت انها اتت به لاكثر من ستة اشهر الى اربع سنين من الوقت المذكور فقال انه مصرح به
فى أوائل كتاب اللعان من الروضة فى اثناء فصل وهذا نص عبارة الروضة التى فهم منها المفتى ذلك واذا
لم تعرف وقت النكاح الاول والثانى لم يلحق به لان الولادة على فراشه والامكان لم يتحقق الا ان يقيم
بينته انها ولدته فى نكاحه لزمان الامكان اه لفظ الروضة ولم يظهر للمملوك وجه ما أفتى به هذا
الفقيه المذكور ولا أخذ المسئلة من كلام الروضة بل يظهر ان المسئلة فى كلام الروضة غير المسئلة
المسؤل عنها وأيضا فان بعض فقهاء العصر الموجودين الآن من اهل زييد افتى بخلاف ذلك فى
جواب له على المسئلة وحاصل جوابه ان الولد يلحق الزوج عند جهل مدة الحمل ولفظه فى آخر جوابه
وإذا جهلت المدة فلم يدر هل ولدته لمدة الامكان اولدتها قال السيد السموذى فنه لم ارها منقولة
ولا ظر فيها مجال ولعل الارجح انه يلحق لثبوت كونها فراشا ثم ساق كلاما آخر للبلقينى يقتضى
ذلك فما الراجح يا سيدى فى ذلك وما الذى يعول عليه ويعتمد فيها من الجوابين المذكورين بينوا لنا
ذلك وأوضحوه لازلتم مصاييح الظلام وهداة الانام بمحمد وآله واصحابه عليه وعليهم افضل الصلاة
والسلام (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى به المسلمين بقوله قد تعقبت وتصفحت على هذه المسئلة
اياما حتى رايت فى نص الشافعى رضى الله تعالى عنه وفى كلام الاصحاب انه لا يلحقه لو والد الا ان
ثبتت ولادته على فراشه لزمان الامكان وهو ستة اشهر ولحظتان من حين امكان الاجتماع بعد
النكاح وعبارة النص ولو ولدت امراته ولدا فقال ليس هذا بابنى فلاحد ولا لعان حتى يفسر فان
قال لم ارد قذفها ولم تلده منى او ولدته من زوج آخر قبل وعرف نكاحها قبله فلا يلحقه الا بربع نسوة

يشهدن انها ولدته وهي زوجة له ولو وقت يمكن ان تلد فيه منه لاقول الحمل وان سألت يمينه أحلفناه وبرى فان نكل أحلفناه ولحقه وان لم تحلف لم يلحقه ونص الشافعي رضى الله عنه أضاف في كتاب الطلاق من أحكام القرآن على انه لو قال ما هذا الحمل منى وليست زانية ولم أصبها قيل له قد تخطى فلا يكون حملا ويكون صادقا وهي غير زانية فلا حدودا لعان فمتى استيقنا انه حمل قلنا له قد يحتمل أن تأخذ نطفتك فتدخلها فتحمل منك فتكون صادقا بانك لم تصبها وهي صادقة بانه ولدك وان قذفت لاعنت وان نفى ولدها وقال لا لأعنها ولا أقذفها لم يلاعنها ولزمه الولد وان قذفها لاعنها لانه اذا لاعنها بغير قذف فأنما يدعى انها لم تلده وقد علمت بانها ولدته وانما أوجب الله سبحانه وتعالى اللعان بالقذف فلا يجب بغيره ولو قال لم تزن ولكنك غصبته لم ينتف عنه الا باللعان فاذا التعن وقعت الفرقه وهذا نصه في المختصر فتأمل قوله رضى الله تعالى عنه فلا يلحقه الا بأربع نسوة يشهدت انها ولدته وهي زوجة له ولو وقت يمكن ان تلد فيه منه لاقول الحمل وتأمل أيضا ما اشتمل عليه من النفي والاستثناء الذى هو ابلغ طرق الحصر تجده صريحا فيما ذكرته من انه لا يلحقه الولد الا ان ثبت ولادته على فراشه لزم من الامكان الذى هو اقل مدة الحمل وقد صرح الاذرعى بان نص الشافعي رضى الله تعالى عنه مشتمل على ذلك فانه لما ساقه قال عقبه وفي هذه الجملة مسائل احداها سئل فقال لم أرد قذفها وانما التقطته أو استعارته ولم تلد على فراشى فعليها البينة بالولادة على فراشه وهي شاهدان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة ولو طلبت يمينه أحلف فان حلف فذلك وان نكل أحلفت قال ابو اسحق في شرحه فتحلف انها ولدته على فراشه لا على انه منه لان النسب لا يثبت بقولها ولا ينفى وانما التداعي بينهما فى الولادة على الفراش وفي انها ولدته ام لا ولذا انما يحلف الزوج على ذلك وظاهر هذا انه يحلف انها لم تلده لانها يمين على نفى فعل الغير ولم يذكر ابن العباد والرافعي غيره وقال الفوراني ان نفى ولادته على فراشه حلف على نفى العلم وان قال ليس هو بولد لي حلف على البت ثم انما يلحقه اذا حلفت على الولادة بشرط الامكان فان نكلت عن اليمين لم يحلفه كإنص عليه لانه لم يثبت حدوثه على الفراش اى ولان يمين الرد لا ترد اه المقصود منه فتأمل قوله شرحا لما اشتمل عليه النص ثم انما يلحقه اذا حلفت على الولادة بشرط الامكان تجده مصرحاً بان ذلك من جملة ما صرح به النص وهو ما ذكرته اولاً قال الاذرعى ايضا الثانية اى مما اشتمل عليه النص المذكور اذا قال لم أرد قذفها بل انه ليس منى بل من زوج كان قبلى فاذا لم يعرف ذلك قال الشيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب وغيرهما لحقه الولد وحكى الرافعي عن السرخسي انه لا يكون قاذفا ويلحقه الوالد اى وان لم يتبين كما اقتضاه ظاهر عبارته لكن قال الماوردى وجماعة من العراقيين كالبندينجي وسلم فى المجرد والتقريب والمحامل فى المجموع ونص المقدسى فى التهذيب اذا لم يعرف لها زوج قبل ذلك قيل هذا البيان غير مقبول فينبه بما يمكن ليقبل وان عرف لها زوج فاما ان يعرف وقت طلاقه وعقد الثاني ووقت الولادة ولا يعرف فان عرفنا جميع ذلك فان امكن الحاقه باحدهما فقط الحق به وان امكن ان يلحق بهما عرض على القائف اى على قول الاصح خلافة وهو انه للثاني لانقطاع فراش الاول كما صرحوا به فى العدودان جهل و - طلاق الاول وعقد الثاني ووقت الولادة فالقول قول الزوج يمينه وفي كيفيتها وجهان فى الحاوى احدهما يحلف انه ليس منه والثاني انها ولدته لزمان يستحيل كونه منه اى فخيرها بينهما كما صرح به غيره وعلى الوجهين لا يتعرض لكونه من الزوج الاول فاذا حلف انتفى عنه وان نكل حلفت كما سبق عن نصه اه المقصود منه فتأمل قول اولئك الائمة الماوردى ومن معه فيما اذا لم يعرف لها زوج قبله قبل هذا البيان الخ اى قولك ليس منى مع انه لم يعرف لها زوج قبله غير مقبول لانه خلاق الظاهر بل لا بد ان تبين سبب انتفائه

اكسابها بين الموت والوضع اه وليس فيما ذكره هؤلاء الشراح بما عبروا فيه ثم ومن كلام الدارمى ما يقتضى اشتراط ولادتها فى حياته اذ خروج رأسه أو انفصال عضو منه حينئذ ليس بولادة وانما نهوا به على ان الحكم بعقوبتها بموت سيدها يكتفى فيه بظهور بعض الولد لرفع ايهام توقفه على انفصال جميعه ولا فائدة الحكم به عند انفصال جميعه أو بعضه بعد موت السيد بقياس الاولى أو المساواة فعلم أن المفهوم بما ذكره هؤلاء الشراح مفهوم موافقة لا مخالفة وحينئذ لا اشكال (سئل) عن ملك بنتا وأمهاتم وطئها وأولدها مهمل أولاده منها نسبهم ثابت منه فبرئهم ويرثونه وتصير كل منهن أى من الامتين أم ولد ام كيف الحال (فاجاب) بان الاولاد المذكورين ثابت نسبهم فبرئهم ويرثونه حتى أولاد من وطئها ثانيا وان علم تحرير وطئها وصارت كل من الامتين أم ولد له (سئل) عما لو استدخلت متى سيدها المحترم بعد موته فحلفت منه فهل يلحق به ويرث منه أم لا وهل يصير أم ولد بذلك أم لا لكونها بموته انتقلت لوارثه وهل فيها نقل أم لا (فاجاب) بانه يثبت نسب الولد منه ويرث منه لكون منه

محترما مال خروجه ولا
يعتبر كونه محترما أيضا
حال استدخاله خلافا لبعضهم
فقد صرح بعضهم
بأنه لو أنزل في زوجته
فساحت بنته فحلت منه
لحقه الولد وكذا لو مسح
ذكره بحجر بعد أنزله فيها
فاستنجت به امرأة أجنبية
فحلت منه أهولا نصير أم
ولده لا تنفاه مملكة لها حال
علوقها به (سئل) هل يحرم
استعمال ما يلقى به الحمل
مالم تنفخ فيه روح كما قال
به ابن العباد والحق به
الحليمي الدواء لقطع الحمل
أم لا (فاجاب) بأنه لا
يحرم استعمال ما يلقى مالم
ينفخ فيه الروح وان
حرم الدواء لقطع الحمل
لادائه الى قطع النسل
(سئل) عن أحبل أمته ثم
مات وقد خرج رأس
جنينها مثلا فهل تعتق حالا
أولا تعتق حتى يتم خروجه
(فاجاب) بأنها لا تعتق
حتى يتم خروجه فقد قال
الشيخان في العدد ان
أحكام الجنين باقية للمنفصل
بعضه كمنع الارث وسراية
عتق الام اليه وعدم اجزائه
عن الكفارة ووجوب
الغرة عند الجنابة على الام
وتبعيتها في البيع والهبة
وغيرهما وقال بعضهم
الولد اذا انفصل بعضه
لا يعطى حكم المنفصل الا في
مستلئين احداها الصلاة
عليه إذا صاح واستهل ثم
مات قبل ان ينفصل الثانية

عن فراشك من عدم ولادته عليه او عدم امكانه منك ليكون ولدته قبل مدة أقل الحمل أو نحو ذلك
حتى نقبل دعواك انه ليس منك فاذا فهمت ان هذا هو معنى كلام هؤلاء الاثمة كان كلامهم صريحا
في انه اذا ادعى انه ولد على فراشه لدون أقل مدة الحمل يقبل وعلى المرأة البينة انها ولدت له لزم الامكان
وتأمل ايضا قولهم الموافق لعبارة الروضة المذكورة في السؤال وعبارة أصلها أظهر من عبارتها
في ذلك إذا جهل وقت طلاق الاول ووقت عقد الثاني ووقت الولادة فالقول قول الزوج يمينه انه
ليس منه او انها ولدت له لزم يستحيل كونه منه تجده صريحا فيما ذكرناه أيضا ووجه صراحته
ان فراش الاول قد انقطع بالنكاح الثاني كما صرحوا به فالفراش ليس الا للثاني وقد جهلنا ان
ولادة هذا الولد عليه لزم يمكن كونه منه أولا فيصدق حينئذ في انه ليس منه او في انه ولد لزم
يستحيل كونه منه لكونه لدون أقل مدة الحمل مثلا فعلما ان المدة بين النكاح والولادة اذا
جهلت لا تكون الولادة على الفراش سببا للحاق بذي الفراش الا إن ثبتت انها لمدة أقل الحمل
فاكثر وصراحة ما تقرر ظاهرة في ذلك لاحتياج الى بسط أكثر مما ذكرته وعبارة الروضة التي
في السؤال شرحها ما ذكرته بقولي عنهم إذا جهل وقت طلاق الاول ووقت عقد الثاني ووقت
الولادة والنحو عبارة أصلها أظهر في ذلك من عبارتها وهي وإذا لم نعرف وقت فراق الاول ونكاح
الثاني فلا يلحق الولد به لان الولد على فراشه وحصول الامكان شرط لم يتحقق الا أن تقيم بينة على
انها ولدت له في نكاحه لزمان الامكان أي حينئذ يلحقه وتقبل فيه شهادة النساء المتحصنات فان لم تكن
بينه فلها تخليفه فان نكل تأتى فيه ما مر انتهت ملخصة وقوله فلا يلحق الولد به أي بالثاني كما صرح به
غيره وقوله لان الولد الخ معناه ان امكان الولادة منه لم يتحقق فهذا نص في مسئلتنا لما علمت ان
الشيخين وغيرهما قرروا ان الولد على فراش الثاني وان حصول الامكان مع كون الولد على الفراش
شرط في لحوقه بذلك الفراش وان ذلك الامكان المشترط عند الجهل بالمدة المذكورة لم يتحقق
وانه إذا لم يتحقق لا يلحقه الولد وإن كان على فراشه وهذا هو عين ما قدمته عن نص الشافعي رضى
الله تعالى عنه الموافق لما أفتى به بعض فقهاء جهة السائل نفع الله سبحانه وتعالى بهما وبما قررته
فيه علمت دلالة الواضحة على ما ذكره فان قلت يمكن الفرق بأنه تعارض هنا فراشان فاذا نفى عن
الثاني كما ذكر يلحق بالاول بخلاف صورة السؤال فانه يلزم من نفيه عن فراش الزوج ضياع نسبه
بالكلية والنسب يحتاط له ما أمكن قلت اذا تأملت قولهم السابق وعلى الوجهين لا يتعرض لكونه
من الزوج الاول علمت ان هذا الفرق خيال لا اعتبار به لان الصورة انه جهل وقت طلاق الاول
فالاحاق به مستحيل للجهل بوقت طلاقه فلم يلزم من الانتفاء عن الثاني هنا الاحاق بالاول
بوجه من الوجوه فساوت هذه الصورة صورة السؤال في انه ينتفى عن ذى الفراش فيهما وان ضاع
نسبه وقد صرحوا أيضا بان الامكان شرط للحق بالفراش كما في شرح المنهاج وغيرهما حيث قالوا
لو قال هذا ولدى من أمي ولدت له في ملكي فان كانت فراشاه فان أقربها لحقه بالفراش عند الامكان
لا بالاقرار للحديث الصحيح الولد للفراش فيعتبر فيه الامكان وان كانت مزوجة فالولد للزوج عند امكان
كونه منه لان الفراش له صرائح بينة في ان الفراش وحده ليس بكاف في الاحاق بل لا بد معه من
تحقق امكان كونه منه لما علمت من عبارتهم هذه وغيرها ان الامكان شرط والمشروط لا بد من
تيقنها أو ظنها المستصحب بعد تيقن وجودها وعند وجود الفراش والشك في انه ولد قبل أقل مدة
الحمل أو بعدها لم يتحقق موجب الاحاق أصلا لما تقرر ان الفراش وحده غير كاف وان الامكان
عند الشك غير موجود يقينا ولا ظنا وبما يصرح بذلك قولهم القاعدة انه متى وجد الشك في
الشرط لا يترتب الحكم والمراد الشك في أصل وجود الشرط كافي صورة السؤال وما نقله في السؤال

إذا حرز انسان رقبته قبل ان
ينفصل (سئل) عن حكمة
قول النووى في منهاجه
وعق المستولدة من رأس
المال ولم يقل وعقها لانه
أخصر (فاجاب) بانه عدل
عنه لتلايهم عود الضدير
إلى قرب مذكوروهى من
ولدت من زوج أو زنا مع
أن الحكم شامل لها
ولغيرها (سئل) عن أم ولد
بيعت في دين ثم أولدها
مشتريها ثم بيعت في دينه ثم
ملكها هل ينفذ الاول
لسبقه أو الثانى لقرب حقه
أو ينفذ ايلاد كل منهما
(فاجاب) بانه ينفذ ايلاد كل
منهما في قدر ما ملكه منها
لعدم المرجح (سئل)
عن رجل عليه دين
لوالده فوهن عليه امه
فوطئها الوالد وأحبها وهو
معسر فهل ينفذ ايلاده ولا
التفات لما يلحق الولد
الراهن من الضرر فانه فات
عليه الارتفاق بالتوفية من
الامه وما يلزم الوالد من
قيمة الامه بتاخر الحصول
عليه لكونه معسرا والتقص
لا يتأتى فيما إذا اختلف
جنس الدين والقيمة أو صفته
وصار يلزم بالتوفية من
غيرها ويحبس على ذلك
أم لا وإذا قلتم بالفوذ
فلاى شىء كان لا ينفذ الايلاد
من المالك لحق المرتن
وينفذ من المرتن كما هنا
ولا يراعى حق الراهن
(فاجاب) بانه ينفذ ايلاده

عن السيد السمرودى رحمه الله تعالى عجيب مع سعة اطلاعه فان المسئلة كما علمت منصوص عليها في كلام
الشافعى رضى الله تعالى عنه والاصحاب رحمهم الله تعالى بل هي في المختصرات أيضا كالتنبيه وعبارته
باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق ومن تزوج امرأة فانت بولد يمكن أن يكون منه لحقه نسبه ولا
ينفى عنه إلا باللعان وفسر شراحه ابن الرفعة وابن النقيب وغيرهما زمن الامكان بما يعلم منه أن
تكون ولادته لاقل مدة الحمل والزوج بمن يحبل وأمكن اجتماعه بالزوجة بعد العقد أى ولا نظر
لامكان استدخالها منه لندرة الحبل منه فتأمل قوله أعنى التنبيه يمكن ان يكون منه اى بان توجد فيه
هذه الشروط المذكورة تجده صريحا فيما قدمته من أنه لا بد في اللحق بالفراش من تحقق الامكان
المذكور ويلزم على بحث السيد المذكور في السؤال ان من تزوج امرأة ثم أتت بولد وشك في امكان
اجتماعه بها أولا أو في أنه ممسوح أولا أو في انها ولدت له لاقل مدة الحمل أولا ولا كثر من أربع سنين
من آخر اجتماعه معها أولا أو في كل ذلك انه لا أثر لهذا الشك وان الولد يلحق به مع ذلك الشك
وكلامهم طافح بمخالفة ذلك وانه لا بد من تحقق جميع ذلك لما عرفت انهم صرحوا بان هذه شروط
مع تصريحهم بان الشروط لا بد من وجودها بالمعنى السابق حتى يوجد المشروط وإلا لم يوجد ما هو
مقرر انه يلزم من عدمها عدم المشروط وما يصرح بذلك الخلاف المشهور بيننا وبين أبي حنيفة
رضى الله تعالى عنه في ان من تكح وطلق ثم أتت زوجته بولد فعندنا لانلحقه الا ان تحققنا تخلل
زمن بين العقد والطلاق يمكن اجتماعه بالزوجة فيه عادة وعنده يلحق بالنسب وان طلق في مجلس
العقد وهى بالمشرق وهو بالمغرب وبهذا تعلم ما أخذ ما قدمته عن الشافعى والاصحاب رضى الله تبارك
وتعالى عنهم من انه لا بد من تحقق مضى أقل مدة الحمل قبل الولادة على الفراش مع تحقق الشروط
الاخر الباقية فان قلت ما قررته من انه لا بد من تحقق الامكان ظاهر فيما إذا كان الزوج او نحوه
موجودا وتنازع مع الزوجة او نحوه وكلام الشافعى رضى الله تعالى عنه والاصحاب صريح في
ذلك لا يقبل تاويلا أما إذا مات الزوج ونحوه مثلا ثم رأينا زوجته ولدت على فراشه فينبغى ان
يحكم بكونه ولدا له من غير بحث عن وجود تلك الشروط أولا عملا بالظاهر من الفراش وهو اللاحق
قلت يمكن ان يقال بذلك ويحمل عليه بحث السيد السابق لكن بالنسبة إلى جواز نسبه وانتسابه
الى من ولد على فراشه صيانة له عن العار بضياح نسبه ولا ملامه عن العار برميها بالزنا ونحوه أما بالنسبة
لمن نازعه في انتسابه الى ذى الفراش فلا بد من قيام بينة ولو أربع نسوة فيما يقبلن فيه تشهد
بوجود جميع تلك الشروط السابقة او فيما نوزع فيه منها حتى يندفع النزاع فيه المعتضد بان الاصل
عدم أبوه ذى الفراش له حتى تتحقق مقتضيات اللاحق ويوافق ما قدمته أولا أيضا قول ابن
الوكيل وأقروه لا يلحق الولد الالسة اشهر وقد يظن أن هذا لا يستثنى منه شىء وهو خطأ فان ذلك
انما هو في الولد الكامل اما الناقص كان جنى على حامل فالقت جنيئا لدون ستة اشهر فانه يلحق
ابويه وتكون الغرة لها وكذا لو اجهضته بغير جنابة كانت مؤنة تجهيزه وكفنه على ابيه وانما يتقيد
بالسنة اشهر الولد الكامل دون الناقص فتأمل هذا تجده أيضا موافقا لما قدمته عن الشافعى رضى
الله تعالى عنه والاصحاب رحمهم الله تعالى من انه لا بد من تحقق مضى أقل مدة الحمل قبل الولادة
على الفراش ويوافق ذلك أيضا اطباقيهم في ان من استلحق بمجهولا بان قال هذا ابني لا يلحقه الا ان تحقق
امكان كونه منه فلو شككنا في ذلك لم نلحقه به فكذا هنا لان غاية الفراش ان يكون بمنزلة قوله هذا
ولدى فان قلت قد ينافي ما مر من ان القول قوله في ان الولادة لدون زمن الامكان جعلهم القول
قول الزوجة في نظير ذلك حيث قالوا لو اختلفت البائن والزوجة في وقت الوضع فقالت وضعت اليوم
وطاليت بنفقة شهر وقال بل وضعت من شهر فالقول قولها وعليه البينة لانها اعرف بوقت

لان وطئه اياها متضمن

لرضاه بنفوذ ايلاده لها عند
حبلها وعند صحة بيعها في دينه
فصار كالموطئها الراهن
المعسر باذن المهرين فان
ايلاده ينفذ بخلاف ما إذا
كانت مراهونة عند غيره
فانه لا ينفذ ايلاده لها عند
اعساره (سئل) عما نقله
الرافعي عن أبي اسحق أن
مستولد الكافر إذا أسلمت
تبعها ولدها وثبت لها
الحضانة معتمد أو لا وهل
هو على اطلاقه ويثبت
لها إذ لم تكن من أهل
الحضانة مسلم أم لا (فاجاب)
بانه معتمد وهو على اطلاقه
والغنى فيه فراغها لمنع
السيد من قربانها مع وفور
شفقتها (سئل) عن أولاد
الاب من أمة ملكها ابنة إذا
قائم ان نكاح الاب لها
لا يفسخ ولا نصير أم ولد
هل هم أحرار أو أرقاء
(فاجاب) بانهم أرقاء لانه
رضى برقمهم حين نكحها
والله سبحانه تعالى أعلم
(هذه مسائل شتى لا تعلق
لها بشيء من ابواب الفقه)
(سئل) رحمه الله عن فعل
كبيرة كشرب الخمر ولم يثب
ولكن قال بلسانه وقلبه
أستغفر الله فهل يغفرها له
بمجرد الاستغفار المذكور
لاطلاق قوله والذين إذا
فعلوا فاحشة أو ظلموا
أنفسهم ذكروا الله
فاستغفروا لذنوبهم الى
قوله أولئك جزاؤهم مغفرة

الولادة ولان الاصل عدم الولادة وبقاء النفقة قلت لا ينافي ذلك بوجه لانها هنا متفقان على أن الولد
منه وعلى انها تستحق النفقة قبل وضعه فكان قوله وضعت من شهر متضمنا لاسقاط ما وجب لها من
النفقة الماضية نظرا إلى أن الاصل دوام وجوبها حتى يتحقق المسقط وهو الوضع فلا اعتضاد قولها
بهذا الاصل ومخالفة قوله له احتاج إلى البينة ولم تحتج هي اليها وأما في مسئلتنا فلا أصل فيها معها
بل الاصل وهو عدم أبوته معه فلم يحتج هو إلى بينة لدعواه ولادتها دون الامكان لموافقها أصل
العدم واحتاجت هي إلى بينة انها ولدته للامكان لان قولها على خلاف الاصل المذكور فان
قلت قال الغزالي لو قالت المطلقة ثلاثا انقضت عدتي قبلنا قولها فلو أتت بولد بعد ذلك يمكن ان
يكون العلوق به في النكاح السابق لحق الزوج الا إذا تزوجت واحتمل كون الولد من الثاني فلو
قال المطلق في الصورة الاولى نكحت زوجا غيري وهذا الولد منه ولم يظهر لنا النكاح فلا نقل في
المسئلة والمتجه أنه لا يقبل قوله بلا بينة لاجل حق الولد اه فلم لم يقبل قوله هنا الا ببينة بخلاف ما مر
قلت لا نا تحققنا فراشه وتحقيقنا الامكان منه والاصل عدم زوج غيره فقوله نكحت زوجا غيري
وهذا الولد منه مخالف للاصل المعتضد بتحقيق الامكان منه فلم يقبل قوله الا ببينة لاجل ما ثبت للولد
من تحقق الامكان المقضى للحقوق به هذا ما فتح الله سبحانه وتعالى به على أقل عبيده وأحوجهم إلى
عفوهِ ومغفرته وفوق كل ذي علم عليم ﴿باب النفقة﴾

﴿وسئل﴾ عن رجل سافر وترك زوجته بمنزل طاعته وأمرها أن لا تخرج من منزلها إلى حين عودته
وأمر والدته أن تصرف عليها مادامت في منزل الطاعة فقامت أياما قلائل ثم سافر أهلها إلى المدينة
الشريفة فسافرت معهم ولما عادت سكنت عندهم واستمرت والدته الزوج تدفع لها دراهم نقدا إلى
أن قدم ولدها مع عدم اذنه لها في شيء من ذلك فهل والحال ما ذكر يباين الزوج المذكور نفقتها مع وجود
سفرها وخروجها من منزل الطاعة أم لا وهل لوالدته الرجوع عليها بما أخذته منها أم لا وما حكم الله
سبحانه وتعالى في ذلك ﴿فاجاب﴾ رحمه الله تعالى بقوله لا تستحق الزوجة المذكورة نفقة من حين
خرجت من منزل الزوج فما أعطته لها والدته يرجع هو عليها به لانه لم يأذن لها في صرفه الا
مادامت في منزله فاذا أعطتها شيئا خارجا عنه كانت الوالدته مقصرة فضمنت لولدها ما فرطت فيه وإذا غرما
ولدها رجعت على زوجته بما غرمت له ان اعطته لها بظن انه يلزمها الاتفاق عليها من مال ولدها وان
كانت خارج منزلها اما إذا علمت انه لا نفقة لها فهي متبرعة عليها بما اعطته لها فلا ترجع عليها
حينئذ بشيء والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ نفع الله تعالى به للمرأة ان تخرج من بيت زوجها
للاستفتاء والتكسب ونحو ذلك أم لا ﴿فاجاب﴾ بقوله لها الخروج بغير اذن للضرورة كخوف هدم
وعدو وحريق وغرق والحاجة للتكسب بالنفقة إذا لم يكفها الزوج وللحاجة الشرعية كالاستفتاء
ونحوه الا ان يفتيها الزوج أو يسأل لها لا لعيادة مريض وان كان اباها ولا لموته وشهود جنازته قاله
الحموي في شرح التلخيص واستدل له بان امرأة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيادة
ايبها وكان زوجها غائبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتق الله سبحانه وتعالى واطيعي
زوجك فلم تخرج وجاء جبريل فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل قد غفر لايها بطاعتها
لزوجها ﴿وسئل﴾ عن عقد بجدة لشخص على بنت له بكر وهي اى البنت المذكورة بابي عريش
ثم بعد العقد لم يطالبها الزوج من ايبها بل سافر الى مصر وسافر ابوها الى اليمن ثم حضر بعد سنين
وطالب الزوج ابوها بالنفقة الماضية والكسوة من حين العقد الى الآن فهل تازمه النفقة والكسوة
الماضية أم لا ﴿فاجاب﴾ رحمه الله تعالى بقوله لا تازمه نفقة ولا كسوة للسنين الماضية لا تنفاه عرضها او
عرض وليها على الزوج عند حضوره وعلى الحاكم عند غيبته ﴿وسئل﴾ عن لمس زوجته هل يلزمه
لها ماء الوضوء أم لا ﴿فاجاب﴾ نفع الله تعالى بعلومه بقوله مقتضى كلام الرافعي بل صريحه انه يلزمه

من ربه وجنات الآية
وقوله تعالى وما كان الله
معذبهم وهم يستغفرون
وقوله من يعمل سوءاً أو يظلم
نفسه الآية وقد سكت
البغوى والبيضاوى والشيخ
جلال الدين السيوطى
عن تفسيرهم الآية الثانية
على إطلاقها الشامل ٣
للكتاب وغيره والكبرى
وغيرها ولقوله تعالى
يا عبادى انكم تخطئون
بالليل والنهار وأنا أغفر
الذنوب جميعاً فاستغفرونى
أغفر لكم رواه مسلم وقوله
تعالى يا عبادى كلكم مذب
الآ من عافيتهم وأسألون
المغفرة أغفر لكم ولقوله
يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك
عنان السماء ثم استغفرتنى
غفرت لك يا ابن آدم لو
أتيتنى بقراب الأرض خطايا
ثم لقيتنى لا تشرك بى شيئاً
لا نيتك بقرابها مغفرة رواه
الترمذى والذى نفسى بيده
لولم تذبوا وتستغفروا
لذهب الله بكم ولجاء
بقوم يذنبون فيستغفرون
الله تعالى فيغفر لهم
وحديث ما أصر من
استغفروا نعادى اليوم
سبعين مرة وقال ابلis
لأبرح أغوى عبادك
مادامت أرواحهم فى
أجسادهم قال الله عز وجل
وعزنى وجلالى لأزال
أغفر لهم ما استغفرونى
رواه الحاكم وقال صحيح
الاسناد فان قلتم المغفرة فى
هذه الآيات والأحاديث

لها ذلك وهو ظاهر وعليه فهل يقاس بها أجنبية لمسها عمداً أو عكسه أو لا الوجه لا لا تمكن الزوج
واجب فجعل الشارع لها فى مقابلته ماء طهارتها والالكان فى تكليفها ماء طهر مع وجوب التمكين
عليها عسر ومشقة لا تنطق بخلاف مسها لزوجها اذ لا وجوب حتى يجعل فى مقابلته شئ وبخلاف
مسئلة الاجنبيين لان الحرمة كافية فى العقوبة فلا تخرج على الاتلافات لان النقص حكم من
الشارع لامنه وان كان هو سبب فيه وانما لزم شاهد الزور الغرم مع كون التغيريم ليس منه وانما
هو سبب فيه لانه ألجأ الحاكم الى الحكم واللامس هنا لا الجاء منه وأيضاً فرجوع الشاهد هو
المقتضى لغرمه لانه رافع للحكم الواقع واللامس هنا لم يرفع ما تسبب (وسئل) نفع الله تعالى
بعلومه بما صورته اجنبى الزوجة باحتلام ثم وطئها لزواج فهل يجب عليه ثمن ماء غسلها (فاجاب)
بقوله الذى اقتضاه كلامهم فى باب النفقات انه لا يجب عليه ذلك لان الغسل ليس بسببه حينئذ
(وسئل) هل للزوجة الامتناع حتى يسلمها الكسوة (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا يجوز
لها الامتناع لتسليم النفقة الماضية التى صارت ديناً فى ذمة الزوج كسائر الديون الواجبة لها
عليه وأما الكسوة القائمة فمن شرط وجوبها التمكين فاذا منعت منه سقط وجوبها وأخذ بعضهم من
قول الشيخين عن البغوى وغيره لو اختارت امرأة المعسر المقام معه لم يلزمها التمكين من الاستمتاع
ان لها الامتناع هنا أيضاً قال لانه اذا جاز ذلك لامرأة المعسر المعذور فبالأولى جوازه لامرأة المورس
اه وقد يفرق كما لا يخفى على المتأمل (وسئل) عمن زوج عبده بامته فهرب العبد وتضررت بذلك
فما الحيلة فى الفسخ عليه (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى به المسلمين بقوله الحيلة فى ذلك أن يعتقها
أو يكاتبها ثم يملكها اياه بنذر أو وصية أو شراء ان قدرت عليه فانها اذا ملكته انفسخ نكاحها وان
فسخت كتابتها بعد ذلك (وسئل) عمن تزوج امرأة ثم سكن معها فى بيتها واستعمل اوانها وهى
ساكنة على جارى العادة هل عليه أجرة ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله نعم عليه أجرة ذلك
وقص ارش الاوانى (وسئل) بما صورته اراد الزوج سفر أطويلا فهل لزوجه مطالبته بنفقتها
لمدة ذهابه ورجوعه أم لا (فاجاب) نفع الله تعالى به بقوله نعم لها ذلك كما فى البغوى قال كما لا يخرج
للحج حتى يترك هذا القدر واستشكل بجواز سفر من عليه دين مؤجل يعلم انه يحل قبل رجوعه
وان لم يستأذن غريمه ولم يترك له وفاء وقال الاذرى ان أراد البغوى لزوم دفع ذلك اليها فى الحكم
الظاهر فهو بعيد اذ كيف يلزم باداء ما لم يجب وقد يجب من بعد وقد لا يجب وان أراد ان لها
الاعتراض عليه كرب الدين المؤجل يعترض على مديونه الا ان يدفع له وفاء أو كفيلاً ملياً فذاك فى
المؤجل القريب الحلول على خلاف وتفصيل فيه والمرجح عدم التحجر والنفقة أولى بعدم التحجر
لانه لم يتعلق بذمته شئ بخلاف الدين وان اراد انه يلزمه ذلك فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى
فحسن لكنه بعيد من لفظه وقدير به تشبيهه بالخروج للحج اذ لا تعلم من قال انه يلزمه فى الظاهر
بذلك هنا ولا شك انه لا يلزمه دفع ذلك اليها على كل تقدير اه وما قاله البغوى هو المنقول اذ
لا يعلم يخالف له من الاصحاب مع ان القياس على مسألة الحج المصرح بها فى كتبهم يشهد به
ويفرق بين الزوجة ومستحق الدين المؤجل بأنها تحت حجر الزوج ومحبوسة لاجله فلولم نمكنها
من مطالبته بذلك لزم ضياعها مزيد تضررها بخلاف الدائن فانه لا حجر لاحد عليه فلا يلحقه من الضرر
ما يلحق الزوجة فجاز أن تختص بذلك لانه وجد فيها من المعنى المقتضى لذلك ما لم يوجد فى غيرها فاعلم
بذلك دفع الاشكال السابق واذا مكناها من مطالبته بذلك فظاهر أن الحاكم لا يلزمه بدفع ذلك اليها
بل يدفعه لعدل يتفق عليها منه ويصرف عليها ما يجب لها كل يوم وبهذا الذى ذكرته يندفع جميع
الترديدات التى ذكرها الاذرى وكذا يقال بذلك فى مسألة الحج وقول الاذرى اذ لا تعلم الخ يجاب

عنه بان كلامهم ظاهر في ذلك فلا يحتاج للتصريح به **﴿وسئل﴾** عن أفرت بدين فحبست فيه فهل تجب نفقتها **﴿فاجاب﴾** رحمه الله تعالى بقوله لا تجب كما أفتى به النووي وابن الصلاح ويظهر أن البينة اذا شهدت عليها بذلك فانكرت وحكم عليها بالحبس لا تسقط بذلك نفقتها وان صدقت بعد ذلك لانها لم تسبب في ذلك فهو كمرضاها **﴿وسئل﴾** نفع الله سبحانه وتعالى به عمن نشزت أثناء الفصل هل تسقط كسوتها كنفقتها **﴿فاجاب﴾** رحمه الله تعالى بقوله الكسوة كالنفقة في ذلك فاذا نشزت ولها كسوة دخلت في ملك الزوج بمجرد النشوز فان عادت للطاعة تخير بين أن يعطيها اياها وبين أن يبدلها بكسوة تكفي لبقية المدة ذكره ابن عجيل وقال ابن الرفعة في المطلب فيما لو طلقها في أثناء الفصل قبل أن يعطيها كسوتها لم أر في المسئلة نقلا ويبعد كل البعد أن يتكح الرجل امرأة ويطلق في يومه ونوجب عليه كسوة فصل كامل ولعل الاولى أن توزع الكسوة على أيام الفصل ويجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن النكاح وكلام الشيخين يقتضيه حيث قالوا تفريعا على أنها تملك فلو مضت مدة ولم يكسها صارت ديناً أي كسوة تلك المدة ولا يقاس ذلك بما اذا قبضتها أول الفصل وبانت منه في أثناؤه فان الراجح انه لا يرجع عليها بشيء لحصول المقصود بالقبض فلم يؤثر فيه ما طرأ بعده بخلاف ما اذا لم يحصل ولذلك نظائر في الهبة والرهن ولا يقاس ذلك أيضا بما اذا مات أثناء اليوم قبل قبض نفقتها فان نفقة اليوم تجب لها لان اجزائه متقاربة وبما تقرر يعلم أن ما ذكر أوجه من قول البارزي لما سأله الاسنوي عن ذلك بما صورته هل يقال تستحق الجميع بدليل ما اذا أقبضها ثم طلقها فلا رجوع على الصحيح اذ لو لم تستحق لرجع أو يقال تستحق بالقسط ليس نظير ما اذا أقبضها لان هناك لما اتصل بالقبض لم يؤثر ما يطرأ بعد ذلك وقد نقل موثوق به عن بعض الاصحاب وأظنه صاحب الافصاح ما يوافق الثاني الا انه يحتمل أن يكون جوابا على المرجوح في الرجوع عند القبض فالمسؤول الانعام في هذه المسئلة فانها وقعت واضطربت فيها الآراء فاجابه البارزي رحمه الله تعالى بما صورته اذا طلقها في أثناء الفصل قبل أن يعطيها كسوته كانت ديناً عليه وفي كتاب ابن كج له الاسترداد والصحيح الاول وقطع به الجمهور انه ونص أيضا أن الكسوة كالنفقة فقال وأصحهما ونسب الى النص يجب تملكها كالنفقة والادم وسوى بين النفقة والكسوة بعد ذلك فقال ولا خلاف أن وقت وجوب تسليم النفقة صبيحة كل يوم والكسوة أول كل صيف وشتاء فنقول كما أن الطلاق في أثناء الفصل بعد قبضها الكسوة لا يؤثر في رجوعه عليها فكذلك طلاقها في أثناء الفصل قبل قبضها الكسوة لا يؤثر في سقوط ذلك من ذمته كنفقة اليوم اه واذا تأملت ما ذكره علمت ان مستنده ليس الاقياس الكسوة على النفقة وقد علمت الفرق بينهما فيامروكون الشيخين سواها بها في كونها تصير ديناً وفي وقت وجوب التسليم لا يستلزم قياسها بها في غير ذلك لوجود الفارق مع تصريح بعض الاصحاب بالفرق في مسئلتنا وقول الاسنوي يحتمل الى آخر ما مر عنه في سؤاله ممنوع بل هو جواب على الصحيح لما مر **﴿وسئل﴾** عن غاب زوجها فائتت اعساره وفسخت ثم عاد وادعى ان له مالا خفى على بيته الاعسار فهل يقبل **﴿فاجاب﴾** بما صورته قال الغزالي لا يقبل منه ذلك الا ان ادعى عليها انها تعلمه وتقدر عليه فيبطل الفسخ اذا اقام بذلك بيينة **﴿وسئل﴾** عما اذا اراد الزوج نقل زوجته وعليها دين فامتعت حتى يرضى الدائن فهل تجبر على السفر معه في هذه الحالة **﴿فاجاب﴾** بقوله نعم تجبر اذا كانت معسرة او كان لها مال على الزوج وهو معسر والا لم تجبر حتى ياذن الدائن او تقضيه والذي يظهر ان للحاكم اجبارها على قضاء الدين لانه يتوصل بذلك الى اجبارها على السفر وان لم يطالبها الدائن او امر الدائن بمطالبتها او الاذن لها في السفر **﴿وسئل﴾** عما اذا اختلف الزوجان في النشوز فمن

مقيدة بالتوبة فما دليلا ذلك وما الضرورة الداعية اليه ومن قال به من العلماء **﴿فاجاب﴾** بانه لا يغفر الله تعالى الكبيرة او الصغيرة التي لم يتب منها بمجرد الاستغفار المذكور والمغفرة المرتبة على الاستغفار في الكتاب والسنة مقيدة بالتوبة فقد قال وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون لعلكم تفلحون وهذا امر على العموم وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم الآية ومعنى النصوح الخالص لله تعالى خاليا عن الشهوات وقال صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقال صلى الله عليه وسلم لو عملتم الخطايا حتى تبلغ السماء ثم ندمتم لتاب الله عليكم وقال صلى الله عليه وسلم ان العبد ليدن الذنب فيدخل الجنة قيل كيف يا رسول الله قال يكون نصب يمينه تائبا منه فاراحتى يدخل الجنة وقال صلى الله عليه وسلم كفارة الذنب الندامة ويروى ان ابليس قال وعزتك لا اخرجت من قلب بني آدم مادام فيه الروح فقال الله تعالى وعزتي لا احجب عن عني التوبة مادام فيه الروح وقال سعيد بن المسيب انزل قوله تعالى انه كان

للاوايين غفورا فالرجل
 يذنب ثم يتوب ثم يذنب ثم
 يتوب ثم يذنب ثم يتوب
 وقال الفضيل قال الله
 عز وجل بشر المذنبين
 انهم ان تابوا قبلت منهم
 وقال عبد الله بن سلام
 لا احدثكم الا عن نبي
 مرسل أو كتاب منزل ان
 العبد اذا عمل ذنبا ثم ندم
 عليه طرفة عين سقط عنه
 أسرع من طرفة عين وقال
 البيضاوي في الآية الاولى
 واستغفروا الذنوبهم بالندم
 والتوبة وقال القرطبي
 والقندوة فيها على علمائنا
 الاستغفار المطلوب هو الذي
 يحل عقد الاصرار ويثبت
 معناها في الجنان لا التلفظ
 باللسان فاما من قال بلسانه
 استغفر الله وقلبه مصر على
 معصيته فاستغفاره ذلك
 يحتاج الى استغفار وصغره
 لاحقة بالكبائر وروى عن
 الحسن البصري انه قال
 استغفارنا يحتاج الى استغفار
 قلت هذا يقوله في زمانه
 فكيف في زماننا هذا الذي
 يرى فيه الانسان مكابلي
 الظلم حريصا عليه والسبحة
 في يده زاعما انه يستغفر من
 ذنبه وذلك استهزاء منه
 واستخفاف وفي التنزيل
 ولا تتخذوا آيات الله هزوا
 وقال الزنجاني ذكر الله
 ذكر عقابه وخطيئته
 والحياء منه والاستغفار
 قولهم اللهم اغفر لنا فانابتنا
 نادمين مقلعين عازمين على
 عدم العود وهي التوبة

المصدق منهما (فاجاب) بقوله الذي ذكره الاصحاح أن القول قول الزوج لان الاصل عدم
 التمكين وبراءة الذمة لكن قال الجلي هذا اذا كان الاختلاف قبل الدخول وأما بعده ولو مرة واحدة
 فالقول قولها لان التسليم والنفقة واجبان بالعقد والتمكين والزوج يدعى النشوز والاصل عدمه
 وعدم سقوط النفقة اه وما ذكره متجه (وسئل) عن امرأة غاب عنها زوجها ففسخت عليه عند
 الحاكم باعساره فحضر وادعى انه أرسل لها بنحو النفقة قبل الفسخ وأنكرت فمن المصدق منهما
 (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله أفتى القاضي حسين بتصدق الزوج بالنسبة الى عدم نفوذ الفسخ
 لا بالنسبة لاسقاط نحو النفقة ومشى على ذلك البوشنجي لكن خالفهما المتولي والمروزي فجزمَا بانها
 تصدق فيما ادعته من عدم وصول النفقة وهذا هو قضية كلام الماوردي ورجحه ابن الصلاح
 ويؤيده ما في الروضة عن الاصحاح من أنه لو حلف لا يخرج الا باذنه ثم أذن لها في غيبتها ينبغي ان يشهد
 على الاذن لانها قد تنكر فلا يصدق (وسئل) عما اذا امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لتسخته
 وكثرة أساخه هل تكون ناشئة (فاجاب) بقوله لا تكون ناشئة بذلك ومثله كل ما تجبر المرأة على
 ازالته اخذ بما في البيان عن النص ان كل ما يتأذى به الانسان يجب على الزوج ازالته (وسئل)
 عما اذا طلب الزوج من زوجته عند الجماع رفع الفخذين والتحريك هل يجب عليها ذلك فتكون
 ناشئة اذا امتنعت (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله الواجب عليها هو التمكين من الوطء بحيث يسهل
 على الزوج ولا يجب عليها ما وراء ذلك بما هو معروف وان ترتب عليه مزيد قوة لهمة الرجل
 وتنشيط للجماع هذا هو الذي يتجه ويحتمل ان يجب عليها ما يتوقف عليه الانزال او ما يترتب على
 تركه ضرر للرجل واقى بعضهم بانه لو كان به علة لا يقدر معها على الجماع الا مستلقيا فساها ان
 تركه وتكون هي الفاعلة لم يلزمها ذلك ولا تسقط نفقتها اذا امتنعت وفيه نظر والوجه خلافه
 حيث لا ضرر عليها في ذلك (وسئل) عن طفلة اعسر زوجها وليس لها مال ولا من تلزمه نفقتها
 تجب نفقتها على من (فاجاب) بقوله تجب في بيت المال فان تعذر فعلى أغنياء المسلمين وهل هي
 قرض حتى يرجعوا عند اليسار او لا قضية ما ذكره في اللقيط والمضطر الاول وقضية ما اطاعوه في
 السير الثاني (وسئل) عن المرأة المزوجة اذا لم يسكنها الزوج في بيته بل كانت ساكنة هي وهوفي
 بيتها او بيت ايها او أحدهما هل يلزمها ملازمة البيت المذكور فلا تخرج الا باذنه واذا خرجت منه
 بغير اذنه تكون ناشئة او لا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله للاصحاح في ذلك عبارتان احدهما
 بيت الزوج والثانية سكنها وبهذه الثانية يتبين ان مراد من عبر بيت الزوج او منزله ماله عليه
 ولاية الاسكان لكونه ماله او مستاجره او مستعيره او نحو ذلك وما يصرح بذلك قولهم لو كان
 المنزل لغير الزوج فازججت منه لم يكن ذلك نشوزا فتأمل قولهم لغير الزوج واشترطهم في عدم
 سقوط نفقتها بالخروج منه ان تزجج منه بان يخرجها منه ماله بديل تعبير آخرين بان من الاعذار
 ازعاج المالك فعلم انه لا يشترط كونه ملك الزوج وانما اذا خرجت من سكنها المملوك لغير الزوج فاذا
 كان ذلك لخراج ماله لها منه لم تسقط نفقتها والا سقطت ووقع في قوت الاذرعى ان من الاعذار
 ان يكون لغيره فتخرج منه ومراده بديل عبارة الباقي خروجها منه لخراج ماله ونحوه
 واما خروجها منه لغير ذلك ونحوه فنشوز بديل قول الاذرعى نفسه بعد تلك الصورة وصور آخر
 وغير ذلك مما يعد الخروج به عذرا فبان بهذا ان قوله او يكون لغيره فتخرج منه محمول على
 ما اذا عذرت بالخروج منه وبحث فيه انها لو جرت على مقتضى العرف المعتاد في حقها وحق
 امثالها بالخروج في حوائجها لتعود عن قرب او لحمام ونحوه فليس بنشوز للعرف في رضا امثاله
 به وفيما يحتمل نظر ظاهر اما اولا فلانه متاين لاطلاقهم سقوط النفقة بالخروج بلا اذنه بانها في

فيها فاستغفروا لذنوبهم
أى طلبوا المغفرة ويلزم
منه الإفلاع والندم
والشرط الثالث وهو العزم
على أن لا يعود في قوله
ولم يصروا على ما فعلوا
وقد يشمل الاستغفار
الشروط الثلاثة كما في
الحديث ويروى موقوفا
على ابن عباس ومرفوعا
من حديث أبي هريرة
لا اصرار مع استغفار لأن
الاستغفار المطلوب هو
الذي يحل عقدة الاصرار
لا مجرد اللفظ إلى أن قال
فقد قدمنا أن الاستغفار
المطلوب جامع لشروط
التوبة ويؤيده ما روى
عن ابن عباس المستغفر من
الذنوب وهو مصر عليه
كالمتسترى بربه وقال
الغزالي في الاحياء التوبة
فرض عين في حق كل
مذنب وانما سكنت هؤلاء
الائمة عما ذكرناه عند
تفسيرهم الآية الثانية
اكتفاء منهم بما ذكروه في
الاية الاولى كما هو دأبهم
(سئل) عن الصراط هل
وردانه من كذا وفي ضمة
القبر للميت هل هي قبل
لسؤال أو بعده (فاجاب) بانه
الذي وردان الصراط جسر
مدود على متن جهنم يمر
عليه جمع الخلائق يعبره
أهل الجنة وتزل فيه أقدام
أهل النار وقد وردت
به الاحاديث الصحيحة

قبضته وبأن له عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة وأما ثانيا فلأن العرف هنا غير مطرد لأن
رضا الزوج يخرج زوجته وعدمه يرجع إلى ما عنده من الاتفة والغيرة ولا شك أن ذلك يختلف
في الناس اختلافا كثيرا فكم من يرضى بالخروج ولومع الرية وكم من لا يرضى به وإن تحقق عدم
الرية سواء أكانت المرأة قبل نكاحه تعتاده أم لا فالوجه خلاف ما بحثه الأذرعى وأنه لا يجوز لها
الخروج من بيته الذي رضى بسكنائها فيه سواء أكان ملكة أم غير ملكة الا باذنه سواء اعتادت
الخروج أم لا نعم جوزوا لها الخروج لا عذار كخوف من نحو انه دام أو فسقة وكخراب المحلة
حول بيتها حتى صار منفردا وكازعاج مالك المنزل كامر وكالخروج لاستفتاء لم يكفها الزوج مؤنته
وغير ذلك مما في معناه كامر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن الولد المحضون إذا كانت نفقته
على غير من له الحضانة كان كانت أمه تحضنه ونفقته على أبيه فطلبت الام تسليم نفقة الولد
المحضون اليها وامتنع الاب الآن بجى الولد اليه ويأكل عنده فمن المجاب منها وهل يختلف الحال
بين ما إذا كان المحضون ذكرا أو أنثى وبين ما قبل سن التمييز وما بعده حيث اختار الام (فاجاب)
رحم الله تعالى بقوله إذا أمكن الولد الذكر المجرى إلى بيت أبيه والا كل عنده لم يلزمه نقل النفقة
اليه إلى بيت أمه وإن ثبت لها الحضانة بل صرح الامام بذلك حتى في الاب مع الولد فقال لا يجب
تسليم النفقة بل له أن يقول كل معى وقد يتوقف في هذا في حق الاب إذا امتنع من الحضور فإن
حضر الولد اليه فذاك اه وتوقفه يجب عنه بان المعتمد الذي نقله الرافعى هنا عن الائمة أن النفقة
للغريب ليست تملكها وانما هي امتناع لانها ليست بعوض بل معونة ومواساة وإذا كانت امتناعا لملكها
فلا يلزم المتبرع بذلك الامتناع والمواساة نقلها إلى محل المنفق عليه بل له أن يقول له أنت إلى عندي
لا واسيك وواضح أن الكلام فيما إذا سهل على المنفق عليه الاثيان والا فالذي يتجه أنه يلزم المنفق
ارسالها إلى محل المنفق عليه لأن الا لازم له الكفاية ولا تتم إلا بإيصالها اليه وإنما نظرنا إلى هذا عند
نحو عجز المنفق عليه لعذره بخلافه عند السهولة فانه لا كلفة عليه في مجيئه إلى قريبه ولا يكف
حينئذ قريبه الحمل اليه رعاية لكونه مواسيا ومتبرعا هذا توجيه كلام الاصحاب وإن كان لتوقف
الامام في الاب وجه وجهه إذا لائق بطالب مزيد احترامه وبره أن لا يكلف المجيء صباحا ومساء إلى
بيت ابنه وأما الانثى فيلزم الاب نقل كفايتها إلى بيت أمها الثابت لها حضانتها اصاله أو باختيارها
بعد تمييزها كادل عليه تصریحهم بانها إذا اختارت الام تكون عندها ليلا ونهارا فيزورها الاب
ولا يطالب احضارها عنده بل بلا حظها بتيامه بتأديبها وتعليمها وتحمل مؤنتها قالوا والصغير الذي
لا يميز والمجنون كذلك فيكونان عندها ليلا ونهارا ويزورهما الاب ويلا حظهما بما ذكره الله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه في الجواهر عن القاضى أن المرأة إذا أرادت إثبات
اعسار زوجها الغائب لفسخ النكاح ان الحيلة أن تدعى على رجل أنك ضمنت لى عن زوجي عشرة
دراهم من جهة النفقة فيذكر فتقسم البينة على إثبات الضمان والنكاح فإذا ثبت النكاح فالقاضى
أن وجد ما لا فرض النفقة فيه وإن لم يجد فلها الفسخ ثم قال قلت وفي دعوى الدراهم نظر وينبغي
أن تدعى نفس الطامع اه فهل ذلك معتمد أولا (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله
المعتمد خلاف ظاهر ذلك ففي أصل الروضة لو لم يوجد له مال حاضر وجهل حاله في اليسار والاعسار
فلا فسخ لأن السبب لم يتحقق فلو شهدت البينة أنه غاب معسرا فلا فسخ أيضا كما أفتى به ابن الصلاح
لأن الأصل دوام النكاح فلو شهدت باعسار الغائب الآن بناء على الاستصحاب جاز له ذلك إذا
لم تعلم زواله وجاز الفسخ حينئذ وعلى ذلك يحمل قول أصل الروضة إذا ثبتت اعسار الغائب عندنا كم
بلد الزوجة جاز الفسخ إذ ضررته أن تشهد البينة عنده باعساره في الحال وذكر دعوى الضمان

على ظاهره وفي رواية انه ادق من الشعر واحد من السيف وقد اجراه اكثر اهل السنة على ظاهره وقال بعضهم لو ثبت ذلك لوجب تأويله ليوافق الحديث الآخر في قيام الملائكة على جنبيه وكون الكلايب فيه واعطاء المار عليه من النور قدر موضع قدميه وما هو في دقة الشعر لا يحتمل ذلك بل بان كونه ادق من الشعر يضرب مثالا للخفي الغامض ووجه غموضه ان يسر الجواز عليه وعسره على قدر الطاعات والمعاصي وان دق كل من القسمين ولا يعلم حدود ذلك الا الله وكونه احد من السيف بسرعة انفاذا للملائكة امر الله باجازه الناس عليه وضمة القبر للبيت قبل سؤال الملكين فقد روى ابن ابي الدنيا والحكيم الترمذي وابو يعلى وابو احمد والحاكم في الكنى والطبراني في الكبير وابو نعيم عن ابي الحجاج التتالي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القبر للبيت حين يوضع فيه ويحك يا ابن آدم ما غرك بي الم تعلم اني بيت الفتنة الحديث وروى ابن ابي الدنيا عن عبد الله ابن عبيد قال بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الميت يقعد وهو يسمع

عبارة القاضي انما هو للتوصل به عنده لاثبات استحقاق النفقة الذي هو فرع ثبوت الزوجية لتقوم البينة بعد انكار منكر فيثبت مقتضاها فيتوصل بذلك الى الفسخ لا انها تفسخ حينئذ بالعجز عن النفقة المضمونة الماضية ولا بعجز الضامن اذ لا قاتل به وقوله فينكر فتقيم البينة ظاهره توقف الدعوى على الغائب واقامة البينة على إنكار منكر وليس كذلك الا أن تكون الدعوى عليه باسقاط حق له كالإبراء من دينه فان القاضي لا يسمع البينة بالإبراء لكن حيلته أن يدعى انسان أن رب الدين أحاله به فيعترف بذلك ويدعى البراءة فتسمع دعواه حينئذ وبينته (وسئل) عما إذا نشرت المرأة فغاب عنها فوق مسافة القصر ثم عادت الى طاعته وتعذر انهاء الخبر اليه لفقد مؤنة البحث هل تجب لها النفقة أولا وهل يثبت لها الفسخ في هذه الحالة أولا (فاجاب) بان الذي صرح به الشيخان وغيرهما ان الناشز إذا غاب زوجها لا تعود نفقتها بعودها الى الطاعة بل لا بد أن ترفع الامر الى القاضي ليقضى بطاعتها ثم يرسل يخبر الزوج بذلك فاذا رجع هو أو وكيله وتسلبها عادت النفقة وان علم ولم يرجع هو ولا وكيله عادت إذا مضى زمن امكان عوده فان لم يعرف موضعه ففى الروضة وأصلها عن المتولى أن الحاكم يكتب الى حاكم البلاد التي تردها التوافل من تلك البلدة في العادة ليطلب وينادي باسمه فان لم يظهر فرض القاضي نفقتها في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرف اليها لاحتمال موته أو طلاقه اه وقياسه أنه لو كان بمحل لا يمكن وصول الخبر من الحاكم اليه اما لخوف طريق أو نحوه فرض القاضي نفقتها في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا فان لم يكن له مال حاضر فاز شاء اقترض لها عليه أو أذن لها في القرض أو فرض نفقتها عليه ليوافقها إذا حضر وذكر الغزى أنها إذا بذلت الطاعة وهو غائب وأعلمه القاضي فقصر في تسلبها فرض لها القاضي نفقة المعسرين الا أن يثبت يساره أو توسطه اه وأما فسخ النكاح فالمعتمد من اضطراب طويل فيه بين المتقدمين والمتأخرين انه لا يجوز الا ان شهدت بيته أنه الآن معسر عاجز عن اقل واجب النفقة والكسوة ولا يكفى فقد خبره ولا امتناعه من الاتفاق ولا غيبته معسرا فكل هذه ونحوها لا يجوز به فسخ النكاح بل لا يجوز الا ان شهدت بيته شرعية بما ذكر ولا تسئل من أين لك انه معسر الآن لان الشهادة قد تحصل عنده من القرائن بما يؤدي الى اليقين فيجوز له الاستناد اليه في الجزم بالشهادة وان كان لو صرح بمسندته بطلت شهادته (وسئل) نفع الله تعالى بعلمه عن رضيع حصنته حاضنة شرعية أم أو غيرها وغاب والده أو امتنع من الاتفاق عليه فيما يلزمه شرعا من أجر في حضانه ورضاع وغير ذلك من اللوازم الشرعية مع غناه فقصر عليه حاكم شرعي مالا معلوما باجتهاده في مقابلة ذلك واذن لحاضنته بالاتفاق عليه من مالها أو بالاقتراض عليه لترجع بذلك على مال والده فاذا اقترضت أو أنفقت عليه من مالها بنية الرجوع مدة طويلة تبين فيها فقر والده أو موته هل يلزمها ما اقترضت عليه ويفوت عليها ما أنفقت عليه بجانا أو ترجع على مال الولد المحضون اذا حصل له مال في حال صغره أو كبره أو على الاقرب من اجداده اذا كان موسرا واذا اقترضت الحاضنة باذن الحاكم هل يصير دينها كما قاله الغزالي أولا كما ذكره جمع كالقاضي أبي الطيب والبند نيجي والشيخ أبي اسحق وغيرهم واذا قاتم يصير دينها كما قاله الغزالي كيف صورة الاقتراض تقول اقترضت هذا المال في ذمتي ومالي لا نفقة على الولد المحضون او في ذمة المحضون وماله أو والده اذا كان احدهما غنيا فان قلم بالآخر فهذا يشكل بالاقتراض على ذمة الغير وكيف يلزمه ذلك اوضحوا لنا ذلك وهل للحاضنة احد الرضاع نفقة كنفقة زوجة موسرا ومتوسط او معسر او لها اجرة مثلها اذالم يكن لها مسمى غير اجرة الرضاع واذا انفصل الرضاع هل تستحق نفقة او اجرة اذا قلم بها لحضانتها وتعهدا لما يحتاج اليه الى سن التمييز والتخيير ام تسقط في هذه المدة

خطو مشيعه فلا يكلمه
 شيء أول من حفرته فيقول
 ويحك يا ابن آدم قد
 حذرتي وحذرت ضيقي
 الحديث وروى أبو القاسم
 السعدي في كتاب الروح له
 لا ينجو من ضغطة القبر
 صالح ولا طالح غير أن
 الفرق بين المسلم والكافر
 فينهما دوام الضغطة
 للكافر وحصول هذه
 الحالة للمسلم في أول
 نزوله إلى قبره ثم يعود إلى
 الأفساح له فيه اه
 (سئل) ما المراد بالأمانة
 في قوله تعالى انا عرضنا
 الأمانة الآية (فاجاب)
 بان المراد بالأمانة في قوله
 تعالى الطاعة لما قال ومن
 يطع الله ورسوله وعلق
 بالطاعة الفوز العظيم اتبعه
 قوله انا عرضنا الأمانة وهو
 يريد بها الطاعة فعظم أمرها
 ونظم شأنها وسماها أمانة
 لأنها واجبة الاداء والمعنى
 انها المعظم شأنها بحيث لو
 عرضت على هذه الأجرام
 العظام وكانت ذات شعور
 وأدراك لا يبين ان يحملها
 وأشفقن منها وحملها
 الإنسان مع ضعف بنيته
 ورخاوة قوته وقيل المراد
 بالأمانة الطاعة التي تعم
 الطبيعية والاختيارية لأن
 هذه الأجرام العظام قد
 انقادت لأمر الله انقياد
 مثلها وهو ما يأتي من الجنادات
 واطاعت له الطاعات التي
 تصح منها وتليق بها حيث

ولا يلزم فيها والده غير نفقة ولده ولو ازمه الشرعية فقط سواء كانت الحاضنة أم أجنبية وإذا امتنعت
 الأم من ارضاع ولدها بعد سقيه اللبن واستأجر ناله مرضعة ذات لبن وولد للارضاع فقط واشترت
 للمحضون لبنا وسقته هل يقوم مقام لبنها إذا غذى به أم يجب عليها سقيه من لبنها وهل هذه الاجارة
 للارضاع فقط صحيحة لما فيها من الجهالة بلبنها وعدم رؤيته واشترائه بين المحضون وولدها لان
 الاصحاح قالوا شرط المنفعة ان تكون معلومة كالبيع وليست هذه كبيع الماء الداخل في المبيع
 بالتبعية وهذه اجارة مستقلة بالارضاع فقط فمواجهه الصحة أوضحوا لذلك وهل يجب على المرضعة
 المستأجرة ان تضيف الى اللبن سمنًا وإذا استكثر المنفق من القرض الذي فرضه الحاكم الشرعي
 عليه لحظ الاسعار أو استقلت الحاضنة منه مع ارتفاع الاسعار هل للحاكم ان ينقض حكمه الاول ويزيد
 أو ينقض فيما فرضه أم لا وإذا أراد المنفق أبًا كان أو وصيًا أقبا ان يموت المحضون الذي غير يميز
 بان يكون عنده في بيته أول النهار وآخره أم الرضاع ليشترى له من اللبن والسمن ما يسكفيه ويسقيه
 بنفسه أو بمن يثق به ثم يردده اليها أو أراد ان يموت أيضًا بعد أم الرضاع الى سن التمييز والتخير بان
 يطعمه من العيش والادام في بيته أول النهار وآخره كالاول ثم يردده اليها هل له ذلك سواء أَرْضِيَتْ أم
 كرهت بها عذر كمرض أم لا وهل للحاكم الشرعي أن يحكم له بذلك أم لا وإذا رأى ما يكره من
 الدخول على موليته في بيت الحاضنة من الرجال وغيرهم من آلات اللهو وغيرها هل له نزعها منها لاسيما
 إذا كان المحضون انثى لما يلحقه من الغيرة وتسقط حضانتها بذلك وتنقل عنها بل قالوا باسقاط حضانتها
 فيما هو أهون من ذلك بتزويجها على الغير وهو محرم للمحضونة بالزوجية على أمها أوضحوا لذلك
 وهل للزوج منع ولد زوجته من غيره من الدخول عليه سواء أكان يميز أم غير يميز في منزله أو منزلها
 إذا تبرعت له بالسكنى حاضرا كان أو غائبا مقيما أو مسافرا إذا أدخلته في حالة من الحالات هل
 تكون ناشزا ويسقط ماؤها من النفقة والالوازم الشرعية أم لا لدخول ما لا يجب على فراشه أم يانم
 بذلك ولا نشوز فإذا قاتم له منعه من الدخول فأخرجه من منزله هل يانم بذلك أولا فإذا أخرجه الى
 رحبة منزله أو غيرها وكان غير يميز وحصل عليه عاطل بوطء دابة أو غيرها هل يضمن بذلك سواء أوجد
 من يأخذه منه أم لا أوضحوا لنا ذلك كله وضوحا شافيا (فاجاب) نفع الله تعالى بعلمه المسلمين بقوله
 لا تصير نفقة الفرع أو الأصل بمعنى الزمان دينا وان تعدى من لزمته بالامتناع نعم ان فرضها القاضي
 أو اذن في اقتراضها صارت دينا كما قاله الشيخان واعتراض كثيرين عليها بان ما قاله خلاف المنقول
 بسنن الكلام على رده في شرح الارشاد وفيما إذا امتنع من لزمته أو غاب وله مال حاضر لمستحق
 النفقة أخذها منه وكذا للام أخذها لنحو طفل من مال أبيه ولو بغير اذن قاض ثم ان وجد في
 ماله جنس الواجب لم يأخذ غيره والا أخذه فان لم يكن له ثم مال اذن القاضي في الاقتراض عليه ان
 تاهل والا أذن للام في ذلك أن تاهلت أيضا فان لم يكن ثم قاض فاقترض على الغائب ومثله الممتنع
 وأشهدا بذلك رجعا عليه بما اقترضاه وان لم يشهدا فان لم يتمكنا من الاشهدا رجعا أيضا والافلا ولو
 انقضت الام على طفلها المومر من ماله بلا اذن أب أو قاض جاز وقيد الاذرعى بما إذا امتنع الأب أو
 غاب قال ولعله مرادهم وهو كما قال وان أنفقت من مالها لترجع عليه أو على أبيه ان لزمته نفقته
 لم ترجع على الاوجه الا ان عجزت عن القاضي وأشهدت على ذلك ان أمكنها الاشهدا ولو غاب لم الأب يستقل
 الجدد بالاقتراض عليه بل لا بد من اذن قاض له ان أمكن والا فالأشهدا ان أمكن أيضا كما هو ظاهر
 ثم نفقة القريب لا تقدير لها الا بالكفاية فلا تطلق مؤنة ارضاع حواين ونحو شيخ وفطيم ما يليق به
 ويعتبر حاله في سنه وزهادته ورغبته ويجب اشباعه لا المبالغة فيه والادام وخادم احتاجه وكسوته
 وسكنى لا تقين به وأجرة طبيب وثمان أدوية وأجرة ختان وهذا كله على سبيل الامتناع لا التمليك قال

لم تمتنع عن مشيئته و ارادته
 ايجادا وتكويناً وتسوية
 على هيآت مختلفة واشكال
 متنوعة كما قال قالتا اتينا
 طائعين واما الانسان فلم
 يكن صالحا للتكليف مثل
 حال تلك الجمادات و اباؤها
 و اشفاقها مجاز واما حمل
 الامانة فمن قولك فلان حامل
 الامانة و محتملها تر بدانه لا
 يؤديها الى صاحبها فمعنى
 ايين ان يحملها ايين ان
 لا يؤديها و اى الانسان الا
 ان يكون محتملا لها لا يؤديها
 و قيل انه تعالى لما خلق
 هذه الاجرام خلق فيها فيها
 وقال اى فرضت فريضة
 و خلقت جنة لمن اطاعنى
 فيها و ناراً لمن عصانى فيها
 فقلن نحن مستخرات على
 ما خلقت لا نتحمل فريضة
 و لا نبتغى ثواباً ولا عقاباً و لما
 خلق آدم عرض عليه مثل
 ذلك فحملة و لعل المراد
 بامانة التكليف و بعرضا
 عليهن اعتبارها بالإضافة
 الى استعدادهن و بابائهن
 الاباء الطبيعي الذى هو عدم
 اللياقة و الاستعداد و يحمل
 الانسان قابليته و استعداده
 لها و كونه ظلوماً جهولاً لما
 غلب عليه من القوة
 الغضبية و الشهوية
 (سئل) كم صام صلى
 الله عليه وسلم رمضان
 (فاجاب) بانه صام تسع
 مرات (سئل) هل ورد
 عنه صلى الله عليه وسلم سند
 صحيح او ضعيف ان من

الامام ومن ثمرة ذلك انه لا يلزمه تسليم النفقة اليه فلو قال كل معى كفى ولو اعطاه نفقة أو كسوة لم يجز
 له أن يملكها لغيره ومؤنة خادم القريب كموثته فيما ذكر نعم لو لم ينفق عليه مدة لم تسقط نفقته كما
 رجحه البلقينى بخلاف نفقة القريب والفرق أن تلك عوض عن الخدمة والخدمة قد استوفيت
 فوجب مقابله بخلاف نفقة القريب فانها محض مواساة لا فى مقابلة شيء وهذا الفرع من النواذر
 لان التابع فيه زاد عن المتبوع وعلى الام ارضاع ولدها اللبا وان وجد غيرها لانه لا يعيش ولا يقوى
 غالباً الا به وهو اللبن النازل اول الولادة ومدته يسيرة والا وجه الرجوع فيها لاهل الخبرة ولها
 الامتناع من ارضاع الزائد عليه ان وجد غيرها ولها طلب الاجرة من ابيه ولو للبا ان كان لثله
 أجرة نعم ان وجد متبرعة ار من ترضى باقل منها جاز له نزعها منها وهذه الاجرة تجب فى مال الطفل
 ان كان والا فعلى الاب ثم الجد ثم الام كالنفقة ولا تزداد نفقة الزوجة للارضاع وليس له منها
 منه وان أخذت الاجرة نعم عند اخذها تسقط نفقتها ان نقص الاستمتاع بارضاعها والا فلا ومؤنة
 الحضانة فى مال نحر الطفل فان لم يكن له مال فعلى الاب ثم الجد ثم الام كالنفقة بجامع ان كلامنا
 اسباب الكفاية إذا تقرر ذلك علم منه الجواب عن ترديدات السائل فى السؤال الاول باطرافه ولنصرح
 بحكم كل ايضا زيادة فى الايضاح فنقول ما اقترضته الام باذن الحاكم لا يضيع عليها بجنا بل ان كان
 للولد مال حال الاتفاق عليه من ذلك المفترض فهو فى مال الولد وان لم يكن للولد مال فهو فى مال الاب
 فان اعسروا مات فقضى مال الجد فان اعسروا مات فعلى الام وقد صرحوا بانه لو كان للصغير مال غائب
 انفق عليه الاب قرصاً فاذا وصل ماله رجع بما انفق وبانه لو قصد بالاتفاق الرجوع رجع سواء
 انفق باذن الحاكم او بلا اذن فان تلف المال بعد قدومه سقط عن الولد ما انفقه بعد تلف المال
 دون ما انفق قبله بل يبقى عليه يرجع به إذا اسر وكذا حكم من يستغنى بكسبه وصورة الاذن
 من القاضى فى الاقتراض ان يقول لها اذنت لك فى الاتفاق على ولدك من مالك كل يوم كذا او
 فى الاقتراض والاتفاق عليه من المقرض كل يوم كذا او نحو ذلك فاذا ارادت تقترض قالت لمن يريد
 اقراضها اقترضنى كذا لان نفقة على ولدى او اقترضت كذا او تنوى ذلك فلا يحتاج لقولها فى ذمتى بل
 لا يصح لان القرض لا يصير فى ذمتها الا ان بان ان الاتفاق واجب عليها لفقد ابيه وجده كما تقرر
 ولا لقولها فى ذمة الولد وان كان له مال لان نيتها كون الاقتراض له كاف اذ هي حينئذ نائية عن
 القاضى فى الاقتراض للولد والولى إذا اقترض لمولى لا يحتاج للتصرح باسمه بل يكفى نية فاندفع قول
 السائل فهذا يشكل الخ والذى تستحقه الحضانة على من لزمته نفقة المحضون هو اجرة ارضاعها ان كان
 رضيعاً والا فاجرة خدمتها الى ان ينتهى زمن الحضانة باختيار غيرها او بالبلوغ مع صلاح الدنيا قالوا
 وعلى المستاجر للحضانة حفظ الطفل وتعبه بغسل راسه وبدنه وثيابه وتطهيره وتدهينه وتكحيله
 واضجاعه فى نحو مهد وربطه وتحريكه للنوم ونحو ذلك مما يحتاج اليه لاقتضاء اسم الحضانة
 عرفاً لذلك ولا تستتبع الحضانة الارضاع فى الاجارة وعكسه لان كلامنا يفرق بالعقد كسائر المنافع
 نعم ان كانت الحضانة للام ولم يكن ثم منفق غيرها لم تستحق شيئاً لان نفقة المحضون لازمة لها حينئذ
 ونقل الازرق فى نقائسه عن الامام العامرى ان القاضى لو قال للام ارضعى الطفل واحضنيه ولك
 الرجوع على الاب رجعت عليه من غير عقد اجارة ونقل فيها خلافاً بين بعض فقهاء اليمن فيما إذا حضنت
 من لها حق الحضانة بقصد الرجوع واشهدت عليه ومضى زمن ولم تطالب بها ولا رفعت امرها للاحكام
 فقال بعضهم تسقط كنفقة القريب وقال بعضهم لا تسقط وصوبه الازرق قال واختاره فى الشامل
 والوجه كما علم مما قررته اولاً ان السقوط محمول على ما اذا كان الاب حاضراً وتيسرت مطالبة فتركتها
 وان عدمه محمول على ما اذا كان غائباً وتعذر عليها الرفع الى القاضى ثم الاشهاد على ان قضية ما مر عن

وافق قول عطسته فهو قول

صدق (فاجاب) بان القول

بان الحديث الذي يحصل

العطاس عنده صدق له

أصل اصيل فقد روى أبو

يعلى الموصلي في مسنده

باسناد جيد حسن عن أبي

هريرة رضى الله عنه قال

قال رسول الله ﷺ

من حدث حديثا فعتس

عنده فهو حق (سئل)

عن ياجوج وما جوج هل

هما من نسل آدم أولا

(فاجاب) بان الصحيح

انهم من نسل آدم وحواء

لانهم من اولاد يافث بن

نوح وحكى عن كعب الاحبار

انه قال احتلم آدم عليه

الصلاة والسلام فاختلط

ماؤه بالتراب فاسف

على ذلك فخلقوا من ذلك

الماء فهم متصلون بنامن

جهة الاب لان جهة الام

وهذا ضعيف لا يعول عليه

لان الانبياء عليهم الصلاة

والسلام لا يحتلمون (سئل)

كيف عرف الملائكة

عليهم السلام وقوع الفساد

من بنى آدم في الارض قبل

وقوعه حيث قالوا أتعجل

فيها من يفسد فيها ويسفك

الدماء الآية (فاجاب)

بانه عرف الملائكة ذلك

باخبار من الله تعالى و تلق

من اللوح المحفوظ او

استباط ما ركرو في عقولهم

ان العصمة من خواصهم او

قياس احد الثقلين على

الآخر حيث أسكنوا

البقيني انه لا سقوط مطلقا الآن يفرق وظاهر كلامهم انه لا يكفي من استوجرت للارضاع شراء لبن
للطفل ويؤيده قول ابن الصلاح لو استاجرها الارضاعة فارضعت معه آخر فان نقص ما هو مستحق عليها
بالاجارة ثبت الفسخ والا فلا وقولهم ارعد الاجارة على الارضاع والحضانة فانه قطع اللبن ففسخ العقد
فيه وحده وسقط قسطه من الاجارة لان كلامهما مقصود وفي الروضة وغيرها وان نوزع فيه ان على
المرضعة الغذاء بما يدر لبنها وللكسرة ان يطالبها باكل ما يدره فافهمت عباراتهم هذه انه لا يقوم مقام
ارضاعها شراؤها لبنا وسقيه اياه وان قرض الاغتذاء به وهو ظاهر لان السقي لا يقوم مقام الارضاع من كل
وجه كما هو شاهد بل ربما أوجب سقي اللبن المشتري للولد ضررا ظاهرا لو اقتصصر عليه من غير ارضاع
والاجارة للارضاع وحده صحيحة كما مر وتقدر بالزمان فقط لان تقدير اللبن وما يستوفيه الصبي كل
مرة وضبط المرات انما يتأتى بالزمان لا غير وتجب رؤية الصبي وتعيين موضع الارضاع أهو بيته أم بيتها
لاختلاف الغرض بذلك كذا صرحوا به وبه يندفع قول السائل لان الاصحاب النخ ولا يجب على المستاجرة
للارضاع أن تضيف الى لبنها الذي ترضع به الولد سمنا ولا غيره كما هو ظاهر من كلامهم بل
لو شرط ذلك عليها فسدت الاجارة لانه شرط يناقض مقتضاها وللحاكم بل عليه أن يزيد فيما فرضه
للولد وأن ينقص عنه بحسب ما ظهر له مما يقتضى ذلك وليس هذا نقضا لتقديره الاول لانه كان لصلحة
فاذا بان ان المصلحة في خلافها اه الحكم الاول لانتهاها بما ظهر للقاضي من ان المصلحة في غيرها و
أن نفقة القريب غير مقدرة وانها الكفاية فللنفقة حيثئذ بذلها على اى كيفية شاء حيث لا مانع ومثله في
ذلك وكيله وكذا الوصى والقيم والحاكم فان شاء أنفق عليه في بيت حاضته أو في بيت نفسه وللحاكم
الشافعي ان لم يتقدم حكم يخالف الحكم بما قرئناه نعم غير المميز وكذا المجنون والاني المميز اذا
اختارت الام فهو لاء الثلاثة يكونون عند الام ليلانوارا لاستواء الزمان في حقهم فيزورهم الاب
على العادة ولا يطالب احضارهم عنده ويفقد حالهم ويلاحظهم بتحمل مؤنتهم وتاديب الانثى وتعليمها
وفي الجواهر اذا طلقت من لها الحضانة وهي في منزلها فلها ارضاعه في الحال بغير إذن الزوج
فان كانت رجعية فارضعت بغير إذنه فالذهب انما تستحق النفقة عليه وقول أبي على عندي انها كالتى
في صلب النكاح غلظه الامام فيه وحكم المتوفى عنها زوجها اذا قلنا تستحق السكنى حكم المطلقة
البائن ثم قال ولو اختار أمه فعلى أبيه مؤنة كفالاته كما يجب عليه مؤنة الحضانة وهي أقل غالبا قال
الامام وانما تجب مؤنة الحضانة إذا لم يقم بها بنفسه وقال غيره الذى يظهر وجوب أجرتها وانه
لا يجاب الى توليها بنفسه قال الماوردى ولو احتاج الولد الى خدمة في الحضانة أو السكة التوالفرق
بينهما أن الاولى الى التمييز والثانية منه الى البلوغ أى وقال غيره تسمى حضانة أيضا ومثله ممن
يخدم قام الاب باستئجار خادم أو ابتداء على حسب عادة أمثاله ولا يلزم الام مع استحقاتها حضانتها
أن تقوم بخدمته إذا كان مثلها لا يخدم سواء في ذلك الغلام والجارية اه وما أفهمه كلامه من أن
الام المعتادة للخدمة تلزمها الخدمة وهو بعيد بل غير مراد بل هي على الاب كما يصرح به كلامه أولا
لأنها من جملة كفايته فان وجب الاتفاق على الام لزمها الخدمة بنفسها او غيرها سواء اعتادت أم لا
ومن شروط الحضانة عدالة الحاضنة العدالة الظاهرة فلا حضانة لفاسفة وصغيرة وسفينة ومغفلة فان
وقع تنازع في ثبوت الاهلية فان كان بعد تسليم الولد لم ينزع ممن تسلمه ويقبل قوله في الاهلية
وان تنازعا في ثبوتها قبل التسليم فلا بد من بينة إذا تقرر هذا فان اثبت في حضنة بنته نحو فسق
ينزعها منها وإلا فلا لكن له منع من يدخل على بنته عن يخشى منه الرية ويجوز للزوج منع ولد
الزوجة من الدخول اليها ان كانت ساكنة بمحل يستحق منفعة دون ما إذا كانت ساكنة بملكها
ان تبرعت له بالسكنى فيه وسواء في الحالة الاولى كان الزوج المانع غائبا ام حاضرا فان أدخلته

الارض فافسدوا فيها قبل
سكنى الملائكة (سئل) عن
الملائكة هل كلهم مطلعون
على مافى اللوح المحفوظ
ام بعضهم واذ قلتم بعضهم
فهل هم معينون (فاجاب)
ليس كل الملائكة مطلعين
على مافى اللوح المحفوظ
فان منهم من هو راع
لا يقيم صلبه ومنهم من هو
ساجد لا يرفع رأسه وقد قال
تعالى وما منا الا له مقام
معلوم أى مقام فى العبادات
والانتهاء الى أمر الله
مقصود عليه لا يتجاوز
ومنهم من شأنه الاستغراق
فى معرفة الحق والتزهد عن
الاشتغال بغيره كما وصفهم فى
حكم تنزيهه فقال يسبحون
الليل والنهار لا يفترون
وهم العليون والملائكة
المقربون ومن يجوز أن
ينظر فى اللوح المحفوظ من
الملائكة ليس بمعين وأما
الاطلاع على مافى اللوح
المحفوظ لاجل الايمان
وانفاذ الامر فمختص
باسراfil وجبرائيل عليهما
السلام (سئل) هل قول
سيدى عمر بن الفارض
قلبي يحدثني بانك متلني
روحى فذاك عرفت أم لم
تعرف
الله تعالى أم الخطاب لغيره
وإذا قلتم بأنه الله تعالى فهل
هو حقيقة أو مجاز (فاجاب)
أن الخطاب لله تعالى والمراد
بقوله عرفت أم لم تعرف
بجاءت أم لم تجازف به مجاز

بغير رضاه أئمت ولا تكون ناشزة كما هو ظاهر نعم ان كان اخراجه لغير المميز يضره ثم رفع الامر
للقاضى فان تعدى وأخرجه فكسره أو قتل جان آخر أئمت الزوج والضمان على الجاني أو مالكة
المقصر لانه المباشر (وسئل) نفع الله بما صورته هل للولى أو للحاكم الشرعى أن يستاجر للولد
امراة لرضاعه وامراة أخرى لحضانه إذا رأى ذلك مصلحة للولد سواء كانت إحداهما أمالو كانتا
اجنيتين فإذا قلتم نعم فلا يخفى عليكم مافى هذا من المشقة على الولد ولا سيما ان كانت كل امراة فى
محل بعيد عن صاحبها وهل يشترط أن تكون الحاضنة ذات لبن لترضعه مرة وتحضنه أخرى أم لا
يشترط ذلك فان كانت الحاضنة الشرعية غير ذات لبن هل تسقط حضانتها أم تحضنه ويشترى له لبنا
وما يحتاج اليه الوليه الشرعى أم تنتقل الحضانه عنها إلى غيرها من الحاضنات بعدها إذا كانت ذات
لبن أم لا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله الامم حتى استجنت الحضانه وكانت مرضعة ورضيت باجرة
المثل ولم يوجد من ترضى باقل منها فلا يجوز استئجار غيرها لحضانه ولا لرضاع كما علم مامر فى السؤال
الاول لاستحقاقها لها فلا يجوز نقلها إلى غيرها بدون رضاها وان كانت غير لبون أو امتنعت من
إرضاعه أولم تكن حاضنة جاز استئجار واحدة للارضاع وأخرى للحضانه كما علم بما مر ثم أيضا ولا
عسر فى ذلك لسهولة اجتماع المستاجرتين فى محل واحد والذي أفهمه كلام الروضة وأصلها ونقله فى
المحرر عن الاكثرين واعتمده ابن الرفعة وغيره انه يشترط فى استحقاق الحضانه كونها مرضعة
لطفل احتيج إلى إرضاعه فان لم يكن لها لبن أو امتنعت من الارضاع فلا حضانه لها العسر استئجار
مرضعة تترك منزلها وتنقل إلى مسكن المرأة ونظر فيمن لا لبن لها بان غايتها ان تكون كالأب وبان
كلام الاثمة يقتضى الجزم بأنه لا يشترط كونها ذات لبن والاوجه وفاقا للبقينى وغيره استحقاق من
لا لبن لها بل قال البقينى لا خلاف فى استحقاقها وأما من لها لبن وامتنعت من إرضاعه فلا حضانه
لها وهو محمل كلام الشيخين والاكثرين (وسئل) عن اعفاف الاصل هل من شرطه ان يكون فاضلا
عن قوت الفرع وقوت زوجته فقط كالنفقة أم لا بد أن يكون موسرا زائدا على ذلك (فاجاب)
رحمه الله تعالى بقوله الوجه أن اليسار هنا معتبر بما ذكره فى النفقة وعبارة شرعى للارشاد لانه من
وجوه حاجاته المهمة فوجب على ابنه القادر عليه كالنفقة وقضيته ان العبرة فى القدرة هنا بما يأتى فى النفقة
وكلام التنبيه وغيره ظاهر فى ذلك وإمكان الفرق بان هذا ليس ضروريا لا مكان الصبر عنه بخلافها
لا يؤثر هنا كما هو ظاهر اه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن رجل غاب عن زوجته ولم يترك
مؤنتها فهل لها الفسخ وما شروطه وما كيفية لفظه (فاجاب) بقوله نعم لها الفسخ بشرط ان تقيم
بينة عادلة تشهد عند قاض باعساره عن اقل نفقتها وعن اقل مسكن يجب لها وعن اقل كسوتها
ويشترط ان تذكر البينة إعساره حال شهادتها ولا يكفى قولها غاب معسرا ولها ان تعتمد فى الشهادة
باعساره فى الحال استصحاب حاله التى غاب عليها وان امكن خلافا لان الاصل بقاؤه على ما كان
عليه ولا تصرح البينة بالاستصحاب فى شهادتها الموه للتردد فانه يقتضى رد الشهادة فاذا ثبت إعساره
عند القاضى فسخ هو بان يقول فسخت نكاح فلان لفلان او اذن لها حتى تفسخ هى بان تقول
فسخت نكاح فلانى فان استعملت بالفسخ بلا إذن قاض لم ينفذ ظاهرا ولا باطنا ولو قدم الغائب
وادعى ان له مالا فى الباد لم تعلمه بينة الاعسار لم يقدح ذلك فى صحة فسخ القاضى نعم ان شهدت
البينة بان المرأة تعلمه وتقدر عليه بان بطلان الفسخ لانه بان عدم وجود شرطه المجوز له والله سبحانه
وتعالى اعلم (وسئل) عن تزوج امراة فقال لم اجدها بكرا وآذاها ووالديها بذلك فخرجت من
كثره آذاه من بيته واستمرت على ذلك مدة فهل تسقط نفقتها وكسوتها واذ قلتم نعم وقالت لم اخرج
الا لايذائه فقط ما الحكم (فاجاب) بقوله ان خرجت الى الحاكم لتطلب منه ان يمنعه من ايذائها

لم يكن ذلك نشوزا فلا تسقط نفقتها ولا كسوتها وان خرجت لغير الحاكم كانت ناشزة فتسقط نفقتها وكسوتها مدة اقامتها في غير بيته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا سلمت الزوجة نفسها الى الزوج ومكنته ثم ادعى الزوج عدم التمكين من الوطء هل هو كدعوى النشوز فهو المطالب بالبينة أم لا وقالوا في باب البيئات لو ادعت التمكين فانكر صدق بيمينه ولعل هذا في ابتداء التمكين أما بعد التمكين الاول فلا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله عدم التمكين من الوطء ونحوه بغير عذر شرعي هو من جملة أنواع النشوز فيأتي فيه ما ذكره فيه على أنهم تعرضوا له بشخصه حيث قالوا واختلفا في النشوز صدقت يمينها لان الاصل عدمه وبقاء التمكين فتأمل قولهم وبقاء التمكين تجده صريحا في أنهم نصروا على ان المصدق في دوام التمكين هي مالم تقم عليها بيته بخلافه وقد صرحوا كما ذكره السائل بانه هو المصدق في عدم التمكين ابتداء لان الاصل عدمه فهم مصرحون بالمستلتي وبالفارق بينهما كما علمت وحينئذ فلا يحتاج لقول السائل ولعل هذا الخ لانه لو أمعن النظر وانعمه في كلامهم لعلم منه ان هذا هو المنقول كما تقرر فلا يحتاج الى بحثه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته المسلمين عما عمت به البلوى من ان الشخص يخاصم زوج بنته فيمنعه من الدخول عليها ويحبسها عنه وليس في البلد حاكم يمنعه من ذلك والزوج عاجز عن الدخول عليها واسكانها في محل آخر خوفا من أيها وهي متضررة بعدم النفقة والكسوة فهل تستحق الفسخ والحالة هذه واذا زنت امرأة فعلم زوجها فهربت خوفا على نفسها واضطرت للنفقة والكسوة فهل لها الفسخ أم لا (فاجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله لا فسخ في واحدة من المستلتي لان جهة الزوج ولا من جهة الزوجة لان العجز عن الزوجة في ذلك نادر جدا وكذا عدم وصول النفقة والكسوة بسبب ما ذكره وقد صرح الأئمة بان الزوج المورس لو امتنع من الاتفاق على الزوج لم يكن لها الفسخ بذلك وعلوه بانها تقدر على التخلص منه بالسلطان او نائبه ثم قالوا فان فرض عجز السلطان فهو أمر نادر والامور النادرة تلحق بالغالب ولا تفرد بحكم يخصها بخلاف مالو كان عجزه عن النفقة أو الكسوة مثالا لعساره وثبت اعساره عند الحاكم فانه يفسخ عليه به لان الاعسار أمر يغلب وقوعه فلو منعنا الفسخ به كما قاله أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لاضررنا بحال أكثر النساء اللاتي يقع لزوجهن الاعسار وبهذا يعلم ان النكاح يحتاط لحله من غير رضا من العصمة بيده وهو الزوج فلا يقدم عليه الا بعد مزيد ضرورة يغلب سبب وقوعها ولما نظر أبو حنيفة رضى الله تبارك وتعالى عنه الى ذلك الاحتياط بالغ فيه فمنع الفسخ في النكاح حتى بالاعسار وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن له أبو ان محتاجا ان اكتسب لانفاقها فانه الاشتغال بالعلم المرجو منه تحصيله لو اشتغل به وان اشتغل به ضاعا أو صار كالأعلى الناس فمن يقدم (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ان أريد بالعلم الواجب على الكفاية قدم الكسب عليه لانه فرض عين فوري وهو مقدم على فرض الكفاية وظاهر اطلاقهم وجوب الكسب لها وان قدرا على الكسب انه يقدم الكسب لها هنا مع قدرتها على الكسب وان فاته العلم لما تقرر ان فرض العين الفوري مقدم على فرض الكفاية أو الواجب عيننا فورا كتعلم الفاتحة فهذا هو الذي يتردد النظر فيه لان كلا منهما عيني فوري وقد تعارضا فيحمل أن يقال انه يتخير بينهما ويحمل تقديم الابوين رعاية لحقهما المتأكد ويحمل تقديم التعلم أخذا من قولهم لو تعارض شراء الماء للطهارة وستر العورة لما قدم الثاني لدوام نفعه فكذلك ينبغي تقديم التعلم لدوام نفعه وأيضا فحق النفس مقدم على حق الغير كما قالوه في نظائر لذلك وهذا هو الذي ينبغي ترجيحه وظاهر ان محل ذلك ما اذا لم يكن الاصل مضطرا والاقدم الكسب له لئولهم لو تعارض نحو انقاذ غريق واخراج الصلاة عن وقتها لزمه تقديم الاول أى لانه لا يتدارك لوفات الصلاة تتدارك

هذا أحدا ما قبل في تأويله وحكى عن شهاب الدين الحجازي الشاعر انه وقع في زمنه انكار على الشيخ بسبب هذا البيت وانه كان ممن ينكر على الشيخ بسبب ذلك فرأى الشيخ في المنام وقال له ان هذا الفتاة أى عرفت يا عدولي أم لم تعرف (سئل) عن قوله تعالى يحيى ويميت لما قدم يحيى على يميت مع ان الموت متقدم على الحياة لان موت الشيء وهو كونه جامدا سابق على حياته (فاجاب) بان المتقدم انما هو الحياة لا الموت بناء على رأى الأكثرين من أن اطلاق اسم الميت على الجماد بجاز لاحقية لان الميت ما يحله الموت ولا بد أن يكون بصفة من يجوز أن يكون حيا في العادة فيكون فيه الحياة والرطوبة وأما على رأى غيرهم من أن ذلك حقيقة فالجواب أن من الحكمة في تقديم يحيى على يميت الاهتمام بشانه للإشارة أولا إلى الرد على منكرى البعث وأنه تعالى لما قدر على الاحياء أو لا قدر على أن يحييهم ثانية فان بدء الخلق ليس باهون عليه تعالى من اعادته ومنها أيضا التدكير أو لا بئمة الحياة التي من أعظم النعم خصوصا الحياة الثانية في الدار الآخرة التي هي الحياة الحقيقية كما قال تعالى وإن الدار

حمل قوله يحيى على معناه الحقيقي والمجازى حتى تشمل الحياة ما يخص الانسان من الفضائل كالعدل والاسلام والعلم ففيه تذكير نعمة هي أعظم النعم ومن اطلاقات الحياة على الفضائل قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس (سئل) عن قال ان حديث النبي صلى الله عليه وسلم مثل القرآن العزيز وانما يحرم الكلام الذي يمنع استماع القرآن كذلك يحرم الكلام الذي يمنع استماع الحديث هل هو مصيب أو لا (فاجاب) بان قول هذا القائل مردود من وجوه منها ان المراد بالقرآن عند أئمة أصول الدين الكلام النفسى الأزلئ القائم بذاته تعالى فهو صفة أزلية ليست من جنس الحروف والاصوات لانها حادثة ولا يصح اعتقاد ظاهر ما أفاده قوله من حقيقة التشبيه وهي المساواة فان القرآن صفة قديمة للقديم سبحانه وتعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم حروف وأصوات حادثة صفة لحادث وقد ذكر التفسير في تفسير قوله تعالى ليس كمثله شيء أنه ليس كذاته ذات ولا كاسمه اسم ولا كفعله فعل ولا كصفته صفة وجلت الذات القديمة أن تكون لها صفة حادثة

لوفات وهل غير الاصل لو اضطر كذلك ظاهر كلامهم في مبحث الاضرار لا وذلك ان كلامهم ثم ظاهر في أنه لا يجب انقاذ المضطر بالكسب وانما يجب على من معه طعام بشرط أن لا يكون مالكة مضطرا اليه حالا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحضانة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه في رجل طلق زوجته طلاقا باتنا وله منها بنت سنين وخمس سنين وزوجها والدها بشخص وأراد ذلك الشخص ينزعها من والدتها وينفق عليها ويربها عنده في بيته أو عند من يختار فهل له ذلك وتسقط حضانة الام بذلك أم لا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا تسقط حضانة الام بذلك لان الزوج انما يكون أولى بالحضانة من جميع الاقارب حيث كان له بالزوجة استمتاع بان تطيق الوطء والا لم تسلم له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين هل له أن ينزع بنت عمه من أمها ويسكنها بقربه وان كان بلده شاسعا عن بلد الام (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله له انتزاع بنت عمه من أمها التي لا حضانة لها ويسكنها عنده لكن بشرط أن لا تخلو بها بان تكون عنده زوجته أو أمته أو بعض محارمه أو محارمها سواء أبعدت بلده عن بلد الأم أم لا وهذا ان كانت غير رشيدة أو كان هناك ربة والاسكنت حيث شئت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين عن طلق زوجته وله منها ولد رضيع ووجد له مرضعة متبرعة وطلبت الام الاجرة فهل يلزمه لها أجره وهل له نزعها منها غضبا عليها (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا يلزمه دفع أجره لها مع وجود مرضعة متبرعة واذ لم ترض الام الا بالاجرة وتبرعت غير ها وكانت أكثر من ادراك الام جاز لا بل نزع الولد منها كرها واعطاؤه للمتبرعة (وسئل) عن الام الحاضنة اذا طلبت أجره المسكن الذي تحضن فيه أولادها هل يجب على الاب استئجار المسكن أولا وهل تسقط حضانتها اذا لم يكن لها مسكن أم لا وهل يدخل في مؤنة الحضانة أجره المسكن أم لا (فاجاب) بقوله الام الحاضنة ان كانت في عصمة الزوج الاب فلا مسكن عليه والا فليس لها الا أجره الحضانة فقس أجرها من مسكنها ان شئت ولا تسقط حضانتها بعدم ملكها أو نحوها لمسكن والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(كتاب الجراح)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن استأجر سفينة من ولى الامر لشحنها ببندر السويس الى بندر جدة المعمورة وعاقده جماعة للركوب فيها بما معهم من الاحمال لسكل منهم عدة معلومة بورقة تختص به ثم ان ولى الامر اشار اليه عين شخصا للترجيه في السفينة المذكورة لاعانة المستأجر المذكور في شحنها وعمل مصالحها والذب عنها وعن ركبته وكتب له مثال كريم بذلك ومن مضمونه التأكيد في شحنه جميع ما عين للمعاقد المذكورين من الحمل المعين باوراقهم المذكورة ثم ان الشخص المذكور خالف ما امر به من ذلك ولم يمثله ولم يعمل به وامتنع من شحنه جميع ما عين للمعاقد المذكورين في اوراقهم ولم يشحن لهم منها الا البعض خاصة والحال ان المستأجر المذكور جعل للامور المذكورة جملة معينة للتكلم عليه في الشحنة المذكورة بهذه السفينة على الحكم المأمور به المعين اعلاه واستمر على الامتناع من شحن بتمية حمل المعاقدين المذكورين بطريق الافتيات والتعدي واشحن بالسفينة المذكورة حملة وحمل من اختاره وبارز المعاقدين المذكورين بالسب والشتم وضرب واحدا منهم كسر ذراعه وضرب غيره ايضا كل ذلك بطريق الظلم والعدوان والضرر والطغيان من غير سبب ولا موجب وليس له في ذلك عذر شرعى ولا عرفى ثم ان المعاقدين المذكورين تطفوا بالامور المذكورة وقالوا له انت الآن راع ونحن رعيتك وقد قال صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فقال انا لا اعتبر هذا الكلام ولا اعمل به فقبل ان هذا حديث

الحادثة صفة قديمة على
مذهب أهل الحق والسنة
والجماعة وقال الخقق
السعد التفتازاني عند قول
الامام النسفي ولا يشبهه
شيء فان أوصافه تعالى من
العلم والقدرة وغير ذلك
اجل وأعلى مما في المخلوقات
بحيث لا مناسبة بينهما
والمراد بالقرآن عند أئمة
أصول الفقه اللفظ المنزل
على محمد صلى الله عليه وسلم
للاعجاز بسورة منه المتعبد
بتلاوته ولا يصح على هذا
أيضا ارادة حقيقة التشبيه
فقد صرح الأئمة بان التعبد
بالتلاوة من خواص القرآن
وبان الاعجاز أيضا من
خواص القرآن وليس في
الحديث لكون القرآن
في أعلى مراتب البلاغة
لاشتماله على الدقائق
والخواص الخارجة عن
طوق البشر فلمن ان هذا
القائل مخطيء في اطلاق
التشبيه المذكور الا ان
يريد التشبيه في امر مقبول
وينبغي ان يمنع من التجاسر
على مثل هذا وان اعتقد
حقيقة التشبيه فهو خارج عن
مذهب أهل الحق والسنة
والجماعة كما تقدم ومنها ان
ما ذكره من تحريم الكلام
الذي يمنع استماع القرآن
وقياس الكلام الذي يمنع
استماع الحديث عليه ليس
بصحيح اذ الاصغاء
والاستماع الى القرآن
سنة لا واجب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم صريحاً لئن لم تنتهوا لا كفر فيكم وانما مثلكم مثل الخنزير
الذي اشتريته فانه عندى أشرف منكم ومن جميع أهل مصر على العموم ثم انه أخذ في التكلم على
سفينة ثانية غير السفينة المذكورة وأشحن بها باليد والقوة بقية حمل المعاقدين المذكورين المتأخر
شحنه بالمركب المذكور ولا واركيهم بها واخذ منهم اجرة ذلك كل ذلك بالجبر والاكراه والتغلب
والاقتيات ثم ان المركب الثانية المذكورة سارت قليلا وغرقت بجميع ما فيها من الاحمال والركاب ولم
ينج منهم الا القليل وكان هذا التلف والضباغ بمخالفة المأمور المذكور واقتيانه وتعيده اذا كان
الامر كذلك فماذا يلزم المأمور المذكور ومخالفة ولى الامر المشار اليه والامتناع من شحنه بقية حمل
المعاقدين المذكورين بالمركب الاول المذكور وما يجب عليه في رد الجواب عن الحديث الشريف
النسوي على قائله أفضل الصلاة والسلام بما ذكره وما يجب عليه ايضا في مقابلته انما مثلكم مثل
الخنزير الذي اشتريته وان ذلك اشرف منكم ومن جميع أهل مصر على العموم وعما صدر منه
من السب والضرب وكسر ذراع الرجل المذكور وهل يلزمه اجرة بقية الحمل المذكور الذي
اشحنه بالمركب الثانية وتلف بغرقها ولم يصل الى محله وقيمة ما تلف بالمركب الثانية من الحمل الذي
اشحنه فيها بالقهر والقوة كرها على أصحابه ام لا وماذا يلزمه ايضا فيمن غرق من الركاب بالمركب
المذكورة عند اكراههم على الركوب فيها وهل تسقط الجمالة المعينة للمأمور المذكور لمخالفته
المشروحة ام لا وماذا يلزمه ايضا بمخالفة ولى الامر وما حكم الله سبحانه وتعالى في ذلك بسطوا لنا
الجواب ((فاجاب)) بقوله اشتمل ما حكى عن هذا الظالم الفاسق المتمرد على قبائح ومثالب فيتمين على ولى
الامر أيد الله سبحانه وتعالى به الدين وقصم بسيف عدله الطغاة والملحدن ان يقابله على كل
واحدة من ذلك ان ثبت عليه بما يناسبها من العقوبة الشديدة الاكيدة البليغة الزاجرة له
ولا مثاله عن مثل هذه العظائم حسبما تقتضيه الشريعة الغراء والمحنة الواضحة البيضاء التي ليها كنهانها
ونهارها كليها فلا يزغ عنها الاهاالك وبيان ذلك على وجه يستدعي الكلام على كل واحدة مما
ذكر عنه فاما مخالفته لما أمره به ولى الامر من النظر فيما ذكر بالمصلحة والرفق الى الخيف والجور
فيترتب عليه فيها العقوبة العظيمة المناسبة لتجسيع حاله وعظيم جرمه حتى على ولى الامر بمخالفته له فيما
أمره به بما ذكر ومبارزته لاوامره التي يجب على كل الناس امتثالها والاذعان لها بنص الكتاب
والسنة واجماع الامة ولا شك ان العقوبة على هذه المخالفة تشتد وتضاعف بحسب ما يناسب ذلك حتى
ينزجر الناس عن الوقوع في هذه الورطة القبيحة وأما امتناعه من شحنه بقية حمل مال المستاجر
وشحنه بماله ومال غيره فيلزمه فيه ايضا التعزير البليغ واجرة ما شحنه فيه في مركبهم التي استحقوا
منافعتها واما الجمالة التي جعلت له في مقابلة التكلم على السفينة المذكورة بالمصلحة فلا يستحق منها
شيئا لان ما فعله مما ذكر عنه عين المفسدة والجور المسودين لوجهه في الدنيا والاخرة والمقتضين لتعميل
حلول سطوات الانتقام به وأما سبه وضربه وشتمه لمن ذكر فيعاقب عليه العقاب الشديد حتى
ينزجر عنه وعن امثاله من قبائحه واما كسر ذراع من ذكر فيعزر عليه كذلك ويلزمه فيه الحكومة
بل قطع يده او الدية ان يعرفوا شروط ذلك واما قوله لما قيل له الحديث المذكور على قائله افضل
الصلاة والسلام انه لا يعتبر بهذا الكلام ولا يعمل به فقرينة حاله قاضية على انه اراد بذلك السخرية
والاستهزاء وحينئذ يكون كافرا مرتد اوراق الدم مهدره لا يساوى عند الله تعالى جناح بعوضة فيضرب
عنقه ان لم يتب وكذا ان تاب على رأى قال به كثيرون واما قوله ان لم تنتهوا عن ذلك لا كفر فيكم
فان اراد تعليق الكفر على عدم انتهائهم او التردد فيه عند ذلك كفر في الحال فيضرب عنقه ان لم
يتب ايضا واما قوله وانما مثلكم مثل الخنزير الخ فانه يعزر عليه التعزير الاكيد البليغ الشديد

خلفت قبل الارض أو العكس (فاجاب) بانه قد اختلف في أن الارض خلقت قبل السموات أو بعدها على قولين والقول الاول مذهب ابن عباس رضى الله عنها قال خلق الله الارض باقواتها من غير أن يدحوها قبل السماء ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات ثم دحا الارض بعد ذلك أى بسطها وهذا الذى قاله ابن عباس هو ظاهر قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها فدل على أنها مخلوقة قبل ذلك الا أنها ليست بمدحوة كما قاله ابن عباس وبه قال الزمخشري وجماعة من أهل العلم وهو ظاهر قوله تعالى قل أنتم لتكفرون بالذى خلق الارض في يومين وتجعلون له أنداد ذلك رب العالمين وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة ايام سواء للسائلين ثم استوى الى السماء وهى دخان فقال لها وللارض ائتيا طوعا او كرها قالتا أتينا طائعين فقضاهن سبع سموات في يومين الآية وهذا القول هو الاصح والقول الثانى قال به بعض اهل العلم قالوا ان السماء خلقت قبل الارض وان لفظة ثم في قوله تعالى ثم استوى الى السماء ليست

المناسب لما في هذا الكلام الصادر منه من القبح والفظاعة والقساوة والجلافة ومزيد التجري على الله سبحانه وتعالى وأوليائه وأئمة دينه وغيرهم من المسلمين وأما شحنة بقية حمل المستاجرين في السفينة فانه يضمنه المثل من مثله والمتقوم بقيمته وأما اخذه الاجر من اركبه او شحن ماله كرها فهو حرام عليه فيعزر عليه ايضا وتنزع منه تلك الاجرة وترد لاربابها إذ لا اجرة عليهم وان سلموهم واحملهم وإما جبر من غرق من اهل السفينة المذكورة الذين اكرههم على الركوب فيها فان سيرها بهم وقصر في ذلك حتى غرقت فان كان قد تعمد ذلك بما يقتل غالبا قتل بواحد منهم بالقرعة ان ماتوا معا والا فبالهزم موتا ويلزمه ديات الباقيين او بما لا يقتل غالبا فلا قصاص عليه لكن الواجب حينئذ دياتهم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) هل يقتل من يصلى بتارك الصلاة ففى شرح الروض ما قد يؤم انه لا يقتل به بقوله بعد قول الاصل وللمضطر قتل حربى ومرد ومن له عليه قصاص لياكله وكذا الزانى المحصن والمحارب وتارك الصلاة وان لم ياذن فيه الامام لان قتلهم مستحق وانما اعتبرنا اذنه في غير حالة الضرورة تادبا معه وحالة الضرورة ليس فيها رعاية أدب (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا يقتل المصلى بتارك الصلاة الذى كان تركه سببا لاهدار دمه بان وجدت فيه شروط الاهدار المذكورة في باب قتل تارك الصلاة والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين عن رجل ضرب حجرا فخرج منه شيء فازال عين آخر ما الحكم فيه (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله من ضرب حجرا فخرج منه قطعة فاصابت عين آخر فاذهبتها لزم عاقلته ديته وهى خمسون بعيرا والله اعلم (وسئل) نفع الله به عن العين اذا تعلق بالدم فهل تغلظ بالعدد وتكون خمسين يمينا كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه والاصحاب في القواعد الزركشية وسواء كان الدم لوثا أم غير لوث فما الحكم في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ان المنقول المعتمد ان كون اليمين تتعدد خمسين لا يختص باللوث بل تجب الخمسون على مدعى عليه القتل بلا لوث وعلى مدعى له معه شاهد وفي اليمين المردودة ولو في غير اللوث من المدعى أو المدعى عليه ولو تعدد المدعى عليه حلف كل منهم خمسين يمينا أو المدعى حلف كل منهم بنسبة حقه لان كلامهم لو انفرد لا يثبت لنفسه ما يثبت الواحد لو انفرد بل يثبت بعض الارش فيحلف بقدر الحصة بخلاف المدعى عليهم فان كلا منهم ينفى ما ينفيه الواحد لو انفرد ويمين الجراحات وان قلت أو لم يكن لها ارش مقدور كالنفس فيكون فيها خمسون يمينا بتفصيله المذكور والله سبحانه اعلم (وسئل) عن رجل مرض فارسل الى حكيم فجاء اليه وأمره بشربة فشربها فتعب لها تعب شديدا بحيث قارب الموت ثم من الله سبحانه وتعالى عليه ببعض شيء من العافية ثم اشتد المرض فقال لورثته ما أنا لكم بصاحب وسبب ذلك الشربة التى استقانيها فلان ثم مات فما حكم الله سبحانه وتعالى في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا قصاص ولا دية على الطبيب المذكور بمجرد أمره للمريض المذكور بشرب الدواء المذكور والله اعلم (وسئل) نفع الله تعالى به المسلمين سؤال صورته سئل بعض المفتين عما إذا جرح بهيمة غيره أو عبده ثم اندملت الجراحة وبقي أثرها ولم ينقص من قيمتها شيء فهل يجب عليه شيء أم لا فاجاب بقوله لا يجب شيء في البهيمة والعبد وفي العبد خلاف والصحيح انه لا يجب أيضا شيء والله اعلم فهل جوابكم كذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله أما ما ذكر عن بعض المفتين في مسألة البهيمة والعبد فيحتاج الى تفصيل وهو ان البهيمة حيث اندمل جرحها ولا نقص فيها لا يجب على جارحها الا التعزير ويشهد لذلك قول الفورانى الحيوان بخالف الجماد في شيء وهو أنه لا يضمن الا بعد الاندمال والجماد يضمن في الحال بما نقص وجزم به في الأنوار فقال لو فقأ احدى عيني حمار لم يجب في الحال شيء حتى يندمل ثم يجب ما بين قيمته صحيح العين

لترتيب وانما جاءت لتعديده

النعم كما يقول الرجل لغیره
 اليس قد اعطيتك النعم
 العظيمة ثم رفعت قدرك ثم
 دفعت الخصرم عنك ولعل
 بعض ما اخره في الذكرك قد
 تقدم فلا يلزم منه ترتيب
 وهذا اختيار الامام نجر
 الدين واجاب بعضهم عن
 قوله والارض بعد ذلك
 دحاها بان معنى بعد ههنا
 معنى مع كقوله تعالى عتلى بعد
 ذلك زعيم اي مع ذلك زعيم
 قال ويدل عليه قراءة مجاهد
 والارض مع ذلك دحاها
 وفيما تمسك به اهل القول
 الثاني نظر لان الاصل في ثم
 الترتيب والاصل في بعد
 البعدي وابدال الحروف
 بعضها من بعض مجاز
 واتساع في اللسان على انه
 قد قيل ان بعد ههنا بمعنى
 قبل كقوله تعالى ولقد
 كتبنا في الزبور من بعد
 الذكرو هو القرآن (سئل)
 هل يجوز وصف الله بالعقل
 كما يوصف بالعلم او يتمتع
 وصفه بالعقل وعلى هذا فما
 الفرق بين العلم والعقل
 وهل العقل افضل من العلم
 لما روى ان الله تعالى لما
 خلق العقل قال له اقبل
 فاقبل ثم قال له ادبر فادبر
 فقال وعزتي وجلالي ما
 خلقت خلقا هو احب الى
 منك بك آخذ وبك اعطى
 وبك ائيب وبك اعاقب
 (فاجاب) بانه لا يجوز وصف
 الله بالعقل لان العقل علم

العين ومفقوها قال ولو قال المالك لا ادأويه حتى يموت أجبره الحاكم أي على مداواته ولو قال
 الجاني مكنتي من مداواته لم يلزمه التمكين منه واما الرقيق فان قطع منه ما يقدر في الحر كاليد لزمه
 نصف القيمة في هذا المثال مطلقا سواء أبرىء ولم تنقص قيمته أم نقصت بقدر نصف القيمة أم أقل أم
 أكثر وان جرح جرحا لا مقدر له فيه من الحرف فبرىء ولم تنقص قيمته كارتقاع منه أصبع أو زائدة فبرىء ولم
 تنقص قيمته فقال بن سريج لا شيء عليه وقال أبو اسحق يلزمه ما نقص ويقوم قبل البرء والدم سائل
 للضرورة وهذا الثاني هو الذي ينبغي ترجيحه لقولهم في الجنابة على الحر ان أثر الجنابة عليه من ضعف
 أو شين اذا بقي بعد البرء وجبت الحكومة وان لم يبق فان كانت الجنابة جرحا أو كسر أو لم ينقص بعد
 الاندمال شيء من منفعة أو جمال كدملع سن أو أصبح زائدة اعتبر أقرب نقص الى المال ثم ما قبله
 وهكذا الى حال سيلان الدم حتى تنقص القيمة لتأثرها بالخوف والخطر فان لم ينقص به شيء ولا حال
 سيلان الدم فهل يعزر فقط ويفرض القاضي عليه شيئا باجتهاده وجهان رجح البلقيني
 الثاني وان كانت الجنابة غير جرح ولا كسر كازالة الشعور واللطمة لم يجب شيء سوى التعزير
 فتأمل هذا الذي ذكره في باب الجنائيات فانه قاض بترجيح كلام أبي اسحق فعلم ان اطلاق
 بعض المفتين أنه لا يجب شيء في العبد اطلاق في محل التقييد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
 نفع الله تعالى به بما لفظه اذا قاتم على المذهب ان الاب وان علا والابن وان سفل والقاتل ليسوا
 هم من العاقلة ولا يحملون من الدية شيئا واذا قاتم أيضا ان الدية مؤجلة في ثلاث سنين من حين
 القتل وان أكثر ما يجعل على الموسر نصف دينار وعلى المتوسط ربع وانها على الاقرب فالاقرب
 وانها على العاقلة التي في بلد الجاني ومن كان في غير بلده في اقليم آخر ليس عليه شيء فاذا كان
 القاتل غنيا والعاقلة فقراء أو كانوا كلهم فقراء فعلى من عليه نفقته أم تسقط أم الى اليسار أم في بيت
 المال واذا كان القريب في غير بلد الجاني والا بعد في بلده هل تسقط عنهما أو تلزمهما أو احدهما
 واذا كان القريب في حال الجنابة في اقليم آخر ثم حضر بعدها الى بلد الجاني هل تلزمه ام لا تلزمه
 واذا قاتم انها من حين القتل واذا كان القريب واحدا أو اثنين أو ثلاثة مثلا موسرين أو متوسطين
 كيف تقسط الدية عليهم في ثلاث سنين والحال ان الموسر الزمتموه بنصف دينار والمتوسط ربع
 دينار ولا شك ان هذا التقسيط لا يفي في مدة ثلاث سنين بالدية فاذا مضت المدة والدية باقية ما الحكم
 في ذلك وكيف تلزم العاقلة الدنانير والحال ان الواجب عليهم الابل المعلومة في الخطأ وهي مائة
 نخسة وليس الدلول عنها الا بالصلح فاذا امتنعت أصحاب الدم من الصلح فكيف توزع الابل
 عليهم في ثلاث سنين اذا كانوا ثلاثة أو اقل اوضحوا لنا ذلك وضوحا شافيا (فاجاب) رحمه الله تعالى
 بقوله ما ذكره السائل نفع الله سبحانه وتعالى به من اختصاص الضرب بعاقلة بلد الجاني على الاطلاق
 لم ار من قال به هكذا وانما الخلاف في ذلك مقيد بما يعلم من ذكر تفاصيل المسئلة وهي ان العاقلة
 ان كانوا حاضرين ببلد الجنابة ضربت الدية عليهم على ترتيبهم المعروف وان غابوا ولم ثم مال اخذ
 منه والا حكم القاضي عليهم بالدية على ترتيبهم وكتب بذلك الى حاكم بلدهم لياخذها منهم وله
 ان يكتسب بالقتل اليه ليحكم عليهم بها وياخذها منهم وان حضر بعضهم بها وغاب بعضهم فان استوى
 الجميع درجة فهل يقدم من حضر قولان احدهما وبه قال مالك رضي الله تعالى عنه نعم لاختصاصهم
 بقرب المكان فهم كالنحسين بقرب القرابة ولان النصرة التي هي ملحوظ التحمل انما هي بهم ولان في
 الضرب على النائبين مشقة واحصهما وبه قال ابو حنيفة واحمد رضي الله تعالى عنهما تضرب على
 الكل لاستوائهم في العصوبة والميراث وعلى هذا الحكم كما لو حضروا جميعا وغابوا جميعا فبما روى على
 الضعيف اذا لم يف الحاضرون ضرب على الغائبين ويكتب القاضي كما مر وعليه ايضا اذا اختلفت

مانع عن الاقدام على
 ما لا ينبغي ما خوذ من العقاب
 وهذا المعنى انما يتصور
 فيمن يدعوه الداعي فيما
 لا ينبغي والعقل أفضل من
 العلم اذ هو أساس له والجميع
 التكليف والعبادات وهو
 من الضروريات الخمس
 الواجب حفظها في كل ملة
 وأما الاستدلال بالمروى
 المذکور فلا يصح لانه كذب
 موضوع باتفاق أهل
 العلم كما ذكره شيخ الاسلام
 أبو العباس أحمد بن تيمية
 وغيره (سئل) هل الغلام
 الذي قتله الخضر مؤمن
 من أهل الجنة لاقراره
 بالترديد في عالم الذر كما شمله
 قوله تعالى ألسنت بر بكم
 قالوا بلى وحديث كل مولود
 يولد على الفطرة ولقول
 النووي الصحيح المختار
 الذي عليه المحققون ان من
 مات من أطفال الكفار في
 الجنة فاذا كان هذا حكم
 أطفال أولاد الكفار
 فكيف بالغلام المذكور
 الذي أبواه مؤمنان لانه مات
 قبل التكليف فكيف يحكم
 لانه يعذب كالكفار من غير
 ورود نص بذلك أو هو
 كافر يخلد في النار لقراءة
 ابن عباس وأما الغلام
 فكان كافرا وحديث وأما
 الغلام الذي قتله الخضر
 فكان طبع كافرا فقلنا
 البعوى في تفسيره فان قلنا
 بالثاني فما الجواب عما
 ذكر في الاول وما الجمع

بلادهم قدم الاقرب دارا فالاقرب هكذا أورد القولين أكثر الاصحاب وبعضهم قطع بالقول الاصح
 وبعضهم حكاهما على غير مأمور والحاصل ان المعتمد من المذهب عند الاصحاب أنه لا نظر لاختلاف
 البلد ان فطرته على الاقارب وان اختلفت دورهم سواء الحاضر والغائب ولا يقدم بقرب دار مطلقا
 وجميع التفاريع التي ذكرها السائل على ما ذكره من الاختصاص لمن يبذل الجاني لاجواب لها
 واما تفاريع القول الضعيف الذي حكيناه فقد أشرنا اليها فتأملها نعم من تلك التفاريع ما يتأتى
 على المذهب فلنذكر جوابه وهو انه ليس المراد بالضرب على العاقلة أنه يضرب عليهم الجميع
 مطلقا بل الواجب عليه في كل سنة من الدية الكاملة الثلث فيوزع عليهم مع رعاية ان الغنى
 لا يزداد على نصف والمتوسط لا يزداد على ربع فان وفي الاقربون بها لكثرتهم والاضرب على من
 بعدهم وهكذا حتى لا يبقى منهم أحد فان فضل شيء فعلى عصابة الولاء فان فضل شيء فعلى بيت المال
 فان فضل شيء فعلى الجاني وكذا يفعل في السنة الثانية والسنة الثالثة وان كان الواجب أكثر
 من الدية الكاملة لم يزدوا على الثلث في كل سنة ولا تزداد السنون على ثلاث وان كان أنقص
 وزع الثلث في الاولى وأدون منه فان زاد عليه شيء إلى الثلث الثاني وزع عليهم في سنة ثانية وان
 زاد شيء على الثلث الثاني وزع عليهم في سنة ثالثة ولا يمكن ان يزداد على الغنى أكثر من دينار
 ونصف في الثلاث مطلقا ولا على المتوسط أكثر من ثلاثة ارباع دينار في الثلاث مطلقا فمما خوذ
 منهم انما هو نقد البلد ثم ما تحصل منه اشترى به الواجب من الابل وهكذا يفعل في كل سنة من
 الثلاث (وسئل) عن رجل أزال بكارة زوجته بغير ذكره ثم طلقها قبل الدخول فهل يلزمه شيء
 غير نصف مهرها لتفويت البكارة عليها (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا يلزمه شيء لازالة البكارة
 لانه يستحقها لكنه يعزر اكونه اذاها بازالتها بغير الذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
 نفع الله تعالى بعلومه المسلمين عما إذا دوى طبيب غيره فهل يضمن (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله
 ان كان غير عارف بالطب وتولد الهلاك من ذلك الدواء بقول عدلين ضمن خبر أبي دواد في
 سنته وابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال من يطيب ولم يعرف الطب فهو ضامن وبذلك جزم
 صاحب الانوار وغيره بل نقل ابن سريج فيه الاجماع وان عرف الطب وأخطأ لم يضمن كما
 ذكره ابن سريج وغيره وخصه ابن الصلاح بما إذا قال دواني بهذا اما إذا قال دواني من غير تعيين
 فيضمن واعتمد بعضهم الاول فقال لا يضمن العارف مطلقا حيث اخطأ واستدل له في الحادى بمحدث
 المشجوع الذي امره بالغسل فمات فقال صلى الله عليه وسلم قتلوه قتلهم الله ولم ينقل عنه صلى
 الله عليه وسلم انه ضمنهم هذا كله إذا باشر الطبيب الدواء بنفسه كان قال له ابلع هذا فقى
 المميز يجب الدية وفي غيره يجب القود بشروطه واما إذا لم يباشر كان قال تفعل كذا أو اعطى
 الدواء غيره فانه وان لم يضمن عليه التعزير مالم يخطئ ويعذر في خطئه ويتعين على الحاكم منعه
 صرنا لدماء المسلمين وأبدانهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل في الظفر حكومة (فاجاب)
 بقوله الظاهر كما يحثه بعضهم انه لا حكومة فيه إذالم يفسد منبته بخلاف ما إذا أفسده فانه يجب فيه
 حكومة كالشعر فيهما (وسئل) عما إذا حضر نساء ولادة ذكر فقطعت احداهن سرته من غير
 ربط ونهاها الباقيات فأت بعد القطع بقليل فهل يقتان أو هي فقط (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى
 بقوله ان كان القطع مع عدم الربط يقتل غالبا فهو عمد موجب للقود عليها وهو ظاهر ان منعت
 الباقيات من الربط لو أردن فعله اما إذالم يردنه فهن آثمت أيضا لانه يلزمهن جميعا فاذا تركنه
 من غير منع كان لمن دخل في الجنابة على ما يحثه بعضهم واستدل لذلك بقول الشيخين لو فسد
 شخصا ومنع المفصود من العصب لزمه القود قال فعلى وجوب القود بالمنع فكذا هنا لا يلزمها

يولد على الفطرة وهل يخلد في النار أحد من مات من أطفال الكفار (فاجاب) بان الغلام الذي قتله الخضر ورد في الحديث الصحيح أنه طبع كافراً واختلف العلماء فيه هل كان بالغاً أولاً فقال بالاول ابن جبير والسكبي وكذا ابن عباس في رواية أبي صالح وقال الحسن البصري كان رجلاً ومن عادة العرب أن تسمى الرجل صدياً إلى أربعين ويؤيده قوله تعالى بغير نفس فانه يقتضى أنه لو كان يقتل نفس لم يكن به باس ولو كان غير بالغ لم يجز قتله بنفس وبغير نفس وقراءة أبي وابن عباس وأما الغلام فكان كافراً والكفر والايمان من صفات المكلفين ولا يطلق على غير مكلف إلا بحكم التبعية لاحد أبويه أو نحوهما قال بعضهم فتعين أن يصار اليه وقال بالثاني جماعة وعلى هذا قسميته كافراً إما مجاز باعتبار ما يؤل لوبلغ فلا مانع من دخوله الجنة إذ لم يرد نص بتعذبه فضلاً عن خلوده في النار وإما حقيقة وتكون الاحكام إذ ذاك منوطة بالتمييز وهذا نظير ما ذكر في شريعتنا فقد ذكر البيهقي في المعرفة أن الاحكام إنما صارت متعلقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي لان الاحكام أنيطت بخمسة

قود إلا إن منعتن اه وفيه نظر ظاهر وغاية الامر المترتبة على ما زعمه انها مباشرة وهن متسببات والمباشرة مقدمة على انهن في الحقيقة لسن متسببات أيضاً لانه لم يصدر منهن فعل أصلاً وإنما صدر منهن ترك وهي استقلت بالقطع مع عدم الربط فاذا كان مهلكاً لم يباشر المهلك غيرها وإذا لم يباشر غيرها لم يكن لها شريك أصلاً فالوجه وجوب القود عليها إن تعمدت قتله بما يقتل غالباً فإن عفى عنها على مال فدية العمد وإن لم يقتل غالباً فعلى عاقبتها دية شبه العمد ولا دليل له في مسئلة المفصود لان تركه العصب مع قدرته عليه صيره قاتلاً لنفسه وقاطعاً لفعل الفاصد لان الفصد بذاته ليس هو القاتل وإنما القاتل ترك العصب وليس في مسألتنا نظير ذلك لانه لم يصدر فيها من المقطوع ما يقطع فعل القاطع فنيط الهلاك به ونظير مسألتنا ما لو فصد غير ميمز وعنده جماعة فتهاونوا في ربط محل الفصد حتى مات وقضية كلام الاصحاب أن القود في هذه على الفاصد وحده دون الحاضرين لما قررت من انه المباشر وحده ولا قاطع لفعله من المفصود ويلزم ذلك الباحث أنه لا قود على أحد من هؤلاء لا الفاصد ولا غيره وهو في غاية البعد فالقياس وجوب القود عليها بل لو قيل بوجوبه على الكل لم يبعد لان نفس القطع هنا كالفصد في كونه غير مهلك في حد ذاته وإنما المهلك ترك الربط هنا وثم لان البرء موثوق به لو ربط في العادة المطردة فالهلاك ينسب اليهن كلهن فيازمن القود وإلا فدية العمد موزعة على رؤسهن وأما لزوم الضمان لها دونهن الذي زعمه ذلك الباحث فبعيد جداً وبما يبعده انه ناقض نفسه لانه جعل لمن دخلا في الجناية بالنسبة لعدم وجوب القود عليها وعدم دخل فيها بالنسبة لعدم وجوب شيء عليهن ولا على عاقبتن وهو تحكم غير مرضى والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ نفع الله تعالى بعلومه عن قول التاج السبكي في الغازة ومن يزد جرمه ينقص مؤاخذه ويقتدى ببعض ما يجنيه كالمدر ﴿ فاجاب ﴾ رحمه الله تعالى بقوله جرمه إن ضم أوله فهو فيمن فعل صغيرة ثم أراد كبيرة ثم تركها خوفاً من الله سبحانه وتعالى فتركه للكبيرة بعد العزم عليها مكفر لتلك الصغيرة التي ارتكبها وإن كسر فهو في الميزان إن وقع كاه فاتفق فنصف الضمان أو نصفه فكل الضمان والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب دعوى الدم والقسامة ﴾

﴿ وسئل ﴾ نفع الله تعالى بعلومه المسلمين عن زوجين متناكحين أو رجلين أو جماعة في سفر أو بيت ودار كبيرة بها سكان أو في صحنها أو سكتها النافذة أو غير النافذة وجدنا بينهم منهم أو من غيرهم قتيلاً أو ميتاً يحتمل موته وخنقه هل يكون هذا لوثاً في الجميع أو في البعض بينوا لنا ذلك فاذا قلتم بانه لوث في المسائل كلها فهل يدعى عليه على الجماعة أو السكان الذين بالدار جميعاً لا احتمال واطئهم على ذلك وقتلهم جميعاً أو على واحد منهم بعينه اذا غلب على ظنه انه قتله ويقسم عليه خمسين يمينا اذا أنكر وتسقط الدعوى عن الباقيين بمجرد الدعوى على الواحد المعين أم لا واذا قلتم لالوث ولا دعوى ولا قسامة على من ذكر أو لا فهل له الدعوى على غير من ذكر أعلاه اذا ظنه واتهمه وهل يقسم عليه خمسين يمينا اذا أنكر أو يحلف المدعى عليه يمينا واحدة ويبرأ من ذلك كسائر الدعاوى وهل فرق بين أن يكون بين القاتل وبين من عنده عداوة أم لا واذا شهد اثنان من الجماعة او السكان المذكورين على واحد منهم أو من غيرهم انه القاتل هل تقبل شهادتهما أم لا تقبل لانها تدفع عنهما ضرراً ﴿ فاجاب ﴾ رحمه الله تعالى بقوله لا بد في اللوث والقسامة من ظهور اثر كالخنق والعض والجرح فان لم يوجد اثر فلا لوث ولا قسامة لاحتمال موته فجأة والاصل عدم تعرض غيره له فلا بد ان يعلم انه قتل ليبحث عن قاتله هذا ما عوجه الشيخان واطال الاسنوى في رده وان وان المذهب المنصور و قول الجمهور انه يثبت اللوث والقسامة فعلى الاول المعتمد للولى ان يدعى

على من شاء من أهل تلك الدار مثلاً وعلى كلهم لكن اليمين هنا على المدعى عليه فيحلف خمسين يمينا وعلى الثاني يتأتى هنا ما قالوه ان من اللوث أن يوجد قتيل في مسكن لعدوه كحصن أو قرية صغيرة أو محلة منفردة عن البلد الكبير ولم يساكنهم غيرهم عند الشيخين واعترضها جمع وقالوا المنقول المعتمد اعتبار أن لا يخد الطهم غيرهم والمراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صداقته للقتيل ولا كونه من اهله وإلا فاللوث موجود فلا يمنع القسامة قال العمراني ولو لم يدخل ذلك المكان غير اهله لم تعتبر العداوة فيكون وجود قتيل بينهم لوثاً في حقهم وان كانوا غير أعدائه ولا تسقط الدعوى عن باقهم بمجرد الدعوى على واحد معين منهم وتقبل شهادة عدلين منهم بان فلا ناقتله ما لم يكذبها الولي والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) نفع الله تعالى ببركته المسلمين عن تعيين المجروح لجارحه هل هو لوث في حقه أو لا (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله ليس ذلك بلوث عندنا لضعف القرينة فيه فان قلت يشكل عليه قول الشافعي رضى الله تعالى عنه يصح اقرار المريض بدين أو عين لوارثه وغيره لانه وصل إلى حاله يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر فاذا كان وصل إلى هذه الحالة فلم لا يكون تعيينه جارحه أو لا لأن وصوله إلى هذه الحالة يؤكد ظن صدقه ومدار اللوث على مؤكد ظن هنا الصدق قلت قد عارض تلك القرينة غلبة وقوع الضغائن بين المجروح والمتهمين بجرحه فكان في تعيينه ما يؤكد عدم ظن صدقه فلم يعمل به وأما ثم فلا قرينة تنافي ما دل عليه حاله من الصدق فعمل بقوله وصححنا اقراره إذ لا عذر لمن أقر وايضا فالحق هنا له إذ الدية له وإنما تنتقل لورثته عنه فلم يقبل قوله فيه مطلقا للثمة وأما ثم فهو مقر على نفسه بالحق لغيره فلا تهمة فيه فقبل مطلقا والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب البغاة)

(وسئل) هل يجوز حضور المسلمين الحروب التي تقع فيما بين الكفرة للمشاهدة والتفرج أو لا يجوز لما في ذلك من تكثير جمعهم واعانتهم على ظلمهم وتحسين طائفة وتقييح أخرى ووجود الخطر فانه ربما تصل أسهمهم إلى الناظرين وكان مشايخنا من أهل ملبار يمنعون المسلمين من حضورهم حروبهم وهل يجوز قتال المسلمين مع إحدى الطائفتين من الكفار حتى يقتل أو يقتل من غير حاجة إلى ذلك أولا وهل يؤجر لانه أما ان يقتل كافرا أو يقتله نافر وهل يعامل به معاملة الشهيد (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله اذا وقع قتال بين طائفتين من الحريين لم يحرم الحضور لان كلا من الطائفتين مهدر فالقتل فيهما واقع في محله فليس ثم معصية أقر عليها المنفرج بحضوره نعم ان خشى لاعلى ندور عود ضرر عليه من الحضور حرم عليه ولعل منع المشايخ المذكورين الحضور كان لاجل ذلك وللمسلمين أن يقاتلوا كلا من الطائفتين وان يقاتلوا احداها لا بقصد نصرة الطائفة الاخرى بل بقصد اعلاء كلمة الاسلام والحق النكاية في أعداء الله تعالى ومن فعل ذلك بهذا القصد حصل له أجر المجاهد لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري وغيره من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ولا شك ان من قاتل إحدى الطائفتين بقصد ذلك كان كذلك حتى اذا قتل في الحرب أو انقضت وحرسته حركة مذبح أو وليس به حياة مستقرة عومل معاملة الشهيد في الدنيا والآخرة فلا يغسل ولا يصلى عليه نعم يشترط أن يعلم مريد القتال انه يبلغ نوع نكاية فيهم أما لو علم انه بمجرد أن يبرز للقتال بادروه بالقتل من غير ادنى نكاية فيهم فلا يجوز له قتالهم حيث لا يقاتل نفسه من غير فائدة البتة فيكون عليه اثم قاتل نفسه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين هل غير قرشى عد من امراء المؤمنين في زمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم على السنتهم فمن هو ولمن يحكم (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله هو اسامة مولى

عشر عام الخندق فقد تكون منوطة قبل ذلك بسن التمييز ويؤيد ذلك الحكم باسلام على رضى الله عنه مع كونه صبيبا (سئل) عن شخص قال اصاحبه وقد حضر جماعة يذكرون الله تعالى قم فاذا ذكر الله معهم فقال سيف الشرع قطعني عن ذكر الله معهم وهو أنى أرى من نفسى انها لا تقدم لذلك الا بمجرد كلامك فسجبهو الناس مجتمعون فهل يحرم عليه ذلك للايذاء أم لا (فاجاب) بانه يحرم السحب على فاعله لا يذاته المسحوب (سئل) عن السيد الخضر هل هو نبي أو ولي وهل هو حي الآن أم ميت وهل هو خلق من البشر أم من الملائكة وإذا كان حيا فان مقره وما مأكله ومشربه وكذلك سيدنا الياس عليه السلام وقوم يونس السؤل عنهما كذلك (فاجاب) أما السيد الخضر فالصحيح كما قاله جمهور العلماء نبي لقوله تعالى وما فعلته عن أمرى ولقوله تعالى وآتيناه رحمة من عندنا اى الوحي والنبوة لا ولي وان خالف بعضهم فقال لم يكن الخضر نبيا عندا أكثر اهل العلم والصحيح أيضا انه حي فقد قال ابن الصلاح جمهور العلماء والصالحين على انه حي والعامه معهم في ذلك

رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على جيش فيه أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما فلم يخرج حتى توفي رسول الله ﷺ فبعثه أبو بكر رضي الله تعالى عنه إلى الشام وكان للصحابه رضي الله تعالى عنهم في ذلك السفريد عونهم أمير المؤمنين وقد كان عمر رضي الله تبارك وتعالى عنه يدعوه بذلك ويقول له مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت على أمير (وسئل) نفعا الله تعالى بعلومه عن من هو من المسلمين ويسكن في بلاد المشركين الحريين وإذا وصل اليهم من يكون له التكلم في البلد خرجوا إليه ولا قوة وكثروا سواده وركبوا معه وزادوا في صفوفه فهل يجوز لهم ذلك أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز فما يلزمهم بهذه الفعلة وما الحكم في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ان خشوا ضررا على نحو أنفسهم أو مالههم ان لم يفعلوا ذلك جاز لهم فعله وان لم يخشوا شيئا لم يحز لهم شيء مما فيه تعظيم الكافر فيعزز من فعل ذلك التعزير البالغ والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه هل يجوز للمسلم ان يقبل يد الحربي المشرك وأن يقوم إليه وان يصاخره وان يتخضع اليه وكل ذلك ليناله منه ماله وإذا قلتم بعدم الجواز فما يترتب عليه وماذا يلزمه (فاجاب) بقوله لا يجوز للمسلم ان يعظم الكافر بنوع من أنواع التعظيم سواء المذكورات وغيرها ومن فعل ذلك طمعا في مال الكافر فهو آثم جاهل كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم من تواضع لغنى لا لجل غناه ذهب ثلثا دينه فاذا كان التواضع للمسلم الغنى يذهب ثلثي الدين فما بالك بالتواضع للكافر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاشارة والتخدرات) *

(وسئل) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين عن مسألة فاجاب فيها بجواب مختصر ثم بلغه ان بعض المفتين أفتى فيها بخلاف ذلك فصنف فيها تصنيفا سماه تحذير الثقات من استعمال القات لانه في حكم الفتاوى باعتبار أصله كما علم مما تقرر وذلك المصنف أحمدك اللهم أن مننت على المصطفين من عبادك بمجانبة سبل الشبهات وحبوتهم بان يذودوا الناس عن ان يحوموا حول حرمي المسكرات والتخدرات وسائر المحرمات وأشهد ان لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك شهادة أنجوها من قبيح المخالقات وأشهد أن سيدنا محمدا عبداك ورسولك الذي أرسلته مكملا لسائر الحضرات ﷺ وعلى آله وصحبه حمة الدين الاوفى وكامة فتح الارحاء الذين نصرروا الحق وأشادوا غره ودمغوا الباطل وأهله وأما توا ذكره ما عبثت بخوامد القرائح أرواح القبول فحركتها الى أن ظفرت ببلوغ المأمول (أما بعد) فهذا أليف شريف وأ نموذج لطيف سميت تحذير الثقات من كل السكفة والقات وسببه انه ورد على بمكة المشرفة من محروستي صنعاء وزبيد أدام الله تعالى لعلسانها غايات التوفيق والتسديد كتب مصنفه وآراء مختلفة وطالب مني التعريض عليها والتبرير لما فيها من حكم القات تحليلا وتحريما وتخصيصا وتعميما فتصفحها فاذا هي متسعة الفجاج قوية الحجاج محكمة الاطناب سائحة الاطناب شامخة الدرر رافضة المري رافلة في حلل الاتقان واضحة الادلة والبرهان غير متباينة عند التحقيق لاتفاقها على الحكم وانما اختلف في الطريق كما سيتضح وبه الصدر ان شاء الله سبحانه وتعالى ينشرح لكننه اختلاف استند كل طرفه الى الواقع في التجربة والاختبار والمعول عليه بالمشاهدة والاختبار فلذلك أظلمت هذه الحادثة القلوب وحق لنا ان نقوض حقيقة الامر فيها الى علام الغيوب اذا الحاجة اما عقلية أو نقلية أو مركبة منها والعقلية لا يعتد بها الا ان كانت مقدماتها يقينية لانها حينئذ لاتنتج الا قطعي حقا ولازم الحق وهي ما يجزم بها العقل بمجرد تصور طرفها أو بواسطة أو الحس أو كلاهما كاتواترات والتجربيات والحدسيات والنقلية ما صح نقله عن عرف صدقه عقلا وهم الانبياء عليهم الصلاة وأتم السلام ويقيد العلم وكذا الظن ان صحبها تواتر مع انتفاء الاحتمالات الآتية ولا يفيد غير ذلك لا غيره عند أكثر اهل السنة والمعتزلة والحق انه قد يفيد العلم ولو مع عدم

وقال النووي الا كثرون من العلماء على أنه حتى موجودين أظهرنا وذلك متفق عليه بين الصوفية وأهل الصلاح وحكايتهم في رؤيته والاجتماع به والاخذ عنه وسؤاله وجوابه ووجوده في المواضع الشريفة أكثر من أن تحصى اه والصحيح أيضا أنه من البشر لا من الملائكة ومقر السيد الخضر والسيد الياس ارض العرب فقد قال عمرو بن دينار ان الخضر والياس لا يزالان حين في الارض مادام القرآن في الارض فاذا رفع ماتا وقال الائمة ان الالف واللام في قوله في الارض للعهد لا للجنس وهي ارض العرب بدليل تصرفها ما فيها غالبا دون ارض ياجوج وماجوج واقاصى جزر الهند والسند مما لا يقرع السمع اسمه ولا يعلم عليه وما السيد الياس فهو الياس ابن ياسين سبطها رون اخي موسى وقيل انه ادريس وقيل انه الخضر وقال بعضهم الياس صاحب البرارى والخضر صاحب الجزائر وعلى الاول فقد قالوا انه لما عظمت الاحداث في بني اسرائيل ونسوا عهد الله وعبدوا الاوثان من دونه بعث الله اليهم الياس نبيا وتبعه اليسع وآمن به فلما عتاه عليه بنو اسرائيل دعى ربه ان يريحه منهم

فقال الله تعالى سلقى اعطك قال ترفعني اليك وتؤخر عني مذاقة الموت فقل له اخرج يوم كذا وكذا الى موضع كذا فاستقبلك من شيء فاركبه ولا تبته فخرج ومعه اليسع فقال اليسع يا لباس ما تامرني به فلما رفع رمي اليه كساءه من الجوا الاعلى وكان ذلك علامة استخلافه اياه على بني اسرائيل وكان ذلك آخر العهد به ثم قطع الله عن لباس حاجة المطعم والمشرّب وكساء الريش وألبسه الثور وطار مع الملائكة فصارت اسيا ملكيا سمائيا ارضيا وقال بعضهم انه مرض وأحس بالمرض فبكى فادعى الله اليه ابكى على الدنيا أم جزعا من الموت أم خوفا من النار فقال لا وعزتك وانما جزعي كيف يحمدك الحامدون بعدى ولا أذكرك ويصوم الصائمون بعدى ولا أصوم ويصلي المصلون ولا أصلي قال له يا لباس وعزتي لاخرتك الى وقت لا يذكرك فيه ذا كرى يوم القيامة وقد نقلوا أن الحضر والياس يكونان ببيت المقدس شهر رمضان فيصومانه ويحتمعان في كل يوم عرفة بعرفات ويقولان عند افتراقهما من الموسم ما شاء الله ما شاء الله ما شاء الله لا يسوق الخير الا الله ما شاء الله ما شاء الله ما شاء الله لا يصرف السوء

التواتر بمعونة قرينة شوهدت أو تواترت تؤذن بنفي الاحتمالات التسعة المقررة في محلها وهي العلم بعصمة زواة العربية لغة ونحوها وصرفا وعدم النقل وعدم المجاز وعدم الاشتراك وعدم الاضمار عدم النسخ وعدم التقدم والتأخير وعدم المعارض العقلي الذي لو وجد لقدم على النقل قطعا فاذا وجدت تلك القرينة المؤذنة بنفي هذه الاحتمالات أورثت العلم بمضمون الخبر النقل والالم تقديرا الظن وبالضرورة القطعية العلم بحقيقة هذا النبات متعسر لانه لا طريق الى العلم بها الا خبر الصادق وهو ما يش منه الى ان ينزل عيسى على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين افضل الصلاة وأزكى السلام أو التجربة وهي متعذرة كما قاله بعض أفاضل الاطباء فاني لما سألت عن هذا النبات قال لي انه يورث مضار منها تصغير الوجه وتقليل شهوة الطعام وتفتير الباه وادامة نزول الودي عقب البول فقلت ماستند في ذلك فقال اخبار المستعملين فقلت له ما يكفي وذكر له ما يأتي من التعارض ثم قلت له لا بد ان تستند الى حجة لم يقع فيها تعارض ولا نزاع وهي التجربة فقال لا يمكنني لان التجربة تستدعي مزاجا وزمانا ومكانا معتدلات وعدالة المجرب لانه يخبر عما يجده من ذلك النبات فلا بد من عدالته حتى يقبل اخباره وذلك كله متعذر في هذه الاقاليم لانه غير معتدلة وأيضا فوجود عدل يقدم على هذا النبات المجهول ليجر به مستبعد فقلت له فما الذي تظنه في هذا النبات فاخذ منه شيئا وجلس عنده أياما ثم قال الذي تحرر لي انه مجهول لا يحكم عليه بشيء اهفتج من هذا كله انه لا طريق لنا الى العلم بحقيقة الامر مجرد الخبر المتواتر من متعاطيه بما يجذونه منه ولم يتم لما علمت مما أشرت اليه من الخلاف فيه والاختلاف اذ القائلون بالحل ناقلون عن عدد متواتر انه لا ضرر فيه بوجه والقائلون بالحرمة ناقلون عن عدد التواتر ان فيه آفات ومفاسد منها انه مخدر ومغيب او مسكر مطرب فأحد الخبرين كاذب قطعا مع رعاية العموم سلما واثباتا ولما رأيت هذا التعارض أردت ان اكشف بعض أمره بالسؤال ممن تعاطاه فقال لي امام الشافعية بمقام خليل الله ابراهيم على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام انه استعمله لما رحل الى زيد وتعز من نحو ثلاثين سنة من الآن فلم يجده ضررا بوجه لا في رطبه ولا في يابسه وكذلك قال بعض مدرسي الشافعية بمكة المشرفة انه اراد في بداية أمره التجرد فاراد تفتير الشهوة فوصف له يابسه فاكل منه فلم يجد منه تخديرا ولا غيبة ذهن بوجه وقال بعض مدرسي الحنفية زرت بعض متصوفة اليمن بالمسجد الحرام المسكى فاعطاني قليلا منه وقال لي تبرك باكل هذا فانه مبارك فاكلت منه فوجدت فيه تخديرا فذكرت له كلام دينك فقال ان عندي معرفة بالطب وبدني معتدل المزاج والطبع فالذي أدركه بواسطة ذلك لا يدركه غيري وقد أدركت منه التخدير ودوران الرأس ولا اعود لا كله أبدا وكذا قال بعض الاشراف ان فيه غيبة عن الحس وانه استعمله فغاب مدة طويلة لا يدري السماء من الارض ولا الطول من العرض وبعضهم قال ان انضم لا كله دسومة لم يؤثر والاثار وبعضهم قال لا يؤثر مطلقا فعنده وقوع هذا الاختلاف والتناهي حار الفكر فيه واحجم العقل عن ان يحزم فيه بتحليل او تحريم وغلب على الظن ان سبب ذلك الاختلاف انه يختلف تأثيره وعدم تأثيره باختلاف الطباع بغلبة احد الاخلاط والطباع الاربع عليها وانه لا يمكن التوفيق بين هذه الاخبار المتناقضة مع عدالة قائمها وبعد كذبهم الا بان يفرض انه يؤثر في بعض الابدان دون بعض واذا فرض صدق هذا الظن وان هذا النبات يختلف باختلاف غلبة بعض الاخلاط فورا ذلك نظر آخر وهو ان ما يختلف كذلك هل النظر فيه الى عوارضه اللاحقة له فيحرم على من ضره دون من لم يضره او الى ذاته فان كان مضر لذاته حرم مطلقا والام يحرم مطلقا الاول هو الذي يصرح به كلام أئمتنا في غير هذا من النباتات الضارة فهو المعتمد هنا وفارق الخمر وغيره من كل مسكر مائع بان العلة في تحريمه

اسكاره مع نجاسته فاذا فرض انتفاء اسكاره حرم لنجاسته والحاصل انه لم يثبت عندنا لهذا النبات وصف ذاتي ولا اغايي من الضرر أو عدمه ندير الامر عليه ونحكم بقضيته وانما الذي تحصلنا عليه من هذا الاختلاف ما قررناه سابقا وهو انه يتعذر الجمع بين تلك الاخبار الا اذا قلنا باختلاف الطباع وليس هذا أمرا قطعيا كما علمت لتطرق التهم والكذب الى بعض المخبرين عنه بضرر أو عدمه وتواتر الخبر في جانب معارض بتواتره في جانب آخر بخلافه فسقط النظر فيه الى الخبر المتواتر ووجب النظر فيه الى أنه تعارض فيه أخبار ظنية الصدق والكذب وقد أمكن الجمع بينها بما قدمته فتعين المصير اليه وأنه يختلف باختلاف الطباع اذ القاعدة الاصولية انه متى أمكن الجمع لا يعدل الى التعارض وعلى فرض انه لا يمكن الجمع بذلك لما مر ان بعض المخبرين سلب الضرر عن هذا النبات سلبا كليا وبعضهم اثبت له اثباتا كليا فيجب الامعان في ترجيح أحد المخبرين بدلائل وامارات بحسب استعداد المستدل وتضلعه من العلوم السمعية والنظرية الشرعية والالهية وهذا شأن كل خادثة لم يسبق فيها كلام المتقدمين كهذا النبات فاني لا اعرف فيه كلاما بعد مزيد التفتيش والتنقيب في كتب الشرع والطب والامة غير أهل عصرنا ومشايخهم وهم مختلفون فيه كما ستعلمه والظاهر ان سبب اختلافهم ما اشارت اليه من اختلاف المخبرين والافقي الحقيقة لاختلاف بينهم لان من نظر الى انه مضر بالبدن او العقل حرمه ومن نظر الى انه غير مضر لم يحرمه فهم متفقون على انه ان تحقق فيه ضرر حرم والالم يحرم فليسوا مختلفين في الحكم بل في سببه فمرجع اختلافهم الى الواقع وحيث رجع الاختلاف الى ذلك خفف الامر وهان الخطب وعذر من قال بالحرمة لتوهم الضرر ومن قال بالحل لتوهم عدمه وما يزيد في العذر ما قدمته من تعمس التجربة فلم يبق تعويل الا على مجرد اخبار متعاطيه وقد علمت تباينها وتناقضها وازم من ذلك تناقض آراء العلماء وتباينها فيه لكن مع ملاحظة القواعد الاصولية لا تعارض ولا بيان كما سافره لك لكن بعد ذكر حاصل الآراء المتباينة فيه وحججها وما فيها ثم ذكر ما اختاره فيه واميل اليه فاقول عنه ويتضح لك ذلك بذكر مقالاتهم وحججها وما فيها ثم ذكر ما تختاره ونميل اليه زيادة في الايضاح ومبالغة في النصح فاقول احتج القائلون بالحل بأمر منها ان الامام الصفي المزدك كان يقول بتحريمه حكى عنه ثم انه اختبره باكل شيء فلم يضره فلم يؤثر فيه شيئا من أسباب التحريم اذنى بحله فقال واما اللغات والكففة فما اظنه يغير العقل ولا يصد عن الطاعة وانما يحصل به نشاط وروحة وطيب وخاطر لا ينشأ عنه ضرر بل ربما كان معونة على زيادة العمل فيتجه ان له حكمه وان كان العمل طاعة فتناوله طاعة او مباحا فتناوله مباح فان للوسائل حكم المقاصد اه وكذلك اذنى بحله الفقيه الشهاب البكري الطنبداوى وكان ياكله ويشئ عليه فقال واما اللغات والكففة فليسوا بمغيين للعقل ولا مخدرين للبدن وانما فيهما نشأة وتقوية وطيب وقت فان قصد بهما التقوى على الطاعة فهما مستحبان لان للوسائل حكم المقاصد كما اتفق عليه أئمتنا وكذلك اذنى بحله الامام جمال الدين بن كين الطبري وله في مدحه آيات ومنها ان المشاهدة من احوال آكله انه يحدث لهم روحنة وطيب وقت وتقوية على الاعمال ولا يحدث لهم اسكارا ولا تخيلا ولا تخدرا واحتج القائلون بالحرمة بأمر منها قول الفقيه ابى بكر بن ابراهيم المقرئ الحرازى الشافعى في مؤلفه في تحريم اللغات كنت آكلها في سن الشباب ثم اعتقدتها من المتشابهات وقد قال صلى الله عليه وسلم من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ثم انى رايت من اكلها الضرر في بدنى ودينى فتركت أكلها فقد ذكر العلماء رضى الله تبارك وتعالى عنهم ان المضاررات من اشهر المحرمات فمن ضررها ان آكلها يرتاح ويطرب وتطيب نفسه ويذهب حزنه ثم يعتريه قدر ساعتين من اكله هموم متراكمة وغموم متزاخرة وسوء اخلاق وكنت في هذه الحالة اذا قرأ على احد يشق

الا الله ما شاء الله ما شاء الله
ما شاء الله ما تكون من
نعمة فمن الله ما شاء الله
ما شاء الله ما شاء الله توكلت
على الله حسبنا الله نعم
الوكيل وورد عن أنس
رضي الله عنه قال غزونا مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى إذا كنا عند الحجر
سمعنا صوتا يقول اللهم
اجعلنى من أمة محمد صلى
الله عليه وسلم المرحومة
المغفور لها المتوب عليها
المستجاب لها فقال لى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يا أنس انظر ما هذا الصوت
فدخلت الجبل فاذا أنا
برجل أبيض الرأس واللحية
عليه ثياب بيض طوله
أكثر من ثلاثمائة ذراع
فلما نظر الى قال أنت رسول
النبي قلت نعم قال ارجع اليه
فاقرئه منى السلام وقل له
هذا أخوك الياس يريد
لقائك فجاء النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا معه حتى إذا
كنا قريبا منه تقدم النبي
صلى الله عليه وسلم وتأخرت
فتحدثا طويلا فنزل عليهما
شيء من السماء يشبه
السفرة فدعوني فاكلت
معها فاذا فيها كمامة
ورمان وكرفس فلما أكلت
قلت فتحنيت وجاءت سحابة
فاحتملت فاذا أنا أنظر الى
بياض ثيابه فيها فقلت للنبي
صلى الله عليه وسلم بأبى أنت
وأبى ما هذا الطعام الذى
أكلناه أم من السماء نزل عليه

فقال النبي صلى الله عليه وسلم سأله عنه فقال يا تبنى به جبريل في كل أربعين يوما أكلة وفي كل حول شربة من ماء زمزم واما قوم يونس فروى ان الله تعالى بعث اليهم نيا فاقام يدعوهم الى الاسلام وترك ما هم عليه تسع سنين فابوا فلما ايس من ايمانهم اوحى الله اليه ان اخبرهم ان العذاب يصحبهم بعد ثلاثة وقيل بعد اربعين فاخبرهم بذلك فقال ارقبوه فان اقام معكم وبين اظهركم فلا باس عليكم وان ارتحل عنكم فنزول العذاب عليكم لا شك فيه فلما دنا الموعد غامت السماء غيما أسود ذا دخان شديد فبسط حتى غشى مدبنتهم فخافوا فطلبوا يونس فلم يجدوه فاقنعوا بصدقه فتأبوا ودعوا الله ولبسوا المسوح وبرزوا الى الصعيد بانفسهم ونسائهم وصبيانهم ودوابهم وفرقوا بين كل والددة وولدها فحن بعضها الى بعض وعلت الاصوات والضجيج وأخلصوا التوبة وأظهروا الايمان ورددوا المظالم في تلك الحالة وتضرعوا الى الله فرحمهم وكشف عنهم وكان ذلك يوم عاشوراء (سئل) عن قال ان الله خلق قبل آدم كذا وكذا بشرا يسمى كل منهم آدم وقبل جبريل كذا وكذا ملسا يسمى كل منهم

على مراجعته وأرى مراجعته جبلا وأرى لذلك مشقة عظيمة ومللا وانه يذهب شهوة الطعام ولذته ويطرد النوم ونعمته ومن ضرره في البدن انه يخرج من أكله بعد البول شيء كالودي ولا ينقطع الا بعد حين وطالما كنت أتوضأ فاحس بشيء منه فاعيد الوضوء وتارة أحس به في الصلاة فاقطعها أو عقب الصلاة بحيث أتحمق خروجه فيها فاعيدها وسالت كثيرا من ياكلها فذكروا ذلك عنها وهذه مصيبة في الدين وبلية على المسلمين وحديثي عبدالله بن يوسف المقرئ عن العلامة يوسف بن يونس المقرئ انه كان يقول ظهر القات في زمن فقهاء لا يجسرون على تحريم ولا تحليل ولو ظهر في زمن الفقهاء المتقدمين لحرموه ودخل عراقي اليمن وكان يسمى الفقيه ابراهيم وكان يجهر بتحريم القات وينكر على آكله وذكر انه انما حرمه على ما وصف له من أحوال مستعمليه ثم انه أكله مرة أو مرارا لاختباره قال فجزمت بتحريمه لضرره واسكاره وكان يقول ما يخرج عقب البول له بسببه مني ثم اجتمعت به فقلت له نسمع عنك انك تحرم القات قال نعم فقلت له وما الدليل فقال ضرره واسكاره فضرره ظاهر وأما اسكاره فهل هو مطرب فقلت نعم فقال فقد قالت الشافعية وغيرهم في الرد على الحنفية في اباحتهم ما لم يسكر من النبيذ النبيذ حرام قياسا على الخمر بجامع الشدة المطربة فقلت له يروون عنك انك تقول ما يخرج عنه مني وليس فيه شيء من خواص المنى فقال انه يخرج قبل استحكامه وكان عمي أحمد بن ابراهيم المقرئ وكان له معرفة بالطب وغيره يصرح بتحريمه ويقول انه مسكر وقد رأيت من أكثر من أكله فجن هذا كله ملخص كلام الخرازي وهذا الرجل العراقي الذي اشار اليه ونقل عنه حرمة القات اخبرني بعض طلبة العلم انه جاء الى مكة المشرفة ودرس بها كثيرا وانه قرأ عليه وزاد في مدحه والثناء عليه وبوافق هؤلاء القائلين بحرمة القات قول الفقيه العلامة حمزة الناشري عن يعتمد عليه نقلا وافقاء كما يدل عليه ترجمته المذكورة في تاريخ خاتمة الحفاظ والمحدثين الشمس السخاوي في منظومته المشهورة وقد أخبرني محدث مكة شرفها الله تعالى انه قرأها على مؤلفها حمزة المذكور واجازها بها

ولا تاكلن القات رطبا ويابساً ۞ فذاك مضر داؤه فيه أعضلا

فقد قال اعلام من ۳ العلماء ۞ ان هذا حرام للضرر ما كلا

وهذا الفقيه الخ ومنها انه صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفترا قال في النهاية ما معناه ان المفترا ما يكون منه حرارة في الجسد وانكسار وذلك معلوم ومشاهد في القات ومستعمليه كسائر المسكرات وان كان يحصل منها توهم نشاط او تحققة فان ذلك بما فضل من الانتشاء والسكر الحاصل من التخدير للجسد وكذلك يحصل من الاكثار والادمان على المسكر حتى الخمر خدر يخرج الى الرعشة والفالج ويبس الدماغ ودوام التغير للعقل وغير ذلك من المضار لكن القات لم يكن فيه من الطبع الا ما هو مضرة دينية ودنيوية لان طبعه اليبس والبرد فلا يصحبه شيء من منافع غيره من المسكرات التي اشار اليها الشارع لان سائر المسكرات فيها شيء من الحرارة واللين فلا يظهر الضرر فيها الا مع الادمان عليها وهذا حصل من الضرر في الاغلب ما في الافيون من مسخ الخلقة وتغير الحال المعتدلة في الخلق والخلق وهو يزيد في الضرر على الافيون من حيث انه لا نفع فيه يعلم قط وان ضرره أكثر وفيه كثرة يبس الدماغ والخروج عن الطبع وتقليل شهوة الغذاء والباه ويبس الامعاء والمعدة ويردها وغير ذلك ومنها ان جميع الخصال المذمومة التي ذكروها في الحشيشة موجود في القات مع زيادة حصول الضرر فيما به قوام الصحة وصلاح الجسد من افساد شهوة الغذاء والباه والنسل وزيادة التهاك عليه الموجب لاتلاف المال الكثير الموجب للسرف ومنها انه ان ظن ان فيه نفعا فهو لا يقابل ضرره ومنها انه شارك كل المسكرات في حقيقة الاسكار وسببه من التخدير واظهار الدم

جبريل ويخلق في كل يوم
جنته ونار او حسا باوعقابا
فهل ما قاله صحيح ورد في
الاحاديث النبوية أم لا
(فاجاب) بان ما قاله هذا
الرجل قد قيل ولكنه لم
يثبت لعدم ورود دليل يدل
عليه ثم رأيت شيخنا الشمس
السخاوى قال ان البيهقي
روى في بدء الخلق من كتابه
الاسماء والصفات من
طريق عطاء بن السائب
عن أبي الضحى عن ابن
عباس في قوله تعالى الله
الذى خلق سبع سموات
ومن الارض مثلن قال
سبع أرضين في كل أرض
نبي كنيكم وآدم كآدم
ونوح كنوح وابراهيم
كا ابراهيم وعيسى كعيسى
ومن طريق عمرو بن مرة
عن أبي الضحى بلفظ في كل
أرض نحو ابراهيم عليه
السلام وقال البيهقي عقبه
استاده هذا صحيح عن ابن
عباس وهو شاذ مرة لأعلم
لابي الضحى عليه متابعا
وقال ابن كثير بعد عزوه
لابن جرير باللفظ في كل
أرض من الخلق مثل ما في
هذه حتى آدم كآدمكم
وابراهيم ك ابراهيم وهو
محمول ان صح نقله عنه أى
عن ابن عباس على انه
أخذه من الاسرائيليات
وذلك وامثاله ان لم يخبر به
ويصح سنده الى معصوم
فهو مردود على قائله
(سئل) عن كيفية نفاى

وترقيقه ظاهر البشرة مع نبذ الدسوسة من الدماغ والجسد الى الظاهر وليس فيه حرارة ولين يبدلان
ما نبذه من الحرارة واللين الى ظاهر الجسد بخلاف نحو الخمر والحشيش فلماذا كثر ضرره هذا حاصل
تلك الكتب المصنفة التي وردت علينا في القات وقد علمت ما اشتملت عليه حججهم من التناقض في الاخبار
عن احوال آكلية وسببه تناقض اخبار مستعمليه كما قدمته اول الكتاب ولما مر عن الطنبداوى انه
استعمله ووجد فيه غاية الضرر وانما لم اعول على ما مر عن المزجد انه استعمله لان في كلامه السابق
ما يدل على انه لم يستعمله فانه قال ما اظنه يغير العقل فتعبيره بما اظنه قاض بانه لم يستعمله اذ لو استعمله
لم يعبر بذلك بل كان يحزم بانه لا يغير العقل لان الامور الوجدانية من حيز الضروريات واذا وقع هذا
التناقض فيه فلا يمكن الجزم فيه بتحليل ولا تحريم على الاطلاق وانما المخلص في ذلك الجارى على
القواعد انه يختلف باختلاف الطباع لانه لا يمكن الجمع بين تلك الاخبار المتناقضة مع عدالة قائمها الا
بذلك فيتعين المصير اليه كما مر واذا كان يختلف باختلافها فمن علم من طبعه انه يضره حرم عليه اكل
المضر منه ومن علم انه لا يضره لم يحرم عليه فان قلت يعكر على ذلك القاعدة الاصولية ان المثبت مقدم
على النافي فان هذه القاعدة مصرحة بتحريمه لانه تعارض فيه خبران احدهما مثبت للضرر والآخر
ناف له والمثبت مقدم لان مع المثبت زيادة علم فكذلك القاعدة الفقهية فان الاصل عدم الضرر فالمخير
بالعدم مستند للاصل والمخير بوجوده مخرج له عن الاصل. مقدم على البيئة المستصعبة له وايضا فقد
اتفق القائلون بالحل والحرمة على ان فيه نشاطا وورحة كما مر عن المزجد ونشأة كما مر عن الطنبداوى
وطيب وقت كما مر عنهما ثم اختلفوا هل هذا النشاط الذى فيه يؤدي الى ضرر والقائلون بالحرمة
قالوا يؤدي اليه وما قالوه اقرب بالنسبة للواقع فان من شان النشاط والنشأة الذاتيين لمطعوم
ومشروب دون العارضين له بواسطة الف او نحوه انهما يؤديان الى الضرر حالا او ما لا فالأخبار
بانه يؤدي للضرر معه قرينة أى قرينة فانه اذا وقع الاتفاق على أن فيه نشأة ونشاطا احتاج من
سلب الضرر عنه الى حجة تشهد له بذلك ولا حجة له الا ما احتج به من مشاهدة آكلية وقد تقرر ان هذا
لا حجة فيه لانه عارضه اخبار غيرهم بخلاف ذلك فان احتج انه استعمله قلنا عارضك ايضا من استعمله
وأخبر بانه يحصل عنه التخدير وغيره من الضرر فثبت بما تقرر أن فيه نشاطا ونشأة وان الاصل فيها
بقيدهما السابق تولد الضرر عنهما مع ما مر من تقديم المثبت على النافي فهذا كله يؤيد التحريم
وموضح لادلة من قال به فلم لم تقل به وما الذى أوجب لك العدول عنه مع ظهور ادلته هذه التي
قررتها وموافقتها للقواعد الاصولية والفقهية كما تقرر قلت محل القاعدتين السابقتين من تقديم المثبت
والمخالف للاصل ما اذا وقع التعارض من غير أن يمكن الجمع بين المتعارضين فحينئذ يقدم المثبت
والمخالف للاصل لقوتها على مقابلتهما وأما مع امكان الجمع يحمل كل من المتعارضين على حالة فلا
تقديم لان تقديم أحدهما يستدعى بطلان الآخر والجمع يستدعى العمل بكل من الدليلين ولا شك
أن العمل بالدليين أولى من الغاء أحدهما لان الالغاء كالنسخ وهو لا يعدل اليه متى أمكن غيره
فهذا هو الذى أوجب العدول الى الجمع بين تلك الاخبار وعدم الغاء بعضها لتوفر عدالتهم وعدم
ظهور تهمتهم وأما النشاط والنشأة فلم يثبت عندي أنها وصفان ذاتيان لهذا النبات بل يحتمل أنها
عارضان له بواسطة الف أو نحوه فلم يسعنى مع ذلك الجزم بالتحريم فان قال المحرمون ثبت عندنا
أنهما وصفان ذاتيان له قلنا اذا استندتم في ذلك للأخبار فقد مر تناقضها والجمع بينهما مع فرض صدقها
فلا يصح مع ذلك الاستناد الى بعضها دون بعض وان قالوا استندنا الى التجربة الموجبة للعلم الضروري
قلنا لكم ذلك ان وجدت شروط التجربة التي قالها الاطباء من تكرار ذلك تكررا كثيرا بحيث
يؤدي عادة الى القطع بافادته العلم مع عدالة المجرب واعتدال المزاج والزمن والمكان ويبعد وجود

التي صلى الله عليه وسلم
القرآن من جبريل وهو
من الله وهل بين كل منهما
واسطة أولا (فاجاب) بانه
قد اختلف العلماء في المنزل
على محمد صلى الله عليه وسلم
على ثلاثة أقوال أظهرها
انه اللفظ والمعنى وثانيها انه
المعنى خاصة وان النبي صلى
الله عليه وسلم علم ذلك
المعنى وعبر عنه بلغة العرب
وتمسك هذا القائل بظاهر
قوله تعالى نزل به الروح
الامين على قلبك والمنزل على
القلب هو المعنى دون اللفظ
وثالثها ان جبريل ألقى
عليه المعنى وانه عبر عنه
بهذه الالفاظ بلغة العرب
وان أهل السماء يقرؤنه
بالعربية ثم انه نزل به كذلك
بعد ذلك واختلفوا أيضا في
كيفية تلقي جبريل القرآن
على أقوال أحدها ان الله
تعالى ألهمه إياه وقد عبر
عنه بان جبريل تلقفه تلقفا
روحانيا وثانيها انه سمعه
من الله وثالثها انه حفظه
من اللوح المحفوظ أي بامر
اسرافيل كما ورد التصريح
به في أحاديث (سئل) عن
الجواز على الصراط هل هو
قبل وزن الاعمال أم بعده
وفي سؤال منكر ونكير
هل هو خاص بالقبور
ولهذا قال الشيخ جلال
الدين في شرح جمع الجوامع
للمقبور أو عام للمقبور
ولهذا قال الشيخ ولي
الدين العراقي في شرحه

ذلك وتوفره كله في قطر اليمن مثلا لانه غير معتدل والحاصل اني وإن لم اجزم بتحريمه على
الاطلاق لما علمت مما قررته ووضحته وبينته وبرهنت عليه بالدلة العقلية والنقلية لكنني أرى انه
لا ينبغي لذى مروءة أو دين أو ورع أو زهد أو تطلع الى كمال من الكمالات أن يستعمله لانه من
الشبهات لاحتماله الحل والحزمة على السواء أو مع قرينة أو قرائن تدل لاحدهما وما كان كذلك
فهو مشتببه أي اشتباه فيكون من الشبهات التي يتأكد اجتنابها بقوله صلى الله عليه وسلم ومن
اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه وبقوله صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة اليقين حتى يدع
مالا باس به مخافة ما به باس رواه ابن ماجه وبقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك إلى مالا يريك
رواه النسائي والترمذي والحاكم وصححه من حديث الحسن بن علي رضي الله تعالى عنها وبقوله
صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم لا تأكله فلعله قتله غير كلبك متفق عليه وقال له أيضا في كلبه المعلم
وإن أكل فلا تأكل فاني أخاف ان يكون انما أمسك على نفسه متفق عليه أيضا وروى أحمد من رواية
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم أرق ليلة فقال له بعض نسائه
أرقت يا رسول الله فقال أجل وجدت ثمرة فاكلتها فخشيت ان تكون من الصدقة وروى الشيخان انه
صلى الله عليه وسلم كان إذا أتى بشيء اشتبه عليه انه صدقة أو هبة سأل عنه وروى الترمذي وحسنه
وابن ماجه والحاكم وصححه اسناده من حديث عطية السعدي أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يكون
الرجل من المتقين حتى يدع مالا باس به الحديث وإذا تقررت لك هذه الاحاديث وعلمت ان غاية امر هذه
الشجرة انها من المشتبهات تعين عليك ان كنت من الثقات والمتقين ان تجتنبها كلها وأن تكف عنه
فانه لا يتعاطى المشتبهات الا من لم يتحقق بحقيقة التقوى ولا تمسك من الكمالات بالنصيب الاقوى وزعم
انها تعين على الطاعة ان فرض صدقه غير دافع للوقوع في ورطة الاثم على تقدير صدق المخبرين بوجود
الضرر والتخدير فيها فلذلك لاوافق من قال انها قد تكون وسيلة لطاعة فتكون مستحبة لان محل
اعطاء الوسائل حكم المقاصد انما هو في وسائل تمحضت لذلك بان لم تكن وسائل لشيء آخر وخلت عن
ان يقوم بها وصف يقتضي تاكدها تجنبها واكل هذه ليس كذلك لانه قام بها ما يقتضي التجنب مما
اوضحناه وقررناه فالصواب ترك اكلها دائما ولا حاجة بالموفق الى ان يستعين على طاعته بما قال
جماعة من العلماء بحرمته كما نقله عنهم حمزة الناشر وغيره كيف ودره المفسد اولى من جلب المصالح
كما طبق عليه ائمتنا رحمهم الله تعالى ولم تنحصر الاعانة على الطاعة في هذه الشجرة بل لها طرق ايسرها
واولها ما جمعت الامة على مدحه والمبالغة في الثناء عليه وهو تقليل الغذاء بحسب الامكان كما في
خبر حسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه وقد نقل امام العارفين والفقهاء ابو زكريا يحيى النوروى
قدس الله تبارك وتعالى روحه انه لما رأى الاقساء وهي ماء الزبيب تباع في الشام سأل ما حكمة
اصطناع الناس هذه فقيل له انها تهضم الاكل فقال ولم يشبع الناس حتى يحتاجوا الى هضم
فانظر الى ما اشار اليه من هذه الحكمة اللطيفة على ان في دعوى انها تعين على الطاعة نظرا لار
اعانتها ان كانت لكونها تهضم فهو مخالف لما اتفقوا عليه من انها كشيء باردة يابس تصفر اللون
وتقلل شهوة الطعام والجماع وان كانت لغير ذلك فهو لان ومفسدة فيها وهذا يساعد من يقول
ان فيها ضررا فدعوى استحبابها مع ذلك فيها نظر اي نظر الا ترى الى ما في البخارى وغيره ان
رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني تزوجت امرأة وإن فلانة قالت انها
ارضعتني انا واياها فامرهم صلى الله عليه وسلم بفراقها وقال كيف وقد قيل وفيه وفي غيره أيضا انه
لما تنازع سعد بن ابى وقاص وعبد الله بن زمعة رضي الله تبارك وتعالى عنهما في ابن وليدة زمعة
الحق النبي صلى الله عليه وسلم بزمعة لانه ولد على فراشه ثم لما رأى صلى الله عليه وسلم ما به من

في الحديث أن الميت إذا وضع في قبره يقتضى اختصاص المسئلة بالمقبور والظاهر العموم للغريق والحريق وأكيل السباع وغيرهم والحديث ورد على الغالب فلا مفهوم له وما معنى قول الاشيلي ليس في احياء الميت في قبره وسؤال المملكين منكر ونكير احالة وهل الميت يستل قبل أن يقبر أم لا وهل الشاهد في غير معركة القتال يستل أم لا (فاجاب) نعم الجواز على الصراط قبل وزن الاعمال فانه ليس بعد الوزن الا الاستقرار في احد الدارين الى ان يريد الله اخراج من قضى بتعذيبه من الموحدين فيخرجون من النار بالشفاعة وسؤال منكر ونكير عام للمقبور وغيره ولو مضوبا أو غريقا أو ما كولا للدواب أو حرق حتى صار رمادا وذرى في الريح كما جزم به جماعة من الائمة وقد تترك الجلال المحقق المحلى بلفظ الخبر في التعبير بالمقبور جريا على الغالب ومعنى كلام الاشيلي أن كلا من احياء الميت في قبره وسؤال المملكين منكر ونكير له ليس بمستحيل بل هو ممكن في نفسه عقلا وقد أخبر الصادق عنه فهو حق يجب الايمان به وقد علم ان المقبور يستل في قبره وان

الشبه البين لعنة قال لزوجته أم المؤمنين سودة بنت زمعة احتجبي منه ياسودة فانظر الى أمره بالفراق في الصورة الاولى وبالاحتجاب في الصورة الثانية ورعا وخشية من الوقوع في المحرم على تقدير يمكن وقوعه وان الغاء الشرع ولم يعتد به تجده صريحا فيما قلناه من انه يتعين اجتناب هذه الشجرة من باب اولي لان ما يحتمل الحرمة فيها اولي مما يحتمل الحرمة في تينك لان ما يحتملها فيهما ملغى شرعا وما يحتملها في مستلثنا غير ملغى شرعا وانظر أيضا الى انه عليه السلام لم يفصل في ذلك بين ان يكون البقاء في الاولى وعدم الاحتجاب في الثانية وسيلة الطاعة كهفة الزوج بهامع عدم قدرته على غيرها وكبهر خاطر الولد المتنازع فيه وعدم تاذيه بالاحتجاب عنه وان لا ومثله هذا له حكم العام لانها واقعة قولية وقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال نزولها منزلة العموم في المقال ولا يعارضه قاعدته الاخرى انه اذا تطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال لان هذه في الوقائع الفعلية وتلك في الوقائع القولية كما قرر في محله فلمع من ذلك انه حيث كان الورع في ترك شيء كان الاولى والمثا كدتركه مطلقا سواء أكان وسيلة لطاعة أم لا واعلم انه لم يمنعنا أن نلحقها بالحشيشة ونحوها مما ياتي الا ان العلماء من منذ قرون لما حدثت الحشيشة في زمانهم بالغوا في اختبار احوال آكلها حتى اتفقت اقوالهم على انها مسكرة او مخدرة وكان في تلك الازمنة العارفون بعلم الطب والنباتات فحكموا فيها بما اقتضته القواعد الطبية والتجريبية فلذا ساغ لهم الجرم فيها بالتحريم وامانحن فلم نتحصل على شيء من ذلك لتباين الاقوال واختلافها في هذه الشجرة فمستعملوها يختلفون في الاخبار عن حقيقتها وهذا هو منشأ الخلاف بين الفقهاء فيها مع ان الفقهاء في الحقيقة لا خلاف بينهم لانه ان ثبت ان فيها تخديرا او اسكارا فهي محرمة اجماعا وانما الخلاف بينهم في الواقع فالقائلون بالحل اعتمدوا المخبرين بانه لا ضرر فيها بوجه والقائلون بالحرمة اعتمدوا المخبرين بان فيها ضررا وأنت اذا راعيت القواعد لم يجوزك ان تعتمد احد الطرفين وتعرض عن الآخر الا اذا ثبت عندك مرجح آخر من نحو وجوه التجربة وشروطها السابقة او عدد التواتر في أحد الجانبين دون الآخر ولم نظفر بذلك فلذا وجب علينا التوقف في حقيقة هذه الشجرة وان نقول متى ثبت ان فيها وصفا من اوصاف جوزة الطيب او الحشيشة المعروفة حرمت والا فلا وهذا يستدعي ذكر اوصافها لتقاس بهما تلك الشجرة فاقول اما جوزة الطيب فقد استفتيت عنها قديما وقد كان وقع فيها نزاع بين اهل الحرمين وظفرت فيها بما لم يظفروا به فان جمعا من مشايخنا وغيرهم اختلفوا فيها وكل لم يبد ماقاله فيها الا على جهة البحث لا النقل ولما عرض على السؤال اجبت فيها بالنقل وايدته وتعرضت فيه للرد على بعض الاكابر فتامل ذلك فانه مهم وصورة السؤال هل قال احد من الائمة او مقلديهم بتحريم اكل جوزة الطيب او لا وهل يجوز لبعض طلبة العلم الاخذ بتحريم اكلها وان لم يطلع في التحريم على نقل ل احد من العلماء المعتبرين فان قلتم نعم فهل يجب الانقياد والامثال لفتياه ام لا فاجبت بقولي الذي صرح به الامام المجتهد شيخ الاسلام ابن دقيق العيد انها مسكرة ونقله عنه المتأخرون من الشافعية والمالكية واعتمدوه وناهيك بذلك بل بالغ ابن العماد فجعل الحشيشة مقيسة على الجوزة المذكورة وذلك انه لما حكى عن القرافي نقلا عن بعض فقهاء عصره أنه فرق في انكاره الحشيشة بين كونها ورقا اخضر فلا اسكار فيها بخلافها بعد التحميص فانها تسكر قال والصواب أنه لا فرق لانهما ملحقة بجوزة الطيب والزعفران والعنب والافيون والشيكرا بفتح الشين المعجمة وهو البنج وهو من المخدرات المسكرات ذكر ذلك ابن القسطلاني في تكريم المعيشة اه فتامل تعبيره والصواب وجعله الحشيشة التي اجمع العلماء على تحريمها لا سكارها او تخديرها مقيسة على الجوزة تعلم انه لا مزية في تحريم الجوزة لا سكارها

غيره يستل أيضا وشهد
غير المعركة يستل لا المبطلون
فانه لا يستل (سئل) عما
ورد في الحديث الصحيح ان
الاسلام بنى على خمس
شهادة أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله واقام
الصلاة وابتأ الزكاة وصوم
رمضان وحج البيت من
استطاع اليه سبيلا فما
الا فضل من الخمس المذكورة
وقد ورد في الحديث انه
صلى الله عليه وسلم سئل أى العمل أحب
الى الله قال الصلاة فى أول
وقتها وفى حديث آخر
صحيح انه صلى الله عليه وسلم سئل أى
العمل افضل قال ايمان بالله
ورسوله قيل ثم ماذا
قال الجهاد فى سبيل الله
فكيف الجمع بينهما
(فاجاب) بان افضل الخمس
شهادة ان لا اله الا الله
وان محمداً رسول الله اذ
يعتبر فيها تصديق النبى
صلى الله عليه وسلم بالقلب فى جميع ما
علم بالضرورة بحجته به
من عند الله وهو المعبر
عنه فى الحديث الثالث
بقوله ايمان بالله ورسوله
اذ هو مبنى سائر العبادات
ثم الصلاة ثم الصوم ثم
الحج ثم الزكاة نعم ان
عرضت حالة تقتضى
المواساة لمضطر بالزكاة
كانت افضل وقس الحج
وقس على ذلك غيرها
ومحصل ما اجاب به العلماء
على الحديثين وغيرهما ما

او تخديرها وقد وافق المالكية والشافعية على اسكارها الحنابلة بنص امام متاخيرهم ابن تيمية
وتبعوه على انها مسكرة وهو قضية كلام بعض أئمة الحنفية ففى فتاوى المرغيانى منهم المسكر من
البنج ولبن الرماك أى أنائى الخيل حرام ولا يحذر شاربها قال الفقيه أبو حفص ونص عليه شمس الأئمة
السرخسى اه وقد علمت من كلام ابن دقيق العيد وغيره ان الجوزة كالبنج فاذا قال الحنفية باسكاره
لزمهم القول باسكار الجوزة فثبت بما تقرر أنها حرام عند الأئمة الاربعة الشافعية والمالكية
والحنابلة بالنص والحنفية بالاقتضاء انها اما مسكرة او مخدرة وأصل ذلك فى الحشيشة المقيسة على
الجوزة على ما مر والذي ذكره الشيخ أبو اسحق فى كتابه التذكرة والنوى فى شرح المذهب
وابن دقيق العيد انها مسكرة قال الزركشى ولا نعرف فيه خلافا عندنا وقد يدخل فى حدهم السكران
بانه الذى اختلط كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم او الذى لا يعرف السماء من الارض ولا
الطول من العرض ثم نقل عن العراقي أنه خالف فى ذلك فنفى عنها الاسكار وأثبت لها الافساد ثم
رده عليه وأطال فى تخطئه وتغليطه ومن نص على اسكارها أيضا العلماء بالنبات من الاطباء واليهم
المرجع فى ذلك وكذا ابن تيمية وتبعه من جاء بعده من متاخرى مذهبه والحق فى ذلك خلاف
الاطلاقين إطلاق الاسكار وإطلاق الافساد وذلك ان الاسكار يطلق ويراد به مطلق تغطية العقل وهذا
إطلاق أعم ويطلق ويراد به تغطية العقل مع نشأة وطرب وهذا إطلاق أخص وهو المراد من
الاسكار حيث أطلق فعلى الإطلاق الاول بين المسكر والمخدّر عموم مطلق اذ كل مخدّر مسكر وليس كل
مسكر مخدّر فإطلاق الاسكار على الحشيشة والجوزة ونحوها المراد منه التخدير ومن نفاه عن ذلك
أراد به معناه الاخص وتحقيقه ان من شأن السكر بنحو الخمر انه يتولد عنه النشأة والطرب والعريضة
والغضب والحمية ومن شأن السكر بنحو الحشيشة والجوزة أنه يتولد عنه اضداد ذلك من تخدير
البدن وفقوره من طول السكوت والنوم وعدم الحمية وبقولى من شأن فيهما يعلم رد ما أورده الزركشى
على العراقي من أن بعض شربة الخمر يوجد فيه ما ذكر فى نحو الحشيشة وبعض كلمة نحو الحشيشة
يوجد فيه ما ذكر من الخمر ووجه الرد أن ما نيط بالمظنة لا يؤثر فيه خروج بعض الافراد كما ان القصر
فى السفر لما نيط بمظنة المشقة جاز وإن لم توجد المشقة فى كثير من جزئياته فأتضح بذلك انه لا خلاف
بين من عبر فى نحو الحشيشة بالاسكار ومن عبر بالتخدير والافساد والمراد به إفساد خاص هو ما سبق
فاندفع به قول الزركشى ان التعبير به يشمل الجنون والاغماء لانهما مفسدان للعقل أيضا فظهر بما
تقرر صحة قول الفقيه المذكور فى السؤال إنها مخدرة وبطلان قول من نازعه فى ذلك لكن إن كان
لجهله عذر وبعد أن يطالع على ما ذكرناه عن العلماء متى زعم حلها أو عدم تخديرها وإسكارها يعزى
التعزير البليغ الزاجر ولا مثاله بل قال ابن تيمية وأقره أهل مذهبه من زعم حل الحشيشة كفر
فليحذر الانسان من الوقوع فى هذه الورطة عند أئمة هذا المذهب المعظم وعجيب ممن خاطر
باستعمال الجوزة مع علمه بما ذكرناه فيها من المفاصد والاثم لاغراضه الفاسدة على تلك الاغراض
التي يحصل جميعا بغيرها فقد صرح رئيس الاطباء ابن سينا فى قانونه بانه يقوم مقامها وزنها ونصف
وزنها من السنبل فمن كان يستعمل منها قدرا ما ثم استعمل وزنه ونصف وزنه من السنبل حصلت له
جميع أغراضه مع السلامة عن الاثم والتعرض لعقاب الله سبحانه وتعالى على أن فيها بعض مضار
بالرئة ذكرها بعض الاطباء وقد خلى السنبل عن تلك المضار وقد حصل به مقصودها وزاد عليها
بالسلامة من مضارها الدنيوية والاخرية والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه جوابى فى الجوزة
وهو مشتمل على نفائس تتعلق بهذا الكتاب بل هو ظاهر فى حرمة القات لان الناس مختلفون فى تأثير
الجوزة أيضا فبعض آكلها يثبت لها تخديرا وبعضهم لا يثبت لها ذلك فاذا حرمها الأئمة مع اختلاف

اختلفت الاجوبة بانه
افضل الاعمال أن الجواب
اختلف باختلاف أحوال
السائلين بانه أعلم كل
قوم بما يحتاجون اليه أو
بما لهم فيه رغبة أو بما هو
لائق بهم أو كان الاختلاف
باختلاف الاوقاف بان
يكون العمل في ذلك الوقت
أفضل منه في غيره فقد كان
الجهاد في ابتداء الاسلام
أفضل الاعمال لانه الوسيلة
الى القيام بها والتمكن من
أدائها وقد تظافرت
النصوص على أن الصلاة
افضل من الصدقة ومع ذلك
ففي وقت مواساة المضطر
تكون الصدقة افضل أو
أن افضل ليست على بابها
والمراد بها افضل أي من
أفضل الاعمال فحذفت من
وهي مرادة أو ان المراد
بالاعمال في غير الحديث
الاخير البدنية لا احتراز عن
الاعمال لانه من اعمال
القلوب فلا تعارض بينه
وبين الحديث الاخير
(سئل) عن العمى هل
يجوز على الانبياء فان بعض
العلماء نقل عن الاشعري
امتناع وقوعه وانما وقع
لسيدنا يعقوب وشعيب
غشاوة وقيل بل عمى ورد
الله عليه بصره لما جاءه
القميص وقيل ان المسئلة
في شرح المقاصد (فاجاب)
نعم يجوز العمى على الانبياء
عليهم الصلاة والسلام وقد
حكى وقوعه لسيدنا يعقوب

آكلها في تأثيرها فليحرموا القات ولا نظر للاختلاف في تأثيرها لكن الفرق بينهما ان الجوزة
نظر فيها وحرمانها من يعتد بنظرهم وتجربتهم حتى علموا ان التخدير وصف ذاتي لها فلذلك حكموا بانها
مخدرة لذاتها واعرضوا عن لم ير منها تخديرا ولو تم ذلك في القات لا لحقها بها لكنه لم يتم كما قدمته
ثم هذا الجواب مشتمل على بيان حكم الحشيشة وعلى تنقيح الخلاف في أنها مسكرة أو مخدرة ومع
ذلك فلا بأس باعادته مع كلام الناس فيها على حدته لتمام فائدته وتعم عائدته فنقول ذكر الحكيم
الترمذى في كتاب العلل ان الشيطان حين خرج من السفينة سرق معه شجرة الكرم فزرعها ثم
ذبح خنزيرا فسقاها بدمه ثم ذبح كلبا فسقاها بدمه ثم ذبح قردا فسقاها بدمه فحصلت لها النجاسة
من دم الخنزير وحصل لشاربها العريضة من دم القرد والحية والغضب من دم الكلب فمن ثم ترى
السكران تاخذ الحية ويغضب بخلاف السكران بالبنج والحشيش والشكران وجوزة
الطيب والافيون فان هذه الاشياء مسكرة ولا يحصل للبدن معها نشاط ولا عريضة بل يعتريه
تخدير وتغور فكل مخدر مسكر من غير عكس فالخمر مسكرة وليست مخدرة والبنج ونحوه مسكر
ومخدّر ومن نص على أن الحشيش ونحوها مسكر النوى في شرح المذهب والشيخ أبو اسحق
في كتابه التذكرة في الخلاف والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ويثبت في شرح الارشاد انه
لا خلاف بينهم وبين من قال بانها مخدرة لان المراد بالاسكار في كلامهم مجرد التغطية مع قطع
النظر عن قيده المتبادر منه وهو التغطية مع نشاط وعريضة وعلى هذا يحمل أيضا قول ابن
البيطار ان الحشيش يسكر جدا وهو حجة في ذلك فانه كان علامة زمنه في معرفة الاعشاب والنبات
يرجع اليه في ذلك محققو الاطباء وقد امتحنه بعض معاصريه عند السلطان فجاء الى السلطان
بنبات وقال له اذا طلع اليك فاعطه هذا يشمه من هذا المحل فيتين لك معرفته أو جهله فلما طلع
اليه اعطاه له وامره بان يشمه من الموضع الذي عين له فشمه منه فرعف لوقته رعاقا شديدا فقلبه
وشمه من الجانب الآخر فسكن رعاقه لوقته ثم قال للسلطان مر من اعطاه لك يشمه من الموضع الاول
فان عرف ان فيه الفائدة الاخرى فهو طبيب والا فهو متشيع بما لم يعط فلما طلع للسلطان أمره
بشمه من ذلك الموضع فرعف فقال له اقطعه فحار وكادت نفسه تقتل فامر ان يقلبه ويشمه ففعل
فانقطع رعاقه فمن ثم زادت مكانة ابن البيطار عند السلطان وانقطعت أعداؤه وحساده وغلط صاحب
المفتاح في شرحه للحاوي الصغير في امرين احدهما قوله ان الحشيشة نجسة ان ثبت انها مسكرة مع
انها مسكرة بالاتفاق على ما مر فان السكر معناه تغطية العقل ومنه قوله تبارك وتعالى انما سكرت
أبصارنا قال ابن العماد وكأنه توهم أن المخدر لا يكون مسكرا وهو خطأ وهذا الخطأ حصل أيضا
للقرافي في القواعد الثاني أنه ادعى انها نجسة على القول بانها مسكرة وهذا شيء لا تحل حكايته عن
مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد حكى الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرحه لفروع
ابن الحاجب الاجماع على أنها ليست نجسة وكذلك نقل الاجماع التمراني في القواعد في نظير الحشيش
فقال تفرد المسكرات عن المرقعات والمفسدات بثلاثة أحكام الحد والتنجيس وتحريم القليل
فالمرقعات والمفسدات لا حد فيها ولا نجاسة فمن صلى بالبنج والافيون لم تبطل صلاته اجماعا ويجوز
تناول اليسير منها فمن تناول حبة من الافيون أو البنج جاز ما لم يكن ذلك قدرا يصل الى التأثير في
العقل والحواس أما دون ذلك فجاز هذه ثلاثة أحكام وقع بها بين المسكرات والآخرين اهو في
كتاب السياسة لابن تيمية أن الحد واجب في الحشيشة قال لكن لما كانت جامدة وليست شرابا
تتأخر الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال في مذهب أحد وغيره فقيل نجسة وهو صحيح اه وما
ذكره القرافي من حل تناول يسيرها نقله في شرح المذهب عن المتولى في جواز تناول اليسير من

في تفسير قوله تعالى وايضت عيناه من الحزن فقيل إن العبرة محقت سوادها وقلبت إلى البياض وقيل ضحف بصره وكان يبصر يسيرا وقيل عى ست سنين قاله مقاتل قال بعضهم وهو الظاهر لقوله تعالى فارتد بصيرا إذ ماسوى البصير هو الاعى وقال السبكي الحق لم يعم نبي أبدا وإنما حصل ليعقوب غشاوة وزالت ولم أر المسئلة في شرح المقاصد ولكن فيه أن من شرط النبوة السلامة من العيوب المنفرة كالبرص والجذام ونحو ذلك (سئل) عن الفرار من الطاعون والدخول عليه هل هما حرامان أم لا أم الفرار وحده وهل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم إذا وقع بارض وأنتم بها البلد الذى هو فيها أم جميع الاقليم وهل يكون الفرار حراما أم لا (فاجاب) بأن كلا من الفرار من الطاعون والدخول عليه حرام فقد قال ابن عبد البر الطاعون موت شامل لا يحل لاحد أن يفرض أرض نزل فيها وأن يقدم عليه إذا كان خارجا عن الارض التى نزل بها وقال التاج السبكي وغيره انه مذهبا وعليه الاكثر اه أى حملا للنهى عنها على حقيقته وهى التحريم مالم يصرف

الحشيش وهو مأخوذ من قول التنبيه وغيره وكل طاهر لا ضرر فى أكله يجوز أكله ويؤيده قول الشيخين عن الامام واقراه يجوز أكل السم لمن لا يضره ويجوز بل يجب أكلها عند الاضطراب إذا لم يجد غيرها وفارقت الخربان شرها يزيد فى العطش وأكل الحشيشة لا يزيد فى الجوع وإنما غاية ما فيها أنها تغطى العقل وتغطيته جائزة لدواء أو نحو قطع عضو متأكل قال الزركشى ويحرم اطعامها للحيوان لاجل اسكاره ويبيعها جائز قطعاً لأنها قد تنفع لبعض الامراض كما يأتى ومحلها كما هو ظاهر فيما يتعين للتداوى به وفيما يجوز تناوله من اليسير الذى لا يضر وما عدا هذين فى صحة بيعه نظر وقضية قول ابن النقيب لأضمان على متلفها كالخمر عدم صحة بيع ذلك وهو محتمل وقد نقل الامام ابى بكر بن القطب القسطلانى عن بعض أئمة اهل الشام فيها أنها حارة فى الدرجة الثانية يابسة فى الاولى تصدع الرأس وتظلم البصر وتعقد البطن وتجفف المني وذكر فيها منافع من نحو طرد الرياح وتحليل النفخ وتنقية الابرته من الرأس عند غسله بها والابرة مرض يحدث بسطح الرأس وهو قشور يريش والعلة فى فعلها لذلك ما اشتملت عليه من الحرارة واليبس فاذا ترجع إلى كونها دواء من جملة الادوية وتستعمل حيث تستعمل الادوية عند الاحتياج اليها من الامراض بمقدار ما يدفع الضرر قال ولا يستعملها الاصحاح بحيث ينشأ عنه أكلها السبات والخدر والاساءة والهدر فان ما كان بهذه المثابة يتعين اجتنابه لما يشتمل عليه من المضار التى هى مبادئ الهلاك وربما نشأ من تجفيف المني وصداع الرأس وغيرهما مفسد ومضار فتقرر إلى علاج قال وقد ذكرها أبو محمد عبدالله ابن أحمد المالمقى العشاب المعروف بابن البيطار فى كتابه الجامع لقوى الادوية والاعذية فقال ومن القنب الهندى نوع ثالث يقال له القنب ولم أره بغير مصر ويزرع فى البساتين ويسمى بالحشيشة ايضا وهو مسكر جدا إذا تناول منه الانسان يسيرا قدر درهم أو درهمين حتى أن من أكل منه اخرجه إلى حد الرعونة وقد استعمله قوم فاخططت عقولهم وادى بهم الحال الى الجنون وربما قتلت ومما ينفع فى مداواتها القيء بسمن وماء سخن حتى تنقى المعدة وشراب الخماض له غاية فى النفع قال وهى كما زعم من تعاطاها مدة ثم انقشع عن عينه سحاب العمى عن الهدى خبيثة الطعم كريهة الرائحة ولأجل هذا يتخيل بعض من يتعاطاها على تطيبها بما يسوغ تناولها من السمس المقشور او السكر وما كان بهذه الصفة فان الطبيعة تنكره لا محالة كما تنكره الادوية وان كانت تؤمل فى تناولها حصول الاشفية وايضا فالأكل منصرف فى الغذاء والدواء وليست بغذاء لانها لا تلائم الجسد فهى دواء والدواء انما يستعمل حيث تدعو الضرورة اليه فلا يستعمله الصحيح لاستغنائه عنه لانها غير ملائمة للطباع بل منافرة لما عليه المزاج من الاوضاع قال وقد نقل لنا ان البهائم لا تتناولها فاقدروا كحل تنفر البهائم عن تناوله وهى مما يحل الابدان ويحلل قواها ويحرق دماها ويخفف رطوبتها ويصفر الالوان وذكر محمد بن زكريا امام رفته فى الطب أنها تولد أفكارا كثيرة وأنها تجفف المني وتجفيفه انما يكون من قلة الرطوبة فى الاعضاء الرئيسة ومما انشدها

قل لمن يأكل الحشيشة جهلا يا خبيسا قد عشت شر معيشة

دية العقل بدرة فلماذا يأسفها قد بعثها بحشيشة

قال وقد بلغنا من جمع يفوق حد الحصر أن كثيرا ممن عاناها مات بها فجأة وآخرين اختلت عقولهم وابتلوا بامراض متعددة من الدق والسل والاستسقاء وأنها تستر العقل وتغمره ومما

أنشدها فيها ايضا يا من غدا اكل الحشيش شعاره • وعدا فلاح عواره وخماره

اعرضت عن سنن الهدى بزخارف • لما اعترضت لما اشيع ضاراه

للعقل ينهى أن يميل الى الهوى • والشرع يامر ان تعدد داره

عنها صار وقال بعض

العلماء ان النهي عنهما
للتنزيه وحكى البغوى في
شرح السنة عن قوم ان
النهي عن الفرار من
الطاعون للتحريم والنهي
عن القدوم عليه للتنزيه
والمراد بالارض في قوله
صلى الله عليه وسلم اذا وقع
بارض محل الاقامة الواقع به
الطاعون سواء كان بلدا
أم قرية أم حلة أم غيرها
لاجتمع الاقليم والفرار من
الطاعون حرام كما علم بما مر
وان عم جميع البلاد لشمول
النهي وعمله (سئل) عن
الاطفال والسقط هل ياتون
المحشر ركبانا كالمثقين أم لا
(فاجاب) نعم ياتون المحشر
ركبانا كالمثقين (سئل)
عن قطع رأسه ودفن
مكان آخر هل يسئل الرأس
أم باقى البدن أم كلاهما
(فاجاب) بان السؤال
للرأس لاشتماله على
اللسان المجيب كما ورد به
الحديث (سئل) هل يحشر
الاطفال والسقوط على
قدر أعمارهم أم لا (فاجاب)
تحشر الاطفال والسقوط
على قدر أعمارهم هذا
مقتضى الكتاب العزيز
لكن روى ابن أبى حاتم عن
خالد بن معدان قال ان
سقط المرأة يكون في نهر
من انهار الجنة يتقلب فيه
حتى تقوم الساعة فيبعث
ابن أربعين سنة (سئل)
عن الميزان هل ورد أنه من

فمن ارتدى برداء شهوة زهرة * فيها بدا للناظرين عثاره

ولبعض الفسقة آيات كثيرة في مدحها حذفها لما اشتملت عليه من السفه والاطراء والحث عليها
وقد انشد بعضهم في الرد عليه فقال

لا تصغين لما دح شرب الحشيد * ش فانه في القول غير مسدد
وانهض بعزمة ما جد في رده * في قصده بالسوط جنبا واليد
السكر شريك كان فلا تمل * في مدحه لمن اعتدى لم يهتد
من كان ينكر منكرا فليلتزم * أن لا يجحد عن السيل الارشد
ولقد تراه ضاحكا أو باكيا * أو ناطقا بقبايح لم تشهد
هيئات أن يأتى بفعل صالح * من ضل عن سنن الرشاد الا يجد
قد ضل من أقى بجل شرائها * فيما عزى للشافعى وأحمد
فيها الاهانة بالنعال وبالعصا * للراعد المبهول والمتعبد
من كف كفى لهم عنه بكفها * أمسى على كفى روح ويغتدى
من حاكم أو عالم أو ناظر * أو ناصح في فعله متزه
من كان يطلب أن يفوز فحقه * أن لا يجوز عن اعتداء المهتدى
وليطرح قول الميخ لا كلها * وليقترح يوم السرور الى غد

والاصل في تحريمها ما رواه أحمد بن مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح عن أم سلمة رضى الله تعالى
عنها قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال العلماء المفتر كل ما يورث
الفتور والخدر في الاطراف وهذا الحديث فيه دليل على تحريم الحشيش بخصوصه فانها تسكر وتخدّر
وتفتر ولذلك يكثر النوم لمعاطيها وحكى القرافى وابن تيمية الاجماع على تحريمها قال ومن استحلها
فقد كفر قال وانما لم تسلكم فيها الاثمة الاربعة رضى الله تبارك وتعالى عنهم لأنها لم تكن في زمنهم
وانما ظهرت في آخر المائة السادسة وأول المائة السابعة حين ظهر دولة التتار قال الرافعى رحمه
الله تعالى في الاطعمة وفي بحر المذهب ان النبات الذى يسكر وليس فيه شدة يحرم أكله ولاحد
على آكله ولا نعرف في ذلك خلافا عندنا وقال في باب الشرب وما يزيل العقل من غير الاشربة
كالبنج لا حد في تناوله لانه لا يلد ولا يطرب ولا يدعو قليله الى كثيره اه وقول الماوردى النبات
الذى فيه شدة مطربة يجب فيه الحد ضعيف وانما الواجب فيه التعزير ولا يقاس بالخمر في الحد
لان شرط القياس في الحدود المساواة وهذه الاشياء لا تشبه الخمر في تعاطيها لانها لا تورث عردة
وغضباً وحمة والشكران يزيد شدة وعردة بالسكر بخلاف أكل الخمرات فانه وان زال عقله يسكن
شره لفتور بدنه وتخديره وكثرة نومه وأيضا الحشيش ونحوها طاهرة والخمر نجسة فناسب تأكيد
الزجر عنها بايجاب الحد وأيضا الخمر يحرم تعاطي قليلها للنجاسة بخلاف الحشيش فانه لا يحرم ان
يتعاطى منها ما لا يسكر فبطل القياس ونقل القرافى عن بعض فقهاء عصره انها بعد التحميم
والغلى نجسة لانها انما تغيب العقل حينئذ قال وسالت جماعة ممن يعانها فممنهم من سلمه ومنهم من
قال تؤثر مطلقا اه قال ابن الهمام والصواب أنها تؤثر مطلقا لانها في ذلك ملحقة بجوز الطيب
والزعفران والعنبر والافيون والشكران بفتح الشين المعجمة وهو البنج وهو من المسكرات المخدرات
ذكر ذلك الشيخ ابن القطب القسطلانى اه قال بعضهم وفى أكل الحشيش مائة وعشرون مضرة
دينية ودنيوية منا أنها تورث الفكرة وتجفف الرطوبات وتعرض البدن لحدوث الامراض
وتورث النسيان وتصعد الرأس وتقطع النسل والمنى وتجففه وتورث موت الفجأة واختلال العقل

وحدھا أم صحفھا (فاجاب)
بانه قد ورد أن الميزان
ذو لسان وكفتين وان كفة
الحسنات من نور وكفة
السيئات من ظلمة وقد ورد
أيضا ما يدل على أن الموزون
أشخاص الاعمال بان تصير
جواهر وما يدل على أن
الموزون صحفها ورجح كلا
منها جماعة (سئل) عن
الارواح هل ورد أنها تأتي
الى القبور في كل ليلة جمعة
تزورها وتمكث على ظاهرها
الى غروب شمسها وأنها
تأتي دور أهلها وهل تأتي
الى القبور في سائر أيام الجمعة
وهل تبصر من هناك أولا
(فاجاب) بانه قد ثبت في
الحديث الصحيح عود الروح
الى الجسد في القبر لسائر
الموتى وقد قال الياقبي
مذهب أهل السنة ان
أرواح الموتى ترد في بعض
الاقوات من عليين أو من
سجين الى أجسادهم في
قبورهم عند ارادة الله تعالى
وخصوصا ليلة الجمعة
ويجلسون ويتحدثون
وينعم أهل التعميم ويعذب
أهل العذاب قال وتختص
الارواح دون الاجساد
بالنعم والعذاب مادامت
في عليين أو في سجين وفي
القبر يشترك الروح والجسد
وقال ابن القيم الاحاديث
والآثار تدل على ان الزائر
متى جاء عام به المزور وسمع
كلامه وأنس به وهذا عام في

وفساده والدق والسل والاستسقاء وفساد الفكر وافشاء السر وذهاب الحياء وكثرة المرام وعدم
المروءة وكشف الغورة وعدم الغيرة واتلاف الكسب ومجالسة ابليس وترك الصلاة والوقوف في
المحرمات والجدام والبرص وتوالى الاسقام والرعدة وتن الفم وسقوط شعر الاجفان واحتراق
الدم وصفرة الاسنان واليخر وثقب الكبد وغشاء العين والكسل والفشل وتجعل الاسد كالعجل
وتعيد العزيز ذليلا والصحيح عيلا ان أكل لا يشبع وان أعطى لا يقنع وان كلم لا يسمع تجعل
الفصح أبكم والصحيح أبلم وتذهب الفطنة وتحدث البطنة وتورث اللعنة والبعد عن الجنة ولنختم
هذا الكلام بقاعدتين احدهما أن كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وحذاريه والثانية كل مسكر
مائع نجس وأورد عليها الاقيون قبل ان يحمده فانه مسكر مائع وليس بنجس قطعاً ولا يحرم سيره
بقية السابق ويح نحو الحشيش لا كلها ولو ظنا حرام كبيع العنب لعاصر الخمر خلافاً للشيخ أبي
حامد رحمه الله تعالى وقوله لانه قد يتوب الله سبحانه وتعالى عليه يجاب عنه بان الاصل بقاءه على
حاله فلا نظر لتوهم وقوع ما يصرفه عن ذلك ولذلك يحرم زرعها لاستعمال ما لا يحرم منها ونص
الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه على وجوب الاستسقاء على من شرب خمرًا وان لم يتعد بشرها
وسبب الوجوب قيل مخافة السكر بها وقيل نجاستها ويرد الثاني نص الشافعي رضي الله تبارك
وتعالى عنه على أن من اكل حراما طاهرا لزمه استسقاءه فدل على ان النجاسة وصف طردى فالمعتمد
العلة الاولى وحيفئذ فمن أكل من نحو الحشيش القدر المسكر لزمه استسقاءه يدل له قول المجموع
والتحقيق من أكل حراما طاهرا لزمه استسقاءه وكان علته ان الحرام يورث قسوة القلب وفي
الحديث الصحيح لحم نبت من حرام النار أولى به نسال الله سبحانه وتعالى بمخاصته من خلقه أن يبعثنا
عنها وعن أسبابها انه جواد كريم رؤوف رحيم والحمد لله أولا وآخر باطنا وظاهرا والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته وأهل بيته الطيبين الطاهرين صلاة وسلاما دائمين
بداوم رب العالمين عدد معلوماته ومداد كلماته كما يجب له ويرضى تحيتهم فيها سلام وآخردعواهم
أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما أبدا الى يوم الدين

(باب التعازير وضمان الولاية)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه انه لو ضرب أو لطم بنعله مثلا شريف خسيسا أو عكسه ما كيفية
تعزيره واذا رأى القاضى تعزير الفاعل بيد المفعول به المثل فعليه به هل يجوز اذا قلتم لا وكانت الفتنة
لا تسكن الا بذلك ما الحكم (فاجاب) بقوله رضي الله تعالى عنه المرجع في التعزير الى اجتهاد
الامام فيما يراه زاجرا للفاعل بحسب جرائمه وقبح معصيته ثم ان كان التعزير بنحو ضرب لم يجوز
للحاكم أن يفوضه للمستحق كذا يزيد في الايلام وان كان بنحو وقع عمامة جاز له تفويض ذلك
للمستحق اذ لا يخشى منه محذور وهذا التفصيل ظاهر مما ذكره في الجنائيات وان لم أر من
ذكره في التعزير ولو تيقن الحاكم اثاره فتنة ان لم يفوض استيفاء التعذير للمستحق لم يبعد حيثئذ
جواز تفويضه لان عدم اثاره الفتنة مقدم على خشية الزيادة في الايلام والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه قال في العباب فائدة صح عنه صلى الله عليه وسلم انه لما لد
في مرضه بغير رضاه أمر بلد الحاضرين فاقتضى جواز التعزير بمثل ما تعدى به اه ما للدود من لده
صلى الله عليه وسلم ومن الحاضرون وبم استحق الحاضرون اللد وكم عددهم وهل كان في مرض
مرته صلى الله عليه وسلم أو في مرض آخر وهل كان اللد من الادوية أم لا (فاجاب) رحمه الله
تعالى بقوله اعلم انه صلى الله عليه وسلم كان من شدة وجعه في مرض موته يقش عليه ثم يفق
وأغمى عليه مرة فظن الصحابة رضوان الله سبحانه وتعالى عليهم أن وجعه ذات الجنب فلدوه فجعل يشير

حق الشهداء وغيرهم وأنه

لا توقيت في ذلك وهذا اصح
من اثر الضحاك الدال على
التوقيت فتكون في الرفيق
الاعلى وهي متصلة بالبدن
بحيث اذا سلم المسلم على
صاحبها رد عليه السلام
وهي في مكانها هناك وقد
مثل بعضهم ذلك بالشمس
في السماء وشعاعها في
الارض وعن رجل من آل
عاصم الجحدري قال رأيت
عاصما في النوم بعد موته
بسنين فقلت هل تعلمون
بزيارتنا اياكم قال نعم نعم
ها عشية الجمعة ويوم الجمعة
كله ويوم السبت الى طالع
الشمس قلت وكيف ذلك
دون الايام كلها قال لفضل
يوم الجمعة وعظمته قال
القرطبي وقد قيل انها تزور
قبورها كل جمعة على الدوام
وقد ورد انها تأتي قبورها
ودورا لهم في وقت يريد
الله لها لانها مأذون لها في
التصرف وانها تبصر من
هناك سواء أتت الى القبور
أم الدور (سئل) عن
أرواح الاطفال الذين
يموتون في زمن الوباء هل هم
في حسرة ووحشة لفراق
أهلهم أم لا (فاجاب) بان
أرواح الاطفال في فرح
وسرور فقد روى ابن أبي
الدينا عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم كل
مولود يولد في الاسلام فهو
في الجنة شعبان ريان يقول

اليهم أن لا يلدوه فقالوا انما أشار الى المنع من اللد لكرهية المريض للدواء أى انما نهيتنا عن ذلك لانه دواء ونفس المريض تكبره فقال لا يبق أحد في البيت الا لدنا انما أنظر الا العباس فانه لم يشهدكم رواه البخارى والدود هو ما يجعل في جانب الفم من الدواء فاما ما يصب في الحلق فيقال له الوجور ففي الطبراني من حديث العباس رضي الله تبارك وتعالى عنه انهم اذابوا قسطا بزيت ولدوه به قيل وانما كره اللد مع أنه صلى الله عليه وسلم كان يتداوى لانه يتحقق صلى الله عليه وسلم انه يموت في مرضه ومن تحقق ذلك كره له التداوى ونظر فيه بان الظاهر أن ذلك كان قبل أن يخبر صلى الله عليه وسلم بين الحياة والموت وعندى في هذا نظر لانه وقع تخيره قبل هذا كما أشار اليه صلى الله عليه وسلم في حديث البخارى ومسلم وهو أنه صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال ان عبدا خيره الله تبارك وتعالى بين أن يؤتاه من زهرة الدنيا ماشاء وبين ما عنده وهو يقول فديناك بآبائنا وأمهاتنا فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان أبو بكر علمنا به الحديث قال الحافظ ابن رجب وهذه الخطبة كانت في ابتداء مرضه صلى الله عليه وسلم الذى مات فيه فانه خرج كما رواه الدارمى وهو معصوب الرأس بخرقه حتى أهوى الى المنبر فاستوى عليه فقال والذى نفسى بيده انى لا أنظر الى الخوض من مقامى هذا ثم قال ان عبدا عرضت عليه الدنيا الخ ثم هبط عنه فما روى عليه حتى الساعة وذكر الواحدى بسند وصله لعبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال أننى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قبل موته بشهر وكان ذلك المعترض أراد التخيير الاخير فقد صح عن عائشة رضى الله تبارك وتعالى عنها كان صلى الله عليه وسلم يقول انه لم يقض نبى قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يحيى أو يخير فلما اشتكى وحضره القبض ورأسه على فخذي غشى عليه فلما أفاق شخص بصره نحو سقف البيت ثم قال اللهم الرفيق الاعلى فقلت اذا لا تختارنا فعرفت أنه حديثه الذى كان يحدثنا وفهما هذا نظير فهم أبيها السابق حين بكى رضى الله تعالى عنهما فعلم أنه خير مرتين وحينئذ فلا يصح التنظير السابق فالاولى رد تلك المقالة بان سبب انكار التداوى انه كان غير ملائم لدائه لانهم ظنوا أن به ذات الجنب فدأوه بما يلائمها ولم يكن فيه ذلك كما هو ظاهر في سياق الخبر ويؤيد ذلك حديث ابن سعد قال كانت تأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاصرة فاشتدت به فاعمى عليه فلددناه فلما أفاق قال كنتم ترون ان الله يسلط على ذات الجنب ما كان الله لي يجعل لها على سلطانا والله لا يبق أحد في البيت الا لدولدنا ولدت ميمونة رضى الله تعالى عنها وهي صائمة وروى أبو يعلى بسند ضعيف فيه ابن لهيعة من وجه آخر عن عائشة رضى الله تعالى عليها انه صلى الله عليه وسلم مات من ذات الجنب وجمع بين هذا والذى قبله بان ذات الجنب تطلق على شيئين ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن وريح يحتقن بين الاضلاع فالاول هو المنفى هنا وقد وقع في رواية الحاكم في المستدرک ذات الجنب من الشيطان والثاني هو الذى اثبت هنا وليس فيه محذور كالاول وما تقرر علم معنى اللد وان الذين لدوه هم اهل بيته ولم نر تعيين عددهم وان ذلك كان في مرض موته وانه كان في الادوية واما قول السائل بم استحق الحاضرون اللد فيعلم بما ياتى وقول صاحب العباب فاقتضى جواز التعزيز بمثل ما تعدى به هو ما سبقه اليه غيره لكن عبارته وفيه مشروعية القصاص فيما يصاب به الانسان اه لكنه مردود بان الجميع لم يتعاطوا لده صلى الله عليه وسلم وانا الذى تعاطاه بعضهم فكيف يقتض من الجميع ولاجل هذا الاعتراض جعل ذلك من باب التعزيز دون القصاص لتركم امتثال نبيه عما نهاهم عنه ولكن رد بانهم كانوا متأولين كما اشاروا لذلك بقولهم كراهية المريض للدواء والمتاول المعذور في تاويله لا يعزر فالوجه انه اراد بذلك تاديبهم لئلا يعودوا فلم يكن فيه اقتصاص ولا انتقام وبه يندفع قول العباب فاقتضى الخ

(سئل) عن قوله تعالى
فغضى آدم ربه فغوى فان
العصيان من الكبائر بدليل
قوله تعالى ومن يعص الله
ورسوله فان له نار جهنم
والغواية تؤكد ذلك لانها
من اتباع الشيطان بدليل
قوله تعالى الا من اتبعك من
الغاوين وقال قتاد عليه
والتوبة لا تكون الا عن
ذنب وقال قسكونا من
الظالمين وقال ربنا ظلمنا
انفسنا وان لم تغفر لنا
وترحمنا لنكونن من
الخاسرين والظلم ذنب
والخسران لولا المغفرة دليل
كونه كبيرة وقال فازلهما
الشيطان عنها فاخرجهما
مما كانا فيه واستحقاق
الانحراف بسبب ازال
الشيطان يدل على كون
الصادر منها كبيرة (فاجاب)
بان الجواب من اوجه الاول
ان آدم لم يكن نبيا حينئذ
والمدعى مطالب بالبيان اذ
كيف يدعى انه في الجنة ولا
امة له هناك كان نبيا
مبعوثا لتبليغ الاحكام
وهل كان الاجتناء بالتوبة
الا بعد تلك القصة كما يدل
عليه قوله تعالى ثم اجتباه
ربه فتاب عليه ثم ان كلمة ثم
للتراخي والمهلة بهذه القصة
كانت قبل النبوة الثاني ان
النبى للتزويه وانما سمي
ظالما وخاسرا لانه ظلم نفسه
وخسر حظه بترك الاولى به
واما اسناد الغي والعصيان

لما علمت انهم لم يتعمدوا وانما خشي صلى الله عليه وسلم ان يبوءوا على ظنهم ذلك العود الى مثل
فعلهم الاول وظهر له انهم لا ينتهون بنبيه لتاوليهم المذكور فام يرد افعالهم الا ان يفعل بهم
كفعلهم وهو ليس فيه كبير ايداء لان شرب القسط بالزيت نافع للاسحاء دون المرضى بمرض لا يكون
ذلك دواء له فهم اذوه لكنهم متاولون وهو صلى الله عليه وسلم لم يؤذهم وانما قصد بذلك عدم
عودهم واما قول ابن العربي اراد أن لا ياتوا يوم القيامة وعليهم حقه فيقعوا في خطيئة عظيمة فقد
علمت رده بانهم لم يرتكبوا خطيئة فضلا عن كونها عظيمة لانهم ظنوا الاصلاح وهم معذورون في ذلك
الظن ومن ثم لم ينتهوا بنبيه لانهم اولوه بانه ناشئ عن كراهية المريض للدواء ثم رأيت بعضهم رد عليه
بانه كان يمكن أن يقع الغفوة وبانه كان لا ينتقم لنفسه اه وفيه تسليم لما قاله فالوجه ما قلته في رده
من منع كون ذلك خطيئة فضلا عن كونها عظيمة والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضى الله تبارك
وتعالى عنه عما اذا قال شخص لآخر نعل الله والديك فهل يعزر القائل او لا لانه لم ينطق باللعن (فاجاب)
نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله الظاهر كما اقي به بعضهم انه يعزر لان ذلك اشتهر في الفاظ
العوام بمعنى اللعن ولا يفهمون ولا يقصدون منه الا ذلك وقد صرح اصحابنا في القذف والعق
وغيرهما انه لا عبرة بتأنيث المذكر وعكسه لان المراد من ذلك اللفظ يفهمه كل احد ولو مع تأنيث
المذكر وعكسه فكذا هنا المراد من هذا اللفظ يفهمه كل احد فليجب التعزير بحسب ما يراه الحاكم
لائقا ولا يجوز له تعدى اللاتق ومن ثم حكى ابن دقيق العيد انه لما ولي القضاء الاكبر بمصر منع
نوابه من الضرب بالدرة قال لانه سبب لتعير الشخص وتعير ذريته بذلك على الدوام وظاهر ان
الكلام فيمن لا يليق به الضرب بها لافي نحو السفلة الذين لا يبالون بها ولا بما هو اقبح منها والله
سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى بما لفظه كثيرا ما يتخاصم اثنان فيعير
أحدهما الآخر بالفقر أو رعى الغنم مثلا فيقول الآخر الانبياء كانوا فقراء ويرعون الغنم أو نحو
ذلك مما هو معروف عند العامة مالوف فما حكم ذلك (فاجاب) عفا الله تبارك وتعالى عنه بقوله
هذا ما ينبغي أن يفظم عنه الناس غاية الفطم لانه يؤدي إلى محذورات لا يتدارك خرقها ولا يرتفع
فتقها وكيف وكثيرا ما يوم ذلك العامة الخاق نقص له صلى الله عليه وسلم ببعض صفاته التي هي
من كماله الاعظم وان كان بعضها بالنسبة إلى غيره صلى الله عليه وسلم نقيصة في ذاته كالامة أو
باعتبار عرف العوام الطاريء كالفقر ورعى الغنم فتعين الامساك عن ذلك وتأكد على الولاة
والعلماء منع الناس من الامام بشيء من تلك المسالك فانها في الحقيقة من أعظم المهالك وقد بالغ
الحافظ الجلال السيوطي شكر الله تبارك وتعالى سعيه فافتي بوجوب التعزير البالغ على من عير
ولده برعى المعزى فقال مستدلا على أن ذلك ليس بنقص الانبياء رعى المعزى لان مقام الانبياء عليهم
الصلاة والسلام أجل من أن يضرب مثلا لآحاد الناس ولم يبال في هذا الافتاء باعتراض علماء عصره
عليه بان مقتضى المذهب أى بل صريحه كما صرح به بعض أكابر أصحابنا أنه حيث لم يقصد بذلك
محذورا من تنقيص أو نحوه وانما قصد مجرد الاستدلال على أن هذه الصفة ليست بنقص لانه صلى
الله عليه وسلم لا يتحلى الا بما هو الغاية في الكمال لا اثم عليه ولا تعزير وأن الاثم والتعزير في ذلك انما
يوافق قواعد الامام مالك رحمه الله تعالى وأصوله التي بسط الكلام فيها صاحب الشفاء حيث قال
ما ملخصه الوجه الخامس أن لا يقصد نقضا ولا يذكر عيبا ولا سبا ولسكنه ينزع بذلك بعض
أوصافه أو يستشهد ببعض أحواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عليه في الدين على طريق ضرب
المثل والحجة لنفسه أو على التشبه به او عند هزيمة نالته او غضاضة لحقته ليس على طريق
التاسى وطريق التحقير بل على قصد الترفع لنفسه او لغيره او سبيل التمثيل وعدم التوقير لنيبه

وزجر بليغ لا ولاده عنها
وانما أمر بالتوبة تلافيا لما
فاته وجري عليه ماجرى
معاتبته له على ترك الاولى
وفاء بما قاله للملائكة قبل
خلقه فلم يكن الاخراج من
الجنة بهذا السبب الثالث
أنه فعله ناسيا لقوله تعالى
فدسى ولم نجد له عزما
ولكنه عو تب بترك التحفظ
عن أسباب السيان ولعله
وان حط عن الامة لم يحط
عن الانبياء لعظم قدرهم
و كثرة معارفهم وعلو منازلهم
اذ يلزمهم من التحفظ
والتيقظ ما لا يلزم غيرهم كما
قال صلى الله عليه وسلم أشد
الناس بلاء الانبياء ثم الامثل
فالا مثل أخرجه الترمذى
والنسائى وابن ماجه وابن
حبان والحاكم من حديث
سعد بن أبي وقاص وأخرجه
الحاكم من حديث أبي
سعيد بلفظ الانبياء ثم
العلماء ثم الصالحون وقال
تعالى من يأت منك
بفاحشة مبينة يضاعف
لها العذاب ضعفين أودعى
فعله على ماجرى عليه على
طريق السيئة المقدرة دون
المؤاخذه كتناول السم
مع الجهل به وهذا الثالث
جار على رأى من جوز
وقوع الذنب منهم سهوا
الرابع أن آدم أقدم عليه
بسبب اجتراحه خطا فيه
فانه ظن ان النهى للتنزيه
أو ان الإشارة إلى عين تلك

صلى الله عليه وسلم أو مع قصد الهزل كقول بعضهم ان قيل في سوء أو كذبت أى بالتشديد أو
أذنبت فقد وقع ذلك للانبياء عليهم الصلاة والسلام أو قد صبرت كما صبر أولو العزم وكما وقع في
أشعار المتعجرفين في القول المتساهلين في الكلام كالمتنبي والمعري وابن هانيء الاندلسي بل خرج
كثير من كلامهم إلى حد الاستخفاف والكفر وقد بينا حكمه وغرضنا الآن بيان ما سقنا أمثله
فان هذه كلها وان لم تتضمن سبا ولا أضافت للنبي صلى الله عليه وسلم نقضا ولا قصد قائلها اذراء
أو غضا فما رقر النبوة ولا عظم الرسالة حين شبه من شبه في كرامة نالها أو معرفة قصد الانتفاء عنها
أو ضرب مثل لتطبيب مجلسه أو اغلاء في وصف لتحسين كلامه بمن عظم الله سبحانه وتعالى خطره
وشرف قدره وألزم توقيره وبره ونهى عن جهر القول له ورفع الصوت عنده فحق هذا ان درى عنه
القتل الادب والسجن وقوة تعزيره بحسب شناعة مقاله ومقتضى قبح ما نطق به وما ألوف عاداته لمثله أو
قرينة كلامه أو نودمه على ما سبق منه ولم يزل المتقدمون ينكرون مثل هذا بمن جاء به ثم نقل عن
مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه أنه قال في رجل عير بالفقر فقال تعيرونى بالفقر وقد رعى النبي
صلى الله عليه وسلم الغنم أرى أن يؤدب لانه عرض بذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضعه وعن
سحنون أنه كره ان يصلى عليه صلى الله عليه وسلم عند التعجب الاعلى طريق الاحتساب تعظيما له
كما أمرنا الله سبحانه وتعالى وعن القاسم انه قال فيمن قيل له اسكت فانك امي فقال ليس كان
النبي صلى الله عليه وسلم اميا فكفره الناس اطلاق الكفر عليه خطأ لكنه خطي في هذا لاستشهاد
اذ الامة فيه صلى الله عليه وسلم آية له وفي هذا القائل نقيصة وجهالة لكنه إذا استغفر وتاب ترك
لان ما طريقه الادب فطوح فاعله بالندم عليه بوجب الكف عنه وعن بعض مشايخه انه قال
فيمن نقصه غيره فقال انما يريد نقصي بذلك انا بشر وجميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي على
الله عليه وسلم يطال سجنه وادبه لانه لم يقصد السبب وعن غيره انه قال يقتل هذا حاصل كلام
الشفاء وهو صريح فيما افتي به الجلال من وجوب تعزير ذلك المستدل في مثل ذلك المقام الذى
يخرج اللفظ عن موضوعه إلى ايهام النقص ونحوه نظرا إلى انه مقام خصام وتبر من نقص نسب
اليه هو او غيره بخلافه في مقام تدريس او افتاء او تاليف او تقرير للعلم بحضرة اهله فانه لا يخرج
فيه اذلا ايهام فيه حينئذ بوجه ولكل مقام مقال ثم قال القاضى ما حاصله ايضا الوجه السابع أن
يذكر ما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم او يختلف في جوازه او ما يمكن اضافته اليه من الامور البشرية
او ما امتحن به من اعدائه وصبر عليه في ذات الله سبحانه وتعالى او ابتداء حاله والقيه من يؤس زمنه
او امر عليه من معاناة عيشه صلى الله عليه وسلم كل ذلك على طريق الرواية وافادة العلم وهذا ليس
فيه نقص ولا غمص ولا اذراء لا في ظاهر اللفظ ولا في مقصد الالفاظ لكن يجب عليه أن يكون الكلام
فيه مع أهل العلم وفهماء طلبة الدين ويجنب ذلك من عساه لا يفهمه أو يخشى به فتنة اه ولما اعترض
على الجلال بان ذلك القائل لم يصدر منه ما يقتضى عيرة ولا تعزيرا قال للمعترض ان أردت ما وقع
في نحو درس أو مذاكرة علم فسلم وليس هذا صورة واقعتنا وان أردت عين تلك الواقعة التي
هى سباب وخصام في سوق محضرة طعام يطلون السنهم بما قد يوجب سفك دما ثم فمعاذ الله
وحاشا المقتين أن يقولوا ذلك ثم قال من قال التعزير في هذه المسئلة خلاف المذهب لان الاصحاب
لم ينصوا عليها أقول له فهل نص الاصحاب على انه لا تعزير فيها حتى يقدم على القول به وينسب
إلى مذهب الشافعى ثم تنزل وأجاب عن قال له انما أفيت في هذه المسئلة بمذهب مالك فان ابن
الصلاح سئل عن مسئلة لانص فيها الاصحاب فأجاب فيها بمذهب أبى حنيفة وقرر النووي رحمه الله
تعالى في شرح المذهب مسئلة لا تنقل فيها عندنا وأجاب فيها بمذهب الحسن البصرى وقال انه ليس في

قواعدنا ما ينبغي وسئل البلقيني عن مسألة لا نقل فيها فاجاب بما ذكره القاضي عياض في المدارك وذكر في الخادم مسح الخف للمحرم وقال لا نقل في ذلك عندنا وأجاب بالمنقول في مذهب مالك ثم قال نص ائمة المالكية على التعزير في هذه المسئلة ولم ينص اصحابنا على خلافه ولا في قواعد مذهبنا ما ينبغي فوجب الوقوف عنده والعمل به ثم قال رعى الغنم لم يكن صفة نقص في الزمن الاول لكن حدث العرف بخلافه ولا يستنكر ذلك قرب حرقه هي نقص في زمان دون زمان وفي بلد دون بلد ويشهد لذلك كلام الفقهاء في الكفاءة في النكاح وفي المروءة في الشهادات ثم قال تعريضا بالمعترضين عليه المارة في مثل هذا الموضع والتدليس وقصد الانتقام بالضغائن الباطنة لا يضر إلا فاعله ولا يصيب المشنع عليه من ضرره شيء والحق للانبياء وقد ذكر السبكي ان تارك الصلاة يخاصمه كل صالح لان لكل صالح فيها حقا حيث فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وكذلك المدلسون في هذه المسئلة يخاصمهم كل الانبياء يوم القيامة وعدتهم مائة الف واربعة وعشرون الفا وقد قيل ليحيى ابن معين اما تخشى ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله سبحانه وتعالى فقال لان يكونوا خصمائي احب الى من ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم خصمي يقول لي لم تذب الكذب عن حديثي وكذلك اقول لان يكون كل اهل العصر في هذه المسئلة خصمائي احب الى من ان يخاصمني نبي واحد فضلا عن جميع الانبياء (وسئل) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسلمين هل وردان ذوى الهيئات لا يعزرون وما المراد بهم (فاجاب) نفع الله بعلومه المسلمين بقوله قال العز ابن عبد السلام في قواعد من ظن ان الصغيرة تنقص الولاية فقد جهل وقال ان الولي اذا وقعت منه الصغيرة فانه لا يجوز للائمة والحكام تعزيره عليها وقد نص الشافعي على ان ذوى الهيئات لا يعزرون للحديث وفسرهم بانهم الذين لا يعرفون بالشرف فيزل احداهم الزلة فيترك وفسرهم بعض الاصحاب بانهم اصحاب الصغائر دون الكبار وبعضهم بانهم الذين اذا وقع منهم الذنب تابوا وندموا اه وتفسير الشافعي رضى الله تبارك وتعالى عنه اظهر وامتن والحديث المشار اليه جاء من طرق كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة منها اقلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود اخرجهم احمد والبخارى في الادب وابوداود والنسائي والطبراني في الكبير ومنها تجاوزوا عن زلة ذوى الهيئة اخرجهم النسائي ومنها تجافوا عن عقوبة ذوى المروءة إلا في حد من حدود الله تبارك وتعالى اخرجهم الطبراني في الصغير ومنها تجاوزوا عن ذنب السبكي فان الله تبارك وتعالى آخذه كذا عثروا الطبراني في الأوسط والكبير وأبو نعيم في الحلية (باب الردة)

(وسئل) رحمه الله تعالى ورضي عنه هل يحل اللعب بالقسي الصغار التي لا تنفع ولا تقتل صيد ابل اعدت للعب الكفارة واكل الموز الكثير المطبوخ بالسكر والباس الصبيان الثياب الملونة بالصفر تبعا لاعتناء الكفرة بهذه في بعض اعيادهم واعطاء الاثواب والمصروف لهم فيه اذا كان بينه وبينهم تعلق من كون احدهما اجيرا للآخر من قليل تعظيم النيروز ونحوه فان الكفر صغيرهم وكبيرهم وضعهم ورفيعهم حتى ملوكهم يعتنون بهذه القسي الصغار واللعب بها وباكل الموز الكثير المطبوخ بالسكر اعتناء كثيرا وكذا بالباس الصبيان الثياب المصفر واعطاء الاثواب والمصروف لمن يتعلق بهم وليس لهم في ذلك اليوم عبادة صنم ولا غيره وذلك اذا كان القمر في سعد الذابح في برج الاسد وجماعة من المسلمين اذا راوا افعالهم يفعلون مثلهم فهل يكفر اويأثم المسلم اذا عمل مثل عملهم من غير اعتقاد تعظيم عيدهم ولا اقتداء بهم اولا (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسلمين بقوله لا كفر بفعل شيء من ذلك فقد صرح اصحابنا بانه لو شد الزنار على وسطه او وضع لى رأسه قلنسوة المجوس لم يكفر بمجرد ذلك اه فعدم كفره بما في السؤال اولي

الشجرة فتناول من غيرها من نوعها وكان المراد بها الاشارة إلى النوع كما روى أنه عليه الصلاة والسلام أخذ حريرا وذهباً بيده وقال هذان حرامان على ذكور أمتي حل لائانهما أخرجه الاربعة وانما جرى عليه ما جرى تعظيماً لسان الخطيئة ليجنبها اولاده وقال ابن المسيب انما كل بعد ان سقته حواء الخمر فكان في غير عقله وكذلك قال يزيد بن قسيط وكانا يحلفان بالله انه ما اكل من الشجرة وهو يعقل قال ابن العربي وهذا فاسد نقلًا وعقلاً اما النقل فلم يصح بحال وقد وصف الله خمر الجنة فقال لا فيها غول واما العقل فلان الانبياء بعد النبوة معصومون عما يؤدى إلى الاخلال بالفرائض واقتحام الجرائم (سئل) عن الارضين هل طباق بعضها فوق بعض ام لا (فاجاب) بانه قد اختلف العلماء فيها على اقوال احدها وهو قول الجمهور انها سبع ارضين طباقا بعضها فوق بعض بين كل ارض وارض مسافة خمسمائة عام كما بين كل سماء وسماء وفي كل ارض سكان من خلق الله ثانیها سبع ارضين ولكنها مطبقة بعضها على بعض من غير فترق فلا فرجة بينهما بخلاف السموات وثالثها

انها سبعة اقليم لظهور أمر
كل واحدة من السبعة
السيارة في اقليم منها ورابعها
انها سبع ارضين منبسطة
ليس بعضها فوق بعض
يفرق بينهما البحار وقيل
فيها غير ذلك والاول اصح
لان الاخبار دالة عليه في
الترمذي والنسائي وغيرهما
وأخرج ابن أبي حاتم
والحاكم وصححه خبر أن
بين كل أرض والتي تليها
مسيرة خمسمائة عام وأخرج
أبو الشيخ في كتاب العظمة
عن أبي الدرداء قال قال
رسول الله ﷺ كشف
الارض خمسمائة عام
وكشف الثانية مثل ذلك
وما بين كل أرضين مثل
ذلك (سئل) عن لم يميز بين
الدلة هل يجوز له الاخذ
بقوله كل امام ما لم يتبع
الرخص وما مني قول
اهل الاصول انه يلزم
المقلد اعتقاد أرجحية
مذهب من يقلده أو مساواته
لغيره والحال انه لا يميز
بين الدلة وهل إذا وجد
الانسان في كتب المقلدين
الآن منقولات عن بعض
المجتهدين من ذوى المذاهب
المهجورة يمتنع عليه الاخذ
به والعمل تقليدا للمقول
عنه ام لا (فاجاب) نعم
يجوز له الاخذ المذكور
وقول أئمة الاصول المذكور
واضح المعنى اذا الاعتقاد
لا يتوقف على معرفة الدليل
فضلا عن النظر فيه لحصوله

وهو ظاهر بل فعل شيء بما ذكر فيه لا يحرم إذا قصد به التشبه بالكفار لا من حيث الكفر والا كان
كان كفرًا قطعًا فالخاصل انه ان فعل ذلك بقصد التشبه بهم في اشعار الكفر كفر قطعًا أو في شعار
العبد مع قطع النظر عن الكفر لم يكفر ولكنه يأنم وان لم يقصد التشبه بهم أصلاً ورأساً فلا شيء
عليه ثم رأيت بعض أئمتنا المتأخرين ذكر ما يوافق ما ذكرته فقال ومن اقبح البدع موافقة
المسلمين النصارى في أعيادهم بالتشبه باكلهم والهدية لهم وقبول هديتهم فيه وأكثرت الناس اعتناء بذلك
المصريون وقد قال عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم بل قال ابن الحاج لا يحل لمسلم ان يبيع نصرانياً
شيئاً من مصاحبة عيده لالحماً ولا أداماً ولا ثوباً ولا يعارون شيئاً ولو دابة اذ هو معاونة لهم
على كفرهم وعلى ولاية الامر منع المسلمين من ذلك ومنها اهتمامهم في النيروز باكل المهرسة واستعمال
البخور في خميس العيدين سبع مرات زاعمين انه يدفع الكسل والمرض وصبغ البيض أصفر
وأحمر ويضعه الادوية في السبت الذي يسمونه سبت النور وهو في الحقيقة سبت الظلام ويشتركون فيه الشبث
ويقولون انه للبركة ويجمعون ورق الشجر ويلقونها ليلة السبت بماء يغتسلون به فيه لزوال
السحر ويكتحلون فيه لزيادة نور أعينهم ويدهنون فيه بالكبريت والزيت ويجلسون عرايا في
الشمس لدفع الجرب والحكة ويطبخون طعام اللبث ويأكلونه في الحمام الى غير ذلك من البدع
التي اخترعوها ويجب منعهم من التظاهر باعيادهم اهـ (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص
حضرته الوفاة فوصى بوصايا لوجوه الخير وأبواب البروعين ورثته ونحو ذلك مما يدل على
كما عقله ووفور رأيه ثم انه صدر منه في أثناء ذلك وبعده كلام يوجب اما الارتداد أو الاختلاط
وذلك بان قال لبعض الحاضرين انت النبي او انت الله فهل يجعل ذلك اختلاطاً منه فتلقى به الوصية
أم يجعل ارتداداً ام يحسن الظن به ويؤول كلامه وما الحكم في ذلك (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه
بقوله الذي صرح به أئمتنا رحمهم الله تبارك وتعالى ان من تكلم بمحتمل للكفر لا يحكم عليه به حتى
يستفسر وان للشاهد اعتماد مادات عليه القرائن القوية وحينئذ فان دلت قرينة على تقدير استفهام
اى أنت كذا حتى يؤخذ بقولك من غير تردد ولا تلغم لم يحكم عليه بكفر ولا باختلاط فتفدوصيته
وإن لم تدل قرينة على ذلك فان ظهر للشاهدين من حاله ما يقتضى الجزم باختلاطه فلا ردة ولا وصية
ان قارنها باختلاط ايضاً او بعقله حكم برده وبطلت وصيته إن استمر على ارتداده إلى موته والله
سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (باب الصيال)

(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عما إذا نظحت بهيمة بهيمة أخرى فهلكت او تلف منها عضو ما الحكم
في ذلك (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله إذا نظحت بهيمة بهيمة أخرى فان كانت
الناظحة مع مالكها او نحو مستاجرها او مستعيرها ضمن فعلها مطلقاً ليلاً او نهاراً ركبا كان او سائقا
او قائداً وكذا لو كانت مع غاصب وان لم يكن معها احد ضمن من هي تحت يدهما ان تلفته ليلاً لانهاراً إن
تعودوه الارسال فيه فقط فان تعودوه فيها فلا ضمان مطلقاً او لم يتعودوه فيها ضمن مطلقاً وان
تعودوه ليلاً فقط لم يضمن فيه وضمن في النهار والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تبارك
وتعالى عما إذا امر ابنتيهما الصغيرتين برعى بقرتين لهما فنظحت إحداهما الاخرى فقتلتها فمن يضمنها
وعن العمراني وجوب الضمان في هذه الحالة ولم يقيده باعتياد الناظحة للنطح وقيده ابن عجيل
به قال ففى المرة الاولى لاضمان وتبعه بعضهم فافق به بل شرط ابن عجيل لاضمان مالك الناظحة
اعتيادها النطح وعلم مالكها به منها وعدم حفظها لها وعن العمراني ايضاً ان محل الضمان إذا امكن
من هي بيده دفعها وخالفه غيره فقال يضمن وإن غلبته لكونها تحت يده وهل الضمان حيث
وجب في مال المالك او الراعى سواء المال والادنى (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه

بالتسامح بين الناس ونحوه ويمتنع على الواحد تقليد المشتغل عنه لانتقص اجتهاده بل لا تتفاء الثقة بمذهبه اذ شهرة المذاهب سبب لظهور تقييد مطلقها وتخصيص عمومها وبانتفاها تنفي الثقة بمذهبه (سئل) عن روى حديثا هو ما من أحد الا هم بمعصية أو عملها الا يحيى بن زكريا فاعترض بالنبي ﷺ فلم يجب فهل هذا الحديث صحيح او حسن ام باطل وعلى الاول والثاني فما الجواب (فاجاب) بان الحديث المذكور رواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ ما احدا الا وقد أخطأ أو هم بخطيئة ليس يحيى بن زكريا وهو صحيح أخرجه ابن حبان في صحيحه لكن قال النووي انه ضعيف لا يجوز الاحتجاج به والجواب من اوجه أحدها انه مخصوص بغير النبي ﷺ للدلالة الدالة على عظيم شرفه ورفعة منزلته زيادة على عصمته ثانيا ابقاؤه على عموم له وجواز وقوع الامرين او احدهما منه ﷺ قبل النبوة ثالثا ان اوقه مائة خلو فيكنى في صدقه عليه وقوع الهم منه ولو بعد النبوة اذ هو ميل الطبع ومنازعة الشهوة لا القصد الاختياري وليس داخلا

وبركته المسلمين بقوله ذكروا فيما إذا أركب صغيرين أجنبي وتلف بسبب ركوبهما شيء أنه يضمن بخلاف ما اذا كان المركب الولي فانه ان كان لمصلحتهم مع ضبطهما للمركوب فكما لوركبها بنفسها فالضمان عليهما فكذا يقال هنا إذا أمكن الوليان الصغيرين من الرعي الذي لهما فيه مصلحة لكونه باجرة أو للملكهما نفسيهما وهما ممن يضبط لمثل ما في أيديهما ضمننت راعية الناطحة المنطوحة لتكسبها من ردها ومن ثم لو انقلبت منها وعجزت عن ردها فالتفت حينئذ شيئا لم تضمنه الراعية لخروجها عن يدها ويشهد ذلك قولهم لو انقلبت البهيمة فلا ضمان بخلاف ما لو ركبت رأسها وعجز عن ضبطها فانه يضمن متلفها لانها في يده فهو المقصر بركوب ما لا يضبطه وكأن من اشترط اعتياد النطح أخذه مما قالوه في الهرة انها إذا اعتادت الاتلاف وجب ضبطها وضمن متلفها ليلا ونهارا بخلاف ما اذا لم تعتد ذلك لاضمان مطلقا لان العادة حفظ الطعام عنها ولا دليل في هذا على ان البهيمة كذلك فالوجه ما اقتضاه إطلاقهم أنه لا فرق في ضمان البهيمة التي في يده بين المتعود للسطح وغيرها وحيث وجب ضمان فهو في مال الضامن ان كان المتلف غير آدمي والافعل العاقلة (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى بما صورته ذكر ابن العماد مسائل تتعلق بالهر فما حاصلها (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته بقوله الحاصل في ذلك أنه لا يجوز قتل الهر وإن أفسد على المنقول المعتمد بل يجب على دافعه أن يراعي الترتيب والتدرج في الدفع بالاسهل فالاسهل كما يراعيه دافع الصائل وقال القاضي حسين رحمه الله تبارك وتعالى يجوز قتله ابتداء إذا عرف بالافسار قياسا على الفواسق الخمسة نعم يجوز قتله على الاول المعتمد في صورة وهي ما إذا أخذ شيئا وهرب وغلب على الظن أنه لا يدركه فله رميه بنحر سهم ليعوقه عن الهرب وان أدى إلى قتله ومحله إن لم يكن انثى حاملا ولا لم يجوز رميها مطلقا راعية لحملها إذ هو محترم لم يقع منه جنابة فلا يهدر بجنابة غيرها وأما تخريج البغوى لذلك في فتاويه على تترس المشركين بالمسلمين فيجانب عنه بان تلك حالة ضرورة يترتب عليها فساد عام فلا يقاس عليها ما نحن فيه لان فساد خاص والامور العامة يغتفر لاجلها ما لا يغتفر لاجل الامور الخاصة قال العلماء ويستحب تربية الهر لقوله صلى الله عليه وسلم انها من الطوافين عليكم والطوافات ويصح بيع الهر الاهلي والنهي عن ثمن الهر محمول على الوحش ويجوز أكل الهر على وجه ضعيف ويستحب إكرامه ويجب على مالكه اطعامه إن لم يستغن بحشاش الارض وسوره طاهر فان أكل نجاسة فبني وجه اختاره الغزالي أنه يعفى عنه والاصح المنع فعليه لو غاب واحتمل طهر فهمه بشربه من ماء كثير أو قليل جاز او مكدر بتراب ان أكل نجاسة مغلفة لم ينجس ما ولغ فيه لكن فهمه باق على نجاسته عملا بالاصل فيه وفيما ولغ فيه لما قررته في شرحي الارشاد والعباب ولو صاد نحو حمامة وجب تخليصه منه لحرمة روحه إذ يحرم قتله بغير الذبح ولو صاد هر مملوك بنفسه لم يدخل ماصاده في ملك صاحبه الا بعد أن يأخذه منه فقبله يملكه من أخذه بخلاف فنه اذا احتطب او احتش أو صاد لان له قصدا صحيحا ويده كيدسيده فملك ما صاده مطلقا ولا يجوز للضيف أن يطعم الهر إلا ان اذن له المالك او ظن رضاه او كان الهر مضطرا ولا يجب عليه تنفيره لو أكل لانه لم يلتزم الحفظ ولو وجد نحو لحمة مع هر لم يجوز انتزاعها منه ان علم ان مالكها تبرع بها عليه اولم يعلم واعتيد ان مثلها يرمى له والا كدجاجة ورغيف سن اخذه منه ويكون لقطة فيجب تعريفه وكذا الحكم في نحو الكلب وكل ما يطعمه الانسان لهر او حيوان آخر يثاب عليه للحديث الصحيح في ذلك وفسر الحسن البصري رحمه الله تبارك وتعالى المحروم في الآية بالكلب ويجوز حبس الهر واطعامه ولا نظر لما في الحبس من العقوبة لانها يسيرة محتملة وكذا الطائر وفي شرح التعجيز لابن يونس ان القفص للطائر كالاصطبل للدابة ودليل جواز حبسهما خبر البخاري

وغيره ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض فافهم أنها لو حبستها وأطعمتها جاز ولم تدخل النار بسببها وخبره ايضا انه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل دار خادمه أنس بن مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه لزيارة أمه رضى الله تعالى عنها يقول لولدها الصغير يا أبا عمير ما فعل النغير يمازحه عن طير كان يلعب به ويحبسه عنده وفي الحديث الاول دليل على ان قتل الهر كبيرة للتوعد الشديد عليه نعم اختلفوا في اسلام تلك المرأة والذي رواه أبو نعيم والبيهقي عن عائشة رضى الله تبارك وتعالى عنها انها كانت كافرة والخشاش مثلث الاول وما يستتر من صغار الحيوان بالشقوق كالفار

(باب الزنا)

(وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه في معنى قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة اشد من الزنا وقوله صلى الله عليه وسلم الغيبة اشد من ثلاثين زنوة في الاسلام مع انها صغيرة والزنا كبيرة وهل الزنا من الذنوب التي بين العبد وبين ربه عز وجل فلا يحتاج في التوبة منه الى استحلال من احد أو هو من الذنوب المتعلقة بالآدميين فيحتاج الى استحلال من قرابة المزنى بها ومن زوجها ان كانت متزوجة وما ضابط الذنب المتعلق بالله سبحانه وتعالى والذنب المتعلق بالآدمي أفقونا بجواب واضح مبسوطا أنا بكم الله سبحانه وتعالى الجنة بمنه وكرمه آمين (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله حديث جابر وأبي سعيد رضى الله تبارك وتعالى عنها اياكم والغيبة فان الغيبة اشد من الزنا رواه ابن أبي الدنيا في الصمت وابن حبان في الضعفاء وابن مردويه في التفسير ورواه الطبراني والبيهقي وغيرهما بلفظ الغيبة اشد من الزنا وله طريق اخرى تبين معناه وهي ما رواه ابن أبي الدنيا وأبو الشيخ عن جابر وأبي سعيد رضى الله تبارك وتعالى عنها اياكم والغيبة فان الغيبة اشد من الزنا ان الرجل قد يزني فيتوب الله عز وجل عليه وان صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه فعلم منه ان أشد الغيبة على الزنا ليست على الاطلاق بل من جهة ان التوبة الباطنة المستوفية لجميع شروطها من الندم من حيث المعصية والاقلاع وعزم ان لا يعود مع عدم الغرغرة وطلوع الشمس من مغربها مكفرة لاثم الزنا بمجرد ما بخلاف الغيبة فان التوبة وان وجدت فيها هذه الشروط لا تكفرها بل لابد من ان ينضم اليها استحلال صاحبها مع عفوهِ فكانت الغيبة اشد من هذه الحشية لا مطلقا كما شهد به هذا الحديث وليست صغيرة مطلقا بل ان كانت في نحو حملة العلم والقرآن فهي كبيرة والا فهي صغيرة على نزاع طويل فيها وقد نقل القرطبي الاجماع على انها كبيرة مطلقا وعلم من هذا الحديث أيضا ان الزنا لا يحتاج في التوبة منه الى استحلال وهو ما يصرح به كلام الروضة وأصلها وغيرهما وصرح به الغزالي في منهاج العابدين وستأتي عبارته وكذا صرح به بعض المتأخرين فقال التوبة الباطنة التي بين الله تبارك وتعالى وبين العبد المباحية للآثم تنقسم الى توبة عن ذنب لا يتعلق به حق آدمي وإلى توبة عن ذنب يتعلق به حق آدمي فالضرب الاول كمباشرة الاجنبية فيما دون الفرج وتقبلها من الصغائر والزنا وشرب الخمر من الكبائر فتحصل التوبة فيه بالندم على ماضى والعزم على ان لا يعود اليه والاقلاع عنه في الحال ان كان متلبسا به في الحال اه ثم عدم اشتراط الاستحلال في الزنا لا يدل على انه ليس من الحقوق المتعلقة بالآدمي مطلقا ومعنى قولهم السابق لا يتعلق به حق آدمي أى من المال ونحوه والا فقد اتفقوا على انه جناية على الاعراض والانساب قالوا ولذا اختص بالرجم من بين سائر المعاصي وكانت عقوبته اشد العقوبات فهذا صريح فى ان فيه حقا لا قارب المزنى بها ولزوجها او سيدها ويؤيد ذلك قولهم انما لم يفرض استيفاء حد الزنا لاولياء المزنى بها لانهم قد لا يستوفونه خوفا من العار فعلم ان فيه حقا لآدمي لكنه ليس

تحت التكليف بل الحقيق بالمدح والاجرا الجزيل من كلف نفسه عن الفعل عند قيام هذا الهم او مشارفته وهذه الاجوبة جارية على رأى المحققين وهو الصحيح من مذاهب أصحابنا ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون لا يصدر عنهم ذنب ولو صغيرة سهوا رابعها جواز خطئه بفعله صغيرة من غير صغائر الخسة سهوا لا الدالة على الخسة بشرط ان ينفوا فينتبهوا خامسها جواز خطئه باجتهاده بناء على جوازه عليه كما جرى عليه ابن الحاجب والآدمي ونقله عن أكثر أصحابنا والحنابلة وأصحاب الحديث وان كان الراجح خلافه (مثل) عن ابليس هل كان جنيا بدليل قوله تعالى كان من الجن ففسق عن امر ربه فكيف تناوله الامر وهو للملائكة خاصة (فاجاب) بان ابليس من الملائكة على الصحيح وقول الجمهور وابن عباس وابن مسعود وابن جرير وابن المسيب وقتادة وغيرهم وهو اختيار الشيخ أبي الحسن ورجحه الطبري وهو ظاهر الكتاب العزيز والام يتناوله امره ولم يصح استثناءه منه قال ابن عباس وكان اسمه عزازيل وكان من اشرف الملائكة وكان من خزان الجنة وكان رئيس ملائكة

وسلطان الارض وكان من
أشد الملائكة اجتهادا
وأكثرهم علما وكان له
٣ بسوس ما بين السماء
الارض فرأى لنفسه بذلك
شرفا وعظمة فذاك الذى
دعاه الى الكفر فعصى
فمسخه الله شيطانا رجيا
وأما قوله تعالى الا ابليس
كان من الجن فاجيب عنه
باجوبة منها انه كان من
الجن فعلا ومن الملائكة
نوعا ومنها أن ابن عباس
وقادة روي أن من الملائكة
ضربا يقال لهم الجن
ومنهم إبليس خلق من نار
السموم وخلق الملائكة
من نور وقال ابن زيد
والحسن وغيرهما انه أبو
الجن كما أن آدم أبو البشر
ولم يكن ملكا لكن لما نشأ
بين اظهر الملائكة وكان
مأمورا بالالوان منهم
٣ فغلبوا عليه والجن
مأمورون مع الملائكة
لكنه استغنى بذكر
الملائكة فانه إذا علم
أن الاكابر مأمورون
بالتدليل لاحد والتوسل به
علم أن الاصاغر ايضا
مأمورون به وقيل انه كان
من الجن الذين كانوا فى
الارض وقتلهم الملائكة
فسبه صغيرا وتعبدهم
وخطبوا احتج لكونه
من الجن بان الله تعالى
وصف الملائكة بقوله
لا يعصون الله ما أمرهم
ويقولون ما يؤمرون

من الحقوق المقتضية لوجوب الاستحلال لما يترتب على ما ذكر من زيادة العار والظن الغالب فان نحو
الزوج أو القريب إذا ذكر له ذلك يادر إلى قتل الزانى أو المزنى بها أو الى قتلها معا فلما ترتب على
ذكره هذا لم يمكن القول باشتراطه وقد صرح بنحو ذلك الغزالي فى منهاجه فقال ان الذنوب التى
تكون بين العباد قد تكون فى المال وفى النفس وفى العرض وفى الحرم وفى الدين فاما المال فيجب رده
عند المسكنة فان عجز عنه لفقره استحله منه فان عجز عن استحلاله لغيبته أو موته وأمكن التصديق عنه
فعل والا فليكثر من الحسنات ويرجع الى الله تبارك وتعالى ويتضرع اليه ان يرضيه عنه يوم القيامة
وأما النفس فيمكنه أو وليه من القصاص فان عجز رجع الى الله تبارك وتعالى فى ارضائه عنه يوم
القيامة وأما العرض فان اغتبه أو شتمته أو بهته فحق ان تكذب نفسك بين يدي من فعلت ذلك
عنده وان تستحل من صاحبه ان أمكنك هذا اذا لم تخش زيادة غيظ وتيسير فتنة فى اظهار ذلك
وتجديده فان خشيت ذلك فالرجوع الى الله سبحانه وتعالى ليرضيه عنك وأما الحرم فان خنته فى
أهل أو ولده أو نحوه فلا وجه للاستحلال والاظهار لانه يولد فتنة وغيظا بل تتضرع الى الله سبحانه
وتعالى ليرضيه عنك ويجعل له خيرا كثيرا فى مقابلته فان أمنت الفتنة والهيج وهو نادر فتستحل منه
وأما فى الدين فان كفرته أو بدعته أو ضلته فهو اصعب الامور فتحْتَاج الى تكذيب نفسك بين
يدي من قلت له ذلك وان تستحل من صاحبك ان أمكنك والا فلا إتهال الى الله سبحانه وتعالى
جدا والتدم على ذلك ليرضيه عنك اه وسكت عليه الزركشى وغيره بل قال الاذرعى انه فى غاية الحسن
والتحقيق قال الاذرعى فى موضع آخر ويشبه أنه يحرم الاخبار اى بالحسد اذا غلب على ظنه أنه لا
يحله وأن يتولد منه عداوة وحقد وأذى للمخبر ثم قال ويجوز ان ينظر الى المحسود فان كان حسن
الخلق بحيث يظن أنه يحله تعين اخباره ليخرج من ظلامته بيقين وان غلب على ظنه ان اخباره
يجر شرا وعداوة حرم اخباره قطعاً وان تردد فالظاهر ما ذكره النووي رحمه الله تعالى من عدم
الوجوب والاستحباب فان النفس الزكية نادرة وربما جرد ذلك حقدًا وشرا وان حله بلسانه اه فاذا
كان هذا فى الحسد مع سهولته عند أكثر الناس وعدم مبالاهم به ومن ثم أطلق النووي رحمه
الله تبارك وتعالى فيه عدم الاخبار فقال المختار بل الصواب انه لا يجب اخبار المحسود بل لا يستحب
ولو قيل يكره لم يبعد اه فها بالك بالزنا المستلزم ان الزوج والقريب يقتل فيه بمجرد التوهم فكيف
مع التحقق وكل اثم لا ضرر يلحق الآدمى بسببه هو المتعلق بالله سبحانه وتعالى وضده هو المتعلق
بالآدمى وأما خبر الغيبة أشد من ثلاثين زنية فى الاسلام فلم ار له ذكرا فى كتب الحديث طويلها
ومختصرها والظاهر انه لا اصل له وقول السائل زنة صوابه زنية كما عبرت به والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿وسئل﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عن قول التاج السبكي رحمه الله تبارك وتعالى

وخمسة من زناة الناس خامسهم ما ناله بالزنا شيء من الضرر

والقتل والرجم والجلد الاليم كذا التغريب وزع فى الباقي فاعتبر

﴿فاجاب﴾ نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه المسلمين بقره له صورة الناظم بقوله قيل ان محمد بن الحسن

سال الشافعى رضى الله تعالى عنهما عن خمسة زنوا بامرأة فوجب على واحد القتل وآخر الرجم

والثالث الجلد والرابع نصفه ولم يجب على الخامس شيء فاجاب الشافعى رضى الله تبارك وتعالى

عنه بان الاول ذمى زنى بمسيلة فانتقض عهده فيقتل والثانى محصن والثالث بكر والرابع عبد والخامس

مجنون ﴿وسئل﴾ عن روى حديث من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه الفاعل والمفعول

به ﴿فاجاب﴾ نفع الله تبارك وتعالى بعلمه المسلمين بقوله رواه كثيرون عن ابن عباس رضى

الله تبارك وتعالى عنهما وصححه الحاكم وابن الجارود والضياء فى المختارة وابن ٧ لسنه ضعفه

وبقوله إلا ابليس كان من الجن والجن غير الملائكة وقيل غير ذلك (سئل) عن قراءة سورة الاخلاص ثلاثا هل هو سنة وكذلك مسح الوجه عند قرائتها (فاجاب) بان القراءة المذكورة سنة وأصلها خبر الصحيحين وغيرها أنها تعدل ثلث القرآن فمن قراها مرة فكانما قرأ ثلث القرآن ومن قراها مرتين فكانما قرأ ثلثي القرآن ومن قراها ثلاثا فكانما قرأ القرآن كله وروى ابن مردويه عن ابن عباس خبر من قرأ قل هو الله أحد والمعوذتين ثلاث مرات إذا اخذا مضجعه فان قبض قبض شهيدا وان عاش عاش مغفورا له وروى ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم خبر قل هو الله أحد والمعوذتين حين تصبح وحين تمشي ثلاثا تكفك من كل شيء بل قد وردت احاديث في فضل قراءتها سبع مرات واحاديث في فضل قراءتها عشر مرات منها خبر من قرأ قل هو الله أحد بكل صلاة مكتوبة عشر مرات اوجب الله له رضوانه الجنة ومنها خبر الامام احمد من قرأ سورة الاخلاص حتى يختمها عشر مرات بنى الله له قصرا في الجنة فقال عمر بن الخطاب إذا نستكثر يا رسول

آخرون واعترض ومن ثم قال شيخ الاسلام في تخريج احاديث الراعي انه مختلف في ثبوته أى ومع ذلك ليس قدحا في ثبوته وانما هو اشارة إلى أن الصحيح قد يكون متفقا عليه وقد يكون مختلفا فيه وهذا قد يكون فيه شذوذ أو غرابة ونحوهما ومن ثم قال الحاكم الصحيح من الحديث ينقسم عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها وهي مبنية في محابها من كتب الحديث ونظير ذلك ان بعضهم رأى قول الترمذي في بعض النسخ في حديث أنا دار الحكمة وعلى بابها هذا حديث منكر فظن انه أراد انه باطل أو موضوع وليس كذلك بل المنكر قسم من أقسام الضعيف كما صرح به الأئمة رضى الله تعالى عنهم ومن ثم اعترض الذهبي اطلاق الخطيب المنكر على الباطل ووصف الذهبي عدة أحاديث في الكتب المعتمدة حتى الصحيحين بالنسكار لانها قد ترجع إلى الفردية ولا يلزم منها ضعف متن الحديث فضلا عن بطلانه وروى حديث السؤال عن جماعة عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه وصححه الحاكم وغيره ونوزع فيه وأجيب عنه ورواه جماعة عن جابر وفي بعض رواياته سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر من عمل عمل قوم لوط فاقتلوه ورواه ابن جرير عن علي رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرحم من عمل عمل قوم لوط أحسن أولم يحسن وصح عن عثمان رضى الله تعالى عنه أشرف على الناس فقال أما علمتم أنه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأربعة وفي رواية لا يجب القتل الا على أربعة رجل كفر بعد اسلامه أو زنى بعد احصائه أو قتل نفسا بغير حق أو عمل عمل قوم لوط وقوله أما علمتم دليل على اشتها ذلك عندهم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب السرقة ﴾

﴿ وسئل ﴾ نفعا الله سبحانه وتعالى ببركته عن سرقة آنية موقوفة للشرب في المسجد أو مصحفا موقوفا للقراءة فيه وهو غير قارىء فهل يقطع أم لا ﴿ فاجاب ﴾ نفعا الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله هو كالقناديل التي للوقود ونحوها وقد قالوا لا قطع بذلك فهذه مثلها ولا بن العماد احتمالان في الثانية أحدهما يقطع ان لم يكن قارئاً إذ لا حقه والثاني لانه قد يدفعه إلى من يقرأ له فيه أو يتعلم ويقرأ والذي يظهر الثاني وان كان للاول وجه وجيه لانهم قالوا يقطع الذمي بذلك واحتمال تعلم هذا كاحتمال اسلام ذاك لكن الفرق على الثاني ان للمسلم في حال عدم قراءته حقاً بخلاف الذمي فانه حال كفره لاحق له في ذلك البتة ولو وقف على من يقرأ فيه لاسماع الحاضرين لم يقطع قطعاً والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

﴿ باب السير ﴾

﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى في كل ما يعم نفعه البلد كعمارة مساجدها وعمارة سورها ومونة القائمين بحصونها ذكر الأئمة انه على اهل القدرة من اهل تلك البلد فالمراد باهل القدرة هل هم كل من لا تحمل له الزكاة أم لهم حد غير ذلك وهل يجوز للوالى اصلحه الله تعالى ان يخص بعضهم بالقيام بذلك دون بعض أو يخص البعض في وقت والبعض الآخر في وقت آخر أو يجب عليه التوزيع بينهم لان المونة تختلف باختلاف الاوقات وهل التوزيع على قدر المال أم على الرأس وحيث قيل انه على قدر المال بدليل ان الفقير لاشيء عليه فلو كانت الاموال عقارا فهل التوزيع على قدر مساحة الارض أو قيمتها وكذا في النخيل ونحوها هل الاعتبار بالقيمة أو العدد فالمسئلة واقعة واليكم احكامها راجعة ﴿ فاجاب ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى بان الذي يتجه هنا ان المراد باهل القدرة الذين يملكون ما زاد على الكفاية سنة كما يصرح به كلام الشيخين وغيرهما وعبرة الروضة ومنها أى من فروض الكفايات ما يتعلق بمصالح المعاش وانتظام امور الناس كدفع الضرر

فيدل له خبر البخاري
والترمذي وابن ماجه
والنسائي أنه صلى الله عليه
وسلم كان اذا أوى إلى
فراشه كل ليلة جمع كفيه
ثم نفث فيهما فقرأ آية
هو الله أحد وقل أعوذ برب
الفلق وقل أعوذ برب
الناس ثم يمسح بهما
ما استطاع من جسده يبدأ
بهما على رأسه ووجهه وما
أقبل من جسده يفعل ذلك
ثلاث مرات وورد في الخبر
في فضل قراءتها أحد عشر
واثنى عشر وخمسة عشر
وأحدا وعشرين وثلاثة
وخمسين ومائة ومائتين
وثلاثمائة وألف مرة وغير
ذلك وبالجملة فقد اختلفت
بفضائل عظيمة (سئل) عن
قول المؤمن أنا مؤمن أن
شاء الله هل يجوز أولا
(فاجاب) قال ابو حنيفة
واصحابه من قام به التصديق
فهو مؤمن حقا كما قال تعالى
اولئك هم المؤمنون حقا
فلا يجوز ان يقول أنا مؤمن
ان شاء الله لانه يؤهم الشك
في الحال والشك لا يجامع
الايمان وهذا كما لا يجوز
ان يقول أنا حي ان شاء الله
وأنشاب ان شاء الله لان
الايان بالمشيئة انما
يكون فيما يشك في ثبوته
في الحال أو في معدوم خطر
الوجود لا فيما هو ثابت
في الحال قطعا وذهب
جمهور السلف وهو المروي

عن المسلمين وازالة فاقهم كسر العورة واطعام الجائعين واغاثة المستغيثين في النائبات فكل ذلك
فرض كفاية في حق أصحاب الثروة والمروءة اذا لم تف الصدقات الواجبة بسد حاجاتهم ولم يكن في بيت
المال ما يصرف اليها فلوانسدت الضرورة فهل يكفي ذلك أم يجب الزيادة الى تمام الكفاية التي يقوم
بها من تلزمه النفقة وجهان قلت قال الامام في كتابه الغياثي يجب على الموسر المواساة بما زاد على كفاية
سنة والله سبحانه وتعالى أعلم اه فقله ما يتعلق بمصالح المعاش وانتظام أمور الناس كدفع الضرر
عن المسلمين واغاثة المستغيثين في النائبات يشمل عمارة السور ونحوها مما يضطر الناس اليها وقد
بين أن ذلك لا يجب الا على الموسر وان المراد به من عنده فاضل عن كفاية سنة فعلم أن المسئلة
منقولة في كلام الشيخين والمراد بكفاية السنة هنا كما هو ظاهر كفايته وكفاية موته مطعما وملبسا
ومسكنا ودواء وغيرها مما يحتاج اليه ويستفاد من كلامهما هذا أن الموسرين لا يخاطبون بنحو عمارة
السور الا اذا لم يكن في بيت المال شيء أو كان فيه شيء وجار الناظر في أمره فلم يصرفه في مصارفه
أو احتيج لصرفه فيها هو أهم من ذلك كسد ثغر يعظم ضرره لو ترك أو حالات الظلمة دونه والراجح من
الوجهين المطلقين أولهما ومنه يؤخذ أن الواجب في عمارة السور انما هو القدر الذي يندفع به
الضرورة فقط وبهذا تعلم أن من جعل عمارة المسجد كعمارة السور فقد أبعد لان المسجد لا يضطر
اليه اذ لا توقف صلاة على صحته ولا نظر لتوقف الاعتكاف عليه لان الاعتكاف نادر وغير واجب
والواجب منه بنذر أندر فلا يصلح حينئذ غير المسجد مما يضطر اليه حتى يلزم الموسرون بينائه
ويؤخذ من تعبيره بدفع الضرر أن عمارة ذلك لا يخاطب بها الموسرون الا إن تحقق أو غلب على
الظن ان عدم عمارته يكون سببا لتلف نفس أو مال محترم فان قلت اعتبار الموسر هنا بمن زاد
ماله على كفاية سنة ينافيه جعلهم الموسر في العاقلة من يملك عشرين دينارا قلت يفرق بينهما بأن ما حظ
التحمل في العاقلة أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بصرة الجساني منهم ويمنعون اولياء الدم
اخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وملحظ سد الضرورة هنا وقاية النفس من التلف
أو نحوه من غير تسبب من المتحمل في ذلك بوجه لا باعتبار امر اصلي ولا عارض ومن غير نفع يعود
عليه في رحمه وقراباته فلذلك وسع في أمره ولم يلزم بذلك الا حيث كان من اهل المواساة ولا يكون
منهم الا اذا زادت كفايته على سنة لان كثيرين من ائمتنا حرموا عليه الزكاة حينئذ بخلاف التحمل
في العاقلة فان سببه من المتحمل في الاصل وهو منع الجاني وبعود نفع على القريب بحفظه من القتل
باعتبار ما كان فضويق في أمره والزم به غير الغني ايضا وهو المتوسط الذي يملك اكثر من ربع
دينار والذي يؤخذ منه ولو بشيء قليل فان قلت قد يكون معه كفاية سنة ويحل له اخذ الزكاة فهو اهل
لان يواسيه الناس فكيف مع ذلك يجب عليه مواساة غيره قلت لا مانع من ذلك الا ترى ان من
معه نصاب او اكثر وقام به وصف يجوز له اخذ الزكاة لا يقتضي ذلك سقوطها عنه ولا مانع من
كونه يجوز له الاخذ او يجب عليه باعتبار ويجب عليه الاعطاء باعتبار آخر والاحكام تختلف
باختلاف الاعتبارات وان اتحدت الذوات كما هو جلي وقول السائل نفع الله سبحانه وتعالى به وهل
يجوز للولي الخ جوابه ان مقتضى كلامهم في باب اللقيط ان الاغنياء ان امكن استيعابهم قسطها على
رؤسهم فان تعذر استيعابهم لكثرتهم قسطها على من رآه منهم باجتهاده فان استووا في اجتهاده تخير
وانما قلنا انه يقسطه على رؤسهم لانهم استووا كلهم في ملك فاضل عن السنة فكلمهم من اهل التحمل
وحيث كانوا كلهم كذلك فتخصيص احدهم ترجيح له من غير مرجح فلزمه حيث امكنه استيعابهم
ان يوزعه عليهم باعتبار رؤوسهم دون اموالهم بخلاف ما اذا لم يمكنه استيعابهم فانه يجتهد في
التخصيص فان استووا تخير ولا نظر الى ما يترتب على الحالة الاولى من استواء غرم صاحب الف

عن ابن مسعود والمنقول

عن اماننا الشافعي رضي الله عنه أنه يجوز له أن يقول أنا مؤمن أن شاء الله تعالى بل يؤثره على الجزم وليس شكافي الايمان الحال فانه في الحال متحقق له جازم باستمراره عليه الى الخاتمة التي يرجو حسنها بل لما كانت آية النجاة ايمان الموافقة والاعمال بخواتيمها وذلك غيب لاسيلا للمخلوق الى العلم به فوضه الى المشيئة وهذا لا يمكن أحد النزاع فيه او يقال اتى بها على سبيل التبرك وحالة لامور الى مشيئته تادبا كما في الحديث الصحيح في زيارة القبور وان شاء الله بكم لاحقون مع كونه مقطوعا به والتحقيق في هذه المسئلة ما ذكره السعد التفتازاني وغيره انه لا خلاف بين الفريقين في المعنى لانه ان اريد بالايمان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال وان اريد ما يترتب عليه النجاة فهو في مشيئة الله تعالى ولا قطع بحصوله في الحال فن قطع بالحصول اراد الاول ومن فوض الى مشيئة الله تعالى اراد الثاني (سئل) ايما افضل العسل ام اللبن (فاجاب) بان اللبن افضل (سئل) عن قولهم في تعريف الصحابي انه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ولو لحظة هل يتناول

وصاحب مائة الف مثلا لانا لا نعتبر ندر الزيادة على كفاية سنة حتى نوزع المعزوم على نسبته وانما نعتبر أن يكون معه فاضل عن كفايتها من غير اعتبار قدره ثم إذا خصه في التوزيع شيء لم يلزمه الا إذا كان من الفاضل فان كان بعضه من الفاضل وبعضه من كفاية السنة لم يلزمه الا البعض الذي من الفاضل وسقط عنه ما هو من كفاية السنة ووزع على غيره بمن لو خصه غرمه من الفاضل فان قلت انما يتجه القياس على ما قالوه في اللقيط إذا كان مرادهم بالسعي فيه ما قالوه في باب السير في المسئلة السابقة وهو من معه فاضل عن كفاية سنة قلت الظاهر أن مرادهم في البابين واحد وهو من معه ما ذكر لاتحاد ملحظها وهو سد الضرورة عن ذويها بل ما في اللقيط فرد من أفراد ما في السير كما هو ظاهر لان نفقة اللقيط انما لزمته الاغنياء لدفع ضرورته فهو من اطعام الجائع المذكور في السير لكنهم في اللقيط ذكروا حكم تعدد المنفق ولم يذكروه في السير احالة على ما قدموه في اللقيط ثم المراد بالاغنياء في اللقيط ما يعم أغنياء بلده وغيرهم وكذا يقال لمراد بهم في السير ذلك فما في السؤال من أنه على أهل القدرة من أهل تلك البلد لا ينبغي أن يفهم منه التخصيص حتى لو اضطر أهل بلد اعمارة سورها ولا غنى فيهم لم يسقط الخطاب بعمارته عن بقية الاغنياء الذين في غير تلك البلد بل يخاطبون به وكان تخصيص أهل البلد لانه الايسر فهو نظير ما قاله جمع من أن تخصيصهم الاقتراض والافتاق على اللقيط باغنياء بلده ليس للاختصاص بهم بل لانه الايسر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يشمت الصغبر والمجنون إذا عطا سوان لمحمد الله سبحانه وتعالى (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله الذي دل عليه كلامهم أنه لا يشمت عاطس الا إذا حمد الله وأسمع المشمت فقير الحامد بالسكية والحامد بحيث لا يسمعه من يريد تشميته لا يسن تشميته سواء كان تركه الحمد أو الجهر به لعذر أو غيره وحاضن الطفل وغيره سواء في النجاسات المعفو عنها وغيره فلا مزية للحاضن على غيره لسهولة اجتنابه النجاسة عند تحري ذلك وعدم السهولة على كثير من النساء انما هو لتساهلهم وعدم تحريمهن للطاهرة والنظافة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) ما حكم المصافحة بعد التدريس وفي ليالي رمضان بعد الدعاء عقب الوتر والترحيل وكذلك بعد صلاة العيد وما الارحام وكيف كيفية صلتهم (فاجبت) بقولي الذي دلت عليه صرائح السنة وصرح به النووي وغيره أنه حيث وجد تلاق بين اثنين سن لكل منهما أن يصفح الآخر حيث لم يوجد ذلك بان ضمهما نحو مجلس ويتفرقا لا تسن سواء في ذلك المصافحة التي تفعل عقب الصلاة ولو يوم العيد أو الدرس أو غيرهما بل متى وجد منهما تلاق ولو بجحولة شيء بين اثنين بحيث يقطع أحدهما عن الآخر سنت والآل تسن نعم التهنئة بالعيد والشهور سنة كما ذكره بعض أئمتنا واستدل له ولا يلزم من نديها نديب المصافحة فيها وان لم يوجد شرطها السابق والمراد بالارحام الذين يتكذبونهم وتحرم قطعهم جميع الاقارب من جهة الاب أو الام وان بعدوا ومن ثم قال في الاذكار يستحب استجابة ما كذا زيارة الصالحين والاخوان والجيران والاصدقاء والاقارب وكرامهم وبرهم وصلتهم وضبط ذلك يختلف باختلاف أحوالهم ومراتبهم وفرغهم وينبغي أن تكون زيارته لهم على وجه لا يكرهونه وفي وقت يرضونه والاحاديث والآثار في هذا كثيرة مشهورة اه وبه علم الجواب عن قول السائل فكيف كيفية صلتهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله عن النائم التي لم تقسم القسمة الشرعية كغنائم هذا الزمان إذا وصل منها شيء إلى من له حق في الغنيمة هل يجوز له الانتفاع به أولا فيجب الرد إلى الأمير الظالم الذي يصرفها في غير موضعها وما حكم الله سبحانه وتعالى في هذا الزمان في مثاهم وعن كفارهم المياري الذين يعتادون ائانة المسلمين واجراء أحكام الدين بينهم لان عمارة بلدانهم بالمسلمين مع أنه لم يقع بين الطائفتين عهد ولا قول بل المسلمون وعيهم

الانبياء عليهم الصلاة والسلام حتى يدخل سيدنا عيسى مع شرف نبوته ورسالته وكونه من أولى العزم وإذا كان كذلك فما الفائدة لقوله صلى الله عليه وسلم لو كان موسى وعيسى حين لما وسعهما الاتباعي (فاجاب) بانه لا يتناول التعريف المذكور الانبياء عليهم الصلاة والسلام الذين اجتمعوا به ليلة الاسراء والملائكة الذين لقوه تلك الليلة وغيرها لان المراد به اللقى المتعارف لا ما وقع على وجه خرق العادة ومقامهم فوق رتبة الصحبة (سئل) عن ذمى له على مسلم حق شرعى مالى أو عرضى فهل يلغى في الآخرة ام يخفف عنه العذاب بحسب ذلك الحق (فاجاب) بانه لا يلغى ويخفف عنه العذاب بحسب ذلك الحق (سئل) عن فرق المسلمين غير اهل السنة من المعتزلة والجبورية وغيرهما هل يعاقبون على عقائدهم المخالفة فيها اهل السنة ام لا (فاجاب) بانه يرتب العقاب على فرق الاسلام غير اهل السنة الاثنتين وسبعين فرقة بسبب عقائدهم المخالفة لعقيدة اهل السنة لقوله صلى الله عليه وسلم ستفترق امتي ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة وهي ما أنا عليه واصحابي وكان ذلك

ويسكنون بلادهم ويسلبون العشور والغرامات اليهم هل هم حريون أولا وهل يجوز أخذ الربا من الحريين والحياة في مبايعتهم في الكيل والوزن أولا (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ذكر الغزالي في الاحياء أن السلطان إذا لم يدفع للمستحقين حقوقهم من بيت المال ففي جواز أخذ أحدهم شيئا منه أربعة أوجه أحدها يأخذ ما يعطى وهو حصته والباقيون مظلومون قال وهذا هو القياس لأن المال ليس مشتركا بين المسلمين كالغنيمة بين الغانمين لأن ذلك ملك لهم حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهنا لو مات لم يستحق وارثه شيئا حكاه عنه في المجموع وأقره ثانيا المنع لانه مشترك ولا يدري نصيبه منه قال وهذا غلو لكن جزم به الشيخ عز الدين في قواعد المقصود منه وبما قرره يعلم الفرق بين الغنيمة وغيرها فعلى الاول من له حق في بيت المال إذا وصل اليه منه شيء يجوز له أخذه والتصرف فيه سواء أكان ذلك من فء أو غيره من بقية اموال بيت المال كالجزية والعشور ومال ذمى مات بلا وارث وما فضل عن وارثه غير المستغرق وكذا خمس الغنيمة إذا قسمها الامام واعطى الغانمين اربعة اخماسهم وابقى الخمس الاخر فاذا وصل من الغنيمة شيء لمن له فيه حق جازله أخذه كما مرأما اذا لم يقسم للغانمين فلا يجوز لاحد وصل اليه من ذلك الخمس شيء قبل القسمة اخذه لما اشار اليه الغزالي من ان الغانمين شركاء على الحقيقة فالمال مشترك بينهم وبين اهل الخمس فهم شركاء لاهل الخمس واحد الشريكين لا يجوز له ان يستبد من المال المشترك بذرة الا باذن شريكه او شركائه وانما جاز في نحو الفداء ما مر لما قرره الغزالي من ان الشركة في غير الغنيمة ليست حقيقية بدليل ان من مات منهم لا تنتقل حصته لوارثه بخلاف الغانمين فان شركتهم حقيقية اذ من مات منهم تنتقل حصته لوارثه ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان يكون ظلما او عادلا والكفار المذكورون حريون ومع ذلك لا تجوز معاملتهم بالربا ولا خيانتهم في كيل ولا وزن ولا غيرهما كما صرح بذلك الامم وبسطوا الكلام عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يصح شراء المسلم أطفال الكفار من آبائهم وامهاتهم الكفرة أم لا (فاجاب) رحمه الله سبحانه وتعالى بقوله لا يمكن شراء الولد من أبيه أو أمه لان شرط صحة البيع الملك في المبيع لمن وقع له عقد البيع وهذا متعذر هنا لان الوالد متى ملك ابنه بان استولى عليه وقصد تملكه بذلك عتق عليه فلم يمكن اجتماع الوالدية والملكية فان باعه من غير استيلاء وقصد تملكه فالباع باطل أيضا لعدم الملك هذا كله في الحريين أما من بدارنا بأمان فلا يمكن تملك الوالد لابنه بقهر لان دارنا دار انصاف بخلاف دارهم ولمن اشترى حريا من أبيه أو أمه وانه اذا صار بيده يستولى عليه ويقصد تملكه فحينئذ يملكه بذلك لا بعقد الشراء لعدم امكانه كما علمت والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) هل يلزم رد جواب الكتاب ولو بلغ السلام في كتاب هل يلزم التلفظ برده على الكاتب والرسول وما فائدة التلفظ مع غيبة الكاتب والرسول ابسطوا الجواب (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين بقوله يسئ السلام على الغائب اما برسوله واما بكتابه ويلزم الرسول اذا رضى بتجمله بالا بلاغ واما المرسل اليه فلزمه الرد فورا ثم ان كان السلام عليه بالارسال لزمه الرد بالتلفظ وان كان بالكتابة لزمه الرد بها او بالتلفظ ويندب الرد على الرسول ايضا وتقديمه فيقول وعليك وعليه السلام وكائن سبب عدم جعلهم قوله وعليك السلام قاطعا لقورية الرد لانه غير اجنبى فكما اغتفروه في عدم قطعه افورية القبول في نحو البيع فكذلك يغتفر الفصل به هنا بل ندب تقديمه لان الحاضر اولى بالرعاية من الغائب وفائدة وجوب الرد بالتلفظ مع غيبة المسلم ان في وجوب الرد حثين حقائقه سبحانه وتعالى وحقا للادى فلو فرض سقوط حق الادى لغيبته لم يسقط حق الله سبحانه وتعالى اذ لا مقتضى لاسقاطه وايضا اذا وقع الرد في حضرة الرسول بالتلفظ بلغه لم يرسله فهذه فائدة ظاهرة واما وجوب

الرد بالكتابة فحكمتها ظاهرة لان الكتاب اذا وصل للمسلم كان بمنزلة الرد عليه حينئذ والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى بما لفظه ما حكم المصافحة وتقبيل اليد والرجل والرأس والانحناء بالظهر والقيام أبسطوا الجواب (فاجاب) بقوله المصافحة للقدام سنة وكذا تقبيل ما ذكر من نحو عالم وصالح وشريف نسب والانحناء بالظهر مكروه والقيام لمن ذكر سنة هذا مذهبنا ووراء ذلك تذييلات لا بأس بالتعرض لها قال ابن عبد السلام المصافحة المعتادة بعد الصلاة بدعة الالاقاد لم يجمع بين صافحه قبل الصلاة قال بعض المالكية ومذهبنا في المصافحة كما ذكره العزوروى الترمذى أيضا أن رجلا قال يا رسول الله الرجل منا يلتقي مع أخيه أفينحنى له قال لا قال أفيلتزمه ويقبله قال لا قال أفياخذ بيده ويصافحه قال نعم وفي سنده مقال وقد روى الدار قطنى من حديث عائشة رضى الله تبارك وتعالى عنها لما قدم جعفر بن أبي طالب رضى الله تبارك وتعالى عنه من أرض الحبشة خرج اليه النبي صلى الله عليه وسلم فعانقه وسنده ضعيف لكن اتفقوا كما قال النوروى إن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال بل ظاهر كلام مالك وابن عيينة وهما من هما من حديث وغيره صحته فان مالكا لما أنكر المعانقة استدلل عليه ابن عيينة به فاجابه مالك بأنه مخصوص بجعفر فرد عليه ابن عيينة بان الاصل عدم الخصوصية فانقطع مالك وسكت ومن ثم قال بعض أئمة مذهبه الحق مع ابن عيينة قال بعض أئمة المالكية وروى شيوخنا طريق المصافحة وصفتها وهى ان يجعل كفه اليمنى في كفه اليمنى ويقبض كل أصابعه على يد صاحبه وأنكر مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه تقبيل اليد وماورد فيه والحق أنه سنة كما قدمناه لما روى الترمذى أن اليهوديين اللذين ساءل النبي صلى الله عليه وسلم عن التسع الآيات فاجابهم قبلا يده ورجله ولم يذكر عليهم ماورواه ابوداود ايضا لكن الاول فيه زيادة وروى ابن حبان عن كعب بن مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه قال لما نزلت توبى اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقبلت يديه وركبتيه وروى ايضا حديث الاعرابى في اتيان الشجرة للنبي صلى الله عليه وسلم وفيه ائذنى لى ان اقبل راسك ويدك ورجلك وفيه ائذنى لى في السجود لك فقال لا يسجد احد لاحد ولو امرت احدا ان يسجد لاحد لا امرت المرأة ان تسجد لزوجها والعظيم حقه عليها وفي حديث وفد عبد القيس لما قدموا عليه صلى الله عليه وسلم فمنهم من سعى ومنهم من مشى ومنهم من هروى حتى اتوا اليه واخذوا بيده فقبلوها الى غير ذلك من الطرق وفي بعضها ان عليا كرم الله وجهه قبل يد العباس ورجله ويقول اى عم ارض عنى قال الامام الرزلى المالكي اردت ان افعل ذلك اى تقبيل اليد مع شيخى فاراد ان ينزع يده فقلت له لا ترو هذا الكتاب حين لم تعمل به فقال كرهه مالك فقلت له مالك انكر ما روى فيه ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فتركنى بعد ذلك وكذا كان شيخنا الفقيه الامام وغيره من اشيائهم لا ينكرون على ذلك وقصدى بذلك التعظيم والتكريم لاشيائهم ولما تقرر عندى من الاحاديث وعدم انكار ذلك عن معظم من يقتدى به وفعلت ذلك مع بعض الكبراء فقال هو من باب المدح في الوجه فان لم يخف على المفعول له من تعاطف نفسه فلا بأس والاكره لما فيه من المفسدة وسئل العز بن عبد السلام عن القيام فقال لا بأس به لمسلم يرجى خيره او يخاف شره ولا يفعل لكافرا لا ناما مورون باهاتته واطهار صغاره فان خيف من شره ضرر عظيم جاز لان التلفظ بكلمة الكفر جائز للاكره فهذا الرولى ولا يجوز تكريمه باللقب الحسن الا لضرورة او حاجة ماسة وينبغى ان يهان الكفرة والفسقة زجرا عن كفرهم وفسقهم وغيره لله عز وجل قال والانحناء البالغ حد الركوع لا يفعله احد لاجد كالسجود ولا بأس بما نقص عن حد الركوع لمن يكرم من اهل الاسلام واذا تاذى مسلم بترك القيام فالاولى أن يقام له فان تاذيه بذلك مؤدى الى العداوة والبغضاء وكذلك التلقب بما لا بأس به من الالقاب

من معجزاته حيث وقع ما أخبر به قال الأمدى وكان المسلمون عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على عقيدة واحدة وطريقة واحدة الا من كان يطن النفاق ويظهر الاسلام اه ولم يزل الخلاف يتشعب والآراء تتفرق حتى تفرق أهل الاسلام وأرباب المقالات الى ثلاث وسبعين فرقة (سئل) هل حجة سيدنا أنى بكر وسائر الصحابة واجبة أم لا (فاجاب) بان محبتهم واجبة اذ يجب تعظيمهم لان الله تعالى عظمهم وأثنى عليهم في غير موضع من كتابه كقوله والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار وقوله يوم لا نحصى الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم وقوله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا وقوله لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة الى غير ذلك من الآيات الدالة على عظم قدرهم وكرامتهم عند الله والرسول قد أحبهم وأثنى عليهم في أحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم أصحابي لا تتخذوهم غرضا

والاصل في نذب القيام لاهل الفضل قوله صلى الله عليه وسلم حين قدم سيد الانصار سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه قوموا الى سيدكم والخطاب للانصار أو لكل وقد صنف النووى رحمه الله تعالى جزءاً فيه وذكر الاحاديث الواردة فيه وأحكامها وما يتعلق بها قال ابن عبد السلام وغيره وقد صار تركه في هذه الازمنة مؤدياً إلى التباغض والتقاطع والتحاسد فينبغى أن يفعل لهذا اخذور وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تقاطعوا ولا تداروا ولا تباعدوا وكونوا عباد الله اخواناً كما أمركم الله سبحانه وتعالى فهو لا يؤمر به بعينه بل لكون تركه صار وسيلة إلى هذه المفساد في هذا الوقت ولو قيل بوجوبه لم يكن بعيداً لان تركه صاراً هانة واحتقاراً لمن اعتيد القيام له والله سبحانه وتعالى أحكام تحدث عند حدوث أسباب لم تكن موجودة في الصدر الاول اه وعلى القيام ومحبة للتعظيم والكبر حل قوله صلى الله عليه وسلم من أحب أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار أعاذنا الله سبحانه وتعالى من ذلك بمنه وكرمه آمين (وسئل) رحمه الله تعالى أفنى بعضهم بهدم جميع كنائس اليمن فهل مافاله صحيح أم لا (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين بقوله اليمن بما أسلم أهله عليه وقد الحق الشيخان هذا القسم بما علم حدوثه في الاسلام في أن ماشك في حدوثه أو قدمه فيه من الكنائس لا يهدم لاحتمال أنه كان يبرية وان العبارة اتصلت به لكن جرى ابن الرفعة ومن تبعه في كنائس القاهرة على ما يصرح بهدم جميع كنائس عدن لاستحالة ذلك الاحتمال فيها لان السور المحيط بها قديم قبل الاسلام وهو مخوف بالجبال والبحر فلا يمكن ان كنائسها كانت بغير عمارة البلد وانها اتصلت بها (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل تتأدى سنة التشميت بيرحم الله سيدى والسلام بالسلام على سيدى (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله لا تتأدى ستمهما وفرض رد الثاني الابنحو يرحمك الله والسلام عليك بما فيه خطاب وجمع بعضهم بين لادب والسنة فقال ارحمك الله سيدى (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عما يقال مالى الا الله سبحانه وتعالى وأنت هل له أصل (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله استدله بقوله تعالى يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين بناء على أن العطف على الجلالة لكن الأرجح أنه على الكاف واعترض هذا الاستدلال أيضاً بان ذلك من الله سبحانه وتعالى فلا يقاس به ما من المخلوق ومن ثم كره الشافعى رضى الله تبارك وتعالى عنه أن يقال قال الرسول مع قوله تعالى يا أيها الرسول لان الله عز وجل ان يخاطب خلقه بما شاء وليس ذلك لبعضهم مع بعض وأقسم سبحانه وتعالى بكثير من مخلوقاته اعلاماً بشرفهم ويكره لنا ذلك وذكر ابن عبد السلام في قوله صلى الله عليه وسلم ان يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواها ان التشريك في الضمير من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ونهيه عنه انما هو بالنسبة لغيره ويدل على عدم الاستدلال بالآية ماورد ان رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم ما شاء الله وشئت قال جعلتني لله عز وجل عدلاً ما شاء الله وحده (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن سلم عليه وهو قابض ذكره وعورته مستورة هل يجب عليه الرد ام لا (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته بقوله ان الضابط ان كل من كان على حالة لا يخاطب فيها عرفاً لا يلزمه الرد ولا شك ان قابض ذكره للاستجار كذلك فلا يلزمه الرد وكذا قابضه لنحو الاستجار لشدة انتشاره بين الناس او لينزل منى منه او غير ذلك مما يظهر ويستحى من التكلم معه بسببه (وسئل) عن كافر ضل عن طريق صنمه فسأل مسلماً عن الطريق اليه فهل له ان يدلّه الطريق اليه (فاجاب) بقوله ليس له ان يدلّه لذلك لاننا لانقر عابدى الاصنام على عبادتها فارشاده للطريق اليه اعانته على معصية عظيمة فحرم عليه ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

(باب الهدنة)

بعدى فمن أحبهم فبحبى
أحبهم ومن أبغضهم فببغضى
أبغضهم ومن آذاهم فقد
آذاهم ومن آذاهم فقد آذاهم
الله ومن آذى الله فيوشك
أن ياخذ، ومنها قوله
لا تسبوا أصحابي فلو أن
أحدكم أنفق مثل أحد
ذهباً ما بلغ مداخهم ولا
نصفه وروى مسلم عن أبي
سعيد الخدري أنه كان بين
خالد بن الوليد وعبد الرحمن
ابن عوف شئ ففسبه خالد
فقال صلى الله عليه وسلم
لا تسبوا أهدام أصحابي
فان أحدكم لو أنفق الخ
الخطاب للصحابة السابيين
نزلهم لسبهم الذى لا يليق
بهم منزلة غيرهم حيث علل
بما ذكره قال بعضهم وفي
هذا الحديث اليأس من
بلوغ من بعدهم مرتبة
أحدهم في الفضل فان هذا
المفروض من ملك الانسان
ذهباً بقدر أحد محال في
العادة لم يتفق لاحد من
الخلق وبتقدير وقوعه
وانفاقه في وجوه الخير لم
يلغ الثواب المرتب على
ذلك ثواب الواحد من
الصحابة رضى الله عنهم اذا
تصدق بنصف مدلول من
شعير وذلك بالتقريب ربع
قدح بالكيل المصرى وذلك
اذا طحن وعجن لا يبلغ
رغيفاً على المعتاد ومن تدبر
هذا الحديث لم يجد في
مناقب الصحابة شيئاً بلغ منه
اهالى غير ذلك من

﴿وسئل﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عما إذا أسلم واحد من كفار مليار فلقق بنا وتبعه المشركون والأموال رده اليهم لقوتهم وضعفنا فهل يجوز رده اليهم مع أننا إذا لم نرده اليهم فلا بد من هجرتنا وطننا حتى نسلم من شرورهم وإذا أردت بملوك لنا ولحق بهم ولا قدرة لنا على استخلاصه من أيديهم فهل لنا أخذ قيمته منهم وهل يصح شراء المرتد منهم أن باعوه لنا ﴿فاجاب﴾ نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين بقوله إذا عجزنا عن أن نحول بينهم وبينه لم نأثم باخذهم له وكذا لو لم نقدر على منعه منهم إلا بجلاتنا عن أوطاننا فلا يلزمنا ذلك بل قضية كلام اصحابنا جواز الرد أى تمكينهم من أخذه مطلقا حيث قالوا لوجاءنا منهم حر بالغ عاقل مسلم والرد مشروط علينا لزمانا كان له عشيرة تحميه وطلبتة عشيرته وكذا ان كان المطلوب يقهرهم وينفلت منهم وخرج بقولنا والرد مشروط ما اذا لم يشترط فلا يجب الرد مطلقا اه فافهم قولهم لا يجب الرد مطلقا أنه يجوز وهذا وان كان محتملا ويتردد النظر فيه الا ان ما ذكرته من الجواز بقيد ظاهر لا مريية فيه ولنا أخذ قيمة المرتد منهم كما صرح به أئمتنا ولا يملكونه بدفعها اليها وما اؤهمه كلام الشيخين في الهدنة من ملكهم له بدفعها مبنى على الضعيف انه يجوز بيع المرتد للكافر والمعتمد كفى المجموع وغيره انه لا يجوز ولا يصح بيع المرتد للكافر لبقاء علاقة الاسلام فيه فعليه لا يملكونه وإن دفعوا القيمة اليها وانما هي بمنزلة القيمة الماخوذة للحيلولة فاذا ردوه اليها رددناها اليهم والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿باب الصيد والذبائح﴾

﴿وسئل﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عن رجل سرق له شاة فخرج في طلبها فوجد السارق قد ذبحها وحندها فاستنقذها منه فاراد ان يأكل من لحم شاته فقال له بعض أهل بلده حرمت ٣ وما يازم السارق بعد إلا تلافيا ﴿فاجاب﴾ نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسلمين بانه يجوز له أكل شاته ويلزم السارق ما بين قيمتها حية وحنيدة والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿وسئل﴾ عما إذا اعتدى رجل على ماشية قوم فقطع بطونها وبعضها قطع لسانها وبعضها قطع إحدى قوائمها أو جميع القوائم أو أخرج كروشها وبقي شيء منها فيه بعض حياة فإذا يحل من هذه المواشى التي هذا حالها وماذا يجب عليه إذا قلم ان الذى قطع لسانها تحل فان قلم لا فهل يحل بيع شيء منها إذا كان يرجى لصاحبة اللسان العافية وكذا البقرة إذا قطع لسانها هل يحل لحما وبيعها لمن يبيع اللحم أم لا فان هذا واقع في بلدنا لا محالة لان هذه البلدة ما فيها سلطان ﴿فاجاب﴾ نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله إذا قطع شيء من البهيمة سواء لسانها وغيره فان اشرفت على الموت بان كانت حياتها مستقرة وان قطع بموتها بعد يومين أو ثلاثة كانت حلالا اذا ذبح وتحل بيعها وأكلها وعلى الجاني ما بين قيمتها صحيحة ومجروحة والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿وسئل﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه عما ألحق شيئا مطروحا وشك أهو معرض عنه فإخذه أم لا فيتركه هل يحل له الأخذ أم لا ﴿فاجاب﴾ رحمه الله تبارك وتعالى بان الذى يتجه في ذلك انه يراعى في ذلك القرائن الدالة في العادة على أن مثل ذلك الشيء المطروح مما يعرض عنه أولا فان اقتضت أنه مما يعرض عنه جاز أخذه والتصرف فيه كما يصرح به قول الروضة والارجح انه يملك الكرة والسنابل ونحوها ويصح تصرفه فيها بالبيع ونحوه وهذا ظاهر حال السلف رضى الله تبارك وتعالى عنهم ولم يحك أنهم منعوا من اخذ شيء من ذلك والتصرف فيه اه قال البلقيني وقوله الارجح يقتضى اثبات خلاف في السنابل وليس كذلك ولا فرق في صورة السنابل بين ان يكون الزرع لصغير او نحوه ممن لا يعتبر اذنه وكذلك في صورة الماء على الوجه المذكور والذى ذكره في الماء هو قوله وأما الشرب من الماء فان كان يجري على وجه لا يحتفل به ملاكه ولا يمنعون منه احدا رعايته المطردة كذلك فهذا يجوز الشرب منه ولو كان في ملاكه في الاصل الصغير وغيره

الاحاديث المشهورة في الكتب الصحاح (سئل) عن قولهم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ما الحكمة في إعادة لفظ الصيغتين في الآية الثانية بعد ذكرها في الآية قبلها وقوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين طلب الهداية إلى غير صراطهم وهو المطلوب في الآية قبلها بالمنطوق وفيها بالمفهوم فما حكمة الطلب ثانيا في الآية الثانية (فاجاب) بان ذكر الصيغتين المذكورتين لحكم منها عدم تقدم ذكرها في السورة عند قراءة المدينة والبصرة والشام وقفاؤها ومالك والاوزاعي وغيرهم إذ البسمة ليست منها عندهم وانما هي للفصل والتبرك ومنها عند قراءة مكة والكوفة وفقهائها وان المبارك والشافعي الدلالة على ان من أسباب استحقاقه تعالى للمحامد كلها انصافه بها وهو كونه متعاضدا على العالمين بالنعم كلها ظاهرة وباطنها عاجلها وآجلها عظيمها ولطيفها فان ترتب الحكم على الوصف يشعر بعلمته له والدلالة من طريق المفهوم على ان من لم يتصف بها وبياقى الصفات المذكورة معها لا يستأهل لان يحمده فضلا عن ان يعبد والدلالة على انه تعالى متفضل بكونه موجودا

للعالمين وبالهم منعما عليهم
بتلك النعم ما لكا ليوم
الثواب والعقاب مختاراً فيه
لم يصدر منه لا يجاب بالذات
او وجوب عليه اقتضته
سوابق الاعمال حتى
يستحق به الحد وما قوله
غير المغضوب عليهم ولا
الضالين فهو بدل من الذين
اوصفت له مينة او مقيدة
على معنى ان المنعم عليهم هم
الذين سلوا من الغضب
والضلال فجمعوا بين
التعنة المطلقة وبين السلامة
من الغضب والضلال وقد
اعتبر مفهوم أحدهما مع
منطوق الآخر ايتقفاً فمن
حكمه على الاولين التقوية
والاكدوا أنه هو المقصود
بالحكم على الاول وعلى
الاخير التقييد (سئل) عن
قول القائل أستغفر الله
ما سوى الله هل ذلك
سائغ وهل هو على حد قول
ليبد الذي شهد فيه عليه السلام
أنه أصدق كلمة قالها
الاكل شيء ما خلا الله باطل
خصوصاً وما لا يعقل أم لا
استطو لنا الجواب وبينوه
بينا شافيا (فاجاب) بان
الاستغفار المذكور سائغ
بل هو دال على ان قائله
قد ترقى في مقامات الخواص
الى ان صار الى اعلى مراتب
التقوى وهو ان يتنزه عن
كل ما شغل سواه من الخلق
اذ زيادة الحب لها سببان
احدهما خلو القلب عما

عن لا يعتبر اذنه وليس هذا كما اذا عرض عن كسرة لان ذلك في الذي يعتبر اعراضه وأما التقاط
السنايل فهو قريب مما نحن فيه اه وكلامه صريح فيما ذكرته من النظر الى العادة والعمل بما
دلت عليه ألا ترى أنه لا فرق بين الكسرة والسنايل في ان الاولى لا بد في المعرض عنها ان يكون
مطلق التصرف بخلاف الثانية وان اقتضت أنه ما لا يعرض عنه أولم تقتض شيئاً لم يجوز أخذه
الاعلى جهة الالتقاط فيجب عليه تعريضه سنة او ما يليق به وقد قال الفقهاء لو وجد درهما في بيته
لا يدري أهوله او لمن دخل بيته فعليه تعريضه لمن يدخل بيته كالاتمة أى الموجودة في غير بيته والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يجوز إحراق الجراد حياً لا كله (فاجاب)
نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه وبركته يجوز شئ الجراد حياً لا كله كما يصرح به ما في الروضة من
جواز قلبه حياً ومنازعة الزركشى فيه بان الجمهور على الحرمة رددتها في شرح العباب بقول الامام
المذهب الحل وبان قول الشيخ أبى حامد ومن تبعه بالحرمة مبنى كما قاله النووي على اختياره حرمة
ابتلاع السمك وهو ضعيف ومن ثم تبع ابن الرفعة مع تحقيقه وكثرة اطلاعه النووي فيما ذكره
وردت فيه ايضاً استشكل الاسنوى قول الروضة وقلي السمك حياً جائز كابتلاعه والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) في شخص نزل عن دابته لا عيائها وتركها فاخذها غيره وانفق عليها فلن هي (فاجاب)
بقوله هي باقية على ملك مالكها اذ الاعراض لا يؤثر في مثل ذلك ولا رجوع للمنفق لانه متبرع
وقال احمدانها للاخذ ومالك لا الكها وعلبه ما أنفق عليها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رحمه الله تبارك وتعالى هل يحل الاصطياد بالبندق (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه
بقوله أفتى النووي رحمه الله تبارك وتعالى بحله واستدل له بحديث النهى عن الخذف وتعليقه بانه يفتأ العين
ولا ينكأ العدو ولا يقتل الصيد وفيه نظر لان المراد ولا يقتل الصيد قتلاً يبيحه فخرج البندق لانه
يقتله قتلاً لا يبيحه ومن ثم جزم في الذخائر بتحريمه ثم الرمي به وبما لاحد له كالدبوس وعلله بان فيه
تعريض الحيوان للهلاك ويحجب باننا لم نتحقق أن البندق يقتله قتلاً محرماً بل يحتمل أن يبطل حركته
مع بقاء الحياة المستقرة فيه فاذا ذبحه حينئذ حل فهو طريق لا بطل امتناعه لا لقتله وتقويته وبهذا
يتضح ما قاله النووي (وسئل) سؤالاً صورته ورد في أبى داود ما معناه أن بعض الصحابة رضى
الله تبارك وتعالى عنهم اصطاد ولدحمة فجاءت أمه تعرش فراها رسول الله ﷺ فقال من
فجمع هذه بولدها فقالوا فلان فامره باطلاقه فما الجواب عن هذا على مذهب الشافعى رضى الله
تبارك وتعالى عنه من تحريم إطلاق ما كره من ذلك (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله
ذكر بعض محقق مشايخنا ان امره ﷺ باطلاقه محمول على خوف تلفه بسبب حبسها عنه (وسئل)
رحمه الله تبارك وتعالى عن بنادق الاروام والافرنج التي فيها البارود والناز هل يحل الاصطياد
بها لانها أشد من المحدد اولا وهل هي كغيرها من البنادق التي يصاد بها وهل المراد بما في فتاوى
الامام النووي رحمه الله تبارك وتعالى من حل الاصطياد بها جواز الاصطياد بها او حل اكل ما صيد
بها اولا والحيوان اذا صار الى حركة مذبوح بجر حرة او نحوها او بندق هل يحل أكله بذبحه
في تلك الحالة مع انه يضطرب اضطراباً شديداً بعد الذبح وينفجر منه الدم ولا يحل (فاجاب) نفعتنا
الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله لا خلاف في حرمة الرمي الى الصيد بالبندق الذي فيه النار كما يعلم بما ياتي
وانما الخلاف في البندق الذي من طين فصاحب الذخائر يقول لا يحل لان فيه تعريض الحيوان
للهلاك والنوى يقول يحل لانه طريق الى الاصطياد وهو مباح واستدل له بخبر الصحيحين انه
ﷺ نهى عن الخذف وقال انه لا ينكأ العدو ولا يقتل الصيد ولكن يفتأ العين ويكسر
السن قال فمقتضى الحديث اباحة الصيد بالبندق وذكر البخارى في صحيحه انه كره الرمي به في القرى

سواء فان الانسان كلما خلى
عن شئ ما تسع لغيره فقطع
العلائق بسبب التجريد
والنفريد واليه الاشارة
بقوله قل الله ثم ذرهم في
خوضهم يلعبون وثانيها
كمال المعرفة وقال كعب
الاحبار مكتوب في التوراة
من طلبني وجدني ومن
طلب غيري لم يجدني فقال
أبو الدرداء أشهد أني
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول هذا
وأوحى الله تعالى إلى داود
عليه السلام إن من أهل
محبي بجبل لبنان أربعة
عشر نفسا منهم شواب
وكول ومنهم مشايخ فاذا
اتيتهم فاقرتهم مني السلام
وقل لهم ان ربكم يقرنكم
السلام ويقول لكم الا
تسالوني حاجة فانكم
أحبابي واصفيائي
وأوليائي افرح لفرحكم
واسارع إلى محبتكم فاتاهم
داود عليه السلام وبلغهم
ما قاله ربه فقال احدهم
انت هديت قلوبنا لذكرك
وفرغتنا للاشتغال بك
فاغفر لنا تقصيرنا في شكرك
وقال آخر اللهم امنن علينا
باشتغال القلب بك عن كل
شئ دونك وفي اخبار
داود قل لعبادي المتوجهين
إلى محبتي ما ضرركم اذا
حجبتكم عن خلقى ورفعت
الحجاب فيما بيني وبينكم حتى
تنظروا إلى بعين قلوبكم
وفي بعض الاخبار ان الله

خشية ان يصيب من فيها دون الصحراء ومن علم ان لا خلاف بينهما
لان الاول علل عدم الحل بان فيه تعريض الصيد للهلاك والثاني علل الحل بانه طريق الى الاصطياد
فعلينا أن الاول يتول بالحل اذا غلب على الظن ان البندق لا يهلكه الثاني يقول بالحرمة اذا غلب على
الظن ان البندق يقتله قبل التمكن من ذبحه فلا تخالف بينهما وكان هذا الذي قرره دو. ملحظ ما في
فتاوى البلقيني فانه سئل عن رمي الطير بالبندق ما حكمه فاجاب بقوله اما الرمي بالبندق فقد صح
النهى عنه لما يحصل به من الضرر ولا سيما في البنيان واما رمي الطيور به فان كان مما أمر بقتله
فلا حرج في ذلك وان كان غير ذلك فان كان غير ما كول اللحم فالنهى باق وان كان ما كولا يرجى
أن يسقط وفيه حياة مستقرة فيذبح بحيث يحل فهذا جائز وان لم يرج ذلك فالنهى باق الا اذا كان
هناك ضرر اقتضى تغيير ذلك الطير فيجوز اه وهو كلام حسن وبه يتايد ما قدمته من حمل كلام
النووي أخذنا من علته على ما اذا علم او غلب على ظنه ان البندق لا يهلكه وانما تزيل منعه حتى
يصير مقدورا عليه فالرمي به حينئذ حلال وكذا لو كان من الفواسق او صال عليه مثلا ولم يندفع عنه
الابدالك فيرميه وان علم انه يقتله هذا كله في الاصطياد بها وأما حل ما صيد بها فان أدركه وبه حياة
مستقرة وذبحه حل والا فلا وما وصل الى حركة مذبح بسبب ما ذكر في السؤال بان لم يبق فيه حركة
اختيارية فانه لا يحل ذبحه مطلقا ومالم يصل لذلك حل ان يتقن حال الذبح أن به حياة مستقرة
وكذا لو غلب على ظنه ذلك بالحركة الشديدة وانفجار الدم ومتى شك في استقرار الحياة حرم وان
وجد انفجار الدم وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاضحية)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه عما اذا ذبح أضحيته فلا يجوز له اتلاف شئ منها بغير الاكل والانتفاع
له ولمن أذن له ان كانت تطوعا فلو أتلفه بغير ذلك فمقتضى كلامهم انه يلزمه بدله بصره مصرفها وانه
يستقل بذلك ويكفيه نيته للبدل ويكون بقيمته من نقد البلد يشتري به مثله او مثليه ان كان نيا
وان لم يعتمد اتلافه كان تطير عليه شئ من ودكها أو عثر بانائه فان قاب وكذا قد يتخيل انه لا يجوز
اطعام هرة أو غير آدمي منه وفي كل ما ذكر حرج وخلاف للعادة فان كان هناك شئ فيه سعة
فليتفضل من وقف عليه بذكره ولا يجوز له بيع شئ من أجزائها فلو مات فورثته موضعه فلا يجوز لهم
بيع شئ منها ذكروه الا ذرعى وغيره ولهم الاكل والانتفاع والاهداء كقول السبكي ويزول ملكه
عنها بالذبح ولا تورث لكن ينبغي أن يكون لوارثه ولاية القسمة مثله ولا نقل فيها بخصوصها ولا
يشكل ذلك بما في فتاوى القفال اذا ضحيت الاضحية عن الميت لا يجوز الاكل منها بغير اذنه لان الميت
حين موته لم يكن له حق الاكل مما ضحى عنه به بعده وانه حتى يقوم وارثه هقاهه ويجوز له الاكل منه كقول
كأقالوه فيما ضحى به في حياته فلو كان ورثته أو بعضهم صغارا فلا شك أنه يجوز اطعامهم منها بالقسط
لثلاث ضيع واسم القسمة عليها بمعنى استحقاق كل منهم شيئا يختص به ممنوع فيما يظهر وان قلنا
ببقاء المالك في أضحية التطوع للتمتع باللازم به المانع من نقل المالك أبدا كالمهون بلا ولي وهل
يجوز للولي أن يطعم منها الفقراء والمساكين فيه نظر ولم أجده منصوصا مع كثرة التفتيش عنه
والظاهر جوازه كما بومى اليه كلام بعضهم في غضون المسائل لتعيينها لذلك وكونه هو الاصل الذي
شرعت التضحية لاجله وانما جوز الاكل ترخيصا كما علم من الدين في منع النبي صلى الله عليه وسلم
أولا من ادخارها بعد ثلاث عند الحاجة الداعية اليها في عصره صلى الله عليه وسلم وان كان نسخ
لزوال ذلك فانه يعلم به ان الصدقة هي الاصل فيها فان قلنا يجوز له أن يتصدق منها فالظاهر جواز
أكله منها حالا ان كان فقيرا كغيره ولا نقول هنا يمتنع لانه يتحد فيه قبضه واقباضه لانه نائب المالك

بالله تعالى أوحى الى بعض أنبيائه
 أنما اتخذ من خلق من
 لا يفتر عن ذكرى ولا يكون
 له غيرة ولا يؤثر على شئ
 من خلقه وان احترق بالنار
 لم يجد لحرق النار وقعا وان
 رقطع بالناشير لم يجد له مس
 قال الحديد المدا من لم يبلغه
 الحب الى هذا الحد فمن اين
 يعرف ما وراء الحب من
 التكرامات وقد قال الائمة
 ان اعلى درجات الزهد ان
 لا يرغب عن كل ما سوى
 الله تعالى حتى عن الآخرة
 لا يرغب في الله تعالى
 بشرطه ان لا يعود في شئ
 مما يرغب عنه ويرغب
 فيكون قد رجع في الثمن
 فقام تسليم الثمن بحفظ
 القلب والجوارح عما
 يناقض زهده واعلى درجات
 التوحيد ان لا يرى في
 الوجود الا واحدا وهو
 شاهد الصديقين وتسميه
 الصوفية الفناء في التوحيد
 فلا يرى نفسه لكون باطنه
 مستغرقا بالواحد الحق
 وهو المراد بقول ابي يزيد
 انساني ذكر نفسي ومعنى
 ذكون هذا موحدا انه لم يحظر
 في شهوده وقلبه الا الواحد
 الحق وفي عن الوسائط
 بوعن نفسه وسبب الترقى
 الى هذه الدرجة ان يعلم انه
 لا يخالف الا الله وانه لا تتحرك
 اذرة في السموات ولا في
 الارض الا باذن الله وانه
 لا قهر ولا غنى ولا موت ولا
 حياة الا باذن الله تعالى وانه

والمالك له الاستبداد بذلك نعم الظاهر انه لا يجوز له الادخار لينتفع بنفسه ان لم يكن وارثا اذ لا حق
 له فيها بترك ما يراه صلاحا للولي عليهم ويتصدق بالباقي في الحال واذا كانوا جماعة أو اثنين ميز لكل
 منهم ما يحتاج اليه قبل ان رآه وان انفقت حاجتهم وضاف الشئ وزع عليهم بالسوية تشبيها
 بالغائبين في طعام الغنمة قبل وصولهم أو طائهم فيكون كل مختصا بما ميز له لا ملكا ويتعين التصديق
 اذا كان الصغير ضعيفا لم يبلغ أن يأكل اللحم وخشي تغيره اذ لا يمكن نقله وله نظير من الشرع هذا
 ما تقرر لي بعد النظر والبحث وان كان نقل بخلافه فسمعا وطاعة وهو أولى فليتظر فيه واذا ضحي
 الولي عن صغير من مال نفسه قال شيخنا عبد الله أبو فضل الظاهر منع أكله منها لانه يقدر أنه ملكها
 في ضمن التضحية قبلها أقول وما قدره يمكن ظاهر اذا كان الولي أبا أو جدا يتولى طرفي التمليك
 وفي غيره نظر وقد أفق بعض أئمة اليمين بجوازه من غير ذكر تقدير انتقال ملك اليه قال شيخنا ولا
 يجوز ذلك في الحقيقة عنه لان الاب مندوب اليها لنفسه أقول فاما ان تكون الضحية مثلها ويتصرف
 الاب فيها كضحية نفسه واما أن يمنع منها غير الاب والجد وتصح منها بتقدير انتقال الملك ثم يتصدق
 الامر فيها بان يطعم منها الصبي فقط ويكون في التصديق بشئ منها ما سبق في لحم الضحية المخلف عن
 الميت وفي ذلك كله ظلمة أزاهل الله سبحانه وتعالى وسائر الظلمات بنور الايمان والعلم والهداية والله
 سبحانه وتعالى أعلم فالمسؤول ممن وقف على هذا من أئمة الدين رحمهم الله تعالى ونفع بهم آمعان
 انظر في ذلك ويان مظهر له فيه بنقل أو بحث بايضاح بين لا أخلا الله سبحانه وتعالى منهم آمين
 (فاجاب) نفعا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله اما الجواب عن هذه المسئلة فقول السائل نفع الله
 تبارك وتعالى ببركته وعلومه لا يجوز له اتلاف شئ منها الخ ظاهر وقد صرحوا به أو ما قوله فلو اتلفه
 بغير ذلك فمقتضى كلامهم الخ ممنوع لانه ان أراد أنه اتلف القدر الذي يجب التصديق به فذلك
 ليس مقتضى كلامهم بل صرحوا به وحينئذ فلا فرق بين أن يتلفه عمدا أو سهوا بل ينبغي أنه لو اتلف
 بتقصيره ضمنه أيضا لان مقتضى كلامهم أن يده عليه يد أمانة وهذا حكمها وان اراد انه اتلف القدر
 الزائد على ذلك كان ذبحا وتصديق بقدر الواجب واتلف ما عداه قبل التصديق او بعده فليس الضمان
 حينئذ مقتضى كلامهم وانما مقتضى كلامهم بل صريحه عدم الضمان اذ لو ضمه لضمنه لنفسه لانه اذا
 تصديق بقدر الواجب صار مستحقا لكل الجميع وان ندب له التصديق به فلو قلنا بوجوب ضمان ما اتلفه
 لضمنه لنفسه وضمان الانسان متلفه لنفسه أولا يؤول الى نفسه تمتنع ظاهر الامتناع والاستحالة فان
 قلت كيف يستحيل ذلك وهو بالتضحية قد زال ملكه قلت ملكه وان زال بقي له استحقاق الاكل
 ولم يبق عليه بعد اخراج القدر الواجب شئ غيره فانحصر الاستحقاق فيه وحينئذ فكيف يضمن لنفسه
 شئ انحصر استحقاقه له فالاستحالة باقية فان قلت كلامهم في اتلاف الموقوف عليه للموقف الذي عليه
 ينافي ذلك قلت لا ينافي لظهور فرقان ما بينهما لان الاستحقاق ثم لا يقتصر على الموقوف عليه بل من
 بعده يستحقه ايضا فضمنه لاجل غيره وهذا ليس لاحد غيره استحقاق فيه بوجه فلم يضمنه وايضا فالموقف
 فيه ناظره اما عام او خاص يطالب الموقوف عليه بالبدل وهذا لمطالب وايضا فالقصد بالوقف الدوام فلولم
 يضمن لنا مقصوده والقصد من التضحية اراقة الدم مع ارفاق المساكين بادنى جزء منها غير تافه وقد
 حصل هذا المتصور فلا وجه للضمان على ان ابن جماعة من اكابر اصحابنا كابى العباس بن سريج
 وابى العباس بن القاص والاصطخري وابن الوكيل قالوا انه يجوز له اكل الجميع ولا يجب عليه التصديق
 بشئ منها ونقله ابن القاص عن نص الشافعي رضى الله تبارك وتعالى عنه لان القصد بالتضحية انما
 هو التقرب ياراقة الدم فحسب واما التضحية بعد الذبح فكسائر الذبائح غيرها وعليه فلا ضمان مطلقا
 وكذا يقال في جلدها ونحوه بماله الاتفعا بعينه مادامت باقية دون نحو بيعه هذا حكم الانلاف من

مخترع الكل فمن شاهد هذا

وعلم أنه لا اله الا الله في عما
سواه ولا ينظر الى شيء فالكمل
مستخر تحت قدرته وقال
بعضهم أشد شئ على النفس
الاخلاص اذ ليس لها فيه
نصيب والاخلاص كون
العبد وحر كاته الله تعالى
خاصة وقال بعضهم الشوق
نار الله تعالى أشعلها في
قلوب اوليائه حتى يحترق
بها ماني قلوبهم لغيره
من الخو ظرو الارادات
والعوارض والحاجات
(سئل) عن قوله تعالى
انها بقرة صفراء هل التصحيح
انها سوداء أم صفراء
(فاجاب) بان الذي عليه
جمهور المفسرين انها صفراء
اللون من الصفرة المعروفة
قال مكى عن بعضهم حتى
القرن والظفر وقال ابن
حبيرو وغيره كانت صفراء
القرن والظلاف فقط وعن
الحسن ان صفراء معناه
سوداء شديدة السواد
والاصح الاول لانه الظاهر
وهذا شاذ لا يستعمل مجازا
الا في الابل قال تعالى كانه
جمالات صفرو ولو اراد
السواد لما اكده بالفقوع
لانه نعت مختص بالصفرة
لا يوصف به السواد يقال
اصفر فاقع كما يقال اسود
حالك فكانه قيل صفراء
شديدة الصفرة (سئل)
عن النصارى هل فيهم احد
يقر لنبينا صلى الله عليه
وسلم بالرسالة لكنه لا درب

حيث الضمان وعدمه وهو ظاهر لا يحيد عنه فيتعين اعتياده لان قواعدهم تصرح به وان لم أر من
نص عليه وأما بالنسبة للائم فان تعمد ائم لا من حيث التضحية بل من حيث كونها اضافة مال وان
يتعمد لم ياتهم وأما قوله وكذا قد يتخيل الخ فهو انما يتجه في الغنى الذى أهدى اليه دون نفسه ودون
الفقير كما يعلم ذلك من قوله في شرح العباب كغيره من الاغنياء لا تملككم على المعتمد الذى عليه الشيخان
وغيرهما خلافا لابن الصلاح وغيره كما ياتى فلا يجوز تملك الاغنياء شيئا من الاضحية ليتصرفوا فيه
بالبيع وغيره بل بالاكل ولد اجاز اطعامهم على وجه الاباحة كما فى الجواهر وغيرها وكذا الاهداء
اليهم كما ياتى واستثنى البلقينى من ذلك ضحية الامام من بيت المال قال فيملك الاغنياء ما يعطيهم منها
بخلاف الفقراء كما أفهمه كلامهم فيجوز اطعامهم وتمليكهم حتى من الزائد على ما يجب تملكه كنهيا
ويتصرفون فيه بالبيع وغيره أما الاغنياء فيما يهدى اليهم فلا يتصرفون فيه بغير الاكل كما دل
عليه قول الرافعى يجوز اطعامهم كما يطعم الضيف ويوافق قول القمولى قتلا عن الامام والغزالي
ما يجوز له أكله من اضحية التطوع لا يجوز له اتلافه لانه لا يجوز له بيعه ولا أن يملكه الاغنياء
ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره وانما جاز له ولهم الاكل على وجه الاباحة ونظيره ابن الصلاح بان ظاهر
اطلاقهم جواز الاهداء الى الاغنياء فى الهبة المفيدة للملك الممكنة من التصرف لا الاطعام على وجه
الاباحة فانه لا يسمى هدية ويرد ان قال ابن الرفعة ان الظاهر معه وغيره ان ما قاله هو ظاهر كلام الشافعى
والاصحاب الذين ذكروا الاهداء بان الاصل منع أكلهم منها وانما جاز لهم على خلاف الاصل فلا
يحسن أن يوسع لهم في غيره من التصرفات وظاهر التشبيه بالضيف انه ليس لغنى أهدى له شيء
منها اهداؤه لغيره وهو متجه ويؤيده قول الزركشى رحمه الله تعالى يحمل الاهداء اليهم على الاباحة لا
الملك فللمهدى استرجاعه ولو بعد الوصول للمهدى اليه وأما قوله بعد ذلك تبع للاذرعى قضية التشبيه
بالضيف أن المهدى اليه لا يتصرف بنير الاكل من صدقة ونحوها وفى منعه من الصدقة والا يثار
به بعد بخلاف منعه من البيع لانه كما مضى يتمتع عليه أى البيع دون الصدقة واطعام الغير فردد
بانه لا بعد فى ذلك وليس كما مضى لان له ولاية التفرقة المستلزمة لجواز التصديق واطعام الغير بخلاف
المهدى اليه اه مافى الشرح المذكور وهو ظاهر فيما ذكرته أما الفقير فواضح لما علم انه يتصرف
فيه بالبيع وغيره فالولى اطعام نحو الهرة وأما المضحى فلما علم أيضا أن له التصرف بالاكل والصدقة
واطعام الغير واطعام نحو الهرة من جملة ذلك وأما الغنى المهدى اليه فلما علم انه أباحة له وأنه
كالضيف وقد صرحوا فيه أنه لا يجوز له التصديق ولا اطعام نحو الهرة وما يؤيد ما ذكرته فى
المضحى قوله يجوز له شرب ما فضل من لبن المنذورة عن رى ولدها وأن يسقيه غيره أى ولو ولد
دابة أخرى فكما جاز له سقى الدابة كذلك يجوز له اطعام نحو الهرة وهو ظاهر وقوله ولا يجوز له
بيع شيء من أجزائها الى قوله اه ظاهر ومن ثم قلت فى شرح العباب فرع مات المضحى وعنده
شيء من لحم الاضحية الذى يجوز له أكله وأهداؤه لم يورث عنه لانه ليس بمملوك له كما علم مما
مر لكن لو ارثه ولاية القسمته والتفرقة والاهداء والاكل كما كان له ذكره السبكي وغيره اه
وأما قوله ولا يشكل ذلك بها فى فتاوى القفال وتعليه دفع الاشكال بقوله لان الميت حين موته
الخ فتخيل الاشكال بذلك بعيد كما يعلم من سوق كلام القفال وعبارة شرح العباب ومحل ذلك
أى جواز الاكل للمضحى إذا مضى عن نفسه فلو مضى عن غيره باذنه كميت أوصى بذلك فليس له
ولا لغيره من الاغنياء الاكل منه وبه صرح القفال فى الميت وعلمه بان الاضحية وقعت عنه أى
الميت فلا يحل له أى المضحى الاكل منها الا باذنه أى الميت وقد تعذر فيجب التصديق عنه بجميعها
واعتمده ابن الرفعة وغيره وعبارة المطلب هل يقوم وارثه مقامه فى جواز الاكل والاهداء نظر الى انها

خاصة أولا (فاجاب) بان بعض النصارى يزعم أنه مبعوث الى آخر الزمان ولكنه يقدر رسالته بالعرب كما تعتقده العيسوية من اليهود (يسئل) عن قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم فان ضمير الجمع فيه عائد على الكفار بسبب كفرهم وهو لا يغفر لقوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به فكيف تعرض في سؤاله للعفو عنهم مع عليه بان الله تعالى قد حكم بانه من يشرك به فقد حرم الله عليه الجنة (فاجاب) بانه قد اختلف في تأويله على أوجه أحدها أن الضمير في تعذيبهم بان مات منهم على الكفر والضمير في تغفر لهم لمن تاب منهم قبل الموت فان عيسى علم أن بعضهم قد تاب ورجع عن ذلك ثانيا أنه كان عنده أنهم أحدثوا معاصي وعملوا بعده بما لم يأمرهم به الا أنهم على عهود دينهم فقال فان تغفروا أحدثوا بعدى من المعاصي ثالثا أنه قاله على وجه الاستعطاف لهم والرافة بهم كما يستعطف السيد لعبده ولهذا يقل فان عصوك رابعاً أنه قاله على وجه التسليم لامره والاستجارة من عذابه وهو يعلم أنه لا يغفر لكافر والقول بانه لم يعلم أن

تطوع او نقول قد صارت واجبة الذبح بعد الموت يخرج على الوجهين في المنذورة او يتعين صرف الجميع للفقراء لانها حسبت عليهم من الثلث محل نظر والاقرب الاخير انتهت وفيه بسط مهم ذكرته في حاشية الايضاح انتهت عبارة الشرح المذكور وبها يعلم ظهور الفرق بين المضحي اذا مات وبين الميت المضحي عنه فان الاول كانت له ولاية التفرقة والاكل والاهداء فثبت كل ذلك لوارثه وأما الثاني فلم يكن له من ذلك شيء فلم يثبت لوارثه شيء منه لما ذكر ولما ذكره ابن الرفعة من أن هذه حسبت على الفقراء من الثلث اى اذا وصى بها فصارت جميعها مستحقة لهم وورثة الميت الموصى لا يجوز لهم اخذ شيء من ثلثه الموصى به وكذلك الوصى لثلاث يتحد القابض والمقبض واما الاغنياء فلان الوصايا انما تنصرف الى الفقراء غالباً فلم يجوز صرف شيء اليهم ايضاً واما قوله فلو كان ورثته او بعضهم صغاراً الخ فان اراد بهم ورثة الميت المضحي عنه فغير صحيح لما علمت ان وارثه لا يجوز له الاكل منها لوجوب صرف جميعها للفقراء كما علمته من عبارة ابن الرفعة المذكورة وقوله في حكاية كلام القفال بغير اذنه لم يقله القفال كذلك على هذا الوجه وانما علل عدم جواز اكل المضحي وغيره من الاغنياء بان الاضحية وقعت عن الميت فلا محل الاكل منها الا باذنه وهو متعذر فيجب التصديق بها عنه وقوله بالقسط لثلاث يضيع الخ فيه نظر اذ التقسيط ليس بواجب وخشية الضياع ليست هي الميعة للاكل لما ياتي وقوله بمنوع فيما يظهر ظاهر لكن تعليقه بقوله للتعلم اللازم الخ ممنوع اذ التعلق اللازم لا يمنع الارث الا ترى ان الدين والحقوق المتعلقة بعين التركة لا يمنع انتقالها للورثة وان حجب عليهم في التصرف فيها حتى لو قضوا الدين من غيرها بان انها على ملكهم ولو بيعت فيه كانت زوائدها من حين الموت الى وقت البيع ملكاً لهم وقوله والظاهر جوازه الخ هو كذلك لالما ذكره فحسب بل لما علم من كلامهم وصرحوا به من زوال ملك المضحي عنها وعدم ارثها عنه وان الثابت للوارث انما هو ولاية التفرقة وجواز الاكل فالمورث ليس الا الولاية والجواز المذكوران فقط كما هو صريح كلامهم فاما الولاية فيخلف الوارث المحجور فيها وليه لعدم تاهله لها واما جواز الاكل فلا يمكن ان ينوب عنه فيه غيره بل هو باق له بمعنى ان للوارث ان يطعمه منها لانه يتعين عليه ذلك واذا خلفه وليه في ولاية التفرقة ولم يتعين عليه اطعامه وحده فله ان يطعمه وان يطعم غيره فعلم بما قررته ان جواز اطعام الولي غير المولى عليه منها هو صريح كلامهم ولا نظر للتعليل الذي ذكره المصنف لانه قابل للمنع اذ لا نسلم ان حل اكل المضحي منها رخصة اذ لا يصدق عليه حدها المقرر في الاصول لانه لم يتغير بل هو ثابت قبل النسخ وبعده لانهم لم يتواردا على جواز الاكل من حيث هو كما يوهمه كلام المصنف وانما هو متواردان على جواز الادخار منها بعد ثلاث فاما حله قبل ثلاث وحل الاكل مطلقاً فلم يقع فيه نسخ مطلقاً فقام له على التناول فلا نسلم ان الصدقة هي الاصل فيها لان الحكم اذا نسخ امتنع النظر اليه مطلقاً فلا يعمل بمادله عليه ولا بما اشار اليه وايضاً فالمنظور اليه فيها بطريق الذات انما هو اراقة الدم لانه المجمع عليه واما الصدقة فوقع الخلاف في وجوبها كما مر وعلى الوجوب فهي بجزء غير تافه فهذه كلها صرائح في منع ما ذكره السائل نفع الله سبحانه وتعالى به واما التعليل الصحيح والمآخذ الظاهر فهو ما ذكرته واستنبطته من كلامهم وحررته فلا مساغ في العدول عنه وقوله فالظاهر جواز اكله الخ انما يتجه على ما قاله جمع فيمن اوصى الى انسان بتفرقة ثلثه على نفسه وغيره من انه يجوز له ان يعطى نفسه وانتصر له الزركشى وغيره واما على المعتمد انه لا يجوز لاتحاد القابض والمقبض فلا يجوز له هنا ان ياخذ لنفسه شيئاً لاتحادها ولا نظر لكونه نائب المالك لان الوصى ايضاً نائب المالك وقد منع من ذلك على ان نيابته عنه تقوى ذلك الاتحاد الممنوع فان قلت فما الفرق بينهما قلت يفرق بانه بالنسبة

الكافر لا يغفر له اجترأه على
 كتاب الله لان اخباره تعالى
 لا تنسخ خامسها انه ما قال
 انك تغفر لهم ولكنه
 بنى الكلام على ان فقال
 ان تغفرهم عدلت لانهم
 احقاء بالعذاب وان تغفر
 لهم مع كفرهم لم يعدم في
 المغفرة وجه حكمة فان
 المغفرة حسنة لكل مجرم
 في العقول بل متى كان المجرم
 اعظم حرما كان العفو عنه
 احسن وقد قال الامام
 غفران الشرك جائز عندنا
 وعند جمهور البصريين من
 المعتزلة قالوا لان العقاب
 حق الله على المذنب وليس
 في اسقاطه مضرة فوجب
 ان يكون حسنا بل دل
 الدليل السمعى في شرعنا
 على انه لا يقع فعدم غفران
 الشرك مقتضى الوعيد فلا
 امتناع فيه لذاته ليمتنع
 الترديد والتعليق سادسها
 انه كلام على طريق اظهار
 قدرته تعالى على ما يريد
 وعلى مقتضى حكمه
 وحكمته ولهذا قال انك
 انت العزيز الحكيم تنبها
 على انه لا امتناع لاحد من
 اعزته ولا اعتراض في حكمه
 وحكمته ولم يقل الغفور
 الرحيم وان اقتضاهما
 الظاهر سابعها انه يحتمل
 انه لم يكن في كتابه ان الله
 لا يغفر ان يشرك به ثامنها
 ان تغفر لهم يعنى لكذبهم
 الذى قالوه على خاصته
 لا لشركهم (سئل) هل

للمضحي كالكل المباح إذ لا ولاية لاحد عليه فلم يكن فيه اتحاد وأما بالنسبة لنائب المالك فلا لانه
 مال بل تفرقة غير المالك وقد صار النائب وكلا عن ذلك الولي فاذا أخذ منه كان مقبضا على غيره
 وقابضا لنفسه فامل ذلك ليظهر لك أن تعليل جواز الاتحاد بكونه نائب المالك في غاية البعد وأنه
 من تعليل الشيء بما يطله ويرده وقوله نعم الظاهر الخ بعيد جدا لانه بعد أن جوز له الاكل كيف
 يمنعه من الادخار ويعلل ذلك بأنه لاحق له فيها وهل هذا الا التناقض البين لان قوله لاحق له
 فيها يبطل ما قاله من جواز أكله وتعليله جواز أكله بأنه كغيره يبطل ما قاله من منعه من الادخار
 فتفتن لذلك وقوله بل يترك ما راه صلاحا للمولى عليه الخ يقتضى ان ذلك كله واجب عليه
 وليس كذلك لما مر بدليل أنه يجوز له التصديق بكلها وأنه لاحق للمولى عليه فيه الاولاية التفرقة
 فقط فاندفع قوله فيترك وقوله يتصدق وقوله ميز وقوله وزع ان أراد أن ذلك واجب عليه نعم
 وقوله ان رآه يشعر بعدم الوجوب لكن لا مطلقا بل ان لم يره فان رآه لحاجة محجوره اليه رآه
 وليس بعيد وقوله وإذا ضحى الولي الخ اعلم انهم استثنوا من منع التضحية عن الغير صورا منها
 تضحية الولي من ماله عن محاجيره ذكره جماعة منهم الولي أبو زرعة عن شيخه الامام البلقيني وهو
 أخذه من مقتضى كلام الشافعي رضى الله تبارك وتعالى عنه في الام ومن مقتضى قول الماوردي
 ولا يجوز لولي الطفل والمجنون أن يضحي عنها من أموالها قال فمفهومه جوازه من ماله اه وبنحو
 عبارة الماوردي هذه عبر النوى في مجموعه فليستدل بها أيضا وجرى شيخ الاسلام صالح البلقيني على
 ما مر عن والده في تنسبه وتدريبه فقال الثانية الولي إذا ضحى من ماله عن الذي تحت حجره من
 الاطفال والسفهاء والمجانين فمقتضى نص الشافعي في الام الجواز اه إذا تقرر ذلك فقضية ما مر
 في منع المضحي عن الميت من أكل شيء منها لانها انتقلت إلى الميت واذنه متعذر أن الولي هنا إذا
 ضحى عن مولى من ماله لا يجوز له أكل شيء منها لانها انتقلت للمحجور واذنه متعذر فالوجه ما قاله
 شيخ السائل نفع الله سبحانه وتعالى بهما وبمدهما لاهو وبعض أئمة اليمن لما علم بما تقرر ان
 تضحية الولي عن مولى متضمنة لانتقالها اليه شرعا وان لم يكن ابا ولا جدا فان قلت قضية الانتقال
 اليه ان لا يجوز التصديق بشيء منها قلت ليس الانتقال اليه هنا الا لتحصيل ثوابها توسعة في تحصيل
 طرده ولا يتم ذلك الا بالتصدق منها وبما تقرر فارق ما هنا ما قالوه فيما لو اصدق الولي عن محجوره
 او دفع الثمن عنه ثم ارتفع ذلك العقد لان ذلك من العقود المالية فاذير عليه حكمها وما هنا القصد
 به كما تقرر الثواب فوسع له في طرق تحصيله كما وسع للميت في ذلك لكن ان اذن له في الحياة على
 المعتمد لانه كان من اهل الاذن بخلاف المحجور الصغير والمجنون مطاعا والحق بهما من جن او سفة
 بعد كاله طردا للباب وقوله اقول فاما الخ الواجهة الفرق بين العقيقة والتضحية فللاب اذا عاق عن
 ولده الاكل منها لان الاب مخاطب بها اصالة فهي بالنسبة اليه كضحية نفسه ومن ثم صرحوا بأنه
 يجوز له الاكل من العقيقة كاله الاكل من اضحية نفسه واما التضحية عن طفله فهي غير مخاطب
 بها وانما وسع له فيها تحصيل الثواب لمولى لانها فداء عن نفس المولى لا يعود على الاب منه شيء
 فتمحض النفع للمولى والوقوع عنه بخلاف العقيقة فان نفعها من كون الولد بسببها يشفع لايه
 كما قاله ائمة مجتهدون امر خاص بالولي لعود نفعه عليه فلم يكن كالمضحي عن الغير وانما هو كما لمضحي
 عن نفسه كما صرحوا به فعلم الجواب عن ترديدات السائل نفع الله سبحانه وتعالى به على انه لو استحضر
 تصريحهم بان للعاق ان ياكل من العقيقة كالاضحية عن نفسه وأن التضحية عن الغير لا يجوز
 للمضحي الاكل منها وتامل حكم ذلك وعلمها التي قررتها لم يبد تلك الترديدات وزالت عنه تلك
 الظلمة ازال الله سبحانه وتعالى عناو عنه ظلم نفوسنا وحظوظنا وبوأنا منازل شهوده ومعالها الى ان

يقال لمن هو من ذرية العباس
رضي الله عنه انه سيد
شريف وهل له تعليق
علامة الشرف أم لا
(فاجاب) بانه ليس الامور
المذكورة لاحد من اولاد
العباس ولا لاحد من
أقاربه وأولاد بناته صلى
الله عليه وسلم الا اولاد
سيدتنا فاطمة رضي
الله عنها فالشرف مختص
بأولادها الذكور الحسن
والحسين ومحسن فأما
محسن فمات صغيرا في حياة
النبي صلى الله عليه وسلم
والعقب للحسن والحسين
رضي الله عنهما وإنما
اختصا بالشرف هما
وذريتهما لاتنسباهما اليه
صلى الله عليه وسلم دون
أولاد أقاربه وكون أمهما
أفضل بناته وكونها سيدة
نساء العالم وسيدة نساء
أهل الجنة وقال صلى الله
عليه وسلم انها بضعة مني
يربني ما رابها ويؤذي
ما أذاها وكونها أشبه بناته
به في الخلق والخلق حتى في
الخشية ومنها إكرامها لها
حتى أنها كانت اذا جاءت
اليه قام لها وأجلسها في
مجلسه لما أودعه الله فيها
من السرور وروى أنه صلى
الله عليه وسلم قال أبشر
يا أبا الحسن فان الله قد
زوجك بها في السماء قبل
أن أزوجك بها في الأرض
ولقد هبط على ملك من
السماء فقال السلام عليك

نلقاه راضيا عنا بمته وكرمه انه الجواد الكريم الرؤوف الرحيم (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا اشترك
في سبعي بدنة هل يتمتع كاشتراكهما في شاتين أو يفرق (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه
المسلمين بقوله الظاهر أنه لا فرق كما أفتى به بعضهم ويحتمل الفرق بانه يمكن في الشاتين استقلال كل
باراقة دم كامل فلم يحزله المشاركة فيه وان حصل من مجمرع الشركتين اكل دم لانه دم ملفق
وهو لا يجزئ مع القدرة على عدم التلقيق وأما في السبعين من البدنة فالتلقيق حاصل في دمه سواء
أجعلنا كل سبع عن واحد أو سبعا عن اثنين وسبعا عن آخر فان قلت هذا فرق ظاهر فما بالك قلت
ان الاول هو الظاهر قلت لانهم نزلوا كل سبع منزلة شاة ولم ينظروا الى ما ذكره الا ترى أنهم قالوا لو كان
بعض المشتركين في البدنة يريد اللحم وبعضهم يريد الضحية أو الهدى الواجب أو المندوب أجبر حتى
لو أراد بعضهم محرما لم يمنع مريد المندوب أو الواجب فظهر أنهم منزلون كل سبع منزلة شاة فمأقوله في
الشاتين من منع الاشتراك يأتي في السبعين والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن ذبح
شاة أيام الاضحية بنيتها ونية العقيقة فهل يحصلان أولا ابسطوا الجواب (فاجاب) نفع الله سبحانه
وتعالى بعلومه بقوله الذي دل عليه كلام الاصحاب وجربنا عليه منذ سنين انه لا يتداخل في ذلك لان
كلا من الاضحية والعقيقة سنة مقصودة لذاتها ولها سبب يخالف سبب الاخرى والمقصود منها غير
المقصود من الاخرى اذ الاضحية فداء عن النفس والعقيقة فداء عن الولد اذ بها نموه وصلاحه ورجاء
بره وشفاعته وبالقول بالتداخل يبطل المقصود من كل منهما فلم يمكن القول به نظير ما قالوه في سنة
غسل الجمعة وغسل العيد وسنة الظهر وسنة العصر وأما تحية المسجد ونحوها فهي ليست مقصودة
لذاتها بل لعدم هتك حرمة المسجد وذلك حاصل بصلاة غيرها وكذا صوم نحو الاثنين لان القصد منه
احياء هذا اليوم بعبادة الصوم الخصوصية وذلك حاصل باي صوم وقع فيه وأما الاضحية والعقيقة فليستا
كذلك كما ظهر مما قررته وهو واضح والكلام حيث اقتصر على نحو شاة أو سبع بدنة أو بقرة أما
لو ذبح بدنة أو بقرة عن سبعة اسباب منها ضحية وعقيقة والباقي كفارات في نحو الحلق في النسك فيجزئ
ذلك وليس هو من باب التداخل في شيء لان كل سبع يقع مجزيا عما نوى به وفي شرح العباد لو ولد
له ولدان ولو في بطن واحدة فذبح عنهما شاة لم يتأدبها اصل السنة كما في المجموع وغيره وقال
ابن عبد البر لا اعلم فيه خلافا له وهذا يعلم انه لا يجزئ التداخل في الاضحية والعقيقة من باب
اولى لانه اذا امتنع مع اتحاد الجنس غاوى مع اختلافه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

(باب العقيقة)

(وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به ما حكم حلق ماتحت الذقن (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى
بقوله حلق ماتحت الحلق من اللحية مكروه كما في شرح المذهب عن الغزالي وعبارته قال الغزالي
تكره الزيادة في اللحية والنقص وهو ان يزيد في شعر العذارين من شعر الصدغين اذا حلق راسه
وينزل فيحلق بعض العذارين قال وكذلك تتف جانبي العنققة وغير ذلك فلا يغير شيئا وقال احمد بن
حنبل رحمه الله تبارك وتعالى لا بأس بحلق ماتحت حلقه من لحيته ولا بنقص ما زاد عنها على قبضة
اليدين وروى نحوه عن ابن عمر واني هريرة رضي الله تبارك وتعالى عنهم وطاوس وما ذكرناه أولا
هو الصحيح انتهت عبارة شرح المذهب وهي صريحة كما ترى في كراهة حلق ماتحت الحلق من اللحية
بخلاف ماتحت الحلق من غير اللحية كالشعر النات على الحلقوم فانه لا يكره حلقه كما افهمه تقييد
النووي كالغزالي بقولهما من اللحية لـكن قال النووي في شرح المذهب قبل ذلك وأما الاخذ
من شعر الحاجبين اذا طالاً فلم ارفه شيئا لاصحابنا وينبغي ان يكره لانه تغيير لحق الله سبحانه
وتعالى لم يثبت فيه شيء فكره وذكر بعض اصحاب احمد انه لا بأس به قال وكان احمد رضي الله

يارسول الله أبشر باجتماع
 الشمل وطهارة النسل فما
 استتم كلامه حتى هبط
 جبريل فقال السلام عليك
 يارسول الله ورحمته
 وبركاته ثم وضع في يده
 حريرة بيضاء فيها سطران
 مكتوبان بالنور فقلت
 ما هذه الخطوط فقال إن
 الله عز وجل قد اطلع إلى
 الارض لإطلاعة فاخترك
 من خلقه وبعثك برسالة
 ثم اطلع عليها ثانيا فاختر
 لك منها أخا ووزيرا
 وصاحباً وحيداً فوجه
 ابنتك فاطمة فقلت من هذا
 الرجل فقال أخوك في
 الدين وابن عمك في النسب
 علي بن أبي طالب وقد
 أمرني أن أسرك بتزويجها
 بعلي في الارض وأنا
 أبشرها بغلامين زكيين
 محبين فاضلين طاهرين
 خيرون في الدنيا والآخرة
 (سئل) عن قوله صلى الله
 عليه وسلم لا يتناجى اثنان
 دون ثالث أو كما قال
 ما لفظ الحديث وهل هو
 في الصحيحين أم في غيرهما
 وما معناه وإذا قلتم بأن
 علة النهي تشويش الحاضر
 بذلك فهل يكون مازاد
 على الواحد من باب أولى
 وهل النهي للتحريم أم
 للتنزيه (فأجاب) بأن
 لفظ الحديث إذا كان
 ثلاثة فلا يتناجى اثنان
 دون واحد وفي رواية حتى
 يختلطوا بالناس من أجل
 أن يحزنه وهو في الصحيحين
 وغيرها والمسألة يقال يتناجى القوم

تعالى عنه بفعله وحكى أيضا عن الحسن البصري أنه فقضية تعليله ما يحثه من الكراهة بأنه تغيير
 لخلق الله سبحانه وتعالى كراهة خلق ما تحت اللحية وغيرها إلا أن يفرق بأن التغيير في الحاجبين
 لمزيد ظهورهما ووقوع المواجهة بهما أقبح منه في خلق ما تحت الحلق من غير اللحية فلذا كره
 الأخذ من شعر الحاجبين ولم يكره خلق ما تحت الحلق من غير اللحية (وسئل) رحمه الله تبارك
 وتعالى ما حكم حناء يدي الرجل ورجليه (فأجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله حكم
 حناء يدي الرجل ورجليه أنه لغير ضرورة حرام على المعتمد عند النووي وغيره لأنه من زينة النساء
 وقد لعن صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المتشبهين بالنساء وهذا يرد على من اختار أنه لا يحرم
 مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى ما حكم المكاتبات بجمال الدين
 وتقى الدين ونور الدين إذا كان الملقب بذلك فاسقا بسطوا الجواب (فأجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى
 بعلومه لا حرج في المكاتبات بنحو جمال الدين وتقى الدين ولولفاسق اشتهر بالتلقب بذلك لأن القصد
 باللقب حينئذ مجرد التعريف لا حقيقة مدلوله لأن تلك لا يلاحظها إلا واضع ذلك اللقب وأما بعد
 الوضع فليس القصد به ذلك ألبة وبذلك يعلم أن الإنسان لو وضع ابتداء لفاسق التلقب بنحو تقى
 الدين حرم عليه لأنه كاذب في ذلك ما لم يقصده مجرد التعريف دون حقيقة مدلوله فحينئذ لا حرمة
 كما هو ظاهر وإن لم أر من صرح بشيء من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله تعالى
 عنه هل تستحب العقيقة عن السقط مطلقا أو يفرق بين من ظهرت فيه أمارات التخلق من تخطيط
 وغيره (فأجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسلمين بأن العقيقة إنما تسن عن سقط نفخت فيه
 الروح كاجريت عليه في شرح الارشاد والعباب تبعاً للزركشي وأما ما لم تنفخ فيه الروح فهو جمد لا يبعث
 ولا ينتفع به في الآخرة فلا تسن له عقيقة بخلاف ما نفخت فيه فإنه حي يبعث في الآخرة وينتفع
 بشفاعته وقد قال جماعة من السلف من لم يعق عن ولده لا يشفع له يوم القيامة فافهم ما ذكرته من
 أن العقيقة تابعة للولد الذي يشفع وهو من نفخت فيه الروح فكذلك يقيد ندبها بمن نفخت فيه
 الروح والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل العبرة في العقيقة بيلد الولد
 أو العاق عنه (فأجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله يحتمل أن تعتبر بلد الولد تخريجاً
 على الفطرة ثم رأيت ما يؤيده وهو قول البلقيني ويعق السكاfer عن ولده المسلم كقطرته قلته تخريجاً
 ويحتمل أن العبرة بيلد العاق لأنه هو المخاطب بها ويفارق الزكاة بأنها مواساة فكانت أعنى بلد
 المؤدى عنه ملتفتاً إليها دون بلد المؤدى فاختصت بيلد المؤدى عنه وأما العقيقة فليست كذلك
 لعدم وجوبها واختصاصها باصناف الزكاة فالأعين لا تطلع إليها فلم يعتبر فيها بلد الولد بل العاق لأن
 الأعين أن فرض أن لها نوع تطلع فانما تطلع لبلده وإنما لم ينظر لهذا الفرق في مسألة البلقيني
 لأن النظر إلى التخريج فيها يترتب عليه المواساة للمستحقين فكان أولى من عدمه لأنه يترتب عليه
 عدم إيجاب شيء بالسكينة وأما هنا فالسنية متفق عليها وإنما التردد في أي الحال أولى بالخراج وبلد
 العاق أولى به للمعنى الذي قررناه والظاهر أنه لو أخر أو أرسل إلى بلد الولد وفعلت فيها أجزاء ثم
 إذا بلغت بعد مضي يوم السابع من الولادة فهل الأفضل فعلها عقب بلوغ الخبر أو يوم السابع منه
 أو الثالث كل محتمل والأقرب الأول ويقاس بالعقيقة فيما مر الاضحية والوليمة بأنواعها التي
 ذكرها فالعبرة فيها على الأقرب ببلد المضحي والمولم زوجاً كان أو غيره والله سبحانه وتعالى أعلم
 (وسئل) عن قراءة سورة الانعام إلى قوله تبارك وتعالى ولا تطب ولا يابس إلا في كتاب مبين يوم يعق
 عن المولود هل لذلك أصل خبر أو اثر أو لا (فأجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين
 بقوله لا أعلم لذلك أصلاً خبراً ولا أثراً والظاهر أنه من مبتدعات العوام الجهلة الطغام فينبغي

أدسار بعضهم بعضا وفي هذا الحديث النهى عن تناجى اثنين محضرة ثالث وكذا ثلاثة فأكثر محضرة واحد وهو نهى تحريم إذ هو الأصل في النهى فيحرم على الجماعة المناجاة دون واحد منهم إلا أن يآذن ومذهبا ومذهب جمهور العلماء أن النهى عام في كل الأزمان والأحوال وفي الحضر والسفر وقال بعض العلماء إنما النهى عن المناجاة في السفر دون الحضر لأن السفر مظنة الخوف وادعى بعضهم أن هذا الحديث منسوخ وإن هذا كان في أول الإسلام فلما فشا الإسلام وأمن الناس سقط النهى وكان المنافقون يقولون ذلك بحضرة المؤمنين ليحزنونهم أما إذا كانوا أربعة فتناجى اثنان دون اثنين فلا بأس به بالإجماع وقد بين في الحديث غاية المنع وهي أن يجد الثالث من يتحدث معه كما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما وذلك أنه كان يتحدث مع رجل فجاء رجل يريد أن يناجيه فلم يناجيه حتى دعاهما فقال له وللأول تأخر أو ناجى الرجل الطالب للمناجاة رواه مالك في الموطأ وفيه أيضا التنبيه على التعليل بقوله من أجل أن يحزنه أى يقع في نفسه ما يحزن لأجله كان يقدر في نفسه أن الحديث عنه بما

الانكشاف عنه وتحذير الناس منه ما أمكن والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عن حكم خضب الدين والرجلين بالحناء للرجال فإن بعض العلماء صنف مصنفات في تحريمه على الرجال وتحريمه مشهور في كبار المصنفات وصغارها وبعضهم صنف مصنفات في إباحته لهم وبسط فيه وقال أن الرافعي والنووي رحمهما الله تبارك وتعالى لم يكن لهما ولا لمن بعدهما حجة ظاهرة في تحريمه فنفصلوا بإيضاح الحق في ذلك وهل أحد سبق العجلى إلى القول بتحريمه أم لا ﴿ فاجاب ﴾ نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله قدوصل النبا بمكة المشرفة هذا المؤلف الثاني فرايته مشتملا على عجائب الغلط وغرائب الشطط وبدائع الافتراء وقبائح الجدال والمراء وادعاء الاجتهاد والتصميم على الخطأ والعناد والتشنيع القبيح على أئمة المذاهب المتقدمين والمتأخرين ورميهم بالزور والبهتان وزعم أنهم توالوا على الخطأ مئين من السنين فلذلك شمרת له ساعد الهتك وأهويته مكانا سحيقا من أودية الهلاك والشك وألفت في رد جميع مختصراته الفاسدة وبضاعته الكاسدة تاليفا شريفا في فنه حافلا وكتبا منيفا رافلا مؤيدا بالادلة القواطع والبراهين السواطع فسيصف ذلك المعاند في معاركة المقامع وقطع منه أعناق الاعناق ومطايا المطامع وألجأه إلى أضيق الطرق وأوعر المسالك وأنباه بما حواه تاليفه من الخرافات الحوالك كما أنبا عن ذلك كله رسمه وعلمه واسمه اذ هو شن الغارة على من أظهر معرة تقوله في الحناء وعواره وحاصل بعضه المتعلق بالسؤال والمزيل للاشكال ان تحريم الحناء على الرجال بلا ضرورة دلت عليه الاحاديث الصحيحة والنصوص الصريحة وهو مذهب الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه وارضاه وجعل جنات المعارف متقلبه ومشواه صريحا واستنباطا وتابعه عليه أصحابه مجانبين تقريظا وافراطا فقد نقل النووي رحمه الله تبارك وتعالى وهو الثقة العدل في أجل كتبه وأعلامها وهو شرح المذهب أن الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه نص في مختصر المزني على تحريم الحناء للرجال وتابعه عليه أصحابه رحمهم الله تبارك وتعالى وهذا أمر ظاهر جلي قاطع للنزاع ومظهر لخطا المعترضين وانهم وقعوا في هوة مقابلة النصوص بالسباق من غير تثبت وتامل إلى الامتناع من الانقياد والمبادرة بالدفاع فعليهم أن يرجعوا لنص امامهم الذي عليه جميع أصحابه وأن يعترفوا بان تحريمه هو الحق الذي قر في نصابه وإن ما كانوا عليه من الحل بان خطله وانحرافه وزله فان تمادوا على العناد أبوا بحزى عظيم يوم التناد أجارنا الله سبحانه وتعالى من ذلك واعاذنا من جميع المهالك بآمرهم آمين ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عن قراءة سورة الاخلاص في أذن المولود اليسرى لها أصل أم لا ﴿ فاجاب ﴾ نفعا الله بعلمه بقوله نعم لها أصل رواه ززين في مسنده ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عن حديث خير الاسماء ما عبد وما حمد هل له أصل ﴿ فاجاب ﴾ نفعا الله تعالى بعلمه بقوله لم أر هذا اللفظ حديثا وإنما الذي في الحديث أحب الاسماء إلى الله تبارك وتعالى ما تعبد له ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى هل يجوز التسمية بعبد النبي ﴿ فاجاب ﴾ رحمه الله تعالى بقوله الممتد حرمة ذلك وما أشبهه بل نقل ذلك بعض المحققين عن الأكثرين فقال ومنع الأكثرون التسمية بعبد النبي ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى هل ورد في تسريح اللحية والقراءة عنده شيء ﴿ فاجاب ﴾ نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله أخرج البيهقي كان صلى الله عليه وسلم يكثر القناع بمعنى التظليل ويكثر دهن رأسه ويسرح لحيته بالماء والترمذي كان يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته والخطيب كان يسرح لحيته بالمشط وأما القراءة عند تسريحها فلم يرد فيها حديث ولا أثر قاله الحافظ السيوطي ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى عن حديث دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابيض الرأس واللحية فقال ألسنت مسلما قال بلى قال فاخضب من اخرجه ﴿ فاجاب ﴾ نفعا الله تعالى بعلمه المسلمين بقوله اخرجه ابو يعلى في مسنده ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى عن سرح

يكره أو أنه لم يره أهلاً
 فيشر كره في حديثهم أو
 نحو ذلك وحصل كله من
 بقائه وحده فإذا كان معه
 غيره أمن ذلك وعلى هذا
 يستوى في ذلك كل الأعداد
 فلا يتناجى أربعة دون
 واحد ولا عشرة ولا ألف
 مثلاً لوجود المعنى في حقه
 بل لوجوده في العدد الكثير
 أمكن وأوقع فيكون بالمنع
 أولى وإنما خص الثلاثة
 بالذكر لأنه أول عدديتاق
 ذلك المعنى فيه وشمل
 الحديث التناجى في المندوب
 والواجب وغيرهما (سئل)
 عن قول القائل اللهم صل
 وسلم على روح سيدنا محمد
 في الأرواح وصل وسلم
 على جسده في الأجساد وصل
 وسلم على قبره في القبور
 وصل وسلم على اسمه في
 الأسماء هل تجوز هذه
 الصلاة وما معنى على قبره
 مع قول ابن الوردي **هـ** بل
 صلاة فهي لا تحسن لك ولي
 على غيرني أو ملك الاتباع
 كعلي آل النبي فهل القبر
 كالآل والاسم كالمسمى
 على القول بأنه غيره أم لا فإن
 أجيب بأنه تعبير بالحل
 عن الحال رد باتحاد المضاف
 والمضاف إليه في القبر
 وبقى مثله في الاسم على
 القول المذكور (فاجاب)
 بأن الصلاة المذكورة
 ليست بمكروهة بل مأمور
 بها وفيها من طاب تعظيمه
 صلى الله عليه وسلم ملهم

لحيته ورأسه كل ليلة عوفي من أنواع البلاء من رواه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله رواه
 أبو تمام في فوائده وفيه من حسنه بعضهم وروى عنه ابن حبان لكن قال أبو نعيم انه منكروة وتبعه ابن
 الجوزي فعده في الموضوعات (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه نهى رسول الله ﷺ أن يمشط
 أحدنا كل يوم من أخرجه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله أخرجه أبو داود والنسائي
 والحاكم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن حديث من سعادة المرمخة لحيته من رواه (فاجاب)
 نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله رواه الطبراني والخطيب وضعفه وأورده ابن الجوزي في
 الموضوعات وقيل ان فيه تصحيحاً وإنما هو خفة لحيته بذكر الله حكاية الخطيب (وسئل) رحمه الله
 تبارك وتعالى عن حديث من ولد له مولود فسماه محمداً حبلى وتبركا كان هو ومولوده في الجنة من
 رواه (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله رواه أحمد وغيره قال الحافظ السيوطي وسنده
 عندي على شرط الحسن (وسئل) رحمه الله تعالى عن خبر ان الله تعالى ملائكة سياحين عبادتهم
 كل دار فيها اسم محمد هل هو ثابت وما معناه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله ليس بثابت
 وإنما ذكره في الشفاء ومعناه عبادتهم بالياء الموحدة حفظ أو رؤية كل دار فيها ذلك الاسم الشريف
 والله سبحانه وتعالى اعم (باب الاطعمة)
 (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى مسخ آدمى بقرة مثلاً فهل يحل أكله (فاجاب) نفعا الله سبحانه
 وتعالى بعلومه بقوله قال الطحاوي يحل وقضية مذهبا خلافة ويدل له حديث أحمد وأبي داود
 وصححه ابن حبان انه **صلى الله عليه وسلم** نزل بارض كثيرة الضباب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم
 ان امة من بنى اسرائيل مسخت دواب فاخشي ان تكون هذه فاكفوها وجمع بين هذا وأذنه
 في الاكل منه بحمل ذلك على اول الامر حين تجوز به ان يكون من الممسوخ حينئذ امر باكفاه
 القدور وتوقف ولم يامر ولم ينه فيها بشيء وحمل الاذن على سلبه انها ليست من الممسوخ وكراهيته
 لدهانها كانت تقذراً وفيها دليل على الكراهة لمن يتقذره ونقل صاحب العباب انه قال الحل بعيد
 في مسألة السؤال عملاً باصل الذات المحرمة وعنه انه بحث الحل في مسخ حلال محرماً عملاً بالاصل ونظر
 فيه بان صورته صورة محرم فكيف ينظر الى أصله وتعليقهم التحريم في المتولد بين حرام وحلال
 يؤيد الحرمة وأخذ من ذلك انه لو غصب طعاماً فقلبه ولى دماً ثم عاد الى حاله لم يحل أكله بغير اذن
 المغصوب منه احتراماً لمال الغير قيل وقضية قولهم لو قتل الولي بحاله لا يقتل انه لا ضمان عليه هنا
 بقلبه دماً مثلاً والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن ابنتي باكل نحو الافيون
 وصار إن لم يأكل منه هل يباح له حينئذ أكله أم لا (فاجاب) عفا الله تبارك وتعالى عنه بقوله
 اذا علم علماً قطعياً بقول الاطباء او التجربة الصحيحة الصادقة انه لا دافع لخشية هلاكه الا أكله من
 نحو الافيون القدر الذي اعتاده او قريباً منه حل له أكله بل وجب عليه لانه مضطر اليه في بقاء
 روحه فهو حينئذ كالميتة في حق المضطر اليها بخصوصها وقد صرح بذلك جماعة مع وضوحه نعم
 أشار شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني الى شيء حسن يتعين اعتاده وهو أنه يجب على
 متعاطي ذلك السعى في قطعه بالتدريج بان يقلل مما اعتاده كل يوم قدر سمسة فان نقصها لا يضره
 قطعاً فاذا استمر على ذلك لم تمض الامدة قليلة وقد زال تولع المعدة به ونسيته من غير ان تشعر
 ولا تستنصر لفقده فهذا أمكن زواله وقطعه فهو وسيلة الى إزالة ذلك المحرم في ذاته وان وجب
 تعاطيه لان الوجوب لعارض لا ينافي الحرمة الذاتية كما أن تناول المضطر للميتة واجب في حقه
 لعروض الاضطرار مع بقائها في حد ذاتها على وصف الحرمة الذاتي لها وما كان وسيلة الى
 إزالة المحرم يكون واجباً فوجب فعل هذا التدريج ومن ترك ذلك فهو عاص آثم فاسق مردود

الشهادة ولا عذر له في دوام تعاطيه ان اوجبناه عليه في الحالة الراهنة لبقاء روحه فتأمل ذلك فان كثيرين من المخدولين بالابتلاء بهذه الخصلة القبيحة الشنيعة يتمسكون بدوام ما هم عليه من المحقة والمسوخ المعنوي بانهم نشؤا فيه وتمسكوا به فصار تعاطيه واجبا عليهم وجواب ذلك انه كلام حق أريد به باطل لانا نقول لهم لئن سلنا لكم ما قاتموه هو لا يمنع أنه يجب عليكم السعي في قطعه وزوال ضرره ومسوخه لا بدانكم وأديانكم وعقولكم ومحصولكم ولقد أخبرني بعض العارفين انه يمكن قطع الاقيون في سبعة أيام بدواء بره بعض الاطباء بل أخبرني بعض طلبة العلم الصالحاء انه كان مبتلى منه في كل يوم بمقدار كثير فساء حاله وتعطل عليه عقله وقاله وأدرك أنه المسوخ الا كبر والقائل الا كبر والمزبل لكل أنفة ومروءة وأدب ورياسة والمحصل لكل ذلة ورذيلة وبذلة ورثاة وخساسة قال فذهبت الى الملتزم الشريف وابتهلت الى الله سبحانه وتعالى بقلب حزين ودموع وأنين وحرقة صادقة وتوبة ناصحة وسالت الله تبارك وتعالى ان يمنع ضرر فقده عني ثم ذهبت الى زمزم وشربت منها بنية تركه وكفاية ضرر فقده فلم أعد اليه بعد ذلك ولم أجد لفقده ضررا بوجه مطلقا اه وصدق في ذلك وبر فان شغف النفوس عند فقده وظهور علامات الضرر عليها انما هو لعدم خلوص نياتها وفساد طوياتها وبقاء كمين تشوفها اليه وتعويلها عليه فلم تجد حينئذ ما يسد محله من المكبد فيعظم ضرر فقده حينئذ وأما من عزم عزيمة صادقا على تركه وتوسل الى الله سبحانه وتعالى في ذلك بصدق نية وإخلاص طوية فلا يجد لتركه ألما يحول الله تعالى وقوته (وسئل) رحمه الله تعالى عن ابتلاعه قموع النبق وهو الكين هل يحل اذ ليس يضار ولا قد زام لا وكذلك النوى مع التمر هل يحل ابتلاعه معه أيضا أم لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ان ابتلاع نوى نحو التمر او النبق جائز حيث لا ضرر فيه بخلاف نحو التراب فانه مضر غالبا فيحرم مطاقا وإذ اجاز أكل دود نحو الفاكهة والجبن الميت فيه معه وان سهل تمييزه كما قالوه خلافا لمن غلط فيه فالولي هذا ولا نظر الى ان هذا من جنس ما يشق تمييزه بخلاف ذاك لان نوى بعض الفاكهة قد يشق تمييزه فهو مثله او قريب منه فان قلت صرحوا بحرمة أكل الجلد المدبوغ فما الفرق قلت الفرق واضح لانه بالاندباغ انتقل الى طبع الثياب ولم يبق من جنس المأكول ولا من توابعه بوجه بخلاف النوى فانه من جنس المأكول ألا ترى انه يعلف به الدواب ومن توابعه ألا ترى ان بعض النوى له خصوصيات نافعة كما قاله الاطباء فاتجه انه حيث علم أنه لا ضرر فيه أنه يجوز ابتلاعه (وسئل) رحمه الله تعالى عن أكل لحم الصدف الموجود في مليار هل يحل أكله أولا وفيه الصغير والكبير والكبير يكون مثل صدف اللؤلؤ والصغير يكون مدورا وهل هو الدنيلس او حكمه حكمه وفي لحمه الذي يكون فيه السرطان الصغير هل يجوز اكله معه أولا اذا طبخ معه وهل يكون حكمه حكم الدود المتولد من المأكول أولا وفي لحمه سواد يقول بعض الناس انه خرؤه هل يجوز اكله معه أولا وهل السرطان مما لا نفس له سائلة أولا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله الكلام على ذلك يستدعي تحرير الحكم في حيوان البحر والذي في الروضة وأصلها انه حلال الا ما يعيش منه في البربان يكون فيه عيشه غير عيش مذبوح ولا الضفدع والتمساح والسرطان والسلفاة وكذا النسناس على احد وجهين رجحه غيرهما والذي في المجموع بعد ان ذكر ذلك قلت الصحيح المعتمد ان جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع ويحمل ما ذكره الاصحاب او بعضهم من السلفاة والحية والنسناس على غير ما في البحر وفي موضع آخر منه يحل عندنا كجمع من الصحابة والتابعين ومالك وأحمد رضى الله تبارك وتعالى عنهم كل ميتات البحر غير الضفدع اه فعلى ما في المجموع في هذين الموضوعين يحل كل انواع الصدف سواء صغيره وكبيره وسواء السرطان والدنيلس وغيره كالترسة

يوجد في كثير من صيغ الصلاة وقد تكررت الصلاة عليه فيها اربع مرات ووجهه في اسمه ان كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الابقرينة كضرب فعل وذلك لانه اذا قيل ذكرت اسم زيد فليس معناه انه ذكر لفظ الاسم بل انه ذكر لفظ زيد لانه مدلول اسم زيد اذ مدلوله الدال عليه وهو لفظ زيد فكذا قوله وصل وسلم على اسمه معناه على مدلول اسمه وان معنى الصلاة لا يصح تعلقه بلفظ الاسم ووجهه في قبره هذا المعنى الثاني وحينئذ فيه التعبير بالحل عن الحال كما في قوله تعالى واسئل القرية والجواب عن دعوى اتحاد المضاف والمضاف اليه ان المراد بالمضاف فيهما المسمى وبالمضاف اليه الاسم ويصح ابقاء الاسم والقبر على حقيقتها ولم تقع الصلاة عليهما استقلا لابل تبعاله ^{عليه السلام} وفيهما كآل ونحوه ويراد بالصلاة عليهما طلب تعظيمهما وقد عظم الله تعالى اسمه وقبره ولهذا قالوا يكره استصحاب اسمه حال قضاء الحاجة وقالوا ان قبر الشريف افضل من السموات السبع والعرش والكرسى (سئل) عن اعتقاد ان القرآن بالمعنى النفس القائم بذات الله

إذا لم يكن جاهلا أم لا
(فاجاب) بانه لا يكفر بذلك
وان جزم في الانوار بانه
يكفر به (سئل) عن سورة
القدر هل وردت فيها نصف
القرآن وهل وردت في سورة
الكافرون حديث انها
ربع القرآن وهل ورد
في سورة الاخلاص حديث
كذلك انها ثلث القرآن
وما الجواب عن ذلك
(فاجاب) بانه قد اخرج
محمد بن نصر عن انس عن
النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من قرأ انا أنزلناه
في ليلة القدر عدلت
ربع القرآن ومن قرأ اذا
زالت عدلت نصف
القرآن ومن قرأ قل يا أيها
الكافرون تعدل ربع
القرآن وقل هو الله احد
تعدل ثلث القرآن وفي
كتاب الرد لابن بكرة الانباري
من حديث انس ان قل
يا أيها الكافرون تعدل
ربع القرآن وكذلك رواه
الحافظ ابو عمر عبد الغني
ابن سعيد الحارثي والطبراني
في الاوسط من حديث ابن
عمر والبيهقي في شعب
الايان من حديث سعد
ابن أبي وقاص وحديث
ان قل هو الله احد تعدل
ثلث القرآن في الصحيحين
وغيرهما ووجه كون
سورة القدر تعدل ربع
القرآن ان مقاصده
محصورة في بيان الترغيب

والسلحفاة الاما ثبت ان فيه سمية وعلى ما في الروضة وأصلها وهو للنقل المعتمد يحرم السرطان
وسائر أنواع الصدف مما يعيش في البر أيضا واختلوا في الدنيلس وهو صدف صغير صورته
صورة اللوز في باطنه لحم فيه نقطة سوداء فاقتى الشمس ابن عدلان وعلاء عصره وغيرهم بحله
قالوا لانه من طعام البحر ولا يعيش الا فيه واقتى ابن عبد السلام بتحريمه وقال هذا مما لا يرتاب فيه
سليم العقل واختلاف المتأخرون أيضا فمن رجح ما قاله ابن عبد السلام للبدر الزركشي ووجه بانه
أصل السرطان لتولده منه كما ذكره أهل المعرفة بالحيوان وصرحوا بانه من أنواع الصدف
كالسلحفاة اه ومن رجح ما قاله ابن عدلان وأهل عصره الكمال الدمري فقال متعرضا لرد كلام
الزركشي لم يأت على تحريمه دليل وما نقل عن ابن عبد السلام من الافتاء بتحريم أكله لم يصح وقد
أفتى بعض فقهاء عصرنا بتحريم أكله وهذه عبارة من فقد نص الشافعي رضي الله تبارك وتعالى
عنه على أن حيوان البحر الذي لا يعيش الا فيه يؤكل لعموم الآية ولقوله صلى الله عليه وسلم هو
الطهور ماؤه الحل ميتته اه وفيه نظر وهذا لا يرد ما قاله الزركشي كابن عبد السلام لان الآية
والحديث مخصوصان بقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث وقد صرح الاصحاب بان لحم السرطان
خبث وهو متولد من الدنيلس كما علمت نقله عن أهل المعرفة بالحيوان ويؤيده قول بعض اللغويين
ان الضفدع يتولد من اللحم الذي في الدنيلس والضفدع خبث أيضا فعلى كل من قولي تولد
الضفدع والسرطان منه هو لا يتولد منه الا خبيث فليكن خبيثا وإذا ثبت خبثه حرم بنص الآية
فالاولى لمن اراد أكله تقليد مالك واحمد رضي الله تبارك وتعالى عنها فانها يريان حل جميع
ميتات البحر كما مر نقله في المجموع ومنها أهل مصر باكون الدنيلس ويبيعونه من غير تكبر
فلعلمهم جارون على افتاء ابن عدلان ومن عاصره فالحق انه لا يخلو عن خبث وان تجنب أكله أولى
وان لم يثبت ان مافيه من السواد خرؤه على ان ما قيل انه خرؤه لا اصل له واخاقه بالدود المتولد
من المأكول بعيد جدا إذ لا جامع بينهما بوجه فان علة حل كل الدود عسر تميزه عما خالطه واما
الدنيلس ونحوه فالحرمون لذلك يحكمون على جميع عينه بالنجاسة والتحريم لما تقر من خبثه
فحينئذ هو لم يخالط غيره حتى يعني عنه والسرطان له نفس سائلة والحقوة بالضفدع لا يفنيه قول
الدمري انه لا يتخلق بتوالد وتاج انما يتخلق في الصدف ثم يخرج منه لانه لا يلزم من نفى التوالد
والنتاج عدم الدم لكن جرى جماعة من اصحابنا على ان الضفدع لا نفس له سائلة فيجوز ذلك في
السرطان ومع ذلك ما قاله هؤلاء ضعيف (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يحل اكل البطارخ
(فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى ببركته وعلومه المسلمين بقوله نعم لانه يبيض السمك كما صرحوا به
ولا ينافيه قول الجواهر ولا يحل اكل سمك ملح ولم ينزع ما في جوفه لانه في اكل السمكة كلها مع
ما في جوفها من النجاسة بخلاف البطارخ فانه يشق جوفها ثم يخرج منه لكن محل هذا ان لم يعلم
نماسته لنجاسة الجوف فان علمت وجب غسله قبل أكله فاطلاق بعضهم حرمة البطارخ استدلالا
بعبارة الجواهر هذه غلط ثم عبارتها محمولة على سمك كبار لما في الروضة في الصغار انه يجوز اكلها
قبل شق اجوافها لعسر تتبع ما فيها (وسئل) رحمه الله تعالى هل ورد النهي عن الحجامة في بعض
الايام والامر بها في البعض (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته بقوله نعم ورد بل
صح النهي عنها يوم الجمعة والسبت والاحد والاربعاء وفي روايات اخر ان يوم الثلاثاء يوم الدم وان
فيه ساعة لا ينقطع فيها الدم وانه يخشى منها يوم الاربعاء والسبت البرص وان في يوم الجمعة ساعة
لا يحتجم فيها احد الامات وصح الامر بها يوم الخميس والاثنين والله سبحانه وتعالى اعلم

والترهيب والاحكام
والقصص وقد اشتملت على
الترغيب ووجه كون سورة
الكافرون تعدل ربع
القرآن النظر الى ان
مقاصده في الامر والنهي
والوعد والوعيد وقد
اشتملت على الامر وهذه
الاعتبارات وما شابهها
يووجه ما ورد في غير هاتين
السورتين ففي اذا زلزلت
بان متعلقة بالدين والآخره
وهي متعلقة بالآخره وفي
قل هو الله احد بان مقاصده
في بيان العقائد والاحكام
والقصص وهي متعلقة
بالعقائد (سئل) عما اذا
خالف نص الشافعي الجديد
ما عليه الشيخان في المعمول
به ان قلتم النص فما بال علماء
عصرنا ينكرون على من
خالف كلام الشيخين او
ما عليه الشيخان فقد صرحا
بان نص الامام في حق
المقلد كالدليل القاطع وكيف
يتركانه ويذكران كلام
الاصحاب (فاجاب) بان
من المعلوم أن الشيخين
رحمهما الله قد اجتهدا في
تحرير المذهب غاية الاجتهاد
ولهذا كانت عنايات العلماء
العاملين و اشارات من
سبقنا من الائمة المحققين
متوجهة الى تحقيق ما عليه
الشيخان والاخذ بما صححاه
بالقبول والاذعان مؤدين
ذلك بالادلة والبرهان
واذا انفرد أحدهما عن
الآخر هو العمل بما عليه
الامام النووي المذهب

(وسئل) رحمه الله تعالى عما يقع بين اهل ما يبار من اللعب بنحو السيوف المحددة والتضارب بها
اعتمادا على حراستهم بالترس والغالب السلامة وقد يقع الجرح وقد يقع الهلاك فهل هو جائز لان
القصص به التهورين حتى ينفع في الحرب أولا لدخوله في الاشارة على مسلم بالسلاح وحمله عليه
وقد عمت البلوى بذلك (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله نعم يجوز ذلك كما صرح به
أصحابنا حيث قالوا يجوز ولو بعوض المسابقة على التردد بالسيوف وادارتها والرمح لانه ينفع في
الحرب ويحتاج الى معرفة وحذق ويجوز بلا عوض المراماة بان يرمى كل واحد الحجر أو السهم الى
الآخر وأما لم يجوز بعوض لانها لا تنفع في الحرب اه فعلم منه ما قلناه لان التردد بالسيوف
والرمح و مراماة الاحجار والسهم قد يقع فيها جرح وهلاك ومع ذلك لم ينظروا اليه لغلبة السلامة
وكونه نافعا في الحرب ليس هو العلة في التجويز مطلقا وانما هو علة في التجويز بعوض ألا ترى
الى تجويزهم المراماة بالسهم والاحجار بلا عوض مع عدم نفعها في الحرب وليس علة ذلك
الاعلمة السلامة فيها فكذا ما في السؤال يجوز لغلبة السلامة فيه وان فرض انه غير نافع في الحرب
وليس هذا من الاشارة على مسلم بالسلاح المنهى عنها لان محل النهي في اشارة مخيفة أو يتولد عنها
الهلاك قريبا غير نادر كما هو ظاهر (وسئل) رحمه الله تعالى كيف عد الاصحاب الرمي بنية الجهاد
سنة مع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة والامر للوجوب والقوة مفسرة في الاحاديث
بالرمي (فاجاب) بقوله استندوا في ذلك اما القول ببعض الصحابة الآية منسوخة واذنا نسخ الوجوب
بقي الجواز الشامل للندب الدال عليه كثرة الاحاديث في كثرة ثواب الرمي والترغيب فيه واما احتمال
ان الامر للارشاد ولا ترد عليه تلك الاحاديث نظر الى ان الامر الارشادي لا ثواب فيه لان هذا انما
هو من حيث ذاته واما بالنظر لما يقتزن به فقد يعظم ثوابه بخلاف الامر الشرعي فان الثواب
عليه من حيث ذاته من غير اعتبار أمر آخر يقتزن به وهذا الفرق وان لم أره الا أنه قد يوءى اليه
بعض الفروق من الكراهة الشرعية والارشادية واما أهم نظروا الى عموم ما المفسرة بقوة وذلك
شامل للرمي وغيره كالسيف والسلاح والحصون وذكور الخيل كما قاله كثير من الصحابة والتابعين
ولفظ سعيد بن المسيب هي القوس الى السهم فمادونه واما الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه
وسلم الا ان القوة الرمي فهو من باب الحج عرفة كما قاله محكول وعلى هذا فالامر في الآية للوجوب
لان التهويل لجهاد العدو والاستعداد للملاقاة بدخول جيشنا الى داره كل سنة أو بعمارة التفرغ
ونحوها حتى لا يبقى له سبيل الى دخول دارنا واجب على الكفاية وحينئذ اذا نظرنا للرمي من
حيث ذاته قلنا انه سنة او من حيث دخوله تحت الامر الموضوع حقيقة للوجوب قلنا هو من
بعض جزئيات المفروض ونظيره العتق مثلا في الكفارة المنخبة فهو من حيث انه أفضلها مندوب
ومن حيث نادى الواجب به واجب ولعل هذا التقرير أولى من قول بعضهم القول بوجوب الرمي
أخذا من الامر في الآية ليس معناه أنه واجب لعينه بل أنه من باب ايجاب شيء لا بعينه كما قال
الفقهاء في خائف العنت انه يجب عليه التعفف ولا يقال ان النكاح في حقه واجب على معنى انه
واجب لعينه بل على معنى ان السعى في الاعفاف واجب اما بالنكاح واما بالتسرى فاجاب النكاح
عليه من باب ايجاب شيء لا بعينه وما كان من هذا القبيل إذا حكم عليه بعينه قيل انه سنة وكذلك
هنا الواجب اعداد ما ينتفع به في القتال ويدفع به العدو اما الرمي او غيره وإذا حكم على الرمي بعينه
قبل انه سنة والله تعالى أعلم (باب الايمان)

(وسئل) رحمه الله عن رجلين من بهما رجل فحلف أحدهما ان هذا ولد فلان وحلف الاخر انه
ولد فلان غير الذي يعنيه صاحبه وهما جميعا يظنان انهما على الصواب فهل يحثان أولا وهل اذا

وما ذاك الا الحسن النية
واخلاص الطوية وقد
اعترض على الشيخين
وغيرهما بالمخالفة لنص
الشافعي وقد كثر اللهج
بهذا حتى قيل ان الاصحاب
مع الشافعي كالشافعي ونحوه
مع المجتهدين مع نصوص
الشارع ولا يسوغ الاجتهاد
عند القدرة على النص
واجيب بان هذا ضعيف
فان هذه رتبة العوام أما
المجتهد في المذهب فله رتبة
الاجتهاد المقيد كما هو شأن
اصحاب الوجوه الذين لهم
أهلية التخيير والترجيح
وترك الشيخين لذكر النص
المذكور لكونه ضعيفا أو
مفرغا على ضعيف وقد ترك
الاصحاب نصوصه الصريحة
لخروجها على خلاف قاعدته
وأولوها في مسألة من أقر
بحريته ثم اشتراه لمن يكون
أرثه فلا ينبغي الانكار على
الاصحاب في مخالفة النصوص
ولا يقال لم يطلعوا عليها
وانها شهادة نفى بل الظاهر
أنهم أطلعوا عليها وصرفوها
عن ظاهرها بالدليل ولا
يخرجون بذلك عن متابعة
الشافعي كما أن المجتهد
يصرف ظاهر نص الشارع
الى خلافه لذلك ولا يخرج
بذلك عن متابعتة وفي
هذا كفاية لمن أنصف
(سئل) عن شخص قال ان
الله تعالى بمجة العلو وأنه
استوى على العرش
استواء يليق بجلاله بلا

حلفا يمينا بالطلاق يحنثان أولا كما اذا حلف ظانا انه صادق فبان خلافه (فاجاب) بانه لا حنث على
واحد منهما والله تعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن حلف لا يراجع زوجته فوكل هل
يحنث (فاجاب) نفعا الله بقوله نعم يحنث أخذنا من قولهم لو حلف لا ينكح حنث بعقد وكيله
والرجعة وان كانت استدامة في كثير من الصور الا أنهم نزلوا فعل الوكيل في باب النكاح
كفعل الموكل (وسئل) رحمه الله تعالى عن حلف لا يخاف فلا نأفل يحنث مطبقا أولا (فاجاب)
نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله الخوف من الامور القلبية التي لا اطلاع عليها الا من جهة فيلزمه
العمل بما عنده فان خافه حنث والا فلا وان دلت القرائن على خوفه منه اذ لا عبرة هنا بالقرائن فانه
قد يكون عنده فرط هجوم وإقدام فلا يخاف من قويت شوكمته ونفذت كلاته وظهرت دولته وهذا
يشاهد كثيرا أعني ان بعض من لهم قوة جرأة قد يقدمون على الاشياء الموهلة جدا المؤدية الى القتل
فورا عادة من غير أن يكون عندهم خوف منها ومن ثم كانت الشجاعة الحقيقية المورثة لعظيم
الاقدام أو خوض الممالك نسيان العواقب فمن نسي أوقع نفسه في كل مهلكة ومخوفة من غير تقديم
خوف ولا فرع وانما أطلت في هذا رد القول بعضهم لو قال لا أخاف ودل الحال على خلاف قوله
اما بقوة شوكة المحلوف عليه أو شدة باسه أو فرط هجومه فالظاهر وقوع الطلاق اه فعلم أن
ظاهره في غاية الخفاء فلا يعول عليه والله أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه قال السراج
البلقيني أفضل الصيغ للحمد الحمد لله رب العالمين هل هو المعتمد (فاجاب) نفعا الله به بقوله
المعتمد في المذهب ان أفضل صيغة الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئه مزيده ولي فيه بحث وهو أن
الذي دل عليه المعنى ودلت عليه السنة أن أفضلها ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم
سلطانك وما قاله اختياره بانها أول كتاب الله العزيز وآخر دعوى أهل الجنة في الجنة ولو ضم إليها
ما ذكرته ليصير الحمد لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه لزيد انتضاحه ولم يمكن
رده وهذا أولى من قول ولده علم الدين ينبغي الجمع بين ما قاله وما قاله ليصير الحمد لله رب العالمين
حمدا يوافي نعمه ويكافئه مزيده وعلى كل فينبغي الجمع بين ما قلته وما قاله وما قاله وهو الحمد لله
رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافئه مزيده كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه (وسئل) رضي الله
عنه عن شخص حلف بالطلاق انه لا يؤجر ولا يسكن فلانا داره فاجره الدار جاهلا بالحلف او عامدا فهل
يحنث أولا واذا قلتم لا فهل الحيلة في عدم الحنث ان يرفع الى حاكم بامر به بالاسكن كان الذي
هو من لوازم الاجارة او كيف الحال (فاجاب) رحمه الله بقوله اذا جره ناسيا بالحلف لم يحنث او
ذا كراه الحنث وجهل الحكم ليس بعذر خلافا لمن زعمه وإذا لم يحنث وصح اجارته فرفعه المحلوف
عليه لحاكم فالزمه بتمكينه من السكن فسكن لم يحنث لان الاكراه الشرعي كالاكراه الحسي كما
صرحوا به (وسئل) عن شخص حلف بالطلاق الثلاث انه لا يضرب زوجته فكلمته ثم حذفته
بنعلها فحذفها بنعله فاصابها فهل يقع عليه طلاق ام لا كما مال اليه بعض مشايخ المصر وعلمه بان حقيقة
الضرب غير حقيقة الحذف فيما يظهر من كلام اللغويين واستعمال أهل العرف قال فكان
حقيقة الضرب صدم المضروب بالآلة مع اتصالها بالضارب والمضروب وفي الحذف يحصل الصدم
بعد الانفصال عن الحاذف فافترقا وورد أنهم الحقوا الوكر بالضرب والوكر في القاموس هو الدفع
والطعن والضرب بجمع الكسف وقد صرح الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض بوقوع
الطلاق بالوكر بمعنى الدفع والدفع ليس فيه الاتصال الذي شرط في الضرب فليكن الحذف مثله
او هو نوع من الدفع قلت انها وقع الحنث بالوكر الذي هو الضرب بجمع الكسف لانه فرد من افراد
الضرب ولا يلزم من كونه مشتركا بين ذلك وبين الدفع ان يقع الحنث بالدفع وقد اقتصر الاسنوي

كيف واستدل على ذلك بقوله تعالى اذ قال الله يا عيسى اني متوفيك ورافعك الي وبقوله ذى المعارج تعرج الملائكة والروح اليه وبقول صاحب الرسالة وانه فوق عرشه المجيد بذاته وبقول ابن عبد البر في شرح الموطا حيث ذكر حديث ينزل ربنا وما ذكر أبو حنيفة في الفقه الا كبر وهو بعد اوله بنحو ورفق بن وبقول ابن رشد الحفيد في كتابه المسمى بالكشف عن مناهج الادلة حيث قال القول في الجمة واما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة يثبتونها حتى نفتها المعتزلة وما خرو الاشعرية كابي المعالي ومن اقتدى بقوله الى أن قال فقد ظهر ان اثبات الجمة واجب شرعا وعقلا الى آخر كلامه وبقول عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على بشر المريسي بما هو معلوم في موضعه وبما قاله الاشعري في كتابه الابانة وبما قاله الشيخ عبد القادر في كتابه الحلية من قوله وهو بوجه العلو الى آخر كلامه فما مذهب الائمة الاربعة ما لك والشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل في هذا القول هل هو صحيح أم لا وهل في كلامهم نص في اثبات هذا المعنى أو نفيه وإذا لم يكن في كلامهم نص في اثبات ذلك ولا نفيه فما حقيقة مذاهبهم في ذلك

على تفسير الوكر بالضرب بجمع الكف ولم نجد تفسيره بالدفع فيما يقع به حث الخالف على الضرب الا في كلام الشيخ زكريا وفيه نظر ظاهر لانه ليس من أفراد الضرب على أنه لا بد في الدفع إذا سلمنا وقوع الحث به في الصدم المعتبر في حقيقة الضرب وهو غير معتبر في المعنى اللغوي فيما يظهر فلودفع الشخص انسانا فاماله ولم يصدم شيأصح أن يقال وكره ولا يقع به حث أصلا فظهر أن الوكر بهذا المعنى غير مراد فيما يقع به الحث اه كلامه فهل توافقونه على جميعه أو بعضه أو تخالفونه فما سند المخالفة حتموا ذلك وابتسوا لنا القول فيه فان المسئلة واقعة حال والسائل ينتظر الجواب فيها أنابكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى ببركته بقوله عرضت على هذه المسئلة وأنا مشغول ببعض المهمات فتوقفت فيها ولم أجزم فيها بشيء وإن كان ميلي إلى الحث إذا أصابها المحذوف به اصابة لها وقع مع ايلام أو عدمه بناء على التناقص الشهير في التعليق بالضرب ثم تجاوزت البحث فيها مع جماعة من المشايخ فلم يميلوا الا الى عدم الحث انتهى ما ذكر في السؤال ولم يتقدح عندي غير الحث واستمرت على ذلك مع التردد فيه أياما إلى أن رأيت من كلام الفقهاء واللغويين ما اقتضى الجزم بالحث ويان ذلك بامور وقلها لا بد من ذكر مقدمة هي أن الاصحاب الا الامام والغزالي يقدمون الوضع اللغوي على الوضع العرفي وفي ذلك كلام وتقييدات مبسطة في مجلها وقد بينت حاصلها في شرح المنهاج وغيره الامر الاول ان ابا هريرة رضى الله تعالى عنه لا يشك انه من أكابر العرب الذين يحتج بكلامهم وثبت اللغة بقوله ويقدم على غيره ممن لم يكن في مرتبته وقد صرح انه سمي المحذف ضربا في الحديث الصحيح في قصة رجم ماعز رضى الله تعالى عنه ان ابا هريرة رضى الله تعالى عنه قال ما لفظه فاخرج الى الحرة فرجم بالحجارة فلما وجد مس الحجارة فريشت حتى مر برجل معه لحى جل فضر به به وضربه الناس حتى مات والذي وقع من ذلك الرجل ومن الناس انما هو الرجم كما صرح عن جابر في هذه القصة ولفظه فلما أدلفته الحجارة فر فادرك فرجم حتى مات فهذا جابر مصرح بان الذي وقع منهم بعد الادراك هو الرجم الموافق لما أمرهم به النبي صلى الله عليه وسلم وقد سمي أبو هريرة رضى الله تعالى عنه ذلك الرجم ضربا فهو صريح أى صريح في أن الرجم الذي هو المحذف يسمى ضربا والالم يصح قول أبي هريرة رضى الله تعالى عنه فضر به به وضربه الناس فان قلت يحتمل ان الصادر منهم بعد الادراك انما هو الضرب وان جابرا رضى الله تعالى عنه هو الذى تجوز فعبر عنه بالرجم مجازا وان بعضهم ضربه وبعضهم رجمه قلت كل من هذين حجة لنا على التقرير بالاولى لان الذى أمرهم به النبي ﷺ انما هو الرجم فانتقلهم جميعهم أو بعضهم عنه الى الضرب تصريح منهم بان الرجم يصدق على الضرب والا ليفهموه منه على ان الحمل على المجاز لا يعدل اليه لاستدعائه الى قرينة تصرفه عن الحقيقة ولا قرينة هنا فوجب ابقاء كل من لفظ أبي هريرة وجابر رضى الله تعالى عنهما على حقيقتهم وظهر بذلك ظهورا لا يشك فيه منصف أن الرجم الذى هو المحذف يسمى ضربا وإذا تقرر ان المحذف يسمى ضربا لانه كما علم من كلام أبي هريرة رضى الله تعالى عنه الذى هو من اجلاء أهل اللسان المرجوع اليهم فيه فليحث به الخالف على عدم الضرب لانه أتى بما يسمى ضربا وحينئذ اندفع ما في السؤال من ان حقيقة الدفع غير حقيقة الضرب فيما يظهر من كلام اللغويين واندفع تفسير الضرب بانه صدم المضروب بالآلة مع اتصالها بالضارب والمضروب وكيف يتأتى هذا التفسير مع تسمية أبي هريرة رضى الله تعالى عنه للرجم بالضرب كما علمت على أن عبارة الروضة وغيرها في تفسير الضرب يدفع ذلك أيضا فليكن منك على ذكر الثانى ان الاصمعى من أكابر أئمة اللسان أيضا فسر الوكر الذى هو من جزئيات الضرب كما صرح به أئمتنا بالدفع باليد لا بغيرها وتبعه ائمة اللغة على ذلك كصاحب الصحاح وغيره

عن السؤال بما هو نصي
لهؤلاء الأئمة ونظرائهم
لأنما قاله بعض مقلدي
هؤلاء الأئمة فقد يكون
غير ما قاله إمامه فقد وجدنا
الشيخ جلال الدين المحلي
نقل في شرح جمع الجوامع
على القول بالتأويل ومعنى
استوى على العرش
استوى وقد قال ابن رشد
في أول كراس من المقدمات
ومن قال أن الاستواء
بمعنى الاستيلاء فقد أخطأ
لأن الاستيلاء لا يكون
إلا بعد تعاليه وقهره ولو
كان ما قاله الجلال المحلي
نقلا للشافعي لما قال ابن
ابن رشد هذه العبارة
وغير ذلك من الأسباب
المقتضية لتطلب نص
الأئمة ونظرائهم
والمقصود أمعان النظر في
هذه المسئلة والجواب
بما يجب المصير إليه في ذلك
وقد ذكر القرطبي في
تفسيره أنه ذكر في هذه
المسئلة أربعة عشر قولاً
أودعها كتابه الاسني
في شرح أسماء الله الحسنى
وإذا قلنا أن مذهب الأئمة
فما قاله هذا القائل أنه غير
صحيح فإذا بطل ما بيننا
الجواب بآثار شافعية
مبسوطاً واذكروا ما قاله
الأئمة الأربعة معزواً
كل قول لقائله (فاجاب)
الحمد لله مذهب الأئمة
الأربعة وغيرهم معاد من
سياق أن هذا القول وهو
أن الله تعالى بجهة العلو غير
صحيح كما هو مقرر في كتب

وغیره ولا شك أن الدفع بصدق بدفع المحلوف عليه ودفع الآلة اليه وإن انفصلت عن الدافع وهذا هو الحذف وإذا صدق الوكر الذي هو من أنواع الضرب بالحذف صدق به الضرب وأما تفسير الاسنوي وغيره للوكر بأنه الضرب بجمع الكيف فهو تفسير قاصر لأن المدافى ذلك على تفسير أئمة اللغة وقد تقرر عنهم تفسيره بالدفع من غير تقييد فوجب الرجوع اليه وهذا ملحوظ شيخنا خاتمة المحققين فيما نقل عنه في السؤال من تفسيره بالدفع من غير قيد وأعراضه مما وقع في كلام الاسنوي وغيره من التقييد وبهذا الذي قررته إن دفع ما في السؤال عن بعض المشايخ من التنظير في كلام شيخنا وكيف ينظر فيه مع تصريح أئمة اللغة وتصريح أئمة الفقه بأن الوضع اللغوي مقدم على الوضع العرفي وبأن الوكر ضرب وإذا وقع اختلاف في الوكر رجع فيه لأئمة اللغة والمقرر عندهم كما عرفت أنه يشمل الدفع من غير تقييد بيدولا بغير ما فاتضح كلام الشيخ وأنه لا غبار عليه ولا نظريه بوجه وأنه عين كلام أئمة الفقه واللغة وإن قول بعض المشايخ لم نجد تفسيره بالدفع الخ هو الذي فيه النظر الظاهر فتامله وأما قوله على أنه لا بد في الدفع الخ فهو بتقدير تسليمه لا يرد منه شيء على الشيخ لأن اعتبار هذا المفهوم اللغوي أخذه الفقهاء بناء على اعتماده من قرينة المقام إذا المقصود من الحلف على الضرب الإيذاء ومن ثم اشترط الشيخان في موضع كونه مؤلماً أن الإيلاء ليس من حقيقة الضرب اللغوي ومن لم يشترط الإيلاء قال لا بد فيه من نوع إيذاء حتى لا يكفيه ضربه بأصبعه اتفاقاً فاشترطهم لهذا الأمر الزائد على المفهوم اللغوي أخذوه من قرينة المقام الدال عليها الحلف على الضرب على أننا لانسلم اعتبار الصدم في الدفع وإنما المعتبر أن يكون فيه نوع إزعاج للدفع وإن لم يكن فيه إيلاء عرفاً سواء أصدم شيئاً أم لا هذا ما دل عليه كلامهم وتصرفاتهم فتامله وما يوضح ذلك أن صاحب الصحاح فسر الحذف بالضرب في بعض المواد نحو حذاف رأسه بالسيف وإن كان غيره فسر في هذه المادة بالقطع لأنه مشترك فاطلاقه على القطع لا يمنع إطلاقه على الضرب على أنه لو حلف لا يضربه فضربه بسيف فقطع يده أو رقبته حنث كما هو جلي الثالث أن الشيخين رحمهما الله تعالى قالوا عن الإمام بعد كلام ساقاه عنه وكان المعتبر في إطلاق اسم الضرب الصدم بما يؤلم أو يتوقع منه إيلاء وجري على ذلك الحجازي في مختصر الروضة فقال ولا يكفي إيلاء وحده بأن وضع عليه حجراً ثقيلاً ولا الصدم وحده كبائنة فالمعتبر الصدم بما يؤلم أو يتوقع منه إيلاء أو عبارة الشرح الصغير وشرط بعضهم أن يكون فيه إيلاء ولم يشترطه إلا كثيرون واكتفوا بالصدمة التي يتوقع منها الإيلاء انتهت وهذا كما نرى ظاهراً في شمول الضرب للرمي بحجر أو نحوه لأنه يصدق عليه أنه صدم بما يؤلم أو يتوقع منه إيلاء وحينئذ وافق كلام الفقهاء كلام اللغويين في صدق اسم الضرب بالرمي والحذف فلم يبق عذر لبعض المشايخ فيما حكى عنه في السؤال من أن الرمي لا يسمى ضرباً الرابع أن أئمتنا صرحوا باتحاد الضرب والحذف حيث قالوا لوزني بكر أئمتنا يلبس الجلد في الرجم لاتحاد جنسهما أي من حيث إطلاق اسم الضرب عليهما لا الحد ولا لدخل الجلد في قطع السرقة ولم يقولوا به فعلنا أن مرادهم باتحاد جنسهما ما قلناه من شمول اسم الضرب لهما وإن كلا منهما يطلق على الآخر وأما ما توهم من أن المراد باتحاد جنسهما أن كلا منهما يسمى زناً فهو خيال باطل إذا الزنا سبب لاجنس كما هو واضح ولا يلزم من اتحاد السبب اتحاد المسبب ولا تعدده وإنما المراد بالجنس ما يدخلان تحت مسمى كإله وسانسان الاجناس والانواع فتعين أن المراد به هنا الضرب لا غير لا يقال محتمل أنه الإيذاء لأنه يشمل ما لا يجزى في الحد فلم يتضح أن يكون مراداً فتامله إذا تقرر ذلك فهذا أيضاً نص في الحنث في مسئلتنا بالحذف ويوافق قول بعض الشارحين في تحليل عدم أجزاء مرة بعشكال في لأضرته مائة مرة أو ضربة لأن الجميع يسمى ضربة واحدة بدليل ما لورمى في الجار السبع دفعة واحدة فانه يسمى رمية واحدة اه فاستدل به

ومختصراتها وقد روه
بأدلة كثيرة لا تحتلها هذا
الجواب قال الامام العالم
العلامة عز الدين بن
عبد السلام بن أحمد بن
غانم المقدسي في كتابه حل
الرموز ومفاتيح الكنوز
سئل يحيى بن معاذ الرازي
ف قيل له أخبرنا عن الله
تعالى فقال إله واحد ف قيل
له كيف هو فقال إله قادر
قيل أين هو قال بالمرصاد
فقال السائل لم أسألك عن
هذا فقال ما كان غير هذا
فهو صفة الخلق فاما
صفته تعالى فالذي اخبرت
عنه وسئل بعض العارفين
عن قوله الرحمن على
العرش استوى فقال الحق
سبحانه وتعالى عرفنا
بهذا القول من هو ما عرفنا
ما هو لانه لا يعرف ما هو
إلا هو وقيل لصوفي أين
الله فقال قبلك الله هل
تطلب مع العين أين قال
تعالى وهو معكم أينما
كنتم وسئل الشبلي عن
قوله الرحمن على العرش
استوى فقال الرحمن لم يزل
والعرش محدث فالعرش
بالرحمن استوى وسئل
ذوالنون في قوله الرحمن
على العرش استوى فقال
أثبت ذاته ونفى مكانه فهو
موجود بذاته والاشياء
كلها موجودة بحكمه كما شاء
وسئل الامام أحمد عن
الاستواء فقال استوى كما
أخبر لا كما يخطر للبشر وسئل

بذلك قاض بان بين الضرب والرمي اتحادا حتى يستدل بما قالوه في أحدهما على ما قالوه في الآخر
الخامس أن الرافي وغيره فرقوا بين عدم اشتراط الايلام في لأضرته أي بناء على ما وقع له في موضع
من أنه لا يشترط فيه الايلام وبين اتفاقهم في الحدود والتعزيرات على أنه لا بد فيها من الايلام بان القصد
من الحد الزجر وهو لا يحصل إلا بالايلام واليمين تتعلق بالاسم وهو صادق مع عدم الايلام ولهذا يقال
ضربه فلم يؤله وهذا أيضا قاض بان كل ما كفى في الجلد أو التعزير أو الرجم كفى في اليمين إذ لا يتصور
ان بينهما اتحادا غير اشتراط الايلام إلا إذا كان ما يكفى في الاخص وهو الحد يكفى في الاعم
وهو اليمين ولما أتممت ذلك ظفرت بعون الله تعالى وقوته وفضله ومعونته بان المسئلة منقولة كما
قلته فقد صرح بها الخوارزمي على جهة نقل المذهب الذي كافيه من أجل المصنفات فيه وعبارته في
التعليق بالضرب كما في توسط الاذرعى عنه ولو رفسها برجله أو رماها بحجر طلقت قال الاذرعى
إذا أصابها الحجر اه وهذا هو مراد الكافي بلا شك كما هو واضح فتأمل هذه العبارة تجدها عين
المسئلة وبها يندفع جميع ما مر عن بعض المشايخ ويتضح ما رددت به عليه وتأمل ما قدمته عن أبي
هريرة رضى الله تعالى عنه وأئمة اللغة تجده دليلا ظاهرا لها فالحمد لله الذي ألهمنا موافقة أئمتنا في
الحكم قبل الاطلاع عليه وهدانا لما هدام اليه وأمدنا بان ذكرنا لما قالوه ووافقناهم فيه أدلة
ظاهرة واضحة جليلة لا تبحر فيها منصف ولا يقدر على ردها معاند ولا متعسف فله الحمد كما
يحب ويرضى سبحانه لا نحصى ثناء عليه هو كما اثنى على نفسه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
(وسئل) رحمه الله تعالى عن حلف بالطلاق ما بيع كذا وأفضله لنفسى بعد ان قالت له زوجته
أنت تأخذ هذا تبيعه فهل لو فصله غيره بغير اذنه يحنث أولا (فاجاب) بقوله الظاهر في الواو في
وأفضله انها للاستئناف ويدل عليه القرينة وهى قول الزوجة خطابا له أنت تأخذ هذا تبيعه وحينئذ
فالخلف إنما هو على نفى البيع فلا يحنث بتفصيل غيره مطلقا وإنما قبل منه ادعاء الاستئناف لدلالة
السياق والقرينة عليه فان لم ينو الاستئناف فتارة بنوى الحلف على كل منها وحده ويمضى بعد
اليمين زمن يمكنه ان يفصله لنفسه فلم يفعل فيحنث بتفصيل غيره مطلقا أما في الاخيرة فواضح لان
الحنث فيها إنما يكون بالبيع وتلفه بعد تمسكه منه ولم يوجد ذلك وأما في حالة الاطلاق فلان
الاجتماع هو مفاد الواو والمتبادر منها تحمل الاطلاق عليه (وسئل) عن شخص قال يشهد الله
لأجيب إلى كذا عازما على عدم الاجابة فلو تغير عزمه بعد ذلك واجاب ماذا يلزمه (فاجاب) بقوله
الذى يتجه من كلامهم انه لغو لانه لم يسند لنفسه شيئا يتضمن الحلف فليس كاقسم او اشهد بالله على
انهم فرقوا بينها بان الاول اشهر في اليمين فانه عقدت به وان أطلق بخلاف الثانى فلم تنعقد به الا
ان نواها وقالوا في اشهد بالله في اللعان انه صريح فاقضى كلامهم ان الكلام في اسناد الشهادة الى
نفسه وما في السؤال لم يسند لها اليه فلتكن لغوا وأيضا فكلامهم ناطق في اللعان بانه لو قال يشهد الله
انى لمن الصادقين الخ يكون لغوا وأيضا فصرحوا في اقسام من غير ذكر صلته ومثله اشهد
بالاولى لما تقرر من انعقاد اليمين بذلك عند الاطلاق بخلاف هذا بانه لغو فاذا كان اشهد لغوا لعدم
ذكر الصلة مع اسناده الى النفس فيشهد الله كذلك واولى وما ترجم به اليمين الغفيرة ان من قال
يعلم الله ما فعلت كذا وكان فعله كفر لانه نسب الى الله سبحانه وتعالى العلم على خلاف الواقع وظاهر
تقييده بالعالم المتعمد لذلك فحضره للاخبار لا للانشاء وهو في الماضى يتحقق فيه الكذب فحكم
على قائله بالكفر بخلافه في المستقبل فانه محض اخبار عما سيقع وهو لا يتحقق فيه كذب فلا شيء
فيه عند اخلافه هذا ما تيسر الآن والمسئلة تحتمل اكثر من ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
(وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل استاجردارا واقربا بانه رأى وتسلم ثم انكر الرؤية وطلب يمين

فقال آمنت بلا تشبيه
وصدقت بلا تمثيل واتهمت
نفسى فى الادراك وامسكت
عن الخوض فيه كل الامساك
وقال الامام ابو حنيفة من
قال لا عرف الله فى السماء
هو اوفى الارض فقد كفر
لان هذا القول يوم أن
للحق تعالى مكانا فهو مشبه
وسئل الامام مالك عن
الاستواء فقال الاستواء
معلوم والكيف مجهول
والايمان به واجب والسؤال
عنه بدعة روى انه قال للسائل
بعد ذلك فلا أراك الا خارجيا
أخرجوه عنى وهذا الذى
ذهب اليه الأئمة الاربعة فلا
خلاف بينهم فى ذلك ومن
توهم أن بين أحد من الأئمة
اختلافا فى صحة الاعتقاد
فقد أعظم الفرية على أئمة
الامة وساء ظنه بأئمة المسلمين
وقد سئل مصباح التوحيد
وصباح التفريد على بن
ابى طالب كرم الله وجهه بم
عرفت ربك فقال عرفت
ربى بما عرفنى به نفسه
لا يدرك بالحواس ولا يقاس
بالناس قريب فى بعده
بعيد فى قربه فوق كل شىء
ولا يقال تحته شىء وامام
كل شىء ولا يقال امامه شىء
وهو فى كل شىء لا كشىء
فى شىء فسيحان من هو كذا
وليس هكذا غيره اه وما
ورد فى الكتاب والسنة
بما ظاهره للقول بالجهة
مصروف عن ظاهره للدلالة

المؤجر انه رأى فهل يجاب (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله أفتى الجلال السيوطى
رحمه الله تعالى بانه لا يجاب لذلك لانه صدر منه ما يكذبه وهو اقراره بوقوع الرؤية وليست هذه
كما لو أقر بالقبض ثم قال ان ذلك انما كان على رسم القبالة لان تأخير القبض عن الاقرار به كثير
متعارف لا يترتب عليه فساد عقد فسمعت الدعوى به للتخفيف وأما تأخير الرؤية عن عقد الاجارة
فهو مبطل لها ولم يعتد عرفا ولا شرعا تاخر الرؤية عنها كسائر العقود المشترطة فيها فلا يتصور
فيها رسم قبالة فلم يسمع طلبه للتخفيف لان اقراره بها لم يعارض بخلافه فى مسألة رسم القبالة فان
العرف قاض بالاشهاد على وجوده قبل وجوده ولا كما لو أقر بعقد اجمالى ثم أنكر بعض شروطه أو
لوازمه أو صفاته واعتذر بانه لم يعلم انه يفسد العقد فتقبل دعواه للتخفيف لعذره ولانه لم يقر بشىء
معين بخصوصه ثم أنكره بخلافه فى مسألة الرؤية وبجرى ذلك فيما لو أقر بالبيع والرؤية ثم قال
لم أر فلا تسمع دعواه لتخفيف ولا غيره والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب النذر)

(سئل) عن نذر بجمع املاكه او باعه الى من هو تحت يده وقهره وابرأه من الثمن فى الصورة
الثانية ولولا ذكر التحية والقهرية والغلبة على ذلك وعدم القدرة على انتزاع ذلك من يده لم يندر
ولم يبيع فى الحكم حيثئذ مع أن فى فتاوى ابن كبن فيمن امتنع ان يقسم لاخته من خلف
ايها وصار يتصرف فى جميع التركة ببيع وغيره مدة ثم طلب منها ان تبيعه نصيبها بدون ثمن المثل
بقدر لا يتغابن بمثله فباعته بما اراد ولولا عدم قدرتها على انتزاعه لم تبعه وجرى منها هذا البيع وهى
تحت حجره وقهره بانه لا يصح البيع والحالة هذه (فاجاب) نفعا الله تبارك وتعالى بعلومه بان البيع
والابراء فيهما صحيحان ولا نظر لما ذكر فى السؤال لان حقيقة الاكراه التى ذكرها الأئمة لم توجد هنا
واذا علم انتفاء حقيقة الاكراه فيصح النذر ايضا ان وجدت بقية شروطه ولا يعارض ذلك
ما ناقشتموه عن ابن كبن رحمه الله تعالى لان فى السؤال وهى تحت حجره وقهره كما ذكرتموه فاذا كانت
تحت حجره فكيف يصح بيعها له فالفساد انما جاء من كونها تحت حجره لامن جهة الاكراه على
أن جمعا قالوا بطلان بيع المصادر فيحتمل ان ابن كبن تبعهم فى ذلك لكن المعتمد صحة بيعه كما صرحوا
به وبانه غير مكروه فذلك من ذكر فى السؤال غير مكروه كالمصادر بل أولى وهذا جميعه يتضح به صحة
البيع ايضا فى مسألة البيع للغاصب وهى العشرون لانه لا كراه فيها والبائع فيها وفى التى قبلها
هو المقصر بالبيع لانه يمكنه التخلص بالسلطان ونحوه فان فرض عجز السلطان أو بعده بحيث لا يمكن
أن يخلصه هو ولا أحد من نوابه بمن تحت يده تلك العين فهذا نادر فلا يدار عليه حكم كما صرحوا
به فى مواضع كالفلس والنفقات وأشار بذلك الى مسألة مرت فى البيع من جملة مسائل سئل عنها
جاءت اليه من علماء حضرموت مشتملة على اشكالات ونوادير وغرائب ولذا اختلفت فى كثير منها الاجوبة
ولم يبسط أحد فيها بمثل ما بسط فى هذه الفتاوى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله
تبارك وتعالى فيما لو نذر مجذوم أو هرم بجميع املاكه لآخر على أن يقوم بمؤنته مدة حياته
ما حكمه (فاجاب) نفع الله تعالى ببركته المسلمين بان الذى يتجه عدم صحة النذر فيها لانه قرينة بشرط
أخرجه عن كونه قرينة فقات لشرط النذر (وسئل) عما لو نذر بجميع املاكه وهو محتاج اليها
لمؤنته أو لمؤنة بمونه أو قضاء دين ما هو المعتمد فى ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بان الذى صرح به
جمع متأخرون انه لا يصح النذر بما يحتاج اليه لدين لا يرجوه لوفاء أولنفقة بمونه أو لنفسه وهو لا يصبر
على الاضافة لان التصديق اما حرام أو مكروه وكلاهما لا يصح نذره لا يقال الحرمة والكره لامر
خارج فلا ينافى صحة النذر كما يؤخذ من كلامهم فى مواضع ومن ثم صحت هبة الماء الذى يحتاجه بعد

دخول الوقت كما في المجموع لا نأقول ليست الحرمة ولا الكراهة لامر خارج من كل وجه فكانتا منافيتين لصحة النذر ويفرق بين النذر والهيئة بان الهيئة تصح بالاقربة فيه بخلاف النذر (وسئل) رحمه الله تعالى في شخص قال نذرت هذه الدين للنبي صلى الله عليه وسلم أو للشيخ عبد القادر مثلاً فنحن الله تبارك وتعالى به فهل تصرف قيمتها في مصالح المسجد النبوي أو لأولاد السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها وأولاد أولادهم وإن سفلوا إذا قلتم إن أولاد ابنته أولاده ^{صلى الله عليه وسلم} ويكون ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم كما صرح به البغوي فإذا كان الامر كذلك فيستوعب المذكور والآن في سائر البلدان وهذا مستحيل كما لا يخفى على علمكم الكريم أو يستوعب من كان منهم يولد الناذر إن أمكن ولا يدفع لاقبل الجمع ثلاثة وإذا كان النذر للشيخ المذكور فيصرف في مصالح تربيته وأولاده ويكون الحكم كما ذكر يستوعب أولاً (فاجاب) نفع الله تعالى ببركته وعلومه المسلمين بقوله نذر شيء للنبي صلى الله عليه وسلم أو لغيره كالشيخ المذكور فنحن الله تعالى به يحمل حيث لم يعرف قصد الناذر على ما طرد به العرف في ذلك النذر فإن طرد بصرفه لمصالح قبره الشريف أو لمصالح مسجده أو لأهل بلده عمل بذلك العرف في هذا النذر كما يفيد كلام الشيخين وغيرهما في النذر للقبر أو للفقير المشهور بمرحان فإن لم يكن عرف أو كان وجهه الناذر فللذكر كشيء فيه تردد والذي يتجه بالطلان فإن عرف قصده فالذي يتجه انه يأتي فيه قول الاذرعى في النذر للمشاهد المبني على قبولى أو نحوه من ان الناذر ان قصد تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو من تنسب اليه وهو الغالب من العامة لانهم يعتقدون ان لهذه الاماكن خصوصيات لانفسهم ويرون ان النذر لها بما يندفع به البلاء فلا يصح النذر في صورة من هذه الصور لانه لم يقصد به التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بخلاف ما إذا قصده التصديق على من سكن تلك البقعة أو من يرد إليها فإنه يصح لأن هذا نوع قرينة وبما تقرر علم ان اولاد المندور له وأولادهم لاحق لهم في النذر من حيث كونهم ورثة له نعم ان طرد العرف بان المندور لا يهبهم بصرف لهم عمل به فيهم وصرف لهم لا من حيث كونهم ذريته بل للعرف اذ لو طرد بالصرف لأجانب مخصوصين صرف اليهم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عما إذا نذر البائع المشتري بمثل ثمرة الشجرة المبيعة أو بمثل اجرة الارض المبيعة ان خرج المبيع مستحقاً فهل هذا نذر لجأج لان نذر اللجأج هو المعلق بامر مرغوب عنه لافيه أو هو نذر معلق على شرط يجب الوفاء به إذا وجد شرطه وما الفرق بينهما فإن كلا منهما فيه تعليق وهل يرجع إلى قول الناذر قصدي كذا مطلقاً أو مالم يقض الشرع بكفايته وعمالو كان الشخص دين معلوم على آخر فطالب رب الدين المدين بدينه فقال المدين ما عندى في هذا الوقت شيء فقال رب الدين انذرى بثلاثة أصع طعام في ذمتك إذا خرج الشهر ولم توفي ديتي فنذره بذلك كذلك هل هذا نذر لجأج أو معلق على شرط فإن قلتم لجأج فلو قال له قل إذا خرج الشهر المذكور ولم أوفك دينك ودعيت لى بالعافية أو بما تيسر فلك كذا فقال ذلك فهل يلزمه ما التزمه ويخرج بهذا عن نذر اللجأج أولاً (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله الذى نقله الشيخان عن الغزالي وأقره ان النذر في الصورة الاولى لغو ووجهه ان هذا مباح وهو لا يلزم بالنذر ولا نظر لكونه متضمناً لنحو الصدقة وذلك قرينة لانه على هذا الوجه الخاص اعنى تعليقه وجعله في مقابلة ما ذكره ليس قرينة ولا محرماً فكان مباحاً واعتراض بان القياس انه نذر لجأج وقد يجاب بان البائع لا يقصد بذلك الاترويج سلعته فمن جعلوه لغوا ونظر والمعاني العقود دون صيغها وهى قاعدة شهيرة تارة يغلون فيها النظر إلى الصبغ وهو الاكثر وتارة يغلون فيها النظر إلى المعنى إذا قوى بعاضدكم وافتة الغالب هنا فافتاء بعضهم بان ذلك نذر لجأج لعله اخذه من اعتراض المذكور وقد بان الجواب عنه

سيان وأما قول صاحب الرسالة وأنه فوق عرشه المجيد بذاته فقد قال الفاكهاني في شرحها انه قد أخذ على المصنف في هذه العبارة وهى قوله بهذا فهو سمعت شيخنا بأعلى البجاني يقول ان هذه اللفظة دسبت على المصنف فان صح هذا فلا اشكال في سقوط الاعتراض ثم أطال الكلام على ذلك إلى أن قال والضمير في بذاته يجوز أن يعود على العاشق على أن تكون الباء بمعنى في فكانه قيل العرش المجيد في ذاته في الشرف والعظم والكرم وأما فوقية معنوية بمعنى الشرف والجمال والكمال والمكانة لأفوقية أحياء وأمكنة فانه تعالى يستحيل عليه المكان والجهات ومثابة المخلوقات وهى إما بمعنى الحكم والملك فيرجع إلى معنى القهر أو بمعنى عدم الماهية والمخالفة فيرجع إلى معنى التنزيه وإن أعدت الضمير في بذاته على الله تعالى فيكون المعنى ان هذه الفوقية المعنوية له تعالى بالذات لا بالغير وبان ذلك أن يكون المجيد بضم الدال لا بخفضها فيكون المعنى أنه تعالى مجيد بذاته لا بكثرة أموال وخدماء أجناد وغير ذلك فيكون المجيد حين مبتدأ محذوف أي هو المجيد وبذاته

عنه وأما النذر في الصورة الثانية فالظاهر انه لغو أيضا لانه علقه على حرام أو مباح وكل منهما لا يصح نذره لانه إذا قال ان خرج الشهر ولم أوفك دينك فعلى كذا كان معلقا على خروج الشهر وعدم وفاء الدين وعدم وفائه مع وجود شيء يوفي منه حرام لأن أداء الدين واجب على المومنين بعد الطلب ومع عدم ذلك مباح وضمه إلى ذلك الدعاء لا يخلو صحيحا لانه علقه على شيئين أحدهما باطل فبطل وإنما لم يصح فيما يصح ويبطل فيما يبطل لان التعليق الواحد لا يتبعض والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى بما صورته وصل ما تفضل به سيدي فجزاه الله تعالى عنا وعن المسلمين خير الجزاء والقائل بان ذلك نذر لجأج في الصورة الاولى هو الفقيه عبد الله بن الحاج فضل صاحب المختصر الذي شرحتموه ووجه ما ذكرتموه ظاهر وما وجه القائل بان ذلك تعليق بصفة هو أيضا من أكابر فقهاء الجهة لكن الحق أحق أن يتبع وما الفرق بين هذا وما قبله فان كلا منهما تعليق بصفة وما ذكره سيدي في الصورة الثانية واضح فجزاكم الله تعالى خيرا لكن هل للدائن سبيل على خث المدين على وفاء الدين بصورة نذر يلتزمها المدين بغير صورة لجأج ويازمه ما التزمه أولا

﴿فاجاب﴾ نفع الله تبارك وتعالى به بقوله الحيلة في ذلك ان يتفقا على زمن لتضاء الدين ثم يقول المدين للدائن اذا جاء الزمن الفلاني فله على لك كذا فتعلق بمضى الزمن فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿وسئل﴾ في عادة اطردت عند قضاة الحجاز وهو أن المستأجر أو المشتري اذا خاف من اظهار فتنة أو منازع آخر يقولون للبايع قل نذرت ان قام قائم شرعى على المشتري بنذره بنظير ما يقام به عليه ومقصودهم اذا أخذت منه الارض بوجه شرعى يرجع المشتري بمثل ما أخذ منه من الارض ويحكم بذلك النذر حاكم البيع من جملة الحكم هل يصح ذلك النذر أم لا

﴿فاجاب﴾ نفغنا الله سبحانه وتعالى به بقوله النذر المذكور باطل فلا يجوز الحكم به والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى في رجل نذر سكنى المدينة فهل يكون نذره قربة فلتزمه واذا قائم بالزوم فهل يجزئه سكنى مكة قياسا على الاعتكاف واذا قلتم بالقياس فما الجامع بينهما واذا قلتم بعدمه فما الفرق أو يكون قياس نذر سكنى المدينة كقياس نذر المشى الى البيت الحرام يلزم مع كون الركوب أفضل وما القياس فيه والفرق وهل الأفضل في سكنى المدينة أو الاعتكاف في مسجدها اتمام ما التزمه أو تكون مكة مجزئة مع الافضية

﴿فاجاب﴾ نفغنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله سكنى المدينة سنة ان أمن من الوقوع في محذور وحينئذ فيصح نذرها كما أفهمه كلامهم في باب النذر وأفهم كلامهم فيه أنه لا يجزئ عنها سكنى مكة وان كانت أفضل كما لو نذر المشى لا يجوز الركوب وكما لو نذر التصديق بالدرهم لا يجوز بالذهب لان المشى فيه مشقة مقصودة للشارع لا توجد في الركوب وكذا الدرهم فيها ما لا يوجد في الذهب مع مخالفة الجنس وكذلك سكنى المدينة فيها من المشقة وغيرها ما لا يوجد في مكة ويؤيد ذلك قولهم لو نذر جهادا وعين له جهة في نذره أجزاء غيرها ان ساوتها مسافة ومؤنة وإلا فلا فافهم ذلك أن سكنى مكة لا يجزئ عن سكنى المدينة وإن كانت أفضل لانها غير مستويين في ذلك وغيره ويفرق بين السكنى والاعتكاف بانه منوط بالمسجد من حيث ذاته فلم تختلف الغرض باختلاف ذوات المساجد غير الثلاثة واما هي فالاختلاف بينهما انما جاء في امر تابع هو مجرد الفضيلة فاجزأ الفاضل عن المفضول ولا عكس واما المشقة ونحوها فالثلاثة مستوية فيها بخلاف السكنى كما مر والحاصل ان تنفس الاعتكاف لم يختلف باختلاف المحال إلا في الافضية لحسب والسكنى مختلفة باختلاف المحال في الافضية وغيرها ومتى وقع الاختلاف في غير الافضية لم يجز أحدهما عن الآخر وحيث عين في نذره شيئا فالاولى فعله وان قلنا بان غيره الأفضل يجزئ عنه والله سبحانه وتعالى

﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى في حقيقة نذر التبرر وما الفرق بينه وبين

متعلق بالمجداو بمحذوف حالا منه اه واما قول ابن رشد الحفيد فمردوذا هو كذب حمله عليه اعتقاده الفاسد وقد قال الامام ابو على عمر بن محمد بن خليل الاشيلي السكوتي الاشعري وياحترز من كلام ابن رشد الحفيد لان كلامه في المعتقد فاسداه واما كلام ابن عبد البر وابي حنيفة كالأشعري وعثمان بن سعيد الدارمي فلم أقف عليه والجواب عنه ان كان فيه ما ظاهره اثبات الجهة انه محمول على غير ظاهره للعلم بانه لم يذهب الى ذلك القول وان لم يمكن تأويله فهو كذب عليه ثم رأيت بالنسب ما نسب للأشعري في الابانة وحاصله مع التأمل اثبات الاستواء على العرش وعدم تأويله بالاستيلاء كما هو مذهب السلف وأما قول الشيخ عبد القاهر في كتابه الحلية فهو ما شر على ذلك القول المردود وأما تخطئة ابن رشد تأويل الاستواء بالاستيلاء فهو لما فيه من إيهام المفاعلة كما يؤخذ من تعليقه كما بن الاعرابي حيث قال له رجل يا أبا عبد الله ما معنى قول الرحمن على العرش استوى قال انه مستوعب على عرشه كما اخبر فقال الرجل انما معنى قوله استوى أى استولى فقال له ابن الاعرابي ما يدريك العرب لا تقول

نذر اللجاج فقد ذكر في الانوار ما معناه أن نذر التبرر تعليق قرينة على حصول نعمة أو اندفاع نقمة فهل هو مقصود على ذلك أو ما يظهر منه الحث والمنع لجلاج والباقي تبرر ويظهر ذلك فيما لو قال ان سقط هذا الجدار فعلى أن أتصدق بكذا وكذا أو ان استحق منك يا فلان هذا المال بدعوى من فلان أو من أحد فنذر على أن أتصدق عليك بكذا فهل هذا نذر لجلاج أو تبرر وأما قوله ان دخل فلان الدار أو لم يدخل فله على كذا فظاهر أنه لجلاج فينبو الناحية ذلك جزاءكم الله تبارك وتعالى خيرا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله النذر اما تبرر أو لجلاج والتبرر اما مجازاة او ملتزم ابتداء فالمجازاة هو تعليق التزام قرينة في مقابلة حدوث نعمة او اندفاع نقمة كما قاله او كل ما يجوز ان يدعو الله تعالى به وان يسأله اياه كما قاله الصيمري وطرده القاضي في كل مباح قال في الكفاية وهو اقله ووضح فالحاصل انه تعليق التزام القرينة في مقابلة ما يرغب فيه سواء اكان حصوله على ندور ام لا وغير المجازاة كلاله على ان اصلي مثلا ولا يشترط في القسمين الاضافة الى الله سبحانه وتعالى خلافا للقاضي واما نذر اللجاج فهو تعليق القرينة بما يرغب عنه وهو معنى قول الشيخين هو ان يمنع نفسه من شيء او يحثها عليه بتعليق التزام تربة وتد يكون لتحقيق خبر ايضا كان لم يكن كما قلت فله على كذا ثم الصيغة ان كانت نصافي التبرر او اللجاج فظاهر ولا يحتاج هنا الى قصد وان احتملتها اشترط قصد الناذر فان قصد شيئا عمله فاذا قال ان دخلت الدار فعمالي صدقة كان نذر لجلاج لانه المفهوم منه فكان كقوله على ان اتصدق بمالي فاما ان يتصدق بلكه واما ان يكفر كفارة يمين وتبادر اللجاج من هذه الصيغة لم يحتج لقصد كما افهمه اطلاقهم بخلاف التبرر فان هذه الصيغة وان احتملته لكنه غير متبادر منها فاحتج الى قصده فاذا ارادها ان رزقني الله سبحانه وتعالى دخول الدار بان رغب في دخولها كانت نذر تبرر وكذا يقال في ان سقط هذا الجدار فعلى ان اتصدق بكذا فهو نذر لجلاج الا ان يريد ان رزقني الله تعالى سقوطه بان يكون سقوطه مرغوبا فيه فيكون نذر تبرر لما تقرر ان المرغوب فيه تبرر والمرغوب عنه لجلاج وضبط ذلك الاثمة بان الفعل اما طاعة او معصية او مباح والالتزام في كل منهما تارة تتعلق بالاثبات وتارة تتعلق بالنفي فالاثبات في الطاعة كان صليت فعلى كذا لا يحتمل التبرر بان يريد ان وفقني الله تبارك وتعالى للصلاة فعلى كذا واللجاج بان نقول له صل فيقول لا اصلي وان صليت فعلى كذا والنفي في الطاعة كان يمنع من الصلاة فيقول ان لم اصل فعلى كذا لا يحتمل غير اللجاج اذ لا ير في ترك الطاعة والاثبات في ترك المعصية كان يؤمر بشرب الخمر فيقول ان شربتها فعلى كذا لا يحتمل غير اللجاج ايضا لما تقرر والنفي فيها كان لم اشربها فعلى كذا لا يحتملها التبرر بان يريد ان عصمني الله تعالى من شربها واللجاج بان يمنع من شربها فيقول ان لم اشربها والمباح نهيا واثباتا يحتملها فالتبرر في النفي كان لم آكل كذا فعلى كذا بقصد ان اعانني الله على كسر شهوتي فتركته فعلى كذا وفي الاثبات كان اكلت كذا بقصد ان يسره الله تبارك وتعالى لي وللجاج في النفي كقوله وقدم منع من أكل الخبز ان لم آكله فعلى كذا وفي الاثبات وقد امر باكله ان اكلته فعلى كذا وبما تقرر عام ان قوله ان استحق منك يا فلان هذا المال الخ يتصور أن يكون تبررا بان يكون الناذر ادعاه لنفسه وأراد اثباته لها لانه علقه بمرغوب فيه حينئذ وأن يكون لجاجا بان يترتب على استحقاقه ضرر الناذر مثلا لكونه كان تحت يده فيكون طريقا في الضمان مثلا لكونه مرغوبا عنه حينئذ وقول الشيخين نقلا عن الغزالي وأقره لو قال البائع للمشتري ان خرج المبيع مستحقا فله على أن أهيك ألفا كان لغوا اعترضه كثيرون بان الوجه انعقاد النذر وغايته انه لجلاج وأجبت عنه في شرح العباب بان البائع لا يقصد بذلك غالبا بل دائما الاترويج سلعته فمن ثم جعلوه لغوا نظر المعاني العقود دون صيغها وان كان النظر للصيغ أكثر

يكون له فيه مضاد فاهما غلب قيل قد استولى عليه والله تعالى لا مضاد له فهو مستوع على عرشه كما أخبر أه والمأولون به لا يسلبون تعليله وعبارة الطوالع الله تعالى ليس بجسم خلافا للمجسمة ولا في جهة خلافا للكرامية والمشبهة لنا أنه تعالى لو كان في جهة وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا ومحدثا هذا خلف أولا ينقسم فيكون جزأ لا يتجزأ وهو محال بالاتفاق وأيضا فانه تعالى لو كان في حيز وجهة لكان متناهي القدر كما سبق فكان محتاجا في تقديره الى مخصص ومرجح وهو محال اه وقال الامام النسفي في شرح عمده صانع العالم ليس في جهة خلافا لبعض الكرامية فانهم يعينون له جهة العلو من غير استقرار على العرش وليس متمكن بمكان وعند المشبهة والمجسمة والكرامية متمكن على العرش وقال الكمال بن الهمام في المسابقة التي اختصر فيها الرسالة القدسية لحجة الاسلام الغزالي الاصل الصانع أنه تعالى ليس مختصا بجهة لان الجهات التي هي الفوق والتحت واليمين الى آخرها حادثة

بأحداث الانسان ونحوه

بما يمشى على رجلين فان
معنى الفوق ما يحاذى رأسه
من فوق والباقي ظاهر ولما
يمشى على أربع أو بطنه
ما يحاذى ظهره من فوقه ثم
هى اعتبارية فان الثمة إذا
مشت على سقف كان
الفوق بالنسبة إليها جهة
الارض لانه المحاذى لظهرها
ولو كان كل حادث مستديرا
كالكرة لم توجد واحدة من
هذه الجهات وقد كان في
الازل ولم يكن شيء من
الموجودات فقد كان لا في
جهة ولا من معنى الاختصاص
بالجهة اختصاصه بجزءه
كذا وقد بطل اختصاصه
بالجزء لبطلان الجوهرية
والجسمية فان أريد بالجهة
غير هذا ما ليس فيه حلول
جزئ ولا جسمية فليبين حتى
ينظر أيرجع الى التفرقة
فخطئه في مجرد التعبير
أو الى غيره فيبين فساد
الاصل الثامن أنه استوى
على العرش مع الحكم بانه ليس
كاستواء الاجسام على
الاجسام في التمكن
والماسة والمحاذاة لها بل
بمعنى يليق به سبحانه وتعالى
وحاصله وجوب الايمان
بانه استوى على العرش
مع نفي التشبيه فاما كون
المراد أنه استيلاؤه على
العرش فامر جائز لا ارادة
لا دليل على ارادته عينا
فالواجب علينا ما ذكرناه
اه وقال الغزالي في الرسالة

وقول السائل في ان دخل أولم يدخل الظاهر انه لجاج ليس على اطلاقه لما تقرر أن ذلك يحتمل التبرر
واللجاج لانه قد يريد ان وفقة الله سبحانه وتعالى للدخول انه كما كل الخبز وقد علمت انه يتصور
فيه نذر اللجاج والتبرر نفيا واثباتا كما صرحوا به وانهم لم يخصوا ذلك بالدخول بل أجره في كل
مباح ومنه الدخول فكلهم مصرح بان الدخول نفيا واثباتا يحتمل النذرين بالمعاني التي قررناها
فكيف مع ذلك يقال فظاهر انه لجاج والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل يصح
النذر على بعض أولاده دون بعض وإذا أراد النذر على جميعهم فنذر على الاول ثم الثاني الى آخرهم
ما حكمهم ينو اذك (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله اختار المتأخرون من أهل اليمن
في النذر على بعض الاولاد فقال جماعة منهم كالفتى وتليذه الكمال الرداد والجمال بن حسين القمط
واقترعوا كلام البدر بن شبة انه باطل لان شرط النذر القرية ولا قرية في ذلك بل هو مكروه
كما صرح به النووي في تنقيح الوسيط قال وقول الوسيط كان تاركا للاحب عبارة ناقصة والصواب
ما قاله الاصحاب فان الحديث مصرح بشدة كراهيته بل صرح ابن حبان في صحيحه بعدم جوازه واظن
فيه لخبير الصحيحين ان أبا النعمان بن بشير نحل شيئا دون اخوته فطلب من النبي ﷺ الاشهاد
على ذلك فقال فلا تشهدني اذا فاني لا أشهد على جور والحرمة مذهب وقال اكثر العلماء بالكراهة
فقط لقوله صلى الله عليه وسلم فاشهد على هذا غيري ولو كان محرما لم يأذن له في اشهاد
غيره عليه والجور الميل والمكروه مائل عن سنن الاستقامة فلا دليل للحديث في الحرمة وقال
آخرون يصح النذر منهم الشيخ نجم الدين يوسف المقرئ والفقير عبد الله بن أحمد باخرمة وهذا هو
الذي ينتج ترجيحه لان الذي دل عليه كلامهم في باب النذر ان مرادهم بقوله لا ينقض نذر المكروه
المكروه لذاته بخلاف المكروه لمعنى خارج عن ذاته بان تكون ذاته قرية وانما اقترن بها أمر
خارج عنها صيره مكروها فهذا يشهد نذره كما صرحوا به في مسائل منها صوم الدهر فقد أطلق في
الروضة انعقاد نذره مع انه قد مر في باب الصوم كراهته في بعض الصور وأبلغ من ذلك قوله في
شرح المذهب لا خلاف في انعقاد نذره ولزوم الوفاء به وكلام الرافعي صريح في صحة نذره وان
قلنا بكراهته على توقف فيه وعبارته إذا نذر صوم الدهر انعقد نذره وقد ذكرنا في آخر الصيام
ان منهم من أطلق القول بكراهته ولا يبعد أن يتوقف على ذلك التقدير في صحته لان النذر تقرب
والمكروه لا يتقرب به والمذهب انعقاده اه فتأمل قوله والمذهب انعقاده بعد ذكره التوقف
وعليه فقد أجاب المحقق الشمس الجوجرى في شرح الارشاد عن ذلك بكلام حسن فقال فان
قلت فهل للتوفيق بين ما في الروضة والمجموع والشرح هنا من إطلاق الانعقاد وبين ما ذكرناه في
صوم التطوع من الكراهة اما مطلقا أو على التفصيل الذي نقل وجهه ام لا قلت يمكن أن يقال في
وجه التوفيق ان ما ذكره هنا لاجل أن الصوم في نفسه قرية وطاعة فصح التزامه بالنذر ووجب الوفاء به
مطلقا من غير تفصيل وما ذكره هنا من الكراهة ليس راجعا الى الصوم من حيث ذاته بل باعتبار
ما يعرض له من خوف الضرر والقوت فالمكروه في الحقيقة هو التفتيت والتعرض للضرر لانفس
الصوم ويؤيد ما ذكرته أن البغوى صرح بالكراهة وبانعقاد النذر وحيث قد قول المطلق ان كلام
التنبيه صريح في عدم الصحة لانه قال لا يصح النذر الا في قرية غير ظاهر ومثل عبارة التنبيه في ذلك
عبارة الحاوى النذر التزام قرية فلا يقتضى تخصيص ذلك بالتنبيه اه فتأمل تجده صريحا في صحة النذر
في مسئلتنا وان أعطى بعض الاولاد صدقة وهى من حيث ذاتها قرية وانما كرهت في هذا الفرد
الخاص لما يترتب عليها من التخصيص المؤدى الى العقوق فينبذ الصدقة والصوم قربتان في ذاتهما
وقد يعرض لها ما يصيرها مكروهين لامر خارج عنهما فاذا قالوا بانعقاد صوم الدهر وان

القدسية وأما رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء فيه لأنها قبلة للدعاء وفيه إشارة إلى ما هو وصف للمعدن من الجلال والكبرياء تنبيها بقصد جهة الدلو على جهة المجدد والعلافة تعالى فوق كل موجود بالعظمة والاستسلام والقهر والاستيلاء وقال امام الحرمين في كتابه لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة الرب سبحانه وتعالى تقدس عن الاختصاص بالجهات والاتصاف بالمحاذاة لاتحداه الأفكار ولا تحويه الاقطار ولا تكشفه الاقدار ويجل عن قبول الحدود والمقدار والدليل على ذلك أن كل محتص بحجة شاغل لها وكل متحيز قابل لملافة الجواهر ومفارقها وكل ما يقبل الاجتماع والافتراق لا يخلو عنه وما لا يخلو عن الاجتماع والافتراق حادث كالجواهر وأطال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في شرحها الكلام على ذلك إلى أن قال والجواب الجلي عن الجميع أي جميع الأدلة الثقلية التي استند إليها مثبتو الجهة أن الشرع إنما ثبت بالعقل فلا يتصور ورودها بما يكذب العقل فإنه شاهده فلو أتى بذلك لبطل الشرع والعقل معاً إذا تقرر هذا فنقول كل لفظ يرد في الشرع في الذات والاسماء

قلنا بكرهته فليقولوا بانعقاد النذر في صورتنا ولا ننظر إلى الكراهة كما علمت وبما تقرر يندفع ميل الأذرعى الأخذ بقضية توقف الرافعي وتعجبه من جمع البغوى بين القول بالكراهة وانعقاد النذر وإن تبعه غيره على ذلك وأطالوا فيه وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب وبينت رد ما وقع للزركشي وغيره هنا وبما يؤيد ما قلناه ثم هو أصرح في المراد بما سبق تصريحهم بانعقاد نذر صوم الدهر من المرأة المزوجة بغير إذن زوجها ومن الرقيق بغير إذن سيده ولم ينظر إلى حرمة الصوم عليهما بغير إذن الزوج والسيد لأن الحرمة ليست لذات الصوم بل لما عرض من تفويت حق الزوج والسيد فإذا كانت الحرمة العارضة للعبادة غير ما نعمة من انعقاد نذرها فالولى أن تكون الكراهة العارضة لها غير مانعة من انعقاد نذرها فأتضح ما ذكره من انعقاد نذر صوم الدهر وما ذكرناه من انعقاد نذر إعطاء بعض الأولاد وأصرح ما قلناه في انعقاد صوم الدهر مع كراهته تصريح الشيخين بصحة نذر صوم يوم الجمعة مع كراهته فأنهما وغيرهما صرحوا بأنه لو نسي اليوم المعين من الأسبوع صام الجمعة وعلوه بأنه آخر الأسبوع فإن كان اليوم المعين غيره فهو قضاء وإن كان هو المعين فهو أداء فقولهم فهو أداء صريح في صحة نذره وإذا صح نذره مع كراهته لأنها لمعنى خارج عن ذات الصوم وهو الإضعاف عما فيه من الوظائف الدينية فكذلك يصح إعطاء بعض الأولاد مع كراهته وإذا تأملت ما ذكرته من كلامهم في هذا ظهر لك أن مأمراً عن الأذرعى وغيره من النزاع في انعقاد نذر صوم الدهر إذا قلنا بكرهته غفلة عن كلامهم هذا أعنى الذى ذكره في انعقاد نذر صوم الجمعة مع كراهته وكذلك ظهر لك أيضاً أن من قال في نذر إعطاء بعض الأولاد بالبطان غفل عما قالوه في صوم الدهر وصوم الجمعة ونظر إلى مجرد قولهم لا يصح نذر المكروه فتأمل ذلك ولا تغتر بغيره ومحل الخلاف فيما إذا لم يكن المنذور إعطاؤه من الأولاد صفة تقتضى تميزه كفقرو صلاح واشتغال بعلم والا انعقد نذر إعطائه اتفاقاً إذا كراهة فيه حيثنذره على ما رجحته فلا فرق إذا أراد النذر لجميعهم بين أن ينذر لكل معاً واحداً بعدواحد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى عما لو تواطأ على أنه أن أقرضه ما لا معلوماً نذر عليه بعد صحة الاقتراض بهال معلوم القدر في ذمته في عين كل سنة مدة بقاء الدين ثم حققا ذلك هل هذا النذر صحيح أم لا فقد رأيت جواباً لبعض علماء زيد بطلانه ولآخر بصحته وأطال فيه الكلام وشرط فيه شروطاً كون الدين حالاً وعجز المدين عنه بحيث لو طوّل به لادى إلى فقره ومسكنته أو إخراجها من داره أو أخذ ضيعته التي مؤنته منها وأن يقيد النذر بقوله إلى أن يوسر وبسط فيه كثيراً فما التحقيق في ذلك الذى لا يعتمد في الفتيا على غيره ﴿فاجاب﴾ نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله إذا تواطأ على أن يقرضه ما لا وينذر له كل سنة بشئ معين فاقرضه ثم نذر المقرض لمقرضه بدنياً مثلاً كل سنة مادام هذا المال في ذمته فالذى يتجه لى في هذه المسئلة أنه أن أتى بهذا النذر على قصد الوفاء بما تواطأ عليه لم يصح لأن المواطاة المذكورة مكروهة فالوفاء بها مكروه والمكروه لا يصح نذره والدليل على كراهة تلك المواطاة قولهم لو تواطأ العاقدان على نحو الطلاق قبل النكاح ثم عقدا بذلك القصد بلا شرط كره كما قاله الماوردى وغيره خروجاً من خلاف من أبطله ولأن كل ما لو صرح به أبطل إذا أضمره كره فكراهة العقد بهذا القصد صريحة في كراهة النذر بذلك القصد وحيث كره النذر والمنذور به فلا يمكن الانعقاد وقد بان بما قررته كراهة النذر والمنذور به إذا قصد به الوفاء بما تواطأ عليه وفي هذه الحالة لا فرق بين أن يكون الناذر فقيراً والدين حالاً وأن يكون بخلاف ذلك وإن قصد به محض القرية والتصدق أو الإهداء إلى المقرض كل سنة من غير أن يجعله في مقابلة مواطاة ولا غيرها صح النذر لانه حيثنذره كراهة كالمنذور به وإن قصد به جزاء شكر نعمة الصبر عليه ولو

لأعساره مع حلول الدين صح ايضا أخذا من قول القاضي حسين في آخر الايمان لو شفى مريضه فقال لله على عتق رقبة لما أنعم على من شفاء مريضى لزمه الوفاء بالمنذور قولاً واحداً كما أوعلق بشفائه قال البلقيني وكأنه نظر الى ان هنا جزاء شكر النعمة فانزله منزلة المجازاة المعلقة قبل الحصول وهذا كلام حسن معتمد اه وقال الزركشى انه قياس سجود الشكر اه ويؤيده ايضا قولهم في نذر المجازاة هو ان يعلق التزام المال على حصول نعمة يرجوها من مال او جاه او ولد او اندفاع نقمة يحذرها كنجاة من هلكه وضبطه الصيمرى بان يعلق القرية على حصول ما يجوز ان يدعو الله تبارك وتعالى به وان يسأله اياه فاذا حصل لزمه الوفاء بنذره اه ولا شك ان المقترض بعد ان اقترض ولزم الدين ذمته اذا نذر لمقرضه كل سنة انحل هذا النذر الى ان المراد به نذرت لك على بكذا كل سنة ان صبرت على فجعل هذا النذر مجازاة لصبره عليه وصبره عليه فيه نعمة لرفقه بذلك المال واندفع نقمة عنه من نحو مطالبته وحبسه واضرارته فدخل حينئذ هذا النذر بهذا القصد في كلامهم فاتضح صحته ولزوم الوفاء به وان أطلق الناذر نذره ولم ينبو به شيئاً فهو محل التردد لانه يحتمل المعنى المبطل وهو الحالة الاولى السابقة والمعنى المصحح وهو الاحوال الثلاثة التى بعدها والذى يفهمه قولهم السابق في مسئلة النكاح ثم عقداً بذلك القصد الصحة هنا في حال الاطلاق وهو متجه اذ الصيغة بوضعها صحيحة وانما ابطالها قصد الوفاء بالمواظاة المسكروية ونحوه فاذا خلت عن ذلك القصد المبطل لزم الحكم بصحتها اذ لم يقترب بها حينئذ مبطل ظاهراً ولا باطناً وما يدل لتأثير القصد في صحة النذر المحتملة بحث الاذرى في امرأة نذرت الجهاد انها ان ارادت به القتال ومكافحة الابطال لم ينعقد نذرها وان قصدت به مداواة الجرحى ونحو ذلك من القيام بمصالح المجاهدين انعقد نذرها فقد كن في الصدر الاول يخرج من تلك اه بل قد صرح الشيخان بكجاعة بنحو ذلك فقالوا قد تردد الصيغة فتحتل نذر التبرر وتحتمل نذر اللجاج فيرجع فيه الى قصد الشخص و ارادته و فرقوا بينهم بانه في نذر التبرر يرغب في السبب وهو شفاء المريض مثلاً بالتزام المسبب وهو القرية المسماة وفي نذر اللجاج يرغب عن السبب لكرهاته الملتزم اه واذا تأملت فرقهم المتضمن لحد نذر التبرر المتعين الوفاء به بما ذكر علمت أن النذر في مسئلتنا من أقسام نذر التبرر الا في الحالة الاولى وهى ما اذا قصد الوفاء بالمواظاة وفي غير هذه الحالة لا فرق بين أن يكون المقرض فقيراً أو غنياً فقد صرح القاضي حسين بصحة النذر للفقير لان التصديق عليه قرينة فيجاز التزامه بالنذور وفي فتاوى الولي أبى زرع ما يؤيد ما قدمته فانه سئل عن نزل آخر عن ارض يستحق منفعتها بالاقطاع فالنذر المنزول له بالنذر الشرعى انه اذا خرج له منشور اقطاعاً بمقتضى ذلك النزول دفع له كذا فوجدت الصفة فهل يصح هذا النذر فاجاب بصحته وانه نذر مجازاة ولا ينافيه ما نقله الشيخان عن فتاوى الغزالي وأقره من ان البائع لو قال للمشتري ان خرج المبيع مستحقاً لله على أن أهب منك مائة دينار لم يصح لانه مباح وذلك لان هذا نذر لجاج اذ ليس للبائع غرض في ان يخرج المبيع مستحقاً وانما يفعل ذلك تحقيقاً لوعده ودفعاً لقول قائل ليس هذا ملكك بخلاف المنزل له فان له غرضاً في ان يصير الاقطاع له وهى نعمة فيشكر الله عليها بما يدفعه للناذر فان قيل لم يستند الغزالي في البطلان الى كونه نذر لجاج وانما استند الى انه مباح فنذر اللجاج في صورته وصف طردى قلنا صورة الغزالي صرح فيها بان المدفوع هبة واما هذه فلم يصح فيها به فيجوز ان يكون صدقة قصد بها ثواب الآخرة وتقدير ان لا يقصد به الصدقة فهو مندوب لكونه مكافأة ليد سبقت من النازل بسبب نزوله والمكافأة على الاحسان مطلوبة شرعاً وهذا منتف في صورة الغزالي اه فتأمل قوله وبتقدير ان لا يقصد به الصدقة فهو مندوب الخ تجده صريحاً فيما ذكرته من الصحة في مسئلتنا في الاحوال الثلاثة وبما

يعنى أن التصديق بان له معنى يصح في وصفه تعالى واجب قوله والسؤال عنه بدعة يعنى أن تعينه بطريق الظنون بدعة فانه لم يحد من الصحابة التصرف في أسماء الله تعالى وصفاته بالظنون وحيث عملوا بالظنون انما عملوا بها في تواصيل الاحكام الشرعية لا في المعتقدات الايمانية ومنهم من جوز التعيين بالاجتهاد دفعا للخطب في العقائد وهو مذهب صاحب الكتاب ثم جلى التأويلات الى ان قال فان قالوا جميع ما ذكرتموه تأويل والتاويل ممنوع منه قلنا قد أو لم قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم وقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم الآية وقوله صلى الله عليه وسلم قلب المؤمن بين اصبعين من أصابع الرحمن وقوله صلى الله عليه وسلم الحجر الاسود بين الله في الارض فحلمت آلمية في الايتين على معية العلم والاحاطة والمشاهدة كما قال تعالى لموسى وأخيه اننى معكما أسمع وأرى وحلمت قوله الحجر الاسود بين الله في أرضه أى محل عهده الذى أخذ منه الميثاق على بنى آدم فان صح منكم تأويل ذلك لمخالفة العقل فيجب تأويل ماتمسكتم به كذلك قالوا أولنا ذلك لانه خلاف

قررت يعلم نرد على من أطلق البطالان فيها وعلى من قيد الصحة فيها بملك الشرط ويعلم ايضا أن الوجه ما قلناه من التفصيل المصرح به في كلامهم فتأمل ذلك فانه مهم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عمن نذر لعمر وبنال ومراده ان لم يبيع بكر داره من عمر و مراده أن يكره لا يترك البيع بل يخالف في ذلك ما حكم النذرو عمن قال لا آخر تعلم كذا وكذا ان معك حولا ضيعة نفيسة فقال كلما زح هي نذر عليك ما الحكم وإذا قال اردت غيرها ما الحكم (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله النذر لعمر وفي صورته المذكورة يحتمل اللجاج والتبرر وقدر الفرق بينهما بان في نذر التبرر يرغب في السبب وهو شفاء المريض مثلاً بالتزام المسبب وهو القرية المسماة وفي نذر اللجاج يرغب عن السبب لكرامته الملتزم فعدم بيع بكر داره من عمر وان أحبه الناذر ورغب فيه لغرض صحيح له فيه كان النذر تبرراً فيلزمه ما التزمه لعمر وان كرهه الناذر أو لم يرغب فيه كان نذر لجاج فيتخير بين ان يعطى عمراً ما التزمه له وبين كفارة يمين وينعقد النذر بقوله هي نذر عليك وان كان ما زحاً على ان الصيغة تحتمل الاقرار وهو صحيح مع المزح أيضاً ولا يقبل قوله اردت غيرها لان كلامه صريح فيها والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عمن عليه دين لرجل فنذر على آخر بجميع أملاكه او وقفها عاياه ما الحكم وان كان الناذر أو الواقف هو الضامن هل حكمه حكم الاصيل (فاجاب) نفعتنا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله من عليه دين يستغرق ماله وليس له جهة ظاهرة يرجو الوفاء منها فنذر التصديق بجميع ماله لم ينعقد ذلك النذر كما يحتمل الاذرعى وتبعه الزركشى وغيره وذلك لان الاو اين قيدا لزوم التصديق بكل المال في قول الاصحاب لو نذر ماله لسبيل الله لزمه التصديق بملكه على الغزاة فقالوا ومحل لزوم التصديق بكل ماله فيما تقرر ما اذا لم يكن عليه دين لا يرجوله وفاء أو ليس له من يلزمه مؤنته وهو محتاج الى صرفه له فان كان كذلك لم ينعقد نذره لذلك لعدم تناوله له لانه يحرم عليه التصديق بما يحتاج اليه لذلك اهوبه علم عدم انعقاد النذر الذى يحتاج اليه لما ذكر لانه حيث لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة لدينه كان ما يحتاج اليه للوفاء به متيناً للوفاء فلم يتناوله النذر وبهذا يفرق بين عدم انعقاد النذر هنا وانعقاده لبعض الاولاد وايضاحه أن المنذور به هنا متعين الصرف الى الدين او العيال او النفس اذ لم يصبر على الاضافة وحيث تعين صرفه لذلك لم يتناوله النذر لانه إنما يتناول القرية الذاتية وان اقترن بها حرمة او كراهة لامر خارج والتصدق بالمحتاج اليه لما ذكر ليس قرينة مطلقاً لا لذاته ولا لامر عارض وأما إعطاء بعض الاولاد فهو من جزئيات الصدقة المندوبة والكراهة فيه انما هي لامر خارج فلم يمنع انعقاد النذر ويدل على انها لامر خارج قولهم لا يكره تخصيص بعض الاولاد لنحو فقر أو علم وأما المحتاج اليه لما مر فالحرمة بالتصدق به امر ذاتي لا يمكن انفكاكه عنه فاتضح فرقان ما بين المستاتين فان قلت يمكن زوال الحرمة برضا الدائن أن يتصدق به قلت إذا وجد رضاه خرجت المسئلة عن فرضها الذى الكلام فيه وهو ان يحتاج الى صرف المنذور به في الدين ومع الرضا لا احتياج فلم توجد صورة المسئلة فلا يرد ذلك على مانحن فيه وبعد ان تقرر لك ذلك في النذر واتضح فلا يخفى عليك الحاق الوقف بالنذر اذ هما من واحد من حيث ان كلا قرينة وانه لا ينعقد في مكروه ولا حرم فلا كان لمدين أرض متعينة للصرف الى قضاء دينه الذى لا يرجوله الوفاء من جهة ظاهرة غيرها فوقها لم ينعقد وقفه ثم رأيت الاصبغى أطلق في فتاويه صحة وقف المديون في صحته قبل الحجر عليه ويتعين حمله على ما ذكرته بان يكون له جهة ظاهرة يرجو الوفاء منها فينذر يصح وقفه وان كان مديناً والذى يدل عليه كلامهم في باب الضمان أن الدين المضمون ثابت في ذمة الضامن كما انه ثابت في ذمة المضمون عنه اذ حقيقة الضمان ضم ذمة الى ذمة واذا ثبت لزوم الدين لذمته فيكون في نذره ووقفه بما يحتاج اليه ما ذكر في غير الضامن فلا يصح منه نذر

ولاوقف له لما ذكرنا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص نذر على آخر
بقطعة من داره ثم منع الناذر المنذور عليه من المرور في الدار إلى القطعة هل له ذلك أولا (فاجاب)
نفعنا الله تبارك وتعالى به بقوله الجواب عن هذه المسئلة يحتاج إلى مقدمة وهي أنهم صرحوا بان
بيع الانسان لقطعة من أرض محفوفة بملكه من سائر الجوانب صحيح وللشترى الممر من كل
جانب وان لم يقل بعثكما بحقوقها لتوقف النفع عليها فهو كبيعها بحقوقها فان شرط الممر من جانب
ولم يعينه أو نفاه لم يصح البيع لتعذر الانتفاع بالمبيع حالا وان أمكن تحصيل ممره بعدو شرط
البيعوى عدم امكان تحصيله وحيث اشترى ما يلى ملكه أو الشارع مر في أحدهما لافى ملك البائع
الان قال بحقوقها ومن باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها ممرها اليه مالم يتصل البيت بملكه
أو شارع كما ذكره القاضى حسين فان نفى الممر ولم يمكن تحصيله لم يصح البيع كييع ذراع من
ثوب ينقض بالقطع وصرحوا ايضا بان ما جاز بيعه جازت هبته وما لا فلا غالبا فيها ومن غير الغالب
نحو حبق الحنطة فنحوز هبتهما وان امتنع بيعهما ذكره في المنهاج واعتمده الاذرعى وغيره اذ
لا محذور فى التصديق بتمرة أو بشقة فكذا فى الهبة لكن قال ابن النقيب ان ما فى المنهاج سبق قلم
او وهم لما فى الرافعى من ان مالا يتمول كحبة حنطة أو زبينة لا يباع ولا يوهب اه والذي يتجه انه
لا خلاف بل الاول محمول على ما إذا اراد هبته نقل اليد عنه كما مال اليه الامام والثاني محمول على ما إذا
اراد تملكه إذا تقرر ذلك فنذر قطعة الأرض المذكورة يحتمل تخريجها على بيعها فيأتى
فى نذرهما ما ذكرناه فى بيعها فيصح النذر بها وان احتفت بملك الناذر من سائر الجوانب والمنذور
له الممر من كل جانب وان لم يقل الناذر بحقوقها ويطلب أن شرط له الممر من جانب مبهم أو نفاه
وإذا نذر له بما يلى ملكه الشارع مر فى أحدهما لافى ملك الناذر الان قال بحقوقها ومن نذر
بدار واستثنى لنفسه بيتا منها ممر منها اليه مالم يتصل البيت بملكه أو بشارع فان نفى الممر ولم يمكن
تحصيله لم يصح النذر هذا كله ما يقتضيه قياس النذر على البيع بجماع ان كلا يقتضى الملك وان
افترا من وجوه كثيرة ويحتمل تخريجها على هبتها فيأتى فى نذرهما ما ذكرناه فى هبة مالا يتمول فملى
ما فى المنهاج يصح نذرهما مطلقا والمنذور له الممر اليها مالم يتصل بملكه أو بالشارع لانه حينئذ لا حاجة
به إلى المرور فى ملك الغير واما على ما قلناه من الحل فلا يأتى ذلك الان اراد بالنذر بها فى الصور
التي لا ينتفع بها فيها بان شرط الناذر عدم الممر اليها من ملكه ولا يمكن تحصيل ممر آخر لها نقل اليد
عنها لا تملكها واما على ما فى الرافعى وكذا على ما بحثناه ان اراد بالنذر بها فى الصورة المذكورة تملكها
فلا يصح النذر بها والذي يتجه من الاحتمالين هو الثانى أعنى قياس النذر على الهبة لافى البيع
لان بين البيع والنذر تجانسا أعم وهو مطلق افادة الملك وبين النذر والهبة تجانسا اخص وهو
افادة ذلك من كون كل منهما قرينة بذاته ولا شك ان التشابه الاخص أولى رعاية من التشابه الاعم
فكان الحاق النذر بالهبة أولى واحق وحينئذ فيصح نذر القطعة المذكورة مطلقا حتى فى الصورة
التي لا يصح بيعها فيها بناء على ما مر عن المنهاج وكذا على ما مر عن غيره ان اراد نقل اليد لا التملك
وللمنذور له الممر من ملك الناذر اليها مالم يتصل بملكه أو بشارع هذا ما ظهر لى فى هذه المسئلة
ولم ارفيها نقلا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل نذرت عليك بكذا صيغة صحيحة
أولا وكيف كيفية الصيغة التي لا خلاف فيها لمن اراد النذر بما لى على اخر (فاجاب) نفعنا الله
تعالى بعلومه وبركته بقوله المعتمد ان نذرت من صرائح النذر لكن قال بعضهم محله حيث كان الملتزم
قرينة أو اصيف لما يتقرب به كنذرت للفقراء بخلاف نذرت لفلان بكذا قال فهذه محتملة للنذر وغيره
فيظهر انها كناية ١ وكلام الانوار قد يدل لما قاله ومع ذلك فالوجه انها صريح مطلقا لشهرتها

ضرورة العقل وما صرتم
اليه محتاج إلى نظر العقل
وهو حرام أو بدعة قلنا لا بد
من الاعتراف بصدق نظر
العقل والا لم يثبت لكم
شرع تسندون اليه شيئا من
المعارف والاحكام فان قالوا
يجب الوقف على قوله الا الله
وتكون الواو للاستئناف
وليست عاطفة وحظ
الراسخين فى العلم الايمان به
قلنا الايمان به راجب على
عموم المؤمنين فلا يبقى
لو صفهم بالرسوخ فى العلم
وأهم أولو الابواب فائدة
بل الراسخ فى العلم ذو اللب
يعلم الوجه الذى يشابه
الباطل فينفيه والوجه
الذى يشابه الحق فيثبت
كقوله تعالى فنفتخت فيه
من روحي متردد بين البعضية
وهو باطل فينفيه وبين
امافاة الشريف والتعظيم
وهو حق فيعينه اه وقال
السعد التفاتانى فى شرح
المقاصد وأما القائلون
بحقيقة الجسمية والجهة
فقد بنوا مذهبهم على قضايا
وهمية كاذبة تستلزمها
وعلى ظواهر آيات
وأحاديث تشعر بها ثم
ذكرها وجواب تلك
القضايا إلى أن قال والجواب
أى عن الآيات
والاحاديث أنها ظانيات
سمعية فى معارضة قطعيات
عقلية فيقطع بانها ليست على
ظواهرها ونفرض العلم
بمعانيها إلى الله تعالى مع

اعتماد حقيقتها جرياً على الطريق الاسلامي الموافق للوقف على الله في قوله وما يعلم تأويله الا الله أو تول تأويلات مناسبة موافقة لما دلت عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير وشروح الحديث سلوكاً للطريق الاحكم الموافق للعطف في قوله الا الله والراسخون في العلم فان قيل فاذا كان الدين احق نفي الحيز والجهة فما بال الكتب السماوية والاحاديث النبوية مشعرة في مواضع لا تخص بشئ من ذلك من غير ان يقع في موضع منها تصريح بنفي ذلك وتحقيق كما كررت الدلالة على وجود الصانع ووحدته وعلمه وقدرته وحقيقة المعاد وحشر الاجساد في عدة مواضع وأكدت غاية التاكيد مع ان هذا ايضا حقيق بغاية التاكيد والتحقيق لما تقر في فطرة العقلاء مع اختلاف الاديان والآراء من التوجه الى العلو عند الدعاء ورفع الايدي الى السماء اجيب بانه لما كان التنزيه عن الجمة مما يقتصر عنه عقول العامة حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجمة كان الانسب في خطاباتهم والاقترب الى صلاحهم والاليق بدعوتهم الى الحق ما يكون ظاهراً في التشبيه وكون الصانع في

وورود أصلها ولا فرق بين نذرت لك ونذرت عليك بكذا والاولى لمن أراد أن ينذر لغيره بما لا أن يقول الله على أن أعطيك أو أتصدق عليك به أو بكذا أو نحو ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما إذا أراد الشخص أن ينذر بمال على مسجد أو مشهد صالح كيف الصيغة وإذا أراد أن يقف قطعة من الارض ليحصل من غلتها زاد ويصرف على المحتاجين في مسجد معين أو مشهد صالح معين أو أراد أن يقفها ليشترى من غلتها شمع أو نحوه ليسرج فيهما أو في احدهما كيف كيفية الصيغة (فاجاب) بقوله كيفية صيغة ما ذكر في السؤال ان يقول الله على كذا لهذا المسجد أو لمصالحه أو لمصالح هذا المشهد أو المقيمين به أو نحوهم وان يقول وقف هذا على المحتاجين بمحل كذا ليشترى من غلته زاد ويصرف اليهم أو وقف هذا على أن يشترى من غلته شمع أو نحوه ليسرج في محل كذا ومرا ان صحة الوقف على اسراج نحو الشمع مقيدة بما اذا كان هناك من ينتفع بالوقود ولم يقصد التقرب الى من في القبر ولا التنوير عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن حكم النذر للكافر (فاجاب) بقوله يجوز النذر للكافر لان الصدقة عليه قرينة كما يجوز للغير لذلك (وسئل) عن الشخص اذا نذر لولده شيئاً فهل له الرجوع فيه أم لا افاق الفقيه جمال الدين الوصي المشهور بالبصاير وغيره بانه ليس له الرجوع وافق بعضهم بأن له الرجوع قال الازرق في شرح التنبيه والاول اقوم فقي الروضة الصدقة المذكورة كالزكاة والدين على المشهور وكما لا يرجع فيما دفعه اليه من لحم الاضحية فما ارجع من ذلك (فاجاب) نفعا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله ان ما أخذ من افاق بالرجوع الحاق النذر في الحكم بالصدقة مسلوكا به مسلك جائز الشرع وقد قال في الهبة من اصل الروضة انه لو تصدق على ولده فله الرجوع على الاصح المنصوص لان الصدقة نوع من الهبة وقد اطلق في الحديث الرجوع في الهبة لكن صحح الرافي في الشرح الصغير منع الرجوع قال لان قصد المتصدق الثواب في الآخرة وهو موجود به فعلى ما في الشرح الصغير لوجه للافتاء بالرجوع في مسألة النذر واما على ما في الكبير والروضة وهو الارجح فله وجه لكن اوجه منه مفارقة النذر للصدقة من حيث الوجوب بالنذر فالراجح منع الرجوع فيه حيث وجدت صيغة نذر صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص نذر آخر ربع ماله مثلاً معلقاً بشئ كقبل مرض موته يوم ان مات بمرض وساعة ان مات فجأة ثم توفي فهل يتناول النذر المعلق المذكور ما حدث من مال الناذر ولو بعد النذر وقبل وجوه الصفة أو لا يتناول الا ما كان موجوداً حال تلفظه بالنذر وهل هو كالوصية في ذلك او لا وهل لصاحب النذر المعلق بصفة التصرف في شئ عينه للنذر بالبيع وغيره قبل وجود الصفة ام لا وما المعتمد المقتضى به في ذلك فقد اضطرب في ذلك فتاوى المتأخرين (فاجاب) بقوله كلامهم ان ما حدث بعد النذر وقبل وجود الصفة لا يتناوله النذر فقي الجواهر وغيرها ان من نذر بنخله ان شفى الله تعالى مريضه مثلاً لم تدخل ثمرتها الحادثة قبل وجود الشرط وهو الشفاء في صورتنا بخلاف الحادثة بعد الشرط فيها فانها تتبع الاصل قال بعضهم وقضية كلام الجواهر ان ثمرة النخل الموجودة قبل وجود الشرط لا تتبع الاصل تاير اولاً وفيه نظر اه ومادة نظره النظر الى ما في البيع من التفصيل بين المؤبر وغيره وبجواب بان البيع اقوى من النذر فاقضى استتباع غير المؤبر بخلاف النذر فانه قبل وجود شرطه ضعيف لاحتمال ان لا يوجد شرطه فيكون لغوا من اصله فلم يقتض الاستتباع قبل وجود الشرط مطلقاً وهذا فرق ظاهر لا غبار عليه وسيأتي قريباً ما يعلم منه فرق آخر واذا علمت ذلك علمت منه ما ذكرته لان الثمرة المتولدة من غير المال المنذور بعد النذر وقبل الشرط اذا لم تدخل فيه فاولى ان لا يدخل فيه ما حدث له من مال لم يكن حال النذر هو ولا اصله فان قلت يمكن الفرق بان ما حدث من المال

تشبيهات دقيقة في التنزيه
المطلق عما هو من سمات
الحدوث وتوجه العقلاء
إلى السماء ليس من جهة
اعتقادهم أنه في السماء بل من
جهة أن السماء قبلة الدعاء
ومنها تتوقع الخيرات
والبركات وهبوط
الانوار ونزول الانطار
اه وقال بعضهم ليس في
ذلك دليل على كونه في
الجهة وهذا لانهم أمروا
بالترجى في الصلاة إلى
الكعبة وليس هو في جهة
الكعبة وأمروا برمي
ابصارهم إلى موضع
سجودهم حال القيام في
الصلاة وليس هو في الارض
وكذا حال السجود أمروا
بوضع الوجوه على الارض
وليس هو تحت الارض
فكذا هنابل تعبد محض
وخضوع وخشوع وقيل
أن العرش جعل قبلة للقلوب
عند الدعاء كما جعلت الكعبة
قبلة الأبدان في الصلاة
وعبارة المواضع المصد
الاول أنه تعالى ليس في
جهة وخالف فيه المشبهة
وخصصوه بجهة الفوق
ثم اختلفوا فذهب محمد
ابن كرام إلى أن كون في
الجهة لكون الاجسام
فيها قال وهو ما بين الصفحة
العليا من العرش ويجوز
عليه الحركة والانتقال
وتبديل الجهات وعليه
اليهود حتى قالوا العرش
ينط من تحته أطيط الرحل

يشمله قوله بربع مالى فليدخل فيه بخلاف الثمرة المذكورة فانها لا تدخل في مسمى النخلة المنذورة
قلت نفى عدم دخولها مطلقا بمنوع بل تدخل في مساهما في بعض الصور ولذا قال بعنك هذه
الشجرة دخلت ثمرتها غير المؤبرة وقد علمت انها لا تدخل هنا مطلقا فعلينا انه ليس الملحظ في عدم
دخولها شمول الاسم لها أو عدمه وإنما الملحظ في ذلك الحاقهم النذر بالطلاق والاعتاق في تقييده
بالمملوك والغائه في غيره للخبر الصحيح لانذر الا فيما تملك فل هذه القاعدة لم يدخل في ماله المنذور بربعه
ما حدث بعد النذر لانه لو دخل لم يكن سبب دخوله الا النذر والنذر غير صالح لان يتناول غير المملوك
عند صيغته فتعذر دخول ما حدث فيه سواء أ كان تابعا او مستقلا وكذا الثمرة الحادثة بعده وقبل
الشرط غير مملوكة عنده فلم يشملها ولم تتبع أصلها في ذلك لما تقرر فاستوت صورتان اعنى نذره
بربع ماله ونذره هذه الشجرة في هذا المعنى الظاهر الذي قررته وبه ظهرت أيضا أولوية عدم
دخول المال الحادث لان الثمرة التبعية فيها للشجرة أقوى منها في المال الحادث بالنسبة الى
الموجود حال النذر بل عند التحقيق لاتبعية هنا لان كلا من الحادث والموجود مستقل بنفسه غير
متوقف وجوده على وجود غيره ثم رأيت ابن الصلاح ذكر ما يؤيد الفرق الذي ذكرته فآته
سئل عن نذر التصديق بثلى ما يحصل له من غلة أرض وقفها في سبيل الله هل يلزم الوفاء به فاجاب
بانه لا يلزمه لانه لم يكن حال النذر مالكا لما يتحصل له من المغل قياسا على عدم صحة الطلاق والعق
فيما لا يملكه للخبر الصحيح ثم ذكر أن في التهمة ما يتوهم منه خلاف هذا وان الاظهر عنده التفصيل
بين أن يعلق زوال ملكه عن المغل بحصوله اى يصير صدقة بذلك فهو ونحوه لا يصح كما ذكر
وبين أن يلزم ان يتصدق به حينئذ فيصح اه والفرق بين صورتيه هاتين أن الاولى فيها نذر
التصدق بمعين قبل ملكه وهو باطل بخلاف الثانية فانه ليس فيها الا التزام التصديق في الذمة وهو
صحيح ثم رأيت في الروضة ذكر ما يصرح بهذا الفرق حيث قال يشترط في نذر القرب المالية
كالصدقة أن يلزمها في الذمة أو يضيف الى معين يملكه فان قلت فما الفرق بين النذر والوصية
فانها تتناول ما حدث وأيضا فقد الحق بها في صحته بالمجهول ففى نقائس الازرق النذر بالمجهول
كالوصية به ذكره بعض الفقهاء وهو قويم فقد أفتى الفقيه احمد بن حسن الحلبي بانه يصح النذر
بحمل البهيمة وفي فتاوى ابن الصلاح انه لو نذر بثلى غلة ستحصل له صح نذره أى بتفصيله السابق
اه وافق القاضى بما هو صريح في ذلك أيضا حيث قال لو قال ان شفى الله تعالى مريضى فله
على ان اتصدق بخمس ما يحصل لى من المعشرات فشفى لزمه التصديق بذلك وبما هو صريح فيه أيضا
قول الاصحاب لو نذر الهدية او الصدقة لزمه ما يقع عليه الاسم وقول الانوار لو نذر ان يتصدق
باحد الثمين او يعتق احد العبدین فتلقت أحدهما لزمه التصديق بالباقي او اعتاقه وفي الكفاية
ما يخالف ذلك والاول اوجه كما ذكرته في شرح العباب وبينت فيه ان البغوى افى بذلك
ووافق ذلك أيضا افتاء البلقنى بصحة النذر بثمره بستانه قلت الفرق بين النذر والوصية في
تناولها ما حدث بخلافه ظاهر فان الالتزام والالتزام فيه في الحال بخلافها فان ذلك لا يكون الا بعد
الموت ولهذا كانت عقدا جائزا يجوز الرجوع فيها بخلاف النذر وقال كثيرون بصحتها من السفه
وبطلانها منه فناسب كون الالتزام والالتزام فيه حالا اعتبار وجود ما علق به النذر حال النذر
وعدم تعديه الى ما حدث بعده لانقضاء الالتزام فيه بانقضاء صيغة النذر واما الوصية فلها انيط الالتزام
فيها بالموت لم يعتبر المال الموجود عندها بل عند ما نيط به وهو الموت ومن الفرق الواضح بينهما
ايضا ان الوصية تصح بالموجود والمعدوم والطاهر والتنجس ولا كذلك النذر فعلم انهم توسعوا فيها
مالم يتوسعوا فيه فان قلت فما باله الحق بها في صحته بالمجهول قلت الجامع بينهما ان كلا لاماوضة

يفصل عن العرش من كل جهة اربع اصابع وزاد بعض المشبهة كمض وكهش واحمد النجوى ان المخلصين يعاينونه في الدنيا والآخرة ومنهم من قال محاذ للعرش غير تماس له فقيل بمسافة متناهية وقيل غير متناهية ومنهم من قال ليس ككون الاجسام في الجهة لنا وجوه الاول لو كان في مكان لزم قدم المكان وقدر هنا ان لا قدم سوى الله تعالى وعليه الاتفاق الثاني الممكن يحتاج الى مكان والمكان مستثنى عن الممكن لجواز الخلاء فيلزم امكان الواجب وجوب الممكن وكلاهما باطل الثالث لو كان في مكان فاما ان يكون في بعض الاحياز او جميعها وكلاهما باطل اما الاول فلتساوى الاحياز في انفسها ونسبته اليها فيكون اختصاصه ببعضها ترجيحاً بلامرجح او يلزم الاحتياج الى الغير واما الثاني فلانه يلزم تدخل المتحيزين فانه محال بالضرورة الرابع لو كان متحيزا لكان جوهره فاما ان لا ينقسم او ينقسم وكلاهما باطل اما الاول فلانه جزء لا يتجزأ وهو اخس الاشياء تعالى الله عن ذلك واما الثاني فلانه يكون جسماً وكل جسم مركب وقد مر انه ينافي

فيه وانما هو محض تبرع فساواها من هذه الحشية وصح بالمجهول لان الجهل انما يؤثر فيما فيه معاوضة ونحوها حذرا من الغرر المنهى عنه ولا يلزم من تساويهما في هذا الحكم لظهور الجامع بينهما فيه تساويهما في حكم آخر غيره سيما مع ظهور الفارق بينهما فيه فتأمل ذلك فانه مهم وان لم أر من صرح به واما المسئلة الثانية فالكلام فيها ينبنى على رفع الخلاف فيها بين الاصحاب وهى مالو علق شفاء مريضه بعق عبد معين له ثم علقه ايضا بقدم غائبه فالقاضي يقول كما فهمه عنه الاذرعى في توسطه بعدم انعقاد النذر الثاني ويعتق عن الاول الذى هو الشفاء وان سبقه القدم لانه بان بالشفاء ان العتق لا يكون الا عنه لسبقه والعبادى يقول بان انعقاد النذر الثاني كالاول ويعتق بالسابق منهما فان وجدا معا أقرع بينهما وثمره الاقراع وان اتحد الزمن في عتقه حينئذ يبان وقوعه عن خرجت القرعة له من أحد النذرين وان كنا لا نوجب للآخر شيئا كما في السابق هذا ما نقله في الروضة عن فتاوى القاضي عن العبادى وأقره وجزم به ابن المقرئ في روضه واعترض بان الذى في فتاوى القاضي عن العبادى غير ذلك وهو أن النذر الثاني موقوف بالشفاء قبل القدم أو معه يتبين أن الثاني لم ينعقد والعبد مستحق العتق عن الاول وان مات انقعد الثاني وعق العبد عنه وهذا هو الذى ارتضاه البغوى وجرى عليه في فتاويه لكن خصه بما اذا قال ان شفى مريضى فله على أن أعتق هذا ثم قال ان قدم غائبى فله على أن أعتقه وشبهه بما اذا أعتق عبدا وقال هذا عن كفارة قتل ان كان على كفارة قتل والا عن كفارة اليمين فعتقه عن اليمين موقوف فان بان أنه كفر عن القتل وقع عن اليمين والا فعن القتل وقال فيما اذا أبدل فعلى أن أعتق بقوله فعبدى هذا حر او فعلى عتقه انهما ٣ حصلا ولا عتق للعبد عنه وان وقعا معا عتق واطهور عدم الفرق فيما نحن فيه بين فعلى ان اعترى وعلى عتق وعبدى هذا حر وان افرقا من حيث ان الصيغة الاولى أن يقول من انشاء عتق ٧ بخلاف نحو فعبدى حر قال القمولى ومن تبعه الظاهر ان الصورة الاولى ان يقول ان شفى الله تعالى مريضى فعلى ان اعترقه والا فان قدم غائبى فعلى ان اعترقه وبذل له التشبيه الذى ذكره حينئذ اتضح الوقف في الاولى لان قوله والا الخ ظاهر في ترتيب ما بعد الا على عدم الشفاء فان لم يوجد الشفاء نفذ الثاني وان لم يوجد لم ينفذ وهذا عين الوقف الذى سبق بخلافه مع اسقاط الا فانهما يكونان تعليقين مستقبليين فكل واحد منهما وجد او لا عمل عمله فأتضح كلام البغوى وتفرقة المذكورة وعليه فكانه لما رأى شيخه القاضي اطلق الغاء النذر الثاني والعبادى على ما في الروضة اطلق انعقاده وعلى ما في غيرها اطلق وقفه اراد ان يجمع بين الاطلاقين بحمل كل على حالة مما ذكر عنه باعتبار تاويل كلاهما بما مر هذا ما في هذه المسئلة للاصحاب ويتخرج عليها مسئلتنا فعلى ما مر عن القاضي تكون التصرفات في النذر المعلق قبل وجود المعلق به باطلة لان القاضي اذا قال هنا بطلان التعليق الثاني حتى لو وجد القدم او لا لم يقع العتق المعلق به فالولى ان يقول بطلان التصرف في المنذور ببيع او نحوه ووجه الاولوية ان الشارع مذكوف الى العتق ومع ذلك لم يقبل به فيما اذا وجد القدم او لا لما تقرر ان ان تعليقه باطل لوجوده بعد استحقاق المنذور العتق بالنذر الاول المعلق بالشفاء ولو قلنا بصحة الثاني لزم في صورة تقدم القدم الغاء الاول كولو أنافلنا بصحة نحو البيع لزم الغاء العتق مثلا فاذا لم يسمح بما يوجب بطلان الاول وان كان مثله في ترتيب العتق عليه أيضا بل قد يكون الترتيب عليه ناجزا وقطعيا في صورة تقدم القدم فالولى ان لا يسمح بما يوجب بطلان المنذور لا الى خلف بالكلية وهو البيع ونحوه وهذا كله بناء على كلام القاضي واما على كلام العبادى الذى في الروضة فيصح التصرف في المنذور المعلق وان ادى الى بطلان النذر ما لم يلاحظ الفرق الآتى وعلى كلام البغوى الذى وافق عليه العبادى على ما مر يكون التصرف

الوجوب وايضا فقد بينا ان

كل جسم محدث فيلزم حدوث الواجب وأطال الكلام على ذلك الى ان قال فالجواب أى عن الظواهر الموهمة للتجسيم من الآيات والاحاديث أنها ظواهر ظنية لا تعارض اليقينات كيف ومهما تعارض دليلان وجب العمل بها ما أمكن فنقول الظواهر اما اجمالا وتفوض تفصيله الى الله كما هو رأى من يقف على الا الله وعليه اكثر السلف كما روى عن احمد الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والبحث عنها بدعة واما تفصيلا كما هو رأى طائفة فنقول الاستواء الاستيلاء نحو قد استوى عمرو على العراق والعندية بمعنى الاصطفاء والاكرام كما يقال ولان قريب من الملك وجاء ربك اى امره اليه يصعد الكلم اى يرتضيه فان الكلم عرض يمتنع عليه الانتقال ومن في السماء اى حكمه وسلطانه او ملك من الملائكة موكل بالعذاب وعليه فقس سائر الآيات والاحاديث اهو قال السيد في شرحها فالعروج اليه هو العروج الى موضع يتقرب اليه بالطاعة فيه واتيانه في ظلل اتيان عذابه والدنو هو قرب الرسول اليه بالطاعة والتقدير بقباق قوسين تصوير المعقول

موقوفا فان وجد الشرط المعلق عليه بان بطلان ذلك التصرف وإلا فلا فان قلت فالراجح من هذه الالوجه الثلاثة في مسئلة الاصحاب حتى نعرف الراجح في صورة السؤال قلت الراجح ما مر عن الروضة وان اعترض بما سبق فقد صرح في المجموع وغيره بما يؤيده من انه لو قال ان قدم زيد فله على ان أصوم تالى قدومه وان قدم عمرو فعلى صوم أول خميس بعد قدومه فقدما معا يوم الاربعاء صار الخميس عن أول نذريه لسبق وجوبه وقضى يوما للنذر الثاني لتعذر صومه وإذا علم أن الراجح هو ما في الروضة علم أن الراجح في صورة السؤال عند من لم يلحظ ما استقرره من الفرق الواضح بينهما صحة التصرف وكان هذا هو مستند افتاء الشيخ الفتى بصحة التصرف في صورة السؤال وتبعه تلميذه الكمال الرداد فقال حين سئل عما لو علق النذر على صفة ثم باع العين المندور بها قبل وجود الصفة هل يصح البيع ان في شرحه على الارشاد في الايلاء الجزم بالصحة وأنه أفتى به مرارا وكذا شيخه التقي الفتى وأنه وجد في فتاوى القاضى والبغوى خلافا ثم أطال الكلام لكن بما فيه أنظار شتى لا تخفى على المتأمل ولولا الاطالة لبينتها وأفتى بذلك أيضا جماعة آخرون وقاسوه على المعلق عتقه بصفة فانه لا يجوز التصرف فيه بالبيع ونحوه فان قلت هل يمكن فرق بين صورة الاصحاب والمعلق عتقه بصفة وبين صورة السؤال حتى يتوجه كلام القائلين في صورة السؤال ببطلان التصرف ولا يتخرج على مسئلة الاصحاب قلت نعم وهو ان صورة الاصحاب انما جرى فيها هذا الخلاف لان التعليق الثاني لا يضاد الاول من كل وجه بل يوافقه من وجه وهو انه عتق مثله فلم يفت على المعلق عتقه شيء بالتعليق الثاني فلذا صح ويخالفه من وجه وهو ان العتق قد يترتب على الاول دون الثاني كما انه قد يترتب على الثاني دون الاول فلذا جرى فيها الخلاف السابق بسطه وأما صورة السؤال فالبيع ونحوه يضاد النذر ويبطل ما استحقه المندور من كل وجه فكان ينبغي بطلانه وان قلنا بما مر عن الروضة في مسئلة الاصحاب من صحة التعليق الثاني ويفرق بين مانحن فيه وجواز التصرف في المعلق عتقه بصفة بان صورة السؤال أعنى النذر المعلق بنحو الشفاء من شأنه أن فيه مقابلة وشوب معاوضة لان الناذر جعل العتق مثلا في مقابلة الشفاء مثلا فاقترضت تلك المقابلة العائد نفعها على الناذر المعلق غالبا تاكد ثبوت حق المندور فلذا امتنع التصرف فيه لانه يشبه المكاتب لان عتقه وان كان في الحقيقة معلقا على صفة الآن فيه معاوضة ومقابلة فكما امتنع التصرف في المكاتب نظرا لما فيه من المعاوضة والمقابلة فكذا يمتنع في المندور المذكور نظرا لتلك الشائبة التي فيه بخلاف المعلق عتقه بصفة من غير نذر ولا كتابة فانه لم يثبت له ذلك التاكيد لان التعليق هنا محض تبرع أى من شأنه ذلك فناسب أن لا يضيق على التبرع بسببه حتى يمنع من التصرف فيه وهذا فرق واضح كما أن الفرق السابق بين صورتنا وصورة الاصحاب واضح وبه اتضح ان للقائلين بامتناع التصرف في صورة السؤال وجهان وجيهان من حيث المعنى والقياس على المكاتب المذكورين وأن تخريج صورة السؤال على مسئلة الاصحاب السابقة ار على مسئلة المعلق عتقه بصفة لم يتم لما علمت من وضوح الفرقين المذكورين وانه سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما في الاسعاد في باب الزكاة عند قوله اى الارشاد وما جعل ندرا او اضحية مما يدل على انه لو قال ان شفى الله مريضى فهذا المال صدقة لله زال ملكه بهذا القول وامتنع تصرفه فيما عينه للصدقة اذا حصل هذا الشفاء فهل يؤخذ من ذلك عدم جواز تصرف المشتري الناذر بعد ايقاع الاقالة اذا رد البائع مثل ثمنه أم لا يبيّن ذلك (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ما أفاده كلام الاسعاد من زوال ملك المندور المعين بالشفاء فيمتنع تصرف الناذر فيه بعد الشفاء صحيح فقد صرحوا بانه لو قال على ان أتصدق بهذا المال أو بهذه الدراهم تعين ذلك للصدقة ولو لم يقل لله وزال ملكه عنها بمجرد قوله ذلك بخلاف ما لو نذر عتق عبد بعينه فانه وان

تعين عتقه لكن لا يزول ملكه عنه الا بعته لان الملك فيه لا ينتقل بل ينفك عن الملك بالكلية وفيما
مر ينتقل الى المساكين ولهذا لو اتلف وجب تحصيل بدله بخلاف العبد لانه المستحق للعتق وقد تلف
ومستحق ما ذكر باقون ولو التزم بنذر أو غيره التصديق بدراهم في ذمته ثم عين عنها دراهم لم تتعين
والحق بها كل ما لا يصلح للاضحية والعتق وذلك لان تعيين كل من نحو الدارهم عما في الذمة
ضعيف فلم يؤثر في زوال الملك بخلاف ما لو التزم أضحية أو عتقا ثم عين عن ذلك شاة أو عبدا
فانه يتعين كماله عين ذلك ابتداء هذا ما يتعلق بما في الاسعاد وأما ما أراد السائل نفع الله تعالى به
أن يأخذ منه بقوله فهل يؤخذ من ذلك الخ فلم يظهر من عبارته ما الذي اراده بذلك فليبين مراده
حتى يعرف فيبين حكمه فاذا أراد أن المشتري نذر التصديق بعين المبيع ان شفى مريضه فشفى ثم
أراد التقايل فيه هو والبائع فهل يجوز ذلك قلنا نعم تجوز الا قاله حينئذ وان كان المبيع قد زال
ملكه عنه بالشفاء كماله اتلف المبيع أو تلف فانها تجوز بعد تلفه ويلزم البائع رد عين الثمن ان بقي
والافرد بدله ويلزم المشتري رد بدل المبيع ولا تقاس الا قاله على امتناع التصرف فيه بعد الشفاء لانها
ليست تصرفا فيه بل في بدله كما علمت من أنها اذا وقعت بعد الشفاء تصبح وفاء تها رجوع البائع عليه
بيدله من مثل أو قيمة وان أراد ان المشتري الناذر ما مر أراد أن يتصرف فيه قبل الشفاء فهل
يجوز له ذلك قلنا هذا السؤال لا يتقيد بالمشتري وانما يجري في أصل المسئلة فيقال من نذر التصديق
بعين مال ان شفى الله تعالى مريضه هل له أن يتصرف فيه قبل الشفاء لانه الى الآن لم يزل ملكه
أو ليس له التصرف فيه لتعلق حق النذر بعينه والذي صرحوا به هو الثاني حيث قالوا ان تعلق
النذر بعينه يمنعه من التصرف فيه وان اراد غير ذلك فليبينه وعبارته على غلقها التامة لا يمكن
ان يتخيل منها غير ما ذكرته (وسئل) رحمه الله تعالى عن نذر متى استحق مبيعه او ادعى عليك
او ما شبه ذلك فلك على كذا فهل يصح النذر ام لا (فاجاب) نفى الله تعالى بعلومه بقوله
المنقول المعتمد انه لا يصح ذلك كما ذكرته بما فيه في شرح الارشاد وعبارته افتى الغزالي بان قول
البائع للمشتري ان خرج المبيع مستحقا فعلى ان اهبك الفا لغو مالم يحكم بصحته حاكم يراه
بمذهب معتبر واقره الشيخان لان الهبة وان كانت قرينة الا انها على هذا الوجه كالمباحة ونظر فيه
بما لو قال ان فعات كذا فله على ان اصلي ركعتين وقد يجاب بان الالتزام في هذه يصدق بوجه
صحيح وهو ان وفقنى الله سبحانه وتعالى لفعله كما يعلم مما ياتي في نذر اللجاج وفي مسئلتنا لا يحتمل
كذلك لانه علق بخروج المبيع مستحقا وهو لا يتصور فيه ذلك ونحوه مما ياتي ثم تفصيل بعضهم بين
ان يكون المودوب له من يقصد التقرب بالهبة له كالهالم والصالح فيلزم وبين غيره فلا يرد بما تقرر
انتهت عبارة الشرح المذكور ثم قلت فيه بعد ذلك واعلم ان الاذرعى قال ان كلامهم ناطق بان
النذر المعلق بالقدوم نذر شكر على نعمة القدوم فلو كان قدوم فلان لغرض فاسد للنذر كاجنية
أو أمر دال ظاهر أنه لا ينبغي كذا نذر المعصية ورده شيخنا أى زكريا رحمه الله تعالى بانه سهو
منشؤه اشتباه الملتزم بالمعلق به والذي يشترط كونه قرينة الملتزم لا المعلق به والملتزم هنا الصوم
وهو قرينة فيصح نذره سواء أكان المعلق به قرينة أم لا اه وفيه نظر بل هو السهو كيف وكلامهم
مصرح بما ذكره الاذرعى فقد نقلوا عن الروياني وأقروه أنه لو قال ان هلك مال فلان أعتقت عبدي
لم ينعقد لانه حرام وكما أن طلب هلاك مال الغير حرام كذلك طلب قدوم من مرفأ مسلمان على
حد سواء وقد ضبط الصيمرى ما يكون النذر في مقابله بانه ما يجوز الدعاء به وفي كلام ابن الرفعة
ما يصرح بان كون المعلق عليه في النذر أمرا مباحا متفق عليه وانما الخلاف في أنه هل يكفي مطلق
المباح أو يختص بمباح يقصد ويندر حصوله فالخاصل انه يشترط في المعلق عليه ان لا يكون قرينة

بالمحسوس والنزول محمول على اللطف والرحمة وترك ما يصعد عنه عظم الذات وعلو المرتبة على سبيل التمثيل وخص بالليل لانه مظنة الخلوات وأنواع الخضوع والعبادات اه ومعنى ورافك الى المحل كرامتى ومقر ملائكتى وقال حجة الاسلام الغزالي في كتاب الاقتصاد في الاعتماد انه تعالى ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست ومن عرف معنى لفظ الجهة ومعنى لفظ الاختصاص فهم قطعاً استحالة الجهة على غير الجواهر والاعراض اذ الحيز معقول وهو الذي تختص الجوهر به ولكن الحيز انما يصير جهة اذا أضيف الى شئ آخر متحيز فان قيل نفى الجهة مؤدالى محال وهو اثبات موجود يخلو عنه الجهات الست ويكون لاداخل العالم ولا خارجه ولا متصلا به ولا منفصلا عنه وذلك محال قلنا مسلم أن كل موجود يقبل الاتصال فوجوده لا منفصلا ولا متصلا به محال وأن كل موجود يقبل الاختصاص بجهة فوجوده مع خلو الجهات الست عنه محال فاما موجود لا يقبل الاتصال ولا الاختصاص بالجهة فخلوه عن طرفي النقص غير محال وهو كقول القائل يستحيل موجود لا يكون عاجزا

فهما يفترقان من هذه الحشية ويتحدان من حشية انتفاء المعصية عن كل منهما والذي ذكره
الاذرعي انما هو اشتراط انتفاء المعصية من المعلق عليه لاشتراط كونه قرينة فالتقضاء عليه حينئذ
بالسهو هو السهو لما تقرّر فاستفد انتفاء عبارة الشرح المذكور واعتمدت أيضا في شرح العباب
كلام الغزالي فاني لما نقلته عنه فيه وقلت وجه جعل الغزالي هذا من المباح مع ان الهبة قرينة كما
صرح به كثيرون انها وإن كانت قرينة الا أنها على هذا الوجه الخاص أغنى تعليقها وجعلها في
مقابلة ما ذكره ليست قرينة ولا محرمة فكانت مباحة والملتزم بالنذر لا يكون الا قرينة كما مر وأما
توجيهه أيضا بان مراده ما اذا كان الموهوب له ممن لا يقصد بالهبة له التقرب إلى الله تعالى كهبته الفقير
للغنى أو بان هذا فيه تعليق للنذر بغير مقصود وشرط النذر المعلق أن يكون مقصودا على ما في
الحاوي الصغير ففيه نظر أما الاول فلما قررته قبله وأما الثاني فلان إطلاق اشتراط كونه مقصودا
غير صحيح كما يعلم مما مروى اني انتهت عبارة شرح العباب والله سبحانه وتعالى أعلم ((وسئل))
عمن نذر على آخر ثواب طاعته ما حكمه ((فاجبت)) بقولي الذي دل عليه كلامهم بطلان النذر
بثواب طاعته لان شرط المندور كونه قرينة غير واجبة وهذا ليس كذلك بل لا يسمى نذرا بالكلية
فان النذر لغة الوعد بخير أو شر أو التزام مالي لا يلزم أو نحو ذلك وأما شرعا فهو التزام قرينة
غير واجبة ونذر الثواب لا التزام فيه ولا وعد فان الانسان انما يعد أو يلتزم بما له أو يقدر عليه
وأما ما ليس له ولا يقدر عليه فلا يتصور الوعد به ولا التزامه على ان الثواب غير محقق الحصول
لانه مشروط بشروط منها الموت على الاسلام وأني لانسان ان يتحقق ذلك من غير ان يخبره به
معصوم بل سبيله الخشية ومزيد الخوف من سوء الخاتمة والعياذ بالله سبحانه وتعالى وهذا هو
الذي آل بكثير من السلف الى ما أثر عنهم من استيلاء سلطان الخوف عليهم حتى اذاب قواهم
وطهر سرهم ونجواهم ومنها موافقة ظاهر الامر لباطنه فقد يظن الانسان صحة عباداته لظنه
استيفاء شروطها مع ان بعضها قد يكون مفقودا في نفس الصلاة كخبث أو تحول عن عين الكعبة
لا يعلمه ومن صلى صلاة فاسدة في نفس الامر صحيحة في ظنه لا يثاب عليها من حيث كونها صلاة وإن
أثيب على ما فيها من نحو ذكر وقرآن وعلى كل تقدير فالثواب ليس قابلا للنذر به بوجه فكان
الوجه عدم صحة نذره والله تعالى أعلم ((وسئل)) رحمه الله تعالى عن امرأة نذرت لزوجها بجميع
ما تملكه وهي مريضة ثم توفيت ولم يعلم هل توفيت بذلك المرض أو به مع غيره أو بمرض آخر ما
حكم نذرها ((فاجاب)) نفعا الله تعالى به بقوله النذر للزوج بذلك وصية لو ارث فيتوقف على اجازة
بقية الورثة بناء على ان النذر في مرض الموت للاجنبي يحسب من الثلث وهو ما نقله ابن الرفعة عن
الفوراني واعتمده البانيني في فتاويه فتال العمل على أنه يحسب من الثلث لانا لو قلنا يحسب من رأس
المال لكان للمريض مرض الموت ان ينذر الصدقة بما له كله فيضيع على الوارث حقه بطريق لا يقدر
الوارث على تنفذه فالمعتمد الحساب من الثلث في كلام غير الفوراني ما يقتضيه وفي البحر للرويانى إشارة
إلى ما ذكره الفوراني فقال بعد ان حكى القولين في الحجة المندورة أهي من رأس المال أم من الثلث
ان بعض الاصحاب بخراسان قال ان محل القولين فيما إذا صدر النذر في الصحة أما إذا صدر النذر
في مرض الموت فإنه يكون من الثلث قولوا واحدا وما ذكره الرويانى عن بعض الاصحاب بخراسان
يشير به للفوراني وقد صرح الامام في النهاية بما قررناه فقال والنذر الذي يصدر من المريض في
مرضه المخوف من الثلث لا خلاف فيه وكذلك الكفارات التي تجري أسبابها في المرض وما ذكره الامام
في الكفارة فيه وقفة وقد يرجح انه من رأس المال بان مثل ذلك لا يقصد به حرمان الوارث بخلاف
النذر وما يدل على ان النذر في مرض الموت يحسب من الثلث في حق الاجنبي انه لو نذر أن

ولا قادر او لاعالم ولا جاهلا
فان المتضادين لا يخلو الشيء
عنهما فيقال له أن كان
ذلك الشيء قابلا للمتضادين
فيستحيل خلوه عنهما أما
الجدار الذي لا يقبل واحدا
منهما لانه فقد شرطهما
وهو الحياة فخلوه عنهما
ليس بمحال فذلك شرط
الاتصال والاختصاص
بالجهات التحيز والقيام
بالتحيز فاذا فقد هذا لم
يستحل الخلو عن مضاده
اه وقال بعضهم احتج
النافون للعلو على العرش
بوجوه أحدها لو كان على
العرش لكان في جهة
وثبوتها في القديم يؤدي
الى احدا من امارات حدوث
القديم او قدم الحادث لان
امارات الحدوث ان لم تبطل
دلالتها ثبت حدوث القديم
وإن بطلت دلالتها لم يثبت
حدوث العالم والدليل على
ان الجهة من امارات
الحدوث ان التعري من
الجهة ثابت في الازل فلو ثبت
الجهة بعد أن لم تكن لتغير
عما كان ولحدث فيه ماسة
والتغير وقبول الحوادث من
امارات الحدوث ثانيا او
كانت ذاته مختصة بجهة فاما
أن يتمكن من الخروح عنها
او لم يتمكن فان تمكن كان
محلا للحركة والسكون وان
لم يتمكن كان كالزمن العاجز
وانه من امارات الحدوث
ثالثا لو كان في جهة فاما أن
يكون في الجهات كلها وذلك
محال وان اختص ببعضها

يتصدق على بعض ورثته بشيء وكان النذر في مرض الموت انه لا اعتراض لبقية الورثة عليه وهذا لا سبيل اليه بل لبقية الورثة رده وان خرج من الثلث لئلا يلزم أن يزيد بعض الورثة على بعض وهو ممنوع منه اهـ وأقوى أيضا فيما لو نذر من به مرض مخوف أو نحوه بصداقة بان ذلك يحسب من الثلث وأطال في بيانه وذكر ما مر عن الامام وتعقب قوله السابق في الكفارات بانه بعيد قال والقياس أنها من رأس المال اهـ وبما تقرر يعلم أن المنقول المعتمد بل المتفق عليه كما مر عن الامام أن النذر في المرض يحسب من الثلث ان كان للاجنبي ويتوقف على اجازة بقية الورثة ان كان لوارث وحيث اتصل الموت بالمرض الواقع فيه النذر أضيف الموت الى ذلك المرض وكان النذر أو التبرع الواقع فيه محسوبا من الثلث ولا عبرة باحتمال حدوث مرض آخر مخوف لان الاصل عدم ذلك فلا يراعى ولا ينظر اليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن نوى او نذر ان يعمر مسجدا معينا او يبنى مسجدا في موضع معين فلم يتيسر له ذلك فهل له ان يعمر بذلك مسجدا آخر في موضع آخر او لا وهل يفرق في ذلك بين الموضع الذي يجتمع الناس فيه غالبا او لا (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله النية في ذلك لا يجب بها شيء فله البناء في الموضع المعين وغيره مطلقا واما نذر بناء مسجد في محل معين محل البناء فيه فصحيح سواء اجتمع الناس ثم غالبا ام نادرا وخرج ييحل بناؤه في مقبرة مسجلة فانه حرام فلا يعتمد نذره وهل يلحق به بناؤه في المحل المكروه كبنائه على قبر لم يدرس في ارض مملوكة واتخاذ في المحال التي تكره الصلاة فيها ومنها الاراضي الملعونة او التي نزل بها عذاب هذا ان بقي المعنى الذي كرهت الصلاة لاجله كالمقبرة المملوكة بخلاف اتخاذ حمام مسجدا فان الوجه زوال الكراهة لزوال علتها كما بينته في شرح العباب رداعلى ابن العماد او لا يلحق بذلك بل لا يصح نذر بنائه ولو في المحل المكروه النظر في ذلك بحال وكلامهم في باب النذر صريح في صحة نذر المكروه لكن لالذاته بل لغيره كصوم يوم الجمعة وما هنا الظاهر انه لذاته لان الكراهة انما جاءت من حيث كونه مسجدا وحيث قد فالظاهر انه لا يصح نذر بناء المسجد في المحل المكروه المذكور ثم إذا صح نذر بنائه في محل معين فالقياس انه لا يجوز له ابداله بغيره مطلقا لاختلاف الاغراض باختلاف المحال فقد يكون المحل المعين للبناء محل او بعد عن المؤذيات بمن به او نحو ذلك وبهذا يفرق بين ما ذكرته من التعيين هنا وعدمه في مسائل كالاعتكاف والصلاة في غير المساجد الثلاثة وما يويد ما ذكرته أيضا قولهم لو نذر التصديق بدرهم فضة لم يجز له التصديق بدله بدينا راي لاختلاف الاغراض باختلاف الاعيان (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص نذر على نفسه نذرا وكتبه بخطه فقال اشهد على نفسه مسطر هذه الاحرف فلان اني نذرت على نفسي نذرا قربة وتبررا أن اتفق على عيال ابن عمي فلان مدة حياته الموجودين والمتجددين في كل يوم ثلاث قطع فضة سليمانية وهذا خطي شاهد على وكفى بالله شهيدا وأشهد على نفسه بمضمون ذلك جماعة عدولا فهل يلزم هذا النذر أو لا وإذا قلتم يلزم ولم ينفق هل يصبر ديننا عليه أولا وإذا قلتم يصبر فمن الذي يطالبه به أهو ذو العيال ام العيال أنفسهم وإذا ادعى الاتفاق وانكر ذو العيال فمن المصدق اقترنا ما اجررين (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله قد كثرت اختلاف المتأخرين في نذرهم هل هو صريح او كناية او اقرار فقال بكل جمع وانتصروا له والمعتمد كما بينته في شرح العباب وغيره انه صريح مطلقا واشترط ذكر الله في الصراحة بعيد وحيث قد فالنذر المذكور صحيح لازم وإذا مضت عليه ايام ولم ينفق فيها صارت حصة الماضي ديننا عليه وان أعسر اخذوا ماله نذر التصديق على فلان كل يوم بدرهم وأعسر فانه يستقر في ذمته حصة ما أعسر عنه على المنقول المعتمد خلافا لما وقع في جامع المختصرات في الصوم والمطالب هو المنذور له ان كان كاملا والا فوليّه والمصدق في عدم الاتفاق هو المنذور له او وليه فعلى الناظر البينة لانه ادى

الشكل رابعها لو كان بجهة من العالم محاذيا له فاما أن يكون مساويا للجسم العالم أو أصغر أو أكبر منه وكذا لا بد من مسافة مقدرة بينه وبين العالم وكل ذلك يوجب التقدير بمقدار يمكن أن يكون علامة فيحتاج الى مخصص ومقدار خامسها لو ثبت اختصاصه بالعرش فان كان الاختصاص لاقتضاء ذاته أو صفته وجب أن يكون الاختصاص ثابتا في الازل لوجود مقتضى وعدم جواز تخلف المقتضى عنه وان كان لا لاقتضاء ذاته وصفته فلا بد له من تخصيص سادسها لو كان على العرش فاما أن يكون مساويا له أو أصغر أو أكبر منه وذلك يوجب التناهي والتبعض والتجزى سابعها لو كان على العرش لكان مشارا اليه بالحس وكلما كان كذلك فهو اما متناه من جميع الجوانب أو من بعضها أو غير متناه أصلا والثالث باطل لوجوب تناهي الاجسام ولانه تعالى لو كان غير متناه من كل الجوانب لكان العالم ساريا في ذات الله وجالافيه فيلزم أن يكون ذاته مخالطة للقا ذورات تعالى الله عن هذا المقال وعن هذا الوهم والخيال والثاني أيضا باطل لوجوب تناهي الاجسام ولانه لو كان غير متناه من بعض

المنذور به الى المنذور له ان كان كاملا والا فالى وليه وقوله والمتجددين اختلف فيه المتأخرون فقال بعضهم انه مبطل للنذر تنزيلا له منزلة الهبة وفرق بينه وبين الوقف بان العين الموقوفة موجودة وانما للموقوف عليهم المنفعة فيمكن أن يصل من سيوجد الى المنفعة بخلاف النذر فانه اذا صح على الموجودين نفذ تصرفهم في العين المنذور بها بما يزيل الملك فاذا تصرفوا فيها بذلك لم يدرك من سيوجد شيئا من ذلك وقال بعضهم يصح النذر على الموجودين بالقسط خاصة لا على غيرهم فعلى هذا ان حدث لابن عمه عيال صح على الموجودين بالقسط وان لم يحدث له عيال وأيس من حدوثهم صح النذر على الموجودين بالنصف وبطل في النصف اذا هو بمنزلة اذا أوصى لاولاده الموجودين والمعدومين الذين يمكن وجودهم فان مقتضى القواعد الفقهية الصحة في النصف وكان الموجود شيء والمعدوم شيء ولا ينافيه قول أهل السنة المعدوم الممكن وجوده خارجا ليس بشيء ولا ثابت ولا موجود لان ذاك اصطلاح لهم فروا به من ضلالة وقع فيها غيرهم والا فمقتضى اللغة اطلاق الشيء على المعدوم على أن ما نحن فيه قد صرح فيه بالمعدوم الممكن وجوده فليس هو من مبحث الاصوليين المختلفين فيما ذكر وفي هذه امكن حدوث عيال بوقف المنذور وقف تبين ثم يترتب الحكم على ما ذكرناه ولا يشكل على ما مر قولهم لو أوصى لملها فانت بحى وميت فالشكل للحى والميت كالمعدوم لانه هنا لم ينص على المعدوم وفيما نحن فيه نص عليه صريحا وأدلى بعضهم صحة النذر للموجودين في النصف كالوصية بجامع أنها تملك ولا يصح تملك المعدوم وأفتى بعضهم بصحة النذر واعطاء الموجودين السكل ويشاركهم من حدث كما لو قسمت التركة بين الورثة ثم حدث وارث هذا حاصل ما للناس في هذه المسئلة وقد يرجح الاخير لا لما نظر به قائله لوضوح الفرق بين ما هنا والارث فان الوارث لا بد أن يكون موجودا عند الموت وهو لا يقول بنظر ذلك في مسئلتنا وانما الذى يوجه به ذلك القياس على الوقف والفرق السابق لا يجدى عند تأمله وقولهم تملك المعدوم لا يصح يحمل على تملكه استقلا لا أما تبعا فانه يصح وقد يرجح الذى قبله قياسا على الوصية كما ذكره قائل ذلك وعليه يفرق بين ما هنا والوقف بان القصد من الوقف الدوام على البطون والطبقات المتجددة بعد أن لم تكن فلم يضرب ذكر المعدوم فيه تبعا لانه تصريح يقتضيه بخلاف الوصية والنذر فانه ليس القصد منهما الا تملك عين الموصى به والمنذور لموجود فاذا أضاف اليه معدوما صار كأنه جمع بين ما يصح أحد ذينك عليه وما لا يصح وجيتنذ فيصح في النصف على الرأى الثالث أو بالقسط تارة وفي النصف أخرى على الرأى الثانى والقول بطلان النذر من أصله بعيد جدا فالخاسل أن الاقرب القياس على الوصية لا الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن نذر لولده فهل له أن يرجع كالهبة (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله أفتى بعضهم بانه ليس له الرجوع بخلاف الهبة ولم يفرق بينهما بشيء وفي إطلاقه نظر ولو قيل انه في نذر التبرير يرجع لانه كالهبة بخلاف نذر المجازاة لا يرجع لانه كالمعاوضة لم يبعد (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يصح النذر مع التاقيت وبما لا يقدر على تسليمه وبالتنجز (فاجاب) بقوله ان وقع التاقيت في النذر للمنفعة فظاهر أنه يصح كالوصية بها بتفصيلها أو للعين فان كان بمدة حياة المنذور له كندرت لك بهذا عمرك فظاهر انه يصح أيضا قياسا على الهبة على صورة العمرى فيملكها المنذور له وورثته من بعده ولا تعود للنذر مطاقا أولا بمدة حياة المنذور له فالأوجه كما أفتى به بعضهم انه لا يصح لانه ليس لنا عين تملك بصيغة مدة ثم ترجع الى المملك بعد انقضاء تلك المدة من غير رجوعه لا بالوصية وغيرها واذا امتنع الوصية بها كذلك مع أنها أوسع من النذر فالنذر أولى وأيضا فالنذر يغير عمر المتبرع عليه لم يعهد في الاعيان بل في النافع ويصح بمغضوب ونجس يقتنى كالوصية (وسئل) رحمه الله تعالى بها

الجوانب دون بعض لا تقتصر تخصيص بعض الجوانب بالتناهي وببعضها بعدم التناهي الى تخصيص لوجوب تساوى جميع الجوانب في الحقيقة والماهية وان فرض اختلافها في الماهية والحقيقة فكل ذات كانت مركبة من أجزاء مختلفة في الماهية والطبيعة فلا بد أن ينتهى ذلك التركيب الى أجزاء يكون كل واحد منها في نفسه بسيطا خاليا من التركيب كالأجزاء الواحد من تلك الأجزاء البسيطة لا بد أن يماس يمينه ما يمكن أن يماسه يساره وبالعقد فيكون التفريق على تلك الأجزاء جائزا فالتألف والتفريق على تلك الأجزاء جائزان واذا كان كذلك افترقا تاليفهما وتركيبهما الى مؤلف ومركب وكل ذلك محال فتعين الاول وهو أنه لو كان مشارا اليه بالحس لكان متناهي من جميع الجوانب واذا كان متناهي من جميع الجوانب كان وجوده أزديدا ووجد أو انقص مما وجد جائزا فيفتقر في اختصاصه بالقدر المعين الى مخصص وذلك على خالق العالم محال اه وفي هذا القدر كفاية في اعتقاد الحق لمن وقفه الله تعالى له وقد علم أن ما قاله القائل المذكور من أن الله تعالى بمجة العلو غير صحيح فان وفق ورجع الى الاعتقاد الحق فذاك والا

فان رفع الى الحاكم وثبت عليه ما نسب اليه من القول المذكور عززه الحاكم التعزير اللاتق بحاله الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبيح اقوله خصوصا اذا خيف منه انتشار بدعته والله تعالى اعلم (سئل) رحمه الله ما قولكم في قول الكمال ابن ابي شريف في حاشيته على المحلى في تعريف الحكم الشرعي فائدة لفظ الفعل يطلق على المعنى الذى هو محافظ للفاعل موجود كالحياة المسماة بالصلاة من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها وكالحياة المسماة بالصوم وهى الامساك عن المفطرات يابض النهار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقد يطلق لفظ الفعل على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدرى الذى هو احد مدلولى الفعل النحوى ومتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى الاول لا الثانى لان الفعل بالمعنى الثانى امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا فيلزم التسلسل المحال اهـ هل هو مسلم اولوا اذا قلتم بنسليمه فمالمعنى كون الهيئة المذكورة حصة للفاعل وانما الظاهر انها اثر صفة

لفظه اتفاقا على بيع شئ ثم قال المشتري ان لم أوفك الثمن فعلى مائة دينار نذرا ثم أبى الشراء فهل تلزمه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله لا تلزمه المائة اذ يحتمل أن يقال ان النذر لم ينعقد لانه نذر ان لم يوف الثمن وبامتناعه عن الشراء لم يوجد الثمن بل صار غير ممكن الوجود وبه فارق قوله في نذر اللجاج ان كلمته فعلى كذا لانه ممكن الوجود ويحتمل أن يقال انه منعقد لان الشراء ممكن ولو بعد الامتناع وعليه فهو نذر لجلاج فيتخير بين ما التزمه والكفارة (وسئل) رحمه الله تعالى عمن نذر لمقرضه بكذا ان اعتاض عما في ذمته فهل ينعقد أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله نعم ينعقد لكنه يحتمل اللجاج والتبرر كما صرحوا به نظيره فان كان الاعتياض مرغوبا له فيه من الرفق فنذر تبرر والا فللجلاج (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه نذر لاثنتين من غلة أرضه كل سنة بكذا فأت أحدهما فهل ينتقل نصيب الميت لو ارثه أم لصاحبه (فاجاب) بقوله ينتقل لو ارثه لما يأتى في الجواب عن مسألة ما اذا قال لآخر في حال صحته نذرت لك الخ ويفرق بين هذا والوقف على اثنتين ثم على ثالث بان الوقف لا يقتضى الانتقال للوارث بخلاف النذر وأيضا فم شرط في الانتقال لمن بعدهما وهما م فانتقلت حصة الميت لصاحبه الموجود عملا بشرط الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يملك المندور بمجرد اللفظ قهرا فلا يرتد بالرد وهل للمندور له التصرف فيه قبل القبض وهل يصح بالمعدوم كما استحمله هذه الدابة والمرهون واذا نذر بدن لغير من هو عليه من يطالب الناذر او المندور له وهل يبرأ الناذر بمجرد قبض المندور له (فاجاب) بقوله ان كان نذر تبرر ملكه بمجرد اللفظ أو نذر مجازاة لم يملكه الا بعد وجود الشرط ولا يملك قهرا كما يصرح به قول الروضة لو نذر لغيره ولم يقبل بطل ومراده لم يقبل انه رد لأنه سكت لان الشرط عدم الرد لا خصوص القبول للمساجحة في النذر كالوصية ومن ثم صح بالمجهول وبغير ما يملكه ان علقه بملكه كان ملكه هذا فعلى عتق بخلاف على عتق هذا وهو ملك غيره فانه لغو ومثله الوصية في ذلك كما ذكره الرافعى في الكتابة وعليه يحمل قول الروضة في الوصايا تصح الوصية بملك غيره أى بان يقول ان ملكك هذا فقد أوصيت به لفلان وله التصرف قبل القبض فيما قبله اى لم يرده كما مر سواء في ذلك الاعيان والديون اذ هبة الدين ويبيع لغير من هو عليه جائز ان على المعتمد في الروضة بشروطه المقررة في محله فكذا نذره بل أولى لان النذر يتسامح به في البيع وغيره ويصح النذر بالمعدوم كالوصية كما قاله كثير من معاصرى وشايخنا وغيرهم وهو أوجه من قول آخرين لا يصح فقد قال بعض الاولين انه وجد الصحة مصرحاً بها في كلام بعض المتقدمين ويصح أيضا بالمرهون لكن ان علقه بالفكك كما هو ظاهر لتعلق حق الغير به نعم ان كان المندور العتق تأتى فيه تفصيل عتق المرهون ومتى حكمنا بملك المندور له كان هو المطالب به سواء الدين والعين وقول بعضهم لا يتولى قبض الدين الا الناذر مطلقا بعيد (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه ما حاصل أحكام النذر لقبور الاولياء والمساجد ولبنى صلى الله عليه وسلم بعد وفاته وما حاصل ما يجب في قسمة ذلك النذر هل هو على سكان مشهد المندور له مع التسوية بينهم ومن سبق منهم وأخذ النذر يفوز به او يشاركه فيه الباقيون (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله النذر للولى انما يقصد به غالبا التصديق عنه لخدم قبره وأقاربه وفقرائه فان قصد الناذر شيئا من ذلك أو أطلق صح وان قصد التقرب لذات الميت كما يفعله أكثر الجهلة لم يصح وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق أبى الحسن الازرق عدم صحة النذر للميت وفى العزيز فى النذر لقبر جرجان ما هو صريح فيما ذكر وحذفه في الروضة لايهامه صحة النذر للقبر مطلقا لكن مراد الرافعى كما فى الخادم أن العرف اقتضى ان يتصدق به على فقراء جيران مشهده أو خدمته والنذر للمسجد صحيح لانه حر يملك وحينئذ يهرق لمصالحه كالوقف عليه فلا

كانت صفة مع كونها أثرا للصفة أو متعلق الصفة لزم كون الشيء الواحد صفة مع كونه أثر صفة أو متعلقاتها فهل يصح ذلك أم لا وعلى كل حال فما الحوج الى حمل الفعل الواقع في تعريف الحكم على المعنى الاول دون الثاني وما الذي يلزم على حمله على المعنى المصدري كما هو الظاهر والى اى قاعدة يرجع هذا المبحث من قواعد الاصول وايضا فان صل مثلا اذا صدر من الشارع فمعناه المطلوب هو احدث مدلولي صل وهو الحدث وذلك يقتضى ان متعلق التكليف هو الحدث لا الهيئة الا ان يكون لذلك المحمل المذكور موجب قد خفى عنا فطلبت منكم جوابه فاجاب بحسب بمانصه الحمد لله رب العالمين ما تضمنه كلام الشيخ المحقق المشار اليه كلام صحيح محقق اذ حاصله ان الفعل يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما التاثير والايجاد العاديان لا الحقيقيان اذ هما تائير الله تعالى وايجاده وهذا المعنى هو المعبر عنه بالايقاع تحاشيا عن لفظ التاثير والايجاد وهو احد مدلولي الفعل النحوي والثاني اثر هذا التاثير وهو الهيئة المسماة بالاسماء الشرعية وكلا المعنيين وصف الفاعل الا ان

فلا يعطى خدمته منه شيئا الا ان صرح الناذر بانه قصدهم وحيث صح النذر للقبر عمل في قسمة المنذور على الفقراء والخدام والاقارب وغيرهم بالعادة المطردة في ذلك وقت النذر ان عليها الناذر اخذا من كلامهم في باب الوقف من انه يعمل فيه بالعادة بهذه الشروط ومن ثم قالوا في العادة الموجود فيها هذه الشروط انها بمنزلة شرط الواقف فكذا نقول هنا العادة المذكورة بمنزلة شرط الناذر فيعمل بجميع ما حكمت به فلو اعتيد أن من خرج وسبق إلى الناذر وأخذ منه فاز به عمل بذلك على ما أفتى به بعضهم قال السيد السهمودي رحمه الله تبارك وتعالى بعد ذكره نحو ما قدمته وكذا القول فيمن نذر به للنبي صلى الله عليه وسلم فان قصد الناذر خدامه أو جيرانه صلى الله عليه وسلم عمل به وإن لم يعلم قصده وأطرد العرف بشيء من ذلك حمل النذر عليه اه ولم يقيد هو ولا غيره ذلك بما قدمته أن شرط العمل بالعادة أن يعرفها الناذر حين النذر ولا بد من ذلك لما علمته من كلامهم في الوقف فان علم من حال الناذر أنه لا يعرف تلك العادة المطردة في وقت أو شك في ذلك فالذي يظهر في حالة الشك حمله على العادة لان الظاهر أن الناذر أحاط بها وأما في حالة العلم بعدم معرفته بها فيتردد النظر فيه ولا يبعد أن يقال ينظر لعرف أهل بلد الناذر في نذرهم للقبور فان لم يعرف بلده أو لم يكن لهم عرف في ذلك اعتبرت العادة التي يقصدها أغلب الناس (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن قال لآخر في حال صحته نذرت لك بصاع مثلا من أرضي كل سنة مدة حياتك ثم مات المنذور له فهل يبطل النذر أو يسلبه لورثته (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله لا يبطل النذر بموته بل يسلبه لورثته كل سنة لانه لما نذر له بذلك من أرضه وصح النذر صار ذلك حقا للمنذور له متعلقا بعين تلك الارض فيقتل لورثته كما أفتى به البلقيني وبمحت بهض متأخري اليمن أنه بعد الموت يعتبر المنذور به من الثلث فينفذ فيه ان خرج منه وإلا فبالخصة مردود بانه خلاف ما أطلقه الاصحاب من أن الوصية إنما تعتبر من الثلث إذا علقها بالموت أو وقعت في المرض وأما التصرف في الصحة فهو نافذ من رأس المال اه وفي هذا الرد نظر بل الوصية معتبرة من الثلث وان وقعت في الصحة لان الاستحقاق فيها انما يوجد بالموت فلا يقاس ما نحن فيه بها وانما غاية ما لحه ذلك الباحث أن الناذر علق بتلك الارض استحقاقا في صحته واستحقاقا في مرضه وبعد موته فإني صحته أمره واضح وما في مرضه وبعد موته غاية أنه كالوصية في صحته وقد صرحوا فيها بانها تعتبر من الثلث فكذا فيما نحن فيه ويحتمل الفرق بان الوصية وقعت معلقة بالموت ابتداء وقصدا وفيما نحن فيه انما وقع التعليق بما بعد الموت تبعا وفي الانتهاء يقتصر في التابع والواقع في الانتهاء مالا يقتصر في المقصود والواقع في الابتداء (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يجوز النذر بدين السلم أولا كالحالة (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله مشي جمع متأخرون على الجواز لمن هو عليه وغير من هو عليه لانه عقد تبرع وقربة ولا معاوضة بخلاف نحو بيعه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل يصح النذر لاحد الرجلين أو لاحد هؤلاء الجماعة أولا (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله لا يصح النذر لاحد الرجلين كالوصية بل أولى لانه يقتصر فيها مالا يقتصر فيه (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه ما تقولون فيما قالوه من أنه لو نذر التصديق في زمن معين أنه لا يتعين لكن يخالفه ما نصوا عليه في الوقف من أنه لو خصص الصنف بزمان كالجمعة ورمضان مثلا أنه يتبع تخصيصه فما الفرق بينه وبين النذر (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين بقوله الفرق بين النذر والوقف واضح وهو ان الغالب في النذر انه يسلك به مسلك الواجب من جنسه وهو هنا الزكاة وهي يجوز تقديمها على وقتها لا تأخيرها عنه على ما فصلوه فيها فالحق النذر بها في ذلك فهذا هو المراد من قولهم المحكي في السؤال وأما الوقف

العقل لافي الخارج والثاني له تحقق فيها فالاول وصف الفاعل قائم به في الفعل يميز العقل كلا منهما من الآخر ولا تحقق له في الخارج فلا مانع من جعله أحد مدلولي الفعل النحوي ولا يصح جعله متعلق الأحكام الشرعية لأنها طلب في الاغلب وإنما يطلب من المكلف تحصيل الأفعال وتحقيقها في الخارج والثاني وصف للفاعل قائم به قيا ما خارجيا لأن الهيئة المسماة بالصلاة صفة وجودية قائمة بالمصلي وإذا اتضح هذا اتضح للمعنى والفرق بين صلى وصل والله سبحانه أعلم ثم شطب على هذا الجواب طولا وعرضا وكتب باطنه ما تضمنه هذا الكلام المنسوب إلى الشيخ المشار إليه باطنه عليه جمهور المتكلمين والاصوليين وفيه نزاع ومعنى كون الهيئة المذكورة صفة للفاعل أنها معنى وجودي قائم بالفاعل فيكون صفة له وهي بعينها مع ذلك أثر صفة له أخرى ومتعلق لتلك الصفة الأخرى وتلك الصفة الأخرى وصف للفاعل وهو أمر اعتباري يتحقق في العقل دون الخارج وليس في الخارج قائما بالفاعل قيام البياض بالابيض كافي الهيئة المذكورة بل هو قائم به في العقل قيام الامكان بالمكان ومعنى قيامه به في العقل أن

فأحكامه مستقلة بنفسها فاتبع فيه تعيين الواقف إذ لا موجب للخروج عنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإلى المرجع والمآب (وسئل) هل يصح النذر مؤقتا (فاجاب) بقوله نعم يصح مؤقتا في المنفعة كالوصية لافي العين لأنه لا يمكن توقيت الملك ثم عوده نعم إن قيده بمدة عمره صح لأنه لا توقيت فيه في الحقيقة (وسئل) هل يجوز النذر للحجرة الشريفة على الحال بها أفضل الصلاة والسلام وللاولياء والصلحاء مطلقا أو على تفصيل وما مصرفه وما يحصل كلام الرافعي في الوصية لقبر جرجان وهل الوقف على الحرمين يصرف لساكنها أو لمصالحها وتصح الوصية لعبارة دار بخلاف الوقف فما الفرق (فاجاب) بقوله عبارة الرافعي وفي التهذيب وغيره لو نذر أن يتصدق بكذا على أهل بلد عينه وجب أن يتصدق به عليهم ومن هذا القليل ما لو نذر بعثته إلى القبر المعروف بجرجان فان ما يجتمع به على ما يحكي يقسم على جماعة معلومين اه قال الاسنوي وغيره أسقط من الروضة الاولى والثانية مع الاحتياج للثانية وغرابتها اه ومراده غرابتها من حيث النقل لامن حيث الحكم وإلا فقد اتفقت الائمة كما قاله الامام وغيره على أن العادة منزلة منزلة شرط الواقف ومثله الناذر في وقفه صريحا والعادة هنا جارية بأن المجتمع يقسم على جماعة معلومين فصار النذر للقبر نذرا لا أولئك الجماعة عملا بالعادة ومن ثم نقل القمولى كلام الرافعي وأقره ولا ينافي ذلك ما ذكره الاذرعى في نذر الشموع حيث قال وأما النذر للشاهد الذى بنيت على قبر ولى أو نحوه فان قصد به الايقاد على القبر ولو مع قصد التنوير فلا وإن قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو نسبت إليه فهذا نذر باطل غير متعقد فانهم يعتقدون أن لهذه الاماكن خصوصيات لا تقهم ويرون أن النذر لها بما يدفع البلاء قال وحكم الوقف كالنذر فيما ذكرناه اه ووجه عدم المنافاة أن من الواضح الفرق بين نذر ما يوقد ونذر غيره فما يوقد ان قصد به الايقاد على القبر وحده أو مع التنوير أو تعظيم البقعة أو التقرب لمن فيها بطل لفساد هذا القصد بخلاف ما إذا قصد به مجرد التنوير وكان هناك من ينتفع بذلك النور فان هذا قصد صحيح فيلزم وأما نذر الدراهم فلا يتأتى فيه هذا التفصيل جميعه فان أمكن أن يتأتى فيه انه قصد بهذا النذر التقرب لمن في القبر بطل لان القرب إنما يتقرب بها إلى الله تعالى لا إلى خلقه على أن محل هذا كله حيث لا عرف مطرد في زمن الناذر أو الواقف أما حيث اطرده العرف بان الشموع والاموال التي تاتي لهذا القبر تصرف في مصالحه أو مصالح المسجد أو لاهل البلد الذى هو فيه أو طائفة منهم ولم يقصد بالنذر التقرب لمن في القبر فان ذلك صحيح ولا يسع الاذرعى ولا غيره المخالفة في ذلك ويصرف لمن اعتيد صرفه له والاذرعى إنما قال فيما ذكره الرافعي في قبر جرجان هذا كلام مضطرب لانه فهم أن الرافعي يقول بالصحة وإن قصد التقرب للقبر وليس ذلك بل كلام الرافعي مصرح بان الناذر لم يقصد ذلك بل إما أن يكون أطلق فتكون العادة الجارية مخصصة لهذا الاطلاق ومفيدة له عملا بقول الائمة السابق وإما أن يكون نوى الصرف إلى من اعتيد الصرف اليهم وعلى كل تقدير فالذى ينبغي في المسئلة اعتماد التفصيل الذى ذكرته أخذا من كلامهم من أن الناذر أو الواقف حيث علم بعادة اطرده في ذلك القبر الذى نذر له أو وقف عليه صح وعمل في المندور والموقوف بما اطرده به العادة وحيث لاعادة فان كان له مصالح يقصد الصرف فيها كعبارة مسجد هو فيه ونحو ذلك وجب الصرف لها وان لم يكن له مصالح ولاعادة أو قصد التقرب بذلك إلى صاحب القبر وان كان نيا لم يصح مطلقا هذا ان كان المندور أو الموقوف غير شمع أو زيت والاشترط مع ذلك أن يكون احد ينتفع بايقاده هناك والالم يصح أيضا هذا ما ظهر لى والعلم عند الله سبحانه وتعالى وبما تقرر علم الجواب عن النذر للحجرة الشريفة وانه يصرف لمصالحها مالم يقصد صرفه الى أناس معينين ويكون الناذر أو الواقف من اهل ذلك يقصد صرفه

العقل يتحقق فيه ذات

موصوفة بالمعنى المصدري
مميز أحدهما عن الآخر
عند العقل ومعنى عدم
قيامه به في الخارج أن
الخارج ليس فيه ذات
موصوفة بالمعنى المصدري
أعنى الإيقاع وتأثيره
ومتعلقه هو الهيئة متميز
كل منهما عن الآخرين بل
الموجود في الخارج الذات
والهيئة وهذا معنى قولهم
أن التأثير والاثري في الخارج
واحد كما فسروه ولا استحالة
في كون الشيء الواحد
صفة وجودية للفاعل وأثره
ومتعلقا لصفة أخرى
اعتبارية والموجع إلى جعل
الفعل بالمعنى الأول قاعدة
أصولية وهي قولهم
لا تكليف إلا بفعل لأن
التكليف شيء يستدعي
حصوله وتصور وقوعه
أي وجوده وبنو على ذلك
أن المكلف به في النهي
فعل هو كلف النفس لا ترك
الفعل بمعنى نفيه ولا يخفى
أن الفعل بالمعنى المصدري
اعتباري لا يستدعي حصوله
ولا يتصور وقوعه وعلى
هذه القاعدة الجمهور وفيها
نزاع لبعض المحققين من
الاصوليين وأما قول
الشارع مثلا صل فمعناه
طلب الصلاة أي الهيئة
المسماة بالصلاة ومعنى
صل أو وجد الهيئة
المذكورة فليس اتحاد
الهيئة هو المعنى المطلوب
فليتأمل والله سبحانه وتعالى
أعلم بمبحث في ذلك باحث

إلى أناس معينين ويكون الناذر أو الواقف من أهل ذلك العرف وأما الجواب عن الثاني فقد
صرحوا بأنه لو نذر الذبيح بمصر مثلا ولم يتعرض لتفرقة اللحم على أهلها بلفظ ولا نية لم ينعقد نذره
خلافا للنزني وأبي إسحق فإن ذكر لفظ التصديق أو نواه أو لفظ الاضحية تعين الذبيح بها وتفرقه على
قراءتها وبأنه لو نذر أن يهدي مالا معيناً للحرم كدراهم وغيرها لزمه ماسمى ويجب صرفه إلى
مساكينها أو لغير الحرم فإن صرح بصرفه في عمارة مسجد هناك أو قربة أخرى أو نوى صرفه
فيه صرف لمساكينه المقيمين أو الواردين وقد أفتى الولي العراقي فيمن وقف على الحرمين الشريفين
وأطلق هل يصرف لمصالحهما من الحصر والقناديل أو للفقراء المجاورين بها وما يخص جوابه اختلاف
أصحابنا فيما لو وقف على مسجد من غير تعيين كبقية الصرف فيه ثم قيل لا يصح فعله الوقف المسؤول
عنه باطل والمعتمد الصحة وعليه قال البغوي هو كماله وقف على عمارة المسجد وحيتن فلاحق في هذا
الوقف للفقراء والمساكين المجاورين بالحرمين الشريفين وإنما يصرف ذلك في عمارة الجدران
والتجصيص الذي فيه أحكام ونحو ذلك إلى آخر ما ذكره ثم قال آخر كلامه وظهر مما ذكرناه أنه
يصرف في الصورة المسؤول عنها إلى عمارة الحرمين الشريفين وإلى المكاس ونحوها وإلى الفراشين
والائمة والمؤذنين ولا يجوز لفقرائها وهذا كله مبنى على أن المراد بالحرمين الشريفين المسجدان
بان علم من الواقف ذلك أمالو أطلق وأراد بالحرمين الأعم من المسجدين فالذي يتجه من كلامهم
أنه يتعين الصرف إلى مساكينهما المقيمين والواردين ثم رابت عن نص الشافعي رضى الله عنه
التصريح بذلك وهو ما صرح به في الخادم في باب النذر في نذر التصديق وعبارته وقال صاحب الذخائر
أن عين قوما تعينوا وأن لم يعين فأم أربابا في شيا ويحتمل أن يقال يصرف إلى من تصرف
إليه الزكاة سوى العاملين بناء على أن مطلق النذر يحتمل على الواجب الشرعي أو على أقل يمكن
هذا في غير الحرم فاما أن نذر الحرم فنص الشافعي رضى الله عنه على تعيين مساكينه اه فظهر
أن ما بحثته منصوب عليه من صاحب المذهب فله أنتم الحمدوا كماله على ذلك وغيره من نعمه المتواترة
وأما الجواب عن الثالث فالفرق بين الوصية والوقف أنها أوسع منه بدليل محتمل للحمل بشرطه بخلاف
الوقف ووجه أن الوقف يستلزم الخروج عن الملك حالا بخلاف الوصية وبدليل محتمل للعبد سواء
أطلق أو قصد تملكه بخلاف الوقف فإنه إذا قصد تملكه بطل ووجه أن الاستحقاق هنا منظر فقد
يعلق قبل موت الموصي فيستحق أولا فلذلك بخلافه ثم فإنه ناجز وليس العبد أهلا للملك وحيتن
فقد يفرق بين حصة الوصية على عمارة دار زيد دون الوقف فإنه لا يصح إذا كانت غير موقوفة بأن
الوقف عليها إذا صح يكون وفقا على مالها فيكون الموقوف عليه غير مقصود وإنما المقصود غيره
والوقف لا يفيل النقل بخلاف الوصية فإنها تقبل وما يؤيد ذلك أن الوصية لها هل يتعين صرفها
فيها قياسا على علف الدابة أو يفرق بأن علف الدابة يقصد التقرب به لانه ذاته قربة بخلاف عمارة
الدار كل محتمل فإن قلت فما الفرق بين العمارة وعلف الدابة إذا قصدت الفرق ما مارت الإشارة
إليه من أن العلف قربة ذاتية فصاح قصده وأن كان هو الموقوف عليه بخلاف العمارة فإنها غير
مقصودة وإنما المقصود غيره وذلك تمتع (وسئل) عن النذر للولاء هل يصح ويجب تسليم المنذور
إليهم إن كانوا أحياء أو لآلئ فقير أو مسكين كان وإذا كان الولي ميتا فهل يصرف لمن في ذريته أو
أقاربه أو لمن ينهج منهجه أو يجلس في صلته أو لفقيره أو كيف الحال وما حكم النذر بتخصيص قبر
أو حائطه فهل يصح أم لا (فاجاب) بقوله النذر للولي الحى صحيح ويجب صرفه إليه لا يجوز صرف
شيء منه لغيره وأما النذر لولى ميت فإن قصد الناذر الميت بطل نذره وأن قصد قربة أخرى كالزكاة
وخلقاته أو إطعام الفقراء الذين عند قبره أو غير ذلك من القرب المتعلقة بذلك الولي صح النذر ووجب

نظر من ثلاثة أوجه الأول انه بنى جوابه على القاعدة المذكورة ولا يظهر بناؤه عليها فان المراد بها قصر تعلق التكليف على الفعل دون نفي الفعل لان الفعل مقدور للتكليف غير حاصل قبل التكليف فلم يصح تعلق التكليف به على ما في ذلك من البحث ولا مدخل لهذا المعنى في التعليل اذ لا شك أن الفعل سواء أريد به الهيئة أو ايجادها دخل تحت قدرة المكلف وغير حاصل قبل الطلب فيصح تعلق التكليف به فليس في قولهم لا تكليف الا بفعل ما يقتضي أن المراد بالفعل الهيئة أو ايجادها ولا ما يدل عليه بوجه وما قال من الفائدة على اجمال في كلامه يانه ان قوله لم يتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى الاول لا الثاني الخ وان نبع فيه غيره فهو محمول على أن مراده بمقتضى التكليف ما وقع التكليف بايجاده لا ما وقع التكليف به فانه لا مانع من اطلاق القول بان المعنى المصدري مكلف به بمعنى انه مطلوب لا بمعنى انه مطلوب ايجادا اذ المطلوب ايجادا انما هو الهيئة الحاصلة بالمعنى المصدري ولا بعد في ذلك اذ غايته تعلق الخطاب بالامرین على المعنيين وانما قلنا ان الخطاب يتعلق بالمعنى المصدري على الوجه

صرفه فيما قصد الناذر وان لم يقصد شيئا لم يصح الا ان اطردت عادة الناس في زمن الناذر بانهم يندرون للبيت ويريدون جهة مخصوصة بما ذكرناه وعلم الناذر بتلك العادة المطردة المستقرة فالظاهر تنزيل نذره عليه أخذا بما ذكره في الوقف من أن العادة المستقرة المرادة في زمن الواقف تنزل منزلة شرطه والنذر للتجسيص المذكور باطل نعم يؤخذ من كلام الاذرعى والزرکشی وغيرهما أنه يصح ذلك في قبور الانبياء والاولياء والعلماء وكذا لو كان القبر بمحل لا يؤمن على الميت الذى فيه من السبع أو سرة الكفن أو اخراج نحو مبتدعة أو كفار له الا بالتجسيص فحينئذ يجوز بل يندب ويصح نذره لما فيه من المصلحة كما تصح الوصية به ((وسئل)) عما اذا نذر مدين لدائنه كل يوم بكذا مادام دينه في ذمته أو رهنه بدينه أرضا ونذر له بمنفعتا مادام الدين باقيا بذمته هل يصح النذر ويلزم ((فاجاب)) بقوله أفتى جماعة من متأخري المصريين واليمنيين بالصحة وخالقهم آخرون لان النذر حينئذ شبه بالمعاوضة أو فيه شائبة معاوضة والنذر يسان عن المعاوضة اذ هو التزام قرابة وأجاب بعض الاولين بانه لا دلالة على تلك المشابهة من لفظ الناذر بل من قصده النذر بذلك في مقابلة صبره عليه وذلك شبيه بالقرائن أو المواطاة في العقود ومذهب الشافعى رضى الله عنه عدم اعتبار تلك القرائن والمواطاة كما هو معلوم من كلامهم في البيوع والنكاح وغيرهما واذا دار الامر بين دلالة الالفاظ ودلالة القرائن غلبت الاولى فان قلت صرحوا بان القصد يصير العقد مكروها في نحو حيل الربا ونكاح المحلل فقياسه ان قصد ذلك بالنذر يصير مكروها ونذر المكروه لا ينعقد قلت اطلاق ان النذر المكروه لا ينعقد غير صحيح فقد صرحوا بنذر صوم الجمعة مع كراهته وأخذت منه في شرح العباب وغيره أن المكروه على قسمين مكروه لذاته ومكروه لعارض مع كونه قرابة والاول هو الذى لا ينعقد نذره بخلاف الثانى ثم على الصحة قال بعض الاولين في صورة الارض ان النذر لا يبطل بموت الناذر بل يبقى لورثته وبحسب من الثلث وقد مر بسط نظير ذلك في جواب قبل هذا واعترض بعضهم عدم بطلانه بموته فان تأخير قضاء الدين بعد موت المدين حرام مع الطلب ومكروه مع عدمه وكل من الحرام والمكروه لا يصح نذره قال فالذى نجم به البطلان بموت الناذر وكان نذره اشتمل على قرابة وغيرها فصح في القرابة وبطل في غيرها قال وقد رأيت لبعض علماء اليمن ما هو صريح في ذلك اه وفيه نظر لان النذر وقع خاليا عن ذكر ذلك الحرام والمكروه وانما كل منهما شئ طرأ بعد انعقاد النذر ولزومه فلا يبطل النذر فيه لانه امر تابع لا مقصود ((وسئل)) عن لا يصبر على الاضافة يحرم عليه التصديق بما يحتاجه لنفسه وكذا يحرم عليه التصديق بما يحتاج اليه وحينئذ فكيف يعرف من يصبر ومن لا يصبر ولو نذر او تصدق بجميع ماله على شخص ثم ادعى انه لا يصبر يقبل يمينه او بشاهدين او لا يقبل مطلقا ((فاجاب)) بقوله نذر التصديق بجميع المال وعليه دين اوله عيال حرام فلا ينعقد نذره وكذا المكروه لذاته لا لعارض كصوم يوم الجمعة فيصح نذره كما صرحوا به في باب النذر خلافا لمن وهم فيه اما لو نذر بما فضل عن قضاء دينه وكفاية عياله وعن حاجة نفسه او كان يصبر على الاضافة فيصح نذره والمراد بالكفاية ما يكفي لزينة يوم وليلة وكسوة فصل ولا يقبل دعوى ناذر او متصدق عدم صبره بل يصدق المنذور له يمينه اخذ ابقاء تصديق مدعى الصحة غالباً والظاهر انه لا تقبل بينته على انه لا يصبر لان ذلك لا يعرف الا منه فلا اطلاع للبيئة عليه بخلاف الاعسار لانه يتعلق بالظاهر فيمكن عليه بخلاف الصبر وعدمه فانه متعلق بالقلب وهو لا يمكن الاطلاع عليه وبفرض ان لنا اطلاعا عليه بقرائن احواله كالا عسار فهو كما لو باع شيئا ثم ادعى انه غير ملكه او وقف لا تقبل دعواه على تفصيل فيه وبهذا اندفع قول بعضهم لو اقام شاهدين او شاهد او حلف معه انه لا يصبر على الاضافة عمل بذلك

المذكور آنفا لان ذلك

هو مقتضى اللغة التي بي
عليها خطاب الشارع
بشهادة كلام النحاة الناقلين
للغة المترجمين عنها حيث
قالوا ان مدلول الفعل
الحدث والزمان وأن المراد
بالحدث المعنى المصدرى
فهم ومدلول الماضى والمضارع
لانه مخبر به فيهما ومدلول
الامر لانه مطلوب به فيكون
ايجاد الهيئة وهو المعنى
المصدرى مطلوبوا بالابطال
قولهم ان الحدث أحد
مدلولى الفعل وقولهم ان
المشتق فيه ما فى المشتق منه
وزيادة فجاء من هذا نظر ثان
فى قول المجيب المذكور
فليس ايجاد الهيئة هو
المعنى المطلوب فليتأمل لانه
بعد التأمل ظهر ايجاد
الهيئة هو المعنى المطلوب
وعلى ما قلنا من أن الفعل
بالمعنى المصدرى يكون
متعلقا للتكليف بالمعنى
المذكور تدل عبارات
الاصوليين حيث قال فى
شرح قول السبكي فان
اقتضى الخطاب مانصه أى
طلب كلام الله النفسى
الفعل من المكلف لشيء الخ
فدل قوله أى طلب
كلام الله الفعل لشيء على
تعلق التكليف بالفعل
بالمعنى المصدرى وقد علق
التكليف به فدل ذلك على
انه مطلوب والمراد بالشيء
هو الهيئة الحاصلة به وقد
علق التكليف بالفعل
المتعلق بها فدل ذلك على

وانتزع المال من المنذور له خصوصا اذا ادعى الجهل بعدم الصحة لان المقصود المال فيقبل منه
ويعتمد الشاهد فى الاضافة قرائن الاحوال فانه اذا كان صديق ملازم لا يخفى عليه صبره وعدم
صبره على المشقة فيشهد حينئذ على ماظهر له من عدم صبره على الاضافة حيث عرف منه ذلك اه
وكله مردود بما قدمته فتأمل له فانه مهم (وسئل) اذا نذر شخص نذرا للذي صلى الله عليه وسلم هل
يملكه صلى الله عليه وسلم ويرصد لمصالح حجته أو لمصالح مسجده أو لاهله فاذا صرف فهل يصرف لى
الحسين أو لى هاشم وبنى المطلب أو لخدام حجته أو لخدام مسجده أو لسكان بلده أم لا واذا
أخذ نذره أحد هؤلاء المذكورين جاز له ذلك والتصرف فيه أم لا (فاجاب) الذى يؤخذ من
مجموع كلام الراعى وابن عبد السلام والاذرعى والزر كشي وغيرهم أن من نذر شيئا للذي صلى الله
عليه وسلم فان قصد صرفه فى قرينة تتعلق بمسجده صلى الله عليه وسلم أو بحجراته أو بغيرها صاحبه نذره
وعمل فيه بقصده وان لم يقصد شيئا فان اطرده العرف بصرف ماينذر له صلى الله عليه وسلم لجهة
مخصوصة وعلم الناذر بذلك العرف وقت النذر صرح النذر أيضا ووجب صرفه لتلك الجهة المذكورة
وان لم يطرده شيء أو جهله الناذر ولا قصد له كما تقرر فالذي يتجه انه لا يصح النذر لانه لم يقصد به قرينة
ولم يوجد عرف ينزل عليه واذا خرج النذر عن هذين ولم يكن لفظه موضوعا للقرينة كان باطلا (وسئل)
عن النذر لولى من الاولياء والوقف عليه هل يصح أولا (فاجاب) بقوله ان النذر أو الوقف
لمشاهد الاولياء والعلماء صحيح ان نوى الناذر أو الواقف أهل ذلك المحل أو صرفه فى عمارته أو
مصالحه أو غير ذلك من وجوه القرب وكذا ان لم يقصد شيئا ويصرف فى هذه الحالة لما ذكر من مصالح
ذلك المحل بخلاف ما لو قصد بذلك التقرب الى من دفن هناك أو ينسب اليه ذلك المحل فان النذر
حينئذ لا ينعقد وقد ذكر الاذرعى وغيره فى نذر نحو الشمع ووقفه على ذلك ما يفيد ما ذكرته وحاصله
ان من نذر أو وقف ما يشتري من غلته الاسراج للمسجد أو غيره صح ان كان قد يدخله ولو على
نذور من ينتفع به من مصل أو نائم والالم يصح وكذا اذا قصد بالنذر أو الموقوف من ذلك على المشاهد
التنوير على من يسكن البقعة أو يرد اليها لان هذا نوع قرينة أما اذا قصد به الايقاد على القبر ولو مع قصد
التنوير فلا يصح وكذا اذا قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب الى صاحبه
فلا ينعقد لانهم يعتقدون ان لهذه الاماكن خصوصيات ويرون أن النذر لها بما يندفع به البلاء

(باب القضاء)

(وسئل) بلد بادية وصاحبها فيه الخبز ويجب اقامة الشرع وليس له معاند فهل اذا نصب عليهم
أحدا يقيم لهم أحكام الشريعة ينفذ حكمه ويتولى العقود وحلها أولا فيزوج من وليها تارك
الصلاة ويتولى ما يجوز للقاضى المنصوب من جهة الامام (فاجاب) اذا كانت البلد المذكورة
ليست تحت ولاية السلطان ولا أحد من نوابه وكان هذا الرجل المذكور نافذ الامر فيها وليس
عليه يد ولا حكم لاحد كانت جميع أمورها متعلقة به فيجب عليه أن يقيم الشريعة المطهرة بها بان يولى
عليهم رجلا عدلا ذا معرفة ومروءة وعفة وصيانة ووقفه نفس فاذا وجدت هذه الشروط أو معظمها
فى رجل وولاه عليهم القضاء والحكم بينهم نفذت ولايته وجميع أحكامه التى تنفذ من القاضى من
جهة السلطان فيسمع الدعوى ويحكم ويزوج من لاولى لها أو لهاولى فاسق بترك الصلاة أو بغيره
ويتولى مال الايتام والسفهاء ويقيم عليهم من يحفظه ويتصرف فيه بالغبطة والمصلحة ويفعل
جميع ما تفعله القضاء والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن قول المنهاج
والاظهر انه يقضى بعله الا فى حدود الله سبحانه وتعالى قال الزين بن الحسين فى تكملته يعنى
وأظهر القولين ان القاضى يقضى بعلمه كما اذا علم صدق المدعى لانه يقضى بشاهدين وهو يفيد الظن

فالقضاء بالعلم أولى ومنهم من قطع به وعن الربيع كان الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يبوح به لقضاء السوء وعلى هذا يقضى بعلمه بالتواتر من باب أولى الى آخر كلام ابن الحسين الذي يحيط عليكم به فهل يا شيخ الاسلام بل امام أئمة الانام المحكم كالحاكم وان قلتم لا فما الفرق وان قلتم نعم فها هو العلم الذي يحكم به الحاكم أو المحكم يبنوا لنا ذلك فانا رأينا كلاما للأئمة لم نفهم الراجح منه **(فاجاب)** نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بان الذي أفهمه كلام الاذرعى في توسطه أن المحكم لا يقضى بعلمه وعبارته هل للمحكم أن يحكم بعلمه بناء على المرجح أم لا لاخطاط رتبته لم أر فيه شيئا فيحتمل أن يجرى فيه خلاف مرتب أولى بالمنع ويحتمل أن يقطع بالمنع انتهت وظاهرها بل صريحها ما تقرر من أنه لا يقضى بعلمه ومن ثم جزم بذلك بعض المتأخرين ولم يعزه للاذرعى كشيخنا في شرح الروض وغيره كصاحب العباب وعليه فالفرق بين المحكم والحاكم ما أشار اليه الاذرعى بقوله لاخطاط رتبته ووجهه أن الحكم المستند إلى القضاء أقوى من الحكم المستند إلى التحكيم فالقاضي أعلى رتبة من المحكم فلا يلزم من الحاقه به في جواز الحكم المستند الى السبب المتفق عليه من البيئنة أو الاقرار الحاقه به في جواز الحكم المستند الى السبب المختلف فيه وهو علمه وان كانت العلة المجوزة للقاضي الحكم بعلمه من أنه اذا جاز استناد حكمه الى البيئنة التي لا تفيد الا الظن فلان يجوز استناد حكمه الى العلم الذي يفيد اليقين من باب أولى جارية بعينها في المحكم على ان هذه العلة فيها نظر اذ اليقين في القاضي ليس بشرط وانما الشرط غلبة الظن كما صرح به الشيخان حيث قال المراد بالعلم الظن المؤكد بقربة تمثيلهم للقضاء به بما اذا ادعى عليه مالا وقد رآه القاضي اقرضه ذلك او سمع المدعى عليه اقر بذلك اذ رؤية الاقراض وسماع الاقرار لا يفيد العلم بثبوت المحكوم به وقت القضاء فتقول الامام انما يقضى بالعلم فيما يستيقنه اختيار له يخالف للمذهب وبما تقرر علم ان للقاضي الحكم بعلمه المستفاد من الخبر المتواتر بالاولى لانه يفيد العلم القطعى وبذلك صرح الامام واعتمده ابن الرفعة وكذا ابن ابي الدم قال بعد نقله عن النهاية وهو في غاية الحسن ووجه علو مرتبة القاضي على المحكم ان القاضي له الحبس والترسيم واستيفاء ما يحكم به من العقوبات وحق القذف والمحكم ليس له شيء من ذلك لان ذلك يخرم ابيه الولاية ومن ثم لم يجر له ان يهيء حبسا لانه حينئذ يكون مضاهيا للقاضي وهو ممنوع من مضاهاته وايضا فلا يجوز ان يحكم في حدود الله سبحانه وتعالى وتعازيره والحق بها الماوردى الولايات على الايتام ولا يجوز تحكيمه الا ان تأهل للقضاء بالنسبة لجميع الوقائع لانه لا الوافعة فقط فان لم يتأهل لذلك لم يجر تحكيمه مع وجود القاضي فان قلت لنا صورة ينفذ فيها قضاء المحكم دون القاضي فيكون أقوى منه على العكس بما مروى انه يجوز له الحكم لنحو ولده وعلى عدوه على ما رجحه الزركشى لرضاء المحكوم عليه بذلك قلت ما رجحه فيه نظروا من ثم جزم غيره بامتناع حكمه في الصورتين قال شيخنا في شرح الروض وهو القياس لانه لا يزيد على القاضي وعلى تسليم ما ذكره الزركشى فهو لا يقتضى علو مرتبة المحكم على القاضي لان ذلك انما جاز له لان المحكوم عليه بسبيل من عزل المحكم قبل تمام الحكم فرضاه بحكمه الى فراغ يقتضى انه وثق منه بانه لا تهمة منه تقتضى رد حكمه بخلافه في الحاكم فانه يلزم الخصم حكمه وان لم يرض به فاشترط ان لا يكون هناك تهمة اذ لو وجدت لم يكن للمحكوم عليه سبيل الى دفعها فاشترط انتفاؤها في القاضي دون المحكم فتفارقهما في ذلك لا يرجع لقوة رتبتهما وانما يرجع الى حال المحكوم عليه كما تقرر فان قلت يجوز التحاكم الى اثنين فلا ينفذ حكم احدهما حتى يجتمعا ولا يجوز تولية قاضيين بشرط اجتماعهما على الحكم وهذا يقتضى تميز الحكم قلت لا يقتضيه ان ذلك انما امتنع في القاضيين دون المحكمين لنحو ما تقرر من ان اجتماعهما

أن فعلنا المطلوب وهو معنى قولنا انما مطلوب تحصيلها بل كلام المجيب في جوابه الاول يتضمن ذلك حيث قالوا بما يطلب من المكاف تحصيل الافعال وتحقيقها في الخارج اه وفي كلام المجيب نظر ثالث في تفرقة بين صل وصلى صرح بالفرق بينهما في جوابه الاول ولم يوضحه ثم أوضحه في جوابه الثاني بما لا وجه له حيث قال ان معنى صل طلب الصلاة أى الهيئة ومعنى صلى أوجد الهيئة ما خلا الامر وكلها انما وضعت لطلب المعاني المصدورية أعنى ايقاعات الآثار واجارها وتلك المعاني هو الخسبر بهاني الماضي والمضارع فلا فرق بين الماضي والمضارع والامر في الدلالة على تلك المعاني لانه اذا كان معنى صلى أوجد الهيئة كان معنى صل أوجد الهيئة فيكون ايجاد الهيئة هو المطلوب ولا يخالف في هذا عاقل فضلا على فاضل فهل ما ذكره هذا الباحث من حل متعلق التكليف على ما وقع التكليف بايجاده لا على عموميه فيه وفيما وقع التكليف به صحيح أم فاسد وحينئذ فما وجه فساده يبنوا لنا ذلك بيانا شافيا توجروا ان شاء الله تعالى **(فاجاب)** الحمد لله اللهم اهد لما اختلف فيه من الحق باذنك ما قاله الكمال

مسلم ومعنى كون الهيئة
المذكورة صفة للفاعل أنه
فاعلها إذ لم لو تكن صفة له لم
يجز أن يشق له منها اسم
كالمصلى والصائم واللازم
باطل ولا يضر كونها أثر
صفة اعتبارية في كونها
صفة حقيقية وهو صحيح
لا إشكال فيه والحجج إلى
حل الفعل الواقع في تعريف
الحكم على المعنى الأول
دون الثاني أن مناط
الاحكام الشرعية هي
الافراد الموجودة في
الخارج لان التكليف
لا يتعلق إلا بما يوجد في
الخارج لا الماهيات
المعقولة إذ لا تكليف بها
لعدم وجودها في الخارج
لان المكلف به يجب
إيقاعه والاثبات بما لا يقبل
الوجود في الخارج لا يمكن
فلا تكليف به وقد قالوا
ان الحكم نفس خطاب الله
تعالى فلا يجب مثلاً هو
نفس قوله تعالى أقم الصلاة
وليس للفعل صفة من
القول اذ القول يتعلق
بالمعدوم وهو فعل الصلاة
في المثال المذكور واذا
كان الفعل معدوماً فصيغته
المتأخرة عنه أولى بالعدم
فالحكم وهو الإيجاب
مثلاً له يتعلق بفعل المكلف
وان كان معدوماً فبالنظر
الى نفسه التي هي صفة الله
تعالى يسمى ايجاباً بالنظر
الى ما يتعلق به وهو فعل
المكلف يسمى وجوباً
فهما متحدان بالذات
مختلفان بالاعتبار لان

على الحكم لا يلحق المحكوم عليه منه ضرر لانه بسبيل من عزلهما قبل تمام الحكم بخلاف
القاضين لوجوزنا اجتماعهما فانهما ملازمان وقد يختلف رأى كل أو رأى مقلده ومع ذلك لا يمكن
إبراز الحكمين أو أحدهما دون الآخر فيؤدي ذلك الى تعطيل الاحكام والاضرار بالمدعين وكان
هذا الفرق هو الذى أشار اليه ابن الرفعة بقوله يجوز أن يتحاكما الى اثنين فيجتمعان لا تولية
قاضين يجمعان لظهور الفرق واعلم أن شرط نفوذ قضاء القاضى بعلمه أن يكون أهلاً للقضاء لا انتفاء
التهمة حينئذ ومن ثم قال الأذرى اذا نفذنا أحكام القاضى الفاسق للضرورة كما مر فينبغى أن لا ينفذ
قضاؤه بعلمه بلا خلاف اذ لا ضرورة الى تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع فسقه الظاهر وعدم قبول
شهادته بذلك قطعاً اهـ ويؤيده أن الشيخ عز الدين في القواعد شرط كون الحاكم ظاهر التقوى
والورع قال الزركشى ولا بد منه ويؤخذ منه أنا لو نفذنا أحكام القاضى الفاسق للضرورة لا ينفذ
قضاؤه بعلمه ولا ينبغى أن يجيء فيه خلاف الغزالي السابق في تنفيذ احكامه لانه علله بالضرورة
ولا ضرورة في تنفيذ هذه الجزئية مع ظهور فسقه اهـ والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله
تعالى قال الاصحاب لو ثبت دين على غائب فعلى القاضى عند طلب المدعى قضاؤه من ماله الحاضر أى
بمحل ولايته دون الغائب وأن كان بمحل ولايته وبعضهم اعتبر كون الغائب أى الشخص بمحل
الولاية وان غاب ماله فما المعتمد من ذلك وما الدليل على ذلك (فاجاب) بأن الذى صرح به أصحابنا
أن من وليها القاضى لو أراد أن يزوجها وهى فى محل ولايته صح أو فى غير محل ولايته لم يصح وان
كان الزوج حاضراً كما أتى مبسوطاً وبه يعلم أن المعتمد فيما فى السؤال أن من ثبتت عنده دين
على غائب جازله أن يقتضيه من ماله الحاضر بالبلد والغائب عنها لكن بشرط أن يكون فى محل ولايته
دون ما اذا كان خارجاً عنها فانه ليس له أن يحكم بقضاء حقه منه والا لما كان لكتاب القاضى الى
القاضى كبير فائدة وعبرة الروضة لا تفهم خلاف ذلك لان مراده بالحاضر فيها وفى أصلها ان هو بمحل
ولايته وفى الخادم التقييد بالحاضر يقتضى ان ماله اذا كان غائباً لا يجب الاذن فى التوفية منه وذلك
لا يتجه اذا كان الغائب غير خارج عن محل عمله أما الخارج فموضع نظر فيحتمل أن لا ياذن فى
ذلك وينهى الحال الى حاكم بلد الناحية ويشهد له قول الرافعى قد يكون للغائب مال حاضر يمكن
توفية الحق منه وقد لا يكون فيسأل المدعى القاضى انهاء الحكم الى قاضى بلد الغائب اهـ كلام
الخادم قال بعضهم وفى الاستشهاد بما ذكره نظر اهـ ويرد بانه استدلال صحيح لان الرافعى لما قال
حاضر يمكن توفية الحق منه فهم منه أن المراد بالحاضر ان يكون فى محل ولايته لان كل ما فيها
يمكن توفية الحق منه ولما قال وقد لا يكون فيسأل الخ فهم منه أنه لا يحكم فيه حينئذ وانما ينهى
الى قاضى بلد الغائب وما ذكر عن بعضهم غير صحيح بل لا بد أن يكون ما يوفى القاضى منه فى محل
ولايته سواء أكان المدين المحكوم عليه فى محل ولايته ام لا هذا ان كان المراد من الحكم التوفية
من مال الغائب أما اذا أراد الحكم بالزام شئ لزمته فيحكم عليه وان كان بغير محل ولايته كما صرحوا
به فى قولهم لا يزوج القاضى الا من هو بمحل حكمه حال التزويج وان كان الزوج خارجه قال القاضى
لان حكمه بمحل ولايته نافذ فى أقطار الارض اما اذا كان الزوج بمحل ولايته فلا يزوجهاله
وان اذنت له قبل ان تستقل من محل ولايته لان الولاية عليها لا تتعلق بالخطاب فلم يكتم بحضوره
بخلاف الحكم لحاضر على غائب لتعلق الحكم به اهـ ثم رأيتى ذكرت المسئلة فى شرح الارشاد
وعبارته واذا حكم له قضى أى وفى الحاكم وكيله أى وكيل الغائب الذى ثبت له ولوم من مال
غائب حكم عليه ان كان لذلك الغائب المدعى عليه هناك مال لانه نائبه وما افهمه كلام الشيخين
وغيرهما من انه لا يعطيه ان لم يكن له هناك مال بل يكتب الى قاضى بلد الخصم بسؤال المحكوم له

أثره والواجب متعلقه
والحكم الذي هو خطاب
إلهي إذا نسب إلى الحاكم يسمى
إيجاباً أو ندباً أو تحريماً أو
كرهاً أو إباحة وإلى ما فيه
الحكم وهو الفعل يسمى
وجوباً أو إيجاباً أو مندوباً
أو حرمة أو حراماً أو
مكروهاً أو مباحاً وقالوا
إن التكليف كالامر يتعلق
بالفعل قبل المباشرة له
ويستمر إلى فراغه منه
وعليه قولان أحدهما أن
التعلق قبل المباشرة على
معنى الاقتضاء والترغيب
وحال حدوثه على معنى
الطاعة لا لاقتضاء لأن
المقصود منه متحقق
وثانيهما أنه قبل الفعل
أمر انذار وإعلام وعند
إيجاده اقتضاء والزام
وقالت المعتزلة أن التعلق
قبل الحدوث وينقطع عند
الحدوث وقال إمام الحرمين
والغزالي ينقطع التعلق
بحال المباشرة والايان
طلب تحصيل الحاصل ولا
فائدة في طلبه وأوجب بان
الفعل كالصلاة والصوم
إنما يحصل بالفراغ منه
لا تنفائه بانتفاء حرمة
وذلك أن الفعل المطلوب
شرعاً لا يكون آناً سواء
قبل الآن ظرف الزمان
أم جزؤه علم ذلك
باستقرار الأفعال المطلوبة
في الشرع بل إنما يكون
زمانياً أما على سبيل
الاستمرار كالقيام في الصلاة
أو على سبيل التدريج
كقراءة الفاتحة في الصلاة

معناه أن لم يكن في محل ولايته إذ المتجه كما قاله التاج السبكي أنه حيث كان له مال في محل ولايته
أعطاه منه ولاجل ذلك حذف المصنف تقييد أصله المال الذي يقضى منه بقوله أن حضر لكن في
إطلاقه نظر لشموله ما ليس في محل ولايته وبما تقرر يعلم رد تمسك الاسعاد بظاهر عبارة الشيخين
وظاهر ما نقله عن التوشيح من أن العبرة بكون المحكوم عليه الغائب في محل عمله لا بماله والوجه
ما مر من أن العبرة بماله لا بهاذ المتصرف فيه هو المال فكان المدار عليه لا على ماله وما بينه من
أن بيع بعض القضاة بمحل ولايته توهم من مسئلة في فتاوى القاضي وأن الأمر ليس كما توهم
فإن مسئلة الفتاوى في حاضر محكوم عليه تمتنع من الأداء ظاهر لا غبار عليه فإن الحاضر بنفسه
أو بوكيله لا ينظر في الحكم عليه إلى محل ماله بخلاف الغائب انتهت عبارة الشرح المذكورة وبمن
صرح بما ذكرته فيها من أن العبرة بماله لأنه ابن قاضي شبهة فانه سئل هل يبيع الحاكم مال
الغائب لقضاء دينه إذا كان المال في محل ولايته غيره فاجاب بمتنع البيع وطريقه أن يثبت على
الغائب بطريقه ويكتب به إلى قاضي بلد الغائب ليخلصه منه وعبارة التوشيح التي أخذ منها
الاسعاد ما ذكرته عنه وردده وذلك أي الوفاء من ماله الغائب لا يتجه إذا كان الغائب غير خارج
عن حد عمله أما الخارج فموضع نظر ولم اجد فيه صريح نقل والارجح في نظري أنه لا ياذن
ولكن ينهى الحال إلى حاكم بلد الناحية وكلام الرافعي في أوائل الركن الثالث في كيفية إنهاء الحاكم
إلى القاضي الآخر يدل عليه وسياق عبارته وتبعه على ذلك الشرف الغزي وجعله فيما إذا كان
غائباً في محل ولايته كما لو كان حاضراً وامتنع وكما لو كانت المرأة في محل ولايته وأذنت له أن يزوجه
برجل في غير محل ولايته فانه يجوز وعلمه القاضي بأن حكم الحاكم في ولايته نافذ على من باقطار
الأرض وفيما إذا كان في غير محل ولايته قياساً على تزويج المرأة المذكور ووضوح الفرق
بينها فإن تزويج القاضي جرى فيه خلاف هل هو بالولاية أو بالنيابة والأوجه أنه بنبابة اقتضتها
الولاية ولا تقتضيها الولاية إلا حيث كانت المرأة في محل عمله بخلاف ما إذا كانت في غير محل
عمله فانه لا علة بينه وبينها حتى يجوز له تزويجها بخلاف مسئلتنا فإن كون العين المبيعة في محل
عمله اقتضى ولايته عليها وحيث اقتضى ذلك جازله بيعها وإن كان مالها في غير محل عمله فالكفا
نظير الزوج وهو لا يشترط كونه في محل عمله ووجه كونها نظيرها أن العين محكوم عليها بالتصرف
فيها بما تصير به ملكاً للغير وكذلك الزوجة محكوم عليها بتزويجها بما تصير به مستحقة للزوج
فاتضح الفرق بين الزوج ومالك العين وبأن إن الزوجة والعين على حد سواء وبهذا يندفع
إطالة بعضهم في الاستدلال على أنه لا يشترط في العين أن تكون بمحل عمله كما لا يشترط في
المحكوم عليه أن يكون بمحل عمله واستدلاله بتصريح الامام والغزالي بأنه لا فرق في العقار المقضى به
بين أن يكون في محل ولايته القاضي الكاتب أو في غيرها قال الامام فإن قيل يقضى ببيعة ليست في
محل ولايته قلنا هذه غفلة عن القضاء فكما أنه يقضى على رجل ليس في محل ولايته فيقضى ببيعة
ليست في محل ولايته وعن هذا قال العلماء بحقائق القضاء قاض في قرية ينفذ قضاؤه في دائرة
الآفاق ويقضى على أهل الدنيا ثم إذا ساغ القضاء على غائب فالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب
والدار مقضى بها لا ينهض له لأن الكلام في قاض يكتب وينهى كما صرحا به في قولها الكاتب
والذي يكتب وينهى لا يشترط أن تكون العين المكتوب بها في محل ولايته لأن ما يفعله ليس
حكماً بل إنما هو موقف على ما ينضم إليه مما يفعله القاضي المكتوب إليه بخلاف ما نحن فيه فانه في
بيع عين ليست في محل ولايته وهذا تصرف منه مستقل ليس سببه إلا الولاية وهذه العين
ليست في محل ولايته فلا يتجه مع ذلك نفوذ تصرفه حيثنذ لانه لا مسوغ له بعبارة الامام المذكورة

وعلى التقديرين يكون
 الفعل ذا أجزاء ويتعلق
 الامر بالفعل ذي الاجزاء
 بالذات وتعلقه بالاجزاء
 بالعرض ولا ينقطع التعلق
 ما لم يحدث الفعل بتمام
 وحدوث جميع اجزائه
 لا تنفاه المركب بانفناء جزئه
 وقال الامدى اتفق الناس
 على جواز التكليف بالفعل
 قبل حدوثه سوى شذوذ
 من اصحابنا وعلى امتناعه
 بعد حدوث الفعل واختلفوا
 في جواز تعلقه في اول زمان
 حدوثه فاثبتته اصحابنا ونفاه
 المعتزلة وتبعه ابن الحاجب
 إلا انه ينسب القول بعدم
 انقطاع التكليف حال
 حدوث الفعل إلى الشيخ
 الاشعري والشيخ لم ينص
 عليه انما يتلقى من قضايا
 مذهبه ووجه بناء ذلك على
 القاعدة المذكورة ما ذكر
 الحبيب من التعليل بقوله
 لان التكليف بشئ يستدعي
 حصوله وتصوره وقوعه
 بوجوده فانه محجوج إلى جمل
 الفعل بالمعنى الاول فكما
 لا يصح التكليف بنفى الفعل
 لا يصح التكليف بالفعل
 بالمعنى المصدري بجامع عدم
 تصوره وجوده او قد علم بما
 ذكرته ما يتدفع به النظر ان
 الاولان وما ذكره في تفسير
 الامر والماضى وجه ظاهر
 فانه ذكر ان معنى صل
 طلب للصلاة اى الهيئة
 المنجزة بالصلاة لا بالمعنى
 المصدري لما مر والله اعلم
 (سئل) عن بعض اليهود

يعلم الرد على التاج السبكي ومن تبعه في اشتراط أن يكون الغائب المحكوم عليه في محل ولايته
 وما يرد عليهما أيضا أن البيع عليه إذا كان في غير محل ولايته قضاء على غائب وهو جائز بل
 واجب بطلب الغريم وأيضا فالقاضي نائب الغائبين كما صرح به الاصحاب والنائب كالمندوب عنه
 وهو لو كان حاضرا وجب عليه البيع فكذا نائبه وأيضا فكل ما وجب على الشخص بما يقبل النيابة
 إذا امتنع أو غاب قام القاضي مقامه فيه وأيضا فلو لم يجب على القاضي البيع لما وجب عليه
 إذا حضر وامتنع وقد اتفقا على أنه إذا حضر يجب عليه البيع فكذا في غيبته والله سبحانه وتعالى
 أعلم (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه إذا اختلف الحاكم والشاهدان في شأني الحكم فقال
 الحاكم شهدتم عندي بكذا وحكمت به وقال الشاهدان ماشهدنا عندك إلا بكذا يعني بخلاف ما حكمت
 به فما الحكم في ذلك صحة الحكم أولا ومالو ورد كتاب على حاكم فيه حكمت على فلان بكذا
 بشهادة فلان وفلان فاحضر شاهدي الحكم فقالا لم نشهد بهذا الحكم وما نشهد إلا بكذا بخلاف
 الحكم أو أنكرا أصل الشهادة أو أنكرا الحضور عند الحاكم الاول أو قالوا نشهد بصورة
 الامر لا بحكم الحاكم هل يكون ذلك رجوعا منهم وبغيرهم من مأخذ بالحكم أولا فيكون رجوعا
 ويبطل الحكم ولا يغرم الحاكم أم يصح الحكم وإذا صح الحكم فعلى من الغرم وما يكون إذا لم
 تصح شهادة الشهود وكان الحاكم مصرا بالحكم وقد عمت البلوى من الحكام انهم ربما يحكمون
 بغيبة الخصم والشهود عافانا الله تعالى من ذلك وربما ينكر الشهود أصل الشهادة وهم كاذبون
 لاجل فساد ائتمان ومالو أن المحكوم له صادق الشهود الذين شهدوا بخلاف الحكم وأقروا بان
 ماشهد به الشاهدان بخلاف ما حكم به الحاكم (فاجاب) نفعا الله تعالى به عن المسئلة
 الاولى والثانية بقوله ان الحاكم متى حصر مستند حكمه في شاهدين معينين فانكرا الشهادة عنده
 بذلك ولم تقم عليهما بينة بالشهادة عنده به كان الحكم به غير معتد به لبطان سببه بانكارهما
 هذا ما ظهر لي من كلامهم وأما ما اقتضاه قول السبكي في الخليات في مسئلة مالو ادعى على القاضي
 جور أو نحوه وقضية كلام الغزالي رحمه الله تعالى أن لا تسمع عليه وهو صحيح لانه نائب الشرع
 فقوله اصدق من البينة من مخالفة ما قررتة فغير منظور اليه لانه رأى له ضعيف مخالف لكلام
 الشيخين وغيرها كما في التوسط وغيره والى الكلام في قاض أمين ظاهر العدالة والديانة محمود السيرة
 كان ذلك في محل ولايته فان اختلف شرط من ذلك فلا تردد عندي في الغاء حكمه وفساد دعواه وبأنى
 ما ذكر فيما لو قال في كتابه الحكمي أشهدت على حكمي فلانا وفلانا فانكرا فلا يعتد بحكمه
 وإذا تقرر ذلك علم أن ما ذكره الشاهدان غير رجوع فلا غرم عليهما لفساد الحكم سواء
 أو افقهما المحكوم له أم لا (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه إذا حكم حاكم بشهادة شاهدين
 ونفذ عند حاكم آخر وتبين بطلان اشهاد الحاكم به الاول أو أبطل الحاكم الاول حكمه بقوله
 ما حكمت بهذا هل يبطل التنفيذ أولا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ان التنفيذ مبنى على صحة
 الحكم الاول فمتى بان فساد الاول بان فساد التنفيذ نعم قول الحاكم ما حكمت بهذا لا يعتد به إذا
 شهدت عليه بينة بانه حكم به والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) نفعا الله تعالى بعلمه إذا حكم
 حاكم في كتاب وجيء بالكتاب إلى حاكم آخر على خلاف معتقده هل ينفذ أم لا بينوا لنا ذلك
 (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله انه ينفذه وان خاف معتقده كما حكى الشيخان تصحيحه عن السرخسي
 قالوا عليه العمل لكنهما حكيا قبل ذلك عن ابن كج عن النص انه يعرض عنه فلا ينفذه ولا ينقضه
 لان ذلك اعانة على ما يعتقده خطأ والمعتمد الاول كما أشارا اليه بقولهما وعليه العمل إذ هي صيغة
 ترجيح كما حققه بعض المتأخرين هذا كله ان كان ذلك الحكم بما لا ينقض فيه قضاء القاضي والا

والنصارى أنهم أوردوا
سؤالاً على النبوة صورته
أنهم يزعمون أن محمدًا خاتم
الرسول وأفضلهم ومن يكون
بهذه المنزلة يجب أن يكون
برهانه أقوى البراهين
لا يتردد فيه ونحن نرى
الامر بخلاف ذلك فإن
موسى قلب الصاحبة
وعيسى أحيى الموتى
وصالح أتى بنبأقة من
جبل جمد ومحمدًا أتى
بكلام مختلف فيه وقع فيه
النزاع والخلاف العظيم
هل هو قديم أو محدث وهل
عجازه بنفسه أو للصرف عنه
إلى غير ذلك من الخلاف
الواقع وإنما كان محمدًا صاحب
سيف وقهر وغلب تغلب على
الناس فانقادوا له (فاجاب)
بان برهان سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم أقوى من
براهين سائر الرسل وما خص
نبي بشيء الا وكان لنبينا
مثله فانه أوتى جوامع
الكلم وكان نبيًا وآدم بين
الروح والجسد وغيره من
الانبياء لم يكن نبيًا الا في حال
نبوته و زمان رسالته فاعطى
آدم ان الله تعالى خلقه بيده
واعطى نبينا ان الله تعالى
تولى شرح صدره بنفسه
وخلق فيه الايمان والحكمة
وهو الخلق النبوى وتولى
من آدم الخلق الوجودى
ومن نبينا الخلق النبوى
واما سجود الملائكة له
فلاجل ان نور نبينا كان
في جهته وكما علم آدم الاسماء
كلها علم نبينا الاسماء كلها

أعرض عنه جزما ونقضه بطريقه (وسئل) رحمه الله تعالى إذا حكم حاكم في واقعة فهل يترتب
كل ما يتولد من تلك الواقعة على حكم الحاكم الاول أم كل حاكم على ما يقتضيه مذهبه كما اذا وكل
وكيل في صلح أو بيع ثم باع أو صالح بمائة وما أظهر منها الا أربعين ثم انه استبرأ من الموكلين
من ٣ وكيلهم فقال قد أبرأتموني من كل قليل وكثير وقد اتممتوني بأائة وأبرأتموني منها وقالوا لم
نعلم أنها مائة الا كنا متهمين وأبرأنا من شيء لانعله والآن علينا ولا نرضى تلك البراءة في هذا الزائد
فقال الحاكم قد حكمت بالبراءة بما كان وما لم يكن حتى انه لو ظهر زيادة كانت للوكيل فهل يكون
كذلك لانه يقول هذا يترتب على حكمي أم لا يكون الا على معتقد الحاكم الاخر الذى قامت
عنده البينة بالمائة وتكون للموكلين أبسطوا الجواب (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه
بقوله ان الحكم بالصحة أو الموجب يستتبع جميع الآثار المترتبة على ذلك الحكم وقته وحينئذ
يتعين الرجوع في صورة السؤال الى مذهب الحاكم المالكي ولا يجوز للحاكم ان يحكم فيها بما يخالف
مذهب مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه
عما لو دفع المستفى والمزوج الى مجيئه أو ملفظه درهما أو دينار أو أقل أو أكثر ما حكمه وما حكم
الوقف على القاضى (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله يجوز للمفتي أن يأخذ ما دفعه
اليه المستفى تبرعا وله أن يقول لا تلزمنى الكتابة لك فان أردتها فاستاجرني عليها فاذا استاجرته
لشيء ودفعه جاز له اخذه لكن الاولى التنزه عن ذلك اتباعا لأكابر السلف والخلف في ذلك
ويجوز لمن علم آخر كيف يتلفظ بعقد نكاح أو نحوه ان يأخذ من المتعلم ما يعطيه له تبرعا أو
باجرة كما مر في المفتى وبما ذكرته في المفتى صرح السبكي فقال فان قلت العالم الذى تعين عليه تعلم
العلم أو وجب فرض كفاية ولم يتعين هل يجوز له قبول الاجرة أو الهدية عليه قلت هذا ما اختلف
العلماء فيه والاولى التنزه عنه ولا يظهر التحاقه في التحريم بالقاضى فان القاضى فيه وصفان احدهما
الوجوب والثاني كونه نائبا عن الله تعالى والعالم ليس فيه الا الاول فقط قال ولا يجوز للقاضى ان
يأخذ شيئا مما يتعاضاه من العقود والفروض والفسوخ وان لم تكن هذه الاشياء احكاما بمعنى انها
ليست تنفيذا لما قامت به الحجة بل انشاء تصرفات مبتدأة ولكن الاخذ عليها ممنوع كالحكم لانه
نائب فيها عن الله تعالى كما هو نائب عنه في الحكم اه قال غيره والمفتى قبول هدية لا رشوة من
السائل ليفتيه بمراده ويجوز الوقف على القاضى كما صرح به السبكي في الحليات بل اقتضى
كلامه الاتفاق عليه وذلك ان الاذرعى قال في سؤاله عن الصدقة على القاضى من اهل عمله ممن
لاحكومة له ولا غرض الا التقرب الى الله تعالى بذلك ان ذلك وقع فيه نزاع والقلب الى
التحريم أميل لثلاث يتخذ ذلك وسيلة الى الرشا ويفوت المعنى الذى حرمت لاجله الهدية وهو ميل
النفس هذا كلام الاذرعى في السؤال وتبعه شيخنا زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض على
التحريم كالهديّة واجاب السبكي فقال ما حاصله الذى يظهر لى جواز ذلك اى الصدقة وليس عندى
فيه نقل فالاولى التنزه عنه بقدر الامكان ثم فرق بين الصدقة والهدية بان الصدقة يقصد بها وجه الله
تعالى فالمصدق في الحقيقة دافع لله تعالى صدقته اى تقع في يد قبوله وثوابه قبل ان تقع في يد الفقير
فهو آخذ منه لا من المتصدق والهدية يقصد بها التودد والميل ووجه المهدى اليه والميل هو الخشوع في
القاضى فاقترقا وكل من هذا والهبة مندوب يثاب عليه اذا قصد به وجه الله تعالى فلا ميمز للصدقة
عنهما الا ما مروحيته فاللام في تصدق لله للملك وفي اهدى او وهب لله تعالى للتعليل فالمصدق مملك
الله سبحانه وتعالى كما ان الوقف ينقل الى الله سبحانه وتعالى والمهدى مملك للمهدى اليه وقد يكون
لاجل الله وحينئذ فلا ممة على المتصدق عليه للمصدق اذ لا تملك منه له ولا يملكه عليه وميله له بسبب

الله. كانا عليا ورفع نينا الى مكان لم يرفع اليه غيره وأما نوح فنجاه الله تعالى ومن معه من الغرق ونجاه من الخسف وأعطى نينا أن أمته لم تهلك بعذاب من السماء. وأما ابراهيم فكانت نار نمرود عليه بردا وسلاما وأعطى نينا نظير ذلك اطفاء نار الحرب عنه وناهيك بنار خطبها السيوف ووجها الخوف وموقدها الجسد ومطلبها الروح والجسد قال تعالى كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله وأما ما أعطيه من مقام الخلقة فقد أعطيه نينا وزاد عليه بمقام المحبة وأما ما أعطيه موسى من قلب العصا غير ناطقة فأعطى نينا تسييح الطعام والخصى في كف الشريف وتسليم الحجر عليه وتأمين أسكفة الباب وحوائط البيت على دعائه وكلامه للجبل وكلام الجبل له وكلام الشجر له وسلامها عليه وطواعتها له وشهادتها له بالرسالة وحسين الجذع شوقا اليه وسجود الجبل وشكواه اليه وسجود الغنم وكلام الذئب وشهادته له بالرسالة وكلام الحمار له وكلام الضب له وأعطى موسى اليد البيضاء وكان يباضا يغشى البصر وأعطى نينا أنه لم يزل ينقل نورا في أصلاب الآباء وبطون الأمهات من لدن آدم الى ان انتقل الى عبد الله وأعطى

ذلك لان القلوب جبلت على حب من أحسن اليها بخلاف الهدية فانها تستدعي الثواب عليها عادة اما بمال أو بغيره وأطال في ذلك ثم قال ولو حرمناعلى القاضى الصدقة حرمناعلىه الوقف لانه صدقة اه فافهم ان الوقف لا نزاع فيه ولا تردد في حله وانما النزاع في الصدقة اى والاوجه فيها ما مر عن الاذرى وشيخنا من الحرمة كالهدية لان المعنى الذى حرمت الهدية لاجله موجود في الصدقة بتمامه و فرق السبكي المذكور بينهما لا يجد شيئا مما نحن فيه لانه على فرض تسليمه باعتبار ما في نفس الامر والنظر الى الحقائق والتقدير البعيدة عن افهام الناس ومثل ذلك لا يلتفت اليه في ربط الاحكام به لانها انما تربط بالامور الظاهرة المتبادرة للافهام مع قطع النظر عن تلك الحقائق والتقدير البعيدة ولا شك أن المتبادر من الهدية والصدقة شئ واحد هو الميل فكما حرمت الهدية لذلك فلتحرم الصدقة له ايضا ثم رايت الزركشى والجوهرى وابن ابي شريف وغيرهم رجحوا ان الصدقة كالهدية وبحث ابو زرعة في التحرير وشرح البهجة جواز اخذه الزكاة قطعا وانه لو وفي عنه انسان دينه بغير اذنه جاز قطعا وباذنه بشرط عدم الرجوع لا يجوز قطعا اه ورد قطعه بحل اخذ الزكاة بتصريحهم بمنع اخذه من سهم العامل وعلوه بما يقتضى المنع حيث قالوا لا يدخل في العامل الامام والوالى والقاضى اذ لاحق لهم في الزكاة بل رزقهم في خمس الخمس المرصد للمصالح العامة قال بعضهم نعم يظهر اخذه من سهم العام اذا اذن للاصلاح ومن سهم الغازى المتطوع وقد عمت البلوى في قضاة العصر باخذهم الزكاة مطلقا وهو خطأ مطلقا اه فان قلت فافى فرق بين الصدقة والوقف مع انه صدقة قلت الوقف لاصنع فيه من القاضى ان قلنا بما قاله جمع متقدمون واختاره النووي رحمه الله تعالى في الروضة في السرقة ونقله في شرح الوسيط. عن نص الشافعى رضى الله تعالى عنه انه لا يشترط القبول من الموقوف عليه وعلله ابن الصلاح بان الملك فيه يزول الى الله تعالى كالمعق يعنى ينفك عن اختصاص الأدميين فعلى هذا الفرق بين الوقف والصدقة واما على مقابلة من ان الموقوف عليه لا بد من قوله وهو ما رجحه في المنهاج كأصله ونقله الشيخان عن جمع متقدمين فيفرق بينهما بان الميل في الصدقة اعظم منه في الوقف لانها تقتضى الملك التام المقتضى للتصرف في العين بما اراد المتصدق عليه بخلاف الوقف فانه انما يقتضى استباحة منفعة مقيدة بامشرطه الواقف فهو محجور عليه فيما عدا ذلك و فرق ظاهر بين عقد يقتضى استقلاله وعدم الحجز عليه بوجه وهو الصدقة والهدية وعقد لا يقتضى ذلك بل عكسه وهو الوقف فلم يظهر الحاقه بهما وان كان محتملا نظر الى انه يفضى الى ميل مثلها وان اختلف الميل لكن لو كان النظر لمطلق الميل حرمت الهدية اليه ولو بمن اعتادها قبل التولية فلما جوزوا ذلك له علمنا انه لا تعويل الاعلى ما يستدعى ميلا قويا مع عدم ظهور قرينة بضعف ما اشعر به من الميل ثم رايت الزركشى قال في خادمه اهمل الراعى الوقف كالأوقاف واحدا من اهل ولايته الوقف عليه ويظهر انه كالهدية ان شرطنا القبول في الوقف على المومن والا فينبغى الصحة كالأوقاف كان له على القاضى دين فأبرأه منه وأما اذا كان من غير اهل ولايته فلا يتخيل فيه منع وأما الوشرط الواقف في المدرسة أن تكون تدريسا للقاضى وكان للتدريس معلوم قال بعض المتأخرين اى السبكي ينبغى أن تتخرج صحة هذا الشرط على انه لو رزق أهل الولاية أو واحد منهم او الامام من خاص نفسه القاضى بذلك يجوز والاصح المنع فيحتمل بطلان هذا الشرط ويحتمل أن يقال ان طلب القاضى التدريس من غير معلوم أجيب اليه ويصح الشرط. لانه قد يجتمع الفقهاء عنده أكثر وهذا غرض صحيح ويحتمل أن يقال انه يجاب وياخذ المعلوم لانه ليس متعينا فلا يكون في معنى الهدية وهذا في حياة الواقف أما بعد موته فلا يتخيل فيه منع اه وحاصل كلامه في الموقوف عليه المعين انه موافق على ما قدمته من صحة

النعمان حين صلى معه
العشاء في ليلة مظلمة مطيرة
عرجونا وقال انطلق به فانه
سيضئ له من بين يديك
عشر ومن خلفك عشر
فاضاء له العرجون حتى
دخل بيته وأعطى موسى
انفراق البحر له وأعطى
نبينا انشقاق القمر له ووردت
الشمس له بعد ما غربت
فوسى تصرف في عالم الارض
ونبينا تصرف في عالم السماء
والفرق بينهما واضح وقال
ابن المنير ذكر ابن حبيب
أن بين السماء والارض
بحر يسمى المكفوف بحر
الارض بالنسبة اليه كالقطرة
من البحر المحيط فعلى هذا
يكون ذلك البحر انفلاق نبينا
حتى جاوزه ليلة الاسراء وهو
أعظم من انفراق البحر
لموسى وما أعطيه موسى
اجابة دعائه وأعطى نبينا من
ذلك ما لا يحصى فمنه تفجير
الماء بتبوك وانبعائه بمسه
ودعوته ومنها تكثير الطعام
القليل ببركة دعائه وما
أعطى موسى تفجير الماء من
الحجارة وما أوتيه نبينا من
فج الماء وانفجاره من يده وبين
أصابه أعظم في المعجزة فانا
نشاهد هذا الماء يفجر من
الانهار آناه الليل وآناه
النهار ومعجزة نبينا هذه لم
تكن لنبي قبله فخرج الماء
من بين لحم ودم فكفى شربا
وطهارة الجيش وكانوا ألفا
ونخسائة وقال بعضهم
وكل معجزة للرسل قد سلفت

الوقف على القاضى بعينه إذالم يشترط قبول الموقوف عليه المعين ومخالف الاحتمال الذى رجحته فيما
إذا شرطنا قبوله ولكل من الاحتمالين وجه كما قدمته وما قاله الزركشى أحوط على انه ليس من عنده
فقد نقله ابو زرعة عن تفسير السبكي وحيث في كلام السبكي شبه تناف لان ما قدمته عنه في
الخلييات يقتضى صحة الوقف مطلقا وكلامه في التفسير فيه التفصيل المذكور الا ان من قواعدهم
حمل الاطلاق على التفصيل ويؤيد ما قاله من المنع إذا شرطنا القبول بحث الاذرى ومن تبعه من ان
استعارة القاضى لغير كتب العلم كالهدي اذ المنافع كالاعيان فهذا على تسليمه يدفع ما فرقت به بين
الهدي والصدقة وبين الوقف من انه يقتضى ملك منفعة فقط بخلاف ذينك فاذا ثبت ان المنافع
كالاعيان لم يكن فرق بين الوقف والهدي فليالحق بها إذا قلنا باشتراط القبول لكنه ضعيف عند
كثير من المتأخرين إذالم يمتد عندهم انه لا يشترط مطلقا وقد مر صحة الوقف على القاضى مطلقا على
هذا باتفاق ثم هذا كله يقتضى ترجيح الاحتمال الاخير من الاحتمالات الثلاث التى حكاه الزركشى
وغيره عن السبكي في شرط التدريس للقاضى ووجه الصحة واعطائه المعلوم انه لا يجب عليه القبول
فى هذه الصورة فهى أولى بالصحة فيما إذا وقف عليه بخصوصه ولم يشترط القبول وأنه سبحانه وتعالى
اعلم (وسئلت) هل خط القاضى يكفى لمن اراد ان ينييه من غير اشهاد على تلفظ القاضى بالاذن
وهل يجب عليه القبول لفظا وإذا قال النائب فى الترويج لتضجر لزوج احدا ولا عقد النكاح
لاحد هل ينزل بذلك (فاجبت) بقولى لا يكفى مجرد خط القاضى بالاستئابة واما اشتراط القبول
فنقل الشيخان عن الماوردى انه ان خاطبه بالتولية لاشتراط القبول لفظا وان كاتبه اوراسله لم يشترط
قبوله الا عند بلوغ الخبر ثم تعقباه فقالا سبق في الوكالة خلاف اشتراط القبول وانه اذا اشترط فالاصح
انه لا يعتبر فيه الفور فليكن هكذا هنا وهذا منها صريح فى انه لا يشترط القبول هنا لفظا في
الوكالة ويؤيد ذلك قول الانوار قال الماوردى يشترط القبول لفظا وقال الرافعى لا كالوكالة اه
فهم من كلام الرافعى انه مصرح بخلاف ما قاله الماوردى وهو كذلك كما قررنا ومجرد امتناع
النائب فى الترويج منه لا يكون عزلا لاله الا دلالة فيه على رد الاذن له فيه بخلاف قوله عزلت نفسى
أونحوه (وسئلت) هل لمن قرأ كتابا أو أكثر ولم يبلغ درجة الفتوى أن يفتى العامى فى واقعة
أو يتركه فى حرته وإذا لم يجد المسئلة مسطرة ووجد لها نظيرا هل له ان يفتيه بحكم واقعة حملا على
النظر وهل للتبجى فى الفقه جد معلوم وهل للمفتى إذا وجد فتيا أخرى فى مسألة فرضية فى المناسخت
أن يصح عليه من غير اختياره ولو حضر لفرضى من يريد استفاء فى مسائل غريبة فى المناسخت
تستغرق عليه زمنا طويلا فهل له أن يقول للسائل لأصرف هذه المدة فى تصحيح سؤالك الا باجرة
معلومة وإذا لم يصح منه الاستئجار لجهله بالعمل المستاجر له فما حيلته مع ان المفتى ليس له ما يكفيه
(فاجبت) بقولى ليس لمن قرأ كتابا أو كتب ولم يتأهل للافتاء ان يفتى العامى الا فيما علم من مذهبه
علما جازما لا تردد فيه كوجوب النية فى الوضوء ونقضه بلمس الذكر أو بلبس الاجنية ونحو ذلك مما
لامرية فيه بخلاف مسائل الخلاف فانه لا يفتى فيها نعم ان نقل له الحكم عن مفت آخر غيره أو عن
كتاب موثق به وكان الناقل عدلا جازل للعامى اعتماد قوله لانه حينئذ ناقل لا مفت وليس لغير أهل الافتاء
الافتاء فيما لم يجده مسطورا وان وجد له نظيرا أو نظائروا المتبحر فى الفقه والذى أحاط باصول امامه
فى كل باب من ابواب الفقه بحيث يمكنه ان يقيس ما لم ينص امامه عليه على ما نص عليه وهذه مرتبة
جليلة لا توجد الآن لانها مرتبة اصحاب الوجوه وقد انقطعت من منذاربعمائة سنة ومن طلب منه
افتاء من مناسخة مكتوبة لم يحل له الاقدام عليه الا بعد الامتحان والاختبار وللغرض ان يمنع من
التاصيل والتصحيح الا ان يجعل له اجرة فى مقابلة ذلك والافطريقه ان يجعل له على ذلك جعل معلوم

فالعصاخية تسعى باعجب من
تفجير سلسل ما من كنه جار
وما اعطيه موسى الكلام
واعطى نبينا مثله ليلة
الاسراء و زيادة الدنر وايضا
كان مقام المناجاة في حق
نبينا فوق السموات العلى
وسدرة المنتهى والمستوى
وحجب الثور والرفرف
ومقام المناجاة لموسى طور
سيناء واما ما اعطيه هرون
من فصاحة اللسان فقد كان
نبينا من الفصاحة والبلاغة
بالحل الافضل والموضع الذى
لا يحجل واما ما اعطيه يوسف
من شطر الحسن فاعطى نبينا
الحسن كله واما ما اعطيه
من تعبير الرؤيا ونقل عنه في
ذلك ثلاث منسلمات فاعطى
نبينا من ذلك ما لا يدخله
الحصر واما ما اعطيه داود
من تليين الحديد اذا مده
فاعطى نبينا ان العود اليابس
اخضر بين يديه واورق
ومسح شاة ام معبد الجرباء
قد رت واما ما اعطيه سليمان
من كلام الطير وتسخير
الشياطين والريح والملك
الذى لم يوطه احد من بعده
فاعطى نبينا مثل ذلك و زيادة
اما كلام الطير والوحش
فتبيننا كلمة الحجر وسبح
في كفه الحصى وكلمة ذراع
الشاة المسمومة وكلمة الظى
وشكا اليه البعير وروى أن
طيرا ٣ فوج بولده فجعل
يرفرف على راسه ويكلمه
واما الريح التي كانت
غدرها شهر ورواحها
شهر تحمله ابن

﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى عن مسألة سئل عنها أبو الحسن الاصبحي وعن جوابه فيها وجواب غيره
وهي إذا عدم في قطر ذو شوكة وحاكم ولم يوجد للمرأة ولي ولا للاطفال وصى ونحوه فهل لجماعة
من أهل البلاد نصب فقيه يتعاطى الاحكام في الابضاع والاموال فاجاب الاصبحي رحمه الله تعالى
بقوله نعم إذا لم يكن رئيس يرجع أمرهم اليه اجتمع ثلاثة من أهل الحل والعقد ونصبوا قاضيا
صفته صفة القضاة ويشترط في الثلاثة صفة الكمال كما في الامام اه قال الامام السيد السمرودي
رحمه الله تعالى في فتاويه ووجهه أن الميسور لا يسقط بالمعسور فثبت تعذر الامام وأمكن نصب
القاضي وجب، لان الضرورة داعية اليه فإثم أهل تلك البلاد يتركه وقوله صفته صفة القضاة
أى التي يمكن وجودها في زمانهم فكما يجوز للامام تولية المقلد للضرورة يتعين على هؤلاء توليته
فاذا اجتمع جماعة من أهل الحل والعقد الموصوفين بصفة الكمال على نصب مقلد قاضيا تم ذلك
ونفذ حكمه فيحكم بينهم بما يعلمه من مذهب امامه وبالجملة فالتمادى على ترك اقامة قاض في قطر من
الاقطار معصية تعم أهلها وقد علمت أن اقامته ليست متوقفة على وجود الامام الذى يعسر عليهم
ولا على المجتهد بل الضرورة مقتضية لما ذكرناه اه كلام السمرودي رحمه الله تعالى وقوله
وبالجملة فالتمادى على ترك اقامة قاض في قطر من الاقطار معصية تعم أهلها يؤيده قول المقدسى
رحمه الله تعالى في القضاء من الاشارات إذا اجتمع أهل بلد على أن لا يلى أحد فيهم القضاء أئموالما
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لا يتدس أمة ليس فهم من يأخذ للضعيف حقه اه
قال الشيخ الامام ابن ناصر في بعض أجوبته ان البلد الذى لا حاكم فيه يجب الهجرة منه لقولهم
في باب الامامة لا بد للناس من حاكم يأخذ على يد الظالم للمظلوم وينصف الناس بعضهم من بعض
والله سبحانه وتعالى أعلم وقد سئل القاضي جمال الدين بن ظهيرة رحمه الله تعالى عما إذا كانت
قرية من القرى وأهلها يملك كبارهم الحل والعقد فيها دون غيرها فهل يصح نصبهم لرجل يعضى
بينهم بعض ما يعضى الحاكم وقد أظهروا له الطاعة فيما يقرهم من الله سبحانه وتعالى وبأبعوه
على ذلك وهو معتقد منهم عدم الوفاء ثم لم يفوا بأكثر أو بالجميع هل ينفذ منه ما ينفذ من
الحاكم من تزويج المجنونة وبيع مال المديون لحق الغرماء وحفظ أموال التماسى والبيع لهم
والشراء بالمصلحة وأشباه ذلك وما يشترط فيه في نفسه وما لا يشترط فاجاب رحمه الله تعالى بأنه يجوز
للكبار المذكورين ان يولوا قاضيا في القرية المذكورة يحكم بين الناس وإذا فعلوا ذلك صح ونفذت
احكامه وصح تزويجه للمجنونة وغيرها وبيع مال المديون عند امتناعه وحفظ مال اليتيم ويتصرف
فيه ويحفظ أموال الغائبين ويتولى جميع ما يتولاه الحكام وكذا لو كان للقرية شيخ يرجعون اليه
في امورهم ويقدمونه عليهم على عادة العرب فله ان ينصب حاكما يحكم بين أهل القرية كما ينصبه
الامام ونائبه ولا يشترط في الشيخ المذكور ان يكون عدلا بل لو لم يكن لأهل القرية شيخ ولا
كبير يرجعون اليه فلم ان ينصبوا قاضيا يقضى بينهم ويصح ذلك منهم وتنفذ احكامه عليهم
وقد افتى بذلك كله الشيخ الامام العالم العلامة الولي الكبير السيد الشهير ابو العباس احمد بن موسى
ابن عجيل اليمنى رحمه الله تعالى فيما وقفت عليه له وهو ظاهر ويشترط في المنصب المذكور
ما يشترط في القاضي والشروط المعتبرة مفقودة في هذا الزمان بل من قبله بدهر طويل وقد ذكر
الغزالي في وسيطه وحكاه عنه الرافعي في الشرح وجزم به في المحرر ان من ولاه ذو الشوكة تفذ حكمه
وان كان جاهلا او فاسقا للضرورة وهذا هو اللائق بهذا الزمان ولهذا قال في الحاوى الصغير وان تعذر
فمن ولاه ذو الشوكة والله سبحانه وتعالى اعلم اه ما قاله القاضي جمال الدين وافتى ولده الشيخ
شهاب الدين احمد بأنه إذا قلد أهل الاختيار قاضيا جاز إذا امكنهم نصرته وتنفيذ احكامه والذب

أعطى نبينا البراق الذي هو أسرع من الريح بل أسرع من البرق الخاطف غملة من الفرش إلى العرش في ساعة مائة وأقل مسافة ذلك سبعة آلاف سنة وذلك مسافة السموات وأما إلى المستوى وإلى الرفرف فذلك لا يعمله إلا الله وأيضاً الريح سخرت لسيلمان لحمله إلى نواحي الأرض ونبينا زويت له الأرض أي جمعت حتى رأى مشارقها ومغاربها وفرق بين من يسعى إلى الأرض وبين من تسعى له الأرض وأما ما أعطيه من تسخير الشياطين فقد ربط نبينا آباء الشياطين إبليس في سارية من سوارى المسجد وخبر منه إيمان الجن بنينا فسيلمان استخدمهم ونبينا استسلمهم وأما عدد الجن من جنود سليمان فغير منه عدد الملائكة جبريل ومن معه من جملة أجناده باعتبار الجهاد واعتبار تكثير السواد على طريق الأجناد وأما عدد الطير من جملة أجناده فاعتجب منه حماية الغار وتوكيدها في الساعة الواحدة وحمايتها له من عدوه والغرض من استئثار الجنداناهما الحماية وقد حصلت من أعظم شيء بإسرها ما أعطيه من الملك فنبينا خير بين أن يكون نبيا ملكا ونبيا عبدا فاختار أن يكون عبدا والله در القائل ياخير عبد على كل الملوك ولي

عنه والا فلا وكذا قال نحوه الماوردي والله سبحانه وتعالى أعلم اه وعبارة الماوردي رحمه الله تعالى في الحاوي إذ خلا بلد عن قاض وخلا العصور عن امام فقلد اهل الاختيار او بعضهم برضا الباقين واحدا وامكنهم نصرته وتقوية يده جاز تقليده ولو انتفى شيء من ذلك لم يجوز تقليده اه كذا قاله ابن الرفعة في الكفاية وتبعه ابن النقيب وسئل بعض المتأخرين عن رجل في بلاد ليس فيها سلطان هل يجوز حكمه اذا حكمه الخصمان ام لا فاجاب رحمه الله تعالى بقوله اذا حكمه الخصمان ورضيا بحكمه وكان اهلا للحكم جاز ونفذ حكمه والله سبحانه وتعالى أعلم وسئل بعضهم أيضا عما اذا لم يكن في البلد امام مولى ورضيت العامة باحكام رجل عدل عندهم يلزم حكمه ام لا بد من التولية لان الشرع مبني على الحاكم فاذا لم يكن حاكم هناك من جهة السلطان ولا امينه هل يلزم احكام من رضوا به فاجاب رحمه الله تعالى فقال اذا لم يكن في البلد قاض وكان فيها رجل عالم ار عدل ثقة مرضى به عند عدم الحاكم وتراضى به اهل البلد ونصبوه باجماع عشرة عدول وكان عالما بالشرع او غير عالم الا انه يستفتى من يثق بفتواه ويحكم بها فاحكامه وتصرفاته في ذلك نافذة والله سبحانه وتعالى أعلم ويؤيد هذا الجواب مسائل منها قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يجوز لاحد ان يحكم الا ان يكون فقيها كذا قال الماوردي في الحاوي واقره الامام الاسنوي والامام الاذرعني في باب محرمات الاحرام من شرعي المنهاج قال الامام الازرق في القضاء من شرح التنبيه قال بعضهم ليس من شرط المحكم ان يكون فقيها في جميع الاحكام بل فيها حكم فيه كالفاسم قال وهو القياس كما في عامل الزكاة اه قال الامام الاذرعني في محرمات الاحرام من شرح المنهاج من حكمناه في باب اعتبر ان يكون فقيها فيه لا غير قال في القضاء منه وهو الاقرب قال الولي العراقي وشاهدت ذلك بخط الجلال البلقيني وفي غير هذا ما يدل لكلامه رحمه الله تعالى مصرحا بذلك فليكتف به اه كلامه ومنها قول الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله تعالى في الاقضية من شرح مسلم قالوا من ليس اهلا للحكم لا يحل له الحكم فان حكم فلا اجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء اوافق الحق ام لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة عن اصل شرعي فهو عاص في جميع احكامه وافق الصواب ام لا وهي مردودة كلها ولا يعذر في شيء من ذلك وقد جاء في الحديث في السنن القضاة ثلاثة قاض في الجنة واثنان في النار قاض عرف الحق فقضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وقضى بخلافه فهو في النار وقاض قضى على جهل فهو في النار اه ما قاله الامام النووي رحمه الله تعالى ومنها قول الامام ابن الانصاري والكمال الدميري والامام المراغي المدني في شروحه على المنهاج اذا تهاكم رجلان الى رجل لا يصلح للقضاء لم ينفذ حكمه بالاتفاق والله سبحانه وتعالى أعلم ومنها ما ذكر في الكافي ان المتغلب على اقليم لو نصب فاسقا او جاهلا وتعذر رفعه فبقى نفوذ احكامه من التزويج والتصرف في اموال الايتام احتمال وجهين فعلى المنع ان طريق الناس التهاكم الى من هو اهل فان تعذر نفذت احكامه للضرورة وقال بعض المتأخرين يتعين على الساطر في هذه الازمنة أن يولي من اتصف بصفة العلم بمذهب امام والله سبحانه وتعالى أعلم اه ما قاله في الكافي كذا قال في مفتاح ابن كبن فهل ماذكر صحيح أم لا (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلمه بقوله ماذكر في هذه الاجوبة صحيح جار على القواعد لما علمت انه مذكور في حاوي الماوردي وأقره ابن الرفعة وغيره ووافقهم كلام صاحب الكافي وكفى باعتماد هؤلاء المفتين له وهو اللائق بقاعدة ان المشقة تجلب التيسير وان الضرورات تبيح المحظورات وغيرهما فاذا خلت بلد أو قطر عن نفوذ او امر السلطان فيها لبعدها وانقطاع اخبارها عنه وعدم انقياد اهله لاولامره لوبلغتهم فلم يرسل لهم قاضيا وجب على كبراء اهله ان يولوا من يقوم باحكامهم ولا يجوز لهم ان يتركوا الناس فوضى لان ذلك يؤدي الى ضرر عظيم

المذكورة. وأعطيه عيسى
من إبراهيم الأكمة والابرس
واحياء الموتى فأعطى نبينا
رد العين الى مكانها بعد
ما سقطت فعدت أحسن
ما كانت وقال له رجل
ما أو من بك حتى نحكي لي ابنتي
فاتي قبرها وقال يا فلانة
فقلت ليك وسعديك
وكانت امرأة معاذ بن عفراء
برياء فشكت ذلك الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فمسح
عليها فاذهب الله البرص منها
وسبح الحصى في كفه وسلم
عليه الحجر وجن لفراقه
الجزع. وذلك أبلغ من
تكميم الموتى لان هذا من
جنس ما لا يتكلم وأما
ما أعطيه عيسى من أنه كان
يمرف ما تخفيه الناس في
بيوتهم فقد أعطى نبينا ذلك
ليلة المعراج وزاد في الترقى
لمزيد الدرجات وسماع
المناجات والحظوة في الحضرة
القدسية بالمشاهدات وأما
قول اليهود والنصارى محمد
انما أتى بكلام فجوابه أن
الله تعالى جعل معجزة كل نبي
من الانبياء بالوجه الشهير
أبرع ما يكون في زمان ذلك
النبي الذي أراد اظهاره فكان
السحر في زمن موسى قد
انتهى الى غاية فجع ل الله
معجزته قلب البصاحية
وكان الطب في زمن عيسى
قد انتهى الى غاية فجعل الله
معجزته احياء الموتى وبعث
الله نبينا الى العرب فجعل
معجزته القرآن الذي عجز

فاذا ولو اعدلا نفذت جميع أحكامه وصار في حقهم كالقاضي ولا يشترط فيه اجتهاد لان غايته انه
كالحكم والمحكم لا يشترط فيه الاجتهاد الا مع وجود القاضي وأما مع فقده فيجوز تحكيم العدل
لكن لا بد من معرفته للاحكام التي يحتاج اليها ولو باستفادتها من غيره وما ذكره السائل عن جمع
بما يخالف ذلك محمول على هذا التفصيل وأما ما ذكره الاصحى رحمه الله تعالى من قوله صفة صفة
القضاة فهو مؤول بما قاله السيد السهمودي رحمه الله تعالى وما ذكر من تأييد جميع أهل
الحل والعقد بترك نصب حاكم يحكم بين الناس في بلادهم متجه وما ذكر من وجوب الهجرة من بلد
لاحاكم فيه يؤيده قول الغزالي لا تجوز الاقامة ببلد لا مقي فيه ويفهم من كلام الماوردي في الحاوي
انه لا بد أن يتفق على نصبه أهل الحل والعقد حيث قال فقلد أهل الاختيار أو بعضهم واحدا برضاء
الباقين وبه ينظر في قول الاصحى ثلاثة من أهل الحل والعقد وقول السهمودي جماعة من أهل الحل
والعقد لكن ما قاله هو القياس في نصب الامام فانه لا يشترط فيه اتفاق جميع أهل الحل والعقد
بل صرحوا بانه لو انحصر الحل والعقد في واحد مطاع كني وكذا يقال به هنا للماوردي أن يفرق
بان تلك ولاية عامة فلو اشترطنا حضور جميع أهل الحل والعقد لتعسر أو تعذروا فالتقصير وعظم
الخطب ولم يتيسر نصب امام لبعده اجتماعهم على واحد فاقضت الضرورة المسامحة ثم بالاكتفاء
بمن تيسر منهم وأما هنا فهذه ولاية خاصة على قوم مخصوصين فاشترط رضا جميع أهل الحل والعقد
بها اذا عسر في ذلك ولا مشقة وهذا هو الذي يتجه ترجيحه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
عن شخص اشترى من آخر حصة مشاعة من صهريج وحفرة ثم استأجر البائع الحصة المشاعة المذكورة
من المشتري ولم يكتب الموقوف في حجة التبايع والتواجر ثبوتا ولا حكما ثم اتصل مضمون الحجة
المذكورة بحاكم شافعي وكتب بخطه في طرفها ثبت ذلك عندي ولم يتعرض للحكم فهل يكون هذا
اللفظ متضمنا للحكم بصحة التبايع والتواجر او احدهما أم لا يكون متضمنا للحكم وهل اذا رفعت
هذه القضية الى حاكم مخالف يكون هذا اللفظ مانعا له عن العمل في ذلك بقاعدة مذهبه
أم لا (أجبت) بقولي الثبوت المجرد ليس بحكم الثابت على الاصح عندنا وعند المالكية والحنابلة
وقال آخرون انه حكم واختار السبكي التفصيل بين أن يثبت الحق أو سببه فان ثبت سببه كقوله
ثبت عندي أن زيدا وقف هذا فليس بحكم لانه يتوقف بعد ذلك على نظر آخر وهو ان الوقف
صحيح او لا وان ثبت الحق كقوله ثبت عندي ان هذا وقف على زيد فهو في معنى الحكم لانه
يتعلق به حق الموقوف عليه ولا يحتاج الى نظر آخر وان لم توجد صورة الحكم فيه فعلى الاول
الاصح ليس قول القاضي ثبت ذلك عندي متضمنا للحكم بصحة بيع ولا اجارة فللمخالف الحكم فيه
بقضية مذهبه وعلى الثاني هو متضمن لذلك وعلى اختيار السبكي ان قال ثبت عندي ان زيدا باع
هذا لم يكن حكما وللمخالف نقضه وان قال ثبت عندي ان هذا مبيع من زيد كان حكما يتمتع
نقضه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن ولي الامر اذا ولي شخصا على بلدة
وفوض امرها اليه بان يهزل وينصب ويحكم بل فوض أمورها اليه وحكم بحرية انسان هل ينقض
ذلك الحكم او لا (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله لا ينقض حكمه المذكور الا بسبب مقتضاه
كان قامت بينة برق ذلك المحكوم بحريته فان بينة الرق مقدمة على بينة الحرية والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب (وسئل) رحمه الله تعالى سؤال صورته ما معنى قولهم في تكبير العيد وفي
الشهادات الاشهر كذا والعمل على خلافه وكيف يعمل بخلاف الراجح (فاجاب) نعمنا الله تعالى
به بقوله ان الترجيح تعارض لان العمل من جملة ما يرجح به وان لم يستقل حجة فلما تعارض في
المسئلة الترجيح من حيث دليل المذهب والترجيح من حيث العمل لم يستمر الترجيح المذهبي على

مثله وبسورة من مثله فهو
أعجب في الآية وأوضح في
الدلالة من إحياء الموتى
وأبراء الأكمه والابرص
لأنه أتى إلى أهل البلاغة
وأرباب الفصاحة
وؤساء البيان والمقدمين
في اللسان بكلام مفهم المعنى
عندهم فنجح بفصاحته
وبلاغته كل فصيح وبلغ
من طوالب معارضته من
العرب العرباء ومصافح
الخطباء مع ما هم عليه من
المضادة والمصادمة
وافراطهم في المعادة
والمعادة فسكان عجزهم عنه
أعجب من عجز من شاهد
المسيح عند إحياء الموتى
لأنهم لم يكونوا يطعمون
فيه ولا في أبراء الأكمه
والابرص ولا يتعاطون
عليه رقيش كانت تتعاطى
الكلام الفصيح والبلاغة
والفصاحة والخطابة فدل
على أن العجز عنه إنما كان
ليصير علما على رسالته
وصحة نبوته اذ لو لم يكن
كلما منزلا من عند الله
لأمكنهم الانبياء بما يساويه
أوردانه في حسن الأسلوب
والتراكب لكنهم
اختاروا بذل المبع على
ذلك ولم يمكنهم المعارضة
ياقصر سورة منه وهذه
حجة قاطعة وبرهان واضح
ومعجزة القرآن باقية إلى
يوم القيامة ومعجزة كل
نبي انقضت بانقراضه أو
دخلها التغير والتبدل
كالتوراة والإنجيل ومن
وجوه اعجاز القرآن النظم

رجحنا نيته لوجود المعارض فساغ العمل بما عليه العمل (وسئل) رحمه الله تعالى عن ملك لبيم
احتيج لبيعه فقامت بينة بأن قيمته مائة ثم باعه القيم وحكم بصحة البيع استنادا للينة المذكورة
ثم قامت بينة أخرى بأن قيمته حينئذ مائتان فهل ينقض الحكم ويحكم بفساد البيع أولا (فاجاب)
نفعا الله تعالى به بقوله أفتى ابن الصلاح بعد التمهّل أياما بأنه ينقض ووجهه أنه إنما حكم بناء على
الينة السالمة عن المعارضة بينة مثلها أو أرجح وقد بان خلاف ذلك وتبين استناد ما يمنع الحكم إلى
حالة الحكم فهو كما قطع به صاحب المذهب من أنه لو حكم الحاكم للخارج على صاحب اليد بينة فانزعجت
العين منه ثم أتى بينة فإن الحكم ينقض للعلة المذكورة بخلاف ما إذا رجع الشاهد بعد الحكم فإنه
لم يتبين استناد مانع إلى حالة الحكم لأن قوله متعارض ولا مرجح (وسئل) عما يفتي به المفتون
هل يقال أنه مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه سواء أعلم كونه منصوفا له أم لا يقال ذلك إلا
فيما علم نصه عليه وغيره يقال فيه أنه مقتضى مذهبه (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله لا يجوز
أن يقال في حكم هذا مذهب الشافعي إلا أن علم كونه نص على ذلك بخصوصه أو كونه مخرجا
من نصوصه على الخلاف في نسبة المخرج إليه فقد قال النقي السبكي رحمه الله تعالى في جواب
المسئلة التاسعة والثلاثين من المسائل الحليسة وأما من سئل عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى
عنه ويجب مصرحا بإضافته إلى مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه ولم يعلم ذلك منصوفا
للشافعي رضي الله تعالى عنه ولا مخرجا من نصوصه فلا يجوز ذلك لاحد بل اختلفوا فيما هو مخرج
هل يجوز نسبته إليه واختار الشيخ أبو اسحق أنه لا يجوز هذا في القول المخرج وأما الوجه فلا يجوز
نسبته إليه بخلاف نعم هو مقتضى مذهبه أو من مذهبه بمعنى أنه من قول أهل مذهبه والمفتي يفتي به
إذا ترجح عنده لأنه من قواعد الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا ينبغي أن يقال قال الشافعي رضي الله
تعالى عنه إلا في منصوص له قال به أصحابه أو أكثرهم بخلاف ما خرجوا عنه بتأويل أو غيره لأن
تجنبهم له يدل على ريبة في نسبته إليه وما انفقوا عليه وقالوا ليس بمنصوص يسوغ تقليدهم فيه
ولكن لا يطلق أنه مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه بل مذهب الشافعية فإن لم يعلم هل هو
منصوص أولا سهلت نسبته إليه لأن الظاهر من اتفاقهم أنه قال به اهـ لمخصا والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن القاضي بناحية هل ينفذ حكمه في البحار والبراري التي
يترددون فيها من محل ولايته إليها (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله قال ابن كبن القياس
نفوذه في سواحل محل حكمه وجزائره لا في سفره وبحره (وسئل) رحمه الله تعالى سؤالا صورته
ادعى علينا عينا فقال هي لرجل لا أعرفه أولا بنى الطفل أو لمسجد كذا أو وقف على النقرأ فأراد المدعى
تحليفه فنسكل فهل يحلف ويستحق العين أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله نعم يحلف
اليمين المردودة ويستحق العين في الأول دون الثانية حتى يقيم بينة بأن العين له وبحث الحاق ما بعد
الثانية بها (وسئل) رحمه الله تعالى عن قول الامام لاخر وليتك القضاء ونويا محلا معينا فهل
يكفي (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله ظاهر قولهم التعيين شرط لصحة الولاية أنه لا يكفي ولا أثر
لكون ولاية القضاء تحصل بالكتابة لأنه ثم أتى بلفظ محتمل تؤثر فيه النية بخلافه هنا ولا فرق في ذلك
بين أن يكون ولاية ذلك المولى مقصورة على بلد واحد أولا (وسئل) عن استأجر دارا سنة ثم مات
المؤجر في اثنا عشر شهرا المستأجر لشافعي وادعى على ورثة المؤجر أن مؤجرهم أجره كذا كروهم بمنعونه
استيفاء ما بقي من سنته فانكروا فاقام بينته بذلك وطلب من القاضي الحكم له بلزوم الاجارة فهل
يحكم له بذلك أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله بحث بعضهم أنه لا يجوز الحكم بذلك لأن
باقي المدة انتقل استحقاق منفعتها لولا الاجارة إلى الوراث وهو منكر استحقاق المستأجر لذلك

البدع المخالف لكل نظم

ممود في لسان العرب
وغرهم والاسلوب المخالف
لجميع أساليب العرب
والجزالة التي لا تقع من
مخلوق والتصرف في لسان
العرب على وجه لا يستقل
به عربي حتى وقع الاتفاق
من جميعهم على أصابته في
وضع كل كلمة وحرف
موضعه والاختبار عن
الامور التي تقدمت من أول
الدنيا الى وقت نزوله من أمي
ما كان يتلو من قبله من كتاب
ولا يخطئه يمينه فاخبر بما
كان من قصة الانبياء مع
أهمهم والقرون الخلية في
دهرها وذكرا ما سألهم أهل
الكتاب عنه وتحدوه به من
قصة أهل الكهف وشأن
موسى والخضر وحال ذى
القرنين فجاءهم وهو أمي من
أمة أمية ليس لها بذلك علم
بما عرفوا من الكتب
السابقة صحته فتحققوا صدقه
ونحن نعلم ضرورة أن هذا
لا سبيل اليه الا عن تعلم ومنها
الوقاف بالوعد المدرك بالحس
في العيان في كل ما وعد الله
سبحانه وتعالى وهي تنقسم
الى أخبار مطلقة كوعده
بنصر رسوله واخراج الذين
أخرجوه من وطنه والى وعد
مقيد بشرط كقوله ومن
يتوكل على الله فهو حسبه
ومن يؤمن بالله يهد قلبه
ومن يتق الله يجعل له مخرجا
ومنها الاخبار عن المغيبات
في المستقبل التي لا يطلع
عليها الا بالوحي فمن ذلك

والبيئة وردت عليه غير متعرضة لسوى ذلك بل انما يحكم بصحة الاجارة وصحتها لا تمنع الحنفى من الحكم
بانقساخها بالموت قال نعم ان ادعى الوارث على المستاجر انه استأجر من مورثه كذلك ومات وقد
بطلت الاجارة بموته وسال تسليم الدار فلما غنى الحكم حينئذ بلزوم الاجارة وان مات المؤجر لكن
بعد طالب المدعى عليه اه ويوجه ما ذكره أولا من عدم الحكم باللزوم بان الاختلاف بين المستاجر
والوارث انما وقع في وجود العقد فوجب صلب الحكم عليه بان يحكم بوجوده وصحته وأما اللزوم
فامر أخص من الوجود ولم يقع تعرض له في الدعوى فكيف يحكم به بخلافه في المسئلة الاخيرة فان
الدعوى منصبة على عدم اللزوم بعد اعتراف المدعىين بوجود العقد فساغ حينئذ الحكم باللزوم (وسئل)
رحمه الله تعالى عن باضى الضرورة هل تنفذ جميع أحكامه أو يستثنى منها شيء (فاجاب) نفعا
الله تعالى به بقوله ظاهر كلامهم نفوذها كلها لكن قال الاذرى وغيره لا يجوز له ان يحكم بعلمه
قال الحضرمي ولا يجوز له حفظ مال الطفل بل يتركه عند عدل ولا يجوز أن يكتب الى قاض آخر
فانه كالشاهد قال البلقيني ولا يستحق جامكية في بيت المال (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا سافر
القاضى سفرا طويلا بغير اذن الامام ولم يستنبأ أحدا مع انه ما ذون له في ذلك فهل ينزل بترك ذلك
(فاجاب) بقوله بحث الاذرى انزاله بذلك وليس يبعد حيث ترك ذلك اعراضا للضرورة أو
خشية مخذور (وسئل) رحمه الله تعالى سؤالا صورته وهب لطفل شخص شيئا لزمه قبوله هل
يشمل ذلك القاضى (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله قضية كلامهم شموله له فاذا وهب
لطفله شيء لزمه قبوله لكن بحث بعض المتأخرين استثناءه قال والافو فتح باب الرشوة اه وفيه نظر
فانه اذا قبله لموليه صار ملصكا للمولى وامتنع على المولى التصرف فيه الا بالحظ له ولا يتصور رجوعه
اليه الا بنحو يبيعه للمصلحة فكيف يتصور فيه الرشوة والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضى الله
تعالى عنه هل يلزم الدائن تسليم كتاب دينه بعد الاستيفاء أو الاشهاد عليه بذلك وكذلك البائع هل
يلزمه كتاب شرائه بعد الاشهاد عليه بالشراء أو القبض (فاجاب) بقوله لا يلزمه دفع ذلك لانه ملكه
والاشهاد عليه كاف في دفع ما يديه لو ادعى به (وسئل) رحمه الله تعالى هل للقاضى قبض أموال
الغائبين أعيانا كانت أو دينا (فاجاب) بقوله هذه المسئلة ذكرها الشيخان في مواضع متفرقة
بينهم في المهمات في التفليس فقالا في السرقة ولا يطالب بماله وفي التفليس لا يستوفى أموال
الغائبين في الذمم وانما يحفظ أعيان أموالهم وفي استيفاء القصاص قال ابن الصباغ ليس له أخذ
مال الغائب المغضوب وفي كلام الامام وغيره ما ينافى فيه ويشعر بانه يأخذه له ويحفظه وفي اللقطات
أخذ القاضى المغضوب من الغاصب ليحفظه للمالك هل يبرأ الغاصب من الضمان فيه وجهان ظاهر
النص منهما البراءة وعبارة الروضة اقيسها البراءة لان يد القاضى نائبة عن يد المالك فان قلنا
لا يبرأ فللقاضى اخذه وان قلنا يبرأ فان كان المال متعرضا للضياع والغاصب بحيث لا يبعد ان
يفلس أو يغيب فكذلك والا فوجهان وليس لآحاد الناس اخذ المغضوب اذا لم يكن في معرض
الضياع وكذا ان كان لان القاضى نائب عن الغائبين اه قيل وينبغي حمل ما اطلقاه في بقية المواضع
على هذا التفصيل الذى اعتمدته للنشأت وحاصله راجع الى رعاية الحظر والمصلحة في ذلك للغائب ونقل
في المهمات عن الفارقي ان محل الخلاف حيث كان المديون ثقة مليا والاوجب على الحاكم قبضه بلا
خلاف وحيث ثبت له قبض حقه كان له نصب من يدعى به عند وجوده لانه وسيلة اليه كما ذكره الغزى
وفي القوت عن القفال في القضاء على الغائب ما يؤيد ذلك وزيادة فانظره فانه مهم ومحل جواز
قبض الحاكم حيث قيل به ما اذا لم يخش استيلاء نحر ظالم عليه او ضياعه من وجه آخر اذا لاحظ للغائب
حينئذ (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه هل يجب تقليد الاعلم الاورع من المجتهدين ام يتخير

ما وعد الله نبيه بأنه سيظهر دينه على الأديان بقوله هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق الآية فكان أبو بكر إذا غزا جيوشه عرفهم بما وعدهم الله من اظهار دينه ليثقوا بالنصر وكان عمر يفعل ذلك فلم يزل الفتح يتوالى شرقا وغربا وجرأ قال تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الارض كما استخلف الذين من قباهم وقال لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين وقال واذا بعدكم الله احدى الطائفتين انهما لكم والم غلبت الروم في أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فهذه كلها اخبار على الغيوب التي لا يعلمها الا رب العالمين أو من أوقفه عليها فدل على أنه تعالى قد أوقف عليها رسوله لتكون دلالة على صدقه ومن وجوه اعجاز القرآن ما تضمنته من العلم الذي هو قوام جميع الانام في الحلال والحرام وفي سائر الاحكام ومنها الحكم البالغة التي لم تجر العادة بان تصدر في كثرتها وشرفها من آدمي ومنها التناسب في جميع ما تضمنته ظاهرا وباطنا من غير اختلال وبالجمله فقد خص الله تعالى نبيه محمد بن التكرم بمالم يعطه أحد من الانبياء فقال أعطيت خمسة لم يعطني أحد قبلي فان كل نبي يعث الى قومه خاصة

(فاجاب) نعمنا الله تبارك وتعالى به بقوله الاصح عند الجمهور كما في أصل الروضة أنه يتخير اخذ ما كان عليه الصحابة ومجمله كما قاله الغزالي مالم يعتقد ان احدهما اعلم والا لم يجوز تقليد غيره وان كان لا يلزمه البحث عن الاعلم ورجحه في زوائد الروضة بقوله المختار اذ هو فيها بمعنى الراجح بعد ان نظر فيه ونقله عن غيره اى كابدن الصلاح ثم قال فعلى هذا يلزمه تقليد ائمة ائمة العالمين واعلم الورعين وان تعارضا قدم الاعلم على الاصح اه واعترض بان الاصح انه لو اختلف عليه اجتهد مجتهدين في القبلة تخير وان اعتقد احدهما افضل وبان كلام المجموع في مقدمته وأصل الروضة فيما اذا اختلف عليه مفتيان يقتضى التخيير مطلقا وبان قياس ذلك على وجوب تقديم ارجح الدليلين واوثق الروايتين غير صحيح لان المخاطب به هو المجتهد الذي يجب عليه البحث عن ذلك بخلاف غيره فانه لا يجب عليه البحث عن الاعلم وبان العامى لا عبرة باعتقاده اذ قد يعتد المفضل فاضلا اذ لا تميز له وبان الكمال المحقق ابن الهمام صرح بأنه لا فرق ويجاب بان امارة القبلة ظاهرة يستوى في معرفتها الافضل وغيره ولوسلنا عدم استوائهما فالتفاوت بينهما فيها غير كبير بخلاف الاحكام فان التفاوت فيها بين العلماء قد كثر وانتشر والاعلم ادرى بها فوجب تقليده وبان اقتضاء ما ذكر في اختلاف المفتين اما ان يقال انه صحيح ويفرق بان الابتداء يحتاط له اكثر لان فيه التزام الاخذ بقوله في سائر الاحكام بخلاف ما اذا اختلف عليه مفتيان فانه في مسألة واحدة فوسع فيه اكثر او يقال وهو الاقرب هو مقيد بذلك ايضا واهملوه فيها لعله من تلك المسئلة وبانا وان سلطنا فساد القياس المذكور فذلك لا يقتضى ضعف كلام الغزالي المذكور على ان القياس صحيح اذ صورته ان المجتهد اعتد الارجحية والمقلد كذلك فتساويا حينئذ ولا نظر الى ان ذاك يجب عليه البحث دون هذا اذ لا يصح فارقا وبان دعوى عدم الاعتبار باعتقاد العامى في محصل المنع بل هو في محصل النزاع (وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته قال الشيخان الناس كالمجتمعين اليوم على انه لا يجتهد اليوم هل لها مستند في ذلك مع ما يلزم عليه من تعطل فرض الكفاية وتاثير الناس والمفتين غير المجتهدين (فاجاب) بقوله سبقهما الى ذلك الفخر الرازى وغيره بل قال بعض الاصوليين منا لم يوجد بعد عصر الشافعى رضى الله تعالى عنه مجتهد مستقل اى من كل الوجوه فلا ينافيه قول كثيرين من اصحابنا اتبعنا الشافعى رحمه الله تعالى دون غيره لا وجدنا قوله ارجح لانا نقلناه اى في كل ما ذهب اليه بل وافق اجتهدنا اجتهداه في كثير من المسائل ومن ثم قال النووي رحمه الله تعالى كابدن الصلاح رحمهما الله تعالى ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقا لا يستقيم ولا يلائم المعلوم من حالهم احوال اكثرهم لكن نازعهم ابن دقيق العيد واختار قول الحنابلة لا يتناول العصر عن مجتهد ومال اليه في الخادم قال والد ابن دقيق العيد وعزة المجتهد في هذه الاعصار ليس لتعذر حصول آلة الاجتهاد بل لاعراض الناس عن الطريق المفضية اليه وظاهر كلامه هذا تاثير كل الناس من عصر الشافعى رضى الله تعالى عنه الى الآن لان من فروض الكفايات ان يكون في كل عصر من يصلح للقضاء وقد قال النووي كابدن الصلاح رحمهما الله تعالى ومن دهر طويل يزيد على ثلثمائة سنة عدم المجتهد المستقل ولقولهم ظاهر كلام الاصحاب ان فرض الكفاية لا يتأتى باصحاب الوجوه لكن قال ابن الصلاح ويظهر تادى الفرض به في الفتوى وان لم يتادى في احياء العلوم التي منها استمداد الفتوى لانه قام مقام المستقل ودلى تسليم ما ذكره فقد تعطل فرض الكفاية بالمعنى الثاني الذي ذكره فالذى يجب الجزم به ان عزة المجتهد انما هو لتعذر حصول آلة الاجتهاد لا للاعراض عن طريقه لان اصحابنا وغيرهم بذلوا جهدهم فوق ما يطاق كما يعلم من تأمل اخبارهم ومع ذلك فلم يظفروا برتبة الاجتهاد المطلق كما مر وايضا فقد ذكر الفقهاء ان

وأحلت لي الغنائم ولم تحل
لاحد قبلي وجعلت لي الارض
مسجدا وطهورا فاما رجل
ادركته الصلاة فليصل حيث
كان ونصرت بالرعب مسيرة
شهر وأعطيت الشفاعة
لا يقال ان كثيرا ما ذكرت
من المميزات انما ثبت
بالاحاد والمطلوب في الرد
على هؤلاء الادلة اليقينية لانا
نقول قد افاد مجموعها التواتر
المعنوي للمفيد لليقين بصدق
النبي صلى الله عليه وسلم في
دعواه الرسالة (سئل) رحمه
الله هل تنام الملائكة أم لا
لقوله تعالى يسبحون الليل
والنهار لا يفترون (فاجاب)
قال القاضي البيضاوي انهم
حالة تعرض للحيوان من
استرخاء أعضاء الدماغ من
وطبات الانخرة المتصاعدة
بحيث تقف الحواس
الظاهرة عن الاحساس
رأسا اه وقال القرطبي
وبالجملة فالنوم فتور يعتري
الانسان ولا يفقد معه عقله
اه وقال الزنجاني ذكر
والدي وشيخي قدس الله
روحهم في كتاب جوامع
الحقائق والاصول في شرح
أحاديث الرسول عند قول
النبي صلى الله عليه وسلم ان
الله لا ينام ولا ينبغي له أن
ينام ان النوم لما كان
حالة تعرض للحيوان بواسطة
استرخاء يحدث في الاعصاب
الدماغية عند تصاعد الانخرة
اليها استحال عروضة للمنزعة
عن الجسمية اه وقد علم

فرضية مأمرا انما يخاطب بها من جميع الشروط التي ذكرها وإذا تأملت جميع أهل الاعصار
المتأخرة لم تجدهم جميعا تلك الشروط فلا اثم عليهم اذن تلك الشروط الذكاء والمراد به كما هو ظاهر
ذكاء يحصل إلى رتبة الاجتهاد لمن بذل جهده وأقى عمره في اقتناص شوارد العلوم وأصحابنا
وغيرهم قد بذلوا جهدهم وأفنوا عمرهم ولم يظفروا بذلك فعلنا أنهم لم يتصفوا بالذكاء المذكور
فلا وجوب عليهم وكذا يقال في أعصارنا التي خلت عن المجتهد بجميع أقسامه حتى مجتهد الفتوى فلا
اثم عليهم في تعطل الفرض بالمعتنين المذكورين في كلام ابن الصلاح السابق فان قلت ما وجه التعطل
عن مجتهد الفتوى قلنا لانهم ذكروا أن الشيخين وغيرها ممن لم يبلغ رتبة أصحاب الوجوه كالغزالي
وامامه على نزاع في ذلك انما هم مجتهدون في الفتوى لا في المذهب ولا مجتهدون منشئون وإذا كانوا
هؤلاء الاثمة كذلك فاني لك في مثل هذه الاعصار المتأخرة أن تجد مثل أقلهم ويدل لما ذكرته قول
الجلال المحلي عقب حكاية القول بجواز افتاء المقلد وان لم يكن قادرا على التفريع والترجيح لانه
ناقل لما يفتى به عن امامه وان لم يصرح بنقله عنه وهذا هو الواقع في الاعصار المتأخرة وقول النووي
كابن الصلاح رحمهما الله تبارك وتعالى بعد أن ذكر المنتسب ومجتهد المذهب الثامنة أن لا يبلغ
مرتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس حافظ مذهب امامه الى أن قال وهذه صفة كثير من
المتأخرين الى أخر المائة الرابعة الصنف الذين رتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيف
منها معظم اشتغال الناس اليوم ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخريج ثم قال الرابعة أن يقوم بحفظ
المذهب وفهمه ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته ثم قال ومالم تجده منقولاً ان
وجد في المقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فسكر انه لافرق بينهما جاز الحاقه به في الفتوى وكذا
ما يعلم اندراجهم تحت ضابط مذهب في المذهب وما ليس كذلك يجب امساكه ومثل هذا يقع نادرا في
حق المذكور اذ يبعد كما قال امام الحرمين أن تقع مسئلة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى
النصوص ولا مندرجة تحت ضابط فانظر جملة من بعد المائة الرابعة ليس من مجتهدى المذهب
الدال لما قدمته ثم كلام الجلال المحلي المذكور يفهم اعتماده لذلك القول وهو قريب لئلا يلزم عليه
تأنيب كثير من المتأخرين بافتائهم مع قصورهم عن درجة المذكورين في كلام النووي رحمه الله
تعالى وأما قوله عقب الاقسام الاربعة وكل صنف منها يشترط فيه حفظ المذهب أى معظمه مع
التمكن من الوقوف على الباقي على قرب كما ذكره قبل ذلك وفقه النفس فمن تصدى للفتيا وليس
بهذه الصفة فقد باء بامر عظيم ألا يظن أولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم فهو محمول على ما اذا وجد هناك
متصف باحد الاقسام الاربعة التي ذكرها بقرينة قوله بعد ذلك فان قيل من حفظ كتابا او اكثر
في المذهب وهو قاصر لم يتصف بصفة أحد من سبق ولم يجد العامى في بلده غيره فهل له الرجوع
الى قوله فالجواب ان كان في غير بلده مفت مجتهد السبيل اليه وجب التوصل اليه بحسب امكانه
فان تعذر ذكر مسئلة لذلك القاصر فان وجدها بعينها في كتاب موثوق بصحته وهو ممن يقبل خبره
نقل له حكمها بنصها وكان العامى فيها مقلدا صاحب المذهب قال ابن الصلاح وهذا وجدته في
ضمن كلام بعضهم والدليل يعضده اه قال ابن الصلاح عقب ذلك ثم لا يعد هذا القاصر بامثال
ذلك من المفتين ولا من الاصناف المستعار لهم سمة المفتين وأما ما قطع به الحليمي والجويني والرويانى
وغيرهم من تحريم افتاء المقلد بما هو مقلد فيه فهو محمول كما قاله ابن الصلاح على ما إذا ذكره
بصورة من يقوله من عند نفسه ثم قال فعلى هذا من عهدناه من المفتين المقلدين ليسوا مفتين
حقيقة لكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا معهم وسيبيلهم أن يقولوا مثلا مذهب الشافعى رضى
الله تعالى عنه كذا ونحو هذا ومن ترك الاضافة فقد اكتفى بالمعلوم من الحال عن التصريح به اه (وسئل)

من تفسير النوم بما ذكرناه
 أنهم لا ينامون فانهم
 أجسام لطيفة قادرة على
 التشكل بأشكال مختلفة
 (سئل) رضى الله عنه هل
 بعث صلى الله عليه وسلم إلى
 الملائكة كالانس والجن كما
 رجحه السبكي والبارزى
 والجلال السيوطى فى
 الخصائص أم لا (فاجاب)
 لم يبعث إلى الملائكة فقد
 فسره قوله صلى الله عليه وسلم
 فى خبره وسلم وأرسلت إلى
 الخلق كافة بالانس والجن
 كما فسرها من بلغ فى قوله
 تعالى وأوحى إلى هذا
 القرآن لا نذكركم به ومن بلغ
 أى بلغة القرآن والعالمين
 فى قوله تعالى أنزل الفرقان
 على عبده ليكون للعالمين
 نذيرا وصرح الحليمى
 والبيهقى فى الباب التاسع
 من شعب الايمان بأنه صلى
 الله عليه وسلم لم يكن رسولا
 إلى الملائكة وفى الباب
 الخامس عشر بانفكاكهم
 من شرعه وفى تفسير الامام
 الرازى والبرهان النسقى
 حكاية الاجماع فى تفسير
 الآية الثانية على أنه لم يكن
 رسولا اليهم وعبرة
 الرازى ثم قالوا هذه الآية
 تدل على أحكام الاول أن
 العالم كل ما سوى الله
 فيتناول جميع المكلفين من
 الجن والانس والملائكة
 لكننا أجمعنا على
 أنه عليه الصلاة والسلام
 لم يكن رسولا إلى الملائكة
 فوجب أن يسقى كونه
 رسولا إلى الانس والجن
 جميعا وبطل قول من قال انه كان

رحمه الله تعالى هل يجوز الاعتماد على النقل من الكتب فى الاحاديث والفقه وغيرهما (فاجاب)
 نفعا الله تعالى به بقوله مقتضى كلام النووى رحمه الله تعالى فى مقدمة شرح المذهب بل صريحه
 جواز الاعتماد على الكتب الموثوق بصحتها وصرح به أيضا ابن الصلاح ثم قال ما حاصله ويحصل له
 الثقة فى غير الموثوق بصحتها بأن يجده فى عدة من امثاله وفى الموثوق بصحتها بأن يراه كلاما منتظما وهو
 فطن لا يخفى عليه غالبا محل الاسقاط والتغيير وان لم يثق به وكان موافقا لاصول مذهبه وهو اهل
 لتخريج مثله فله الافتاء به ولا يحكيه عن امامه الا بصيغة وجدت عنه كذا ونحوها وغير الالهل لا يجوز
 له ذلك ولا ذكره بلفظ جازم مطلق وله ذكره فى غير مقام الفتوى مفصحا بحاله كوجدت عن فلان
 أو فى نسخة من كتابه كذا ونقل الزركشى فى جزء جمعه عن الاستاذ أنى اسحق الاسفراينى الاجماع على
 جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفه أو قال الكيا الطبرى من وجد شيئا
 فى كتاب صحيح جازله أن يرويه ويحتج به ومنعه قوم من أصحاب الحديث لأنه يسمعه وهو غلط اه
 (وسئل) رحمه الله تعالى هل يجوز العمل والافتاء بالحكم باحد القولين أو الوجهين وان لم يكن راجحا
 سواء المقلد البحث والمجتهد فى الفتوى وغيره (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله فى زوائد الروضة
 انه لا يجوز للمفتى والعامل أن يفتى أو يعمل بما شاء من القولين أو الوجهين من غير نظر قال وهذا
 لاختلاف فيه وسبقه الى حكاية الاجماع فيها ابن الصلاح والبايجى من المالكية فى المائة وقد يؤخذ من
 قول الروضة بغير نظر أن محل ما ذكره بالنسبة للعامل ان كان من اهل النظر بخلاف غيره فانه
 يجوز له مطلقا وهو متجه ويدل عليه ما صححه فيها من ان العامى لا يلزمه ان يتمذهب بمذهب معين
 بل له تقليد من شاء وكلام القرافى أول احكامه وعند السؤال الثانى والعشرين دال على ان
 المجتهد والمقلد لا يحل لهما الحكم والافتاء بغير الرجوع لانه اتباع للهوى وهو حرام اجماعا وان محله فى
 المجتهد ما لم تتعارض الادلة عنده ويعجز عن الترجيح والافقيل تسقط وقيل يختار واحد وليس اتباعا
 للهوى لانه بعد بذل الجهد والعجز عن الترجيح وان لمقلده حينئذ الحكم باحد القولين اجماعا وهذا
 لا يخالف كلام الروضة باعتبار ما دل عليه كلامها بعد ما قدمناه عنها ويلتزم أن يقال بقضية كلامه
 الاخير فاذا وجد قولين أو وجهين فى مسألة ولم يعلم الرجوع منهما وعجز عن طريق الترجيح جازله العمل
 بايهما احب فقول السبكي فان قلت إذا استوى عنده القولان فهل يجوز ان يفتى او يحكم باحدهما
 من غير ترجيح كما إذا استوى عند المجتهد امارتان يتخير على قول قلت الفرق بينهما ان تعارض
 الامارتين قد يحصل حكم التخيير من الله تعالى واما قول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه مثلا
 اذا تعارضا ولم يحصل بينهما ترجيح ولا تاريخ يمتنع ان يقال مذهبه كل واحد منهما او احدهما لا يمتنع
 حتى يتخير فليس الا لتوقف الى ظهور الترجيح مناف لكلام القرافى الذى نقل عليه الاجماع ثم
 مقتضى قول الروضة أيضا وإذا اختلف متبحران فى مذهبه لاختلافهما فى قياس أصل امامهما ومن هذا
 يتولد وجوه الاصحاب فيقول أيهما ياخذ تعامى فيه ما فى اختلاف المجتهدين أى فيكون الاصح التخيير
 انه يجوز تقليد الوجه الضعيف فى العمل ويؤيده افتاء البلقين بجواز تقليد ابن سريج فى الدور وان
 ذلك ينفع عند الله تعالى فما فى الجواهر عن ابن عبد السلام من امتناعه أخذنا من قول ابن
 الصباغ انه خطأ غير متجه ويؤيده أيضا قول السبكي فى الوقف من فتاويه يجوز تقليد الوجه
 الضعيف فى نفس الامر والقوى بالنسبة للعمل فى حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل ابن
 الصلاح الاجماع على انه لا يجوز اه فكللام الروضة السابق محمول بالنسبة للعمل على وجهين
 القائل واحد او شك فى كونها لقائل او قائلين كما فى قول الامام لان المذهب منهما لم يتحرر للمقلد
 بطريق يعتمد به اما إذا تحقق كونها من اثنين خرج كل واحد منهما من هو اهل للتخريج فيجوز تقليد

البعض اه وفي بعض نسخه
لكننا بينا وقال القرطبي
والمراد بالعالمين هنا الانس
والجن لان النبي ﷺ
كان رسولا اليهما ونذرا
لهما اه وقال مقاتل في قوله
تعالى وأوحى إلى هذا
القرآن لا نذركم به ومن
بلغ من بلغه القرآن من
الجن والانس فهو نذير لاه
وقال البيضاوي لا نذركم
به يا اهل مكة وسائر من
بلغه من الاسود والاحمر
او من الثقلين وقال في قوله
تعالى ليكون للعالمين نذرا
للجن والانس اه وقال
البغوي ليكون للعالمين
أي للجن والانس نذرا
قال السمرقندي ومن بلغه
القرآن من الجن والانس
وقال ليكون للعالمين
نذرا الانس والجن اه
وقال السبكي في جواب
السؤال عن رسالته ﷺ
إلى ٣ في تعداد الآيات
الدالة عليه الآية العاشرة
ليكون للعالمين نذرا قال
المفسرون كلهم في تفسيرها
للجن والانس وقال
بعضهم وللبلائكة اه
ومن جزم بانه لم يكن
رسولا اليهم محمود بن حمزة
الكرماني في كتاب
العجائب والغرائب وهو
من أئمة الحنفية وزين
الدين العراقي في نكته على
ابن الصلاح والجلال المحلى
في شرح جمع الجوامع
والجلال السيوطي في شرح
التقريب والحديث وشرح
الكوكب الساطع في

أحدهما كما يصرح به قول أصل الروضة السابق إذ لا يمكن حمله إلا على هذه الحالة ثم رأيت بعضهم حمل كلام ابن عبد السلام السابق على ما إذا كان أصحاب المذهب اختار كل واحد منهم قولاً ثم قال فان ما كان كذلك التخيير فيه ظاهر لتضمن اختيار كل قول من بعض المذهب ترجيحه فهو كالوجهين لقائلين ثم ذكر عنه جواز تقليد القول الاول وإن رجح عنه قائله ووجهه أن رجوعه عنه إنما هو لارجحية الثاني عليه فالرجوع لا يقتضى رفع الخلاف السابق كافي أوائل الخادم وحكى الاصوليون في اجتماع أهل العصر بعد اختلافهم قولين في ارتفاع الخلاف فما لم يقع فيه اجماع أولى وحاصل مامر الجواز عند ابن عبد السلام في مسألة القولين مطلقاً وهو وإن كان له وجه إذ القول الذي قلده اما أن يكون في مسألة غير مولدة فذلك الامام مسبوق به فيجوز تقليده واما في مولدة فالرجوع لا يرفع الخلاف كما تقرر لسكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما مامر ومقتضى كلام السبكي أن مامر عن الروضة في المفتى محله في المتعنت فانه قال نعم المفتى على مذهب إذا فتنى بكون الشيء واجباً أو مباحاً أو حراماً على مذهبه حيث يجوز للمقلد الافتاء يحسن أن يقال ليس له أن يتلد غيره ويفتن بخلافه لانه حينئذ محض تشبه اللهم إلا أن يقصد مصلحة دينية فنعود إلى ما قدمناه ونقول بجوازه اه ومقتضى كلامه أيضاً أن مامر عنها في الخادم محله في غير من له أهلية الترجيح بخلاف من له ذلك فانه متى رجح قولاً منقولاً بدليل جيد جاز ونفذ حكمه به وإن كان مرجوحاً عند أكثر الاصحاب مالم يكن بعيداً شاذاً أو يخرج عن مذهبه وإلا جاز أن يظهر له رجحانه وهو من أهله ولم يشترط عليه التزام مذهب بلفظ كوليئك على مذهب فلان أو عرف وأفتى السبكي أيضاً بانه يجوز تقليد القول بصحة بيع الغائب لانه قول الأكثر والدليل بعضده ولاحتياج أكثر الناس اليه في أكثر ما يراد شراؤه (وسئل) رحمه الله تعالى هل لولى الايتام أن يقسم بينهم وحده (فاجاب) بقوله لا يجوز استقلاله بذلك بل لابد من قاسم آخر معه إن كانت القسمة افرزا فان كانت بيعاً فلا بد من الحاكم أو منصوبه (وسئل) رحمه الله تعالى هل يجب بعد تدوين المذاهب التزام أحدها وهل له الانتقال عما التزمه (فاجاب) بقوله الذي نقله في زيادات الروضة عن الاصحاب وجوب ذلك وأنه لا يفعله بمجرد التشهي ولا بما وجد عليه أباه بل يختار ما يعتقده أرجح أو مساوياً ان اعتقد شيئاً من ذلك وإلا فهو لا يجب عليه البحث عن أقوم المذاهب كما لا يجب عليه البحث عن الاعلم ثم قال والذي يقتضيه الدليل انه لا يلزمه التمسك بمذهب بل يستفتى من شاء أو من اتفق لسكن من غير تلفظ الرخص فلعل من منعه لم يثق بعدم تلفظه اه وظاهره جواز الانتقال وإن اعتقد الثاني مرجوحاً وجواز تقليد امام في مسألة وأخرى وهكذا من غير التزام مذهب معين أفتى به العزيز بن عبد السلام والشرف البارزى وفي الخادم عن ابن أبي الدم في باب القدوة ما يؤيده وان كان مردوداً من جهة أخرى كما يعرف بتأمله وعبارة الغزالي في فتاويه لا يجوز لاحد أن ينتحل مذهب امام رأساً الا اذا غلب على ظنه أنه أولى الأئمة بالصواب وبحصل له غلبة الظن اما بالتسامع من الافواه أو بكون أكثر الخلق تابعين لذلك الامام فصار قول العامي أنا حنفى لا معنى له لانه لا يتبع اماماً عن غلبة الظن بل يجب أن يقلد في كل حادثة من حضر عنده من العلماء في تلك الساعة ثم اشتراط عدم تتبع الرخص هو المعتمد وتبعه المحقق السكالي بن الهمام من الحنفية وعلى الاول فهل يفسق بالتبعية وجهان أو جهتهما أنه لا يفسق كما يقتضيه كلام النووي في فتاويه وقول بعضهم ان ابن حزم حكى الاجماع على الفسق محمول على متبعها من غير تقليد والا فقد أفتى ابن عبد السلام بجوازه وقال ان انكاره جهل وهل المراد بالرخص هنا الامور السهلة أو التي ينطبق عليها ضابط الرخصة عند الاصوليين محل نظر ولم أر من نبه عليه ومقتضى تعبير اصل الروضة بالاهاون عليه الاول وليس يبعد

ثم شرط الانتقال أن لا يعمل بمذهب في واقعة مع بقاءه على تقليد امام آخر في تلك الواقعة وهو يرى فيها خلاف ما يريد العمل به وأن يكون ذلك الحكم بما ينقض فيه قضاء القاضي قاله ابن عبد السلام وتابعه عليه أن دقيق العيد وألحق بما ينقض ما خالف ظاهر النص بحيث يكون التأويل مستكرها وزاد شرطين آخرين كما في الخادم أحدهما أن لا يجتمع صورة يقع الاجماع على بطلانها كما إذا اقتصد ومس الذكر وصلى الثاني انشراح صدره للتقليد وعدم اعتقاده لكونه متلاعبا بالدين لحديث الانم ما حاك في نفسك قال بل أقول ان هذا شرط جميع التشكليف وهو ان لا يقدم انسان على ما يعتقد مخالفا لامر الله عز وجل وبالأول جزم القرافي ومثله بمن قلد مالكا في عدم النقص باللمس بلا شهوة فلا بد ان يكون قلد مالكا في تلك الطهارة التي مس فيها ويمسح جميع رأسه والا فصلاته باطلة عند الامامين ونقله عنه الاسنوى وأقره وذكر من فروعه ما لو نكح بلاولى ولا شهود فانه يحكم كما قاله الرافعي لا اتفاق ابي حنيفة ومالك على بطلان النكاح واما الثالث كالذى وافق عليه ابن عبد السلام فمظهر فيها بان العامي لا يستقل بذلك ولا وثوق بما في ظنه وبانها مبنيان على وجوب البحث والعمل بما يترجح عنده ويميل قلبه اليه والمعتمد خلافه نعم ان علم ذلك ممن له اهلية فيمكن القول بما ذكره ابن عبد السلام ويؤيده ايجابهم الحد على من وطئ أمة باذن مالكها وان قلد عطاء وطاوسا في اباحة ذلك وأما ما زاده ابن دقيق العيد فبعيد جدا كما قاله بعض المتأخرين اذ ما من مذهب الا وهو مشتمل على مثل ذلك ولا يخفى ما فيه من المشقة المنافية للرخص للعوام في تقليد من شاؤا وما ذكره من التلاعب بالدين ممنوع انه لا يتأتى مع فعل ما خبر فيه شرعا وكذا دعواه اعتقاد المخالفة اذ من قلد الشافعي واعتقد أرجحيته يرى جواز تقليد الحنفي بناء على جواز التخيير وعدم لزوم التقيد بالراجح وهو الاصح فمتى قلده لا يقال انه أقدم على ما يعتقد مخالفا لامر الله تعالى بل ما يعتقد موافقة له وفي صحيح مسلم الانم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس فلا دليل فيه ومعنى حاك تردد حتى حصل في القلب شك وخوف كونه ذنبا أو رسخ فيه واستقر كونه ذنبا أو خرج جوابا لفطن حاذق الفهم دون ضعيف الادراك وعلى كل فلا دليل فيه وشرط ابن السبكي تبعا للآمدى وابن الحاجب أن لا يعمل بقول امامه في واقعة قالاً فمتى عمل به في واقعة فليس له الرجوع عنه اتفاقا كذا نقل عنهما غير واحد لكن في تمهيد الاسنوى عن ابن الحاجب اثبات الخلاف ولكنه فرضه فيمن التزم مذهبا معينا وكلام ابن الحاجب دال عليه لكن يلزم عليه حكاية الاتفاق على المنع فيمن لم يلتزم مذهبا معينا واثبات خلاف في الملتزم وما أبعد اذ العكس أولى لان التزامه ملزم له كما لو التزم مذهبه في حكم حادثة معينة على ان السبكي في فتاويه منع دعوى الاتفاق حيث قال ما حاصله السابقة ان يعمل بتقليده الاول كالحنفي يدعى شفعة الجوار في أخذها بمذهبه ثم تستحق عليه فريد تقليد الشافعي رضى الله تعالى عنه فيمنع لانه مخطىء إما أولا أو ثانيا وهو شخص واحد مكلف اى والقضية الواحدة بخلاف ما لو اشترى هذا الحنفي عقارا آخر فان له تقليد الشافعي رضى الله تعالى عنه في امتناع شفعة الجوار قال وقول الآمدى وابن الحاجب يجوز قبل العمل لابعده بالاتفاق دعوى الاتفاق فيها نظروا في كلام غيرهما ما يشعر باثبات خلاف بعد العمل أيضا وكيف يتمتع إذا اعتقد صحته ولكن وجه ما قاله انه بالتزام مذهب امام يكلف به ما لم يظهر له غيره والعامي لا يظهر له الغير ولا بأس به لكن أرى تنزيله على الصورة التي ذكرتها ثم استشهد لما اختاره بما فيه طول وبجواز الانتقال مطلقا أفقى العز بن عبد السلام وهو مقتضى كلام النووى وقد صرح في مجموعه بان ما شمله اطلاق الاصحاب في حكم المنقول فلا يعتد بمخالفة بعضهم له وتبعه على ذلك الاسنوى والولى العراقي والجلال البلقيني ويؤيد ما مر من الاطلاق ما في الخادم عن القاضي

السيوطي لما رجحه في الخصائص بما مر وأولها قال وهو أقواها قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون الآية فهي انذار للملائكة على لسان النبي ﷺ من القرآن الذي أنزل عليه ثانيها قال عكرمة صفوف اهل الارض على صفوف اهل السماء فاذا وافق آمين في الارض آمين في السماء غفر للعبد وقال ﷺ الا تصافون كما تصف الملائكة عند ربها قالوا وكيف تصف الملائكة عند ربها قال يتمون الصفوف الاول ويتراصون في الصف ثالثها أن اسرافيل مؤذن اهل السماء يسمع تأذنيه من في السموات السبع ومن في الارضين إلا الجن والانس ثم يتقدم بهم عظيم الملائكة يصلي بهم وأن ميكائيل يؤم الملائكة في البيت المعمور رابعها قال ابن مسعود ان ركعتي الفجر صلاة الملائكة خامسها ما روى عن سليمان موقوفا ومرفوعا إذا كان الرجل في أرض فاقام الصلاة صلى خلفه ملكان فاذا أذن واقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى طرفاه يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه وذكروا السبكي في الحليات أن الجماعة تحصل بالملائكة كما

ثم حصل بالأدمين قال وبعد
 أن قلت ذلك بحثا رأيت
 متقولا في فتاوى الحناطي
 من أصحابنا فيمن صلى في فضاء
 من الارض باذان واقامة
 وكان منفردا ثم حلف أنه
 صلى بالجماعة هل يحنث أولا
 فاجاب بانه يكون بارا في
 يمينه وقال الاصحاب يستحب
 للمصلي اذا سلم أن ينوي
 بالسلام من على يمينه ويساره
 من ملائكة وانس وجن
 سادسها أنه لما أسرى به صلى
 الله عليه وسلم خرج ملك من
 الحجاب فقال الله أكبر الله
 أكبر الى أن قال أشهد أن
 محمد رسول الله الى أن قال
 ثم أخذ الملك بيد محمد صلى
 الله عليه وسلم فقدمه فأم
 أهل السماء فيومئذ أكمل
 الله محمد الشرف على أهل
 السموات والارض وفيه
 عن محمد بن الحنفية فقال الملك
 حي على الصلاة فقال الله
 صدق عبدى دعا الى فريضتى
 الى أن قال ثم قيل لرسول
 الله تقدم فنقدم فأم أهل
 السماء فتم له شرفه على
 سائر الخلق قال الجلال وفي
 هذا دلالة على إرساله الى
 الملائكة من أربعة أوجه
 الاول شهادة الملك له بالرسالة
 مطلقا حيث قال أشهد أن
 محمدا رسول الله الثانى قول
 الله فى دعاء الملك الى الصلاة
 دعا الى فريضتى فان ذلك
 يدل على أنها فرضت على
 أهل السماء كما فرضت على
 أهل الارض الثالث امامته
 لأهل السموات وصلاة

أبى الطيب من أنه هم بالتحريم فذرق عليه طير فقال أنا حنبلى وأحرم ومعلوم أنه كان يتجنب ذرق الطيور
 لنجاسته عنده وفي المجموع يسن لمن نسي النية في رمضان أن ينوى أول النهار لأجزائه عنداى حنيفة
 فيحتاط بالنية فنيته حينئذ تقليد له والا كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده وذلك حرام (وسئل)
 رحمه الله تعالى هل يجوز تقليد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أم لا فالجواب عليه (فاجاب) نعمنا
 الله تعالى بعلومه بقوله نقل إمام الحرمين عن المحققين امتناعه على العوام لارتفاع الثقة بمذاهبهم
 اذ لم تدون وتحرم به ابن الصلاح وألحق بالصحابة التابعين وغيرهم ممن لم يدون مذهبه وبأن
 التقليد متعين للأئمة الاربعة فقط قال لان مذاهبهم انتشرت حتى ظهر تقييد مطلقها وتخصيص
 عامها بخلاف غيرهم ففيه فتاوى مجردة لعل لها مكملا او مقيدا لو انبسط كلامه فيها لظهر
 خلاف ما يبدو منه فامتنع التقليد اذا لتعذر الوقوف على حقيقة مذاهبهم اه والقول الثانى
 جواز تقليدهم كسائر المجتهدين قال ابن السبكي وهو الصحيح عندى غير انى اقول لاخلاف في
 الحقيقة بل ان تحقق مذهب لهم جاز وفاقا والا فلا اه ويؤيده ما نقله الزركشى عن جمع من العلماء
 المحققين انهم ذهبوا الى جواز تقليدهم واستدل له ثم قال وهذا هو الصحيح ان علم دليله وصح
 طريقه ولهذا قال ابن عبد السلام فى فتاويه اذا صح عن صحابى ثبوت مذهب جاز تقليده وفاقا
 والا فلا لالكونه لا يقلد بل لان مذهبه لم يثبت كل الثبوت اه كلام الزركشى فتامله مع قول ابن
 عبد السلام وفاقا يتضح لك اعتماد ما ذكره ابن السبكي ومقتضى قول المجموع فعلى هذا اى وجوب
 التمدد بمذهب معين يلزم ان يجتهد فى اثبات مذهب الى ان قال وليس له التمدد بمذهب احد من
 الصحابة رضى الله تعالى عنهم وبسط دليله وبين ان مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه اقوم المذاهب
 ٣ ان ذلك مفرع على القول الضعيف ويدل له قول ابن برهان تقليد الصحابة مبنى على جواز الانتقال
 فى المذاهب فمن منعه منع تقليدهم لان فتاويهم لا يقدر على استحضارها فى كل واقعة حتى يمكن
 الاكتفاء بها فيؤدى الى الانتقال ومذاهب المتأخرين تمهدت فيكفى المذهب الواحد المكلف طول
 عمره اه وهو حسن بالغ وبه يعلم جواز تقليدهم فى مسائل اذ لا يجب التمدد بمذهب معين خلافا
 للحنفية (وسئل) رحمه الله تعالى عن مسألة فيها قولان بالحل والحرمة كمشرب النبيذ فشر به من
 غير تقليد القائل بالحل فهل يائمه او لا لان اضافته لاحدهما ليست بأولى من اضافته الاخر (فاجاب)
 بقوله اجاب عن ذلك ابن عبد السلام بما حاصله ان علم المكلف بما هو ملابس له فرض عين فيجب
 على المتلبس بشرب النبيذ النظر قبل ذلك فيمن احله او حرمه ليقدم او يترك فهو عاص بترك ذلك
 وكذا بالشرب اخذا من قول الشافعى رضى الله تعالى عنه من باع يبيع النجس اثم وان لم يبلغه
 النهى لان الخيانة قد علم تحريمها من الدين بالضرورة فائمه لتقصيره بخلاف من باع على يبيع
 اخيه فحاصله ان ما فعله ان اشترت حرمة فى الشرع اثم والا فلا وانه لا فرق بين ان يكون متفقا
 على حكمه او مختلفا فيه وقد القائل بالحرمة ام لم يقلد وهو متجه وهو ظاهر ان علم ان فى المسئلة
 خلافا والا فان عذر بجهله لم يائمه كما يقتضيه ما فى مقدمة المجموع عن ابن الصلاح وان رده الاذرعى
 بانه اذا لم يجد من يعلمه مطلقا كانت الاشياء على الاباحة كما قبل ورود الشرع وان لم يعذر اثم من
 حيث ترك التعلم اتفاقا وكذا من حيث الشرب على ما اقتضاه كلام ابن عبد السلام ويحمل خلافاه فى
 الحجر من الخادم عن الماوردى ان الصبي اذا كان شافعيًا وبلغ وهو يشرب النبيذ فسق وعن ابن
 ابي هريرة رحمه الله تعالى لا يفسق ثم بحث طرد ذلك فى كل ما اختلف فيه من هذا الجنس ورد غيره
 ما ذكر ابن ابي هريرة بانه فرعه على ما يراه من جواز تتبع الرخص وفيه نظر لان محله ما اذا نوى
 تقليد القائل بالحل وفى هذه اذا نوى ذلك لا يفسق لان هذه مسألة واحدة فالتقليد فيها لا يقال انه

الملائكة باسمهم خلفه
وذلك دليل على اتباعهم له
الرابع قوله فيومئذ اكمل
الله محمد الشرف على أهل
السموات والارض واكمل
الشرف له ببعثه اليهم وكونهم
من اتباعه وكأنه في هذا
الوقت أرسل اليهم ولم يكن
أرسل اليهم قبل ذلك
سابعها قال صلى الله عليه وسلم نزل
آدم بالهند واستوحش فنزل
جبريل فنادى بالأذان الله
أكبر أشهد أن لا إله إلا
الله مرتين أشهد أن محمدا
رسول الله مرتين فهذه
شهادة من جبريل رسالة
محمد صلى الله عليه وسلم ثامنها أنه
صلى الله عليه وسلم أخبر أنه
مكتوب على العرش وعلى كل
سماة وعلى كل باب من
أبواب الجنة وعلى أوراق
أشجار الجنة لا إله إلا الله
محمد رسول الله تاسعها قد
صرح السبكي في تاليف
له بأنه صلى الله عليه وسلم
لرسل إلى جميع الأنبياء
فاستدل عليه بقوله صلى الله
عليه وسلم كنت نبيا وآدم
بين الروح والجسد وقوله
صلى الله عليه وسلم بعثت إلى
الناس كافة قال ولهذا أخذ
الله الموائيق على الأنبياء كما
قال تعالى وإذا أخذ الله ميثاق
للنبيين قلنا لا أتيتكم من كتاب
وحكمة ثم جاءكم رسول
وصدقنا ما كنتم تمنون به
ولتصرنه قال أقررتم
واخذتم على ذلكم إصري
قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا
معكم من الشاهدين وقال

تتبع للرخص فالوجه انه جعل الاختلاف في الحل مانعا للفسق وكلامهم يرده والله سبحانه وتعالى
اعلم ﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى هل للشافعي الاخذ بشفعة الجوار إذا قضى له بها حنفى والشهادة
بها وبنحوها كالتعريض بالقذف عنده وإذا أمر الامام جلادا شافعيًا بقتل مسلم بكافر هل يحل
امتثال أمره أم لا ﴿فاجاب﴾ نفع الله تعالى به بقوله اما المسئلة الاولى فيحل الاخذ فيها بظاهرها
وباطنا كما رجحه الشيخان في باب القسامة حيث نقلاه عن ميل الائمة ونقلناه في الدعوى عن
الاكثرين والقاضى والامام عن الجمهور فهو المعتمد وان خالف فيه جماعة من اصحابنا واعتمده
السبكي ومال اليه كلام الشيخين في موجبات الضمان كما قيل على نظر فيه لاستغنائهما بما صرحا به
في مواضع ويشهد له ما حكاه ابن ابي الدم عن الاصحاب من ان الحنفى لو خلل خمرًا بما لا يظهر به
عند الشافعي فالتلفها فرفعه لحنفى فقضى على الشافعي بضمانها لزمه قولًا واحداً حتى لو لم يكن للمدعى
بينة وطالبه بعد براءة قيمتها لم يجز له ان يحلف انه لا يلزمه شيء وفرضه كون المدعى حنفيا ليس بقيد
بل لو كان شافعيًا كان كذلك وما في فتاوى ابن الصلاح من جواز بيع الوقف على النفس باطنا وان
حكم به حنفى ونفذه شافعي فمبنى على مقابل كلام الشيخين واما الثانية فصحيح في زيادة الروضة فيها قبول
الشهادة وظاهره انه لا فرق بين ان يقول اشهدان فلا تاجار فلان او انه يستحقها عليه بسبب الجوار او
انه يستحق عليه الشفعة والاولى ظاهرة والثانية كذلك وان تردد فيها الاذرى والثالثة لا تقبل كما رجحه
الهروى لاختلاف الناس فيما يستحق فيه الشفعة وهم تستحق وحكى في اصل الروضة وجهين في باب
الشهادة في جواز الاداء وحكى بعده وجهين في جواز التحمل وحكى عن الصيمرى ترجيح الجواز ومنه يعلم
ترجيح جواز الاداء بالاولى بل وجوبه لانه حيث جاز التحمل وتحمل لزمه الاداء كما اقتضاه كلامهم وظاهر
ما تقرر انه لا فرق بين أن يقلد الشاهد القائل بذلك او لا لكن في فتاوى ابن عبد السلام لا يجوز لشافعي
ان يحضر عقد حنفى على صغيرة لا باب لها ولا جدولا الشهادة على الصبية باذنها في التزويج في ذلك الا اذا
قلد الحنفى اه وفي عمومته نظروا الا وجه ما قاله السبكي في فتاويه فيمن حضر عقد نكاح يخالف مذهبه
من ان له ان يشهد بجريانه وان لم يقلد فان اراد ان يشهد بالزوجة لم يجز الا ان قلد وكذا لا يجوز
ان يتسبب فيه ويتعاطى ما يعين عليه الا ان قلد وانما يجوز عند عدم التقليد الشهادة بجريانه اذا
اتفق حضوره وطلب منه الاداء فلا يمتنع ونقل الدميرى عنه انه لا يحل للشافعي ان يشهد بالكفر
او بالتعريض بالقذف او بموجب التعزير عند من يعلم انه لا يقبل التوبة ويحد بالتعزير ويعزر بما
ينتهى الى القتل وفرق بينه وبين مسئلة الشفعة بان الاموال اخف ويؤده قول ابن سراقه ليس
له ان يشهد عند حنفى على مسلم بقتل كافر لانه يقتله به واما المسئلة الثالثة فحيث لم يقلد الجلاد
أبا حنيفة رحمه الله تعالى حرم عليه وقتل به وضمنه كما نقله في اصل الروضة عن قطع البغوى وغيره
وفرقت بينه وبين مسئلة الشفعة بان الذى يستفيد الحل هو المحكوم له بشرب القصاص دون الجلاد
فيؤخذ بما عمله بما يخالف عقيدته وان اذن له الامام مالم يوكله المستحق على الاوجه ﴿وسئل﴾
رحمه الله تعالى عن يمين الاستظهار هل ترد كما افتى به بعض فقهاء جهتنا اخذاً من كلام في فتاوى
السبكي والسمهودى لولا كما افتى به بعضهم مدعى ان كلام السبكي لا يؤخذ منه ذلك ﴿فاجاب﴾
بقوله رد يمين الاستظهار الواجبة من غير طاب الخضم لا يتصور لانها انما تجب على مدعى غائب
او طفل او مجنون او ميت بلا وارث خاص فاذا اقام المدعى على واحد من هؤلاء بيينة كاملة او شاعداً
وحلف معه وجب عليه حيث يمين الاستظهار فان حلفها استحق وان نكل عنها لم يستحق شيئاً ولا يتصور
في واحدة من هذه الصور ردّها لان المدعى عليه لا يتصور حلفه اما الغائب والصبي والمجننون فواضح
وليها لا يمكنه الحلف عنهما واما الميت فالفرض كما قررناه انه لا وارث له خاص بل وارثه بيت المال

نبي قط من لدن نوح الى ان
أخذ الله ميثاقه لتؤمن
بمحمد صلى الله عليه وسلم
وقال ابن عباس لم يزل يتقدم
في النبي صلى الله عليه وسلم
الى آدم فمن بعده ولم تزل الامم
تباشر به وتستفتح به وقال
أيضا وحى الله الى عيسى
أمن بمحمد وممن ادركه
من امته أن يؤمن فلو لا محمد
ما خلقت آدم ولا الجنة ولا
النار قال السبكي عرفنا بالخبر
الصحيح حصول الكمال من
قبل خلق آدم لنبينا صلى الله
عليه وسلم من ربه سبحانه
وتعالى وأنه اعطاه النبوة
من ذلك الوقت ثم اخذ له
المواثيق على الانبياء ليعلموا
انه المقدم عليهم وانه نبيهم
ورسولهم وفي اخذ المواثيق
وهي في معنى الاستحلاف
ولذلك دخلت لام القسم في
لتؤمنن به ولتنصرنه لطيفة
اخرى وهي كان إيمان البيعة
التي تؤخذ للخلفاء أخذت من
هنا فانظر هذا التعظيم العظيم
للنبي صلى الله عليه وسلم من
ربه فالنبي صلى الله عليه
وسلم نبي الانبياء وهذا ظهر
في الاخرة جميع الانبياء
تحت لوائه وفي الدنيا
كذلك ليلة الاسراء صلى بهم
ولو اتفق بحبيته في زمن آدم
ونوح وابراهيم وموسى
وعيسى وجب عليهم فقبرته
عليهم ورسالتهم اليهم معنى
حاصل له وانما امره يتوقف
على اجتماعهم به فتاخر
ذلك الامر راجع الى وجودهم
الاولى عدم اتصافه بما يقتضيه

ورليه لا يمكن حلفه أيضا لان الولي انما يحلف فيما يتعلق بمباشرته على ما فيه من التناقض المشهور
وليس هنا شيء يتعلق بمباشرته أما يمين الاستظهار الواجبة بالطلب كالوكان لليت وارث خاص فانه
يعتبر في وجوب حلف المدعى يمين الاستظهار طلب الوارث لان الحقله في التركة فادرا طلبها تصورها فيها
الرد عليه من المدعى كما هو ظاهر إذ لا مانع منه ووجوبها أصالة في جانب المدعى لا يمنع ردها ألا ترى
ان أيمان القسامة واجبة أصالة في جانب المدعى ومع ذلك له ردها على المدعى عليه فان قلت نقل
الزركشي عن جمع وأقره أنه لو كان للصبي أو المجنون نائب خاص اعتبر في وجوب اليمين طلبه فعليه
هل يتصور الرد قلت الوجه خلافه مانقله وارضاء بل يجب يمين الاستظهار لهما وان كان لهما نائب
خاص وان لم يطلبها لان فيها حقا لله تعالى وحق هذين أكد من حق غيرهما فلا تسقط بعدم
طلب نائبهما المقصر به وعلى التنزل وفرض اعتداده فلا يتصور هنا رد لما مر من تعذر حلف الولي
هنا فتأمل هذا التفصيل تعلم به الحق في المسئلة وأن اطلاق الرد واطلاق عدمه غير صحيح ولم يتيسر لي
الآن الا الوقوف على شرحي للارشاد دون فتاوى السبكي وغيرها مما ذكر في السؤال والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن يمين الاستظهار أنها شرط في الحكم فلا يحكم الحاكم حتى يحلف البالغ
أو الصبي بعد بلوغه فكيف يدفع المال لولي الصبي قبل وجود الشرط والحكم على الاصح فلو مات
الصبي هل يحلف وارثه ويستحق المال أو يدفع المال لمن كان تحت يده أولا بعد حلفه كمنكوله
أو يكون في مستودع الحكم وإذا جن الصبي بعد بلوغه قبل الحلف وطال جنونه وأيس منه بقول
الاطباء مثلا ما الحكم فيه وهل للولي أن يتصرف في المال للصبي بالمصلحة الى حين بلوغه وحلفه
أوضحوا لذلك (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلمه وبركته بقوله يمين الاستظهار فيما لو ادعى قيم طفل
أو مجنون على قيم طفل أرمجنون وأقام بينة اختلفوا في وجوبها فالذي جرى عليه الشيخان أنها
واجبة وهو المعتقد وعليه فلا يسلم المدعى به لولي المدعى له حتى يكمل ويحلف فهو باق بملك المدعى
عليه ظاهر اقلولي التصرف فيه نعم لا يبعد أن ياتي فيه قولهم لو أقام شاهدين ولم يعدلا أو شاهدا
ولم يعدل طوالب خصمه بكفيل حتى يعدلا أو يعدل فان امتنع حبس الانتناع لاثبوت الحق بل
لو ادعى عليه ولم يحلفه وطلب منه كفيل حتى ياتي بالبينة وخيف تغيبه لزمه ان ياتي بكفيل كما صرح
به الامام وعليه حل ما اعتاده القضاة من الزامهم المدعى عليه بالكفيل بمجرد الدعوى أما اذا لم يخف
تغيبه فلا يجوز الزامه بذلك وقيل ذلك الى رأى الحاكم فاذا أزم هناك بالكفيل بمجرد خشية تغيبه
ولم تقم عليه بينة فالولي أن يلزم القيم المدعى عليه بذلك في مسئلتنا لقيام البينة وقبولها فيها ولانما ياتي
متمم الحجة وهو اليمين فان قلت ذكروا أنه لو استمهل الخصم ليجرح الشهود أولي ثبت البراءة وأنحو
ذلك أمهل ثلاثة أيام فلو طلب المهلة ليخرج الى بلد أى بعيدة المسافة لياتي بينة دافعة لم يمهل بل
يؤمر بالوفاء ثم إن ثبت خلافه استرد قاله الرافعي فهلا كانت مسئلتنا كذلك قلت فرق واضح بينهما
فان الحق في هذه وجب شرط ثبوته وجميع ما يعتبر فيه والاصل عدم ما ادعاه فامر بالوفاء ثم ان صدقت
دعواه استرد له والا فلا واما في مسئلتنا فلم يوجد جميع شروط ثبوت الحق لان من جملتها اليمين
وهي الآن متعذرة فلم يمكن الامر بالتسليم لاستحالة قبل ثبوت الحق فان قلت ذكر الشيخان بعد
ما مر عنهما في مسئلتنا من انتظار البلوغ لتعذر الحلف انه لو ادعى ولي صبي مالا على آخر فادعى انه
اتلف عليه عينا بدلها من جنس دينه وقدره حكم عليه بتسليم الحق ثم يحلف له الصبي إذا كمل فلم لم
يقولوا بذلك في مسئلتنا قلت هذا من الشيخين رحمهما الله تعالى دليل واضح لما قررته انه في مسئلتنا
لا يؤمر بالتسليم بخلافه في هذه وقد استشكل الاسنوى وغيره بتلك ثم اجابوا بما حاصله ان اليمين
الواجبة هنا لا تتعلق بالدعوى الاولى بل بالدعوى الثانية وهي اجنبية عن الدعوى الاولى فعملنا

وفرق بين توقف الفعل على قبول المحل وتوقفه على اهلية الفاعل فهنا لا توقف من جهة الفاعل ولا من جهة ذات النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة وانما هو من جهة وجود العصر المشتمل عليه فلو وجد في عصرهم لزهم اتباعه بلا شك ولهذا يأتي عيسى في آخر الزمان على شريعته ويتعلق به منها من أمر ونهى ما يتعلق بسائر الامم وهو نبي كريم على حاله لم ينقص منه شيء وكذلك لو بعث النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه أو زمان موسى و ابراهيم ونوح و آدم كانوا مستمرين على نبوتهم ورسالتهم الى اممهم والنبي صلى الله عليه وسلم نبي عليهم ورسول الى جميعهم فنبوته ورسالته اعم واشمل واعظم وتتفق مع شرائعهم في الاصول لانها لا تختلف وتقدم شريعته فيما عساه يقع الاختلاف فيه من الفروع اما على سبيل التخصيص واما على سبيل النسخ او الانسخ ولا تخصيص بل تكون شريعة النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الاوقات بالنسبة الى هذه الامة هذه الشريعة والاحكام تختلف باختلاف الاوقات والاشخاص اه كلام السبكي قال الجلال ويبدل لكونه مرسل الى الانبياء انه كان نقش خاتم سليمان بن داود ولا اله الا الله محمد رسول الله وإذا تقرّر انه نبي الانبياء

بقضية الاقرار في الاولى الغير المتوقف على يمين وألزمنا المقر بالتسليم لتام الحاجة وهي اقراره الذي لا يحتاج الى انضمام يمين اليه وأما دعواه ان الصبي ألتف له ما ذكر فهو خصومة ودعوى أخرى لا تعلق لها بالاولى فوقتنا الامر فيها الى كمال الصبي وأما في مسئلتنا فالحجة لم تتم كإقرارناه أو لا فلم يكن القضاء فيها بالتسليم وخشية الفوات منتفية بما ذكرته من الكفيل هذا كله بناء على وجوب اليمين فيما ذكر وهو المعتمد كما تقرّر فلا يسلم اليه المال أما على مقابله وعن اعتمده ابن عبد السلام والسبكي ومن تبعهما وهو قول من يقول لو أقام ولي طفل بينة على بالغ أو ولي طفل آخر لم ينتظر بلوغ المدعى له ليحلف بل يقتضى له بالبينة فلا اشكال حينئذ وبهذا يعلم الجواب عن قول السائل نفع الله تعالى به فكيف يدفع المال لولي الصبي قبل وجود الشرط والحكم على الاصح ووجهه انا حيث قلنا انها واجبة فلا نسلم المال للولي وحيث قلنا بانها مندوبة يسلم اليه فلم يلزم على واحدة من المقاتلين التسليم قبل وجود الشرط الذي توهمه السائل وإذا مات الصبي المدعى له انتقل الحق لوارثه فان حلف استحق والا فلا لانه خليفة مورثه وهو لا يستحق الا باليمين على المعتمد السابق فكذا وارثه وظاهر كلامهم انتظار اليمين وإن طال الجنون وأيس من الافاقة ولا محذور في ذلك لانه مندفع باخذ الكفيل الذي قدمته ومرأن المعتمد ان ولي المدعى له لا يسلم المال فلا يتأتى منه تصرف فيه الاعلى الضعيف السابق أنه يسلم اليه (وسئل) رحمه الله تعالى عما إذا كانت مسألة ذات قولين أو وجهين أو طريقين ولم يصحح أحد من علماء المذهب أحدهما هل يجوز لغير المجتهد العمل بأيهما شاء أو بهما إذا لم يجد أهلا للتصحيح أو لا ولم يوجد نقل في مسألة فهل يجوز الاقدام عليها عملا بالأباحة الأصلية أم لا (فاجاب) نفعنا الله تعالى به بقوله ان عدم المفتى في بلده وغيره لم يؤخذ بما فعل في المسئلتين وان وجده بغير بلده لزمه التوصل الى سؤاله بأى وجه قدر عليه ولا يجوز له العمل في واحدة من المسئلتين بشيء قبل ذلك وتحرم عليه الإقامة ببلد لا مفتى بها إلا ان سهلت عليه مراجعة مفت ببلد آخر وقول بعضهم لا تحرم اقامته المذكورة يتعين حمله على ما إذا كان ببلده من يعرف الاحكام الظاهرة التي يعم وقوعها اما بلد ليس فيها من يعرف الاحكام الظاهرة التي يلزم العامة تعليلها فحرمة اقامته بها واضحة وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق حرمة الإقامة بمحل لا مفتى به واطلاق عدم حرمة وكلا العبارتين وقع لبعض الأئمة فيتين حمل كل منهما على ما ذكرته (وسئل) هل يحل أخذ الاجرة على ايجاب النكاح أو لا فان قلتم لا فإذا لم يجر شرطها حالة العقد ولكن جرت العادة بأهداء شيء بعده هل يجوز أخذه وإذا كان العاقد قاضيا وليس له وظيفة ولا رزق من بيت المال فهل يحل له الاخذ بشرط أو طلب (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله لا يجوز أخذ الاجرة لقاض ولا لغيره على مجرد تلقين اب النكاح لانه غير متعب فلا يقابل باجرة فان طلب منه الزوج تعليم قبوله أو لم ابيه وكان في تعليم أحدهما تعب يقابل عرفا باجرة جاز له الاستئجار حينئذ ويستحق الاجرة قاضيا كان المعلم أو غيره وإذا جرت العادة في ناحية باطراد الهدية للعاقد جاز له ان كان غير قاض أخذها بشرط أن يعلم أن المهدى أهدي اليه لا لحياء ولا لخوف مذمة أو عار لو ترك فان علم أو ظن انه أهدي اليه استحياه أو خوف مذمة أو مذمة غيره أو ان يعيره لو لم يهدحرم قبول هديته كما أفاده الغزالي وغيره في نظائر ذلك وعلم ما قرّره حكم أخذ القاضى الاجرة على العقد أو ما أخذه على الحكم فقيه تفصيل حاصله ان له ان يقول للخصمين لا أحكم بينكما حتى تجعلا لى جعلاً بشرط ان يكون فقيرا او ان ينقطع بالحكم بينهما عن كسبه وان يعلما به قبل الترافع وان يكون عليهما معا وان يأذن الامام او يعجز عن رزقه او يفقد متطوع بالقضاء ولم يضرب بالخصوم ولا جاوز قدر حاجته واشتر قدره وسأوى بين الخصوم فيه ان استوى وقت نظره والاجاز التفاوت والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل)

ورسول اليهم وانهم افضل
من الملائكة ثم أن يكون
رسولا إلى الملائكة وأن
تكون من اتباعه عاشرها
أنه صلى الله عليه وسلم أعطي
من الملائكة أمور الم يعطها
احد من الانبياء منها قتالهم
معه ومشيم خلف ظهره
إذا مشى وقوله صلى الله
عليه وسلم ان الله أيدني
اربعة وزراء اثنين من اهل
السماء جبريل وميكائيل
واثنين من اهل الارض
ابن بكر وعمر والوزير من
اتباع الملك ضرورة ف جبريل
وميكائيل رؤس اهل ملته
من الملائكة كما ان ابا بكر
وعمر رؤس اهل ملته من بني
آدم وانه لما مات صلت عليه
الملائكة باسره لم يتخلف
منهم احد ولم يقع ذلك
لغيره من الانبياء وان
الملائكة يسألون الموتى في
قبورهم عنه صلى الله عليه
وسلم ولم يكن ذلك لاحد
من الانبياء سواه وان
الملائكة تحضر امته إذا لاقت
العدو في سبيل الله تعالى
لنصرته وهذه خصيصة
مستمرة إلى يوم القيامة
وأن جبريل يحضر
من مات من أمته ليطرد عنه
الشيطان في تلك الحالة وأن
الملائكة تنزل كل سنة ليلة
القدر على امته وتسلم عليهم
وانها اعطيت قراءة سورة
الفاتحة من كتابه ولم تعط قراءة
شيء من سائر الكتب وأنه
اليه في حياته من الملائكة
مالم ينزل إلى الارض منذ
خلق إسرافيل وان ملك الموت

رحمه الله تعالى هل للمحكم أن يزوج المحكمة له وان بعد مكانها فوق مرحلتين وهل للمحكم كالمقاضي
في تحريم الرشوة وغيرها (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله المحكم كالمقاضي الا في مسائل معروفة
فلا بد في المحكمة له ان تكون حاضرة ويحرم عليه ما يحرم على المقاضي من الرشوة وغيرها والله
سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى ما مراد القضاة بقولهم في النصب وشرط النظر لفلان
وما الذي يفعل وكذلك الواقف بشرط النظر لمعين ما حكمه وما الذي يفعل (فاجاب) بقوله إذا
أناب القاضي انسانا في واقعة بشرطه وشرط النظر عليه لشخص معين جاز ووجب عليه مراجعة ذلك
الناظر فيها وكذلك الواقف إذا شرط النظر لفلان وشرط عليه أن يراجع فلانا عند تصرفه فيصح
ذلك الشرط ويلزمه مراجعته أخذا بما قالوه في الوصي إذا جعل عليه مشرفا والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) رحمه الله تعالى هل للقاضي أن يستنيب في مجلسه من يزوج من لاولى لها غيره أو
يسمع دعوى (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله للقاضي ذلك وهو ظاهر والله سبحانه
أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قول العباب ولو لم يرزق أى القاضي من المصالح فله أخذ عشر
ما يتولاه من أموال اليتامى والوقوف للضرورة والعشر مثال ويتعين النظر الى كفايته وقدر المال
والعمل اه فبل المراد أنه لا يأخذ الا أجره عمله في المال المذكور وما المراد بالعمل المذكور هل
هو الامر بحفظه وتنميته وهو مشكل اذ مجرد ذلك لا يقابل باجرة لانه كلمة لا تعب فيها أو المراد غير ذلك
فما هو ثم قال لو قال القاضي للخصم لا أحكم بينكما حتى تجعلالي كذا رزقا وهو فقير جاز وشرط للجواز
شروطا منها اذن الامام فاذا تعذر الاذن منه لترفعه عن المراجعة في مثل ذلك ما الحكم ومنها قوله
واشتهر قدره أى الجمل كيف يشتهر قدره عند الابتداء ببذونا جميع ذلك بعبارة واضحة جليلة أنا بكم
الله تعالى الجنة بمنه وكرمه آمين (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله اما قوله ولو لم يرزق أى القاضي
الخ فهو ما ذكره الرافعي في الشرح الكبير وأسقطه من الروضة وعبارة الشرح المذكور حكى ابن كج
عن جماعة من الشافعية والحنفية أنه إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أن يأخذ عشر ما يتولاه
من أموال اليتامى والوقوف للضرورة قال ثم بالغ في انكاره ومن قال به فكانه ذكر العشر تمثيلا
وتقريبا ولا بد من النظر إلى كفايته وقدر المال والعمل اه وقد أشار الرافعي رحمه الله تعالى إلى أن
هذه المقالة ضعيفة بقوله عن ابن كج انه بالغ في انكارها وكان هذا هو السبب في حذف النووي لها في
الروضة ثم على فرض اعتمادها لا نظر الا لما أشار اليه الرافعي من أن ذلك العشر مثال وتقريب وانه
لا بد من النظر إلى كفايته وقدر المال والعمل ويوجه بان ما يبيح للضرورة يتقدر بقدرها فانيطت
بكفايته ان نقصت كفايته عن اجرة عمله فان زادت على قدر اجرت له لم يأخذ اكثر من اجرتة ويظهر
ان المراد بكفايته اقل ما يكفيه بالنسبة إلى الامر اللائق به وبعبارة الا لازم له نفقتهم وان المراد
بالعمل في تلك الاموال تعهدها وحفظها وصونها عن المفسدين بالذهاب اليها والقيام عليها صباها
ومساء واعطاؤها لمن يعمل فيها وتفقد امرهم فيها وحسابهم على مصاريفها وغير ذلك من الامور
الشاقة وهذه كلها تقابل باجرة لها وقع كثير فينظر في الاقل من كفايته واجرتة ويعطاها وبهذا
يندفع قول السائل وهو مشكل الخ واذن الامام شرط على مقالة الماوردى المجوز للقاضي الاخذ على
الحكم بشروط تسعة فان فرض تعذره لم يحز للقاضي الاخذ على هذه المقالة لان تلك الشروط إنما
اباحت الاخذ عند القائلين باباحتها للضرورة كما صرحوا به وما جاز للضرورة فيقدر بقدرها كما مرولا
ضرورة إلى اغتفار اذن الامام وان ترافع لان من الواضح ان المراد بالامام في ذلك كل من له تولية
القاضي من الامام الاعظم او نائبه ومراجعة احدهما غير متعذرة فلا بد على تلك المقالة لجواز
الاخذ من مراجعة احدهما واذنه والمراد باشتهار القدر علم المتداعيين به لانه على هذه المقالة لا يجوز

على أحد قبله وأنه وكل بقبره الشريف ملك يبلغه سلام من يصلي عليه وأنه ينزل على قبره الشريف كل يوم سبعون ألف ملك يضربونه باجنحتهم ويحفون به ويستغفرون له ٧ ويصلون عليه إلى أن يمسا فإذا أمسوا عرجوا وهبط سبعون ألف ملك كذلك إلى أن يصبحوا إلى أن تقوم الساعة فإذا كان يوم القيامة خرج صلى الله عليه وسلم في سبعين ألف ملك أهم ما خصا ولا يخفى أنه ليس في هذه الأدلة تصريح ببعثه إليهم ولا ملازمة بين عبادتهم وبين بعثه إليهم لأن عبادتهم تكون بالآخذ عن ربهم أو بإرسال ذلك من جنسهم إليهم كجبريل أو اسرافيل أو غيرهما قال الله تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس وقال تعالى قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئين لنزلنا عليهم من السماء ملكا رسولا وانما سقت الأدلة المذكورة لثلاث يتوهم الواقف على افتائي المذكور أنني لو وقفت عليها لما خالفتهما وعلى تقدير أن لو كانت دالة على المدعى يكفي في ردها مستند الإجماع (سئل) ما الذي أمر به نبينا صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا مع ان شريعته ناسخة لجميع الشرائع (فاجاب) بانه امر باتباعه

له الآخذ من أحدهما للثمة وإنما يأخذ منهما فاشترط علمهما به قبل المحاكمة إليه بان يبينه لهما على وفق ما شرطه الماوردي وغيره عليه وهو أن يكون غير زائد على قدر حاجته وقال غيره أن يكون غير زائد على أجرة عمله قال بعضهم والظاهر أن كلا منهما شرط اه وحينئذ فالظاهر أنه لا بد أن يكون بقدر الأقل من حاجته وأجرة مثله فلا يجوز له أن يأخذ بقدر حاجته والحال أن أجرة مثله أقل ولأن يأخذ بقدر أجرة مثله والحال أن حاجته أقل وأن يكون ذلك الأقل الذي يأخذه قدر ما علوما يتساوى فيه جميع الخصوم وأن تفاضلوا في المطالب فإن فاضل بينهم لم يجز إلا أن تفاضلوا في الزمان فإذا تقرر ذلك علم أنه لا فرق بين الابتداء والدوام لانا إذا جوزنا له الآخذ وأراد أن يبتدئه قلنا له أول متداعين يأتيان إليك أعلمها أن ما تريد أخذه عليها ثم عينه لهما بحيث لا يزيد على قدر الأقل من كفايتك وأجرة مثلك فإذا وجد منك ذلك مع بقية الشروط جاز لك الآخذ هذا في أول مرة وأما فيما بعدها فيلزمك أن كل من جاءك بعد الأولى أن تجعل عليهما كما في الأولى ولا تزيد عليهما إلا أن زاد زمان مخصصتهما على زمان الأولى فلك حينئذ الزيادة بقدر طول الزمان لانه إذا طال كانت الأجرة المقابلة له أكثر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل للمحكم تعزير من أساء في مجلسه من المتحاكمين إليه (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله ليس له ذلك وإنما ذلك للحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن دين الطفل على الطفل يستوفى أم يوقف ليمين الاستظهار بعد بلوغ الصبي (فاجاب) بقوله الذي جرى عليه الشيخان وغيرهما أنه لو ادعى قيم طفل أو مجنون وأقام بما ادعاه بينة انتظر بلوغ أو إفاقة المدعى له لتعذر تحليف غيره عنه وخالف في ذلك السبكي كان عبد السلام قال لا ينتظر بلوغ ولا إفاقة حتى يحلف بعدهما بل يقضى له بالبيعة فإذا كمل حلف (وسئل) هل يجوز ما يعتاده القضاة من إقامة بينة على حاضر بالبلد أنه أقر بمبلغ دراهم لآخر أو يبيع أو لا يجوز لقولهم لا يجوز سماع بينة لغرض التسجيل مع خلاف القفال (فاجاب) بقوله لا يجوز ذلك وبعضهم يجعل لذلك حيلة كان ينذر انسان لآخر بكذا أن ثبت أقرار فلان بكذا فيدعى المنذوره على الناذر بموجب نذره فينكر فيقيم البينة بان فلانا أقر بكذا فيثبت القاضي أقراره حتى يثبت ويلزم الناذر وهذه الحيلة انما تتم ان قلنا بصحة النذر في نحو ذلك وقد ذكر الغزالي رحمه الله تعالى أن قول البائع للمشتري أن خرج المبيع مستحقا فعلى أن اهيك الف الف وافرزه الشيخان وخالفه فيه آخرون فيأتي ذلك في النذر الواقع في الحيلة المذكورة لانه نظير مسألة الغزالي إلا أن يفرق بان البائع مروج بذلك سلمته فانتفت القربة عن نذره فافا خلافة في صورة الحيلة إذ لا رويج فيها فصح النذر فيها ثم هذه الحيلة مأخوذة من حيلة ذكرها ابن الصلاح في إثبات براءة حاضر من دين غائب بان يدعى انسان على الحاضر أن الغائب أحاله بدينه عليه ويذكر شروط الحوالة فيدعى المدين عدم استحقاق المحتال بمقتضى أن محيله أبراه من الدين أو أقر بانه لاحق له عليه وقيم البينة على ذلك فيقبلها الحاكم ويثبت الإبراء أو الإفراج وان كان المحيل حاضرا بالبلد وظاهره أن المدين الذي هو المحال عليه يبرا من دين دائئه الذي هو المحيل والالم يمكن لهذه الحيلة فائدة قال الشرف الغزي كلام ابن الصلاح صحيح في دفع المحتال اما اثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من اعادتها في وجه المحيل ثم المتجه أن للمحتال الرجوع بدينه على المحيل إلا إذا استمر على تكذيب المحيل اه وانما يتجه ما ذكره في حواله صحيحة بدليل ما ذكره آخر اما إذا جوت الحوالة حيلة إلى سماع بينة الحاضر ببراءته من دين الغائب عن مجلس الحكم فلا حاجة إلى اعادتها في وجه المحيل لأن حجته من الدفع في البينة باقية لا تبطل بغيره فغاية ما في الباب أنه إذا حضر وادعى تذكر له البينة ويقال إن كان لك دفع فيها فإظهاره والا فالحكم قد تم فتمكينه من الطعن فيها مغن عن اعادتها في وجهه

في التوحيد والدعوة اليه

بالرق و اراد الدلائل مرة بعد أخرى والمجادلة مع كل أحد على حسب فهمه وقال ابن عمر امر باتباعه في مناسك الحج كما علم ابراهيم جبريل وقال الطبري امر باتباعه في التبري من الاوثان والتزين بالاسلام وقيل امر باتباعه في جميع ملته إلا ما أمر بتركه قال الماوردي قال بعض اصحابنا والصحيح الاتباع في عقائد الشرع دون الفروع لقوله تعالى لسكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا اه وقال بعضهم فان قيل الملة الدين وهو ما كان يدعو اليه من الاصول والفروع فلم يكن دين محمد ﷺ ناسخا لدينه قلنا يلزم اخل على ارادة الاصول كما ذهب اليه الفئة المحقة من الاصوليين توفيقا بين ذلك وبين ما دل عليه كون دينه ناسخا لدينه باعتبار بعض فروع (سئل) عن قول الله تعالى إنما امره اذا اراد شيأ أن يقول له كن فيكون هل قال في الازل للاشياء كلها كوني فتكون عند ارادة خلقها أم إذا اراد خلق شيأ يقول كن فتكون كن مكررة بحسب المخلوقات وما معنى قوله كن هل يأمر ملسكا بقولها أم كيف الحال (فاجاب) بانه ليس المراد بالآية الكريمة قول كن للاشياء كلها ولا بعضها لا في الازل

ويوجه سماعها والحكم بها بالنسبة إلى حقه مع حضوره بانها لم يقعا بطريق القصد وإنما وقعا بطريق التبع ويعتبر في الشيء تابعا مالا يغتفر فيه مقصودا وباقى ذلك في حيلة النذر السابقة ((وسئل)) رحمه الله تعالى بما صورته ذكر الامام النسفي الحنفى في المصنفى أنه يجب علينا إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا في الفروع أن نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب أى بناء على أن المصيب في الفروع واحد وغيره مخطىء ما جور فهل صرح اصحابنا بمثل ذلك وهل منعهم الاقتداء بالمخالف حيث ارتكب مبطلا مقتض لذلك وهل يسوغ للفقى ان يفتى بمذهب مخالفه وذلك بان يفتى الحنفى بعدم وجوب الزكاة في مال موليه أو ليس له ذلك بل ولا بالوجه الضعيف المرجوح عند الشيخين ويقال ان بيان الحكم للمستفتى المخالف بنحو ذلك إنما هو الرواية وحكاية مذهب الغير لا الافتاء المتوقف على الاعتقاد تفصلوا ببيان ذلك وبسط الكلام ونقل ما لهم فيه تصريحاً وتلويحاً فان المقام قد يخفى على كثير حتى توهم بعض المتفقه أن القول بخطا المخالف واعتقاد بطلان صلاته مناف لكونه على هدى من ربه عز وجل ((فاجاب)) نفعا الله تعالى به بقوله نعم صرح اصحابنا بما يفهم ذلك لا بقيد الوجوب الذى ذكره ففى العدة لابن الصباغ كان أبو اسحق المروزي وأبو على الطبري يقولان ان مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه واصحابه أن الحق في واحد الا ان المجتهد لا يعلم انه مصيب وإنما يظن ذلك اه وإذا كان المجتهد لا يعلم الاصابة وإنما يظنها فمقلده أولى ومعلوم أن الظن يقابله الوهم وهو احتمال الخطأ فنتج ان المجتهد يظن اصابته ويجوز خطؤه وان مقلده كذلك وحينئذ يلزم ما ذكر عن النسفى وما يصرح بذلك أيضا مراعاة الشافعى رضى الله تعالى عنه واصحابه خلاف الخصوم في مسائل كثيرة فذلك تصريح منهم بانهم إنما يظنون اصابة ماذهب اليه امامهم وانهم لا يتطمعون بخطا مخالفه والالم يراعوا خلافهم فلما راعوه علم انهم يجوزون اصابته الحق وان كان الاغلب على ظنهم أن الحق هو ما ذهب اليه امامهم وما أحسن قول الزركشى قد راعى الشافعى رضى الله تعالى عنه واصحابه خلاف الخصم في مسائل كثيرة وهذا إنما يتمشى على القول بان مدعى الاصابة لا يقطع بخطا مخالفه وذلك لان المجتهد لما كان يجوز خلاف ماغلب على ظنه ونظر في متمسك خصمه فرأى له موقعا راعاه على وجه لا يخل بماغلب على ظنه وأكثره من باب الاحتياط والورع وهذا من دقيق النظر والاخذ بالحزم قال القرطبي ولذلك راعى مالك رضى الله تعالى عنه الخلاف قال وتوهم بعض اصحابه انه يراعى صورة الخلاف وهو جهل أو عدم انصاف وكيف هذا ولو لم يراع كل خلاف وانما راعى خلافا لشدة قوته فان قلت هذا لاحجة فيه لان الانبارى استشكل ندب الخروج من الخلاف بانه احداث قول لم يقل به أحد فيما اذا اختلفت الامة على قولين التحريم والاباحة قال فالقول بان الترك متعلق الثواب والفعل جائز قول لم يقل به أحد اه قلت يجاب عن اشكاله هذا وان نقله الاصوليون ولم يجيبوا عنه بانه انا يلزم ما زعمه أن لو كان الذنب الذى قلنا به من الجهة التى اختلف بسببها في اباحته وحرمة وليس كذلك وانما الترك فيه له جهة أخرى خارجة عن ذلك اقتضى تحذيره صلى الله عليه وسلم عن الشبهات وتناكبه في طلب مالا شبهة فيه أنه اعنى الترك أولى من هذه الجهة وان كان واجبا من جهة أخرى كمنسدة أدركها الفائل بالحرمة أو جائزا من جهة أخرى لكون الفائل به لم يدرك تلك المفسدة ولقد قالوا ردا على من زعم أنه مامن مباح الا ويتحقق به ترك حرام فيكون واجبا ان كلامنا ليس في تلك الجهة التى نظر اليها ذلك الفائل ثم أشاروا الى أن الخلاف لفظى أى لان من نظر لتلك الجهة حكم بانه واجب ومن لم ينظر اليها حكم بانه مباح فعلنا ان الكلام مختلف باختلاف النظر الى الجهات الباشئة هي عنها فكذا في مسئلة الخروج من الخلاف فلا يلزم عليها ما زعمه

من ملك بل المراد بها تمثيله
لتأثير قدرته تعالى في مراده
بأمر المطاع للمطيع في
حصول المأمور به من غير
امتناع وتوقف واقتتار إلى
مزاولة عمل واستعمال آلة
قطعا للمادة الشبهة وهو
قياس قدرة الله تعالى على
قدرة الخلق فبمجرد ارادة
الله تعالى إيجاد شيء يوجد
(سئل) ما معنى قوله صلى
الله عليه وسلم الخادم أحد
المتصدقين (فاجاب) بان
معناه ان لصاحب المال
ثواب المبلغ المتصدق
به وللخادم ثواب سعيه في
ايصال الصدقة فلو أعطى
المالك الخادم مائة درهم
ليدفعها لفقير على باب داره
مثلا فاجر المالك أكثر ولو
أعطاه رغيفا ليذهب إلى
فقير في مسافة بعيدة بحيث
يقابل مشى الذهاب إليه
باجرة تزيد على الرغيف فاجر
الخادم أكثر وقد يكون
عمله قدر الرغيف فيكون
قدر الاجر بينهما سواء
(سئل) عن الجمع بين قوله
صلى الله عليه وسلم خيركم
في رأس المائتين الخفيف
الحاذقوا يا رسول الله
ماخفة الحاذق من لأهل
له ولا مال اه وهل صح
وحديث تناكوا الخ
(فاجاب) بان الاول قال
شيخنا الشمس السخاوي في
الاحايث المشهورة ان
الحديث رواه ابو يعلى في
مسنده من حديث داود بن

الانباري فتامله فانه مهم ومما يصرح بذلك أيضا قول المزني جاء عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه
انه حكم بين خصمين في طست ثم غرمه للبقي على المزني فلو كان يقطع بان الذي قضى به هو
الحق لما تأثم من الحق الذي ليس عليه غيره ولا غرم للظالم ممن طسته في حكم الله تعالى انه ظالم
بمنعه اياه من صاحبه قال ولكنه عندي خاف أن يكون قضى عليه بما أغفل عنه وظلمه من حيث
لا يعلم فتورع باستحلال ذلك منه وغرمه له ركان غرمه له مع استيقانه انه ليس عليه طلبا للثواب
فحسب لما خفي عليه أن اعطاه محتاج أعظم لاجره اه فتامل ذلك من المزني رحمه الله تعالى تجده
صريحا فيما في السؤال عن النسفي وكان هذا المذكور عن أبي حنيفة أو نحوه هو مستند النسفي
فيما ذكره والا فالذي عليه أكثر الحنفية أن كل مجتهد في الفروع مصيب ومقالة النسفي المذكورة
لأتاتى الا على ما عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه وأصحابه ونقل عن أبي حنيفة ومالك رضى
الله تعالى عنهما وغيرهما في ذلك وتحريره خلاف طويل الذيل وليس هذا محل بسطه أن
المصيب واحد ثم رأيت أن ما قاله النسفي بعينه هو أحد وجهين لأصحابنا وأن القاضي أبا الطيب
منهم رجح خلافه فقال أعلم أصابتنا وأقطع بخطا من خلفنا ومنعه من الحكم باجتهاده غير أنى لأؤثمه
اه وبما قدمته عن ابن الصباغ عن الاصحاب وعن الشافعي رضى الله تعالى عنه والاصحاب رحمهم
الله تعالى في نذب الخروج من الخلاف عن المزني تعلم أن الاصح غير ما قاله القاضي أبو الطيب وان
قال الزركشي انه الاصح وقد يحمل كلام القاضي على المسائل التي يقول فيها بنقض حكم
الحاكم فهذه تقطع فيها بخطا المخالف لانه خالف الدليل القطعي اذ لا نقول ذلك أعنى النقض الا فيما
دليله قطعي لا يقبل التأويل بخلاف غيره ومن ثم اختلف أئمتنا في النقض في مسائل كثيرة ومنشا
اختلافهم أن المخالف هل خالف دليلا قطعا لا يؤول ام لا والاصح في أكثرها انه لا ينقض لان المخالف
لم يخالف الا بحجة متأسكة ويؤيد هذا الحل الذي ذكرته قول الشيخ عز الدين بن عبد السلام
في قواعده من صوب المجتهدين شرط في ذلك ان لا يكون مذهب الخصم مستندا الى دليل ينقض الحكم
المستند اليه قال ولهذا لم يكن شرب النبيذ للحنفي مباحا وان بتصويهم اه فاذا استثنى الشيخ هذا
على القول بتصويب المجتهدين فما بالك به على القول بان المصيب واحد وبما يدل على ضعف كلام
القاضي قوله لا يجوز للشافعي ان يفوض القضاء للحنفي في مسألة يعتقد المفوض ان مذهب ابي
حنيفة غير صحيح لانه يعين على ما يعتقد تحريره قال ولكن يجوز ان يفوض اليه الحكم فيها الاحتمال
ان يتغير اجتهاده فيوافق الشافعي فلا يكون المفوض معينا على ما يعتقد منه اه ووجه دلالة هذا
على انه ضعيف انه مخالف لما اطبقوا عليه بعد انقضاء عصر المجتهدين من ان الشافعي يولى الحنفى
وغیره وان لم يكونوا مجتهدين ولا احتمل تغريمهم عن مذهبهم في مسائل عامة وخاصة لا يراها المولى
بل كثيرا ما يولون المخالف في مسألة خاصة ليحكم بها على مذهبه فوقوع الاجماع الفعلي على ذلك
من منذ مئات من السنين يدل على جوازه وانه لا اعانة في ذلك على معصية البتة وبما يدل على
ضعف كلام القاضي ايضا قول امام الحرمين في النهاية من فروع مسألة ان المصيب واحد او الكل
اقتداء الشافعي بالحنفي والاصح فيه الصحة الا ان يتحقق خلافه بما يشترطه او يوجب له لا نالا نقطع
بالمخالفة حينئذ فتامل قوله لا نقطع بالمخالفة حينئذ مع جعله ذلك من فروع ان المصيب واحد او
الكل تجده صريحا في رد كلام القاضي وبكلام الامام هذا يعرف الجواب عن قول السائل
نفع الله تعالى به وهل منهم الاقتداء بالمخالف الخ وما قدمته عن قواعد الشيخ عز الدين
صرح به في فتاويه أيضا لكن بزيادة فقال فان خالفت فتوى امامه حديثا صحيحا فان خالف مخالفة
ينقض بها حكمه ان لو حكم به لم يجز تقليده فيما ذهب اليه لانه مخطيء وايس في الخطا قدوة ولا في

عن منصور عن ربعي عن
حذيفة مرفوعا به ٧ وعلقه
رواقه وكذا قال الخليلي ضعفه
الحفاظ وخطوه اه فان صح
فهو محمول على أيام
الفن وفي معناه احاديث
كثيرة كلها واهية اه فلتخص
أنه محمول على من ذكره شيخنا
ومثله من كره له التزوج
(سئل) ما معنى قوله تعالى
فاعلم أنه لا اله الا الله مع أنه
عالم بذلك (فاجاب) بان
معناه أثبت على ما أنت
عليه من العلم بالوحدانية
أو اعلم أن الله اعلمك أن لا اله
الا الله وما علمته استدلالا
فاعلمه خبرا يقينا لانه كان
يعلم ذلك قبل البعثة فامر به
بالثبات على ذلك العلم
بطريق الخبر واليقين أو
فاذكر أن لا اله الا الله فعبّر
عن الذكر بالعلم لحدوثه
عنه أو المراد به الامة (سئل)
هل الاشجع سيدنا أبو بكر
أو سيدنا علي رضي الله عنه
أم أبو بكر أشجع مطلقا كرا
وفرأى أم أبو بكر أفرس من
جهة ثبات القلب وعلى
أشجع من جهة الكرو والفر
(فاجاب) بان سيدنا أبا بكر
رضي الله عنه أشجع من
علي رضي الله عنه اذ الشجاعة
شدة القلب على اليأس
وما يدل على ما قلناه شدة قلبه
يوم وفاة النبي صلى الله عليه
وسلم دون غيره من الصحابة
ومن المعلوم أن ما فعله علي
بالكفارة لم يساوه فيه أبو
بكر ثم رأيت القرطبي قال وفي

الباطل أسوة ثم قال وله ان ينتقل من تقليده امام الى تقليد امام آخر في جميع ما يذهب اليه بشرط
أن لا ينقض بمثله لانا اذا قلنا بتصويب المجتهدين فلا يشكر على أحد أن ينتقل من صواب الى
صواب آخر وان قلنا المصيب واحد فهو غير معين اه وتبعه تلميذه الامام المجتهد ابن دقيق العيد
فاشترط في جواز التقليد أن يكون ما قلده فيه بحيث لا ينقض لو قضى به قاض وأقره الزركشي وغيره
وبه يتضح ما قدمته أن محل الوجهين السابقين فيما لا ينقض لو حكم به حاكم اما هو فيعتقد خطأ
المخالف فيه يفينا من غير خلاف في ذلك واما ما زاده ابن دقيق العيد على شيخه بقوله بعد ما مر عنه
موافقه لشيخه لا يشترط كون الحكم بما ينقض فيه قضاء القاضي بل يكفي في عدم جواز تقليد
القائل به كونه مخالفا لظاهر النصوص بحيث يكون التأويل مستكرها فالظاهر أنه غير معتمد
والذي دل عليه كلام الشيخين وغيرهما جواز التقايد حينئذ ثم رأيت بعض المتأخرين قال عقب
كلامه هذا وهو بعيد جدا ومامن مذهب الا وهو مشتمل على مثل ذلك ولا يخفى ما في تكليف
العوام الاجتناب عن ذلك من المشقة التي لا تليق برخصة جواز التقليد لهم وكانه فرعه على
الضعيف أنه يجب البحث والعمل بما يرجح عند المقلد ويحيل اليه قلبه والاصح انه يخير في تقليد
من شاء ولو مفضولا عنده مع وجود الافضل ما لم يتبجح الرخص بل وان تتبعها على ما قاله بعض
أصحابنا واعتمده الشيخ عز الدين وأطال في الاستدلال له وهنا دقيقة ينبغي التفطن لها وكثيرا ما
يغفل عنها وهي أن ما قاله النسفي وقلناه من كلام أصحابنا واختلافهم وان الارجح هو الموافق
لما قاله النسفي اما يتأتى ذلك على الضعيف انه يجب تقليد الاعلم ولا يجوز تقليد غيره مع وجوده
فحينئذ اذا فقد الاعلم هل يقطع بان مذهبه صواب ومذهبه غيره خطأ أم يظن ذلك ولا يقطع
به فيه الخلاف السابق والاصح منه هو الثاني كما تقرر أما اذا قلنا بالاصح المنقول في الروضة وغيرها
عن الجمهور واعتمدوه انه يتخير في تقليد أي من شاء من المجتهدين ولو مفضولا مع وجود فاضل
وان اعتقده كذلك أخذنا بما في مقدمة المجموع ومما فيه وفي غيره في التقليد في القبلية واختيار
الروضة لخلافه انما هو من حيث المدرك عنده لامن حيث النقل فلا يلزم اعتقاد ذلك بل لا يتصور
منه لانه مع اعتقاده ان امامه مفضل لا يمكن أن يقطع بل ولا يظن بانه على الصواب وغيره على الخطأ
وانما غاية أمره أنه يجوز موافقته للصواب وهذا كاف في حق العامي لانا ان قلنا كل مجتهد مصيب
وهو ما عليه كثيرون من الشافعية وغيرهم بل نقله غير واحد عن اكثر العلماء وللشافعي رضي الله
تعالى عبارات تقتضيه عبارات تمنعه ومن ثم كثر اختلاف اصحابه في فهم عبارته في ذاك وغلط
بعضهم بعدوا وتحرير ذلك محل يليق به غير هذا فالامر واضح وان قلنا ان المصيب واحد وغيره
ما جور على اجتتهاده وقصده الحق وهو المعتمد فذلك الواحد منهم فيكفي اعتقاد العامي انه يحتمل
ان امامه صادف ذلك الحق فبان بما قررته ان المقلد لا يلزمه ان يعتقد الا ان مذهب اليه امامه
يحتمل انه الحق عند الله سبحانه وتعالى واما ظنه لذلك او القطع به فلا وكيف يتصور من العامي
حقيقة ظن ذلك او القطع به وهي اعنى تلك الحقيقة انما تنشأ عن النظر في الدلائل على وجهه
وذلك لا يتصور الا للمجتهد والكلام انما هو في المقلد فبهذا عرف ان من عبر بالظن او القطع
فيما مر لم يرد بذلك الا الصورة دون الحقيقة لاستحالة وجودها لغير المجتهد فتأمل ذلك وما قبله فان
كلا منهما دقيق غامض ثم رأيت محقق الحنفية الكمال بن الهمام صرح بما يؤيد ما ذكرته في
كلام النسفي منهم حيث قال ان اخذ العامي بما يقع في قلبه انه اصوب اولى وعلى هذا إذ استفتى
المجتهدين فاختلفا عليه فالاولى ان ياخذ بما يميل اليه قلبه منهما وعندى انه لو اخذ بقول الذي لا يميل
اليه جاز لان ميله وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اه وقد توسع ابن عبد السلام

الصادق فان الشجاعة
 حدها ثبوت القلب عند
 حلول المصائب ولا مصيبة
 بعد أعظم من موته صلى الله
 عليه وسلم فظهرت عندها
 شجاعته وعلمه (سئل) عن
 رقيب وعتيق هل هما
 ملكان يكتبان اللفظ ليلا
 ونهار أم لا وإذا قلتم انهما
 ملكان يكتبان اللفظ فإين
 مقعدهما وإذا قلتم ان
 ملائكة الليل غير ملائكة
 النهار فما اسم ملائكة الليل
 وهل رقيب وعتيق للناس
 كافة أم لكل شخص رقيب
 وعتيق (فاجاب) بانه قال تعالى
 عن اليمين وعن الشمال قعيد
 قال الحسن ومجاهد وقتادة
 وغيرهم هما ملكان احدهما
 عن اليمين يكتب الحسنات
 والآخر عن الشمال يكتب
 السيئات وقال مجاهد ايضا
 ملكان بالنهار وملكان
 بالليل وعن ابن امامة قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كاتب الحسنات علي يمين
 الرجل وكاتب السيئات علي
 يساره وقال الحسن والضحاك
 مجلسهما تحت الشفقتين
 علي الحنك وكان الحسن
 يعجبه ان ينظف عنقه فتهوى
 ملازم ثابت وليس المراد به
 ضد القائم وظاهره انهما
 لا يفارقانه وذكر الحسن انهما
 يفارقانه في حال قضاء حاجته
 وفي حال جماعه والرقيب هو
 الحافظ او المتبع للامر او
 الشاهد والعتيق هو الحاضر
 معه اينما كان او الحافظ المعد

فما مر من منع التقليد فيما ينقض الحكم به فقال لا يجوز التقليد في تصحيح الدور في المسئلة
 السريجية وان ذلك مما ينقض فيه قضاء القاضي لمخالفته للقواعد الشرعية اه وما علل به ممنوع
 بل كثير من القواعد الشرعية يشهد لتصحيح الدور بل ليس على بطلانه حجة صحيحة الا ما فيه من سد
 باب الطلاق المعلوم من الظواهر عدم قبوله للسد وهذا وحده غير كاف في منع التقليد وجواز النقض
 فالوجه ما قاله البلقي من جواز التقليد فيه وأنه لا عقاب على من قلد في ذلك لان الفروع الاجتهادية
 لا عقاب فيها أي لمن قلد فيها لا مطلقا خلافا لبعضهم وقول ابن الصباغ أن تصحيحه خطأ ليس مذهبا
 للشافعي لا يقتضي منع تقليده لانه شخص من الاصحاب تفرد بمقالة باعتبار ما عنده فلا يكون حجة
 على غيره ممن يقول بصحته لا سيما وهم الاكثرون على ما فيه مما بينته في كتابي الادلة المرضية على
 بطلان الدور في المسئلة السريجية وقول السائل نفع الله تعالى به وهل يسوغ للمفتي الخ جوابه
 نعم يسوغ له الافتاء بمذهبه وخلاف مذهبه إذا عرف ما يفتي به على وجهه وأضافه الى الامام القائل
 به لان الافتاء في العصر المتأخرة انما سبيله النقل والرواية لا تقطاع الاجتهاد بسائر مراتبه
 من منذ أزمانه كما صرح به غير واحد وإذا كان هذا هو سبيل المفتين اليوم فلا فرق بين أن ينقل
 الحكم عن إمامه أو غيره بل لو فرض أن شخصا له قوة اجتهاد الفتوى في مذهبه وغيره جازله الافتاء
 بما تقتضيه قواعد المذهبين لكن مع بيان ذلك ونسبة كل رأى الى الامام القائل به وهذا
 هو ملحظ ما وقع لغیر واحد من الأئمة أنه كان يفتي على مذهبين كالعارف الامام عبد القادر الجيل
 رحمه الله تعالى كان يفتي على مذهب الشافعي وأحمد رضي الله تعالى عنهما وكان دقيق العيد
 قبل كان يفتي على مذهب الشافعي ومالك رضي الله تعالى عنهما فان قلت لم لا نقل بتفصيل السبكي
 في ذلك الذي أشار اليه بقوله للمفتي على مذهب إمام إذا أفتى بشيء واجب أو مباح أو
 حراما على مذهبه حيث يجوز للمقلد الافتاء بحسن أن يقال ليس له أن يقلد غيره ويفتي بخلافه
 لانه حيث محض تشبه اللهم الا أن يقصد مصلحة دينية فيعود الى ما قدمناه ونقول بجوازه كما
 روى عن ابن القاسم أنه أفتى ولده في نذر اللجاج بمذهب الليث والخلاص بكفارة يمين وقال ان
 عدت لم أفتك الا بقول مالك يعني بالوفاء على أنا حملنا قول ابن القاسم هذا على انه كان يرى التخيير
 فله أن يفتي بكل منهما إذا رآه مصلحة والمقلد لا يمتنع عليه ذلك وان لم ير التخيير إذا قصد مصلحة
 دينية وأما بالتشهي فلا اه قلت كلامه رحمه الله تعالى في غير ما قررناه لانه في منتقل الى مذهب
 غير مذهبه ليعتقده ويفتي به بدليل فرضه لكلامه فيمن أفتى بحل شيء مثلا تقليدا لامام ثم أراد أن
 يقلد من قال بحرمة ويفتي به فليس له ذلك بمجرد التشهي وأما ما قررناه فانه ليس في ذلك بل في
 ملازم بالنسبة لعمله مذهبا معينا ثم أفتى غيره بحكم في مذهب امام آخر فله ذلك مطلقا إذ
 لا تشهي هنا بوجه على ان ما قاله السبكي انما يتأتى على الضعيف انه يجب تقليد من اعتقده
 افضل ولا يجوز الانتقال عنه الا لمصلحة دينية أما على الصحيح وهو التخيير مطلقا وجواز الانتقال
 الى أي مذهب من المذاهب المعتبرة ولو بمجرد التشهي ما لم تتبع الرخص بل وان تتبعها على
 مامر فله وان أفتى بحكم ان ينتقل الى خلافه بان يقلد القائل به ويفتي به مالم يترتب على ذلك
 تلفيق التقليد المستلزم بطلان تلك الصورة باجتماع المذهبين بل وان لزم عليه ذلك على ما اختاره
 محقق الحنفية الكمال بن الهمام وإزال في الاستدلال له وما نقله السبكي عن ابن القاسم لا ينافي ما
 قلناه بل ولا يشهد لما قاله لان كلامه في المقلد بدليل قوله حيث يجوز للمقلد الافتاء وابن القاسم
 مجتهد بدليل قول السبكي على انه كان يرى التخيير فتأمل ذلك لتعلم به الرد على من نقل كلام
 السبكي هذا واعتمده وجعله مقيد الكلام له آخر دال على ما قررته وهو قوله إذا حكم القاضي

وقد علم أن الملكين الكاثين

ليسا مسميين بربق وعيد
وان لكل شخص ملكين فاذا
مات الشخص استادنا ربها
في صعودها السماء فيقول
ان ارضي ان ساواي ملواة
من خلق يسبحون فيقولان
باربنا فينكون فيقول
قوما على قبر عبدى فكبرانى
وهلا لاني واذا كراني واكتب
ذلك لعبدى الى يوم القيامة
ولم اقف على تسمية الكاثين
(سئل) عن السيد هرون
هل هو رسول كما نطق به
القرآن في غير موضع ونقل
ابن عطية انه خلاف فيه
او غير رسول كما هو الصريح
في كلام القاضي البيضاوى
وغيره (فاجاب) بان ما ذكر
في السيد هرون عليه السلام
ليس بخلاف معنوى
فيلزم كون القائل بانه غير
رسول منكرا لاصحاء الله
تعالى اليه والامر بالتبايع
الدال عليه القرآن العزيز
في غير موضع وانما هو خلاف
راجع الى اللفظ والتسمية
مبنى على تعريف الرسول
والنبي الراجع الى الاصطلاح
ولا مشاحة فيه وفيه اقوال
منها ما جرى عليه جماعة
كثيرون من المفسرين
وغيرهم ومنهم القاضي
البيضاوى ان الرسول
من بعثه الله بشريعة مجردة
يدعو الناس اليها والنبي
يعمه ويعم من بعثه الله تعالى
لتقرير سابق كانبيا بني
اسرائيل الذين كانوا بين
موسى وعيسى اه وعلى
هذا فهرون نبي

بقول ضعيف لم ينفذ لانه قاض بشيء لم يعلمه فيكون في النار بنص الحديث فعلم انه متى أقدم القاضي
على حكم وهو لا يعتقد انه كان حكما بغير ما أنزل الله وقاضيا بشيء لا يعلمه فلا يحل للقاضي ان يحكم بشيء
حتى يعتقد انه الحق هذا في المجتهد وكذا المقلد بالنسبة للفتوى والحكم أما بالنسبة لعمله في حق نفسه
فله تقليد الوجه الضعيف وقد نقل ابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز الافتاء والحكم بالضعيف فان
استوى عنده قولان لا امام لزمه التوقف حتى يظهر ترجيح أحدهما وإنما يخير المجتهد إذا استوى عنده
أما رتان لانه حيث استويا عنده قد يحصل له حكم التخير من الله سبحانه وتعالى وأما قول الامام
المتعارضان فيمتنع أن كلا مذهبه ونسبة أحدهما اليه على التعيين دون الآخر ترجيح من غير
مرجح فليس الا التوقف وللحكم الاهل للترجيح الحكم بما ترجح عنده وان خالف أكثر أهل
المذهب ما لم يخرج عنه وغيره ليس له الا اتباع ما عرف ترجيحه في المذهب ولو لم يشترط على الاهل
لترجيح التزام جاز له الحكم بما ترجح عنده وان خرج عن مذهبه بخلاف ما إذا شرط عليه ذلك
لفظا أو عرفا والذي أقوله في هذه الاعصار ان من أطلق السلطان توليته للقضاء يحكم بمشهور مذهبه
ان كان مقلدا أو بما يراه ان كان مجتهدا فان ولاه على مذهب فلان لم يتجاوز مشهور مذهبه ان
كان مقلدا وان كان مجتهدا في مذهب فله الحكم بما ترجح عنده بدليل قوى وليس له مجاوزة ذلك
المذهب مقلدا كان أو مجتهدا وليس له الحكم بالشاذ البعيد في مذهبه جدا وان ترجح عنده لانه
كالخارج عن المذهب اه حاصل كلام السبكي رحمه الله تعالى وهو تحقيق ٣ وعن الغزالي
للحكم المقلد أن يحكم بمذهب غير مقلده بناء على أن للعامة تقليد من شاء أى وهو الاصح كما مر
وما نقل عن ابن الصلاح من ان المفتي كالحاكم فيما ذكر اجماعا انها هو في مفت معروف بالافتاء
وعلى مذهب امام فهذا ليس له الافتاء بالضعيف عند اهل ذلك المذهب وإن فرض أنه من اهل
الترجيح وترجح عنده لانه انها يسأل عن الراجح في مذهب ذلك الامام لا عن الراجح عنده وحده ولهذا
كان القفال اذا سئل عن مسألة بيع الصبرة يقول تسالوني عن مذهبي أو عن مذهب الشافعي فتأمل
استفساره المستفتي تعلم أن المنع الذي حكى ابن الصلاح الاجماع عليه انها هو فيمن ذكرته ولقد
سئل السبكي عن مسألة بيع الغائب فأفتى بالصحة فيها بناء على القول الضعيف فيه فقال يبيع
التحل في الكوارة وخارجها بعد رؤيته صحيح وقبل رؤيته يخرج على قول يبيع الغائب ويبيع
الغائب قد صححه أكثر العلماء وأتباعهم ومثل هذا للفقر لا بأس به لانه قول الاكثر ولان له دليلا
يعضده ولاحتياج غالب الناس اليه في أكثر الاموال التي يحتاج الى شرائها من المساكن
والملبوس والامر في ذلك خفيف ان شاء الله تعالى والامور إذا ضاقت اتسعت ولا يكلف عموم
الناس بما يكلف به الفقيه الحاذق التحرير اه قال السيد السمرودي وقد كان شيخنا العلامة
ولي الله شهاب الدين احمد الابشيطي رحمه الله تعالى كثيرا ما يفتي الناس في المحرم إذا احتاج
لتكرير لبس المحيط بعدم تكرير الفدية إذا نوى تكرير اللبس ابتداء تقليدا للمذهب مالك رحمه الله
تعالى لما في مذهبه من المشقة في ذلك اه وفي شرح المذهب عن ابن الصلاح ان القول بمنع المقلد
العاجز عن الترجيح والتفريع من الافتاء محله ان ذكر ذلك على صورة من يقوله من عند نفسه
أما إذا أضافه الى القائل به فلا منع من ذلك وهذا ظاهر فيما قدمته أن المفتي حيث أضاف ما فتى به
الى امام جاز له الافتاء لانه في الحقيقة رارونا نقل فواجه لمنعه من ذلك بخلاف ما إذا عرف بالافتاء في
مذهب وافتى بغيره ولم يسنده الى اهله لما فيه من التغيرر بالمستفتي وإبقائه فيما لم يرد ولم يحط به
وفي اصل الروضة ما يصرح بذلك وهو قول العامي إذا عرف حكم تلك المسئلة بل في الحقيقة ذلك
القيد مأخوذ من تقييد الرافي بالمعرفة اذ لا يتصور الا حيث لا يشك ان هذا من مسائل ذلك

لارسول ومنها أنه أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله كيوشع وإن لم يؤمر بتبليغه فهو نبى فقط فهرون على هذا رسول ونقل ابن عطية أنه لا خلاف فيه يعنى بين القائلين بهذا التعريف الثانى (سئل) هل الأفضل الاشتغال بالاستغفار أم بالصلاة والسلام على النبى ﷺ أو يفرق بين من غلبت طاعته فالصلاة له أفضل أم معاصيه فالاستغفار له أفضل (فاجاب) بأن الاشتغال بالصلاة والسلام على النبى ﷺ أفضل من الاشتغال بالاستغفار مطلقا (سئل) عن قول الأصوليين شكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل فمن لم تبلغه دعوة نبى لا ياتهم بتركه خلافا للمعتزلة فإنه ظاهر فى أن تاركه عاص وأشكل عليه قول الفقهاء سجدة الشكر سنة فهل يقال معناه أن ما أوجبه الشارع من ذلك فهو واجب وما لا فلا أم كيف الحال (فاجاب) بأن موضوع المسئلة كما جرى عليه بعضهم الشكر العرفى وهو صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى به عليه إلى ما خلق لأجله كصرف النظر إلى مصنوعات والسمع إلى تلقى أوامره وعلى هذا القياس ولهذا قال بعضهم المراد بشكر المنعم الاتيان بالمستحسنيات العقلية والانتباه

المذهب الذى يفتى به وعلم من قول الرافعى فاخبر به أن هذا ليس من الافتاء فى شيء وإنما هو محض رواية وإذا كان هذا شأن غير المجتهد فى مذهب امامه فكذا شأنه فى مذهب غير امامه لاستواء المذهبيين حيثئذ بالنسبة اليه فى أنه إن عرف منها أو من أحدهما حكما قطعيا جاز له الافتاء به على جهة الاخبار والرواية المحضة فإذا لم يعرف ذلك كذلك امتنع عليه وبما قررته يعلم أن قول الروضة ليس للمفتى والعامل على مذهب الشافعى رحمه الله تعالى فى المسئلة ذات الوجهين أو القولين أن يفتى أو يعمل بما شاء منهما من غير نظر وهذا لا خلاف فيه بل عليه فى القولين أن يعمل بالمتاخر منهما إن علمه والا فبالذى رجحه الشافعى رحمه الله تعالى فإن لم يكن رجح أحدهما ولا علم السابق لزمه البحث عن أرجحهما فيعمل به إلى آخر ما ذكره هذا كله فى مفت لمريد العمل بالراجح فى مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه أما من سأل عن قول الشافعى رحمه الله تعالى فى مسئلة كذا ليعرف أن له وجودا فيعمل به عند من جوز العمل بالقول الضعيف وكذا الوجه الضعيف فلم يستول أن يفتيه أن للشافعى رحمه الله فى مسئلة كذا قولاً وان جمعا منهم ابن عبد السلام جوزوا العمل بالضعيف وإن ثبت رجوع قائله عنه بناء على أن الرجوع لا يرفع الخلاف السابق والمسئلة طويلة الدليل ليس هذا محل تحريرها وبسطها وقول جماعة من اكابر اصحابنا يحرم على المقلد أن يفتى بما هو مقلد فيه معناه كما قاله ابن الصلاح ما إذا ذكره على صورة من يقوله من عند نفسه أما من يضيئه لامامه الذى قلده فلا منع منه قال فعلى هذا من عمده من المفتين المقلدين ليسوا مفتين حقيقة لكن لما قاموا مقامهم وادوا عنهم عدرا معهم وسيلهم أن يقولوا مثلاً مذهب الشافعى رحمه الله تعالى كذا ونحو هذا ومن ترك الاضافة فقد اكتفى بالمعلوم من الحال عن التصريح به اه ثم رايت الامام مجد الدين ابن الامام تقي الدين بن دقيق العيد صرح بما يؤيد ما قدمته من جواز الافتاء بمذاهب متعددة على جهة الرواية مع بيان ارباب تلك المقالات حيث قال ونقله عنه الزركشى واقره توقف الفتيا على حصول المجتهد بفضى الى حرج عظيم او استرسال الخلق فى اهويتهم فالتحتم ان الراوى عن الائمة المتقدمين إذا كان عدلاً متمكناً من فهم كلام الامام ثم حكى للمقلد قوله فإنه يكفى لأن ذلك مما يغلب على ظن العامى أنه حكم الله تعالى عنده وقد انعقد الاجماع فى زماننا على هذا النوع من الفتيا اه ورايت الفقهاء قال بعض ما قدمته وخالفه الشيخ ابو محمد وعبارة الزركشى قال الجوينى من حفظ نصوص الشافعى رحمه الله تعالى واقوال الناس بأسرها غير أنه لا يعرف حقائقها ومعانيها لا يجوز له أن يجتهد ويقيس ولا يكون من اهل الفتوى ولو ائتم به لا يجوز وكان الفقهاء يقول انه يجوز ذلك إذا كان يحكى مذهب صاحب المذهب لأن له اى المستفتى كما هو ظاهر تقليد صاحب المذهب وقوله ولهذا كان احياناً يقول لو اجتمعت فادى اجتهادى الى مذهب ابى حنيفة فاقول مذهب الشافعى كذا ولكنى اقول بمذهب ابى حنيفة لانه جاء ليعام ويستفتى عن مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنهما فلا بد أن أعرفه بانى ائتمت به قال الجوينى وهذا ليس بصحيح واختار الاستاذ ابو اسحق خلافه ونص الشافعى رحمه الله تعالى يدل عليه وذلك انه إذا لم يكن عالماً بمعانيه فيكون حاكياً لمذهب الغير والغير ميت لا يلزمه القبول لانه لو كان حياً واخبره عنه بفتواه ومذهبه فى زمان لا يجوز له أن يقلده ويقبله كما ان اجتهاد المفتى يتغير فى كل زمان ولهذا قلنا انه لا يجوز لعامى أن يعمل بفتوى مفت لعامى مثله فان قلت ليس خلافه لا يموت بموته فدل على بقاء مذهبه قلنا كما زعمتم لكن هذا الرجل لم يقلده انما يقلد قول هذا الرجل الأمر فيه كيت وكيت فينبغى أن يكون عالماً بمصادره وموارده ويدل على فساد ما قاله اى الفقهاء انه لو صح فتواه من غير معرفة حقيقة معناه لجاز للعامى الذى جدد فتاوى المفتين أن يفتى ويلزمه مثله ولجاز أن يقول هو مقلد صاحب المقالة ولكن

وانفق القائلون به على الامتناع من هذا اما إذا أفتى بمذهب غيره فان كان متبحرا فيه جاز والافلا قال وكان ابن سريج يفتي أحيانا بمذهب مالك رحمه الله تعالى وكانوا يأتونه بمسائل يسألونه تخريجها على أصل مالك رحمه الله تعالى فيخرجها على أصله فدل على أن من كان بهذه الصفة يجوز له والا فيمتنع وهكذا كل من كان في مذهب نفسه لا يعرف الايسيرا ليس له أن يفتي اه وإذا تأملت في هذا الذي قاله الجويني وشنع به على الفقهاء وأطال فيه علمت أنها لم يتواردا على شيء واحد لان كلام الفقهاء فيمن يروى لمستفتيه عن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان مذهب كذا لا من حيث استنباطه هو ولا من حيث فهمه له من كلامه وإنما هو ناقله عن ائمة مذهب العارفين به والمتبحرين فيه وإذا حمل كلام الفقهاء على هذا لم يرد عليه شيء بما قاله الجويني لان كلامه فيمن يفتي على مذهب غير امامه استنباطا فلا بد من تبجيره في ذلك المذهب كما لو اراد ان يفتي في مذهب كذا وكلام الجويني وحكايته عن ابن سريج ما صرح به صريح فيما ذكرته فتدبره فان هذا المقام قد يشكل ويظن ان الفقهاء والجويني تواردا على محل واحد وليس الامر كذلك كما بينته وحقته ثم رايت لبعض الاصوليين ما يصرح بما ذكرته وهو قوله لا يجوز للمفتي ان يفتي بحكاية قول غيره الا إذا سئل عن حكاية قول غيره لا مطلقا والالجاز للامام ان يفتي بما في كتب الفقهاء اه فقله الا ان الخ مصرح بما ذكرته وقوله والا الخ محله كما علم مما مر ما إذا كان يفتي بما في كتب الفقهاء لا مع بيانه بل على صورة انه من عند نفسه وعلى ما تقرر يحمل ايضا قول الاستاذ أبي منصور الموافق لما مر عن الجويني لا يجوز للعالم ان يفتي بقول بعض الساف وهو لا يعرف علمه خلافا لصحاب الراي ثم قول السائل نفع الله تعالى به حتى توهم بعض المتفقه الخ جوابه ان ما توهمه حق ان اريد اننا نعتقد خطاه وبطلان صلاته من سائر الوجوه ولا فائل بهذا لاننا قلنا ان كل مجتهد مصيب فواضح انهم كلهم على هدى من ربهم وان قلنا ان المصيب للحق الذي عند الله تعالى وفي نفس الامر واحد مبهم فكذلك لانهم لم يكلفوا اصابة ذلك الا بحسب ظنونهم فحسب وكل منهم مصيب له بحسب ظنه فهو على هدى من هذه الحيثية وان فرض خطؤه بالنسبة الى ما في نفس الامر لان هذا من الخطا المرفوع بل مع ذلك هو مثاب ماجور لكن على اجتهداه وقصده الحق فقط إذا تقرر ذلك فان سئلت عن صلاة مخالف فيها مبطل يراه مقلدك دون مقلده فلا يسعك أن تطلق القول بانها باطلة الا مع ارادتك أو تصريحك بان بطلانها انما هو بالنسبة لاعتقاد مقلدك فمقلده لو فعلوها كانوا آئين بصلاة باطلة فيتعاملون باحكامها من نحو الفسق والتعزير وغيرهما واما بالنسبة لاعتقاد غيره فهي صحيحة فمقلدوه آتون بصلاة صحيحة في الثواب والعدالة وغيرها فاختلف الاحكام في ذلك من الامور النسبية التي لا يطلق القول فيها بشيء واحد بل يجب رعاية ما ذكرناه من النسب والاضافات ولا بدع في كون الشيء الواحد يختلف احكامه باعتبار محاله وجهاته واضافاته هذا بالنسبة للاعتقادات واما بالنسبة لما عند الله تعالى فذلك غيب عنا لا يتكشف لنا الا في الآخرة إذ الذي صرح به البغوي وتبعوه ان من صلى صلاة باطلة في نفس الامر وصحيحة في اعتقاده لا يثاب الا على نحو اذكارها بما لا يتوقف صحته على الصلاة كقصده لها وسعيه في حصولها واما على الصلاة نفسها فلا يثاب نعم ان قلنا كل مجتهد مصيب فينبغي انه يثاب عليها مطلقا كما هو ظاهر وفي كلام البغوي شيء ذكرته في شرح العباب وغيره فراجعه والمسئلة تحتل بسطا طويلا لكن ضاق المحل عن استيفائه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن المداوية الكبيرة القلبية إذا علم الانسان انه متصف بها هل يجوز له ان يقدم على الولايات والشهادات أولا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ان من ارتكب فسقا باطنا جمعا عليه او مختلفا فيه وهو مقلد للفائل بانه فسق لا يجوز له

و جرى بعضهم على أنه الشكر اللغوي وهو الثناء على الله تعالى لانعامه بالخلق والرزق والصحة وغيرها باللسان بان يتحدث بها أو بالقلب بان يعتقد أنه تعالى وليها أو غيره كان يخضع له تعالى وظاهر أن المسلم لا يكاد يخلو في وقت عن الشكر فلا يشكل عليه قول الفقهاء المذكور (سئل) عماروته القراء وأجمعوا على التلظظ به في سائر طرقتهم من حروف القرآن وصفاتها كاحكام النون الساكنة والتنوين وترقيق الراءات وتفخيمها هل هو عين ما أقر به النبي صلى الله عليه وسلم وتلقاه عن جبريل عن اللوح المحفوظ عن الله عز وجل أم لا وهل يحرم على العالم العائد تغيير ذلك حرفا أو صفة أم لا وهل هو أولى بالتحريم من القراءة الشاذة الواردة عنه صلى الله عليه وسلم آحادا أم لا (فاجاب) بان ما أجمع عليه القراء من حروف القرآن وصفاتها قد أجمع المسلمون على اعتمادها وكتبوا في ذلك مصنفات وحصل بذلك ما وعد الله تعالى من حفظ كتابه العزيز انما نحن نزلنا الذكر واننا له لحافظون فهو عين ما قرأه النبي صلى الله عليه وسلم وتلقاه عن جبريل وتلقفه هو تلقفا روحانيا أو أنه سمعه من الله

تعالى أو أنه حفظه من اللوح المحفوظ أو بأمر اسرافيل كإيراد التصريح به في أحاديث فمن غير حرفا منه عامدا عالما بتحريمه حرم عليه وكذا من غير صفة لأنها حينئذ مقطوع بانها قرآن كسائر حروفه وكلماته فالقارئ كذلك من الداخلين في خبر رب قارىء للقرآن والقرآن يلائمه ومخطيء للصواب لأن الخطأ عندهم على قسمين جلي وخفي فالجلي خطأ يعرض للفظ ويحل بالمعنى والعرف كرفع المجرور ونصبه والخفي خطأ يعرض للفظ ولا يحل بالمعنى بل بالعرف كترك الاخفاء والاقلاب والغنة وقد قال علماءنا تحريم القراءة بالشواذ في الصلاة وخارجها لأن الأصح أنها ليست قرآنا لأن القرآن لا عاجزه الناس عن الاتيان بمثل أقصر سورة تتوفر الدواعي على نقله وتواتر أهل حكي ابن عبد البر إجماع المسلمين على تحريمها قال العلماء من قرأ بالشاذ أن كان جاهلا بتحريمه عرف ذلك فإن عاد إليه بعد ذلك أو كان عالما به عززت برأه بليغا إلى أن ينتهي عن ذلك ويجب على كل مكلف قادر على الإنكار أن يتكبر عليه وما نحن فيه أولى بالتجريم من الشاذ لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أصلا وقال الماوردي القراءة بالالحن أن أخرجت لفظ

أن يتولى ولاية شرطها العدالة لأنه يوقع نفسه في ورطات العقود الفاسدة والقضايا الباطنة. ويجزى إلى نفسه من غوائل تلك القبايح ومهلكاتها ما يعجز عن حمل معشار عشرها وأما الشهادات فإن علم شيئا علما يقينيا ولم يطلع أحد على فسقه فله أن يشهد به بين يدي حاكم موافق له في المذهب أو مخالف لأن القصد حينئذ تخلص الحق ممن هو عليه على وجه الحق وبشهادته الموافقة للواقع يحصل ذلك من غير أن يترتب عليه مفسدة أصلا فأتضح جواز ذلك وأنه لا وجه لامتناعه بخلاف الأول والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل يجوز للقاضي أخذ رزق من الخصمين وما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف أم لا فإن جاز فبكم يقدر المأخوذ وهل يقيد جوار الأخذ في صورتين بشرط وما قولكم فيما جرى عادة في قطرنا ولم يكن فيه بيت المال من أنه يجتمع وجوه أهل ولاية قاض فتميز ويقولون كل من يشتري في محل ولايته متاعا من أنواع كذا أو يجلب إليه متاعا من أنواع كذا أو ينقل منه متاعا من أنواع كذا أو يبربه متاعا من أنواع كذا من المسلمين أهل ولايته وغير أهل ولايته فليدفع إلى القاضي مقدار كذا من المتاع مقدار كذا من المال رزقاه هل يجوز لهم تقدير رزق القاضي على المسلمين على هذه الصيرة وهل يحل له بتقديرهم هذا أخذ المال من المسلمين مع أن الدافع لا يدفع له غالبا إلا بالطلب والالحاح معه أو خشية منع نقل المتاع من محل الولاية أو تعطيل أو التأخير فإن لم يحل فممن أين يأخذ رزقه وقد شغله النظر في القضايا عن الكسب أولم يمكن له كسب لا ثمن لم يكسبه ما أخذه من الخصمين وما يتولاه من الأموال أن جاز افتونا ما جورين (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله الذي صرح به النووي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز للقاضي أن يأخذ رزقا من خالص مال اليتامى وغيره من الآحاد وإن لم يكن لهما خصومة عنده لأن ذلك يورث فيه ريبة وميلا وفارق المفتي بأن القاضي أجدر بالاحتياط منه وأما الرافعي رحمه الله تعالى فصرح هنا بما ذكر وفي الكلام على الرشوة بجواز الأخذ قليل وهو تناقض ورد بأن المنع محمول على الغنى والجواز محمول على المحتاج نعم لمن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله مما يقابل بالاجرة أن يقول للخصمين لا أحكم بينكما إلا بالاجرة أو رزق فيجوز له ذلك على ما جزم به جمع متقدمون كالشيخ أبي حامد وابن الصباغ والجرجاني والرويانى لكن الذي اعتمده الزركشي تبعاً للسبكي أن هذه مقالة ضعيفة وإن الذي ينبغي ترجيحه تحريم ذلك أيضا وبه جزم شريح الرويانى في روضته وجعل الأول وجهاً ضعيفاً قال شيخنا زكريا رحمه الله تعالى والأول أقرب والثاني أحوط وشرط الماوردي إجازة أخذه رزقا من الخصمين عشرة شروط أحدها أن يكون فقيرا ثانياً أن يقطعه النظر في القضاء عن كسبه ثالثاً أن يكون أجرة على الخصمين بالسوية بينهما لأنه لو أخذ أو أكثر من أحدهما تطرقت إليه التهمة والريبة رابعاً أن يأذن له السلاطان في الأخذ منهما فإن لم يأذن له امتنع عليه الأخذ خامساً أن لا يوجد متطوع بالقضاء فإن وجد امتنع على هذا الأخذ لأنه لا ضرورة إليه سادساً أن يعجز الإمام عن القيام برزقه من بيت المال فمضى أمكن الإمام القيام به من بيت المال لم يجوز له أن يأخذ من الخصمين شيئا سابعاً أن يكون ما أخذه غير مضر بالخصمين فمضى أضربهما المأخوذ لم يجوز له أن يأخذ منهما شيئا ثامناً أن يكون المأخوذ بقدر حاجته الناجزة حال الحكومة فيما يظهر وقال غير الماوردي أن لا يزيد على أجرة عمله قال بعضهم والظاهر أن كلامهما شرطاه ومراعاة أنه يجب عليه الاقتصاد على أخذ الأقل منهما فإن كانت أجرة عمله أقل ويحتاج لاكثر لم يجوز له أخذ الزائد على أجرته وإن كانت حاجته أقل وأجرته أكثر لم يجوز له أخذ الزائد على حاجته تاسعاً أن يعلم الخصمان قبل

حركات فيه أو اخراج حركات عنه أو قصر ومد أو مد مقصور يفسق به القارىء ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نهجه القويم الى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عربيا غير ذى عوج اه وقال ابن الصلاح لا تجوز القراءة الا بما تواتر نقله واستفاض نقلته الائمة بالفول كالقراآت السبع فان الشرط في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر في الاصول فما لم يوجد فيه ذلك فممنوع منه منع تحريم لا منع كراهة وممنوع منه في الصلاة وممنوع منه من عرف المصادر والمباني ومن لم يعرف ذلك وعلى كل من قدر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر القيام بواجبه اه (سئل) عن قال لأحد من آباء رسول الله ﷺ أو آباء الانبياء عليهم الصلاة والسلام كان كافرا وانكر أن يقال ان والد ابراهيم كان كافرا وذكر أن آزر كان عمه وما كان أباه هل هو مصيب أو مخطيء (فاجاب) بان القائل المذكور مخطيء في قوله متبع فيه رأى الشيعة وهو مخالف للكتاب العزيز والسنة الصحيحة ولما عليه أهل السنة وغيرهم اما الكتاب العزيز فلقوله واذا قال ابراهيم لانيه آزر اني أراك وقومك في ضلال مبين وقوله وما كان

التحاكم اليه أن من عادته الاخذ من الخصوم فان لم يعلم ذلك الا بعد الحكم لم يجز له ان ياخذ منهما ولا من أحدهما شيئا عاشرها أن يكون قدر الماخوذ معلوما يتسارى فيه جميع الخصوم وان تفاضلوا في المطالب فان فاضل بينهم لم يجز الا أن يتفاضلوا في الزمان قال أغنى الماوردى وفي هذا معرة على المسلمين أى حيث أحوجوا للقاضى الى الاخذ من الخصمين ولم يرزقه امامهم من بيت المال أو يرزقه من أموالهم أى بناء على ما مر عن الرافعى قال الماوردى وان جاز ذلك في الضرورة فواجب على الامام والمسلمين أن يزال هذا ان أمكن اما بان يتطوع بالقضاء من هو من أهله واما بان يقام لهذا بالكفاية لانه من الفروض فلو اجتمع أهل البلد عند اعواز بيت المال على أن يجعلوا للقاضى رزقا من أموالهم جاز وكان أولى من اخذه من الخصوم اه واذا تأملت ما تقرر علمت أن جواز أخذ القاضى من الخصمين انما هو وجه ضعيف بناء على ما مر عن شريح واعتمده السبكي والزركشى ومع كونه وجه مرجوحا لا بد فيه من تلك الشروط الكثيرة المشقة فمن أراد البراءة لدينه والخلوص من ورطة هذا الخلاف وهذه التشديدات العظيمة فليترك القضاء أو يتطوع به والله سبحانه وتعالى يرزقه من حيث لا يتسبب كما أخبرنا بذلك في كتابه العزيز الذى لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بقوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وأما من يتولى القضاء ليتأثر به الاموال على اختلاف انواعها فهو الذى أخبر عنه صلى الله عليه وسلم بانه في النار وبانه ذبيح بغير سكين وبغير ذلك من المصائب والمعائب التى تلحقه في الدنيا والاخرى فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم واما أخذ القاضى من أموال اليتامى والارواقف التى لم يشترط له فيها شيء فمشهور المذهب انه حرام مطلقا ومن ثم اسقط حكاية حل ذلك من الروضة مع أنه في اصلها فانه نقل ان ابن كج حكى عن جماعة من الشافعية والحنفية أنه إذا لم يكن له شيء من بيت المال فله ان ياخذ عشر ما يتولاه من أموال اليتامى والوقف للضرورة قال ثم بالغ ابن كج في إنكار هذا المحكى وانه ليس من مذهب الشافعى وعلى هذا المحكى فذكر العشر تمثيل وتقريب والقياس أنه لا بد من النظر إلى كفايته وقدر المال والعمل وما جرت به العادة في القطر المذكور في السؤال فهو شبيه بالمكس بل هو عينه فاذا أخذ القاضى منه شيئا على ذلك الوجه فهو مكاس لا قاض وشتان ما بين الوصفين وبعيد ما بين المرتبتين مرتبة القضاء التى هى اجل المراتب الدينية بعد الامامة العظمى ومرتبة اخذ المكس التى هى اسفل انقباض واشنع الخصال وابشع الفعال وأقرب أنواع الفسق إلى الكفر لان أهلها كثيرا ما يقعون في الكفر في الساعة الواحدة كما هو مشاهد منهم فعلى القاضى الدين الموفق الخائف من ربه عز وجل وسطوة عذابه واليم عقابه ونار غضبه وقطيعة هجره ان ياخذ من ذلك شيئا مطلقا لانه حرام باجماع المسلمين وإذا كان حراما كذلك فكيف يسوغ للقاضى اخذ شيء منه فعليه تركه والتوبة الصحيحة مما اخذه قبل وإلا فليستعد لجواب ذلك غدا بين يدي الله عز وجل حين لا يغنى مولى عن مولى شيئا ولا هم ينصرون جعلنا الله سبحانه وتعالى من الاغنياء به ووفقنا لما ينجدنا من كل فتنة وحنه وشر آمين (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه ما الفرق بين الثبوت المجرد وغيره في الصحيح وغيره وما فائدته وبين الحكم المجرد وغيره (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله معنى الثبوت سماع البينة وثبوت عدالتها عنده ثم إن لم ينضم اليه حكم بالمدعى سمي ثبوتا مجردا وفائدته انه يجوز للشاهد الرجوع عن شهادته وانما قلنا وثبوت عدالتها عنده لانه لم يثبت عند القاضى غير عدالته بخلاف نفي العداوة والتهمة ونحوهما فان ذلك لم يثبت عنده وإن انضم اليه حكم بالمدعى سمي ثبوتا غير مجرد ومن فوائد الفرق بينهما انه يجوز نقل الحكم ولو في البلد بخلاف الثبوت ومعنى الثبوت في الفاسد انه اذا اراد الحاكم ابطال عقد اشترط ثبوته

استغفار إبراهيم لأبيه إلا
عن موعدة وعدها إياه فلما
تبين له أنه عدو لله تبرأ منه
وقوله واذكر في الكتاب
إبراهيم إنه كان صديقاً نبياً
اذ قال لأبيه يا أبت لم تعبد
مألاً يسمع ولا يبصر ولا
يعنى عنك شيئاً وإما قول
القاتل المذكور أن آزر
كان عم إبراهيم وما كان
أباه فمردود لانه
لا يجوز صرف اللفظ عن
حقيقته إلى مجازة لا بدليل
ولا دليل له فيه وقد انفتحت
أئمة التفسير وأهل السنة
وغيرهم على أن أبا إبراهيم
كان كافراً وإنما اختلفوا
في اسمه فقال محمد بن إسحق
والضحاك والكلبي وسعيد
ابن عبد العزيز اسم أبي
إبراهيم آزر وهو تاريخ
مثل إسرائيل ويعقوب
وروي عن ابن عباس أن
اسمه آزر وروي عنه أيضاً
أن اسمه تاريخ وقال كثير
من المفسرين أن أبا إبراهيم
اسمه بالسريانية تاريخ
وبغيرها آزر وقال مقاتل
وغيره آزر لقب لأبي
إبراهيم وقال الثعلبي في
كتاب العرائس أن اسم
أبي إبراهيم الذي سماه به
أبوه تاريخ فلما صار مع
النمرود قماً على خزائنه
البهية سماه آزر وقال
مجاهد والسدي في أحد
قوله وغيرها آزر اسم
للصنم والاحاديث
الصحيحة الواردة بكفر
أبي إبراهيم كثيرة وأخرج
أبو نعيم والديلمي عن أنس
رضي الله عنه قال قال

عنده حتى يمكنه الحكم بفساده وإذا أراد الحكم بصحة عقد لثلاثة أشياء أو بموجبه احتاج
لشيتين كما هو مقرر في محله وهذا يسمى حكماً مجرداً أي الحكم بالصحة (وسئل) رحمه الله تعالى عن
قاض في محل ولايته والمحكوم به كالعقار وعليه وله خارجون عن محل ولايته فهل ينفذ قضاؤه حينئذ كما
يقتضيه كلام القوت والازرق في شرح التنبيه في باب الفلس أو لا كما يقتضيه كلام الجواهر والاصفوني
وأفتى به ابن قاضي شعبة (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله في ذلك تفصيل لا بد منه وهو أنه
إن كان الغائب بمحل ولايته والعقار كذلك فيبيعه في دين مدع حضران عرفه وإلا أناب من يبيعه
عنه وإن لم يكونا بمحل ولايته لم ينفذ حكمه فيه كما قاله التاج السبكي وغيره وإن كان المال به دون
الغائب قضى بصرحوا به وإن كان الغائب به دون المال قضى أيضاً كما ذكره السبكي قيل وهو
الحق لا ما أفهمه كلام الروضة ومفهوم كلام الارشاد بوافق الاول فانه قال ولو من مال غائب
بالإضافة أي يقضى من مال الغائب سواء أكان المال الملقى منه بمحل ولايته أم لا وأخذ بعضهم
بعمومه فقال يجوز قضاؤه ببيع مال غائب في غير محل ولايته وإن خرج المال عنه أيضاً واستشهد
لذلك بأنه يقضى بالعقار الغائب المعين للمدعى على غائب اه ورد بان الحق ما قاله السبكي كما تقرر
والفرق أنه ليس في القضاء بالعقار المعين تصرف فيما ليس في محل ولايته بخلاف بيع العقار الذي
ليس بمحل ولايته فانه تصرف في شيء يملكه لا ولاية له عليها ومن المعلوم أنه لا ولاية له على شيء ليس
بمحل ولايته (وسئل) رحمه الله تعالى عن الخصم الغائب بولاية القاضي هل يحضره مطلقاً أو فيه
تفصيل (فاجاب) نفعنا الله تعالى به بقوله فيه تفصيل وهو أنه إن كان فوق مسافة العدوى بمحل ولايته
القاضي وشم من يتوسط بينهما لم يحضره وإلا حضره على المنقول عند العراقيين وظاهره أنه لا نسمع
الدعوى والبينة عليه وهو المفهوم من كلام الروضة وأصلها وفي المحرر والمنهاج أنه تسمع الدعوى
لما في تكليفه الحضور من المشقة بل قد تبعد المسافة فيحتاج لمؤن الحضور أضعاف قيمة المدعى به ومن
ثم مال إليه السبكي وأشار البلقيني إلى الجمع بحمل الاول على ما إذا لم يكن للمدعى بينة فيحضره وإن
بعدت المسافة وإلا ضاع حق المدعى والثاني على ما إذا كان له بينة فتسمع الدعوى على المدعى عليه
لانه غائب ويحكم ويكتب إلى أهل الستر وهم الرؤساء وأهل المكارم ليلزم الخصم المدعى به وإن
كان دون مسافة العدوى وشم نحو قاض حرم حضره من غير محل ولايته وطريقه أن تسمع الدعوى
والبينة ويحكم ولو مع قرب المسافة كما صرحوا به وينهي لقاضي بلد الخصم ليلزمه بذلك فإن كان بمحل
ولايته وشم نائب مفهوم الارشاد وجوب حضره كما إذا كان بالبلد ومفهوم الحاوي والتنبيه أنه
لا يحضره لاستغنائه بسماع البينة والحكم ثم الانتهاء إلى نائبه لالزام الخصم ورجح لعدم الاحتياج
إلى حضره (وسئل) رحمه الله تعالى هل تقبل بينة الجرح والتعديل من غير حضور الخصم
(فاجاب) نفعنا الله تبارك وتعالى به بقوله الذي أفتى به الكمال الرداد الصديقي شارح الارشاد
القبول في الجرح ومثله التعديل واعترض عليه بقولهم لا تسمع البينة ولا يحكم بغير حضوره إلا
لتواريه أو تعززه وتعليمهم اشتراط الحضور بانه ربما طعن أو امتنع أو من الكذب عليه لحياه أو نحوه
وبأن غيره أفتى بانه لا بد من حضور المدعى عليه الحاضر بالبلد مجلس الحاكم بالتركية وانتصر للكمال
بعض تلامذته بأن في كل من الجرح والتعديل حقاً مؤكداً لله سبحانه وتعالى ولهذا تسمع شهادة
الحسبة في الجرح والتعديل من غير حضور خصم فيهما لما فيهما من الحق المؤكد لله سبحانه وتعالى
هكذا صرحوا به وهو شاهد قوى لقبول الشهادة مع الغيبة وما يدل على ذلك أنهم جعلوا أمر
التزكية والجرح إلى القاضي فيحكم فيهما بعلمه ولا ينافي ذلك ما ذكر في السؤال عنهم لانه فيما
ليس فيه حق مؤكداً لله سبحانه وتعالى اه على أنه وإن وقع جرح أو تعديل في غيبته هو متمكن من

رسول الله صلى الله عليه وسلم حق الوالد عن ولده ان لا يسميه الا بما سمي ابراهيم به ابا به حيث قال يا ابت ولا يسميه باسمه وقال السدي دخل آزر فوجد امرأته قد طهرت من الحيض فواقعها فحملت بابراهيم وقال أيضا خرج نمرود بالرجال الى العسكر ونجمهم عن النساء تخوفامن ذلك المولود فمكث بذلك ما شاء الله ثم طرأت له حاجة في المدينة فلم يأمن عليها احدا من قومه الا آزر فبعث اليه ودعاه وقال له ان لي حاجة أختار أن أوصيك بها ولا أبعثك فيها الا لثقتي بك فاقسمت عليك أن لا تدنو من أهلك فقال آزر أنا أشح على ديني من ذلك فارصاه بحاجته فدخل المدينة ثم قضى حاجته وقال لو دخلت على أهلي فنظرت اليهم فدخل فلما نظر الى أم ابراهيم لم يتالك نفسه حتى واقعها فحملت بابراهيم وقال محمد بن اسحق ان آزر سأل زوجته عن حملها بعد ولادتها ما فعلت فقالت ولدت غلاما فمات فصدقها وسكت عنها وقد اتفق العلماء على أن والد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن مسلما بل كافرا لانه مات قبل بعثته صلى الله عليه وسلم بل قبل ولادته وانما اختلفوا في أن الله أحيا أبويه صلى الله عليه وسلم بعد موتهما وآمنا به او لا

تداركه باقامة ما يبطله فلم يتحقق عليه ضرر في ذلك لا يمكن تداركه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل يمكن حيلة يتوصل بها الى التسجيل والحال ان العين المحكوم بها في يد المدعى وما الفائدة في المسجل له بذلك وهل الحيلة بذلك تفيد بين يدي من ليست العين بمحل ولايته وهل الثبوت غير الكتاب بسماع البينة فيما لا يؤمن اشتباهه أم الثبوت هو نفس السماع (فاجاب) بقوله الذي ذكره الاصحاب كافي أوائل أدب القضاء أنه لا يشترط للدعوى الا وجود صورتها ظاهرا فتقبل وان لم يكن لها حقيقة في نفس الامر وفي فتاوى القاضي حسين أن الحيلة في إقامة البينة بالبراءة من الدين قبل الدعوى أن ينصب مسخرا يدعى على من عليه الدين بان له على فلان كذا ولفلان عند فلان هذا كذا فله بتسليمه الى فيقيم البينة بالبراءة حقيقة اه وهذا إنما يتأتى له على ضعف وهو سماع الدعوى على غريم الغريم وقياسه أنه لو أراد اثبات ملك شيء بيده ولا منازع فيه الآن فالحيلة أن يدعى من بيده العين أنى مالكها ويحضرها أو يصفها بمميزها وان هذا غصبها مني وأطالبه بتسليمها وأسالك أن تأمره بتسليمها الى أو بجوابه عن دعواي فيجيبه بالانكار فيقيم البينة عليها قال في أدب القضاء واصطلاح الحكماء على هذا مع ما فيه من كذب المدعى والمدعى عليه وعلم القاضي بذلك لكن قال القاضي حسين هذا كذب محطوط إذا علم ان القصد به التوصل الى إثبات الحقوق بما لا ضرر فيه وليس القصد منه الاترويح لإثبات الاحكام والتسجيل على الحكماء اه وقال بعضهم كأنهم جوزوا ذلك مع ما فيه من التلبس فان من بيده الدين يصير نفسه خارجا ويجعل اليد للدعى عليه كذا بغرض التسجيل وإثبات الحقوق ولا نظر الى أنه يمكن التحرز بالدعوى على من يخاف منه المنازعة ان غاب وقيم البينة لما في هذه من عيب الاستظهار وقد يكون له غرض في التنزه عن اليدين في الزامه بهذه الحيلة مشقة عليه بخلاف الحيلة الاولى فانه لا عيب فيها لان الدعوى فيها على حاضر فكانت أسهل وأرق وفي فتاوى ابن الصلاح ما يؤيد سماع الدعوى على الغائب كما ذكر لكن ظاهر كلام الجواهر خلافه فانه قال لو ادعى على الغائب أنه ابتاع منه العين أو اتبها وخشى جوده فطلب سماعها لم تسمع لان سماعها انما يكون بعد انكاره اه وهذا هو الظاهر وعليه فالحيلة الاولى متعينة لا يمكن التحرز منها بالدعوى على الغائب والفرق بين الثبوت والسماع أن بينة السماع يسممها القاضي ليعتد القاضي المكتوب اليه بالعين الى القاضي الكاتب ليشهد على عينها في بلد الكاتب وبينه الثبوت اعم من ان ينقل الى قاض آخر او لا اذ هي مالم يتصل بها حكم ومن ثم جاز رجوعها بخلاف ما اذا اتصل بها حكم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص حلف مع شاهده بعد ثبوت عدالته عند القاضي وكان المدعى به يقبل فيه شاهد ويمين فخرج الشاهد بعد يمينه جرحا شرعيا فهل يعتد بهذه اليمين مع اقامة شاهد آخر او لا بد من يمين اخرى مع الشاهد الآخر (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا بد من يمين اخرى لان اليمين الاولى بطلت بتبين فسق الشاهد اذ لا يعتد بها الا بعد شهادة الشاهد وثبوت عدالته فاذا بان بطلان شهادته بان بطلانها (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل ولي قضاء بلد ليس فيها وظيفة ولا فيها سلطان مسلم ولا بيت مال ولا هناك متبرع يقوم بكفايته سوى ان اهل الحل والعقد في تلك القرية عينوا عن كل حمل من الخبواب والادهان وغيرهما بما يجيء به اهل البوادي شيئا معلوما ثم انهم يصرفون ما يحصل من ذلك المعين للقاضي وائمة المساجد والمؤذنين واصلاح المساجد هل يجوز للقاضي وغيره قبول ذلك منهم واذ تورع القاضي عن قبول ما ذكر تصير القرية معطلة عن الحدود فهل يجوز اخذه والحالة هذه او لا وهل يحل للقاضي قبول النذر والهبة المطلقة والحضور في الطعام الذي يصنع لمولود النبي صلى الله عليه وسلم (فاجاب) بقوله لا يجوز قبول ذلك مطلقا لانه مكس حقيقة من غير تأويل ولا شبهة فقالت الله تعالى مخترع

فقد أخرج أبو بكر الخطيب في كتاب السابق واللاحق وأبو حفص عمر بن شاهين في كتاب التناسخ والمنسوخ له بإسناديهما عن عائشة رضي الله عنها قالت حج بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمر بي على عقبة الحجون وهو بالكاء حزين مغتم فبكيت لبكاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انه ظعن فنزل فقال يا حمير استمسكي فاستندت الى جنب البئر فمكثت عني طويلا مليا ثم انه عاد الى وهو فرح مبتهج فقلت له بأبي أنت وأمي يا رسول الله نزلت من عندي وأنت بالكاء حزين مغتم فبكيت لبكاءك يا رسول الله ثم انك عدت الى وأنت فرح فتبسم فعمدا يا رسول الله فقال ذهبت لقبري أمتي آمنة فسالت الله ربي ان يحييها فاحياءها فأمنت في أو قال فأمنت وردها الله عز وجل وقد ذكر نسبه قال ٣ بمحول السهلي في الروض الانق ان الله تعالى احياله أباه وأمه وآمنابه وهذا نسخ لما في صحيح مسلم عن أنس ان رجلا قال يا رسول الله أين أني فقال في النار فلما ولى دعاه قال ان أبي وأباك في النار وحديث مسلمة بن بريد الجعفي وفيه فلما رأى ما دخل على قال وأمي مع أمك وقد قيل ان الحديث في إيمان أبيه وأمه موضوع برده القرآن العظيم قال تعالى ولا الذين

ذلك ومؤسسه والدين القيم والشرعية الواضحة الغراء البيضاء غنية عن أن يحتاج في القيام بها إلى أمثال هذه القبائح المهالك زاد الله تعالى تنزيه القائمين بها عن هذه الأدناس والقاذورات ووفق للقيام بها في هذا القطر تبرع الله سبحانه وتعالى بعض أهل الدين والمروآت عنه وكرمه ولا يجوز للقاضي قبول ما نذر له أو لولده الصغير ولا قبول هبة أو هدية بتفصيلها المعروف في محالها وقد استوفيت به اتم استيفاء وبسطته احسن بسط وبسطته اكمل ضبط في كتابي الذي الفتة في ذلك لما جاءني اسئلة كثيرة من اليمن وسميته ايضا احكام لما يأخذ العمال والحكام والقاضي حضور الوائم والاولى له التنزه عنها ((وسئل)) عن قاض من قضاة المسلمين يشدد على الناس ولا يحكم الا بالقول الصحيح ولا يزوج من انقطع حيضهن الى بلوغ سن الياس ولا يسلك بالناس مسلك التخفيف والتيسير وقد قال صلى الله عليه وسلم اللهم من ولي من امر امتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولي من امر امتي شيئا فرفق بهم فرفق به رواه مسلم وقال ايضا يسروا ولا تعسروا ((فاجاب)) رحمه الله تعالى بقوله ما ذكر عن هذا القاضي انما يعد من محاسنه لا من مساويه فجراه الله تعالى عن دينه وامانته خيرا فانه عديم النظير الآن وكيف واكثر قضاة هذا العصر وما قبله باعصار صاروا خونة مكسة لا يحرمون حراما ولا يجتنبون آثاما بل قبائحهم اكثر من ان تحصر واظهر من ان تشهر حتى قال الاذرعى عن قضاة زمته انهم كقريبي العهد بالاسلام فاذا كان هذا في قضاة تلك الازمنة فما بالك بقضاة هذا الزمن الذي عطلت فيه الشعائر وغلبت فيه الكباثر وقل فيه الصالحون وكثرت فيه المفسدون فقيام هذا القاضي حينئذ بقوانين مذهبه وعدم التفاته الى الترخيص للناس بما لا تقتضيه قواعد امامه يدل على صلاحه ونجاحه ولاحه وعجيب من السائل كيف يورد في مثله حديث مسلم المذكور فان ذلك يدل على عدم فهمه للحديث واحاطته بشيء من معناه فانه لم يرد به مثل هذا القاضي بل مثل القضاة الذين شرحنا شيئا من حالهم وبيننا قبيح فعالهم اذ المراد بكونه شق عليهم انه جار في حكمه بينهم بنير الحق وكلفهم بما لم ياذن له فيه الشارع واما من التزم معهم مر الشرع وعدل فهو مدعو له لاعليه وهذا امر واضح لا غبار عليه ومعنى يسروا ولا تعسروا انتهى عن التفسير على الناس بما لم ياذن فيه الشارع واما من عمل بمذهب امامه فهو غير داخل في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم ((وسئل)) عما إذا اختلف ترجيح المتأخرين والشيخين ما المعتمد عليه في ذلك ((فاجاب)) رحمه الله تعالى بقوله لما كنا بمجاورين سنة خمس سنين بطيبة المنورة على مشرفها افضل الصلاة والسلام سألنا بعض أكابرها وفضلائها عن نحو ذلك وأطال في الاحتجاج والانتصار لاعتماد ترجيح المتأخرين فاجبته بجواب مبسوط متكفل لرد جميع أدلته وفي الانتصار لاعتماد ترجيح الشيخين والاعراض عما سواه ثم قرئ ذلك الافتاء بحضرة فضلاء المدينة المشرفة فلم يمكن أحدا منهم أن يبدى فيه شيئا بل وافقوه وعلموه انه الحق وقد بسطت الكلام في ذلك أيضا في خطبة شرح العباب وبينت فيه ان الحق ما درج عليه مشايخنا ومشايخهم وهلم جرا من اعتماد ترجيح كلام الشيخين في الافتاء وغيره وأنه لا يعترض عليهما بكلام الاكثرين ولا بالنص ولا بغير ذلك وبينت فروعا اعترضوا فيها عليهما بالنص ثم لما أمعنت التفتيش رأيتهما استند النص آخر وفروع أخرى وهي الاكثر اعترضوا عليها فيها بكلام الاكثرين مع انهما صرحا في مواضع بانهما لا يتقيدان بكلام الاكثرين بل بما يترجح عندهما من قوة المدرك او من ان ذلك في الحقيقة ليس عليه الاكثرون فان من يعترض بكلام الاكثرين ربما عدد جملا ترجع الى واحد من الاصحاب او اثنين مثلا الا ترى أن اصحاب الشيخ ابي حامد شيخ الطريقين قد بلغوا من الكثرة مبلغا عظيما فمن رأى كتبهم وفتاويهم متفقة على شيء واحد يظن ان الاكثرين عليه وفي الحقيقة ذلك انما هو رأى رجل واحد

من قاتل فيمت رهوكافر
فدن مات كافرا لم ينفعه
الايان بعد الرجعة بل لو آمن
عند المعايضة لم ينفعه فكيف
الاعادة وفي التفسير أنه
عليه الصلاة والسلام قال
ليت شعري ما فعل أبو أي
فنزله قوله تعالى ولا تسال
عن اصحاب الجحيم وقد
ذكره الحافظ أبو الخطاب
محمد بن دحية قال القرطبي
وفيه نظر وذلك ان فضائل
النبي صلى الله عليه وسلم
وخصائصه لم تنزل تتوالى
وتتابع الى حين نماته
فيكون هذا مما فضله الله
تعالى واكرمه به وليس
احياؤها وایمانها به
يتمتع عقلا ولا شرعا فقد
ورد في الكتاب العزيز
احياء قتيل بنی اسرائيل
ولإخباره بقائه وكان
عيسى عليه الصلاة والسلام
يحي الموتى وكذلك نبينا
صلى الله عليه وسلم أحيا
الله تعالى على يديه جماعة
من الموتى فاذا ثبت هذا لم
يمنع من ایمانها بعد
موتها زيادة في كرامته
وفضيلته مع ما ورد من الخبر
في ذلك فيكون ذلك خصوصا
فيمن مات كافرا وقوله فمن
مات كافرا الى آخر
كلامه مردود لما روى
من الخبر ان الله تعالى رد
الشمس على نبيه صلى الله عليه
وسلم بعد مغيبها ذكره أبو
حفص الطحاوي وقال انه
حديث ثابت فلو
لم يكن رجوع

واحد لان الغالب من احوال الاصحاب ان كل اهل طريقة لا يخالفون امام طريقهم بل يكونون
تابعين له في تفريعه وتاصيله فتفطن لهذا فانه راجع على كثيرين اعترضوا على الشيخين بمخالفتها
لكلام الاكثرين وفي الحقيقة لم يخالفوا ذلك وبقرضه وتسليمه فقد بان انهما لا يتقيدان بالابوة المدرك
فوجب اتباع ترجيحهما لانها اللذان اجمع من جاء بعدهما على انهما مبالغان في التحري والاحتياط
والحفظ والتحقيق والولاية والمعرفة والتحرير والتقرير مبلغا لم يبلغه احد من جاء بعدهما فكان اعتماد
قولهما هو الاخرى واللاحق والاعراض عن مخالفته هو الاولى بكل شافعي لم يصل لمرتبة من
مراتب الاجتهاد ولقد بينت في شرح العباب رد قوله خلافا للشيخين في كل موضع وقع له ذلك وانه انما
قلد في ذلك بعض المتأخرين وان الصواب ما قاله الشيخان او احدهما والحاصل ان المعتمد عليهما
ان اتفقا والا فعلى النورى رحمهما الله تعالى ما لم يجمع المتأخرون على انهما وقعا في سهو او غلط حينئذ
يعرض عما قالاه واين يجد موضعا اتفق المتأخرون على ذلك بل كل محل وجدته تجد من المتأخرين
من يعتمد ما قالاه ومنهم من يخالفه ومن تأمل اطباق أكثر المتأخرين على تغليبهما فيما قالاه ان
النفقة لا تصير ديناً الا بقرض القاضى مبلغا وانتصار الشمس الجورجى لهما في ذلك ورده على اكابر
المتأخرين علم انه يعز ان يوجد محل اطبق المتأخرون كلهم على الغاء ترجيحهما فيه فالصواب الاعتماد
عليهما دون غيرهما والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شافعي يحرض على صبي
بميز في التزام مذهب ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه والتمسك به ويدرس به كتب الحنفية وإذا سئل
شافعي عن التقليد بمذهب فهل عليه الامر بالانضمام مذهب امامه أو يبدله إلى مذهب آخر (فاجاب)
نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله الشافعي وابو حنيفة ومالك واحمد وسائر ائمة المسلمين على هدى
من ربهم فجزاهم الله تعالى عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء واكمله وحشرنا في زميرهم وإذا
كانوا كلهم على هدى من الله سبحانه وتعالى فلا حرج على من ارشد غيره الى التمسك باي مذهب
من المذاهب الاربعة وان خالف مذهبه واعتقاده لانه ارشده الى حق وهدى وتدرى الشافعي
لكتب غير مذهبه لا يسوغ له الا ان قرأ ذلك الذي يدرسه على عالم موثوق به من ائمة ذلك المذهب
هذا ان اريد به تدريس المعتمد في ذلك المذهب واما ان اريد منه مجرد فهم العبارة وتفهمها فهذا
لا يحذور فيه (وسئل) عن تقليده العامي لاحد الائمة المجتهدين غير الاربعة بعد تقرير مذاهبهم
واشتهارها بما هو معلوم هل يجوز ذلك ام لا واذا قلتم بعدم الجواز ماذا يلزم المقلد لذلك المجتهد
وما حكم عبادته على مقتضى ذلك الاجتهاد هل هي صحيحة ام لا واذا قلتم بعدم صحة عبادته هل
يكون عاصيا في ذلك حتى يجب عليه القضاء على الفور ام لا واذا قاتم بجواز التقليد لغير الائمة
الاربعة هل يشترط ان يوافق اجتهاد احد الائمة حتى يكون التقليد له كانه تقليد لاحدهم ام لا
وهل يشترط نقل مذهب ذلك المجتهد متواترا ام لا وهل يشترط ان يكون مدرسا ام يكفي نقله
على الالسة وأيضا ظاهر جمع الجوامع جواز التقليد لكل مجتهد من غير اشتراط شئ سوى اعتقاد
المقلد كون مذهب مقلده راجحا أو مساويا فهل البناء على هذا الظاهر كاف في الحكم بجواز تقليد
كل مجتهد أم الامر على خلافه بينوا ذلك (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله الذي
تحرران تقليد غير الائمة الاربعة رضى الله تعالى عنهم لا يجوز في الافتاء ولا في القضاء واما في عمل
الانسان لنفسه فيجوز تقليده لغير الاربعة ممن يجوز تقليده لا كالشيعة وبعض الظاهرية ويشترط
معرفة مذهب المقلد بنقل العدل عن مثله وتفصيل تلك المسئلة او المسائل المقلد فيها وما يتعلق بها
على مذهب ذلك المقلد وعدم التلقيق لو اراد ان يضم اليها او الى بعضها تقليد غير ذلك الامام
لما تقرر ان تليف التقليد كتقليد مالك رحمه الله تعالى في عدم نجاسة الكلب والشافعي رضى الله

الشمس نافعا وأنه لا يتجدد
 بتجدد الوقت لما ردها عليه
 فكذلك يكون احياء أبوي
 النبي صلى الله عليه وسلم نافعا
 لا بمانها وتصديقهما بالنبي
 صلى الله عليه وسلم وقد قبل
 الله تعالى إيمان قوم يونس
 وتوبتهم مع تلبسهم بالعذاب
 فيما ذكر في بعض الأقوال
 وهو ظاهر القرآن وأما
 الجواب عن الآية فيكون
 ذلك قبل إيمانها وكونها
 في العذاب أه وقال الحافظ
 شمس الدين بن ناصر
 الدمشقي حبا لله النبي مزيد
 فضل على فضل وكان به رؤفا
 فاحيا أمه وكذا أباه
 لايمان به فضلا لطيفا
 فسلم قال قد سمع بذا قد ر
 وإن كان الحديث به ضعيفا
 وحينئذ فقد صار من
 السعداء الفائزين لقوله
 تعالى قل للذين كفروا أن
 ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 الاسلام يجب ما قبله وقوله
 تعالى ولسوف يعطيك ربك
 فترضى ومن رضاء صلى الله
 عليه وسلم أن لا يدخل أحد
 من أبويه النار وعن عمران
 ابن حصين قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سألت ربي أن لا يدخل
 النار أحدا من أهل بيتي
 فأعطاني ذلك وأورده الحافظ
 محب الدين الطبري في كتابه
 ذخائر العقبى ولهذا لما
 سئل القاضي أبو بكر بن
 العربي أحد أئمة المالكية
 عن رجل قال إن أبا النبي

تبارك وتعالى عنه في مسح بعض الرأس فممتنع اتفاقا بل قيل اجماعا وإذا وجدت شروط التقليد
 التي ذكرناها وغيرها مما هو معلوم في محله فعبادات المقلد ومعاملته المشتملة على ذلك صحيحة والا
 فلا ويأثم بذلك فيلزمه القضاء فورا ويشترط موافقة اجتهاد ذلك المقلد لأحد المذاهب الأربعة
 ولا نقل مذهبه توازرا كما أشرت إليه ولا تدوين مذهبه على استقلاله بل يكفي أخذه من كتب
 المخالفين الموثوق بها المعول عليها وكلام الجمع الجوامع محمول على ما تقرر على أنه عند التحقيق
 لا يخالفه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته من عبد الباسط بن إبراهيم
 ابن عيسى بن أبي غرارة الشافعي إلى سيدنا ومولانا العلامة الحجة الفهامة عالم الحجاز أحمد بن حجر
 الشافعي رضى الله تعالى عنه أنا في أرض بجيلة وليس عندنا سلطان ولا قاض منصوب من جهة
 السلطان وأهل بجيلة وناصره وزهران وغامد وغيرهم من القبائل يردون أمورهم وأحكامهم
 وفتواهم إلينا ويرفعون إلينا قضاياهم العرفية والشرعية ويرونا نصلح لذلك فهل ياشيخ الاسلام
 إذا اجتمع بعض شيوخهم ونصبونا لحكم بينهم بحكم الله سبحانه وتعالى الذي لا عوج فيه ولا حيد
 عنه يجوز لنا ذلك وينفذ منا ما ينفذ من القاضي من جهة السلطان من تزويج المجنونة وبيع
 مال المديون لحق الغرماء وحفظ أموال الأيتام والسعي لهم والشراء بالمصلحة وإنكاح من عضل ولها
 وغير ذلك مما يفعله القاضي أم لا يجوز لنا ذلك المسؤول منكم بيان ذلك فقد نقل جدي رحمه الله
 تعالى عن فتاوى الأصمحي عما إذا عدم في قطر ذو شوكه وحاكم ولم يوجد للبراة ولي ولا لالاطفال
 وصى ونحوه فهل لجماعة من أهل البلاد نصب فقيه يتعاطى الأحكام في الأموال والابضاع فأجاب
 بقوله نعم إذا لم يكن رئيس يرجع أمرهم إليه اجتمع ثلاثة من أهل الحل والعقد ونصبوا قاضيا
 صفته صفة القضاة ويشترط في الثلاثة صفة الكمال كما في نصب الامام قال الامام السيد السهمودي
 رحمه الله تعالى ووجه أن الميسور لا يسقط بالمعسور حيث تعذر الامام وأمكن نصب القاضي
 وجب لان الضرورة داعية إليه فيأثم أهل تلك البلاد بتركه وقوله صفته صفة القضاة أى التي
 يمكن وجودها في زمانهم فكما يجوز للامام تولية المقلد للضرورة يتعين على هؤلاء توليته فاذا اجتمع
 جماعة من أهل الحل والعقد الموصوفين بصفة الكمال على نصب مقلد قاضيا تم ذلك ونفذ حكمه
 فيحكم بينهم بما يعلمه من مذهب امامه وبالجملة فالتمادى على ترك إقامة قاض في قطر من الاقطار معصية
 نعم أهله وقد علمت أن إقامته ليست متوقفة على وجود الامام الذي يعسر عليهم ولا على المجتهد بل الضرورة
 مقتضية لما ذكرناه اه كلام السهمودي قال جدي ويؤيده قول المقدسى في القضاء من الاشارات
 إذا اجتمع أهل بلد على أن لا يلى أحد فيهم القضاء أمموالما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
 الله لا يقدر أمة ليس فيهم من يأخذ للضعيف حقه اه قال الشيخ ابن ناصر في بعض اجوبته ان
 البلد الذى لاحاكم فيه تجب الهجرة منه لقولهم في باب الامامة لا بد للناس من حاكم يأخذ على
 يد الظالم للمظلوم وينصف الناس بعضهم من بعض قال جدي وقد سئل القاضي جمال الدين بن
 ظهيرة عما إذا كانت قرية من القرى وأهلها يملك كبارهم الحل والعقد فيها دون غيرها فهل يصح
 نصبهم لرجل يرضى فيهم بعض ما يرضى الحاكم وقد اظهروا له الطاعة فيما يقر بهم من الله
 سبحانه وتعالى وبايعوه على ذلك وهو معتقد منهم عدم الوفاء ثم يفوا بالاكثر أو بالجميع هل
 ينفذ منه ما ينفذه من الحاكم من تزويج المجنونة وبيع مال المديون لحق الغرماء وحفظ أموال الأيتام
 والبيع والشراء بالمصلحة واشباه ذلك وما يشترط فيه في نفسه وما لا يشترط فأجاب بأنه يجوز للكبراء
 المذكورين ان يولوا قاضيا في القرية المذكورة يحكم بين الناس وإذا فعلوا ذلك صح ونفذت
 احكامه وصح تزويج المجنونة وغيرها وبيع مال المديون عند امتناعه ويحفظ مال اليتيم ويتصرف

فيه ويحفظ أموال الثنائين ويتولى جميع ما يتولاه الحكام وكذا لو كان للقرية شيخ يرجعون اليه في أمورهم ويقصدونه عليهم على عادة العرب فله أن ينصب حاكما يحكم بين أهل القرية كما ينصبه الامام ونائبه ولا يشترط في الشيخ المذكور أن يكون عدلا بل لو لم يكن لأهل القرية شيخ ولا كبير يرجعون اليه فله أن ينصبوا قاضيا يقضى بينهم ويصح ذلك منهم وتنفذ أحكامه عليهم وقد أفتى بذلك كله الشيخ أحمد بن موسى بن عجيل اليمنى فيما وقفت عليه له وهو ظاهر ويشترط في المنصب المذكور ما يشترط في القاضى والشروط المعتبرة مفقودة في هذا الزمان بل من قبله بدهر طويل وقد ذكر النزالي في وسيطه وحكاه عنه الرافعى في الشرح وجزم به في المحرران من ولده ذو شوكة نفذ حكمه وإن كان جاهلا أو فاسقا للضرورة وهذا هو اللائق بهذا الزمان ولهذا قال في الحاوى الصغير وأن تعذر من ولده ذو شوكة والله سبحانه وتعالى أعلم اه قال جدى رحمه الله تعالى وعبرة الماوردى في الحاوى إذا خلا بلد عن قاض وخلا العصر عن امام فقلد أهل الاختيار أو بعضهم برضا الباقيين واحدا وأمكنهم نصرته وتقوية يده جاز تقليده ولو انتفى شيء من ذلك لم يجب تقليده كذا قاله ابن الرفعة قال جدى رحمه الله تعالى وسئل بعض المتأخرين عن رجل في بلاد ليس فيها سلطان هل يجوز حكمه إذا حكمه الخصمان فاجاب إذا حكمه الخصمان ورضيا بحكمه وكان أهلا للحكم جاز ونفذ حكمه وسئل أيضا بعض علماء مكة المشرفة عما إذا لم يكن في البلد امام مولى ورضيت العامة بأحكام رجل عندهم أيلزم حكمه أم لا بد من التولية لان الشرع مبنى على الحاكم فاذا لم يكن في البلد حاكم من جهة السلطان ولا أميته هل تنفذ أحكام من رضوا به أم لا فاجاب بقوله إذا لم يكن في البلد قاض وكان فيها رجل عالم أو عدل ثقة مرضى به عند عدم الحاكم وتراضى به أهل البلد ونصبوه وهو عالم بالشرع فأحكامه وتصرفاته في ذلك نافذة وأن يكون عدلا لا يظلمهم اه جوابه ﴿فاجاب﴾ فنحن الله سبحانه وتعالى به بقوله إذا تأملت هذه الاجوبة وجدت فيها شروطا لا توجد فيك ولا في المولين لك فلا حاجة بك الى الدخول في ورطة ذلك فان الذين يولونك ليسوا أهل شوكة ولا يقدر على تنفيذ أحكامك وانما ياخذون منها موافق أغراضهم وما لا يوافقها أعرضوا عنه ويستحيل فيهم بمقتضى العادة اجتماعهم على كلمة الحق كما هو مشاهد من أهل بجة ونواحيها فالخذر الخذران تدخل في أمورهم الا دخول السلامة بان تكون مصلحا او تحكمك الخصمان في امر ظاهر معلوم من المذهب بالضرورة فلا بأس بحكمك بينهم حيثنذ واما ما عدا ذلك فاحذر الدخول فيه ان اردت السلامة لدينك والله سبحانه وتعالى يوفقنا وإياك لمرضاه امين ﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى عما إذا كان أهل ناحية الأزواج بها والاولياء لا يحسنون عند الانكحة فيما بينهم ولا يهتدون الى اللفظ الموصل الى حل المناكحة ولا يعرفون الشرائط والاركان ونصب القاضى بتلك الناحية عليهم منصوبا بلفظ الزوج والولى عند إرادة التناكح الالفاظ الموصلة الى حل المناكحة ويسمع بينة من ادعت طلاقا من زوج معين ويحلف من ادعت انها خلية من الزوج والعدة الى غير ذلك من المصالح الدينية ونهى ان يتعاطى احد من الناس ذلك غير منصوبه لان فيه نوع ولاية من حيث سماع البينة والتحليف وغيرها فهل يجوز لبعض الآحاد من المتفهمة وغيرهم مجاهرة القاضى بالمخالفة وتعاطى ذلك استبدادا منهم بعد علمهم بالنهى وهل يجوز للقاضى ان يعزر من فعل هذه الافعال الالذاء والمجاهرة ولانه تعاطى شيئا لم يحز له تعاطيه كما جاز تعزير من خالف تسعير الامام وهل يكون هذا أولى بالتعزير من مخالف التسعير لان في هذا مصلحة عامة للمسلمين ولا يتعاطى مثله الا بولاية من حيث سماع البينة والتحليف ولم يكن فيه ايضا تضيق على احد بخلاف مخالف التسعير فانه جاز تعزيره

صلى الله عليه وسلم في النار فاجاب بان من قال ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فهو ملعون لقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة قال ولا اعظم من ان يقال عن ابيه انه في النار فان قيل في الاستدلال على كونهما لم يكونا كافرين انهما ماتا قبل البعثة ولا تعذيب قبلها لقوله وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقد اطبقت ائمة الاشعية من اهل الكلام والاصول والشافعية والفقهاء على ان من مات ولم تباه الدعوة بموت ناجيا وان لا يقتل حتى يدعى الى الاسلام فالجواب انه لا تمسك لهذا القائل بهذه الآية فان معنى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا يبين الحجج ويمهد الشرائع فمدلولها ان الله تعالى لا يعذب احد اقبل ورود الشرع ببعثه احدا من رسله ويسمى ذلك الزمن زمن الفترة فالزمن الذي بين بعثة عيسى وبعثة نبينا صلى الله عليه وسلم ليس زمن فترة لان الناس لم يزالوا متعبدين بشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم حتى نسخت بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم وابوه صلى الله عليه وسلم كان من المشركين الذين يعبدون الاصنام حال تعبدهم بشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم ولهذا قال ائمتنا

من دخل ابائوه في دين اليهودية بعد بعثة عيسى عليه السلام لم يقر بالجزية لانهم تمسكوا بدين باطل وسقطت فضيلته وقال شيخ الاسلام ابن حجر في كتاب الاصابة وبحر الراهب الذي بشر بالنبي صلى الله عليه وآله اأدرى أدرك البعثة أم لا وقد ذكره ابن منده وأبو نعيم في كتابيهما في الصحابة وبالجملة فقد مات على دين النصرانية قبل نسخه بالبعثة المحمدية فاما قوله تعالى الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين فمعناه أنه لما فرض قيام الليل طاف رسول الله صلى الله عليه وآله على بيوت الصحابة لنظر ماذا يصنعون لشدة حرصه على ما يظهر منهم من الطاعات فوجدها كيبوت الزنانير لكثرة ما سمع من قراءتهم وتسييحهم وتهليلهم فالمراد من قوله وتقلبك في الساجدين طوافه صلى الله عليه وسلم على الساجدين أو أن معناه صلى الله عليه وسلم يصلي بالجماعة فتقلبه في الساجدين كونه فيما بينهم ومختلط بهم حال القيام والركوع والسجود أو أن معناه أنه لا يخفى حاله على الله تعالى كلما قمت وتقلبت في الساجدين أي معهم في الاشتغال بأمور الدين أو أن معناه تقلب بصره فيمن يصلي خلفه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام أتبوا

للمجاهرة بالخالفه مع أن التسعير حرام وفيه نوع تضيق على الناس في أموالهم **﴿فاجاب﴾** نفعا الله تعالى بعلومه بقوله ان تعاظى ذلك المتفق أو غيره عتد من لاولى لها أو عقد من يتوقف عقدها على بينة أو حلف من غير إذن القاضي أو السلطان عزز على ذلك التعزيز البليغ وإن لم ينه القاضي عن ذلك أو عقد من لها ولي ولا يتوقف عقدها على بينة ولا حلف فإنها السلطان أو القاضي وقد أذن له السلطان في النهي عن ذلك عزز أيضا وإن أذن له الولي أو أذنت له المولية وإن لم ينه السلطان ولا أذن للقاضي في النهي عن ذلك لم يعتبر نهى القاضي لان القاضي متعبد بالنهي حيثنذ وليس في مخالفته شق للعصا ولا خشية فتنة فليس هو في معنى الامام في ذلك حتى يلحق به فيه وهذا ظاهر بادنى تأمل ودعوى أن أهل تلك الناحية لا يحسنون العقد لا يفيد لان الكلام في متفق بحسن ذلك وقد وكله الولي في العقد بشرطه اولقن كلا من الولي والزوج اللفظ الواجب في العقد وإذا كان هذا هو فرض المسئلة فنهى القاضي مثل هذا عما ذكر حرام عليه ياثم به ولعل سببه ما اعتيد الآن من جهلة القضاة انهم يرتبون على العقود دراهم ياخذونها من الزوج ومعلوم اجماعا ان مثل ذلك يفسق به القاضي ويتعزل به ولقد بحث بعض مشايخنا ان القاضي إذا كان كذلك جاز للزوجة التي لاولى لها وللزوج ان يحكما عدلا يزوجه به ولو مع وجود القاضي المذكور وان وجوده كفقده وان هذا ليس هو محل الخلاف في المسئلة المشهورة **﴿وسئل﴾** رحمه الله تعالى عن قوله صلى الله عليه وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فغلب عدله جوره فله الجنة قضى له عليه الصلاة والسلام باغلب حاله والفقهاء رضوا الله تعالى عنهم لم يقضوا للشخص باغلب حاله إلا في الصغار واما غيرها فقالوا ان القاضي ينزل بالفسق بالمرة الواحدة وظاهر الحديث يخالف ذلك فانه يقهم منه العموم وقريب من الحديث او في معناه قول ابن الصلاح رحمه الله تعالى وقد تكفر الصلاة وصيام رمضان وصلاة الجمعة والوضوء بعض الكبار إذا لم تجد صغيرة وكذلك العباد في الشهادات قال خاتمة قد تسمى الصغائر بلا توبة بل بصلاة الخمس وصوم رمضان والاستغفار واجتناب الكبائر وقد يمحى نحو الصلاة بعض الكبائر اذا لم تجد صغيرة بان كفرها غيرها وغرها من الفقهاء لا يرى ذلك بل يقول ان الكبيرة لا يكفرها الا التوبة منها ولا تعود العدالة الا بعد الاستبراء بسنة وان غلبت الطاعات **﴿فاجاب﴾** نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله الحديث المذكور لم ارله اصلا ولا سندا في كتب الاحاديث التي عاينها المعتمد بل في الاحاديث الكثيرة ما يدل على شدة عذاب الجائر وقبيح فعاله وعظمة عقابه سواء اغلب جوره عدله ام لا وحينئذ فلا يرد ما ذكره السائل لانه بناء على ان للحديث الذي ذكره اصلا صحيحا وليس كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **﴿وسئل﴾** رحمه الله تعالى عن شخص ولاه صاحب مصر المولى من قبل السلطان المفوض اليه اعطاء المناصب مناصبا ثم مولى السلطان اخر في ذلك المنصب فمن المتقدم مع ان السلطان لم يصرح بعزل الاول وهل إذا كان العرف ان تاخر تاريخ من ولاه السلطان يقتضى تقدمه بعمل به أولا **﴿فاجاب﴾** بقوله اذا اطردت العادة بان ذلك المنصب لا يولى فيه الا واحد كانت التولية الثانية رافعة للاولى وان اتحد المولى سواء اصرح بعزل الاول ام لا وان لم تطرد بذلك عادة أو اطردت بان من ولاه السلطان مقدم على من ولاه غيره قدم من ولاه السلطان والله سبحانه وتعالى اعلم **﴿وسئل﴾** رحمه الله تعالى بالمدينة المشرفة على مشرفها افضل الصلاة والسلام ثاني شوال سنة تسع وخمسين وتسعمائة عن امرأة عامية تزعم انها شافعية تزوجت بمحلل وذكرت ان احد شهود عقدها قال حالة العقد زوجي نفسك منه على كذا كذا دينارا على مذهب ابى حنيفة وانها علمت ذلك واعتقدته ورضيت به فزوجت نفسها منه وقبل وعند غيبة الحشفة حصل بعض انتشار له وذكرت ذلك للشهود وذهل الشهود عن

أراكم من وراء ظهري وأما قراءة ابن عباس رضي الله عنهما والزهرى وابن محيصن قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم بفتح الفاء فمعناه من أشرفكم وأفضلكم وأعزكم نسباً كما في الحديث الصحيح في سؤال هرقل لابي سفيان قال كان أول ما سألتني عنه أن قال كيف نسبه فيكم قلت هو فينا ذو نسب قال هرقل وكذلك تبعث الرسل في نسب من قومها وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات فمعناه لم يقع في نسبه صلى الله عليه وسلم ما كان سفاحاً فقد قال الكلبي كتبت للنبي صلى الله عليه وسلم خمس مائة أم فما وجدت فيه سفاحاً ولا شيئاً مما كانت عليه الجاهلية فان قيل قوله تعالى وإذا قال إبراهيم لا يه أزر يدل على أن أزر كان عمه لا أباه لانه قرئ أزر بضم الراء على النداء وبدء الأب بالاسم الاصل من أعظم أنواع الايذاء وقد حكى تعالى عن إبراهيم الخليل فقال ان إبراهيم لأواه حلیم وكيف يليق بالرجل الحلیم مثل هذا الجفاء لا يبه وقال تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً وقال فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما ولما بعث الله تعالى موسى إلى فرعون أمره

استحضار ذكر ما ذكرته من أن أحدهما ذكره لها فهل القول قولها ويكتفي بعلها بما عقد عليه من كون العقد على المذهب المذكور وان لم يصرح لها بلفظ التقليد ولم تعلم شروطه وهل تقليد العوام الا هذا وهل يضرب ذهول الشهود عما ذكرته مع جزمها باستحضاره وسماعه ويكتفي بيسير الانتشار وتحل للزوج مع انقضاء عدتها بما ذكر أم لا (فاجاب) نفى الله تعالى بعلومه بقوله إذا قصدت هي والزوج العمل بذلك على مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كان ذلك تقليد له فحينئذ يعتبر وجود شروط العقد في مذهبه وكذا شروط وطء المحلل وتوابعه فإذا وجدت كلها وان لم تعلم أنها شروط حلت لزوجها الاول ان قلنا أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه أيضاً ويلزمه الاستمرار على تقليده مادامت هذه المرأة في عصمته ويلزم أيضاً رعاية عدم التلقيح حتى لو طلقها ثانياً لم تحل له وان كان شافعيّاً اختها ولا أربع سواها حتى تنقضي عدتها منه وعلى هذا المثال يقاس ما أشبهه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن جماعة تحت أيديهم مدرسة من مدارس زيد يباشرون وظائفهم ويقبضون غلاتها فجاء من نازعهم في ذلك فتداعوا بين يدي بعض القضاة الشافعية فادعوا بان هذه المدرسة بناها فلان الفلاني ووقف عليها هذه الاراضي وجعل النظر والوظائف لفلان وذريته وهو جده هؤلاء الجماعة الذين يبدعهم المدرسة فاجاب المنازع لهم بالانكار فاثبتوا بالطريق الشرعي مدعاهم بالبينة العادلة التي شهدت لهم على وفق دعواهم بين يدي ذلك القاضي واستندوا في ذلك إلى الشهرة والاستفاضة لكون الوقف المذكور قديم العهد معدوم الرسم فكسب القاضي المذكور لهم سجلاً حكماً بذلك وحكم لهم بما فيه واشهد جماعة مجلسه على ذلك فجاء هذا المنازع ببعض كتب التواريخ وفيه ان بين موت الواقف وموت الموقوف عليه وعلى ذريته فرقاً كبيراً وذلك بان المؤرخ نقل ان الواقف توفي في اثناء سبعمائة والموقوف عليه توفي اثناء سنة ثمانمائة فاراد القاضي المذكور ان ينقض حكمه السابق بمجرد ما نقل عن ذلك المؤرخ فهل يسوغ له ذلك أم لا وهل يعارض اخبار التواريخ البيّنات العادلة وترجح عليها أم لا بينوا لنا ذلك (فاجاب) نفى الله سبحانه وتعالى به بقوله الكلام على هذه الواقعة يستدعي تحريراً فان ما ذكر فيها من ان المدعى عليهم هم واضعو اليد وان الخارج اجاب بالانكار عجيب اذ كيف يتصور من ذى اليد ان تسمع له دعوى على خارج لا يدهله بما ذكر مع ان شرط الدعوى ان تكون ملزمة ولا الزام هنا وفرض مصحح لدعواهم بان يقولوا انه يلازمنا ويمنعنا من اشتغالنا لا يتأتى هنا مع ما ذكر في السؤال ان الخارج اجاب بانكار استحقاقهم على ان قولهم هذا دعوى اخرى فاذا انكرها قبل قوله ولم تسمع منهم بيّنة باستحقاق لانها غير محتاج اليها الآن بل لا يطابق دعواهم فعلم ان الواقع ان كان كما ذكر اولاً من دعوى واضعى اليد فالدعوى باطله وما ترتب عليها من الحكم كذلك فتبقى الارض بيد من هي بيده وان كان الامر بخلاف ذلك بان ادعى خارج على ذى اليد بانه المالك للرقبة او المستحق للمنفعة الآن بمقتضى كذا وطالبهم برفع ايدهم فاجابوا بانهم المستحقون للمنفعة فانكر فاقاموا بيّنة وشرط الواقف النظر والاستحقاق لجدهم وذريته وبانهم من تلك الذرية ولم تذكر البيّنة ان مستندها الاستفاضة او ذكرت ذلك على وجه الجزم لا الشك على خلاف فيه فحكم القاضي بها صح حكمه ولم يحز له ولا لغير نقضه لشيء وجده مخالفاً في كتب التواريخ وفي الروضة كالأحياء ان كتب التواريخ لا تنفع في الدنيا ولا في الآخرة والعجب من توهم هذا القاضي ذلك اذ هذا لا يصدر الا بمن لم يشم لكلام الشافعية راحة وكانت امارات الجهل والتساهل في الدين عليه لا تحق وكيف يتوهم ذلك متوهم مع اتفاق ائمة على ان الخط لا يعمل به ولا يقضى بما فيه حتى لو شهد انسان في واقعة ودونها بخطه وحفظه عنده حفظاً تاماً بحيث يقطع بانه لا يمكن تزوير شيء فيه عليه لم يحز له ان يشهد معتمداً على خطه حتى يتذكر

قولنا والسبب فيه ان
يصبر ذلك رعاية لحق
تربيته اياه فالاب أولى بالرفق
فالجواب أن أباه لما كان
مصرًا على كفره استحق
التغليظ وأن يخاطب
بالغلظة زجرًا له عن ذلك
القصيح وقد قال فقهاؤنا
يجوز للمسلم قتل قريبه
الكافر الجاني لافرق فيه
بين أن يكون محرمله أو
غير محررم وإن كان مكروهًا
كرهًا تنزيهًا إلا أن يسمعه
يسب الله تعالى أو رسوله
صلى الله عليه وسلم فلا
يكره له قتله وبالجملة فينبغي
لذلك القائل أن يرجع عن
قوله المذكور الموافق
لأهل البدعة إلى اعتقاد
الحق الذي اطبق عليه
السلف والخلف وقد قال
صلى الله عليه وسلم ستفترق
أمتي ثلاثًا وسبعين فرقة
كلها في النار إلا واحدة
وهي ما أنا عليه وأصحابي
ولا شك أن الشيعة من
الاثنين وسبعين فرقة وقال
صلى الله عليه وسلم عليكم
بسنن وسنة الخلفاء
الراشدين المهديين عضوا
عليها بالنواجذ وإياكم
ومحدثات الأمور فإن كل
بدعة ضلالة وعن أبي سريح
الخزاعي قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ليس تشهدون
أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وإنى رسول الله
قالوا بلى قال إن هذا القرآن
ظرفه بيد الله وطره بأيديكم

الواقعة أى لأن دلالة الخط ضعيفة محتملة فلا يجوز اعتمادها في الشهادات ونحوها مع قوله صلى الله
عليه وسلم على مثل هذه فاشهد فيآله العجب عن عرف ذلك من مختصرات مذهبه التي بأيدي
المبتدئين فضلًا عن غيرها كيف يتوهم أن حكمًا صح لاستيفاء شروطه ينقض لشيء وجد مخالفًا له
لا يقاومه ولا يعارضه تالله لا يتوهم ذلك الاغبي غلب عليه هواه وضعف عقله وتقواه على أنالو
تنزلنا وقلنا ان تلك التواريخ يعمل بها في ذلك لم يعمل بها في هذه الواقعة جزما لانها لاتنافى ماحكم
به القاضى لان غاية ما بين تاريخ وفاة الواقف وفاة الموقوف عليه مائة سنة ونحو سنة وهذا لا يقتضى
أن ولادة الموقوف عليه تأخرت عن وفاة الواقف لاحتمال أن الموقوف عليه عاش مائة سنة وستين
وهذا كثير بل قد رأينا من جاوز المائة والعشرين ومنهم جدى أبو أبى وشيخنا ولى الله ذوالكرامات
الباهرة محمد بن أبى الحائل وشيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله تعالى عهده جاوز المائة بل في الصحابة
رضوان الله تعالى عليهم أجمعين جماعة كثيرون عاشوا مائة وستين سنة بل سلمان الفارسي رضى الله
تعالى عنه جاوز المائتين وخمسين سنة اتفاقا على ما نقله أبو الشيخ وإنما اختلفوا في الزائد على ذلك حتى
قيل انه عاش ستمائة سنة وقول الذهبي لم يجاوز الثمانين فيما ظهر له مردود عليه وقد رأينا بمكة من منذ
سنين رجلا هنديا يزعم أن سنة ثلثمائة وخمسون سنة وأنه من خدمة رتن الهندي المدعى أنه من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنه حمل النبي صلى الله عليه وسلم وحمله حتى جاوز به سبيلًا قريب
جدة وأنه وفد عليه مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة وانتصر له بعض المتأخرين زاعمين نفسه أنه تابعي
لاجتماعه بهذا الصحابي لكن بالغ غيره من الاثمة قبله وبعده في تكذيب رتن في دعواه تلك وإذا تقرر
أنه لا استحالة ولا بعد في أن الشخص بعيش مائة سنة وسنة فاكثرت لم يكن ما في تلك التواريخ منافيا لذلك
الحكم ولا معارضا له وجه فتوهم القاضى أن ما ذكر عن تلك التواريخ ينافي حكمه ويقتضى نقضه
ذهول عجيب وتغفل مريب هذا كله إذا تنزلنا وقلنا بما لا يقول به شافعي أن ما في التواريخ يعارض
أحكام القضاة الصحيحة بالبيانات العادلة سواء في ذلك الحكم بالصححة والحكم بالموجب فإن قلت كيف
يطلق النووي في الروضة أن علم التاريخ لا ينفع في الدنيا ولا في الآخرة مع قول الثوري رحمه الله تعالى
وناهلك به جلالة وتقديما لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ وقول حسان بن يزيد
لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ وروى ابن جرير من طريق ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم
لما قدم المدينة وقدمها في شهر ربيع الاول أمر بالتاريخ وقول المحدثين أن التاريخ فن عظيم الوقع
جليل النفع وضعناه لنخبر به من جهلنا حاله لما كثر الكذابون حتى ظهر به كذبهم وبطل قولهم
الذي يروجون به على من لا علم له بالتاريخ كإرفع جماعة أنهم زعموا لقى الأكابر وأخذوا عنهم فبحث
عن سنن مولدهم ووفاة أولئك فروى بينهما بون بانن فافتضحوا بذلك على رؤس الاشهاد وقول بعض
التأخرين ولع بعض من لا يعباه بكلام الروضة والاحياء في ذم مطلق التاريخ فأخطأ بل هو واجب
إذا تعين طريقا للوقوف على اتصال الخبر وشبهه قلت هذا كله في واد وكلام الفقهاء في واد آخر
وذلك لانهم اتفقوا بل أجمعوا على أن باب الرواية أوسع من باب الشهادة والقضاء فلا يلزم من
استدلالهم بما في التواريخ المعتمدة المتواترة عن مؤلفيها الاثمة الحفاظ المتصلة بالاسانيد الصحيحة من
تكذيب راو في دعواه أو جرحه أو تعديله أو تدليسه أو انقطاعه أو ارساله أو غير ذلك من فنون
الرواية أن يستدل بما فيها على بطلان حكم قاض بينة شرعية عادلة تعلق بها حق المحكوم له
ونفذ الحكم له بذلك ظاهرا مطلقا وباطنا كذلك عند جمع مجتهدين ويشترط أن يوافق باطن الامر
ظاهره عندنا فلا يرفع الا بما يعادل ذلك كينة أخرى مستوفية لشروط البيئات والتعارض شهدت
بما يقتضى بطلان ذلك الحكم فهذا هو الذي يرفعه وأما مجرد شيء يوجد في تاريخ أو تواريخ فذلك

فتمسكوا به فانكم لن تضلوا
 ولن تهلكوا بعده أبدا
 وقال ﷺ من تمسك
 بسنتي عند فساد أمتي فله
 أجر مائة شهيد وقال ﷺ
 الاقتصاد في السنة أحسن
 من الاجتهاد في البدعة
 وقال ﷺ من أحدث في
 أمرنا هذا ما ليس منه فهو
 رد وقال ﷺ أما بعد
 فان خير الحديث كتاب
 الله وخير الهدي هدي
 سيدنا محمد ﷺ وشر
 الأمور محدثاتها أولها بدعة
 ضلالة وقال صلى الله عليه
 وسلم إني أخاف على أمتي
 من ثلاث من زلة عالم ومن
 هوى متبع ومن حكم جائر
 وقال صلى الله عليه وسلم
 إن الله حجب التوبة عن كل
 صاحب بدعة حتى يدع
 بدعته وقال صلى الله عليه
 وسلم لا يقبل الله تعالى
 لصاحب بدعة صوما ولا
 حجا ولا عمرة ولا جهادا
 ولا صرفا ولا عدلا يخرج
 من الاسلام كما تخرج
 الشعرة من العجين وقال
 صلى الله عليه وسلم لقد
 تركتكم مثل البيضاء ليلها
 مثل نهارها لا يزيغ عنها إلا
 هالك (سئل) هل ورد أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 زوج بنته زينب لـ كافر
 وكانت كافرة أم لا وإذا قام
 بوروده فهل هذا قبل النبوة
 أم بعدها (فاجاب) بأنه ورد
 أن سيدتنا زينب بنت
 رسول الله صلى الله عليه

ليس من قبيل البيئات في شيء البتة وإنما هو شيء يستأنس به في تقوية سند أو ضعفه أو عدالة أو
 جرح أو نحوها وكل هذه للقرائن فيها مدخل لان مدارها ومبناها ليس إلا على القرائن كما لا يخفى ذلك
 على من له أدنى الملم بمعلوم الحديث واصطلاح المحدثين الذين هم أهل التاريخ والمستدلون به وأما الفقهاء
 فلا مدخل للاستدلال به في قواعدهم المقررة في أحكام القضاة والشهود ونحوهما وقول الروضة
 والاحياء السابق من الواضح انه مفروض في تواريخ ليس فيها إلا مجرد ذكر حوادث ووقائع لا يرتبط
 بها نفع في الدين ولا في الدنيا وأما تواريخ المحدثين التي فيها ذكر نحو الجرح والتعديل ووقفيات
 الرواة ورحلاتهم ونحو ذلك فهي من أجل الكتب النافعة في الدين والدنيا كما صرح به المحدثون
 والنووي رحمه الله تعالى منهم بل من أجلهم كما شهد بذلك تقريره وغيره فان قلت قد استدل
 بالتاريخ في مثل قضيتنا فقد حكى الخطيب في تاريخه أن بعض يهود خيبر أظهر صحيفة فيها إسقاط
 الجزية عنهم وفيها شهادة بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم على النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فنظر
 الائمة في حال أولئك اليهود فوجدوا بهضهم قدمات قبل فتح خيبر كسعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه
 وبعضهم ما أسلم إلا بعد فتح خيبر فابطلت تلك الصحيفة قلت شتان ما بين هذه وقضيتنا لان هذه من باب
 الرواية عنه صلى الله عليه وسلم انه أسقط الجزية عنهم وقد تقرر انه يعمل في باب الرواية بمثل هذه
 القرائن وقضيتنا من باب الشهادة فلا جامع بينهما على أنا لانسلم أن بطلان الصحيفة لمجرد ذلك وإنما
 حكى هذا لانه قرينة فقط وأما اصل بطلانها فأنما هو لاصول أخرى منها مخالفتها للقطعي وهو
 الاجماع على عموم اخذ الجزية من اليهود والنصارى من غير استثناء ومن ثم كانت صحتهم باطلة
 وان فرض أن تلك القرينة لم توجد فبان أنها مقوية فقط وما يبطلها أيضا لانه لو فرض ان لاجماع
 أن إسقاطها عن هؤلاء بخصوصهم تخصيص للقرآن وهو لا يكون الا بقاطع عند جماعة وعلى مقابل
 الاصح أنه يكون بالسنة ولو ظنية يشترط في تلك السنة ان يروى بها العدل عنه صلى الله عليه وسلم بسند
 متصل عرفت رجاله وعدالتهم وعدم علة قاذحة فيهم أو في مرواتهم كما هو مقرر في علوم الحديث
 وهذه الصحيفة لم يوجد فيها شيء من هذه الشروط فكيف يتوهم من له أدنى مسكة ان بطلانها متوقف
 على تلك القرينة حتى تجعل القرينة هي المبطل لها ثم يقيس عليها في ذلك بطلان الحكم في قضيتنا لا يتوهم
 ذلك الا غبي جاهل على انه صحت نصوص تبطلها ايضا فقد صح من طرق انه صلى الله عليه وسلم
 نص على اجلائهم من خيبر بل من الحجاز وعمل بها عمر رضى الله تعالى عنه فاجلاهم واخذ منهم
 الجزية ووافقه الصحابة رضى الله تعالى عنهم على ذلك فتامل ذلك وتدبره ليظهر لك ان ما حكى عن
 ذلك القاضي ان صح عنه دل على فرط جهله وقلة دينه واقضى انه يجب على علماء بلده السعي في عزله
 ما امكن والا لزمهم الاعلام بحاله حتى لا يغتر به الجاهلون وتولية مثل هذا غير عجيب فقد قال
 الاذري في قضاة زمنه انهم كقريبي عهد بالاسلام فالامتحان بالجهلة قديم والله سبحانه بكل شيء
 عليم (وسئل) عما اذا امر السلطان بامر موافق لمذهب معتبر من غير ان يعلم بذلك المذهب فضلا عن
 تقليده فهل يتعين تنفيذ امره بذلك (فاجاب) بقوله نعم يتعين ذلك كما صرح به البلقيني وعبارته اذا
 امر السلطان بامر موافق لمذهب معتبر من مذاهب الائمة المعتبرين فانما تنفذه ولا يجوز لنا نقضه ولا نقول
 يحتاج الى ان يعلم بالخلاف كغيره من الأحكام لان الخوض في مثل ذلك يؤدي الى فتنة عظيمة ينبغي سدها
 انتهت (وسئل) رحمه الله تعالى عن اجاب بجواب معترض على جواب غيره هل يجوز له تخطئه والتشنيع
 عليه بالفاظ قبيحة كما يفعل البعض سواء اظهر الخطأ بظهور النص ام كان اعتراضه بحسب فهمه
 ام يجوز في حال دون حال وما هو في الروضة كلام لا يخفى على شريف علمكم حقه انا بكم الله
 سبحانه وتعالى بشوابه الجزيل (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بقوله ان كان المجيب الاول ليس

وسلم هاجرت وتخلف زوجها ابو العاص بن الربيع كافرا بمكة ولم ينقطع نكاحها بهجرتها ولم يكن موقفا على انقضاء عدتها لان ذلك الحكم لم يكن شرعا حتى نزلت آية تحريم المسلمات على المشركين بعد صلح الحديبية فلما نزلت توقف نكاحها على انقضاء عدتها فلم تلبث الا يسيرا حتى جاء ابو العاص واظهر اسلامه فردها صلوات الله وسلامه عليه فلم يكن بين توقف نكاحها على انقضاء العدة وبين اسلامه الا اليسير وان كان بين هجرته واسلامها ست سنين وكان تزوجها قبل النبوة (سئل) هل الاشتغال بلا اله الا الله افضل من الاشتغال بقراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبليون من قبلي لا اله الا الله والاشتغال بقراءة القرآن افضل لقوله صلى الله عليه وسلم فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ولتحريم قراءته على ذى الحدث الاكبر ومس ما كتب فيه وحمله على المحدث ونحو ذلك مما يدل على فضله (فاجاب) بان لا اله الا الله من جملة القرآن فتفضيلها على بقية كلامه انما هو من باب تفضيل بعض القرآن على بعض وهو صحيح ورد به احاديث كثيرة لا من باب

أهلا للافتاء أو صدر منه ما يدل على استعجاله وتقصيره في استبانة الحكم فالمعترض عليه معذور وان أتي من ألفاظ التنفير عن تلك المقالة بما أتي لان بيان الحق ودفع غير أهله عن التعرض لما ليسوا به باهل واجبان على كل مناهل لذلك وان كان أهلا للافتاء مثبتا فيما أفتى به لم يعذر المعترض عليه الا ان بين سبب الخط بالنص الصريح من كلام الشافعي رضى الله تعالى عنه أو الاصحاب رضى الله تعالى عنهم ومع ذلك يتعين عليه الادب معه فلا يبرز انتقاصا له في ذاته أصلا وأما اذا أراد التنفير عن تلك المقالة فواسع له ان يقول عنها هذه خطأ أو باطل أولا يجوز لشافعي العمل بها نحو ذلك من الالفاظ المفردة عن المقالة لا غير هذا كله ان تاهل المعترض والامنع من الكلام من أصله وعلى ما ذكرته من التفصيل يحمل. اوقع للاصحاب بعضهم مع بعض وما وقع للتأخرين مع الشيعين ومع بعضهم من أنه ليس المراد بالالفاظ الغليظة التي ياتون بها الا التنفير عن تلك المقالة لا غير ومع ذلك الاولى توعية اللسان ما أمكن وما في الروضة ان فرض شموله لمسلتنا محمول على ما ذكرته فتامله (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه أطلق بعض المفتين أن من استعمل الحديث ككفر فهل ينكر عليه اطلاق هذه المقالة (فاجاب) نفع الله تعالى به بقوله استفتي عن ذلك الجلال السيوطي فقال لا ينكر عليه هذا الاطلاق لان مثل هذا يجوز أن يقال فيه في معرض الوجع والتعليق كقوله صلوات الله عليه من ترك الصلاة فقد كفر فيكون مؤولا على المستحل أو يكون المراد كفر النعمة لا كفر الملة والعالم اذا أفتى بمثل هذه العبارة انما يطلقها متاولا على ما ذكرناه (وسئل) رحمه الله تعالى ما المراد بالمقلد الذي لا يصح ايمانه عند كثير من المتكلمين (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله المراد به من نشأ بقله جبل ولم يرزق فطنة حتى يستدل بهذا العالم على أن له موقدا ومديرا فر عليه شخص فقال له ذلك فاعتقده وجزم به تقليدا له من غير أن يتفطن لذلك الاستدلال وهذا نادر جدا وامان قال يلزم على القول بعدم صحة ايمان المقلد تكفير العوام فانما يتمشى كلامه على أن المراد بالمقلد من لم يتقن الدليل على قواعد الاستدلال وهذا بعيد جدا فانه صلى الله عليه وسلم اكتفى من كثيرين من أجلاف الاعراب والنساء بما هو في طبع كل احد حتى العجائز والصبيان من الاستدلال بالنجوم والسماء والارض والانهار والاشجار والزرع على أن لها خالقا ومديرا وعلى هذا لا نجد عاميا مقادا أصلا (وسئل) رحمه الله تعالى في شخص يقرأ ويطلع الكتب الفقهية بنفسه ولم يكن له شيخ يقرر له المسائل الدينية والدنيوية ثم انه يسئل عن مسائل دينية ودنيوية فيفتيهم ويعتمد على مطالعته في الكتب ولم يتوقف فيما يسئل عنه هل يجوز له ذلك واذا قلتم بعدم الجواز فاذا يستحقه من قبل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم (فاجاب) نفع الله تعالى به بقوله لا يجوز لهذا المذكور الافتاء بوجه من الوجوه لانه غامى جاهل لا يدري ما يقول بل الذي أخذ العلم عن المشايخ المعترين لا يجوز له أن يفتي من كتاب ولا من كتابين بل قال النووي رحمه الله تعالى ولا من عشرة فان العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في المذهب فلا يجوز تقليدهم فيها بخلاف الماهر الذي أخذ العلم عن أهله وصارت له فيه ملكة نفسانية فانه يميز بين الصحيح من غيره ويعلم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتمد به فهذا هو الذي يفتي الناس ويصلح أن يكون واسطة بينهم وبين الله تعالى وأما غيره فيلزمه اذا تسور هذا المنصب الشريف التعزير البالغ والزجر الشديد الزاجر له ولا مثاله عن هذا الامر القبيح الذي يؤدي الى مفساد لا تحصى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن وظيفة شغرت بموت صاحبها فاقام من له ولاية الاقامة شخصافي الوظيفة المذكورة فباشرها نحوها من سنة فانه في خلال ذلك شخص آخر الى ولى الامر أن الوظيفة المذكورة شاغرة بسبب وفاة صاحبها الاول من غير تعرض لذكر من اقيم فيها فاقامه فيها ولى

القرآن واندفع السؤال (سئل) هل الأفضل في نسائه صلى الله عليه وسلم عائشة أم خديجة وهل الأفضل خديجة أم فاطمة (فاجاب) بأن الأفضل من نسائه سيدتنا خديجة ثم عائشة وفاطمة أفضل لأنها بضعة منه صلى الله عليه وسلم وقد قال الامام مالك وغيره لأفضل على بضعة من النبي صلى الله عليه وسلم أحدا (سئل) عن الجواب عن قول النووي في الروضة انه صلى الله عليه وسلم توفي ضحى يوم الاثنين لاثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الاول سنة احدى عشر من الهجرة حيث اعترضه الاسنوى بان ما قاله خطأ لأنه لا يستقيم مع كون الوقفة بعرفة يوم الجمعة لاعلى تقدير تمام الشهور ولاعلى تقدير نقصها ولا على تقدير تمام بعضها ونقص بعضها (فاجاب) بأنه قد أجيب عن اعتراضه بأنه عجيب لأن حاصل كلام النووي انه صلى الله عليه وسلم توفي في الثالث عشر لانه اذا خلا ثنتا عشرة ثم توفي بعد ذلك اليوم كان ذلك اليوم ضحى يوم الاثنين ثالث عشر ربيع الاول على تقدير تمام تلك الاشهر (سئل) عن قال ان الاحتلام ان كان من الشيطان لم يحز على الانبياء وان كان بسبب برد أو

الامر من غير تصريح بعزل من أقيم فيها أولا فهل الولاية الثانية تبطل الاولى أم هما صحيحتان فيشتركان (فاجاب) بقوله اذا صرح المولى بترتيب التولية على انتهاء الشغور الحقيقي كانت باطلة فيقدم المتولى أولا مباشرة ومعلوما من غير مشاركة له في ذلك وان لم يصرح بذلك ولا يعزل الاول ولا دلت على عزله قرينة اشترك فيها الاول والثاني فان قلت يتنافى ذلك ما في اصل الروضة ان الامام لو أخبر بموت القاضى أو فسقه فولى قاضيا ثم بان خلافه لم يقدح في تولية الثانى قال في الخادم ومقتضاه الجزم بانعزال الاول اى وإن كان فيه وجهان فيكون ترجيحاً للوجه القائل بانعزال الاول ثم استشكله الزركشى بأنه بناء على ظن غير مطابق ثم أجاب بان للامام العزل من غير موجب أى لمن لم يتعين قال ونظيره ما لو قال لمن يظنها أجنبية أنت طالق فبانت زوجته وقع الطلاق قلت اذا تأملت قولى اذا صرح بالخ وقول الزركشى أنه بناء على ظن وبتنظيره المذكور ظهر لك عدم المنافة وان كلام الشيخين فيما اذا ولى ظانا صحة الخبر بالموت أو الفسق وحيتذفوه لم يقع منه تصريح بترتب التولية على صحة الخبر فصحت لأنها وجدت مساعدا هو أن للامام التولية مع سبق التولية لأنها كالمعلقة بشرط لم يوجد فان قلت الفرق بين الظن والتصريح مع أن كلا فيه الترتيب على ما بان خلافا قلت الفرق بينهما واضح فان الولاية من الامور المتوقفة على اللفظ وما توقف عليه كالبيع والطلاق انما يؤثر فيه التصريح لا الظن وقولى ولا دلت على عزله قرينة أخذته من قولى الماوردى رحمه الله تعالى اذا قلد آخر فان اقترن بتقليده شواهد عزل الاول كان عزلا والا فهو باق على ولايته (تنبيه) ذكر أجلاء المتأخرين أن هذا في الامور العامة قالوا أما الوظائف الخاصة كالامامة والخطابة والتدريس فلا يجوز عزل متوليها من غير سبب ولا ينفذوا بكلام الروضة وغيره ويتعين تقييده بما اذا كان المولى غير الامام او الامام ولم يخش منه فتنة أما اذا كان المولى هو الامام وخشى من عدم نفوذ توليته فتنة فينبغى صحتها مطابقا كما هو واضح والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا استناب السلطان شخصا بقرينة مخصوصة نيايا خاصة او عامة فاخرب السلطان المذكور القرينة المذكورة هل ينزل النائب بخراب موضع التولية ام لا كما لا ينزل بموته (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله الذى يظهر في ذلك انه اذا قيد التولية بتلك القرينة بان قال وليتك بقرينة كذا لم ينزل الا بخرابها خرابا مستاصلا لها بحيث صارت لا تسمى قرينة كذا الزوال ما اناط التولية به بخلاف ما اذا لم تصر كذلك لبقاء ما ولى فيه فبقى التولية ببقائه وليس هذا كموته اذ لا جامع بينهما كما هو جلي هذا كله ان لم يمنع السلطان الناس من سكناها والا كان ذلك عزلا لقاضيا عن الحكم فيها وان بقى اسمها كما هو واضح والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الحاق القائف)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه رجل وطىء جارية له ثم تركها بلاوطء نحو شهرين فظن أنها حاضت فزوجها من عبده فولدت بعد ستة أشهر ونحو عشرة أيام من دخول الزوج عليها فهل الولد لاحق بالسيد أو بالزوج والنكاح صحيح أولا (فاجاب) حيث لم يثبت حيضها وهى من ذوات الحيض فالنكاح باطل لكن الوطء وطء شبهة والولد يمكن منهما فيعرض على القائف فان ألحقه باحدهما لحقه والاوقف امره حتى يكاف فيلزم ولو بالجس بالا تنساب الى احدهما ان وجد ميلا اليه والاوقف الى ان يجده والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب القسمة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه لو اردنا قسمة حلى مشوش من ذهب او فضة بين ايتام او اردنا ان نبتاع لهم ذلك فما الطريق في صحة القسمة والبيع هل يجزى في ذلك التباع بمعرض احتيالا للصحة حيث اقتضته المصلحة للايتام كالوجرى ذلك بين رشد أولا وهل لهم طريق في الشرع سوى

هيف فيجوز هل هو مصيب أولا (فاجاب) بانه قد ذكر الائمة أنه لا يجوز الاحتلام على الانبياء عليهم الصلاة والسلام وعلوه بأنه من الشيطان وهم معصومون اه وحقيقة الاحتلام نزول المني في النوم فأفاد تعليلهم أن خروجه إذا لم يكن سببه الشيطان وإنما كان بسبب مرض أو نحوه لم يمنع صدوره منهم وهو ظاهر وحينئذ فالقاتل مصيب (سئل) عن السقط الذي لم يتفخ فيه الروح هل يحشر أولا (فاجاب) بأنه لا يحشر ذلك السقط فقد ورد أن الصور قرن من نور يجعل فيه الروح يقال ان فيه ثوبا على عدد ارواح الخلائق فاذا نفخ في الصور النفخة الثانية ذهب كل روح إلى جسده فاذا هم من الاجداث أي القبور ينسلون فعلم من هذا أن من لم تنفخ فيه الروح لا يحشر (سئل) عن يزيد بن معاوية هل يجوز لعنه لأنه قتل سبط رسول الله ﷺ أو أمر بقتله أو لا يجوز لعنه لأنه لم يقتله ولا أمر بقتله وفي عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا هل هو مسلم أو كافر (فاجاب) بانه لا يجوز لعن يزيد بن معاوية كما صرح به جماعة منهم صاحب الخلاصة وغيره لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن لعن المصلين ومن كان من أهل

ذلك أم لا فان في سد الباب عليهم من الحرج مالا يخفى (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بان الحلي إما أن تستوى أجزاؤه أولا فان استوت اجزاؤه جازت قسمته حيث لم تنقص قيمته بالقسمة لان الصحيح في هذه القسمة أنها افراز للحق لا بيع ولا ينافي ذلك جعلهم الغش مقصودا في باب القسمة كالزكاة والربا بخلاف المعاملة بالمغشوشة لان الغش لا ينظر اليه في باب القسمة إلا حيث جعلت بيعا واما حيث كانت افرازا فلا ينظر اليه كما يعلم بما ياتي عن الشيخين وان اختلفت اجزاؤه امتنعت قسمته لانها حينئذ بيع وبيع بعض المغشوش ببعضه لا يجوز لانه من قاعدة مدعجوة وقد ذكر الشيخان ما يدل على ما ذكرته فانما قالوا وحيث قلنا القسمة بيع اشترط في قسمة الربوي التقابض في المجلس وامتنعت في الرطب والعنب وما عقدت النار أجزاؤه قال غيرهما ونحو ذلك وما نحن فيه من نحو ذلك وحيث قلنا هي افراز جازت قسمة ذلك أي ومن ثم جازت قسمة الرطب والعنب على القول بان القسمة افراز وامتنعت على القول بانها بيع وحيث امتنعت قسمة الحلي المذكور اما لكونها بيعا أو لكونها تنقص قيمته بالكسر باعه ولي الايتام أو أولياؤهم بذهب ان كان فضة أو عكسه لا يعرض الا لمصلحة وقسموا ثمنه بينهم على حسب شركتهم في المبيع هذا ان كان البيع احظ من ايجارها وابقائه لمن يستعمله باجرة المثل فأكثر اما اذا استوى البيع والايجار المذكوران في الحظ فيخير الولي أو الاولياء واما اذا كان الايجار احظ من البيع فيجب فعله واعلم أن آية القنية التي للحجور اذا كانت من صفر ونحوه كالعقار فيما ذكره في بيع الولي له من أنه لا يباع الا لخوف تلفه أو لحاجة نحو نفقة مالم يجد قرضا ينتظر معه غلة تفي بالقرض أو لغبطة ظاهرة كيومه بزيادة على ثمن مثله وهو يجد مثله ببعضه أو خيرا منه بأكاه واذا كانت آية نحو الصفر كالعقار فيما ذكر كما نقله ابن الرفعة عن البندنجي واعتمده فليكن الحلي المذكور كالعقار فيما ذكرنا بالمساراة أو الاولى فلا يجوز بيعه الا لاحد الاقسام الثلاثة المذكورة الخوف والحاجة والغبطة واعلم أيضا انه لا يجوز لولي الايتام ان يتولى القسمة بينهم بنفسه وحده حيث قلنا انها بيع سواء اكان فيها تقويم ام لا وكذا ان قلنا انها افرازا وكان فيها تقويم لقولهم حيث كان في القسمة تقويم فلا بد من اثنين يشهدان بالقسمة وكذا ان لم يكن فيها تقويم كما في فتاوى الاصبحي والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى لو كان بينهما اي بين شخصين ارض واحدة فيها بناء أو شجر فاراد احدهما قسمة البناء أو الشجر دون الارض أو بالعكس مع المساواة بالتعديل فهل يجزى الممتنع أولا ولو كان البناء أو الشجر لاجنبي واراد الشركاء قسمة الارض أو بالعكس فهل يختلف الحكم ام لا (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بان كلام الماوردي والرواني صريح في انه لا يجزى الممتنع في الصورة الاولى في السؤال بقسميها وذلك لانها صرحا بانه لو كان بينهما ارض واحدة فيها بناء أو شجر فاراد احدهما قسمة الارض دون البناء والشجر لا يجزى الآخر فان تراضيا دخل في الارض قسمة الاجبار ماداما على هذا الاتفاق وقسمت بينهما اجبارا بالقرعة فاذا رجع احدهما عن الاتفاق زالت قسمة الاتفاق اه وجزم به في الانوار حيث قال ولو كان بينهما ارض مزروعة واراد قسمة الارض وحدها جاز واجبر الممتنع بخلاف البناء والشجر اه فقوله بخلاف البناء والشجر هو مسئلتنا بعينه وما يصرح بذلك قوله في الانوار ايضا تبعا للشيخين في الروضة واصلها ولو كانت الشركة لا ترتفع بالقسمة الا عن بعض الاعيان كعبد بن اثنين قيمة احدهما مائة والآخر مائتان وطلب احدهما القسمة ليختص من خرجت له قرعة الخميس به وبريع النفيس فلا اجبار اه وعبارة الشيخين الاصح لا اجبار لان الشركة لا ترتفع بالكلية وهذا منهما صريح في ان محل الاجبار اذا ارتفعت الشركة بينهما بالكلية والا فلا اجبار فيكون نصافي مسئلتنا انه لا اجبار في

القبلة ولا يخالفه قول بعض
 المتأخرين اتفقوا على جواز
 اللعن على من قتل الحسين
 أو امرئه أو أجازة ورضي
 به لأن معناه على وجه
 التعميم وهو لعن الطوائف
 المذكورة بالأوصاف دون
 تعيين الإنسان فيكون من
 باب لعن الله الخروشاربها
 وساقياها وبائعها ومبتاعها
 وحاملها والمحمولة إليه
 وحاملها والمحمولة إليه
 وأكل ثمنها رواه أبو داود
 وابن ماجه بل لم يثبت أنه
 قتل الحسين ولا أمر بقتله كما
 صرح به جماعة منهم حجة
 الاسلام الغزالي وقال في
 الانوار لا يجوز لعن يزيد
 ولا تكفيره فانه من جملة
 المؤمنين إن شاء رحمه وإن
 شاء عذبه قال الغزالي
 والمتولى وغيرهما وقد
 طعن الحسين سنان بن أبي
 انس فאלقاه عن فرسه
 وأجبر عليه خولى بن
 يزيد بن حمير ونزل ليحز
 رأسه فأرغدت بداه فنزل
 أخوه شبل بن زيد فاختر
 رأسه ودفعه إلى أخيه
 خولى ولما قدموا به على
 يزيد بن كرواله قتله دمعت
 عيناه وقال وبحكم كنت
 أَرْضِي من طاعتكم بدون
 قتل الحسين لعن الله ابن
 مرجانة أما والله لو كنت
 صاحبه لدفوت عنه ثم قال
 رحم الله أبا عبد الله وغفر
 له ولما دخل عليه على بن
 الحسين في السبي قال حلوا
 عنهم واضربوا عليه الباب
 وأمال المطبخ وكساهم

مسلتنا وما يصرح بذلك أيضا قول الدارمي إذا كان العلو مشتركا فتراضوا على قسمته جازوا أن طلبوا
 الاجبار يجوز وقال ابن القطان لا يجوز اه قال الأذري وكان الصورة فيما إذا كان العلو مشتركا فقط
 والسفل لاحدهما أو لغيرهما اه وإذا كانت الصورة كذلك كان كلام ابن خيران ضعيفا لما علمت أن
 ما قاله ابن القطان حينئذ يشهد له كلام الماوردي والرويان وكلام الشيخين السابق ويؤيده أيضا اشتراط
 الماوردي في قسمة الجدار المشترك بين المالكين فترى على القول بالاجبار أن تكون الأرض لهما ولا
 يشك على ذلك قولهم في الأرض المزروعة إذا طلب أحدهما قسمتها دون الزرع أجبر الممتنع لأن
 للزرع أمدا ينتظر بخلاف البناء والغراس وكان السبكي لم يطلع على ذلك حيث توقف في الاجبار فيما
 لو كان بين اثنين شركة في أنشأ وبساتين وبئر والأرض مستأجرة لهما فانه قال لا اجبار في البئر
 المحتركة ولا في الانشأ ان اختلف نوعها أو جنسها أو قيمتها بحيث لا يمكن التعديل وان اتخذ
 النوع وأمكن التعديل فعندى فيه توقف اه وقد علمت أن المنقول يقتضى هنا عدم الاجبار أيضا
 لبقاء الشركة بينهما في الأرض فلم توجد فائدة القسمة وأما الصورة الثانية بقسمة فواضح انه يجبر
 الممتنع من القسمة فيها والفرق بينها وبين الاولى أن القسمة هنا تزيد ضرر الشركة بالكلية
 ولا تبقى بينهما تعاقبا بعدها بخلافها في الاولى فان التعلق المؤدى إلى المنازعة والمضارة باق بينهما
 بعد القسمة فلم يجبر الممتنع منها لانقضاء فائدتها من ازالة ما هو سبب للمنازعة والمضارة بين
 الشريكين ثم رأيت بعض المتأخرين وجه بذلك أيضا حيث قال وقد صرح الماوردي بان قسمة
 البناء والشجر دون أرضه لا يجوز جبرا ونجوز اختيارا ووجهه أن قسمة التعديل في غير هذه
 الصورة تقطع العلق بينهما واعترض أحدهما على الآخر وهو المقصود الأعظم من القسمة وهنا
 لو أجبرنا لم تقطع العلق والاعتراضات بينهما لبقاء الشركة في المنفعة فلو أراد أحدهما أن يعرض
 عن شجره الذي اقتلع لاعترضه الآخر اه (وسئل) في قسمة النخل هل يجبر عليها الممتنع إذا اتحد
 النوع والقيمة من غير رد كما أفتى به اسمعيل الحياتي أو الشرط اتحاد الجنس فقط كما أفتى به
 أبو شكيل البنانين فما المعتمد من ذلك (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه بان المعتمد
 في ذلك كما يعلم مما يأتي عن الشيخين وكلام السبكي السابق انه لا يجبر الممتنع من قسمة النخل إذا
 اختلف نوعها أو جنسها أو قيمتها إذا لم يمكن التعديل ودعوى ابن شكيل أن الشرط اتحاد الجنس
 فقط ممنوعة ولعله أراد أن ذلك شرط لصحة القسمة دون الاجبار عليها على أن في اطلاق هذا نظرا أيضا
 ففي الروضة وأصلها والمشارك الذي يعدل بالقيمة منه ما يعد شيئا واحدا كارض تختلف قيمة
 اجزائها بحسب قوة الانبات وكذا بستان بعضه نخل وبعضه عنب ودار بعضها مبنى بأجر وبعضها مبنى
 بخشب وطين هذا ان لم يمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده والا فلا اجبار ومنه ما بعد شيئين
 فصاعدا ولا اجبار فيه ثم قالوا والعبيد والدواب والشجر والياب ونحوها إذا كانت من نوع واحد
 وأمكن التسوية عددا وقيمة أجبر على القسمة وان لم تمكن التسوية أو كانت الاعيان اجناسا
 أو أنواعا فلا اجبار وكذا لو اختلفت الأنواع وعسر التمييز جيد كتمر ووردى اه ملخصا وعبرة
 الانوار كما يجرى الاجبار إذا اختلفت الصفات يجرى إذا اختلف الجنس كالستان الواحد بعضه
 نخل وبعضه عنب والدار المبنى بعضها بالاجر وبعضها بالطين والخشب وهذا اذا لم تمكن قسمة الجيد
 وحده والردى وحده والا فلا يجبر على قسمة التعديل ثم قال وان لم يكن عقارا كالعبيد والدواب
 والاشجار ونحوها فان كانت نوعا واحدا وأمكن التسوية عددا وقيمة أجبر الممتنع والا فلا وكان
 ابا شكيل توهم ما ذكر عنه من مسألة البستان المذكورة وليس كما توهم فان اختلاف الجنس
 فيها الغنى لأن المقسوم بالمقصد هو أرض البستان فلا نظر لاختلاف جنس ما فيها بخلاف مسئلتنا

ثم قال لو كان بينهم وبين ابن مرجانة نسب ما قتلهم ثم ردهم إلى المدينة وقد علم مما ذكرته رد ما قدم السعد التفتازاني عليه من التصريح بلعن يزيد على التعيين مستندا إلى أن تفاصيل ما نقل عنه من رضاه بقتل الحسين واستبشاره به قد تواتر القدر المشترك بينهما اه وقال الغزالي أعلم أنك في هذا المقام بين أن تسيء الظن بمسلم وتطعن فيه وتكون كاذبا أو تحسن الظن به وتكف لسانك عن الطعن فيه وأنت مخطئ فالخطأ في حسن الظن بالمسلمين أسلم من الصواب بالطعن فيهم فلو سكنت إنسان عن لعن إبليس أو لعن أي جهل أو أي لهب أو أحد من الأشرار طول عمره لم يضره السكوت ولو هفاه ففوة بالطعن في مسلم بما هو بريء عند الله منه فقد تعرض للهلاك وأما عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا كرم وجهه فهو مسلم من الخوارج الذين يكفرون مرتكب الكبيرة فقد قال الشافعي رضي الله عنه إنه قتله متاولا بأنه وكيل امرأة قتل على أباهما فاقص منه يعني متاولا عند نفسه فيما كان مخطئا فيه وفيما لا يحتمل التأويل وليس كل من يتاول كان له أن يتاول وقد قطع عبد الله بن جعفر يديه

فإن المختلف الجنس هو المقسوم من غير تبع لشيء ومن ثم ذكر الشيخان في الأشجار المنفردة أنه لا بد من اتحاد نوعها وإمكان تسويتها عددا وقيمتها فلا تلتبس عليك إحدى صورتين بالأخرى كما وقع فيه أبو شيكيل أن صح ما نقل عنه (وسئل) رحمه الله تعالى في الربويات كالرطب والعنب هل تصح قسمتها كيلا مع اتحاد نوعه واختلافه أولا بد من اتحاد النوع ولو اقتسماه بدون كيل بل بامتحان باليد أو دونه هل يقوم مقام الكيل وهل يقدر في الصحة اختلاف جباهه كبرا وصغرا أو اختلافه رطبا وبلحا أولا وكذلك قسمة الحب في سنبله بكيل أو دونه وهل يجوز ذلك أولا (فاجاب) نفعا الله تعالى به بأن الذي صرح به الشيخان وغيرهما أنا حيث جعلنا القسمة بيعا فقتسما ربويا وجب التقابض في المجلس ولم تجز قسمة المكيل وزنا وعكسه ولا قسمة رطب وعنب وما عقدت النار أجزائه ولا قسمة ثمر على شجر خرصا وحيث جعلناها افرازا وهو المعتمد جاز كل ذلك وإنما يفوت إمكان القسمة فقط نعم الثمار على الشجر غير الرطب والعنب لا تجوز قسمتها خرصا وكذلك سائر الزروع وأما الثمر والعنب فيجوز قسمتها خرصا على المعتمد عند الشيخين واختار السبكي قول جمع لا يجوز خرصها وإن قلنا أنها افرازا قال لان الخرص ظن لا يعلم به نصيب واحد على الحقيقة وفي الزكاة جوز للحاجة مع كرم شركة المساكين ليست بشركة حقيقة بدليل أنه يجوز أداء حقهم من موضع آخر ويجاب بأن الظن المستفاد من خرص الرطب والعنب قائم مقام المحقق شرعا في باب الزكاة والعرايا فكذا هنا لان قسمة الافراز فيها أنواع من المسامحة يجعل هذا منها وصرح الشيخان أيضا بانهم لو أرادوا قسمة أرض مزروعة مع ما فيها وقد اشتد الحب أو كان بذرا بعد لم يجوز وإن كان فصيلا جاز أو قسمة ما فيها وحدها تأتي فيه هذا التفصيل ولا فرق بين أن تجعل القسمة هنا افرازا أو يعبأ ما في الزرع وحده فلا نه مجهول وما في الزرع مع الأرض وهو بذرا أو قد بدا إصلاحه فلا نه على الافراز قسمة معلوم ومجهول وعلى البيع بيع طعام وأرض بطعام وأرض إذا تقرر ذلك علم أنه لا يصح قسمة الحب في سنبله مطلقا وأنه تصح قسمة الرطب والعنب كيلا ووزنا مع اتحاد النوع واختلافه ولورطبا وبلحا ومع اختلاف الجباه لان الشرط في قسمة الافراز تعديل السهام بما يعلم به نصيب كل واحد على الحقيقة كالكيل أو الوزن أو الزرع ومن ثم علم أنه لا يكفي عن الكيل مثلا الامتحان باليد ثم ما ذكر في الرطب والعنب أنها يأتي إذا قلنا أنهما مثليان وهو ما صحه الشيخان في القصب وصحح في المجموع ما عليه الا كثرون تبعوا للنص أنها متقومان ومن ثم قال الاسنوي أنه المفتي به لكن القائل بالاول بحمل النص القائل بوجود قيتها على ما إذا فقد المثل وعلى القول بأنهما متقومان تكون قسمها قسمة تعديل فلا بد فيها من شروطها السابقة في الجواب الذي قبل هذا (وسئل) في قسمة اللحم نيا ومشويا بدون نزع العظام ودون وزن اللحم كما عليه عمل الناس من غير تكبير أو لا يصح ذلك كذلك وما طريق الصحة في جميع ذلك فلو ضحى جماعة بيده أو بقرة وقتلهم أن لهم قسمة اللحم فهل يجب أن يتصل كل منهم بنصيبه من الكبد والقلب والكروش والشحم واللحم وهي اجناس أو يجوز أن يختص بعضهم ببعضها وغيره ببعض الآخر (فاجاب) بقوله أن اللحم التي مثل فتكون قسمة افراز وحينئذ فتصح بشرط نزع عظمه الذي يمنع معرفة مقادير الانصاء لما مر في الجواب الذي قبله أن شرط قسمة الافراز تعديل السهام بما يعلم به نصيب كل واحد على الحقيقة ولا يتيسر ذلك في نحو اللحم الابوزنه فلا تصح قسمته جزافا لأنها لا تكون الا قسمة تعديل وهو بيع وبيع الربوى الذي دخل النار بعضه ببعض لا يجوز وإذا ضحى جمع بيده فلا بد من القسمة كل من اجرائها كالسكبد والطحال على حدته لان قسمتها تعديلا باطله لا بها بيع وهو ممتنع في الربويات المختلطة الجنس لانه يصير من قاعدة مدعجة كما علم مما قدمته في الجواب الذي

الذي قبل هذا في تقدير بطلان قسمة الزرع مع الارض وقد بدا صلاحه أو كان بذرا بعدد الكلام حيث لم يرضوا بتخصيص بعضهم بشيء منها على وجه الهبة مثلا أما إذا رضوا بذلك فلا منع منه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى عن قول الروضة وأما الاقركة الاراضى فان كانت متفرقة فهي كالدرر وان كانت متجاورة ففي الشامل أن أبا اسحق جعلها كالقراح الواحد المختلف الاجزاء وأن غيره قال إنما تكون كالقراح الواحد إذا اتحد الشرب والطريق فان تعدد فهو كالو تفرقت قال وهذا أشبه بكلام الشافعى رضى الله تعالى عنه فما صورة الاتحاد في الشرب والطريق هل هو في الشرب ما إذا كانت الاقركة المتجاورة تشرب من ثقب واحدة دون ما إذا تعددت لكل أرض ثقب تخصها من النهر أو كيف صورة الاتحاد ولو أن أحد الاقركة أسفل من الآخر وبينهما حاجز وفيه ثقب يمر الماء فيها من الاعلى الى الاسفل بلا سد وقد يسد بحيث لا يرسل الى الاسفل إلا بعدرى الاعلى فهل يجرى الاجبار في صورتين أم في الصورة الاولى فقط وهل ما ثبت فيه الاجبار بالقسمة يثبت في خلطة الجوار أم الحكم مختلف أفقونا ماجورين ﴿فاجاب﴾ بان المعتمد ما رجحه الشيخان من أنه لا بد مع اتحاد الاقركة من اتحاد مشربها وطريقها بان يكون النهر الذى تشرب منه واحدا وتكون طريقها التى يصل فيها ماء النهر اليها واحدة سواء وصل اليها من ثقب واحدة أو من ثقب بخلاف ما إذا اختلف النهر أو اتحد لكن اختلف طرقها اليه فانه لا اجبار حينئذ لا اختلاف الاغراض باختلاف الانهار وباختلاف القرب اليه وباختلاف الطريق مع تلاصقها كما هو فرض المسئلة يختلف قربها وبعدها منه فامتنع الاجبار حينئذ بخلاف ما إذا تلاصقت واتحد النهر واتحد طرقها اليه فان الاغراض حينئذ لا تختلف باختلاف أعيانها فمن ثم دخلها الاجبار حينئذ وبما تقرر علم انه لا اجبار فيما ذكره السائل بقوله ولو ان أحد الاقركة اسفل من الآخر الخ لان الطريق حينئذ الى النهر لم تتحد بل اختلفت قربا وبعدا ومن لازم اختلافها كذلك اختلاف الاغراض باعيانها ومع اختلاف الاغراض كذلك يمتنع الاجبار وواضح ان خلطة الجوار لا شركة فيها فكيف يتصور فيها القسمة فضلا عن ان يتصور فيها اجبار او عدمه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى فيما ذكره الائمة ان الشيء الذى لا تناقى قسمته اجبارا ولم يرض الشركاء فيه بالمهاياة ان الحاكم يؤجره وهل للحاكم ان يؤجره لبعض شركاء ام لا فان قلتم لا فهل اجارته صحيحة او فاسدة ولو ان بعض الشركاء طلبه باكثر من اجرة المثل هل يجاب اولا ﴿فاجاب﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله قضية قولهم في امتناع الشريكين من المهاياة ان الحاكم يؤجر عليهما وتوزع الاجرة بينهما أنه لا يجوز له أن يؤجره لاحدهما ووجه ظاهر لانه بامتناعهما صار نائباً عنهما شرعا اذ تصرفه عليهما انما هو بنيابة اقتضتها الولاية اخذا بما قالوه في الحاكم اذا زوج بعض الولي او غيبته مثلا واذا كان نائباً عنهما فكيف يؤجر احدهما لانه حينئذ يكون متصرفا مع مستنيه فيما هو نائب فيه وهو تمتع لاستلزامه ان المالك يستاجر ماله من نائبه بل لو قلنا ان القاضى ليس نائباً عنهما واما يتصرف في ذلك بحكم الولاية الشرعية كان الامتناع واضحا ايضا لانه ولى على المستاجر منه في حصته والولى لا يجوز له ان يتصرف مع المولى عليه فيما هو ولى عليه فان قلت يمكن توجيه الصحة بان احدهما اذا رضى بالاستئجار صار القاضى غير نائب عنه لانه انما ينوب عن تمتع وغير مولى عليه كذلك ايضا وحينئذ فلا يتناقى ما ذكرته في توجيه الامتناع قلت هذا وان امكن ان يتخيل الا انه عند التامل واضح الفساد لان الحاكم لا يؤجره عليهما الا اذا لم يتراضيا بالمهاياة واذا لم يتراضيا بها فولاية الحاكم او نائبه مستمرة عليهما وان رضى احدهما بان يستاجر لانه رضاه باستئجاره غير رضاه بالمهاياة فلا يكون رضاه بالاستئجار مبطلا لولاية الحاكم ولا لنيابته لوجود السبب

ورجليه فلم يحزع ثم أرادوا قطع لسانه فجزع فقيل له لم لا جزعت لقطع يدك ورجليك وجزعت لقطع لسانك فقال أنى لا كره أن نمر ساعة من نهار ولا أذكر ذمها اسم الله تعالى (سئل) هل يحرم الاشتغال بعلم المنطق وكان الفارابى يسميه رئيس العلوم وأنكره ابن سينا وقال هو خادمها (فاجاب) بان فى الاشتغال به ثلاثة مذاهب قال ابن الصلاح والنووى يحرم الاشتغال به وقال الغزالي من لا يعرفه لا يوثق بعلومه والخيار كما قال بعضهم جواز ان يوثق بصحته ذهنه ومارس الكتاب والسنة وغايته عصمة الانسان عن أن يضل فكره ونسبته الى اهلها كنسبة النحو الى الالفاظ وهو آلة لغيره من العلوم ولا يحتاج الى آلة أخرى (سئل) عن قال من كرامات الولي أن يقول للشيء كن فيكون فهنى عن ذلك فقال من أنكر ذلك فعقيدته فاسدة فهل ما ادعاه صحيح أو باطل (فاجاب) بان ما قاله صحيح إذ الكرامة الامر الخارق للعادة يظهره الله تعالى على يد رليه وقد قال الائمة ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي لا فارق بينهما الا التحدى فمرجع الكرامة الى قدرة الله تعالى نعم ان أراد استقلال الولي بذلك فهو كافر (سئل) عما

أفنى به عز الدين بن عبد السلام من أن الملائكة لا يرون الله تعالى يوم القيامة معتمد وهل الجن كذلك كما يقتضيه كلامهم وهل الناس يرون الله تعالى يوم القيامة في الجنة أم لا أفنى به العلامة السيوطي (فاجاب) بأنه قد حكى عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه زعم أن الملائكة لا يرون ربهم واحتج على ذلك بقوله لا تدركه الابصار وقد استثنى منه المؤمنون فبقي على عمومهم في الملائكة اه وما احتج به على تقدير تسليبه يلزم منه أن الملائكة ليسوا بمؤمنين وليس كذلك فالمتقدم أنهم يرونه فقد قال تعالى في حق الكفار كل انهم عن ربهم يومئذ لجوابون ذكر ذلك تحقير الشأنهم فازم منه كون المؤمنين مبرئين منه ووجب أن لا يكونوا محجوبين عنه بل راين له قال الحسن وكما حجب الكفار في الدنيا عن توحده حجبهم في الآخرة عن رؤيته وقال مالك لما حجب أعداءه فلم تره تجلى لاوليائه راواه وقال تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة وقال تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة قال ابن عباس رضي الله عنهما يريد للذين قالوا لا اله الا الله وعن أبي بن كعب انه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قول الله تعالى للذين أحسنوا الحسنى

المقتضى لها وهو امتناعها من المهايأة وبما تقرر علم أن ايجار الحاكم لاحد مما فاسد ولو باكثر من أجرة المثل لان ملحظ الفساد ما تقرر وهو موجود مع استجاره باجرة المثل أو باكثر منها ثم رأيت ابن عيسى أفنى بخلاف ذلك وفيما قررته رد لجميع كلامه فتامله (وسئل) بعض الناس عن رجل مات وخلف خمسة أولاد ذكر ذكور داود وأحمد وعمر وعليا وعبد الرحمن مات عمر عن ولد اسمه ادريس ثم مات ادريس عن غير ولد وخلف أربعة أعمام ثم مات أحمد عن غير ولد وانحصر ارثه في اخوته الثلاثة الباقيين ثم مات داود وخلف ولدين ذكرين هما عبد الله ويوسف وبناتهما فاطمة ثم مات عبد الله وخلف ولدا ذكرا اسمه ادريس ثم مات ادريس المذكور عن غير ولد وخلف عماله وهو يوسف المذكور وعمه له هي فاطمة المذكورة ثم غاب على المذكور في السفر وجعل مكانه وله مدة ستين سنة لم يعلم أهو حي أم ميت وترك ولدا له اسمه شكر وانحصر الآن ارث عبد الله الجد في ولده عبد الرحمن وفي أولاد ولده داود وفي ولد ولده علي الغائب شكر المذكور وللجد عبد الله اراض ومزارع باليمن فوضع يده عليها معها عبد الرحمن المذكور وقسم لأولاد داود وأولاد علي المذكورين قطعتين من الاراضى المذكورة في بيتين من ثلث الاراضى المتروكة وبمسك الثلثين بيده وغلب على أولاد اخوته فإذا يخص كل واحد من هؤلاء الأولاد وارلادهم من هذه الاراضى بحكم الفريضة الشرعية فاجاب بقوله حصه عبد الرحمن ثلث وعلى ثلث ويوسف اربعة اخماس ثلث وفاطمة خمس ثلث وعلى الغائب ستين سنة إذا مضت مدة يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها فيجتهد القاضى ويحكم بموته ويعطى ماله من يرثه وقت الحكم والقسمة المذكورة من عبد الرحمن ان كانت بطلب الشركاء باذن الحاكم أم لا وهم بالغون رشداء ولم يحصل حيف في القسمة فالقسمة صحيحة الا في حصة علي الغائب لانه لا يحكم بموته إلى الآن وان كان عبد الرحمن هو القاسم باختياره فكل احد من الورثة على حصته المتقدمة من كل ارض ومزرعة اه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب فرفع هذا السؤال إلى شيخنا فسمح الله تعالى في مدته ورضى عنه وقمع به جراءة متهم على العلم قبل دريته والتمس منه تبين الصواب عما به هذا المفتى اجاب (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى يعلومه المسلمين بقوله قول المجيب والقسمة المذكورة من عبد الرحمن إلى آخر جوابه غير صحيح لامور منها ان المصرح به في السؤال والجواب ان القاسم هو عبد الرحمن وحيث تولى بعض الشركاء القسمة بنفسه فالقسمة باطلة وان اذن له الباقيون لانه وكيل عنهم فلا يحتاج لهم كنفه ومنها انه حيث كان في الشركاء غائب فلا يقسم عنهم الا القاضى بشرطه والا فالقسمة باطلة من اصلها وهذان كافيان في بطلان جميع ما ذكره هذا المفتى فالصواب ان هذه القسمة باطلة من اصلها مطلقا وأن ما ذكره هذا المفتى من هذا التفصيل باطل لا يعول على شيء منه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص هلك وخلف بنتا وأختا لاب وأختا لام ما الجواب عن ذلك فان في بلدنا من لا يسأل عن دينه الامن لا يعلم أفتونا كيف يقسم الميراث مع أن اهل العلم قالوا ان الولد للاب يمنع الاخ للام من الميراث وكذا قالوا الاخوات مع البنات عصبات (فاجاب) نفعنا الله تعالى به بقوله للبنت النصف وللأخت للاب النصف الباقي ولا شيء للاخ الام لانه محجوب بالبنت لا بالأخت ولم يقولوا ان ولد الاب يمنع الاخ للام من الميراث خلا لما ذكره السائل والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص مات وخلف بنتا وابنا لعنتيه وابنت معتقه وقبيلة ينسب اليهم من غير تحقيق بل يقال انه منهم فجاء رجل من الارض التي هو بها فقال الميراث بين البنت وابن العتيق نصفان هل ما فعل هذا عن حقيقة أو جاهل فعرفه فان قبل والارفعنا امره ام يكون النصف للبنت والنصف للعصبة إذا تبين له عصبة وحيث لا يت مال فهل يحكم بالرد على البنت أم

وزيادة فقال الذين أحسنوا

هم أهل التوحيد والحسنى
الجنة والزيادة الروية إلى
وجه الله تعالى وروى عن
النبي ﷺ أنه قال للذين
أحسنوا العمل في الدنيا
الجنة والزيادة النظر إلى
وجه الله الكريم وهو
محمول على التوحيد لأن من
اتقى الله تعالى لا يشرك به
شيأ فقد أحسن العمل ولا
شك أن كل من دخل
الجنة يتمتع بالنظر إلى وجه
الله الكريم ويتفاوتون
في ذلك وأعلام من نظر
إلى ربه بكرة وعشيا كما في
الصحيح وعن أنس أن
النبي ﷺ سئل عن هذه
الآية فقال الحسنى الجنة
والزيادة النظر إلى وجه
الله الكريم قال ﷺ
إذا دخل أهل الجنة الجنة
يقول الله عز وجل تريدون
شيأ أزيدكم فيقولون ألم
تبيض وجوهنا وتدخلنا
الجنة وتجننا من النار قال
فيكشف الله لهم الحجاب
فأعطوا شيئا أحب من
النظر إلى ربهم ثم تلا هذه
الآية للذين أحسنوا
الحسنى وزيادة وعن أبي
موسى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن الله يبعث
يوم القيامة مناديا ينادى
يا أهل الجنة بصوت يسمع
أولهم وآخرهم أن الله
وعدكم الحسنى وزيادة
الحسنى الجنة والزيادة النظر
إلى وجه الرحمن وعنه صلى

يرصد إذا رجى أنه يكون من حى من أحياء العرب (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله
أما أولاد العتيق فلا يرثون من المعتق شيئا مطلقا سواء كانوا ذكورا أو أنثاء وأما بنت المعتق فلا ترث
من عتيق أبيها شيئا وحينئذ تستحق بنت الميت النصف ثم ان ثبت انحصار الارث فيها بان لم يكن له
وارث غيرها فان كان بيت المال منتظما في تلك الاراضى أخذ المتولى عليه النصف الباقي وان لم يكن
منتظما أخذت البنت النصف الباقي أيضا وأما اذا لم يثبت انحصار الارث فيها فتعطي النصف فقط
والباقي يحفظ بان يجعل تحت يد قاض أمين فان لم يكن ثم قاض أمين اتفق أهل تلك البلد على وضعه
عند من يرصون بأمانته وديانته الى أن يظهر مستحقه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله
تعالى سؤال الصورة أيس من صاحب دين فهل يتعلق بتركة المدين مع ذلك (فاجاب) نفعا الله
تبارك وتعالى بعلومه بقوله صرح الاسنوى رحمه الله تعالى في طرازه في باب القسمة بعدم تعلقه لثلاث
يؤدى الى دوام حجر التركة به لالى غاية وتبعه الدميرى وزاد عليه انه لا يحجر بدين اللقطة اذا تملكها
الميت ولم يعرف مال الكها وجرى عليه الوركشى رحمه الله تعالى في صورة اللقطة وعللوا بما ذكرنا واطلاق
الاصحاب ينازع في ذلك كله وما عللوا به ممنوع فانه اذا أيس من مال الكه صار من اموال بيت المال
فيتولى ناظر بيت المال قبضه وبه ينفك الحجر فلم يلزم دوام الحجر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رضى الله تعالى عنه سؤال الصورة زيد وشقيقته فولدت الشقيقة بنتا وولدت البنت ولدا فماتت
الشقيقة والبنت فزعم ابن البنت ان البنت الشقيقة تقدم موتها قبل البنت فالوارث للشقيقة البنت
والاخ الذى هو زيد فزعم الاخ الذى هو زيد وحده فما المرجح منهما وسواء في هذه الواقعة اذا
فالوارث للشقيقة هو اخى الذى هو زيد وحده فما المرجح منهما وسواء في هذه الواقعة اذا
كان المال في يدهما أو في يد أحدهما أو في يد غيرهما (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله ان
زيدا الاخ يستحق النصف على كل تقدير ثم النصف الثانى هو يزعم انه لا أيضا وابن البنت يزعم انه
لأمه فاذا لم يكن لأحدهما بينة وقف حتى يتبين أو يصطلحا كما شمل ذلك قولهم متى علم تقدم موت أحد
متوارثين على الآخر ونسى وقف ميراث كل الى البيان أو الصلح وانما لم نقل بالوقف في جميع مال
الشقيقة لان ارث أخيها النصف منه محقق تقدمت على بنتها أو تاخرت فلا مسوغ للوقف فيه
اذ لا مسوغ له الا الشك في الاستحقاق وهو في هذه الصورة في النصف الثانى فقط (وسئل) رحمه الله
تعالى عن شخص قتل أباه وللقاتل ولد وليس للمقتول وارث سوى القاتل فان قلتم لا يرث القاتل
فهل يرث ولده ام لا فاذا قلتم يرثه كيف يرث وهو بعض القاتل كانه هو وهو ممنوع (فاجاب) نفعا
الله تعالى بعلومه بقوله قيام مانع الارث بشخص يصيره كالعدم فالقاتل حينئذ كانه لم يوجد فيرث
ولده بالقرابة التى بينه وبين الميت لما تقرر ان قتل ابيه صيره كالميت (وسئل) رحمه الله تعالى
عن شخص مات وخلف بنى عمه وخالا وابن خالة وقلنا بتوريث ذوى الارحام فمن الوارث من
هؤلاء (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله لبنى العمه الثلثان والثلث الاخر بين الخالة وابن الخالة اثلاثا
للخال ثلثاه ولابن الخالة ثلثه هذا ما يظهر من مذهب أهل التنزيل لانا اذا نزلنا كل فرع منزلة
اصله كان بنو العمه بمنزلة العمه وهى بمنزلة الاب والخال بمنزلة الام وابن الخالة بمنزلة امه التى هى بمنزلة
الام فيقدر الخال والخالة كأنهما ورثا اختهما فيكون للخال الثلثان وللخالة الثلث وما لها يأخذه
ولدها ومن ثم جعلنا كأن الام والاب موجودان فما للاب وهو الثلثان يكون لبنى العمه وما للام وهو
الثلث يكون لمن بمنزلة ابائهما الخال وابن الخالة اما الخال فواضح واما ابن الخالة فلتنزيله بمنزلة امه في
المساواة للخال فلم يحجب به فان قلت القياس حجب الخال له لانه اقرب منه الى الوارث المنزلة
منزله وهو الام قلت انما يتأتى هذا على مذهب أهل القرابة اما على مذهب أهل التنزيل فلا لانا

لينظرون الى ربهم في كل جمعة وقد علم عامر أن مؤمنى الجن يرونه أيضا وأن رؤية المؤمنين له تعالى انما هي في الجنة (سئل) هل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال الخير في أمي الى يوم القيامة (فاجاب) بانه قد قال الحافظ ابن حجر لا أعرفه اه ولكن معناه ثابت في أحاديث منها حديث الصحيحين بطرق لا تزال طائفة من أمي ظاهرين على الحق حتى ياتي أمر الله أى الساعة كما صرح به في بعض الطرق وحديث ابن ماجه وغيره لا يجمع أمي على ضلالة (سئل) هل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال علماء أمي كانباء بنى اسرائيل (فاجاب) بان اللفظ المذكور قد اشتهر ولم يعرف له مخرج ولم يوجد في كتاب معتبر ولكن يؤخذ معناه من حديث أصحاب السنن وغيرهم العلماء ورثة الانبياء (سئل) هل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله يستحي ان يعذب عبدا بمسئلة قال بها عالم (فاجاب) بانه لم ير اللفظ المذكور في حديث ولكن معناه صحيح لانه عمل بها مقلد له فيها ويفي عنه اختلاف أمي ورحمة للناس رواه الشيخ نصر المقدسى في كتاب الحجة مرفوعا ورواه البيهقي في المدخل عن القاسم بن محمد من قوله وعن يحيى بن سعيد

على مذهبهم تنزل القرع منزلة أصله ثم نعتبر حينئذ السبق الى الوارث واما اعتبار السبق اليه قبل التنزيل فغير مقيس على مذهب المنزلين ثم رايت ابن الصلاح سئل عن ترك خالا وابنى خالة من يرث منهما فاجاب رحمه الله تعالى بقوله يصرف ميراثه الى من يورثه المورثون لذوى الارحام وهذا الجواب يحمل اذ لم يتبين منه ان الخال يحجب ابني الخالة ام لا ثم سئل عن تركت زوجا وعمة وابنتى اخ شقيق فأفتى بعد الاستخارة بان للزوج النصف والباقي بين الثلاث اثلاثا الا ان تكون العمة للام فحسب فيكون الباقي بين بنتى الاخ ووجه ذلك بقوله وذلك انى وجدت العمة ترجح بان اكثر اهل التنزيل نزاهة ابا وقالوا بتقديمها على ابنة الاخ التى هي منزلة منزلة الاخ عند اهل التنزيل اجمعين ووجدت ابنة الاخ ترجح ايضا من جهة ان اهل القرابة كالبعوى والمتولى قالوا بتقديم بنت الاخ ووافقهم بعض اهل التنزيل ومنهم من نزل العمة عما فقدوا ابنة الاخ عليها كما يقدم الاخ على العم فرايت ان لا اسقط احدى الجهتين بالاخرى ووجدتهما متعادلتين فسويت بين الثلاث وهو مذهب بعض اهل التنزيل ومنهم من نزل العمة لغير الام بمنزلة الجد ثم قال بعد حكاية مذهب ان اعطاء ذوى الارحام على سبيل المصلحة لا الارث فرايت والحال على ما وصفت الافتاء بالجمع والتسوية بينهم اقرب الوجوه راعدا المذاهب وراعاها للجهات فاستخرت الله سبحانه وتعالى فى المصير اليه اه كلامه ما خلاصا ثم قال فى بنتى اخ وابن بنت اجتمعت اياما واقبت على مذهب اهل التنزيل بان لابن البنت النصف ولبنتى الاخ النصف بينهما ورايت الميل الى التنزيل اقرب فى هذا الباب لانه مذهب الاكثرين واقرى اه وما ذكره فى هذه الاخيرة ظاهر واما ما ذكره فى التى قبلها بقياس مذهب اهل التنزيل ان المال كله للعمة لانها منزلة الاب وبنتا الاخ منزلتان منزلة الاخ والاب يحجب الاخ فكذا المدلى بالاب يحجب المدلى بالاخ تنزيلا لكل فرع منزلة اصله والحاصل ان فيما ذكره من عدم حجب العمة تعارض فيها مذهب اهل التنزيل والقرابة فالاولون يورثونها وحدها واهل القرابة يورثون بنتى الاخ وحدهما فلتعادل المذهبين عنده قال با اشتراك الثلاث وفى مسئلة السؤال مذهب اهل القرابة حجب الخال لابن الخالة فكذا مذهب اهل التنزيل على ما يتبادر منه بى ادى الراى لان الحال اقرب الى الوارث فلا جامع بين ما ذهب اليه ابن الصلاح وما قدمته فى صورة السؤال بل ما ذكرته فى رده من حجب العمة لبنت الاخ يؤيد حجب الخال لابن الخالة الا ان يفرق بان العمة تدلى الى غير من تدلى اليه بنت الاخ لما مر ان العمة تدلى الى الاب وبنت الاخ تدلى الى وارث آخر غيره وهو الاخ ولا كذلك فى مسئلتنا لان الخال يدلى الى الام وابن الخالة لا يدلى لوارث غير الام بل انما يدلى لها ايضا بعد تنزيلة منزلة امه الذى هو طريقة اهل التنزيل فاستويا هنا فى الادلاء الى وارث فلم يحجب احدهما الاخر وأما العمة وبنت الاخ فلم يستويا فى ذلك بل ادليا بوارثين مختلفين فنظرنا لحجب احدهما الاخر وعملنا بذلك فقلنا يحجب العمة لبنت الاخ فان قلت يؤيد حجب الخال لابن الخالة قول الصدرى كافيه بنت خال وخالة أم المال لخالة الام لانك اذا نزلتها درجة صارت جدقة وبنت الخال اذا نزلتها درجة صارت خالا ولم تصل الى الوارث قلت الفرق بين هذه وصورة السؤال ظاهر لان بنت الخال بعد تنزيلة منزلة اصلها لا تساوى خالة الام فى درجتها بل هي بعد التنزيل اعلى منها بدرجة فلذلك نزلنا خالة الام منزلة الجدة فلا تسبقها بنت الخال بدرجة بعد تنزيلة منزلة أبيها وهو الخال وأما فى مسئلتنا فان الخالة بعد تنزيلة منزلة أمه يساوى الخال فى درجته وحينئذ فيلزم استواء كل منهما فى القرب الى الام فلم يبق مسوغ لحجب الخال لابن الخالة فلذلك قلنا باستوائهما ويؤيده قول صاحب الكافى بناء على مذهب اهل التنزيل بعد أن ذكر انك تنزل كلا منهما منزلة من يدلى به فان استويا فى درجة فانك تورث كل واحد ميراث من يدلى وان سبق بعضهم الى وارث بدرجة انفرد بجميع المال

نحوه عن عمر بن عبد
 العزيز انه كان يقول ما سرنى
 لو ان اصحاب محمد صلى الله
 عليه وسلم لم يختلفوا لانهم
 لو لم يجتهدوا لم تكن رخصة
 اه وهذا يدل على ان المراد
 اختلافهم فى الاحكام
 (سئل) هل ثبت انه صلى
 الله عليه وسلم قال من اكل
 مع مغفور غفر له (فاجاب)
 بان من الاحاديث التى
 يروىها القصاص عن النبي
 ﷺ من اكل مع مغفور
 غفر له وليس له اسناد
 عند اهل العلم ولا هو فى
 شىء من كتب المسلمين إنما
 يروونه عن سنان وليس
 معناه صحىحا على الاطلاق
 فقد ياكل مع المسلمين
 الكفار والمنافقين (سئل)
 هل ترى المؤمنات ربهن
 فى الآخرة كالمؤمنين ام لا
 (فاجاب) بان الراجح نعم
 (سئل) اى السموات
 والارضين افضل (فاجاب)
 اخرج عثمان بن سعيد
 الدارمى فى كتاب الرد على
 الجهمية عن ابن عباس انه
 قال سيد السموات السماء
 التى فيها العرش وسيد
 الارضين التى نحن عليها
 اه وان قال بعضهم إن
 السماء الاولى افضل بما
 سواها لقوله تعالى ولقد
 زيننا السماء الدنيا بمصابيح
 (سئل) هل يكره افراد
 الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الآل كما
 ذكره الشيخ خالد فى شرح
 التوضيح ام لا (فاجاب)

وان كان فيه من يحجب حجبه كما تعمل فى مسائل الصلب فتأمل كونه اعتبر الاستواء فى الدرجة
 والسبق إلى الوارث بعد تنزيله الفرع منزلة أصله لاقبله تجده شاهدا لما ذكرته من عدم حجب الحال
 لابن الحالة لاستوائها بعد تنزيل ابن الحالة منزلة أمه والحاصل ان المسئلة مشككة وان فى كلامهم
 ظواهر تقتضى حجب الحال لولد الحالة وظواهر تقتضى عكسه وان الاول أقرب من مداركهم يادى
 الرأى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى قدر بعضهم مدة للمفقود بسبعين
 سنة فهل تتقدر بذلك أم كيف الحال أفتونا (فاجاب) نفعلنا الله تعالى به وبعلومه بقوله المنقول
 المعتمد أنها لا تتقدم بشىء وانما المدار على مضى مدة يغلب على ظن الحاكم أن المفقود لا يعيش اليها وقد
 يظهر له بقرائن الاحوال موته فى أقل من سبعين سنة نعم التقدير بها وجه ضعيف لبعض أصحابنا أخذنا
 من قوله صلى الله عليه وسلم أعمار أمى مابين الستين والسبعين والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 (باب الشهادات)

(مسئلة) قال السبكي رحمه الله تعالى فى فتاويه ما لفظه نجد كتاب مبايعة أو وقف أو غيرهما بعقار
 أودار أو أرض أو قرية أو نحوها مشتمل على حدود يقع اختلاف فى تلك الحدود وبطلت منا اثبات
 تلك الحدود كما تضمنه ذلك الكتاب وما فعلته تطلان المشهود به فى البيع أو الوقف أو نحوهما هو العقد
 الصادر على المحدود بتلك الحدود وقد لا يكون الشاهد عارفا بتلك الحدود البتة وانما سمع لعقد العاقد فالذى
 شهد به اقراره بذلك والحدود من كلامه لا من كلام الشاهد وهذا ظاهر فى العقود والاقاريروظهوره فى
 الاقاريبرأكثر لانها من كلام المقر لا من كلام الشاهد وفى العقود دونه لان الشهادة بالمقد من كلام
 الشاهد وحكايته عن حضوره العقد وسماعه فهو شاهد بالبيع والوقف لا بالاقرار بهما فلا بد من علمه
 بصدور البيع على المبيع والوقف على الموقوف لكننا نقول ان ذلك لا يستدعى معرفته للمبيع
 والموقوف لجواز ان يقول بعثك البلد أو الدار التى حدها كذا ولا يكون عند الشاهد علم أكثر من
 ذلك فيجوز له ان يشهد على جريان البيع على المحدود وان لم يعرفه ولا حدوده يبقى علينا شىء واحد
 وهو قد يشكل وهو الشهادة بالملك والحيازة فكثيرا ما يقع هذا فى كتب المبيعات والاقواف مستقلا
 تقوم بينة ان فلانا مالك حائز للمكان الفلانى الذى حدوده كذا ويكون ذلك المكان معروفا
 مشهورا لا منازعة فيه وتقع المنازعة فى حدوده أو فى بعضها والشهود قد ماتوا بعد ان قد ثبت
 المكتوب بشهادتهم ويقصد الذى بيده المكتوب ان يتمسك به فى الحدود وينزع من صاحب يد بعض
 ما فى يده بمقتضى ذلك المكتوب ويدعى ان تلك الحدود ثابتة له بمقتضى مكتوبه وقد طلب منى ذلك
 فلم أقبله لآنى اعلم بحسب العادة أن الشاهد قد يعلم ملك زيد للبلد الفلانى مثلا علما يسوغ له
 الشهادة بملكه ويده وذلك البلد مشتهر وتحقيق حدوده قد لا يحيط علم الشاهد بها فيستسنيها ممن هو
 يعرفها هكذا راينا العادة كما يشهد على زيد الذى يعرفه ويتحققه ولا يتحقق نسبه فيعتمد عليه أو على
 واحد فيه فالتمسك فى اثبات الحدود كالتمسك فى اثبات الشرف ونحوه والذى يظهر لى من ذلك ان
 من كانت يده على شىء واحتمل ان تكون يده بحق لا تزال إلا بينة تشهدان يده عادية ولا يعتمد فى رفع
 يده على كتاب قديم بتلك الشهادة التى لا يدري مستندهما وقال ايضا مسئلة نعم بها البلوى كثيرا
 ولم ار احدا تكلم فيها وتكررت فى المحاكمات كثيرا ياتى كتاب مبايعة أو وقف على عقار مشتمل
 على حدود وصفات ويجرى نزاع فى تلك الحدود ويوجد بعض ما يشتمل عليه الحد فى يد اجنبى
 غير المشتري أو الموقوف عليه ويراد انتزاع ذلك القدر ممن هو فى يده بمقتضى ما تضمنه الكتاب
 ويكون الكتاب فى يده مدة طويلة أو قصيرة وذلك الكتاب ثابت وقد قامت فيه بينة بالملك والحيازة
 وعندى توقف فى الانتزاع بمثل ذلك حتى تثبت بينة صريحة ان هذا العقار المبيع أو الموقوف ملك

بأنه لا يكره وقد صرح به كثيرون ولم أر ذلك في شرحه (سئل) هل سجود الملائكة لآدم على جباههم أو كان انحناء (فاجاب) بأنه قد قال القاضي البيضاوي والمأمور به اما المعنى الشرعي فالمسجود له بالحقيقة هو الله تعالى وجعل آدم قبله سجودهم تقخيما لشأنه أو سبيل الجوابه واما المعنى اللغوي وهو التواضع لآدم تحية وتعظيما له كسجود اخوة يوسف له لا سجود عبادة إبقاء له على أصله وهو الخضوع والتذلل أو المراد السجود الذي في الصلاة لكن لله وآدم قبله له كما جعلت القبلة قبله في الصلاة فكان السجود طاعة لله تعالى وتكريما لآدم بالسجود اليه اه وقال ابن عطية الجمهور على ان سجود الملائكة ايماء وخضوع ذكره النقاش وغيره (سئل) عما إذا وقع في المجموع خلاف ما في الروضة ما المعتبر (فاجاب) بان المعتبر في حق من ليس له أهلية ترجيح أحد الدليلين على الآخر ما في المجموع لان النووي رحمه الله متبع لكلام الاصحاب لا مختصر لكلام الرافعي (سئل) عن المظهر هل ينزل من السماء على الحقيقة أو من السحاب أو تجوزون ما قاله بعضهم من ان الشيء يؤثر في الارض فتخرج منها

البائع أو الوائف إلى هذا الحد ويكون الحد مشهودا به والواقع ليس كذلك فان الواقع كما شهدنا أن الشهود بالبيع أو الوقف إنما يشهدون على الانشاء فان شهدوا على الاقرار فقول المقر داري على جاره بان ملكه ينتهي إلى ذلك الحد والجار لم يصدقه على ذلك وإن كان على الانشاء فهم إنما سمعوا قول المشتري والغالب أنهم يعتمدون في كتابة الحدود والصفات عليه او على غيره كائنا من كان هكذا رأينا الكتاب والوراقين والشهود يفعلون ولا يحيط عليهم بحقيقة الحال والشهود بالملك والحيازة يعرفون من حيث الجملة أن الدار الفلانية والضيعة الفلانية ملك لفلان ولو سئلوا عن تحرير حدوده لم يصرحوا به ولم يحرموه ولا يشهدوه فلا يكتفى باطلاق شهادتهم بالملك والحيازة في ذلك ولا بذكره على سبيل الصفة والتعريف لانه حينئذ لا يكون مشهودا به حتى يقولوا إنا نشهد بالحدود وحينئذ يكون انتزاعه بينة أما بدون ذلك فمتى انتزعناه بدون بينة والنبي ﷺ يقول شاهدك أو يمينه فالذي أراه هنا في حكم الفرع أن اليمين هنا على صاحب اليد ولا ينزع ولا ترفع يده حتى تقوم بينة صريحة بان الذي في يده ملك لغيره لما قلنا ولا أمور أخرى منها أن الشهادة بالملك أمس في قبولها خلاف والكتب القديمة كذلك ومنها أن الاسماء قد تتغير والاحوال قد تتغير فقد يكون الاسم المذكور في الكتاب القديم في حد نقل إلى غير ذلك المكان وهذا الاحتمال قد يقوى بعض الاوقات وقد يضعف لكن مقصودنا أنه لا بد في دفعه من شهادة صريحة حتى يكون انتزاعا بينة ومنها أنه قد يكون طرأ ناقل لبعض ما اشتمل عليه الحد وهذا في الملك محتمل احتمالا قويا وفي الوقف أيضا محتمل مبادلة على مذهب من يراها ومنها أن الاشتغال على ما يدخل في الحدود عموم وقد يكون قامت بينة باخراج بعضه وقد تمت لانها خصوص وتكون اليد مستندة اليها والخصوص مقدم على العموم فلا يكتفى في رفع اليد الخاصة بالبيت العامة حتى يصرح بالخصوص بل أقول إن اليد على البعض خصوص والبيتة بالكل من غير تصريح بذلك البعض عموم وهو وإن كان من دلالة الكل على أجزائه وليس بعموم في الاصطلاح لكن لضعفه يصير كدلالته على جزئياته باداة العموم لاسيما في الحدود فقد كثر فيها ذلك وضعفت وإنما قلنا ذلك دفعا لما يتمسك من البينة التي قد تقوم بالملك والحيازة فانه قد يقال انها رافعة لليد اه كلام السبكي في فتاويه فهل ما قاله معقول به مطلقا أولا وفيه تفصيل ((الجواب)) ما قاله في ذلك مبنى كما أشار اليه او اخر الجواب الاول على مسألة ذكرها قبل الجواب الاول في فتاويه أيضا وقال إن بينهما تشابها وتلك المسئلة هي قوله فرع ليس بمنقول وذكر انه استفتى فيه بالقاهرة من أكثر من اربعين سنة تتبع كثيرا في مكاتيب اقر زيد بن عمرو بن خالد مثلا لفلان بكذا وتذيل بشهادة شهود بذلك وهم ذا كرون للشهادة وأدوها وذلك المكتوب بشهادتهم ويقع الاختلاف في نسب زيدور بما يكون في المكتوب انه شريف حسنى او حسنى او غير ذلك مما يقصد اثباته ويقال ان هذا المكتوب ثابت على القاضي الفلاني فهل ذلك مستند صحيح ام لا والجواب انه ليس مستندا صحيحا في اثبات نسب المذكور فان المشهود به انها هو اقرار بكذا للمقر له وهو على حالين تارة لا يعرفه الشهود فيشهدون بحليته والاخلص حينئذ اقر من ذكر ان اسمه كذا وعند الاداء لا يشهدون الاعلى شخصه فهذا الاشهاد فيه نسب وتارة لا يكتب الشهود ذلك مع عدم معرفتهم وهو تقصير منهم وقد يقع ذلك كثيرا لانه قد كثر ذلك وعرف ان الاعتماد على تسمية الشخص نفسه مالم يقولوا هو معروف وقد تطول معايشة الانسان لآخر ولا يعرف نسبه فاذا شهدا عليه اعتمادا على أخباره أو اخبار غيره وان لم يحصل عنده ظن قوى يسوغ له الشهادة بذلك النسب بل كثير من اشهرين الناس بالشرف ويطلقونه عليه ليلا ونهارا في مخاطباتهم ولو سئلوا بالشهادة له بالشرف لامتنعوا ومن

إلى الجو ردت فقلت
فنزلت إلى ضيق المركز
فاتصلت فتولد من اتصال
بعض الذرات ببعض
قطرات المطر فما راجح
من هذه الاقوال (فاجاب)
بانه ليس المطر كما ذكره
بعضهم بل يبتدى نزوله
من السماء إلى السحاب
ومنه إلى الارض كادت
عليه ظواهر الآيات
والاثار كقوله تعالى
أو كصيب من السماء وانزل
من السماء ماء وأنزلنا من
السماء ماء طهورا وينزل
عليكم من السماء ماء
ليطهركم به أنزل من السماء
ماء فسلطه ينابيع في
الارض وينزل من السماء
من جبال فيها من برد وفي
السماء رزقكم وأخرج
الشيخ ابن حبان في العظمة
عن الحسن انه سئل عن
المطر من السماء أم من
السحاب قال من السماء
فالسحاب ينزل عليه الماء
من السماء وأخرج ابن أبي
حاتم وأبو الشيخ عن خالد
ابن معدان قال المطر ماء
يخرج من تحت العرش
فينزل من سماء إلى سماء حتى
يجتمع في سماء الدنيا فيجتمع
في موضع يقال له الايزم
فتجىء السحاب السود
فتدخله قذش به مثل شرب
الاسفنجة فيسوقها الله
حيث يشاء وأخرج ابن
أبي حاتم وأبو الشيخ عن
كعب قال السحاب غراب

شهد منهم معتمدا على ذلك لم يخلصه إذ لم ينته إلى تواتر ولا استفاضة ولا ركون بحيث يغلب على الظن بل إلى ظن ضعيف وهو مسوغ للمخاطبة للشهادة فاذا رأينا مكتوبا ليس مقصوده اثبات النسب لم نحمله على اثبات النسب ولا يجوز التعلق به في اثباته إذا كان المقصود منه غيره وهنا بحث نذكره والجواب عنه وهو أن الفقهاء احتجوا على صحة نكاح الكفار بقوله تبارك وتعالى امرأة فرعون إذ قالت الآية وقالت امرأة فرعون قرة عين لي ولك ففيه دليل على أن وضع هذا الكلام الاخبار بانها امرأته فليكن قولنا قال زيد بن عمرو كذا اخبارا بانه ابن عمرو فتحصل الشهادة به فتقضى ثبوته والجواب ان دلالة الآية على أنها امرأة فرعون دلالة التزام ودلالة الاخبار عنها بالقول دلالة مطابقة والله سبحانه وتعالى عالم بكل شيء ومن جملة أنها هل هي امرأته أولا فلما قال ذلك اقتضى انها امرأة فرعون وأما اليهود فليسوا عالمين بحقائق الامور فان قالوا نشهد على زيد بن عمرو الحسنى وصرحوا بالشهادة بنسبه ونسبته رجع اليهم وإلا لم يحمل كلامهم على ذلك لجهلهم بحقائق الاحوال والنسب غالبا وانهم انما اعتمدوا على أدنى ظن فضعفت الدلالة الالتزامية في كلامهم بل لو قويت لم تعتمد في الشهادة لان المشهود به الذي يقصد اثباته لا يكتفى فيه بدلالة الالتزام بل لابد أن يذكره الشاهد ويدل عليه مطابقة كان او التزاما فافهم الفرق بين الموضعين اه كلامه ملخصا وهو معذور فيه فانه صرح بأن هذا الفرع ليس بمنقول وانه انما تكلم فيه وفي مسئلتى الحدود المتقدمتين برأيه وبحسب ما ظهر له وذلك كله عجيب منه مع سعة اطلاعه اذ كيف لم يستحضر مسألة النسب المصرح بها في كلامهم ومن صرح بها ابنه تاج الدين في جمع الجوامع وبها يعلم أن جميع ما قاله في مسألة النسب وما يشابهها كما قال في مسئلتى الحدود رأى له مخالف للنقول ولنبين أولا مسألة النسب المنقولة ثم نبين ما هو مقيس عليها من مسئلتى الحدود متعرضين لما في كلامه رحمه الله تعالى من نقد ورد فنقول قال الهروى رحمه الله تبارك وتعالى في الاشراق والماوردى رحمه الله تعالى في الحاوى والرويانى رحمه الله تعالى في البحر وغيرهم ما حاصله لو شهدا ان فلان بن فلان وكل فلانا كانت شهادة بالنسب للموكل ضمنا وبالتوكيل أصلا لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيبته عن مجلس الحكم وقيل لا كما يأتى وهذا يبنى على القاعدة الاصولية وهى أن مورد الصدق والكذب في الخبر النسبة الاسنادية كالنسبة التى تضمنها نائم من قولك زيد بن عمر ونائم لا ما يقع في احد الطرفين من النسب التقيدية كقوله زيد لعمرو وفي هذا المثال ويفرغ على هذا الاصل وهو أن مورد الخبر ما ذكر قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وبعض اصحابنا في مسألة الوكالة المذكورة ان الشهادة فيها شهادة بالتوكيل دون نسب الموكل ويشهد للراجح عندنا وهو انها شهادة بهما كما مر استدلال الشافعى رضى الله تعالى عنه وغيره من الائمة رضى الله تعالى عنهم على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى قالت امرأة فرعون وما في البخارى مرفوعا انه يقال للنصارى ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد واذا تقرر لك ذلك وعلمت ان المسئلة منقولة هكذا وانها مشهورة خلافة بيننا وبين مالك وأن بعض اصحابنا وافق مالكا وان الراجح مخالفته للدلالة التى ذكرت ظهرت لك واتضح ان جميع ما قاله السبكي رحمه الله تعالى في مسألة النسب ومسئلتى الحدود اما هو رأى مخالف للمنقول وانه انما قال هذا رأى ظنا منه ان المسئلة ليست منقولة كما صرح به هو بقوله فرع ليس بمنقول وبما ذكره في خلال ذلك وخلال مسئلتى الحدود وانه لو رأى مسألة النسب التى ذكرتها لم يسعه مخالفتها ولما اجاب عن ايراده دليلها عليه وهو قالت امرأة فرعون بقوله ان دلالة الآية على انها امرأة فرعون دلالة التزام الخ واذا اتضح

ينزل الماء من السماء
لافسد مايقع عليه من
الارض وأخرج ابن أبي
حاتم وأبو الشيخ عن خالد
ابن يزيد قال المطر منه من
السماء ومنه ما يسقيه القيم
من البحر فيعذبه الرعد
والبرق فاما ما كان من البحر
فلا يكون له نبات وأما
النبات فيما كان من السماء
(سئل) هل ورد أنه صلى
الله عليه وسلم قال لا تقوم
الساعة وعلى وجه الارض
من يقول الله (فاجاب) بانه
قد جاء في صحيح مسلم عن
أنس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تقوم
الساعة حتى لا يقال في
الارض الله الله وفي رواية
أخرى لا تقوم الساعة على
أحد يقول الله الله (سئل)
هل ورد أنه صلى الله عليه
وسلم قال لا تقوم الساعة
الا على شرار الخلق (فاجاب)
بانه جاء من حديث عبد الله
ابن مسعود لا تقوم الساعة
الا على شرار الخلق من
لا يعرف معروفه ولا ينكر
منكره اشتهار جون كما تخرج
الحجرو في كتاب الفردوس
لابي داود لا يزداد الامر الا
شدة ولا الدنيا الا دبارا ولا
الناس الا شحاً ولا تقوم
الساعة الا على شرار الناس
وقال ابن بطال هذه الاحاديث
وما جانسها معناها الخصوص
وليس المراد بها ان الدين
ينقطع كله في جميع الاقطار
حتى لا يبقى منه شيء لانه قد

لك ذلك وان المنقول ان الشهادة الضمنية كالمطابقة اتضح لك ان الشاهد متى قال أشهد أن
الدار المحدودة بكذا أقربها فلان أو باعها فلان أو وقفها أو نحو ذلك كان ذلك شهادة بالاقرار أو
العقد اصلاً وبالحدود ضمناً فتقبل كل من الشهادتين ويعمل بهما ويتامل قولهم ان الشهادة
بالنبوة ضمنية يندفع قول السبكي في أواخر مسألة النسب لان المشهود به الذي يقصد اثباته لا يكفي
فيه بدلالة الالتزام بل لابد ان يذكره الشاهد ويدل عليه مطابقة كان أو التزاماً ووجه رده ان ما هنا
ليس من الدلالة الالتزامية في شيء وانما هو من الدلالة التضمنية وشتان ما بين الدالتين وبهذا يندفع
أيضاً جوابه عن الاستدلال بأية قالت امرأة فرعون ويظهر صحة استدلالهم للراجع ان الشهادة
بالنبوة مقصودة ايضاً ووجه دلالتها لذلك ان القصد صدور ذلك القول من المرأة الموصوفة بالزوجة
لفرعون فوصفها بذلك من جملة المقصود من الخبر وفرقه بين الله والشهود بما مر صحيح لكنه لا ينتج
ما قاله ويرد ما قالوه لانهم انما نظروا الى ان اللفظ له دلالة على ذلك مع قطع النظر عن علم المتكلم
وكونه عاماً أو خاصاً لان ذاك أمر خارج عن الدلالات اللفظية التي هي وضع هذه المسئلة وما يوضح
لك ذلك استدلالهم بما مر عن النصارى وتكذيبهم في أن عيسى ابن الله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً
فلولا أن دعواهم بنوته وقعت في كلامهم مقصودة لما كذبوا اذ التكذيب كالتصديق انما يكون في
النسب الخبرية سواء أقصدت مطابقة أم تضمنت فنتج من ذلك أن ما نحن فيه من مسئلتى النسب والحدود
من النسب الخبرية المقصودة ضمناً فوجب العمل بها اذا وقعت في لفظ الشاهد لما تقرر أنها
مقصودة نعم الحق أنه لابد في الشاهد الذي يقبل منه ذلك ان يكون عنده مزيد تحر وضبط
ومعرفة بحيث يغلب على الظن أنه لا يتساهل باطلاق النبوة والحدود في شهادته من غير مستند له
في ذلك يجوز له الاعتماد عليه وأنه لا يعتمد في ذلك على ما لا يجوز له الاعتماد عليه كقول العاقد أو
غيره مما لا يفيد ظناً قوياً يستند اليه في شهادته وكلامهم وان كان مطلقاً هنا اعنى في مسألة النبوة
الا أنه في مواضع أخرى دال على ذلك وبهذا اندفعت تلك الاحتمالات والقرائن التي نظر اليها
السبكي وجعلها حجة له في رد الشهادة المتضمنة للنبوة والحدود ووجه اندفاعه انا اذا اعتبرنا في الشاهد
تلك الصفات أخذنا من متفرقات كلامهم قوى الظن بقبول قوله المقصود له كما تقرر وإذا قوى
الظن به وجب قبوله والحكم به وقوله لا يكون مشهوداً به حتى يقولوا انا نشهد بالحدود ممنوع لما
تقرر أنه مشهود به ضمناً وان لم يقولوا ذلك وان الضمني في ذلك كالمقصود فتأمل ما قلناه المستند الى
ما قالوه وصرحوا به يظهر لك به رد جميع ما قاله واستند اليه ثم رأيتني استفتيت عن هذه المسئلة
بما لفظه ما قولكم في مستند لفظه هذا ما اشترى فلان جميع العزلة التي يحدها من المشرق كذا ومن
المغرب كذا ومن الشام كذا ومن اليمن الطريق المملوك اشتراء صحيحاً شرعياً ثم قال شاهده لما
تسكامل ذلك ثبت لدى فلان الحاكم الشرعي بشهادة شاهديه جريان عقد التبائع المشروح أعلاه
في جميع المبيع المعين بأعاليه على الوجه المشروح فيه شراء صحيحاً شرعياً وحكم بموجب ذلك
حكماً صحيحاً شرعياً فهل ذلك شامل للحكم بأن الحد اليمنى طريق مسلوكة أولاً فاجبت نعم ذلك
شامل للحكم بما ذكر فقد صرح أصحابنا رحمهم الله تعالى بنظيره حيث قالوا لو شهد اثنان ان
فلان بن فلان وكل فلان بن فلان هذا في كذا ثبت النسب تبعاً للوكالة وان كان غير مقصود
بالشهادة كما أن من شهد بثمان في بيع أو مهر في نكاح كان شاهداً بالعقد وان لم يقصد بشهادته
الا المال اه فكذا في مسئلتنا اذا شهدا عند الحاكم بجريان عقد التبائع المشتمل على تحديدهما
للبيع بما ذكر كان ذلك شهادة منهما بان الحد اليمنى شارع مسلوكة فاذا حكم الشافعي بجميع
ما شهدا به كان حكماً منه بانه شارع اه فان قلت يفرق بين مسألة الحدود ومسئلة الشهادة بان

ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن الإسلام يبقى إلى قيام الساعة إلا أنه يضعف ويعود غربا كل بدا (سئل) هل ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال جبلت القلوب على حب من أحسن إليها (فاجاب) بانه قال جبلت القلوب على حب من أحسن إليها وبغض من أساء عليها رواه البيهقي في شعب الايمان من حديث ابن مسعود مرفوعا ونقل عن ابن عدى أن المعروف فيه الوقف على ابن مسعود قال البيهقي وهو المحفوظ اه ومعناه ثابت تهادوا وتحابوا رواه الطبراني في الاوسط من حديث عائشة رضي الله عنها (سئل) هل مريم ابنة عمران أفضل نساء العالمين على الاطلاق او يستثنى من ذلك فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (فاجاب) بان مريم بنت عمران أفضل نساء العالمين إلى يوم القيامة لظاهر قوله تعالى واصطفاك على نساء العالمين ولخبر ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال سيدة نساء اهل الجنة بعد مريم فاطمة وخديجة ولخبر الصحيحين اما ترضين أن تكوني خير نساء اهل الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم حين سارها ثانيا عند موته اما ترضين أن تكون سيدة نساء اهل الجنة الا مريم ولخبر موسى بن عقبه عن

التوكيل متضمن لثبوت النسب تضمننا لا انفكاك عنه إذ لا يتصور وجود توكيل فلان إلا إن كان ابن فلان لان الصورة أنه غائب عن مجلس الحكم بخلاف الحدود فان القصد انتهاؤها إلى كذا وان لم يثبت كذا قلت هذا الفرق خيال باطل بل هما على حد سواء إذ الحدود يتوقف عليها صحة البيع أيضا فشهادتهما ببيع المحل المحدود بكذا وكذا شهادة بان المبيع ينتهي حده إلى ملك فلان فتى لم يثبت أنه ملك فلان وإلا كان الحد غير معلوم ويلزم من عدم علمه بطلان الشهادة بالبيع لانه يشترط صحة الشهادة كالدعوى التحديد من الجهات الأربع ما لم يحصل شهرة بدون ذلك فظهر توقف البيع المشهود به على التحديد كما أن الوكالة المشهود بها متوقفة على البنوة فاذا قالوا في الشهادة بالوكالة المذكورة أنها شهادة بالبنوة فكذلك الشهادة بالبيع المذكور شهادة بالحدود بلا فرق والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت في فتاوى السيد السهمودي شكر الله تعالى سعيه ما لفظه مسألة ادعى دارا في يد رجل وأقام البينة أنه شراها من آخر وصورة مكتوب الشراء الذي شهدت به البينة اشترى فلان من فلان ما هو بيده وملكه يومئذ وكتب كل من الشهود وشهدت بمضمونه وشهد كذلك عند الحاكم فهل يكتفى بذلك في ثبوت الملك للبائع في ذلك التاريخ حتى يقضى للمدعى بها الجواب هذه المسئلة نقل الاذرعى فيها عن الزبيلي أن هذه الدار لا تثبت بهذه الشهادة ملكا للبائع حين باعها قال لان القبالة مكتوبة على إقرار البائع والمشتري فشهدوا بما سمعوه منها فلا يثبت بقولهم ملك البائع حتى يشهدوا أنه يوم باعها كانت ملكا له وهذا حكم آخر ليس في القبالة وأما إذا شهدوا بنفس الصك لم تسمع من جهة الملك اه قال الاذرعى عقبه وهذا واضح ويفعل عنه أكثر قضاة عصرنا وشهد به بل يشهد الشاهد بما تضمنه القبالة من غير تصريح منه بالشهادة للبائع بالملكية ويرتب الحاكم على ذلك حكمه غفلة عن الحقائق اه قلت وهذا شاهد جيد لما في فتاوى السبكي في ضمن فروع عموم البلوى باشتغال كتب المبيعات ونحوها على حدود قال ثم يقع الاختلاف ويطلب منا إثبات أن الحدود كما تضمنه ذلك الكتاب قال وما فعلته قط لان المشهود به في البيع مثلا هو العقد الصادر على المحدود بتلك الحدود وقد لا يكون الشاهد عارفا بتلك الحدود البتة وإنما يسمع لفظ العاقد والحدود بحكمة عن العاقد اه وهو جيد فليتنبه لذلك اه ما في فتاوى السهمودي وإطلاقه أن ما قاله السبكي جيد ليس بجيد وكأنه هو أيضا لم يطلع على مسألة النسب السابقة وما ذكره الزبيلي واعتمده الاذرعى لا ينافي ما قدمته في مسألة الحدود لانه فرض ذلك الشهادة على إقرار البائع والمشتري بما سمعه الشاهدان منها والحكم حينئذ ظاهر بخلاف ما لو صرح الشاهدان بذلك من عند أنفسهما فيثبت الملك ضمننا كما قدمته في مسألة الحدود فيها سواء انتهت (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى عن قول المناج ولا يقضى بخلاف علمه بالاجماع وقال ابن الحسين المدني في شرح تكملة شرحه يعنى ولا يقضى القاضي بخلاف علمه بخلاف بل إذا علم أن المدعى أبراه عما ادعاه وأقام بينة أو أن المدعى قتله حتى أوراى غير المدعى عليه قتله أو سمع مدعى الرق قد أعتق ومدعى النكاح قد طلق ثلاثا أو تحقق كذب الشهود امتنع من القضاء وكذا إذا علم فسق الشهود إلى آخر كلام ابن الحسين الذى يحيطه عليكم فهل ياشيخ الاسلام بل امام ائمة الانام المحكم كالحاكم في جميع ما ذكر أم لا فان قلتم نعم فاذا علم المحكم ان الشاهد لا يدري عن سبب استحقاق المدعى به فهل يجب عليه أن يسأله عن سببه وعن سبب شهادتهم كما إذا شهدوا على زنا وغصب وإتلاف وولادة فانها لا تتم شهادتهم إلا بالبصار فاذا شهدوا فهل يجب على المحكم أن يسأله هل أبصروا ذلك حيث علم ان الشهود لم يبصروا ذلك واذا سألهم ولم يبينوا له البصار بل اقتصروا على الشهادة فهل يقبلهم أم لا يقبلهم لكونه خلاف علمه وهل إذا قال المدعى استحق عليك كذا وكذا وأقام على بينة فهل يقبل المحكم

كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى عليه وسلم سيدة نساء أهل الجنة مريم ثم فاطمة وهو حديث حسن والخبر ابن أبي شيبة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت سيدة نساء أهل الجنة الامريم البتول والخبر ابن جرير عن عمار بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدة نساء أهل الجنة مريم بنت عمران ثم فاطمة ثم خديجة والخبر ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة سيدة نساء العالمين بعد مريم بنت عمران والخبر عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساء ركني الابل نساء قريش أحناه علي ولد في صغره وأرعاه علي بعلي في ذات يده ولوعلت أن مريم ابنة عمران ركبت بعيراً ما فضلت عليها أحد والخبر الطبراني خير نساء العالمين مريم بنت عمران ثم خديجة بنت خويلد ثم فاطمة بنت محمد ولان الملائكة قد بلغتها الوحي عن الله عز وجل شفاها بالتكليف والاخبار والبشارة كرامة لها كما بانست سائر الانبياء ولهذا اختلفت في نبوتها وقال بعضهم الصحيح انها نبيّة ولان الله تعالى قد خصها بمالم يؤتاه احد من النساء وذلك أن روح القدس

البينة ويحكم بالمدعى أم لا يقبلها حتى يسأل الشهود لكونه يعلم أى الحكم أن الشهود لا يعرفون الاستحقاق أم لا يجب عليه ذلك (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلومه وبركته بأن الحكم ليس كالحاكم في جواز الحكم بعلمه كما بينته لكم في بعض الاجوبة التي هي واصله اليكم فحينئذ لا يقضى بعلمه ولا بخلاف علمه وقول السائل فاذا علم الحكم الخ جوابه أن أصحابنا اختلفوا في أن الشاهد هل له أن يشهد باستحقاق زيد على عمرو درهما مثلاً إذا عرف سببه كان أقرله به فشهد أن له عليه درهما وفي ذلك وجهان قال ابن الرفعة عن ابن أبي الدم أشهرها لا تسمع شهادته وإن وافقه في مذهبه لان الشاهد قديظن ما ليس بسبب سببا ولانه ليس له أن يرتب الاحكام على أسبابها بل وظيفته نقل ما سمعه من إقرار أو عقد أو غيره أو ما شاهده من الافعال ثم الحاكم ينظر فيه فان رآه سببا رتب عليه مقتضاه وهذا ظاهر نص الام والمختصر وقال ابن الصباغ كغيره بعد إطلاعه على النص تسمع شهادته وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها ويندب للقاضي أن يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بشدة عقله وقوة حفظه والذي يتجه حل الوجه الاول الموافق للنص على شاهد غير فقيه فلا يكتفى الحاكم منه باطلاق السبب والثاني على فقيه لا يجمل ترتب المشهود به على سببه فله أن يعتمد شهادته بمطلق الاستحقاق ويستثنى من ذلك مسائل يجب فيها تفصيل الشهادة كان أقر لغيره بعين ثم ادعاها وأراد أن يقيم بينة بالملك المطلق أو بتلقى الملك من غير المقر له فلا تسمع بل لا بد أن يصرح المدعى والبينة بتأقل من جهة المقر له لانه يؤاخذ باقراره وكالشهادة بالردة على خلاف فيها أو بالاكره أو بالسرقه أو بان نظر الوقف للفلاني لفلان أو بأن هذا وارث فلان أو براءة المدين من الدين المدعى به أو باستحقاق الشفعة أو بالرشد أو بان العاقد كان يوم الجمعة زائل للعقل فيبين زواله أو بالجرح أو بانقضاء العدة أو بالرضاع أو بالنكاح أو بالقتل بان فلانا طلق زوجته لان الحال يختلف بالضريح والكنانة والتنجيز والتعليق أو بانه بلغ بالسن فيدينه للاختلاف فيه بخلاف الشهادة بمطلق البلوغ أو بان فلانا وقف داره فلا بد من بيان مصرف الوقف بخلافها بان فلانا أوصى الى فلان فانها تسمع وأن لم يذكر المصرف ولا الموصى به وانما وجب التفصيل في جميع هذه الصور لاختلاف الناس في أسبابها واحكامها ويلحق بها في ذلك ما يشابهها نعم لو شهدا على امرأة باسمها ونسبها جاز فان سالها الحاكم هل يعرفان عينا فلها أن يسكتا أو يقول لا يلزمنا الجواب وهذا في الشاهد الضابط العارف والا فيبغي أن يسألها وتلزمها الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن مسألة وقع فيها جزاران مختلفان صورتهما بلاد ليس فيها سلطان ولا قاض وفيها قبائل ليس فيها من العدول الا القليل فهل يجب على من يريد الحكم بينهم أن يبحث عن حال الشهود من عدالة وفسق أم يكتفى بظاهر الحال ويقبل منها الامثل فالامثل أجاب الاول فقال يجب البحث عن حال الشهود ولا يقبل الا عدول لامور احدها أن الله عز وجل قال في محكم كتابه العزيز وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال تبارك وتعالى ائتان ذوا عدل وقال جل وعلا يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقرى فتبينوا دال على انه لا يحل ان يشهد الفاسق وإن كان حقا كما قاله الامام ابن الحسين في تكملته قال بعض المتأخرين واذا لم يحل ذلك فلا يحل للحاكم سماع شهادته كما قاله الشيخان وغيرها قال لانها اعانة على حرام والاعانة على حرام حرام ولقوله تبارك وتعالى من ترضون من الشهداء والفاسق غير عدل ولا يرضى لانه غير مأمون على دينه اى لانه لا ينظر لدينه فكيف ينظر لغيره فلا يقبل قوله بالاتفاق كما قاله الشيخان ايضا لان الله سبحانه وتعالى امر برصد شهادة الفاسق من المسلمين قال الشافعي رضى الله تعالى عنه بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطأ من القاضي بشهادة العبد وذلك ان الله سبحانه وتعالى قال واشهدوا ذوى عدل منكم وقال تعالى

كلما وظهر لها ونفخ في
 درعها ودنا منها للنفخة
 وصدقت بكلمات ربها وكتبه
 ولم تسأل آية عندما بشرت
 كما سال زكريا صلى الله عليه
 وسلم عن الآية ولذلك
 سماها الله تعالى في تنزيله
 صديقة فقال وأمه صديقة
 وقال وصدقت بكلمات ربها
 وكتبه وكانت من القاتنين
 فشهد لها بالصدقية وشهد
 لها بالتصديق بكلمات
 ربها وكتبه وشهد لها
 بالقنوت وقال أبو اسحق
 وجابر في قوله تعالى
 واصطفناك على نساء العالمين
 معناه على نساء العالمين كلهم
 لانه ليس في النساء امرأة
 ولدت من غير أب غيرها
 ولانها قبلت في التحرير ولم
 يكن التحريم في الاناث فهي
 مختارة على النساء كلن بما لها
 من الخصائص قال القرطبي
 وهو الصحيح اذ ظاهر القرآن
 والاحاديث دالة على ان
 مريم أفضل من نساء جميع
 العالم من حواء الى آخر
 امرأة تقوم عليها الساعة
 ثم بعدها في الفضيلة فاطمة
 ثم خديجة ومامر في خبر
 الطبراني من تفضيل خديجة
 عليها فهو محمول على
 تفضيلها عليها من حيث
 الامومة وقال الامام الرازي
 ان هذه الآية دلت على
 ان مريم أفضل من الكل
 وأما قول من قال المراد أنها
 مصطفاة على عالم زمانها فهو
 ترك للظاهر وذكر ابن
 عطية نحوه وقد استثنى من

من ترضون من الشهداء وليس الفاسق واحدا من هذين فمن قضى بشهادته فقد خالف حكم الله
 عز وجل وعليه رد قضائه فان الفاسق مردود الشهادة بالنص والاجماع ولا نعلم خلافا في ردشهادته
 قال في الاشباه والنظائر ولو حكم الحاكم بشهادة فاسقين اعتقد عدالتهما نقض حكمه على الصحيح
 كالكافرين اه وعلمه الامام نور الدين الازرق بان عدالة الشهود شرط في الحكم اه الامر الثاني
 أن الامام نجم الدين بن الرفعة وغيره قال ليس للحاكم الحكم بشهادة المجولين قبل البحث لقوله
 تعالى ممن ترضون من الشهداء والمجهول قبل البحث غير مرضى ونقل الشيخان عن الامام الهروي
 أن البحث عن حال الشهود حق لله تعالى ونقل الامام جمال الدين الاسنوي والامام شهاب الدين
 الازدعي عن الامام ابن الرفعة أن رواية مجهول العدالة لا تسمع بل قال الامام تاج الدين ابن الامام
 السبكي في جمع الجوامع ان روايته باطنا وظاهرا مردودة بالاجماع ونقل الامام البيضاوي في
 منهاجه عن الامام الباقلاني أن من لا تعرف عدالته لا تقبل روايته لان الفسق مانع فلا بد من تحقيق
 عدمه كالصبا والكفر والعدالة تعرف بالتزكية اه قال الشافعي ومالك رضى الله تعالى عنهما
 ولا يكتفى القاضي بظاهر العدالة حتى يعرف عدالتهم الباطنة سواء كانت شهادتهم في حد أو غيره اه
 قال الامام المقدسي في الاشارات لا ينفذ الحكم بالشهادة حتى يتبين له عدالة الشهود في الظاهر
 والباطن اه الامر الثالث أن غير القاضي يعسر عليه معرفتها كما قاله في الروضة وغيره وأما
 القاضي فقال الامام ابن الرفعة وغيره لا يشق عليه البحث عنها قال الشيخان واذ لم يعرف القاضي من
 الشهود عدالة ولا فسقا فلا يجوز له قبول شهادتهم الا بعد الاستزكاء والتعديل قال الامام الازدعي في
 شرح المنهاج سواء في ذلك الشهادة بالمال وغيره قال لان تزكية الشهود الى الحاكم دون غيره
 اه قال بعض المتأخرين ولا أدري ما الذي يعتذر به من يجوز شهادة غير المتيقن عدالته الامر الرابع
 أن الامام الازدعي قال في شرح المنهاج في الكلام على التزكية اعتبار العلم بالعدالة والفسق
 وأسبابهما كما قال الرافعي وغيره ظاهر في جانب التعديل لانه اذ لم يعلم العدالة وشروطها وأسبابها
 وموانعها لا يدري بماذا يشهد قال ومن هذا يؤخذ أن ما يعتمد عليه كثير من حكام العصور أو أكثرهم
 من قبول التزكية من العوام المقبولين عندهم غير شديد لانا نقطع بانهم لا يعرفون ذلك ويبنون
 الشهادة على ما يظن من خير يظنونه بالزكي وأكثر الناس يجمل معرفة العدالة وأسبابها ويجهلون
 اعتبار المعرفة الباطنة قال فيجب على القاضي البحث والسؤال والاستفسار قال واذ لم يعرف المعدل
 اسباب الفسق ظن بما هو فسق ليس فسقا فيعدل جهلا اه كلام الازدعي ويؤيده قول الشيخ
 المقدسي في الاشارات العامي لا يعرف العدل من غيره اه ومعظم شهادات الناس يشوبها جهل
 وغيره يحوج الحاكم الى الاستفسار وان كانوا عدولا كذا قال الشيخان تبعا للامام وبه قال ابن
 الرفعة وغيره واختاره الازدعي في مواضع في شرح المنهاج وقال انه الحق قال بعضهم ولعمري ان
 أكثر شهود عصرنا غير مرضيين وان كان ظاهرهم العدالة فاذا كان هذا في عصره فما ظنك بما بعده
 الامر الخامس ان الامام ابن عجيل اليمنى رحمه الله تعالى سئل عن أهل بلاد لا يقسمون للنساء ميراثا
 ظلما منهم ويقاثل بعضهم بعضا في الباطل وليس في تلك البلاد من العدول الا ناس قليل فهل تقبل
 شهادتهم أولا فاجاب رحمه الله تعالى فقال لا يقبل قولهم ولا يرجع اليهم في شيء وهم من أفسق
 الفساق حتى يقسموا للنساء ما جعل الله تعالى لمن ولا يقبل الله تعالى منهم صرفا ولا عدلا حتى يردوا
 الحقوق الى اهلها وكذلك الذين يقاثل بعضهم في الباطل حكمهم كذلك لا تقبل شهادتهم وهم
 فسقة من أعظم الفساق وقتل النفس التي حرم الله تعالى أكبر الكبائر بعد الشرك بالله تعالى قال صلى
 الله عليه وسلم ثوال الدنيا عند الله تعالى أهون من قتل رجل مسلم اه جوابه قال بعض المتأخرين

بعد أن رأى جوابه هذا المذهب المعروف في هذه المسئلة عدم قبول الشهادة الامر السادس أن الامام شهاب الدين الاذري قال في كتاب الشهادات من شرح المنهاج لم أرى أصحابنا كلاما فيما إذا فانت العدالة في شهود الحاكم وظاهر كلامهم عدم قبول الشهادة كما اختاره الامام ابن عبد السلام واختاره أيضا الاذري في القضاء من الشرح المذكور وقال ان الاحكام لا تتغير بتغير الازمان ويؤيده ما أفق به بعض المتأخرين ان فوات العدالة لا يغير ما اعتبره الشارع من العدالة والستر في شاهد عقد النكاح مثلا لان النكاح يقع غالبا بين أوساط الناس والعوام وفي البوادي والقرى فلو كفوا معرفة العدالة الباطنة لطال الامر وشق بخلاف الحكم فان الحاكم يسهل عليه مراجعة المزكين ومعرفة العدالة الباطنة والله سبحانه وتعالى أعلم اه جواب الاول واجاب الثاني فقال لا يجب البحث عن حال الشهود في هذه البلاد المذكورة لامور أحدها أن بعض الشافعية المتأخرين رأوا اغتثار ما يغلب مخالطة الناس له وإن كان مفسقا إذا عرف صاحبه بالتصون عن الكذب وسبقه إلى ذلك الامام حجة الاسلام الغزالي فصرح به في بعض كتبه ويدل له تصحيح ولاية القضاء لمن ليس باهل لفسق وغيره مع الضرورة على ما حرره من الفقه حتى صرح بعضهم انه إذا لم يوجد غيره صحت قطعا وقال الامام ابن الرفعة رحمه الله تعالى انه الحق الامر الثاني ان الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه اعتبر الاغلب فان كان الغالب الطاعة وندرت المعصية في بعض الاوقات فهو عدل وان كان الغالب الصغائر فهو فاسق ترد شهادته لقوله تعالى فمن ثقلت موازينه فالولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فالولئك الذين خسروا أنفسهم فاعتبر الكثرة والغلبة لان في النفس دواعي الطاعات ودواعي المعاصي فاعتبر الاغلب وهو كما يعتبر في الماء اذا اختلط بمائع وفي الرافعي الاصرار بالمداومة على الفعل لكنه قال هل المداومة على نوع من الصغائر أو الاكثار من الصغائر سواء كانت من نوع أو أنواع فيه وجهان كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه والجمهور يوافق الثاني فعلى هذا لا تضر المداومة على نوع من الصغائر إذا غلبت الطاعات الامر الثالث انا لو كلفنا البحث عن حال الشهود في هذه البلاد المذكورة لحصل عليهم الضرر ولا نخذه بعض أهل البلاد ذريعة حتى يتعطل كثير من أموالهم قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقال سبحانه وتعالى سيجعل الله بعد عسر يسرا وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه الامر إذا ضاق اتسع سيما أن الشيخ محي الدين النووي قال في باب نقض الكعبة من شرح مسلم إذا تعارضت مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بديء بالام وقال في باب الحديعة من الشرح المذكور احتمال المفسدة اليسيرة لدفع اعظم منها أو لتحصيل مصلحة أعظم منها إذالم يمكن ذلك إلا بذلك اه جواب الثاني فما الراجح (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بان المعتمد من هذين الجوابين أو لهما وهو انه لا بد من عدالة الشهود عند الحاكم ظاهرا وباطنا سواء اكانت العدول في تلك الناحية قليلا او كثيرين لما ذكره المجيب الاول وإن كان في بعض كلامه نظر يعرف للمعامل فمن ذلك قوله لا يحل ان يشهد الفاسق وإن كان محقا الخ فان فيه تفضيلا وهو انه تارة يكون فسقه مجمعا عليه وتارة يكون مختلفا فيه ففي الحالة الاولى يحرم عليه ان يشهد بالحق وإن خفي فسقه كذا قاله الشيخان لكن قال الاذري في تحريم الاداء مع الفسق الخفي نظر لانه شهادة بحق واعانة عليه في نفس الامر ولا اثم على القاضي إذا لم يقصر بل يتجه الوجوب عليه إذا كان في الاداء انقاذ نفس او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردي وفرق بينه وبين الفسق الظاهر بان رد الشهادة بالخفي مختلف فيه وبالظاهر متفق عليه وصرح ابن ابي الدم فيها من كلام الاصحاب بعدم التحريم وقال انها مستحبة ونقل اعني الاذري عن ابن عبد السلام ما يوافقه وهو قوله لو شهد ابو الولد لولده والعد وعلى عدله او الفاسق بما يعلمونه من الحق

كرهية الصلاة على غير الانبياء والملائكة الاتبعاء لهم من اختلف في نبوته كلهم ومنهم على الاشهر من انهما ليسا نبيين ففى الاذكار للنوى ما حاصله انه لا يكره افراد الصلاة والسلام عليها لانهما يرتفعان عن حال من يقال فيه رضى الله عنه لما في القرآن العزيز بما يرفعهما (سئل) ما المعتمد في ايمان المقادير من الخلاف المنتشر (فاجاب) قال الاستاذ ابو منصور اجمع أصحابنا على ان العوام مؤمنون وانهم حشو اللجنة لكن منهم من قال لا بد من نظر عقلي في العقائد وقد حصل لهم منه القدر الكافي فان فطرتهم جبلت على توحيد الصانع وقدمه وحدثت الموجودات وان عجز واعن التعبير عنه على اصطلاح المتكلمين والعلم بالادلة علم زائد لا يلزمهم وكذا نقل الكيا في تعليقه اجماع الاصحاب على أنهم مؤمنون فالمعتمد في هذه المسئلة ما قاله بعضهم من أن أهل السنة كلهم من قال بايمان المقادير ومن لم يقل به متفقون على أن مقابل التقليد هنا هو الاستدلال بالاثار على المؤثر وبالمصنوع على الصانع ولا يلزم من هذا الاستدلال الاقتدار على ايراد الحجج ودفع الشبهة لو اعترض عليه مبتدع بل ذلك من فروض الكفاية التي يقوم

بها من كل ناحية عالم مشعر
فالمراد بالاستدلال مجرد
الانتقال من الاثر إلى
المؤثر كما نقل عن الاعرابي
من قوله البقرة تدل على
البعير وأثار الاقدام على
المسهر فسماء ذات أبراج
وأرض ذات فجاج كيف
لاندل على الصانع الخبير
فاذا كان معنى الاستدلال
ما ذكرناه ولا يحتاج فيه
إلى تحرير الأدلة ودفع
الشبهة لم توجد من المسلمين
مقلد قط إذ أجهل من
يتصور منهم كالرعاة
وسكان البوادي إذا رأى
شيئا عجيبا يقول سبحان
من خلقه وهذا استدلال
منه على وجود العالم وإذا
كان هذا حال أجهلهم
فكيف حال من نشأ بين
المسلمين والوعاظ ولازم
الجماعة والجمعة اه ولهذا
قال بعض المحققين الحق إن
المعرفة بطريق إجمالي
ترفع الناظر عن حضيض
التقليد فرض عين لا يخرج
عنه لاحد من المكلفين
وبدليل تفصيلي يمكن معه
ازاحة الشبهة والزمان
المسكين وإرشاد
المسترشدن فرض كفاية
وقال السعد التفتازاني ليس
الخلاص في هؤلاء الذين
نشؤوا في ديار الاسلام من
الامصار والقرى
والصحارى ولا الذين
يتفكرون في خلق السموات
والارض واختلاف
الليل والنهار فان هؤلاء

والحاكم لا يشعر بمانع الشهادة فالخيار جوازه لانهم لم يحملوا الحاكم على باطل بل على ايصال حق
الى مستحقه ولا اثم عليه ولا على الخصم ولا على الشاهد والحالة الثانية وهي ما إذا لم يجمع على فسقه
كشارب النبيذ يلزمه الاداء سواء أكان القاضي يرى التفسيق ورد الشهادة به أم لا فقد يتغير
اجتهاده ويرى قبولها وقضية العلة عدم اللزوم إذا كان القاضي مقلداً لمن يرى التفسيق بذلك
كالشافعي رضي الله تعالى عنه في صورة النبيذ وهو ظاهر ولا نظر إلى أنه يجوز ان يقلد غير مقلده لان
اعتبار مثل ذلك بعيد نادر فلا يلتفت اليه وما نقله عن الاشباه والنظائر من نقض الحكم بشهادة
الفاسقين صرح به الشيخان كالاصحاب وعلوه بانه نقض خطاه فكان كالحكم باجتهاده ثم بان
النص بخلافه وقوله الامر الثاني لان الامام نجم الدين ابن الرفعة الخ عجيب منه نقل هذا
وأمثاله الكثيرة في كلامه عن بعض المتأخرين مع انه المنقول المعتمد في كتب سائر الاصحاب أو أكثرهم
بل وقع له رد رواية المجهول عن الاسنوي والاذرعي عن ابن الرفعة ثم انتقل من ذلك بيل إلى بيان
ان ذلك يجمع عليه وفي هذا من التهاافت في الوضع ما لا يخفى وأما ما ذكره المجيب الثاني فكللام
واه ساقط ضعيف فلا يلتفت اليه وأما ما نقله عن الغزالي وغيره إما باطل أو مؤول واستدلاله عليه
بصححة تولية القضاء للفاسق غير صحيح فقد نقل محققو المتأخرين عن ابن عبد السلام رحمه الله
تعالى ما يفهم الفرق بين المستثنين واعتمده حيث قالوا لو تعذر جميع شروط القضاء فولى الامام
فاسقا أو مقلداً جاز للضرورة وسكتوا عن نظيره في الشهادة وهو الورتب الامام شهوداً فيهم جارح
الفسق أو غيره وفي قواعد ابن عبد السلام لوفات العدالة في شهود الحاكم فهذا فيه وقفة من جهة
أن مصلحة المدعى معارضة لمصلحة المدعى عليه والمختار أنها لا تقبل لان الاصل عدم الحقوق المتعلقة
بالذم والالبدان والظاهر بما في الايدي انه لا ربابها ولا يلحق بتنفيذ ولاية فاقد الاهلية لعدم المعارضة
المذكورة اه فتأمل ما اختاره ابن عبد السلام وما أفهمه كلامه من الفرق تجده رداً فيما ذكره
المجيب الثاني وقوله ان الشافعي رضي الله تعالى عنه اعتبر الاغلب الخ يدل على تساهله في الاستدلال
وعدم اتقانه بما يستدل به وذلك لانا لا ننظر الى غلبة الطاعات أو المعاصي أو استوائها الا اذا لم
توجد كبيرة بان وجدت صفات أو صغيرة وداوم عليها فان غلبت طاعاته أو استوى الامران
فيعدل ولا يؤثر فيه ما ارتكبه من تلك الصفات وان لم تغلب طاعاته فغير عدل لان غلبة المعاصي حينئذ
منزل منزلة ارتكاب الكبيرة فزال به العدالة وأما اذا ارتكب كبيرة فانه يصير فاسقا وان غلبت
طاعاته على معاصيه لان ارتكاب الكبيرة مزيل للعدالة من غير نظر الى غلبة طاعاته أو عدمه
وأما استدلاله بما ذكره في الامر الثالث وبكلام شرح مسلم فغير صحيح أيضاً لما مر في كلام ابن
عبد السلام من أن ما نحن فيه ليس فيه تعارض مصلحة ومفسدة وانما فيه تعارض مصلحة وتعارض
فلا يعمل بالشهادة وتركنا الاشياء على ما هي عليه من بقاء الحقوق في ايدي اربابها وعملنا بالاصل
الثابت في ذلك وبراءة الذم ونحوها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رحمه الله
تعالى عما لو أوصى شخص لآخر بشيء فادعى عصبة الموصى الرجوع وأقاموا شاهداً بعد ان
اقام الموصى له شاهدين ولم يكن مع العصبة غيره من غير العصبة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض
والحال انهم اخوة حتى تكمل الحجة وترجح ام لا (فاجاب) نفعنا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله
ان عصبة الموصى ان كانوا ورثة لم تقبل شهادة احد منهم بالرجوع عن الوصية وان لم يكونوا
ورثة قبالت شهادتهم واذا تعارضت بينتان بالرجوع وعدمه قدمت بينة الرجوع لانها ناقله والاخرى
مستحبة او قالت الاخرى شاهدناه بعد الوصية تكلم او فعل ما يكون رجوعاً تعارضتا وبقيت
الوصية بحالها والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى في مستودع مأذون له من المودع

نشأ على شاهر جبل ولم يتفكر في ملكوت السموات والارض وأخذه انسان وأخبره بما يجب عليه اعتقاده وصدقه بمجرد اخباره من غير تدبر وتفكر فهذا يحمل كلام الاشعري وبه يستقيم ما ورد في الاخبار والآثار من قبول الايمان من العوام لانه لا يصدق على أحد منهم اسم المقلد اه وقال غيره فاذا حصل عن ذلك جزم لا يجوز معه كون الواقع النقيض فقد قام بالواجب من الايمان إذ لم يبق سوى الاستدلال ومقصود الاستدلال هو حصول ذلك الجزم فاذا حصل ما هو المقصود منه تم قيامه بالواجب (سئل) ما المراد بقوله عليه السلام المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة (فاجاب) بان حقيقة زيادة طول أعناقهم على غيرهم وقيل معناه أنهم أكثر رجاء لان راجي الشيء يمد عنقه اليه وقيل لا يلجمهم العرق فان العرق يأخذ الناس بقدر أعمالهم وروى أعناقاً بكسر الهمزة اي أكثر اسراعاً إلى الجنة ماخوذ من العنق بالفتح وهو ضرب من التسيير (سئل) عن قوله تعالى وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم الآية قال الحافظ السيوطي في تفسيره أخرج البزار وغيره عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله

في دفع الوديعة إلى شخص معين فطلب الشخص الوديعة من المستودع في غيبة المودع وأقام بينته بالأذن عند حاكم شرعي وهو ولد المستودع وأجنبي وقبلهما الحاكم وحكم بالدفع ثم حضر المودع بعد الدفع وأنكر الاذن في الدفع فاقام المستودع البينة المحكوم بها فهل تقبل ويبرأ المستودع من الوديعة عند انكار الاذن من المودع بمقتضى هذه البينة أم لا أم كيف الحال (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بان الوديع ان كان هو المقيم للبينة المذكورة لم تقبل لانها شهادة له بما يدعيه على المودع من أنه أذن له في الدفع وان كان المقيم لها غير الوديع كان ادعى المادون له الاذن وأنكره الوديع فاقام عليه البينة المذكورة قبلت وجاز للحاكم ان يحكم بها ولا نظر حينئذ الى أن أحدهما ولده لان الشهادة حينئذ عليه لاله ولا نظراً ليرتب على ذلك من براءة الوديع بهذا الدفع اذا حضر المودع وأنكر الاذن لان هذا أمر أجنبي عن المدعى به فلا يؤثر في قبول الشهادة وبما يصرح بما ذكرته قول الشيخين رحمهما الله تعالى وغيرها والعبارة للرافعي رحمه الله تعالى عبد في يد زيد ادعى مدع انه اشتراه من عمر وبعد ما اشتراه عمر ومن زيد صاحبه وقبضه وطالبه بالتسليم وأنكر زيد جميع ذلك فشهد ابنه للمدعى بما يقوله حكى القاضي أبو سعيد رحمه الله تعالى قولين أحدهما ردشاهديهما لتضمنهما اثبات الملك لاييهما وأصحهما القبول لان المقصود بالشهادة في الحال المدعى وهو أجنبي عنهما اه فتأمل تعليل القبول الذي هو الاصح بما ذكر تجده نصاً في مسئلتنا وتأمل تعليل القول الضعيف بتضمنهما اثبات الملك لاييهما تعلم أن الصحيح يقول بقبول شهادتهما ولا ينظر لتضمنهما ما ذكر لانه غير مقصود بالشهادة وهذا كما ترى صريح فيما ذكرته من قبول شهادة ابن الوديع وانه يترتب عليها براءته اذا أنكر المودع الاذن ولا نظر لهذا الترتيب لانه غير مقصود بالشهادة فان قلت هل ما ذكره الرافعي رحمه الله تعالى من التصوير لا بد منه في القبول قلت لا كما هو ظاهر ومن ثم قال الباتني رحمه الله تعالى عقبه لا يحتاج عندى لهذا التصوير بل لو ادعى على زيد انه باعه فشهد ابنه قبلت شهادتهما اه وهذا بما يزيد مسئلتنا ايضاً كما هو جلي وبما يؤيد ما ذكرته من انه يترتب على قبول الشهادة براءة الوديع قولهم محل عدم قبول الشهادة للاصل والفرع ما اذا لم يكن ضمناً فان كان قبلت كما اذا ادعى عليه نسب ولد فانكر فشهد أجنبي وأبو المدعى عليه على إقراره فتقبل شهادة الاب في الاصح وإن كان في ضمنه الشهادة لحفيده ذكره القاضي حسين رحمه الله تعالى في فتاويه واقره الاذرعى ايضاً والزركشى رحمهما الله تعالى وغيرها ومن ذلك ايضاً قول القاضي شريح رحمه الله تعالى في روضته إذا شهدا على مولى امهما انها اعتقته على الف سمعت في العتق وهل تسمع في الالف فيه قولان سواء اقرت ام انكرت اه قال الاذرعى رحمه الله تعالى وهذا ذكره العبادي رحمه الله تعالى في ادب القضاء هكذا وقال صاحبه ابو سعيد الهروي رحمه الله تعالى في الاشراف وانا قد بينت انه يفصل بين مالو سبق منهما الدعوى اولم يسبق على ماحكيته عن الامام القاضي حسين رحمه الله تعالى اه قال وهذا هو القياس وهو كما قال فانهما إذا ادعت تكون الشهادة بالالف شهادة لها بمال قصداً لا ضمناً إذ الامر الضمني لا يمنع قبول الشهادة به للولد اولو الدال قال الشيخان رحمهما الله تعالى وغيرها ولو شهد اثنان ان اباهما قذف امرأة امهما فقبول شهادتهما قولان احدهما المانع لان القبول يحوجه إلى اللعان وهو من اسباب الفرقة فشهادتهما تجر نفعا إلى امهما وأظهرهما القبول ولا عبرة بمثل هذا الجر لانه ضمني لا مقصود وعمل الخلاف اذا كانت امهما تحتة وقد شهدا حسبة من غير طالب الضرة والا قبلت شهادتهما قطعاً للضعف جر النفع إلى الام في الثانية وعدمه في الاولى ولو ادعى الاب طلاقها في زمن سابق ليسقط بما يدعيه عن نفسه نفقة ماضية ونحوها او انه خالها على مال بذلته فشهدا له ابنه لم يقبل قطعاً بالنسبة للمال وتقع الفرقة باعترافه

جل ذكره يوم خلق آدم

قبض من صلبه قبضتين

فوقع كل طيب في يمينه وكل

خبيث بينه الاخرى فقال

هو لاء اصحاب الجنة ولا

ابالي وهو لاء اصحاب النار

ولا ابالي ثم اعادهم في صلب

آدم فهم ينسلون على ذلك الى

الان وذكر احاديث اخرى

بمعنى ذلك وفي ذلك دلالة

على ان بني آدم مخلوقون

الآن مودعون في اصلاب

آبائهم ويؤيده انه صلى الله

عليه وسلم قال ماعناه لم ازل

أُنقل من الاصلاب الطيبة

الى الارحام الطاهرة حتى

خرجت من بين أبوي وقال

الفخر الرازي عند تفسير

قوله تعالى والله أنبتكم من

الارض نباتا في سورة

نوح ماعناه أن الله سبحانه

وتعالى خلق النباتات من

الارض وجعلها أغذية

لنا وخلق من الاغذية المني

وخلقنا من هذا المني وهذا

بدل على أن الخلق مخلوقون

من المني الذي يحدث من

الاغذية وهو يخالف ما تقدم

من كونهم مخلوقين مودعين

في الاصلاب فالمسؤول الجمع

بينهما بطريق واضح موجز

(فاجاب) بانه قد ورد أن

الله تعالى أخرج نسمة بني

آدم من صلبه في بعض

الروايات كالذروفي بعضها

كالخردلة وقال طبرني كعب

انها الارواح قبل خلق

الاجساد وأنه جعل فيها من

المعرفة ما علمت به ما خاطبها

به وحيث فلا مخالفة بينهما

قطعا وأفهم تقييدهم عدم القبول بدعوى الاب انهما لو شهدا بالطلاق المذكور حسبة قبلت شهادتهما ولزم المال المذكور لانه ضمنى لامقصود وهو متجه نظير ما مر قال الشيخان رحمهما الله تعالى ايضا ولو ادعت الطلاق فشهدا بانها لم تقبل ولو شهدا حسبة قبلا وكذا في الرضاع اه وقضية كلامهما انه لا فرق بين ان يشهدا بذلك على ايتهما او على زوج اجنبي وهو متجه وقول الكرخي رحمه الله تعالى يحتمل ان لا تقبل شهادتهما حسبة لان ذلك ازالة رق عن الام وذلك نفع الان يتمشى هذا خاصة اذا كانت الام منكوحة لغير الاب ضعيف قال ايضا ولوشد الاب مع ثلاثة على امرائه بالزنا فان سبق من الابن قذف فطوب بالحد فقام البينة لدفعه لم يقبل وان لم يقذف اولم يطالب بالحد وشهد الاب حسبة قبلت شهادته وهذا كله صريح فيما ذكرته في هذه المسئلة فلا ينبغي بعد ذلك التوقف فيها والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى اذا ادعى ورثة ميت انه ابان زوجته واقاموا شاهدا واحدا هل يكفي ذلك مع ايمانهم وتمتع من الميراث قياسا على ما قى به الغزالي وقرره الشيخان رحمهما الله تعالى فيما لو ادعت نكاح فلان الميت وطلبت الارث منه حيث قالوا اثبت برجل وامرأتين او برجل وبمين وكذا لو ادعى وارثا ذلك بعد موتها على الحكم كذلك ينو الراجح عندكم في جميع ذلك واما معنى النظر في العلل والمدارك جزا كم الله سبحانه وتعالى عنا وعن الاسلام والمسلمين خيرا واعظم لكم اجرا وازادكم بالعلم فخر او لا عسر عليكم امر الامين يارب العالمين (فاجاب) رحمه الله تعالى بان القياس المذكور فيه غير بعيد فاذا حلفوا مع شأدهم منعت من الميراث والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا شهد اثنان واحد يبيع والاخر بالاقرار به هل تلتفق الشهادتان (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله اذا شهد واحد يبيع مثلا والاخر بالاقرار به لم تلتفق الشهادتان نعم لو رجع احدهما وشهد بما شهد به الاخر قبلت شهادته لانه يجوز ان يحضر الامرين (وسئل) رحمه الله اذا شهد شهودان مال فلان وقف بالسمع ولم يبينوا المصرف هل تصح تلك الشهادة ام لا حتى يبينوا المصرف وهل تسمع دعوى وقف ابونا هذه الارض ولم يقولوا علينا مثلا او حتى يقولوا علينا وقول القائل اشتريت هذه الارض من فلان ولم يذكر الثمن ام حتى يبين الثمن (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله تقدم بيته الوقف على بيته الملك في الصورة المذكورة وان حكم حاكم بيته الملك ولم يحكم حاكم بيته الوقف لان حكم الحاكم غير مرجح ولا تسمع الدعوى والبينة بالوقف الا مع بيان مصرفه بخلاف الشرائع لا يشترط بيان قدر ثمنه وتقدم بيته الاثبات في الصورة المذكورة والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى فيمن ادعت فساد النكاح لصفرها وادعى الزوج بلوغها بالحيض ما كيفية ضرورة الشهادة على الحيض وهل له أن يدعى حسبة بشيء ثم يشهد على ذلك الشيء وايضا شهادة الحسبة هل تشترط بحضرة المدعى عليه أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله تقبل البينة بالحيض وقولهم في موضع يتعذر اقامة البينة عليه مرادهم به التعسر فان ما يرى قد يكون دم فساد ومع ذلك اذا جزم الشهود بانه دم حيض بان احتف بقرائن وأمارات يعرفها أهل الخبرة بحيث يغلب على ظنهم الحكم عليه بانه حيض قبلت شهادتهم وان لم يذكروا تلك الامارات بل لو سئلوا عنها فلهم أن يقولوا الا بلزنا الاجواب كما ذكره في نظائر ذلك ويجوز للشاهد أن يدعى حسبة ثم يشهد لان دعوى الحسبة لا يتوقف الامر عليها فقد اختلفوا في سماعها فالذي رجحه الاسنوي رحمه الله تعالى ونسبه الامام للعراقيين الا كنفاء بشهادتها بل أمر فيه بالاعراض والدفع ما أمكن والذي صححه البلقيني سماعها ومحل في غير محض حقوق الله سبحانه وتعالى والحاصل أنه لا يحتاج اليها على كل من القولين وانما الخلاف في سماعها والمعمد سماعها الا في محض حدود الله سبحانه وتعالى ولا بد من حضور المدعى عليه كما يفيد قولهم

أما على كون المخرج
الارواح فظاهروا، وأعلى
قول الاول فلان الاحاديث
المذكورة في اخراج المعدوم
إلى عالم الذر وكلام الفخر
الرازي في ابتداء الوجود
الخارجي وهذا كما انه لم
يكن في صلب آدم حقيقة
الأولاده وغيرهم إنما
يؤخذ من أصلاب بعضهم
بعضاً (سئل) هل ورد ان
الميت إذا وضع في قبره جاء له
ملك يقال له نكار قبل
منكرو نكير أم لا وإذا قلتم
في صورة لماذا وهل يسألان
الميت بلغته أم بغيرها
(فاجاب) بانه لم يرد بجيء
به نكار ويسألان الميت بلغته
(سئل) عن قوله صلى الله
عليه وسلم من رأى فقد
رأى حقاً فان الشيطان الخ
ما المحكمة في ذكره نفسه
الشريفة ولم يذكره في حق
الباري جل وعلا وهل إذا
أجاب مجيب بانه صلى الله
عليه وسلم لما كانت صورته
الشريفة مشابهة للصورة
البشرية وامكن ان يتخيل
ان الشيطان يتمثل بها
فناسب أن يذكر في حق
نفسه صلى الله عليه وسلم
واما الباري جل وعلا
فليس كمثل فلم يستطع
العقل أن يجوز ذلك في
حقه تعالى وتقدس فلم
يحتج للتنبيه عليه يكون
مصيباً في ذلك أم لا (فاجاب)
بانه خص نفسه الشريفة
بالذكر لحكم منها لاجل
قوله فقد رأى حتماً ولا

لا نسمع شهادة الحسبة حتى يقول شهودها ابتداء للقاضي نشهد بكذا على فلان فاحضره لنشهد
عليه اه فاستفيد منه أنه لا يعتد بشهادتهم الا في حضرته كسائر الشهادات بشرطها والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) في أمر السلطان للقضاة بأن المشهود عليه لو أتى بجرح الشهود بعد ثلاثة
أيام لا تقبلوا ذلك بعد الحكم أم شهود الجرح تقبل لما ذكر ولو بعد الحكم وهل لو احتج من
يجوز ذلك بان تجوز قبول الجرح يودى إلى نقض الاحكام متقدمة القبول أم لا افترننا ما يجوزين
(فاجاب) بقوله تقبل بيعة الجرح ولو بعد حكم الحاكم وان طال المدة ولا نظر إلى ان ذلك يودى
إلى نقض احكام متقدمة لا نالنا تقبل بيعة الجرح الا بشرطها المذكورة في محلها فاذا وجدت ووجب
العمل بها وبان ان تلك الاحكام غير معتد بها ومتى ألزم السلطان القضاة بما ذكر أطاعوه خوفاً
من شق العصا (وسئل) رحمه الله تعالى ما حقيقة الزرد (فاجاب) نفخنا الله تعالى بعلومه وركبته بقوله
فص او فصوص من نحو عظم او خشب فيها نقط نظرح على لوح فيه بيوت لكل نقطة بيت يعرف
بها كيفية اللعب وهذا مع اني لم اره اخذته من البيضاوى وضعه سابوزن ثاني ملوك الساسان
ولاجله يقال له الزرد شير وشبه رقعة بالارض وقسمها اربعة اقسام تشبيهاً بالفصول الاربعة اه ومن
قول الماوردي رحمه الله تعالى وقيل انه موضوع على البروج الاثني عشر والكواكب السبعة لان
بيوته اثنا عشر ونقطه من جانب الفص سبع كالكواكب السبعة يعدل به إلى تدبير الكواكب
السبعة والبروج اه ومن فرقهم بينه وبين الشطرنج بان التعويل في الزرد على ما خرج الكعبان فهو
كالزالام وفي الشطرنج على الفكر والتأمل وانه ينفع تدبير في الحرب وعبر الزركشي بدل الكعبين
بالفصوص والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه نسخ كتابا واعانه آخرون في نسخه
قليلاً لاله ان يكتب في آخره كتبه فلان بغنى نفسه او يكون ذلك كذباً لكونه لم يكتبه كله (فاجاب)
نفخنا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله له ان يكتب في الكتاب المذكور كتبه فلان مراد به غالباً ولا
يكون ذلك من الكذب فقد قال الغزالي رحمه الله تعالى وليس من الكذب ما جرت به العادة من
المبالغة كقولك جئتك مائة مرة لان المراد تفهيم المبالغة لا المرات بشرط ان يكون جاء اكثر من
مرة والالم يجوز ذلك للكذب حينئذ وإذا جاز ان يعبر عن ثلاث مرات مثلاً بمائة مرة مبالغة فلان
يجوز ان يكتب في كتاب كتب بيده كثره كتبه فلان بالاولى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رضى الله تعالى عنه شاهد يظهر عليه كرامات مع فسقه هل تقبل شهادته أم لا (فاجاب) نفخنا الله تعالى
بعلومه وبركته بقوله لا تقبل فقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه لو رايت صاحب كبيرة يطير في
الهواء لم اقبله حتى يتوب من بدعته ذكره ابو نعيم وقد تظهر الكرامة على يد فاسق بل كافر
كالسامري فانه رأى فرس جبريل حتى أخذ من تراب حافرها وجعله في العجل فخار ونقل ابن
العماد رحمه الله تعالى عن الشيخ ابي محمد النيسابوري رحمه الله تعالى انه قال يجب على الولي اخفاء
الكرامة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى جرحت إحدى البيتين بيعة المدعى أو
المدعى عليه الاخرى فهل تسمع (فاجاب) نفخنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ما صرح به الرويانى
رحمه الله تعالى في البحر أنها تسمع وأفتى به جمع بمينون وقال بعضهم لا نسمع وعلى الاول فاذا بادرت
بينة وشهدت بفسق الاخرى قبلت فان شهدت المشهود بنفسها بفسق الشاهدة لم تقبل لثبوت
جرحها فلم تقبل شهادتها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى شهد على امرأة ولم
يذكر أنه رآها مسفرة فهل يقبل (فاجاب) نفخنا الله تعالى بعلومه بقوله للرويانى رحمه الله تعالى فيه
احتمالان رجح منها عدم القول لان الغالب ستر وجوههن قال بعضهم وفيه نظر وهو كما قال والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شهادة الشاهدين في الصرف على عمارة دار في

كذلك الباري جل وعلا

فقد قال القاضي أبو بكر
الباقلاني رؤية الله تعالى
في المنام أو هام وخواطر
في القلب بأشكال لا تليق به
سبحانه وتعالى عنها وقال
الغزالي في بعض كتبه إن
ذلك لا يوم رؤية الذات
عندنا لا كثيرين فإن توهم
شخص خلاف الحق فسرله
معناه قال والخلاف عائد
إلى إطلاق اللفظ بعد
الاتفاق على حصول المعنى
إن ذات الله غير مرئية فإن
المؤمن مثال والله يضرب
الأمثال لذاته وهو منزّه
عن المثل ومنها أن رؤية الله
تعالى قال جماعة أنها
مستحيلة لأن ما يرى في
المنام خيال ومثال وكل
منها على القديم محال ومنها
ما أجاب به المحجب المذكور
فانه مصيب (سئل)
ما المراد بالربوة في قوله
تعالى وآتيناهم إلى ربوة
هبل هي ربوة
دمشق أم ربوة البهنا
(فاجاب) بانه قد اختلفوا
فيها فقال عبد الله
وابن المسيب وعبد الله بن
سلام انها ربوة دمشق
وقال أبو هريرة هي الرملة
من فلسطين وروى عن
النبي ﷺ وقال قتادة
وكعب انها بيت المقدس
قال كعب وهي أقرب
الأرض إلى السماء بثمانية
عشر ميلا وقال وهب وابن
زبدانها مصر وقال زيد بن
أسلم انها اسكندرية
(سئل) عن قول الشيخ

ملك أو وقف هل يجب على الشاهدين تفصيل ما صرف في ثمن أحجار وخشب وأجرة وغير ذلك بأن
يقولا صرف في أحجار كذا وفي خشب كذا وفي أجرة كذا وكذا الخ أو يكفي قولهما انه صرف في عمارة
هذه الدار كذا وكذا من غير تفصيل (فاجاب) بقوله يكفي في الشاهدين بعمارة أن يقولا
صرف في العمارة كذا وإن لم يفصلاه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى ما حكم كتب
الوثائق للذميين (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله يجوز كتب الوثائق للذميين لكن لا يعطون
فيها بالقباب ولا بكفى ولا بغيرهما بل يقال اشترى مثلا فلان من فلان الذمي (وسئل) رحمه الله تعالى عن
شخص وضع خطه بشهادة في مال لشخص آخر وسمع شخصا يشهد شهودا أو ثبتت مالا عند حاكم
شرعى وهو حاضر ساكت لا يتكلم ثم تبين أن له فيه ملكا واستحقاقا هل يسقط حقه بذلك سواء علم أو
لم يعلم أو ضحوا أن ذلك أنابكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه
بقوله مجرد الخط والسكوت مع حضور ماذكر لا يبطل حقه مما تبين له فله الدعوى به والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى سؤالا صورته سب المشهود عليه الشهود فهل يعزر (فاجاب)
نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله نعم يعزر أن سبهم بالكذب ونحوه لا تهمن الشارع لهم وعليه
حمل قولهم إذا سب الشهود زجره القاضي ثم هدده ثم عززه أو ماسبهم بذكر مفسق كشرب الخمر أو
زنا فلا يعزر عليه وإن لم تقم بينة به لأن البينة قد تغيب أو تنسى مع أن ذلك لا يقصد به السب بل
دفع الحجة قيل ويعزر على تفسيقهم بعد الحكم لانه سب لم ياذن فيه الشارع اه وفي إطلاقه نظر
بل حيث أراد إقامة بينة به لم يعزر عليه لقبولها به ولو بعد الحكم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رحمه الله تعالى عن مسئلة اختلف فيها فقهاء يزيد وهي إذا سبق لسان الشاهد بين يدي القاضي
إلى خلاف التاريخ بأن أراد أن يقول سنة ثمان وأربعين وسبع مائة فقال سنة ثمان وعشرين ثم
رجع عن الغلط إلى الصواب فهل يكون ذلك قادحا في شهادته أو لا ينبغي لنا ذلك يانا شافيا لا عدمكم
المسلمون (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله لا يكون ذلك قادحا في شهادته حيث تداركها فوراً أو
بعد نوع مهلة ولم يحصل للقاضي نوع ريبة في شهادته كما يصرح بذلك كله كلام جماعة من الأصحاب
فمن بعدهم منهم القاضي حسين رحمه الله تعالى فانه قال في فتاويه إذا ادعى عينا وأقام شاهدين
شهد أحدهما أنها ملكة ورثها من أبيه وشهد الآخر أنها ملكة ورثها من أمه فالأظهر أنها شهادة
مختلفة لا يحكم بها وقيل تقبل ويقضى بها لاتفاقهما على أصل الملك وإنما اختلفا في شيء زائد فلو أنهما
اتفقا بعد ذلك على جهة واحدة فشهدا بانه ورثه من أبيه مثلاً أو شهدا بالملك مطلقاً قال ينظر أن
وقع للقاضي ريبة كما إذا أخذ شيئاً من المشهود له وما أشبه ذلك لا يقبل وإن لم يقع قبل وقضى به قال
شارح الانوار وإن قلنا بالاول وهو أنها شهادة مختلفة لا يحكم بها وبذلك يعلم بالاولى قبول الشهادة
في مسئلتنا في الحالين اللذين ذكرناهما وهما إذا تدارك ذلك فوراً لأن تداركه فوراً قرينة ظاهرة
جدا على سبق لسانه أو بعد مهلة قبل الحكم ولم يقع للقاضي ريبة بخلاف ما إذا وقع له ريبة
فيه ومنهم القفال فانه قال في فتاويه أيضاً لو ذكر حدوداً فشهدوا له بهائم جاء المدعى عليه وأقام بينة
بأن الدار التي هي في يده ليست بهذه الحدود وسأل الشهود فإن قالوا غلطنا نظر فإن بينوا وجه
غلطهم بأن رأينا تلك الدار التي بجنبه بيد فلان فظننا أنها ملكة فخدنا هذه الدار بتلك وكان مثله بما
يجوز أن يقع فإن هذا لا يقدح في شهادتهم وعليهم أن يعيدوا الشهادة مرة أخرى ولا يحكم بما شهدوا
به أولاً اه فانظر قوله وكان مثله بما يجوز أن يقع فانه صريح فيما ذكرناه في مسئلتنا من التفصيل
وأطلاق الرافعي النقل عنهم أنهم إذا اخطوا في حد بطلت شهادتهم محمول على هذا التفصيل الذي صرح
به كما علمت لأن النقل أن كان عن فتاويه فواضح إذ الذي فيها هو هذا التفصيل أو عن غيرها فالغالب

سعد الدين سمع صوتا دل
على كلام الله تعالى هل هو
صحيح أم لا لقول الشيخ خالد
سمعه بلا صوت وقيل بلفظ
من كل الجهات (فاجاب)
بان ما ذكره كل منهما صحيح
ويتضح بذكر الخلاف في
المسئلة فذهب الاشعري
الى أن الكلام القديم الذي
هو صفة الله تعالى يجوز
أن يسمع بلا صوت ولا
حرف كما يرى في الآخرة بلام
ولا كيف وهذا هو المرجح
في كلام الشيخ جلال
الدين ومنع الاستاذ أبو
اسحق الاسفرايني ذلك وهو
اختيار الشيخ أبي منصور
الماتريدي وانه سمعه
بصوت من جميع الجهات
أو من جهة بلاها كتنساب
وعلى هذا فرع السعد
التفتازاني كلامه (سئل)
عما قيل انه لما نزل قوله
تعالى شهد الله أنه لا اله الا
هو الى قوله الاسلام كان
حول الكعبة ثلاثمائة
وستون صنما خرت الاصنام
كلها ساجدة لله تعالى هل له
أصل (فاجاب) بانه أخرج
عبد بن حميد وابن المنذر
عن سعيد بن جبير قال
كان حول الكعبة ثلاثمائة
وستون صنما لكل قبيلة من
قبائل العرب صنم أو صنمان
فانزل الله شهد الله أنه لا اله
الا هو الآية قال فاصبحت
الاصنام كلها قد خرت سجدا
للكعبة (سئل) عن قوله
أمرت أن أحكم بالظاهر
والله يتولى الدوائر هل

تقديم مافي الفتاوى لان الاعتناء بتحريره أكثر ولانه انما يكون بالمذهب بخلاف مافي المصنف
فيهما ومنهم صاحب المعتمد فانه قال إذا غير الشاهد شهادته فزاد فيها أو نقص قبل الحكم فليس
لشافعي رضى الله تعالى عنه فيها نص وقياس المذهب أن ذلك يقبل منه لانه ما لم يحكم الحاكم
بشهادته فليس يتعلق بقوله حكم وقد يسهو ثم يذكر بعد ذلك فلا يؤثر ذلك في شهادته اه قال
السيد السموودي رحمه الله تعالى وقوله إذا نقص أولى الا أن يظهر للقاضي دلالة ذلك على عدم
ضبطه اه وقوله الا الخ ايس خاصا بحالة النقص لانه ليس استثناء من أولى كما هو ظاهر للمتأمل بل
من القبول المقدر الدال عليه السياق أى شرط قبوله أن لا يظهر للقاضي ذلك وإلا لم يقبل وبهذا
التقدير علم أن ما قاله صاحب المعتمد من القبول حالة الزيادة والنقص مقيد بما قاله السيد من
التفصيل وحينئذ فهو موافق لما ذكرته من التفصيل في مسئلة السؤال لانها نظيرة المسئلة التي فرض
صاحب المعتمد الكلام فيها فاذا قيدت هذه بذلك التفصيل فالتقيد به نظيرتها المسؤل عنها ومنهم
الاذرعي رحمه الله تعالى فانه قال في قول الشيخين رحمهما الله تعالى لو قال الشاهد ان للقاضي بعد
الشهادة توقف في الحكم توقف وجوبا لانه يؤهم ريبة فان قال بعد اقض فانا على شهادتنا قضى بلا
اعادة الشهادة اه هذا مشكل ويشبه أن يرجع في ذلك الى اجتهاد القاضي فان لم تبق عنده ريبة
حكم وإن دامت او زادت او دلت قرينة على تساهل فلا يختلف ذلك باختلاف ضبط الشهود
وبروز عدالتهم وعلمهم وغير ذلك وينبغي ان يسألهم القاضي عن سبب التوقف ثم الجزم بعده
ليظهر له الحال وهذا متعين في العامي اه وذكر في الخادم نحوه وسبقه الى نحوه البلقيني
وهو بحث متجه ومنه يستفاد صحة التفصيل الذي قدمته في صورة السؤال بجامع انه صدر من الشاهد
في كل من المسئلتين ما يوجب الريبة فمتى صحب ذلك قرينة تزيلها لم تؤثر والا اثرت وإذا اتضح
استواءهما في ذلك تعين اجراء نظير هذا التفصيل في مسئلة السؤال لان احداث الظن ينشأ له ما ثبت
لنظيره وبهذا الذي قرره من الجامع بين هاتين المسئلتين من انه صدر من الشاهد في كل ما يريب
فاحتج في قوله الى مزيل الريبة يتضح الجامع بين صورة السؤال وصورة القاضي وصورة القفال
وصورة صاحب المعتمد ويعلم أن هذه الصور الثلاث مع صورة الاذرعي مساوية لصورة السؤال وانه
لا بد في كل من هذه الخمس من اجراء هذا التفصيل المذكور فمتى بقي عنده ريبة او زادت او دلت
قرينة على تساهل لم يقبل وان ذلك يختلف باختلاف ضبط الشهود وبروز عدالتهم وعلمهم وغير ذلك
فان قلت ينافي ما قررته في صورة السؤال قولهم لو رجع الشاهد عن شهادته قبل الحكم امتنع
قبولها اي وان ابدى لغلطه وجها محتملا قلت لا ينافيه ولا يلاقيه لان مانحن فيه في شخص باق على
اصل شهادته والجزم بها وانما وقع له تغيير في امر تابع لها فنظرنا في ذلك التغيير الواقع منه هل
صحبه ما يزيل مافيه من الارابة او لا فلذلك جرى فيه التفصيل الذي قررته وكذلك بقية نظائره التي
ذكرتها واما الذي في كلامهم فهو انه رجع عن الشهادة من اصلها ثم اراد ان يؤديها كما شهد
بها او لا فلا يقبل وان ادعى غلطا محتملا لانا الآن شاكون في حقيقة ما شهد به ومن ثم زينة واقول
من قال بقبوله بان احتمال كذبه في الرجوع كاحتمال كذبه في الشهادة فلا مرجح ودعوى الغلط
هنا لا تصلح مرجحة لانه لما جزم بالشهادة أولا دل على أنه متحقق ما شهد به فلما رجع عن هذا الجزم
دل على أنه لم يتحققه فتوارد منه اثبات التحقق تارة ونفيه اخرى فاذا أراد العود الى التحقق لم يمكن
لانه صدر منه ما زال ظن صدقه من هذا التناقض في اصل الشهادة بخلاف مانحن فيه لما قدمته من
ان الجزم به لم يزل وانما وقع تغيير في وصف تابع له ووقعه في هذا لا يوجب رد الاصل المجزوم به فكان
الامر فيه اخف فاثرت فيه القرائن وادير الحكم عليها والحاصل ان التغيير فيما نحن فيه لا ينافي

هو من كلامه صلى الله عليه وسلم (فاجاب) قال شيخنا الشمس السخاوى لا وجود له في كتب الحديث المشهورة ولا الاجزاء المشهورة وقزم العراقي بانه لا اصل له وقد انكره المزني وغيره وفي صحيح البخارى عن عمر انما تأخذكم الآن بما ظهر لنا من اعمالكم بل وفي الصحيحين من حديث ابى سعيد رفعه انى لم او مر ان اتعب عن قلوب الناس وفي المتفق عليه من حديث ام سلمة انكم تختصمون الى فاعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما سمع فمن قضيت له بشىء من حق اخيه فلا يأخذ منه شيئا قال ابن كثير انه يؤخذ معناه منه وقد ترجم له النسائى في سننه باب الحكم بالظاهر وقال الشافعى عقب ايراده في كتاب الام فآخبرهم صلى الله عليه وسلم بانه لا يقضى بالظاهر وان امر السرائر الى الله والظاهر كما قال شيخنا ان بعض من لا تميز له ظن هذا حديثا اخر منفصلا عن حديث ام سلمة فنقله كذلك ثم قلده من بعده ولاجل هذا يؤجد في كتب كثير من اصحاب الشافعى دون غيرهم حتى اورده الرافعى في القضاء ثم رايت في الام بعد ذلك قال الشافعى وروى انه ^{صلى الله عليه وسلم} قال تولى الله منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات وكذا

الجزم وفيما في كلامهم ينافيه وانه فيما نحن فيه في أمر تابع وفيما في كلامهم في المتبوع المقصود بالذات ويغتر في التابع مالا يغتر في المتبوع والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن مستند صورته بعد أن ثبت لدى سيدنا فلان بشهادة فلان وفلان ان فلانا وكل ولده في ايقاف الامكنة الكائنة بالحرمين الشريفين مكة والمدينة الجارية في استحقاق ملكه وتصرفه وحيازته الى حين صدور هذا الوقف الثبوت الشرعى بالبينة الشرعية المذكورة أعلاه وأشهد عليه الوكيل المذكور أنه وقف عن والده الموكل المذكور كذا وكذا الامكنة وحدودها ثم بعد ما ذكر قال وحكم سيدنا بموجب ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية بعد أن أعذر في ذلك إلى من توجه له الاعتذار شرعا هل قوله الثبوت الشرعى بالبينة الشرعية قاصر على ثبوت التوكيل أو يشمل ويشمل جريان الامكنة المذكورة في ملك الواقف المذكور الى حين صدور الوقف وهل قوله أيضا وحكم سيدنا بموجب ذلك مشاربه الى ثبوت الوكالة وجريان الامكنة في الملك أم لا (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بما صورته قوله ثبت الخ يتناول جميع ما في حيزه فيكون الثابت التوكيل والجريان المذكور ويدل لذلك قول امتنا رضى الله تعالى عنهم لو شهدا بتوكيل فلان بن فلان فلانا كانت تلك الشهادة شهادة بالنسب للموكل ضمنا وبالتوكيل أصلا لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيبته عن مجلس الحكم وللشافعى رضى الله تعالى عنه قول مرجوح وبه قال مالك رضى الله تعالى عنه أنها شهادة بالتوكيل دون نسب الموكل نظرا الى أن مورد الصدق والكذب في الخبر كقيام زيد بن عمرو والنسبة التي تضمنها فقط دون غيرها وهى قيام زيد لابنوته لعمرو أيضا اذ لم يقصد به الاخبار بها وبجواب باننا وان سلمنا انه لم يقصد الاخبار بالبنوة الا ان هذا لا يعارض الراجح السابق لانه لم يقل انها ثبتت قصدا حتى يرد عليه ذلك وإنما قال انها ثبتت ضمنا لوجود المسوغ السابق وإذا علم ان الراجح ثبوت البنوة ضمنا في صورة التوكيل التي حكينا فيها الخلاف فكذلك ثبت الملك والحيازة في صورة السؤال على فرض ان شاهدى التوكيل ذكره اما على فرض انه ثبت عند الحاكم بغير شاهدى التوكيل فلا اشكال في ثبوت الملك والحيازة حينئذ وعلى كل فمسما ثابتان وقوله بموجب ذلك عائد الى جميع ما سبقه وهما من جملته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل تقبل شهادة المعتزلة إذا تبين منهم سب الصحابة أم لا (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله تقبل شهادة المعتزلة والرافضة وغيرها من سائر المبتدعة ما لم تكفرهم ببدعتهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص ولى ببلدة وفوض اليه امورها بان يعزل وينصب ويحكم فحكم بحرية لإنسان وقبل الحكم نادى في القرية كل من عنده شهادة برق العبد فليحضر فحضر وقالوا ليس عندنا شهادة وبعد ذلك شهدوا عند حاكم آخر برق هل تقبل شهادتهم بعد الانكار والجدود أم لا (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلومه بقوله ان كانوا قالوا ذلك حين تصدوا للشهادة لم تقبل شهادتهم وان كانوا قالوه قبل ذلك قبلت شهادتهم لانهم قد يتحملون بعد ولو قال الشاهد لا شهادة لى على فلان ثم شهد وقال كنت نسيت قبلت شهادته أن اشتهرت ديانتته وإلا فلا (وسئل) رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر مالا لنفسه أو لآيتمه فل يصير بذلك عدوا له فلا تقبل شهادته عليه أم لا (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله لا يصير بمجرد ذلك عدوا له كما أفتى به الاصبغى (وسئل) رحمه الله تعالى عن أنكر الشهادة ثم ادعى النسيان واراد الاداء هل تسمع (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلومه بقوله اطلق القاضى حسين انه لا تقبل وخصه الرافعى رحمه الله تعالى بما اذا لم يمكن ان يتحمل تلك الشهادة بعد انكاره وابن عجيل بما اذا لم يدع النسيان وفارق قول المدعى لا بيينة لى حيث تقبل منه بعد ذلك البينة بان الانكار هنا صدر من الشاهد فاقضى طعنا فيه وثم لم يصدر منه بل من

قال ابن عبد البر في التمهيد
أجمعوا على أن أحكام الدنيا
على الظاهر وأن أمر
السرائر إلى الله وأغرب
اسماعيل بن علي بن أبي
القاسم الجيزي في كتابه إدارة
الحكام فقال فيما نقل عن
مغلطاي بما وقفت عليه
أن هذا الحديث ورد في
قصة الكندي والحضرى
الذين اختصما في الأرض
فقال المقضى عليه قضيت
على والحقلى فقال صلى الله عليه وسلم
أما أقضى بالظاهر والله
يتولى السرائر قال شيخنا
ولم اقف على هذا الكتاب
ولا أدري اساق له اسماعيل
اسناداً أم لا اه (سئل)
هل كتب صلى الله عليه وسلم بيده أو لا
(فاجاب) بأنه روى أنه
صلى الله عليه وسلم كتب واجيب عنه
باجوبة منها أنها صدرت
منه معجزة ومنها أنها كانت
بوحى ومنها أنه أمر من
كتب فنسبت إليه الكتابة
تجوزاً وهذا أرجحها فقد
ورد التصريح به في رواية
(سئل) هل ورد في حديث
الشفاعة أن الناس إذا أتوا
آدم عليه السلام يسئلونه
يدلهم على نوح ويقول
وأنا أذهب معكم وإن
نوحا يدلهم على إبراهيم
ويقول وأنا أذهب
معكم وإن إبراهيم يدلهم
على موسى ويقول وأنا
أذهب معكم وإن موسى
يدلهم على عيسى ويقول وأنا
أذهب معكم وأن عيسى
يدلهم على محمد صلى الله

خارج عنه فلم يقتض ذلك (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل تعينت عليه شهادة لكنه خاف من
التجريح فهل ذلك عذره (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله أطلق بعضهم أن ذلك غير عذر ولو
قيل محله حيث لم يغلّب على ظنه وقوع تجريح فيه بباطل لم يبعد (وسئل) رحمه الله تعالى عما صورته
ما يتعاطاه جملة المتصوفة من الطيران والقصب والغناء والصياح والرقص واعتقادهم أن ذلك
قربة وتكثيفهم عن البارى عز وجل بهند ولىل فهل يحل لهم ذلك لاسيما في المساجد وهل نقل
عن السلف شيء من ذلك وهل ذلك صغيرة أو كبيرة وهل يكفر من اعتقد التقرب به إلى الله سبحانه
وتعالى أو وضحو لنا ذلك وبينه يانا شافياً (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله قد أشبع
الأئمة كالعز بن عبد السلام في قواعد الكلام في ذلك ولا باس بالكلام عليها باختصار فنقول
أما الدف فمباح مطلقاً حتى للرجال كما اقتضاء إطلاق الجمهور وصرح به السبكي وضعف مخالفة
الحليمي فيه وأما اليراع فالمعتمد عند النووي رحمه الله تعالى كالأكثرين حرمة وأما اجتماعهما
فخرمه ابن الصلاح وخالفه السبكي وغيره فإن الحرمة لم تأت من الاجتماع ولم تسر إلى الدف بل من
حيث اليراع المسمى بالشبابة وأما الغناء وسماعه بلا آلة فمكروهان وقول الاستاذ أبى منصور
المذهب الجواز إذا سمعه من الرجل ولم يكن على قارعة الطريق ولم يقرن به مكروه ضعيف بل
المعتمد الكراهة مطلقاً وقال الغزالي رحمه الله تعالى إن نوى به الترويح للتقوى على الطاعة فهو مطيع
وأما الصياح فقال ابن عبد السلام الصياح والتغاشى إن كان عن حال لا يقتضيه اسم من وجهين إيهامه
الحال الموجه لذلك وتصنعه به وإن كان عن حال يقتضيه اسم بريائه لا غير وتنف الشعور وضرب
الصدر وتمزيق الثياب محرم لما في ذلك من إضاعة المال وأما الرقص فلا يحرم لفعل الحبشة
له في حضرته صلى الله عليه وسلم مع تقريره عليه وقال جماعة يكره لخرم المروءة وفصل الغزالي رحمه الله
تعالى بين أرباب الاحوال الذين يقومون بوجد فيجوز لهم ويكره لغيرهم ونقل عن القاضى
رحمه الله تعالى رد الشهادة به لغير أرباب الاحوال وهو متجه حيث كان لهم منصب أو فخامة
تقتضى أن ذلك حارم لمروءته غير لائق به تعاطيه والا فلا وجه لرد الشهادة به لانه غير خارم
للمروءة حينئذ قال الباقي رحمه الله تعالى ولا حاجة لاستثناء أرباب الاحوال لانه ليس بالاختيار
ومحل ذلك كله حيث لم يكن فيه حرمة كفعل الخنثين والاحرم وقال الشيخ أبو على رحمه الله تعالى
يكره وقال البلقيني رحمه الله تعالى إن كان للتشبه بالمخنث فأنما يحرم على الرجال والصحيح التحريم
مطلقاً وأما التصفيق باليد للرجال فنقل ابن عبد السلام رحمه الله تعالى عن بعضهم أنه حرام وجزم
به المراغى رحمه الله تعالى وفيه نظرونية التقرب بذلك لا يخفى على أحد أنه حرام ولا يعلم ذلك
إلا بصريح لفظ النواى فلا يجوز أن يظن به ذلك ولولقرينة لاسيما أن كان ممن اشتهر عنه خير
بل ربما يكون ظن ذلك بمثل هذا جالباً للمقت والعياذ بالله تعالى وتسمية البارى جل وعلا بالخالقين
حرام عند كل أحد ولا ينبغي أن يظن ذلك ايضاً بمثل من ذكرناه وحاشا من ينسب إلى ادنى درجات
المؤمنين أن يشبه القديم بالحدث وأما فعل ذلك في المساجد فلا ينبغي لأنها لم تب لمثل ذلك
ولا يحرم ذلك إلا أن اضرب بارض المسجد أو حصره أو نحوهما أو شوش على نحو مصل أو نائم
به وقد رقص الحبشة في المسجد وهو صلى الله عليه وسلم ينظرهم ويقرهم على ذلك وفي الترمذى وسنن ابن
ماجه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعلنوا هذا النكاح وافعلوه في المساجد
واضربوا عليه بالدف وفيه إيماء إلى جواز ضرب الدف في المساجد لاجل ذلك فعلى تسليمه
يقاس به غيره وأما نقل ذلك عن السلف فقد قال الولي أبو زرعة تحريره صح عن الشيخ
عز الدين بن عبد السلام وابن دقيق العيد وهما سيذا المتأخرين علماً وورعاً ونقله بعضهم

عليه وسلم ويقول وأنا
أذهب معكم فياتونه
فيسألونه الشفاعة في اراحة
الناس من طول الوقوف
وهل السائل في ذلك الانبياء
أم غيرهم أم الجميع أم
كيف الحال (فاجاب) بانه
قد ورد أن الانبياء عليهم
الصلاة والسلام ياتون
لاجل شفاعة ويسألونه
اياها ولا يخفى أن ذلك أبلغ
في علو مقامه فقد روى
أن أنس بن مالك رضى الله
عنه قال حدثني نبي الله صلى
الله عليه وسلم قال انى لقائم
أنتظر امتى اذ جاءنى عيسى
عليه السلام فقال هذه
الانبياء قد جاءتك يسألون او
قال بجنة معون اليك تدعو
الله ان يفرق بين جميع الامم
الى حيث شاء لعظم ما هم
فيه فالخلق ملجمون في
العرق فاما المؤمن فهو عليه
كالزكمة واما الكافر فيعشاه
الموت قال يا عيسى انتظر
حتى ارجع إليك قال
وذهب نبي الله صلى الله عليه
وسلم فقام تحت العرش
فلقي مالم يلقى ملك مصطفى
ولانبي مرسل فاوحى الله
تعالى الى جبريل ان اذهب
الى محمد فقل له ارفع راسك
وسل تعطوا شفيع تشفع الى
آخر الحديث رواه الامام
احمد ورواه محتج به في
الصحيح (سئل) عن قول
القائل في مجلس الذكر الله
في حال صحوه من استغراق
هل يسمى ذكرا ولا واذ
قلتم بانه لا يسمى ذكرا هل

عن الشيخ أبى اسحق الشيرازى رحمه الله تعالى وكفاك به ورعا مجتهدا وأما دليل الحسل لما ذكر
فقى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم سمع بعض جوار يضرب بالدف وهى تقول * وفينا نبي يعلم ما فى
غدي * فقال صلى الله عليه وسلم دعى هذا وقولى الذى كنت تقولين وفى الترمذى وابن ماجه أنه صلى
الله عليه وسلم لما رجع من بعض غزواته أنه جارية سوداء فقالت يا رسول الله انى نذرت ان
ردك الله تعالى سالما أن أضرب بين يديك بالدف فقال لها ان كنت نذرت فاوفى بنذرك ((وسئل))
رحمه الله تعالى عن حصل فى يده مال من حرام ثم جهل مالكة ولم يتوقع معرفته فما حكمه ((فاجاب))
نفعا الله تعالى بعلومه بقوله فى أصل الروضة عن العبادى والغزالي انه يدفعه لفاضل ترضى سيرته
وديانته فان تعذر تصديق به على الفقراء بنية الغرامة له ان وجده وفى أصل الروضة أواخر القضاء
على الغائب مالفظة وأما مالا يتعين له مالك وحصل الياس من معرفته فذكر بعضهم أن له أى
الحاكم ان يبيعه ويصرف ثمنه الى المصالح وان له حفظه قلت هذا المحكى عن بعضهم متعين ولا يعرف
خلافه اه ومن ثم قال العز بن عبد السلام فى قواعد مآلوه فى المال الضائع من حفظه الى
ظهور مالكة محله ان توقعت معرفته والا كان حيثن مصر وفا الى ما يصرف فيه أموال بيت المال
اه وبه جزم ابن سراقه فى التلقين وقال فى الاحياء كل مال ضائع فقد مالكة يصرفه السلطان الى
المصالح فعلم أن المال الضائع عند الياس يكون كمال بيت المال وان أوهم كلام العز بن جماعة
تغايرهما وكلامه صريح فى ان محل مامر عن الروضة وغيرها من كونه يدفعه الى الامام محله ان كان
عادلا أوله نائب كذلك قال والاسله لرجل عالم معروف موثق به وأعله بالحال ليصرفه فى مصارفه وللعالم
ان يصرفه اليه ان كان ممن يجوز الصرف اليه وله هو ان يصرفه من نفسه لنفسه ان كان بهذه الصفة
وهو عالم بالاحكام الشرعية اه وفى فتاوى البغوى رحمه الله تعالى ما يؤيده فانه قال المال الضائع
يصرف للمصالح فاذا وقع فى يد انسان ولم يظفر بامام أى عادل لما ممر يدفعه اليه يصرفه من هوى
يده الى نوع من المصالح وان كان هناك أهم منه وفى قواعد الزركشى اذا عم الحرام قطر بحيث
لا يوجد فيه الحلال الا نادرا جاز استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة ولا يتبسط فيه قال
ابن عبد السلام رحمه الله تعالى والصورة أن معرفة مستحقه متوقعة والا فهو للمصالح لان من جملة
أموال بيت المال ما جهل مالكة اه ((وسئل)) رحمه الله تعالى هل تقبل شهادة الحسبة فى الوقف
على المساجد والجهات العامة ((فاجاب)) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله نعم تقبل بخلاف خلافها
فى الوقف على معين ولو شهدا بان فى ذمته للمسجد شيئا سمعت ويحمل على انه اشترى من غلته
أو وهبه له ونحو ذلك ((وسئل)) رحمه الله تعالى هل محل اللعب بالطاب أولا وهل المنقلة مثله
((فاجاب)) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته بقوله قال الرافي ما كان مداره على الخرز
والتخمين محرم وما كان مداره على الحساب لا يحرم وهو ظاهر فى حرمة الطاب والمنقلة التابعة له لان
الامر فيها معلق على ما يخرج فقط وفى حل المنقلة المستقلة ونحوها ويوجه بان الاول عبث ربما
يترتب عليه ما يترتب على التردد فكان الحاقه به أولى بخلاف الثانى فان الامر فيه دائر على حساب
ومزيد فطنة فتسكراه يحصل للنفس ذلك كما فى الشطرنج فتعين الحاقه به ((وسئل)) رحمه الله تعالى
بما صورته لعب معتقد حل الشطرنج مع معتقد تحريمه حرام بخلاف تباع من لا تلزمه الجماعة مع من
تلزمه فما الفرق بينهما ((فاجاب)) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله قد يفرق بان التباع القصد منه غالبا
طلب الربح وهو غرض صحيح يقصد فى العادة لاكثر الناس فلم يمنع من لا تلزمه الجماعة منه ولا نظر
لكونه يعين على معصية بخلاف لعب الشطرنج فانه ليس فيه غرض يغلب فى العادة تحصيله فكان
دون ذلك الغرض فمعتقد حله من اعانة معتقد حرمة على حرام فى ظنه وأيضا فالمعصية فى البيع

يثاب عليه ام لا (فاجاب)
 بانه لا يسمى ذكرا عرفا
 لعدم اعداته لكنه يثاب
 لقصد الذكر كما ان ذا
 الحدث الاكبر آثم بنطقه
 بحرف واحد من القرآن
 بقصد القراءة لانه نوى
 معصية وشرع فيها وان لم
 يسم قارئاً (سئل) عن قوله
 تعالى وإن منكم الاواردها
 كان على ربك حتما مقضيا
 هل ورود الدخول ام
 موافاة المحل فان قلتم بالاول
 فهل هو عام لجميع البشر
 حتى الانبياء ام لا (فاجاب)
 بان ورود الدخول لجميع
 البشر فمن جابر رضى الله عنه
 قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول لا يبقى بر
 ولا فاجر إلا دخلها فتكون
 على المؤمنين بردا وسلاما
 كما كانت على ابراهيم عليه
 السلام حتى ان النار ضجيجا
 من بردهم ثم ينجى الله الذين
 اتقوا ويذر الظالمين فيها
 جثيا وعن جابر رضى الله
 عنه ايضا انه صلى الله عليه
 وسلم سئل عنه فقال
 اذا دخل اهل الجنة الجنة
 قال بعضهم لبعض قد وعدنا
 ربنا ان ندخل النار فيقال
 لهم قد وردتموها وهي
 خامدة وعن أنى هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وان منكم الاواردها
 قال يجتاز فيها وعن يعلى بن
 منه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال تقول النار للمؤمن
 يوم القيامة جزيماؤم
 فقد أطفأ نورك لهن وعن

ليست من حيث كونه يعا بل لامر خارج وهو التفويت ومن لا تلزمه لم يقصده بل قصده لحصول
 الربح مثلا فلم يتحقق فيه اعانة على معصية بخلاف اللعب فان المعصية فيه لذات الفعل الصادر منها
 إذ لا يمكن وجوده إلا من اثنين فتحققت فيه الاعانة على المعصية ولم يكن قصد أمر خارج يجوز له
 الاقدام (وسئل) رحمه الله تعالى عما عليه العمل من جواز الشهادة على المنتقة اعتقادا على
 اخبار عدل أو عدلين فهل يشمل عدل الرواية أولا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله
 ينبغي أن يكتفى بعدل الرواية لان هذا من باب الاخبار اذ ليس لنا شهادة يقبل فيها واحد الا في
 هلال رمضان ولان الشهادة تختص بما يقع به دعوى صحيحة عند قاض أو محكم وليس هنا شيء
 من ذلك (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن عبد أذنب ثم ندم وعقد توبة نصوحا ثم أذنب ثم ندم
 وعقد أيضا ثم أذنب وعقد أيضا وهذا حالة وهو في غاية الخشية من الله سبحانه وتعالى مع علمه
 بان الذنب مقدر ومحتم عليه وهو مأمور بالتوبة النصوح وقد فعل ما امر به فكيف خلاصه من ذلك
 (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله مذهب أهل السنة صحة التوبة بشروطها من
 الذنب وإن تكرر فعلى العبد عقب فعله أن يتوب إلى الله سبحانه وتعالى ويجتهد في تحقيق
 شروطها فاز من آفة التساهل في الشروط ميل النفس الى العود بل بسرعة عودها إلى الذنب لانها
 ذقت حلاوته ولم نسل عليها سيوف المجاهدة والندم الحقيقي ولو حق ندمها بعد عودها فعلى العبد
 الاجتهاد في تحقيق ذلك وتقريع نفسه بان يعرض عليها المراهم الحادة من مظاهر الجلال والانتقام
 حتى يكسبها ذلك خشية تامة من سطوات الحق وانتقامه ويكون مع ذلك كله متضرعا إلى الله سبحانه
 وتعالى في قبول توبته وغفران زلته ورحمة حوبته فان من أدمن قرع باب الغنى الكريم لا بد وأن
 يفتح له ويتفضل عليه بما لم يكن في حسابه فعليك بصدق الابتهال ودوام الذلة والخشية لتفوز من
 ربك بأفضل الاعمال انه الكبير المتعال تاب الله سبحانه وتعالى علينا توبة نصوحا بفضل وأدام علينا
 هو اطل جوده وراى عفوه آمين (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه رأيت منقولا عن الخلاصة
 ما لفظه ولا تقبل شهادة معلم الصبيان فان عقل ثمانين معلما لا يساوى عقل امرأة واحدة لانه
 في الايام مع الصبيان وفي الليالي مع النسوان اه فهل هذا النقل صحيح ثابت فيها أولا وكيف
 الحكم في هذه المسألة (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله قد فتشت على هذا
 المذكور عن خلاصة الغزالي فلم أره فيها ولا أظنه في شيء من كتب أصحابنا لانه إلى السفساف أقرب
 وكم من معلم صبيان رأيناه يستسقى به الغيث لبلوغه في النزاهة والعفة والعدالة والصلاح الغاية
 القصوى فان صحت تلك المقالة باطلاقها عن عالم تعين تأويلها على معلم ظهرت عليه امارات الجهل
 أو الفسق أو الجنون كما هو كثير الآن فيمن يتعاطى هذه الحرفة التي هي أشرف الحرف بنصه صلى
 الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا ادعت الزوجة النكاح
 لثبوت المهر هل يثبت برجل وامرأتين ام لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله اذا
 وقعت الدعوى بالمهر ثبت بما يثبت به المال حتى الشاهد واليمين (وسئل) رحمه الله تعالى عن فقيه
 كشف راسه حيث لا يعتاد او قبل زوجته بحضرة الناس مرة واحدة هل ترد شهادته او تكون
 صغيرة (فاجاب) بقوله ترد الشهادة بخارم المروءة وإن لم يتكرر وفارق الصغيرة بانها لا تدل على
 عدم المبالاة إلا اذا تكررت وحدها او مع صفات اخرى حتى غلبت معاصيه طاعاته واما خارم المروءة
 فانه بالمرة الواحدة يدل على عدم المبالاة بعرضه وخبره ومن لا يبالي بذلك لا يتوقى الزور ونحوه كالتساهل
 في الشهادة فردت شهادته بالمرة الواحدة لعدم الثقة بقوله حينئذ (وسئل) رحمه الله تعالى عن
 الجسود اذا صدرت منه صغيرة بجوارحه بسبب الحسد الباطن الذي هو كبيرة واقرب بذلك هل ترد شهادته

أم لا وكذلك يستل في الكبير ﴿فاجاب﴾ نفعا الله تعالى به بقوله بان كلام من الحسد والكبر كيرة
كما بينته في كتاب الزواجر عن اقتراف الكبائر وحينئذ فكل منها بمجرد يقتضى الفسق ورد الشهادة
سواء وجدت معه معصية أخرى أم لم توجد معه معصية أبدا لان كل ما قيل انه كبيرة يكون
بمفرده مبطلا للعدالة وادللنا على ذلك ﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى عن زنى بحليلة أحد فهل يشترط في صحة
توبته أن يستحل زوجها ما لم يخش فتنه أو مطلقا أولا يجب ذلك من أصله ﴿فاجاب﴾ نفعا
الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ذكرت في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر ما يعلم منه الجواب عن
ذلك وهو قال الزركشي رأيت في منهاج العابدين للغزالي أن الذنوب التي بين العباد وأما في المال فيجب
رده عند المكنة فان عجز لفقر استحله فان عجز عن استحلاله لغيبته أو موته وأمكن التصديق عنه
فعله والا فليكثر من الحسنات ويرجع إلى الله سبحانه وتعالى ويتضرع اليه في أنه يرضيه عنه يوم
القيامة وأما في النفس فيمكنه أوولي من القود فان عجز رجع إلى الله تعالى في ارضائه عنه يوم القيامة
وأما في العرض فان اغتبه أو شتمته أو بهته فحك ان تكذب نفسك بين بدى من فعلت ذلك معه
ان امكنك بان لم تخش زيادة غيظ وهيج فتنة في اظهار ذلك فان خشيت ذلك فالرجوع إلى الله سبحانه
وتعالى ليرضيه عنك وأما في حرمة فان خنته في اهله أو ولده أو نحوه فلا وجه للاستحلال والاظهار لانه
يولد فتنة وغيظا بل تتضرع إلى الله سبحانه وتعالى ليرضيه عنك ويجعل له خيرا كثيرا في مقابلته
فان امت الفتنة والهيج وهو نادر فستحل منه واما في الدين بان كفرته أو بدعته أو ضلته فهو
أصعب الامر فتححتاج إلى تكذيب نفسك بين يدي من قلت له ذلك وان تستحل من صاحبك
ان امكنك والا فالابتهاج إلى الله سبحانه وتعالى والندم على ذلك ليرضيه عنك اه كلام الغزالي قال
الاذرعى وهو في غاية الحسن والتحقيق اه وقضية ما ذكره في الحرم الشامل للزوجة والحرام كما
صرحوا به أن الزنا واللواط فيهما حق للآدمى فتوقف التوبة منها على استحلال اقارب المزنى والموط
به وعلى استحلال زوج المزنى بها هذا ان لم يخف فتنة والا فليتضرع إلى الله سبحانه وتعالى في
ارضائهم عنه ويوجه ذلك بانه لا شك ان في الزنا واللواط الحاق عار بالاقارب وتلطيف فراش
الزوج فوجب استحلالهم حيث لا عذر فان قلت ينافى ذلك جعل بعضهم من الذنوب التي لا يتعلق بها
حق آدمى وطء الاجنبية فيما دون الفرج وتقبيلها من الصغائر والزنا وشرب الخمر من الكبائر وهذا
صريح في ان الزنا ليس فيه حق آدمى فلا يحتاج فيه إلى استحلال قلت هذا لا يقاوم كلام الغزالي
لا سيما وقد قال الاذرعى عنه انه في غاية الحسن والتحقيق فالعبرة بما دل عليه دون غيره على انه يمكن
الجمع بحمل الاول على زنا بمن لا زوج لها ولا قريب فهذه يسقط فيها الاستحلال لتعذره والثاني
على من لها ذلك وامكن الاستحلال بلا فتنة فتجب ولا تصح التوبة بدونه وقد يجمع ايضا بان الزنا من حيث
هو فيه حق لله لا لباح بالاباحة وحق للآدمى فمن نظر إلى حق الله سبحانه وتعالى لم يوجب الاستحلال
ولم ينظر إليه وهو يحمل عبارة غير الغزالي ومن نظر إلى حق الآدمى اوجب الاستحلال ويؤيده
قول ابن عبد السلام فيمن اخذ مالا في قطع الطريق هل عليه الاعلام به ان غلبنا عليه حق الله
تعالى لم يجب الاعلام به وان غلبنا في الحد حق الآدمى وجب اعلامه ليستوفيه الامام به ثم رايت
ابن الرفعة مثل نقلا عن الاصحاب للمعصية التي لاحق فيها للعباد بتقبيل الاجنبية وهو يفهم ان
وطأها فيه حق للعباد وحينئذ فيوافق كلام الغزالي انتهت عبارة الزواجر وفيها الجواب الصريح
عمافي السؤال وزيادة وبالله تعالى التوفيق ﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى عن امر الواعظ او المربي لمن يتوب
بقص بعض شعره او حلق كله هل له مستند او لا ﴿فاجاب﴾ نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله
حلق الشعر سنة في النسك وأما في غيره فان شق تعهد الشعر فهو افضل والا فالترك افضل وعند

ان مسعود قال قال رسول
 الله ﷺ ترد الناس النار
 ثم يصدرون منها باعمالهم
 فالوهم كلمح البصر ثم
 كالريح ثم حض الفرس
 ثم كالراكب في رحل ثم كشدة
 الرحل في مشيه وقال ابن
 عباس الورود الدخول
 لا يبقى أحد إلا دخلها وكذا
 قال ابن مسعود وخالد بن
 معدان وابن جريج
 والحسن وغيرهم وأما
 قوله تعالى أولئك عنها
 مبعدون فالمراد عن عذابها
 والاحتراق بها فمن دخلها
 وهو لا يشعر بها ولا يحس
 منها وجعا ولا ألما فهو مبعد
 عنها في الحقيقة وعليه يحمل
 قول ابن عباس الآخر
 لا يرد لها مؤمن وقول عكرمة
 إنما يرد لها الظلمة وقيل
 ورودها الجواز على الصراط
 فإنه معدود عليها وقال بهذا
 جماعة منهم قتادة وابن زيد
 وكعب الأحمدي وابن السدي
 وقيل هو ورود اشراق
 واطلاع وقرب وقيل ورود
 المؤمن من مس الحى اياه لقوله
 ﷺ الحى من فيح جهنم
 وفي الحديث الحى حظ كل
 مؤمن من النار (سئل) عن
 قوله تعالى ولولا فضل
 الله عليكم ورحمته لاتبعتم
 الشيطان الا قليلا وكيف
 استثنى القليل ولولا فضل
 الله لاتبع الكل الشيطان
 (فاجاب) بان الخطاب
 لجميع المؤمنين وفي معنى
 الآية أقوال أظهرها
 أن معناها لو لا

فضل الله عليكم ورحمته
بارسال الرسول وانزال
الكتاب لاتبعتم الشيطان
بالكفر والضلال الا قليلا
منكم تفضل الله عليه بعقل
راجح اهتدى به الى الحق او
عصمه من متابعة الشيطان
كريد بن عمرو بن نفيل
وجماعة سواه اهتدوا
بكمال عقلهم الى اتباع الحق
والصواب وقيل ان فضل
الله الاسلام ورحمته القرآن
وقيل الاستثناء إنما هو من
الاتباع أى لاتبعتم الشيطان
كلكم الا قليلا من الامور
كنتم لاتتبعونه فيها وقال
الضحاك ان الله هدى
الكل للإيمان فمنهم من
تمكن فيه حتى لاخطر له
خاطر شك ولا عنت له شبهة
ارتباب فذلك هو القليل
وهم الذين امتحن الله
قلوبهم للتقوى وسائر من
أسلم من العرب لم يخل
من الخواطر ولو لافضل الله
بتجديد الهداية لصلوا
واتبعوا الشيطان وثانها
قال ان عباس وابن زيد
 وغيرهما ان معناها أذاعوا
به الا قليلا منهم لم يذع ولم
يفش وقاله جماعة من
النحويين الكسائي
والاخفش وأبو عبيد وأبو
حاتم والطبري وثالثها
أن معناها لعلمه الذين
يستنبطونه منهم الا قليلا
منهم قاله الحسن وقتادة
 وغيرهما واختاره الزجاج
قال لان هذا الاستنباط
الاكثر يعرفه لانه استعلام

خشية التاذى يبقائه يكون من التداوى المأمور به وحلق بعض الرأس مكروه قال ابن عبد
السلام والغالب من أحوال الصحابة حلق الشعر وان كان الحلق من شعار الخوارج وأما قص
الشعر فهو على وفق ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فان فعل بالتائب بقصد
الاتساء بهم فلا بأس أو بقصد أنه من مطلوبات التوبة فلا ولا يقاس ذلك بحلق الرأس عند
الاسلام لان شعر الكفر أقبح من شعر غيره ((فائدة)) ذكر العارف سيدى يوسف العجمي أن
صفة أخذ العهد على التائب أن يذكر له شروط التوبة ثم يضع باطن يده اليمنى على باطن يد التائب
اليمنى ويذكر أن التوبة لهما جميعا لقوله سبحانه وتعالى وتوبوا الى الله جميعا ويسكت الشيخ
ويغمض عينه ويخرج بقلبه من البين ويعتقد أن الله سبحانه وتعالى هو الذى يتوب عليه ويرفع
الشيخ صوته قائلا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم أستغفر الله العظيم ثلاث
مرات ويقول فى الاخيرة وأتوب اليه وأسأله التوبة والتوفيق لمسا يحب ويرضى وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ويسكت التائب ويغمض عينه ويقول كما يقول
الشيخ وحكى هذا رواية من طريق لبس الخرقه من الاخذ على التائب منه الى النبي صلى
الله عليه وسلم قال بعضهم والذى يفعلها أهل العصر أنه يذكر له شروط التوبة وياخذ يده فى يده
ويعاهده الله سبحانه وتعالى على اتباعه الطاعة واجتناب المعصية ثم يتلو عليه قوله تبارك وتعالى
ومن نكث فانما ينكث على نفسه الى آخر الآية وهذا كله مأخوذ من بيعة الصحابة رضى الله
تبارك وتعالى عنهم أجمعين اه والذى أثرناه عن مشايخنا أهل الطريق ان الشيخ يذكر للريد
شروط التوبة ويحرضه عليها وعلى ملازمة الصلوات والذكر بلا اله الا الله ليلا بعد صلاة العشاء
ساعة طويلة حتى ينام على الذكر ثم قيام الليل وصلاة أكمل الوتر ثم الذكر بعده ساعة كذلك
أو الى الفجر ثم الذكر من بعد صلاة الصبح وأذكار الصلوات الى طلوع الشمس ثم صلاة الضحى
ليمضى فى اسبابه وقلبه ممتلىء بالذكر فلا تقدر الاسباب على جذبته بالسكينة اليها بل تستمر معه وهو
مباشر للاسباب بقية من بركة الذكر وقيام الليل الى المساء ثم بعد ان يحرضه على جميع ذلك
وعلى بر الوالدين وصلة الرحم يذكر الشيخ ثلاثا متواليه والمريد جالس طارق بين يديه ثم يذكر
المريد ثلاثا والشيخ طارق ثم يقرأ شيء من القرآن وقد يقع فى بعض الاحيان ذكر سلسلة الذكر
وهى سلسلة الخرقه السابقة فى باب اللباس المنتهية الى الحسن البصرى عن على رضى الله تعالى عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان بعض مشايخنا يشير الى اعتراض المحدثين على هذه السلسلة
بنحو ما سبق ثم لا يلتفت الى ذلك الاعتراض معتمدا على نحو ما مر ثم فى رده وكان بعض مشايخنا
يقرأ من نكث فانما ينكث على نفسه الآية ((وسئل)) رحمه الله تعالى هل يحرم وصف الخمر الواقع
فى اشعار كثيرين او لا ((فاجاب)) نفعا الله تعالى به بقوله صرح النووى رحمه الله تعالى فى
المجموع بحرمه ذلك لا يقال ينافيه ما وقع فى بان سعاد التى انشدت بين يدى النبي صلى الله عليه وسلم
وشعر كثير من الصحابة من ذكر الخمر ومدحها لانا نقول يحتمل ان تلك الاشعار الصادرة منهم كانت
قبل تحريمها وبفرض وقوع شيء منها بعد التحريم فهو مذهب صحابى لم ينتشر فان قلت هذا ممكن
فى حق الصحابة فما الجواب عما وقع فى كلام كثيرين من العلماء حتى الشافعية كما هو مشهور عنهم
مذكور فى تراجمهم قلت الجمع بين ذلك وما قاله النووى رحمه الله تعالى بان ما قاله فى اوصاف
يتبادر منها مدح خمر الدنيا المحرمة وما وقع لهم فى مدح مطلق الخمر الممكن حملها على خمر الجنة
او الخمر المعنوية التى تطلق مجازا او استعارة على نحو ريق المحبوب والنشأة الحاصلة من الحبة
المحمودة وغير ذلك من تصاريف البلغاء من الائمة فى اشعارهم سيما السادة الصوفية رضوان الله

خبر واختار الاول الفراء قال لان علم السر اذا ظهر عليه المستنبط وغيره والاذاعة تكون في بعض (٣٦١) دون بعض فلذلك استحسنوا

الاستثناء من الاذاعة
قال النحاس وهذا
القولان على المجاز يريدان
في الكلام تقدما وتأخرا
وقوله ولولا فضل الله
عليكم ورحمته لاتبعتم
الشيطان كلام تام ووابعا
أن قوله الا قليلا عبارة عن
العموم اي لاتعم
الشيطان كلكم قال بعضهم
وهذا قول قلبي (سئل)
عن الصلوات الرباعية
هل فرضت أولا أربعا
اربعا اوركتين ركعتين
لحديث عائشة (فاجاب)
بانه قد فرضت الصلوات
الرباعية أربعا أربعا في
الحضر والسفر واما قول
عائشة رضي الله عنها فرض
الله الصلاة حين فرضها
ركعتين ركعتين في الحضر
والسفر فاقرت صلاة
السفر وزيد في الحضر
فاجيب عنه بانها قالت عن
اجتهادها بناء على ظنها
وبانه معارض بفعلها حيث
أتمت الصلاة في السفر
فقد قالت يا رسول الله
قضرت انت وأتممت انا
وأفطرت انت وصمت انا
فقال أحسنت يا عائشة وما
عاب علي ٧ رواه النسائي
والدارقطني وقال البيهقي
في المعرفة استباه صحيح
وبافنائها بالاتمام فيه
والعبارة عند المخالف بفعل
الصحابي او برأيه لا بمرؤيته
ومحدث ابن عباس ومسلم
فرضت الصلاة في الحضر
أربعا وفي السفر ركعتين

تعالى عليهم اجمعين (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه ذكروا ان القهوة اذا أديرت على هيئة
الخمر بعادة الشربة حرمت نيه عليه جماعة من اليمينين هلا يقال يكره ذلك كما كره بعض الأئمة
تسميتها قهوة لانه من أسماء الخمر وما هيئة ادارة الخمر التي يعتادها الشربة بناء على القول بالحرمة
ليجتنب ذلك حرروا لنا كيفية ادارة الخمر (فاجاب) ما ذكره صحيح صرح به الاصحاب في ادارة
السكنجيين وغيره وكيفية تلك الادارة على ما يتعارفها الناس اليوم لم يتحرر عندنا لانا سألنا من
شربوها وتابوا منها فاختلف وصفهم لتلك الكفاية حتى قال بعضهم انها تختلف باختلاف الاقاليم
وقال بعضهم انها لاتكون الا بقدر واحد وقال بعضهم لاتكون غالبا الامع نحو رياحين وما كل
مخصوص وغناء مخصوص وآلة مطربة وقال بعضهم لا بد مع ذلك من ساق مخصوص وكيفية لوضع
انائها الذي يفرغ منه في كأسها وقد اشار اصحابنا رحمهم الله تعالى الى بعض ذلك حيث قالوا
انها تكون باقداح مع كلمات يتعارفها الشربة بينهم ويؤيد ذلك قوله تعالى يتنازعون فيها كأسا
لا لغو فيها ولا تأثيم قال المفسرون بخلاف خمر الدنيا أي فانهم يدرون فيها الكأس على غاية
من اللغو والتأثيم بالأكلمات القبيحة المتعارفة بينهم فاذا أديرت القهوة الحادثة الآن كهيئة ادارة
الخمر حرمت ادارتها والا فلا أما شربها فهو جائز بشرطه سواء أديرت كذلك أم لا فتلك الكيفية
التي للخمر ليست محرمة لاصل الشرب وانما هي محرمة لتلك الافعال المحكية لافعال شربة الخمر
وليس مطلق الادارة جراما اتفاقا فقد أدير اللبن في حضرته صلى الله عليه وسلم على أصحابه
في مسجده الشريف وأما تسميتها قهوة فهو لا يقتضي تحريما مطلقا لان الاسامي لا تقتضي تشبيها
وتلك الادارة انما حرمت لاستلزامها التشبيه بالعصاة ومن تشبه بقوم فهو منهم (وسئل) رحمه
الله تعالى عن اخبار الرجل بطلاق فلان او موته او توكيله هل يقبل أو لا بد من شاهدين وهل
يقبل الكتاب المجرد عن الشهادة اذا عرف انها خط المرسل أم لا وهل يكتفي في غير الفاضلي
بذلك أولا (فاجاب) بقوله يجوز لمن أخبره عدل بذلك أن يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه فقد
قالوا لو أخبر عدل امرأة بموت زوجها او طلاقه جاز لها ان تتزوج فيما بينها وبين الله سبحانه
وتعالى وكذا خطه الموثوق به اذا حثته قرائن بانه قصد مدلول تلك الكتابة لان المدار على ما يغلب
ظن صدق الامارة وأما بالنسبة لغيره او لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتماد عدل ولا خط
ولا غيرهما من كل ما ليس بحجة شرعية (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص عامي شهد على
مثله بان في ذمته لفلان المدعى كذا من الدنانير فاجاب المدعى عليه بان الشاهد المذكور لا يعرف
اركان الصلاة فهل اذا لم يعرفها يكون ذلك قدحا في شهادته أولا (فاجاب) نفعا الله سبحانه
وتعالى بعلومه بقوله ان اعتقد ان جميع ما اشتملت عليه الصلاة فرض او البعض فرض والبعض
نفل لكنه لم يعتد بفرض معين النغلية لم يقدح ذلك في شهادته لانه يكتفي في صحة صلاة العامي
بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص نقل عن الشيخ جلال الدين
السيوطي رحمه الله تبارك وتعالى انه اورد حديثا في الجامع الصغير ان لاعب الشطرنج ملعون
وان الناظر اليه كآكل لحم الخنزير فهل الناقل لذلك مصيب ام لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى
بعلومه وبركته بقوله نعم نقل جلال السيوطي شكر الله تعالى سعيه في جامعه ذلك وهو قوله صلى
الله عليه وسلم ملعون من لعب الشطرنج والناظر اليه كآكل لحم الخنزير وذكرت في كتابي كيف
الرعاع عن محرمات الله والسماع احاديث اخر في ذلك منها قوله صلى الله عليه وسلم ان الله
عز وجل في كل يوم و ليلة ثمانمائة وستين نظرة الى خلته يرحم بها عباده ليس لصاحب الشاه فيها
نصيب وصاحب الشاه هو لاعب الشطرنج ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم

فرضت الصلاة ركعتين أى (٣٦٢) قبل الاسراء فانها قبله كانت صلاة قبل المغرب وصلاة قبل طلوع الشمس ويشهد له قوله تعالى وسبح

بحمده ربك بالعشي والابكار
وقال بعض المتأخرين ان
الصلاة فرضت ليلة الاسراء
ركعتين ركعتين إلا المغرب
فزيدت عقب الهجرة إلا
الصبح كما رواه ابن خزيمة
وابن حبان والبيهقي من
طريق الشعي عن مسروق
عن عائشة قالت فرضت
صلاة الحضر والسفر
ركعتين ركعتين فلما قدم
رسول الله ﷺ المدينة
وأطمان زيد في صلاة
الحضر ركعتان ركعتان
وتركت صلاة الفجر
لعلول القراءة وصلاة
المغرب لأنها وتر النهار
ثم بعد ان استقر فرض
الرابعة خفف منها في السفر
عند نزول قوله تعالى فليس
عليكم جناح أن تقصروا
من الصلاة فعلى هذا المراد
يقول عائشة فاقرت صلاة
السفر أى باعتبار ما آل
لله الامر من التخفيف
لأنها استمرت منذ فرضت
فلا يلزم من ذلك أن القصر
عزيمة (سئل) هل كان
ثبينا صلى الله عليه وسلم بعد
بعثته متعبدا بشريعة أحد
من الانبياء أم لا على الصحيح
ومن قال انه كان متعبدا
بجملة موسى صلى الله عليه
وسلم في صوم يوم عاشوراء
على سبيل التنبؤ مستدلا
بقوله ثبينا صلى الله عليه
وسلم أنا حق بموسى منكم
هل هذا الاستدلال صحيح
أم لا ويكون صومه له من
شريعتنا اما بإجماع او اجتهدا منه (فاجاب) بان الراجح انه

القيامه صاحب الشاه وقوله صلى الله عليه وسلم لا يلعب بها أى الشطرنج إلا جبار والجبار في النار
لا يوقر فيه الكبير ولا يرحم فيه الصغير وقوله من لعب بالشطرنج فقد عصى الله ورسوله من
لعب بالشطرنج فقد قارف شركا ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء وقوله الشطرنج ملعونة
ملعون من لعب بها وقوله الناظر إلى من يلعب بالشطرنج كالغامس يده في لحم خنزير ومنها أنه
صلى الله عليه وسلم من يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه الكوبة ألم أنه عنها لعن الله من
يلعب بها وفي رواية لعنة الله على من يلعب بها ومنها قوله صلى الله عليه وسلم نفر من أمي
لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ولهم عذاب أليم المانعون الزكاة والنائمون عن العتات والمتلذذون
بالقهوات واللاعبون بالسامات والضاربون بالكوبات الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم يغفر
ليلة النصف من شعبان لكل متكبر إلا صاحب الشاه يعنى الشطرنج والاحاديث والآثار في ذم
لاعبا كثيرة بينها مع سندها وسند تلك الاحاديث وما قاله الناس فيها في كتابي المذكور ثم هذه
الاحاديث مؤيدة لقول كثيرين من العلماء بحرمة الشطرنج مطلقا وحملها أثمتنا على ما إذا اقترن
بلعبها نحو قمار أو اخراج صلاة عن وقتها أو شتم أو إيذاء وأما إذا خلت عن ذلك كله فهي مكروهة ومع
ذلك ينبغي اجتنابها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص عنده شعرة من شعر
النبي صلى الله عليه وسلم على ما قيل واستمرت عنده يزورها الناس في بيته فتوفى وخلف ولدين
ذكرين أحدهما يسمى محمدا والثاني يسمى عمر فاستمرت في محلها فإذا جاء من يزورها وكان محمد
حاضرا فتحت الصندوق عنها وزورهم وان كان غائبا فتحت أخوه عمر وزورهم فتولع محمد بالقامة
في الحجاز كل قليل عند سيدنا عبد الله بن العباس رضى الله تعالى عنها وتزوج هناك واستمرت في
محلها كل من رام زيارتها فآخوه عمر يزوره وان تعذر حضوره أو كان الزائر نساء فاحدى بناته
تفتح وتزورهم فتوفى محمد وخلف ولدا ذكرا واستمرت تحت يد عمه عمر في محلها وكل من رام زيارتها
يزوره وان تعذر حضوره فاحدى بناته تفتح وتزوره وما يحصل من الفتوح يقسم بين الاخوين
في حياة محمد وبعد موته يقسم بين ابنه وأخيه عمر فتوفى عمر أيضا عن بنات فهل يختص بالشعرة
وخدتها ولد محمد أو يكون هو وبنات عمه في الاختصاص والخدمة سواء وهل إذا طلبوا قسمتها
لهم ذلك كما فعل ذلك بعض جدودهم وقسموها أم لا (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله هذه
الشعرة الشريفة لا تورث ولا تملك ولا تقبل قسمة فالمدكورون مستوون في الاختصاص بها
والخدمة لها لا يميز لاحدهم على احد والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الدعوى والبنات)

(وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل ادعى أنى استحق الشرب من هذه البئر لارضى واقام عليه بيته
فهل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع حتى يذكر قدر الشرب وإذا ادعى أنى امر في هذا الموضع أو
أنى سقيت من البئر فهل تسمع هذه الدعوى أو لا بدم من ذكر الاستحقاق (فاجاب) نفع الله سبحانه
وتعالى بعلومه بقوله ان الذى يظهر من كلامهم ان دعوى استحقاق الشرب من بئر كذا لا يشترط
في صحتها بيان قدر الشرب لانه متعذر لان الارض اذا استحققت شربا من ارض لا تضبط الا بالكفاية
وهي تختلف باختلاف الزمن والمزروع في تلك الارض وبقلة ماء البئر وكثرتها فاقتضت الضرورة
سماع الدعوى بذلك مع عدم بيان قدره قياسا على المسائل التي استثنوها من اشتراط العلم بالدعوى
بل مسئلتنا اولى من كثير من المسائل كما يعرف بتأملها ويؤيده ذلك قولهم وما يغتفر فيه الجهل
بالدعوى دعوى ان له طريقا أو حق اجراء الماء في ملك فلان وحده ولم ينحصر حقه في جهة منه
فان انحصر وجب بيان حقه وعلى هذا حمل اطلاق الثقفى الوجوب وعلى الاول حمل اطلاق الهروى

الاكثرون من الاشعية والمعتزلة وقالت المعتزلة بامتناع عقلا وغيرهم بامتناعه نقلا لقوله (٣٦٣) تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا

ولان له شرعا يخصه ولا نه لو
كان متعبدا بشرع من قبله
لوجب علينا تعلم ذلك
الشرع ولوجب البحث عنه
على المجتهدين واللازم باطل
اجماعا ولان الاجماع على
أن شريعته ناسخة للشرائع
أى ما يقبل النسخ منها
وقيل انه كان متعبدا بما لم
ينسخ من شرع من قبله
استصحابا لتعبده به قبل
البعث واستدل قائله بأدلة
أخرى ومال امام الحرمين
وغیره الى أنه موافق
لامتاع وحيث قد فصوره
صلى الله عليه وسلم يوم
عاشوراء كان على الرجوع
لدليل في شريعته (سئل) ما
الاسماء التي تنعت وينعت
بها والاسماء التي لا تنعت
ولا ينعت بها والاسماء
التي تنعت ولا ينعت بها
والاسماء التي لا تنعت وينعت
بها (فاجاب) بان الاسماء
التي تنعت وينعت بها كثير
منها أسماء الإشارة ونعتها
مصحوب أى خاصة وان كان
جامدا محضا كالرجل
فالراجح عند ابن الحاج أنه
نعت وعند ابن مالك أنه
عطف يان ومن الاسماء
التي لا تنعت ولا ينعت بها
المضمرات خلافا للسكاني
في نعت ذى الغيبة ومن الاسماء
التي تنعت ولا ينعت بها
الاعلام ومن الاسماء التي
لا تنعت وينعت بها أى
مضافة الى نكرة تماثل
المنعوت معنى نحو جاءني

عدم الوجوب ولا تسمع دعواه أنه يمر في هذه أو يسقى من هذه لانه قد يكون متعبدا بذلك بل لا بد
من ذكر الاستحقاق أو نحوه (وسئل) رحمه الله تعالى إذا ادعى رجل على آخر أن هذه العين
استحقها وقال المدعى عليه ملكى أو ملكى ورثتها من أبى ولم يجد المدعى بينة فهل يكفى قوله يمينه
انها ملكة أم لا بد من نفي الاستحقاق وإذا ادعى أن مورثك باعنى هذا الموضع أو وهبته فهل يحلف
الوارث على البت أم على النفي حيث كانت الدعوى على الميت أو ضحوا لنا الجواب (فاجاب) نفع
الله تعالى بعلومه المسلمين بانه إذا قال أستحق العين اجارة أو نحوه لم يكفى في جوابه أنها ملكة لانه
لا ينافى الدعوى وإن قال أستحقها ملكا كفاه في الجواب ذلك وان أطلق استفصل عن سبب استحقاقه
ولم يقع منه باطلاق الاستحقاق لان له حيثذياتا يختلف حكمها فوجب تعيين المراد منها والوارث
مخير فيما ذكر بين أن يحلف على البت أو على نفي العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
رجل ادعى على آخر أنك اقررت ان ليس لى عندك شيء أو أنك صالحتنى على كذا أو أنك بعتنى
ذا بكذا أو أنك اقررت ان لى عندك كذا فقال المدعى عليه بعتك مكرها أو صالحتك مكرها ونحو ذلك
مما فى السؤال واقام على الاكراه بينة فهل يجب على الحاكم أو المحكم ان يستفصل الشهود على
الاكراه وهل على الشهود ان يدينوا الاكراه أو لا يجب على الشهود ولا على الحاكم أو على المحكم
ان يفصل وحيث كان اهل البلد منهم من يعرف حد الاكراه وأكثرهم لا يعرف حد الاكراه
فهل تقبل شهادتهم به مجملة (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله لا بد في الشهادة
بالاكراه من التفصيل سواء أكان الشاهد من بلد يعرفون حد الاكراه أم لا لاختلاف العلماء
قديمًا وحديثًا في ضابطه فوجب بيان الواقع منه للحاكم حتى ينظر فيه هل هو مطابق للاكراه
شرعا أم لا بل الذى يتجه انه لا يكتفى هنا بالاطلاق ولو من الفقيه الموافق لما اشرت اليه من كثرة
اختلاف المتقدمين في حده واختلافه باختلاف الابواب والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله
تعالى عن صغيرة مات أبوها وعمرها نحو ست سنين فرفع رجل امرها الى قاض حنفى فزوجه بها
مع كونه غير كفء لها ثم اثبت آخر أن اباه زوجها بها بين يدي قاض حنفى فابطل العقد الاول ثم
ادعى صاحبه ان اباه زوجها بها قبل العقد الثانى فهل تسمع دعواه وبينه أولا (فاجاب) بقوله
الذى نقله الشيخان في الروضة واصلها عن القفال واقره بل صوبه في الروضة ان الزوج لو قال للولى
زوجنيها كان اقرارا بالطلاق وصريحا فيه وحيث قد قول الزوج الاول للقاضى بعد موت ابى الصغيرة
زوجها لى يكون اقرارا منه بزوال نكاحه الاول وان كان كفوا لها يؤيد ذلك بقوله التزويج الثانى
من القاضى ففى الانوار لو تزوج بمطلقة ثلاثا بعد امكان التحليل ثم مات وادعى وارثه انها لم تتحلل
فلم يصح نكاحه فلا ترث منه لم تسمع دعواه لان اقدام مورثه على التزوج اقرار منه بوقوع التحليل
اه فكذلك اقدام هذا على النكاح الثانى اقرار منه برفع النكاح الاول إذا تقرر ذلك علم ان
المعتد به من العقود الثلاثة هو العقد الثانى واما الثالث فباطل لسبق الثانى له وأما الاول فبالاقدام على
الثالث وسؤال القاضى الذى هو المولى فيه متضمن للاقرار برفعه فوجب العمل بالعقد الثانى وحده
(وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على آخر أنى أودعتك عشرة دراهم مثلا فقال المدعى عليه
قد تلفت ولم يذكر شيئا فهل يجب على الحاكم ان يسأله عن السبب أم لا يجب بل يقتصر في دعواه
على التلف وقد اختلف مفتيان في هذه المسئلة فقال احدهما يكفى اطلاق الدعوى بالتلف كما
ذكره النووى رحمه الله تعالى في المنهاج وغير ذلك وقال الثانى لا يكفى الاقتصار في الدعوى على
التلف بل لا بد من ذكر سبب التلف حتى ينظر الحاكم في ذلك وهذا كان المودع لا يعرف
ما يضمن به من السبب وما لا يضمن فما هو الصواب عندكم من ذلك (فاجاب) نفعا الله تعالى

رجل أى رجل أى كامل فى صفة الرجولية (سئل) هل ينقطع العذاب عن الكفارين النفختين أولا بل إلى أن يبعث (فاجاب)

بأنه لا ينقطع عنهم العذاب بين النفتين (٣٦٤) بل يعذبون إلى أن يبعثوا لقوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا أي في البرزخ

وبدليل قوله بعده ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب فإن عرضهم على النار أحرأهم من قولهم عرض الأسارى على السيف إذا قتلوا به وذلك لأرواحهم وفي الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ إذا مات الكافر عرض على النار بالغداة والعشي ويقال له هذا مقعدك إلى أن يبعثك الله يوم القيامة وفي الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه أن أرواح آل فرعون ومن كان مثله من الكفار تعرض على النار بالغداة والعشي فيقال لهم هذه داركم فلهذا دأبهم إلى القيامة وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن أرواحهم في أجواف طيور سود تعرض على النار بكرة وعشيا إلى يوم القيامة وقال إمامنا محمد بن محمد الفزاري قال رجل للأوزاعي رأينا طيوراً تخرج من البحر تأخذ ناحية المغرب يبضا صغارا فوجالاً فوجا يعلم عددها إلا الله وإذا كان العشاء رجعت مثلها سودا قال تلك الطيور في حواصلها أرواح آل فرعون يعرضون على النار غدوا وعشيا فترجع إلى أوكارها وقد احترقت وباشها وصارت سوداء فبنت عليهما من الليل ريشا يبضا وتناثر السود ثم تغدو وتعرض غدوا وعشيا

بعلومه بأن الصواب مع المقتضى الأول القائل بأن ذكر سبب التلف لا يجب وما قاله الثاني خطأ مردود عليه بل غير الأمين كالعاصب لو ادعى التلف قبل قوله يمينه ولا يلزمه بيان سبب التلف فالأمين كذلك من باب أولى ولا نظر إلى ما ذكره الثاني سواء كان الوديع يعرف السبب الذي يكون التلف به ضمنا أم لا لأن المودع بسبيل من أن يعين السبب الذي يقتضى الضمان ويحلفه عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن عين في يد رجل مدة طويلة يتصرف فيها تصرف المالك ثم ادعى عليه رجل آخر أنها رهن تحت يده وأنه أقر أنها رهن تحت يده وإن المدعى أحضر المبلغ وادعى رجل آخر أن العين ملكه وإن ذا اليد غصبها وأقر بغصبها وادعى صاحب اليد أنها ملكه مدة مديدة وأقام كل منهما بينة فأيتهما تقدم وحيث أقام الراهن بينة أنها مرهونة عند صاحب اليد وأنه أقر برهنها عنده وأنه عاجز عن الغصب وإن المدعى قادر على الامتناع وإذا أقام مدعى الغصب بينة أنها ملكه وإن ذا اليد غصبها وأنه قوى على الغصب فأى البينتين تقدم (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين إذا شهدت بينة بأنها ملك مدعى الغصب وإن ذا اليد غصبها منه أو شهدت واحدة بأنه أقر أنه رهن هذه لفلان وأخرى بأنه أقر أنه نهبها من فلان كان البينتان متعارضتين فيتساقطان وتبقى العين في يد من هي تحت يده أما إذا شهدت الأولى بمجرد الرهن والثانية بملك مدعى الغصب وإن ذا اليد غصبها منه فتقدم الثانية لأن معها زيادة علم ولا نظر فيما ذكر إلى أن مدعى الغصب قادر على دفع العاصب أو لا ولو شهدت الأولى بملك مدعى الرهن وبأنه رهنها تحت ذى اليد والثانية بمجرد الغصب قدمت الأولى وحكم بها لأن معها زيادة علم هذا هو الذي يظهر في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن عين تحت يد رجل يتصرف فيها مدة مديدة ادعى رجل آخر أنها له خلفها له مورثه وادعى صاحب اليد أنها ملكه خلفها أبوه فأى البينتين تقدم (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بأن بينة اليد الشاهدة بأنها ملكه مقدمة على بينة الخارج مطلقا (وسئل) رحمه الله تعالى عما إذا حضر المدعى والمدعى عليه فادعى الأول دعوى غير صحيحة يعلم منها الفقيه وغيره المراد فهل للقاضي الإقدام على الفصل بهذه الزام المدعى عليه بالجواب فإنا لو كلفناهم تحرير الدعوى لادى إلى حرج (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بأن عدم صحة الدعوى إن كان لاختلال شرط من شروطها لم يحز للقاضي الزام المدعى عليه بالجواب عنها يسكت أو يقول للمدعى صح دعواك أو وكل من يصححها وإن كان لاختلال شيء آخر ليس من شروطها كبحن غير المعنى لكن يعلم المراد منه فلا عبرة به ويجب عليه الزام المدعى عليه بالجواب وقد صرح أصحابنا رحمهم الله تعالى بما ذكرته ثانيا فقالوا لا يجوز للحاكم أن يعلم المدعى كيفية الدعوى ولا أن يعلم الشاهد كيفية الشهادة لكن لو تعدى وعلم أحدهما ذلك فادعى المدعى وادى الشاهد بتعليمه اعتد بذلك على ما بحثه بعض المتأخرين وبما يدل عليه ما ذكرته ثانيا فقالوا لو قال من لا يعرف العربية لزوجه أنت طالق إن دخلت الدار بفتح ان لم تطلق إلا بالدخول وإن كان وضع لفظه أنها تطلق في الحال لأن العامة لا يفرقون في مثل ذلك بين أن وأن ومن ثم ذكر جمع متأخرون وغيرهم أنه لو قال العامى زوجته أو انكحتك أو بعثتك بفتح التاء أو ضمها أو أتى بلحن آخر غير المعنى لم يضر لأنه لا يهتدى لمندولات الالفاظ فسومح فيها فكذا يقال بنظره هنا وقول السائل نفع الله تعالى به لو كلفناهم تحرير الدعوى لادى ذلك إلى حرج بحاجب عنه بأنه لا حرج في ذلك لسهولة رجوعه إلى من يعرف ذلك فيعمله أو توكله من يعرف ذلك ليدعى به والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن ولى محاجر ساكن هو وإياهم في محل واحد وفي المحل المذكور صندوق مقفل وفيه أمتعة ومفتاح القفل بيد المحاجر فكسر الولى الصندوق المذكور وأخرج ما فيه من الأمتعة وادعى أنها ملكه فمنعه المحاجر من الاستيلاء

(سئل) عن قوله تعالى لکننا هو الله ربی فان اصله لکن أنا ما الراجح فی تصریفه (فاجاب) (٣٦٥) بان الراجح فی تصریفه نقل حركة

الهمزة الى نون لکن فقد قال السمين والاصل في هذه الكلمة لکن أنا فنقلت حركة انا الى نون لکن وحذفت الهمزة فالتقى مثلاً فادغم ٣ وليس شيء لجرى الاول على القواعد اه وقال السفاقي اصله لکن انا فنقلت حركة الهمزة الى نون لکن وحذفت الهمزة فالتقى مثلاً فادغم أحدها في الآخرة وقيل حذفت الهمزة من أنا على غير قياس ثم ادغمت نون لکن الساكنة في نون أنا اه وقال القرطبي قال النحاس مذهب الكسائي والفراء والمأزني أن الأصل لکن أنا فالقيت حركة الهمزة على نون لکن فادغمت النون في النون اه وقال أبو البقاء الاصل لکن أنا فالقيت حركة الهمزة على النون وقيل حذفت حذفاً وأدغمت النون في النون اه وقال ابن زهرة الاصل لکن أنا فالقيت حركة الهمزة على النون وحذفت الهمزة فبقيت لکننا بنونين متحركين فلما تلاقى النونان أسكنت الاولى وأدغمت في الثانية وقيل حذفت الهمزة مع حركتها وأدغمت النون في النون فصارت لکننا كما ترى (سئل) عن منافع القرآن للامام اليافعي اذا أخذ شخص منها شيئاً ومن

عليها وادعوا أيضاً انها ملكهم فهل يثبت الملك لهم دونه أو عكسه أو يقال انه للولي ولهم لوجوده في ملكه وهل وجود المفتاح في أيديهم دونه قرينة دالة على ملكهم له (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه وبركته بان ذلك محتاج لمقدمة وهي أن الشيخين رحمهما الله تعالى قالاً ما حاصله لو اختلف الزوجان حال الزوجية وبعد زوالها أو وراثتها أو وارث أحدهما والآخر في متاع البيت الصالح لهما أو لأحدهما فان كان لأحدهما بيعة قضى بها وان لم تكن بيعة فما اختص أحدهما باليد عليه حساً أي بطريق المشاهدة والعيان أو حكماً بان كان في ملكه المختص باليد عليه دون صاحبه سواء كان ملكه حقيقة أو لا فالقول قوله يمينه وما كان في يدهما حساً أو في البيت الذي يسكنانه فلكل واحد تحليف الآخر فان حللنا جعل بينهما وان حلف أحدهما فقط قضى له به اه قال الاذرعى رحمه الله تعالى ولا خلاف في هذا عندنا والمراد بالبيت المنزل والمسكن سواء الدار والبيت المفرد منها اذا لم يكن لهما يد على غيره منها قال جمع متقدمون وتبعهم الاذرعى رحمه الله تعالى والزرکشی وسواء في المسكون لهما المملوكة لهما أو لأحدهما والمستعارة والمفصولة ونحوها قال الاذرعى رحمه الله تعالى والغرض أن تكون يد كل منهما على ماتحويه الدار من المتاع وحكم التنازع فيما يسكنانه حكم المتاع الذي به قال الاذرعى رحمه الله تعالى ثم الظاهر أن ما أطلقوه في المتاع من أثاث وغيره محله اذا استند ليدهما الحكيمة على السواء أما لو اختص أحدهما بالدار وكان ببعض بيوتها متاع محرز عن الآخر ومفتاح الحرز واقباله بيده دون يد صاحبه فاليد على ما فيه لما لسه ونحوه دون الآخر فتأمل اه وتبعه الزرکشی رحمه الله تعالى على هذا البحث فقال ينبغي ان يكون ما هنا فيما اذا كانت يدهما الحكيمة عليه سواء اما ما اختص بموضع محرز يقفل مفتاحه بيد مالك البيت دون غيره فاليد على ما فيه لما لسه وقال القاضي لو تنازعا في عمارة دار وتقاررا على ان اصل الدار لأحدهما فالقول قول صاحب العرصة لان العمارة تبع اه وكلامهما صريح في ان كون المفتاح بيد أحدهما لا يكون قاضياً بان اليد له الا اذا كان المحل الذي فيه الامتعة ملكاً لمن مفتاحه بيده فلو سكننا داراً مملوكة لأحدهما وفي مخزن منها امتعة والمفتاح بيد غير المالك لم تكن اليد عليهما لان المفتاح بيده لانه عارض ما بيده من المفتاح ماهو اقوى منه وهو كون من ليس بيده مفتاح مالكا لذلك المخزن الذي فيه الامتعة وعند هذه المعارضة يتجه ان تلك الامتعة تكون يدهما لان تلك المعارضة صيرت لا يد لأحدهما عليه بخصوصها واذا انتفت خصوصية أحدهما به كان في يدهما بحكم كونهما ساكنين فيها على حد سواء قال الاذرعى رحمه الله تعالى قال الشيخ ابراهيم المروزي رحمه الله تعالى بعد ذكره ما سبق في الزوجين وهكذا اخ واخت تنازعا في متاع البيت الذي يسكنانه وكذلك الاجنبي والاجنبية أو الطفل والبالغ يسكنان داراً واحدة فما فيها لهما بحكم اليد اه وهو من كلام شيخه القاضي الحسين رحمه الله تعالى في التعليق قال القاضي رحمه الله تعالى واذا وقعت المنازعة قام ولي الطفل مقامه في المنازعة ورايت في روضة الحسكام ولا تثبت اليد قبل البلوغ بان كان يسكن داراً مع ابيه يسكن بسكنه وينتقل بانتقاله فلا يد له وان لم يكن تابعاً بان كان مع اجنبي فاليد تثبت للصغير أيضاً وعن بعضهم انه اذا كان الصغير مع من ليس بولي فاليد تثبت له أيضاً وان كان ولياً عن وصاية أو نصب حاكم فقي ثبوت اليد له وجهان اه وهل الحكم كذلك لو كانا رقيقين لسيدتين أو أحدهما رقيقاً ويكون للسيدتين أو لأحدهما مع الحر الساكن اه كلام الاذرعى رحمه الله تعالى واذا تأملت اطلاق المروزي رحمه الله تعالى في الطفل والبالغ واطلاق قول شريح كما ثبت للبالغ وجدته قاضياً بان للطفل يدا حتى مع وليه مطلقاً سواء الاب وغيره وبان ما حكاه شريح عن بعض الاصحاب من التفصيل مقالة لکنها ظاهرة المعنى فليخص بها ذلك الاطلاق وعليه يدل كلام

منافع القرآن للبوني اول السهروردي وعمل به لخراب ديار الظلمة الذين يؤذون عباد الله تعالى بأثم بذلك ام لا وهل يسمى ذلك سحراً أو منافع

القرآن فتزده عن هذه التسمية (فاجاب) (٣٦٦) بانه لا ياتم بذلك بل يثاب عليه الثواب الجزيل لانه ساع في دفع ظلمهم عن المسلمين وغيرهم

القاضي رحمه الله تعالى الذي هو أصل كلام المروزي رحمه الله تعالى فانه لم يفرضه الا في الطفل مع غير الولي بدليل قوله قام وليه مقامه في المنازعة ثم رأيت ما ياتي عن الاذرع رحمه الله تعالى عقب كلام ابن عبد السلام رحمه الله تعالى وهو يوافق ما رجحته والذي يتجه من تردد الاذرع رحمه الله تعالى في الرقيق أنه لا يدل مع الحر لانه لا يتصور له ملك ونيابة يده عن يده مع أن معها يد أقوى منها بل لانسبة بينهما غير مفيدة جدا بخلافه مع مثله فان الذي يتجه فيه أيضا ان اليد لسيدها لانه لما لم تصلح يد واحد منها اضطررنا إلى تقدير يد السيدين حينئذ قال الاذرع رحمه الله تعالى أيضا ليس في كلام الرافي رحمه الله تعالى بيان ما يخلف عليه كل منهما وقال الماوردي رحمه الله تعالى يخلف كل منهما على نصفه لانه حالف على مافي يده دون مافي يدا الاخر ثم قال وهذه المسئلة عما تعم به البلوى ولا سيما بين احد الزوجين وورثة الاخر وفي القلب من بعض صورها حزازات ومذاهب الناس مضطربة ولينظر في قول الائمة فان كانت اليد لاحدها حسا فالقول قوله يمينه هل المراد كون اليد عليه حالة المنازعة فقط او أعم من ذلك حتى لو اعترف أحدها باحتواء يده عليه بمفرده فيما سلف وقامت بينة بذلك أو رأياه لا بسا كذا في زمن سابق على المنازعة هل يقضى بانفراده باليد وكذا ركوب الدواب وغير ذلك الظاهر نعم ولم أرفيه تصريحاً أو يفرق بين ان يصرح الخصم أو البينة بطول مدة اليد أولاً حتى تكفي رؤية ذلك مرة واحدة أو يوماً مثلاً هذا محل نظر وتأمل اه والذي يتجه وعليه يدل كلامهم في صور أن الاعتبار بوضع اليد عليه حالة المنازعة ما لم يثبت بينة أو باقرار الخصم ان يد احدها كانت منفردة به في زمن قبل ذلك ولو مرة لان الاصل في اليد انها تدل على الملك فاذا اتفردت في الزمن السابق دلت على رفع يد الاخر بخلاف ما لو جاءوا واضمين يدهما عليه ولم يثبت لاحدهما عليه في الزمن السابق يد فانه لا مرجح لاحدهما على الآخر فاشتركا فيه على السواء وان كان ماتحت يد أحدهما أكثر ومن ثم قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام لو تداعيا عمامة في يد أحدهما قدر ذراع منها وباقيها في يد الآخر فهي بينهما نصفين لانهما في يدهما كما لو تنازعا داراً أحدهما جالس في صدرها والاخر في صحنها ودهليزها قال الماوردي رحمه الله تعالى وهكذا لو كان أحدهما على سطحها والاخر في سفاتها كانا عندنا في اليد سواء سواء اكان السطح محجراً ام لا وقال الماوردي أيضاً ولو تنازعا في ظرف ويد أحدهما عليه ويد الاخر على المتاع اختص كل واحد باليد على مافي يده ولا تكون اليد على الظرف يد على المتاع ولا العكس لان انفصال أحدهما عن الآخر ويجوز أن يكون المتاع لواحد والظرف لآخر قال ولو تنازعا عبداً ويد أحدهما على ثوبه ويد الاخر على العبد كانت اليد على العبد اعملى الثوب والعبد اه واوتنازعا ثوباً أحدهما لابسه والاخر أخذ بكفه فاليد للابس كما قاله شريح رحمه الله تعالى وكلام الماوردي يقتضي الجزم به ومن ثم جزم به في الانوار وحكاية وجهه ردها الاذرع رحمه الله تعالى بكمال يده وتصرفه قال والا لا يتخذ ذلك الفجرة ذريعة في الاشتراك في اليد اه ثم رأيت ما رجحته من ترده السابق منقولا لكن بزيادة قيد لا بد منه وهو قولهم لو ادعى اليد في شيء وشهدت بينة بانه كان في يده امس لم تسمع الا ان تعرضت لزيادة بان قالت كان في يده فاخذه المدعى عليه منه أو غصبه أو قهره عليه او بعث العبد في شغل او ابقى منه فاعترضه هذا فاخذه منه فان البينة تسمع حينئذ اه واعلم ان ابن عبد السلام سئل عن مات وبمنزله المملوك او المستاجر له امتعة واموال وجماعة كانوا ساكنين مع الميت منهم زوجته وولده الكبير و غلام اجنبي فادعى كل منهم شيئاً ولاية هناك وطالب اخرون الوصى على الاطفال بودائع وكل من المذكورين يشهد للاخر فهل يكفي يمين كل على ما يدعيه أو لا بد من بينة وهل يقبل اقرار بعضهم بان هذه ودیعة فلان فاجاب بقوله إذا كانت أيديهم على ذلك فان أقروا بشيء لبعضهم

فهو في معنى دفع الظالمين والله يعلم المقصد من المصلح والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه وليس ذلك سحراً كيف وقد قال عليه أفضل الصلاة والسلام وما أدراك أنهارقية (سئل) عما يذكر على السنة الناس ما ترك القاتل على المقتول من ذنب هل هو على ظاهره ولو قتل أم كيف الحال (فاجاب) بان المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه المتعلقة بحقوق الله تعالى بالقتل مطلقاً كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره أن السيف محاء للخطايا وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال إذا جاء القتل محاك شيء رواه الطبراني وله عن الحسن ابن علي نحوه وللزارع عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً لا يمر القتل بذنب الا حياه وروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال يغفر للشهيد كل ذنب الا الدين قال القرطبي قال علماؤنا ذكر الدين تنبيه على مافي معناه من الحقوق المتعلقة بالذمم كالغصب واخذ المال بالباطل وقتل العمد وجراحه وغير ذلك من التبعات فان كل هذا أولى ان لا يغفر بالقتل من الدين فانه أشد والقصاص في هذا كله بالسيئات والحسنات حسبها وردت به السنة الثابتة اه وروى

أبو داود ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال الشاهد يشفع في سبعين من أهل بيته (سئل) عن روى عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم انه قال من نام بالنهار من غير قيام الليل مقتله الله هل هذا الحديث موضوع أو وارد وهل (٣٦٧) يجوز للشخص أن يروي أحاديث من غير

أن يجازيها ولا هي واردة في كتاب مشهور أم لا (فاجاب) بانه لا أصل للحديث المذكور بل لا يصح معناه لان المقت البغض وقيل أشده ولا يجوز لاحد أن يروي حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا أخذه من كتاب معتمد وقابله على أصل معتمد وإن لم يكن به رواية وإن حكى بعضهم اتفاق العلماء على انه لا يصح لمعلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكون عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات (سئل) هل السماء أفضل أم الارض (فاجاب) بان فيه قولين أحدهما أن الارض أفضل لانه تعالى وصف بقاعا منها بالبركة كقوله تعالى إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى وقوله في البقعة المباركة من الشجرة وقوله سبحانه الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله وقوله مشارق الارض ومغاربها التي باركنا فيها وقوله وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها ولانه خلق الانبياء المكرمين من الارض وأكرم نبيه فجعل الارض كلها مسجدا وجعل ترابها طهورا وأرجحهما أن السماء أفضل لامور منها

أو غيرهم قبل اقرارهم فان اختلفوا حلفوا وجعل بينهم بالسوية ولا يقبل قول الوصي وتقبل شهادته بشرطها ومن شهد من أرباب الايدي قبل قوله في قدر نصيبه ولا يقبل قوله في نصيب غيره حتى تثبت عدالته أه قال الاذرعى رحمه الله تعالى وقبول قوله في قدر نصيبه محمول على ما اذا كان ممن يصح اقراره لا السفيه وموضع جعله بينهم بالسوية منزل على ما يدعون اختصاصهم به من ذلك ويدعم ثابته عليه وهم أهل للتصادق ومعلوم أن اقرار الكامل لا يقبل في حق الناقص منهم وأفاد الشيخ رحمه الله تعالى أن يد الولد الكبير العاقل المساكن لا بويه في المنزل مشاركة لا يديهما على ما فيه والظاهر أن يد الولد الصغير ليست كذلك ويكون تبعاً لهما ولا عبرة بيده الحكيمة لكن سبق أنه لا فرق بين أن يكون أحد الزوجين كبيرا أو صغيرا وقد يفرق بالتبعية وهل البالغ السفيه مع الاب كالرشد فيه وقفة وهذا اذا لم يعهد له ولا للصغير مال أو متاع وأما الغلام الاجنبي ففى النفس من إلحاقه بالولد الكامل شيء في غير ما في يده حسا وان تقدم ما يقتضى التسوية هناك أه كلام الاذرعى رحمه الله تعالى وقوله وقبول قوله الخ صريح في أن كلام الشيخ رحمه الله تعالى شامل للبالغ السفيه والرشد وكذلك قوله وأفاد الشيخ رحمه الله تعالى أن يد الولد الكبير العاقل الخ فاشتراط البلوغ والعقل دون الرشد وأما توقيفه في ذلك بقوله وهل البالغ السفيه مع الاب كالرشد الخ فليس ذلك التوقف على إطلاقه بل محله كما افاده قوله وهذا الخ في سفيه لم يعهد له مال ولا امتعة وهذا التوقف بقيده المذكور وان كان له وجه لكن ما افاده كلامه أولا كالشيخ وغيره من أنه لا فرق هو الاوجه وذلك لان السفيه يستقل عن وليه بتحصيل الاملاك في صور منها نحو الاحتطاب ومنها قبول الهبة والوصية وقد رجح جمع متأخرون كابن الرقمة ومن تبعه صحة قبضه ما وهب له وإن لم يأذن له فيه الولي حينئذ ساوى السفيه الرشد في ذلك وكالم يشترطوا في مشاركة الرشد لايه في اليد أن يعهد له مال أو متاع كذلك لا يشترط ذلك في السفيه بل الذي ينبغي انه لا يشترط ذلك في الصغير ايضا بناء على اطلاقهم السابق ان له يدا حتى مع اييه لكن سبق ان المعتد خلافه وفارق السفيه بان الصبي ليس له استقلال بقوله ولا فعل مطلقا بخلاف السفيه فانه يستقل عن وليه باقوال وافعال تنفذ منه بغير اذنه فكانت التبعية في الصبي حقيقة متمحضة كما تقرر وحينئذ لا يلزم من اثبات يد غيره مع اييه وغيره اثبات يد للصبي كذلك لما تقرر من الفرق الواضح بينهما وبان بما تقرر الجواب عن توقف الاذرعى فيه واتضح ما فهمه كلام الشيخ وغيره من ان السفيه مع اييه كالرشد سواء اعهد له امتعة ومال أم لا وأما توقيفه فيما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في الغلام الاجنبي فعلم الجواب عنه بما قررته في السفيه بل اولى وقد مر عن المروزي رحمه الله تعالى التصريح فيه بما صرح به الشيخ فهو المنقول المعتمد وقوله لكن سبق انه لا فرق بين ان يكون احد الزوجين الخ ظاهر جلي فعليه لا فرق فيما مر من ان المتاع يكون بينهما بين ان يكونا صغيرين او كبيرين او احدهما صغيرا والاخر كبيرا لان كلا مستقل عن الاخر ليس تابعا له من حيث اليد والولاية بخلاف الصغير مع وليه اذا تأملت جميع ما قررته في هذه المقدمة المهمة علمت منه جواب السؤال وهو ان أولئك المعاجير الساكنين مع أييهم في محل الصندوق المذكور إن كانوا صغارا فلا يدهم معه بل تكون اليد له على الصندوق وما فيه ان وجدت فيه شروط الولاية عليهم وإلا فهو بينه وبينهم لان الولاية إذا انتفت صار معهم كاجنبي وقدمت ان الصغير مع الاجنبي له يد ومشاركة في اليد وان كانوا سفهاء كانت اليد على الصندوق وما فيه له ولهم لما تقرر من أنه في المحل الساكن هو اباهم فيه وقد علمت أن ما وجد بمحل ساكن فيه جمع بحق أو باطل كما أشاروا اليه بقولهم السابق أولا المقدمة أو غصبا تكزن اليد عليه للجميع سواء صالح للكل أم بعضهم وإذا كانت اليد للجميع

أن السماء متعبد الملائكة وما فيها بقعة عصي الله فيها وأن آدم لما أتى بتلك المعصية في الجنة قيل له اهبط من الجنة وقال الله تعالى لا يسكن في

جواني من عصاني وأنه تعالى جعلها (٣٦٨) سقفا محفوظا وجعل فيها بروجاً وأنه قدمها في الذكر على الأرض في الأثر وأنه زينها بتسعة

أشياء بالمصاييح وبالشمس
وبالقمر وبالعرش
والكرسي واللوح المحفوظ
والقلم وأنه جعلها قبلة الدعاء
ومحل الضياء والصفاء
والطهارة والعصمة من
الخلل والفساد وأنه سماها
باسماء تدل على عظيم
شأنها سماها سقفا محفوظا
وسبعاً طباقاً وسبعاً شداداً
ثم ذكر عاقبة أمرها فقال
وإذا السماء فرجت وإذا
السماء كسحت يوم نظوى
السماء وتكون السماء
كالهمل وتمور السماء مورا
فكانت وردة كالدهان
وذكر مبدأها في آيتين
فقال ثم استوى إلى السماء
وهي دخان وقال أولم ير
الذين كفروا أن السموات
والأرض كانتا رتقا
ففتقناهما فهذا الاستقصاء
الشديد في كيفية حدوثها
وفتاها يدل على أنه خلقها
بحكمة بالغة وأنه جعلها
مؤثرة غير متأثرة والأرض
متأثرة غير مؤثرة والمؤثر
أشرف من المقابل وأنه في
الأكثر ذكرها بلفظ الجمع
والأرض بلفظ الوحدة وأنه
جعل لوها أنفع الألوان
للبرص وشكله أفضل
الاشكال (سئل) ما معنى
قول البيضاوي في تفسيره
الذين يفتضون عهد الله
والنقض فتح التركيب
وأصله في طباقات الجبل
فاستعمله في إبطال العهد

فإن حلف كل على ما يخصه بالنسبة لتوزيعه على رؤسهم قسم بينهم كذلك وإن حلف بعضهم ونكل
بعضهم قضى به لمن حلف على حسب رؤسهم أيضاً وأما وجود المفتاح في أيديهم فلا يقتضي أن اليد
لم دون الولي لما مر من أن شرط ذلك أن يكون الظرف ملكاً لمن المفتاح في يده فإن كان الظرف ملكاً
فاليد في المتاع بينهم كما مر وإن كان الظرف الذي هو الصندوق ملكاً لهم ومفتاحه بيدهم فاليد
لهم وحدهم ولا شيء للولي فيه هذا كله في اليد الحكيمة بأن كان الصندوق بسكن الجميع حتى
تداعوا فيه أما إذا كان هناك يد حسية بأن جاؤا إلى القاضي وهو في يد أحدهم وادعى أنه له دونهم
ولم يثبت بأقراره ولا بينة أنه كان يدهم وإن من هو بيده الآن استولى عليه غصبا فاليد فيه
لمن هو بيده فيحلف ويستحقه بخلاف ما إذا ثبت ما ذكر فإنه لا عبرة حينئذ بأقراره باليد لثرتها
بغير حق والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن ادعى في تركه ميت بلفظ أني استحق
في تركه مورثك كذا أو بغيره دعوى مجردة ولم يقم بينة وأراد تحليف الوارث هل تكون بينة في
الصورة الأولى على البت وفي غيرها على نفي العلم أم لا (فاجاب) نفع الله تعالى ببركته وعلومه
المسلمين بأن في هذه المسئلة تفصيلاً وهو أنه تارة يريد تحليفه على عدم حصول التركة في يده فيحلف على
البت أو على الموت والدين فيحلف على نفي العلم سواء كانت دعواه بلفظ استحق في تركه مورثك
كذا أو بغيره فقد قالوا إن الحلف يكون على البت في الإثبات والنفي إلا على نفي فعل الغير كإني
مورثك فلا بد أن يذكر الدين وصفته وموت المدين وحصول التركة يد وارثه وأنه عالم بدينه
على مورثه فيحلف في الموت والدين على نفي العلم وفي عدم حصول التركة بيده على البت ولو أنكر
كلاً من الدين والتركة فليدعى أن يحلفه مع ٣ حلفها على عدم حصولها بيده على نفي العلم بالدين لأن
له غرضاً في إثبات الدين وإن لم يكن عند الوارث شيء فلعلمه يظهر بوديعة أو دين للميت فيأخذ منه حقه
أه فافهم قولهم فيحلف في الدين على نفي العلم أنه لا فرق بين أن تكون الدعوى به بلفظ استحق
أو بغيره وأي فرق بين استحق في تركه مورثك كذا أولى على مورثك أو عنده كذا نعم ذكر الأثر
رحمه الله تعالى في نقائسه أن اليمين قد تكون على البت حيث قال إذا وجبت اليمين على شخص حلف
على البت في فعله وكذا فعل غيره أن كان اثباتاً وإن كان نفياً فملى نفي العلم فيقول لا أعلم لك على مورثي
ديناً فإن أراد حيلة تكون اليمين على الجزم فيقول يلزمك أن تسلم إلى من تركه والدك كذا فيجب
أن تكون اليمين على الجزم ذكره في البسيط في نظيرها من الخلع اه وبه يعلم أنه لو قال استحق في تركه
مورثك كذا فيلزمك تسليمه إلى حلف حينئذ على البت فيقول والله لا يلزمي تسليم ذلك إليك ويوافق
ما في فتاوى الأصحاب من أنه لو ادعى أرضاً يد آخر فقال من هي في يده هي أرضي ورثتها من أبي فيقول
المدعى بل ملكي وطالب يمين المدعى عليه على البت وامتنع أن يحلف إلا على نفي العلم فما الحكم
الذي صرح به الأئمة رضي الله تعالى عنهم فاجاب بما حاصله أن كيفية اليمين هنا على نفي الاستحقاق
اتفاقاً اه ويوافق ذلك ما في الجواهر وغيرها من أنه لو ادعى على إنسان عيناً أو ديناً فأنكر وحلف
ثم مات المدعى عليه فهل له تحليف وارثه ثانياً وجهان أحدهما نعم وتحليفه على نفي استحقاق تسليم
العين ونفي العلم بالدين وكذلك تحليف وارث الوارث اه وبما تقرر يعلم أنه حيث أسند المدعى به إلى
الميت كاستحقاق على مورثك أو في تركته أو عنده كذا حلف الوارث على نفي العلم به وحيث أسنده
إلى الوارث كإلزامك تسليم هذا إلى وهذا ملكي أو استحقاقه حلف على البت فيقول لا يلزمي تسليمه إليك
أولا تماثله أو لا تستحقه ثم وإيت الباقي رحمه الله تعالى صرح بما يؤيد ذلك فقال في حواشي
الروضة والاختصار المعتبر أن يقال يحلف على البت في كل عين إلا فيما يتعلق بالوارث فيما ينفيه
وكذلك العاقلة بناء على أن الوجوب لأقرب القاتل اه وهذا أحسن من إطلاق الشيخين رحمهما الله

من حيث أن العهد يستعار له الحبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالآخر فإن أطلق مع لفظ الحبل كان ترشيحاً للمجاز وإن ذكر

مع العهد كان رمزاً إلى ما هو من روادفه وهو أن العهد جبل في إثبات الوصلة بين المتعاهدين كقولك شجاع يفترس أقرانه وعالم يفترف منه الناس فان فيه تنبيه على أنه اسد في شجاعته وبحر بالنظر إلى إفادته (فاجاب) قول المفسر رحمه الله ببيان لما في (٣٦٩) الآية الكريمة من الاستعارة

بالكناية والقرينة الدالة عليها فالمستعار بالكناية هو الحبل استعير للعهد لما فيه من ربط احد المتعاهدين بالآخر وكنى عن الحبل بذكر النقض الذي هو من روادفه ولوازمه فقوله ينقضون عهد الله استعارة تحقيقية تصريحية لان ابطال العهد أمر تحقق وهي متفرعة على الاستعارة بالكناية فاذا قيل ينقضون حبل الله كان اطلاق لفظ الحبل على العهد مجازاً علاقته المشابهة أي استعارة تصريحية وذكر النقض ترشيحاً ثم قال المفسر كقولك شجاع يفترس أقرانه وعالم يفترف منه الناس أي فان افتراس الشجاع أقرانه استعارة لبطشه وقته على سبيل التصريح وباعتبار معناه الحقيقي هو كناية عن استعارة البحر له وكل من التصريحين قرينة لما تفرعت عليه من الاستعارة بالكناية (سئل) هل ورد في الحديث لا يحلف بالطلاق إلا فاسق ولا يحلف به إلا منافق أم لا (فاجاب) لم أر اللفظ المذكور فيما وقفت عليه من كتب الحديث وعلى تقدير وروده لا يمكن حمله على حقيقته وإنما هو خارج على سبيل الزجر والردع

تعالى كالسندنجي وغيره أن الضابط في ذلك أن يقال كل يمين فهي على البت الاعلى نفى فعل الغير وفي الروضة آخر الدعوى أن النفي المحصور كالأثبات في إمكان الاحالة به قال الزركشي رحمه الله تعالى فعلى هذا يحلف في مثله على البت وإن كان نفى فعل الغير كما تجوز الشهادة به وقد يحلف على البت في موجود لا ينسب لفعله ولا لفعل غيره كان يقول لزوجه إن كان هذا الطائر غراباً فانت طالق فطار ولم يعرف فادعت أنه غراب وأنكر فيحلف على البت على أنه ليس بغراب كما قاله الامام والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما لو ادعى زيد على عمرو أنه أقرانه باعه عينا بالف وأشهد على ذلك وأقام عمرو بينة أن زيد مقر أنه اشترى هذه العين بالفين وشهود عمرو على لفظ الشراء فمن ترجح بينته (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بأن البينتين المذكورتين في السؤال يقبل قولهما وذلك لانهما ان أطلقنا بان لم يذكر تاريخاً لوقت الاقرارين أو أطلقت واحدة وأرخت الاخرى لزم زيدا لعمرو الا لفان اللذان شهدت بهما بينة عمرو على أقراره ولا تعارض حيثن بين البينتين لان مكان الجمع بينهما بان يكون عمرو باعها لزيد بالف وأقر به ثم استردها منه ثم باعها له بالفين ثم أقر زيد بذلك فعملنا بكل من البيتين وألزمنا زيدا بالفين لان البينة الشاهدة على أقراره معها زيادة علم والبينة الشاهدة على اقرار عمرو بالف لا تعارض تلك البينة لما تقرر وان أرخنا بتاريخ فان اختلف التاريخ ومضى زمن يمكن فيه الانتقال لزم زيدا الا لفان أيضاً وإن اتفق التاريخ ولم يمتد زمن يمكن فيه الانتقال تعارضت البيتان في الا لف الزائدة بمعنى أن زيدا يقر بها لعمرو و عمرو ينكر استحقاتها فيلزم زيدا الا لف الاولى والا لف الاخرى لا يستحقها عمرو الا باقرار جديد من زيد فان أقر له ثانياً بالا لف الثانية لزمته أيضاً والا لم يلزمه إلا الاولى وهذا كله إن لم يتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد أو اتفقا على أنه لم يجر الا عقد واحد فحكمه حكم الحالة الاخيرة وهو أن زيدا مقر بالا لف الثانية لعمرو وعمرو ينكر استحقاتها فلا يستحقها الا باقرار جديد وأما قول السائل وشهود عمرو على لفظ الشراء فهو مناقض لقوله قبله وأقام عمرو بينة أن زيدا مقر أنه اشترى هذه العين بالا لفين فان قلت فما حكم هذه الحالة أعنى مالو شهدت البينة على عمرو أنه أقر بأنه باع بالف وشهدت البينة على زيدانه اشترى قلت حكمه أنه ياتي فيه مامر من التفصيل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما لو ادعى على زيد ديناً فقال انما هو على عمرو وأنا شاهد بذلك عليه هل تقبل شهادة عمرو على زيد أم لا (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى به بان قول زيد ما ذكر جواب غير صحيح فلا يقبل منه بل يلزم بالخروج من جواب هذه الدعوى بالوجه الشرعي فلو فرض أنه خاف أنه ليس عليه ثم ادعى به على عمرو واراد ان يستشهد زيدا به لم تقبل شهادته لانه مقر بفسقه لجحدته دينه الذي ادعاه عليه ولانه متهم في تبرئة نفسه بالزام غيره بما ادعى عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخصين توارثا من ابينها ومات احدهما بعد ازمان فادعى الاخر على ورثة الميت بانه لم يفرده له حصه من الميراث ولم يبين قدر المال وشهد الشهود بدعواه فاجاب ورثة الميت بانهم لا يعلمون ذلك ولا يستحق عليهم شيئاً فهل تقبل هذه الدعوى من غير تعيين المقدار أم لا فان قلتم بقبول هذه الدعوى والحالة هذه او عين المدعى المقدار فهل الواجب اداء القدر الذي عينه المدعى او القدر السكائن وقت الدعوى (فاجاب) بانه حيث ادعى ولد الميت اولا على ورثة الميت ثانياً بان مورثهم استولى على حصته من ابية وبينها ومات وهي تحت يده او تصرف فيها في حياته فان شهد له شاهدان عدلان اعلان للشهادة بما يطابق دعواه المذكورة قبلت شهادتهما والزم القاضي ورثة

[م - ٤٧ - الفتاوى الكبرى - رابع] (سئل) هل ورد من قصدنا واجب حقه علينا أم لا (فاجاب) لم أر اللفظ المذكور فيما وقفت عليه من كتب الحديث لكن معناه صحيح إذ المقصود به الترغيب في قضاء حاجة السائل والاحاديث الواردة في هذا كثيرة وقد روي عن مالك رحمه الله أنه

بلغه عن عائشة رضي الله عنها أن مسكينا سألها وهي صائمة وليس في بيتها إلا رغيف فقالت لمولاة لها أعطه إياه فقالت ليس لك ما تقطرين عليه فقالت أعطه إياه ففعلت (سئل) عن (٣٧٠) قول ابن هشام في شرح القطر في باب المفعول معه يجب نصبه على المفعولية وذلك إذا كان

العطف معتنا لما منع معنوى كقولك لا تنه عن القبيح وإتيانه وهذا تناقض فما وجه التناقض (فاجاب) بان وجهه أن لفظ القبيح يقتضى وجوده بان يكون فاعله متلبسا به إذ فعل حقيقة في الحال ولفظ إتيانه يقتضى أن ذلك القبيح معدوم حال التكلم به فيلزم من العطف إفادة وجود القبيح وعدم وجود ذلك القبيح (سئل) هل يقطع بدخول طائفة من المسلمين النار أم لا (فاجاب) بانه يقطع به الدلالة القطعية الدالة عليه بل قالت المعتزلة والخوارج أن صاحب الكبيرة إذا لم يتب عنها غلظ في النار ولا يخرج عنها أبدا وقد قال البيهقي في الرد عليه قد تواترت الأحاديث في أن المؤمن لا يخلد في النار بذنوبه غير أن القدر الذي يبقى فيها غير معلوم والذي تلحقه الشفاعة ابتداء حتى لا يعذب أصلا غير معلوم فالذنب خطره عظيم وربنا غفور رحيم وعذابه شديد أليم هو وما يجب اعتقاده أن له صلى الله عليه وسلم شفاعات منها إخراج من أدخل النار من الموحدين ويشاركه فيها الأنبياء والملائكة المؤمنون ولكنه اختص بالشفاعة لمن في

الميت ثانيا بدفع تلك الحصة وأما إذا لم يبين تلك الحصة فلا تسمع دعواه فان بينها لكن لم يشهد له شاهدان كذلك حلف ورثة الميت ثانيا على نفى العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما لو ادعى على شخص بجهة عامة بشيء في أرض أو غيرها وكان المدعى متلقى ذلك من آخر ولا حجة له فهل يمين المدعى عليه على البت أو على نفى العلم أو فيه تفصيل كأن كان في أرض أمداد معلومة فباعها الوارث وادعى المشتري وهو المدعى عليه قدرا والذي إلى جهته الصدقة قدرا آخر ولا بينة (فاجاب) نفعا الله تعالى به بان يمين المدعى عليه تكون على البت وإذا تنازع ذو اليد وغيره في قدر المدعى به صدق ذو اليد يمينه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على آخر أن هذه العين تحت يدك رهن فيها مائة أشرفي وأقام على ذلك بينة وأقام المدعى عليه بينة أن العين ملكه اشتراها من الراهن والراهن قد مات والمرتهن أيضا قد مات لكن الدعوى بين وراث الراهن ووارث المرتهن فأقام وارث الراهن بينة أن المرتهن أقر عند الموت أن العين مرهونة فأقام وارث المرتهن بينة أن الراهن أقر بعد موت المرتهن أني بعته من المرتهن أو من وارثه أغنى وارث المرتهن وأقام أيضا وارث الراهن بينة أن المرتهن ووارثه أقر أنها رهن تحت أيديهما لم يجز فيها بيع من أحد فأقام أيضا وارث المرتهن بينة أن وارث الراهن أقر أنه باعها هو أو مورثه وأقام وارث الراهن أيضا بينة أن آخر مجلس أنك أقرت أنها مرهونة لم يجز فيها بيع فأى البينتين تقدم أو ضحوا لنا ذلك فان الحاجة داعية إلى ذلك وقد حصل في هذه الدعوى فتنة عظيمة ثم أنهم قد قرأوا لما يحجبهم في الورقة من تقديم البينات فاكذبوا بخطبكم الشريف جوابا عن ذلك كله وإذا لم يلق في بعض ذلك بينة فما الحكم افتونا ماجورين (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله أنه إذا شهدت البينة أن المرتهن أقر عند موته أن العين مرهونة عمل باقراره ولم يفد اقرار الراهن بعد موت المرتهن أنه باعها له قبل الموت لأن شرط صحة الاقرار أن لا يكذب المقر له المقر وهنا المرتهن لما أقر عند موته أنها مرهونة عنده كان مكذبا للراهن في قوله أنه باعها له فتبقى العين على ملك الراهن لأن من أقر لشخص بشيء فكذب فيه ترك في يد المقر وجاز له التصرف فيه ظاهرا أما في الباطن فالمدافيه على حقيقة الحال هذا ما يتعلق باقرار المرتهن وباقرار الراهن أنه باعه وأما إذا قامت بينة بان الراهن اقراره باع وارث المرتهن أو أن وارث الراهن أقر بذلك وأقام بينة أخرى بان وارث المرتهن اقرارها باقية على رهنيتها لم يجر فيها بيع فان ارضا الاقرارين وكان اقرار الراهن أو وارثه متقدما كان اقرار وارث المرتهن المذكور مكذبا للراهن أو وارثه فتبقى العين على ماله وان كان اقراره متأخرا ولم يكذبه وارث المرتهن المقر له كانت العين ملكه وان لم يؤرخاه أو ارضا واحدة واطلقت أخرى فان كان وارث المرتهن المقر له بالبيع موجودا وكذب الراهن أو وارثه في اقراره بالبيع لم يلتفت للبينة الشاهدة باقراره بل تبقى العين على رهنيتها لما مر وإن لم يكذبه تعارضت البينتان فيحلف منكر البيع على نفيه وتبقى العين على رهنيتها أيضا لان صورة المسئلة كما يفهم من السؤال أن الرهنية متفق عليها وإنما النزاع في أنه هل وقع من الراهن أو وارثه بيع أولا وكذا الحكم إذا لم يكن بينة من الجانبين هذا ما يتجه في هذه المسئلة وان لم أر فيها نقلا بخصوصها ولا ينافيه قول الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام الكبير في الرهن لو قال رهنتك دارى بالف أخذها منك وقال المقر له بالرهن بل اشتريت منك تحالفا ولم تكن الدار رهنا وكانت عليه الألف بلا رهن ولا بيع لان صورة هذا النص غير صورة هذا السؤال كما هو جلي على أنه ضعيف وان جزم

قلبه مثقال ذرة من الايمان في إخراجهم من النار وما يجب اعتقاده أن غير الكفار من العصاة ومرتكبي الكبائر لا يخلد في النار به لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولا شك أن مرتكب الكبيرة قد عمل مثقال ذرة خيرا وهو إيمانه فإما أن تكون رؤيته للخير قبل

دخوله النار وهو باطل بالاجماع لاستحالة الخروج من الجنة بعد دخوله أو بعد خروجه منها وفيه المطلوب وهو خروجه عنها وعدم خلوده فيها ولقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا

وقوله تعالى ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى وقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان فقد ثبت لصاحب الكبيرة بايمانه وسائر ما يكون له من الحسنات استحقاق الثواب وأما الوعيد ببقائهم الدائم فلفظ بالعباد لكونه أزجر عن المعاصي فان منهم من لا يكثر بالعذاب المنقطع عند الميل الى الاستلذاذ ثم لا بد من تحقيق الوعيد تصديقا للمخبر وصونا للقول عن التبديل (سئل) عن تعريف اليمين والمرء (فاجاب) بان معنى اليمين البركة ومعنى المرء الرياء (سئل) عن تعريف الاثر (فاجاب) بانه تعريف الاثر عند المحدثين هو الحديث سواء كان مرفوعا أو موقوفا وان قصره بعض الفقهاء على الموقوف (سئل) عن تعريف العرب (فاجاب) بان العرب لفظ استعملته العرب في غير لغتهم (سئل) عن قوله صلى الله عليه وسلم الدنيا حرام على أهل الآخرة والآخرة حرام على أهل الدنيا وهما حرام على أهل الله هل هو حديث صحيح (فاجاب) بانه لم يرد اللفظ المذكور (سئل) عن ضغطة القبر لكل أحد أم

به صاحب المذهب والاحمال لان شرط التحالف ان يتفقا على عقد ويختلفا في صفته وهنا لم يتفقا على عقد فالعقد ما نقله الرافعي عن البيهقي وجزم به في الروضة وجرى عليه المتولى وغيره من أن المالك يصدق بيمينه لان الاصل عدم البيع ويرد الالف ويسترد العين بزوائدها ولا يمين على الاخر قال المتولى رحمه الله تعالى لان الرهن جائز من جهته فالخبرة له في قبوله وقال العمراني لان الرهن زال بانكاره لانه يبطل بانكار المرتين وإنما رد اليه الالف مع أنه يتكر استحقاقها لانه مدع لاستحقاق العين المقابلة عنده بالالف فلما تعذر ابقاؤها رد عليه مقابلها الذي هو بطله كما هو شأن تراد العوضين عند الفسخ أو نحوه ووقع لبعض الجهلة انه رأى هذا النص في بعض الكتب فتوهم منه انه في ضرورة السؤال فكتب فيها الجواب أن البيتين تتعارض في جميع ذلك فاذا تعارضت بطلت وتحالفا فقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في الرهن في الام الكبير ما نصه ولو قال رهنتك دارى وساق النص المذكور ولو استحى من الله سبحانه وتعالى لم يكتب ذلك ولم يتصور على هذا المنصب الخطير مع انه ليس فيه أهلية له بوجه كما تدل على ذلك عبارته المذكورة فانها تسجل عليه بالجهل وتنادى على فهمه بالعجز فعليه ان يتكف عن ذلك ولا يفتى الا بما هو معلوم مقطوع به في المذهب كالنية واجبة في الوضوء والوتر مندوب ومتى تعدى ذلك دخل في زمرة من قال الله تبارك وتعالى في حقهم عز من قائل ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام الآية لكن لما اندرست أطلال العلم وعفت رسمه تسور سورة الرفع الكذابون وتمشdq في حلقه المتفهبون المتشبعون بالمم يعطوه فكانوا كلابس ثوبى زور كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قول ابن السبكي رحمه الله تعالى في الاشياء والنظائر لو قال هذا العبد لفلان ثم ادعى انه شراره منه لم يصح للمضادة وعن ابن سريج أنه يسمع ولو قال هذا العبد لفلان وقد اشتريته منه متصلا كان مسموعا لان العادة جرت انه يراد به كان لفلان ذكر ذلك شريح في أدب القضاء اه ماقاله في الاشياء والنظائر في الصحيح عنكم (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله ان ما نقله ابن السبكي رحمه الله تعالى متجه فليعتمد والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى عن رجل تحت يده حديقة ورثها من أبيه وهى تحت يده يتصرف فيها تصرف الملاك مدة مديدة فادعى رجل أنها رهن بكذا وأقام بذلك بينة وأقام ذو اليد بينة أنها ملكه مدة مديدة أو أنه اشتراها من صاحبها أو أنه أقرله بها أو أنه وهبها لها بجميع حقوقها وأذن له في قبضها وقبضها فهل بينة الخارج الذى ادعى الرهن تقدم أم بينة الذى ادعى الشراء أو الية أو الاقرار وهل يكفى قول الراهن هى رهن بكذا أم لا بد من قوله كما قال الامام الاذرى الوجه أن يقول هى ملكى رهنتها منه بكذا وأحضرت المبلغ ويلزمه التسليم الى وأخذ الحق منى أو ضحوا لنا الجواب وإذا أقام مدعى الرهن بينة على إقرار المرتين انها تحت يدى رهنية ولم يمض بعد اقراره زمن يمكن فيه البيع فإى البيتين تقدم (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله إذا أقام الخارج بينة بانه ملكه وإن الداخل غصبه منه أو غصبه منه زيد وباعه للداخل أو أنه اكتره منه أو أودعه عنده قدمت بينة الخارج وكالايجار ولا يدايع الرهن المذكور في السؤال كما لا يخفى اما إذا أقام الخارج بينة بالرهن وأقام الداخل بينة بانه اشتراه من الراهن او ان الراهن أقرله به أو وهبها أو إياه أو أقبضه له أو اذن له في قبضه فتقدم بينة الداخل وما ذكره الاذرى ذكره غيره وهو ظاهر إذ لا بد في الدعوى ان تكون ملزمة بان يكون المدعى به لازما فلا تسمع

لناس دون اناس (فاجاب) بانه لم ترفهيا تخصيصا (سئل) عما قاله النووي في عيون المسائل في قوله تعالى اقتلوا المشركين كافة انه لا يصح أن يقال اقتلوا كافة المشركين فواجهه (فاجاب) بان وجهه ما صرحوا به من أنه يلزم نصب كافة على الحال كقاطبة وأنها لا تنى ولا تجمع ولا يدخلها

أولاً ولا يتصرف فيها بغير الحال (سئل) عما ذكره ابن عبد السلام فقال كل ما كان حراماً بوصفه وبسببه أو بأحدهما فلا ياتيه التحليل إلا من جهة الضرورة أو الأكره وما كان (٣٧٢) حلالاً بوصفه دون سببه فلا ياتيه التحريم إلا من جهة سببه وما كان حلالاً بسببه فلا

ياتيه التحريم إلا من جهة وصفه والمسؤول من الصدقات ايضاح ذلك (فاجاب) بان أسباب التحريم والتحليل ضربان أحدهما قائم بالمحل الذي يتعلق به فعل المكلف والثاني خارج عن المحل فاما القائم بالمحل من أسباب التحريم فهو كل صفة قائمة بالمحل موجبة للتحريم كصفة الخمر فانها محرمة لما قام بشربها من الفسوة المطربة المفسدة للعقول وكالميتة حرمت لما قام بهما من الاستقذار ولحم الخنزير حرم لصفة قائمة به وكالسموم القاتلة حرمت لما قام بها من الصفات القاتلة وأما القائم بالمحل من أسباب التحليل فكل صفة قائمة بالمحل موجبة للتحليل كصفة البر والشعير والربط والعنب والابل والبقر والغنم وأما الخارج فضربان أحدهما الاسباب الباطلة كالغصب والتهار والحرية المانعة من البيع فهذه أسباب خارجة عن المحل موجبة لتحريم الفعل المتعلقة به بالضرب الثاني الاسباب الصحيحة كالبيع الصحيح والاجارة الصحيحة والمعاملات المحكوم بصحتها فقول الشيخ كل ما كان حراماً بوصفه وبسببه أو بأحدهما فلا ياتيه التحليل إلا من جهة

دعوى هبة شيء أو بيعه أو اقرار به حتى يقول المدعي وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر تسليمه إلى وإذا ادعى ديناً قال وهو ممتنع من أدائه وإذا ادعى داراً مثلاً بيد غيره لم يكف أن يقتصر في دعواه على قوله هي ملكي رهنتها منه بكذا لانه لا يمكنه أن يقول ويلزمه تسليمها إلى وطريقه لتسمع دعواه أن يقول وقد أحضرت المبلغ فيلزمه تسليمها إلى إذا قبضته مني وكذا لو ادعاه وقال هي ملكي أجزتها منه مدة كذا إذ لا يمكنه أن يقول قبل مضي المدة ويلزمه تسليمها إلى وطريقه أن يصبر إلى انقضاء المدة ثم يدعي وتقدم بينة مدعى الرهن في الصورة المذكورة آخر السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل اشترى جارية وامتلكها مدة مديدة فانت بولدي أثناء المدة فلم ينكره سيدها وشاع بين الناس أن الولد من سيدها ثم ان الجارية ادخلت على سيدتها من قتلها بالليل واعترفت الجارية أنها التي كانت السبب في ذلك ثم ان السيد باع الجارية وامسك الولد فنكر عليه في ذلك فادعى عدم الوطء وان الولد ليس منه ثم ان السيد مرض مرض الموت فاستلحق الولد بعد نفقه له ليخوز ميراثه فهل يلحقه الولد بعد ما صدر منه البيع والاقرار بذلك أولاً وما يكون حكم الله تعالى في هذه المسئلة (فاجاب) نفقنا الله تعالى بعلومه بقوله نعم يلحقه الولد ان وجدت فيه شروط الاستلحاق من كون المستلحق ذكراً مكلفاً مختاراً والمستلحق مجهول النسب حراً لا ولداً عليه لاحد وهو في سن يمكن كونه ولد المقر ولا بد ان يصدقه البالغ العاقل الحي ولا يلزم من ثبوت النسب ثبوت الايلاد للام بل لا بد في ثبوته مع النسب من ان يقول مع ذلك ولوفي المرض علقت به في ملكي او هو ولدي منها ولها في ملكي عشر سنين مثلاً وكان الولد ابن سنة مثلاً وبهذا يعلم اننا نحكم عليه بالاثم ولا بفساد بيع الامة الا ان قال علقت به في ملكي او فيما بعده بما ذكر وأما مجرد قوله هو ولدي فانه لا يلزم منه ايلادها وان قال ولدته في ملكي لاحتمال انه احبها بنكاح او بشبهة ثم ملكها والكلام في غير المزوجة اما هي فيلغو الاقرار ويلحق الولد بالزوج ان امكن وفي غير المستفرشة له اما المستفرشة له فيلحقه الولد بالاستفراش لا باقرار ولو قال هذا ولدي من امي لحقه وان قال بعده من زنا والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل مات وعليه دين وخلف تركه من جملة امة ادعت انها حامل من سيدها ولم يعلم من سيدها انه وطئها ولا سمع منه ذلك فان صح الحمل فهل يقبل قولها في ان سيدها وطئها وان الحمل منه ام لا (فاجاب) نفقنا الله سبحانه وتعالى به بقوله لا يقبل قولها في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجلين ادعيا عينا في بدئها واقام احدهما بينة ان العين ملكي وان من في يده العين غصبها مني واقام الاخر بينة ان الذي العين في يده اقربها وانكر المالك الاقرار والغصب فهل بينة مدعى الاقرار تقدم ام بينة مدعى الملك والغصب منه فقد قال في الروضة انه يثبت الملك والغصب ويلغو اقرار الغاصب لغير المغضوب منه (فاجاب) نفقنا الله سبحانه وتعالى به بقوله اذا ادعيا عينا بدئاً ثالث فانكر فاقام احدهما بينة انه غصبها منه واقام الاخر بينة انه اقرب بانه غصبها منه قدمت بينة الاول لان الغصب منه ثبت بطريق المشاهدة ولا يغرم شيئاً للمقر لان الملك ثبت بالبينتين واصل ذلك قول اصل الروضة دار في يدرجل ادعاهما اثنان واقام احدهما بينة انها له غصبها منه المدعى عليه واقام الاخر بينة ان من هي في يده اقر له بها فلا منافاة بينهما فيثبت الملك والغصب بالبينتين الاولى ويلغو اقرار الغاصب لغير المغضوب منه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن امرأة يدها مستند شرعي مضمونه ان فلانة الفلانية اشترت من اختها فلانة الفلانية بيتاً بيعاً مطلقاً بمن كذا وكذا

الضرورة أو الأكره مثال الاول الخمر والخنزير اذا غصبها من ذمي ومثال ما كان حراماً بوصفه شر به خمر محترمة وعقده قبضت على الخمر والخنزير عقداً اتفقا على مثله اذا عقد على غيرها ومثال ما كان حراماً بسببه كاهما لا غصبه او اخذه بقرار وكل منهما لا ياتيه

التحليل إلا من جهة إضطراره إلى تناوله أو إكراهه عليه وقوله وما كان حلالا بسببه لا يأتيه التحريم إلا من جهة وصفه مثال الاول أكله برا
مغصوبا أو شاة مغصوبة أو برامش تركا بغير إذن شريكه فنصيب شريكه أتاه التحريم من جهة سببه (٣٧٣) ومثال الثاني تناوله كثير الذي ينفع

قليله ويضر كثيره
كالسقمونيا والافيون
(سئل) عن السحر هل
يجب على المكلف اجتنابه
تعلمه لأن اجتناب مالا
يعرف محال ولا يلزم من
معرفة تمييزه من غيره مما
فيه شبهة من العلوم
كالسيمياة وأنشعبة
(فاجاب) بأن تعليم السحر
وتعلمه حرام لقوله تعالى
ويتعلمون ما يضرهم ولا
ينفعهم بل قوله تعالى وما
يعلمان من أحد حتى يقولوا
إنما نحن فتنة فلا تكفر يدل
على أن كلاما من تعليمه وتعلمه
كفر مطلقا ولكنه حكاية
حال تصدق بصورة واحدة
وهي ما تضمنت الكفر
ولخبر الصحيحين عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اجتنبوا السبع الموبقات
قال يا رسول الله ما هن قال
الاشراك بالله والسحر
وقتل النفس التي حرم الله
إلا بالحق وأكل مال اليتيم
والتولي يوم الزحف وقذف
المحسنيات الغافلات المؤمنات
فعده صلى الله عليه وسلم من
الكبائر وثناه بالشرك
وأمرنا باجتنابه فان قيل
لم لا يقال بوجوبه لأن
الفرق بينه وبين
المعجزة يتوقف على
العلم به والعلم بكون المعجزة
معجزة واجب وما لا يتم
الواجب إلا به فهو واجب

قبضت البائعة الثمن باعترافها وحكم حاكم شافعي بالتبائع المذكور مؤرخ التبائع والحكم بعام سنة
عشرين وتسعمائة والشاهد لم يكتب في المستند معرفته للبائعة ولا عرفه أحدها والحالة أن البائعة
منكرة للبيع المذكور وأنها لم تقبض الثمن المذكور وأنها لم تكن أختالها كما كتب في المستند ثم
إن البائعة جاءت عند حاكم شرعي مخالف للحاكم الميثب وادعت على المشتري المذكورة أنها
واضعة يدها على يدها بمقتضى أنها جعلته تحت يدها في مبلغ اثني عشر أشرفيا هو ومستندات شرعية
تشهد لها بذلك فاجابت بأنها صار إليها ذلك بالشراء الشرعي منها كما ذكر أعلاه وإني تقابلت
أنا وإياك أحكام التبائع الصادر منك كما ذكر فهل تسمع دعواها الآن بأنها لم تباع ولم تقبض الثمن
وهل حكم الحاكم الشافعي بمنعها من الدعوى بذلك وهل طول المدة مع تصرفها في البيت بالهدم
والبناء مسقط للطلب أيضا أم لا وهل للحاكم المدعى لديه الزام المشتري بحضور البينة ثانيا لتشهد في
وجه البائعة بالمعرفة والبيع ويقبض الثمن أم لا (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله لا تسمع
دعواها الآن بأنها لم تباع حيث ثبت عند الحاكم وليس للحاكم المدعى لديه الزام المشتري بحضور
البينة ثانيا لتشهد في وجه البائعة بالمعرفة لأن من لازم حكم الحاكم بصحة البيع استيفاء مسوغاته
الشرعية ومنها أن الشهادة لا تكون إلا على عينها أو باسمها ونسبها ولا نظر لطول المدة المذكورة
ولا لقصرها وأما دعواها أنها لم تقبض الثمن فإن كانت الشهادة عليها بطريق المعاينة لم تسمع دعواها
وإن كانت بطريق الشهادة على إقرارها سمعت دعواها أنها لم تقرر الأعلى رسم القبالة فتحلف
المشتري أنها أقبضت الثمن فإن نكلت حلفت البائعة أنها لم تقبض واستحقت الثمن والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) نفعا الله تعالى به في أرض تكون تحت يد مستاجر أو مشتر مدة
سنتين كثيرة ثم ادعى المؤجر أو البائع أو اولادهما بعد انقراضهما أن هذه الأرض وقفها أبونا
أوجدنا علينا وأقامت بذلك يعني بالوقف بينة بالتسامع ولم يعلم أنه قد ثبت هذا الوقف عند حاكم
هل تسمع الدعوى والبينة ويصير ذلك وقفا ويبطل البيع أو الإجارة ويفرم وإضع اليد اجرة
المثل لتلك المدة وما يفوت من المنافع وما يتلف من الأرض وما يكون الحكم لو تنقلت تحت
أياد كثيرة تكون كالمغصوبة أولا (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله تسمع الدعوى بالوقف في
الصورة المذكورة والبينة الشاهدة به لكن أن جزمتم بالشهادة بخلاف ما لو صرحتم بأن مستندهما
التسامع فإنها لا تقبل شهادتها حينئذ إلا أن ذكرت ذلك على جهة الجزم دون التردد على ما قاله جماعة
والله تعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى رجلين اختصما في أرض وهي تحت أيديهما أو في أيدي أحدهما
وجاء أحدهما بكتاب فيه اشتراء صحيح بحكم حاكم وجاء آخر بكتاب فيه وقف صحيح بحكم حاكم متقدم
على الشراء أو لم يكن فيه حكم حاكم ولكن قامت البينة بالوقف الصحيح التاريخ المتقدم فما المعتمد
في ذلك (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله إذا سمعت شهادتها بالوقف بشروطها حكم به
للموقوف عليه وانتزع من هو في يده وغرم ذو اليد اجرة مثله مدة وضع يده عليه وما فات من
منافعه واجزائه وكذا لو تعاقبت عليه أي كثيرة كالمغصوب والله أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى فيما
ذكره الأئمة في باب الدعاوى من أنه لا بد لصحة الدعوى مع شروطها أن تكون ملزمة إلا إذا كانت
لدفع المنازعة هل ذلك خاص بالدعوى أو يتعدى إلى اليمين والشهادة وهل يفرق في الدعوى بين أن
تكون لإقرار فلا يحتاج يمينها وشهادتها إلى ذلك أولا فيحتاج (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى
بعلومه وبركته بقوله الذي ذكره أن شرط الدعوى العلم سواء أقصد بها دفع المنازعة أم لا والالزام

وجوابه أن السحر أو نحره أن لم يبلغ حد الإعجاز الذي هو كلفق البحر وأحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص كما هو مذهب جميع العقلاء فظاهر
أنه لا يلبس السحر بالمعجزة فلا إشكال وإن بلغ السحر حد الإعجاز فاما أن يكون بدون دعوى التحدى فظاهرا أنه لا التباس أو يكون معه

فلا بد من أحد أمرين أن لا يخلق الله على يده أو أن يقدر غيره على معارضته وإلا كان تصديقا للكذب وأنه محال على الله سبحانه وتعالى لكونه كذبا وإن السحري وجد من ذلك الساحر (٣٧٢) ومن غيره فقد يكون جماعة يعرفونه ويمكنهم الاتيان به في وقت واحد والمعجزة لا يمكن الله

احدا أن يأتي بمثلها ويعارضها واجتنابه لا يتوقف على تعلبه بل على تصوره بوجه ما فان تصوره برسمه كان آثما لانه به وقف على جميع جزئياته إجمالا حتى ان كل جزئية ترد عليه علم أنها منه وقد رسمه بعضهم بانه علم بكيفية استعدادات فتتدربها النفوس البشرية على ظهور التأثير في عالم العناصر وبعضهم بانه كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى وتنسب اليه المقادير والكائنات وبعضهم بانه كل أمر يخفى سببه ويتخيل منه على غير حقيقة ويجرى مجرى التسمية والتخيل وبعضهم بانه ما يستعان في تحصيله بالتقرب الى الشيطان بما لا يستقل به الانسان ومما يدل على أنه يكفي في اجتنابه ما ذكرته ما قاله أئمتنا من أن من فرض العين علم داء القلوب المفسدها ليحترز عنها وهي علم أمراضها التي تخرجها من الصحة وتحصل عندها كالعجب وهو استعظام الادمي نفسه على غيره والركون اليها مع نسيان اضافتها للنعم والكبر وهو أن يتعدى الشخص طوره وقدره وهو خلق في النفس وأفعال تصدر من الجوارح والحسد وهو كراهتك نعمة

فان ادعى ملكا بنحو بيع او هبة او ادعى استحقاق عين لم تسمع دعواه حتى يقول ويلزمه التسليم الى فان كان سفيها قال الى وای او انه يمتنع من الاداء اللازم له لانه قد يرجع الواهب قبل القبض ويفسخ البائع بسبب ويكون الدين مؤجلا او على نحو معسر او العين موجودة مع المدعى عليه ويستثنى من هذا الشرط اعنى اشتراط ما ذكره ويلزمه التسليم الى ما لو قصد بالدعوى نحر المنازعة دون تحصيل الحق فلا يشترط حيث ذكر ذلك فاذا قال هذه الدار لي وهو بمنعها سمعت دعواه وإن لم يقل هي في يده لانه يمكن ان ينازعه وإزاهم تكن الدار بيده ولانه لو قال ذلك او قال يلزمه التسليم الى ساله القاضي عن سببه من شراء او رهن او اجارة مثلا وهذا الذي تقرر من كلامهم علم ان ذلك لا يمكن اتیان نظيره في اليمين والشهادة لاني الافرار ولا في غيره وهذا واضح جدا وكان سبب الالتباس فيه ما وهمه كلام السائل من انها إذا كانت لدفع المنازعة لا يشترط فيها شيء من شروط الدعوى وليس كذلك وإنما هو مستثنى من اشتراط ذكر ويلزمه التسليم الى كما تقرر والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى في رجل ادعى على آخر ان هذه العين تحت يدك غصب واقام على ذلك بينة وادعى آخر انها تحت يدك عارية او اجارة واقام بذلك بينة ولم يقر لاحد منهما واقرا لاحدهما فما يكون الحكم في ذلك (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله ان اليمينتين المذكورتين فيها ان شهدت كل منهما بالملك لمن اقامها تعارضتا فيساقطان ويعمل باقرار ذي اليد وإن شهدت احدهما بالملك والاخرى بمجرد الغصب او الاستعارة او الاستئجار من الآخر قدمت الشهادة بالملك (وسئل) رحمه الله تعالى هل يجوز للمفلس الحلف على أنه لا مال له (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به بقوله حكى الصيدلاني رحمه الله تعالى فيه وجهين احدهما له الحلف انه لاحق عليه ناويا لاحق عليه يلزمه اداؤه والثاني لا يحلف لان الحاكم العادل لا يجسه إلا بعد الكشف عن حاله ذكره في البيان وقضيته اتفاق الوجهين على أن له الحالف ناويا ذلك اذا كان الحاكم جائرا وحينئذ فيستفاد منه أن التورية تنفع عند الجائر في نحو ذلك أيضا ويكون ذلك مستثنى من قولهم لا تنفع التورية عند الحاكم (وسئل) رضي الله سبحانه وتعالى عنه في شخص ارسل امانة الى آخر ليصرفها على زوجته ومستولده باخبار الامين المرسل مع ذلك فانفقها المرسل انبه كما ذكره المخبر المذكور وانفق بعد فراغها من مال نفسه بنية الرجوع من غير تعيين لذلك حال الاتفاق والاشهاد به فبات مرسل الامانة وعليه دين ثبت بعد وفاته واراد الدائر المطالبة بدينه لمن وضع يده على المال المرسل من مدينته بعد الاتفاق المذكور فهل له ذلك وعلى من يتوجه طلبة على الوارث أو المنفق أو المنفق عليه وإذا توجه طلبة على واحد منهم فما الحكم في الاتفاق والاذن فيه هل يقبل قول المنفق وحده او قوله مع الزوجة المنفق عليها او قول جميع الورثة او يحتاج الى البينة وإذا عجز المنفق عن البينة على الاذن له فهل له الرجوع على المنفق عليه وهل تعيينه بعد الاتفاق لما انفقه من مال نفسه والمال المرسل مقبول وإذا اختلف المنفق والمنفق عليه في النفقة من مال نفسه فادعى المنفق عليه التبرع وادعى المنفق ان ذلك على نية الرجوع فمن يقبل قوله منهما وهل للتبرع بالاتفاق الرجوع به أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله صرح السبكي كابن الصلاح رحمهما الله تبارك وتعالى بان للدائن المطالبة بحقوق الميت أي باعيان أمواله لا بديونه وحينئذ فللدائن هنا مطالبة المرسل اليه بما وضع يده عليه فان أثبت اذن الميت له في الاتفاق المذكور برى والاغرم بدل ما أرسل اليه وللدائن مطالبة الوارث أيضا دون المنفق عليه ولا يكفي في دفع طلب الدائن اتفاق هذين والمرسل اليه على اذن الميت في

الله على غيرك وهو تمليك زوالها عنه هذا ان لم يمكنه تطهير قلبه منها بغير العلم المذكور والالم يجب عليه كان رزق قلبا الاتفاق سلبا منها كفاء ذلك ولا حاجة الى تمييز السحر عما فيه شبهة من العلوم كالسيميا والشعبذة لمشاركتها اياه في وجوب اجتنابها لتحريمها على أن

كثيرا من العلماء أدرجوها فيه كما علم بما ذكره في رسومهم وقد قال الامام الرازي فأما سائر أنواع السحر أعني الايمان بضروب الشعبة والآلات العجيبة المبنية على النسب الهندسية إلى آخر ما ذكره (سئل) عن قول التذكرة ان باب التوبة (٣٧٥) يفتح بعد تغلقه وحينئذ تقبل

التوبة هل هو معتمد (فاجاب) بأنه ذكر الثعلبي في حديث فيه طول عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه أن الشمس تحبس عن الناس حين تكثر المعاصي في الارض ويذهب المعروف فلا يأمر به أحد ويفشو المنكر فلا ينهى عنه وتسجد مقدار ليلة تحت العرش كلما سجدت واستاذنت ربها تعالى من أين تطلع لم يجر اليها جواب حتى يوافيها القمر فيسجد معها ويستاذن من أين يطلع فلا يجر اليها جواب حتى يحبس مقدار ثلاث ليال للشمس وليلتين للقمر فلا يعرف طول تلك الليلة إلا المجتهدون في الارض وهم يومئذ عصابة قليلة في كل بلدة من بلاد المسلمين فاذا تم لها مقدار ثلاث ليال أرسل الله تعالى جبريل عليه السلام فيقول ان الرب سبحانه وتعالى يأمر كما أن ترجعا الى مغاربكما فتطلعا منه وانه لا ضوء لكم عندنا ولا نور فيطلعان من مغاربهما أسودان لا ضوء للشمس ولا نور للقمر مثلهما وفي كسوفهما قبل ذلك فذلك قوله تعالى وجمع الشمس والقمر وقوله اذا الشمس كورت فيرتفعان كذلك

الاتفاق بل لابد من ثبوته كما مر واذ لم يثبت فان استمر المنفق على دعوى الاذن له في الاتفاق لم يرجع على المنفق عليه وان قال انما أنفقت لظني الاذن وقد بان خلافه رجع هذا بالنسبة للبال المرسل اليه وأما ما أنفقه من مال نفسه فلا رجوع له به على المنفق عليه وان أنفق بنية الرجوع والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) اعلم أن ما قدمته عن السبكي وابن الصلاح رحمهما الله تبارك وتعالى مشكل فان كلام الاصحاب دال على خلافه وذلك انهم قالوا ليس للغريم ابتداء الدعوى اذا تركها الوارث أو المفلس ذكره الشيخان رحمهما الله تعالى في الروضة وأصلها وجرى ابن الصلاح رحمه الله تبارك وتعالى على ما يوافقه فانه سئل عن أنثى دينا على امرأة ميتة وادعى على زوجها أن عليه مهرها ولم يدع بذلك وارثها فاجاب بقوله لا تسمع دعواه فانه يدعى حقا لغيره غير منتقل منه اليه وغايتها انه اذا ثبت ثبت له فيه حق تعلق كالأودعت الزوجة ديناً لزوجها أي فانها لا تسمع وان كان لو ثبت لتعلق به حق النفقة وتبعه على ذلك جمع متأخرون بل جزم به الشرف الغزي رحمه الله تعالى وغيره لكنه ناقض نفسه حيث قال لو كان حق على ميت وأقام بينة بذلك وحكم له الحاكم به ثم جاء بمحضر يتضمن ملكا للميت وأراد أن يثبت له يديه في دينه ولم يوكله الوارث في اثباته فالاحسن القول بجواز ذلك قال الغزي رحمه الله تعالى وهو واضح وصرح بمثله السبكي رحمه الله تعالى في فتاويه فقال للوارث والموصى والدائن المطالبة بحقوق الميت اه وعند تامل كلامي ابن الصلاح والسبكي المذكورين يعلم أنهما لم يتواردا على محل واحد فان فرض الاول في الدين والثاني في العين فهو قائل بالفرق بينهما وأن الدين لا تسمع فيه الدعوى من الغريم بخلاف العين وكان هذا هو الحامل لشيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده حيث قال في مختصر أدب القضاء للشرف الغزي تبعا له وهذا أي ما قاله ابن الصلاح رحمه الله تعالى آخر لا يخالف قولهم ليس للدائن أن يدعى على من عليه دين لغريمه الغائب أو الميت وان قلنا غريم الغريم أي بالنسبة لجواز الظفر بماله بشرطه للفرق بين العين والدين اه والفرق الذي أشار اليه بين العين والدين هو أنه بالموت تعلق الحق باعيان ماله لرهنها به شرعا بخلاف الدين وبخلاف الغريم الحى حاضرا كان أو غائبا لان مال دائنهما لا يتعلق بماله على الغريم او عنده الا بعد ثبوته وعلى تسليم انه يتعلق به قبله نظرا إلى أن العبرة في مثل ذلك بما في نفس الامر فهو تعلق تقديري وهو اضعف من ذلك التعلق السابق في الميت فان قلت غاية ذلك التعلق انه تصير الاعيان مروهنة كما تقرر فيكون الغريم كالمرتبه والمقرر فيه انه لا يخاصم وان امتنع الراهن من الخصام الالعذر قلت طلب المسارعة إلى براءة ذمة الميت اقتضت ان يوسع في طرقها بتمكين كل من الوارث والموصى والدائن من المطالبة بحقوقه الا ترى ان اوليه اذا تحمل دينه برى بمجرد ذلك على خلاف القاعدة وسبب خروجه عنها الحاجة الى تعجيل براءته فكذلك هنا ساغ طلب الدائن على خلاف القاعدة للحاجة الى تعجيل ذلك بتوسيع طرقه فان قلت هذه العلة تقتضي أن الدين كالعين في ذلك قلت الدين لما كان امرا تقديريا ضعف عن ان يلحق بالعين فلم تتحقق الحاجة في الطلب به حتى يسوغ تجويزه على خلاف القاعدة على ان ابن الاستاذ رحمه الله تعالى نظر لذلك فالحق بالعين فجرز للغريم الطلب به ايضا اذا عرض الوارث او تسكسل ورد على ابن الصلاح رحمه الله تعالى ما مر عنه اولاً في الدين فقال عقبه بل تسمع دعواه اذا عرض الوارث او تسكسل ولا يمنع ذلك كونه لا ينتقل اليه بعينه فان جميع ما يخلفه الميت بهذه المثابة ولا يتعين وفاة دين الميت من عين معينة ولا دين حتى لو كان عنده رهن كان للراهن

مثل البعير والفرسين فاذا بلغت الشمس والقمر سررة السماء وهي منتصفها جاءها جبريل فاخذ بقرونها وردها الى المغرب فلا يغربها من مغاربها ولكن يغربها من باب التوبة ثم يرد المصراعين ثم يلثم بينهما فيكون كأنهم يكن بينهما صدع فاذا أغلق باب التوبة لم يقبل لعبد بعد

ذلك توبة ولم تنفعه حسنة يعملها الامن كان قبل ذلك محسنا فانه يجري عليه ما كان عليه قبل ذلك فذاك قوله تعالى يوم ياتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من (٣٧٦) قبل او كسبت في ايمانها خيرا ثم ان الشمس والقمريكسيان بعد ذلك الضوم والنور ثم يطلعن

وورثته صرف دينه من غيره ولا يمنع ذلك المطالبة وقياسه على الوجوه الكلام فيه أيضا كذلك اذا كان له عليه حق ثابت ولو صدق المدعى عليه والحالة هذه وجب الدفع لا يفاء دينه وتمسك أعني ابن الاستاذ رحمه الله تعالى بقول الامام رحمه الله تعالى اذا عرض للمرتبة الخصام عند المحققين قال وفي التهذيب اذا كان له دين في ذمة شخص فلا دعوى له على غيره فان مات او حجر عليه سمعت الدعوى عليه حيث قال ونقل الامام رحمه الله تعالى عن والده أن لغرماء الميت والمفلس الابتداء بالدعوى ونقل الاصحاب رضي الله تعالى عنهم المنع محمول على ما اذا لم يقع التكاسل من الوارث والمفلس قال وقد أجاب ابن الصلاح رحمه الله تعالى في موضع آخر بالسماح اه وليس كما قال وان أقره جمع فان ما احتج به أولا يردده مانقصر من الفرق الواضح بين العين والدين ولا تمسك له فيما نقله عن الامام وأبيه والبعوى رحمهم الله تعالى لأنها مقالات مخالفة لصرائح كلام الشيخين رحمهما الله تعالى وغيرها أن المرتبة لا يتخاصم وان اعرض الراهن وان الدائن لا يدعى ولو بعد الموت أو الحجر وان اعرض الوارث ووقع لابي زرعة رحمه الله تعالى انه أفق بنحو ما مر عن ابن الاستاذ فقال تسمع الدعوى على غريم الغريم ولا يقال قد قالوا بجواز الظفر من مال غريم الغريم ولا تسمع الدعوى عليه لان ذلك مع حضور الغريم أما اذا غاب وثبت حق صاحب الدين فرفع غريمه ليستوفي منه الدين فلا يمنع منه لاسيما إذا تعين ذلك طريقا لوفائه والمدعى لا يأخذه بيده وانما الحاكم يقبضه بنفسه او نائبه ثم يقبضه للدائن اه وهذا أيضا فيه نظر واطلاقهم يردده فالمعتمد ما قدمته من عدم سماع دعوى غريم الحى مطلقا وكذا غريم الميت في الدين ولا ينافي ذلك قول شريح رحمه الله تعالى لو ثبت لزيد دين على عمرو فادعى زيد على خالد أن الثوب الذي بيده لعمرو فانكروا دعاه لنفسه لم يحلف اذ لو وجبت يمين فربما نكل فترد اليمين على المدعى فيحلف فيؤدى الى اثبات ملك الشخص يمين غيره ولو قصد إقامة بينة عليه لم تسمع اه ووجه عدم منافاة هذا لما مر من سماع الدعوى وطلب التحليف في عين الميت أن هذا مفروض فيما اذا كان عمر وحيا حاضرا كان او غائبا ليوافق ما مر عن ابن الصلاح والسبكي رحمهما الله تعالى من سماع الدعوى في العين المملوكة للميت وكلام الغزى وشيخنا رحمهما الله تعالى يشير الى ذلك فانهما عقبا كلام شريح رحمه الله تعالى هذا بما مر عن ابن الصلاح والسبكي رحمهما الله تعالى اما ببيان المراده او تخصيصا له بغير صورة الميت ويلزم من سماعها تحليف من هي تحت يده فان قلت ظاهرا قول شريح اذ لو وجبت يمين فربما نكل النخ أن هذا لا يختص بالحى قلت ما علل به ممنوع من أصله لان ظاهر كلام شريح رحمه الله تعالى سماع الدعوى وانما الذى ينبغي طلب التحليف لما يلزم عليه بما ذكره وليس ما ذكره بل متى سمعت الدعوى سمع طلبه للتحليف وفاء بالقاعدة ولا ملازمة بين التحليف ورد اليمين الا ترى ان الولي يدعى ويطلب التحليف ولا ترد عليه اليمين ومن جملة الايمان التي لا ترد يمين التهمة والقسامة واليمين المتممة مع الشاهد الواحد ويمين الاستظهار واليمين المردودة ويمين القذف التي تجب على القاذف ويمين الشهود وهي يمين التزكية وكان هذا هو الذى قررته في رد علته وان قضية كلامه سماع الدعوى هو منشأ قول شيخنا عقبه قلت في عدم سماعها أى البيينة نظرا اه ويوجه بما تقرر ان قضية نفيه الحلف وسماع البيينة سماع الدعوى ويلزم من سماعها سماع البيينة حيث لا مناقضة ونحوها بما لم يوجد هنا وكذا يلزم من سماعها طلب التحليف ولكنه وجه عدم طلبه بما قدمه فبقى عدم سماع البيينة بلا توجيه فاتضح التنظير فيه فان قلت ما تقرر عن شيخ الاسلام في ادب القضاء

على الناس ويغري بان كانا قبل ذلك يطلعان ويغريبان اه فعلم أن باب التوبة بعد أن يعلق لا يفتح (سئل) عن قول ابن هشام في شرح شذوره عند الكلام على كلاهما في اعراب قوله اما ييلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما الى ان قال وقيل ان احدهما بدل من الالف أو فاعل ييلغان على ان الالف علامة وليس بشيء فتأمل فواجه التامل وهل هو كما قال أولا (فاجاب) بان وجه تامل ضعيف الاعرابين المذكورين لان في أولهما ابدال البعض من الكل ثم عطف الكل عليه وفي ثانيهما الحاق علامة التثنية للفعل مع كون فاعله مفردا فان او لاحد الشيتين فالاعراب المرتضى في الآية السكرمة ما ذكره الشارح اما على القراءة المشهورة فاحدهما فاعل وكلاهما معطوف عليه والالف علامة لرفعه لانه مضاف للضمير واما على القراءة الاخرى بالالف فالالف فاعل واحدهما او كلاهما سوفائدة اعادة ذلك التوكيد (سئل) عن نسي القرآن هل يجب عليه حفظه أم لا فان قلتم بوجوبه فهل تركه كبيرة وهل يفرق بين البالغ وغيره (فاجاب) بانه ان نسيه وهو بالغ

تهانا وتكاسلا كان نسيانه كبيرة ويجب عليه حفظه ان تمكن منه للخروج عن المعصية (سئل) عن الجمع المحلى باللام ناقضه أو الاضافة هل هو للعموم مالم يتحقق عهد لتبادره الى الذهن كما قيل به أولا وهل أفراده آحاد نفيًا وإثباتًا أولا فاذا قيل بانه

للعوم كما عليه الاكثر فافرق بينه وبين المفرد المحلى اذ هو مثله عند الاكثر وفي قول بعض الشراح عند قول بعض المتون يجب الحج على الاحرار انما ذكر الاحرار وما بعده بلفظ الجمع مع أنه محلى باللام والمحلى يبطل فيه معنى الجمعية اذ العادة جرت وقت خروجهم بالجماعة الكثيرة من الرفقاء بخلاف الزكاة اه وفي قوله ان اخفاء الزكاة افضل هل هو على اطلاقه (٣٧٧) (فاجاب) بان الجمع المحلى باللام

والاضافة للعموم مالم يتحقق عهدا ذكر ولادة اخر منها قوله ^{عليه السلام} في قوائمه في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم اذا قلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والارض وافراده آحادا في الاثبات لشموله أفرادا كلها مثل المفرد كما ذكره أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في القرآن العزيز من هذا القليل نحو أعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذا قلنا الملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين بعباد الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاء في القوم او العلماء الازيد او الازيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الازيدا على الاستثناء المتصل لانه يجب فيه ان يكون المستثنى من أفراد المستثنى منه وقد علم ان عموم الجمع مساو لعموم المفرد على الراجح ولكن فرقا بين المفرد والمعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو

ناقضه في شرح البهجة فقال كما ان ليس له دعوى على من للمفلس عليه دين اوله عنده عين بهما اذا تركهما المفلس أو وارثه قلت لامناقضة في الحقيقة لانه انما جرى في الشرح على مقتضى اطلاق كلام الاصحاب من عدم سماعها من الغريم مطلقا لانه لم ير كلام ابن الصلاح والسبكي رحمهما الله تعالى في ذلك لكونه انما ذكر ذلك في باب الفس وليس هو محلا لذلك وأما عند أن رآه وظهر له وجهه فانه قيد به اطلاق الاصحاب فكان هذا مقديا على ما في الشرح للقاعدة المقررة أن ما ذكر في بابه مقدم على ما ذكر في غيره لان المذكور في الغير لا يعطى حق النظر والتفتيش لكونه ذكر استطرادا وأما المذكور في بابه فانه يعطى ذلك فلا يجزم فيه بشيء او يعتمد الا بعد مزيد التحري والتدبر فلذلك كان هذا مقديا على ذلك غالبا هذا وقد سبق مني افتاء متكرر في هذه المسئلة مسطر بعبارات مختلفة في الفتاوى وفي بعضها مخالفة لبعض ما قررته هنا الآن فليعتمد هذا دون ما خالفه ^(تمتة) حكى في الجواهر وجهين فيما اذا لم يكن للبيت زارث أحدهما أن الغريم يدعى ويحلف والذي يتجه ترجيحه ما مر في هذه الصورة أيضا أعني أنه لا يحلف ولا يدعى في الدين بخلاف العين والله سبحانه وتعالى أعلم ^(وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل أقامه حاكم شرعي متكلمة على صغير قاصر بمقتضى موت أبيه من غير وصية فاراد القيم المذكور ان يبيع عقارا من عقار الصغير المذكور فحضر عند حاكم شرعي وأثبت ان الصغير محتاج إلى مصروف ونفقة ليسوغ له البيع ثم باع العقار وثبت البيع لدى الحاكم المذكور أعلاه وحكم بموجب ذلك ثم بعدمدة بلغ الصغير وادعى على المشتري عدم صحة البيع الصادر من القيم بمقتضى أن غلاله المتحصلة من امواله تكفيه وتزيد على ذلك مندمات أبوه وإلى حين دعواه وأقام بيعة شرعية عادلة تشهد له بذلك وظاهر الحال يساعده أيضا فهل تسمع البيعة الثانية أم لا وإذا قلتم انها مسموعة فهل ينقض حكم الحاكم بموجب البيع المترتب على البيعة الاولى الشاهدة بخلاف ظاهر الحال والحال ما ذكر أم لا ^(فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله المنقول كما في مقنع المحاملى وقواعد ابن عبد السلام وشرح الجليلي وأقوى به الامام ابن عجيل رحمهم الله تعالى تقديم بيعة اليسار على بيعة الاعسار ووجهه أن بيعة اليسار ناقلية عن اصل العدم الموافق لما شهدت به بيعة الاعسار وقاعدة أصحابنا أن الناقلية عن الاصل مقدمة على المستصحية له نعم يشترط في بيعة اليسار ان تعين المال الذي هو موسر به كما صرح به في الشامل وفي الانوار عن القفال ما يوافقه وهو انهم لو شهدوا على مفلس بالغنى لم تسمع حتى يبينوا من اى وجه استفاد المال ويمكن الاخذ باطلاق الاولين وحمل هذا على ما اذا عرف له اعسار سابق فلا تقبل بيعة اليسار حينئذ الا ان بينت السبب وهذا هو نظير مسئلة القفال رحمه الله تعالى ثم الذى دل عليه كلام الاذرى رحمه الله تعالى وغيره وصرح به جمع متأخرون ان محل تقديم بيعة اليسار ان جهل حاله أما لو علم له مال قبل ذلك فتقدم بيعة الاعسار لانها الناقلية حينئذ اذا قرر ذلك فالموافق لما قررناه ولكلامهم في محل آخر أن الصغير متى جهل حاله في الاحتياج وعدمه قبيل البيع ثم شهدت بيعة عند البيع باحتياجه وأخرى بغناه وبيئت ذلك على نظير ما مر قدمت الثانية على الاولى وان حكم بها إذا الحكم ليس من المرجحات فينقض الحكم حينئذ ومتى علم انه كان عند البيع غنيا ثم تعارضت البيتان كما ذكر قدمت الشاهدة بالحاجة لانها الناقلية حينئذ نعم الاعيان التى تتحصل منها الغلال

[م - ٤٨ -] (الفتاوى الكبرى) - راجع [أن المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الواحد منه كما في قوله تعالى أن يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في الجنس لافى وحداته وقول بعض الشراح جار على الراجح لان قوله والمحلى يبطل فيه معنى الجمعية معناه ان

أفراده حينئذ آحاد لا جوع مم افاد ان نكتة التعبير بلفظ الجمع الذي هو موضوع الثلاثة فما فوقها مع قطع النظر عن اللام موافقة لعادة الناس في الخروج للحج ويستحب للمالك اظهار اخراج الزكاة كالصلاة المفروضة وإيراه غيره فيعمل بعمله ولئلا يساء الظن به وخصه الماوردى بالاموال الظاهرة قال أما الباطنة (٣٧٨) فلا خفاء فيها اولى آية إن تبدوا الصدقات فإن حمل كلام ذلك الشارح على

ماقاله الماوردى فذلك والإلا فهو رأى مرجوح (سئل) عن القائل بخلق القرآن ومنكر العلم بالجزئيات يكفران أم لا (فاجاب) بان الراجح تكفير الثاني لا الاول (سئل) عن شرع من قبلنا اذا ورد في شرعنا ما يقرره هل يكون شرعنا اولا (فاجاب) بانه ليس شرع من قبلنا شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقرره لان شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع (سئل) عن الويل في قوله تعالى ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون هل واد في جهنم وهل هو معد لمن اجتمع فيه جميع ما في الآية او من اجتمع فيه فرد منها (فاجاب) بان معنى الويل في الآية المذكورة الخزي والعذاب والهلكة وقيل هو واد في جهنم وظاهر الآية الكريمة أنه مرتب على جميع ما في الآية لا على بعضه (سئل) هل يجوز رواية الحديث قبل العلم بشبوته وصحته (فاجاب) بانه يكفي في جواز رواية الحديث غلبة الظن بشبوته كان رواه من اصل معتمد (سئل) عن تتبع

الشاهدة بها بينة الغنى اذا كانت الآن باقية مشاهدة بحيث يعلم منها انها كانت تكفى الصغير بغلها علما قطعيا قاضية على شهادة بينة الحاجة بالكذب والبطلان فلا يلتفت اليها وان حكم شافعي للقطع بما أبطل حكمه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص له اولاد صغار تحت حجره ولهم حصة من دار فاجر والدهم تلك الحصة لهم وأشهد على نفسه قبض الاجرة لهم والحال أن بعض الاجرة كان دينا عليه للسناجر والبعض الآخر قبضه وقضى به ديونا عليه فقامت جدة الاولاد لامهم وادعت أن هذه الاجارة لامصلحة الاولاد فيها وعندها بينة تشهد للاولاد بذلك فهل تسمع دعواها وبينتها وتنقض الاجارة أم لا واذا سمعت ونقضت الاجارة فمن يتولى قبض الحصة المذكورة للاولاد (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله تسمع دعواها وبينتها كما يصرح به كلام القفال رحمه الله تعالى والاذرعى وعبارته نقلا عنه ولا خفاء انها تسمع دعوى الحسبة على قيم الصبي أنه أتلف مالا للصبي وله أن يحلف القيم ان اتهمه فيه قال الاذرعى وقد علمت البلوى بهذه المسئلة وهو أن يدعى قريب للبيت على وصيه اتلاف شيء من ماله أو خيانة أو نحوها محتسبا فترد دعواه كما عاينته من كثير من قضاة العصر معتلين بانه لاحق له ولا ولاية على الطفل ويرون دعواه فضولا والظاهر أنه اذا كان للمحتسب أن يحلف القيم فله أن يقيم بينة على ما ادعا وبلى اولى وحسن أن يأذن له الحاكم في الدعوى فيتعين ذلك عند ظهور إمارات خيانتة وفساد حاله أو جهالته سيما في هذا الزمان وقد يعود الضمير في قول القفال وله أن يحلف القيم على الحاكم لا على المدعى حسبة اه ورجوعه إلى الحاكم متعين اذا تقرر ذلك وثبت عند القاضي أن الاجارة وقعت على خلاف الحظ حكم بطلانها ثم إن ثبت عنده فسق الولي أقام على الاولاد غيره والا فولايته باقية فان قلت صحح الشيخان رحمهما الله تعالى أن بينة الحسبة تقبل من غير تقدم دعوى فكيف قال القفال رحمه الله تعالى تسمع دعواه قلت اما أن يكون هذا مستثنى أو ضعيفا في هذا الحكم فقط وضعفه فيه لا يقتضى ضعفه في سماع البينة والعمل بموجبها (وسئل) رحمه الله تعالى عن باع شيئا ثم ادعى انه لم يكن ملكه هل تسمع دعواه وبينته (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله ان صرح بانه ملكه حال البيع لم تسمع دعواه ولا بينته مطلقا وكذا إن لم يصرح بذلك ولكن ادعاه لغيره ولم يكن وليا عليه ولا وليا عنه ولم يدع انتقالا منه اليه فان ادعاه الان لنفسه وكان قصده بالدعوى للغير أن يتوصل بذلك الى حقه كما اذا قال بعته وهو ملك فلان ثم ملكته منه بنحو ارث وأقام بينة انه وقت البيع ملك ذلك الاجنبي وانه انتقل اليه منه بعد البيع سمعت دعواه وبينته وانما سمعت دعواه للغير لانه يدعى ملكا لغيره منتقلا منه اليه كالوارث فيما يدعيه ملكا لمورثه (وسئل) رحمه الله تعالى عن الامتناع من يمين الاستظهار هل هو كالامتناع من غيرها حتى يقضى على الممتنع بالنكول (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله ليس مثله لانها شرط للحكم لا مثبتة له فاذا لم يحلفها امتنع الحكم له فقط ولا يقضى عليه بشيء (وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته تداعيا عينا اقام كل بينة أنه اشتراها من زيد وتعزضت احدهما لنقد الثمن فهل ترجح به (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به بقوله نعم ترجح به إذا اقتضاه كلام الغزى رحمه الله تعالى (وسئل) رحمه الله تعالى هل للدين حيلة في اقامة البينة بابرائه عن الدين قبل الدعوى به عليه (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به بعلومه بقوله قال

الرخص هل يجوز او لا (فاجاب) بان المذهب منع تتبع الرخص بان يختار من كل مذهب ما هو اهلون عليه (سئل) عن القاضي قوله تعالى اذا قال الله يا عيسى اني متوفيك ورافعك إلى الوفاة المراد بها انقضاء الاجل بالموت أم بمعنى آخر وهل ارسل ورفع قبل الاربعين ام بعده فاذا فرض أنه ارسل قبل الاربعين وغيره من الانبياء هل تكون خصوصية لذلك النبي ام لا وهل الواو في قوله تعالى ورافعك الى المطلق

الجمع أو للاستئناف (فاجاب) بان الراجح في معنى قوله تعالى اني متوفيك اني مستوفى أجلك ومؤخرك إلى الاجل المسمى عاصما
إياك من قتلهم أو قابضك من الارض ورافعك إلى من غير من موت من قولهم توفيت الشيء واستوفيته إذا أخذته وقبضته تاما للرد على النصارى
حيث زعموا أن الله رفع روحه دون جسده أو متوفيك نائما ومنه قوله تعالى الله (٣٧٩) يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في

منامها فجعل النوم وفاة
وانما رفعه نائما ثلاثا لحقه
خوف أو أن الوارف في قوله
تعالى ورافعك إلى لا تقيد
الترتيب والموت بعد انقضاء
اجله أو بميتك عن الشهوات
العائقة عن العروج إلى عالم
المسكوت أو ان في الآية
تقدما وتأخيرا تقديره اني
رافعك إلى ومطهرك من
الذين كفروا ومتوفيك
بعد انزالك إلى الارض
وقيل ان الله تعالى اماته
ثلاث ساعات من النهار
وقيل سبع ساعات ثم رفعه
إليه وأوحى الله إلى عيسى
على رأس ثلاثين سنه ورفعه
الله تعالى من بيت المقدس
ليلة القدر من شهر رمضان
وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة
فكانت نبوته ثلاث سنين
وعاشت امه بعد رفعه ست
سنين (سئل) عن مات
بعد توبته من شرب الخمر
واراد الله تعالى دخوله
الجنة هل يشربها في الآخرة
ام لا (فاجاب) بانه يؤخذ
من قوله ﷺ ان
التائب من الذنب كمن
لا ذنب له انه يشربها في
الآخرة (سئل) هل يجوز
للقارىء وهو مار في القراءة
ان يسكن آخر الحروف
وهو مار من غير وقف وهل

القاضي حسين رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن ينصب القاضي مسخرا يدعى على المدين فيقول لي
على فلان كذا وله على هذا كذا فمره بتسليمه إلى فيقيم المدعى عليه البينة حينئذ بالابراء اه
واستشكله الغزى رحمه الله تعالى بان غريم الغريم ليس بغريم وأجيب بان محل كونه غير غريم
إذا كان منكر الدين الغريم حينئذ لا تقام عليه البينة وأما إذا كان مقرا كما في صورته فهو غريم
يستوفى منه الحاكم ما على الغريم إلا أن يقيم البينة على الابراء (وسئل) رحمه الله تعالى عن له
عين تحت يد آخر فهل له الاستقلال باخذها مطلقا أو فيه تفصيل (فاجاب) نفعا تعالى به بقوله
إن كانت بيد من اتهمه كالوديع أو اشتراها منه وبذل له الثمن فليس له ذلك إلا باذنه لما فيه
من الارعاب وان كانت تحت يد عادية استقل باخذها مطلقا ان لم يخف فتنة والارفع الامر للقاضي
وبحث الزركشى كالادعى رحمه الله تعالى أن مستحق المنفعة كالمتاجر والموقوف عليه كالمالك
في ذلك أخذ من النص على أن للولى ذلك ان غلب على ظنه السلامة جاز أو الفتنة امتنع
وكذا إن استوى الامر ان وخالفهما البقيني رحمه الله تعالى فقال لا يحرم على الانسان أخذ
عينه من هي في يده (وسئل) رحمه الله تعالى عن بناء تحت أيدي جماعة ينتفعون به ويدعون
استحقاق الانتفاع به فنازعهم شخص بان هذا البناء أحدثه الحاكم الفلاني ظلما على الشارع
وأقام بينة بذلك وأقامت تلك الجماعة الواضعون أيديهم بينة بان هذا البناء كان موجودا قبل
وجود هذا الحاكم المذكور في هذا المسكان فهل تقبل بينة واضع اليد ويحكم باستمرار
الانتفاع أو تقدم بينة المنازع فيمنع واضع اليد من الانتفاع والتصرف (فاجاب) بقوله الذى
دل عليه كلامهم انه يحكم باستمرار انتفاع واضع اليد وعدم رفع يده لان هاتين البينتين اما
متعارضتان لان احدهما تقول انه أحدث ظلما وقت كذا والاخرى تقول انه كان موجودا قبل
ذلك الوقت فتوارد على التني والاثبات في عين واحدة وهذا تعارض من وجهين فهو أولى من
قولهم لو شهدا بانه سرق كذا أو غصبه غدوة وشهد آخر ان بانه سرقه أو غصبه عشية تعارضتا
ومن قول ابن الصلاح رحمه الله تعالى لو شهدت بينة بانه برىء من مرضه الفلاني ومات من غيره
وشهدت بينة اخرى بانه مات من مرضه الفلاني تعارضتا واذا ثبت تعارضهما وان لا مرجح لاحدهما
حكم بتساقطهما لتناقضهما ولا نهما لم يشهدا بشيء فتبقى يد الواضعين على حالها فيتصرفون في
ذلك البناء بما ارادوا واما متعارضتان ولا احدهما مرجح وهو ليس الا للينة الثانية في السؤال لانها
اعتضدت بشيئين احدهما اليد وقد قالوا اذا تعارضتا ولا حد المتداعيين يد قضى له بما ادعاه وان
تاخر تاريخ بينته لترحها باليد سواء تعرضت لسبب ملك ذى اليد ام لا ثانيهما سبق التاريخ لان
الشهادة بالاحداث ظلما تشهد به سنة عشر مثلا والاخرى تشهد بالوجود سنة تسع مثلا فالثانية
اسبق تاريخا فتقدم كما صرحوا به بقولهم لو اقام احدهما بينة بملكه من سنة والاخرى بينة بملكه
من اكثر قدمت بينة الاكثر لانها تثبت الملك في وقت بلا معارضة وفي وقت بمعارضة فيتساقطان
في الثانى ويثبت موجبها في الاول والاصل في الثابت دوامه اه فكذا هنا تقدم الثانية لانها
اثبتت وجود ذلك البناء في وقت بلا معارضة وفي وقت بمعارضة فيتساقطان في الثانى ويثبت
موجبها في الاول والاصل في الثابت دوامه ويؤيده ذلك افتاء ابن الصلاح رحمه الله تعالى فيمن مات

يجوز له ان يحرك الوقف عند الوقوف ام لا (فاجاب) بانه يجوز التسكين المذكور لان الوصل بنية الوقف جائز دون التحريك المذكور (سئل)
هل من مات يوم الجمعة بوقى فتنة القبر (فاجاب) نعم ورد عنه ﷺ ان مات يوم الجمعة او ليلة الجمعة وقاه الله فتنة القبر ومعناه
والله اعلم انه لا يحصل له من رؤيتهما وسرهما خوف ولا فزع ويثبت (سئل) عما اذا لم يكن هناك نص هل يجوز للمجتهد ان يجتهد في اصول

الدين أم لا (فاجاب) بانه لا مدخل للاجتهاد فيها (سئل) هل الافضل الجهاد لانه فرض كفاية أم الزراعة لاجل الحديث (فاجاب) بان الجهاد افضل (سئل) عن منكر ونكير هل ورد أنهما يسألان الاطفال ويلهمون الجواب أم لا (فاجاب) بان الطفل لا يستل ولا يجنون لم يسبق له تكليف (سئل) هل يحشر الناس (٣٨٠) على طول آدم (فاجاب) بان كل واحد منهم يكون على مامات عليه ثم عند دخول

الجنة يصيرون طولوا واحدا ففى الخبر الصحيح يبعث كل عبد على مامات عليه وفى الخبر الصحيح فى صفات الجنة ما ذكرته (سئل) هل ورد أن أحدا من الخلق يحشر بلبحيته أم لا (فاجاب) بأنهم يدخلون جردا مردا كما ثبت فى الخبرين المذكورين قبله (سئل) عن الاطفال ومن مات من الرجال والنساء يتزوجون فى الآخرة أولا وهل ورد أن المرأة إذا تزوجت بازواج وماتت عند آخرهم تأخذ الاول أو الاخير أو تتخبر وهل كذلك الرجل إذا تزوج بازواج كثيرة ومات ومعه الاخرة فمن يأخذ الاول أو الثانية أو يتخير أم لا (فاجاب) بان من ذكر يتزوجون ويتزوجون فى الآخرة وأما المرأة إذا كان لها أزواج كانت زوجة لمن كان زوجها اخرها فقد قال حذيفة رضى الله عنه أن نكوتى زوجتى فى الجنة فلا تتزوجى من بعدى فان المرأة لا آخر أزواجها وخطب معاوية ابن أبى سفيان أم الدرداء فابت وقالت سمعت ابا الدرداء يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال المرأة لا آخر أزواجها

وخلف ملكا فادعى أجنبى انه ملك بيت المال وانه كان بيد الميت غصبا وأقام بينة بذلك وأقام الوارث بينة بانه ملكه وان يده ثابتة عليه بحق وان يد الميت ايضا يدحق إلى ان مات بانه تقدم بينة الوارث لان معها زيادة علم وهو حصول الملك ولا يعارض افتاءه هذا افتاءه ايضا بانه لو قال الخارج غصبته فقال الداخل هو ملكى واقاما بينتين قدمت بينة الخارج لان يد الداخل هنا اثبت هنا ان يده ثابتة بخلافه فى مسألة الغصب الثانية ووجه تاييد الاول لمسلتنا ان دعوى الاجنبى انه ملك بيت المال كدعوى المنازع فى السؤال بانه شارع بجامع ان الحق للمسلمين فى كل منهما فاذا قدمت بينة الوارث لزيادة علمها بتعرضها لحصول الملك فالولى ان تقدم بينة ذى اليد لمسلتنا لتعرضها لوجود البناء قبل وجود ذلك الظالم فهى اولى بان معها زيادة علم فان قلت هل يمكن ان يقال بتقديم البينة الاولى فى السؤال أخذنا من قولهم لو أقام بينة بان مورثه فلانا مات يوم كذا فورثه وهو ابنة لا وارث له غيره وأقامت امرأة بينة أنه تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده عمل بينة المرأة لان معها زيادة علم اه فكذا الاولى معها زيادة علم بالاحداث المستند إلى فعل فلان الظالم فالقياس واضح قلت الفرق بين المسئلتين اظهر واوضح لان سبب زيادة العلم فيما قالوا ان الثانية اثبتت حياته فى زمن ثان فهى وان كانت مستصحة لاصل الحياة لكن لما ضمت إلى ذلك تصرفه فى ذلك الزمن بالنكاح فيه كان معها زيادة علم على الشاهدة بموته قبل ذلك فقد تمت تلك على هذه لذلك وايضا فهذه قالت لا وارث له سواء فهى نافية وتلك قالت ان الزوجة وارثة له فهى مثبتة والمثبتة مقدمة على النافية لان معها زيادة علم فزيادة العلم هنا فى ثلاثة اشياء علمه ببقاء حياته بعد زمن الموت الذى بينته الاخرى ومن ثم قالوا شهدا بموته وشهد آخران بحياته بعد ذلك فشادة الحياة اولى وتبعا طيه للنكاح بعد ذلك وبان معها اثباتا فقد تمت لمجموع هذه الامور واما فى مسألة السؤال فلم يوجد نظير ذلك وإنما غاية ما فيه ان الثانية تشهد بوجود ذلك البناء فى الزمن السابق والاولى تشهد بانه لم يكن حينئذ وإنما حدث بعد فالثانية هى المثبتة فزيادة العلم ليست الا معها فكلما هم المذكور دليل لنا لاعلينا على انه يشكل عليه افتاء ابن الصلاح رحمه الله تعالى بانه لو شهدت بينة بانه مات فى رمضان سنة كذا فاقام بعض الورثة بينة بانه اقر له بدار سنة كذا لسنة بعد السنة المذكورة لموته قدمت بينة بموته فى رمضان ووجه الاشكال ان قياس ما مر تقديم بينة الاقرار لان معها زيادة علم بحياته بعد رمضان واقاراه وقد يجاب بما قررت فى تلك من ان زيادة العلم ثم إنما جاءت من مجموع تلك الامور الثلاثة وليس هنا بعضها فلا اشكال على ان فى تلك ما يتضح به أن بينهما فرقا ظاهرا لا يحتاج معه إلى ذلك الجواب وهو ان الثانية فى تلك شهدت بنكاحه بعد الزمن الذى غيبته الاولى ثم بموته بعد ذلك فمعها زيادة علم بتأخر حياته وتعاطيه للنكاح ثم بموته بعد ذلك واما فى هذه فلم تعرض البينة الثانية للمجرد الاقرار المستلزم للحياة فكانها شهدت بمطلق حياته بعد شهادة الأخرى بموته وشهادة الموت مقدمة لانها ناقله عن اصل الحياة بخلاف الشاهدة بها لاستصحابها لذلك الأصل فتأمل ذلك فانه مهم والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿وسئل﴾ رحمه الله تعالى عن دين شرعى ثبت بطريقه الشرعى فاوجب الوارث الشرعى على رب الدين يمين الاستظهار الجامعة لنفى المسقطات فاختر الوارث الشرعى رفع اليمين المذكورة بعد ذلك

فى الآخرة وقال ان اردت ان تكونى زوجتى فى الآخرة فلا تتزوجى من بعدى وقيل انها تكون زوجة لاحسنهم خلقا وقيل انها عن تنخير واما الرجل إذا تزوج زوجات فان لم يطلق بعضهن كن كلهن زوجات له فى الآخرة وان طلق بعضهن وتزوجن غيره كن لازواجهن (سئل) عن الاطفال هل يحاسبون (فاجاب) بانهم لا يحاسبون لعدم تكليفهم (سئل) عن توبة المسلم إذا وجدت شروطها هل يقطع بقبولها

كتوبة الكافر أو لا (فاجاب) بان التوبة غير مقطوع بقبولها (سئل) هل ورد أن الكلب أفضل من الأدمي المهدر الدم المسلم والكافر أم لا (فاجاب) بانه لم يرد ما ذكر وأيضاً معناه غير صحيح (سئل) عن قول بعضهم أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام البشر وخواص المؤمنين أفضل من عوام الملائكة هل هذا تفصيل حسن (٣٨١) صحيح معتمداً أم لا وإذا قلتم بالتفصيل فما

المراد بخواص البشر وخواص الملائكة وما المراد بخواص الملائكة وخواص البشر (فاجاب) بانه قد اختلف العلماء في هذه المسئلة على اقوال احدها تفضيل الانبياء على الملائكة وهو مذهب الاشعرى وجمهور اصحابه وهو احدى الروايات عن ابي حنيفة وثانيها تفضيل الملائكة وهو قول المعتزلة واختاره من اصحابنا القاضي ابو بكر الباقلاني والاستاذ ابو اسحق وابو عبد الله الجاكم والامام ثغر الدين وابو شامة المقدسي وقال البيهقي في شعب الامام وقدروى احاديث المفاضلة بين الملك والبشر ولكل دليل وجه وثالثها الوقف وبه قال الكيا الهراسي وقال الامام ثغر الدين الخلاف في التفضيل بمعنى ايها اكثر ثوابا على الطاعات اه وعبارة جمع الجوامع وبعده الانبياء ثم الملائكة عليهم السلام قال شارحه الجلال المحلى فهم افضل من البشر غير الانبياء اه وهذا ظاهر ما في المواقف والمقاصد اذا وقع فيها من محل الخلاف في تفضيل الانبياء على الملائكة من غير تقييد بشيء من الجانبين وذلك يؤذن بفضل الملائكة

عن رب الدين فهل تسقط اليمين عن رب الدين ويأخذ ما ثبت له من الدين المذكور أم تجب اليمين المذكورة على رب الدين حتماً أم لا وهل يكون الحكم كذلك في جميع الدعاوى سواء أكانت أصلاً على المدعى عليه إذا أنكر أو مردودة على المدعى (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله حيث كان لليميت وارث خاص لم تجب اليمين إلا بطلبه وكذا سائر الدعاوى لا تجب اليمين فيها إلا بطلب من وجبت له أن تصور منه طلب (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص تملك مالا ونقله عن ملكه إلى شخص آخر بالغ أو صبي بطريق شرعي يبيع أو صيرورة شرعية ثم ادعى شخص على الواضع بده على المال المنقول المذكور بانه ملكه ورثه من أبيه فانكر الواضع يده وقال هذا ملكي وأنا حائز له صار لي من فلان بطريق شرعي فقال له المدعى أنت تعلم انه كان ملك أبي وصار لي بالارث الشرعي فاحلف لي على ذلك انك ما تعلم فهل تلزمه اليمين أو تلزم الناقل الذي صار له من قبله إذا كان حيا وان كان ميتا هل تلزم ورثته أولا فإذا قلتم بلزومها على الناقل أو المنقول ونسكل فهل يحلف المدعى المذكور اليمين الشرعية لاستحقاقه لذلك ويأخذ المال أولا (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله انما تسمع الدعوى على واضع اليد ثم هو الذي يجيب بالاعتراف أو الانكار فيطالب بالبينة وإلا فاليمين بتا وإذا نزعت منه العين بحجة رجع بثمنها إن كان على من تملكها به منه بشرطه (وسئل) نفعا الله تعالى به عما إذا ادعى زيد على عمرو مدعى فاجاب المدعى عليه بدعوى رافعة للمدعى به كقوله أبرأتني من هذا المبلغ أو أديتك إياه أو اقررت بانه ليس لك على حق ولم يمض زمان بعد هذا الاقرار يمكن فيه ترتب حق للمقر على المقر له واراد المدعى عليه الذي صار مدعيا بالدافع تحليف المدعى أولا على نفى وقوع الدافع واراد المدعى أولا تحليف المدعى عليه على عدم المدعى به من يقدم منهما في الاجابة وهل يفرق بين اقتران جواب المدعى عليه بالدافع بنفى المدعى به أم لا يفرق وهل قوله اقررت بانه ليس لك على حق بشرط المتقدم واقع أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله ليس هنا يمينان مترتبان حتى يتوهم التعارض في المقدم منهما وانما هنا يمين واحدة هي على المدعى انه ما أبرأ أو ما اقر وان المدعى عليه ما أدى اليه فان حلفها المدعى اخذ الحق من المدعى عليه لانه اعترف به وادعى رافعا له لم يثبت فلزمه ادائه عملا باصل الاستصحاب وان نكل المدعى عنهما حلف المدعى عليه على الابراء أو الاقرار أو الاداء أو لا شيء عليه فعلم ان اليمين هنا متوجهة أولا على المدعى فان نكل عنها توجهت على المدعى عليه من غير نظر إلى الفرق الذي ذكره السائل وقوله اقررت الخ دافع كما هو جلي وان فارق مامر من وجه آخر فقد صرحوا بانه لو ادعى عليه الف ردهم فقال للحاكم قد اقر انه ابرأني او انه استوفى مني الالف فليس باقرار بخلاف دعوى الابراء والاستيفاء فانه اقرار بالدين المدعى به ثم عقبه بما يسقطه فلم يقبل منه فكانت اليمين في جهة المدعى أولا كما قدمته (وسئل) رحمه الله تعالى عن اليمين التي تطلب من المدعى او المدعى عليه هل يشترط سماع القاضي اياها او ان يكون بحيث تسمع أولا وإذا نكل هل يشترط سماعه نكوله بقوله انا ناكل او لو سمعه غيره كفى او يفرق بين ان يكون بحيث يسمع ولا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله كلامهم مصرح في مسائل بانه لا بد من سماع القاضي او من انا به في ذلك لليمين والنكول ويوجه بان تحليفه حكم عليه بحلفه او بنكول خصمه وإذا كان حكما بذلك فهو كالحكم

مطلقا على غير الانبياء لكنه مخالف لما في عقائد النسفي من الفرق بين الرسل وغيرهم فانه قال ورسل الملائكة افضل من عامة البشر وعامة البشر افضل من عامة الملائكة اه واراد بالرسول ما يشمل النبي وهو قول في المسئلة وقد عبر بعضهم بالخواص بدل الرسل في الموضعين ولفظه خواص البشر يشمل جميع الاولياء وقد صرح بالاولياء البيهقي في شعب الايمان فقال قد تكلم الناس قديما وحديثا في الملائكة والبشر

فذهب ذاهبون إلى أن الرسل من البشر أفضل من الرسل من الملائكة والاولياء من البشر أفضل من الاولياء من الملائكة وعبرة الكمال بن الهمام في المسيرة أن الانبياء من بني آدم كالرسل وغيرهم أفضل من الملائكة خواصهم كالانبياء أفضل من خواصهم وعوامهم كالصلحاء أفضل من عوامهم اهـ والتفصيل (٣٨٢) حسن صحيح معتمد وقد علم ما ذكرته خواص البشر وعوامهم وخواص الملائكة وعوامهم (سئل) عما

يقع من العامة من قولهم عند الشدائد يا شيخ فلان يا رسول الله ونحو ذلك من الاستغاثة بالانبياء والمرسلين والاولياء والعلماء والصلحاء فهل ذلك جائز لا وهل للرسل والانبياء والاولياء والصلحاء والمشايخ اغاثة بعد موتهم وماذا يرجع ذلك (فاجاب) بان الاستغاثة بالانبياء والمرسلين والاولياء والعلماء والصلحاء جائز قول للرسل والانبياء والاولياء والصلحاء اغاثة بعد موتهم لان معجزة الانبياء وكرامات الاولياء لا تنقطع بموتهم اما الانبياء فلا لهم أحياء في قبورهم يصلون ويحجون كما وردت به الاخبار وتكون الاغاثة منهم معجزة لهم والشهداء أيضا احياء شوهدوا نهارا يجاروا يقاتلون الكفار واما الاولياء فهي كرامة لهم فان اهل الحق على انه يقع من الاولياء بقصد وبغير قصد امور خارقة للعادة يجريها الله تعالى بسببهم والدليل على جوازها أنها امور ممكنة لا يلزم من جواز وقوعها محال وكل ما هذان فهو جائز الوقوع وعلى الوقوع قصة مريم

بشهادة البينة فكما اشترط سماعه لشهادتها حتى يحكم بها كذلك يشترط سماعه لليمين أو النكول حتى يحكم باحدهما وهذا ظاهر لا غبار عليه وبما يدل عليه قولهم لو شهدت بينة على قاض أنك حلفت فلانا على كذا ولم يتذكره لم يلتفت لتلك البينة قالوا لان القاضي لا يمتضى حكمه الا اذا تذكره ولا يعتمد فيه على البينة فاذا لم يقبل البينة على ذلك فاولى أن لا يقبها إذا شهدت عنده انه حلف بين يديه من غير أن يسمعه إذ لو قلنا انه لا يشترط سماعه لاكتفى بحلف من وجه عليه اليمين في حضرته وان لم يسمعه فلما لم يكتفوا بتلك البينة علمنا أن هذه البينة لا يكتفى بها بالاولى كما تقرر وصرحوا أيضا بانه لا بد أن تكون اليمين بتحليف القاضي أو نائبه ومع ذلك كيف يتوهم ان القاضي لا يشترط سماعه اذ كيف يدار الامر على تحليفه ولا يدار على سماعه فان قلت يمكن أن يراد بتحليفه أمره بالحلف ولا يلزم من أمره به سماعه له بعد انقضاء أمره به لانه قد يامر به ثم يشتغل عنه فيحلف في حال اشتغاله ويثبت عنده انه حلف على ما أمره به فما المانع حينئذ من صحة يمينه قلت المانع منها ما قدمته من ان تحليف الخصم حكم له بموجب يمينه ولا يكون حاكمه بموجبها الا اذا سمعها على انه لا يسمى محلفا له بمجرد الامر وانما يسمى بذلك ان سمع ما حلف به وعليه أيضا فالعبرة بنية القاضي واعتقاده حال الحلف ولا يعتبر ذلك الا اذا سمع يمينه واما اذا لم يسمعها فكيف يكون على نيته واعتقاده وأيضا فانه يشترط فيها مطابقتها للدعوى والمطابقة أمر دقيق بدليل اختلاف الائمة رضى الله تعالى عنهم في مسائل منها هل الجواب عنها بكذا مطابق او لا فذلك كله صريح في أنه لا بد من سماعه لليمين والنكول حقيقة ولا يكفي قيام البينة عنده بهما (وسئل) رحمه الله تعالى عن ادعى عليه بعين فقال هي لابني الطفل فني أدب القضاء في موضع لا يحلف وفي موضع لا تنصرف الخصومة عنه فهل بينهما تناف (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله لا تنافي فان معنى لا يحلف أى بالنسبة للرقبة فلا تسلم للمدعى بحلفه كما يأتي ومعنى لا تنصرف الخصومة منه أى بالنسبة لاقامة البينة عليه وغرم بدل العين ان نكل وحلف المدعى اذ العين لا تسلم اليه حينئذ بل قيمتها لانه حال بينه وبينها باقراره بها لطفله (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا أبرأه عن اليمين أو عن اتمامها فاراد الخالف اتمامها فمن المحاب منها (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله الابراء عن اليمين يسقط حقه منها في هذه الدعوى فله ان يجددها ويحلفه ثم ظاهر كلامهم سقوط الحق منها وان شرع القاضي في التحليف نعم بحث بعضهم انه لو طلب الخصم اتمامها اجيب قياسا على ما نقله الاذرى رحمه الله تعالى عن تعليق القاضي رحمه الله تعالى انه لو شرع المدعى في يمين الرد فقال المدعى عليه لا تحلفه وانا اغرم له المال فله أن يكمل اليمين حتى ياخذه على وجه الاستحقاق فكذا يقال هنا اذا شرع المدعى عليه في يمين الاصل فقال ابرأته عن اليمين له اتمامها لينقطع الطلب عنه والجامع بينهما حصول الانتفاع وقطع العلق (وسئل) رحمه الله تعالى هل يشترط التفصيل في دعوى المهر او الارث كما في دعوى عقد النكاح ام لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ان وجهت الدعوى الى عقد النكاح كان قالت استحق المهر او الارث بسبب عقده على اشترط فيها ذكر كون العقد بولي مرشد وشاهد عدل ورضاها ان شرط لانها لما ترتبت دعواها نحو المهر على العقد كانت مدعية نفس العقد فاحتاجت لذكر شروطه ولا يقبل منها حينئذ الارجلان

ورزقها الآتي من عند الله على ما نطق به التنزيل وقصة ابى بكر واضيا فله كما في الصحيح وجرى ان النيل بكتاب عمر ورؤيته وهو على المنبر وعليه بالمدينة جيشه بنهاو ند حتى قال لا مير الجيش يا سارية الجبل محذر اله من وراء الجبل لامن العدو هناك وسماع سارية كلامه وبينهما مسافة شهرين وشرب خالد السم من غير تضرر به وقد جرت خوارق على ايدى الصحابة والتابعين ومن بعدهم لا يمكن انكارها لتواتر مجوعها وبالجملة ما جاز ان

يكون معجزة لنبي جازان يكون كرامة لولي لا فاروق بينهما الا التحدى (سئل) عن معنى قولهم يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال هل معناه اثبات الحكم به واذ اقمتم معناه ذلك فالجواب عن قول ابن دقيق العيد في الكلام على شروط العمل بالحديث الضعيف وأن لا يلزم عليه اثبات حكم (فاجاب) بانه قد حكى النووي في عدة من تصانيفه اجماع أهل الحديث على العمل بالحديث الضعيف (٣٨٣) في الفضائل ونحوها خاصة وقال ابن

عبد البر أحاديث الفضائل

لا يحتاج فيها الى من يحتاج به وقال الخاكم سمعت أبا زكريا

العنبري يقول الخبر اذا ورد

لم يحرم حلالا ولم يحلل حراما

ولم يوجب حكما وكان فيه

ترغيب أو ترهيب أغمض

عنه وتسوهل في روايته ولفظ

ابن مهدي فيما أخرجه

البيهقي في المدخل اذا روينا

عن النبي صلى الله عليه وسلم

في الحلال والحرام والاحكام

شدنا في الاسانيد وانتقدنا

في الرجال واذاروينا في

الفضائل والثواب والعقاب

سهلنا في الاسانيد وتساحنا

في الرجال ولفظ الامام

أحمد في رواية الميموني عنه

الاحاديث الرقائق يحتمل

أن يتساهل فيها حتى يحجى

شيء فيه حكم وقال في رواية

عياش عن ابن اسحق رجل

نكتب عنه هذه الاحاديث

يعني المغازي ونحوها واذاجاء

الحلال والحرام أردنا قوما

هكذا وقبض أصابع

يديه الاربع وقد علم أن

كلام ابن دقيق العيد موافق

لكلام الائمة وهو خارج

بقولهم من فضائل الاعمال

وعلم أيضا أن المراد بفضائل

الاعمال الترغيب والترهيب

وفي معناها القصص ونحوها

وعليه حمل قول البلقيني رحمه الله تعالى لا بد من رجلين أو الى نحو المهر أو الارث بان قالت استحق على المتوفى المهر والارث لم يحتاج لذكر شروط العقد وكفاها رجل وامرأتان وشاهدو يمين لان مدعاها محض مال وعليه حمل قول الشيخين رحمهما الله تعالى تسمع دعواها ويقبل رجل وامرأتان أو رجل ويمين لان المدعى مال (وسئل) رحمه الله تعالى عن قيم طفل ادعى على قيم طفل وأقام بينة فهل يجب الانتظار للبلوغ ثم الحلف (فاجاب) نفقنا الله تعالى بعلومه بقوله ظاهر كلام الشيخين رحمهما الله تعالى بل صريحه وجوب ذلك وبه صرح القاضي حسين وخالفهما كثير من المتأخرين كالسبكي تبعنا لابن عبد السلام فقالوا يسلم له المال بعد الحكم له به وتبعهم بعض العلماء من القضاة فحكم به مرارا بل قال انه الذي عليه العمل وان أهل عصره لم يعترضوه في حكمه به واعتمده أيضا شيخنا سقى الله تعالى عهده في شرح المنهج ووجهه السبكي رحمه الله تعالى بانه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق فان تركه المدين قد تضيع أو ياكلها ورثته فتعريضها لذلك وتأخير الحكم مع قيام البينة مشكل لا سيما ونحن نعلم أن الصبي المستحق لاعلم عنده من ذلك واليمين التي عليه بعد بلوغه انما هي على عدم العلم بالبرائة وهذا أمر حاصل فكيف يؤخر الحق لمثل ذلك قال والوجه عندي خلاف ما قاله القاضي رحمه الله تعالى من تأخير الحكم وأنه لا يحكم الان بالبينة ويؤخذ له الدين وان أمكن أخذ كفيلا به حتى اذا بلغ يحلف فهو احتياط وأن لم يمكن فلا يكلف وينبغي للقاضي اذا حكم لا يهمل مكتوبا بيد المحكوم عليه أن له تحليف المحكوم له اذا بلغ وقال البلقيني رحمه الله تعالى لا حاجة الى الحيلولة لما فيها من عدم الفائدة لجواز أن يتلف الماخوذ فان بقي الدين اضررنا بالمديون وان لم يبق اضررنا بصاحب الدين فلم يبق الا اسقاط الاستظهار للاحتياط في اخذ المال فان يمين الاستظهار انما شرعت للاحتياط والاحتياط ان يؤخذ لانه قبل الاخذ بصدد الضياع وبعد الاخذ ثبت الحق والاصل عدم ما يقتضي اسقاطه فالتقوى على عدم الاخذ وبدل له انه لو ادعى وكيل غائب على ميت او غائب قضى له ولا يتوقف الاخذ على حضور الموكل وتحليفه ولك ان تقول انتصارا للاول نظر كم الى ان تركه المدين قد تضيع الى آخر ما مر يعارضه ان تركه الدائن قد تضيع ايضا فاذا بلغ ونسكل عن اليمين لا يجد المدين مرجعا فنظر كم الى احتمال الضياع في جانب المدين تحكم بل احتماله موجود فيهما فبطل النظر كذلك كما هو ظاهر جلي وقول السبكي رحمه الله تعالى ونحن نعلم الخ يرد بان علمنا بذلك لا يمنع احتمال نكوله ووجوب رد ما اخذه مع احتمال ضياعه منه او من وليه من غير بدل يخلفه فاندفع قوله ايضا وهذا امر حاصل وقول البلقيني رحمه الله تعالى فلم يبق الا اسقاط الاستظهار الخ يرد بمنع ما ذكره المتفرع عليه قوله فلم يبق الخ ووجه منعه ان لطريقة يحصل بها الجمع بين المصلحتين من غير ضرر يعود على احد الجانبين بان يمنع القاضي قيم المدين من التصرف في قدر الدين ويجعله في محل لائق به ويختتم عليه بختمه وحينئذ فلا ضرر بتلته على احد اما المدين فلانه لو لم يكن عليه دين وفعل بما له ذلك لا يقال انه سعى في اتلافه فانه لو كان في ذلك المحل من غير ختم لا صابه ذلك التلف ايضا واما الدائن فهو لم يدخل في ملكه حتى يحسب عليه من دينه وقوله الاحتياط ان يؤخذ الخ ممنوع لانه احتياط بالنسبة للدائن لا للمدين وهو تحكم لما قررناه او لا انه يحتمل تلف تركه الدائن ونكوله عن يمين الاستظهار فيفوت الحق على المدين ولا دليل له في

الشافعي رضى الله عنه اذا صح الحديث فهو مذهبي (فاجاب) بانه قد انفرد بعضهم فيها بمؤلف ومن جملة محامله أن يتوقف الامام في حكم لعدم صحة الحديث الدال عليه فيقول ان صح الحديث قلت به (سئل) عن ضغطة القبر هل هي قبل سؤال المالكين أو بعدها وهل تكون الروح حال الضغطة في الجسد أم لا (فاجاب) بان الضغطة قبل سؤال المالكين في البخاري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان العباد اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وانه يسمع قرع نعالهم اتاه ملكان فيقعدانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل لمحمد ﷺ فاما المؤمن فيقول أشهد انه عبد الله ورسوله فيقال له انظر الى مقعدك في النار وقد أبدلك الله مقعدا من الجنة فيراهما جميعا وقال قتادة وذكر لنا انه يفسح له في قبره قال (٣٨٤) مسلم سبعون ذراعا ويملا عليه خضر الى يوم يعثون اه وعلم من هذا أن ضغطة القبر قبل السؤال

الملكين لانها تعم المؤمن وغيره فقد قال ابن أبي مليكة ما أجبر من ضغطة القبر احد ولا سعد بن معاذ الذي منديل من مناديله خير من الدنيا وما فيها وروى النسائي عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال هذا الذي تحرك له وفتحت له أبواب السماء وشهده سبعون ألفا من الملائكة لقد ضم ضمة ثم فرج عنه ولما دفن رسول الله ﷺ ابتنته زينب جلست عند القبر فقبرد وجهه ثم سرى عنه فقال له أصحابه رأينا وجهك يا رسول الله تريد أن نقا ثم سرى عنك فقال ﷺ ذكرت ابنتي وضعفها وعذاب القبر فدعوت الله ففرج عنها وأيم الله لقد ضمت ضمة سمعها ما بين الخافقين وتكون الروح حال الضغطة وسؤال الملكين في الجسد (سئل) عن كيفية عرض الامانة على السموات والارض وهل كان العرض عليها في آن واحد أولا وهل كان العرض على السماء والارض او الارض قبل السماء وهل تعرض قبل آدم على غير السموات

مسئلة الوكيل لان الاصحاب أجابوا عنها بان لو أهملنا الحق لحضور الموكل وحلفه لتعذر الاستيفاء بالوكلاء وهذا أمر عام الضرر فلم يقولوا به لعموم ضرره بخلافه في مسئلتنا فانه لو فرض فيها ضرر هو خاص على انه متكافئ من الجانبين كما تقرر فعلم أن الاول الذي هو المتقول له وجه واضح جلي فلا مساع للعدول عنه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن يده عين اشتراها من ورثة في زمن كذا فادعى خارج أنها ملكه ويده سرقت منه في زمن كذا فمن تقدم منها بينته (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلومه بقوله ان ذكرت بينة الخارج أنها ملكه وأن الداخل سرقتها او انها سرقت من يد من ترتبت بد الداخل عليه قدمت الخارجة كما افتى به جمع متأخرون كالشرف بن المقرئ رحمه الله تعالى وتلامذته عمر الفتى وبوسف المقرئ رحمهما الله وغيرهما قالوا ولا فرق بين أن تذكر الداخلة انه اشتراها من مالك يملك ام لا اي فتقدم الخارجة الذاكرة لما مر ان معها زيادة علم بان يد الداخل بغير حق قالوا لان الداخل صار خارجا وعكسه لبيان مستند اليد وخالف في ذلك بعض أهل الثمن فقدموا الداخلة حيث قالت اشتراها من مالك يملك لاننا علمنا ان يد الداخل ليست عادية قال بعض المتأخرين والمعتمد الاول لما تقرر أن الداخل صار خارجا باثبات الخارج انه مسروق منه ومن المعلوم ان الخارج لا يقدم على الداخل باثبات الانتقال من غير المدعى عليه ونحن فرضنا الداخل خارجا فلا تقدم بينته إلا ان أثبتت الشراء من الخارج لانه صار باثبات بينة السرقة وهو صاحب اليد (وسئل) رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر ان ما اشتراه يعلم بالاستفاضة انه وقف مسجد كذا فهل تسمع هذه الدعوى ام لا (فاجاب) نفعتنا الله تعالى به بقوله افتى بعضهم بانها لا تسمع لان شرط الدعوى الجزم ولا يلزم من سماعه من جمع يبعد تواطؤهم على الكذب بوجود الوقف انه لا يكون ملكا اه وليس في محله لان ما علل به لا يتأتى الا لو كانت صيغة الدعوى أن ما اشتراه سمع بالاستفاضة انه وقف مسجد كذا فهذه هي التي لا تسمع اذ لا يلزم من سماعه بذلك عليه اما إذا كانت صيغة الدعوى ما ذكر في السؤال من أنه يعلم بالاستفاضة الخ فتسمع الدعوى حيثن بلا شك ويطالب بالجواب وتكون دعوى حسبة (وسئل) رحمه الله تعالى عن الاكراه على الطلاق او البيع او نحوهما هل يشترط في ثبوته رجلا (فاجاب) بقوله الاكراه على البيع او البراءة او نحوهما يثبت بشاهدتين لان القصد منه المال فهو نظير ثبوت القتل الذي لا يوجب قودا بذلك نظر الى أن القصد المال بخلاف الاكراه على الطلاق لا يثبت إلا برجلين لان الطلاق المقصود لا يثبت الا بهما ويشترط في شاهده تفصيله باختلاف الاشخاص والاحوال والمذاهب بل أهل المذهب كثر اختلافهم في حده وما يثبت به (وسئل) رحمه الله تعالى عن جدار النخلة يورث يداعليها كالحدم والبناء ام لا (فاجاب) بقوله مجرد الجدار وحده لا يورث يداعليها على النخلة كما هو ظاهر لانه لا يعد الاستيلاء عليها كالحدم وحده بخلاف البناء والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل تثبت الحدود بالاستفاضة (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلومه بقوله الذي نقله البلقيني رحمه الله تعالى في فتاويه في باب الجزية عن ابن عبد السلام رحمه الله تعالى واعتمده انها لا تثبت بها وعبارته الحدود لا تثبت بمجرد الوجود ألا ترى ان غاصبا لو غصب دارا وجاء مدعيها ليدعى بها وأقام بينة بالدار ولم تتعرض البينة لحدودها لا بالاشارة ولا بالعابرة فاننا لانزع الدار من الغاصب بمجرد ما ذكر فان قيل فقد ذكر العلماء رضی الله

والارض أولا (فاجاب) بان في كيفية ذلك تاويلات يطول ذكرها منها أن الله تعالى لما خلق هذه الاجرام خلق فيها فهما وقال إني فرضت فريضة وخلقته الجنة لمن أطاعني فيها ونار المن عصاني فقلن نحن مسخرات على ما خلقت لا نحتمل فريضة ولا نبغى ثوابا ولا عقابا والعرض على السموات والارض والجبال واحد فلم يسبقه عرض آخر (سئل) عن رجلين نقل

أحد هما عن الجلال السيوطي رحمه الله تعالى أنه قال في مصنفه أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب وأعاد النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي ركانة إليه بعد أن طلقها ثلاثاً من غير محلل وأسلم رجل على أن لا يصلي صلاتين فقبل منه ذلك وقال الآخر كذب هذا الناقل في هذا النقل فأيها كذب وهل يقال في الحديث غير الموضوع إذا كان ضعيفاً بأنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (فاجاب) بأن مسألة الطلاق

واقعة حال ووقائع الاحوال

إذا طرق اليها الاحتمال

كسها ثوب الاجمال وسقط

بها الاستدلال فيحتمل أنه

طلقها ثلاثاً قبل أن يسلم

وحينئذ فذاك قول بفساد

نكاح الكفار وان قررناهم

عليه والطلاق في الفاسد

لا يقع في الطلاق الثلاث

لا يحتاج إلى تحلل ويكون

هذا من ادلته ويحتمل أنه

صلى الله عليه وسلم تبين له

فساد نكاحه بسبب اقتضاه

وإذا انتفى ما ذكرناه فيحمل

على أنه صلى الله عليه وسلم

خص أباركاته وظاهر ان

الخصائص مستثناة من

القواعد المقررة في الشريعة

واما مسألة الصلاة فقوله

فيها فقبل منه ذلك أي اسلامه

بالشرط المذكور واخر

وجوب بقية الصلوات

الخمس عليه الى وقت دخولها

وتأخير البيان الى وقت

الحاجة جائز ولا يجوز ان

يقال في الحديث الضعيف

غير الموضوع انه كذب لان

تضعيفه انما هو بحسب

الظاهر ويحتمل ان يكون

صحيحاً في نفس الامر (سئل)

هل ورد ان الشخص اذا

كسر دمه نافي أو مافي معنى

ذلك (فاجاب) بأنه لا اصل

له (سئل) عما لو سمع من

تعالى عنهم أن ما اشتهر لاحاجة إلى ذكر حدوده فالجواب أن ذلك في المشهور المقطوع به فاما غير ذلك مما شك في حدوده فلا بد من ذكر حدوده وقال الشيخ الامام ابن عبد السلام رحمه الله تعالى ان الحدود لا تثبت بالاستفاضة تورأت ذلك في مكتوب له مسجلاً عليه بقضية بركة الحبش وقال في آخره ولم تثبت الحدود إذا الحدود عندنا لا تثبت بالاستفاضة (وسئل) رحمه الله تعالى عن حاكم شرعي صدرت عنده دعوى شرعية بين متداعيين في قضية لم تثبت عنده الابشاهدين دون شاهد ويمين أو شاهد وامرأتين كنحو طلاق ونكاح وقصاص وتنفيذ حكم حاكم آخر فلم يحضر عنده غير شاهد واحد وتعذر الثاني بموت أو غيره فهل يجوز للحاكم أن يقول للشاهد فوضت اليك الحكم في هذه القضية فيحكم فيها الشاهد بعلمه أولاً يجوز له ذلك وإذا قلتم بالجواز وحكم فيها الشاهد بعلمه وأخبر مستنبيه بذلك فهل للمستنيب أن يعتمد عليه وينفذ حكم نائبه في القضية المذكورة باخباره بذلك اوضحوا لنا ذلك فلقد رأينا من يفعل ذلك من غير تفويض ولا نيابة منه في ذلك بل يكتبني باخباره من غير زيادة ويحكم فيها أو ينفذها فهذا مما اشكل علينا (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله إذا كان في الشاهد أهلية القضاء في تلك المسئلة المفوضة اليه ولم يكن ثم تهمة وبين مستنده كما هو الشرط في القضاء بالعلم من غير المجتهد وكان للقاضي الاستنباط جازله أن يستنبيه فيها ليعضى فيها بعلمه بشروطه التي ذكرناها وغيرها مما هو مقرر في كتب الفقه ومتى اختل شرط من ذلك بطل التفويض والقضاء وكما ارتكب قضاة السوء وشهوده من القبائح ما تصم عنه الا آذان فلا يبعد عليهم ما ذكره عنهم السائل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما إذا ثبت حرية الاصل في الام بيمينها فهل يحكم بحرية ولدها بمجرد يمينها أم لا (فاجاب) نفعتنا الله تعالى به بقوله يحكم بحرية الولد بما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما إذا أذن له بصرف على دابته أو على من تلزمه مؤنته من فرع أو أصل واختلفا بعد ذلك في أصل الاتفاق أو قدره المعتاد فلم يحلف المنفق اليمين المتوجهة عليه في ذلك بل ردها على الاذن فهل له أن يطالبه باليمين المردودة أم لا وهل يكون حلف الاذن فيها على نفى العلم أم لا فان قلتم نعم ترد عليه اليمين ويجب عليه الحلف فما فائدة طلب هذه اليمين منه سواء وجبت عليه على نفى العلم أو على البت وهو لو نكل عنها لم يحكم عليه اصلاً (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله المراد طلب حلف المنكرو ويكون على البت وفائدة طلب حلفه انه ربما خاف من اليمين فوافقه على دعواه (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى عما إذا شهد اربع نسوة بان فلانة ولدت قبل فلانة وشهد الشهود المذكور ببلوغها فهل يجوز تزويج الاخرى بذلك اولاً (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله اذا ثبت عند القاضي بطريقه الشرعي ان هذه المرأة بلغت بالسن وثبت عنده ان فلانة ولدت قبل هذه ثبت انها بلغت بالسن ايضاً فيثبت لها احكام البالغة ويجوز تزويجها بالاذن (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى عما اذا شهدت بيعة ببلوغ الصبي بالسن واخرى بأنه لم يبلغ بل عمره ثلاثة عشر سنة أو اربعة عشر سنة هل هي شهادة يكتفى بها اولاً واذا شهدت بيعة انه ولد يوم ولد فلان او مات يكفى ذلك اولاً (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله اختلاف هاتين البيعتين فيما ذكر اختلاف في

[م - ٤٩ - الفتاوى الكبرى - راجع] بعض العلماء الاعيان المنتسبين للفتوى بمصر الان من شاع في الناس وظهر فيهم ما نطوت عليه سيرته وسريره أن كل من تفرج على مغاني العرب تطلق زوجته فهل يحمل هاتان اللفظتان وهما مغاني وتطلق على الاطلاق أم هما من اللفظ المشترك الذي فيه احتمال وبيان المحال فان قلتم بالاطلاق فهل جاء فيما قاله العالم من نص صريح أو حديث صحيح

وإن قلتم بالمشترك الذي يحتمل التأويل فما الدليل (فاجاب) بانه من المعلوم أن التفرج على مغاني العرب يلزم منه محرمات كالنظر الى النساء الاجنيات المتزنيات المرصداً لقصد الزنا بهن وعدم الانكار عليهن وإقرارهن عليه ولما كان كل أحد يشق عليه وقوع طلاق زوجته بغير اختياره قصد ذلك العالم بلفظه المذكور زجرهم (٣٨٦) وردعهم عنه لاحقيقته من تطلق زوجة من تفرج عليهن إذ لا قائل به ويدل على جواز اخراج

لفظ الزجر والردع من غير ارادة حقيقته قوله صلى الله عليه وسلم من قتل عبده قتلناه (سئل) عن اطلاق الفقهاء نفى الجواز هل ذلك نص في الحرمة فقط أو يطلق على الكراهة (فاجاب) بان حقيقة نفى الجواز في كلام الفقهاء التحريم وقد يطلق الجواز على رفع الحرج أعم من أن يكون واجبا أو مندوباً أو مكروهاً أم على مستوى الطرفين وهو التخيير بين الفعل والترك أعلى وما ليس من العقود كالعارية (سئل) عن الانبياء هل يستلون في قبورهم أولاً وإذا قلتم نعم فهل يستلون كأحد الناس أم لهم سؤال مخصوص بهم وهل الشهداء كالمقتول بمعركة الكفار والمقتول بالظعن أو البطن أو الحرق أو الفرق أو نحو ذلك يستلون في قبورهم أولاً (فاجاب) بانه لا يستل النيون في قبورهم وكذلك شهيد المعركة (سئل) هل ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حماماً أولاً وإذا قلتم به فهل كانت حماماتهم كالحمامات الآن أم لا (فاجاب) بانه لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم

وقت ولادته إذ حاصل شهادة الاولى انه مضى له من حين ولادته خمسة عشر سنة وشهادة الثانية انه لم يمض له من وقت ولادته الا ثلاث أو أربع عشرة سنة فالاولى تثبت وجوده ولادته في زمن معين والثانية تنفي وجوده في ذلك الزمن فهما متعارضتان لكن الثانية مستصحة لاصل عدم الاولى ناقله عنه فمعها زيادة علم فيعمل بشهادتها وتلغى شهادة الثانية وإذا أرخت الشهادة بالولادة بنحو موت فلان وثبت بالحجة الشرعية موته يوم كذا ثبت ولادة فلان يوم كذا وأدبر حكمه عليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب العتق)

(وسئل) رحمه الله تعالى في رجل معه أمة فساقر بها الى بلاد في اليمن تسمى جازان من أعمال الترك فنزل على البلاد ولد الامام الزبدي فشرى وتركوا البلاد فمסקو التجار والمتسبين جميعهم ومسك الرجل في جملتهم وحبس هو وجاريته مع من حبس فأرادوا اخذ الجارية فذكر لهم انها حملت منه فلم يصدقوه فذكر لهم انه اعتقها وتزوج بها خوفاً ان تؤخذ منه فقام اكابر البلاد ودخلوا على المتولى وجعلوا مصاحته مائة وثلاثين اشرفياً حتى خلص هو وجاريته فهل يقع عليه عتق في الجارية أم لا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله لا نعتق الجارية المذكورة باطنا اى فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى ان قصد بقوله اعتقها الاخبار بالعتق كذا باحتى يكون ذلك سبباً لخلاصها واما في ظاهر الشرع فيؤخذ باقراره المذكور بمعنى انه إذا ادعى عليه به وثبت لدى حاكم شرعى حكم بعتقها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قال متى وجدت عبدي ولم اطو شفه فهو لاء الثلاثة حرار فوجدته وباعه ولم يطو شفه فهل يحنث أم لا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى به بقوله إذا وجدته وتمكن من تطو شفه فلم يفعل عتق عليه ارقاؤه الثلاثة المذكورون والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قال اى عبد من عبيدى ضربك فهو حر فضربه واحد عتق ولو ضربه آخر عتق حتى لو ضربوه كلهم عتقوا ولو قال اى عبد من عبيدى ضربته فهو حر فضربه واحد عتق فان ضرب آخر لم يعتق فما الفرق مع أن في كل منهما صيغة اى الدالة على العموم (فاجاب) بقوله الفرق بينهما ان اى وإن كان للعموم الا ان ضرب في الاول مسند الى ضميره وقد وقع صفة له فيكون على طبقه في العموم ويصير المعنى حينئذ اى عبد من عبيدى اتصف بضربك فهو حر فكل من اتصف بضربه يكرن حراً وأما ضرب في الثانى فهو لم يسند الى ضمير اى التى للعموم فلم يمكن وقوعه اعنى ضرب صفت لاى وإذ لم يقع صفة لها لم يكتسب عمومها بل هو باق على وضعه من ان الفعل المثبت لا عموم له وحينئذ فلا يعتق الا الاول لا يقال النكرة في سياق الشرط للعموم لانا نقول للعموم فيها ضعيف لان دلالة السياق في غاية الضعف فلا تساوى العموم بالصيغة الموجودة في اللفظ لانه اقوى على ان الاصل عدم عتق ما زاد على واحد فلا يعتق الا يزيد عليه الا ان قويت الصيغة الدالة على الشمول له ومن ثم لو قال من ضربك من عبيدى فهو حر عتق كل من ضربته لان ضرب حيثئذ مسند الى ضمير من العام فيعم كما سبق في الصيغة الاولى بخلاف ما لو قال من ضربت من عبيدى فهو حر فانه لا يعتق الا من ضربته

حماماً ولم يكن الحمام في الحجاز فقد روى ابو داود وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ستفتح عليكم ارض العجم وستجدون اولاً فيها بيوتاً يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازوروا منعوا النساء الامريضة او نفساء ثم رأيت الكمال الديمري في شرحه للمنهاج قال والمسجن ولو بالنجاسة لا تكره الطهارة به وقال مجاهد لا يجوز الطهارة به واستدل الجمهور بان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الحمام بالحجفة

وهو محرم (سئل) هل يؤخذ الشخص بالهاجس والخاطر وحديث النفس والهم والعزم أم لا وما تعريف كل من ذلك (فاجاب) بانه لا يؤخذ المكلف بالهاجس ولا بالخاطر ولا بحديث النفس ولا بالهم ولا يؤخذ بالعزم فالهاجس ما يلقي في النفس والخاطر ما يجري في النفس بعد القائه فيها وحديث النفس التردد هل يفعل أو لا يفعل والهم قصد الفعل (٣٨٧) والعزم الجزم بقصد الفعل (سئل) عما

إذا أوجب الشارع شيئاً ثم نسخ وجوبه فهل يجوز الاقدام عليه أولاً وهل الدليل الدال على الإيجاب يكون دالاً على الجواز دالة لما أم لا وهل الدلالة زالت بزوال الوجوب أم هي باقية أم لا وهل يرجع الأمر إلى ما كان عليه قبل الوجوب من البراءة الأصلية أم لا وهل الجواز يكون جنساً للوجوب أم لا (فاجاب) نعم يجوز الاقدام عليه لأن الأصح وذو ذهب إليه الأكثر أن الوجوب إذا نسخ بقي الجواز وقال الغزالي لا يبقى الجواز بل يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل الإيجاب من إباحة أو تحريم أو براءة أصلية والأصح أن المراد بالجواز رفع الحرج عن الفعل الشامل للندوب والمباح والمكروه وقيل المراد به رفع الحرج عن الفعل والبرك مع استواء الطرفين وهو الإباحة وقيل المراد رفع الحرج عنها مع ترجيح الفعل وهو الاستحباب وإذا صرف الأمر عن الوجوب جاز أن يستدل به على الندب والإباحة والجواز له معنيان أحدهما التخيير بين الفعل

أو لا أخذاً بما مر في الصيغة الثانية ثم ما ذكره ما صرح به القاضي حسين رحمه الله تعالى في الأخيرة وأما المسئلة الأولى فهي في كتب الحنفية وحاصل ما في الجامع لو قال أي عبد ضربته فهو حر وضرب الكل فإن كانوا معاققوا واحداً وبينه السيد لا الضارب أو مرتباً عتق الأول لعدم المزاحم وقت ضربه أو أي عبيدي ضربك فهو حر فضربه معه أو مرتباً عتقوا والفرق من وجوه ذكرها منها لو قال أي نسائي شئت طلاقاً فهي طالق فشاء طلاق الكل لم تطلق إلا واحدة وبينها الزوج أو من شاءت طلاقاً فهي طالق فشتن طلقن ولو قال لرجل طلق أي نسائي شئت لم يطلق غير واحدة أو أي نسائي شاءت طلاقاً فطلقها فشتن جميعاً فطلقن طلقن أو من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فاعتقهم جميعاً فعلى الخلاف ولو شاء عتقهم ولم يعتقهم لا يعتقون أو من شاء من عبيدي عتقه فهو حر فشاءوا أو اعتق من عبيدي من شاء فإذا شاءوا فاعتقهم عتق الكل أو من سرق من الناس فاقطعه كان له قطع كل سارق أو أقطع من السراق من شئت لم يفهم منه التعميم فلا يقطع إلا واحداً منهم اهـ وينبغي اختصاص جريان هذه التفاصيل بالنحوي وإن غيره لا يحتمل كلامه إلا على واحد الكل أخذاً بما ذكره أئمتنا رضي الله تبارك وتعالى عنهم في أنت طالق أن دخلت الدار بكسر أن وفتحها ونظائره وإنما اقتضت على واحد فيها لأن الأصل عدم العتق فلا يصار إلى مزيد من واحد إلا أن قصدوا وجدت قرينة لفظية قوية ولا يتصور وجود تلك القرينة إلا من النحوى دون غيره لأنه لا يفرق بين الصيغتين فحملناه على المتيقن والغينا المشكوك فيه ((وسئل)) رحمه الله تعالى عن اعتق عبده بشرط ملازمته للصلوات فصل مدة ثم ترك فهل يصح العتق ولا يباح ويشترى بشفه غيره يلازمها ((فاجاب)) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله لم أر في هذه المسئلة نقلاً بعد الفحص وتتبع كلام الأئمة ثم الظاهر أن صورة السؤال اعتقك بشرط أن تلازم أو أن لازم على الصلوات ويحتمل أنها أن لازم على الصلوات فانت حراً وقد اعتقك وبين الصورتين فرق أن قلنا أن الإخلال بهذا الشرط في الأولى يقتضي ما لا والظاهر خلافه وذلك الفرق المبني على خلاف ذلك الظاهر هو أنه في الأولى يشترط القبول فوراً فيعتق عقبه إلا فلا وأما الثاني فلا يكفي فيه القبول مطلقاً بل لابد من فعل المعلق عليه وإنما قلت أن قلنا الخ لقولهم يصح العتق بعوض ولو من اجنبي وحكمه فيه كفو فيه في الخلع فحيث رجع ثم لمهر المثل رجع هنا للقيمة وحيث رجع ثم للمسمى فهنا كذلك وحيث قلنا ثم بالفورية قلنا بها هنا وحيث لا فلا فعلم أنه لا بد من قبوله فوراً ما لم يات بنحو متي أو يقل بعد موتي وأنه حيث فسد بنحو جهل أو غيره مما يفسد به عوض الخلع وقع العتق بقيمته يومئذ فمن الفاسق اعتقك على أن تتخذني أو أن تتخذني أبداً أو إلى مرضى أو نحو ذلك فإن قبله فوراً عتق ولو لم يمت قيمته ولا لم يعتق أو أن تتخذني شهراً أو قبل عتق ولو لم يمت خدمته شهراً فإن تعذرت الخدمة المدة كل ما رجع عليه بقيمته أو بعضها فبقسطه وأنه لو قال لامته اعتقك على أن أنكحك ومثله كما يحتمل غير واحد على أن تنكحني زيدا أو لسيد قن اعتقه على أن أنكحك باني احتيج للقبول فوراً فيقع العتق بالقيمة لأن للعوض لا يصح كونه عوض خلع وإنما أو قالت لقتها اعتقك أن على تنكحني أو على أن أعطيك ألفاً عتق من غير قبول لاتقاء المعاوضة وخروج الشرط إلى الوعد الحسن ومتى مات السيد قبل الفعل المعلق عليه بطل ما لم يقل بعد موتي فيقع به متى وقع بعده ويمتنع على الوارث التصرف فيه

والترك وعليه لا يكون الجواز جنساً للوجوب لأنه لو كان جنساً له لكان نوعه وهو الوجوب كذلك وهو محال وناهيا أنه عدم الحرج عن الفعل وهذا جنس للواجب والندوب والمباح والمكروه (سئل) عن اللحم واللبن أيهما أفضل من الآخر (فاجاب) بأن اللبن أفضل من اللحم لوجه منها أنه صلى الله عليه وسلم لما أخذ ليلة الأسر له القدح الذي فيه اللبن قال له جبريل قد أصبت الفطرة ومنها أن

منه اللبأ ولا يعيش الولد بدونه غالباً ومنها أن اللبأ منشأ الانسان ونحوه من الحيوانات ومنها أن يشفع به وبفروعه من أوجه كثيرة (سئل) عن رجل روى رواية قد سمعها من العلماء وقال جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من استطاع الحج ولم يحج ان شاء يموت يهودياً أو نصرانياً هل يقع عليه إثم أم لا وهل الحديث (٣٨٨) صحيح أم لا (فاجاب) بأنه لا إثم عليه والحديث يعمل به فقد رواه الترمذى عن

البيهقى عن النبي صلى الله عليه وسلم (سئل) عن شخص يقول بصريح لفظه أحمد الله تعالى على السراء لا على الضراء وعلى الصحة لا على السقم وعلى النعمة لا على النعمة وحجته في ذلك أنه يقول لست من أهل ذلك المقام الذى يستوى فيه لهم السراء والضراء ويقول ان الراضى بذلك والصابر عليه لا يسأل الله في زوال شيء منه اذا نزل به فهل هو مصيب أو مبتدع ملحد (فاجاب) بأنه ليس بمبتدع ولا ملحد وإن فاتته تلك الدرجة العظيمة لانه راض بما أصابه من الضر أو السقم والنقم ولانه اقتصر على الحمد الذى ثوابه أكثر لانه إذا حمد في مقابلة النعمة أثيب عليها ثواب الواجب الذى هو كثواب سبعين مندوباً (سئل) عن أفضل خطوات الانسان (فاجاب) بان أفضل خطوات الانسان ما توقف عليه أداء المكتوبات الخمس بناء على ان الراجح ان أفضل العبادات بعد الايمان الصلوات الخمس (سئل) عن شخص قال ان الله تعالى عالم بالملكيات دون الجزئيات فقيل له لا يقول بهذا مسلم

مالم يعرض عليه فعل المعلق به فيه تنوع منه ويأتى في فعله أو فعل من يبالى بتعليقه للمعلق به ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً وفي التعليق بالمحال ما قرره في الطلاق نعم لو قال لامرأته وأجنبية احداً كما طاق ولا نية له طلقت امرأته بخلاف ما لو قال لقننه وحر غيره احداً كما حر لا يعتق منه والفرق ان الحرية لا تحتاج في الاصل لا يقاع فايقاعها في الغير الحر مطابق للاصل بخلاف الطلاق فانه يحتاج للايقاع وإطلاقه على الزوجة هو الاصل المتبادر فانصرف اليها وهذا واضح وإنما الخنى ما لو قال ذلك لقننه وحر غيره فان المستلزم على حد سواء وقد فرقوا بينهما ايضاً ويوجه بان انصراف الحرية الى احدهما لم يقو مرجحها لاستوائهما في استحالة حقيقتها دون مجازها كالتنفيذ قبل التلفظ بذلك اللفظ فانصرافها الى المملوك مع مساواة الآخر له في ذلك فيه شبهة بحكم بخلاف الطلاق فان الزوجة والاجنبية ليستا بمستويتين في حقيقتها ولا في مجازها فانصرف الى من هو حقيقة فيها وحدها أى الزوجة دون الاجنبية لانه لا يصح استعماله فيها مراداً به معناه الحقيقى أصلاً فان قلت ان أردت ذلك من حيث هو لا يفيد أو بالنسبة للتكلم فيها فيه سواء ألا ترى أن غير سيد القن لا يصح وصفه له بالحرية إلا بمجازا والسيد يصح وصفه له به حقيقة فكذا الزوج لا يصح وصفه بالطلاق حقيقة إلا بالزوجة وللأجنبية به إلا مجازاً فاستويا قلت ممنوع لانا عهدنا وقوع الحرية الحقيقية من غير السيد كسراية عتق أحد الشريكين وكعتق الولي عن موليه والوارث عن مورثه ولم يعمد وقوع الطلاق من غير الزوج الامن الحاكم في مسألة الایلاء وبهذا يتضح ما فرقت به من استواء القنين في الاتصاف بحقيقة الحرية ومجازها من السيد وغيره ولا يصح استواء الزوجة والاجنبية في الاتصاف بحقيقة الطلاق ومجازها من الزوج وغيره فتامله ويأتى هنا في أن أدبت لى أو أعطيتنى أو أقبضتني أو ضمننت لى أو قبضت منك كذا ما قالوه في ذلك في الخلع وفي إن دخلت وكلمت ما قالوه في اعتراض الشرط على الشرط في الطلاق وفي التعليق بالمشيئة ما قالوه ثم أيضاً ولو أعنته بشرط فاسد كاعتقتك على أن لى أو لفلان الخيار أو على أن أبيعك أو أعود فيك إذا شئت فهل يصح العتق ويلغو الشرط كالنكاح في أكثر صورته أو لا يصح من أصله ظاهر كلام الأئمة في أصل الروضة الثانى وعبارته في باب الوقف فلو وقف بشرط الخيار وقال وقفت بشرط ان أبيع أو أرجع فيه متى شئت فباطل واحتجوا له بأنه إذا ملك الى الله تعالى كالعتق أو الى الموقوف عليه كالبيع والهبة وعلى التقديرين فهذا الشرط مفسد لكن في فتاوى الفقهاء ان العتق لا يفسد بهذا الشرط وفرق بينهما بان العتق مبنى على الغلبة والسراية اه واعتمد السبكي رحمه الله تعالى كلام الفقهاء وقال ان ما انقضاه كلام الشيخين رحمهما الله تعالى من بطلان العتق بالشرط الفاسد غير معروف اه وعليه فان كان ذلك الشرط الفاسد فى عتق يحتاج لقبول كونه منك نفسك أو اعتقتك على كذا اشترط القبول وفسد المسمى ووجب القيمة كما في الخلع والنكاح المقترنين بشرط فاسد لا يبطلهما إذا علمت ذلك وتاملته اتضح لك قولى السابق والظاهر خلافه ويبانه ان الصورة الثانية اعنى ان لازمت على الصلاة فان حرلاً معاوضة فيها أصلاً بوجه من الوجوه وإنما هى محض تعليق فحيث أتى بالمعلق عليه عتق وإلا فلا لكن ما حدثت تلك الملازمة وما ضابطها والذى يظهر الرجوع في ذلك للعرف فحيث لازمها مدة حتى صار يسمى عند الناس انه ملازم لها عتق وإلا فلا فان قلت هل ينصرف ذلك الى التعليق على الفرائض وروايتها الى الفرائض فقط قلت الظاهر الثانى لان الذهن إنما يتبادر اليه لغلبة ترك الارقاء لصلوات الفرض فالظاهر ان

فقال لهم بل يقول به مسلم ولا يكفر فهل هو كذلك أم لا (فاجاب) بأنه قد اطبق المسلمون على ان علمه تعالى شامل لكل السيد المعلومات جزئياتها وملكياتها للدالة القطعية على ذلك وعلى انه يعلم ديب الغلبة السوداء في الليلة الظلماء وان علمه محيط بجميع الاشياء جملة وتفصيلاً وكيف لا وهو خالقها وقد قال تعالى الا يعلم من خلق وذلّت الفلاسفة بقولهم انه يعلم الجزئيات على الوجه الكلى لا الجزئى (سئل)

عن حادثة وقعت باليمن وهي أن رجلا طلق زوجته ثلاثا مكرها ثم بعد انقضاء عدتها نكح أختها تقليدا لابي حنيفة رضي الله عنه في قوله بوقوع طلاق المكره بافتاء بعضهم بان له وطء هذه بهذا النكاح تقليدا لابي حنيفة ووطء الاولى تقليدا للشافعي رضي الله عنه لانه اعده زوجته لم تزل عصمتها عن ماسكة فاعترض بان في هذا تالف التقليد وهو ممنوع فاجاب بان هذا ليس من التالف (٣٨٩) في شيء لان شرط التالف أن يجتمع

اثر الفعلين اللذين قلد فيهما امامين في حالة واحدة كما لو مسح بعض رأسه وصلى بنجاسة كلبية لان فعله الآن لم يقل به احد الامامين واما ما نحن فيه فانه حال وطئه الاولى تقليدا للشافعي منفك عن وطء الثانية تقليدا لابي حنيفة وعكسه فلم يقع منه صورة اتفاق الامامان على بطلانها او حرمتها وانما وقع منه فعلان متباينان قال محل كل على حدة امام فهو كما لو قلد ابا حنيفة في نكاح امرأة بلا ولي والشافعي في نكاح امرأة اخرى هي بنته من الزنا مع ان تالف التقليد سائق كاحرره الكمال بن الهمام في تحريره وغيره واقام البرهان الواضح على جوازه وتبعه على ذلك بعض اكابر تلامذته من الشافعية حيث نقله عنه واقره اه واعترض ذلك المفتي ايضا بانه يلزمه ان من تزوج ارباعا ثم علق طلاقين التعليق المانع لوقوعه مطلقا عند اكثر الشافعية على ما قيل ثم وجد ما يقتضي الوقوع عند غيرهم ونكح اربعا اخرى تقليدا لمن قال بوقوع الطلاق وهم اكثر

السيد قصد بهذا الاحسان اليه حمله على خلاف ما اعتاده أبناء جنسه واما حمله على النوافل ايضا فلا قرينة له قوية حتى نأخذ بها ثم رأيت عن القلعي رحمه الله تعالى ما يوافق ما ذكرته وهو قوله لو قال لعبد ان حافظت على الصلاة فانت حريق لانه يعتبر لوقوعه أي التعليق محافظته عليها مدة استبراء الفاسق اذا تاب وصلح وهي سنة اه وكان هذا ضبط للعرف الذي ذكرته وهو ظاهر وما يصرح به قولهم في حد العدالة انها مملوكة تحمل على ملازمة التقوى وقد علمت انهم حددوا تلك الملازمة للتقوى بسنة فجعلا مضى سنة عليه وهو ملازم للتقوى محصلا لتلك المملوكة الحاملة على تلك الملازمة فكان هذا تصرحا منهم بحصول تلك الملازمة بسنة فكذلك القصد بهذا التعليق محافظته على الصيانة والتقوى فاذا مضت سنة عليه وهو ملازم للصلوات المفروضة في أوقاتها فقد حصلت له مملوكة الملازمة فوجد مقصود المعلق عليه فان قلت قد يتخذ الرقيق ملازمة تلك المدة وسيلة لعتقه فحسب ثم يعرض عنها إذا عتق قلت لا نظر لذلك ألا ترى أن الشاهد إذا فسق بما اتخذ تلك الملازمة وسيلة لعود عداته فقط ولم ينظروا لذلك اكتفاء بالمظنة الغالب حصول المقصود بها لان الانسان له طبائع أربعة كل منها يتحرك في الفصل المناسب له الى الشهوات والبطالات فحيث مضت عليه تلك الفصول ولم يعمل طبعه عما هو عليه من التقوى الى ضدها الحامل عليه الزمن وغوائل المحن علم ان التقوى صارت له كالطبيعة والمملوكة الراسخة التي لا تزول غالبا فاكتفوا بتلك المظنة الدال عليها قوله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولم ينظروا الى العوارض المستقبلية لانها غيب عنا هذا ما يتعلق بالصورة الثانية وأما الصورة الاولى أعني اعتقتك بشرط ان تلازم على الصلوات فيان ما قلته فيها من انه لا مال عليه فيها هو ان العرض المتقوم يجب هو أو بدله بشرط القبول وغير المتقوم يقع العتق فيه بمجرد الاعتناق ولا يحتاج لقبول كما لو خالها على دم او نحوه مما لا يقصد بالعوضية كالحشرات فانه يقع الطلاق رجعا ولا مال لان ذلك المالم يقصد بالدوضية بحال كان المطلق غير طامع في شيء البتة بخلاف الميتة فانها قد تقصد للضرورة وللجوارح ولا شك ان الغرض الذي هو المحافظة على الصلوات غير متقوم لانه لا يقابل بعوض عرفا ولا شرعا لوجوبه على كل مكلف والواجب العيني المتعلق بالنفس لا يجوز أخذ عوض عليه أصلا واذ اثبت انه غير متقوم يأتي فيه ما في الخلع على الدم مما تقرر فان قلت هل يصح قياس هذه المسئلة على ما مر في قولها لقنما أعتقتك على ان تزوجني قلت الحكم واحد لكن الملاحظ في التعليل مختلف لقولهم في هذه ان هذا خرج عن العوضية الى الوعد الجليل فكانها اعتقته على ان تعطيه الفا فيعتق فيهما بلا قبول لعدم العوضية وانقلها الى الوعد الجليل لانها لم تشترط عليه ما فيه مشقة أصلا واما ورتنا ففيها عوضية بما فيه مشقة أي مشقة على العتق لكن المالم تقابل تلك المشقة بما شرعا ولا عرفا سلخناه عن الدوضية المقضية للتقوى وجعلناه كأنه لم يذكر فاتضح انه لا جامع بين المستثنين في العلة حتى يصح قياس ما في السؤال على هذه ولولا ما قرره من ان العتق على شرط كالطلاق عليه في احكام عوضه وغيرها لما اتضح في صورة العتق على محافظة الصلوات ما تقرر من انه يعتق بمجرد التلفظ بذلك من غير قبول سواء احافظ عليها ام لا ولا رجوع لسيده عليه شيء أصلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) رحمه الله تعالى عن شخص وضع يده على مال ايتام ثم انه تصرف في المال ببيع وشراء ثم اشترى جارية واعتقها ثم ان اهل الدين طالبوه فما

العلماء جازله أن يطا الاوليات تقليدا للفقهاء بعدم وقوع الطلاق وأن يطا الاخريات تقليدا لمن قال بوقوع الطلاق فالترم ذلك وقال بجمله وانه مثل ما مر في الاخزين لا فارق بينهما وزعم ان جواز التقليد في جميع ذلك وجواز تليفه يدل عليهما فعل الصحابة ورضوان الله عليهم فانهم كانوا يسألون من هذا ثم من هذا من غير اعتبار تالف او غيره فهل ما زعمه هذا المذنب صحيح معه ول به ام غير صحيح فما دليله وما البرهان عليه ولو

سلم أن الاكثرين على بعض التلقيق فهو لا يقتضى منع اعتبار رعاية ما قاله الكمال ومن تمسك به ما الذى يلام عليه أو يرد به عليه على أن الكمال بلغ رتبة من مراتب الاجتهاد كما قيل فيكى الاستناد لما قاله لولم يتضح الدليل على ما قاله فكيف وقد اتضح سبباً وقد بان أن ذلك ليس من التلقيق فى شىء تفضلوا أدام الله بكم ايضاح العويصات (٣٩٠) واجلاء المدهلمات وأوضحو الجواب بالبسط الشافى والادلة الواضحة فان جماعة

استفتوا عن ذلك المفتى فاختلفوا فمنهم من صوبه ومنهم من سده ولم يزد الا تمايداعلى مقالته وتصميماً على مناظرته زاعماً أن كل من رد عليه فانما يرد عليه بالصدد والتجاهى بكلام من سبق فمن هو مثل السكمال ومقامه فلا يكون كلامه حجة عليه وله من هذا النحو فى الاستدلال الجبال الواسع فانعموا ببيان الحق فى هذه المسئلة المشككة مع بسط الدليل والمنقولات الموافقة والمخالفة فيبين لذلك المفتى صواب رأيه أو فساد قلعه يرجع عما أفتى به فى ذلك فانه مستشع إذ يلزم عليه أن يقال لنا شخص ينكح الاختين أو ينكح ثمان اخوة ولا يسمح فقيه بمثل ذلك إلا أن أدلة ذلك المفتى ظاهرة بى ادى الرأى فى الحل فتفضلوا بايضاح الحق أثابكم الله اللجنة (فاجاب) بانه قد أخطا المفتى فى فتواه المذكورة قطعاً لمخالفتها لقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين وللإجماع على تحريم الجمع بينهما وقد قال القرافى فى شرحه للمحصول شرط التقليد أن لا يفعل أمر اجمع على ابطاله

وجدوا معه ما يوفى ما لهم فهل للحاكم الشرعى أن يحكم عليه ببيع الجارية ويوفى لهم ما لهم أم لا (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله إن كان الشراء بعين مال الايتام وليس وصياً عليهم أو كان وصياً ولا مصلحة لهم فالشراء باطل والعق باطل وكذا إن كان مديوناً وحجر عليه وأما إذا لم يحجر عليه واشترى فى ذمته فالشراء صحيح والعق صحيح وليس للقاضى أن يحكم عليه ببطالان شراء ولا عتق والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب التدبير)

(وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص علق عتق عبده على صفة وصورته قال إذا مرضت فعبدى فلان قبل مرض موتى ثلاثة أيام أو شهر مثلاً حر لوجه الله سبحانه وتعالى فهل له بيع هذا العبد المعلق عتقه بهذه الصفة كالمدير اولا وإذا وجدت الصفة هل يعتق من راس المال أو من الثلث (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله يباع العبد مطلقاً وإذا مات وقد وجدت الصفة عتق من راس المال (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص قال فى الصحة أو فى مرضه الذى توفى فيه لعهدين له إذا خدمتا ابنتى عائشة واولاد ابنى محمد بعد موتى خمس عشرة سنة أو الى بلوغ الصغير منهم اتتا احرار وكان والحال هذا اولاد ابنته المذكورة اثنين واولاد ابنه كذلك اثنين فهل يصح ذلك التعليق بهذه الصفة ويعتقان اى العبد ان هذان يلوغ تلك الصفة المعلق العتق عليها أم لا فان قلتم يصح ذلك فلو مات واحد من اولاد ذلك الابن أو البنت قبل موت ذلك المعلق أو بعده وذلك هو الواقع فى صورة السؤال هذا فهل يبطل ذلك التعليق ويصير المعلقان تركه اولا وايضاً فلو مات من ذكرنا وهو ذلك المعلق عن بنته وبنت ابنه واولاد عمه فهل تتوقف صحة ذلك على اجازة اولاد عمه وبنته فى حصصهم لبنت ابنه لان ذلك وصية لو ارث أم لا يتوقف ذلك على الاجازة فان قلتم يتوقف ذلك على الاجازة فلو لم يجزوا أو اجازت البنت ولم يجز اولاد اعمام ذلك الميت فهل يبطل ذلك التعليق ايضاً لان المنفعة شرطها ان تستغرق الكل من اولاد بنته وابنه واولاد ابنه لم يقع لهم الذى اراد لتعذرهم عليهم شرعاً وايضاً فتزويج العبدى هذين على تقدير صحة ذلك التعليق هل يصح أم لا فان قلتم يصح والحال ما تقدم فمن ذا يقدم ومن ذا يزوجهما هل هم الورثة باذنولى الاولاد أو غير ذلك وايضاً فمؤنتهما من نفقة وكسوة وغير ذلك هل هى على الورثة المذكورين كالعبد الموصى بمنفعته حيث جميع مؤنته ثمة عليهم أم هى على موصى لهم بالمنفعة وايضاً فما حدث من اولاد من العبدى هذين فى المدة المعلق العتق يلوغها لمن يكونون لاولئك الورثة المذكورين أو لمستحقى تلك المنفعة وايضاً فلو مات احد العبدى المذكورين فهل يبطل ذلك التعليق ايضاً (فاجاب) نفعنا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله يصح ذلك التعليق المذكور ويعتقان بوجود الصفة المعلق عليها ان خرجا من الثلث والا قبل القسط من كل منهما فان مات واحد من اولئك الاولاد قبل موت المعلق أو بعده بطل التعليق وصار تركه لان الصفة المعلق عليها وهى خدمتهما لجميع اولئك الاولاد لم توجد ونظير ذلك مالو قال لزوجتيه ان دخلتما هاتين الدارين فأتتا طالقان فدخلت احدهما احدى الدارين والاخرى الاخرى لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل كل واحدة منهما الدارين جميعاً على الصحيح ومالو قال لهما ان حضتا فأتتا طالقان فانه تعليق لطلاقهما على حضتهما جميعاً فان حضتا معا طلقتا وان حاضت احدهما

امامه الاول وامامه الثانى اه وقال ابن دقيق العيد للتقليد شروط أحدهما أن لا يجتمع فى صورة يقع الاجماع على بطلانها اه وجواب المفتى عما ذكر من التلقيق باطل لا مستند له فيه ولا دليل عليه ولا يستمسكة من قلد أباحنيفة فى نكاح امرأة بلا ولى والشافعى فى نكاح امرأة أخرى هى بنته من الزنا نظير مسئلتنا لان الفرق بينهما واضح وقد رأيت كلام ابن الهمام فى

تحريره فلم أر فيه مانسبه المفتى اليه ومازعه المفتى من جواز وطء الثمان زوجات في الصورة المذكورة في السؤال لا يمكن أحدا ان يقول به
لخالفته للاجماع ومازعه أيضا من جواز التقليد في جميع ذلك وجواز تلقيقه وأن فعل الصحابة يدل عليهما باطل لانه لم ينقل عن فعل الصحابة
ولا قولهم ما يدل على الجواز في مسئلتنا (سئل) عن قول جمع الجوامع ومدلول اللفظ (٣٩١) اما معنى جزئى إلى قوله

أو لفظ مفرد يستعمل
كالكلمة فهي قول مفرد
ثم قال الشارح المحلى يعنى
كمدلول الكلمة بمعنى
ما صدقها فإذا تفهمون
في هاتين الغائتين (فاجاب)
بان الشارح انما قال يعنى
كمدلول الكلمة بمعنى
ما صدقها أى الافراد التى
يصدق لفظ الكلمة على
كل منها اسماء كان او فعلا او
حرفا لان اطلاق المدلول على
الما صدق اطلاق مجازى
لانه مدلول لغة وحقيقة
المدلول الاصطلاحية
اطلاقه على المعنى الذى
وضع له اللفظ خاصة واللفظ
يدل على ما صدقه من جهة
اشتماله على المفهوم الذى
وضع له وقد قال الشارح
بعد ذلك واطلاق المدلول
على الماصدق كما هنا
سائغ والاصل اطلاقه على
المفهوم أى ما وضع له اللفظ
(سئل) عن شخص باعته
دعوى النبى ﷺ فامن
بالله بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين
مع القدرة على ذلك الى
ان مات فهل هذا الايمان
ينفعه ويكون فى الجنة
أولا واذا قلتم ينفعه فما
الجواب عن قول الامام
النووى فى شرح مسلم
حيث قال واتفق اهل

لم تطلق واحدة منهما وأصل ذلك القاعدة المشهورة وهى أن مقابلة الجمع بالجمع والمراد بالجمع هنا ما فوق
الواحد تارة يقتضى مقابلة الآحاد بالآحاد نحو ركب القوم دوابهم يجعلون أصابعهم فى آذانهم
أكل الزيدان الرغيفين أى كل واحد كل رغيفا وتارة يقتضى مقابلة الكل لكل فرد نحو قوله
عزائلا حافظوا على الصلوات وأرجلكم إلى الكعبين بخلاف وأيديكم إلى المرافق فانه من الاول
ولهذا ثنى الاول وجمع الثانى لان لكل رجل كعبين ولكل يد مرفقا فصحت المقابلة الاولى مع جمع
المرافق ولا يصح مع جمع الكعب لاقتضاها الاكتفاء من كل رجل بكعب فوجب التثنية ليفهم
وجوب الكعبين على كل فرد فرد من المخاطبين وهذه قاعدة مهمة يتفرع عليها كثير من المسائل
الخلافية منها انما الصدقات للفقراء الآية هل المراد توزيع الصدقات على مجموع الاصناف أو كل
فرد من افراد الصدقات على مجموع الاصناف ونبنى على ذلك انه هل يجب استيعاب الاصناف
بكل صدقة كما هو مذهبا أو يكفى وضعها فى صنف كما هو مذهب أبى حنيفة ومالك رحمهما الله
تعالى ومن الفروع المنهية ثم ان قامت قرينة على إحداهما صير اليها وان لم تقم قرينة على أحدهما
فهل يحمل عند الاطلاق على الاول أو على الثانى فيه خلاف والراجح غالبا توزيع الآحاد على
الآحاد كما فى مسئلتى الطلاق السابقتين وتتوقف صحة ذلك التعليق على اجازة من ذكر لبنت الابن
الذى هو محمد لان ذلك وصية لوارث كما صرح به قولهم ان الاعارة ولو فى مرض الموت
والوصية يعتبر فيها أجره تلك المدة من الثلث فان ردوا كلهم بطل التعليق وكذا لو رد بعضهم لفوات
الصفة المعلق عليها وهى خدمة أولاد ابنه محمد المدة المذكورة واذا صح ذلك التعليق صح تزويجهما
كالوصى بمنفعته بل أولى ثم الذى يزوجهما الوارث لكن المستحقين لخدمتهما لانهم يستحقونها
والزوج ينقصها فان قلت صرح الغزالى رحمه الله تعالى فى وسيطه بخلاف ذلك حيث قال اما العبد
فيظهر استقلال الموصى له به لان منع العقد للتضرر بتعلق الحرق بالاكسباب وهو المنضرر قلت يتعين
حمل كلام الغزالى رحمه الله تعالى هذا على عبد موصى بمنفعته أبدا بدليل تعليقه المذكور لانه لا ينحصر
التضرر فيه الا حينئذ أما الموصى بمنفعته مدة معينة فلا يزوجه بلا اذن الوارث لان له حقا فى منفعته
فيحصل له التضرر أيضا على أن الذى فى الروضة وغيرها التصريح بما ذكرته وهو قولهم الموصى له
بمنفعة معينة كخدمة عبد لا يستحق غيرها فيشمل قولهم غيرها التزويج وغيره ومؤنة العبد المذكورين
على الورثة لان ملكهم باق عليهما ومن ثم لو استفادا مالا من نحو وصية او لقطعة كان لهم وأولادهما
تابعون لامهم رقا وحرية لاهما وبطل التعليق بموت أحدهما كما علم مما قررته فيما لو مات احد الاولاد
من مسئلتى الطلاق والقاعدة السابقة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الكتابة)

(وسئل) بما صورته هل يصح الاعتياض عن نجوم الكتابة ام لا (فاجاب) بقوله المعتمد أنه لا يصح
الاعتياض عنها وان نص فى الام على صحته والله تعالى اعلم (باب امهات الاولاد)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه فى البعض هل يجوز له وطء جاريته اذا أذن فيه مالك بعضه وهل ينفذ
استيلاده أم لا فان قلتم لا فقد رأى المملوك فى باب امهات الاولاد من شرح الروض نفوذ استيلاده
نقلا عن البلقينى رحمه الله تبارك وتعالى وأقره مع كلام مشكل فى آخره هل ذلك مقرر

السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذى يحكم بانه من اهل القبلة لا يخلد فى النار لا يكون الامن اعتقد بقلبه دين الاسلام
اعتقادا جاز ما خاليا من الشكوك ونطق بالشهادتين فان اقتصر على أحدهما لم يكن من اهل القبلة أصلا الا اذا عجز عن النطق لخلل فى لسانه
أو لعدم التمكن منه لمعالجة المنية أو بغير ذلك (فاجاب) بانه مؤمن فى احكام الآخرة دون الدنيا لان الايمان فى الشرع تصديق القلب بما

علم ضرورة بحجى الرسول عند الله به وقد اختلفوا فى أن الاقرار بالشهادتين من المتمكن منه شرط لاجراء أحكام الايمان عليه أو جزء منه فذهب جمهور المحققين على الاول وقد قال السعد التفتازانى فى شرح المقاصد أما إذا جعلنا الايمان اسما للتصديق فقط وأن الاقرار شرط لاجراء الاحكام فى الدين من الصلاة عليه وخلفه والدفن فى (٣٩٢) مقابر المسلمين والمطالبة بالعشر والزكوات ونحو ذلك فهو مؤمن فى أحكام

الآخرة اهو قال غيره من عجز عن التلفظ بالشهادتين لحرس أو اخترام منية قبل التمكن صح ايمانه قال الامام الرازى قطعاً وقال فى الشفاء على الصحيح وإن عرض عليه الاسلام فأنى مع القدرة عليه كأن طالب لم يكن مؤمناً بالاتفاق وكذا ان لم يعرض عليه عند الجمهور وقال الغزالى انه يكفيه وقال كيف يعذب من قلبه بملوءه بالايمان وهو المقصود الاصلى غير أنه لحقائه أنيط الحكم بالاقرار الظاهر وعلى هذا فهو مؤمن عند الله تعالى غير مؤمن فى أحكام الدين عكس المناق وهذا ظاهر كلام امام الحرمين فى الارشاد أيضاً (سئل) عن قول الشيخ العبدروس السيد العارف بالله تعالى عبد الله قدس الله روحه وسره فى كتابه الكبريت الاحمر أجمع العارفون على أن أفضل العبادات مع الله الانفاس أعنى أن يكون خروجها ودخولها بذكر الجلالة ولو قولك الله الله أو ذكر لاله الا الله وهو الذكر الخفى الذى لم تحرك به الشفتان أعنى أفضل العبادات حفظ الانفاس كونها الانفاس

أم لا (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى به بقوله ان للشافعى رضى الله تبارك وتعالى عنه قولين فى وطء المبعوض أمته التى ملكها ببعضه الحر القديم له ذلك باذن السيد والجديد المعتمد ليس له ذلك مطلقاً لنقصه بما فيه من الرق فلم يبح له الاقدام على ما هو من سمات الكاملين وهو الوطء المتسبب عنه الاستيلاء هذا حكم وطئه وأما نفوذ ايلاده ففيه قولان أيضاً أحدهما علوم نفوذه لانه ممنوع من التسرى مطلقاً وليس أهلاً للعتق ولذا لو أعتق لم ينفذ عتقه ويدل له تقييد الشافعى رضى الله تعالى عنه نفوذ ايلاده بما إذا كان بعد عتقه وقول الشيخين رحمهما الله تبارك وتعالى إذا أولد الاب المبعوض أمة فرعه لم يثبت الاستيلاء والثانى نفوذ ايلاده وجزم به الماوردى رحمه الله تبارك وتعالى ورجحه السراج البلقينى وولده الجلال وتلميذه البدر الزركشى رحمهم الله تبارك وتعالى قال الجلال رحمه الله وتقييد الشافعى رضى الله تبارك وتعالى عنه يبعد العتق لا دليل فيه لانه على سبيل المثال وقال السراج رحمه الله تعالى لا دليل فى كلام الشيخين رحمهما الله تعالى المذكور لان الاصل فى المبعوض أن لا يثبت له شبهة الاتفاق بالنسبة الى نصفه الرقيق ولا كذلك المبعوض فى الامة التى استقل بملكها فان قلت ينفذ ايلاده مع حرمة تسريه ولو بالاذن قلت لا تلازم بين منع تسريه مطلقاً ونفوذ ايلاده لان الايلاد قد ينفذ مع تحريم السبب كوطء المومس الامة المشتركة وقد علل الماوردى رحمه الله تعالى نفوذ ايلاده بقوله لانها ملكت بحريته فيجرى عليها حكم أمهات الاولاد فان قلت العلة التى منع التسرى لاجلها موجودة إذا قيل بنفوذ ايلاده قلت ممنوع لان مما منع من التسرى لاجله نقصه بما فيه من الرق فلم يبح له الاقدام على ما هو من سمات الكاملين كما مر وأما الحكم بنفوذ ايلاده فهو أمر قهرى عليه فلم يلزم عليه مساواته للكاملين فان قلت فلم نفذ ايلاده ولم ينفذ اعتاقه قلت لا نقطاع رقه بالموت قبل عتق مستولده مع ما فيه من الحرية حال الاحبال فلم يوجد فيه رق حال عتق مستولده بخلاف اعتاقه فانه لا يمكن تنفيذه لوجود اتصافه بالنقص وهو ما فيه من الرق عنده ولانه لو نفذ لم اثبات الولاء له وهو ليس متأهلاً لذلك لقيام المانع به وهو الرق الذى فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى مرة هل ينفذ استيلاء المبعوض (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلومه بقوله المعتمد نعم كما فى الام وجرى عليه الماوردى رحمه الله تعالى وصححه البلقينى رحمه الله تعالى وتناقض فيه كلام شيخنا سقى الله عمنه فى شرح الروض فجزم بالنفوذ فى باب أمهات الاولاد وجرى على خلافه فى باب نكاح الاب أمة فرعه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عنه عن امة استدخلت ذكر نائم فولدت منه فهل ينزل منزلة وطء الشبهة أم لا (فاجاب) نفعتنا الله بعلومه بقوله صرحوا بان العبرة فى حقوق النسب بشبهة الرجل لا بالمرأة وحينئذ فيكون الولد منسوباً للنائم لكن لو كان النائم حراً فهل يكون الولد حراً أو لا والذي يتجه الثانى لان الاصل فى ولد الامة انه يملوك لسيدها الا اذا وجد ظن من الواطى يقتضى حرية كان ظنهما يملوك كتهأ وزوجته الحرة ولم يوجد من الواطى هنا ظن ذلك فبقى ولد الامة على أصله من الرق والكلام فى غير سيدها أما لو استدخلت ذكر سيدها وهو نائم فيلحقه الولد وتصير ام ولد مطلقاً (وسئل) عما إذا استمنى الرجل بيد أمة ولده هل يكون الماء محترماً كما لو وطئها فانه يلحقه الولد أم لا يكون محترماً حتى لو استدخلته هى أو غيرها وحبلى لا يلحقه الولد (فاجاب) بقوله الماء النازل بشبهة محترم ومن جملة

الشبهة

الهوائية الجسمانية يكون دخولها وخروجها على أفضل الرضا والذكر لانها جواهر الاعمار

المثمرات للاسرار والانوار وهذا معدود من المقامات اه كلامه فهل هذا النزل عن اجماع المارفين صحيح أو لا فان قلنا نعم فقد صرح النوى فى أذكاره بأن الافضل الذكر باللسان والقلب جميعاً ما كان بالقلب وقد ذكره ما بالقلب غيره أيضاً وما الفرق بين الكلامين

وهل المراد بحفظ الانفاس إعمال النفس في الذكر عند خروج النفس ودخوله أو مجرد ذكر القلب من غير تحريك النفس بذلك خروجاً ودخولاً بينوا لنا يا باشافيا أجركم الله أجبر المحسنين (فاجاب) بان النقل عن إجماع العارفين صحيح ومعناه ظاهر ولكن هذا مقام الكامل وما ذكره النووي هو مقام دون هذا المقام (سنل) عن إمام يؤم باجرة ويترك في قراءته (٣٩٣) الممدود الذي لا بد منه كالتصل

والثقل ونحوها فهل يحرم عليه ذلك وهل ذلك يضر في الصلاة الخلل أو بطلان وهل إذا علم أن ذلك حرام وأصر عليه يفسق به أولاً وهل يستحق أجرة أم لا وهل يكون غيره أولى بالأمانة وإن كان غير فقيه وهل إذا علم به الإمام أيده الله به الدين يجب عليه أن ينهيه عما ارتكبه ويعزه التعزير اللاتق بحاله القامع له ولا مثاله أم لا (فاجاب) بان المدمتواتر عند القراء وأئمة الاصول سواء في ذلك أصله وقدره وإن قال ابن الحاجب وأبو شامة أن القدر الزائد على أصله ليس بمتمتواتر لأنه لا سلف لها فيه فقد قال العلامة شيخ القراء أبو الحسن بن الجزري في أول النشر لا أعلم أن أحدا تقدم ابن الحاجب في ذلك وقد نص أئمة الاصول على تواتر ذلك كله كالقاضي أبي بكر في كتابه الانتصار وغيره ولأن نقلة مراتب المدهم نقلة أصل القرآن وهم عدد التواتر في كل عصر وابن الحاجب وأبو شامة معترفان بذلك وإذا كان الأمر على ما ذكر فتشبهتهما ساقطة لأن ضبط كل شيء بحسبه ولا تكليف بما فوق الوسع والنقطة

الشبهة هنا شبهة الاب في الجواهر هنا وحينئذ فإن استدخلته امرأة بشبهة أيضاً لحق به الولد وإلا فلا لأنه يشترط في اللحق باستدخال الماء احترامه في حالة الانزال وحالة الاستدخال ومن احترامه نزوله بشبهة كما صرحوا به ومن الشبهة شبهة الاب كما علمته عن الجواهر وكلام الاصحاب يشملها ولا نظر لائمه بذلك كما لا نظر في وطنه لذلك ومن ثم فسروا عدم الاحترام أن ينزل بزنا (وسئل) عما إذا اختلف الاب والولد في احوال الامة التي لولده فادعاه الاب وانكر الولد فهل العبرة بتصديق الولد فقط وان كذبت الامة أم لا بد من تصديق الامة ايضا (فاجاب) إذا اختلفا في أصل الاحبال صدق المالك في نفيه لان الأصل عدمه أو في كونه من الاب أو الابن فإن وطنها كل منهما وادعى الولد عرض على القائف أو ادعاه أحدهما فقط فالولد له كما لو كان الامكان من أحدهما فقط فانه له فقط ولا عبرة في ذلك بكلام الامة (وسئل) عما إذا اختلف الاب والولد بعد احوال الاب الامة موطوءة للولد حتى تحرم على الاب أو انها مستولدة للولد حتى لا تصير مستولدة للاب فادعى الولد الوطء أو الاستيلاء وكذبه الوالد فهل القول قول الاب أو الولد (فاجاب) الذي دل عليه كلامهم تصديق الوالد لان احواله لها يقتضي ملكة اياها بوطنها قهراً على الولد فإذا أراد الولد رفع ذلك بدعواه وطأ أو استيلاء لم يصدق الابينة وقد صرحوا بان من تزوج بمجولة فاجر والده بابوته لها لم تحرم على الابن وان ثبتت أختيته لها إلا أن صدق اباه في الاستلحاق لأنها كانت حلاله فإذا أراد ابوه أن يقر بما يحرمها عليه لم يؤاخذ باقرار الاب حتى يصدقه فكذا في مسئلتكما هو واضح (وسئل) عما إذا ادعى الاب الانزال قبل تمام ايلاج الحشفة حيث أحبلها حتى لا يلزمه الا القيمة فقط وادعى الابن بعد تمام ايلاج الحشفة حتى يلزم الاب المهر والقيمة مع اتفاقهما انها حبلت وولدت من الاب فهل القول للاب يمينه أم قول الابن (فاجاب) الظاهر من كلامهم تصديق الاب لان الولد يدعى عليه بمهر والأصل براءة ذمته منه ولان الانزال خفي لا يطلع عليه الا من الاب فقبل قوله فيه وقد صرحوا بأنهما لو اختلفا في قيمتها حال الانزال صدق الاب لأنه غارم فكذا هنا (وسئل) عما إذا ادعت الامة على ابن سيدها انها حبلت ووضعت ولداً من وطنه أو استدخال مائه المحترم وصدقها الاب وكذبها الابن فهل تسمع دعواها أم لا (فاجاب) وطء الابن جارية ابيه لا يقتضي مهراً إلا ان كان لشبهة منها ولا ملكاً مطلقاً ولا لحق ولد إلا ان كان بشبهة منه وحينئذ فلا فائدة لتصديق الاب مع تكذيب الابن كما هو واضح ولعل في الكتابة تحريفاً وان الصواب ادعت على أبي سيدها وحينئذ فالظاهر أن تصديق الاب لها يوجب ملكة اياها ولزوم القيمة له وكذا المهر بشرطه ولا أثر لتكذيب سيدها لان من قدر على الانشاء قدر على الاقرار والاب لو وطنها يقينا كان هذا حكمه فقبل اقراره به وأيضاً فلا ضرر على السيد فيه لأنه تجب القيمة أو المهر (وسئل) عما إذا زنى بامرأة مكرهة أو لشبهة منها ثم تزوجها أو اشتراها حيث كانت أمة وكان الزوج أو الاشتراء حال وطنها زناً ثم نزع هل يجب مهر المثل والمسمى حيث تزوجها (فاجاب) أن وقع الزوج أو الاشتراء بعد غيبوبة الحشفة وجب مهر المثل مع المسمى إن صح العقد ومع الثمن في مسألة الشراء وإن قارن أحدهما غيبوتها لم يجب الا المسمى أو الثمن لان الحل المانع قارن الحرمة المقتضية فقدم المانع (وسئل) عما إذا وطنها مكرهة أو بشبهة منها ثم بيعت الى مالك

[م - ٥٠ - الفتاوى الكبرى - رابع] الذين بلغوا حد التواتر إذا قالوا المد الفرعى قدر ثلاث الفات ونقل على الوجه المذكور عصر بعد عصر وثبت ذلك عندنا قطعاً صار الجزم بأنه قرآن كسائر كلماته المتفق عليها وأما أن الفاري هل يمكنه الاتيان بذلك القدر من غير نقصان وزيادة فذلك امر لا يتعلق بنا لان الكلام في كونه معلوماً كونه من القرآن تواتراً لا في أن زيد أو عمر أهل يقدران

على قراءته على ما نزل به جبريل أولا وهذا مما لا ريب فيه وإذا لم يكن ذلك في الفاتحة لا تطل الصلاة وكذا في الفاتحة وأن حرم عليه ذلك إذا كان عالما بتحريره ولا يفسق به عند اصراءه عليه إذا غلبت طاعته معاصيه ولا يستحق الاجرة وغيره أولى بالامامة منه وإن كان غير فقيه وإذا رفع أمره إلى الامام أيد الله به الدين نهاه (٣٩٤) عن فعله المذكور فإن لم ينته عنه عززه التعزير الاتق بحاله (سئل) هل الصحيح أن الاسلام والايمان

متغايران حتى يكون كل مؤمن مسلما ولا عكس أم لا
بيننا الجواب وبيننا النا
معنى الآية في قوله تعالى
قالت الاعراب آمنوا لم
تؤوا ولكن قولوا أسلمنا
وكذا الآية في الذاريات
فاخترنا من كان فيها من
المؤمنين (فاجاب) بان
الاسلام أعمال الجوارح
ولا يعتد الا مع الايمان
ولذلك فسر النبي صلى
الله عليه وسلم لما ساله
جبريل عليه الصلاة والسلام
عن الاسلام فقال ان تشهد
ان لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأن محمدا عبده
ورسوله وتقيم الصلاة وتؤتي
الزكاة وتصوم رمضان وتحج
البيت ان استطعت اليه
سبيلا ولكن لا يعتبر ويقع
معتد به الا مع الايمان وهو
التصديق الاتق وأما
الايمان فهو تصديق القلب
بما علم ضرورة بحجج الرسول
من عند الله به ولا يعتبر الا
مع التلفظ بالشهادتين من
القادر والحاصل أنه لا يوجد
مؤمن لا يكون مسلما ولا
مسلم لا يكون مؤمنا وهذا مراد
الجمهور بقولهم انها مترادفات
لا الاتحاد في مفهوم الاسمين
كما هو شأن الترايد في لغة وعلى
هذا المعنى قوله تعالى
فاخرجنا من كان فيها

آخر حال الوطء هل يكون المهر الاول أو للمالك الثاني أم لا شيء لان الوطء لا يتم في ملك الاول ولا
في ملك الثاني أم يجب المهر لها ويقسمها (فاجاب) المهر الاول لان الموجب له غيبوبة الحشفة
وهذا إنما وقع في ملك الاول وأما الذي وقع في ملك الثاني فهو دوام ذلك والدوام تابع غير مفرد
بمقابل فلم يجب للثاني شيء لان ما وقع في ملكه لا مقابل له كما تقرر (وسئل) عما لو وطئ أمته ثم
اعتقها حال وطئه ثم استدأ بعد العتق هل يجب لها المهر أولا (فاجاب) يجب لها المهر لان ابتداء
الوطء كان حلالا مقابل له فاذا طرأ التحريم واستدأ الوطء كان بمنزلة ابتدائه كما صرحوا به
في نظائر لذلك (وسئل) عن زنى باهرا طائعة ثم تزوجها حال الوطء واستدأ هل تصير محصنة
بهذا الوطء وتعتد له حيث طلقها بعد ذلك ويجب لها المهر بكماله أم لا لان أوله كان حراما
وكانت زانية (فاجاب) صرحوا فيمن علق طلاق زوجته بوطنها انه يقع عليه الطلاق بمغيب الحشفة
ويلزمه النزع فورا فان استدأ لم يلزمه مهر وهذا صريح منهم في ان الاستدأ لا حكم لها وحينئذ فلا
تصير محصنة بها ولا يجب عليها به اعادة ولا مهر لها في مقابلها (وسئل) عما إذا وطئ امة
الغير مكرهة مثلا ثم اعتقها مالكا حال الوطء هل يجب المهر للمالك او لها
(فاجاب) يجب المهر للمالكها ولا شيء لها ما تقرر في التي قبل
هذه انه لا عبرة بالاستدأ والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب والحمد لله أولا وآخر ابا طنا وظاهرا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا والحمد لله وحده
وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي
العظيم
تم

من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين لانه يقتضى صدق المؤمن على المسلم لاتحاد مفهومهما وأما قوله تعالى قالت الاعراب آمنوا لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فوارد في قوم منافقين يظهر ان الاسلام ويخفون الكفر والله سبحانه وتعالى اعلم هذا آخر ما علق من فتاوى شيخ الاسلام والمسلمين وارث علوم الانبياء المكرمين الامام الشهير بابن العلامة الرملي رضي الله تعالى عنه وارضاه وجعل الجنة مقبلة ومثواه آمين

يقول راجي غفران المساوي • محمد بن احمد بن حسن الطماوي

حمداً لمن تقدس في سماء عليائه . وسما في عظمة ملكوته حتى عجز البشر عن إدراك كنه إحاطته،
لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير . وصلاة وسلاما على سيدنا محمد خير نبي
أفتى وهدى الناس من الضلالة إلى الهدى . وعلى آله وصحبه الذين سلكوا مسلكه ونهجوا نهجه
إلى يوم الدين . ﴿ وبعد ﴾ فلما كان العلماء ورثة الأنبياء ونور الله في الأرض وبهدهم يخرج
الناس من الظلمات إلى النور . وكان الجزاء الحسن من الله خير ما يسعى إليه المجتهدون .

لذا عمد العالم العلامة والخبير البحر الفهامة شيخ عصره وحجة وقته الامام أحمد بن حجر
الهيتمي المكي الشافعي رضي الله عنه وأرضاه في جمع ماورد عليه سؤالا وأجاب عليه بجواب
دفع به الحجة وقطع به الألسنة وكشف اللثام عما غمض من الاحكام وليكون قبسا يستضيء
به من جاء بعده فجاء بحمد الله فريداً في بابه . زاهيا في مذهبه . رافعا رأيته بين أئمة الشافعية . وحقا
فانه كتاب فريد جمع فيه مؤلفه ماصح وأجمع عليه علماء الشافعية الاوائل . فجزى الله مؤلفه خير
الجزاء وأدام به وبعلمه النفع للمسلمين وقد حليت طرره ووشيت غرره بفتاوى امام

عصره وسيدوقته الملقب بالشافعي الصغير شيخ الاسلام والمسلمين من اتفق المحققون

على اعتماد قوله في كل ما يسطر أو يملى العلامة شمس الدين محمد بن الامام

شهاب الدين احمد بن احمد الرملي قدس الله سره وأعاد على المسلمين

بره وخبره وذلك بمطبعة الفاضل الهام عبد الحميد احمد حنفي

بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدنا الحسين رضي

الله عنه وأرضاه وذلك في شهر شعبان

المكرم سنة ١٣٥٧ هجرية على

صاحبها أذكي الصلاة

وأتم التحية

آمين



صحيفة	صحيفة
٢٢٣ باب الاشربة والمخدرات	٢ كتاب الفرائض
٢٢٣ كتاب تحذير الثقات من أكل الكفتة والقات	٤ باب الوصية
٢٢٤ باب التعاذير وضمان الولاية	٧١ ، الوديعة
٢٣٨ باب الردة	٧٣ ، قسم الفيء والغنيمة
٢٣٩ باب الصيال	٧٥ ، قسم الصدقات
٢٤١ باب الزنا	٨١ ، خصائصه <small>صلى الله عليه وسلم</small>
٢٤٣ باب السرقة	٨٢ كتاب النكاح
٢٤٣ باب السير	١٠٩ باب نكاح المشرك
٢٤٨ باب الهدنة	١٠٩ ، خيار النكاح
٢٤٩ باب الصيد والذبائح	١١١ باب في الصداق
٢٥١ باب الاضحية	١١٤ باب الوليمة
٢٥٦ باب العقيقة	١١٩ باب القسم والنشوز
٢٥٩ باب الاطعمة	١٢٠ باب الخلع
٢٦١ باب المسابقة والمناضلة	١٣٢ باب الطلاق
٢٦٢ باب الايمان	١٧١ كتاب الانتباه لتحقيق غويص مسائل الاكراه
٢٦٧ باب النذر	١٩٧ باب الرجعة
٢٨٩ باب القضاء	١٩٨ ، الظهار
٣٣٣ باب الحاق القائف	١٩٨ ، العدد
٣٣٣ باب القسمة	٢٠١ ، القذف واللعان
٣٤١ باب الشهادات	٢٠٥ ، النفقة
٣٦٢ باب الدعوى والبنات	٢١٦ ، الحضانة
٣٨٦ باب العتق	٢١٦ كتاب الجراح
٣٩٠ باب التدبير	٢٢١ باب دعوى الدم والقسامة
٣٩١ باب امهات الاولاد	٢٢٢ ، البغاة

*(فهرست فتاوى الرملى التى بها مش الجزء الرابع من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر) *

صفحة	صفحة
باب الذكاة ٦٢	باب الحضانة ٥
د الاضحية ٦٧	باب نفقة الرقيق ٦
كتاب الاطعمة ٧١	كتاب الجنائيات ٧
كتاب المسابقة والمناضلة ٧٤	باب دعوى الدم والقسامة ١٩
باب الايمان ٧٥	كتاب البغاة ١٩
د النذر ٩٩	د الردة ٢٠
كتاب القضاء ١١٢	د الزنا ٣١
باب القضاء على الغائب ١٢٩	د السرقة ٣٤
د القسمة ١٣٥	باب قاطع الطريق ٣٧
كتاب الشهادات ١٣٩	د الشرب والتعزير ٣٨
باب الدعوى واليقات ١٦١	د الصيال ٤٠
كتاب العتق ١٩٠	د اتلاف البهائم ٤١
باب التدبير ١٩٧	كتاب السير ٤٤
باب الكتابة ١٩٩	باب الامان ٥٢
باب عتق أم الولد ٢٠٠	كتاب الجزية ٥٥
مسائل شتى ٢٠٥	باب الهدنة ٦٢

*(تمت) *